

دراسات التحول الديمقراطي

مجموعة مؤلفين

الثورات العربية

عسر التحول الديمقراطي ومآلاته



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الثورات العربية

عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

=====================

أحمد دلّال

أحمد عبد الحميد حسين

أرنود كورز

أنطونيو بوراس – غوميز

جلبير الأشقر

جوهر الجموسي

الحسن بن النجيم

حسـن الحاج علي أحمد

حفيظ هروس

خليل العناني

دانيل براون

رايموند هينبوش

ريهام أحمد خفاجي

عبد الفتاح مورو

عبد الناصر جابي

عبد الوهاب الأفندي

عيلال سيدي مولاي أحمد

كليمنت هنري

مازيار غيابي

مايكل هدسون

محمد باسك منار

مصطفى عمر التير

مليكة الزخنيني

المولدي الأحمر

هاني عواد

ويندي بيرلمان

======================

إعداد وتنسيق
محمد جمال باروت

=======================

سلسلة «دراسات التحوّل الديمقراطي»

في إطار الرسالة التي يضطلع بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الرامية إلى دعم الجهود البحثية العربية وتعزيزها في قضايا وإشكاليات تهمُّ تطور المجتمعات العربية وبنياتها وتحولاتها ومساراتها نحو الوحدة والاستقلال والديمقراطية، دشّن المركز في كانون الثاني/ يناير 2016 مشروع «التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية». يروم هذا المشروع بحث حالات التحول الديمقراطي في البلدان العربية وتحليل إشكالياتها المختلفة النظرية والسوسيولوجية والسياسية، فضلًا عن قضايا الحكم الرشيد، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وقضايا المواطنة والمشاركة السياسية، والتطور الدستوري، والقضايا المتعلقة بأدوار الفاعلين السياسيين، والتنمية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد السياسي، وتأثير العوامل الإقليمية والخارجية.

يستند المشروع في منطلقاته إلى رؤيةٍ تؤكد النظر إلى عمليات الانتقال الديمقراطي بوصفها ممارسة اجتماعية سياسية ثقافية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين، بما يعنيه ذلك من إقامة حوارات ونقاشات وإجراء مساومات وتوافقات. ويشدد على أهمية الربط بين هدف إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، وبين الأهداف التي تروم معالجة مشكلات الأمن والاستقرار والتنمية والتبعية.

تتوخّى سلسلة «دراسات التحوّل الديمقراطي»، التي تصدر عن هذا المشروع، اجتذاب البحوث النظرية والتطبيقية التي تطرح رؤى لفهم مسارات التحول الديمقراطي بمقاربات مقارنة وبالاستفادة من التجربة العربية.

======================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته/ أحمد دلال... [وآخ.]؛ إعداد وتنسيق محمد جمال باروت.

(سلسلة دراسات التحول الديمقراطي)

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-207-3

1. الثورات - البلدان العربية - القرن 21 - ندوات ومؤتمرات. 2. البلدان العربية - أحوال سياسية - القرن 21 - ندوات ومؤتمرات. 3. الديمقراطية - البلدان العربية - القرن 21 - ندوات ومؤتمرات. 4. الثورة المصرية (25 يناير 2011). 5. الثورة التونسية (14 جانفي 2011). 6. الثورات - أحوال سياسية - البلدان العربية. 7. البلدان العربية - السياسة والحكومة - القرن 21. 8. الإسلام والسياسة - البلدان العربية. 9. الديمقراطية - الجوانب الدينية - الإسلام. 10. الحركات الإسلامية - البلدان العربية. أ. دلال، أحمد. ب. باروت، محمد جمال. ج. مؤتمر خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته (1: 2016: بيروت) د. السلسلة.

320.9174927

العنوان بالإنكليزية

The Arab Revolutions: Democratization Constraints and Implications

by Multiple Authors

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174 ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني:

beirutofficeG dohainstitute4org

الموقع الإلكتروني:

www4dohainstitute4org

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/ يوليو 2018

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المساهمون

أحمد دلّال: أستاذ تاريخ في دائرة التاريخ والآثار في الجامعة الأميركية في بيروت، ووكيل الشؤون الأكاديمية فيها (سابقًا). تبوّأ مناصب في الجامعات الأميركية: سميث كولِدج؛ ييل؛ ستانفورد؛ جورجتاون. تتمحور بحوثه حول السياقات الفكرية والتاريخية والمؤسسية لفروع المعرفة في المجتمعات الإسلامية في القرون الوسطى، وفي أولى المجتمعات الإسلامية الحديثة.

أحمد عبد الحميد حسين: باحث اجتماع سياسي مهتمّ بدراسة الأنثروبولوجيا السياسية والحركات الاجتماعية ودراسات التحول الديمقراطي. عمل باحثًا في مؤسسات بحثية وإعلامية مختلفة. يعمل باحثًا حرًّا مع «مبادرة الإصلاح العربي» في باريس. حاصل على دبلوم «اللاعنف» من مؤسسة أكاديمية التغيير.

أرنود كورز: أستاذ مساعد لدراسات العدالة في جامعة مونتكلير. له بحث علمي عن العدالة الانتقالية في عالم ما بعد الربيع العربي، يركز خصوصًا على نشاط الشباب وفنّهم وذاكرتهم الجماعية.

أنطونيو مارتين بوراس – غوميز: باحث في الجامعة الأميركية في بيروت. تتركز اهتماماته البحثية على قضايا السياسة العامة والإدارة العامة منذ أكثر من خمسة أعوام. نال شهادتين في القانون وإدارة الأعمال. درس العلاقات الدولية والدبلوماسية في المدرسة الدبلوماسية الإسبانية. حاصل على درجة ماجستير في القانون الدستوري ودكتوراه في القانون من جامعة إشبيلية. عمل مع كلية لندن للاقتصاد، ومدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن.

جلبير الأشقر: أستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن. عمل أستاذًا في جامعة باريس الثامنة، وباحثًا في مركز مارك بلوك في برلين. له كثير من المؤلّفات والبحوث. صدرت كتبه في 15 لغة، ومن أهمّها **صدام الهمجيات: الإرهاب والإرهاب المقابل والفوضى العالمية** و**الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**.

جوهر الجموسي: أستاذ محاضر (مشارك) للتعليم العالي بعلم الاجتماع السياسي والاتصالي في المعهد العالي لفنون الملتيميديا، جامعة منوبة - تونس. حاصل على شهادة الدكتوراه وشهادة التأهيل الجامعي في علم الاجتماع من كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة تونس. عضو المجلس العلمي لمخبر البحث حول «الثقافات والتكنولوجيا والمقاربات الفلسفية - الفيلاب» (ورئيس فريق «الواقع والافتراضي»). صدر له **الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدنيّ عربيّ»** (2016) و**مدخل إلى قانون الإنترنات والملتيميديا** (2010) و**المجتمع الافتراضي** (2007) و**الثقافة الافتراضية** (2006) و**الصحافة المكتوبة.. محمل الهويّات** (1998). وأشرف على تحرير وتقديم كتاب **الشباب في الفضاء السيبرني: الحماية القانونية والحدود الأخلاقية** (2012).

الحسن بن النجيم: باحث دكتوراه في جامعة ابن زهر في أكادير المغربية. له دراسات وبحوث عدة منشورة. شارك في كثير من المؤتمرات العلمية. حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ من كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في أكادير - المغرب.

حسن الحاج علي أحمد: عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الخرطوم. عمل أستاذًا زائرًا في كلّية الدراسات العليا لدراسة المناطق في جامعة هانكوك - كوريا الجنوبية (2001-2005). حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة ميزوري - كولومبيا الأميركية، وعلى شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نورث تكساس الأميركية أيضًا.

حفيظ هروس: أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي في الرباط. له كثير من الدراسات والبحوث المنشورة. حاصل على دبلوم الدراسات العليا المعمَّقة من دار الحديث الحسنية في الرباط، وعلى الدكتوراه الوطنية في موضوع التصوف الإسلامي في الدراسات الإسلامية في الغرب.

خليل العناني: أستاذ علوم سياسية مشارك في برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا. قام بالتدريس في عدد من الجامعات الأميركية والأوروبية المرموقة. عمل كبيرَ باحثين في معهد الشرق الأوسط في واشنطن، وباحثًا زائرًا في معهد بروكنغز للبحوث في واشنطن أيضًا. حاصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة درهام - المملكة المتحدة.

دانيل براون: طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة أوكلاهوما. يعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا زائرًا في العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة أركنساس الأميركية. تتركز اهتماماته البحثية على بلاد الشام وعلى موضوعات شتى، منها السياسات المثيرة للنزاع، وديناميات السلطة اللاديمقراطية... حاصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة والعلاقات الدولية من جامعة أركنساس في عام 2010.

رايموند هينبوش: أستاذ العلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط في جامعة سانت أندروز البريطانية، ومدير مركز الدراسات السورية. تتركز بحوثه ومنشوراته على العلاقات الدولية والشرق الأوسط والسياسات السورية والمصرية. مؤلف كتاب *The International Politics of the Middle East* (**السياسة الدولية في الشرق الأوسط**). حصل على الدكتوراه من جامعة بيتسبرغ في عام 1975.

ريهام أحمد خفاجي: أستاذة مساعدة في معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد - الإمارات العربية المتحدة. عملت مستشارة في المركز الدولي للأبحاث والدراسات في جدة، وباحثة في المعهد العالمي للفكر الإسلامي. حاصلة على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة.

عبد الفتاح مورو: نائب أول لرئيس مجلس نواب الشعب التونسي منذ كانون الأول/ديسمبر 2014، ونائب رئيس حركة النهضة. اشتغل في إعداد قاموس لما يزيد على 2000 مفردة من مفردات اللهجة التونسية وضبط دلالات ألفاظها وأصولها. درس الحقوق في الجامعة التونسية وعمل قاضيًا في المحاكم التونسية، ثم اشتغل بالمحاماة.

عبد الناصر جابي: أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الجزائر. تخصص منذ أعوام بدراسة الحركات العمالية والنقابية، وتحليل الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية في الجزائر في سبعينيات القرن العشرين. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة الجزائر.

عبد الوهاب الأفندي: رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدوحة. شغل سابقًا وظيفة أستاذ مشارك في العلوم السياسية في مركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر في لندن، وأشرف منذ عام 1998 على برنامج

«الديمقراطية والإسلام» في المركز الذي تولى تأسيسه. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينغ في بريطانيا.

عيلال سيدي مولاي أحمد: باحث في سلك الدكتوراه في جامعة عبد الملك السعدي، طنجة. شارك في كثير من المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التكوينية. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية (2011) من جامعة محمد الخامس السويسي، سلا - المغرب.

كليمنت هنري: أستاذ باحث زائر في معهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية. تتناول بحوثه الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا. أستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة تكساس الأميركية في مدينة أوستن. حصل على درجتي البكالوريوس والدكتوراه من جامعة هارفرد، ونال درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ميتشغن.

مازيار غيابي: طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة أكسفورد التي حصل فيها على الماجستير في دراسات معاصرة للشرق الأوسط. باحث في صندوق «ويلكم» في قضايا المجتمع والأخلاق، تركّزت بحوثه على علم الظواهر والسياسة في المخدرات، و«الإدمان» وسياسة المخدرات في إيران، باستخدام مزيج من مناهج إثنوغرافية وتحليل تاريخي.

مايكل هدسون: كبير زملاء قسم السياسة العامة في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت. أستاذ كرسي سيف غباش للدراسات العربية والشؤون الدولية في جامعة جورج تاون. له مؤلفات عدة، منها: *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (**السياسة في العالم العربي: البحث عن الشرعية**)، وحرر وساهم في عدد آخر من الكتب، مثل: *Middle East Dilemma: The Politics of Economics of the Arab Integration* (**مأزق الشرق الأوسط: النواحي السياسية والاقتصادية في التكامل العربي**)، و*The Palestinians: New Directions* (**الفلسطينيون: توجهات جديدة**)، و*Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict* (**مقاربات بديلة للصراع العربي – الإسرائيلي**).

محمد باسك منار: أستاذ القانون العام والعلوم السياسية في جامعة القاضي عياض. باحث في المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات. له كثير من الدراسات والبحوث المنشورة في القانون العام والعلوم السياسية. حاصل على دكتوراه في القانون العام من جامعة محمد الخامس في الدار البيضاء - المغرب.

مصطفى عمر التير: أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا. اضطلع بمناصب أكاديمية متعدّدة، وكان أول من تولى رئاسة جامعة بنغازي في ليبيا. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع (1971) من جامعة منيسوتا الأميركية.

مليكة الزخنيني: باحثة دكتوراه في كلّية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء - المغرب. لها كثير من البحوث والدراسات المنشورة، منها دراسة في كتاب **مغرب ما بعد حراك 2011: ماذا تغير؟**

المولدي الأحمر: أستاذ في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في معهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيس تحرير مجلة **عمران**. تتركز اهتماماته البحثية الحالية في تحولات الزعامة السياسية في العالم العربي. حاصل على دكتوراه المرحلة الثالثة في علم الاجتماع من المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية بباريس (EHESS)، وعلى دكتوراه الدولة في الاختصاص نفسه من الجامعة التونسية.

هاني عواد: باحث دكتوراه في كلّية هارتفورد في جامعة أكسفورد، وباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نُشر له كتاب واحد ودراسات عدة في مجلات علمية محكّمة.

ويندي بيرلمان: أستاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة نورث وسترن في ولاية إلينوي الأميركية. تتركز بحوثها على قضايا الحركات الاجتماعية والانفعالات والصراع السياسي في الشرق الأوسط. نشرت كتابين عن الحركة الوطنية الفلسطينية، ومقالات عدة عن الهجرة اللبنانية. تنكبّ حاليًّا على تأليف كتاب جديد عن الثورة السوريّة. حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة هارفرد.

مقدمة

يقدّم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في هذا الكتاب مختارات من البحوث التي قُدّمت في مؤتمر «خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحوّل الديمقراطي ومآلاته»، الذي عقده بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية - الجامعة الأميركية في بيروت، خلال الفترة 21-23 كانون الثاني/يناير 2016.

اندلعت الثورات العربية في عام 2011 بحركات احتجاجية بدت معها الإمكانية التاريخية للتحوّل من النظم التسلطية إلى الديمقراطية ممكنة. وفاجأت سرعةُ انتقالها من تونس إلى بلدان عربية أخرى وارتفاعُ وتائرها واتساعُ حجم القاعدة الاجتماعية التي انخرطت فيها، النخبَ والقوى والأحزاب التقليدية، في المعارضة أكانت أم في فضائها أم في السلطة؛ إذ إن سرعة تطوراتها وأفكارها وشعاراتها الجديدة وزخمها الجماهيري الذي كان الشباب قوامه الاجتماعي الدينامي، تجاوزت توقعات تلك القوى و«سقوفها» السياسية «السابقة».

بدأت تلك الثورات بحركات احتجاجية في أكثر من بلد عربي، وسرعان ما تجاوزت طبيعة الاحتجاجات وتطورت في بعض البلدان إلى انتفاضات وثورات اجتماعية «مليونية» ارتبطت بظاهرة الميادين، في إشارة إلى انخراط جماهير واسعة فيها، معبّرة عن طرح مخارج تاريخية ممكنة من المأزق البنيوي الحرج للدولة التسلطية، وعدم قدرتها على الاستمرار في ظل ركود بنيتها وسياساتها إلا بتكلفة اجتماعية - سياسية باهظة يدفع الحكام والمحكومون ثمنها.

أثمرت هذه الحركات والانتفاضات والثورات تحوّلًا ديمقراطيًا ممأسسًا في تونس، لكن أُوقف في المقابل، بفعل انقلاب أو قمع، تطور بعض حركات الاحتجاج والثورات ومسارات التحوّل الديمقراطي الأخرى، حين بدا تحولها ممكنًا بعد أن قطعت شوطًا ملموسًا على طريق تحقيق ذلك، ولا سيما في بعض مراحل الثورتين المصرية واليمنية، وأُغرق بعضها الآخر في نوع من الاقتتال والحروب الأهلية الجهوية والقبلية والطائفية الداخلية، كما في ليبيا وسورية، ليتحوّل كثير من القوى الإقليمية والدولية إلى طرف أساسي يتحكم بها وبمصائر شعوبها.

طرح المؤتمر الذي يضمّ هذا الكتاب نخبة كبيرة من بحوثه، أسئلة تلك التحوّلات وقضاياها وإشكالياتها بعد مضي أكثر خمسة أعوام عليها، وما زالت راهنة ومستمرة، وربما ستستمر فترةً طويلة نسبيًا. وقامت لجنة المؤتمر بطرح هذه القضايا والإشكاليات على الباحثين العرب المهتمين بالتحوّل الديمقراطي، ثم تلقّت نحو 55 بحثًا، اختارت منها لجنة القراءة 26 بحثًا محكّمًا، وفق معايير المواصفات الشكلية والموضوعية للبحوث العلمية.

يضم هذا الكتاب أربعة أقسام: شهادات وقراءات من واقع التجربة الثورية العربية؛ إعادة قراءة الثورات العربية وتحوّلاتها؛ مأزق الدولة التسلطية في تجربة الثورات العربية؛ التحوّلات الاجتماعية - السياسية. وتشتمل هذه الأقسام على ستة وعشرين بحثًا، في ما يلي تعريف موجز بأبرز قضاياها البحثية.

أولًا: شهادات وقراءات من واقع التجربة الثورية العربية

يتضمن **القسم الأول** من الكتاب ثلاثة فصول تناولت شهادات وقراءات معمَّقة لفاعلين سياسيين وباحثين، ومجريات انطلاق الثورات وتحوّلاتها خلال مرحلة انتقالية؛ ذلك أن التحوّلات التي نتجت من هذه الثورات ما زالت مستمرة.

ناقش جلبير الأشقر، في **الفصل الأول**، تحت عنوان «هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمُّل في المعضلة الرئيسة للانتفاضة العربية»، شعارًا من أعرض شعارات الثورات وأشدها وضوحًا: «الشعب يريد إسقاط

النظام». وحاول إعادة قراءة الثورات العربية من منظور العلاقة بين الدولة والسلطة، مميّزًا بين مصطلحي - مفهومي «الدولة» و«النظام»، ليخلص إلى أن تحقيق جملة من الشروط هو ما يسمح بقلب النظام جذريًا، بأقل الخسائر المادية والبشرية الممكنة، من دون انهيارٍ كاملٍ للوظائف الرئيسة التي تتولاها الدولة، ما يقتضي أن تسعى القيادة الثورية إلى كسب الهيمنة في قاعدة الهرم الاجتماعي كي تتمكّن من إطاحة قمته، الأمر الذي يتطلب استبدال الانشطار العمودي للمجتمع المدني (قبائل، أقاليم/جهات، طوائف) بانشطار أفقي (الشعب ضد النظام، والكادحون والمحرومون ضد المحاسيب ولصوص السلطة)، وتسعى تلك القيادة كذلك لمدّ هذا الانشطار الأفقي من المجتمع المدني إلى داخل أجهزة الدولة بالذات.

وقدّم عبد الفتاح مورو في **الفصل الثاني**، وتحت عنوان «من إطاحة الاستبداد إلى حماية التحوّل الديمقراطي: قراءة في الأنموذج التونسي»، شهادته بشأن الثورة التونسية والتجربة التوافقية بين القوى السياسية في تونس، واستهلها بخلفية تاريخية للأوضاع الاجتماعية والسياسية في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، ثمّ تعاظم نفوذ النظام الأمني التسلطي في عهد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي. كما أنه حاول الكشف عن القوى الاجتماعية والسياسية التي انخرطت في الثورة التونسية، مختتمًا ورقته بالإشارة إلى أن الثورة التونسية صنعها التونسيون، فكان لا بد لهذه الصيرورة من أن تتوج بتوافق وطني في المرحلة الانتقالية من مراحل ترسيخ الديمقراطية.

أما **الفصل الثالث**، وهو بعنوان «مقاومة الذات: تشخيص أوّلي لاضطراب المناعة المرتدة عربيًا»، فحاول عبد الوهاب الأفندي أن يستثمر مفهوم جاك دريدا لـِ «المناعة المرتدة» في نقاش النظريات السياسية التي روجت لاستعصاء التحوّل الديمقراطي قبل الثورات العربية في عام 2011، ووجد أن ساحات الثورة مثّلت الانتصار الحاسم على حالة الخوف وانعدام الأمن والثقة، كي تحل مكانها الثقة بالنفس والآخرين والمستقبل. وفي الوقت نفسه، ظهرت أطروحات مضادة تثير الخوف من المستقبل، وكان بعضها متخيَّلًا لكن يجمعها الخوف من التغيير ومن استحكام الديناميات التسلطية في التفكير. واستخلص الباحث من ذلك أن «المرض العربي» حقيقة ماثلة، وأن تصنيفه بكونه «حالة مناعة مرتدة» له ما يبرره. غير أن هذا «المرض»، وخلافًا للحالة الطبية التي مثّلناه بها، قابل للعلاج؛ إذ برهن الربيع العربي أن من الممكن «الشفاء» منه فورًا، وبصورة تامة، في حال اعتُمد تطبيق الاستراتيجيات الصحيحة.

ثانيًا: في إعادة قراءة تحولات الثورات العربية

يحاول **القسم الثاني** ذي البحوث العشرة إعادة قراءة تحوّلات الثورات في ضوء مداخل نظرية متعددة؛ من منظور نظري آخر؛ إذ تناول رايموند هينبوش في **الفصل الرابع**، تحت عنوان «مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات في البلدان العربية»، ثلاثة نماذج من الثورات العربية (تونس ومصر وسورية)، وحللها وفق منهج سوسيو - تاريخي يقوم على مقاربات الحركة الاجتماعية والمقاربة الفيبرية والاقتصاد السياسي، لفهم المسارات المتباينة في الدول العربية بعد هذه الثورات التي أطلقت عملية إعادة تعبئة الجماهير. لكن بدلًا من أن يقود هذا الأمر إلى تحوّل ديمقراطي، برزت الحاجة إلى مجموعة متطلبات وشروط، حظيت تونس ببعضها مع نجاح تحقق في عملية التحوّل الديمقراطي الانتقالية وإرساء أسسها المؤسسية، فيما تحوّلت سورية إلى دولة فاشلة، وأُعيد إنتاج الاستبداد في مصر.

في **الفصل الخامس**، وهو بعنوان «الحراك السياسي وعسر التغيير داخل الفضاء العربي»، قدّم الحسن بن النجيم تأملات نقدية - تاريخية بشأن عسر التحوّل داخل الفضاء العربي، فتوصل إلى أن مسار الحراك الاجتماعي العربي أخذ أبعادًا مختلفة طوال أعوام الثورات العربية، وبدا أن أكبر خطأ وقعت فيه الحركات الاحتجاجية العربية بمجملها

هو أنها كانت تحديثية لا تنويرية. كما أن نجاح التغيير يعتمد على نجاح النضال الشعبي في التأسيس لنسق جديد في الحكم وبناء الدولة ومؤسّساتها؛ فالثورة تنجح حينما تتجاوز الفردانية نحو الجماعية، وتسعى لأهداف منسجمة ومتكاملة.

وقدّمت ويندي بيرلمان في **الفصل السادس** «الثورة والولادة الجديدة في سورية» مقاربة مغايرة تستكشف، عبر تحليل مقابلات مباشرة مع سوريين مهجرين ساندوا وشاركوا في احتجاجات غير عنيفة، الإنسان السوري وبناءه السياسي الجديد. ورأت أن الاحتجاجات الجماهيرية كانت ثورية لأنها أشارت إلى رفض الناس أداء دور المواطنين المرعوبين والمذعنين؛ فالتأثير الأشد فورية لثقافة الحرية الجديدة هو تدفق التعبير السياسي. وهذا التحليل الإنساني للانتفاضات العربية يتحدى أولئك الذين يقيسون نجاحهم بتحقيق الديمقراطية أساسًا، حيث إن الثورة السلمية أعادت بناء الإنسان السوري واكتشافه من جديد، بعد عقود من الاستبداد السياسي.

في **الفصل السابع** «التحول الآخر في الثورة التونسية: النفوذ الاجتماعي والموارد والاعتبارات والقيم»، ناقش المولدي الأحمر مفهوم الانتقال الديمقراطي وغائيته التاريخية من منظور سوسيو- أنثروبولوجي. والوسيلة المنهجية التي اعتمدها هذا البحث هي نقل موضوع المشاهدة من الحلبة السياسية والإعلامية المباشرة، حيث يجري التركيز على المسائل المؤسساتية والقانونية، إلى مجال من الصراع الاجتماعي والرمزي والمعرفي، حيث يحتدم الصراع على المواقع الاجتماعية - الثقافية المواتية لإنجاز «الانتقال الآخر» الذي نادى به المتظاهرون في أثناء الثورة، وهو إعادة النظر في «قواعد لعبة» الوصول إلى الموارد، وكيفية الحصول على الاعتبارات الاجتماعية، والحق في إعادة الصوغ الأيديولوجي للقيم التي تبرر مضمون هذه «المرحلة الانتقالية» وتؤسس لما سيصبح «عهدًا جديدًا».

في السياق نفسه، حاول مصطفى عمر التير في **الفصل الثامن** «الربيع العربي والتحوّل الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية» تحليل إشكالية التحوّل الديمقراطي في ليبيا وتعثره، في ضوء معرفة سوسيولوجية تاريخية سياسية لتطورات العلاقة بين المجتمع الليبي الحديث والنظام الليبي. ينطلق الباحث من فرضية تجمع بين ثلاثة متغيرات مترابطة: التحديث والحداثة والديمقراطية، حيث إن **المتغير الأول** يقود إلى **المتغير الثاني** الذي يقود إلى **التحديث** على مستوى الشخصية (الحداثة)، ليقود هذا الأخيرُ إلى **المتغير الثالث** (الديمقراطية)، لم يمنع النظام الشمولي الذي تحكّم بالمجتمع الليبي ما يزيد على أربعة عقود، العلاقة بين المتغيرين الأولين، لكنّه منع ظهور المتغير الثالث. كان من نتائج حوادث الربيع العربي الذي شمل المجتمع الليبي أن أُطيح النظام الشمولي، وأصبحت العلاقة بين المتغيرات الثلاثة ممكنة، لكن النشاط الخاص بالتحوّل الديمقراطي توقف، ودخلت البلاد في حالة من الفوضى العارمة بسبب تغوّل الميليشيات. وخلص الباحث إلى أن هذه الفوضى ستنتهي، وسيتمكن الليبيون من بناء نظام ديمقراطي.

تناول أحمد عبد الحميد حسين في **الفصل التاسع** «الممارسة الحزبية وتعثر عملية التحوّل الديمقراطي في مصر: حزب مصر القوية - دراسة حالة» الأحزاب المصرية ودورها في إنجاز التحوّل الديمقراطي والبدائل المتاحة، متخذًا من حالة حزب مصر القوية مثالًا لها. ووجد الباحث أن من غير الممكن أن يكون الحديث عن العقبات التي تقابل تطور تجربة حزب مصر القوية بمعزل عن تقويم التجربة الحزبية كلها، ووضع المجال السياسي في مصر بعد 3 تموز/ يوليو 2013؛ إذ انسحب الحزب، مثل باقي الأحزاب والحركات الاجتماعية والاحتجاجات الجماهيرية، من المجال العام. وحاول في الوقت ذاته أن يصمد في فترات مختلفة، وذلك بالعمل في تنسيقيات وجبهات لمواجهة الضغط الأمني، أو إعادة تنشيط تنظيمه الداخلي بعقد انتخابات داخلية، والحفاظ على كوادره القدامى.

عالج عيلال سيدي مولاي أحمد في **الفصل العاشر** «مدى فاعلية حركة 20 فبراير في تقويم العملية الديمقراطية في المغرب»، الحركة الاحتجاجية التي شهدها المغرب خلال الثورات العربية، فميّز بين مراحل صيرورة الحركة، التي

انطلقت أولاها من «المجهولية» التي اتسمت ببروز أسماء مستعارة افتراضيًا، ومن ثم انتقلت إلى «الانتشارية»، قبل أن تعاني الانقسامات الحزبية. كما تقدّم الدراسة أهم المشكلات التي واجهتها الحركة، ومنجزاتها الإصلاحية.

في السياق ذاته، حلل محمد باسك منار في **الفصل الحادي عشر** «قراءة في التجربة الدستورية والسياسية في المغرب بعد مرور خمس سنوات على الثورات العربية»، تجربة المغرب بعد مرور خمس سنوات على احتجاجات حركة 20 فبراير التي أفضت إلى تعديل الدستور المغربي. وخلص إلى أن تميّز التجربة المغربية من بعض التجارب العربية التي تنخرها الفوضى لا يعني أن ما عرفه المغرب من تغيير دستوري وسياسي انتهى إلى تغيير بنيوي فعلي أفضى فعلًا إلى تغيير القواعد التي تقوم عليها السلطوية، وأسّس على نحوٍ ملموس تحوّلًا ديمقراطيًا؛ فما حدث من تغيير لا يخرج عن كونه تغييرًا في مواقع الفاعلين فحسب، ليبقى اللعب بالقواعد نفسها التي تصبّ في نهاية المطاف في تجديد السلطوية وتحويلها إلى سلطوية ناعمة تتبدل متى تشاء.

في **الفصل الثاني عشر** لأنطونيو بوراس - غوميز، وهو بعنوان «الحقوق الدستورية الجديدة في البلدان العربية»، مجمل الحصيلة الدستورية للثورات العربية، حيث تناول البحث الأبعاد الوصفية والتحليلية والتفسيرية والنظرية لإعادة صوغ القانون الدستوري في دول الثورات العربية، وينصبّ الاهتمام بصورة خاصة على المغرب وتونس ومصر، محدّدًا القواسم المشتركة للدساتير العربية الجديدة. كما أن البحث ناقش إمكانية تقديم مرجعيات نظرية راسخة في المنظور القانوني الدستوري، وفي نماذج دستورية عالمية تؤطرها، تسمح بمقاربة قانونية - مؤسساتية تركز على مكامن الاعتراف بحقوق دستورية جديدة.

في **الفصل الثالث عشر** «التدوُّل والثورة في العالم العربي»، ربط كليمنت هنري بين تعاليم لينين في كتابه **الدولة والثورة** الذي أنجزه عشية الثورة البلشفية من ناحية، والانتفاضات العربية في عام 2011 من ناحية أخرى. والحقيقة أن ثورتي «14 جانفي» (تونس) و«25 يناير» (مصر) اتكأتا على مؤسسات الدولة، وبيّنتا كيف أن أي تغيير من نظام إلى آخر يتطّلب بنية تحتية كامنة؛ فعلى الرغم من خطاب لينين في شأن تحطيم الدولة البرجوازية، فإنه يُضمِّن في الواقع هذه النقطة الأكثر عمومية في مناقشته عن الانتقال السياسي من الحكم البرجوازي إلى دكتاتورية البروليتاريا. كما أن هذه الدراسة عقدت، عبر قراءة متأنية أخرى لكتابه الكلاسيكي، مقارَنةً بين قوى البنية التحتية في المنطقة العربية، لتوضح، في استعادة لحوادث الماضي، المسارات المختلفة تمامًا للانتفاضات العربية المتعددة.

ثالثًا: مأزق الدولة التسلطية في تجربة الثورات العربية

يتضمن **القسم الثالث** من الكتاب تسعة فصول تُعنى بمأزق الدولة التسلطية في مرحلة اندلاع الثورات العربية؛ قدّم مايكل هدسون في **الفصل الرابع عشر** «نهضة أم سقوط؟ أزمة الدولة العربية»، أطروحة مفادها أن «فراغ الشرعية» يُفسّر إلى حد كبير الاضطراب السياسي الحالي في المنطقة. كما أنه أشار في الأطروحة إلى أن الثورات العربية كشفت ضعف الدولة العربية، ووجد أن الدول العربية تختلف في ما بينها من حيث «حالة الدولة» فيها ومن حيث الشرعية؛ فبعضها أكثر «تجذرًا» من غيره، ويعاني بعضها الآخر «الضحالة». وما زال بعضها دولًا «عائلية» غنية وريعية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإنها تشترك في عدم وجود مجتمع مدني متماسك ومنظم يدعم العملية السياسية، ما يسمح بتمدد الإسلام السياسي بأشكاله المختلفة. وعلى الرغم من افتقار الدولة العربية إلى الشرعية، فإنها لا تزال تملك قدرات بيروقراطية مهمة، مع وجود مصالح قوية منخرطة في بنى الدولة.

قدّم هاني عواد في **الفصل الخامس عشر** في بحثه «التطوّر التاريخيّ لـ «اللاسياسة» في مصر: دراسة في خصوصيّة البيروقراطية المصرية (مع الإشارة إلى الحالة التايلاندية)، مقاربة بنيوية لتطور مؤسسات الدولة المصرية. وأشار إلى أن السلطة المصرية لم تسمح عبر تاريخها الطويل لأهالي الأطراف بالمشاركة السياسية، خلافًا لحالة السلطة في تايلاند، ما شجع على استمرار حالة الاستبداد السياسي في مصر. وتوصل إلى أن الطريقة المثلى لدفع تحالف السلطة السياسية في مصر نحو الديمقراطية، بصفتها الطريق نحو توسيع المشاركة السياسية، تكون عبر الاستناد إلى القواعد الشعبية المهمَّشة، أكان ذلك في الأطراف الإقليمية أم في أطراف المدن وعشوائياتها. ومن غير المحتمل أن يكون ذلك ممكنًا إلا إذا بادرت المعارضة السياسية الديمقراطية إلى بناء قنوات تواصل مع مهمَّشي مصر، وطرحت نفسها ممثلًا سياسيًا لهم، بغية رفعِ مطالبهم المتمثّلة أساسًا في العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية، وتجاوز حالة التهميش.

أما أرنود كورز فركز في **الفصل السادس عشر** «هدم الجسور أم بناؤها؟ المقاربة الأمنية للديمقراطية في مصر وتونس»، على اللحظات الحساسة في المرحلة الانتقالية في تونس ومصر، من خلال فحص وسائل الإعلام على الإنترنت في الدرجة الأولى. ورصد البحث غلبة استراتيجيات الأمن القومي المبنية على مفهوم المقاربة الأمنية في خلال الربيع العربي. وقيست هذه الظاهرة من خلال تردد مصطلحات المفاهيم ذات الصلة، مثل «الأمن» و«الجيش» و«الشرطة»، من بين أخرى، وتقويمها بناءً على السياسات القمعية المنتهجة ضد الفاعليات المجتمعية في فترة ما بعد الثورة. وتوضح مناقشة النتائج أن التركيز المفرط على الأمن خلال فترة الانتقال يتسبب في مخاطر عدة من شأنها أن تعوق ترسيخ الديمقراطية؛ إذ إنها تعادي حركات المعارضة بدلًا من أن تشجع قيام مجتمع تعددي.

انطلق بحث مليكة الزخنيني في **الفصل السابع عشر** «أزمة الدولة الوطنية ومأزق الديمقراطية في تجارب ما بعد الحراك: الدول المغاربية أنموذجًا»، من فرضية مفادها أن ما تعرفه الدول المغاربية من عسر الانتقال إلى الدولة الحديثة إنما هو انعكاس لاختلالات نشأة الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال، نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية. تفاعلت الدول المغاربية مع الثورات العربية بأن حدث تغيير في النظام السياسي وطبيعة الدولة (تونس، وليبيا)، بينما أدارت الجزائر ظهرها له وتقوقعت دونه، فيما لم يبلغ صنف آخر درجة تغيير النظام السياسي، ولكنه قام بخلخلة التجربة القائمة (المغرب)، في حين تناثرت رياح الحراك على حدوده، كما في موريتانيا. وتوصلت الدراسة إلى أن على الرغم من عدم إحراز التوفيق في إرساء دعائم انتقال ديمقراطي حقيقي يستطيع الفرد فيه أن يمارس «مواطَنته» كاملة في «دولة وطنية»، فإن الدولة الوطنية تبقى مرجع الانتماء والهوية بالنسبة إلى غالبية الناس.

عالج عبد الناصر جابي الحالة الجزائرية في **الفصل الثامن عشر** «الجزائر: الخوف من التغيير السياسي»، ورأى أن حوادث تشرين الأول/أكتوبر 1988 أنتجت نوعًا من التغيير في واجهة النظام السياسي، ولم تمسّ الدولة العميقة التي بقيت بعيدة عن تأثير هذه الحوادث، والتي أنجزت - مع ذلك - نوعًا من التعددية الحزبية والإعلامية، وفتحت مجال العمل الاقتصادي الحرّ بدلًا من الخيار المركزي «الاشتراكي» الذي كان سائدًا، وظلّت أساسيات قواعد اللعبة السياسية من دون تغيير. كما أن الحركات الاجتماعية الشعبية ذات الطابع الاحتجاجي ما قبل الربيع العربي وبعده في عام 2011، لم تنجح هي الأخرى لتكون عامل تغيير سياسي في الجزائر، ما جعل الحالة الجزائرية تبدو مستعصية على التغيير السياسي النوعي، مقارنة بمحيطها المغاربي والعربي. وعزا الباحث ذلك إلى الخوف من العودة إلى زمن العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي. يضاف إلى ذلك ضعف العمل السياسي المنظم المعارض، ومستويات سياسية ومؤسساتية تميز بناء الدولة الوطنية في الجزائر ومؤسساتها، وعوامل سوسيو - سياسية تميز علاقة النخب السياسية والثقافية من حيث تركيبتها وما تتّسم به من انقسامية ثقافية ولغوية.

نقل دانيل براون في **الفصل التاسع عشر** «البحث الأوّلي والفرضيات المتصلة بالميزة الملكية (فوق النزاعات) في الانتفاضات العربية»، حقل المشاهدة من الدول العربية ذات النظام الجمهوري إلى الدول ذات النظام الملكي، وطرح السؤال المركزي التالي: لماذا لم تشهد الدول الملكية انتفاضات شعبية على غرار الدول الجمهورية؟ وذلك عبر البحث في الميزة الملكية بإجراء مقارنة بين تونس والأردن، ثم استخدم مقاربة مؤسسية تقارن ترتيبات المحسوبية للنظامين،

وآلية ثقافية تدرس إن كانت التعبئة قد حُيِّدت وأبطل مفعولها في الأردن خلافًا لما حصل في تونس. ووجد الباحث أن على الرغم من استمرار الاحتجاجات في الأردن أكثر من احتجاجات الثورة التونسية، فإن الآليات المؤسّسية والثقافية مكنت النظام الأردني من تجاوز الاحتجاجات وصيرورتها التغييرية.

يضم الفصل **العشرون** الدراسة التي تحمل عنوان «المهنية العسكرية الجديدة والانتفاضات العربية: دراسة في العلاقات العسكرية - المدنية في مصر وسورية واليمن»، لحسن الحاج علي أحمد الذي انطلق من فرضية مفادها أن طبيعة العلاقات العسكرية - المدنية في البلدان الثلاثة عكست مدًى متدرجًا من المهنية العسكرية الجديدة؛ إذ إنها تحققت في مصر بدرجة كبيرة عبر تحالف مع مصالح أعمال ومؤسسات أمنية وبيروقراطية، وتجلّت المهنية الجديدة في بُعديها الاقتصادي والسياسي. وفي سورية، برزت بدرجة متوسطة من خلال تحالفات مع أحزاب أيديولوجية ومؤسسات أمنية، وانعكست في بُعدها الأيديولوجي الأمني. وكانت ضعيفةً في اليمن بسبب التحالف مع تنظيمات عشائرية. وفي تعاملها مع الانتفاضات العربية، سعت المؤسسة العسكرية في الدول الثلاث لحماية مصالح التحالف التي هي جزء منه، وخلص الباحث إلى أن المهنية تتطلب، كي تتحقق وتستوفي معظم شروطها، درجةً عالية من المؤسسية والمهنية.

أما في **الفصل الحادي والعشرين**، فتصدى أحمد دلّال للظاهرة الأشد تعقيدًا «لاهوت «داعش» السياسي: الأنبياء والمخلّصون المنتظرون، واندثار المنطقة الرمادية»، حيث أوضح أن تنظيم «داعش» اغتصب، بكل ما في الكلمة من معانٍ حقيقية، مشروع الانتفاضات الثوري، وأجهض كثيرًا من وعودها وإنجازاتها. وبهذا المعنى، عمل بصفته قوة معادية للثورة، مع أنه يرفض رفضًا تامًّا النظام السائد والمستفيدين منه، ويدّعي من هذا المنطلق أنه يمضي بالمشروع الثوري إلى خواتيمه. لكن البديل الذي يقدّمه من الدول العربية الفاشلة ليس مجرد هوية ثقافية إسلامية معيارية ترشد أعمال الدولة، بل دولة إسلامية هي في حد ذاتها تجسيد للنظام الجديد المتصور. ويستخلص البحث أن صعود التنظيم يعود إلى تضافر مصالح معيّنة، فله مشروعه الخاص وليس مجرد وكيل لمصالح محلية أو دولية.

حاول بحث ريهام خفاجي «الهويات الفرعية في المجتمعات العربية: الغياب المتوهّم والحضور المؤلم» في **الفصل الثاني والعشرين** تفكيك أسس بناء الدولة الحديثة في المجتمعات العربية وعلاقاتها بالهويات الفرعية. ورأت أن هذه المنهجية التفكيكية تسمح بتحدي المقولات التقليدية الدائرة حول أسس بناء الدولة وعلاقاتها البينية، مبقيةً في طرح إشكالي يثير كثيرًا من الأسئلة المسارَ مفتوحًا حول مستقبل الهويات الفرعية؛ فإمّا التشظي/الانهيار وإمّا التغيير/الديمقراطية.

رابعًا: التحوّلات الاجتماعية – السياسية

يضم هذا **القسم أربعة** فصول تناقش بعض التحوّلات السياسية والاجتماعية في زمن المرحلة الانتقالية للثورات وما أفرزته من ظواهر اجتماعية - سياسية - أيديولوجية؛ إذ بحث حفيظ هروس، في **الفصل الثالث والعشرين**، ومن منظور مقارن، تحت عنوان «سجال الهوية وأثره في الانتقال الديمقراطي في المرحلة الانتقالية: مصر وتونس - دراسة مقارنة»، مسألة الهويات في الثورات العربية. وأكد نتيجة بحثية تتمثل في أنه كلّما برزت السجالات حول الهوية وطفا الاستقطاب السياسي والمذهبي على السطح في المراحل الانتقالية نحو الحكم الديمقراطي، أخفقت عملية تحقيق الوفاق الوطني المفضي بدوره إلى عسر التحوّل الديمقراطي. وفي المقابل، كلما خفتت حدة هذه السجالات وخبا أوارها، كان الوفاق الوطني أقرب والتحوّل الديمقراطي أيسر.

في **الفصل الرابع والعشرين**، سعى خليل العناني في بحثه بعنوان «الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية: محددات الفشل والنجاح - دراسة مقارنة بين حالتي مصر وتونس»، لاختبار ردة فعل الإسلاميين العرب تجاه الثورات العربية، وكيف تعاملوا معها سياسيًا وفكريًا وأيديولوجيًا. وعقد مقارنة بين حالتَي جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس، فتوصل إلى أن في تجربتي الحركتين اختلافات أساسية ناجمة عن درجة التطور الفكري لديهما، فضلًا عن طبيعة السياق السياسي الذي تنشطان فيه في تونس ومصر، وهو ما انعكس على مدى قدرتيهما على التعامل مع الواقع الجديد الذي فرضته الانتفاضات العربية وفهم دينامياته وحساباته.

تناول جوهر الجموسي في **الفصل الخامس والعشرين** «العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في بلدان الثورات العربية» دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات العربية. وحاول في تحليله العنف السياسي الممنهج، عبر الشبكات الإلكترونية وعوائق التحوّل الديمقراطي في تلك البلدان، أن يفكك ثلاثية «القوة والعنف والصراع»، فعرض نماذج أعمال عنف وإرهاب نفذتها جماعات قرصنة، أو جماعات إرهاب، عبر الإنترنت، ما يمكن أن يؤول، بفعلٍ متضافر مع عوامل أخرى وبتحوّل الافتراضي إلى واقعي، بهذه البلدان إلى مصير مجهول، ربما ينتهي إلى انهيار الدولة وحروب أهلية لا يُعرف تحديدًا من أشعل فتيلها، ومتى تُطفأ نيرانها، وكم تحصد من أرواح الأبرياء.

في الختام، أي في **الفصل السادس والعشرين**، تناول مازيار غيابي هجرة سكان بعض دول الثورات العربية إلى الدول المجاورة وأوروبا، في دراسة بعنوان «دولة بلا شعب: الدولة الإسلامية والحرب الأهلية و«الترحيل» في الشرق الأوسط»، وأضاف مجموعة جديدة من نماذج التحليل إلى ميدان أدبيات ما بعد الربيع العربي التي تستهدف إعادة ترتيب التفصيلات في قاعدة البيانات العلمية، بدلًا من إضافتها، متقدمة ببضع خطوات نظرية. وأدلى غيابي في هذا الصدد تفسيرًا للحرب الأهلية في الشرق الأوسط بارتباطها بالثورات الشعبية، مستخدمًا المساهمة الأخيرة للفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين وحقل علم الأحزاب السياسية (stasiology) الناشئ الذي أعلنه أغامبين نفسه، ودراسة «الحرب الأهلية بوصفها نماذج للحكم». ثمّ ناقش كيف تمثّل هذه الفئة جزءًا من إدارة الصراع في الشرق الأوسط، من خلال تشريح سياسة التكفير واستحضار التهجير في مستويات تجلّيه المتعددة، ما يؤدي إلى مفهوم «أديميا» (Ademia)، أي ولادة دولة بلا شعب، وهي التي جسّدها نشوء تنظيم «داعش» وتوسّعه.

القسم الأول
شهادات وقراءات

الفصل الأول
هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمُّل في المعضلة الرئيسة للانتفاضة العربية
...... جلبير الأشقر

لا شك في أن الشعار الأكثر شهرةً بين جميع الشعارات التي ردّدتها ملايين الحناجر في ميادين المدن العربية وساحاتها خلال الانتفاضة التي عمّت المنطقة العربية في عام 2011، إنما هو عينه أكثر شعارات الانتفاضة جذريةً على الإطلاق: «الشعب يريد إسقاط النظام». والحال أن هذا الشعار ينطوي على لغز سياسي بالغ التعقيد، غفلت عنه بالتأكيد الأغلبية العظمى من الذين ردّدوه، وهو اللغز المتعلّق بتشخيص ما يريد الشعب إسقاطه، أي «النظام».

فما هو «النظام»؟ وكيف يتميّز من «الدولة» التي لم يدعُ أحدٌ إلى إسقاطها، بل أصرّ بعض المشاركين في الانتفاضات على حرصه على صونها ورغبته في إنقاذها من براثن «النظام». هذا السؤال الوجيه والبدهي يحيل بدوره إلى سؤال مصيري: هل يمكن إسقاط النظام من دون إسقاط الدولة معه؟ وبكلام آخر، هل «النظام» حالة متميّزة من «الدولة» ومنفصلة عنها، أم تربط بينهما علاقة عضوية تجعل من إسقاط الأول حادثًا لا يمكن حصوله بلا انفراط عقد الثانية؟

لنتأملْ إذًا المصطلحَين وما ينطويان عليه من معنى. لا شك في أن أوضحهما هو مفهوم الدولة الذي أجمع على تحديده عملاقا علم الاجتماع الحديث، كارل ماركس وماكس فيبر؛ فكلاهما أشار إلى أن وظيفة الدولة الأوّلية هي القمع، وأن عمود الدولة الفقري هو، من ثمّ، أجهزتها المسلحة من جيش وشرطة، فيما تأتي في المرتبة الثانية الوظائف الإدارية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهي الوظائف التي يتولّاها الجهاز البيروقراطي، ويليها الجهاز القضائي والأجهزة الأيديولوجية. ولئن اتفق فيبر وماركس في أمر تحديد الجهة التي خدمتها الدولة في الأنماط الاجتماعية - السياسية السابقة للرأسمالية - عندما كانت الفئة الحاكمة طبقة وراثية ترئسها سلالة مالكة - فإنهما اختلفا في أمر تحديد طبيعة الجهة التي تخدمها الدولة الرأسمالية «الحديثة» التي ما عادت السلطةُ الفعلية فيها ملكًا شخصيًا ووراثيًا (أما محور الخلاف المنهجي بين المفكّرين، فهو رفض الليبرالي فيبر تحليل ماركس الطبقي). والحال أن علاقة الحكام بالدولة هي بيت القصيد في ما يتعلّق بالتمييز بين الدولة والنظام كما سوف نتبيّن بعد قليل.

أما النظام، فإن أول استعمال تاريخي للتعبير ارتباطًا بالثورة ذلك الذي اشتهر مع الثورة الفرنسية، حيث بات مصطلح «النظام القديم» (ancien régime) يشير إلى المَلَكية المطلقة بتعارضها مع الشرعية الانتخابية «الديمقراطية» (سيادة الشعب). ثم انسحب المصطلح على مجمل الأنظمة المماثلة التي كانت قائمة في أوروبا وتصادمت مع القوى الثورية المطالِبة بالديمقراطية الانتخابية («الثورة البرجوازية»)، أجاءت في إطار جمهوري أم في إطار مَلَكي دستوري.

تجدر هنا الإشارة إلى أن تعبير «النظام» في اللغة العربية يشمل جملة المعاني التي تخصص لها اللغة الإنكليزية تعبيرين هما regime وsystem؛ فتعبير «النظام» ذاته يُستخدم بالعربية في الإشارة إلى النظام الاقتصادي (الرأسمالي، على سبيل المثال) - system بالإنكليزية (système بالفرنسية) - كما إلى أصناف النظام الديمقراطي

الانتخابي (برلماني أو رئاسي) - system بالإنكليزية (régime بالفرنسية) - فضلًا عن النظام (order) في تعارضه مع الفوضى.

أما «النظام» الذي أراد الشعب ذات يوم إسقاطه، فيحيل إلى معنى خاص آخر تشير إليه الإنكليزية والفرنسية على حدّ سواء بتعبير regime، خصوصًا عندما يُستعمل هذا التعبير بلا نعت إضافي، فيجري الكلام على «the regime» (le régime، أي النظام مع إحالة «أل» التعريف إلى حالة بعينها) تدليلًا على نظام حكم سلطوي معيّن، أكان استبدادًا جماعيًا (حكم طغمة عسكرية) أم فرديًا-عائليًا. والحالة الأخيرة هي الأكثر انتشارًا في منطقتنا العربية؛ إذ تشيع الإشارة إلى صاحب فردي للنظام، فيجري الحديث عن «نظام فلان»: نظام بن علي ونظام مبارك ونظام القذافي ونظام الأسد، وهلمّ جرًا.

هنا تكمن المشكلة الرئيسة في علاقة النظام بالدولة في منطقتنا؛ فحرص الجمهور على الدولة هو حرصٌ على وظائفها المفيدة للعموم من حفظ للنظام (order) كنقيض للفوضى، وإدارة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الخدمات العامة (صحة، تعليم، نقل ...إلخ). ويسهل الفصل بين تلك الوظائف والمصالح الطاغية في التسيير العام للدولة عندما تنتمي الدولة المعنية إلى فئة «الدولة الحديثة» كما ميّزها فيبر من دولة النظام القديم، أي دولة لا يمتلكها أحد، بل يكون جميع العاملين فيها من أسفل الهرم إلى أعلاه مأجورين لديها، ويتمتع أصحاب القرار السياسي فيها بتفويض موقت مصدره انتخابي في أساسه. ومع ذلك، أكّد ماركس أن تلك الدولة «الحديثة» هي في جوهرها، كما في شكلها، دولة الطبقة الرأسمالية، وشدّد على ضرورة استبدالها بدولة قائمة على الديمقراطية المباشرة، مستوحيًا من كومونة باريس لعام 1871 التي أشاد بإنجازاتها (في كتابه **الحرب الأهلية في فرنسا**).

أما ضرورة إطاحة دولة «النظام القديم» واستبدال جميع أجهزتها بأجهزة من النمط الحديث، فأمر لا يختلف عليه الليبرالي والاشتراكي من حيث المبدأ؛ إذ إنها دولة في خدمة طغمة حاكمة تمتلكها وتتناقل ملكيتها وراثيًا. وهي دولة تتلاءم مع الدور المنوط بها في صون الحكم الاستبدادي. إزاء تلك الدولة، يكون الليبرالي البرجوازي نفسه ثوريًا عندما لا تكون لديه خشية من أن تجرف الثورة النظام (system) الرأسمالي برمّته مع النظام (regime) الاستبدادي. وهنا المعضلة: فإن إحدى أهم خاصيات المنطقة العربية (كما حاولت أن أبيّن في كتابي: **الشعب يريد**) هي أنها أكبر تركّزٍ معاصرٍ لدول من نمط «النظام القديم» القائم على السلطة المطلقة الوراثية. وتتميّز المنطقة العربية بطغيان «الدولة الميراثية» (Patrimonialstaat) بحسب تصنيف فيبر، وهي دولة يعتبرها حكامها ملكًا خاصًا لهم ويتناقلونها وراثيًا، أكان شكلها مَلَكيًا أم جمهوريًا زائفًا (ما أُطلق عليه تعبير «الجملوكية» الموفّق). ويضمن حكام دول السلطة الأبوية الوراثية في المنطقة العربية ولاء أجهزة دولهم لأشخاصهم وعائلاتهم باستغلال العصبيات القبَلية والطائفية والإقليمية (الجهوية، بالتعبير الشائع في البلدان المغاربية). ومن نتائج استمرار أنموذج هذه الدول في منطقتنا أننا لا نزال نحتاج إلى ابن خلدون في تحليلها بقدر ما نحتاج إلى ماركس وفيبر، وهو ما يجعل النظام والدولة متلاحمين إلى حد أن «إسقاط النظام» في دول السلطة الأبوية الوراثية يستحيل بغير التصادم مع أجهزة الدولة، بدءًا بأجهزتها المسلحة، وإنزال الهزيمة بها.

هذا ما يدركه فطريًا سكان الأنظمة المَلَكية، وهو ما يفسّر بقاء الشعار الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام» هامشيًا في حراكات تلك الدول؛ إذ فطن الناس لخطورته وأدركوا أن تحقيقه يقتضي ميزان قوى أو أوضاعًا استثنائية لم تكن متوافرة في أي من المَلَكيات في عام 2011 (هذا هو السبب الرئيس في كون الملَكيات، باستثناء البحرين، لم تشهد موجة ثورية عارمة على غرار تلك التي غمرت تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، وليس السبب في أن تلك الأنظمة تحوز شرعية أكبر، كما ادّعى مستشرقون غربيون سطحيون). وأما سكان «الجملوكية» الليبية التي كان زعيمها يدّعي أنها «جماهيرية»، فإن إدراكهم التام للأمر أدّى إلى تحوّل انتفاضتهم بسرعة إلى عصيان مسلح، ومن ثم حرب أهلية، بينما توهم سكان «الجملوكية» السورية أنهم يستطيعون إسقاط نظام الأسد، كما أسقط أهل تونس نظام بن علي وأسقط شعب مصر نظام مبارك، من دون التغلبّ على دولة الأسد (اعتقد بعضهم أن التدخل الغربي في ليبيا

سوف يردع أجهزة الدولة السورية عن ارتكاب مجزرة)، لكنهم استفاقوا من هذا الوهم ليواجهوا أكبر مآسي التاريخ العربي المعاصر.

والحال أن الدولتين اللتين بادر سكانهما إلى العصيان في بداية الانتفاضة العربية إنما تنتميان إلى فئة السلطة غير الأبوية الوراثية من الدول العربية، هي فئة الدول «النيوأبوية وراثية» (neopatrimonial)، وهو مصطلح من ابتكار العلم السياسي المعاصر، التي يستغل فيها الحكام الدولة وينهبونها في ظل حكم دكتاتوري، لكنّها ليست مُلكًا لهم وليس توريثها لأفراد عائلتهم بمضمون (وإن جرى التخطيط له كما حصل في مصر مبارك). وسبب ذلك أن جهاز الدولة سابقٌ بتركيبه لحكمهم، ومستقلٌ عن شخص الحاكم الذي وصل إلى سدّته، في حين تتميّز دول السلطة الأبوية الوراثية بأن أجهزة الدولة فيها جرى تشييدها من الأساس أو أعادت تركيبَها الأسرةُ الحاكمة بما يلائم إدامة سلطتها؛ ففي كلٍ من تونس ومصر، حاز جهاز الدولة استمرارية تاريخية وتقاليد سبقت نظامي بن علي ومبارك بعقود طويلة. وهذه الميزة هي التي تفسّر كون الدولة في البلدين هي التي أطاحت «النظام»، بأضيق معاني هذا التعبير الأخير، أي بحصره في شخص الرئيس وعائلته وأبرز محاسيبه، تلبيةً لضغط الانتفاضة الشعبية العارمة. لا بل رأينا «الشعب» في مصر يطالب العمود الفقري للدولة المصرية، أي الجيش، بأن يتولّى «إسقاط النظام»، ورأيناه من ثمّ يهلل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة عندما أقال الرئيس َمبارك وتولّى الحكم.

إلا أن «السكرة» ما لبثت أن راحت لتجيء «الفكرة»، كما نقول بالعامّية. وكانت الاستفاقة مريرة بالنسبة إلى الشبيبة التي شكّلت صميم الانتفاضة في البلدين؛ إذ وجدت نفسها في مصر أمام عودة لما هو أسوأ من النظام القديم برئاسة وجه جديد، وفي تونس أمام عودة ملطّفة للنظام القديم برئاسة أقدم وجوهه؛ رجل يناهز عمره التسعين. والدرس جليّ في الحالتين: فبينما يتمحور «النظام» بشكل مطلق حول شخص الحاكم وحاشيته في دول السلطة الأبوية الوراثية ويرتبط ارتباطًا عضويًا بالدولة، حيث يصعب جدًا إسقاط النظام بلا إسقاط الدولة معه على غرار ما حصل في ليبيا وكما سيحصل في أي دولة من الدول الميراثية يمكن أن يتمّ فيها إسقاط النظام، فإن «النظام» في دول السلطة النيوأبوية وراثية يتعدّى الحاكم وحاشيته حيث يغدو طاقم الحكم أشبه بقمّة جبل الجليد: عندما تسقط، تطفو فورًا فوق سطح الماء، بفعل مبدأ أرخميدس، قمة جديدة لا تختلف نوعيًا عن سابقتها. هذا لأن «النظام» في دولة السلطة النيوأبوية الوراثية - باستبداده الذي يقلّ بوجه عام عن استبداد دولة السلطة الأبوية الوراثية وبفساده ونهبه اللذين يفوقان بوجه عام فسادها ونهبها، وذلك لسبب بسيط هو أن حكام دولة السلطة النيوأبوية الوراثية أقل اطمئنانًا لبقائهم المديد في الحكم - إنما يقوم على دولة ينخر أجهزتها الاستبداد والفساد بقدر ما ينخران أجهزة دولة السلطة الأبوية الوراثية. والفرق الوحيد بين الحالتين هو أن سلطة الحاكم مطلقة إزاء الأجهزة في دولة السلطة الأبوية الوراثية بينما هو مضطر إلى المساومة مع الأجهزة في دولة السلطة النيوأبوية الوراثية. وبكلام آخر، فالأولوية هي للطغمة الحاكمة في دولة السلطة الأبوية الوراثية ولأجهزة الدولة في دولة السلطة النيوأبوية وراثية. ومؤدّى ذلك أن «النظام» في هذه الأخيرة، إن فُهم نمطًا استبداديًا من الحكم لا حكمَ جماعة (عائلة) بعينها، لا يقلّ ارتباطه بالدولة عن ارتباط «النظام» بها في دولة السلطة الأبوية الوراثية، وكلا الارتباطين عضوي.

بهذا نكون قد عدنا إلى معضلتنا الأساسية: لا يمكن إسقاط النظام بالمعنى الأشمل للتعبير بغير تفكيك الدولة، ما دامت الدولة والنظام المرتكز عليها قائمين على الاستبداد والتملك الفردي للملك العام، أكان الأمر في إطار أبوي وراثي أم نيوأبوي وراثي. وهذا الواقع هو ما بات يشكّل المعضلة الرئيسة للانتفاضة العربية، كما للسيرورة الثورية العربية الطويلة الأمد؛ إذ إن هاجس الفوضى المدمِّرة بات على أشدّه في المنطقة العربية في ضوء المآسي الجارية في ليبيا وسورية واليمن. وأصبح هذا الهاجس الحجة الجديدة التي يحاول الاستبداد العربي شرعنة نفسه بها، وذلك بتخيير الشعب بين الاستبداد والفوضى المسلّحة على الطرازين الليبي والسوري. وهي حيلة قديمة نظّر لها في القرن السابع عشر أحد مشاهير الفلسفة السياسية، الإنكليزي توماس هوبز (في كتابه لوياثان)، مبررًا المَلَكية المطلقة بتخيير الناس بينها وبين «حالة الطبيعة» (state of nature) التي تسود فيها «حرب الجميع ضد الجميع» (bellum omnium contra omnes)، باللاتينية. ولم تنطل الحيلة على ليبراليي ذلك العصر، وفي طليعتهم جون لوك، الذين ردّوا بتأكيدهم أن الإنسان أقل أمانًا في ظل استبداد جبّار، لا يقدر عليه، مما هو في ظل حالة طبيعة يستطيع فيها الدفاع عن نفسه حيث تكون «حالة الطبيعة» أقل فوضى وخطورة من تلك التي صوّرها هوبز متعمدًا المبالغة.

أما في منطقتنا العربية، فحيلة تشريع الاستبداد بالمفاضلة بينه والفوضى المسلّحة هي على أفواها؛ إذ إن سيناريو هوبز الكارثي يكاد يكون محققًا بالفعل وبلا مبالغة، حيث تكاثرت لدينا بالفعل نماذج «حرب الجميع ضد الجميع»، فلا يفيد، أو لا يكفي، دحض الحيلة فلسفيًا أو بأي نوع من الحجج الفكرية، بل لا بدّ من مواجهتها على أرض الواقع. إن الاقتناع بالتلازم التام بين النظام والدولة في البلدان التي يسود فيها نظام دكتاتوري متزاوج مع رأسمالية محاسيب - وهي حالة الأغلبية العظمى من البلدان العربية (باستثناء لبنان والعراق وتونس موقتًا، وهي بلدان غير دكتاتورية لكنها تواجه تعقيدات من نوع آخر) - من شأنه أن يضاعف قوة المحاجّة المذكورة.

فلنعُد إلى السؤال الذي انطلقنا منه: هل يمكن إسقاط النظام من دون إسقاط الدولة معه؟ ولنوضّح السؤال في ضوء ما ناقشناه حتى الآن: بيّنا أنه لا بدّ من إعادة تركيب الدولة بصورة جذرية من أجل القضاء فعلًا على النظام بالمعنى الأشمل للتعبير، أي بما يتعدّى إطاحة رأس الدولة وحاشيته التي لا تحول وحدها دون عودة نظام مماثل. فلا بدّ من إسقاط جميع المتربّعين على مواقع القرار المتعلقة بالاستبداد والفساد، وكذلك تفكيك تلك المواقع تلازمًا مع إشاعة الشفافية والرقابة الديمقراطية في أجهزة الدولة كلها. والحال أن هذه المعضلة إنما تشبه المعضلة التي تناولها المفكر الماركسي النمساوي - الألماني كارل كاوتسكي، أبرز قادة الحزب الاشتراكي - الديمقراطي الألماني والأممية الثانية في عصرها الذهبي، في مناقشته للتجربة البلشفية في كتابه *Die Prolelariche Revlution und ihr Programme* (**الثورة البروليتارية وبرنامجها**) في مجال الاقتصاد؛ فهو ردّ على الاستعارة التي تقارن المجتمع إزاء الثورة بالبيت الذي يحتاج إلى إعادة بناء من أساسه، بقوله إن الشعب ليس لديه مكان آخر يقطنه في أثناء إعادة البناء تلك، فلا يستطيع من ثمّ أن يهدم البيت بكامله ويشرع في إعادة بنائه، بل ينبغي أن يعيد بناءه تدريجيًا حيث لا ينفك ينعم بغرف يسكنها. والاستعارة تلك تنطبق على الدولة بقدر ما تنطبق على الاقتصاد.

إن الوظائف الرئيسة للدولة في حفظ الأمن وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وظائف لا غنى عنها في أي مرحلة انتقال من نظام استبدادي إلى نظام مغاير، سواء أكان ليبراليًا تقدميًا أم اشتراكيًا (ضرورة الدولة في طور الانتقال إلى الاشتراكية هي الحجة المركزية في دحض الماركسية للفكر الأناركي). وإذا كان يمكن تصوّر انتقال سلس تضمحل فيه وظائف الدولة القمعية وتكون فيه عملية تشييد دولة من نوع جديد ميسّرة في أوضاع بلدان اعتادت شعوبها على الديمقراطية واحترام القانون التلقائي ومراعاة قواعد العيش الاجتماعي، وذلك من خلال تجربة تاريخية مديدة وبفضل حيازة مستوى معيشي وثقافي رفيع نسبيًا، فإن مثل هذا التصوّر مستحيل في أوضاع بلدان تعمّدت أنظمتها تجهيل شعوبها وتلويث عقولها بعصبيات وخرافات شتى، وحقنها بأشدّ درجات الكبت حيث يقوم المجتمع برمّته على العنف بدءًا من خلاياه الأساسية (العوائل، ويسود فيها العنف الأبوي والجندري) وحتى رأسه، وحرمانها من أبسط مقوّمات العيش الكريم. إن حالة «الفلتان» في مثل مجتمعاتنا حالة مشحونة بخطر الانزلاق إلى «حرب الجميع ضد الجميع» وتفشّي العنف الموضعي سدًا لفراغ العنف المركزي، واستشراء النهب محلّ احتكار الحكام له، فضلًا عن الأخطار الخارجية في منطقة تتميّز باستدامة حالة الحرب بين الدول الإقليمية وحروب العدوان الإمبريالية والصهيونية.

لا حلّ لهذه المعضلة سوى بوجود تنظيم قادر على قيادة عملية التغيير الثوري حيث يجري الانتقال بشكل مضبوط، ولا يؤدي إسقاط النظام إلى انهيار الدولة برمّتها ومن ثمّ الانحدار إلى الهاوية، على غرار ما حصل في ليبيا، البلد العربي الوحيد الذي جرى فيه إسقاط النظام بصورة جذرية في عام 2011. وهذا يعني أن القضاء التاريخي على «النظام القديم» العربي يتطلب قيادة قادرة على إدارة عملية التغيير بشقيها: شق التفكيك وشق إعادة البناء. أما الشرط الذي لا بدّ من توافره إذا كان لتلك القيادة أن تنجح في تأطير عملية التغيير بتفادي الأخطار الملازمة لها، فهو الركن الأساسي في الاستراتيجيا الثورية كما نظّر لها المفكّر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي، وهو تحقيق هيمنة (egemonia) سياسية - ثقافية في المجتمع والدولة مضادة لهيمنة الطبقة السائدة والنظام القائم، وذلك من خلال «حرب مواقع» (بالمعنى المجازي للحرب) تسبق «حرب المناورة»، أي العملية الثورية.

هذا يقتضي أن تسعى القيادة الثورية إلى كسب الهيمنة في قاعدة الهرم الاجتماعي كي تتمكّن من إطاحة قمته - الأمر الذي يتطلب استبدال الانشطار العمودي للمجتمع المدني (قبائل، أقاليم/جهات، طوائف) بانشطار أفقي (الشعب ضد النظام، الكادحون والمحرومون ضد المحاسيب ولصوص السلطة) - وتسعى كذلك إلى مدّ هذا الانشطار الأفقي من المجتمع المدني إلى داخل أجهزة الدولة بالذات. وتصبح القضية المفصلية في هذا السياق قدرة القيادة الثورية على بسط هيمنتها المضادة في صفوف الأجهزة المسلحة من جيش وشرطة، ونقل الانشطار الاجتماعي إلى داخلها، وذلك بكسب عطف القاعدة والمراتب الدنيا المؤلفة من أبناء الشعب الكادح، وسلخها عن هيمنة القمة المنتفعة من النظام. هذا هو الشرط المصيري الذي يتيح أن تنشطر الأجهزة المسلحة في أثناء الثورة وتنتقل صفوفها القاعدية إلى جانب الثورة ضد النظام.

من نافل القول إن قيادة ثورية كالتي وصفنا لا توهم الشعب بوقوف القيادة العسكرية إلى جانب الثورة كما أوهمت شعبَ مصر القوى المهيمنة في انتفاضة 25 كانون الثاني/يناير 2011، وكانت تقصد بهتاف «الجيش والشعب يد واحدة» الجيش بأكمله وعلى رأسه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بينما قصدت أقلية ثورية بالجيش جنوده الموجودين في ميدان التحرير، أملًا منها بأن يتمرّدوا على قيادتهم في حال أمرتهم بقمع المحتشدين.

إن تحقيق جملة الشروط المذكورة هو ما يسمح بقلب النظام جذريًا بأقل الخسائر المادية والبشرية الممكنة، وبلا انهيار كامل لوظائف الدولة الرئيسة، وهذا ليس أمرًا سهلًا بالتأكيد، لكنه ليس مستحيلًا أيضًا؛ فتاريخ الثورات شهد حالات عدة من هذا القبيل، منها الثورة الإيرانية في عام 1979، حتى لو كانت قيادتها أصولية إسلامية أدت بالمخاض الثوري إلى توليد نظام رجعي حلّ فيه رجال الدين محلّ الشاه وحاشيته. وإذا نظرنا إلى التاريخ الحديث لدولة مصر التي تطغى فيها أجهزتها المسلحة، نرى أن الانتفاضتين الأهم اللتين سبقتا «ثورة 25 يناير» هما «انتفاضة العيش» في عام 1977، في عهد السادات، وانتفاضة الأمن المركزي («حوادث الأمن المركزي») في عام 1986 في عهد مبارك. وكانت هذه الأخيرة انتفاضة لمجنّدي الأمن المركزي ذات طابع طبقي جليّ. وحتى في ظل الردّة الاستبدادية العنيفة التي تعيشها البلاد الآن، شهدت مصر حركات تمرّد في صفوف رجال الشرطة في صيف 2015، تجلّى فيها مرة أخرى الانشطار الطبقي الذي يمرّ داخل الأجهزة المسلّحة مثلما يمرّ داخل المجتمع بأسره[1].

إن مستقبل السيرورة الثورية الطويلة الأمد التي انطلقت من تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010 واجتاحت عموم المنطقة العربية مرهون بقدرة القوى التقدمية على تحقيق هيمنة مضادة في المجتمع، أو إحياء هذه الهيمنة المضادة؛ إذ سبق أن تحققت في خلال انتفاضة 2011 قبل أن تتلاشى في مرحلة الثورة المضادة التي تلت. وهو مستقبل مرهون على الأخص بقدرة تلك القوى التقدمية على مدّ هيمنتها المضادة إلى داخل أجهزة الدولة، ولا سيما الأجهزة المسلحة، حيث تستطيع شلّ النظام ودحره بأقل تكلفة بشرية ممكنة، وتشكيل حكومة ثورية موقتة تحوز مقوّمات الدولة الأساسية، من دون انفلات أمني وانهيار اقتصادي وأزمة معيشية حادة. هكذا فقط يمكن إسقاط النظام والشروع في إعادة تركيب الدولة من دون أن تنهار وظائفها التي يحرص عليها المجتمع.

---

(1) يُنظر: جلبير الأشقر، **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية**، ترجمة عمر الشافعي (بيروت: دار الساقي، 2016).

الفصل الثاني
من إطاحة الاستبداد إلى حماية التحول الديمقراطي
قراءات في الأنموذج التونسي ...... عبد الفتاح مورو

دُعيت لأحدثكم عمّا سُمي «الاستثناء التونسي». وأريد أن أستبعد قدرتي على تقويم هذا المسار لأنني لست قادرًا على فعل هذا: أولًا، لأن الزمن لا يسمح لي بذلك حتى لو رغبت فيه أو قدرت، وخمس سنوات ليست كفيلةً بالتقويم؛ ثانيًا، لأنني لست من رجال التقويم كي أقدّم رأيًا في هذا الشأن؛ فأنا أحد الميدانيين من أبناء بلدي الذين ساءتهم، بعد إذ سلّطت عليهم وعلى أمثالهم من مواطنيهم أوضاع النكبة الفكرية والاعتداء على الذات، ما حوّلهم إلى دمى بأيدي مستبدين أرادوا أن يؤسسوا المجتمع بشبه صور متحركة، فكان أن هبَّ هؤلاء من فئات مختلفة ساءها هذا التمشي القذر الذي من شأنه أن يقضي على آمال شعوب تربَّى كثيرٌ من أبنائها في مدارج الكليات والجامعات، فنهلوا من العلوم والمعارف وأصبحوا قادرين على التمييز، وطووا صفحات الأمية والجهالة والتبعية والخرافة أيضًا، وأصبحوا قادرين على إدراك ما سيؤول إليه حراك بلدانهم، ويتشوقون للحظة التي يعمّهم فيها ما بدأ ينتشر منذ عام 1948، وبعد الحرب العالمية الثانية، عندما أُعلن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. وكان من توابع إعلانه وانتهاء الحرب أن بدأت الشعوب تتحرك نحو الاستقلال.

شهدت الخمسينيات هبّةً كبيرة من شعوب أفريقيا وآسيا. ووقفت فرنسا وبريطانيا أمام مطالبات جمّة بالحرية، ونبذ الاستعمار. ثم تلتها ثورات تونس والمغرب والجزائر والسودان، وغيرها من البلاد التي بدأت تتحرك، متطلعة نحو شكل من أشكال الحرية، وصولًا إلى منتصف الستينيات التي شهدت تحرّكًا في داخل أوروبا نفسها تصدّرته فئات شبابية يسارية كانت تنعي إقامة هذا النظام الاستبدادي الذي يستبد بمال الناس ويكرس الطبقية. وقام حراك في اليابان ليكمّل ما بدأ في منتصف الخمسينيات. ثمّ قام حراك بعد ذلك لينال من جنوب أميركا ولتجري مرةً تلو أخرى إطاحة أنظمة استبدادية عسكرية نالت من حرية الشعوب في تلك المنطقة من الأرض. ثم انتقل الحراك إلى شرق أوروبا، من مثل ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا وفي غيرها من البلاد التي تحركت لتحطم جدار الخوف وتحطم بعده جدار الاستبداد والظلم.

بقي العالم العربي ينتظر هبوب هذه الريح من جهة ما، لكن نشأ خوف من الثورة الإيرانية، وعُدّ الإسلاميون أول متهم بكونهم سينقلون هذا الحراك الثوري إلى داخل العالم العربي. وأُريد أن يحال بين الإسلاميين على ضعف إدراكهم وفهمهم الحياة العامة. لكن بالجموح الذي كانوا يتحلّون به، خيف منهم، فعُطّل ذلك الحراك، إلا أن ما حصل في الجزائر في التسعينيات جعل كثيرين يلتفتون إلى مغبة التساهل في ترك الإسلاميين يغامرون هذه المغامرة الصعبة.

إذًا، بدأ التخوف من التيار الإسلامي ومن تفلّته بوصفه تيارًا شعبيًا، ثم بوصفه تيارًا قائمًا على عواطف وجنوح وتصوّر عقائدي يصعب التحكم به وضبطه. وكان نظام بورقيبة التونسي أيضًا من الأنظمة التي انخرطت في ذلك؛ فهو قام على أساس حزب محرِّر يسمّى الحزب الدستوري الذي أُسس في عام 1920. أما في عام 1922، فأُسس في تونس حزب شيوعي، ثم أَسس الحزبَ الحر الدستوري المستقل شيخ معمَّم من مشايخ الزيتونة، مع ثلّة من أصدقائه المشايخ الذين كانوا مهتمين بالواقع العام والواقع السياسي. ولم يطُل أمد إدارة هذا الحزب في أيدي هؤلاء المعممين لأن مجموعة من الشباب المتنور المتخرج في فرنسا جاءت إلى تونس وافتكّت هذا الحزب، بقيادة الحبيب بورقيبة في عام 1938. أبرز هذا الحزب أنه ليس حزب صالونات كما كان يتوقع المشايخ من قبل، ولا يكتفي بكتابة مقالات

أسبوعية أو يومية في إحدى الجرائد المسخّرة لنشر أفكاره، بل هو حزب ميداني نزل إلى الشارع. وأصبح بذلك المواطن العادي، البقّال والتلميذ والطالب...، معنيين بقضية التحرير. ونجح الحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة في أن يكون رافدًا أساسيًا لتحرير البلد.

إلا أن الصدمة الأولى وقعت بوقوع التحرير والاستقلال في آذار/مارس 1956؛ فهذا الحزب حزب تحرير لا حزب بناء أو حزب دولة، وليس بين يديه أيّ برنامج اقتصادي أو اجتماعي. واضطر بورقيبة إلى الاستنجاد بالشخص الأول الذي وجده أمامه ليشعره أن بين يديه برنامجًا اقتصاديًا، فقدّم أحمد بن صالح الذي يعيش إلى الآن وقد بلغ التسعين أو أكثر، تجربةً سُميت تجربة التعاضديات، أو الاشتراكية، التي جرى التوسع فيها. واستمرت هذه التجربة خمسة أعوام أو ستة، وانتهت بفشل ذريع. عندها، بدأت مشكلة الحزب الحاكم الذي تفرّد بالسلطة، بعد إقصاء الحزب الشيوعي ومنعه من النشاط؛ إذ بدأت مشكلاته ومشاغله تتفاقم. صحيح أن بورقيبة كان صاحب كاريزما وتاريخ، وكانت له مكتسبات نضالية، وأنه جمع الشعب حوله، وأعلن إصلاحات اجتماعية، بعضها مرتجل وبعضها مدروس، وأشاع التدريس والتعليم، وأنفق ثلث ميزانية البلد على التربية والتعليم، وهيّأ البلد للتنور والتقدم والترقي، لكن تأثير حزبه بدأ يتضاءل أمام الصدمات المتتالية، التي كان من بينها ظهور طبقة شغيلة من الشباب الذين أفرزهم ذلك النظام الرأسمالي الفظ الذي أقامه الهادي نويرة وأشرف عليه بعد التجربة الاشتراكية.

وقع في عام 1978 حراك أدى إلى أول صدام بين السلطة وطبقات الشعب، وهو الحراك الذي فرض على الحركة الإسلامية أن تتوقف عند الظاهرة الاجتماعية وظاهرة الشباب والنساء وحقوقهن، وتخرج عن السياق التقليدي للحركات الإسلامية التي كانت تركّز على العقيدة والعبادة، لتبدأ الحديث عن موقف من القضايا الاجتماعية. تساوق هذا الوجود، وبدأت هذه الحركة تنتشر انطلاقًا من المساجد التي لم يكن يتصور بورقيبة أنها ستكون مهدًا للحركة الإسلامية، لتنتقل إلى الجامعة وتفتكّ قيادتها من اليسار لتصبح في الثمانينيات القوة الأولى فيها. وتمثّل هذه الجامعة منطقة الحراك السياسي في البلد، وهي المنطقة التي لم يستطع بورقيبة أن يوصد أبوابها لأنه جعلها متنفسًا، وهي ليست إلّا حجرًا من حجارة بعض فلاسفة اليونان الذين كانوا يجلسون عليها ليبثّوا أشواقهم وآمالهم وآلامهم إلى حجر صخر لا يزيد ولا ينقص.

من إيجابيات حكم بورقيبة أنه أشاع التربية، كما قلت، واستبعد العسكر من الحكم نهائيًا، وهو ظهر أثره عند قيام الثورة. ومن إيجابياته أيضًا أنه استبعد التوريث، وهو الذي كان له ابن يعزّ عليه، ابنه الأوحد، لكنه استبعده من الحكم نهائيًا بعد فترة قصيرة من توليته مقاليد وزارة الخارجية؛ فالهم الذي كان يشغل بورقيبة هو أن يبقى زعيمًا دائمًا مدى الحياة، وبعد الحياة. لذلك، عندما كُتب النشيد الرسمي الأول لتونس، وجاء في إحدى فقراته «نخوض اللهيب في ظل الحبيب زعيم الوطن»، قال للشاعر جلال الدين النقاش الذي كتب كلمات هذا القصيد: «يا جلال، وإذا متّ، يذهب ظلي». فقال له: «ماذا نفعل سيدي الرئيس؟» فأجابه: «قل نخوض اللهيب بروح الحبيب لأن روحي ستبقى بعد حياتي». كان همّه هو بقاء شخصه، لكن بدأ هذا الهم يتضاءل. ولم يحسب بورقيبة أنه سيقع في مطبٍ طالما خوَّف منه وطالما استبعده، وهو أن يدعو عسكريًا ليتولى الحكم في وزارة الداخلية، لأن خوفه من الإسلاميين جعله لا ينام الليل. وأصبح يتذرع بوزير الداخلية الذي كان عسكريًا اسمه زين العابدين بن علي، لأن هذا الشخص أوهم بورقيبة أن له بطولات ضد الإسلاميين سيقلّص تأثيرهم ويحطمهم ويستبعدهم. وبذلك، هيّأ بورقيبة لخلافته وهو لا يرغب في أن يتم ذلك بوساطة عسكري، ولا يرغب في أن يُقحم العسكريون أنفسهم في العمل السياسي. جاء بن علي وتصوّر أنه بتمويه وإعلان لميثاق وطني وإعلان للالتزام بالحقوق والحريات، سيجعل لنفسه شرعيةً لم يكتسبها لا بنضال ولا بمستوى اجتماعي ولا تعليمي.

انطلت هذه الحيلة على جزء كبير من الشعب، إلى أن اتصل بي أحد السادة من نواب مجلس الشيوخ في فرنسا في أحد أيام عام 1989، وكنت رجعت حينها إلى تونس بعد غربة اختيارية. وسألني: «يا ابني، أنتم وثقتم ببن علي؟». قلت له: «نعم، لأنه أعلن الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان». فقال لي: «السياسة لا يمكن أن تشهد الخَلْق». لا يمكن أن يدّعي شخص أنه ديمقراطي، ولا يُصدَّق في ادّعائه إلا بعد تفرّس تاريخه وماضيه، لأن الديمقراطية طبع وثقافة وتمثّلٍ وتربية، وإلّا أصبحنا نصدق كلّ مدّعٍ ونصفق لكلّ دعيّ. كان ذلك في ساعة وقفنا فيها

على حقيقة عدم ممارسة السياسة، نحن معشر الشباب الإسلامي في تلك الفترة، لندرك أننا أخطأنا في تصديق من لا يُصدَّق. استمر الأمر مع بن علي، وظهر من خلال حرصه على نظام بوليسي لصيق بالمواطن، أنه ليس كبورقيبة الذي كان يبرر ذلك برغبته في تنمية الوطن. وكان كلما سُئل عن الديمقراطية والتعددية برَّر بقاء الحزب الواحد بأن الشعب لم يعتد بعدُ التعددية، في حين أننا نرغب في أن ننجز في نطاق تنمية شاملة لوطننا. جاء الرجل الثاني وليس بين يديه مشروع تنمية، وإنما جعل الدكتاتورية نمطًا مختارًا لنفسه. وأراد من خلاله أن يستأثر بالسلطة وثمارها، ومن بينها الاستيلاء على خيرات الشعب.

بدأ الوضع يتفاقم شيئًا فشيئًا، إلى أن ظهرت في بداية عام 2000 طبقة حاكمة إلى جانب الحاكم، هي طبقة أولئك الذين راحوا يستغلون دكتاتوريته ليُثروا على حساب الشعب لفائدة أنفسهم، وهُم من أقاربه وأصهاره. وكانت بذلك الشرارة التي أمكن لها بالثورة الإعلامية والمعلوماتية أن تشيع في البلد وتُظهر أن هناك استبدادًا وظلمًا. ما حصل في الثورة التونسية لم يكن بترتيب لا من سياسي ولا من فكر محدد. يكذب الإسلاميون عندما يدَّعون ذلك لأنفسهم، ويكذب اليسار عندما يدّعي ذلك لنفسه، لأن هذا الحراك كان حراكًا اجتماعيًا بحتًا: فالفقر والتفاوت في فرص العمل والتفاوت في فرص الثورة، كلّ ذلك جعل المسحوقين من الساكنين في مناطق الظل كما نسمّيها في تونس، يتحرَّكون ويهبُّون. ووجد حراكُهم هذا رِفدين: رفد منظمة العمّال (الاتحاد العام التونسي للشغل)، وهي منظمة شغيلة أُنشئت في عام 1946، أي إنها أقدم منظمة عمالية في العالم العربي، وكانت بقيادة نفرَيْن، أحدهما بقي على رأسها، وهو فرحات حشاد الذي اغتاله الفرنسيون، والآخر الشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي كان أول رئيس للاتحاد العام التونسي للشغل وبقي على رئاسته عامين، وأعطاه زخمًا من فكر وعطاء وطني وإقبال شعبي، انتهى بخروجه من هذه المنظمة لتبقى فاعلة عاملة على الدفاع عن حقوق الطبقة الشغيلة والعمال، ولكن ذات مؤدى وطني. هذا الاتحاد الذي أُنشئ منذ عام 1946 كان دائمًا حاضرًا عند النداء الوطني، وكان صاحب رأي في القضية الوطنية عند التحرير وبعده في قضايا الحريات، فكان الاتحاد المكان الذي فُتح للشبان الثائرين المحتجين؛ إذ كانوا يجدون فيه ملجأهم.

أمّا الطرف الثاني الذي عزز هذا المسار الثوري، فهو أصحاب «الروبة» السوداء من المحامين الذين أضفوا بتقدّمهم جميع التظاهرات المحتجة على بن علي وحكمه الغاشم والقويّ مسحةً تنتقل بها من كونها حراكًا يعمّ الفقراء والمحرومين والمساكين إلى حراك يتعلق كذلك بأصحاب الرأي والفكر والطبقة المفكرة. يضاف إلى جميع هؤلاء مناضلو حقوق الإنسان من الذين أنشأوا في السبعينيات منظمة كانت دائمًا رافدةً احترام حقوق الإنسان في البلد. انتهى هذا بنا إلى ما وقع في 14 كانون الثاني/يناير 2011، فكانت الطبقة المثقفة في البلاد ضمانًا لاحتواء هذا الحراك الشعبي حتى لا يصل إلى حد تقويض مؤسسات الدولة نفسها، ولا إلى التقاتل في الطريق العام. وأنتم شاهدتم وعاينتم كيف أمكن هذا الحراك أن يتفادى الصدامات الدموية والخسائر، لأنّ تلك النخبة المثقفة من أمثالكم، وهي ذات الجذور الأصيلة في وطني، كان لها إمكانية احتواء هذا الحراك الشعبي وتوجيهه الوجهة المؤسساتية التي أفضت إلى ما تعلمون. وتتمثّل الأطراف السياسية المختلفة بطرفين أساسيين: طرف يسمي نفسه الحداثي ويسميه بعضهم العلماني، ولست أعلم ما الذي يجعله يسمّى بهذه التسمية، يقابله الطرف الإسلامي. لم يفهم هذان الطرفان القضية في الأول، وتصوّرا أنّ كلّ واحد منهما جاهز لتقديم مشروعه حتى ينفِّذ، فبدأ الإسلاميون يتحدثون بصورة لافتة عن قضية لم تُطرح في تونس، ولست أفهم كيف طُرحت، وهي تطبيق الشريعة الإسلامية، وراح بعضهم يتحدث عن تطبيق الشريعة، بينما أخذ بعضهم الآخر، في مقابلهم، يتحدث عن الظلامية الوافدة وعن حكم الدين وتصرفه في سلوك الناس الفردي واعتدائه على الحقوق الأساسية، والتراجع عن تلك الحقوق التي نالتها المرأة، والحيلولة دون انتشار الوعي والفهم والإدراك والرجوع إلى الخرافة.

أمكن النخبة السياسية أن تحتوي هذا الحراك، وأن توجهه الوجهة المثلى التي تتمثل في التنازل الثنائي من الأطراف المتخاصمة نحو تحقيق المؤسسات في البلد. ونعمنا بإمكانية إصدار دستورٍ كان محلّ وفاق بين نواب الشعب المنتخبين للقيام بهذه المهمة في حدود 95 في المئة منهم. هذا الدستور هو الذي وضع حدًّا، ولو موقتًا، لقضية الخلاف على نمط المجتمع: أيّ مجتمعٍ تريدون؟ وما هو موقع الحريات في هذا البلد؟ وما هو موقع الفرد والإنسان والدين واللغة؟... وغير ذلك، فأجاب عنها في نص نعتز به، وإن كان فيه نقص؛ إذ إنه استطاع أن يضع حدًّا لهذه القضية.

أريد أن أشير إلى أن الإسلاميين الذين كانوا متهمين دائمًا بكونهم يغردون خارج السرب وغير واقعيين، بدأوا يدركون، بحكم الحراك السابق عند تكوينهم في السبعينيات والثمانينيات، ومقارعتهم الواقع المهترئ ومتابعتهم على نحوٍ خاص القضايا الاجتماعية والإنسانية، أن ما كان يتبجح به بعضهم، ولا يزال في بقاع أخرى، من كونهم ذوي شرعية، هي شرعية صندوق، وأنّهم اختيروا من 60 في المئة و65 في المئة من شعوبهم، وأن هذه الشرعية تُكسبهم القدرة على أن يحكموا. بدأت هذه القناعة تتضاءل. وبدأ الناس يدركون أن الشرعية أنواع: شرعية صندوق توصلك إلى الحكم، يختارك نصف هؤلاء فتصعد لتسيّر الجلسة. لكن أن تنجح في تسييرها أم لا، وتقدر على البقاء في موقعك، فهذا يستوجب منك شرعيةً أخرى غير شرعية الاختيار؛ إنها شرعية البرنامج وشرعية مسك مفاصل الحكم.
والثوريون لم يمسكوا بمفاصل الحكم، ولم يكن معهم إعلام ولا رجال أعمال ولا علاقات دولية ولا إدارة ولا ثقافة ولا فكر ولا جامعة. لم يكونوا مع الثوريين، بل بدأوا يجيّرون للاختيار الثوري بعد ذلك، ونحن نسعى أن نعزز الثورة بأمثالهم لأن الشعوب لا تُحكَم بعيدًا عن نخبها، ويخطئ من يتصور وجوب إقصاء النخبة عن الحُكم، ويكون من الواهمين من يتصور أن أربعة جنود أو مئة ألف من أبناء الشارع يمكن أن يعززوا حراكه ليصبح حاكمًا في بلده، بعيدًا عن مواقع التأثير في السلطة.

ما الذي يُطرح اليوم يا أبنائي وإخواني؟ القضية الأهم لم تُحلّ إلى اليوم؛ إنها القضية الاجتماعية التي لها حراك وتأثير. وأنا قبل أن آتيكم كنت في مكتبي في البرلمان أشتغل بهذه القضية وأقابل وفودًا متعددة من شباب لم أستطع أن أجيبهم بنصف كلمة لأنّهم محقّون في ما يطالبون به، ولأن هذه القضية هي قضية 800 ألف من الشباب التونسي ينتظرون أن يشغَّلوا. وليس لأحد منّا قدرة على تشغيلهم بالسرعة التي يطلبونها. منهم مئة ألف يحملون الشهادات الجامعية، تخرّج بعضهم منذ ثمانية أعوام أو أكثر، ولا يجد مكانًا له في المجتمع. ومن حرّك الحراك الأول يمكن أن يحرّكه مرة ثانية، إلّا إذا تغيّر بعض المعطيات. والقضية اليوم هي كيف يمكن هؤلاء الثوريون أن يحفظوا المدّ الثوري من الارتكاس ويتراجع، لأن الفوضى تحطّم الحراك الثوري. الشارع أداة الحراك الثوري، لكن بعد أن تقوم الثورة وتبدأ في وضع المؤسسات، يصبح الشارع هو المحطّم للحراك الثوري. ولا أَدّعي أن الحراك الثوري ينتهي في يوم أو يومين أو خمسة أيام. سيبقى الشعب رقيبًا دائمًا، من شارعه ومؤسساته. لكن نرغب في أن تفضي هذه الرقابة إلى تفاهم حول كيفية تطوير الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد. إذًا، هذه القضية تشغلنا وينبغي أن نجد لها حلًا في وطننا.

القضية المطروحة أيضًا هي موقع الإسلاميين. إن الحركة الإسلامية نشأت في فراغ من فهم وإدراك، وبعيدًا عن الوعي والفهم، وأقول إن ما ترسّب إليها من فهم للدين هو ذلك المفهوم الذي عشناه مدة خمسة أو ستة قرون، وهو ذلك الإسلام المتكلس الذي يلتصق بالحياة الشخصية للأفراد في عباداتهم وطاعاتهم، ولا يرى خلافه. واستمر بنا هذا خمسة قرون نحدّث الناس عن الصلاة والعبادة وواجبات التدين الفردية. ولم يولد فينا وعي بواجب التدين الجماعي الذي لا يقوم على الانتساب إلى عقيدة أو دين، وإنما يقوم على الانتساب إلى قضايا إنسانية هي تلك القيم التي جاءت بها الأديان كلها التي لمّا فرّطنا فيها تحوّلنا إلى ذيل من ذيول العالم. فنحن نتبعهم، هم يقررون ونحن نطبّق قراراتهم. قرارنا ليس في أيدينا لا على المستوى السياسي ولا الاقتصادي ولا الاجتماعي لأنّهم يمسكون بتلابيب الأمر. أين نحن من ذلك؟ نحن نقول لأبنائنا من شباب الحركات الإسلامية الذين نرغب في أن تساعدونا على تطويعهم لمعرفة الواقع: لا تقصوهم، فهم مخطئون، وكثير منهم لا يعيش زمنه. لكنّكم ترون أن الحركات التي مارست الحكم فهمت أكثر من التي لم تمارسه، لأن الممارسة اليومية هي تحدٍ يومي.

أنت في طريق فيه عثرات وحجارة. كنت تتحدث بين الكتاب والسحاب. أنت تعتقد أنك على حق، ولديك كتاب يتحدث عن قيم، لكن عندما تنزل إلى الواقع تدرك وتفهم أن مطب الواقع يفرض عليك أن تدرك هذا الواقع وتتجاوزه. وأنا أقول إن للإسلاميين قضيتين أساسيتين أنتم ملزمون بهما، القضية **الأولى** هي قربكم من أوطانكم؛ فالوطن قضية حقيقية، الوطن هو مهد العمل، والإسلام الذي لا يعيش لوطنه لا يعيش زمانه وليس له حق في أن يعيش. الوطن والوطن قبل كل شيء. عشنا فترة من الفترات نتحدث عن العالمية والإسلامية من جاكرتا إلى نواكشوط، فمن جاكرتا إلى نواكشوط قضية لا تمر إلا بمعرفة الواقع. فأدركوا واقعكم. أمّا القضية **الثانية**، فتتمثل في أنك على قدر ما تقرب من وطنك تقرب من أدوات فهم مواطنيك. تُطرح اليوم علوم في مناهج التربية الحديثة لا يفقهها الإسلاميون، لأننا عندما أردنا أن ننفتح

على العالم الجديد والجامعة، قلنا لأبنائنا: رُوحوا تعلّموا الطب والهندسة، والهندسة الفلاحية وكيفية نقل الناس بالقطار والطائرة، وخرَّجنا مجموعة كبيرة من شباب خدمي. هذا الشباب لا علاقة له بالفكر أصلًا، بينما المدرسة التي من شأنها أن تكوّن مغيّري العالم هي مدرسة الفكر، هي العلوم الإنسانية التي هجرها الإسلاميون كما هجرها كثير من الناس. لذلك، أصبحنا عاجزين عن أن نفهم الحراك الاقتصادي والحراك الاجتماعي، لأننا لم ندرس علوم الاجتماع وعلوم التربية وعلوم السياسة وعلوم الاتصال، وعلوم العمران البشري.

أقول إن الذين يتزعمون الآن الساحة السياسية، ومنهم تنظيم «داعش»، هم أولئك الذين ملّوا قيادات كان من المفروض أن تقود الشعوب نحو الأفضل. مشايخ يعتنون بنواقض الوضوء، وآخرون يجيَّرون لفائدة حكّام ظالمين يطلبون منهم فتاوى فيفتون، والآخرون قابعون على ساحة الحياة، يتحدثون عن الجن، أنثى هو أم ذكر. من للشعوب؟ إذا كان علماؤها يقبعون في وادي عبقر عند الجن، وإذا كان مثقفوها لا ينظرون إلى الواقع نظر المخالط له، وإنما نظر الذي يرقبه عن بعد حتى لا يطير شراره على لباسه فيحرقه، وإذا كان رجال الأعمال يستثمرون على حساب شعوبهم، مَن لهذه الشعوب حتى تشعر بأنها حيّة؟ ألم نكن نحن وكوريا الجنوبية في مرحلة واحدة في عام 1950؟ ما الذي جعلهم يصبحون قوةً ونحن باقون ننظر إليهم، بل نقتني منتوجاتهم بكل عزة واحترام، وندفع أموالنا وعرق جبيننا ودماءنا إليهم لأننا لم نجد من يحركنا، ولم نجد من يفتح علينا باب فهم الواقع والحياة؟ أقول لأبنائي من الإسلاميين وأقول لكم أيها المثقفون، يا صناع العقول، اصنعوا عقولًا في أمة العرب. لا يأتي التقدم بكثرة الأطباء والمهندسين، وإنما يأتي بمن يدرك كيفية التغيير.

نحن تركنا المجال مفتوحًا أمام «الداعشيين»، من هم «الداعشيون»؟ أنا كنت أرافع على كثير منهم. كانوا يبيعون الخمر ويبيعون المخدرات. فوجئت بعد الثورة ببعضهم، وأنا أراه في الطريق العام، يلبس «دشداشة» طويلة تغطي كعبيه، ولحية طويلة غطت عليَّ معالم وجهه. فلما اقتربت منه وتفرّست فيه، قال لي: «عسلامة، رُح، امش». قلت له: «إنت مش الغاراو؟» (اسمه الحركي في الإجرام). قال لي: «يا عم الحاج تبت». هذا أصبح قياديًا، وانتقل من مدينة إلى أخرى، وأصبح هو الذي يؤسس الحراك التغييري في العالم الإسلامي والعربي، لأننا تخلّينا عن هذا العالم: هذا أحد الأسباب.

ما يحصل اليوم في تونس يفرض على الإسلاميين أن يكونوا على هذا المستوى من الوعي والإدراك. لن تغيروا العالم بكتب فقه، بل تغيرون العالم بعقول واعية مدركة تتبنى القيم وتدرك أن القيم هي كرامة الإنسان. قبل أسبوعين كنت أخطب في نيوجرسي الأميركية، فقلت للمسلمين إن خمسين عامًا مرّت، وشعب يئنّ ويُضطهد تحت الاستعمار بل تحت التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. لم أسمع يومًا إمامًا واحدًا يرتقي منبرًا من المليون منبر في العالم الإسلامي ليقول إن هؤلاء مضطهَدون، وهؤلاء مظلومون. لماذا؟ لأنهم مسيحيون أو لأنهم عبدة أوثان لا تهمنا قضية الإنسانية فيهم. مات مارتن لوثر كينغ في عام 1965 مغتالًا لأنه كان يدافع عن السود في أميركا. لم يتكلم واحد من المسلمين على هذا المضطهَد المظلوم. قلت لهم ألم تقرأوا القرآن؟ فالقرآن تدخّل في قضية معركة بين الفرس والروم، وهم كفار. اختصم الفرس والروم فقال الإسلام أقف إلى جانب المظلوم على الظالم ولو كان كافرًا. غُلبت الروم في أدنى الأرض، ويمر محمد في الطريق في مكة وهو صبي شاب في سن الثالثة والعشرين فيجد الناس يدخلون دار عبد الله بن جدعان فيسأل ليقولوا له إن هذه وليمة أعدّها للاتفاق على حلف لنصرة المظلوم. فدخل، وقال: «أنا مع نصرة المظلوم». قالوا له: «أنت شاب لا تفهم شيئًا، رُح حتى تصل إلى الأربعين». فقال: «أنا معكم في نصرة المظلوم». من المظلوم؟ الذي يأتي مُشركًا في نادي المشركين ويقول: «ظُلمت، انصروني»، فينصره محمد لأنه صاحب حق. يجب أن يفقه الإسلاميون هذه القضية.

أوطاننا بأيدي شعوبنا اليوم. لا نرغب في تدخّل خارجي، كما لا نرغب في عسكر يحكمنا. نريد أن نتدرج بأنفسنا. الإسلاميون هم جزء من الحراك، والذين يفقهون هذا الواقع سيشاركون فيه. أما الذين لا يفقهونه، فسوف يُنسون كما نُسي الذين من قبلهم ومن دون رجعة. لكنني أقول إنني مؤمن بأن هذا الحراك الثوري أنتج ما تعلمون في تونس، لستُ أقدّمه لكم أنموذجًا. لبنان كان أنموذجًا قبلنا. وأنا كنت أقول عندما كنت صغيرًا: «آه! لي علاقة بلبنان. فجدتي وجدة اللبنانيين واحدة؛ إن «علّيسة»[2] التي نعتز بمجيئها من لبنان هي التي أثرت وطننا، فنقول نحن لنا جدّ واحد بل جدة

واحدة. وكنت أنظر بإعجاب إلى الواقع الذي أمكن له أن يستوعب التنوع بصورة بهيجة جعلنا كلّنا نتمنى حتى في صلواتنا، وأنا من الذين دعاؤهم لا يشبه دعاء الآخرين، أقول: «اللهم اجعل تونس كلبنان». لكن، أقول الآن: نحن نرغب في أن يكون هناك حراك في وطننا العربي يفضي بنا إلى أن نتحمل مسؤوليتنا التاريخية حيال قضية الإنسان الذين نحن منه. وأنا أتصور أننا لم نخسر. ما يحصل الآن في ليبيا ومصر واليمن وسورية والعراق هو ضمن الحراك الثوري. اقرأوا الثورة الفرنسية، فقادتُها قُتلوا على المقصلة؛ روبسبيير أُدخل المقصلة التي صنعها، ليقتل بها ملك فرنسا لويس السادس عشر.

لا تتصوروا أن اليأس يُفضي بالحراك إلى أن نتنصل من قضية التغيير. قضية الثورة هي قضية الإنسان وقضية قيم الإنسان وقضية ثبات الإنسان وحدة ثابتة على التاريخ وقيمة لا تُردّ. ما حصل في تونس ليس راجعًا إلى خصوصية الشعب التونسي بقدر ما هو راجع إلى خصوصية الحراك الذي شهدته تونس التي كانت مفتوحة منذ القرن التاسع عشر على حراك إصلاحي وثوري؛ فهي أول بلد عربي أعلن عتق العبيد، وهي أول بلد أعلن دستورًا، بل هذا الدستور كان ميثاقًا تونسيًا لحقوق الإنسان يسمّى «عهد الأمان»، وأول بلد سُمّي فيه برلمان حتى ولو كان بتسمية الباي. انفتح هذا البلد على العالم الغربي، ورأى أن من شأن وجوده في الغرب أن يُرجع له الثقة بأنه قادر على التنوير. ونحن أخذنا من الغرب ما أخذه منّا بوساطة ابن رشد الذي أثّر في باسكال ومن بعده في زعماء التنوير في القرن الثامن عشر. استرجعنا ذلك منهم. لذلك، أتصور أن البلد المفتوح على الحريات، وعلى حقوق الإنسان، مع صعوبة ممارسة حقه في ذلك، يؤهّل أن يكون بلدًا ناجحًا في ثورة لم تسل فيها دماء كثيرة، طموحه عالٍ، وما أنجزه إلى الآن يكفي أن أقف تحية لوطني. لكن أنتظر أن يفعلوا أكثر من هذا، المزالق والمطبات موجودة في الطريق، لكن أسأل الله تعالى أن يحمينا منها.

أشكركم على اهتمامكم، وأتمنى أن تكونوا قد أخذتم صورة واقعية عن حراك وطني لم يساهم فيه الإسلاميون وحدهم، بل جميع الذين تعلقوا بالحرية من اليسار والقوميين وأصحاب الفكر وأصحاب الرأي الذين أقف لهم إجلالًا واحترامًا وأحييهم، هم والإسلاميون جميعًا، ولا أريد أن ينسب الناس إلى أنفسهم ما لا يحق لهم أن ينسبوا، لأنهم لم يفعلوا.

---

(2) أو أليسا أو أليسار، ابنة ملك صور ومؤسسة قرطاجة وملكتها الأولى. (المحرر)

الفصل الثالث
مقاومة الذات تشخيص أولي لاضطراب المناعة المرتدة عربيًا ...... عبد الوهاب الأفندي

لفترة وجيزة في أوائل عام 2011، انهار جميع ما ساد بشأن العرب من صور نمطية سلبية، من قبيل:

- «المجتمع المدني العربي يفتقد العزيمة لتحدي الطغاة المتمرسين»؛ ففي تونس، أقصت شجاعة الناشطين وعزيمتهم واحدًا من أعتى طغاة العالم في ثلاثة أسابيع فقط!

- «المجتمعات العربية تفتقر إلى التماسك الوطني أو الثقافة الديمقراطية، وتسودها 'الأبوية الجديدة' التي تتحدى التحديث»؛ إذ يكفي تمضية سويعات في ميدان التحرير في القاهرة لنرى المجتمع العربي المعاصر ومراقبته كما هو، وكما ينبغي أن يكون: متماسكًا ومتحضرًا ومنضبطًا ومتسامحًا.

- «المجتمعات العربية قبلية ومنغلقة»؛ تكفي نظرة إلى اليمن، حيث القبلية متجذرة، وكل أسرة لديها من السلاح أكثر مما لديها من زجاجات الحليب. ومع ذلك، مكث اليمنيون في الشوارع شهورًا عدة، يواجهون أقسى أنواع العنف من النظام و«بلاطجته» من دون أن تتخلى الجموع المنادية بالحرية عن سلميتها. وفي ذلك المجتمع التقليدي «الأبوي»، شاركت النساء مع الرجال جنبًا إلى جنب في التظاهرات، ما دفع بالطاغية إلى التصريح بأن هذا ضد التقاليد و«الدين»!

- «العرب طائفيون»؛ انظروا إلى سورية، كم كانت حضارية ومتحدة ومندفعة في المطالبة بالحرية بسلمية تمسكت بها في مواجهة استفزازات لا يمكن تصورها!

ولا يغيب عن البال أيضًا أن اليمن هو من أنجب أول امرأة عربية تحصل على جائزة نوبل للسلام، ومن ميادين الثورة.

نعرف، بطبيعة الحال، كيف انتهى ذلك كله، وكيف بدأ الترحم على أيام مبارك والقذافي الخوالي. فهل كانت المزاعم السابقة في محلها؟ والتالي لا يصلح العرب للديمقراطية ولا تصلح لهم؟ مهما تكن الإجابة، يبدو أن هناك، بالفعل، مشكلات عربية خطرة. ولكن أي نوع من المشكلات هي؟

أولًا: المرض العربي

جهد عدد من المفكرين العرب وغير العرب على مر السنين في «تشخيص» ما سماه الرئيس التونسي السابق والطبيب منصف المرزوقي في كتابه **المرض العربي**[3]، الذي ركز على أساليب النظام التونسي في سحق أولئك الذين يتحدَّونه، ونبّه إلى التواطؤ الغربي في هذا المشروع، بحجة تفادي استيلاء الإسلاميين على السلطة (في اعتراف بأن الإسلاميين سيفوزون بالتأكيد في أي انتخابات، حتى لو لم تكن نزيهة ولا عادلة). وجاء في كتاب آخر للمرزوقي نُشر

في العام نفسه (2004)، بعنوان **عن أي ديمقراطية تتحدثون؟** تشبيه الطغاة بـ «الفيروسات» التي تدمر بنية خلايا جسم الإنسان. وفي المقابل، شبّه أثر الزعماء الديمقراطيين الملهمين، مثل نيلسون مانديلا، بعمل «الأنزيمات» التي تعمل ضمن نطاق الخلايا الحية، لكنها ضرورية لصحة الجسم، لأن الحياة تعتمد على قدرتها التحفيزية لتسريع التفاعلات الكيميائية - الحيوية.

يتذكر المرزوقي في مقابلة أجريت معه في أوائل عام 2004 تجربته الشخصية مع **المرض العربي**، خلال الإساءة التي تعرض لها - في أعقاب التدخل العسكري الأميركي في الخليج في عام 1990 - عندما أصبح واحدًا من أصوات قليلة في تونس لامت الرئيس العراقي صدام حسين على غزوه الكويت؛ فعلى الرغم مما كان يحظى به من احترام كبير، بوصفه طبيبًا ومناضلًا شجاعًا من أجل حقوق الإنسان، فإن انتقاده صدّام في تلك المرحلة لم يقع موقعًا حسنًا لدى الجمهور التونسي، بل حتى لدى عشيرته نفسها التي تبرأت منه. يقول المرزوقي: «والمرة الوحيدة التي بصق عليّ الناس في الشارع في تونس، كانت يوم تصديت لغزو صدام للكويت [...] وأذكر أني ضربت في رأسي، وأن المرازيق (قبيلة الدكتور المرزوقي) نشروا في جريدة عنوانًا كبيرًا يقول: 'المرازيق يتبرأون من منصف المرزوقي'»[4].

إن ما يستحق الوقوف عنده في هذا الصدد هو أن ردة الفعل العنيفة تلك كانت جزءًا من انفعال شعبي عفوي (بل غريزي) اجتاح العالم العربي والإسلامي بأجمعه، في اللحظة التي بدأت القوات الأميركية تتدفق إلى الخليج بدعوى حماية دوله من غزو عراقي محتمل («عملية درع الصحراء»). ولم تكن المجموعات السياسية «المتطرفة» وغيرها من حرّك تلك الجماهير، بل على العكس من ذلك، كانت الحركات السياسية في معظمها تندفع مذعورة للّحاق بالموجة الشعبية الكاسحة التي فرضت حتى على بعض القادة الموالين للغرب (مثل الملك حسين والرئيس زين العابدين بن علي) مجاراتها. وبالمثل، لجأ الإسلاميون إلى مجاراة هذا التيار الشعبي، على الرغم من كراهيتهم نظام صدام العلماني، وتعاطفهم مع السعودية وحلفائها الخليجيين الذين دعموا الإسلاميين خلال «الحرب العربية الباردة» في الخمسينيات والستينيات. وفي داخل السعودية نفسها، كانت الأزمة العامل المساعد في خلق تحولات كبرى داخل التيارات الإسلامية أسفرت عن نتائج مزلزلة على نطاق عالمي، منها هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية.

كنا كلنا شهودًا على تلك المرحلة الاستثنائية التي زلزلت العالم العربي، وتعبأت فيها قطاعات جماهيرية واسعة ضد الحملة الأميركية، حتى بين العرب والمسلمين المقيمين في الغرب. كان هذا التوجه إشكاليًا من الناحية الأخلاقية (دعم الغزو الوحشي لجار عربي، خصوصًا حين يأتي الدعم من قطاعات كانت هي نفسها من ضحايا الاستبداد). ولكنه كان إشكاليًا أيضًا حتى من وجهة النظر البراغماتية، لأنه كان واضحًا للعقلاء (كما كنت أذكّر كثيرًا من الأصدقاء الذين جرفتهم هذه الحماسة) بأن غزو الكويت لن يحرر فلسطين كما كان بعضهم يتخيل، بل سينشئ «فلسطين» أخرى في العراق. ولم تكن هذه الحماسة لدكتاتور عربي ظاهرة فريدة، بل حظي الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر أيضًا بشعبية جارفة لدى الرأي العام العربي، على الرغم من ممارسات نظامه القمعية، وهي شعبية لم تتراجع حتى بعد هزيمة 1967 المزلزلة. بالقدر نفسه، واصلت قطاعات واسعة من الرأي العام العربي تقديس عائلة الأسد، من دون الالتفات إلى وحشية النظام السوري. وليس ببعيد منا ما لقيه ويلقاه حاكم مصر الحالي عبد الفتاح السيسي من تأييد جماهيري داخل مصر وخارجها، فضلًا عن دعم من شريحة كبيرة من «المثقفين الليبراليين» و«التقدميين»، على الرغم من انقلابه على الديمقراطية، ومما يمارسه نظامه من فظائع.

لا بد من الاعتراف بأن هذه المواقف الجماهيرية (وفي أوساط الصفوة أيضًا) المنحازة إلى حكام مستبدين بوصفهم «منقذين»، تشير إلى خلل كبير في شيء ربما لا بد من توصيفه بأنه «مرض عربي»، وذلك بسبب عموم البلوى به. ويزداد الأمر إلحاحًا حين يستمر هذا الانحياز حتى بعد أن يضيف هؤلاء الحكام (الذين حصلوا على الدعم بدعوى أنهم يدافعون عن الأمة ضد عدو خارجي) إلى استبدادهم عار الهزيمة، ووضع بلدانهم أو جزء منها تحت الاحتلال، وأحيانًا حتى بعد تدميرها بصورة شبه كلية، كما هي حال سورية اليوم. وربما يكون هناك عذر - غير مقبول - حين

ينجح الحاكم في حماية سيادة بلاده واستقلالها، كما فعل مصطفى كمال أتاتورك، أما أن يستمر «تأليه» الزعيم في ظل افتقاد الحرية الداخلية والكرامة، وضياع السيادة، وإهدار الموارد، وغياب التنمية، وشيوع الفساد، ثم وقوع الهزائم، فإن هذا يدل بلا شك على وجود مشكلة كبرى.

تبلور منذ وقت مبكر، ولا سيما مع هزيمة 1967، توافق على وجود خلل في أوضاع المنطقة العربية، وإن كان هناك أكثر من منظور لتوصيف هذا الخلل أو «المرض العربي»، ومحاولات متباينة لتشخيصه. هكذا نجد هشام شرابي في عام 1988يشخّص هذا المرض باسم «النظام الأبوي الجديد»، بينما يصنفه خلدون النقيب بأنه «القبلية» المستدامة. يصور الاثنان النظام الأبوي - القبلي ظاهرةً مرنة تحدّت الحداثة وتكيّفت معها في الوقت عينه، منتجةً «حداثة» مشوَّهة، لا تلامس القشور إلا بمشقّة. وتبدو مظاهر هذا «المرض» وأعراضه واضحة في استمرار الأنظمة الاستبدادية القبلية، أو الأنظمة القومية الزائفة الحداثة، شأنها شأن خصومها الإسلاميين. كانت البرجوازية الصغيرة هي الوسيلة التي من خلالها يؤمَّن استمرار هذا التشويه، ولكن الأوضاع الملائمة لظهور هذا التشويه كوّنتها الهيمنة الإمبريالية التي لا تزال تحافظ عليها بطرائق شتى.

ذهب جورج طرابيشي إلى أبعد من ذلك عندما انتقد في كتابه **المثقفون والتقليد: التحليل النفسي لعصاب جماعي عربي** (أعيد نشره في عام 2005 بعنوان **المرض بالغرب**) المثقفين العرب لنكوصهم على الأعقاب، وتنكّرهم للحداثة في أعقاب صدمة هزيمة 1967، وتطليق العقل النقدي لمصلحة الخرافات الجديدة - القديمة، والنزعات «السحرية». يستدعي هذا وضع المثقفين جميعًا وخطابهم المريض على «الأريكة»، لتشخيص «داء» النكوص والردة ومعالجته، حتى تتسنى للنخبة المثقفة العودة إلى العقل، والاعتراف بأن الحداثة ليست غربية، بل كونية، ولا سبيل إلى الهرب منها، بل الانخراط المتعدد الثقافات في رعايتها.

خلال الفترة نفسها، أثار المنشق العراقي كنعان مكية عاصفة من خلال كتابه **القسوة والصمت** (1993)، الذي اتهم فيه عددًا كبيرًا من المفكرين العرب البارزين بدعم الدكتاتوريات الوحشية بالتواطؤ النشط أو السلبي، رافعين شعار «دعم النضال ضد الإمبريالية»[5]. وقام أحد كبار النقاد بتلخيص مقولات مكية على النحو التالي: «الصمت الذي يتهم به مكية المثقفين العرب هو أكثر من مجرد فشل في التعبير عن الرأي؛ فمذكرة الاتهام تحتوي على بنود عدة، بما فيها هوس الكذب، وتمجيد الاستبداد وأسطرته، وتصوير الطغاة أبطالًا وطنيين، والبحث عن أكباش فداء وإلقاء اللوم على الآخرين - الغرب وإسرائيل والإمبريالية - في الإخفاقات العربية، وفقدان التعاطف مع ضحايا القمع، وتقمص دور الضحية، وإنكار الفشل والهزيمة، وزهو النصر (الكاذب)، والميل الى تصوير الهزائم بأنها انتصارات، واستدامة الحالة المرَضية المتمثلة في 'مرض ثقافة الكراهية العربية' الحديثة»[6].

لم يكن الموقف العدائي الذي وقفه المثقفون العرب «المتَّهمون» تجاه أطروحات مكية بالأمر المستغرَب، خصوصًا في مقابل الحماسة الغربية لها؛ إذ وصف أحد النقاد هذا العمل بأنه «رأي تبسيطي، موغل في المخادعة، نازع إنسانية العرب والثقافة العربية»[7]. ووصفه إدوارد سعيد، وهو أحد أهم المستهدفين بحملة مكية، بأنه «مبالغ في الخبث» و«مضلل عن عمد»[8]. أما تشومسكي، وهو هدف آخر، فوصف مكية بأنه «كذاب مستكبِر»[9]، بينما قال إقبال أحمد عنه إنه «يكتب بضحالةٍ وتعصبِ من غيّر دينَه حديثًا»؛ فهذا الرجل ظل، حتى قبَيْل نشر كتابه، ينعم وأسرته - في صمت مدفوع الأجر- بثمار التعامل المالي لعائلته مع نظام صدام حسين، قبل أن يكتشف فجأة أن الرجل كان دكتاتورًا، وأن المثقفين صمتوا عن جرائمه! وأضاف أحمد أن مكية «تخفّى خلال تلك الفترة خلف أسماء مستعارة وهويات مزدوجة، وادعاءات فارغة وتسويغات جعلته في وضع يرثى له. وهو بهذا، ولا سيما مع حقده غير المبرر ونرجسيته، يمثل نوعية يبحث عنها الإعلام الغربي لتجسد أنموذج 'العربي الطيب'»[10].

انضمت إلى هذه الثلة بعد حوادث 11 أيلول/سبتمبر طائفة من المفكرين الغربيين والمستشرقين الجدد، من أبرزهم بول بيرمان، وهو مثقف «ليبرالي» ارتد ملتحمًا بصفوف النيوليبراليين في اعتماده المواقف المعادية للإسلام. وجدد كثير من المستشرقين تأكيدًا لأحكامهم المسبقة، وانطلقوا يهاجمون إدوارد سعيد والمدارس النقدية بشراسة لا ينقصها الحقد.

واستعاد بيرمان (في مقالة نشرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 بعنوان «الإرهاب والليبرالية»، وبعد ذلك في كتاب يحمل الاسم ذاته)، بصورة غير مباشرة، اتهامات هشام شرابي لكلٍّ من القومية العربية والتيارات الإسلامية بأنها أيديولوجيات تستبطن البارانويا والخوف من الحداثة. ويرى بيرمان أن الحركات السياسية العربية، من قومية وإسلامية، نشأت مثل الفاشية والشيوعية، متأثرة بهما، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي هزت الثقة بما ساد قبلها من تفاؤل عقلاني ليبرالي. تستند هذه الحركات كلها إلى قالب أطّرته «أسطورة مجدّو» الإنجيلية التي تصور شعب الله ينوء تحت حصار من بابل الفاسدة، حيث تتعذّر استعادة الجنة المفقودة إلا عن طريق استئصال الشر الوافد. أما منبع هذا الشر، فهو «عدوى داخلية بشعة، ذات طبيعة شيطانية، تدعمها جهات خارجية»، وهي عدوى لا يمكن اجتثاثها إلا عبر «صراعات داخلية دموية، تتوّجها مذابح هائلة»[11].

في كتاب آخر، يستدعي بيرمان كنعان مكية المذكور سابقًا، بوصفه يساريًّا راديكاليًّا تائبًا من جيل 1968، ومراقبًا لمّاحًا ودقيقًا في تشخيصه الشمولية العربية قبل أن يفعل ذلك كثيرون غيره. بل إنه استخلص، وقبل بيرمان نفسه بعشرة أعوام، أن البعثيين والإسلاميين يريدون الشيء نفسه (إحياء الخلافة)، وكلاهما متأثر بالفاشية تأثرًا مباشرًا[12].

مثل هذه التشخيصات يبدو إشكاليًا، لا بسبب التعميم في وصم مجتمعات بكاملها بأنها مصابة بمرض نفسي فحسب، بل لأن مثل هذا التوصيف يستتبع أيضًا إحالة هذا «المريض» إلى «طبيب» يتولى معالجته؛ فمن يحمل مقولات طرابيشي وكنعان وبيرمان وأمثالهم على محمل الجد، لا بد من أن يأمر بإحالة الأمة العربية بكاملها (أو على الأقل معظم مثقفيها) إلى المصح العقلي، وهذا بدوره يستلزم تحويل بلدان بأكملها إلى مصحات، كما حصل في العراق، ويحصل في مصر وأماكن أخرى، وإيكال إدارتها إلى مستبد «عاقل» (أو قوة أجنبية)، عملًا بالقول «وداوني بالتي كانت هي الداء».

لكن ربما يكون الأسهل من هذا وضع مطلقي هذه التشخيصات أنفسهم تحت العلاج، لأن وصفاتهم عينها تعكس الخوف المرَضي (البارانويا) التي يتهمون بها الشعوب العربية؛ ذلك أن من يرى أن كل من حوله في قبضة ضرب من «الجنون الجماعي»، لا بد من أن يكون هو نفسه مصابًا بالبارانويا، وسيتصرف بالضرورة بجنون يحسده عليه أمثال هتلر وبول بوت. فما هي السياسة الحكيمة أمام حشود من المجانين سوى الحبس والعنف؟ وكما هو معروف، فإن الرؤية التي عبّر عنها بيرمان بقوله إن غالبية العرب في حالة من الجنون العنيف الذي يهدد العالم، هي عينها التي يعتمدها الرئيس الأميركي باراك أوباما وفريقه، ونحن نرى بأم أعيننا ما ينتج من مثل هذه الرؤية من تصرفات هي إلى الجنون أقرب.

ثانيًا: ما بعد «الليبرالية» ورهاب الأجانب

إن فكرة بيرمان بشأن «عقلية الحصار» لدى الجماعات الإسلامية والقومية في الشرق الأوسط تكشف (وتجسد) حقيقة مهمة، هي أن سرديات الخوف - خصوصًا حين تقترن بسيناريوات طوباوية بديلة يتم فيها القضاء على التهديد قضاءً تامًا - يمكنها أن تؤطر لردّات فعل متطرفة؛ ففي هذا الكون المبني سرديًّا من كوابيس التهديد والجنات الموعودة، يبدو الإرهاب والإبادة الجماعية وتجاوزات مماثلة مسائل تفصيلية[13]. إلا أن الطريقة التي تولد بها هذه الروايات، وكيفية تأثيرها وتفاعلها مع الواقع، هي أعقد من توصيف بيرمان، ومن ذلك، مثلًا، لم يتولّد جنون الارتياب البعثي من الأيديولوجيا وحدها، بل كان هناك أيضًا تأثير مهم للتجربة الفعلية التي شملت الإزاحة العنيفة من السلطة، والتهديدات الداخلية والخارجية الحقيقية أو المتوهَّمة لحكم البعث في سورية والعراق؛ فحكما حزبي البعث في العراق وسورية تعرضا لتهديدات من الخارج والداخل، بما في ذلك الاقتتال الداخلي المدمر، حيث لم ينجُ من تلك المعارك الطاحنة لتثبيت الحكم البعثي ويصمد إلا أكثر القادة مراوغة، والأقل التزامًا بالضوابط الأخلاقية. وفي المقابل، تولّد مرض الارتياب عند الإسلاميين من تاريخ طويل من اضطهاد عانوه بسبب هذه الأنظمة نفسها المصابة بجنون الارتياب، وبسبب توابع هشاشتها وضعف سندها الشعبي. والمستغرَب في هذا السياق هو ألا تكون حدة البارانويا لدى الإسلاميين أشدّ مما هي عليه في الواقع.

خلافًا لمزاعم بيرمان أيضًا، لم يكن الإسلاميون معادين غريزيًّا للحداثة (التي هم نتاجها)، ولا حتى للغرب. بل إن أسامة بن لادن نفسه بقي حليفًا لأميركا حتى اليوم الذي «غزت» فيه القوات الأميركية بلاده. وفي الواقع، كان عدوّ الإسلاميين الأول هو التيارات عينها التي يصنفها بيرمان معهم في السلة نفسها: اليسار المحلّي والتيارات القومية الراديكالية. نتيجةً لذلك، اتجه الإسلاميون إلى التحالف مع الأنظمة المحافظة التي كانت بدورها حليفة للغرب. لهذا، لم يكن العداء لليبرالية الغربية لدى الإسلاميين (ولا لدى خصومهم من اليسار) شاملًا ولا مطلقًا، بل اتّبع الإسلاميون منذ البداية ليبرالية سياسية واقتصادية، بينما اتّبع القوميون واليساريون ليبرالية اجتماعية. وهكذا اصطفّ الإسلاميون مع الغرب اقتصاديًا وجيوستراتيجيًا، بينما تحول القوميون إلى وسطاء للتغرُّب الثقافي.

فوق ذلك، كان للقضية الفلسطينية - ولا يزال - دور حاسم في تشكيل رؤية تلك الحركات. كما أن «الراديكالية المتولدة من خسارة فلسطين عام 1948»[14] سهلت لكلا التيارين عملية الانتقال من هامش السياسة العربية إلى مركزها. بل إن الإسلاميين وجدوا قبل النكبة بفترة طويلة دفعة قوية من انتفاضات عامَيْ 1935 و1936 [15]. ومعروف كيف قلبت هزيمة 1967 الموازين، وشكلت أقدار التيارات السياسية المتنافسة، فتراجعت الراديكالية العلمانية لمصلحة التيارات الإسلامية والتقليدية. وفي العقد التالي، دخلت الثورة الإيرانية، بوصفها عنصرًا جديدًا في المعادلة، من خلال الجمع بين الراديكالية السياسية والاقتصادية لليسار، ومحافظة الإسلام التقليدي الاجتماعية، لتولد مركّبًا شديد الانفجار. وفي الحقيقة، كان أهم مصادر إلهام الثورة الإيرانية هذا التقارب الإسلامي - اليساري، الذي غاب، كما ذكرنا، عن العالم السنّي، وتجسد فكريًا في أعمال منظّرين من أمثال علي شريعتي. كان هذا التقارب كذلك أحد مصادر مشاعر العداء لأميركا، وملهمًا للراديكالية الإيرانية التي لم تنس انقلاب عام 1953 الذي أعاد الشاه إلى السلطة بتواطؤ أميركي.

في هذا الجو الملتهب، جاء التدخل العسكري الأميركي الواسع في المنطقة في عام 1990 ليصب الزيت على نار ملتهبة، ويشكّل مسارات اللاعبين في مشهد يتغير بسرعة. وكانت النتيجة - ولا سيما مع فرض العقوبات الصارمة التي دمرت العراق وخلفت الملايين من الضحايا، ثم غزو العراق في عام 2003 - تعميق مشاعر الغضب والغبن في أوساط الجماهير العربية والإسلامية. وزاد الطين بلة تزامن حرب العراق مع القمع الإسرائيلي العنيف للانتفاضة الفلسطينية الثانية التي انطلقت في 29 أيلول/سبتمبر 2002؛ إذ بُثّت مشاهد العنف في العراق (خصوصًا اجتياح الفلوجة في أواخر عام 2004) بالتزامن مع قيام شارون باجتياح غزة ومدن الضفة الغربية، فكانت هذه أبلغ رسالة للشارع العربي في ما يخص طبيعة الهجمة على المنطقة ومن يقف وراءها.

أنتجت هذه الحالة مفارقاتها الخاصة، كما ظهر من ردة الفعل العدائية (حتى من التيارات المؤيدة للديمقراطية) تجاه المقترحات الأميركية لنشر الديمقراطية في المنطقة. تجسدت المفارقات تلك في موقف المنظمات المدنية المعادي لزيارة وزير الخارجية كولن باول إلى تونس في كانون الثاني/يناير 2003، على الرغم من أنه كان يُفترض أن تحمل الزيارة رسالة مناصرة للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إذ أعلنت منظمة حقوق الإنسان مثلًا أن «باول غير مرحب به هنا [...] مع استمرار الولايات المتحدة في احتلال العراق ودعم القتل الإسرائيلي للفلسطينيين»[16]. أما أحزاب المعارضة الرئيسة (الليبرالية العلمانية)، فنظّمت مسيرة احتجاجية رفضًا للزيارة، ووصفت خطط إدارة بوش المعلنة لإرساء الديمقراطية بكونها «ستارًا لأجندة سرية تهدف إلى تدمير القيم الحقيقية التي تحفز العرب والمسلمين على معارضة الهيمنة الأميركية على المنطقة»[17]. وعلّق رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان قائلًا: «نحن كعرب نحتاج إلى الديمقراطية، غير أننا لسنا بحاجة إلى الرؤية الأميركية للديمقراطية التي تفرضها الدبابات كما هو الحال في العراق الآن»[18]. وأضاف أن موقفه هذا يعكس رؤية جميع منظمات حقوق الإنسان و«الأحزاب الديمقراطية» في تونس. وفي التجمّع نفسه، أعلن أحد المعارضين البارزين دعمه للمقاومة في العراق، واصفًا إياها بـ «المسعى المشروع لإجبار القوات الأميركية على الانسحاب من العراق»، وإذًا، لا يمكن إدانته بوصفه إرهابًا[19]. ولعلها مفارقة ذات مغزى أن في الوقت الذي كانت إدارة بوش «تتوعد» بنشر الديمقراطية بالإكراه، كان نشطاء الديمقراطية في تونس معنيّين بتدخّل الولايات المتحدة في المنطقة أكثر من احتفالهم بـطوق الإنقاذ الذي كانت الإدارة الأميركية، على ما يبدو، تلقيه باتجاههم.

ثالثًا: الرعب من الهيمنة الأجنبية

مثلما يمثّل تضامن المعارضة الليبرالية في تونس مع ضحايا الهيمنة في العراق وفلسطين دحضًا لمزاعم مكية بشأن تقوقع المثقفين العرب على أنفسهم، فإن الدعم المعلن لـ «المقاومة» من هذه التيارات الليبرالية يذكّر بأن جهد بيرمان لربط مثل هذه المواقف بالتطرف الإسلامي يواجه مشكلة؛ ففي أواخر التسعينيات، ما عاد التمييز بين الراديكالي والليبرالي في ما يتعلق بالمشاعر المعادية للغرب أمرًا ممكنًا، وهذا يتجلّى في الالتباس الذي يعترف به كثير من المثقفين العرب العلمانيين الأشدّ ليبرالية في موقفهم تجاه حوادث 11 أيلول/سبتمبر؛ إذ كانوا، كما اعترف المرزوقي وآخرون، يجاهدون للتغلب على شعورهم الغريزي بالرضا تجاه «تلك الهجمات البغيضة»[20]. وهكذا يدين مفكر علماني مثل صادق جلال العظم بكل صراحة ما وصفه بموقفه «المشين تجاه تقتيل الأبرياء»، ويضيف: «ومع ذلك، سيكون من العسير جدًا في هذه الأيام العثور على عربي واحد، بغضّ النظر عما يتمتع به من تحضر ومستوى ثقافي وحس رفيع، لم يكن في قلبه مكان للشماتة من مصيبة الأميركيين في 11 أيلول/سبتمبر. أنا شخصيًا جاهدت لاحتواء ذلك الإحساس وضبطه وإخفائه في ذلك اليوم. وكان حدسي أن الملايين في طول العالم العربي وعرضه (وخارجه أيضًا) راودتهم الأحاسيس نفسها»[21].

كان لويس روبيو قد لمس ظاهرة مماثلة في أنحاء كثيرة من دول العالم الثالث، التي لم يهبّ سكانها غريزيًا للتضامن مع أميركا، بل ساد عندهم نوع من الشعور بـ «الارتياح لرؤية القوة المتغطرسة تتعرض، ولو موقّتًا، للإذلال»[22]. ولعل ذلك يعود، بحسب روبيو، إلى أن «بعض الرسائل التي بعثت بها الأعمال الإرهابية تناغمت مع صدى مشاعر الغبن المتأصلة لدى المعدمين تجاه ما رأوه غطرسة ذوي الثروة والسلطة»[23].

لعلها مفارقة أن تجد أفعال فئة إسلامية متشددة ذلك الصدى الواسع في أوساط الرأي العام الدولي، ولكنها ليست أول مرة. فإذا استطاعت الثورة الإيرانية أن تلهم مفكرين من أمثال ميشيل فوكو، وإذا استطاعت الانتفاضة الفلسطينية أن تتفوق في إلهام كُثْرٍ غيره، فإن مثقفًا راديكاليًا مثل جان بودريار لا يكون ربما قد اشتط وهو يحاول وضع حوادث 11 أيلول/سبتمبر في إطار أوسع؛ إذ جاء في مقالته الشهيرة في ذلك الصدد: «إن كانوا هم الذين فعلوها، فنحن الذين تمنيناها». ويضيف أنه ربما لا يكون مقبولًا لدى الضمير الغربي فكرة «أننا حلمنا بهذا الحادث، وكل فرد منا بلا استثناء حلم به»[24].

إلا أن صادق جلال العظم يرى، على الرغم من ذلك، أن المشكلة التي كشفت عنها الحوادث هي مشكلة عربية - مسلمة أساسًا؛ إذ إن ردّات الفعل ما هي إلا عرض «من أعراض الأوهام وخداع الذات الذي عاناه العالم العربي والإسلامي أكثر من قرنين من الزمان»[25]. فنحن أمام ضرب من «الفصام الثقافي صاحب التكيف الأليم والمديد والمتمنع للعرب (والمسلمين) مع الحداثة الأوروبية. والعملية هذه جعلت من العرب حقًا 'هاملِت' عصرنا هذا، محكومًا عليهم بمأساة لانهائية، مترددين أبدًا ومماطلين، ومتأرجحين بين القديم والجديد»[26].

يتصل تشخيص العظم هذا بتحليلات سبقت الإشارة إليها في توصيف «المرض العربي» تحت اسم «الأبوية الجديدة» وآفة القبلية و«الفصام» ...إلخ، وهي سجالات شارك فيها العظم في حقبته الراديكالية في أعقاب هزيمة 1967. وكان من بين مقولاته وقتها أن الظلامية الدينية هي لب الأزمة العربية، وأن العرب لن يدخلوا عالم الحداثة ما لم يتركوا الدين وراءهم. كما أنه اتهم المثقفين العرب والأنظمة الراديكالية بعدم فعل ما يكفي لمواجهة آثار الدين الضارّة[27]. وردّ التقليديون والإسلاميون وقتها بإلقاء اللوم في الكارثة على صعود العلمانية والعداء للدين[28]، إلا أن غالبية المثقفين العرب استمرت في إلقاء اللوم على عجز العرب عن الارتقاء إلى مستوى التحدي الذي فرضته الحداثة على المعتقدات والمؤسسات والأعراف والممارسات التقليدية. وأضاف آخرون فقدان التوازن بين المجتمعات الريفية والبدوية وثقافتها من ناحية، والمدنية الحضرية من ناحية أخرى.

وكما هي الحال مع أطروحات أخرى، يسترجع أصحاب هذا الرأي الحقبة الإسلامية المبكرة، خصوصًا القرن الثالث الهجري (التاسع ميلادي)، عندما اغتصب القادة العسكريون الأتراك والفرس سلطان الخلافة، مؤكدين أن شيئًا لم

يتغير منذ ذلك الحين. وبحسب هذا الرأي، فإن التيارات السياسية الحديثة، من إسلامية وقومية، ما هي إلا امتداد لتغوّل الثقافة البدوية والريفية العسكرية على التمدن الحضري الذي مثّل جوهر الحضارة الإسلامية الحقيقية[29]. ومن هذا المنظور، فإن أولئك الذين يطبّقون التصنيفات الحديثة (مثل التحليل الطبقي وما إلى ذلك) مخطئون تمامًا، كون المجتمعات العربية منتظمة حول العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو غيرها، ولم تطور بعدُ هويات حداثية.

رابعًا: منطق الانتحار/ المناعة المرتدة

لا تختلف التحليلات السابقة كثيرًا عن الصورة التي رسمها بيرمان للمجتمعات والجماعات العربية الواقعة في قبضة الرؤى «القيامية» الأسطورية المدمرة للذات، وسيناريوات الرعب، ولعل مقولات بيرمان نسخة منها محدثة قليلًا[30]. وبصورة عامة، فإن السرديات بشأن انعدام الأمن العميق (أو حتى الكوني) تقف وراء أغلب ما يقع من العنف الجامح باسم حماية القيم أو المصالح الحيوية من التهديدات المفترضة، لكنها هذه السرديات لا تجيب عن سؤال محوري، هو: لماذا تكون المجتمعات والجماعات في المنطقة العربية أكثر من غيرها عرضة لإغواء تلك السرديات؟ ولا يقل أهمية عن ذلك تحليل كيف تتحول التحليلات المتعلقة بسرديات الرعب لدى الآخرين (مثل سرديات بيرمان نفسه، وحاليًا سرديات ترامب ورهطه) بدورها إلى سرديات رعب مرادفة أو بديلة؟

للبحث عن إجابة، لا بد من تأمل ديناميات الخلل على مستوى أعلى، وأفضل بداية تكون مع استعارة جاك دريدا مصطلح «المناعة المرتدة» من الحقل الطبي، ليردّه إلى الحقل الاجتماعي الذي هو منشؤه الأول. طبيًا، المناعة المرتدة (أفضّل هذه الترجمة لمصطلح (autoimmunity) على الترجمة الشائعة، «المناعة الذاتية»، لأنها، كما هو واضح، لا تعبّر عن الحالة تعبيرًا دقيقًا) هي حالة تبدأ فيها الخلايا الدفاعية في الجسم بمهاجمة خلاياه السليمة، بدلًا من مهاجمة الجراثيم وغيرها من الأجسام الدخيلة التي صُممت لاستهدافها. ومن البدهي أن ينتج من هذا الخلل تأثيرٌ كارثي في الجسم الذي يدمر نفسه بنفسه، وبالأدوات ذاتها التي خلقت لحمايته من الأخطار الدخيلة.

استخدم دريدا التعبير أول مرة في مقالته «الإيمان والمعرفة» (Foi et Savoir) التي نُشرت في عام 1996 [31]؛ إذ قال إن المناعة المرتدة متأصلة في بنية كل مجتمع، كون «ظاهرة المناعة المرتدة تطارد المجتمع وجهاز مناعته كما لو كانت ضربًا من المبالغة في تحديد إمكان وجوده»[32]، فـلا شيء ينجو من خطر ارتداد المناعة[33]، بل يكاد الأمر «يرقى إلى غريزة موت (death drive) تعمل بصمت في كنف كل جماعة. وفي كل مجتمع، كل شراكة - مناعة - مرتدة (auto-co-immunity)، مشكلة لها كجماعة في تكراريتها - تجددها، وإرثها، وطيف تقاليدها»[34]؛ فـ «المجتمع، بصفته الجمع - المشترك - للمناعات - المرتدة (Community as com-mon auto-immunity)، لا مفر له من أن يطور مناعته المرتدة الخاصة به، أي مبدأ تدمير الذات تضحية بها، وتخريبًا لمبدأ حماية النفس (مبدأ الحفاظ على السلامة الذاتية)، وذلك بالنظر إلى بقاء شبحي غير منظور»[35].

بحسب هذه الأطروحة، فإن هذا الميل التدميري كامن في عين سعي الجماعة للحفاظ على كيانها: «تسعى كل جماعة للحفاظ على نفسها نقية وآمنة، ومقدسة، وغير ملوثة بالغرباء. في الوقت نفسه يسكن كل مجتمع ميلٌ إلى إطلاق النار على قدمه، كما نقول، في محاولته إطلاق النار على الغزاة»[36].

بحسب ميتشل، ليس ثمة، كما يبدو، تعسف في تطبيق مفهوم المناعة على المجال الاجتماعي؛ ذلك أن مصطلح الحصانة/المناعة نشأ أصلًا في الخطاب الاجتماعي والسياسي، كما في مبدأ «الحصانة الدبلوماسية»، أو حصانة شخص الملك، ونحو ذلك، ومنه اقتُبست للاستخدامات الطبية، مع مجموعة من المفاهيم الأخرى ذات الصلة؛ «فنظرية الجهاز المناعي بمجملها، كما علم المناعة نفسه، تعج بالمجازات المقتبسة من المجال الاجتماعي والسياسي (غزاة ومدافعون، مضيف وطفيليون، مواطنون وأجانب، حدود وهويات يجب الحفاظ عليها). بناء عليه، فعندما يستخدم دريدا مجاز 'المناعة المرتدة' لوصف الإرهاب، فإنه يعيد المصطلح إلى عقر داره، قبل أن يرسله خارجًا و'يمطه' إلى أقصى ما يسع العالم»[37].

استخدم دريدا في مداخلته المبكرة المصطلح ليناقش جوانب الدين المعاصر الذي يتحالف من ناحية مع تقنيات الاتصال التي منحته حياة جديدة، بينما يقود في الوقت عينه «حربًا رهيبة» على تلك القوة التي تمده بأسباب الحياة. وتتجلى هذه المناعة المرتدة أيضًا في موقف الدين المتناقض من الحياة، جامعًا بين «الاحترام المطلق للحياة» من جهة وإعلاء شأن التضحية والفداء على نطاق كوني من جهة أخرى[38]. واستدعى دريدا المفهوم عينَه مجددًا في مقابلة مهمة أجراها بُعيد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، حاول خلالها استقصاء العلاقة المعقدة بين الإرهابيين وأهدافهم. تعيدنا الهجمات - بحسب قوله - إلى إرث الحرب الباردة، وعلى وجه الخصوص «الحرب الباردة في الرأس»، في القمة، وفي قلب النظام الدولي؛ ففي تلك الحقبة، تحالفت الولايات المتحدة مع القوى الإسلامية، ودربت المجموعات ذاتها التي هاجمتها لاحقًا، كما طورت في الوقت عينه علاقات إشكالية بالأنظمة المستبدة في المنطقة. خرج الإرهابيون أيضًا من «داخل» الولايات المتحدة، مستخدمين التكنولوجيا والطائرات الأميركية لمهاجمة مبانيها الشهيرة، وتوسعوا في استخدام وسائل الإعلام العالمية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة في بث رسالتهم الدموية. وهكذا تحولت القوة العظمى المهيمنة ضحية في حالة صدمة، عاجزة عن التوقف عن إعادة إنتاج مشاهد دمارها وإعادة بثها. والأهم من ذلك هو أن «الحرب على الإرهاب» التي شنتها أميركا ردًا على الهجمات تهدد بإنتاج الظواهر عينها التي تحاول قمعها، وهي الأعراض الكلاسيكية لـ «الأثر الخبيث للمناعة - المرتدة».

نعلم الآن أن القمع، بمعناه في التحليل النفسي أو في المجال السياسي - سواء أكان ذلك من خلال الشرطة أم الجيش، أم الاقتصاد- ينتهي إلى الشيء ذاته الذي كان يسعى لنزع سلاحه، وإلى إعادة إنتاج هذا الشيء وتجديده[39].

تبقى عملية التدمير الذاتي هذه «دراما مأساوية لاعقلانية وغير قابلة للتفسير، ما لم نقبل المنطق القائل إن الموت هو دعوة مبرمجة مسبقًا موجهة إلى دورة حياة الجسم بأن تنتهي»[40]. وبحسب إميلي آبتر، فإن مفهوم دريدا لبرمجة التدمير الذاتي يعيد إنتاج أبرز استعارات العصر ومجازاته: الانتشار الفيروسي والجرثومي؛ رهاب «الخطوط الأمامية المتلاشية»؛ الحروب الإلكترونية؛ نظريات المؤامرة؛ غطرسة النظام العالمي، إضافة إلى صدمة الحادث الفاجع التي لم يكتمل حتى الآن وضع إطارها النظري[41].

هناك جانب أخطر وأعمق لهذا «الأثر الخبيث»، لأن الولايات المتحدة ليست هي من «تهاجم نفسها»، بل إن النظام الدولي المضمون أميركيًا بأسره هو مصدر هذا التهديد الذاتي، بعد «انتصار» أميركا في الحرب الباردة وبقائها قوة عظمى وحيدة؛ فهي الضامنة الوحيدة للنظام الدولي، والساهرة على حراسة قواعد السلوك التي تحكمه، حتى عندما تخرج على هذه القواعد، وحتى لمصلحة ألد أعدائها. وهكذا، فإن التهديدات الجديدة متأصلة في النظام الفوضوي الجديد، مثلما هي أداة تقويضه، كون «الإرهاب المطلق» الكامن في هذا النظام مجهول الهوية، ومن المستحيل التنبؤ بأفعاله أو التحكم فيها. ولأن هذا التهديد الكاسح المتولد من داخل النظام الدولي الجديد وضده، فإنه يهدد جميع جوانب هذا النظام، بل أي حراك على المستوى الدولي، بما في ذلك العولمة والقانون الدولي والسوق العالمية واللغة العالمية، وهلم جرًا: «إن ما يتعرض للخطر بفعل منطق المناعة المرتدة الرهيب هذا ليس أقل من وجود العالم، والعالمية نفسها»[42].

خامسًا: المناعة الذاتية العربية

إن تأملات دريدا تترك، على الرغم من أهميتها، السؤال الحاسم من دون جواب؛ فلو كانت حالة المناعة المرتدة متأصلة في كل مجتمع، كما يقول، فلماذا يظهر تأثيرها في أحوال دون غيرها؟ وكيف؟ إنه السؤال عينه الذي يطرحه الأطباء، وهم مستعدون لبذل كل ما لديهم للحصول على إجابة عنه؛ فالكائنات البشرية (وكثير من الكائنات غيرها) لديها كلها نظام مناعة، ولكنها لا تشهد جميعها حالات من مرض المناعة المرتدة. إلا أن هناك تلميحًا مبهمًا في طرح دريدا الأصلي في ما يتعلق بالمناعة المرتدة وعلاقتها بالدين، ثم بالإرهاب، إلى العوامل التي يمكن أن تجعل بعض المجتمعات أكثر عرضة لمرض المناعة المرتدة، والتلميح هو أن آليات دفاعات الجسم تميل طبيعيًا إلى نشاط زائد يمكن أن يخرج عن السيطرة.

هناك إجابة أخرى تشير (كما يقترح سمير حداد) إلى اعتقاد دريدا الجازم بوجود العنف في كل مكان وفي كل شيء؛ فهو يكمن حتى في الخطاب نفسه (ولا يشكل بديلًا منه كما اقترح البعض). ولأن «الخطاب عنيف أصلًا»، يترتب عن ذلك أن «العلاقة مع الآخر لا يمكن أن تقع خارج اقتصاد (تبادل) العنف». من هنا، فإن كل فلسفة تتمسك باللاعنف لا يمكنها إلا أن تختار العنف الأقل[43]. ولكن السؤال يبقى: إذا كان العنف في كل مكان، فكيف نميز بين العنف الأقل سوءًا والعنف الأكثر سوءًا؟

في مناقشته للإرهاب، يعطي دريدا تلميحًا آخر حين يلقي باللوم على الطرف «الإرهابي» في المواجهة القائمة، متهمًا إياه بـ «القسوة، وعدم احترام الحياة الإنسانية، وعدم احترام القانون، والنساء، واستخدام أسوأ ما في الحداثة التكنورأسمالية من أجل غايات التعصب الديني». ثم يضيف: «فوق كل شيء، إن هذه الأعمال وهذا الخطاب حقيقة لا تنفتح على أي مستقبل، وفي رأيي لا مستقبل لها»، وهذا ما يُحدّد له أي «عنف هو الأسوأ». ويختم: «لذلك، وفي خضم شن هذا العنف الذي لا اسم له، إذا ما كان عليَّ أن أختار من ثنائية مثل هذه، فنعم، سوف أفعل»[44]. والتلميح هنا واضح في أنه يفضل الانحياز إلى حروب بوش المتعددة بوصفها «أهون الشرين».

يرفض ميتشل وصف خطاب الإرهابيين بأنه خال من أي إشارة إلى القضايا الدنيوية، ولكن هذا شأن آخر. ما يهم هنا هو التلميح بأن على الرغم من تغلغل العنف في كل شيء، فإن بعض أصنافه أخفّ من بعضها الآخر، وربما أشدّ قبولًا. وبالمثل، لا بد، على الرغم من كمون المناعة المرتدة في كل كيان اجتماعي، من وجود درجات متفاوتة منها، وبعضها أقرب إلى الوضع الصحي الطبيعي.

بناء عليه، على الرغم مما تطرحه فكرة المناعة المرتدة من قوة تفسيرية يمكن الاستضاءة بها في تشخيص «المرض العربي»، فإن هذا لن يأتي ما لم نتجاوز أطروحة دريدا بشأن تأصل التدمير الذاتي، والميل الانتحاري في جميع المجتمعات، ونسلط بدلًا من ذلك الضوءَ على مكامن الخلل الخاصة بمجتمع بعينه. وما سبق عرضه من الأمثلة للمواقف من الإرهاب والاستبداد، يؤكد الأولوية العالية التي يستمر الرأي العام العربي (وطائفة غير يسيرة من النخبة والمفكرين) في إعطائها لـ «مقاومة» الهيمنة الأجنبية الحقيقية والمتخيلة. على سبيل المثال، نجد نقد الناشطين التونسيين الذين استشهدنا بهم في ما سبق للترويج الأميركي المفترض للديمقراطية ينصبّ على كونه محاولة لإضعاف «الممانعة» (المناعة؟) العربية ضد الهيمنة الأجنبية. هذا الإصرار على أولوية المقاومة لهيمنة أجنبية مفترضة على حساب الإصلاح الداخلي، هو تحديدًا ما يدفع إلى التغاضي عن تجاوزات الإرهابيين والطغاة معًا، بذريعة دور مزعوم لهؤلاء وأولئك في «الدفاع عن الأمة». لهذا السبب، يتغاضى كثيرون عن آثام صدّام والأسد، وقبل ذلك عبد الناصر، ويسمح لحماس وحزب الله (ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوقات سابقة) بما لا يسمح به لهؤلاء جميعًا.

هل يمكن الحديث هنا، إذًا، عن جهاز مناعة «متطور أكثر من اللازم»، وفائق النشاط إلى درجة استهداف خلايا الجسم السليمة وتدميرها كما لو كانت عدوًا غازيًا؟ مثل هذه الفرضية (النمو المفرط لجهاز المناعة) يوفّر المركّب التفسيري الغائب في أطروحة دريدا الأصلية التي تفترض وجود المناعة المرتدة في كل مجتمع، من دون تفسير مشاهدة آثارها في بعض المجتمعات دون أخرى. ولكن يبقى السؤال: ما سبب النشاط المفرط لجهاز المناعة العربي، حيث لا يوفر حتى للجسم المنوط به حمايته؟

تمتدّ جذور التطور المفرط لجهاز المناعة العربي - المسلم عميقًا جدًا، لكنها تعززت وتقوّت بتجارب هذه المجتمعات مع الحداثة، وما رافقها من هجمات استعمارية استدعت تنشيط المناعة؛ فقديمًا تحدث الشاعر العربي عن استهداف الأخ (الذات) لمجرد اعتياد الغارات (وأحيانًا على بكر أخينا/إذا ما لم نجد إلا أخانا). ونرى هذا عيانًا في ما سمّي حركات «التحرير» وجيوشها؛ إذ تحولت جيوش التحرير في تركيا والجزائر مثلًا إلى سلطات غاشمة تمارس سطوتها على الشعوب التي زعمت أنها حررتها. كذلك اتجهت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى محاربة الدول المستضيفة، ثم لم تقصر بعد ذلك وأثناءه في استهداف الفصائل الفلسطينية الأخرى. ونحن نرى حزب الله لا يكتفي باتهام الدولة اللبنانية التي زعم أنه يحارب لتحريرها، بل يشرع في التهام الشعب السوري الذي كان يمده بأسباب الحياة. وهناك مظاهر كثيرة أيضًا لردات فعل شعبية «دفاعية» عن قيم المجتمعات التقليدية وهياكلها، تُظهر حساسية عالية لدى الشعوب ضد كل ما يُشتبه في أنه تهديد لها، كما شهدنا ذلك في الرفض العنيف للإصلاحات التي اقترحها

بعض الحداثيين خلال الثورة الإيرانية الأولى (1905-1906)، ما ساهم في وأد تلك الثورة. كذلك كانت كل مطالبة متواضعة بتوسيع حقوق المرأة تواجَه بردة فعل عنيفة في كثير من البلدان الإسلامية، كما أن دخول القوات الأميركية إلى الخليج في مطلع التسعينيات ولّد ردة فعل شعبية غير مسبوقة. وفي هذا الإطار، وجد الاستبداد السياسي سندًا جماهيريًا كلما رفع شعارات التصدي للأجنبي، بالحق أو بالباطل. وعلى مستوى أدنى، فإن حماية «الطائفة» أو «العرق» أو «القبيلة» من خطر مزعوم ولّدت كذلك حالات انكفاء واستقطاب، ومهدت لتكاثر الميليشيات التي تدّعي الدفاع عن هوية مهددة. وفي الحالين، كانت حالة المناعة المرتدة مصاحبة لهذا التكاثر؛ فالأنظمة المستبدة التي رفعت شعار «المقاومة» تسرف في افتراس السرب الذي تعهدت حمايته من «الذئاب» الأجنبية. وكما في رواية **مزرعة الحيوان**، فهي كثيرًا ما تقتسم الفرائس مع ذاك الذئب المفترض عينِه. كما أن الميليشيات المتكاثرة، من طائفية وعرقية و«مقاومة»، لا توفر طائفة ولا شعبًا، وهي تجاهد للبقاء في غابة من صنعها ومنافسيها وخصومها.

لا يمكن هنا التعويل على تفسير «ثقافي» تبسيطي لهذه الظواهر، لأن زعْم أن العرب هم ضحايا ثقافتهم التي تحاصرهم في سرداب لا يجدون منه مخرجًا هو دعوى لا يسندها المنطق ولا الواقع، وغير قابلة للدفاع عنها أخلاقيًا (لأنها تستصحب قدرية تناقض ذاتها). لا يمكن إنكار الخلل البيّن والمزمن في السياسة العربية، وهو ما يطرح سؤالًا لا مفر من إثارته حول العلاقة بالهوية الثقافية العربية. فلماذا العرب تحديدًا دون غيرهم من يعانون بسبب هذه المصيبة الأزلية؟ هل يوجد أي تفسير آخر لدعم كثير من المثقفين العرب الـ «عقلانيين» لتكتيكات الإبادة الجماعية التي اعتمدها الطغاة العرب في سورية ومصر، حيث يرونها مبررة، بل تستحق الثناء كدفاع عن النفس ضد «الإمبريالية»؟ وإذا كان بعض هؤلاء لا يرى أي مشكلة في تدمير بلد مع شعبه، فيعدّه بمنزلة «دفاع» عن هذا البلد، فكيف يمكن هذا البلاء ألا يكون عربيًا، نظرًا إلى أن هذا على وجه التحديد ما يشكل الهوية الموحدة والمشتركة للمعنيين؟

للهوية علاقة بذلك من دون شك، حتى لو كانت هوية مفروضة. ومع ذلك - كما تبين مع واقعة سجن أبو غريب وكثير غيرها من الأعمال الوحشية في العراق وإسرائيل - فإن هذا «المرض العربي» يمكن أن يصيب الإسرائيليين والأميركيين ...إلخ، حين يضعون أنفسهم في وسط سيناريوات رعب مماثلة. وكانت إدارة الرئيس بوش قد بررت تجاوزات حربها على الإرهاب بمقتضيات حالة طوارئ وطنية أباحت (بل حتمت) «تجاوز القواعد الثابتة من أجل الرد على تهديدٍ خطِر»[45]. ولأن الزعماء السياسيين «مسؤولون أولًا عن حماية مواطنيهم ورفاهيتهم»، فإن التورع عن الكبائر والأعمال غير الأخلاقية (مثل تعذيب المدنيين وقتلهم) لا مكان له في هذا المقام، وينبغي ألا يعترض طريق أداء هذا الواجب الأساسي[46].

سادسًا: الأخلاق والمشروعية والخوف

حاول بعض المنظّرين تبرير هذا السلوك غير الأخلاقي، إما بحجة أن القواعد القانونية والأخلاقية لا تنطبق على الساحة الدولية (الواقعيون)، وإما بحجة جواز تجاهلها في حالة الطوارئ القصوى (الليبراليون). وهناك تبرير آخر ذو صلة، فحْواه القول إن القادة يحق لهم (أو هم ملزمون) اختيار أهون الشرين (اللجوء إلى التعذيب لتجنب الهجمات الإرهابية الواسعة على سبيل المثال) لحماية مجتمعاتهم. وتطرح هذه المقولات المعضلة الكامنة في ادّعاء أن «الأفعال غير المشروعة التي تُرتكب من أجل المصلحة العامة يمكن أن تكون ضرورية، ولكنها تبقى خاطئة في حد ذاتها»[47]. وهناك من يرى أن حل هذه المعضلة يأتي بالاعتراف بـ «أن القاعدة المعيارية في السياسة هي المشروعية لا القانون أو الأخلاق فقط». وبحسب هذا الرأي، فإن الأفعال تُعَدُّ مشروعة «إذا كانت مبررة بموجب مرجعية مشتركة، وإذا أمّن على سلامة مسوغاتها فاعلون آخرون»، فلا بد، إذًا، لتأكيد مشروعية فعل بعينه أو تقويم دعاوى المشروعية من لغة مشتركة ومرجعية (أخلاقية) مشتركة[48].

تسلط هذه الرؤية الضوء على مركزية مسألة «الهوية الأخلاقية»، على الرغم من أنها لا تذهب إلى درجة اعتماد موقف ريتشارد رورتي الرافض المنظور الكانطي في عالمية الأحكام الأخلاقية، وعدم تأثرها بهوية مطلق الحكم. وبحسب رورتي، فإن «الهوية الأخلاقية تحددها المجموعة أو المجموعات التي يتماهى معها المرء، أي المجموعة أو المجموعات التي لا يمكن المرء أن يبقى راضيًا عن نفسه إنْ هو تنكر لها»[49]. وهناك اختلاف مهم بين هذا الموقف ورؤية هبرماس الكانطية للحكم الأخلاقي بأنه يقوم على توافق جميع المتأثرين بالتزام الحكم، وقبول كل ما يترتب عنه من نتائج[50]؛ فعلى الرغم من أن هبرماس يوافق رورتي على أن الحكم الأخلاقي مسألة توافقية بين أعضاء الجماعة، فإنه يحتفظ باشتراط كانط بأن الحكم الأخلاقي الحق هو المؤهل للتعميم كقانون يسري على الجميع، بمن فيهم الداعون إليه، ولكنه يخالف كانط في أنه لا يقبل الفرد حكمًا في هذا الشأن، وإنما يشترط توافق كل ذوي الشأن على أحقية ذلك العرف، وفي حوار حر يشمل الجميع ويخلو من الإكراه.

يسعى بيلامي لإيجاد مفهوم للمشروعية يجمع بين منظورَي هبرماس ورورتي؛ إذ يفترض أن المشروعية تتحدد، من جهة، برؤية قابلة للتشارك (intersubjective)، ومن جهة أخرى، بالهوية (حتى لو انطوى ذلك على حوار مع فاعلين آخرين). إلا أن الإشكال يبرز إذا جرى تضييق الهوية حيث يكون تعريف ما يهدد هذه الهوية فضفاضًا، وإذًا، يصبح من السهل إضفاء المشروعية على ما هو غير مقبول بشروط هبرماس. على سبيل المثال، إذا عُرّفت ألمانيا بأنها تشمل فقط «الجنس الآري» المزعوم، أو عُرّفت إسرائيل بأنها «دولة يهودية»، أو يوغسلافيا بأنها للصرب الأرثوذكس فحسب، يصبح وجود من هو غير آري أو غير يهودي أو غير صربي، تهديدًا، ويمكن أن يصبح من «المشروع» استئصاله أو تهجيره حتى تسترجع الهوية نقاءها. وعكْس ذلك أن تعرّف الدولة نفسها بأنها كيان متعدد الثقافات والأعراق، فلا ترى في وجود مواطنين من ثقافات متنوعة تهديدًا، بل إثراءً للكيان، كما كانت الحال في أميركا قبل عهد ترامب. لذا، فإن الهوية المفترضة تحدد التهديد، وتوفر التبرير لحالات «الاستثناء» والضرورة التي تبيح المحظور. وفي المقابل، فإن الخطر والاستهداف يكوّنان ربما هوية جديدة، كما كان ذلك في ممارسات التمييز العنصري في أفريقيا (وحتى في أميركا نفسها)، ما صهر ضحايا مثل هذه السياسات في هوية جديدة.

إذا كان في إمكان التهديدات أن تصهر تضامنات جديدة، فإن بإمكان الرعب أن يتسبب في تأكّل التضامن والقيم الديمقراطية معًا، كما أوضح جون كين في تناوله تأثير هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وما أنتجته من مرحلة جديدة من «عولمة الخوف». ويتطرق كين إلى قضايا متشابكة ذات صلة بموضوعنا الحالي، مثل ملاحظته المتعلقة باقتباس مونتسكيو مقولات المستشرقين في ما يخص المجتمعات الإسلامية من أجل توصيف الاستبداد بأنه نظام يقوم على نشر الخوف[51]. يرى كين أيضًا أن الأنظمة الديمقراطية تقلل من مصادر الخوف في الحياة العامة من خلال تكريس مبدأ التشارك السلمي للسلطة، وتداولها في سياق يضمن المصالح الحيوية للفاعلين الأساسيين، ما يجعل الديمقراطيات «أنظمة خالية من الخوف أو قادرة على إيجاد حلول له». ويتم ذلك عبر تقليص مساحات الخوف ومسبباته، والسعي للسيطرة الخلّاقة على الخوف، كما أن الديمقراطيات تميل في كثير من الأحيان إلى «خصخصة» الخوف[52].

في المقابل، يمكن تفشي حالة عدم اليقين وانتشار الخوف أن يقوّضا الديمقراطية من خلال تشجيع كره الأجانب والعنف. مع ذلك - وهذه هي النقطة الثالثة ذات الصلة - ربما يكون التغلب الفردي أو الجماعي على الخوف مفتاح التحرر من الطغيان، كما حدث مع ثورة تشرين الأول/أكتوبر 2000 في صربيا، فلم يكن من الممكن تصور تلك الثورة من دون مساهمة جماعات لا تعرف الخوف، مثل مجموعة «أوتبور» («المقاومة») الشبابية التي قادت النضال ضد سياسات نظام ميلوسيفيتش القائمة على الخوف والتخويف؛ إذ ضربت المجموعة المثل في جرأتها وتصميمها على التضحية وتحدي الخوف، بل والتصرف كـ «قديسين» ليكونوا قدوة في التصدي لتحمّل المسؤولية الشخصية بأكثر مما أملاه نداء الواجب[53].

ينبهنا ما سبق إلى أن التغلب على الخوف هو أول خطوة نحو استعادة الحرية والحفاظ عليها، بينما نجد أن هويات التقوقع والخوف تكون معادية للديمقراطية. إلا أن الثورات العربية كشفت، فوق ذلك، أن ليس من الضروري من أجل الوصول إلى الحرية أن تتجاوز قلة من «القديسين» خوفها؛ فالشعب يمكنه أن ينهض بأكمله في وقفة تحدٍ كما ثبت خلال هذه الثورات. وكان المصطلح الذي استخدمه النشطاء هو «كسر حاجز الخوف»، وهذا تعبير عامر بالدلالات؛

إذ لم يكن يسيرًا مواجهة أنظمة إرهابية يعرف النشطاء جيدًا أنها لن تتردد في استخدام أقسى درجات الوحشية ضد المعارضين السلميين. وبخلاف ما درج من أن الثورات قامت من أجل مطالب اقتصادية، فإن من فجروا الثورات كانوا بالحق ينسجون على منوال «القديسين»، بحسب وصف كين؛ فشرارة الانتفاضات اشتعلت غضبًا لضحايا أعمال ظلم لم يكن المتظاهرون من بينهم (إهانة بائع فاكهة في تونس؛ تعذيب مدوّن في مصر حتى الموت؛ تعذيب حفنة من الأطفال المتمردين في سورية). لم تكن الثورات إذًا، كما شاع وكُرِّر، «انتفاضة العاطلين من العمل والباحثين عن الخبز»، بل كانت انتفاضة الأغلبية من الشرفاء تضامنًا مع ضحايا الظلم وغضبًا لهم. وحتى يتحقق هذا التضامن، كان من الواجب التغلب أولًا على خوف الناس بعضهم من بعض، ولم يكن صعبًا على كثيرين أن يُظهروا شجاعة بطولية في مواجهة الطغيان، ولكن كان صعبًا عليهم التغلب على الخوف وعدم الثقة تجاه طائفة من مواطنيهم، وهما ما جهد الطغاة في بثهما وتأجيجهما واستغلالهما بفاعلية.

يمكن أن يقال إن جذور حالة المناعة المرتدة العربية تعود إلى الإحساس المفرط بانعدام الأمن عند فئات كثيرة في المجتمع؛ فإضافة إلى المخاوف القديمة بين الطوائف، جلبت الحداثة معها مخاوف من مصادر تهديد جديدة. وتأكد أسوأ هذه المخاوف حين اجتاح الأجانب المنطقة وأذلوا أهلها، ما ولّد شعورًا بالعجز والإذلال والمهانة، وكذلك بالخوف على الهوية والقيم والكرامة والمستقبل. ومنذ تلك الحقبة، انطبعت الصراعات السياسية والسجالات حول الإصلاح بهذا الطابع من «البارانويا» والإحساس بالعجز وانعدام الأمن.

وكان للحداثة أيضًا وتجاربها أثر كبير في الهوية؛ إذ أحدثت انقسامًا عميقًا في أوساط النخبة بين المتعاونين والمقاومين. وبينما حظي المتعاونون بالسلطة في غالب الأوقات، ظل أبطال المقاومة أكثر شعبية، وتمتعوا بشرعية أقوى، حتى عندما بدوا خاسرين (أحمد عرابي، عمر المختار، سعد زغلول، عبد الناصر، صدّام حسين، منظمة التحرير الفلسطينية ...إلخ). أما حين ينتصرون، فإن شرعيتهم تكتسب قوة جارفة لا تقاوم (أتاتورك، الخميني، قادة الثورة الجزائرية ...إلخ).

وإذ ظلت المنطقة في خلال جل حقبة الحداثة عند غالب أهلها في خضم «حالة طوارئ مستدامة»، صورت سرديات الخطر والتهديد الرائجة كل شر ماثل على أنه «أهون الشرين». ولأن الرهانات كانت عالية، كان كل صراع صراعًا حتى الموت، ولا مكان فيه للتراجع، والهزيمة احتمال لا يمكن مجرد التفكير فيه. ومع احتدام الصراع، يصبح هذا المسار ذاتي التعزيز؛ فكما نرى في سورية والعراق اليوم، لا يتورّع أصحاب هذه العقلية عن كل كبيرة. وهذا الولوغ في وحل الإجرام يجعل تخوفهم في محله، لأن مصيرهم لن يكون سارًا عندما يظفر بهم الضحايا. وفي أجواء كهذه، يصبح من يعتمد خطاب الاعتدال والتصالح عدوًا، أكان في إسرائيل أم في جوارها.

مصدر متلازمة «المناعة المرتدة» هو، إذًا، هذا الجو المشبع بالخوف المرَضي والعنف الجنوني الناجم عنه، الذي يعزز بدوره أجواء انعدام الأمن، وفقدان الثقة، وارتفاع حدة التوتر. ويصبح انعدام الأمن هذا جزءًا من بنية الواقع السياسي، لأن الأنظمة والفئات الإقصائية «تتداوى بالتي كانت هي الداء»، وترتكب مزيدًا من الفظائع بحثًا عن الأمن عن طريق ترويع الآخرين، فتزيد الطين بلة والنار اشتعالًا؛ فعندما يصعّد المتشددون الإسرائيليون من وتيرة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، ويستعْدون بهذا الشعوب من حولهم، يتزايد شعورهم بالخوف والذعر. ولكن ردّات الفعل المذعورة، من بناء الجُدُر إلى طرد مزيد من الفلسطينيين وتقتيلهم، لن تزيد المعضلة إلا تعقيدًا. الإشكال نفسه تواجهه أنظمة الاستبداد في المنطقة؛ إذ تتمادى في القمع، وتزيد من عزلة حكامها مع تضييق حلقة المتنفذين في النظام، وتضيف إلى القهر الفساد والمخادعة. وربما تشمل هذه المخادعة التدثر بعباءة «المقاومة» لإضفاء الشرعية على التجاوزات والفساد، ولكن هذه العباءة سرعان ما يلقى بها جانبًا، فتُحتضَن إسرائيل ويجري التقرب إلى الدول الغربية.

يذكّر هذا بالنقطة الكلاسيكية التي أثارها مونتسكيو بشأن ميل الأنظمة الاستبدادية إلى تقويض نفسها من خلال نشر الخوف، حيث تصبح مسكونة بالذعر على نحوٍ أشدّ من رعاياها. ومع ذلك، فإن شيوع سرديات الخوف والبارانويا ربما يدفع بقطاعات واسعة من الناس إلى التغاضي عن تجاوزات الحكام بوصفها ضرورية، بل ربما يرونها مشروعة. وفي المقابل، ربما يستشهد المعارضون بوحشية النظام مبررًا لتطرف مضاد، بينما ينظر الأجانب إلى الطرفين، ويخرجون بسردياتهم المعتادة عن الوحشية الكامنة في شعوب المنطقة.

توسعت الأنظمة أيضًا في تخويف المواطنين بعضهم من بعض، وتقسيمهم شيعًا وطوائف على أسس متعددة من الدين والعرق والطائفة والطبقة، وإشراك أقلية صغيرة في منظومة السلطة (وفي الأغلب على نحو رمزي، مع استبعادها عمليًا كما الآخرين)، بهدف تأمين مشاركتها في اضطهاد الباقين. عندها ترى تلك الأقلية مصيرها مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالنظام، لأنها ستواجه الانتقام إذا ما سقط، فيزداد الانخراط في مزيد من الأعمال الوحشية كلما زادت هشاشة قبضة النظام على السلطة، كما نرى في سورية.

سابعًا: جذور الاضطراب

يمكن أن نعدّ الحساسية المناعية المفرطة التي تولدت منها حالة المناعة المرتدة العربية بحسب توصيفنا لها، أنها من نتاج الحداثة وتجاربها؛ ففي ماقبل الحداثة، لم يكن العالم الإسلامي يفتقد الأمان، بل كان يفيض بالثقة بالنفس والاطمئنان للمستقبل. وتصوير الإسلام نفسه تتويجًا للتقاليد الإبراهيمية أعطاه مناعة طبيعية ضد هجمات أبناء عمومته من الأديان الإبراهيمية، أساسها سردية تشكل أحد أركان العقيدة، وتفسر كيف أن اليهودية والمسيحية هما «خطأ» و«صواب» في الوقت عينه. أما من الداخل، فإن الإسلام الغالب نجح في الصمود في وجه التحديات «العقلانية» التي واجهتها به الفلسفة الإغريقية في وقت مبكر من تاريخه[54]، ما عزز حصانته في وجه هجمات مستقبلية مماثلة، ولا سيما مع الحداثة. وفي هذا الصدد، لعل غيلنر كان محقًا في قوله إن الإسلام، خصوصًا في نسخته «العالمة»، تكيف بسهولة وفاعلية مع الحداثة[55]. وبسبب هذه المواجهات الناجحة والمبكرة مع كل من العقلانية الإغريقية، ومنافسيه من باقي الديانات التوحيدية، اكتسب الإسلام جهازًا مناعيًا قويًا، من دون أن يعاني حالة مناعة مرتدة.

اجتماعيًا وسياسيًا، نتج من منهج التعايش الديني ورفض التمييز العرقي (نظريًا) وتراجع دور الدولة، تميز دار الإسلام (بما فيها الجزء البلقاني من الإمبراطورية العثمانية) بالتعددية العرقية والدينية؛ إذ تمتعت مكونات المجتمع، وكذلك المدن والأقاليم المختلفة، بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس. ومع استغناء الفئات المختلفة عن الدولة في وقت مبكر، وابتعادها عنها، لم تحظ الأنظمة الحاكمة بعد نصف القرن الأول من العصر الإسلامي إلا بشرعية مشروطة ومحدودة. وللتعويض عن هذا، نشأت شبكات معقدة من المؤسسات غير الحكومية (المدارس، المذاهب والطرائق الصوفية، الهيئات الخيرية، الروابط القبلية ...إلخ)؛ من أجل أداء الوظائف الضروية لحفظ المجتمع، وحماية قيمه والحفاظ على هويته. ومكّنت هذه الأدوات المجتمعات الإسلامية من الحفاظ على كياناتها في مواجهة الاستبداد والغزوات الأجنبية، وحتى الاستعمار مؤخرًا. كذلك فإن القدرات التي طُوّرت أسست للتوسع في مناطق جديدة شاسعة من أفريقيا وآسيا وأوروبا. كل هذا خلق جوًا من التفاؤل والاطمئنان.

لكن للقصة جانبًا آخر يتمثّل في أن تطوير هذه القدرات الهائلة في الدفاع عن الهوية يأتي على حساب المرونة والقدرة على التكيف، ولا سيما بين الطوائف والأقليات الدينية التي أمنت بقاءها من خلال تطوير شبكات دعم ذاتي معقدة؛ فبقاء أقليات صغيرة في وسط كيان ثقافي وحضاري يتمتع بجاذبية كاسحة وبمؤسسات مجتمعية على قدر كبير من النفوذ والتأثير، يثير تحديات كبيرة أمام الأقليات التي تجتهد للحفاظ على هويتها، وهذا يتطلب تطوير آليات دفاعية على درجة عالية من القوة لتمكين المجتمعات من البقاء عبر قرون من التعرض لمدٍّ ثقافي واجتماعي كاسح. مثلًا، لا بد من عناد صلب في أوساط الجيوب المسيحية كي تحافظ على كياناتها في بلاد الشام أو مصر، حيث تحول أكثر من 90 في المئة من أعضائها إلى الإسلام، وحيث يمكن التسامح أن يصبح «تهديدًا» لأنه يمكن أن يشجع على الذوبان، وهذا يتطلب تحفيز الدفاعات وأنظمة المناعة لدى تلك المجتمعات، بما في ذلك السرديات الميثولوجية عن الذات والآخر، وهذا بدوره يشتمل على خطر إفلات هذه الدفاعات بسهولة من عقالها، ما يسهل تجنيدها لإذكاء الصراع. ولم يكن من الصعب إضافة سرديات جديدة عن استهداف وظلامات مستجدة من أجل تعزيز التضامن في مواجهة التهديدات المفترضة.

يمكن أن يُحْدث هذا الصراع الشرس من أجل البقاء نوعًا من الجمود المأزوم الذي يقرب من مفهوم «النمو المتوقف» (arrested development) عند نقاش أرنولد توينبي للحضارات[56]. مثل هذا الإشكال ربما ينتج بدوره

صراعات جديدة؛ فعلى سبيل المثال، رفضت قطاعات واسعة في المجتمعات الإسلامية في أفريقيا التعليم الحديث (الذي توفره عادة البعثات المسيحية) تحت الحكم الاستعماري، ما أضعف موقف المسلمين بعد الاستقلال، كون معظم المناصب العليا والمواقع السياسية المتقدمة ذهب إلى غيرهم من الأفضل تعليمًا. وهذا أثار بدوره الاستياء من التمييز المتصوّر، وولّد صراعات أدت هي أيضًا إلى مزيد من التهميش، ثم إلى مزيد من الصراع.

وبدرجة أقل، وقع انقسام في معظم الدول الإسلامية بين النخبة الحداثية التي استفادت من امتيازات السلطة الاستعمارية من تعليم وبنية تحتية اقتصادية، ثم ورثت تلك السلطة، من جهة، والجماعات والنخب التقليدية التي بقيت على هامش الحداثة من جهة أخرى. وجاءت «الصحوة الإسلامية» ردّة فعل على هذا الاستقطاب؛ إذ إنها سعت لإعادة الحياة إلى الفكر التقليدي ومصالحته مع متطلبات الحداثة. ولكن هذه التيارات الإسلامية نجحت في إضعاف نفوذ النخب الحداثية العلمانية، وكذلك نفوذ القطاعات التقليدية من علماء ووجهاء، من دون أن تنجح في تقديم بديل يسد الفراغ. ونتج من ذلك خلل مزدوج: رفض المساهمات الفكرية والسياسية والاجتماعية للأجيال السابقة، أو رميها في سلة المهملات، وعدم تقديم بديل يعوض عنها.

من هنا يبدو الإسلام السياسي كما لو أنه يمثّل حالة فريدة تجمع بين «الجمود المأزوم» وحالة المناعة المرتدة؛ فالإسلاميون يأخذون فقط ما يكفي من الحداثة لتعطيل النظام العلماني المهيمن، من دون اكتساب القدر الكافي من السطوة، وكذلك المرونة وقدرة التأقلم، لتوفير بديل يمكّن من الإدارة الفاعلة للمجتمعات الحديثة، وهذا يؤدي إلى حالة خاصة من «الجمود المأزوم». من جهة أخرى، تولّد هذه الحركات قدرًا من الشعور بانعدام الأمن عند خصومها إلى الحد الذي يدفع كثيرين إلى الالتفاف حول الأنظمة الاستبدادية بحثًا عن الأمان. ومع انتشار البارانويا وسط كثير من المجموعات، يتولد ما يمكن أن نسميه «الأثر الطائفي»: حالة استقطاب حاد، وانكماش كل فئة على ذاتها خوفًا، واتخاذها وضعًا دفاعيًا تجاه الآخرين. والنتيجة هي حالة أنموذجية من ارتداد المناعة، يكون فيها المجتمع في حالة حرب مع نفسه باستمرار، وإلى ما لانهاية.

خلاصة: ماذا بعد الربيع؟

بدا الربيع العربي - كما رأينا - لحظةً جديدة من التسامي والانعتاق: بداية قطيعة تاريخية مع أجواء البارانويا وانعدام الأمن المستوطن، وحالة المناعة المرتدة المرتبطة بتلك الأجواء؛ إذ جسدت ساحات الثورة الانتصار الحاسم على حالة الخوف وانعدام الأمن والثقة، كي تحل مكانها الثقة بالنفس وبالآخرين وبالمستقبل. وسادت حالة اطمئنان تجاه العالم، والأمان الكافي على الهوية، وثقة وافرة بالمستقبل وبالشركاء في الوطن، ما يكفي المطالبة بالحرية للجميع من دون خوف من العواقب.

يستند مثل هذا التفاؤل الواثق إلى افتراض تبادلي، وتوقُّع المعاملة بالمثل، فالقوى الثورية تهدف، حتى عندما فُرض عليها حمل السلاح، كما هي الحال في ليبيا وسورية، إلى الاستيلاء على السلطة، وكان الهدف المعلن هو إسقاط أنظمة الفساد والطغيان، وتمكين الشعب من اختيار من يحكم بحرية. وكان الجميع مستعدًا للقبول بمن يختاره الشعب، شريطة أن يكون ذلك خطوة نحو التأسيس الناجح للديمقراطية، بصفتها «نظام خوف أقلّ أو نظام معالجة الخوف»، وبهذا يتحقق القضاء على حالة الخوف والتخويف المتأصلة، وتسود الثقة المتبادلة، خصوصًا حين تُفهم الديمقراطية بأنها لا تمثّل استبداد الأغلبية؛ فأي ديمقراطية لا بد من أن تستند إلى مبدأ «عدم اليقين المشروط»، بمعنى أن على الرغم من ضرورة أن تكون نتائج العملية السياسية مفتوحة، فلا يعرف مسبقًا من يفوز بالانتخابات، فإن التغييرات الناتجة منها لا يمكن أن تصبح «انقلابًا» تطيح ثوابتَ النظام وأسسه، بل لا بد من ضمانات لحقوق الأفراد والأقليات، ولا بد كذلك من توافق على عدم المساس بالمصالح الحيوية والقيم الأساسية للمجموعات الرئيسة. باختصار، ترتكز الديمقراطية على ضمانات أمنية «وجودية» للجميع (وهو أيضًا ما أكده مونتسكيو في إشارته إلى أن حريات الأفراد يجب أن تحدها سلامة الآخرين).

إذا كان فقدان الأمان والثقة المتبادلة من الأسباب التي تدمر الديمقراطية، فإن هذه الحالة تبلغ أقصى درجاتها في فترات الانتقال من نظام إلى آخر؛ إذ لا بد من أن ينتج من رسم قواعد اللعبة التي تحكم النظام الجديد رابحون وخاسرون، لكن المفارقة الكبرى تأتي من ضرورة موافقة جميع الأطراف الرئيسة على القواعد الجديدة، غير أن لا أحد سيوافق على قواعد تجعل منه الخاسر. لذا، يصبح من الضروري الانخراط في عملية قوامها مفاوضات مضنية وتفكير مبدع، لإيجاد صيغة تضمن المصالح الحيوية والقيم الأساسية لجميع الأطراف، حتى ينمو الإحساس بالأمان على النفس والقيم والمصالح في ظل النظام الجديد.

كان هذا تحديدًا وعد الربيع العربي الذي بشّر في مبدئه بقطيعة مع عهود الخوف والتخويف، والخيانة والتخوين. إلا أن أنصار «الجانب المظلم» اجتهدوا في بعث شبح عدم الثقة والبارانويا، وجعلوا من التخويف واختراع المؤامرات فنًا في حد ذاته؛ فهناك «مؤامرة كونية» في سورية، وشبح «الأخونة» في مصر، ووحوش متوهمة، بل معارك دون كيشوتية تعيد تمثيل كربلاء أو معارك الإمبراطوريات الفارسية المندثرة. وبسبب نجاح حروب الأوهام هذه، عادت المنطقة إلى المربع رقم واحد، أو حتى مربع الصفر أو ما دونه.

نخلص من هذا كله إلى أن «المرض العربي» حقيقة ماثلة، وأن تصنيفه بأنه «حالة مناعة مرتدة» له ما يبرره؛ فهناك تضخّم في الجهاز المناعي العربي، وذلك بسبب أخطار ومهددات حقيقية حفزت الجهاز وقوّته حتى بات لهيبًا يأكل ذاته وكل ما يلقى فيه من حطب. ولكن هناك أيضًا مخاوف مخترعة، وتهويلًا وإيقادًا لنيران الضغينة وعدم الثقة بين طوائف المجتمع، قام بها فاعلون من خارج المنطقة وداخلها. ولكن «المرض العربي»، بخلاف الحالة الطبية التي مثلناه بها، قابل للعلاج؛ إذ برهن الربيع العربي أن من الممكن «الشفاء» منه فورًا، شفاءً تامًا، إذا ما اعتُمد تطبيق الاستراتيجيات الصحيحة. وفي هذا الصدد، ربما تكون صيغة المرزوقي في استبدال «أنزيمات» القيادة الديمقراطية بـ «فيروسات» الاستبداد أحد أهم الحلول. وكان المرزوقي وزملاؤه الديمقراطيون، ومن أهمّهم إسلاميو حزب النهضة التونسي، وكذلك جهات فاعلة في المجتمع المدني، قد برهنوا بالممارسة العملية، قبل الثورات وبعدها، على إمكان أن تبدأ هذه الدورة الفاضلة وتستمر.

إن ما يميز هذا التشخيص هو أنه ربما ينطبق على حالات أخرى؛ ذلك أن عبقرية أطروحة دريدا بشأن المناعة المرتدة تجعلنا، ونحن نعيد قراءة توصيفه للحالة الأميركية وهي في قبضة العولمة المتوحشة وهيستيريا الحرب على الإرهاب، نرى فيها قراءة للحالة الأميركية الراهنة وهيستيريا عهد ترامب ضد العولمة والإرهاب معًا. نحن، إذًا، أمام منظور تحليلي جديد يخرجنا من ثنائية الغرب - الشرق التي شلت قدرات العلوم السياسية على تحليل الواقع واستشراف المستقبل.

المراجع

1 - العربية

الأنصاري، محمد جابر. **تكوين العقل العربي**. نقد العقل العربي؛ 1. بيروت: دار الطليعة، 1984.

______. **العرب والسياسة: أين الخلل؟ جذر العطل العميق**. بيروت: دار الساقي، 1998.

العظم، صادق جلال. **نقد الفكر الديني**. ط 9. بيروت: دار الطليعة، 2003؛ [1969].

2 – الأجنبية

Abraham, Nabeel. «Interview with Edward Said.» *Lies of Our Times* (May 1993), pp. 13-16.

El-Affendi, Abdelwahab (ed.). *Genocidal Nightmares: Narratives of Insecurity and the Logic of Mass Atrocities*. New York: Bloomsbury Academic, 2015.

Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967*. Updated ed. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992.

Apter, Emily [et al.]. «Forum: The Legacy of Jacques Derrida.» *PMLA*. vol. 120, no. 2 (March 2005), pp. 464-494.

El-Awaisi, Abd al-Fattah Muhammad. *The Muslim Brothers and the Palestine Question, 1928-1947*. Library of Modern Middle East Studies; 16. London; New York: Tauris Academis Studies, 1998.

Al-Azm, Sadik J. «Time Out of Joint: Western Dominance, Islamist Terror, and the Arab Imagination.» *Boston Review* (October-November 2004). At: http://bostonreview.net/BR29.5/alazm.php.

Bellamy, Alex J. «Dirty Hands and Lesser Evils in the War on Terror.» *British Journal of Politics and International Relations*. vol. 9, no. 3 (August 2007), pp. 509-526.

Berman, Paul. *Power and the Idealists, or, The Passion of Joschka Fischer and its Aftermath*. Brooklyn, NY: Soft Skull Press, 2005.

_________. *Terror and Liberalism*. New York: Norton, 2003.

Calhoun, Craig, Paul Price and Ashley Timmer (eds.). *Understanding September 11*. New York: New Press, 2002.

Dallal, Ahmad. «A Review of *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World* by Kanan Makiya.» *Social Text*. no. 38 (Spring 1994), pp. 85-90.

Derrida, Jacques. *Acts of Religion*. Edited and with an introduction by Gil Anidjar. New York: Routledge, 2002.

Festenstein, Matthew and Simon Thompson (eds.). *Richard Rorty: Critical Dialogues*. Cambridge, UK; Malden, MA: Polity Press, 2001.

Gellner, Ernest. *Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals*. New York: Allen Lane; Penguin Press, 1994.

Habermas, Jürgen. *Moral Consciousness and Communicative Action*. Translated by Christian Lenhardt and Shierry Weber Nicholsen; introduction by Thomas McCarthy. Studies in Contemporary German Social Thought. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1990.

Haddad, Samir. «A Genealogy of Violence, from Light to the Autoimmune.» *Diacritics*. vol. 38, nos. 1-2 (Spring-Summer 2008), pp. 121-142.

Kassab, Elizabeth Suzanne. *Contemporary Arab Thought: Cultural Critique in Comparative Perspective*. New York: Columbia University Press, 2010.

Keane, John. «Fear and Democracy.» Berlin, November 2001. At: http://johnkeane.net/wp-content/uploads/2011/01/fear_and_democracy.pdf.

Makiya, Kanan. *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World*. New York: W. W. Norton, 1993.

Miller, J. Hillis. «Derrida Enisled.» *Critical Inquiry*. vol. 33, no. 2 (Winter 2007), pp. 248-276.

Mitchell, W. J. T. «Picturing Terror: Derrida's Autoimmunity.» *Cardozo Law Review*. vol. 27, no. 2 (2005-2006), pp. 913-925.

Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jürgen Habermas and Jacques Derrida. Interviewed by Giovanna Borradori. Chicago: University of Chicago Press, 2003.

Rorty, Richard. «Justice as a Larger Loyalty.» *Ethical Perspectives*. vol. 4, no. 2 (1997), pp. 139-151.

Rubio, Luis. «Terrorism and Freedom: An Outside View.» Social Science Research Council. At:

http://essays.ssrc.org/sept11/essays/rubio.htm.

Salem, Paul. *Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World*. Contemporary Issues in the Middle East. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1994.

Toynbee, Arnold. A Study of History. Abridgement of volumes I–[X] by D. C. Somervell. New York: Oxford University Press. 1947–1957.

(3) يفضل المرزوقي استعمال تعبير «الألم العربي» في الترجمة العربية لكتابه.

(4) نور الدين العويديدي، «منصف المرزوقي في حوار مع «قدس برس»»، العرب نيوز، 2/1/2004، شوهد في 12/11/2016، في: http:/5www4alarabnews4com5alshaab5GIF5683673866: 5n94htm.

(5) Kanan Makiya, Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World (New York: W. W. Norton, 1993).

(6) Eqbal Ahmad, «Review of Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World, By Kanan Makiya,» Nation (9 August 1993), accessed on 13/11/2016, at: https://www.highbeam.com/doc/1G1-13214171.html.

(7) Ahmad Dallal, «A Review of Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World by Kanan Makiya,» Social Text, no. 38 (Spring 1994), p. 90.

(8) Nabeel Abraham, «Interview with Edward Said,» Lies of Our Times (May 1993), p. 13.

(9) Ahmad, «Review of Cruelty and Silence».

(10) Ibid.

(11) Paul Berman, Terror and Liberalism (New York: Norton, 2003).

(12) Paul Berman, Power and the Idealists, or, The Passion of Joschka Fischer and its Aftermath (Brooklyn, NY: Soft Skull Press, 2005), p. 178.

(13) للاطلاع على مناقشة معمقة للعلاقة بين السرديات عن انعدام الأمن والقتل الجماعي وتجاوزات مماثلة، يُنظر: Abdelwahab El-Affendi (ed.), Genocidal Nightmares: Narratives of Insecurity and the Logic of Mass Atrocities (New York: Bloomsbury Academic, 2015).

(14) Paul Salem, Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1994), p. 42.

(15) Abd al-Fattah Muhammad El-Awaisi, The Muslim Brothers and the Palestine Question, 1928-1947, Library of Modern Middle East Studies; 16 (London; New York: Tauris Academis Studies, 1998), pp. 34-36.

(16) «كولن باول يزور المغرب العربي لتشجيع الإصلاح السياسي»، **القدس العربي**، 3/12/2003، ص 7.

(17) المرجع نفسه.

(18) المرجع نفسه.

(19) المرجع نفسه.

(20) Mouncef Marzouki, «New York, Madrid and London: Crimes against Humanity First, and against Arabs and Muslims Second,» Tunis News (July 2005), at http://www.tunisnews.net/7juillet05.htm.

(21) Sadik J. Al-Azm, «Time Out of Joint: Western Dominance, Islamist Terror, and the Arab Imagination,» Boston Review (October-November 2004), accessed on 13/11/2016, at:

http://bostonreview.net/BR29.5/alazm.php.

(22) Luis Rubio, «Terrorism and Freedom: An Outside View,» Social Science Research Council, accessed on 13/11/2016, at: http://essays.ssrc.org/sept11/essays/rubio.htm.

(23) Rajeev Bhargava, «Ordinary Feelings, Extraordinary Events: Moral Complexity in 9/11,» in: Craig Calhoun, Paul Price and Ashley Timmer (eds.), Understanding September 11 (New York: New Press, 2002), pp. 321-331.

(24) Jean Baudrillard, «The Spirit of Terrorism,» Translated by Rachel Bloul, Le Monde, 2/11/2001.

(25) Al-Azm, «Time Out of Joint».

(26) Ibid.

(27) Elizabeth Suzanne Kassab, Contemporary Arab Thought: Cultural Critique in Comparative Perspective (New York: Columbia University Press, 2010), pp. 74-79.

يُنظر أيضًا: صادق جلال العظم، **نقد الفكر الديني**، ط 9 (بيروت: دار الطليعة، 2003؛ [1969]).

(28) Fouad Ajami, The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967, Updated ed. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992), pp. 63-67.

(29) محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة: أين الخلل؟ جذر العطل العميق** (بيروت: دار الساقي، 1998).

(30) Berman, Terror, p. 47.

(31) Jacques Derrida, «Faith and Knowledge: The Two Sources of 'Religion' at the Limits of Reason Alone,» in: Jacques Derrida, Acts of Religion, edited and with an introduction by Gil Anidjar (New York: Routledge, 2002), pp. 42-101.

(32) Ibid., p. 82.

(33) Ibid.

(34) Ibid.

(35) Ibid., p. 87.

(36) J. Hillis Miller, «Derrida Enisled,» Critical Inquiry, vol. 33, no. 2 (Winter 2007), pp. 248-276.

(37) Ibid.

(38) Samir Haddad, «A Genealogy of Violence, from Light to the Autoimmune,» Diacritics, vol. 38, nos. 1-2 (Spring-Summer 2008), pp. 121-142.

(39) Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jürgen Habermas and Jacques Derrida, Interviewed by Giovanna Borradori (Chicago: University of Chicago Press, 2003), pp. 85-136.

(40) Emily Apter [et al.], «Forum: The Legacy of Jacques Derrida,» PMLA, vol. 120, no. 2 (March 2005), pp. 464-466.

(41) Ibid.

(42) Baudrillard, pp. 98-99.

(43) Haddad, p. 123.

(44) Baudrillard, p. 113.

(45) Alex J. Bellamy, «Dirty Hands and Lesser Evils in the War on Terror,» British Journal of Politics and International Relations, vol. 9, no. 3 (August 2007), pp. 510-511.

(46) Ibid.

(47) Ibid., pp. 517-518.

(48) Ibid.

(49) Richard Rorty, «Justice as a Larger Loyalty,» Ethical Perspectives, vol. 4, no. 2 (1997), pp. 139-151.

(50) Jürgen Habermas, Moral Consciousness and Communicative Action, translated by Christian Lenhardt and Shierry Weber Nicholsen; introduction by Thomas McCarthy, Studies in Contemporary German Social Thought (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1990), pp. 122 and 197.

(51) John Keane, «Fear and Democracy,» Berlin, November 2001, p. 4, accessed on 13/11/2016, at: http://johnkeane.net/wp-content/uploads/2011/01/fear_and_democracy.pdf.

(52) Ibid., pp. 5-10.

(53) Ibid., p. 20.

(54) يشير بعض الكتّاب بحق إلى أن وجهات النظر النيو- أفلاطونية الصوفية التي كوّنها الفلاسفة العرب الأوائل كانت في الواقع بعيدة عن العقلانية. يُنظر: محمد جابر الأنصاري، **تكوين العقل العربي**، نقد العقل العربي؛ 1 (بيروت: دار الطليعة، 1984)، ص 140-145 و210-215.

(55) Ernest Gellner, Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals (New York: Allen Lane; Penguin Press, 1994).

(56) Arnold Toynbee, A Study of History, Abridgement of volumes I-[X] by D. C. Somervell (New York: Oxford University Press, 1947-1957), pp. 164-186.

القسم الثاني
في إعادة قراءة تحولات الثورات العربية

الفصل الرابع
مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات بين الدول العربية ......
رايموند هينبوش

أسقطت الثورات العربية التي بدأت منذ أواخر عام 2010 أربعة رؤساء، وحوّلت - في ما يبدو - الرأي العام الجماهيري المعبّأ إلى عامل متنام في سياسة بلدان المنطقة. ومع ذلك، تبقى عملية إسقاط الرئيس أمرًا مختلفًا عن إقامة مؤسسات ديمقراطية مستقرة وشاملة. وعلى الرغم من الحقيقة القائلة إن الديمقراطية كانت المطلب المشترك الأساسي للمحتجين الذين تصدروا الثورات، فإنه لم تظهر بعد مضي أربعة أعوام على ذلك إلّا أدلة قليلة على الدمقرطة (التحوّل الديمقراطي)[57]. ويمكن القول إن تونس فقط نجحت في الامتحان، في حين كانت النتائج في بلدان أخرى إمّا دولة فاشلة وإمّا عودة معينة إلى الحكم الاستبدادي. فما هو تفسير هذه المسارات المتنوعة أو المتغيّرة؟

تخوض هذه الدراسة في مساهمة علم الاجتماع التاريخي لفهم المسارات المتباينة في الدول العربية بعد الثورات العربية. وإني أعتبر أن علم الاجتماع باحة واسعة شاملة، تركّز على محددات تشكيل الدولة، لكنها تحتضن نهجين أو شاغلين رئيسين؛ تلك التي تركّز على الصراعات القصيرة المدى على السلطة (نظرية الحركة الاجتماعية، المقاربة الفيبرية)، وتلك التي تنظر أيضًا إلى العمليات الكلّية للاقتصاد السياسي (الماركسية) التي تكون طويلة المدى، والتي تحدّد مخرجات هذه الصراعات[58].

تستطلع هذه الدراسة أولًا مقاربات علم الاجتماع التاريخي الملائمة لفهم مسارات تشكيل الدولة، ثم تستعملها لكشف المتغيرات الأساسية التي تشكّل المخرجات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، ثمّ تطبّق إطار المتغيّرات لفهم ثلاث دراسات، كحالة أنموذجية ممثلة للنتائج المتباينة: الانتقال الديمقراطي (تونس)؛ عودة الحكم الاستبدادي (مصر)؛ الدولة الفاشلة (سورية).

أولًا: مقاربات علم الاجتماع التاريخي للمسارات التالية للثورات

يتفوق علم الاجتماع التاريخي بميزتين مهمتين على الخيار المعاصر الأساسي المستخدَم لتفسير الثورات العربية: نظرية الدمقرطة (Democratization Theory). تفترض هذه النظرية ضمنًا قانون «تسييس متصاعد»؛ إذ إن عملية التحديث الاجتماعية والاقتصادية، في تصعيدها وتيرة الاختلافات الاجتماعية والتعبئة، تُحْدث ضغوطًا تشاركية متزايدة على الدول الاستبدادية، وهذه الضغوط تصبح عند عتبة معيّنة لا تُقاوَم. وعند أنواع من هذه العتبة، جرى استخدام تنويع على نظرية الدمقرطة، هو أنموذج (براديغم) المقاومة المدنية، لفهم الكيفية التي قاد بها الاحتجاج الجماهيري غير العنفي إلى سقوط سريع للأنظمة الاستبدادية في عدد من الجمهوريات العربية[59]. لكن حيثما يفشل الانتقال الديمقراطي، تمتلك نظرية الدمقرطة القليل لتخبرنا عن المخرجات[60]. وعلى النقيض من ذلك، يتجنب علم الاجتماع التاريخي الافتراض الغائي المتعلّق بوجود حدٍّ نهائي ديمقراطي عالمي للتطور، وتكون النتائج، طبعًا،

متغيرة، وتعتمد على كثير من العوامل التي تشمل الفاعلية التنافسية للنخب والنخب المضادة، وممارسات بناء الدولة، وهياكل الاقتصاد السياسي التي يجب أن تعمل فيها الفاعلية.

1– الفاعلية في الصراع على السلطة

تقع الدول العربية على مستويات من التحديث، تكون فيها الديمقراطية ممكنة من دون أن تكون ضرورية. فما الذي يقرر النتائج بعد ذلك؟ يمكن القول إن الفاعلية هذه مهمة؛ فهي التوازن بين قدرة حركات المعارضة على فرض تغيير ديمقراطي، وقدرة النخب الحاكمة على المقاومة، ويجري تقويم الأولى من خلال نظرية الحركة الاجتماعية، والثانية من خلال علم الاجتماع السياسي الكلاسيكي[61].

أ– التعبئة الجماهيرية

تركّز نظرية الحركة الاجتماعية على فاعلية الحركات الاجتماعية في التعبئة المناهضة للنظام خلال الثورات العربية[62]. ويختلف تأثير هذه الحركات، وهو تأثير الطويل المدى، في مسارات الدولة بحسب البلد، فتقع النتائج **أولاً** على طول سلسلة متصلة، من الأقصى إلى الأدنى، وربما تولَد الحركات على الطرف الأول للسلسلة المتصلة نظامًا مضادًّا يستولي على الحكم بدلًا من الحكام الحاليين، من خلال عدد كبير وضربٍ لمعنويات النظام. **ثانيًا**، يمكن إدخال المناهضين، من خلال المشاركة، في السلطة - كقوة واحدة ضمن نظام تعددية في الحكم - هو عادةً وظيفة لانتقالٍ مُتّفق عليه بين المعتدلين في النظام والمعارضة. **ثالثًا**، ربما يُضمَّون من الأعلى، ويُنزَع التطرّف عنهم من خلال النخب الحاكمة. **رابعًا** وأخيرًا، ربما يجري تقسيمهم وتهميشهم.

تعتمد المتغيرات في النتائج على عمق التعبئة ووحدتها، وتفسّر نظريةُ الحركة الاجتماعية التعبئة أو الحشد من خلال مفردات الإقناع/شرعية حركة تؤطّر السرديات، وهيكل الفرصة والموارد. وتبقى قدرة الحركات الاجتماعية على تخطي الانقسامات بين خصوم النظام على درجة من الأهمية على المدى القصير، كأنْ تكون بين شباب الطبقة الوسطى العلمانيين والإسلاميين والعمال، لتشكيل تحالفات أو ائتلافات رابحة. ومن المهمّ على المدى الطويل أن تكون لديهم الأيديولوجيا والتنظيم كي يتشكلوا كحزب سياسي، أو أن يكونوا في حلف سياسي قادر على الحكم. من المهمّ أيضًا أن يؤدي توازن القوى النسبي بين عناصر المعارضة ومؤيدي النظام إلى تشكيل المخرجات (النتائج) في حال سيطرة الإسلاميين، فإن النتيجة ستكون مختلفة عن الحالات التي يسيطر فيها العمال، وعندما يختلف الإسلاميون والطبقة الوسطى العلمانية، سيجد مؤيدو النظام فرصة لضمّ الطرف الأول ضد الطرف الثاني.

ب– القانون الحديدي للأوليغارشية

من وجهة نظر علم الاجتماع الكلاسيكي، تتفوّق النخب بميزة قوية على الجماهير في الصراع على السلطة. ولا يمكن أن تستمر التعبئة الجماهيرية فترة طويلة، وستؤدي تكاليفها إلى رغبة في الهدوء معاكسة للتعبئة (الرجل الذي يأتي على صهوة حصان لإعادة الهدوء). وإذا كانت النخب منقسمة موقتًا بسبب ضغوط التعبئة الجماهيرية، فربما يكون للثانية تأثير في فرض تغيير في النظام والانتقال الديمقراطي. وحتى لو أدى الانتقال الديمقراطي إلى انتخابات تنافسية، فإن السيطرة غير المتوازية للنخب على الموارد (رافعات بيروقراطية للسيطرة، وسيطرة غير متوازية على الثروة والمعلومات) تُمكّن، في كثير من الأحيان، من استعادة سيطرتها، في مقابل الجماهير المنقسمة والغافلة عادة، خصوصًا إذا تركت الثورات البنية الطبقية سليمةً كما حدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي كثير من الأحيان، تتمكن النخب من تفريق الحركات الجماهيرية عبر ضمّ «النخب المضادة» التي تقود هذه الحركات، وربما تضخّ أيضًا هذه الخطوة «دمًا جديدًا» من الأسفل بين النخب، ويقوّي تأثيرُها السلطةَ وينزع الراديكالية عن زعماء

الحركات السابقين. ومن ثمّ، يُعدّ الفشل أو الحدود التي تحول دون الديمقراطية (أو الفشل) بعيدًا عن كونها شذوذًا، انعكاسات لـ «القانون الحديدي للأوليغارشية»[63].

2 – الممارسات الخاصة ببناء الدولة: التنافس في إعادة صنع الدولة

تعتمد النتائج أيضًا على كيفية إعادة تكوين العناصر الفاعلة للسلطة في أعقاب الانتفاضات الثورية مثل الثورة العربية. وتعترف فكرة علم الاجتماع التاريخي، بشأن تبعية المسار، بأن الممارسات والمؤسسات «الناجحة» تاريخيًا **يعاد إنتاجها** وتكييفها مع الأوضاع الجديدة[64]. وكان ماكس فيبر قد حدد، اعتمادًا على ابن خلدون، المسارات «الناجحة» والمسيطرة تاريخيًا للوصول إلى السلطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان بعض الأشكال الهجينة لأنماط السلطة عنده أنموذجية بالنسبة إلى الأوقات المعاصرة، ولا سيما مزيج السلطة الكاريزمية والبيروقراطية الذي أُسست عبره الأنظمة الاستبدادية الشعبوية (مع نظام عبد الناصر في مصر أنموذجًا أوليًّا)، ومزيج السلطة الأبوية الوراثية[65] والبيروقراطية (السلطة الأبوية الوراثية الجديدة)، التي تطورت إليها في مرحلتها «ما بعد الشعبوية»[66].

هذا لا يعني نفي قدرة محطات من السياسة المثيرة للجدل وخطاب الحركات الاجتماعية على تشكيل الثقافة السياسية؛ فمثلًا، وفي ما يتعلّق بكسر حواجز الخوف من المشاركة وتأسيس مفاهيم أكثر تطلبًا للشرعية، يميل هذا الأمر إلى الحدوث، بالتدريج، مع انتكاسات أنموذجية ومنافسة للممارسات القديمة. وهكذا، في فترة ما بعد الثورة، تحصل عملية تكوّن نظام تنافسي، مع تنافس الحركات الاجتماعية والأنظمة في تكوين السلطة (أو إعادة تكوينها)، لحركات اجتماعية تجمع ما بين قيادة كاريزمية وأيديولوجية وتعبئة جماهيرية، في حين تمزج الأنظمة ما بين السلطة الأبوية الوراثية والبيروقراطية. ومن الملاحظ أن أيّ سلطة من هذه السلطات ليست ديمقراطية في حدّ ذاتها، على الرغم من أن الكاريزما توسّع من الاندراج الواسع للجماهير، وأن السلطة البيروقراطية في الحكم تمكّن من تنازع النخب/تداول النخب، ومن ثمّ فهي، على عكس السلطة الأبوية الوراثية، متوافقة مع الديمقراطية.

إضافةً إلى ذلك، ارتبطت عملية تكوين الدولة تاريخيًا بعنف كبير بين الأنظمة المأمولة وخصومها[67]، واعتمدت على تأسيس احتكار استخدامها العنف. وفي أعقاب الثورات العربية، يُعَدّ الارتفاع الملموس في مستويات العنف عرضًا لا من أعراض التقاليد الديمقراطية، بل من أعراض عملية بدائية أكثر في إعادة البناء التنافسي للدولة[68]. وتعتمد هذه الظاهرة المنتشرة لـ «عمليات الاستعادة الرجعية»، والأنظمة الهجينة التي تقترب من التعدد، على ممارسات وتقنياتٍ أقدم للسلطة. باختصار، علينا، بدلًا من التقدم «الخطّي» نحو التمكين الشامل، أن نتوقع صراعات مستمرة بين الاتجاهات الأوليغارشية والديمقراطية، ودورات بين مراحل، على نحو تبدو فيه إحداها أو الأخرى مهيمنة.

3 – الهيكل: السياق الكلّي لعملية بناء الدولة

على الرغم من أهمية فاعلية بناة الدولة، فإن خياراتهم تتقيّد بالبيئات ذات المستوى الكلي، وممارساتهم تتشكّل وفقها، وهي ربما تؤثّر في الصراع على السلطة بين الاتجاهات الأوليغارشية والديمقراطية.

- **الاقتصاد السياسي**: تُشكِّل هيكليات الاقتصاد السياسي واستراتيجياته عمليات الإدراج والاستبعاد السياسي للقوى الاجتماعية التي تعطي الأنظمة صفتها الأساسية، وتفضّل الدمقرطة فقط في ظل أوضاع محددة. وهكذا، ففي حين تميل استراتيجيات التصدير في البلدان الأقل نموًا إلى طلب إدراج الأراضي/رأس المال واستبعاد العمال، فإن السياسة الشعبوية في التصنيع لاستبدال الواردات[69] تميل إلى عكس ذلك. وبحسب بارينغتون مور، فإن استراتيجيات التنمية هذه هي التي تشكّل أنماط الأنظمة، حيثما انضمت السلطة إلى الأوليغارشية المالكة للأراضي، لقمع الفلاحين واستغلالهم في خدمة استراتيجية تصدير زراعي، جاءت النتيجة الطويلة المدى استبدادية محافظة. وحيثما عبّأ فيه مثقفو الطبقة الوسطى الفلاحين لمصادرة أملاك الأوليغارشية، كانت النتيجة الشيوعية (الاستبدادية اليسارية). وفي

حين أن الطرفين امتلكا مؤسسات سياسية غير ديمقراطية لكنها متشابهة، فإنهما أدرجا قوًى اجتماعية متباينة. وكلما ازداد استبعاد القوى الاجتماعية، كانت هذه القوى قابلة للتعبئة المناهضة للنظام أكثر فأكثر. وكي تقود هذه التعبئة إلى الدمقرطة، من الضروري وجود توازن من القوى الاجتماعية بين الدولة والبرجوازية والطبقات العاملة المنظمة[70]. ويصبح هذا السيناريو أكثر احتمالًا عندما يتوسع الاقتصاد على نحوٍ كافٍ لتلبية كلّ من رأس المال والعمال، كالـ «الفوردية» (Fordism) في الغرب، خلال خمسينيات القرن الماضي. وعلى النقيض من ذلك، في ظلّ العولمة المالية لما بعد الفوردية، خاضت الدول الرأسمالية في سياسات اقتصادية نيوليبرالية تفرضها المؤسسات المالية العالمية، وأُصيبت النقابات العمالية بالوهن، وسُحِب الجزء الأكبر من السياسة الاقتصادية من العملية الديمقراطية. وكانت النتيجة ما أطلق عليه روبنسون[71] «الديمقراطية المنخفضة الكثافة»، على نحوٍ تكون فيه مسائل توزيع الثروة خارج الأجندة السياسية.

الأهمّ من ذلك هو ما يتعلّق بتوازي النصر الذي حققه «إجماع واشنطن» بين الليبراليين الجدد على الاشتراكية الديمقراطية في العالم المتطوّر مع تصديره إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمدعوم بشروط القرض من صندوق النقد الدولي، حيث حوّل ميزان القوى الاجتماعية والمعيارية ضد العمال، وعجّل بتحوّل أشكال شعبوية من الاستبداد إلى بدائل محافظة. وتشترك الدول المحلّية في تشكيل العولمة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في شكل مميّز من رأسمالية المحاسيب، الذي يتوافق مع الاستبداد الإقصائي أكثر من توافقه مع الديمقراطية، والتصدير الغربي لليبرالية الجديدة المتوازي مع الخطاب الدمقرطة (يعزّز ذلك، في ما يبدو، عملية تمكين الجماهير الذين يقعون ضحايا لليبرالية الجديدة)، سيظهر على أنه متناقض ومن المرجح أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار لا إلى الدمقرطة.

- الصراع الدولي على السلطة: يُظهر علم الاجتماع التاريخي، كما تمثّل، خصوصًا، في عمل تيللي[72] كيفية تشارك الدول وأنظمة الدول في تشكيل بعضها بعضًا، بمعنى أن يدفع الصراع الدولي على السلطة بناة الدولة إلى مركزة سلطة الدولة الضرورية لصنع الحرب. وقدّم هاليداي (Halliday) حجّة مماثلة للميزة العابرة الدولة (وليس المحلية فقط)، للصراع بين القوى الثورية والقوى المضادة للثورة. وتركّز نظرية الدمقرطة على الشروط والأدوات التي سعى الغرب من خلالها لتصدير الديمقراطية، مع افتراض مفاده أن الديمقراطية تتقدم جيدًا حيثما يكون لها قوة حل وربط عالية[73].

من جهة أخرى، ربما ترى مقاربة علم الاجتماع التاريخي هذه العملية جانبًا من محاولة الغرب تطبيق مشروع هيمنة عالمية، وأن الدول التي يهددها هذا المشروع ستكون ملزمةً بالمقاومة. كما يمكن أن يتوقع المرء «تدخّلًا تنافسيًّا» في الدول المتنازع فيها، حيث تتنافس القوى المتنافسة لإبقاء قوى اجتماعية صديقة في السلطة، أو لجلبها إلى السلطة. ومن المرجّح أن يؤدي هذا التدخّل إلى تفاقم الصراعات الداخلية على السلطة، والتسبب بإضعاف الدولة بدلًا من الدمقرطة. وانتشرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحروب بين الدول، وانتشر التدخّل العابر للدول، أو التدخّل في شؤون الدول الأخرى (التخريب)، وتزايد هذا التدخّل بسبب الثورات العربية التي حوّلت الدول العربية الضعيفة إلى أهداف لحروب بالوكالة تشنها ممالك ودول غير عربية.

4- النتائج: تجنّب التفرّع الثنائي

ترى نظرية الدمقرطة التي تربط جميع الأنظمة بمربعات ديمقراطية أو استبدادية، النتائجَ بوصفها إمّا عملية انتقالية ديمقراطية، وإمّا عودةً إلى الاستبداد (مع أنظمة هجينة تُعدّ انتقالية فحسب)، في حين يرى علم الاجتماع التاريخي تنوّعًا أكبر في أنماط الأنظمة على طول بُعدين (تنازع النخبة وإدراج الجماهير)، وبالتالي السماح بإمكانية ظهور أنظمة «هجينة» تمزج المزايا «الاستبدادية» بالمزايا «الديمقراطية»[74]. وهكذا، مزجت الأوليغارشيات الليبرالية، في الفترات التي تلت الاستقلال، التنازع العالي المستوى (بين النخب) بالإدراج الجماهيري المنخفض الوتيرة (ربما تختلف الديمقراطية المعاصرة المنخفضة الحدّة عن هذه بالدرجات فحسب)، في حين مزج النظام الاستبدادي الشعبي

اللاحق التنازع المنخفض بالإدراج الجماهيري، ولا تُعدّ هذه الأنظمة «الهجينة» انتقالات غير مستقرة بين الأنظمة الاستبدادية والأنظمة الديمقراطية فحسب، بل هي أيضًا صيغٌ للحكم طويلة المدى وقابلة للحياة. علاوة على ذلك، لا تقلّ **مستويات تدعيم الدولة** أهميةً عن نوع النظام. وكما ذكر هنتنغتون[75] في مقولته الشهيرة: «لا يتعلّق الفرق الأهم بين الدول بأشكال حكوماتها، بل بدرجة سلطة الحكم». وعلى هذا النحو، يفضي بنا علم الاجتماع التاريخي إلى تقويم نتيجة الثورات بحسب تأثيرها في تكوين الدولة (أو تشويهها) ونوع النظام.

ثانيًا: تطبيق علم الاجتماع التاريخي لتفسير الاختلافات في مسارات ما بعد الثورات

1 – الاختلافات في المسارات

يمكن أن تحدَّد للثورات ثلاث نتائج متباينة: دول فاشلة ونظام هجين وانتقال ديمقراطي؛ فحيثما فشلت الدولة، كانت النتيجة فراغًا في السلطة، مع تأليب للبقايا الأكثر قسرية من مؤسسات الدولة - في كثير من الأحيان - ضدّ المتمردين الإسلاميين (سورية وليبيا واليمن). ويكون هناك نتيجتان محتملتان في حالة عدم انهيار الدولة؛ فالمؤسسة تستمر وتستعيد سلطتها، أو تخضع لقيادة ديمقراطية جديدة. وفي الحالة الأولى، من المرجح أن تكون الأنظمة التالية للثورات متّسمة بأنها هجينة؛ إذ تُمزج عناصر الضم والقسر والتعددية (استبدادية برلمانية التي تدرج عناصر وتستبعد عناصر أخرى في المجتمع، كما حصل في مصر). والحال أن تونس اقتربت وحدها على نحوٍ ملحوظ من حالة الانتقال الديمقراطي. فكيف يمكننا تفسير هذا الأمر؟

2 – تفسير الاختلافات في المسارات

أ– الهيكل أو البنية الاجتماعية والتعبئة المتغيّرة

تشكلت نتائج الثورات من خلال المستويات المختلفة للتعبئة المضادة للنظام، وكانت في جزء كبير منها نتيجة متغيّرَين: عمق المظالم الطبقية/الانشقاقات، ووجود انشقاقات شاملة عابرة أو عدمها. وعلى الرغم من انتشار الشكاوى المناهضة للنظام، أثّر اختلاف حِدّتها في قدرة الحركات على تعبئة السخط. وهكذا، تشكّلت في مصر وتونس تحالفات عابرة الطبقات، وشملت الشباب الثوري والنقابيين والإسلاميين، وفقراء المدن، ليتغلبوا بالعدد الكبير على قوات الأمن الكبيرة جدًّا، وليتجمعوا في مركز السلطة، في حين لم يكن هناك أي قوى اجتماعية (حتى مكونات الأحزاب الحاكمة الكبيرة) مستعدةً للدفاع عن شاغل منصب الرئاسة الذي أُجبر على مغادرة السلطة[76]. وعلى النقيض من ذلك، كان في سورية وليبيا واليمن والبحرين ما يكفي من التعبئة لزعزعة الدولة، لكن الأنظمة امتلكت مكونات أساسية للدفاع عنها. يُضاف إلى ذلك وجود مجموعات واسعة لم تكن ترغب في الانضمام إلى المعارضة، ما أدى إلى عرقلة عملية تكوين التعبئة التي لا تقاوَم، والتي تلزم لجرف الحكام الشاغلين للسلطة. فما الذي يفسّر هذه الاختلافات؟

كانت الانتفاضات العربية نتاجًا لتطوّر الجمهوريات من الأنموذج الشعبوي الاحتوائي للاستبداد، أو السلطوية السابقة، إلى أشكال تلَت الأنظمة الشعبوية الإقصائية، تحت تأثير النيوليبرالية العالمية والتعديلات التي فرضها صندوق النقد الدولي. وبالنظر إلى أن الجمهوريات أسست شرعيتها على القومية وعلى عقد اجتماعي شعبوي، وأنها تخلّت عن ذلك خلال الانتقال إلى مرحلة ما بعد الشعبوية، فإن شرعيتها نُزِعت منها على جناح السرعة. وسبّب التفاوت الطبقي المتزايد والتصّور المتمثّل في أن الحصول على الفرص يقتصر على أعوان النظام، مزيجًا قويًا من المظالم التي انفجرت خلال الثورات. وعلى هذا النحو، ومع تساوي الأمور الأخرى، كلما كانت مرحلة ما بعد الشعبوية مبكرة

وبدت أكثر تقدمًا، كان التفاوت الطبقي أعمق، وتراكم المظالم أكثر حدّة، ورجح أن تكون التعبئة أكثر انتشارًا. وكان التحوّل إلى مرحلة ما بعد الشعبوية، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر تقدمًا في تونس وفي مصر التي كانت رائدته في سبعينيات القرن الماضي، في حين كان تأثيره في سورية، وكان قد أتى بعد ثلاثة عقود، أقلّ حدّة. على الرغم من ذلك، وعلى سبيل المثال، بدأ رفع الدعم عن السلع الرئيسة في سورية (مثل الديزل الذي يستعمله الفلاحون للريّ) يؤثّر في الطبقات الدنيا بدءًا من النصف الثاني من العقد الأول لهذا القرن، في حين تركت تدابير مماثلة في مصر، مثل التراجع عن قانون الإصلاح الزراعي الذي حرم الفلاحين المستأجرين ضمان الحيازة أو التملّك، تأثيرات سلبيةً منذ عقود. وفي تونس، تظهر مستويات عدم المساواة، أو التفاوت، أعلى ممّا هي عليه في مصر، وذلك بسبب الاعتناق السابق للنيوليبرالية[77].

على الرغم من ذلك، لا تتجلّى التعقيدات في انقسام الشعوب تبعًا للتفاوت الطبقي فحسب، بل أيضًا تبعًا للانشقاقات الجماعاتية الهوياتية (الطائفية والعرقية). وحيث لا تتقاطع الانشقاقات الطبقية مع الانشقاقات الطائفية، أو حيث يكون هناك تداخل كبير بينهما، خصوصًا حين تفصل الهوية المجموعة الحاكمة عن الفئات المجتمعية المحرومة، كما هو الشأن في البحرين، من المتوقع أن تكون التعبئة أكثر حدّة. وحين تتقاطع الانشقاقات الجماعاتية الهوياتية مع الانشقاقات الطبقية، كأن تستفيد، مثلًا، فئة عليا عابرة الطوائف من مرحلة ما بعد الشعبوية، مع الحفاظ على زبائن لها في الطبقات السفلى، كما هو الشأن في لبنان، فستكون التعبئة ضد النظام محدودة، أو منقسمة إلى مجموعات مع النظام أو مناهضة له. أمّا سورية، فستكون حالة وسطى؛ إذ اصطفت مجموعة كبيرة من الطبقة السنّية المدنية العليا والمتوسطة، خصوصًا المستفيدين من مرحلة ما بعد الشعبوية، مع النظام الذي تسيطر عليه أقلية، أو على الأقلّ لم تنضمّ إلى المعارضة، في حين عزز تحالف كبير مناهض للنظام، يضمّ ناشطين من الطبقة الوسطى، وفقراء الريف الذين كانوا ضحايا مرحلة ما بعد الشعبوية، التصوّرَ القائل إن عدم المساواة نتج من المحسوبية الطائفية. وكانت النتيجة تعبئة لعدد كبير لزعزعة النظام لا لإسقاطه، ما أدى إلى طريق مسدودة. باختصار، إن مدى التعبئة المناهضة للنظام متغير أساسي في تحديد مغادرة الرؤساء الشاغلين للمنصب وبدْء عملية الانتقال الديمقراطي، أو تحديد إن كان البلد قد وُضِعَ على منحدر زلقٍ بسبب فشل الدولة.

ب- اختلافات في مرونة النظام وقوة الدولة

يُعدّ الجانب الآخر للعملة بشأن عمق التعبئة، أي قدرة النظام على المقاومة، أمرًا مهمًّا لفهم الاختلاف الكبير في النتائج؛ فكل معاناة للنظام من الثورات يلتقطها بشكل جيد المفهوم الفيبري الجديد للباتريمونيالية (السلطة الأبوية الوراثية) الجديدة. على الرغم من ذلك، ربما يكون هناك اختلاف كبير في التوازن النسبي بين مصدرين (الأبوية الوراثية والمنطق القانوني) للسلطة. ويمكن أن يذهب بعض هذه الاختلافات لشرح ردات فعل النظام على الثورات، وعلى تأثيرها في مسارات الدولة.

كلما كان للمؤسسات البيروقراطية درجة من الاستقلالية عن الزعيم، ولم تسيطر عليها مجموعة هوياتية معيّنة، كما هو الشأن في تونس أو مصر، كان بإمكان نخب السلطة التضحية بالزعيم لإنقاذ أنفسهم، من دون تعريض النظام للخطر، وإعادة تكوين سيطرتهم بسرعة[78]، ومهدت عملية إبعاد الرؤساء المستبدين لإمكانية الانتقال الديمقراطي. وعلى العكس من ذلك، كلما كانت قوات الأمن - كما هو الشأن في سورية - خاضعة لشبكة من الزبائن والمحاسيب من عشيرة الرئيس، ومسيّسة عبر عضويتها في الحزب الحاكم، بقيت النخب متماسكة خلف الرئيس. ولكن في الوقت نفسه، تعني عملية توزيع السلطة بين النخبة الأساسية المتمركزة في مؤسسات بيروقراطية متنافسة (الحزب والجيش والقوى الأمنية) أن لا أحد لديه السلطة لتقرير عملية انتقال سريع، أو التحرّك ضد الرئيس من دون تعريض النظام كله للخطر. كما أن التوازن بين الأركان البيروقراطية مهمّ؛ فكلما كان الجيش الركنَ الأساسي للسلطة - كما هي الحال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - كانت الديمقراطية أقلّ احتمالًا من نظام هجين. لذا، كانت تونس استثناءً؛ إذ مَنعت النقاباتُ العمالية، شريكة حزب الاستقلال الوطني في تكوين الدولة، أن يكون للجيش هذا الدور المهيمن المعتاد في جمهوريات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعلى الأرجح، تعتمد قدرة الأنظمة الأبوية الوراثية الجديدة في الصمود أمام الثورات على المدى الطويل، على بعض التوازن بين السلطة الشخصية والقدرة البيروقراطية، ففي حين تساعد سلطة الرئيس الشخصية على استيعاب الحزبية أو الشيع، وتساعد زبائنيته في أجهزة السلطة على التقليل من الانشقاقات، حين يتعيّن عليها استخدام القوة ضد المحتجين، لكن قدرة الأنظمة على مقاومة التمردات الطويلة المدى، والحفاظ على استقرار الأنظمة التالية للثورات، تتطلب أن تحظى أجهزة الدولة بالقدرة المؤسساتية، مثل اختراق البنية التحتية للمجتمع عبر البيروقراطية.

وإذا كانت الممارسات الاستقطابية التقليدية (مثل الزبائنية) مركزية، أو أساسية، للاستقطاب، ولا سيما بين النخب الأساسية والطبقات الغنية، فإنه كلّما كان المجتمع معبّأً اجتماعيًا، يصبح هناك ضرورة لأن تكون هذه القدرة أكثر تطورًا في ما يخص التنظيم، ولا سيما التنظيم الحزبي والنقابي، ويصبح هناك أيضًا حاجة أكبر إلى الموارد الاستقطابية (مثل الريع النفطي)، إذا كان هناك حاجة إلى استقطاب قوًى اجتماعية كافية. وكلّما تخطت التعبئة الاجتماعية القدرة الإدماجية السياسية، أصبحت الأنظمة أكثر ضعفًا أمام التعبئة السياسية الشعبية. وحيثما كان للنظام بعض القدرة لإدماج القوة الاجتماعية المعبّأة اجتماعيًا أو ضمّها، يجري تمييع التعبئة المناهضة للنظام، وتصبح الدوائر أو الأجهزة أكثر استعدادًا للدفاع عنه.

في تونس، لم يجرِ إدماجٌ سياسي من حزب حاكم إقصائي أو ضمٌّ لمستويات عالية نسبيًا من التعبئة الاجتماعية، وهو ما يساعد على تفسير السقوط السريع للرئيس. أمّا في اليمن، فجرى احتواء - بسهولة أكثر - مستوًى أقلّ نسبيًا من التعبئة، من خلال الممارسات الاستقطابية التقليدية ومن ثمّ، لم يتخذ الجزء الأساسي الحاكم قرارًا بنقل السلطة. وتعود قدرة النظام السوري جزئيًا على الصمود أمام أعوام من التعبئة المناهضة للنظام، مقارنةً بالسقوط السريع للنظام الليبي، إلى القدرات البيروقراطية الأكثر تطورًا لديه، على خلاف ليبيا؛ فالقذافي سعى علانية لإضعاف الهياكل البيروقراطية (من دون التدخل الغربي لمصلحة المعارضة في ليبيا، كان نظام القذافي على الأرجح سيصمد فترة أطول، لكن كان للحرب بالوكالة التي شنتها دول إقليمية مناهضة للأسد في سورية تأثير مماثل في تمكين المعارضات).

يحدّد تاريخ بناء الدولة أيضًا ما إذا كان ثمة تأثير للثورة في النظام؛ فحيثما يحصل صراع على السلطة داخل كيان سياسي، كان له تاريخ طويل من ممارسة السلطة كدولة، يحصل تماه قوي مع السلطة أو الدولة، وبعض الإجماع على المعايير السياسية، وكذلك تقليد طويل من البيروقراطية، ومن غير المحتمل أن يحصل انهيار للدولة. وكلّما كانت الدولة حديثة، مع حدود مفروضة خارجيًا، وموضوعًا للتنافس من هويات فرعية ما دون أو ما فوق الدولة، كانت هذه الدولة، إلى حدّ بعيد، متماسكة، من خلال فصلها عن النظام الحاكم وحاشيته الخاصة الضيقة، وكان من الصعب فصلها عنه، ولذلك تُصبح عرضةً للتفتت والانهيار إلى الحدّ الذي يضعُف فيه النظام. ويساعد هذا الأمر على التفريق بين المسار الخاص بتونس ومصر، والمسار الخاص بسورية.

باختصار، يحدّد التوازن الميراثي - البيروقراطي قدرات النظام على المقاومة، ويحدّد المدى الموجود مسبقًا لتكوين الدولة ضُعفَ هذه الدولة أمام عملية إضعاف النظام. وحيثما كانت القدرة البيروقراطية مرتفعة بالنسبة إلى السلطة الأبوية الوراثية، كان الولاء للزعيم أقلّ، ولكن تكون قدرة النظام على الحفاظ على مؤسسات الدولة الحاكمة مرتفعة (مصر وتونس)، ولا يحصل انهيار للدولة. وإذا كان الجانب الأبوي الوراثي مرتفعًا والجانب البيروقراطي منخفضًا، تبقى أجهزة الدولة على ولائها، لكن الدولة تنهار، كما هو الشأن في ليبيا، حيث كانت شبكات الزعيم الزبائنية والمحسوبية، أقوى من مؤسسات الدولة، أو من التماهي مع الدولة. ومن المرجح أكثر أن يحصل مأزق أو جمود حيث يكون هناك أيضًا توازن بيروقراطي - أبوي وراثي؛ ففي اليمن، أدّت الانشقاقات في النخبة الحاكمة الأساسية، إضافةً إلى المؤسسات البيروقراطية الضعيفة، إلى التفتت المتزايد في السلطة على أراضي الدولة. وفي سورية، كانت مؤسسات الدولة، على الرغم من سيطرة عصبية المجموعة الحاكمة في النظام، أقوى كثيرًا من أن تُسقطها المعارضة، لكنها كانت ضعيفة جدًّا في إعادة السيطرة على كامل أراضي الدولة، وهو ما فتح الباب على تعبئة مجموعات تواجه مجرد وجود الدولة وحدودها.

3 – الفاعلية: السلطة والمقاومة

سيكون التوازن في الفاعلية أيضًا (القوى الاجتماعية التي تتنافس لتشكيل النتائج) مؤثّرًا في المسارات. أمّا الأمر الذي لم يسبق له مثيل في الثورات العربية، فهو مدى الفاعلية الملموسة التي حازتها القوى الاجتماعية وكسرت ممارسات الأنظمة الاحتوائية. لكن قوتها وانقساماتها وقدرة النظام على «الرد أو المقاومة» مجتمعة، مسارات ما بعد الثورات.

أ– الحركات الديمقراطية المناهضة للنظام

كان للشباب العلماني المنتمي إلى الطبقة الوسطى، مع إجادته استعمال الإنترنت، دور أساسي في التغلب على التفتت والانحلال، وفي تمكين التعبئة المناهضة للنظام في الدول العربية التي شهدت الثورات. فكان في طليعة الحركات التي أجبرت الحكام المستبدين على الرحيل و/أو كسبوا احتمال تحقيق تغييرات دستورية ديمقراطية، ولكن الحركات الشبابية أثبتت أنها غير قادرة على الاستفادة من ضعف الأنظمة القديمة أو سقوطها[79]؛ إذ تبيّن من غياب الأيديولوجيا الموحدة والتنظيم أنها لا تستطيع تشكيل حكومة مضادة بإمكانها الحلول مكان الأنظمة الحاكمة، ولا حتى تعبئة الجماهير في تمكين أصواتها الانتخابية. وبما أن الشباب كان من دون قيادة، وغير متجانس، ولا تجمعه إلا الرغبة في سقوط النظام، فإنه تعرض بسرعة للانقسام إلى فصائل متنازعة. وأضعف عدم قدرة الليبراليين العلمانيين في مصر والمغرب على التنافس مع الإسلاميين في الانتخابات، من التزامهم بالديمقراطية، ما أنعش قدرة «الدولة العميقة» (الجيش أو الملكية) على استخدامهم ضد الإسلاميين. وبقيت القوى العلمانية موحّدة بما فيه الكفاية لتحقيق توازن واتفاق مع الإسلاميين في تونس فقط. أمّا في سورية وليبيا، فتبيّن من تفتيت الحركات أن الشباب غير قادر على الوصول إلى انتقال متفق عليه أو ميثاقي مع الحكام. ونتيجةً لذلك، تحول بسرعة إلى مجموعات مسلحة، أو أفسح الطريق أمام جهاديين أكثر تشدّدًا. ومن ثمّ، كان دافعًا لفشل الدولة، كما أنه قلّل كثيرًا من احتمالات النتائج الديمقراطية.

ب– الإسلاميون

فتحت عملية إضعاف الأنظمة الباب للحركات الإسلامية. لكن الإسلاميين كانوا مختلفين في ما بينهم، ولم يكونوا متساويين من حيث القوة أو التمكّن، وكلّفتهم الانشقاقات الباكرة في ما بينهم فرصتهم في الهيمنة[80]. وتبيّن في البداية أن «الإسلام الانتخابي» الخاص بالإخوان المسلمين، الذي يميل إلى منطق الدولة، تعزّز بإزالة الرؤساء المستبدين، ومن خلال الدعم والإلهام من حزب العدالة والتنمية في تركيا أيضًا، وهو حزب شكّل أنموذجًا للحكم الإسلامي البراغماتي. ومن ثمّ، حظي الإخوان المسلمون بأفضلية حاسمة على خصومهم العلمانيين بسبب أتباعهم الناشطين الملتزمين والمنظمين، إضافةً إلى الخبرة الانتخابية، وشبكات الأعمال الخيرية والمدارس ومحطات التلفزة وخدمات الرعاية والقدرة على الحديث عن المحرومين، والتمويل من الخليج، والأفضلية التنافسية في استخدام المساجد والمدارس للتجنيد، إضافةً إلى شدة ضعف المعارضة السياسية العلمانية تحت الحكم الاستبدادي. وفي وقت ركّز فيه الليبراليون والعلمانيون بعد الثورات على التظاهرات في الشوارع، قام الإسلاميون بالتركيز على التحضير للانتخابات، وحصلوا في مصر وتونس على الأكثرية في أول انتخابات ديمقراطية، لكنها لم تكن أكثريّة كبيرة إلى حدّ السماح لهم بتهميش المعارضة، والحكم على نحوٍ فاعل[81].

نشط السلفيون الذين كانوا في صعود قبل الثورات، ودخلوا الساحة السياسية عبر الثورات، وعبر التمويل من المملكة العربية السعودية التي عَدّتهم أداةً ضد الإخوان والثوار العلمانيين على حد سواء. وكانت الاختلافات في علاقات الإسلاميين بالأنظمة والقوى السياسية الأخرى ذات أثر حاسم في نتائج سلوك الإخوان في مصر، حيث تعرضوا للمزايدة والتفاف السلفيين عليهم ودفعهم نحو اليمين، ما جعلهم يُخِلّون بكثير من الوعود، خصوصًا الوعد بعدم الذهاب بأجندتهم بعيدًا، فأثار ضدهم العلمانيين وأدّى ذلك إلى توترات مماثلة، لكن ذلك كان أقلّ حدةً في تونس[82]. وبدا أن الحركات الجهادية العابرة الدولة، المستوحاة من القاعدة، فقدت صدقيتها، بسبب احتمالات الديمقراطية عبر الاحتجاج السلمي. لكن الفرص الجديدة الناتجة في الدول الفاشلة بفعل الحروب الأهلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

متزاوجة مع القمع العسكري للإخوان المسلمين في مصر، عكست توازن القوة النسبية ضمن المعسكر الإسلامي. وأوقف هذا التعزيز للقوى غير الديمقراطية والجهاديين الإرهابيين (سورية/العراق)، والإقصاء العسكري والسياسي لقطاعات مهمة من المجتمع المدني الإسلامي (مصر)، فضلًا عن القدرة المتجددة للأنظمة المنتعشة على تحريض بعض المجموعات الإسلامية والعلمانية المتنافسة على بعضها الآخر، أوقف التوجهات نحو الديمقراطية. ومن غير المحتمل حصول انتقال ديمقراطي في السلطة من دون إدراج الحركات الإسلامية الراغبة في اللعب وفق القوانين الديمقراطية، مثل الإخوان المسلمين، مع دوائرهم الانتخابية الشعبية، وقدرتهم الكبرى بين القوى الاجتماعية لتحقيق التوازن مع قوى السلطة، والقدرة الفريدة لإضفاء شرعية على رأسمالية السوق.

ج- العمال

يُعدّ العمال من العناصر الحاسمة (من خلال التحالف مع الطبقة الوسطى) للائتلاف الديمقراطي المطلوب، من أجل الدفع نحو الديمقراطية وتعزيزها. ولاحظ جلبير الأشقر أنهم يشكّلون البديل الحقيقي من اثنين من القوى الأخرى المتنازعة في مرحلة ما بعد الثورات، أي المؤسسة العسكرية/الدولة والحركات الإسلامية، وكلاهما دعا إلى أنواع من النيوليبرالية التي قامت الثورات مبدئيًا بالتعبئة ضدها[83]. وكان تهميش العمال المنظمين خلال الثورات في سورية وليبيا واليمن عاملًا في فشل الدولة والفشل الديمقراطي في آن معًا[84]. واضطلع العمال، حيثما كانت حركاتهم كبيرة وأكثر تنظيمًا، نتيجةً لعملية التصنيع الأكبر (كما هو الشأن في مصر وتونس) بأدوار أساسية في التعبئة المناهضة للاستبداد. وكانت النقابات العمالية محورية في التعبئة ضدّ الرئيس في كلٍ من تونس ومصر. وفي مصر، أثبت إضراب النقابات للجيش المصري أن معارضة حسني مبارك كانت أكبر، وأنها كانت أكثر انتشارًا من القدرة على مواجهتها. ومن ثمّ افترقت الدولتان: فإذا كانت النقابات في تونس قد ساعدت على رعاية تسوية بين العلمانيين والإسلاميين، فإنها انضمت في مصر إلى الجيش ضد الإسلاميين. فحصلت تعددية في الحكم في الحالة الأولى، وعودة إلى الاستبدادية في الحالة الثانية.

د- القوى المؤيدة للنظام

على الرغم من تعرّض الأنظمة للتحدي الشديد من القوى الاجتماعية في سياق الثورات، فإنها صمدت، وشنت هجومًا مضادًا في جميع الحالات، باستثناء حالتي ليبيا (التي جرى تفكيك النظام فيها) وتونس (صمد النظام، لكنه تعرّض لقيود من العملية الديمقراطية). وعلى الرغم من أن البيروقراطيات ورأسمالية المحاسيب والأزلام والأحزاب الحاكمة عناصر مهمّة لمرونة الأنظمة، فإن العامل الحاسم مباشرة بالنسبة إلى النتائج كان الجيش والقوى الأمنية. وتباينت الردود العسكرية تجاه الانتفاضات، اعتمادًا على عوامل عدة، من قبيل الاستقلالية المؤسساتية والقدرات القمعية ومصالح المؤسسات العسكرية (السياسية والاقتصادية والجماعاتية/الطائفية والمهنية)[85]. وفي البداية، اعتقد كثيرون، مع رؤية الرحيل السريع للرؤساء في تونس ومصر واليمن، أن التعبئة السياسية تخطت قوى الأنظمة القديمة القمعية والاحتوائية. لكن الجيش والقوى الأمنية تمكنا من إعادة التنظيم لاستعادة التوازن القديم، أو عدم التوازن بين الدولة والمجتمع. ولاحظ جوشوا ستاكر أن في حين أنه يمكن أن تكون الدول قد أضعفت الثورات، فإن الأنظمة لم تصمد فحسب (خصوصًا قواها القمعية أو القسرية)، بل وسّعت أيضًا، وعلى نحوٍ دراماتيكي، استخدام العنف لإنقاذ الأنظمة القديمة[86].

كانت الاختلافات في دور الجيش محورية بالنسبة إلى النتائج[87]؛ ففي مصر، ضحى الجيش بالرئيس؛ فهو يحتفظ بالاستقلالية المؤسساتية عن القيادة السياسية العليا، ما جعله يدخل في تضارب للمصالح مع العائلات الرئاسية، وله حصة في الحفاظ على مؤسسات الدولة الحاكمة، بما في ذلك سيطرة كبيرة على قطاعات اقتصادية مهمّة، وكانت غاية تضحيته بالرئيس الحفاظ على نفسه وعلى المؤسسات وعلى وحدة أراضي الدولة. ولم يكن مستعدًّا، بسبب اعتماده على الدعم الغربي، للمخاطرة بالتمويل الذي يتلقاه والتورط في القمع الشامل، نيابةً عن الرئيس. وعندما غادر مبارك، حاول الجيش الكبير والمسيّس السيطرة على العملية الانتقالية، وتوجيهها بطريقة تحفظ له مصالحه. وحينما واجه مقاومة، لم يتردد في قمع المحتجين، حين استهدفوا مصالحه، وأظهر في هجومه على الإخوان المسلمين، بعد انقلاب

السيسي، أن جيشًا ممأسسًا تموّله الولايات المتحدة لم يكن أقلّ استعدادًا من الزعماء الأبويين الوراثيين في استخدام العنف العام والشامل للدفاع عن مصالحه الحيوية. علاوة على ذلك، امتلك هذا الجيش القدرة القمعية لاستعادة السيطرة على المجتمع المصري والأرض (حتى لو كان هناك معارضة لهذه السيطرة في سيناء). وكان هذا الأمر محوريًّا في استعادة كثير من النظام القديم في شكل نظام هجين. وعلى النقيض من ذلك، كانت القدرات القمعية المحدودة في تونس وعدم تسييس الجيش من العوامل الحاسمة في السماح بالانتقال الديمقراطي.

أمّا في سورية، فقلّل الاختراق الطائفي والتسييس البعثي من استقلالية الجيش، وهو ما أبقى الجزء الأكبر منه على ولائه للنظام. وقلّلت الاختلافات في الهوياتية بين الجيش والمحتجين من فرص الانشقاقات في القوى الأمنية، حين تلقّت هذه القوى أوامر بإطلاق النار على المدنيين. ومن ثمّ، قلّلت من فرص مرحلة انتقالية مُتفق عليها. واحتفظ الجيش السوري بما يكفي من التماسك المؤسساتي للدفاع عن النظام من الانهيار، لكن الانشقاقات الفردية المتزايدة والمتسارعة على أساس الهوية كوّنت كتلة مهمة لتأسيس «جيش حر» منافس، ما أدّى إلى مأزق وإلى حرب أهلية مسلّحة.

تميّز الجيشان في ليبيا واليمن بطابع مؤسساتي أقلّ، وكانا أكثر تمزّقًا مجتمعيًّا، وهو أمر جعلهما أكثر عرضة لانشقاقات سريعة ومهمّة، نسبيًّا، على طول خطوط قبلية وعائلية. وظهر المأزق حيثما حصل انشقاق، مع بقاء جزء على ولائه للنظام، وجزء آخر معارض (حالة اليمن). أما حيثما تفكّك الجيش، كما هو الشأن في ليبيا، نتيجة إضعاف القذافي له من الجانب المؤسّسي، علاوةً على الغارات الجوية الغربية، كانت النتيجة انهيار الدولة.

هـ- توازن القوى الاجتماعية

بوجه عام، من الممكن افتراض أن توازن الفاعلية بين هؤلاء الفاعلين الأربعة سيؤثر في المسارات بطرائق معينة؛ فكلّما كانت الحركات الاجتماعية المؤيدة للديمقراطية، ومعها العمال المنظمون، أقوياء، وكان الجيش ضعيفًا أو غير مسيّس، والإسلاميون معتدلين، كانت فرص التعددية في الحكم أفضل (تونس). وكلّما كان الجيش قويًّا ومسيَّسًا، مع انقسام وتباعد بين الإسلاميين والحركات الديمقراطية والنقابات العمالية، كان في إمكان المؤسسات الحاكمة مزج القمع بسياسة «فرّق تسُد» لإعادة الحكم الاستبدادي (مصر). وكلّما كان الجيش قويًّا والإسلاميون راديكاليين والحركات الديمقراطية والنقابات العمالية ضعيفة (سورية)، كانت النتيجة دولة فاشلة أو منهارة وحربًا أهلية.

ثالثًا: سياق الفاعلية

إذا كان بإمكان الفاعلية أن تشكّل المسارات السياسية بعد الثورات في المدى المباشر وحتى المتوسّط، فإن شروطًا بنيوية يمكن أن تساعد على تحديد أي فاعل هو الذي سينجح من بين هؤلاء الفاعلين.

1- البنية في مقابل الفاعلية: الاقتصاد السياسي

يُعدّ الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير ملائم للديمقراطية؛ فمن ناحية أولى، تنتج الدول الريعية برجوازيةً تعتمد على الدولة ومواطنين من الزبائن المحاسيب (جنبًا إلى جنب مع العمالة الوافدة الجاهزة للطرد في كثير من الحالات). وفي الواقع، أثبتت الدول ذات الريع الوفير، خصوصًا أنظمة الخليج الملكية، أنها الأكثر مقاومةً للثورات. ومن ناحية أخرى، يُعدّ ظهور التحالفات الرأسمالية بين الدولة والذين يمارسون المحسوبية فيها، في جمهوريات ما بعد الشعبوية، لاستبعاد العمال، بالتوازي مع الاعتماد المتزايد على رأس المال العالمي، أمرًا لا يتلائم مع الديمقراطية، فكأن النيوليبرالية تدقّ إسفينًا بين البرجوازية والعمال، ومن ثمّ تعرقل أيّ «تحالف ديمقراطي» بين من هم أصحاب المصلحة للموازنة مع قوة الدولة العميقة، ولاستخراج الدمقرطة من براثنها.

في وقت كانت الثورات متجذرة في الاعتراض على تحولات ما بعد الشعبوية في الجمهوريات الاستبدادية إلى رأسمالية المحاسيب النيوليبرالية، لاحظ الأشقر أنها بقيت سياسية بحتة، مع محاولات قليلة لمهاجمة الظلم أو الاختلال الاقتصادي. وبدلًا من ذلك، زادت الثورات النمو الاقتصادي سوءًا - ومن ثمّ احتمالات معالجة البطالة - عبر ردع المستثمرين، خصوصًا في القطاع الصناعي. علاوة على ذلك، لا تستطيع الثورات في الجمهوريات تناول السبب العميق لضعف الاستثمار، وهو التصدير الاستثنائي لرأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الغرب من العائلات الحاكمة في الدويلات الغنية بالنفط على حساب الاستثمار في المنطقة. وفي موازاة ذلك، قيّد الاعتماد المستمر على النظام المالي الدولي الغربي المتمركز غربيًا، مصر وتونس - وهما الدولتان اللتان تتميّزان بأفضل فرص الديمقراطية - بممارسات النيوليبرالية التي أخرجت المسائل الكبيرة في السياسة (توزيع الثروة) من الأجندات السياسية المحلّية. إضافةً إلى ذلك، يتطلّب توازن القوى الطبقية (بين رأس المال والعمالة)، وهو توازن ضروري لإعطاء الحكم التعددي المحتوى حريةً لنقابات العمال والفلاحين المستقلة لتناضل من أجل حقوق مكوناتها. وعلى الرغم من ذلك، تبقى استراتيجيات التصدير الصناعي والزراعي التي تتطلّب خفض تكاليف الأيدي العاملة، غير متوافقة مع هذا الأمر. وبدلًا من ذلك، تتطلّب عملية فرض النيوليبرالية ضد إرادة ضحاياها (وأبطالهم اليساريين أو الإسلاميين) جرعةً من القوة الاستبدادية والتفريق والتسريح الجماعي.

مع غياب البدائل الاجتماعية والاقتصادية عن الأجندة السياسية، تحوّل التنافس السياسي في دول ما بعد الثورات إلى حروب ثقافية على مسائل الهوية (في إطار شروط مزعزعة للاستقرار) محصلتها صفر (الإسلامي ضد العلماني والسُني ضد الشيعي). ومن المحتمل في هذه الأوضاع أن تمتزج التعددية السياسية، حيث تصمد، مع السلطة الاستبدادية لإدارة النزاعات على الهوية، ورفض مطالب العدالة الاجتماعية التي لا يمكن استيعابها ضمن نظام اقتصادي عالمي نيوليبرالي. وجاءت «الديمقراطية ذات الحدّة المنخفضة» نتيجةً أقلّ سوءًا، في ظل النيوليبرالية؛ إذ تعمل الانتخابات فيها كآلية ممأسسة لتداول النخب التي ربما تقيّد الدولة، لكنها تمكّن الجماهير أو تقوّيها على نحوٍ هامشي[88]؛ وربما يُفضي هذا الأمر إلى خيبة أمل الجماهير، وإلى دعم بدائل، مثل السلفية، أو حتى استعادة عناصر من الأنظمة القديمة[89]. وفي الواقع، أدّت خيبة الأمل بالديمقراطية التي أُطلقت في تونس، حيث كانت عملية التحول الديمقراطي الأكثر تقدمًا بين هذه الدول، إلى تحويل النزاع السياسي إلى حروب ثقافية، وأدّت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر 2014 إلى استعادة معيّنة للنخب القديمة.

2- المتغير الدولي

جاء التدخل التنافسي بمنزلة التأثير الأهم للمتغيّر الدولي في مسارات النظام في دول الثورات العربية. واستخدمت فيه القوى المتصارعة المال والدعاية والأسلحة لتغيير توازن القوى الداخلي لمصلحة قوى صديقة. أمّا على المستوى الإقليمي، فدعمت إيران والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا جهات متحاربة ونماذج بديلة للحكم. كما أن الدول السُنية في مجلس التعاون الخليجي وتركيا (المنقسمة هي نفسها بسبب دعمها أنواعًا متصارعة من الإسلاميين وإيران)، نشرت مع إيران الاستقطاب الطائفي ضد بعضها. علاوة على ذلك، استخدم الطرفان التحويلات من الريوع المالية لدعم القوى المناهضة للديمقراطية - الممالك غير النفطية (الأردن والمغرب)، والنظام العسكري في مصر، ونظام الأسد، والسلفيين. لكن مع عدم قدرة أيّ من الطرفين على التفوّق، كانت النتيجة زعزعة استقرار الدول، وتفتيت الجماهير بين العلمانيين، ومجموعات من الإسلاميين المتصارعين. وجرت عرقلة التحول الديمقراطي، وكان من المرجح أن تدمج الأنظمة التي أُعيد تكوينها من مثل هذه الصراعات بعض الجماعات الهوياتية، أو تضمّها، لاستبعاد أخرى. وتعني قاعدة التفتيت الناشئة أن للديمقراطية فرصة ضئيلة كي تتحوّل إلى «مهيمنة» في المنطقة. ومن الممكن الافتراض عندئذ أنه كلّما كثر التدخل التنافسي في البلد، أصبح الانتقال الديمقراطي أقل احتمالًا. وهكذا، ففي حين تمكنت تونس من تجنب هذا النوع من التدخلات، عانت سورية وليبيا أشكاله الأكثر تطرفًا، وجاءت النتائج متناقضة: التحوّل الديمقراطي وفشل الدولة، وسهّلت مصر (وهي حالة وسطية من التدخل التنافسي السعودي/الإماراتي - القطري) ظهور دولة هجينة.

رابعًا: النتائج المتباينة استمرار التهجين بعد الثورات

أطلقت الثورات العربية عملية إعادة تعبئة الجماهير. وبدلًا من أن يقود هذا الأمر إلى التحوّل الديمقراطي، احتاجت هذه النتيجة إلى مجموعة ملحّة من الشروط، وحظيت تونس ببعضها فحسب. وحيثما كانت شروط الانتقال الديمقراطي غائبةً، كانت النتائج تكثيفًا للصراع على السلطة؛ إذ استعملت النخب المتصارعة والقوى المناهضة للنخب الجماهير المعبّأة ضدّ بعضها، وجرى انتهاك قواعد النزاع السياسي نفسها. ومن ثمّ، «تفوق العنف المسلح»، لكن النتائج كانت مختلفة بعضها عن بعض إلى حدّ بعيد.

1 – سورية: الانتقال الفاشل والدولة الفاشلة

لم تكن أوضاع الانتقال الديمقراطي في سورية مواتية؛ إذ أضعف التفتت الهوياتي وغياب التوازن الطبقي المجتمعَ، في حين أعطت تركيبة قوية من السلطة الأبوية الوراثية والمؤسسات البيروقراطية النظامَ مرونة استثنائية. ونظرًا إلى التقاطع بين عدم المساواة الطبقية بسبب النزاعات الحضرية - الريفية والطائفية، والهيكل الضيّق للفرص (مجتمع مدني ضعيف)، واستعداد الجيش الموالي لاستخدام العنف ضد المحتجين، لم تكن التعبئة كافيةً لإطاحة النظام، لكنها كانت كافية لحرمانه من السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد. وهُمِّش المعتدلون على الجهتين بسبب عنف النظام وتطرُّف مطالب المعارضة والانشقاقات الهوياتية بين قوى أمن النظام والمعارضة. وكانت الانشقاقات من الجيش، مع التدخلات الخارجية على أعلى المستويات، كافية لعسكرة النزاع، ما أدّى إلى حرب أهلية طويلة ودولة فاشلة. وحوّل هذا الواقع البلد إلى مسارات أخرى بعيدة عن الديمقراطية. وتعززت القوى المناهضة للديمقراطية (الجيش والجهاديون)، في حين هُمِّشت القوى الديمقراطية (الشباب المحتج والنقابات العمالية). وشحذت الثورات إلى حدّ كبير الانشقاقات الهوياتية على خطوط طائفية وعلمانية - إسلامية على السواء، وسبّب انهيار النظام «معضلة أمنيّة»؛ إذ رأت مجموعات من هويات معيّنة الآخرَ عدوًّا، وجرت تغذية اقتصاد حرب من خلال ممولين منافسين عابرين الدول.

قامت المعركة بين بقايا النظام الأبوي الوراثي والمتمردين المتمتعين بكاريزما جاذبة، عبر «حروب جديدة» لم توفر المدنيين، وأدت إلى محاولات متنافسة لإعادة تكوين الدولة، مع ضمّ أو استبعادٍ لعناصر جماهيرية على قاعدة هوياتية. ولم يكن من الممكن تصوّر تحالف ديمقراطي عابر الطبقات، مع تدمير البنية التحتية للاقتصاد السياسي التي أدت إلى إضعاف علاقات الإنتاج الرأسمالية، وخلق اقتصاد حرب طفيلي يعطي أمراء الحرب المتقاتلين مصلحةً في استمرار النزاع. ووضع هذا الأمر سورية في أزمة تزداد عمقًا في المستقبل القريب على الأقل[90].

2 – مصر: القيام بعكس العملية الديمقراطية

مكّن تحالف عابر الطبقات معاد للنظام ووجود هيكل فرص ملائم - تجسد من خلال خبرة كبيرة للمجتمع المدني وانتشار الإنترنت - من قيام حركة جماهيرية التحاقية واسعة (bandwagoning) (حيث يلتحق المواطن بالحركة الناجحة مثل التحاق القطيع) ضد الحاكم. وسهّلت استقلالية الجيش الذي أعطى الأفضلية لمصالحه عمليةَ قيام تحالف بين قوى عدة، من داخل النظام وخارجه، لهندسة عملية إطاحة الرئيس. وعلى الرغم من عملية الانتقال السلمية من حكم مبارك، نسبيًّا، فإن النزاعات التي تلت الثورة بين الثوار العلمانيين والجيش والإسلاميين، لم تتقيّد باتفاق على قواعد اللعبة. وسمح غياب حركة مناصرة للديمقراطية منظّمة وقوية والنقابات العمالية المستقلة، مقارنةً بالحجم الكبير للجيش المسيّس، والانقسام بين العلمانيين والإسلاميين، بـ «استعادة» كبيرة للنظام القديم. وجاء «رجل على صهوة جواد»، واعدًا بإعادة الأمن والاستقرار. واعتمدت عملية تطوير الاستبداد في فترة ما بعد الثورة على أشكال مطوّرة من ممارسة «فرّق تسُد» على غرار محاولة الجيش ضمّ الإخوان المسلمين من أجل إضعاف التعبئة في احتجاجات الشارع. وتبعت ذلك عملية ضمٍّ لحركة «تمرّد» من أجل إطاحة الرئيس الإخواني محمد مرسي. ولا يمكن قيام أيّ

ديمقراطية تستثني أهمّ القوى الاجتماعية والسياسية في مصر، ووحده نظام هجين يعطي سلطات إضافيةً غير دستورية للقوى الأمنية، يمكنه التعامل مع تمدّد العنف الناتج من مقاومة الإسلاميين.

عكس هذا الوضع غياب التوازن في علاقات القوى القادر على مراقبة دولة تعتمد على الاقتصاد الريعي ومحاسبتها. وبطبيعة الحال، أدّت المملكة العربية السعودية دورًا حاسمًا في تشجيع الثورة المضادة ودعمها، عبر تمويل نظام السيسي، وتشجيع عملائها السلفيين على الانشقاق عن الإخوان المسلمين ودعم الجيش. وظهر تعصّب شعبوي - كارِه للآخر المعارِض أكثر قمعًا من حكم حسني مبارك، مع استبداد انتخابي تمثّل في انتخابات إقصائية ومزوّرة النتائج. ومزجت النخب عناصر من الأدوات التي كانت تستخدمها قبل الثورات مثل الخطاب الشعبوي و«فرّق تسُد» وشيطنة المعارضات والاستبداد الانتخابي، وهو ما أنتج أنظمة هجينة تضم بعض المجموعات لتستبعد أخرى.

3 – تونس: تعزيز عملية الانتقال

كما هي الحال في مصر، سهّلت التظلمات العابرة الطبقات، مع وجود هيكل فرصة ملائمة (خبرة المجتمع المدني)، قيامَ تعبئة جماهيرية التحاقية واسعة سبّبت قيام تحالف ديمقراطي بين قوى في النظام وخارجه، مع رفض المؤسسة العسكرية المستقلة حماية الرئيس. وعزز التجانس الشعبي النسبي في تونس، والتاريخ الطويل لقيام الدولة، المجتمع السياسي الضروري لتدعيم أسس التخاصم أو التنازع في مسائل أخرى. وخلافًا لما حصل في مصر، لم تنعكس العملية الانتقالية أو ترتد. أمّا العامل الذي أحدث الفرق الكبير مع مصر، فهو الطبقة الوسطى الأكبر حجمًا في تونس، وذات الجيش الصغير غير المسيّس، والحركة الإسلامية الأكثر اعتدالًا تاريخيًّا، وهو ما سهّل عَقْد تسوية مع العلمانيين. وكان الإسلاميون الديمقراطيون المعتدلون (حزب النهضة) أقوى كثيرًا من السلفيين، وخلافًا لما حدث في مصر، دخلوا في تحالف مع العلمانيين بدلًا من السلفيين. ومع ذلك، أدّى الخلاف بين العلمانيين والسلفيين، قبل مرور فترة طويلة، إلى إغراق البلاد في أزمة مشابهة لما كان يحصل بالتوازي في مصر (2013). على الرغم من ذلك، وعلى النقيض من مصر، لم يأت «رجل على صهوة جواد» من جيش تونس الصغير وغير الطامح سياسيًّا، على نحوٍ تستطيع فيه القوى السياسية المتنازعة دعوته لـ «إنقاذ» البلد من الآخر، فكان عليها تسوية خلافاتها السياسية من خلال الحوار. وكان المجلس التأسيسي أكثر اشتمالًا من المجلس الموجود في مصر، فتمكّن من الوصول إلى تسوية سياسية وسطية، وأدى التوازن في الفاعلية إلى أعطاء ميزة جيدة للقوى الديمقراطيةَ. وتعود جذور محدودية دور الجيش في الحياة العامة واستثنائية دور الحركة النقابية في رعاية إجماع وطني، إلى حقيقة جمع الحركة الاستقلالية بين حزب سياسي قوي (الحزب الدستوري)، وحركة نقابية قوية أيضًا، ما منع قيام دور لطليعة وطنية تولّاه في مكان آخر، بما في ذلك مصر، الجيش، ونتيجةً لذلك، شهدت تونس حركة دمقرطة أكثر شمولًا.

هكذا، اختلفت النتائج المباشرة لما بعد الثورات اختلافًا بيّنًا، تماشيًا مع اختلاف مجموعات من العوامل (يُنظر الجدول (1-4)). فإذا كانت التعبئة الجماهيرية الالتحاقية ضد النظام واستقلالية المؤسسة العسكرية قد اجتمعت في حالتَي مصر وتونس لإنتاج عملية إطاحةٍ للرئيس، مع بقاء النظام بسبب تاريخ سابق لوجود هوية متمركزة حول الدولة، أطلقت عملية انتقال سلمي نسبيًا من الحكم الاستبدادي، فإن ضعف التعبئة في سورية وتشتتها بسبب الانشقاقات المتقاطعة وسيطرة الرئيس على الجيش، حالا دون هذا الانتقال السلمي (ضمن هوية ضعيفة نسبيًّا للدولة، فتحت التعبئةُ البابَ أمام الحرب الأهلية).

قاد الاختلاف بين سياقات الاقتصاد السياسي والسياقات الثقافية السياسية إلى مزيد من التباعد بين الحالات. وأبقت الثقافات المتجانسة في مصر وتونس الدولة متماسكةً، مقارنةً بفشل الدولة الناتج من التفتت الثقافي في سورية. على الرغم من ذلك، سمحت الثقافة الكبرى للتسوية في تونس بالوصول إلى اتفاق على قواعد اللعبة، في حين أدى التنازع في هذه القواعد إلى انقسام في مصر. وعلى الرغم من اقتراب تونس من التوازن الطبقي بسبب القوة النسبية للقطاع الصناعي والحركة العمالية المنظمة، فإن الريع الخارجي أو منْعه بالنسبة إلى مصر واقتصاد الحرب الريعي في سورية، أضعفا هذا التوازن. وفي تونس، سهّل توازن الفاعلية (مزيج من الجيش الضعيف والإسلاميين المعتدلين والنقابات العمالية القوية) الانتقال أو التحوّل الديمقراطي. وعكست (رَدّت إلى الوراء) سيطرة الجيش المسيّس القوي

في مصر على الساحة السياسية عملية الانتقال. في حين أدى مزيج الجيش القوي والإسلاميين الراديكاليين في سورية إلى نزاع مسلّح، وإلى تقسيم أراضي الدولة. وأخيرًا، كان التدخّل الخارجي في تونس محدودًا جدًّا لتعطيل الديمقراطية، وسهّل التدخل المتوسّط في مصر عملية عكس هذا الانتقال، ومنع التدخّل التنافسي الكثيف في سورية أيّ حلٍّ للحرب الأهلية.

الجدول (4-1)

المتغيرات المتعددة التي شكّلت معًا المسارات المتباينة لما بعد الثورات

المتغيرات	**سورية**	**مصر**	**تونس**
التعبئة الجماهيرية انشقاقات **قدرة النظام** احتوائي وقسري دور الجيش اختراق بيروقراطي إقليمي وجود تاريخ وهوية جماعاتية مشتركة	التعبئة أضعفتها الانشقاقات المتقاطعة توازن أبوي وراثي – بيروقراطي استقلالية منخفضة – ولاء للزعيم متوسط منخفض	تعبئة شعبية عارمة جامعة بسبب الائتلافات العابرة للطبقات أبوية وراثية مقيدة بيروقراطيًا استقلالية مرتفعة مرتفع مرتفع	تعبئة شعبية عارمة جامعة بسبب الائتلافات العابرة للطبقات أبوية وراثية مقيدة بيروقراطيًا استقلالية مرتفعة مرتفع مرتفع
الاقتصاد السياسي اقتصاد التوازن الطبقي	غياب التوازن الطبقي اقتصاد حرب	غياب التوازن الطبقي اقتصاد ريعي	بعض التوازن الطبقي اقتصاد إنتاجي
التدخل الخارجي التنافسي	مرتفع	متوسط	منخفض
الوكالة (القوى المسيطرة وعلاقاتها)	الجيش في مقابل الراديكاليين الإسلاميين	الجيش في مقابل الإسلاميين المعتدلين	الإسلاميون ونقابات العمال والمجتمع المدني
النتيجة	دولة فاشلة	نظام هجين	تعددية في الحكم

المصدر: من إعداد الباحث.

خاتمة: ماذا يسمح لنا علم الاجتماع التاريخي أن نرى؟

لمّا كان علم الاجتماع التاريخي يأخذ الخصوصية المعقّدة للتاريخ بجدية، فإنه أقدر من المقاربات المفرطة في كونيتها والأحادية البُعد ومن المقاربات الغائية، مثل النظرية الديمقراطية، على فهم الاختلافات في مسارات الدولة. وعندما لم تتحقق توقعات نظرية الدمقرطة بشأن إنتاج الثورات العربية للتحوّل الديمقراطي، لم يبقَ لهذه النظرية إلا القليل لتقدمه في فهم السياسة القائمة لفترة ما بعد الثورات. وعلى النقيض من التوقعات المبسّطة لباراديغم الاحتجاج غير العنفي، الذي يتصوّر انتقالًا اضطراريًّا سهلًا من خلال حركات احتجاجية شعبية، يُولي علم الاجتماع التاريخي فاعلية نخب النظام وحركات المعارضة أهمية، ويرى أن توازن الفاعلية هو المشكّل للمسارات. ويساعدنا الاعتراف بتبعثة المسار والبناء على التعريف الفيبري للمصادر المختلفة للسلطة (الكاريزما والأبوية الوراثية)، وعلى تقنيات علم الاجتماع السياسي لنخب السلطة، في فهم نتائج أخرى كثيرة وممكنة مختلفة عن الانتقال الديمقراطي، خصوصًا الأنظمة الهجينة. ويساعدنا علم الاجتماع التاريخي في فهم الكيفية التي بها يؤثر السياق - الاقتصاد السياسي وصراعات القوى الدولية - في النتائج، ويؤكد مدى تعقيد متطلبات الانتقال الديمقراطي وصعوبته.

المراجع

Achcar, Gilbert. *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*. London: Saqi Books, 2013.

Allinson, Jamie. «Class Forces, Transition and the Arab Uprisings: A Comparison of Tunisia, Egypt and Syria.» *Democratization*. vol. 22, no. 2: *From Arab Spring to Arab Winter: Explaining the Limits of Post-Uprising Democratization* (2015), pp. 294-314.

Bellin, Eva. «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring.» *Comparative Politics*. vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 127-149.

Bibi, Sami and Mustapha Nabli. *Equity and Inequality in the Arab Region*. ERF Policy Research Report; 33. Cairo: Economic Research Forum, 2010.

Brownlee, Jason, Tarek Masoud and Andrew Reynolds. «Why the Modest Harvest?.» *Journal of Democracy*. vol. 24, no. 4 (October 2013), pp. 29-44.

Cavatorta, Francesco. «The Convergence of Governance: Upgrading Authoritarianism in the Arab World and Downgrading Democracy Elsewhere?.» *Journal Middle East Critique*. vol. 19, no. 3: *The Future of Middle Eastern Political Rule through Lenses of the Past: Revisiting the (First) Era of Post-Democratization* (2010), pp. 217-232.

Durac, Vincent. «Social Movements, Protest Movements and Cross-Ideological Coalitions - the Arab Uprisings Re-appraised.» *Democratization*. vol. 22, no. 2: *From Arab Spring to Arab Winter: Explaining the Limits of Post-Uprising Democratization* (2015), pp. 239-258.

El-Ghobashy, Mona. «The Praxis of the Egyptian Revolution.» *Middle East Report* (MER). vol. 41, no. 258 (Spring 2011).

Gregory Gause III, F. «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability.» *Foreign Affairs* (July-August 2011).

Heydarian, Richard Javad. *How Capitalism Failed the Arab World: The Economic Roots and Precarious Future of the Middle East Uprisings*. London: Zed Books, 2014.

Hinnebusch, Raymond. «Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East: An Overview and Critique.» *Democratization.* vol. 13, no. 3: *Democratization in the Muslim World: Changing Patterns of Power and Authority* (2006), pp. 373-395.

_________. «Historical Sociology and the Arab Uprising.» *Mediterranean Politics*. vol. 19, no. 1 (2014), pp. 137-140.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.

Jones, Seth G. «The Rise of Afghanistan’s Insurgency: State Failure and Jihad.» *International Security*. vol. 32, no. 4 (Spring 2008), pp. 7-40.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. «International Linkage and Democratization.» *Journal of Democracy*. vol. 16, no. 3 (July 2005), pp. 20-34.

Lynch, Marc. *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*. New York: PublicAffairs, 2012.

Michels, Robert. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. Eden Paul and Cedar Paul (trans.); Seymour Martin Lipset (introd.). New York: Free Press, 1966.

Moore, Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston: Beacon Press, 1966.

Mosca, Gaetano. *The Ruling Class (Elementi di scienza politica)*. Hannah D. Kahn (Trans.); Arthur Livingston (ed. and rev.). New York; London: McGraw-Hill Book Company, 1939.

Pace, Michelle and Francesco Cavatorta. «The Arab Uprisings in Theoretical Perspective: An Introduction.» *Mediterranean Politics*. vol. 17, no. 2 (2012), pp. 125-138.

Reinoud, Leenders. «Social Movement Theory and the Onset of the Popular Uprising in Syria.» *Arab Studies Quarterly.* vol. 35, no. 3 (Special Issue): *Perspectives on the Arab Uprisings* (Summer 2013), pp. 273-289.

Robinson, William I. *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony*. Cambridge Studies in International Relations; 48. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996.

Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne Huber Stephens and John D. Stephens. *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge: Polity Press, 1992.

Saouli, Adham. «Back to the Future: The Arab Uprisings and State (Re)formation in the Arab World.» *Democratization.* vol. 22, no. 2: *From Arab Spring to Arab Winter: Explaining the Limits of Post-Uprising Democratisation* (2015), pp. 315-334.

Sørensen, Georg. *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World*. Dilemmas in World Politics. Boulder: Westview Press, 1993.

Stacher, Joshua. *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*. Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures. Stanford, California: Stanford University Press, [2012].

Stepan, Alfred and Juan J. Linz. «Democratization Theory and the «Arab Spring».» *Journal of Democracy*. vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15-30.

Stephan, Maria J. and Erica Chenoweth. «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict.» *International Security*. vol. 33, no. 1 (Summer 2008), pp. 7-44.

Sutton, Philip and Stephen Vertigans. «Islamic «New Social Movements»? Radical Islam, AL-QA'IDA and Social Movement Theory.» *Mobilization: An International Quarterly*. vol. 11, no. 1 (February 2006), pp. 101-115.

Tilly, Charles. *Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990*. Studies in Social Discontinuity. Cambridge, Mass.: B. Blackwell, 1990.

Tripp, Charles. *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East*. New York: Cambridge University Press, 2013.

Volpi, Frédéric and Ewan Stein. «Islamism and the State after the Arab Uprisings: Between People Power and State Power.» *Democratization*. vol. 22, no. 2: *From Arab Spring to Arab Winter: Explaining the Limits of Post-Uprising Democratisation* (2015), pp. 276-293.

(57) Jason Brownlee, Tarek Masoud and Andrew Reynolds, «Why the Modest Harvest?,» Journal of Democracy, vol. 24, no. 4 (October 2013), pp. 29-44.

(58) Raymond Hinnebusch, «Historical Sociology and the Arab Uprising,» Mediterranean Politics, vol. 19, no. 1 (2014), pp. 137-140.

(59) Maria J. Stephan and Erica Chenoweth, «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict,» International Security, vol. 33, no. 1 (Summer 2008).

(60) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, «The Arab Uprisings in Theoretical Perspective: An Introduction,» Mediterranean Politics, vol. 17, no. 2 (2012), pp. 125-138.

(61) Robert Michels, Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, Eden Paul and Cedar Paul (trans.); Seymour Martin Lipset (introd.) (New York: Free Press, 1966), and Gaetano Mosca, The Ruling Class (Elementi di scienza politica), Hannah D. Kahn (trans.); Arthur Livingston (ed. and rev.) (New York; London: McGraw-Hill Book Company, 1939).

(62) Leenders Reinoud, «Social Movement Theory and the Onset of the Popular Uprising in Syria,» Arab Studies Quarterly, vol. 35, no. 3 (Special Issue): Perspectives on the Arab Uprisings (Summer 2013), pp. 273-289, and Philip Sutton and Stephen Vertigans, «Islamic «New Social Movements»? Radical Islam, AL-QA'IDA and Social Movement Theory,» Mobilization: An International Quarterly, vol. 11, no. 1 (February 2006), pp. 101-115.

(63) Michels, Political Parties.

(64) Sami Zubaida, «The «Arab Spring» in Historical Perspective,» Open Democracy, 21/10/2011, at: http://www.opendemocracy.net/sami-zubaida/arab-spring-in-historical-perspective.

(65) الباتريمونالية (patrimonialism) شكل من أشكال الحكم تتدفق فيه جميع صور السلطة عبر الحاكم. في الغالب، تكون هذه الأنظمة أوتوقراطية أو أوليغارشية. ووفْق تعريف ماكس فيبر، فإن الباتريمونالية شكل من أشكال الهيمنة التقليدية، بدايتها من هياكل الأسرة، ولا سيما من سلطة الآباء. ثم إن الأنظمة الملكية الوراثية وأشكال مماثلة من الحكم انعكاس للأبوية على مجموعة أوسع من العلاقات الاجتماعية، وبالتالي تعني الباتريمونالية التعامل مع الدولة بوصف هذه الأخيرة امتدادًا طبيعيًا للعائلة. (المراجع)

(66) Raymond Hinnebusch, «Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East: An Overview and Critique,» Democratization, vol. 13, no. 3: Democratization in the Muslim World: Changing Patterns of Power and Authority (2006), pp. 373-395.

(67) Charles Tilly, Coercion, Capital, and European States, AD 990-1990, Studies in Social Discontinuity (Cambridge, Mass.: B. Blackwell, 1990).

(68) Seth G. Jones, «The Rise of Afghanistan's Insurgency: State Failure and Jihad,» International Security, vol. 32, no. 4 (Spring 2008), pp. 7-40.

(69) التصنيع لاستبدال الواردات (Import substitution industrialization) سياسة اقتصادية وتجارية تؤيد استبدال الواردات الأجنبية بالمنتوجات المحلية، وتفترض أن على الدولة أن تحاول خفض اعتمادها على الخارج من خلال تصنيع المنتوجات المطلوبة محليًا. يشير هذا المصطلح بشكل رئيس إلى سياسات اقتصاديات التنمية في القرن العشرين، وثمة عدد كبير من دول الجنوب قام بسن قوانين تأخذ بهذه

السياسة للوصول إلى التنمية والاكتفاء الذاتي من خلال إيجاد سوق محلية. والتصنيع لاستبدال الواردات يتناسب مع التنمية الاقتصادية التي تقودها الدولة من خلال التأميم، وتقديم الدعم الحكومي للقطاعات الحيوية، وزيادة الضرائب، واعتماد سياسات تجارية حمائية. لكن الدول النامية تخلت عن هذه السياسة تدريجيًا في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته بسبب إصرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البرامج التي تهدف إلى تحرير التجارة في دول الجنوب. (المراجع)

(70) Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens and John D. Stephens, Capitalist Development and Democracy (Cambridge: Polity Press, 1992).

(71) William I. Robinson, Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony, Cambridge Studies in International Relations; 48 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996).

(72) Tilly, Coercion.

(73) Steven Levitsky and Lucan A. Way, «International Linkage and Democratization,» Journal of Democracy, vol. 16, no. 3 (July 2005).

(74) Georg Sørensen, Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World, Dilemmas in World Politics (Boulder: Westview Press, 1993).

(75) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

(76) Charles Tripp, The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East (New York: Cambridge University Press, 2013), and Mona El-Ghobashy, «The Praxis of the Egyptian Revolution,» Middle East Report (MER), vol. 41, no. 258 (Spring 2011), at: http://www.merip.org/mer/mer258.

(77) توجد دلائل إحصائية محدودة في ما يخص هذا الموضوع، لأن البيانات المماثلة العابرة البلاد قليلة، ولا يمكن الاعتماد عليها. على الرغم من ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن في أواخر التسعينيات كان مؤشر جيني (Gini) لعدم المساواة، أو التفاوت الطبقي، 33.7 في المئة في سورية و37.4 في المئة في مصر و44.7 في المئة في تونس. وارتفع هذا التفاوت ارتفاعًا حادًا في سورية، مع سيطرة السياسات النيوليبرالية، فارتفع مؤشر جيني إلى 37.4 في المئة خلال عام 2004. لكن خُفِفَ تأثير هذا الارتفاع موقتًا من خلال انخفاض عام في الفقر من 33.2 في المئة عام 1996 إلى 30.1 في المئة عام 2004. وكانت المناطق الشمالية الشرقية الريفية التي تعرضت للجفاف، وبلدات في الجنوب حيث انتقل ضحايا الجفاف، الاستثناء لهذا الانخفاض في نسبة الفقر. ومن المحتمل أن يكون الجفاف الكبير في سورية في أواخر عام 2000، مع اقترانه بسياسات ليبرالية جديدة، قد سرّع التعبئة المناهضة للنظام.

(78) Alfred Stepan and Juan J. Linz, «Democratization Theory and the «Arab Spring»,» Journal of Democracy, vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15-30, and Joshua Stacher, Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, California: Stanford University Press, [2012]), pp. 39 and 158.

(79) Vincent Durac, «Social Movements, Protest Movements and Cross-Ideological Coalitions - the Arab Uprisings Re-appraised,» Democratization, vol. 22, no. 2: From Arab Spring to Arab Winter: Explaining the Limits of Post-Uprising Democratization (2015).

(80) Frédéric Volpi and Ewan Stein, «Islamism and the State after the Arab Uprisings: Between People Power and State Power,» Democratization, vol. 22, no. 2: From Arab Spring to Arab Winter: Explaining the Limits of Post-Uprising Democratisation (2015).

Richard Javad Heydarian, How Capitalism Failed the Arab World: The Economic Roots (81)
and Precarious Future of the Middle East Uprisings (London: Zed Books, 2014), pp. 95-110, and
Marc Lynch, The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East (New York:
.PublicAffairs, 2012), pp. 59-146

.Ibid (82)

Gilbert Achcar, The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising (London: (83)
.Saqi Books, 2013), pp. 99-152

Jamie Allinson, «Class Forces, Transition and the Arab Uprisings: A Comparison of (84)
Tunisia, Egypt and Syria,» Democratization, vol. 22, no. 2: From Arab Spring to Arab Winter:
.(Explaining the Limits of Post-Uprising Democratization (2015

F. Gregory Gause III, «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of (85)
.(Authoritarian Stability,» Foreign Affairs (July-August 2011

.Stacher, Adaptable Autocrats (86)

Eva Bellin, «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: (87)
.Lessons from the Arab Spring,» Comparative Politics, vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 127-149

.Robinson, Promoting Polyarchy (88)

Francesco Cavatorta, «The Convergence of Governance: Upgrading Authoritarianism (89)
in the Arab World and Downgrading Democracy Elsewhere?,» Journal Middle East Critique,
vol. 19, no. 3: The Future of Middle Eastern Political Rule through Lenses of the Past: Revisiting
.the (First) Era of Post-Democratization (2010), pp. 217-232

Adham Saouli, «Back to the Future: The Arab Uprisings and State (Re)formation in the (90)
Arab World,» Democratization, vol. 22, no. 2: From Arab Spring to Arab Winter: Explaining the
.(Limits of Post-Uprising Democratisation (2015

الفصل الخامس
الحراك السياسي وعسر التغيير داخل الفضاء العربي
...... الحسن بن النجيم

يقف عام 2011 شاخصًا كقاطرة تاريخية مفصلية بامتياز في التاريخ العربي المعاصر؛ إذ إنه حبِل بالتطورات النوعية التي انعكست على مستقبل المنطقة، ولا سيما في ما يتعلق برسم خريطة سياسية جديدة للعالم العربي، ومن ذلك انتشارُ الحركات الاحتجاجية في جل الدول العربية، بل إن بعضًا منها تحول إلى «ثورة متقدمة». وامتد لهيب التغيير إلى كل مكان ليعبّر عن الإدراك الواعي بالتأخر التاريخي، وليفنّد تلك القاعدة الرئيسة التي كثيرًا ما اطمأن إليها أهل السلطة في البلدان العربية: «الإنسان العربي غير مهيأ للديمقراطية». سقط حكام تونس ومصر وليبيا واليمن، وتشبث بالسلطة رئيس سورية وبعض الأنظمة التقليدية الأخرى. واستطاع فريق بلوغ مراحل متقدمة، وظل فريق آخر يعيش سياقات متأخرة. تنازل بعض، وتشبث بعض، واستيقظت التناقضات كلها داخل المجتمعات العربية، تلك التناقضات التي حاول الحكام مرارًا وتكررًا القضاء عليها وقمعها، راغبين في إظهار أن الدولة الوطنية قائمة. وبهذا شغلت مجمل هذه التحولات الجوهرية الأذهان، وجعلت مجموعة من الأسئلة تتزاحم في «اللاوعي» العربي؛ لماذا ثار العرب، وبالضبط في عام 2011؟ كيف كسروا الحاجز وغيروا المسار؟ لماذا اتحد العرب في الشعارات واختلفوا في الإصلاحات؟ ...إلخ. وهي تساؤلات متشعبة خاضعة لسياقات تاريخية ماضية وتحولات اجتماعية آنية، وتفرض على المقاربات الأكاديمية قراءة مآلاتها الراهنة والتنبؤ بالمستقبل.

أعادت موجة الاحتجاجات التي شهدتها البلدان العربية طوال خمسة أعوام «إنتاج المجال العربي»، وأعادت إلى الرأي العام حضوره ومكانته، وإلى الشارع والساحات والميادين فاعليتها، وإلى الإنسان العربي قيمته كإنسان يرفض الظلم والجور. ظهر فاعلون جدد، خصوصًا فئة الشباب، بشعارات جديدة لم يألفها العربي من قبل. واستُعملت كلمات تحمل أبعادًا مختلفة، لم يعهدها الحكام، كما لم تعهدها الشعوب، وظل شعار «إرحل» صامدًا ومقترنًا بالحرية والكرامة وموحِّدًا جميع الثائرين. وبهذا نكون أمام تحولات بعيدة المدى وطويلة النفس. ومن ثم، فإن ما نتمثّله الآن هو الحادث الذي يعج بالممكنات والاحتمالات، وما سوف نتمثّله نحن أو يتمثله آخرون في وقت لاحق هو الحادث الذي سوف يُختزل في ما آل إليه على أرض الواقع. بتعبير آخر، نلتقي في مثل هذا الوضع بنوع من التوتر بين مبدأ الحرية ومبدأ الحتمية[91]. ولذلك يغدو من البدهي أن ما حدث وما يحدث الآن يحتاج إلى أعوام أو حتى إلى عقود لتظهر نتائجه وتتضح بنيته ومآلاته؛ فالحراك العربي يعيش مرحلة مخاض غير مكتمل، بحكم الوضعية التاريخية التي نعيشها اليوم، والتي تجعل أحكامنا مرهونة بشرطين: أقوال هادفة ومصلحية تبريرية، بيد أن مطمحنا المتواضع يروم تقديم نظرة تاريخية أولية إلى ما يمكن تسميته «إشكالية الفهم التاريخي»، عن طريق وضع تأملات تاريخية أولية بشأن عسر التحول داخل الفضاء[92] العربي بعد خمسة أعوام من الحادث الأولي، وهي تأملات لا تدّعي - ولا تريد - تقويمًا، علمًا أن ما كُتب عن هذا الموضوع غزير وخاضع لعوامل موضوعية وذاتية، وانطلاقًا من الإشكالية المركزية التالية: كيف انعكس سوء الفهم والإدراك العقلي للثورة على جغرافية العقل العربي؟ وربما يظهر أن هذه التأملات سطحية أو مملوءة بفرضيات وأوصاف يمكن أن تكون تقريرية أو بعيدة عن التلميحات والتلوينات اللازمة، لكن هذه التأملات - وإن انطلقت من الداخل - تبقى كما أريد لها، مفتوحة للمناقشة الهادئة والهادفة، لأنها في نظرنا في حاجة إلى مزيد من البحث والتقصي.

على المستوى المنهجي، من الضروري تأكيد أبعاد البحث المنهجية، وتجنّب الانزلاق إلى تكرار الراسخات حول قواعد إنتاج المعرفة، أو أجهزة تطوير المعرفة والإدراك وإعادة الصَّوغ ونقدها. وبناءً عليه، فإن المقاربة تاريخانية

و«عابرة الاختصاصات في العلوم الاجتماعية» وتجمع بين مناهج شتى، بين السياسي والتاريخي والتحليل السوسيولوجي - الفلسفي؛ فالمنهج التاريخاني يفرض التنقيب في الأسباب التي تقف وراء نشوء مجمل الظواهر التاريخية وتطورها، ليرصد المسألة في ارتقائها الكرونولوجي وامتدادها الأفقي عبر التحليل المعمق والبنيوي الذي يستمد موضوعية تحليلاته من الواقع التاريخي، بينما يمدّنا التحليل السوسيولوجي بفهم أبعاد حوادث ملموسة آنية، وممارسات اجتماعية مستمرة في الزمن الآني، قصد فهم ما يجري حاليًا واستيعابه.

إننا بقولنا إن الإشكال الحقيقي هو إشكالية الفهم إنما نقصد ضرورة التمهل، وأخذ ظرفية الزمن التاريخي وسياقات الحادث ثم التفاوتات التاريخية ضمن مبادئ التحليل، فوضع مجتمعاتنا التاريخي اليوم ليس الوضع التاريخي للمجتمعات الأخرى. والبلدان العربية مختلفة باختلاف السياقات التاريخية والحالات الخاصة لمجتمع تختلف عن غيره؛ ذلك أن تاريخ المجتمعات العربية مليء بتحولات جوهرية تجعل طبيعة السياسات المعتمدة خاضعة لمبدأين، مبدأ داخلي يرتبط بوضعية التطور ودرجة الوعي التاريخي، ثم مبدأ خارجي مرتبط بالتراث الاستعماري والمساومات المقدمة في هذا النسق. أضف إلى ذلك التحول التكنولوجي الذي تزامن مع تحولات اجتماعية ثقافية حاسمة. ولعل إشكالية الفهم اتضحت منذ ظهور الإشكال الذي صادف أوليات الحراك، أي مسألة المفهوم؛ إذ كاد الكل يتفق على شعبية الجماهير، لكن الكل اختلف في أمر السياقات والمفاهيم، الأمر الذي ألقى بظلاله على مسار الحراك الاجتماعي العربي ومستوياته، وانعكس على الفهم الصحي والإدراك المنطقي للإشكاليات القائمة. فالنجاح في الخروج بخلاصات مقبولة رهين بالنجاح في عملية التشخيص، أي في عملية نبش جذور المشكلة وأصل العلة، بعيدًا عن التحليلات الآنية، والدراسات الاستعجالية التي تنجز لتقويم الوضع العربي الحالي ودراسته. فاللّافت أن ما كُتب إلى الآن - بحسب اطّلاعنا - كان محدودًا، من حيث القضايا والإشكالات التي عولجت، ومن حيث التناول؛ ذلك أن جل الدراسات التي تناولت بالدرس والتحليل حوادث الحراك الاجتماعي العربي، لازمها نقص منهجي يتمثل في عدم إدراك العامل التاريخي، أو بالأحرى السياقات التاريخانية، أي - باختصار - عامل الزمن.

كانت تونس دائمًا رائدة في مجال التجديد والانفتاح على أفكار التقدم والحداثة، فكان من الطبيعي أن تكون منبع «التغيير»[93]. ولم يكن ليأتي لها ذلك لولا سبب معلوم يتمثّل في ضعف الأثر القبلي بفعل التحديث الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدثته قيادة بورقيبة، لكون بورقيبة رجلًا تشبع بمبادئ الجمهورية الفرنسية الثالثة، وتعميم تحرير المرأة والعلمانية اللذين التقطتهما بلدان مجاورة. وباختلاف المنطلقات اختلفت النتائج، فلم تستطع تلك المجتمعات التي تجذرت فيها البنية القبلية أن تنعتق من «التقليداوية»، فدخلت في حروب أهلية فتحت مجالًا أوسع لظهور تيارات مختلفة في ليبيا وسورية واليمن. ويُضاف إلى هذه المستويات بعض الإشكالات الجوهرية التي حيرت المتخصصين، من قبيل: كيف تحول الحراك الشعبي/«الربيع العربي» إلى حروب أهلية ونزاعات على السلطة؟ وبماذا ستفسر تلك المفارقة الواقعية، أي اشتعال الحروب في بلدان غنية وأخرى فقيرة، فنجد القتال بين اليمنيين التعساء، ونجده كذلك بين الليبيين الأثرياء؟ ولماذا عادت الحروب الطائفية؟ ألا يُبرز هذا المنحى استمرار السيطرة التاريخية على الوعي العربي؟

بناء على هذا، يجب دراسة الحوادث والنظر في المنطق العام، بقصد وضع تحليلات بنيوية تنبثق من تصور موضوعي- نقدي لما يدور حاليًا. ووعيًا منا بهذا المبدأ، سنحلل ونناقش، ثم ننقد نقدًا تاريخيًا، بعد إذ بدا لنا في أولية التأمل أن الاستشكال هو إشكالية الفهم، لأن من المفاهيم ما هو وليد سوء الفهم، أي الفهم الصحي والإدراك العقلي للأشياء. وكنا قد تعرفنا على معنى الثورة مع الثورات الفرنسية والإنكليزية واليابانية والروسية ...إلخ، فتعمق وعينا بالتغيير! عدنا إلى منطلقات أهل النقل وبحثنا في الثقافة الإسلامية، فوجدنا أن للجهاد تمثلات ترتبط بالتغيير وفق أنموذج إسلامي ذي أيديولوجيا مذهبية/محاربة لدار الكفر، فكان في حدود هذا المبدأ الانتصار للسنّة! وأدى التعصب الأولي إلى نشوء طائفة شاذة كانت نتيجتها ما يُعرف بالإرهاب الفكري، فدخلنا في دوامة العنف والصراع والاقتتال. فما الذي وقع في زمن تاريخي دام خمسة أعوام؟ هل انحرف المسار وأدرك هول الصدمة؟ هل أدركت الذات - أخيرًا - الوعي بالتأخر التاريخي؟ ألا يتعلق الأمر بصراع أيديولوجي على مستوى المفاهيم، أم أن المعطى تبرره السياقات التاريخية؟ لن نقول إن المعطيات المتوافرة تسعفنا في الإجابة إجابة موضوعية؛ ذلك أن المجال تتداخل فيه مستويات

متعددة ومتشابكة، تعصف في كثير من الأحيان بموضوعية الباحث، لكن يبقى الشيء الأهم والرئيس هو التوظيف السليم للمنهج العلمي النقدي الذي يخلّص الباحث من كل زلة أو تحيز.

أولًا: أوليات الفهم التاريخي العرب إلى أين؟

يمثّل الفضاء العربي جزءًا رئيسًا من العالم المتوسطي، ولهذه الخاصية أثر كبير في التاريخ العربي، حيث إن مجال البحر المتوسط فرض تمثلاته على المجتمعات العربية؛ إذ لا يمكننا التحدث عن التطورات المختلفة التي تعرفها بلدان جنوبه من دون الالتفات إلى هذه الشخصية التي يمثلها المتوسط، والعالم المتوسطي في التاريخ. وبحكم التاريخ والجغرافيا والمسافة المهمة التي تفصل بين شرقه وغربه مسافة تقدَّر بـ 8000 كلم، يختلف أهل المشرق العربي عن أهل المغرب العربي في مستويات البنية الاجتماعية ومن ناحية السياسات العامة، وباختلاف الأوضاع تختلف الحصيلة. ولا يعني هذا نفي بعض المشتركات الأساسية التي تسهل التأثير والتأثر، لكن دول شمال أفريقيا تعيش وفق سياقات خاصة ترتبط بمحيط متوسطي له مميزاته، بينما تقع بلدان الشرق الأوسط في «حلبة» ذات مميزات كثيرة، وترتبط باستراتيجيا دولية معلومة. من هنا، فإن الخصوصيات والمميزات مطروحة، لكن في إطار الاعتراف بوحدة الإنسان والتاريخ، ونفي إمكان الوفاء لنمط أصيل، وبالتالي التأمل واجب والنقد التاريخي أساسي. وربما يظهر للمتأمل في البداية أن هذه المعطيات بدهية، وأن الخصوصية خاضعة لمنطق ثقافي، والمجتمع شُيّد بالمنطق الديني المشترك. ومن ثم، فالتاريخ مسيطر وحاسم، ولا يمكن إذ ذاك التنصل كلية من الوعي بالتاريخ. بيد أن هذه المستويات أساسية، ولا بد من تسجيلها والانطلاق منها، لأنها وإن كانت تبدو بداهات، فإن تجاوزها يتحول أحيانًا إلى طمس المبدئيات، وهي مستويات تمدنا بآليات الفهم العميق للإشكالات والتباينات الحالية، التي نجملها في الجدول (5-1):

الجدول (5-1)

آليات فهم إشكاليات تاريخ العرب وتبايناته الحالية

مستويات البداهة	السمة
تجذُّر البنية القبلية على الرغم من تطور البنية الاجتماعية	تاريخي
استمرار الاستبداد السياسي في كثير من الدول العربية، وبأوجه مختلفة	سياسي
اختلاف الأنظمة الحاكمة بين جمهوريات وملكيات، يترتب عنه اختلاف الممارسة السياسية بين تعددية معلنة ودكتاتورية مخفية	سوسيوسياسي
اختلاف المذاهب، يترتب عنه اختلاف الأهداف	ديني
اختلاف الجغرافيا، ومنه اختلاف البيئة	جغرافي
اختلاف المستويات الاقتصادية وانتشار اللامساواة	اقتصادي
غياب العدالة الاجتماعية واتساع الفروق الاجتماعية	اجتماعي

يتضح إن استحضرنا هذه المعطيات، إلى جانب منطلقات التحليل، أن هذه البداهات كثيرًا ما يغفلها الباحث في الاجتماعيات، بسبب عدم إدراكه أن اختلاف المنطق الاجتماعي يليه الاختلاف التركيبي، والاختلاف في التركيب يؤدي إلى الاختلاف في الرؤى، وتحدِّد الرؤى درجة تأصيل الوعي التاريخي. لذلك، نجد أن التباينات السياسية القائمة والمنقسمة بين شرعيات سياسية دينية ذات طابع أسري مغلَّفة بدساتير مختلفة (أكانت على النمط السوفياتي أم على النمط الديمقراطي الليبرالي)، وملكيات أميرية وسلطانية، تحاول تغييب المنطق التاريخي، واستغلال الخصوصية،

للحفاظ على الاستمرارية بتبريرات واهية. وهي بذلك تخفي تناقضات اجتماعية أدت في كثير من الأحيان إلى حراك اجتماعي، لولا قدرة الاحتواء القائمة التي ظلت بموجبها هذه الأنظمة السلطوية بأنواعها قادرة على إعادة إنتاج نفسها في أفق مسدود، لأنه لا يُسمح بانتقالها إلى أفق آخر. وساهم في هذه الحالة السياسية كونُ التيارات الراديكالية عاجزة عن تعبئة مجتمعية لمصلحة مشروعاتها البديلة[94]. بناءً عليه، ذهب بعض الباحثين إلى القول إن الفضاء العربي لا يمثّل فضاءً مثاليًا لفهم الثورات، «بل إن هذه المنطقة شكلت بالنسبة للعلوم الاجتماعية الحديثة منذ بداياتها مصدرًا لفهم قدرة الأنظمة وزعاماتها ومجتمعاتها على الاستمرارية، وعلى إعادة إنتاج النظام الاستبدادي»[95]، لتكون النتيجة «تَواصل الركود التاريخي». بيد أن هذا الاستنتاج سرعان ما تتضح محدوديته إنْ عدنا إلى التاريخ النضالي للشعوب العربية، ذلك النضال الذي تجدد في عام 2011 حين أضحى الوعي بالذات قائمًا؛ فما إن انطلقت الحركات الاحتجاجية حتى قلبت موازين القوى، وأكدت تأكيدًا ملموسًا وجود «عطب» بنيوي داخل بنى المجتمعات العربية، ظل وراء مختلف هذه التمثلات، وبقي يكرس فروقًا كثيرة زادت في تعميق الهوة أمام بلورة المشترك لتكوين فضاء موحد؛ ذلك المشترك الذي ما زال قائمًا، ويسهل التأثير والتأثر بحكم وجود حالة وجدانية تدفع إلى التعاطف والتضامن والمحاكاة[96].

يحتضن الفضاء العربي طاقات شعوب عريقة في النضال السياسي، شكلت مرجعية أساسية في كل حركة احتجاجية؛ مرجعية تستمد منها الجماهير قوّتها ودوام استمراريتها وفاعلية نضالها، في التاريخ القديم أو الحديث أو المعاصر أو حتى الراهن، وساهم في ذلك وقوع الدول العربية في مواقع استراتيجية جوهرية (مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا). فإذا كانت تونس - على سبيل المثال لا الحصر - تقع تاريخيًا في قلب المغرب الكلاسيكي، فإن ليبيا تقع في منطقة لم يلاحَظ كثيرًا دورها الجوهري في الربط الثقافي، حيث إنه ربط بالثقافة الأفريقية/الجذور من جهة، وبالشرق الأوسطي/الفروع من جهة أخرى، ومن بين نتائج تلك الميزة تأصيل لغة الإسلام السياسي إلى جانب الطبيعة القبلية، ولذلك، يجب أن يُربط ما يحدث اليوم في ليبيا بسياقاته الإقليمية الشاملة، بينما جعلت الرهانات الجيوستراتيجية من مصر بلدًا ذا أهمية جيوسياسية وقابعًا تحت ضغط التوترات الإقليمية، والرابط إذًا هو رابط سياسي بين شرق أوسطي وشمال أفريقي. واليمن - كما وصفه أحد شعرائه - وضعته الطبيعة في قاع العالم العربي، «وأبعدته بذلك عن المشاركة الحقيقية في ثرواته وقوّته وإمكاناته، وزادت في عزلته وتخلفه»[97]، بيد أن حضارته وتاريخه العريقين جعلاه حاضرًا بمنطق قوة. وعلى هذا الأساس، إذا نظرنا في المنطق العام نجد أن لليبيا واليمن كليهما ميزة خاصة ترتبط بسيطرة التركيبة القبلية على الحياة العامة[98]، وينتج من ذلك ضعفُ عراقة الدولة بتقاليدها الصلبة ومتانة أجهزتها ومؤسّساتها، ومن ثم - وبحكم الاستمرارية اللامتوازنة التي فرضتها سياقات تاريخية معلومة - يصعب فرض نظام ديمقراطي يستجيب لمتطلبات الشارع ما لم يحسم في المسألة القبلية إعادة الاعتبار إلى سلطة الدولة.

من جانب آخر، زادت تلك الأوضاع التي جاء فيها استقلال الدول العربية في تعميق عسر التحول، فكانت مرحلة الاستقلال ظرفًا زمنيًا خاصًا انتشرت فيه أزمة الهوية بسبب زلزلة الحداثة. المستعمر خرج بعد أن يئس من لغة المَدافع، فغيّر الاستراتيجيا باحثًا عن البديل الأزلي، ولم تستغرق العملية وقتًا طويلًا؛ إذ سرعان ما تفطّن منظّرو السياسات الاستعمارية إلى البديل الثقافي، فكان الخطاب خطاب المراقبين من الخارج. لذلك، كان من البدهي أن تأتي النتائج عكسية، وأن تتجدد أيديولوجية المعركة كلما تجدد التهديد الخارجي (محاربة الإرهاب، دعم الحلفاء... إلخ). وهكذا، وجدت المجتمعات العربية نفسها منذ القرن التاسع عشر مجبرة - تحت ضغط الاستعمار - على توظيف استراتيجيا دفاعية تحريرية، فتم تأجيل كل شيء. أما ما عدا ذلك، وإلى ما بعد الاستقلال وما بعد التحرير، وحالما أفضت أيديولوجية المعركة إلى الاستقلال الوطني، فقامت الدولة - الأمة التي كانت نتاج عمل الشرائح الاجتماعية، لترسخ قواعد «الدولة الوطنية» التي تحولت إلى عقبة جديدة؛ فعِوضًا عن حرية فكرة الفضاء العربي، تراكم الفقر الفكري، وأصبحت الدولة العقبة الرئيسة الأولى في مواجهة فكر حر. أدّى هذا الوضع إلى تحول مبادئ الوعي الجماعي باتجاه ترسيخ الوعي الفردي وازدواجية جدلية دائمة: فكر سلفي وفكر حداثي، وهي ازدواجية تمثّلت في جميع الميادين ولدى جميع الفئات، وانعكست على المخيال الجماعي العربي عمومًا، وتحكمت بسيرورة الانتقال، ولم يستطع فكر الحداثوية البعدية أن يجد بيئة ملائمة للتطور. وتجذّر في المقابل الفكر الماضوي السلفي، الأمر الذي جعل الجدال قائمًا ومستمرًّا. ويبدو أن موجة الحداثة التي انطلقت منذ القرن التاسع عشر كانت سببًا مباشرًا في هذه الاستمرارية؛ إذ وجد العرب أنفسهم منقسمين إلى ثلاث فئات: فئة خاضعة لأيديولوجيا سنية - وهابية، وفئة خاضعة

لأيديولوجيا سنية - صوفية ذات نفحة شيعية، ثم فئة شيعية تمتزج بممارسات مماثلة. وظلت التمثلات الدينية حاضرة لدى الجميع، وبدا المشترَك الجماعي ممثلًا بأيديولوجية الخطاب الديني، ومستوى الاختلاف في مذهبية الجماعات، ما جعل البلدان التي تقبع تحت نيران الطائفية مقسمة وغير حاسمة في طبيعة السلطة، بينما دفع بالبلدان الأخرى إلى التوجس ونهج استراتيجية «الأمن أولى الأولويات». وتضاف إلى هذه العوامل ميزة البيئة التي كثيرًا ما تظهر في التحليلات ظهورًا ثانويًا، ذلك أن البيئة أثّرت تأثيرًا شديدًا، وجعلت الدول العربية في جُلّها تعيش تحديات مستمرة.

إن من نتائج هذه التحولات المختلفة وجود ثلاثة أنماط من الاستمرارية: نمط يجمع الاقتصاد بالسياسة، ونمط يجمع الدين بالسياسة، ونمط يجمع بين الاقتصاد والدين والسياسة. هنا، يغيب الحيز الخاص والحيز العام، الأمر الذي يفرض التقوقع واستمرار حالة التأخر التاريخي الذي حدده أحد الباحثين في أربعة محددات رئيسة: اللاتاريخية والانتقاء والنقص الأيديولوجي وتخلف الذهنية، وهي محددات تتداخل، ويؤدي بعضها إلى بعض؛ فتخلُّف الذهنية ناتج من النقص الأيديولوجي، والنقص الأيديولوجي ناتج من الانتقاء، وهذه المحددات تمتزج جميعًا باللاتاريخية. صحيح أن الفكر العميق مستقل عن حركة الحوادث العابرة واليومية والمنقلبة، ولا يمكنه أن يكون انعكاسًا لها أو لهثًا وراءها، بيد أنه لا يمكن أن يتجاهل الحوادث الكبرى التي يندر حصولها في التاريخ، والتي تنطوي على دلالات عميقة[99]؛ تلك الحوادث المتسارعة التي غيرت المسار التاريخي العربي وانخرطت فيه بلدان الفضاء بتفاوت، وأدت بالعقل العربي إلى أن يعي ذاته أول مرة، وينخرط في مسلسل التغيير الذي نشهده اليوم.

لم تكن نتيجة هذه الحوادث المتسارعة نتيجة حوادث الماضي القريب فحسب، بل إن لمجمل التغيرات التي شهدها المجال المتوسطي، خصوصًا قبل الثورة التي زعزعت أركان أوروبا - أي قبل اكتشاف الزمن في بعده المادي الملموس، دورًا كبيرًا في زعزعة الفهم وتغيير المفاهيم؛ ذلك أن هذه السياقات لم تكن في مجملها وليدة الفترة القريبة زمنيًا، في الشمال أو في الجنوب؛ فهي من جهة أولى، نتيجة حقبة تاريخية زمنية اتسمت في الشمال بالنقد العقلي والتحرر الفكري، وأدت إلى تقدم كبير على جميع المستويات، وقادت الغرب من عصر الظلمات إلى عصر الأنوار. وهي من جهة ثانية، نتيجة حقبة تاريخية عربية اتسمت بالجمود والانغلاق الفكري، وأدت بالعرب إلى الانتقال من عصر العقل والابتكار إلى عصر النقل والاجترار. وهكذا يتضح أن مجمل هذه التطورات والتحولات الآنية التي أدّت إلى نتائج مختلفة تحول من خلالها الحادث العادي إلى حادث غير عادي، لم تولد من فراغ، ولم تكن نباتًا شيطانيًا أو مؤامرة كما ادعى بعض الناس، بل إنها نتيجة من سياقات تاريخية أدت إلى الانفجار النوعي المترتب عن «الفشل الفكري» و«الفشل الكمّي» المتراكمين، بفعل سياسات الأنظمة على المستويات التنموي والتربوي والسياسي المتمثلة في غياب الديمقراطية، وانعدام الدوافع الوطنية، وتأكّل الشرعية الأيديولوجية، والفساد المالي والسياسي، وتهميش الرأي العام، وتمديد قوانين الطوارئ، وانتهاك الحريات والكرامات، والعنف الأمني المفرط، وتزايد نسب الفقر والظلم، وغياب العدالة الاجتماعية، وتوريث الحكم، وتزوير الانتخابات، وغياب شبه كامل للحريات العامة والأساسية، ثم انتشار الفساد والبطالة والفقر، وهشاشة الأمان الاجتماعي والإنساني، وقساوة الحياة اليومية، والحرمان الاجتماعي والسياسي، والإهانة، وسوء تعامل أجهزة الأمن مع الناس، وإذلال المواطن كطريقة عادية للعلاقة بين الأفراد وبين جهاز الدولة[100]... إلخ. وهي عوامل وظواهر تاريخية ميزت المرحلة الأخيرة من حياة دولة الاستقلال. وهي كذلك مشتركات عامة بين جميع الدول العربية. وتظهر من خلال التأمل في هذه العوامل نتيجة جوهرية مفادها وجود بيئة الثورة؛ تلك البيئة التي تتغذى على مر السنين وتتسع رقعتها، وبناء على أسسها يمكن قياس النتائج.

نجحت الثورة التونسية نجاحًا نسبيًا بعد تطورات إيجابية على المستوى الفوقي، وإن كانت التحديات الاقتصادية تقف عقبة أمام الإدراك الواعي بالثورة، وأخذت الاحتجاجات الاجتماعية المصرية بُعدًا آخر أخرجها من مسار التطور التاريخي، بينما ظل حراك العراق ولبنان في اختلافات داخلية طائفية وتحالفات دولية، وبقي حراك البحرين الذي سقط في الاستقطاب السياسي/الثنائية القطبية، واقفًا بين أقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة، وأغلبية مستبعدة من الحكم والسلطة، أي بين سلطة قائمة ذات انحيازات مذهبية، ومعارضة سياسية ذات طابع مذهبي أيضًا[101].
وانزلق كل من الاحتجاجات الليبية والسورية لأسباب كثيرة نحو العنف[102]، ولا سيّما العنف الطائفي، لينحرف المسار ويفقد الحراك مدنيته وديمقراطيته، وأضحت أقرب إلى النمط العنفي القديم للثورات. أما الاحتجاجات اليمنية، فإنها استطاعت في البدايات إثبات ذاتها، لكن تدخّل «الإخوة» أظهر عدم قدرة الدولة الوطنية على تأطير الصراعات

من داخلها بما يُحيّد الدولة عن صراع الشعب مع النظام[103]، صراع أدخل البلد في مسار مغاير، وفتح المجال أمام صراع دولي ذي طابع محلي، معيدًا إلى الواجهة التراجع الذي عرفته المنطقة في القرن الماضي من خلال امتداد السياسة السعودية وتغلغلها، والارتباط الوثيق بالولايات المتحدة الأميركية، واتباع سياسة سلمية تجاه إسرائيل؛ هذا البلد الذي يبدو أنه سيستفيد من هذه الحوادث المختلفة استفادة وافرة.

طرح الحراك العربي إشكالًا مركزيًا يرتبط بالزعامة، أي «غياب قيادة واضحة، سواء أكانت فردية أم حزبية»[104]، إلى جانب غياب مشروع ثقافي ونخبة ثقافية تؤطر التحركات، فظل هذا الإشكال يتحكم بمنطلق الصراعات والتجاذبات. واستطاعت القوى الإسلامية في بداية المرحلة أن تفرض نسقها على العامة، وتملأ هذا الفراغ الناتج من غياب زعامة موحدة، مستندة في هذه العملية إلى الماضي السياسي. بيد أن تطور الحوادث ودخول الديني في السياسي والسياسي في الديني وتداخل المصالح العامة والخاصة والداخلية والخارجية في العملية السياسية، كل ذلك جعل الأمور تتخذ مسارًا آخر. وبدأ المدّ الإسلامي يتراجع، وأضحت الحركات الاجتماعية تتوارى، بل ذهب بعض الباحثين إلى الحديث عن صعوبة «اعتبار الحركات الاجتماعية في الوطن العربي قادرة في ظروفها الحالية على أن تقود عملية إصلاح أو تغيير»[105].

تأسيسًا على ما سبق، فإن أي نظرة مستقبلية إلى ظاهرة الحراك العربي تستدعي تحليل المفاهيم التاريخية الموظفة والمؤثثة للخطاب الثوري العربي، بحكم أن تاريخ العرب كثيرًا ما يرتبط بالأسطورة في كل شيء؛ فالسلطة الزمنية ترتبط من خلاله بأشخاص محددين ويجسدون أيديولوجية البلد وتندمج في هؤلاء الأشخاص، بل ترتبط أحيانًا بالسلطة الروحية. وعلى هذا الأساس، تقتضي الضرورة تفكيك المفاهيم وتحليلها وتوضيحها من أجل استيعاب آليات جدلية الحادث داخل الزمن القصير، وفهمها.

ثانيًا: تمثلات الثورة في الثقافة العربية – الإسلامية الحراك العربي وتحوّل الثورة إلى الثروة

يُعَد مفهوم الثورة من المفاهيم الأكثر التباسًا في الثقافة العربية - الإسلامية؛ فهو أصبح في الأدبيات التاريخية مرذولًا لكثرة ما تعرض للتشويه النظري والتطبيقي، حيث إن سوء الاستخدام أو كثرته الملائمة أو غير الملائمة بالكلمة أدى إلى الابتذال وفقدان المعنى، بل حدث تآمر على المعنى الأوّلي إلى درجة أن هناك من ذهب إلى القول إنه «لم تعد هناك من كلمة واحدة في القاموس السياسي العربي قابلة للاستخدام، فكل الكلمات تقريبًا فقدت صدقيتها» بفعل التناول غير المنهجي. وتدخل في هذا الإطار كلمة «ثورة» كلمةً ذات استعمال واسع في المجتمعات العربية اليوم، بسبب تلك الرجّة التي زعزعت أركان الأنظمة السياسية. وحتى الكلمات التي تنافسها في الذيوع، كالحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، تُستعمل في الغالب مرادفة لها، فالكلمة دارجة في الاستخدام اليومي في كل تخصص، إلى درجة يصعب تحديد معناها العلمي الدقيق. وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم ارتبط في مساره التاريخي داخل الثقافة العربية بمعنى سلبي، كثورة الزنج وثورة القرامطة[106]... إلخ. كما أنه ارتبط بالفشل والصلب والسجن التي هي ثمرة عدم تقدير العواقب[107]. فما معنى الثورة؟ وما محتواها؟ هل هي إعادة تسوية توزيع السلطة وبناء اقتصاد قومي وتعميم ثقافة تقنية، أم هي تحرير المجتمع والفرد من كل تحديد مسبق، ماض أو مقبل[108]؟ وهل أُدرك المفهوم بشموليته، أم أنه مجرد شعار لمرحلة انتقالية؟ وهل مفهوم الثورة مأخوذ من الثقافة الغربية، وبالتالي ليس لتمثلاته وجود في الثقافة العربية؟

نبدأ بالفحص اللغوي ونلقي نظرة على القواميس: تحمل مادة «ثورة» في جميع تمثلاتها معنيين متميزين: **الأول** معنى لا يؤدي إلى أي تغييرات سياسية واجتماعية مباشرة/الانتقال البنيوي للمجتمع (ثورة ثقافية - علمية - صناعية)، **والثاني** يؤدي إلى تغيير جذري شامل/تغيير البنية (ثورة سياسية)، وبهذا النسق ثمة إشكال التحديد. ومن جانب آخر، استُخدم

مفهوم الثورة في مجال العلوم السياسية، وبالضبط علم الاجتماع السياسي، للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للأحوال والأوضاع الاجتماعية والسياسية[109]. ووظف في المجال السوسيولوجي ليشير إلى«التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تغيير المجتمع ظاهريًا وجوهريًا من نمط سائد إلى نمط جديد، يتوافق مع مبادئ الثورة وقيمها وأيديولوجيتها وأهدافها، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، وقد تكون سلمية، وقد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية»[110]. ويستمد مجمل هذه المعاني الأحادية مادته من التحديد الذي وضعه الفيلسوف الهلنيستي أرسطو عندما قسم الثورات إلى صنفين: صنف يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فينتقل من نظام حكم إلى آخر، وصنف يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم[111]. ويتجسد هذا التأثير - عمومًا - بتحديدات الباحثين الغربيين أيضًا، ويندرج في هذا الإطار تعريف كل من كرين برنتون الذي يذهب إلى أن الثورة «عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر»[112]، وكذلك تعريف بيتر أمان (P. Amman) الذي يشير إلى أن الثورة «انهيار لحظي أو على المدى الطويل لاحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوبًا بانخفاض الخضوع والطاعة»[113]. وفي المقابل نجد هيغل في تعريفه يذهب إلى أنها الثورة على الأوضاع القائمة، وحركة تتسم برفض ما هو قائم فعلًا وإنكاره، عبر إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني[114]. وبينما يستخلص هيغل عقلانية المجتمع، يربط إميل دوركهايم مفهوم الثورة بـ «ظاهرة الفوران الجمعي»؛ ذلك الفوران الذي يؤدي إلى تغيير المجتمع جذريًا. والظاهر أن المعاني الدالة والمستخلَصة من المنظور العقلاني الغربي، سرعان ما تنقلب في تمثلات الفهم العربي للثورة؛ فالإدراك العربي - الإسلامي يخضع لمنطق أيديولوجية دينية، ومن ثم، إن ما فهمه العربي من الثورة غير ما فهمه الأوروبي أو الأميركي. فهل يساعد الفكر العربي - الإسلامي في إدراك الثورة؟

يُستخدم مفهوم الثورة - غالبًا - في الثقافة العربية الإسلامية للتعبير عن مجمل «الحركات الشعبية» ذات التأثير السلبي، مثل ثورة الزنج وثورة القرامطة ...إلخ. وفي القرن العشرين، وتأثرًا بثورات العصر، وبالمادية التاريخية خصوصًا، استُخدم هذا المصطلح لتصور الحاضر[115]، فنجد «ثورة عمر المختار» و«ثورة الريف» بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي و«ثورة الجزائر»، و«ثورة ابن غذاهم» في تونس و«الثورة الفلسطينية» و«ثورة 23 يوليو» بقيادة جمال عبد الناصر ...إلخ. ويبين التأمل الأولي أن الدلالة الوظيفية تأثرت بتطورات الزمن التاريخي الذي وجدت فيه، أي زمن الحركة الاشتراكية العالمية، وربما يغدو هذا النسق بدهيًا إذا أخذنا في الحسبان الموقع الجيوستراتيجي للدول العربية، والصراع الثنائي العالمي. ومن ثم، يكون توظيف هذا المفهوم إلى هذا المستوى خاضعًا لأيديولوجيات معلومة. والأمر نفسه سبق أن حضر لدى الأوروبيين: «ثورة سبارتاكوس» أو «ثورة العبيد» في روما القديمة[116]. ومن خلال هذا التمثل يتضح أن التصور العربي للمفهوم خضع لتأثيرين: تأثير إسلامي - سياسي ثم تأثير أيديولوجي - اشتراكي.

تجدر الإشارة إلى أن الفكر الاشتراكي يكمن وراء القاعدة العامة؛ إذ غالبًا ما يصف كل رجة اجتماعية - جماهيرية بأنها «ثورة». ولعل التفسير المنطقي لهذا المعطى يعود - في الأساس - إلى كون منطق الماركسيين يهدف إلى تثوير المجتمع، وهو ما أثر عميقًا في المثقف اليساري في بلدان العالم الثالث، وأدى إلى وصف مختلف التحولات التي شهدتها المجتمعات العربية بالثورة، منذ الأنظمة القومية أيام كان للمفاهيم من قبيل «الإمبريالية الصهيونية، والرجعية العربية ... إلخ» تحليل مادي، فكان هناك محاولات لإطلاقها على أي حراك سياسي أو حراك شعبي، فتسمّي ذلك الحراك «ثورة» من دون أن تأخذ الأبعاد البنيوية للثورة في الاعتبار. لكن المنهج المادي انقلب إلى ضده - كما عبّر إنغلز - حين اعتمده الباحثون العرب أنموذجًا معدًّا سلفًا، تكيف بمقتضاه الحوادث التاريخية بدلًا من أن يكون سلكًا ناقلًا في الدراسات التاريخية، فما هي تمثلات هذا المفهوم ضمن الثقافة الماركسية؟

تـُعَدّ المدرسة الماركسية الأكثر غزارة بين ما كُتب عن موضوع الثورة؛ إذ إن الماركسية أدخلت مع ماركس[117] وإنغلز آليات جديدة تُوِّجت ببلورة نظرية الثورة الاجتماعية، انطلاقًا من الثورة الفرنسية، وذلك عندما اكتشف أن «طابعها السياسي كان أكثر من طابعها الاجتماعي وضوحًا وتأثيرًا»، ومن ثم أضحت القاعدة الرئيسة للماركسية للحكم على أي ثورة هي «المنظور الاجتماعي»، أي أن تكون نابعة من أهداف اجتماعية معيّنة من خلال التركيز على الأساس المادي/صراع بين الطبقات لا الأجناس. ونجد في هذا الإطار ماركس يصف تلك الحركات الدينية الألفية

الخلاصية، بقيادة توماس منتسر (Th. Müntzer)، بـ «ثورة الفلاحين»، بينما وضعها المؤرخون الأوروبيون في إطار مفهوم «الإصلاح»[118]. ويمكن في هذا النسق تفسير ذلك الاختلاف بين نهج المفكر ونهج المؤرخ في التحديد. ولم يقتصر استخدام مصطلح الثورة على التغيرات في النظم الاجتماعية والقانونية، بل استخدمه بعض المفكرين للتعبير أيضًا عن تغيرات جذرية في مجالات غير سياسية، كالعلم والفن والثقافة، فهو بالمعنى الفلسفي التغيير الجذري الشامل في شأن من الشؤون (ثورة التكنولوجيا أو ثورة المعلومات أو ثورة الاتصال)، ومنه نستشف أن الجوهر المقصود من مصطلح الثورة هو «التغيير البنيوي».

يبدو أن هذا المصطلح استُعير من مجال العلوم الطبيعية واستُخدم في مجال العلوم الاجتماعية، وهو على جماله المجازي محفوف بمخاطر الاختزال والتعميم والتبسيط وعدم الاتساق مع طبيعة ما حدث سياسيًا واجتماعيًا في المنطقة العربية، فضلًا عن اختلاف فعل الطبيعة وحركتها عن الفعل الإنساني وحركته السياسية والاجتماعية. بناءً عليه، فإن الإفراط في استخدام مصطلح «ثورة» و«ثورات» داخل المنظومة العربية يحتاج إلى وقفة، لأنه يشير إلى غلبة الأمل على واقع لا يزال يحمل في أعطافه بِنَى النظامين الاجتماعي والسياسي الاستبداديين، وشبكات الفساد السياسي والهيكلي، والفاعلين الرئيسين في دوائره على تعددها، بل في إطار النخب السياسية المسيطرة التي أدارت - ولا تزال تدير - مراحل الانتقال، فلم تقع تحولات هيكلية تؤدي إلى ثورة وفق معاني هذا المصطلح ودلالته في العلوم السياسية والاجتماعية والتاريخ الحديث والمعاصر.

بالعودة إلى الثقافة العربية الإسلامية، وباستثناء صاحب **المقدمة** الذي نظر إلى الثورة وفسرها على أساس أطروحته في صراع العصبيات - حيث استطاع من خلال ذلك أن يرسي مبدأ أساسيًا في **مقدمته** مفاده أن «الظلم مؤذن بخراب العمران» - فالمعاني لصيقة الخطاب الديني. ونجد - على سبيل المثال لا الحصر - ذلك التحول الذي أحدثه ابن تومرت، مؤسس الدولة الموحدية، والذي أُطلق عليه اسم «ثورة»، وكذلك نجد أن هذا المصطلح أُطلق على قيام بعض الأنظمة السلطوية داخل البلدان العربية الإسلامية ...إلخ. وعندما تحكمت الأيديولوجيا السياسية، رافقت هذا المصطلح مجموعة من المصطلحات الأُخَر، مثل «الخروج» و«شق عصا الطاعة»، و«الفتنة»، و«التمرد» ...إلخ. وبذلك يكون مفهوم المؤرخين العرب لـ «الثورة» خاضعًا للسياق الذي حكم إنتاجه، وهو عدُّ الخروج على الجماعة تقويضًا للعمران. ولأن الدين الإسلامي يتشدد في تأكيد جانب البُعد الجماعي، فإن الخروج على الجماعة أو الأمة والخروج على طاعة السلطان (أي الخليفة الذي هو ظل الله في الأرض) أمران غير مقبولين في النسق الاجتماعي، وهذا ما يفسر كون الردة والثورة ترادفتا في أثناء مرحلة «الفتنة» في تاريخ الخلفاء الراشدين[119]، ولذلك «يصعب التوصل إلى أي شكل من أشكال نظرية الثورة في ظل ثنائية الخروج والغلبة»[120]، فالتحديد غالبًا ما يكون أيديولوجيًا. ومن هذا المنطلق يمكن تفسير حيرة مجموعة من الباحثين والمثقفين العرب بعدما تحرك الشارع العربي؛ فبماذا يصفون ما يقع اليوم؟ وهُم لم ينتبهوا إلى أن السياقات التاريخية - الاجتماعية للمجتمعات العربية لم تعرف بوادر أو نواة للفكر الثوري، فلكل ثورة منظّروها كما هو معلوم، من ذلك أن الثورة الفرنسية التي اتضح معها كثيرًا مغزى الثورة الحقيقي واكتسب معنى متجذرًا غير تمثلات المفهوم، لم تكن لتصل إلى ذلك المستوى العالمي لولا معطيان أساسيان: **الأول** كونها ثورة وطنية قبل أن تكن ثورة ديمقراطية ومن ثم رسخت مبدأ القومية، و**الثاني** وجود مجتمع متكامل فكريًا بفضل الدور البنيوي لفلسفة الأنوار. فما الذي وقع للعرب اليوم؟ وكيف تحولت «ثورتهم» من الثورة إلى الثروة؟

لعل الإشكال الذي صادف أوليات الحراك الشعبي العربي - كما أشرنا إلى ذلك آنفًا - هو مسألة المفهوم؛ إذ يكاد الجميع يتفق على شعبية الجماهير، لكن الجميع يختلف في شأن السياقات والمفاهيم، وهذا إشكال نتج من المسار التاريخي الذي مر منه المفهوم؛ إذ إنه لم يتجذر ولم يجر استيعابه ثم فهمه بالمنطق الحديث النابع من وعي وتقدم اجتماعيين. هذا الإشكال المفاهيمي ألقى بظلاله على مسار الحراك الاجتماعي الذي شهدته البلدان العربية، ومستويات هذا الحراك. ويزيد من هذا الغموض كون المبدأ الذي تستند إليه الشعوب العربية في جُلّها يتمثل في الجمود السياسي المبني على فكرة مسايرة الوضع الآني لضمان «الاستقرار»؛ فالمواطن العربي البسيط يلهث وراء لقمة عيشه، ويواجه الوضع الراهن بالمنطق الديني. وباعتماده على هذا الفكر كليًّا، لم يستطع المجتمع أن يتجاوز «العقلية

الاستهلاكية» المرتبطة كثيرًا بالبطالة الفكرية وبأسئلة استهلاكية، الشيء الذي انعكس على النسق الاجتماعي؛ إذ لم تظهر طبقة متوسطة قادرة على قيادة عملية التحول. وعلى هذا الأساس، كانت أولى هواجس الشعب - حين انطلقت الاحتجاجات - هي ذلك الشعار: «ارحل»، ولم ينتبه إلى مسألة شروط الانتقال الديمقراطي، فظهرت المصالح السياسية الاقتصادية على المصالح الفكرية الثقافية. أضف إلى ذلك أن الوحدة الحاصلة بين السياسة والدين تقف حاجزًا أمام قيام أي فصل بين الدولة والمجتمع، وتشكل عائقًا حقيقيًا أمام بروز الحداثة السياسية[121]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما اندلعت الثورة الفرنسية، رُفع شعار واحد حمل ثلاثة مضامين رئيسة: الحرية والمساواة والإخاء. وعندما انطلقت الثورة الإنكليزية، نشدت التغيير في شكله الاجتماعي، وعندما قامت الثورة اليابانية، حطمت البنية الفكرية للحكم الاستبدادي. أما في الجانب العربي، فالأمة - على ما يبدو - لم تكن مهيأة فكريًا لاستقبال تلك المفاهيم العالمية والأخذ بها وتطبيقها، بقدر ما كانت مهيّأة للعودة إلى الوراء، والتشبث بالماضي لمواجهة تحديات الراهن، فلم تستوعب أن أي إعادة تحيين للماضي في الحاضر هي وهم وسراب، ذلك لأن الفكر الإسلامي لا يساعد في إدراك المعنى الحقيقي للثورة[122].

شكلت الأوضاع التاريخية للقرن التاسع عشر عاملًا حاسمًا في عدم بلوغ الوعي العربي درجة متقدمة تسمح باستيعاب التطور التاريخي وتجذّر الفكر الحديث. ومرد ذلك إلى وجود عاملين مؤثرين: عامل داخلي يتمثل في حاجز المعتقد الديني، وعامل خارجي يتجسد في سد الاستعمار؛ إذ ظلت المناطق العربية - الإسلامية مختبرات استعمارية، ولم تتمكن من التحرر فكريًا، الشيء الذي جعل كل «غزو» - أيًّا كانت طبيعته التاريخية - يفرض العودة إلى أمجاد الماضي بقصد الاحتماء والمجابهة. وكانت نتيجة هذا التشبث مجتمعًا تقليديًّا ذا أيديولوجيا سلفية. من هنا، أفرزت لنا مقاومة ليبيا - تاريخيًا - عمر المختار، ومقاومة تونس المتقدمة اجتماعيًا فرحات حشاد، والمقاومة الجزائرية المقراني، والمغربية أقطاب الفكر السلفي. والنسق نفسه تمثّل في الزمن الآني «حزب النهضة» في تونس، و«حزب العدالة والتنمية» في المغرب، و«الإخوان المسلمون» في مصر، و«المجاهدون» في ليبيا، و«الحوثيون» في اليمن، و«جبهة النصرة» في سورية. وبالعودة إلى السياقات التاريخية، نجد تأثير القرن التاسع عشر؛ ذلك القرن الذي لم يستطع العرب من خلاله الحسم؛ فلم يتمكن المجتمع العربي من أن يكون لذاته منطلقًا فكريًا يواجه به حداثة الآخر، فانحصر الصراع على المستوى الأيديولوجي في دار الإسلام/دار الكفر والغرب/الشرق والسلفية الإسلامية/الحداثة الأوروبية، بل نجد في داخل الذات صراعات أيديولوجية خاصة. فكيف سيتبلور الوعي بالتغيير داخل هذا العقل المحدود؟ نستنتج إجمالًا أن الأصول الثابتة من خلال المجابهة تتجسد في أيديولوجية المفهوم، وفي هذا النسق حاولت المجتمعات العربية أن تنتصر لمفاهيمها وفق أيديولوجيا سلفية، وحاولت أن تبلور التغيير وفقها من دون أن يعني ذلك التنازل والقيام بقطيعة جذرية. وعملت الأنظمة العربية على تقوية هذه الأيديولوجيا ونشرها وتعزيز مكانتها داخل المجتمعات، بحكم أنها تصرف الإنسان المقهور عن النهوض بواجب التغيير وتقديم التضحيات التي يستلزمها من ناحية الاحتماء بأمجاد الماضي. ويتضح مدى نجاح تلك الأنظمة في ترسيخ تلك الأيديولوجيا من خلال نتائج الحراك؛ إذ نرى غلبة هذه الأيديولوجيا في جميع البلدان التي شهدت حراكًا اجتماعيًا فاعلًا، حيث ظل شعارها ممثلًا بالدعوة إلى العودة إلى السلف الصالح. ويبرهن هذا الأمر على أن الإنسان العربي يحس بالعجز والغلبة على أمره، وبذلك تشكل هذه الأيديولوجيا دفاعًا وجوديًا عنه. بناءً عليه، نستشف أن العقل العربي لم يقدر على استيعاب الفكر الحداثي ومفاهيمه، فضلًا عن الإيمان به. ولو أمكن تنظيم انتخابات نزيهة لوجدنا المنتصر هو الإسلام الأصولي، وهذه هي نقطة التحول التي عرقلت الفهم لدى الآخر، وبدت مفاهيمه وتحليلاته عقيمة أمام مجتمع لا يُفهم. صحيح أن لثقافة الإقصاء والإهانة دورًا في تشكيل أوليات الانطلاقة، وهو المعطى نفسه الذي سبق أن صنع أوليات الثورة الفرنسية[123]، لكن أن تتحول تلك الشعارات التي غُلفت بـ «التغيير» بفعل الريع الاقتصادي، للحفاظ على الاستقرار الهش وإعادة إنتاج السلطوية، إلى تصفية الحسابات والصراعات الأيديولوجية بقصد ملء الأرصدة البنكية في الخارج، فإنه من المنطلقات التي حولت ذلك الشعار الكبير، «الثورة»، إلى شعار «الثروة»، وفرض الأيديولوجيا الواحدة، الشيء الذي نتج منه ما يُعرف بـ «الثورة المخملية»، تلك الثورة الإصلاحية التي لا تحدث قطيعة مع الماضي، بل تكرس الاستمرارية عوض التغيير المنشود.

ثالثًا: الواقع العربي بين أيديولوجية الثورة وآفاق التغير

للعرب تصور خاص للتاريخ وحركته؛ فالحاضر انحطاط بالنسبة إلى الماضي، والمستقبل يجب أن يكون كالماضي، وهو تصور - إلى جانب كونه يخالف ناموس التطور التاريخي، لكون التاريخ يسير في خط ارتقائي تقدمي من الأدنى إلى الأعلى - يُخرج الحقائق من التاريخ لتصبح حقائق جامدة لا زمنية، وتغدو هوية الحاضر هي ما خلفه الأسلاف، وتقيم أساليب التعبير والإنشاء، قياسًا على أساليب السلف لا قياسًا على الحاضر ومتطلباته.

جعل هذا التصورُ البالغُ الخصوصيةِ العربيَّ - كما ذكرنا آنفًا - يعيش نمطًا خاصًّا محصورًا بين ازدواجية ثابتة: واقع مرير و«مقبول» في أحايين كثيرة بسبب غلبة المنقول على المعقول، وآفاق مستقبلية تطمح إلى التغيير، لكن ليس على حساب التاريخ والهوية والخصوصية، ثم بين قوى التجديد (العلمنة) وقوى التقليد (الأسلمة). وزاد الأمرَ تعقيدًا الحضورُ المستمرُّ للعامل الخارجي وطابعه المزدوج والمتناقض، الذي جعل العلاقة بين قوى «التقليد» وقوى «التجديد» داخل المجتمعات العربية «علاقة متموجة متداخلة، لا تنمو في اتجاه التجاوز والانفصال، بل بالعكس، تتحرك في تشابك، ذهابًا وإيابًا، ما جعلها أقرب إلى الاستقرار والركود منها إلى الدينامية والتقدم»[124]. وبهذا ظل الواقع العربي يعيش صراعًا مستمرًا على مستوى الهوية، ونقمة دائمة على الأوضاع المزرية الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية والفكرية، وهي العوامل التي يمكن أن نصنّفها ضمن بنية الحراك الاجتماعي.

لم تكن الأغلبية العظمى من المتظاهرين الذين خرجوا وملأوا الميادين والساحات العمومية تعرف شيئًا عن الأيديولوجيات السياسية، فلم يكن ما أخرج هؤلاء إلى الشوارع رغبة متقدة في انتخابات حرة ونزيهة، وإنما كان أوضاعًا اقتصادية طاحنة كانوا يعيشون آلامها[125]. وكان هؤلاء يلقون باللوم في تلك المتاعب على أنظمة الحكم الفاسدة في بلدانهم، وعلى إسرائيل، والغرب عمومًا[126]. كما أنه لم يكن في وسعهم التكهّن بما ستؤول إليه الأوضاع، وبأنها ستتخذ مسارًا غير المسار الذي أرادوه أو على أسسه خرجوا ليحتجوا، فالتاريخ يؤكد أن الشعوب لا تميل إلى الثورات، كما أنها لا تميل إلى الحروب، لكن وجود أوضاع «تاريخية عنيدة» غيرت المعادلة، وأثّرت في استراتيجيات التغيير.

انطلقت الملحمة الشعبية العربية من تونس، فكان البوعزيزي رمزًا لثورتها، وانتقلت إلى مصر، فكان خالد سعيد روح حراكها، ثم إلى ليبيا فكانت الكلمة للقبائل، ثم إلى سورية فكان حمزة الخطيب ملهمها، وباختلاف المنطلقات اختلفت النتائج؛ فالبوعزيزي وعربته حوّلا تونس إلى أنموذج جسّد إرادة الشعب، وأدخل خالد سعيد وقصته مصر في حسابات ضيقة وعملية سياسية عقيم، وورطت «عنترية القذافي» البلاد في حروب أهلية، بينما تحوّل أطفال ريف درعا بخربشاتهم الحائطية إلى لاجئين موزعين في بقاع العالم. ويبدو أن هذه الحوادث والتطورات المختلفة الحاسمة أكدت بصورة ملموسة أن مجرد انتهاء نظام لا يعني الانتقال إلى المدينة الفاضلة أو إلى عهد الرخاء والاستقرار، كما أنه لا يعني تجاوز السلبي من الأحكام. صحيح أن هذا يتيح فرصة لبناء سياسة جديدة ومجتمع «جديد»، بيد أن مخلفات الماضي وعودة أزلام الأنظمة القديمة تعطل المسار، وتظل الهواجس السياسية حاضرة في لاوعي الإنسان الثائر، وتجعل «الانتقال الفجائي» رهينًا بالمرحلة الانتقالية، وتبقى السياقات التاريخية لصيقة الوعي الجماعي. ومن هنا غابت حقيقة تاريخية وواقعية في وعي الأفراد، مفادها أن الماضي العربي ما زال حاضرًا في حاضرنا وبقوة، وأن لا مجال للتنصل كلية من الوعي التاريخي.

من جانب آخر، شهدت الملحمة كثيرًا من التعقيدات والحبكات، وعرف المسار الاحتجاجي تقلبات ومثبطات، واستحال على الحركة الإصلاحية التحول إلى ثورة حقيقية وفق الأنموذج المتعارف عليه. ولم تتطور الهبّة الاجتماعية إلى ثورة شعبية، ولم يقع افتكاك الحكم السياسي افتكاكًا تامًا، ولم تتبلور قطيعة جذرية مع الماضي السلطوي. وعلى ما يبدو، أظهرت هذه التجربة أن الإصلاح لن يترسخ في العالم العربي إلا إذا كان نتيجة اشتغال الذات على ذاتها[127]، وهو ما يتضح من خلال التجربة التاريخية الأوروبية؛ إذ لم يتحقق الإصلاح إلا بعد مخاض عسير استغرق مدة طويلة من الزمن؛ فعلى سبيل المثال، لم يظهر التنوير في ألمانيا إلا بعد حرب الثلاثين عامًا (1618-1648)، وهي الحرب التي اكتسحت البلاد والعباد، وأكدت أهمية عامل الزمن في استيقاظ الوعي الداخلي، والانتقال من حالة الاستقرار الهش إلى حالة ما بعد الاستقرار الإيجابي فورًا أمر غاية في الصعوبة؛ فالأنموذج الأوروبي الذي شغل وما زال يشغل بال العرب لم يأت له النجاح إلا بعد مدة طويلة وأزمات حاسمة، حيث إن الديمقراطيات الغربية التي تعيش حالة ما بعد

الاستقرار، والتي رأوها قدوة وأنموذجًا، «استغرقت قرونًا للخروج من خندق الدين الدموي المؤلم الذي قام على تربة غنية بالحروب، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والتجارب الوحشية في المثالية السياسية»[128]. وهكذا، لم تصبح أوروبا الغربية ديمقراطية وليبرالية دستورية إلا بعد صراع مرير استغرق القرن التاسع عشر بأكمله، بل حتى منتصف القرن العشرين[129]؛ ذلك أن إنكلترا التي تُعَد من أعرق الأنظمة الديمقراطية في العالم لم تصل إلى الديمقراطية إلا في عام 1930، ووصلت فرنسا في عام 1945، أي بعد مئة وخمسين عامًا من اندلاع الثورة الفرنسية[130]. تأسيسًا على ما سبق، يتضح أن مسار الانتقال عسير، والتحول الآني والفجائي مستحيل، فالواقع العربي تشبع بكثير من المسلَّمات، وبُنِي على «اللااستقرار النفسي» وعلى يقينيات هشة وأفكار خرافية، وهو ما يستلزم زمنًا أطول لتحقيق التجاوز والتخلص من الإرث الماضوي السلبي نهائيًا.

لا يختلف اثنان في أمر أن الحراك الاجتماعي في هذه الأعوام الخمسة ظل ناقصًا، ولم يكن حاسمًا لبلورة رؤية إصلاحية وثورية متكاملة تقضي على القديم، بل أكّدت التجربة وجود أمور لم تظهر إلا بعد زعزعة الحراك، كإشعال النزعات الطائفية ونهج السياسة السلبية؛ إذ صعب على مختلف القوى الفاعلة الانخراط في اعتماد سياسة استكمال المسار الثوري، وفرض سياسة التغيير على الواقع بعد أن يُستبدل بالنظام القديم نظامٌ سياسي «حديث»، فضلًا عن أن الواقع العربي أثبت على نحو ملموس أن تجذُّر السلطة القديمة بنيوي، ما حدا بالقوى الجديدة على سلوك نهج سياسة رأب الصدع بين نظامين يختلفان تمام الاختلاف، قديم بائد، وجديد حيوي، ثم على الميل إلى الصفح والمصالحة من دون المصارحة والمحاسبة، الشيء الذي جعل واقع التغيير يتخذ في كثير من الأحيان مسارًا غير المسار الذي قصدتْه الإرادة الشعبية.

لا غرو أن الأجهزة التي رسختها الأنظمة المختلفة استطاعت أن تنجح في معاكسة المسار، وحاولت بكل قواها المتبقية عرقلة أي تقدم من شأنه بلوغ المبتغى المقصود. من هنا، نجد أن مختلف «الهيئات والمنظمات الحقوقية التابعة للمجتمع المدني تقوم بوظيفة الهيمنة، وتحرص على استمرارية الدولة، وتعمل على صياغة استراتيجية التسوية التاريخية بين المنافسين السياسيين، بإجراء تسوية اقتصادية واجتماعية بين الطبقة القائدة والفئات الاجتماعية المتحالفة معها، والجماعات والأحزاب والمنظمات القريبة منها»[131]. لذلك، ظل الواقع - على الرغم من كل محاولة للتغيير - رهين أمرين متناقضين؛ إرضاء فلول القوى القديمة، ومحاولة تلبية الدعوات الشعبية التي تستند إلى الشارع قصد الضغط وإيصال أصواتها، بعدما كانت تعيش تحت نظام القمع والإسكات. غير أن هذا الاتجاه لم يكن شاملًا وعامًا، بل دخل الطرف الآخر في مسار مغاير، يجسده انقسام داخلي وحروب أهلية أدت إلى تفويت السيادة الوطنية (حالة سورية واليمن)، ثم عودة القوى الخارجية وتحكّمها بمنابع الاقتصاد، ما جعل النتائج التي تحققت بعد الحراك لا ترتقي إلى ما طمحت إليه الجموع الغفيرة التي ملأت الميادين أيام حمّى الاحتجاجات الشعبية.

بالرجوع إلى السياقات التاريخية، نجد أن لمجمل هذه الإرهاصات جذورًا تاريخية مختلفة، ترتبط - في الأغلب - بالتطور التاريخي الذي خضعت له المجتمعات العربية منذ القِدم؛ ذلك أن البلدان العربية لم تعرف دولة وطنية بمعناها الكامل، فضلًا عن أن جميع «نوافذ الأحداث التي فُتحت للعرب طوال القرن الماضي من سقوط الخلافة، إلى جلاء الاستعمار، إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى التعاون السياسي مع أميركا، إلى التعاون العسكري في مكافحة الإرهاب، وإعطائها الضوء الأخضر في التدخل، كلها لم تكن لتشجع على تغيير ديمقراطي في المنطقة، بل كانت نوافذ استغلتها نخب مستبدة وأيديولوجيات منغلقة»[132]، وهو ما لم يُستحضَر في التصور العام. أضف إلى ذلك استمرار مركزية الدين في حياة الأفراد والجماعات، واعتمادها جوهرًا في أي تغيير منشود، الأمر الذي ساهم في إنتاج مركزية «الفكر الديني»[133]، وجعل الفكر السلفي مستمرًا في تخدير ذهنية المجتمع، ذلك الفكر الذي بدأت أولياته تطفو منذ القرن التاسع عشر، حين ترسخ فكر السلف الرامي إلى جعل الإسلام قادرًا على تقديم كل الحلول اللازمة لبناء الدولة الحديثة، غافلين عن الأبعاد التاريخية والتغيرات العالمية. وهكذا، ما إن انطلقت الحركات الاحتجاجية، حتى عاد الطرح نفسه إلى الواقع باستحضار هذا السياق التاريخي الذي لم يستطع أن يقدم بديلًا سياسيًا، وتثبيت نمط «أصيل»، فظلت مسألة الأيديولوجيا والسلطة وثنائيات الوعي الشقيّ[134] مؤطِّرة لجميع الحوارات والتسويات السياسية، فضلًا عن أن وصول الإسلاميين إلى السلطة واجترار تلك «الأدلوجة الأسطورية» أديا إلى إشكالية مركزية في الدوائر

السياسية زادت من تعقيد عملية الانتقال، وأعادت إلى الواقع التاريخي شكل علاقة الدين بالدولة، تلك الإشكالية التي ظلت مستعصية على العرب؛ إذ لم يجرِ تحول إيجابي يؤدي إلى الحسم ليجعلها متجاوَزة.

من جهة أخرى، ومن منطلق أن الدولة «تعبير سياسي ومؤسساتي عن المجتمع يتألف قوامه من قيادات سياسية منتخَبة، وقيادات وكوادر إدارية وفنية وبيروقراطية محترفة موظفة ومتفرغة، مهمتها الأساسية رعاية المصلحة العامة»[135]، فإن الدين يستهدف تغيير عقائد الناس، وتنمية العلاقات الروحية وتعميقها وصوغها، فضلًا عن إعادة تشكيل وعي الناس العقائدي والديني، وهيكلة الأفراد نفسيًا. وتأسيسًا على ما سبق، يرى بعضهم أنه «لا يجوز أن يدخل الدين ويدخل التحزب الديني في منهجية أداء الدولة لوظيفتها»[136]. بيد أن قوة تأثير الإسلاميين على أرض الواقع لم يسمح بتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، الأمر الذي أدى إلى تأزم الأوضاع وتعميق الهوة بين مكونات المجتمع العربي المختلفة. وعمّق من هذا الاختلاف كون «دعوة الفصل التام بين الحقلين السياسي والديني جاءت ضمن 'مواريث' الفكر الغربي، حيث نبتت العلمانية في مناخ الصراع مع السلطة الكنسية الدينية»[137]، وجعل التفكير في هذا المنطق يصطدم بقناعات وأيديولوجيات مبدئية، لتصبح النتيجة تعطيل المسار الديمقراطي، ونفي أمل تحقق دولة المواطنة والعدالة.

لم يُحْدث الحراك الاجتماعي العربي زلزلة فكرية في المجال السياسي فحسب، بل أحدثها أيضًا في كثير من الأفكار والمعتقدات التي تحكمت بذهنية الأفراد مدة طويلة، واستطاع أن يغير الواقع القائم ولو نسبيًا، ويعيد إلى الحياة الفكرية تلك الإشكاليات التاريخية التي واجهها العرب منذ انحطاطهم، ثم الصراع الدائم الذي ظل قائمًا بين قوى التجديد وقوى التقليد، أي بين أهل العقل وأهل النقل بأيديولوجيا ثورية.

إن خلق وعي تاريخي داخل المجتمع العربي سيمكّن من اعتياد إدراك تدرج الأنظمة الاجتماعية على سلّم معين، ويحكم على القضايا التي تواجهه في ضوء هذا السلّم، لا في ضوء حقيقة أزلية لا تتغير؛ فتاريخنا لا يسير اعتباطًا، بل هو خاضع لأصول ونواميس تُشتق من طبيعة مجتمعاتنا، والوعي التاريخي والمعرفة الدقيقة بالثقافة المعاصرة والاطلاع على معطيات تجربتنا التاريخية وإعادة القراءة والفهم الصحيح، كل ذلك سيُظهر أن كثيرًا من القضايا التي ربما تبدو في أول وهلة متنافرة، هي في حقيقة الأمر متكاملة، بل متلازمة. وهكذا، سيؤدي الفهم الصحيح إلى اكتشاف ذلك الوصل الرابط بين هذه المنطلقات، ذلك الوصل الذي يُعرف بالتاريخانية[138]. وإذا ما تحقق هذا الوعي، فالأكيد أن العرب سيدركون أن مجموعة من الثوابت التي تكبح الوعي الخاص هي ثوابت منفصلة عنهم، لا يمكن الاتصال بها، وأن السبيل الوحيد للتجاوز هو القطيعة، وإذا ما تحقق هذا المعطى وتحققت معه القطيعة، فإن المجتمعات العربية ستعي نفسها أول مرة كما هي في الوقت الراهن، وتحقق مصالحة نهائية بين قوى المجتمع المختلفة.

صحيح أن العملية تستدعي «انتحارًا فكريًا» يؤدي إلى رفع تكلفة التغيير ارتفاعًا حادًا، بيد أن التاريخ يعلّمنا أن من أجل الارتقاء، «ينبغي أن يحصل الانهيار» وصدمة فكرية واجتماعية. ولئن كان هذا المعطى بدأ يتحقق جزئيًا في هذه الأعوام الخمسة، فإن مجموعة من الممكنات لم تتحقق بعد، ومن بينها عدم اكتشاف آليات الاشتغال الإيجابية، قصد احتلال المواقع وافتكاك زمام المبادرة، بالاعتماد على المشترك الجماعي، ذلك المشترك الذي يجمع بين الطبقات الرافضة والفئات الثورية. ويؤدي في هذا الإطار الحس المشترك الآتي من التقاليد دورًا محركًا في تغيير الذهنية وتنمية الوعي الشعبي. لذلك، يجب استغلاله بمنهج نقدي لاكتشاف الطريق التي يسمح بالذهاب إلى الشعب، والتحدث إليه في مشكلاته بلغته، والتعرف إلى حسه السليم، وجملة التصورات القبلية التي يرى من خلالها العالم، ثم الإنصات إلى «نبض الشارع» وصوت العامة، والإعداد الرصين للثورة الثقافية التي تُعَدّ مفتاح نجاح أي ثورة منشودة.

إن نجاح أي ثورة أو فشلها يتوقف على نوع القيم التي تنحاز إليها، أي على نوع التغيير الذي تتوخاه. ويتأسس على هذا - بالبداهة - أن نجاح الثورة مشروط بانحيازها للقيم التي تؤمن بها الأغلبية المتأهبة لبذل كل جهد مطلوب من أجل إعلائها[139]. لذلك، يجب ألّا تفاجئنا نتائج الأوضاع الحالية؛ فالتخلص من أزلام الأنظمة القديمة أمر عسير ويتجاوز حدود التوقعات. واتضح هذا المعطى - على سبيل المثال لا الحصر - في مصر، ذلك أن الحادث الذي وقع بعد عام واحد من وصول الإسلاميين إلى الحكم أعطى رموز النظام القديم فرصة تاريخية لترميم أنفسهم وليظهروا بطريقة مباشرة وغير مباشرة داخل عملية الانتقال، وليظهر أن الأمور تسير في اتجاه إعادة إنتاج آليات الاستيلاء التقليدية

على المجتمع، والسيطرة على مفاصله بفعل التنظيم الجديد الناتج من مثل هذه الحالات. وهكذا، ربما يصبح التنظيم الاندماجي هو الشكل الجديد للتغيير[140]، ومن ثم تبقى التساؤلات المطروحة: هل يتعرض العرب لخدعة من خدع القدر التي حدثنا عنها فيكو؟ فالناس يجدون أنفسهم مجبرين على الانصياع لأوامر التاريخ وضروراته، بصرف النظر عما يريدون ويدبرون. ولماذا يقع العرب - دائمًا - بين الخيار السيئ والأسوأ: الدولة العسكرية الدكتاتورية والأصولية الإسلامية؟ ولماذا تغلبت العقلانية العسكرية البونبارتية التي ميزت النظرية الشمولية السياسية على منطق نقاء «الديمقراطي التعددي» وطهرية «المسار الثوري»؟ وكيف انقطعت الطريق في اللحظة التي أفصح فيها التجديد التاريخي عن أسرار مشروعه الواعد؟

رابعًا: الطائفية وأيديولوجية الراهن العربي

تؤشر الحوادث الواقعة بين عامي 2011 و2015 وما بعدها إلى حركة التاريخ بالتعبير الهيغلي؛ فعلى الرغم من أنها اتخذت في بعض البلدان شكلًا سلبيًا ومأساويًا، بحكم التضامن بين حرب دينية - مذهبية وحروب أيديولوجية - سياسية، فإنها تؤشر إلى الإدراك الواعي؛ فمن السلب يخرج الإيجاب، ومن رحم السقوط ينبثق النهوض. ولذلك، ينبغي عدم اعتبار ما يحصل في الزمن الراهن سلبيًا، ومن ذلك عودة التراثوية وزيادة تكثيف النظرة الانهيارية إلى التاريخ ومأساوية الزمان، فناموس التاريخ يبرهن على العكس، يبرهن على أن وراء هذا الدمار والخراب بداية التاريخ وبداية الأمل؛ فالحالة «الفوضوية» الحالية التي يعيشها العرب ضرورية وإجبارية من أجل الوصول إلى الما بعد. وبحسب فلسفة هيغل، يجب التمييز بين مستويين أساسيين: تاريخ مَرْئِيّ مَنْظُور للحوادث وتاريخ باطِنِي عميق للوقائع، فمكر التاريخ يعلّمنا ضرورة وجود حوادث طالحة من أجل ظهور أعمال صالحة. وفي هذا السياق تأتي عبارة هيغل الشهيرة التي حيرت الشرّاح والمفسرين: «كل ما هو واقعي عقلاني»، وهي عبارة تحمل إيحاءات دقيقة تؤكد أن كل ما هو موجود في الواقع له تبريره أو سببيته وإلا لما وجِد[141]. بناء عليه، لا يخرج ما يحمله واقعنا العربي اليوم من تناقضات عن إطار وجود أسبابه في البنية الاجتماعية العربية؛ فالانقسام الطائفي والصراع بين المذاهب والأديان، ثم بين القبائل والأفكار، والانقسام الاجتماعي، كلها نتائج للتفاوتات الكبيرة داخل المجتمع الواحد. صحيح أن هذا الوضع التاريخي لم يكن خاصًا بالعالم العربي وحده؛ إذ سبق للمجتمعات الأوروبية أن عاشته في أزمنة سابقة، بيد أن التزامن التاريخي والسياق الحالي يفرضان عدم الانسياق كثيرًا مع هذه المستويات، لئلا نقع في المفارقة التاريخية (Anachronism). لذلك، يجب أن تكون المقارنة خاضعة للمنطق التاريخاني، لأن الخصوصيات تبقى قائمة.

انخرطت أوروبا في ما مضى - كما سبق ذكره - في حروب مذهبية كثيرة، أبرزها حرب الثلاثين عامًا (1618-1647) بين الكاثوليك والبروتستانت، التي اجتاحت ألمانيا وأوروبا الوسطى حتى وصلت إلى اسكندنافيا، ثم توسعت جنوبًا إلى أوروبا الجنوبية، أي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ولم تنج منها آنذاك إلا إنكلترا وروسيا، وتحدثت المصادر التاريخية عن أنها حصدت ثلث سكان أوروبا[142]. وانخرط العرب اليوم في حروب طائفية مختلفة، حصدت إلى اليوم الملايين، ولا تزال الحصيلة في ارتفاع. وبينما صفّت المسيحية حساباتها التاريخية بعضها مع بعض من خلال مذهبين أساسيين، كاثوليكي وبروتستانتي، فإننا لا نزال في بداية المعركة، علّنا نصل إلى التصفية بين طوائفنا، ولا سيّما بين السنّة والشيعة، مدعومين بتراث بائد حامل الكثير من التناقضات والغموض. وبينما استطاعت أوروبا بعدما عانت كثيرًا ما يدعونه حرب الأديان (La guerre des religions) أن تتجاوز المصلحة وتبنيها، إلى درجة أن أصبحت مثلًا مضروبًا، عجز العرب عن تجاوز هذا الوضع، حتى غدا ناموسًا يحكم بنية المجتمع. نعم، تحولت الحروب الدينية في فرنسا إلى درس تاريخي يُضرب به المثل[143]، لكنها أصبحت عند العرب فلسفة للحياة يستعرض من خلالها الساسة عنتريتهم، فإذا ما أريد فرض أيديولوجيا معينة استُشهِد بقوة الطائفة. وهكذا يتضح أن هذه الواقعة في أوروبا أحدثت زلزلة في نفسية الأفراد كما الجماعات، وأصبحت ذكرى لا تمحى، لكنها أصبحت في داخل الفضاء العربي بنية فكرية تؤطر المجتمع. وجاء عصر التنوير الأوروبي ردة فعل على تلك الجرائم التي ارتُكبت باسم المسيحية والدين الحق[144]. وفي المقابل جاء الحراك العربي ليحرر هذه المكبوتات التي عبر عنها فرويد بقوله: «كل ما كُبت على مدار التاريخ سوف يستيقظ يومًا ما، وينفجر كما تنفجر البراكين من أعماق الأرض، ويطالب بحقه في الوجود والتعبير عن نفسه. وسوف ينتقم لنفسه ممن كبتوه وظلموه»[145]، وهو ما يحدث اليوم داخل المجتمعات

العربية، حيث انفجر صراع مذهبي ذو جذور عميقة في الذاكرة الجماعية يعود إلى مئات الأعوام، ذلك الانفجار الذي وقفت وراءه حوادث مفصلية وحاسمة، كالتدخل الأميركي في العراق الذي حرر الطاقات المكبوتة والأصوات المخنوقة والفئات المضطهدة على مدار التاريخ (الشيعة والأكراد ... إلخ)[146]، وإطاحة الحكم المطلق (ليبيا)، ومحاولة إطاحته (سورية)، ومن هنا بدأت الأصوات تظهر. وبوصول الحراك الاجتماعي، زادت فرص التعبير عن المكبوت. ومن جانب آخر، لا يمكن أن نغفل ما تقوم به مختلف القوى المسيطرة لتمويه الصراع الاجتماعي من خلال تكثيف مقولات أيديولوجية تعطي الانتماء القبلي أو الطائفي مرتبة مميزة في بناء الدولة والمجتمع في العالم العربي. ويبرهن على ذلك «أن الدولة العربية الحديثة لم تكتف بفشلها في إدماج مكوناتها الأولية؛ القبلية والطائفية والمذهبية، وإنما عززتها وعمدت إلى توظيفها كأدوات في صراعها للاستحواذ على نصاب السلطة، فظهر الصراع واضحًا على مساحة العراق، والمشهد مغرقًا في طائفيته ومذهبيته في لبنان، وانكشف الجرح القبطي في مصر. واستخدم في اليمن التحشيد الحوثي في حرب النظام لتوحيد القبائل الأخرى؛ حيث القبيلة والسياسة حاضرة [حاضرتان] بقوة كما هي [هما] في ليبيا. أما في سورية فقد استنفد النظام تكوينه السوسيولوجي والطائفي والمذهبي والعرقي حتى انكشفت الأمور على واقعها الحقيقي»[147]. وهكذا غلب الانتماء القبلي والطائفي على الانتماء الوطني الجامع، ونجح النظام السياسي المسيطر في إعادة إنتاج أدواته المعرفية ومؤسساته السياسية على أسس قبلية أو طائفية، وبات من الصعب تطويرها أو تغييرها. وكانت ردة فعل قوى التغيير إزاء هذا الوضع اعتماد خطاب ليبرالي وعلماني عرّت به الوجه الاجتماعي الحاد في جميع الدول العربية. وساهم المتنورون العرب في نقد المقولات النظرية السائدة في الفكر اليومي، والتي كشفت التوجهات الفكرية والسياسية لمثقفي السلطة على امتداد العالم العربي.

إن المشكلة التي عاناها العرب هي اعتقادهم أن كبت المشكلة أو خنقها أو تأجيلها هو الحل والتجاوز. لذلك، ما إن انفرج الوضع حتى ظهرت جميع التناقضات الطائفية، وتحولت الطائفية إلى مذهبيات قاتلة، والقبلية إلى ركيزة ثابتة في الدولة العصرية، والتحزب السياسي إلى جماعات عصبوية تهدد مستقبل الدولة ومؤسساتها والعيش المشترك بين الجماعات في داخلها. وبهذا يكون من بين ما حملته رياح التحول كشف الستار عن الواقع، وظهور صراع طائفي زاد من غموض نتائجه تدخّل قوى خارجية؛ إذ لم تبق طائفة أو جماعة إثنية أو منطقة إلا وأفصحت عن وجودها بطرائق كثيرة، أبرزها العنف، وهو ما يظهر اليوم في كلٍّ من سورية والعراق واليمن، وجعل المسار يتحول ليصبح وتر الطائفية حساسًا، يوظفه من أُزيل أو من جرت محاولة إزالته. وأدخلت الحروب المنطقة في مسار دموي حتى بات أي حل أو انفراج يتضح في الأفق رهين تحقيق توازنات دولية، وبسبب هذا الأمر، تحيط الريبة بصدقية التحول أو التغير الذي يمكن أن يحدث في هذه البلدان؛ ذلك أن العامل الخارجي الذي لا يزال يؤثر تأثيرًا مباشرًا، وأحيانًا حاسمًا، في دينامية الصراع أو في القوى المتصارعة[148] يساهم مساهمة كبرى في تغيير المسار ومعاكسة الإرادة الشعبية، على الرغم من استمرار الأوضاع التي تستلزم وجوده.

إن التحرر من الأيديولوجيا العصبوية، المستندة إلى العرق أو الدين أو القبيلة، يتطلب بالضرورة التحرر من سيطرة ثقافة العصبيات السائدة على امتداد الوطن العربي، التي تخدم بالدرجة الأولى طبقة سياسية فاسدة، تقودها برجوازية ريعية بشرائحها المتعددة؛ تلك البرجوازية التي تحاول أن تكرس الدولة القمعية نظامًا استبداديًا يعبّر بوضوح عن الشكل الملائم لسيطرة الرأسمالية الريعية في العالم العربي. وهكذا، تشكّل ثقافة التغيير الجذري ركيزة صلبة للتحرر من هيمنة الوعي الطائفي والقبلي على الوعي الوطني، ومدخلًا أساسيًا للتخلص من النظم السياسية الاستبدادية؛ فتفكيك العصبيات الطائفية والمذهبية والقبلية الراسخة هو الشرط المسبق والضروري لتشكيل مجتمع مدني متماسك ومنسجم في سائر الدول العربية، إضافة إلى تربية العقل الأولي على أفكار عقلانية جديدة، عن طريق ترسيخ فكرة التسامح بين المذاهب والأديان، وتجفيف تلك الرواسب المتراكمة، طائفية أكانت أم مذهبية أم قبلية أم عشائرية؛ فالمصالحة لن تتحقق إلا بعد المصارحة.

خاتمة

رصدتُ على امتداد هذا البحث، ومن خلال أربعة محاور رئيسة، أهم الأفكار والقضايا التي ساعدتنا على الفهم التاريخي والاستيعاب العقلي لما حدث في هذا الزمن التاريخي الآني، ثم تحليل مجمل الهواجس والإرهاصات التي نتجت من تجربة خمسة أعوام ومناقشتها. وكان المستند في تحليل كل فكرة وقضية قائمًا على مبدأين أساسيين: التاريخ والواقع، فكانت النتائج متباينة، فأدت إلى الخروج بخلاصات وإشكالات أُدرجت في نهاية كل مناقشة وفي عمق التحليل. وتبين أن لكل حادث جانبًا محليًا وجانبًا كونيًا، فالتغيير الثوري محكوم بالزمان والمكان، ولا يفيد نعت هذا التطور أو ذاك بأنه ثورة اجتماعية، ولا يصح النعت بالنظر فقط إلى الأوضاع الداخلية؛ إذ لا بد من أخذ الصدى الخارجي ومنحى التاريخ في الاعتبار. وما حدث طوال الأعوام الخمسة يختلف باختلاف منطلقاته ونتائجه؛ فربما تكون ثورة تونس متقدمة نسبيًا، وحراك ليبيا متأخرًا خاضعًا للأيديولوجيا القبلية، وربما تكون احتجاجات اليمن ذات طابع إقليمي، والأمر نفسه يحضر في التجربة السورية لاعتبارات خاصة، بيد أن ضرورة وضع الحوادث في سياقها التاريخي أمر مهم، حتى يستقيم المنهج وتتضح الرؤية وتقبل الأحكام. ويمكن أن يتضح أن هنالك غياب جديةٍ في الإدراك وصعوبةً في تحقيق الهدف، لكون النفوذ الذي تقوم به الدولة الشمولية من طريق سلطة المؤسسات القمعية يمثّل حجر عثرة أمام الطموح الثوري، بيد أن تحقُّق الاستيعاب واتساع حدود الإدراك كفيلان بإعادة تشكيل مرحلة الـ «ما بعد خمس سنوات».

خلاصة القول إن مسار الحراك الاجتماعي العربي أخذ أبعادًا مختلفة طوال الأعوام الخمسة، وبدا أن أكبر خطأ وقعت فيه الحركات الاحتجاجية العربية بمجملها أنها كانت تحديثية لا تنويرية، كما أن نجاح التغيير يعتمد على نجاح النضال الشعبي في التأسيس لنسق جديدٍ في الحكم وبناء الدولة ومؤسّساتها. بدأ الحراك كحركة احتجاج اجتماعية «طَرَفيّة» قامت بها الجهات الفقيرة ضد المركز المتطور، فكانت محاولة القطع سياسيًا وثقافيًا مع النظام القائم. ومن ثم، اختلط الشعور بالنقمة على الفقر والبطالة بشعور رفض الذل والإهانة والتهميش الاجتماعي والقمع السياسي، وانتهت بحروب أهلية وصراعات على السلطة. والسبب أن المسار الموازي لم يكن قائمًا، ولم يواز هذا الحراكَ الشعبيَّ حراكٌ ثقافيٌّ يقطع مع الماضي وأساطيره وخرافاته؛ ذلك أن انعتاق الروح من أسر القيود وغياهب الماضي عملية صعبة جدًا. ومن هنا، تحتاج المجتمعات العربية إلى فكر بديل يساهم في توجيه الفعل، بغية تحقيق شروط النهوض عن طريق استيعاب المسار التاريخي وفهمه فهمًا يقطع علاقته بالتأخر التاريخي، فاستمرار هذا التأخر يجعل الذهنية النقدية غائبة ويكرس سيطرة ذهنية الاستهلاك والتواكل والخرافة. والوعي التاريخي لا يتحقق إلا في عهد التقدم العلمي والازدهار الفكري، ومن هنا تقتضي الضرورة أن تتحقق ثورة ثقافية لتكون إلى جانب الثورة السياسية.

ليست الثورة جهدًا مستحيلًا في طلب المستحيل، كما لا يمكن أن تكون ضرب عشواء بغير ضابط وعلى غير أسس، فالثورة في معناها الحقيقي حوار حي وخلّاق بين الواقع الذي يراد تغييره والمثال الذي يراد للمستقبل أن يصاغ عليه، ويخطَّط له بكل إتقان، وتوضع الأهداف كما توضع المنطلقات، وترصد النتائج ويستفاد من الأخطاء. تفشل الثورة حينما تبقى رهينة هدف واحد ومحدد، وتنجح حينما تتجاوز الفردانية نحو الجماعية، وتسعى لأهداف منسجمة ومتكاملة. ومن أجل بلوغ هذا المنطق، يفرض الواقع التاريخي فهم النسق الواقعي للعالم العربي، ثم استخلاص الدروس والعِبَر من التاريخ، والسعي للوحدة والحداثة، والقطع مع التفرقة والتقليد.

المراجع

1 – العربية

أركون، محمد. «الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي». **المستقبل العربي**. السنة 9، العدد 93 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1986)، ص 129-134.

الأسود، شعبان الطاهر. **علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001.

برادلي، جون آر. **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**. ترجمة شيماء عبد الحكيم طه. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. **في الثورة والقابلية للثورة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الجابري، محمد عابد. **إشكالية الفكر العربي المعاصر**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1989.

جعيط، هشام. **الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**. ترجمة خليل أحمد خليل. ط 4. بيروت: دار الطليعة، 2000.

الحناشي، عبد اللطيف. «مراجعة كتاب **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** لعزمي بشارة». **عمران للعلوم الاجتماعية**. السنة 1، العدد 1 (2012)، ص 275-282.

صالح، هاشم. **الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي؟**. بيروت: دار الساقي، 2007.

الطيب، مولود زايد. **علم الاجتماع السياسي**. [طرابلس الغرب]: دار الكتب الوطنية، 2007.

عدوي، عبد الفتاح. «الثورة والتغيير». **الفكر المعاصر**. العدد 35 (كانون الثاني/يناير 1968)، ص 19-25.

العروي، عبد الله. **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخانية؟**. ترجمة ذوقان قرطوط. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة، 1978.

عماد، عبد الغني. **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

العودة، سلمان. **أسئلة الثورة**. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

كرازين، يوري. **علم الثورة في النظرية الماركسية**. ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة، 1975.

الكيالي، عبد الوهاب [وآخرون]. **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

ماركيوز، هربرت. **العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1979.

المودن، عبد الحي، عبد الأحد السبتي وإدريس كسيكس. **أسئلة حول انطلاق الربيع العربي**. تقديم الطيب بن الغازي. سلسلة بحوث ودراسات؛ 49. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.

مور، بارينجتون. **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**. ترجمة أحمد محمود؛ مع تصدير جديد إدوارد فريدمان وجيمس سكوت. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

هادي، نبيل. «الوحدة اليمنية وقضية الثورة العربية». **الفكر العربي**. العدد 23 (تشرين الثاني/نوفمبر 1981).

وهبة، ربيع [وآخرون]. **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن**. تحرير عمرو الشوبكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

2 - الأجنبية

Aristotle. *Politics*. Translated by Benjamin Jowett; with introduction, analysis, and index by H. W. C. Davis. Dover Thrift Editions. Mineola, NY: Dover Publications, 2000.

Deleplace, Marc (ed.). *Les Discours de la haine: Récits et figures de la passion dans la cite.* Histoire et civilisations. Villeneuve-d'Ascq: Presses universitaires du Septentrion, 2009.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

(91) عبد الحي المودن، عبد الأحد السبتي وإدريس كسيكس، **أسئلة حول انطلاق الربيع العربي**، تقديم الطيب بن الغازي، سلسلة بحوث ودراسات؛ 49 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص 52-53.

(92) عندما نوظف كلمة فضاء لا نفكر في الفضاء المحيط بنا فحسب، وإنما في الفضاء الكوني أيضًا، أي إنه فضاء مفتوح من دون حدود، ويعني ذلك افتراض حرية الرؤية لما يمكن أن يتضمنه ذلك الفضاء. يُنظر: محمد أركون، «الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي»، **المستقبل العربي**، السنة 9، العدد 93 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1986)، ص 129.

(93) إن تجذُّر الحركة الإصلاحية التونسية منذ عهد خير الدين جعل تونس بلدًا منفتحًا جدًّا؛ فلهذا البلد «تاريخ غني في مجال الاحتجاج الشعبي في شأن القضايا الاجتماعية والسياسية. ففي 26 كانون الثاني/ يناير 1969 وقعت انتفاضة الوردنين ضد تعميم سياسة التعاضد في تملك الأراضي، وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1977 نشبت انتفاضة في قصر هلال، وفي 26 كانون الثاني/ يناير 1978 أعلن الإضراب العام ووقع 'الخميس الأسود'. وفي 27 كانون الثاني/ يناير 1980، كانت أحداث قفصة، وفي 3 كانون الثاني/ يناير 1984 كانت انتفاضة الخبز الأكثر شبهًا - في رأينا - بانتفاضة 2011 التي تحولت إلى ثورة». يُنظر في هذا الإطار: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 20.

(94) المودن، السبتي وكسيكس، ص 15.

(95) المرجع نفسه، ص 12-13.

(96) بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، ص 52.

(97) نبيل هادي، «الوحدة اليمنية وقضية الثورة العربية»، **الفكر العربي**، العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981)، ص 80.

(98) تعدُّ ظاهرة حمل السلاح في اليمن وتكديسه في المنازل وبين القبائل ظاهرة قديمة قِدم التاريخ؛ فالسلاح لدى المواطن القبلي يأتي في أولويته قبل الغذاء. ومن جهة أخرى تملك هذه الدولة، التي يبلغ عدد سكانها 25 مليون نسمة، 50 مليون قطعة سلاح، أي بما مقداره قطعتا سلاح لكل يمني. يُنظر: المرجع نفسه، ص 82.

(99) هاشم صالح، **الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي؟** (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 17.

(100) سلمان العودة، **أسئلة الثورة** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 41.

(101) ربيع وهبة [وآخرون]، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن**، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 12.

(102) من بينها غياب الأحزاب والنقابات، والاستبداد الشديد والشمولي.

(103) عبد اللطيف الحناشي، «مراجعة كتاب **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** لعزمي بشارة»، **عمران للعلوم الاجتماعية**، السنة 1، العدد 1 (2012)، ص 277.

(104) بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، ص 58.

(105) وهبة [وآخرون]، ص 36.

(106) العودة، ص 87.

(107) المرجع نفسه.

(108) عبد الله العروي، **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخانية؟**، ترجمة ذوقان قرطوط (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة، 1978)، ص 92.

(109) شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001)، ص 46. ويعد كتابا كلٍّ من بارينغتون مور وشكوشبول من المراجع الأكثر استعمالًا وتداولًا في المقررات التي تدرس الثورات والدراسات التي تنجز

حولها، يُنظر: بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، ترجمة أحمد محمود؛ مع تصدير جديد إدوارد فريدمان وجيمس سكوت (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، وTheda Skocpol, States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

(110) الأسود، ص 47.

(111) Aristotle, Politics, translated by Benjamin Jowett; with introduction, analysis, and index by H. W. C. Davis, Dover Thrift Editions (Mineola, NY: Dover Publications, 2000), p. 188.

يُنظر: عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 7.

(112) يوري كرازين، **علم الثورة في النظرية الماركسية**، ترجمة سمير كرم (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 31.

(113) مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي** ([طرابلس الغرب]: دار الكتب الوطنية، 2007)، ص 99.

(114) هربرت ماركيوز، **العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1979)، ص 28-40.

(115) بشارة، **في الثورة**، ص 12.

(116) المرجع نفسه.

(117) شدّد ماركس على الطابع الحتمي للثورات، وعلى أنها تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية، وذهب إلى أن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم، ما يعوق الإنتاج، فتحدث أزمة، وتبدأ حقبة من الثورات الاجتماعية، ويفضي هذا التناقض بين الطبقات الاقتصادية إلى ثورة عنيفة. وفي مكان آخر يقول ماركس إن «الثورة هي القوة الدافعة في التاريخ». يُنظر: عبد الوهاب الكيالي [وآخرون]، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ج 1، ص 871 وج 2، ص 161.

(118) بشارة، **في الثورة**، ص 13.

(119) هشام جعيط، **الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**، ترجمة خليل أحمد خليل، ط 4 (بيروت: دار الطليعة، 2000)، ص 39.

(120) بشارة، **في الثورة**، ص 25.

(121) الفردانية شرط أساسي للحداثة السياسية.

(122) يتداخل الدين والسياسة كما يتداخل الماضي والحاضر. وكما اختلف العلماء والجماعات الدينية في تفسير كثير من النصوص المقدسة وتأويلها، خصوصًا ذات العلاقة بالسلطة والسياسة وحكم البشر، تباينت الرؤى والمواقف من الثورة منذ بداية ظهور الإسلام حتى اليوم، مع الإشارة إلى تراجع مصطلح الثورة ليحل مصطلح «الجهاد» محله ويستوعبه.

(123) Marc Deleplace (ed.), Les Discours de la haine: Récits et figures de la passion dans la cite, histoire et civilisations (Villeneuve-d'Ascq: Presses universitaires du Septentrion, 2009).

(124) محمد عابد الجابري، **إشكالية الفكر العربي المعاصر** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1989)، ص 20.

(125) جون آر برادلي، **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص 149.

(126) المرجع نفسه.

(127) يذهب المؤرخ الفرنسي توكفيل إلى القول إن أخطر أسباب الثورة هي برامج الإصلاح المتوقفة أو المتعثرة.

(128) برادلي، ص 149.

(129) صالح، ص 222.

(130) المرجع نفسه، ص 224.

(131) زهير الخويلدي، «التسوية وحرب المواقع والثورة السلبية عند أنطونيو غرامشي»، **الحوار المتمدن**، 14/ 8/ 2015، شوهد في 17/ 11/ 2016، في: http://bit.ly/2fI8t8b.

(132) العودة، ص 48.

(133) عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 29.

(134) عماد، ص 19.

(135) المرجع نفسه، ص 20.

(136) المرجع نفسه.

(137) المرجع نفسه، ص 21.

(138) يحاول الفكر التاريخاني الإمساك بالواقع التاريخي، والتركيز على الخصائص النوعية للسياسية العربية، ويشرح الرموز الحضارية، ويكدّ في دراسة الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ينغرس فيها العمل الثوري.

(139) عبد الفتاح عدوي، «الثورة والتغيير»، **الفكر المعاصر**، العدد 35 (كانون الثاني/ يناير 1968)، ص 23.

(140) إن مسألة المصالحة أساسية في الحالة التي يعيشها العرب اليوم، وذلك من أجل تحقيق مناخ إيتيقي للعمل المشترك بين قوى سياسية متنوعة ومتعددة تتحرك في إطار حركة اندماجية تؤطرها قيم المشاركة والعفو والتصافي.

(141) صالح، ص 105.

(142) المرجع نفسه، ص 102.

(143) عندما يختلف – مثلًا – ساسة فرنسا الحاليون في مسألة معينة، يستشهدون بهذا الحادث ويقولون بصريح العبارة: لا نريد أن نجعل منها حرب أديان؟ أي إلى مشكلة تستعصي على الحل أو حرب أهلية داخلية. يُنظر: المرجع نفسه، ص 9–10.

(144) المرجع نفسه، ص 9–10.

(145) المرجع نفسه، ص 70.

(146) المرجع نفسه، ص 70–71.

(147) عماد، ص 40.

(148) الجابري، ص 20.

الفصل السادس
الثورة والولادة الجديدة في سورية ...... ويندي بيرلمان

تساوي التعريفات التقليدية الثورة باستبدال الناس نظامًا سياسيًا ما بآخر. لكن بالتشديد على مؤسسات الدول على حساب الخبرات المجتمعية، فإن هذا المنظور يقلل من أهمية الأركان النفسية والثقافية والعاطفية للتغيير. والأخيرة منها تأتي في المقدمة بحسب فهم الذين عاشوا التظاهرات الجماهيرية التي اكتسحت العالم العربي في عام 2011.

تستكشف هذه الدراسة مثل هذا الفهم عبر تحليل مقابلات مباشرة مع سوريين مهجرين، ساندوا وشاركوا في احتجاجات غير عنيفة، قبل أن يفروا من بلادهم. يصف هؤلاء المعارضون تغلبهم على الخوف ومشاركتهم في الاحتجاجات بنوع من انبعاث أو ولادة جديدة. وترى الدراسة أن الاحتجاجات الجماهيرية في سورية كانت ثورية، لأنها أشارت إلى رفض الناس أداء دور المواطنين المرعوبين والمذعنين، وهو ما طالبهم به ويطلبه النظام الاستبدادي (التسلطي). وهذا التحليل الإنساني للانتفاضات العربية يتحدى أولئك الذين يقيسون نجاحهم بتحقيق الديمقراطية أساسًا؛ فحتى لو بقيت بعض مناحي الاستبدادية، فإن ما يتوقَّعه الناس من معنى أن يُحكموا قد تغيّر على نحو جوهري. ولإجراء تقديم تام لهذه الثورات، يجب أن نهتم بهذه التحولات في العنصر المجتمعي (الدولة - المجتمع)

يختلف المراقبون في المصطلح الملائم الذي يتعين إطلاقه على موجة الاجتماع الجماهيري التي هزت العالم العربي في عام 2011، فيشير بعض المعلقين إلى هذه الحوادث بوصفها انتفاضات أو تمردات، كي يبرز سماتها حال كونها حوادث مقاومة لحكومات دستورية. لكن الشائع بين الذين أيدوا هذه التحديات الجماعية للسلطات هو تسميتها «الثورات».

يشكك الأكاديميون في صحة التسمية، ويخلص جاك غولدستون، في إثر مراجعته أجيالًا من البحث الأكاديمي حول الموضوع، إلى تعريف الثورة بأنها «جهد لتغيير المؤسسات السياسية والتعليلات التي تسوغ السلطة السياسية في مجتمع ما، مصحوبة بتعبئة جماهيرية رسمية أو غير رسمية وأفعال غير دستورية تقوّض السلطات القائمة»[149]. تعُدُّ الحكمة التقليدية الاختبار الذي يميز الثورات من حركات معارضة أقل شأنًا هو إطاحة الشعب المحكوم نظامًا سياسيًا وإحلال نظام آخر مكانه. بل إن غولدستون يسمّي الثورات التي فشلت في الوصول إلى السلطة ثورات فاشلة أو مجهضة[150]. أما الباحثون الذين ينظرون إلى ما هو أبعد من المؤسسات الرسمية للسلطة السياسية، وصولًا إلى الجذور الاجتماعية، فهُم غالبًا ما يفضلون القواعد الاقتصادية. وهكذا، ترى ثيدا سكوكبول أن الثورات هي تغيير للبنى الطبقية بفعل «تمردات ذات 'قاعدة طبقية' من الأسفل»[151]. وبحسب هذه الأفهام، لم تكن انتفاضات 2011 العربية ثورات ولا حتى ثورات فاشلة، إلا أنني أقترح أن نقوم، بدلًا من افتراض أن رأي الباقين أصحّ من رأي الناشطين والجماهير، بدراسة مصدر التباين لنرى ماذا يمكن أن يعلمنا عن ديناميات التغيير السياسي. وأنا أرى أن المقاربات الأكاديمية التقليدية تقلل، بتركيزها على البنى الدولاتية والاقتصادية، من أهمية الأركان النفسية والثقافية والعاطفية التي تقوم عليها أيضًا علاقات السلطة. أما الناس العاديون الذين عوّدوا أنفسهم على الحكم الاستبدادي، فإن تحوّلهم إلى تحدي النظام ربما يؤشر إلى نهاية جزء مما كان يعرّفهم بوصفهم مواطنين، والبدء باكتشاف مناحٍ جديدة في أنفسهم وتفضيلها حال كونهم مواطنين. وأنا أُحاج بأن هذه العملية من التحول الذاتي، التي يشعر كثيرون أنها شيء قريب من

الولادة الجديدة، هي الأساس الثوري لما حدث في العالم العربي في عام 2011، وذلك بقطع النظر عن تأثيرات الحوادث في إسقاط الأنظمة أو تغيير أنظمة الحكم.

سأقوم بدرس هذه الحجة في ضوء ما حدث في سورية - حيث تكشف شدة التحول من واقع قائم على الحد الأدنى من النقد الجماهيري، إلى المشاركة الجماهيرية الكبيرة في الاحتجاجات - هذه الديناميات على نحو خاص. وسأركز على المعنى الإنساني للتظاهرات الشعبية اللاعنفية في ربيع - صيف 2011؛ فهي كانت واحدة من مراحل الأزمة التي لا تزال تتفاعل حتى اليوم. فعلى وقع الانتفاضة في تونس ومصر، شهدت سورية تظاهرات تجريبية صغيرة تدعو إلى الإصلاح، ما لبثت أن تحولت في أواخر الربيع إلى تظاهرات حاشدة مطالِبة بتغيير النظام.

دفع القمع الشديد الذي مارسه النظام وعلى نحو متزايد بعد صيف 2011 المتمردين إلى حمل السلاح، ما أدى إلى انحدار الاحتجاج السلمي إلى تمرد مسلح. وعلى خلفية تصلب النظام والتنافس الجيوسياسي، تدخّل لاعبون دولاتيون وغير دولاتيين ذوو أيديولوجيات وأهداف ورعاة مختلفون، فأفضى ذلك كله إلى التشظي إلى آلاف الفصائل المسلحة المتمردة. واليوم تغرق البلاد في حرب متعددة الأبعاد وذات طبقات متداخلة، من حرب أهلية ونزاع إقليمي ودولي وتقسيم مناطقي ومأساة إنسانية، فضلًا عن النضال الشعبي المستمر ضد الدكتاتورية، حتى وهي ترتكب جرائم حرب في مواطنيها.

سأكشف من خلال العودة إلى المرحلة الأولى من الاحتجاجات في الشارع التي أطلقت ما بات الآن نزاعًا مأساويًا، السبب الذي يجعل كثيرًا من السوريين الذين شاركوا في تلك الاحتجاجات يرون أنها ثورية.

تشير الشهادات الشخصية لهؤلاء إلى أي مدى شعروا، خلال عقود متواصلة، بأن نظامَي حافظ وبشار الأسد كانا ينظران إليهم بمزيج من الاحتقار والترهيب، فرضخ معظم المواطنين جزئيًا، بفعل مشاعر الخوف واللاجدوى، إضافة إلى الأفهام وأشكال السلوك التي تشجعها تلك المشاعر. وعلى الرغم من أن بعض المواطنين تجرأ على تخطي حدود السماح السياسي، فإن الأكثرية امتثلت للنظام، إن لم تكن قد آمنت بأن ليست ثمة طريق أخرى، وكان قيامها بذلك هو في الوقت نفسه ناتجًا من سياسات النظام ومساهمًا حيويًا في استمرار الوضع القائم.

كان إطلاق السوريين التظاهرات الجماهيرية عملًا ثوريًا، لأنه أشار إلى رفضهم القيام بالدور الذي طالبهم به النظام ويطلبه منهم. وهم بعملهم هذا قضوا على الافتراضات التي كانت تغذي علاقة المواطنين بالسلطة السياسية، وعلاقات بعضهم ببعض، حال كونهم أعضاء في جسم سياسي، وعلاقاتهم بأنفسهم بوصفهم وكلاء سياسيين ذوي حقوق وطموحات، والقدرة على المضي قُدُمًا بهاتيك الحقوق والطموحات.

وعلى الرغم من أن العلاقات الجديدة التي سوف تحل محلها لمّا تتحدد، فإن من الصعب أن نتصور أنه يمكن استعادة الأنماط القديمة، وإعادة فرضها. وهذا هو المعنى الذي يدفع بكثيرين من خصوم نظام الأسد إلى الإصرار على أن تمردهم لم يكن ثورة فحسب، بل كان نوعًا من الولادة الجديدة أيضًا.

إن هذا الفهم يقدم زاوية جديدة [للنظر] إلى التعهد الذي يكرره مؤيدو التمرد: «لا عودة إلى» النظام السوري الذي كان قائمًا قبل عام 2011 [152]. ولا يشير هذا التعليق إلى القوة الداخلية لنظام الأسد بقدر ما يشير إلى طبيعة النظام السوري، وهو لا يعني إلى أن جميع مناحي الثقافة والسلوك السورية تغيرت أو أن التغيرات التي حصلت لن تشهد تغيرات جديدة. على الرغم من ذلك، فإن استعارة الولادة الجديدة تدعونا إلى إلقاء نظرة إنسانية على إنجازات الثورات العربية وإخفاقاتها، وإذًا، إلى أي مدى كانت الطرائق القديمة في ممارسة السياسة مبنية على نوع من المواطن الذي خضع لتحوّل كلّي من جراء الاحتجاجات؟

لا ينحصر مدى المنظور الإنساني في سورية وحدها؛ إذ يركز المحللون الذين يبحثون في ما تغير وفي ما لم يتغير في العالم العربي منذ عام 2011، على بنى النظام الاستبدادي؛ فعندما يحاكم المرء الثورات على قاعدة مدى نجاحها في تفكيك الدول الأمنية القديمة ومأسسة الديمقراطية، فإن الحصيلة تبدو في أحسن الأحوال «متواضعة»[153]. بهذا، فعند

الالتفات إلى مصر، يشير بعض المحللين إلى استمرار تمركز السلطة التي لا تخضع للمحاسبة في الرئاسة والعسكر و«الدولة العميقة»، حال كون ذلك دليلًا على عودة الاستبداد إلى الظهور(154). أما اليمن، فإن النقاد يقولون إن الحكومة الإقصائية الفاسدة التي تبوأت السلطة بعد استقالة الرئيس علي عبد الله صالح، شكلت ما هو أكثر قليلًا من «إعادة توضيب النظام القديم»(155).

تحدد هذه التقويمات استمرارية المؤسسات غير الديمقراطية والائتلافات النخبوية في البلدان التي شهدت انتفاضات شعبية. لكن في الأنظمة ما هو أكثر من المؤسسات والنخب؛ فنحن إن كانت طرائق حكم كثير من متبوّئي السلطة لم تتغير، فإن ما يتوقعه المواطنون بشأن ما يعني أن يُحكموا لا يمكن أن يكون امتدادًا فقط لما كان عليه في الماضي. لذا، يتعين علينا، إضافة إلى تدارُسِنا هذه الثورات، أن ننظر إلى هذه التحولات الموجودة تحديدًا، في عنصر المجتمع من معادلة العلاقات بين المجتمع والدولة.

تستكشف الدراسة هذه الأفكار في الحالة السورية، وذلك في خمسة أقسام: يقدم **القسم الأول** مراجعة نقدية للبحوث المتعلقة بالسياسة السورية، ويحدد **القسم الثاني** الخطوط الرئيسة للهيكلية المفهومية التي تشدد على دور الخوف السياسي في الأنظمة الاستبدادية، وتقدم فرضية أنه يمكن النظر إلى الأفراد الذين يحطمون حاجز الخوف على أنهم وُلِدوا من جديد. ويراجع **القسم الثالث** منهجيتي البحثية المتمحورة حول التحليل النوعي للمقابلات المفتوحة للسوريين المهجرين. أما **القسم الرابع**، فيقدم مقاطع من عينات من هذه المقابلات ويحللها. ويخلص **القسم الخامس** إلى مناقشة نتائج هذا البحث.

أولًا: بحوث السياسة السورية

تعتمد الدراسات المتعلقة بالسياسة السورية في جُلّها مقاربات بنيوية، بهدف شرح القواعد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية الاستبدادية الراسخة. وتتبع دراسات عدة مكملة بروز الجماعات الريفية والأقلوية في الجيش وحزب البعث في منتصف القرن الفائت، والأزمة الاجتماعية قبل انقلاب حزب البعث في عام 1963 وبعده، ومأسسة «الملكية الجمهورية» بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة في عام 1970 (156).

تشرح الدراسات المشار إليها كيف أن التطورات في السياسات الرئيسة، وتحديدًا الإصلاح الزراعي في أواخر الخمسينيات والتأميم في الستينيات واستخدام الريع الخارجي لتضخيم جهاز الدولة في السبعينيات وتزايد دور القطاع الخاص منذ الثمانينيات، ركزت سيطرة النظام على الاقتصاد والتحالفات العابرة الطوائف، وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى قاعدتها من الطبقات الوسطى والسفلى؛ ففي حين أمّنت الإدارة والحزب والمنظمات المهنية ذات الصلة سيطرة النظام الاجتماعية والسياسية، تولت الأجهزة الأمنية الموجودة على الصعُد كلها، التي لا تخضع لأي رقابة، إرغام المواطنين على الخضوع للسلطة. وعندما لم ينفع التهديد بالعقاب، تولى العنف المهمة. حارب الإخوان المسلمون النظام عبر مجموعات مسلحة منذ أواخر السبعينيات، وقاموا في عام 1982 بعصيان في مدينة حماة. فردّ [الرئيس حافظ] الأسد بهجوم اعتمد سياسة الأرض المحروقة ودكّ المدينة، ما أدى إلى مقتل عدد غير مؤكد من آلاف السوريين(157). بعد ذلك، لم تظهر أي معارضة علنية تُذكر، على الرغم من تزايد الاستياء بسبب استمرار انتهاك حقوق الإنسان، وفشل النظام في إنتاج فرص اقتصادية متكافئة مع تزايد عدد السكان.

درست تحليلات خلافة بشار أباه في عام 2000 كيف تغير أو لم يتغير الحكم الاستبدادي في عهد الرئيس الشاب ذي الشعبية(158). وعلى الرغم من أن كثيرين أملوا في الإصلاح السياسي، فإن برنامج بشار لـ «التنمية الحديثة»، ركز على إعادة الهيكلية النيوليبرالية للاقتصاد. وعلى الرغم من أن كثيرين من السوريين رحبوا بتوافر السلع الاستهلاكية(159)، فإنهم استنكروا استمرار رأسمالية المحسوبيات، والفساد الصارخ والنظام الذي بدأ يصبح أشدّ ضيقًا،

ونخبويًا، ومستندًا إلى العائلة[160]. في غضون ذلك، أدى التضخم والبطالة وتهافت البنية التحتية إلى هبوط مستوى المعيشة لدى فئات واسعة من السكان[161]. وكشف خفض الدعم والخدمات الرسمي عن تخلي النظام عن الفلاحين والعمال الذين كانوا تقليديًا قاعدته الرئيسة[162].

لاحظ عدد كبير من المراقبين أن المناخ السياسي في عهد بشار الأسد كان أقل قمعًا من عهد أبيه[163]، بل إن الحكومة سمحت بالانفتاح السياسي الذي عُرف بربيع دمشق، وبالازدهار بضعة أشهر قبل أن تقمعه. واستمر الاعتقال السياسي والتعذيب بعد ذلك، ولم يقترب النظام قيد أنملة من إخضاع سلطته للتعددية السياسية أو لحكم القانون[164].

كشف تحليل هذه العناصر عن السمات والسياسات التي ساعدت في استمرار الاستبداد على مدى أربعة عقود. وألقت بضعة كتب أو ملاحظات على هامش هذه الدراسات الكلاسيكية الضوء على موقع المواطنين في استقرار النظام.

يرى ستيفن هايدمان أن المجتمع في سورية، كغيره من المجتمعات في العالم العربي، شريك في حلف اجتماعي قومي - جماهيري؛ فهناك قواعد وتوقعات شاملة ومزمنة تعزز سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتتصور المساحة السياسية تعبيرًا عن الوحدة العضوية للشعب، بدلًا من كونها مساحة للتعددية والتنافس[165]. ويلاحظ فولكر برثز وليزا ويدين أن معظم السوريين أقر بهذا الحلف على الرغم من شكوكه الكبيرة، إن لم يكن رفضه شرعية النظام. ويرى الكاتبان أن معظم السوريين اعتمد، في تكيفه مع بنية كهذه، مواقف من السياسة تتميز بـ «عدم التسييس» و«اللامبالاة السينيكية»[166]. ويعزو برثز هذه الحصيلة إلى الحسابات المادية المتعلقة بالبقاء! فهو كتب في عام 1995: «أغلبية الناس غير مبالية سياسيًا وخاملة [...] وهؤلاء يحاولون كسب لقمة العيش [...] والتكيف مع صعوبات الانخفاض الحقيقي للمعاشات ومشكلات السكن، وشؤون دراسة أولادهم وتوظيفهم وزواجهم. إنها المشكلات الاقتصادية اليومية وليست السياسة التي تشغل حياتهم»[167]. وأضافت ليزا ويدين أن الإشارات واللغة والصور المنظَّمة في عبادة شخصية حافظ الأسد على نطاق واسع مارست «سلطة سلوكية - رمزية» على المجتمع؛ فأن تكون سوريًا يعني أن تتلقى دروسًا في التماثل العام، وأن تتقيد بأنماط التعبير والسلوك المسموح بها، على الرغم من أن أحدًا لا يؤمن بها[168].

في دراسة لاحقة، وصفت ويدين كيف تغيرت ديناميات الحكم والمحكومية، وكيف أن كثيرين من السوريين الطموحين لم يعودوا يتصرفون ببساطة «وكأنهم يؤيدون النظام، ولكنهم تبنوا بصدق 'الوعي الطموح' النيوليبرالي الذي كان يُروِّج»[169].

عنصر آخر لم يكن أقل أهمية في تصنع الإذعان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هو شبح الحرب الأهلية الطائفية في العراق؛ إذ وصف رايموند هينبوش وتينا زنتل كيف شجع النظام رعاياه على الاتعاظ من العنف في البلد المجاور، والامتنان للأمن والاستقرار اللذين يحظون بهما في ظل حكم الأسد[170].

تعقّب هؤلاء الباحثون على نحوٍ دقيقٍ الأفكارَ والممارسات والميول التي قادت معظم السوريين إلى طاعة الأسد في معظم الوقت، لكن ذلك لم يمنع بقاء الأسئلة المتعلقة بشعورهم إزاء طاعتهم هذه، وكيف انعكس ذلك على نظرتهم إلى أنفسهم بوصفهم أفرادًا وأعضاء في مجتمع منظم. ويتطلب الجواب عن هذه الأسئلة الالتفات إلى الأبعاد النفسية والثقافية والعاطفية للحكم القمعي، خصوصًا لدور الخوف. وتوضح هذه الخلفية المفهومية أن سبب توقف الفرد عن الإذعان يمكن أن يكون نوعًا من التحول الذاتي، وإذًا، نوعًا من الولادة الجديدة.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي والأطروحة

ترى هلينا فلام أن العواطف تساهم في الحفاظ على علاقات السيطرة بقدر ما تشجع على الإذعان وتثني عن الاعتراض[171]. وأنا أعتقد أن إحدى العواطف الرئيسة التي رسخت حكم الأسد في سورية هي الخوف الذي ألقاه في نفوس الناس. تقول الكاتبة المسرحية ديما ونوس: «إن الشعور الطاغي بالخوف - الأشد تأثيرًا من أي دكتاتور- هو

الذي حكم البلاد ثلاثة عقود على الأقل»[172]؛ ففي الحياة اليومية، كان الناس يخشون من أن يؤدي عدم الولاء إلى عقوبات تراوح بين الحرمان من وظيفة في القطاع العام إلى السجن السياسي والتعذيب والموت.

يقول ممثل منظمة «هيومان رايتس وُتش» نديم حوري، إن في قرارة النفس السورية «يعدُّ قمع النظام معطىً أوليًّا»[173]. وتلاحظ الناشطة سهير الأتاسي، مستخدمة تعبيرًا ردده كثيرون، أن ذلك أدى في النتيجة إلى «أن تكون سورية لسنوات عدة 'مملكة الصمت' [...] فالخوف سيطر على حياة الناس، على الرغم من الفقر والجوع والذل»[174].

كان الوضع في سورية مماثلًا للوضع في أنظمة استبدادية أخرى، حيث كان الخوف، على درجات مختلفة أساسًا في ردع المقاومة. فيصف كيس كوننغس وديرك كروجيت الدكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية بأنها «مجتمعات خوف [...] يطغى فيها مناخ من انعدام الأمن والقلق والترقب على جميع المشاعر الأخرى»[175]. ويفرّق مانويل أنطونيو غاريتون بين نوعين من الخوف تعمل بهما هذه الأنظمة: هناك أولًا استخدام العنف أو التهديد به في هيئة محددة وكافية، ويهدف إلى تبليغ الناس كيف يجب أن يتصرفوا كي يتحاشوا العقوبة. وهناك ثانيًا وسم العنف بما يكفي من العشوائية والإخفاء، لجعل الخطر هاجسًا يُعرِّف المرء بأنه موجود، ولكنه لا يُعرف بالضبط مصدره أو وقته[176]، والحصيلة خوف يُنتج الطاعة، على الرغم من أن هذه الطاعة لا تزيل ذلك الخوف.

من الأهداف الرئيسة لهذا العنف هو الكلام؛ فكما وصف أريل دورفمان تشيلي في أثناء حكم أوغوستو بينوشيه، فإن المواطنين «المعرضين للإخراس والرقابة، كانوا يشفّرون كل جملة يقولونها بتورية مزدوجة ومثلثة [...] مدركين أن أبسط زلة لسان يمكن أن تعرضهم للقوة الكاملة للشرطة السرية»، وحقق الإرهاب هدفه في أن «يدع خيالنا يستحضر ويضخم مدى قوة من هم في السلطة»[177]. وفاقمت شبكة من المخبرين السريين هذا التأثير القهري والتأكّلي؛ وكما يقول كنعان مكية عن عراق صدام حسين: «لا شيء يحطم التضامن الجماعي والثقة بالنفس مثل الشكوك المزعجة حول وجود مخبرين بين ظهرانيهم [...] إلى الحد الذي يجعل من الجمهور يقوم بمراقبة نفسه [...] وينتهي ككيان قائم بذاته»[178]. كذلك تُلاحظ ليندا غرين أن في غواتيمالا «يزعزع الخوف العلاقات الاجتماعية عبر زرع عدم الثقة بين أعضاء العائلة الواحدة والجيران والأصدقاء [...] فلا يمكن أحدًا أن يعرف من يكون»[179]. تؤدي هذه الأمثال المختلفة جميعها إلى النتيجة نفسها: يتفادى الأفراد السياسة، وهم بذلك يساهمون في إعادة إنتاج النظام الذي يقمعهم. وأنا أقترح أن الانتفاضة السورية يجب أن تُفهم أولًا وقبل أي شيء أنها تمرد على هذا النوع من الخوف وعلى آثاره الشالّة سياسيًا. تقول ونوس: «كانت معركة السوريين معركة ضد الخوف قبل أن تكون معركة ضد زعمائهم»[180]. وتردد صدى هذا الفهم من خلال التعبير الذي سُمع في جميع أنحاء العالم العربي في عام 2011، عندما تحدث الناس عمّا حدا بهم إلى المشاركة في الاحتجاجات: «انكسر حاجز الخوف». وفي سورية يقول حسن عباس إن اجتياز حاجز الخوف كان الخطوة الأولى في تحوُل الأفراد من مواطنين كامنين قانعين بما تعطيهم الدولة إياه، إلى مواطنين فاعلين مطالِبين بالحقوق والمشاركة: «طالبت الثورة السورية بعقد اجتماعي جديد. وكانت، بهذا، فعل مواطَنة استثنائيًا بدأ يكسر القيود التي أعادت إنتاج ثقافة الخوف»[181]. يوافق ياسين الحاج صالح على وصف الانتفاضة بأنها نضال لتخليص السياسة من زمرة فاسدة، وإيصالها إلى كل الناس، إلا أنه يضيف أن معنى هذا الصراع تخطى البُعد السياسي. فهو غيّر بعمق هويّات أولئك الذين شاركوا فيها، أفرادًا وشعبًا: «يمكن تعريف الانتفاضة بأنها جهد هائل من جمهور كبير من السوريين ليتملكوا حيواتهم ويستحوذوا على السياسة، أي التنظيم المستقل والكلام المستقل والمبادرة المستقلة [...] لكن من شاركوا في هذا الفعل التحرري النبيل وجربوا نشوة التمرد لن يُعيدهم شيء؛ إذ طور مئات ألوف السوريين اليوم الإدمان على الحرية والتمرد الجماعي [...] وما يسم المشاركة في الانتفاضة من تفان وتكريس وغيرية من جهة، ومن مناخات أخوية مُحبة وبانية للثقة بين الناس من جهة ثانية، ومن اختلاط وتعارف واسعَين من جهة ثالثة، ومن انفعالات قصوى وشراكة في الألم من جهة رابعة، يجعلها تجليًا رفيعًا للحياة»[182].

يُكرر آخرون تأكيد أن تأثير الثورة الفردي والجمعي لم يكن تحوُلًا عميقًا فحسب، بل كان أيضًا ما عبّر عنه المعارض المخضرم هيثم المنّاع بالقول: «غيرت الثورة السورية كل شيء [...] غيرت المعطيات الأساسية وسيست مئات

الألوف من الناس [...] ولن يستطيع أي دكتاتور في العالم أن يحكم هؤلاء الناس. لقد انتهى الأمر»[183]. وإذًا، فإن المثقفين السوريين المعارضين يلتقون مع المحللين على التشديد على الأهمية التاريخية لاختراق الاحتجاجات حاجزَ الخوف. ما الذي تقوله عيّنة أوسع من المواطنين السوريين عن تجربتهم الشخصية في الاحتجاج؟ الجواب عن هذا السؤال يعتمد على التاريخ الشفهي الأوسع للانتفاضة السورية والحرب واللجوء الذي تسببت به الأزمات[184]. وتعتمد هذه الورقة على ذلك البحث كما يوضِح القسم الآتي.

ثالثًا: المنهجية

يعتمد الباحثون في دراستهم التجربة الشخصية للثورة على مروحة من المناهج ومصادر المعلومات؛ فهُم، على سبيل المثال، اعتمدوا ربما على التغطية الصحافية، ومقالات السير الذاتية واليوميات، للاطلاع على كيف عاش الأفراد وتعاملوا مع انتفاضات عام 2011، على نحو يومي، وربما راجعوا المقابلات والصور والأفلام المتعلقة بحوادث الانتفاضات، لتعقُّب أفعال المعارضة الجماعية وآثارها، في وقتها الحقيقي. وربما راجعوا وسائل التواصل الاجتماعي، ليروا كيف شاهد ملايين الناس هذه الحوادث وماذا قالوا عنها. كذلك ربما عمدوا إلى تفسير الأعمال الفنية والثقافية، بما في ذلك الأغاني والرقصات والمسرحيات واللوحات والمنحوتات ورسومات الحائط واللافتات، وجميع أشكال الكتابة الإبداعية، كي يدرسوا المعنى الاجتماعي والثقافي للتغيير السياسي عبر مروحة متنوعة من أشكال التعبير.

لكل منهجية مزيجها الخاص من التفضيلات والاختيارات، كما في حالة دراسة الأنساق لدى شعب معيّن، والتعميمات الأوسع القائمة على المقارنة بين البلدان في الوقت نفسه. وباختياري العمق الإنساني بدلًا من الاتساع الأفقي، ركزت في جمع المعلومات على المقابلات المفتوحة مع سوريين عاشوا مُدَدًا مختلفة من الأزمة في بلادهم، قبل أن يفرّوا إلى الخارج؛ فالمقابلات توفر إمكانًا فريدًا للوصول إلى الناس العاديين الذين ربما لم تكن لديهم الإمكانات أو الفرص ليخلّفوا سجلًا مكتوبًا عن تجربتهم. والمقابلات المفتوحة مفيدة على نحو خاص للنفاذ إلى العواطف والديناميات النفسية، والطرائق التي يستخدمها الناس لعقل حيواتهم وعالمهم[185]. وهي أيضًا (أي المقابلات المفتوحة) تتيح للناس مساحة كي يقدموا معرفة محلية بشأن السياق وصنع القرار، والعمليات التي ما كان الباحثون يفكرون في إدراجها في أسئلتهم[186].

نظرًا إلى خطر الأوضاع داخل سورية، فإن المواطنين الذين يزيدون على 6 ملايين نسمة، والذين غادروا البلاد (بحلول أواخر عام 2016) يوفرون العينة الأكثر جدوى لمقابلات وجاهية من هذا النوع، تركز على الحالة السورية. يوفر اللاجئون ممرًا قيّمًا على نحو خاص، للدخول إلى عالم السوريين الذين يساندون الانتفاضة؛ ذلك أن معظمهم ينتمي الى جماعات واجهت انتقامات عنيفة بسبب نشاطها المعادي للنِظام[187]. وفي هذا الإطار، أجريت مقابلات مفتوحة مع أكثر من 300 سوري مهجّر في الشرق الأوسط وأوروبا، بين عامي 2012 و2016. وتستند دراستي هذه إلى تحليلي أول جولة من جمع المعلومات، وهي عبارة عن ثلاثة أشهر ونصف الشهر من العمل الإثنوغرافي الحقلي في الأردن (2012-2013) وفي تركيا (2013).

لا يمثل اللاجئون جميع السوريين، وعلى نحو خاص؛ من الممكن أن تكون آراؤهم قد تأثرت بنزوحهم، وأن أولئك الذين بقوا في سورية ربما كانت لديهم مقاربة أخرى. ووجدتُ أن الذين غادروا سورية بعد خمسة أعوام من الحرب يحملون انطباعات حول المعنى الإنساني لأول مرحلة من الثورة السورية مشابهة، على نحو مذهل، للذين غادروا في مرحلة مبكرة جدًا. كما أن وصفهم لما هو ثوري بالنسبة إليهم في تجربتهم الثورية يتماثل مع ما هو مسجل في مروحة من المصادر المسموعة والمرئية والمكتوبة، ويعبّر عن آراء عدد أكبر في شكل تصاعدي من السوريين في أوقات متفاوتة[188].

حُدد المقابَلون باللجوء على أساس عينة كرة الثلج، وهي طريقة تتلاءم مع هؤلاء السكان الذين «يصعب الوصول» إليهم، والذين تتغير سماتهم أو معالمهم (parameters) يوميًا، ولا يوجد لديهم إطار عينة[189]. وقمت باستخدام نقاط

دخول متعددة إلى شبكات [تواصل] اجتماعية مختلفة للحصول على أقصى تنوُع ممكن للعينة. وربما يعبُر معظم اللاجئين الحدود[190] الأقرب إلى بيوتهم، فقمت بالبحث في بلدات عدة في بلدين مختلفَين، ونظرًا إلى السيولة عبر الحدود تمكنت أيضًا من إجراء مقابلات مع بعض الذين يسكنون أساسًا في سورية، ويقيمون موقَّتًا فقط خارجها. كانت أكثرية من أجريت معهم المقابلات كأكثرية المشاركين في الاحتجاجات، أي من المسلمين السنّة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عامًا[191]. وعلى نحو إجمالي، فإن مجموعة المقابَلين تختلف بحسب السن والطبقة والمنطقة (الجدول (6-1)).

الجدول (6-1)

المهجرون السوريون الذين قوبلوا في 2012–2013 المعلومات الديموغرافية الأساسية

المقابلات	
العدد الإجمالي	200
بلد المقابلة	61.50 في المئة الأردن، 38.50 في المئة تركيا
المقابَلون	
الجنس	69.00 في المئة ذكور، 31.00 في المئة إناث
السن	6.00 في المئة من 0 إلى 19، و28.00 في المئة من 20 إلى 29، و54 في المئة من 30 إلى 49، و12 في المئة من 50 إلى 65
الوضع الاجتماعي	65.00 في المئة متزوجون أو مطلَّقون أو أرامل، 32.50 في المئة غير متزوجين، و2.50 في المئة غير معروف
الأصول المدينية/ الريفية[44]	56.50 في المئة مدينيون، و35.00 في المئة ريفيون، و8.50 في المئة غير معروف

[192]راوحتْ مقابلاتي، وتكاد تكون كلها بالعربية، بين مقابلات فردية وجهًا لوجه استغرقت كل واحدة منها 20 دقيقة ومناقشات جماعية ضمت عددًا من الأفراد على مدى ساعات، وتواريخ شفوية سُجلت على مدى أيام. وسألت المقابَلين عن أفكارهم بشأن المعارضة قبل عام 2011، وردّات أفعالهم على الثورات في بلدان عربية أخرى، وتوقعاتهم أو آمالهم لدى سماعهم بالاحتجاجات الأولى في سورية. وطلبتُ منهم أن يصفوا أول تظاهرة شاهدوها، والأفكار والمشاعر والأوضاع المتعلقة بمشاركتهم الأولى، إضافة إلى الرواية الأشدّ كثافة عن أول مرحلة من الانتفاضة، وأن يصفوا كيف تطورت تجربتهم في ما بعد.

كان من الممكن أن تحمل تفسيرات الأفراد لأعمالهم في ما بعد تحويراتٍ متعمدةً أو غير متعمدة، أو منح السيناريو الاجتماعي طابعًا أشدّ، أو تقديم دوافع سامية بدلًا من الاقتداء بالدوافع الأصلية، ما دفعني إلى مقاربة الروايات بحساسية إثنوغرافية، ساعية إلى استخلاص معاني السلوك من [شخصية] اللاعبين أنفسهم[193]. وقمت بتطوير الأدوات التي تمكنني من ذلك، في تعاملي المكثف مع مجموعات اللاجئين، الذي كان مبنيًا على العيش في الشرق الأوسط على مدى العقدَين الفائتَين؛ ففي خلال عملي الحقلي، مكثت مع عائلات، وتحدثتُ في المقاهي حتى ساعات الفجر الأولى، وأمضيت وقتًا مع الجرحى في المستشفيات ...إلخ.

أعطتني ملاحظات المشاركين المتعددة الأماكن والأزمنة معرفةً عميقة مكّنتني من تأطير شهادات الأفراد الذاتية وتفحّصها بصورة نقدية. هذا فضلًا عن أنني قارنتُ معطيات المقابلات بمروحة من المصادر المطبوعة، امتدت من التغطية الصحافية اليومية إلى تحقيقات [منظمات] حقوق الإنسان والروايات، وشرائط الفيديو والكاريكاتير السياسي. وهذا ما مكّنني من التأكد من أن انطباعات المقاتلين تتفق مع عدد أكبر من السوريين. كما أن منهجية البحث أدت إلى إنتاج حجم كبير من المعطيات النوعية التي حلّلتُها لدراسة أسئلة بحثية عدة؛ إذ قارنتُ في دراسات أخرى بين وصف السوريين للخوف في ظل أوضاع الحرب الحالية ووصفهم له في مراحل سابقة، كما بحثت في دور الهوية المعنوية في تحفيز القرارات الأولى للأفراد في الاحتجاج، وشرحتُ العوامل والعمليات التي ساهمت في إنتاج احتجاج درعا المفصلي في 18 آذار/مارس 2011[194].

أُشير إلى أنني أقدم في هذه الدراسة عينة مما يعنيه الاحتجاج لدى الذين قابلتهم على نحو فردي، ولماذا يؤمنون بأنه شكّل قطيعة ثورية أساسية مع الحقيقة السياسية السورية التي كانت سائدة قبل عام 2011.

رابعًا: ملخص للتحليل والنتائج

وجدتُ في خلال مقابلتي مع المعارضين السوريين أن سردهم المفاصل الأساسية للعمل الجماعي في أيام الثورة الأولى يُبرز عددًا من العوامل ذات الصلة: من النضال إلى التحايل على الرقابة، فإلى المواقف الرجولية والغضب من القمع العنيف للمحتجين المسالمين، والشكوك الدائرة حول ما إذا كان عدد الحضور لتظاهرة معيّنة سيصل إلى الآلاف أو أن أحدًا لن يحضر. إلا أنهم يُظهرون لدى وصفهم ماذا يعني الاشتراك في احتجاج ما، تماثلًا مذهلًا؛ إذ كرر المقابَلون وصفهم تظاهراتهم الأولى بأنها أغلى لحظات حياتهم وأهمّها. وكانت الوجوه تضيء، والأعين تدمع أحيانًا عندما يتذكرون ذلك.

قال شخص من حمص في الثلاثينيات من عمره: «كانت أول مرة في حياتي أشعر بأني مواطن سوري. وأنني قادر على أن أتكلم»[195]. ووافقت أم شابة على كلامه بقولها: «كان أشبه بالحديث الصادر من القلب على الرغم من كل شيء»[196]. وقال رجل من ريف درعا في الأربعينيات من عمره: «ليس هناك من كلمات تصف الفرحة [...] لم يكن لدى الناس أي خوف، لقد جاءوا معًا. وقبل ذلك لم يكن ممكنًا أن يأتي شخصان معًا ليقولا كلمة واحدة. وبعد ذلك، ها هي الآلاف تشارك معًا لتحتج»[197]. ووصف طالب جامعي من حماة تظاهرته الأولى بطريقة قد تبدو مبالغًا فيها، إلا أنها مماثلة لما سمعتُه تكرارًا من آخرين: «لقد أُصبتُ بالقشعريرة. كنت أقوم بشيء جديد. كانت أول مرة أحاول شيئًا لم أكن أتخيله ممكنًا [...] لا أظن أن أحدًا خارج سورية شعر بمثل هذا من قبل [...] ربما أموت بعد سنة أو سنتين، ولا أظن أني سأشعر بسعادة أكبر مما شعرتُ به خلال التظاهرة»[198]. وحلل عالِم نفسي من أصل يعود إلى ضواحي دمشق هذه التجارب من منظار علمي: «قال لي بعض الناس إن تجربتهم الأولى في الشعور بالحرية هي أشبه بالحلم. وهم مستعدون للتضحية بكل شيء للدفاع عن هذا الشعور الرائع. إن الشعور بالوقوف وقول أي شيء تريده بحرية هو شعور جديد ورائع [...] وكان [هذا الشعور] معديًا [...] يوجد الآن ثقافة جديدة من الحرية [...] هناك مفهوم جديد لحرية التعبير لمّا يكتمل، بل لا يزال في أول مراحله. الشيء الرئيس في هذه الثقافة هو فاعلية الفرد البشري: الشعور بأنني يمكن أن أساعد مجتمعي. تقول الدولة التسلطية لمواطنيها: 'يمكنني أن أعطيك الحياة والطعام ويمكنني في الوقت نفسه أن أحرمك من الحياة والطعام'. الآن بات المواطن يسأل: 'لماذا لا يمكنني أن أفكر؟ [...] يجب أن أفكر'. الشخص الذي يعيش منذ وقت طويل مناخًا من القمع لا يلاحظ أنه يعيش من دون أمل (ولكن الآن)، حتى لو كان أحدهم مرتاحًا ماليًا، فإنه لا يتمتع بحياته ما لم يكن حرًا ويشعر بإنسانيته. إنه يشبه ذلك الذي يسافر ليعيش في مكان جديد ويشعر بأنه لم يكن سعيدًا من قبل، والآن سأبحث عن السعادة»[199].

التأثير الأشدّ فورية لثقافة الحرية الجديدة هو تدفق التعبير السياسي. يشرح شاعر شاب من ضواحي دمشق أن ما كان السوريون يخالونه مستحيلًا، أي «التعبير عن الرأي» «انقلب رأسًا على عقب، وبات السكوت عن إبداء الرأي هو الذي يُعد مستحيلًا. كنا نتحدث في السياسة (ولكن فقط) عندما نكون وحدنا في آخر الليل. ولم نتحدث قط في السياسة

في الأماكن العامة. الحديث في الخارج وأنت تتمشى كان أمرًا مستحيلًا، فالناس يقولون: 'الجدران لها آذان'. وبعد ستة أشهر من الثورة، انتهى كل ذلك. تدخل إلى مقهى فتجد الناس يتحدثون في السياسة. تمشي في الشارع فتجد الناس يتحدثون في السياسة. ما الذي نخشى منه؟ كفى. ما عاد هناك شيء يُخشى منه؛ 'خَلَص'. كَسر الناس الحاجز ولن يعودوا أبدًا إلى الخوف مرة أخرى. قبلًا، كان الناس يخافون: 'انتبه، سيأخذونك ولن يعود أحد يراك أبدًا'. كل هذا انتهى، ولم يبق منه شيء [...] من المستحيل أن نعود أبدًا إلى الخوف من هذا النظام»[200].

تلتقي هذه الانطباعات كلها لتوضيح معالم التفسير الإنساني لمعنى الثورة؛ فالأفراد شعروا لدى مشاركتهم في الاحتجاج أنهم لم يعودوا بتاتًا مُرغَمين على السكوت وأداء الدور الذي يطلبه النظام التسلطي منهم. وأنهم باتوا يظهرون شعبًا حرًّا جعل تحرُّرُه النظامَ آيلًا إلى السقوط. وبهذا المعنى فإن كلماتهم تعكس أفكارًا أو مشاعر تستحضر فكرة الولادة الجديدة. يستخدم كاتب من السويداء هذا التعبير صراحة: «اعتقدتُ أن النظام سيسقط منذ الدقيقة الأولى التي تظاهرنا فيها في الشارع وأخذنا نردد: 'حرية'. شعر السوريون بذلك عندما خرجوا إلى الشارع للتظاهر. هزموا النظام. مات النظام وانكسر، ونحن نعيش الآن في التفصيلات. أعرف أن الأمر يستغرق وقتًا طويلًا، وربما بقينا طويلًا في هذا الوضع، ولكننا لن نعود أبدًا إلى الوراء، فسورية بعد 15 آذار/مارس مختلفة عن سورية ما قبل ذلك التاريخ. لن نعود إلى الصمت، ولن نسمح لأحد بسرقة أحلامنا وأصواتنا. أعطتنا هذه الثورة الفرصة لنولد من جديد. لا يمكنك أن تختار كيف تولد ولا يمكنك أن تذكر أو تشعر بأي شيء من ذلك. كنا نعيش هذه الحياة المقفلة ثم رأينا ولادتنا الحقيقية. هذه المرة تمكنّا من الاختيار. أخذنا النفَس الأول وصرخنا صرختنا الأولى كما يصرخ الطفل لدى ولادته. وهذا يعني أننا أحياء. وهذا بالضبط ما نشعر به [...] إن التحول من الخنوع إلى الحرية يخلق شخصًا جديدًا. والآن عندما نقول إننا سوريون نشعر بأننا فخورون جدًا بأنفسنا لأننا أحرار حال كوننا شعبًا. إنها ولادتنا الجديدة»[201].

خامسًا: الاستنتاج

نظرًا إلى المساحة المحدودة لهذه الدراسة، ركزت تحليلي على الدراسة المفصلة للمرحلة اللاعنفية من الانتفاضة السورية. بيد أن نظرة سريعة إلى بلدان عربية أخرى تشي بأن الأنساق الواردة هنا تنطبق في هذه البلدان على نطاق أوسع؛ ذلك أنه نادرًا ما خلَت دراسات عن ثورات 2011 من التحدث عن التغلب على الصمت والخوف والأهمية الشخصية لذلك لدى الذين نزلوا إلى الشارع[202].

هناك مجموعات عدة من مقالات شخصية لمشاركين في الانتفاضات، تتحدث عما عنَت لهم تلك الحوادث من اكتشاف عميق وتحقيق للذات[203]. ولأخذ عدد محدود من أمثلة كثيرة، هناك كتاب أساسي عن الثورة المصرية يتضمن كلمات «الولادة الجديدة» في العنوان تحديدًا[204]، كذلك فعلت إحدى اللافتات المصوَرة في ساحة التحرير. كذلك ورد في بطاقة هوية ساخرة ما يأتي:

«الاسم: مواطن

مكان الولادة: ساحة التحرير

تاريخ الولادة: 25 كانون الثاني/يناير 2011»[205].

لعل مزيدًا من الدراسة يكشف ما إذا كان هناك شعور في هذه الحالات بالولادة الجديدة أم لا، ما يمكن أن يدلنا على نقاط التماثل مع التجربة السورية، وربما يخبرنا عن الاختلافات عنها.

هل عملية الولادة الجديدة هذه قابلة للانعكاس؟ وهل الوحشية والدمار اللذان لا يوصفان سيعيدان مؤيدي الثورة إلى ذلك النوع من الخوف والصمت الذي رأوا أنفسهم يحطمونه في عام 2011؟ هذه الأسئلة لم تغب عن بال مؤيدي

الثورة؛ ففي الفقرات نفسها التي مُدحت فيها حركة الاحتجاج بوصفها حركة تستعيد المواطنة، تحدث عباس عن عسكرة الثورة واختراق الأفكار المتطرِفة لها، التي بدأت «تهدد هذا العمل الاستعادي وتستبدل بالدكتاتورية العنيفة التي قامت الثورة بإطاحتها دكتاتوريةً وحشية جديدة انفلتت من كل عقال»[206].

عبّر الذين قابلتهم عن مخاوف مماثلة حملت حنينًا لبدايات الثورة الفرحة، وحزنًا على كل ما جرت خسارته مُذَّاك. غير أن كثيرين منهم يصرون على أن المخاوف التي تنتابهم في خلال هذه المرحلة من العنف وعدم اليقين ليست مماثلة لتلك التي سادت في الحقب السابقة. يقول مقاتل شاب من درعا: «لسنا خائفين من النِظام، بل خائفون من ممارساته»[207]. ويكمن في هذا الاختلاف الدقيق التحول العميق في علاقة المواطنين بالسياسة والسلطة؛ فمن يمارس المعارضة أو الانشقاق السياسي يختلف عمن يرى أنه لا يمكن حتى التفكير فيه. وعلى الأقل فإن المشاركة في التحدي الجماهيري للسلطة ينشئ وعيًا بأن ذلك ممكن. فالناس الذين برهنوا على أنهم قادرون على المواجهة والتحدي ربما فعلوا ذلك مرة أخرى.

والسوريون يستمرون في إظهار هذه القدرة في ظل أوضاع تراوح بين تلك الأوضاع التي عاناها اللاجئون في المجر، حيث قاموا بـ «مسيرة حرية» إلى ألمانيا[208]، وما عاناه المدنيون من حكم الدولة الإسلامية، الذين امتلكوا شجاعة نقد حكمها القمعي[209]. هؤلاء والملايين غيرهم من المواطنين السوريين الذين يظهرون قدرتهم على الثبات يوميًا يبرهنون على وجوب أن تُعتبر الانتفاضة التي أُطلقت في عام 2011، وبمعزل عن قدرتها على إسقاط النظام أو عدم قدرتها، ثورةً، وهي، بحق، ولادة جديدة.

المراجع

Annual Review of Political Science. Palo Alto, CA: Annual Reviews Inc., 2001.

_________. Palo Alto, CA: Annual Reviews Inc., 1998.

Batatu, Hanna. *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and their Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Brown, Nathan and Katie Bentivoglio. «Egypt's Resurgent Authoritarianism: It's a Way of Life.» Carnegie Endowment for International Peace, 9/10/2014.

Brownlee, Jason, Tarek Masoud and Andrew Reynolds. *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform*. Oxford Scholarship Online: Political Science. Oxford: Oxford University Press, 2015.

Corradi, Juan E., Patricia Weiss Fagen and Manuel Antonio Garretón (eds.). *Fear at the Edge: State Terror and Resistance in Latin America*. Berkeley, Calif.: University of California, 1992.

Dam, Nikolaos van. *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party*. Rev. 4th ed. London: I. B. Tauris, 2011.

Flam, Helena and Debra King (eds.). *Emotions and Social Movements*. London: Routledge, 2005.

Goodwin, James and Frederic Volpi (eds.). Critical Perspectives on Social Movements in the Aftermath of the Arab Uprisings. Amsterdam: Amesterdam University press, 2017.

George, Alan. *Syria: Neither Bread nor Freedom*. London: Zed Books, 2003.

Goodman, Leo A. «Comment: On Respondent-Driven Sampling and Snowball Sampling in Hard-to-Reach Populations and Snowball Sampling Not in Hard-to-Reach Populations.» *Sociological Methodology.* vol. 41, no. 1 (2011), pp. 347-353.

Green, Linda. *Fear as a Way of Life: Mayan Widows in Rural Guatemala*. New York: Columbia University Press, 1999.

Haddad, Bassam. *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*. Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2012.

Halasa, Malu (ed.). *Culture in Defiance: Continuing Traditions of Satire, Art and the Struggle for Freedom in Syria*. Amsterdam: Prince Claus Fund, 2012.

_________, Zaher Omareen and Nawara Mahfoud (eds.). *Syria Speaks: Art and Culture from the Frontline*. London: Saqi Books, 2014.

Alhassen, Maytha and Ahmed Shihab-Eldin. *Demanding Dignity: Young Voices from the Front Lines of the Arab Revolutions*. I Speak for Myself Series. Ashland, Ore.: White Cloud Press, 2012.

Heydemann, Steven. *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict, 1946-1970*. Ithaca, NY; London: Cornell University Press, [1999].

Hinnebusch, Raymond A. *Authoritarian Power and State Formation in Ba'athist Syria: Army, Party, and Peasant*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

_________. *Peasant and Bureaucracy in Bathist Syria: The Political Economy of Rural Development*. Westview Special Studies on the Middle East. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.

_________ and Tina Zintl (eds.). *Syria from Reform to Revolt, vol. 1: Political Economy and International Relations*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2015.

Khalil, Ashraf. *Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation*. New York: St. Martin's Griffin, 2014.

Khalil, Karima (ed.). *Messages from Tahrir: Signs from Egypt's Revolution*. Cairo: American University in Cairo Press, 2011.

Koonings, Kees and Dirk Kruijt (eds.). *Societies of Fear: The Legacy of Civil War, Violence and Terror in Latin America*. London: Zed Books, 2000.

Lesch, David W. *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*. New Haven: Yale University Press, 2005.

Makiya, Kanan. *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*. Updated ed. with new introd. Berkeley, CA: University of California Press, 1998.

Middle East Watch. *Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Asad Regime*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991.

Monroe, Kristen Renwick. *The Hand of Compassion: Portraits of Moral Choice during the Holocaust*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013.

Özden, Şenay. «Syrian Refugees in Turkey.» MPC Research Report; 2013/05, European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration Policy Centre (MPC), May 2013.

Pearlman, Wendy. «Emotions and the Microfoundations of the Arab Uprisings.» *Perspectives on Politics*. vol. 11, no. 2 (June 2013), pp. 387-409.

_________. «Moral Identity and Protest Cascades in Syria.» British Journal of Political Science. published online 10 November 2016.

_________. «Narratives of Fear in Syria.» *Perspectives on Politics*. Vol. 14, no. 1 (March 2016), pp. 21-37.

_________. *We Crossed a Bridge and it Trembled: Voices from Syria*. New York: HarperCollins Publishers, 2017.

Perthes, Volker. *The Political Economy of Syria under Asad*. London: I. B. Tauris, 1995.

_________. *Syria under Bashar al-Asad: Modernisation and the Limits of Change*. Adelphi Series. London: Routledge, 2006.

Project on Middle East Political Science, «The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State,» POMEPS Studies; no. 11, Washington, DC, 27 February 2015, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2lOcoGp.

Roussel, Cyril. «Transformation of Trans-Border Areas in the Context of the Syrian Conflict.» NORIA, 19/2/2014.

Sadiki, Larbi, Heiko Wimmen and Layla Al-Zubaidi (eds.). *Democratic Transition in the Middle East: Unmaking Power*.

London; New York: Routledge, 2013.

Al-Saleh, Asaad. *Voices of the Arab Spring: Personal Stories of the Arab Revolutions*. New York: Columbia University Press, 2015.

Schatz, Edward (ed.). *Political Ethnography: What Immersion Contributes to the Study of Power*. Chicago: University of Chicago Press, 2009.

Schlumberger, Olivier (ed.). *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non-Democratic Regimes*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

United Nations High Commissioner for Refugees. «Regional Analysis in Syria.» Assessment Capacities Project (ACAPS), 26 June 2013. Accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2lyzEp5.

Weddady, Nasser and Sohrab Ahmari (eds.). *Arab Spring Dreams: The Next Generation Speaks out for Freedom and Justice from North Africa to Iran*. Gloria Steinem (Foreword). New York: Palgrave Macmillan, 2012.

Wedeen, Lisa. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*. Chicago, Ill.; London: University of Chicago Press, 1999.

_________. «Ideology and Humor in Dark Times: Notes from Syria.» *Critical Inquiry*. vol. 39, no. 4 (Summer 2013), pp. 841-873.

Wieland, Carsten. *Syria: A Decade of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring*. Seattle, WA: Cune Press, 2012.

Yazbek, Samar. *A Woman in the Crossfire: Diaries of the Syrian Revolution*. Max Weiss (trans.). London: Haus Pub., 2012.

Yadav, Stacey Philbrick and Sheila Carapico. «The Breakdown of the GCC Initiative.» *Middle East Research*. vol. 44, no. 273: *Yemen's Times of Turmoil* (Winter 2014).

Ziadeh, Radwan. *Power and Policy in Syria: The Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East*. Library of Modern Middle East Studies; 98. London: I. B. Tauris and Co., 2011.

Zisser, Eyal. *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power*. Library of Modern Middle East Studies; 60. London: I. B. Tauris, 2007.

Al-Zubaidi, Layla, Matthew Cassel and Nemonie Craven Roderick (eds.). *Diaries of an Unfinished Revolution: Voices from Tunis to Damascus*. Robin Moger and Georgina Collins (trans.); Samar Yazbek (introd.). New York: Penguin Books, 2013.

(149) Jack A. Goldstone, «Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory,» in: Annual Review of Political Science (Palo Alto, CA: Annual Reviews Inc., 2001), p. 142.

(150) Ibid., p. 143.

(151) Theda Skocpol, States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 4.

(152) Anthony Shadid, «Syria's Sons of No One,» New York Times, 31/8/2011, accessed on 27/10/2015, at: http://nyti.ms/2kPx7ty.

(153) Jason Brownlee, Tarek Masoud and Andrew Reynolds, The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform, Oxford Scholarship Online: Political Science (Oxford: Oxford University Press, 2015), p. 5, and Project on Middle East Political Science, «The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State,» POMEPS Studies; no. 11, Washington, DC, 27 February 2015, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2lOcoGp.

(154) Nathan Brown and Katie Bentivoglio, «Egypt's Resurgent Authoritarianism: It's a Way of Life,» Carnegie Endowment for International Peace, 9/10/2014, accessed on 27/10/2015, at: http://ceip.org/1UcY56f.

(155) Stacey Philbrick Yadav and Sheila Carapico, «The Breakdown of the GCC Initiative,» Middle East Research, vol. 44, no. 273: Yemen's Times of Turmoil (Winter 2014), accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2lttuZ1.

(156) Raymond A. Hinnebusch: Peasant and Bureaucracy in Bathist Syria: The Political Economy of Rural Development, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), and Authoritarian Power and State Formation in Ba'athist Syria: Army, Party, and Peasant (Boulder, CO: Westview Press, 1990); Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad (London: I. B. Tauris, 1995); Hanna Batatu, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and their Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999); Steven Heydemann, Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict, 1946-1970 (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, [1999]), and Nikolaos van Dam, The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party, rev. 4th ed. (London: I. B. Tauris, 2011).

(157) Middle East Watch, Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Asad Regime (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991).

(158) Alan George, Syria: Neither Bread nor Freedom (London: Zed Books, 2003); Volker Perthes, Syria under Bashar al-Asad: Modernisation and the Limits of Change, Adelphi Series (London: Routledge, 2006); David W. Lesch, The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria (New Haven: Yale University Press, 2005); Eyal Zisser, Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power, Library of Modern Middle East Studies; 60 (London: I. B. Tauris, 2007); Radwan Ziadeh, Power and Policy in Syria: The Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East, Library of Modern Middle East Studies; 98 (London: I. B. Tauris and Co., 2011); Carsten Wieland, Syria: A Decade

of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring (Seattle, WA: Cune Press, 2012), and Raymond A. Hinnebusch and Tina Zintl (eds.), Syria from Reform to Revolt, vol. 1: Political Economy and International Relations (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2015).

(159) Lisa Wedeen, «Ideology and Humor in Dark Times: Notes from Syria,» Critical Inquiry, vol. 39, no. 4 (Summer 2013), pp. 841-873.

(160) Bassam Haddad, Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2012), and Hinnebusch and Zintl (eds.), pp. 290-293.

(161) Zisser, pp. 111-118, and Samer N. Abboud, «Economic Transformation and Diffusion of Authoritarian Power in Syria,» in: Larbi Sadiki, Heiko Wimmen and Layla Al-Zubaidi (eds.), Democratic Transition in the Middle East: Unmaking Power (London; New York: Routledge, 2013), pp. 159-177.

(162) Hinnebusch and Zintl (eds.), p. 293.

(163) Lesch, p. 95, and Wedeen, «Ideology and Humor,» p. 855.

(164) Wieland, pp. 135-136.

(165) Steven Heydemann, «Social Pacts and the Persistence of Authoritarianism in the Middle East,» in: Olivier Schlumberger (ed.), Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non-Democratic Regimes (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), p. 31.

(166) Perthes, Political Economy of Syria, p. 138, and Lisa Wedeen, Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria (Chicago, Ill.; London: University of Chicago Press, 1999), p. 147.

(167) Perthes, Political Economy of Syria, p. 262.

(168) Wedeen, Ambiguities of Domination, p. 46.

(169) Wedeen, «Ideology and Humor,» p. 871.

(170) Hinnebusch and Zintl (eds.), p. 16.

(171) Helena Flam, «Emotions' Map: A Research Agenda,» in: Helena Flam and Debra King (eds.), Emotions and Social Movements (London: Routledge, 2005), pp. 19-40.

(172) Dima Wannous, «In the Syrian Revolution, a Victory Over Fear,» Washington Post, 9/11/2012, accessed on 27/11/2015, at: http://wapo.st/2mog3HB.

(173) Cajsa Wikstrom, «Syria: 'A Kingdom of Silence',» Al Jazeera, 9/2/2011, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/1op4IeB.

(174) Ibid., see also: Khaled Yacoub Oweis, «Fear Barrier Crumbles in Syrian 'Kingdom of Silence,'» Reuters, 22/3/2011, accessed on 27/10/2015, at: http://reut.rs/2mfodTg, and Ahed Al Hendi, «The Kingdom of Silence and Humiliation,» Foreign Policy (Online), 16/10/2012, accessed on 27/10/2015, at: http://atfp.co/2maPVDS.

Kees Koonings and Dirk Kruijt, «Introduction: Violence and Fear in Latin America,» in: (175)
Kees Koonings and Dirk Kruijt (eds.), Societies of Fear: The Legacy of Civil War, Violence and .Terror in Latin America (London: Zed Books, 2000), pp. 16-18

Manuel Antonio Garretón, «Fear in Military Regimes: An Overview,» in: Juan E. (176)
Corradi, Patricia Weiss Fagen and Manuel Antonio Garretón (eds.), Fear at the Edge: State .Terror and Resistance in Latin America (Berkeley, Calif.: University of California, 1992), p. 14

Ariel Dorfman, «Repression by Any Other Name,» Guernica, 3/2/2014, accessed on (177)
.27/10/2015, at: http://bit.ly/2maUvlH

Kanan Makiya, Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq, updated ed. with new (178)
.introd. (Berkeley, CA: University of California Press, 1998), p. 63

Linda Green, Fear as a Way of Life: Mayan Widows in Rural Guatemala (New York: (179)
.Columbia University Press, 1999), p. 55

.«Wannous, «In the Syrian Revolution (180)

Hassan Abbas, «Between the Cultures of Sectarianism and Citizenship,» in: Malu (181)
Halasa, Zaher Omareen and Nawara Mahfoud (eds.), Syria Speaks: Art and Culture from the .Frontline (London: Saqi Books, 2014), p. 56

Yassin Al-Haj Saleh, «The Syrian «Common»: The Uprising of the Working Society,» (182)
.Jadaliyya, 14/8/2011, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2kPGSrX

Bassam Haddad, «The Current Impasse in Syria: Interview with Haytham Manna',» (183)
.Jadaliyya, 30/4/2012, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2mfDHGQ

Wendy Pearlman, We Crossed a Bridge and it Trembled: Voices from Syria (New (184)
.(York: HarperCollins Publishers, 2017

Kristen Renwick Monroe, The Hand of Compassion: Portraits of Moral Choice during (185)
.the Holocaust (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), pp. 323 and 326

Molly Patterson and Kristen Renwick Monroe, «Narrative in Political Science,» in: (186)
.Annual Review of Political Science (Palo Alto, CA: Annual Reviews Inc., 1998), p. 330

Şenay Özden, «Syrian Refugees in Turkey,» MPC Research Report; 2013/05, (187)
European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration Policy Centre (MPC), May 2013, p. 3, and United Nations High Commissioner for Refugees, «Regional Analysis in Syria,» Assessment Capacities Project (ACAPS), 26 June 2013, p. 15, accessed on .27/10/2015, at: http://bit.ly/2lyzEp5

Samar Yazbek, A Woman in the Crossfire: Diaries of the Syrian Revolution, Max (188)
Weiss (trans.) (London: Haus Pub., 2012); Malu Halasa (ed.), Culture in Defiance: Continuing Traditions of Satire, Art and the Struggle for Freedom in Syria (Amsterdam: Prince Claus Fund, .2012), and Halasa, Omareen and Mahfoud (eds.), Syria Speaks

Leo A. Goodman, «Comment: On Respondent-Driven Sampling and Snowball (189)

Sampling in Hard-to-Reach Populations and Snowball Sampling Not in Hard-to-Reach Populations,» Sociological Methodology, vol. 41, no. 1 (2011), p. 350.

(190) Cyril Roussel, «Transformation of Trans-Border Areas in the Context of the Syrian Conflict,» NORIA, 19/2/2014, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2maSSVb.

(191) «Nir Rosen on Syria's Protest Movement,» Al Jazeera, 16/2/2012, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/1LeReYT.

(192) يمنح الوضع المديني للمدن عواصم المحافظات، إضافة إلى القامشلي وجميع ضواحي دمشق؛ وذلك بالنظر إلى كثافتها السكانية و/ أو قربها من المناطق ذات الكثافة السكانية. بينما تُعدّ الأماكن الأخرى مناطق ريفية.

(193) Edward Schatz, «Introduction: Ethnographic Immersion and the Study of Politics,» in: Edward Schatz (ed.), Political Ethnography: What Immersion Contributes to the Study of Power (Chicago: University of Chicago Press, 2009), p. 5.

(194) يُنظر على التوالي: Wendy Pearlman: «Narratives of Fear in Syria,» Perspectives on Politics, vol. 14, no. 1 (March 2016), pp. 21-37; «Moral Identity and Protest Cascades in Syria,» British Journal of Political Science (published online 10 November 2016), and «Contingency and Agency in a Turning Point Protest: March 18 in Daraa, Syria,» in: James Goodwin and Frederic Volpi (eds.), Critical Perspectives on Social Movements in the Aftermath of the Arab Uprisings (Amsterdam: Amesterdam University press, 2017)).

(195) F. H., in-person interview, Zarqa, Jordan, 24 September 2012.

(196) Y. H., in-person interview, Amman, Jordan, 22 August 2013.

(197) H. A., in-person interview, Ramtha, Jordan, 6 October 2012.

(198) D. F., in-person interview, Reyhanila, Turkey, 25 September 2013.

(199) J. I., in-person interview, Amman, Jordan, 20 October 2012.

(200) Sh. D., in-person interview, Istanbul, Turkey, 29 August 2013.

(201) B. J. from Swayda, in-person interview, Amman, Jordan, 7 October 2012.

(202) On this theme, see: Wendy Pearlman, «Emotions and the Microfoundations of the Arab Uprisings,» Perspectives on Politics, vol. 11, no. 2 (June 2013), pp. 387-409.

(203) Maytha Alhassen and Ahmed Shihab-Eldin, Demanding Dignity: Young Voices from the Front Lines of the Arab Revolutions, I Speak for Myself Series (Ashland, Ore.: White Cloud Press, 2012); Nasser Weddady and Sohrab Ahmari (eds.), Arab Spring Dreams: The Next Generation Speaks out for Freedom and Justice from North Africa to Iran, Gloria Steinem (Foreword) (New York: Palgrave Macmillan, 2012); Layla Al-Zubaidi, Matthew Cassel and Nemonie Craven Roderick (eds.), Diaries of an Unfinished Revolution: Voices from Tunis to Damascus, Robin Moger and Georgina Collins (trans.); Samar Yazbek (introd.) (New York: Penguin Books, 2013), and Asaad Al-Saleh, Voices of the Arab Spring: Personal Stories of the Arab Revolutions (New York: Columbia University Press, 2015).

(204) Ashraf Khalil, Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a

.(Nation (New York: St. Martin's Griffin, 2014

Karima Khalil (ed.), Messages from Tahrir: Signs from Egypt's Revolution (Cairo: (205)
.American University in Cairo Press, 2011), p. 72

.Abbas, p. 56 (206)

.L. M., in-person interview, Amman, Jordan, 17 August 2013 (207)

Matthew Weaver, Mark Rice-Oxley and Nadia Khomami, «Refugee Crisis: Hundreds (208)
Set Off from Budapest on Foot - as it Happened,» Guardian, 4/9/2015, accessed on
.27/10/2015, at: http://bit.ly/1Qd4r3s

Syrian Activists, Between the Struggle Against the Regime and the Struggle Against» (209)
the Islamic State of Iraq and Syria,» Syria Untold, 10/10/2013, accessed on 27/10/2015, at:
http://bit.ly/2mfPeGg; Mohammed al-Khatieb, «Syria's Second Revolt, Against ISIS,» Syria
Deeply, 10/1/2014, accessed on 27/10/2015, at: http://bit.ly/2maXdaR, and Hassan Hassan,
«Breaking Syria's Reign of Terror,» Foreign Policy, 9/1/2014, accessed on 27/10//2015, at:
.http://atfp.co/1eipMXC

الفصل السابع
الانتقال الآخر في الثورة التونسية النفوذ الاجتماعي والموارد والاعتبارات والقيم ...... المولدي الأحمر

في إطار النقاشات النظرية الدائرة بشأن مسألة الانتقال الديمقراطي، سنعمل في هذا البحث على تسليط الضوء على الحالة التونسية - وانطلاقًا منها على مجمل تجربة ما يسمّى «الربيع العربي» - وذلك من خلال تفحّص جوانب لم تهتم بها نظرية الانتقال الديمقراطي بصفة عامة، مع أنها تمثل موضوع الثورة في حد ذاته. والوسيلة المنهجية التي سيعتمدها هذا العمل هي نقل موضوع المشاهدة من الحلبة السياسية والإعلامية المباشرة، حيث يجري التركيز على المسائل المؤسساتية والقانونية، إلى ما يجري في مجال آخر أعمق وأكثر كثافة، لا يتركز في بؤرة وهاجة كما هي الحال في الشأن السياسي لكنه على علاقة وثيقة بما يجري على سطح الحوادث. ويتشكل هذا المجال من الصراع الاجتماعي والرمزي والمعرفي المحتدم على ما يحدد المواقع الاجتماعية - الثقافية المواتية لإنجاز «الانتقال الآخر» الذي نادى به المتظاهرون في أثناء الثورة، وهو إعادة النظر في «قواعد لعبة» الوصول إلى الموارد، وكيفية الحصول على الاعتبارات الاجتماعية، والحق في إعادة الصوغ الأيديولوجي للقيم التي تبرر مضمون هذه «المرحلة الانتقالية» وتؤسس لما سيصبح «عهدًا جديدًا».

أولًا: في المفهوم

منذ 14 كانون الثاني/يناير 2011، تعيش تونس في الفكر والتجربة ضبابية ما يسمّونها، بصفة ملتبسة، المرحلة الانتقالية تارة والانتقال الديمقراطي تارة أخرى. يتكلم السياسيون جميعهم على ذلك، ويعيشون على وقع التغيرات الجارية في البلاد، ويتمثلونها ذهنيًا بهذه الفكرة الملتبسة. وهم يتوقعون أن تفضي المرحلة إلى وضع جديد، تأخذ فيه جميع الأشياء مكانها الطبيعي على أساس مبادئ جديدة، وبنية مؤسساتية جديدة، من أجل تحقيق أهداف جديدة. هذه التصورات والانتظارات كلها تحمل قيمة أخلاقية وأيديولوجية إيجابية.

من الناحية النظرية، إن مفهوم «الحالة الانتقالية» مبثوث في جميع الحقول المعرفية، في الفلسفة[210] والاقتصاد[211] وعلم النفس[212] والفيزياء... وغيرها. وفي الكيمياء التي يُعتقد أنها أصل المفهوم، يجري الحديث عن حالة لا عن مرحلة انتقالية، كما ستقول بذلك في ما بعد العلوم السياسية. وفي الكيمياء، تتضمن كل عملية تفاعل كيماوي عملية ترابط أو انفصال بين هباءتين (Molecule). خلال هذه العملية، وفي لحظة ما، يدخل النظام المكوّن من الهباءتين في عملية تفاعل مميزة، يجري في خلالها المرور إلى حالة قصوى من التفاعل تبلغ فيها الطاقة ذروتها، ولهذه الحالة سمتان: **الأولى** أنها حالة لا يمكن فصلها تحليليًا، لأنها تشكل حالة بين بين إن صح التعبير، **والثانية** أنها حالة يمكن أن تتواصل لتولّد جديدًا، ويمكن أن تتراجع ليعود النظام إلى حالته الأصلية.

في العلوم السياسية، تجري معالجة التحولات السياسية الكبرى عبر مفهومين مختلفين: إمّا مفهوم الثورة الذي يتضمن معنى القطيعة والانفلات، وهو مفهوم معياري راديكالي، وإمّا مفهوم الانتقال الديمقراطي (أو المرحلة التي تقود إلى الديمقراطية)، وهو مفهوم عملي بديل طوره الفكر الليبرالي، ويعتمد فكرة الانتقال المرحلي الخاضع للسيطرة والمراقبة نحو الديمقراطية الليبرالية.

سنترك موضوع الثورة جانبًا بعض الوقت، لنهتم بفكرة الانتقال الديمقراطي. بالنسبة إلى عبارتَي «الانتقال الديمقراطي» و«المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية»، يمكن أن نلاحظ أنهما لا تتحدثان عن حالة الانتقال في حد ذاتها؛ إذ تعطي العبارة **الأولى** للحالة الانتقالية معنًى تاريخيًا غائيًا، ومن ثمّ توجه الاهتمام نحو توصيف طبيعة الوضعية الجديدة التي يُدفع باتجاهها، وهي هنا وضعية إيجابية تحل فيها الديمقراطية محل الاستبداد، بينما تعطي العبارة **الثانية** مضمون المرحلة الانتقالية معنى المحطة في سلسلة عمليات، تسير سببيًا وفق تطور خطي يفضي حتمًا إلى وضعية سياسية جديدة، هي أيضًا إيجابية. ومن ثمّ، فإن كلتا العبارتين لا تأخذ في الحسبان - وهذا من منطلق معياري - فكرة إمكانية التراجع إلى الوضعية الأصلية؛ فنحن في الحالتين كلتيهما أمام تمثّل نظري يتفادى الغوص في المضمون الاجتماعي العميق للحالة الانتقالية في حد ذاتها، التي يمكن، ببلوغ الطاقة ذروتها القصوى (بالمعنى الكيماوي)، أن تكوِّن الانتقال النوعي، وهي على كل حال حالة ربما تطول مدتها أو تقصر، ويمكن أن تأخذ صورًا مختلفة.

كي نفهم أصول هذه الحلقة المنهجية المفقودة في نظرية الانتقال الديمقراطي، أي اللاتفكير في حالة الانتقال ذاتها، بوصفها حالة غامضة بين الوضعية الأصلية والوضعية المنشودة، ونقدر تبعاتها النظرية، فإننا نحتاج إلى عودة سريعة إلى السياق التاريخي والأيديولوجي الذي تطورت فيه نظرية الانتقال الديمقراطي.

تاريخيًا، يعود استعمال فكرة الانتقال الديمقراطي إلى باحثين في العلوم السياسية أميركيين في البداية، ثمّ أميركيين جنوبيين وأوروبيين شرقيين[(213)]، كانوا نحتوا الفكرة في خضم معالجتهم تجارب بلدان أميركا الجنوبية التي صنّفوها في نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين على أنها بلدان تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، ثمّ استخدموها بعد ذلك للتفكير في التحولات السياسية التي انطلقت في أوروبا الشرقية منذ اندلاع حركة «تضامن البولونية» في بداية الثمانينيات. من الناحية المنهجية، صيغت الفكرة بخلفية أيديولوجية وعملية تهدف إلى مرافقة هذه التحولات بالتحليل والمشورة والتوجيه، بما يلائم آنذاك مصالح الولايات المتحدة الأميركية والحلف الأطلسي برمته في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق ومن ورائه حلف أوروبا الشرقية. وفي ما يتعلق بهذه النقطة تحديدًا، كان بريجنسكي في عام 1991 يطرح على الساسة الأميركيين، ومن ثمّ على نفسه، الأسئلة التالية: «**أولًا**: ما الذي ينبغي لنا أن نتعلمه من مسار الانتقال السياسي والاقتصادي لما بعد الشيوعية؟ **ثانيًا**: ما الذي تعلمناه من السياسات الغربية التي كانت موجهة نحو دفع هذه التحولات للسير إلى الأمام؟ **ثالثًا**: وهذا أمر خصوصي، ما الشيء الآخر الذي ينبغي للولايات المتحدة القيام به في هذا السياق؟»[(214)].

إذًا، نشأت فكرة الانتقال الديمقراطي في هذا السياق التاريخي السياسي والأيديولوجي. وبهذه الصيغة لم تكن الفكرة هذه تتضمن فقط بُعدًا غائيًا يفترض أن يتجه الانتقال السياسي في العصر الحالي بالضرورة نحو إرساء الديمقراطية (كان ألكسيس دو توكفيل قد انتقد فكرة الغائية منذ أن بدأ التأريخ للثورة الفرنسية)، بل كانت تتضمن أيضًا عمليةً تختزل حالة تحولية شاملة في مقاربة قانونية - سياسية - أمنية لا تشاهد من الظاهرة إلا عناصر إعادة الترتيب الليبرالية والاستقرار بما يلائم الأهداف الاستراتيجية لأميركا ودول أوروبا الغربية.

في رأينا حدث هنا انزياح نظري يمكن إبراز ملامحه بوسائل المقارنة التاريخية. ومن وجهة النظر هذه، تفيدنا التجارب السياسية التاريخية بأن ليس من الضروري أن تفضي كل حالة انتقالية إلى الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية بمفهومها الليبرالي، والحالات الإيرانية والصينية والكوبية على اختلافها تشهد على ذلك، إضافة إلى الشحنة المعيارية التي يتضمنها هذا التصور؛ إذ إنها ترى أن المجتمع الليبرالي لا ينتج الاستبداد.

لكن ما يهمنا أكثر في هذا المفهوم هو أنه يختزل المرحلة الانتقالية في الشواغل القانونية والسياسية والأمنية، باسطًا تعتيمًا على المسألة الأهم في كل حالة انتقالية، وهي التفاعلات الاجتماعية التي تبلغ ذروتها القصوى في هذا السياق، والتي يمكن حصيلتها، المرحلية على الأقل، أن تقود إلى حالة نكوص، يسمّيها من يرون أنفسهم ثوارًا، إلى جانب

بعض المحللين السياسيين، حالة ثورية مضادة. في الحالة التي ندرسها، إن ما تقوم نظرية الانتقال الديمقراطي بالتعتيم عليه هو تفاعلات معركة انتقال السلطة الفعلية على الموارد، وعلى منظومة إسناد الاعتبارات الاجتماعية، وعلى آليات إنتاج القيم الجديدة في خلال هذه المرحلة واحتمالات نتائجها المتعددة.

ثانيًا: حصيلة انتقائية لبحث ميداني

سنحاول في ما يلي، اعتمادًا على بحوث ميدانية وعلى أهم الدراسات التي تناولت الحالة التونسية[215]، بسط هذه القضايا وكشف وجه مختلف للحالة الانتقالية (ليس لهذه العبارة معنى غائي) التي يمثلها الربيع العربي، وسمّيتها «الانتقال الآخر».

في خلال بحث ميداني قمت به في عام 2012 في المناطق التي انطلقت منها الثورة التونسية، أجريت حوارًا مع الممثل الأول لحزب النهضة الإسلامي في ولاية (محافظة) القصرين، وهو ناشط سياسي ذكي وواع بالرهانات المطروحة أمامه. شرح لي في خلال هذا الحوار الصعوبات العملية التي يواجهها حزبه في الانتشار السياسي، خصوصًا في الأرياف؛ يقول: «من بين العقبات التي تعطل حاليًا حُسن أدائي تجاه المنخرطين المحتملين في حزبي أو المتعاطفين معه، ولا سيما في الأرياف، السلطة الاجتماعية للممثلين القدامى للتجمع الدستوري الديمقراطي المنحل. احتكروا هذه السلطة منذ مدة طويلة واستغلوا ذلك في تعزيز ثروتهم ومكانتهم بين السكان، وهم يستغلونها الآن في مقاومة توسع تأثيرنا». ويمكن أن أضيف إلى ما قاله إن ناشطين سياسيين يساريين آخرين، التقيتهم في المنطقة نفسها والفترة نفسها، عبّروا لي عن الفكرة نفسها وعن الصعوبة نفسها، ولكن بوضوح عملي أقل بسبب غلبة صورة سلوك المثقف وهويته على جلهم.

بطبيعة الحال، تعكس هذه الفكرة وهذا التحليل اللذان قدمهما إلينا المعارضون القدامى لسلطة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في هذه المناطق الصورةَ التي يحملها هؤلاء عن الممثلين المحليين للسلطة السياسية التي كانت تقمعهم وتهمشهم. ففي واقع الأمر، أثبتت الدراسة التي أجريناها أن النظام الاستبدادي انهار على المستوى المحلي، ولم يستطع الحزب الذي يقوم عليه التصدي للثورة بسبب أزمة عميقة أصابته، مضمونها أن معادلات التبادل بين المنتسبين إلى هذا الحزب والسلطة المركزية، وهي الولاء في مقابل توزيع الموارد والاعتبارات، اختلت في خلال الأعوام العشرة الأخيرة، حتى أصبحت القاعدة المحلية للمنتسبين إليه مكونة من فئة عريضة من الفقراء والمهمشين على رأسها نخبة تتحكم بتوزيع الموارد والمنافع[216]، وهي النخبة التي يقصدها بالتعميم هؤلاء الذين أجريت معهم المقابلات التي ذكرتها.

لكن صورة المعركة التي رسمتها المعارضة لخصومها من الحزب الذي أطاحته الثورة تتعلق رأسًا بإحدى أهم القضايا التي نهضت عليها الثورة التونسية، وهي قضية اللامساواة الاجتماعية. ومن هذه الزاوية، يمكن فهم هذه الصورة على أنها تأويل سياسي لأول شعارات الثورة التونسية، حينما رفع المتظاهرون شعارات «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق»، «نعم للكرامة»، «نعم للحرية»، تنديدًا باحتكار السلطة والموارد والاعتبارات.

بكلمات أخرى، هذا يعني أن السياسيين المحليين الذين قادوا التظاهرات في بدايتها أو حاولوا في ما بعد ركوبها، وكان عددهم قليلًا، اكتشفوا، عندما دخلوا الممارسة فحسب، الجانب الآخر المخفي من فكرة الانتقال الديمقراطي، ذلك الذي لا تتحدث عنه النظرية موضوع النقاش.

وجب التذكير هنا بأن اللامساواة الاجتماعية في تونس، مثلما هي الحال في جميع أنحاء العالم، ليس لها شكل أفقي فحسب، بل شكل عمودي أيضًا. وفي بلد استقرت فيه منذ قرون عملية إنتاج السلطة في المناطق الساحلية وإبرازها واستخدامها، لم يتضرر من هذه اللامساواة الأفراد أو العائلات فحسب، بل جهات بأكملها أيضًا.

ليس هذا هو المجال الملائم للدخول في تفصيلات هذه اللامساواة التي استقرت خلفيةً أخلاقية غير معلنة، توجه تصور الثائرين لمفهوم المرحلة الانتقالية، لكنّنا نورد بعض المؤشرات على هذه الظاهرة؛ فمن جملة 13 عمادة (دائرة التقسيم الإداري الأصغر في تونس) تتشكل منها ولاية القصرين، ثمة 8 عمادات منها في أسفل الترتيب الوطني للعمادات، بحسب مقياس التنمية الجهوية لعام 2010. وبين عامي 1994 و2009، استثمرت الدولة التونسية في مجال التنمية 12 مليون دينار تونسي، لم يخصص منها لولايتي القصرين وسيدي بوزيد سوى 1 في المئة بالنسبة إلى الأولى، و1.6 في المئة بالنسبة إلى الثانية. وفي الفترة نفسها، حظيت ولايتا سوسة والمنستير بـ 18 في المئة من هذا المبلغ[217].

لوحظ نوع آخر من اللامساواة الاجتماعية التي ضربت بعمق سكان المناطق الداخلية، ولها علاقة وثيقة بتوزيع السلطة والثروة والاعتبارات الاجتماعية؛ فإضافة إلى أن أصحاب الشهادات العليا في هذه الجهات لا يحصلون على عمل إلا بصعوبة بالغة، من أسبابها التداخل بين سوق العمل والروابط الاجتماعية الضيقة (80 في المئة من النسيج الاقتصادي الخاص عائلي)، لا يصل من تلامذة هذه الجهات إلى الجامعة إلا عدد قليل؛ فبحسب الإحصاءات الرسمية لعام 2010، لم تتجاوز نسبة التلامذة الذين وصلوا في سيدي بوزيد والقصرين إلى مستوى التعليم العالي الـ 6 في المئة، بينما المعدل الوطني هو 12 في المئة[218]. وفي الوقت ذاته، تزيد نسبة الأمية في هاتين الولايتين على 30 في المئة في مقابل 19 في المئة على المستوى الوطني. وما ضاعف من النتائج الخطِرة لهذه المشكلات، أن المدرسة التي تحولت منذ فجر الاستقلال - كما هو الشأن في جميع البلدان التي تحررت حديثًا من الاستعمار - إلى مصعد اجتماعي من طراز أول، وصلت إلى هذه المناطق متأخرةً نسبيًا مقارنة بمناطق السواحل الشرقية. وفي هذه المجتمعات الريفية، حيث يكدح الفلاحون وراء لقمة العيش في أوضاع صعبة جدًا، تحولت هذه الفكرة إلى رجاء وقناعة راسخة، ربى الفلاحون أبناءهم عليها، كي يتحرروا من المصير الذي أصابهم. ولكن حينما بدأ أبناء الفلاحين يصلون إلى الجامعة ويتخرجون فيها بعدد أكبر، بداية من تسعينيات القرن الماضي، كانت الدولة التونسية قد أنهت بناء مؤسساتها وأكملت نشر إداراتها في كل مكان، ثمّ توقفت عن توظيف خريجي التعليم العالي في هذا المجال، بينما واصلت الجامعة إعداد الأطر لوظائف أصبحت وهمية[219]. وهكذا وجد أبناء الفلاحين أنفسهم يلبون رغبات أوليائهم ويستجيبون لنداء العملية التحديثية عبر المدرسة، لكنهم انتهوا إلى عاطلين من العمل وإلى ممثلين لفئة اجتماعية عريضة فاقدة السلطة الإدارية التي حصل عليها أبناء المناطق الساحلية في فورة بناء الدولة التونسية.

ثالثًا: التأويلات المحلية للامساواة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص

في سيدي بوزيد والقصرين، جرى تأويل مظاهر هذه اللامساواة، بحسب المواقع الاجتماعية للفاعلين وطموحاتهم، فلنبدأ بالفئات العليا للمجتمع بالمقياس المحلي.

من المعروف في تونس أن الحزب الذي استهدفته الثورة وفككته كان له في سيدي بوزيد والقصرين أكبر عدد من الخلايا التي تغلغلت في نسيجهما الاجتماعي بأوسع ما يمكن من الانتشار. ولأن الثورة انطلقت من سيدي بوزيد تحديدًا، فإن ظاهرة سقوط النظام انطلاقًا من هذه المناطق بالذات أصبح موضوع تندّر شبابها، وموضوع استفهام بالنسبة إلى المحللين السياسيين. ويمكننا أن نلاحظ أن نخبة الفئات العليا في هذا المجتمع المحلي، وهي ذات أصول بدوية قديمة، هي التي كانت تسيطر على مقاليد السياسة عبر إدارة أو مراقبة لحوالى 630 خلية تجمعية (نسبة إلى التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم) في سيدي بوزيد، و530 في القصرين في عام 2010 [220]. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن النخبة التقليدية لهذه الفئة الاجتماعية تركت بالتدريج مكانها، بداية من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، لنخبة جديدة أتت بها الديموغرافيا والمدرسة، لتتولى هي إدارة الشأن العام في هذه المناطق التي تُمنع فيها ممارسة النشاط السياسي أو المدني بصفة حرة كما هي الحال في جميع مناطق البلاد. وهنا عُوّض الأعيانُ القدامى، ذوو

الأصول البدوية والفلاحون الفقراء، بالمعلمين والأساتذة والموظفين والمحامين والأطباء، وحتى بعض العاطلين من العمل.

لكنّ المركزية السياسية المفرطة لإدارة الحزب والمنافع التي تدرّها، وهي في معظمها تحت سيطرة النخب السياسية ذات الأصول الساحلية (مدينة تونس ومدينة صفاقس ومدن الساحل بكاملها)، أحدثت إحباطًا كبيرًا لدى النخب السياسية الداخلية التي أصبحت غير راضية عن أن يستغلها قادة الحزب لتحقيق أهدافهم الخاصة أو الفئوية من دون فتح الباب لها كي ترتقي في سلم المسؤوليات والمناصب، بما لذلك من مردود نفعي خاص وعائلي، وحتى جهوي. والتقدير الذي يقيمه أعضاء هذه النخب المحلية هو أن قيادة الحزب تقيم معهم تبادلًا غير متكافئ، فيعطونها أصوات منخرطيهم ليحصلوا بها على المراكز المتقدمة في الحزب، ولا يحصلون في المقابل على شيء.

أورد هنا نكتة ربما تكون أطوارها حقيقية أو من اختراع النخبة السياسية المحلية لتعبّر بها عن حالة التبادل غير المتكافئ بينها وبين قيادة الحزب والمتنفذين فيه. جاء في النكتة أن وزيرًا في حكومة بن علي زار سيدي بوزيد وفي برنامج زيارته أن يشرح للسكان، وفي الحقيقة للمنتمين إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، التوجهات التنموية للحكومة. ولمدة ساعة، خطب فيهم عن أهمية التنمية، وأهمية أن يفهم السكان متطلباتها. لكن الوزير فوجئ بعدما أنهى خطبته بأحد الأعيان المحليين يتوجه إليه بالخطاب التالي: «سيدي الوزير أشكرك على مجيئك، وعلى شرحك لنا خطة التنمية التي تتبناها الحكومة. ولكنني أريد أن أطلب منك شيئًا: أنا رجل ثري ولدي ابن يزاول تعليمه، وأحب أن يصبح وزيرًا مثلك، وأنا مستعد لدفع تكاليف دراسة متقدمة له. هل لك أن تدلني على عنوان المدرسة التي يمكن له أن يتخرج منها وزيرًا مثلك؟».

على المستوى الشعبي، إن صح التعبير، عبّر الناس عن رفضهم لهذا التبادل غير المتكافئ عبر شعار استرداد «الكرامة» المهدورة، وهذا الشعار ما عاد يحيل إلى كرامة الوطن فحسب، كما كان يستعمله اليسار والعروبيون في الماضي، بل إلى كرامة الأفراد أيضًا. وكلمة «الكرامة» تنتمي إلى حقل دلالي متعدد المعاني، وهي ذات شحنة أخلاقية إيجابية تشمل جميع وجوه الحياة؛ ففي هذه الجهات التي تشكو ضعفًا فادحًا في البنية التحتية للاقتصاد والتعليم والصحة والنقل والعيش الحضري، وغير ذلك، يعني فقدان الكرامة، في ما يعنيه، عدم إمكانية الحصول على العمل وجميع الخدمات الاجتماعية المذكورة أعلاه، من دون فقدان الاحترام والشرف بسبب دفع الرشوة إلى المسؤولين، والوقوف طويلًا أمام مكاتب الموظفين وفي طوابير المستشفيات وفي ساحات النقل العمومي، والشعور بالملاحقة الأمنية المستمرة. على المستوى العام، تسيطر على أذهان أغلب السكان فكرةٌ مفادها أن مناطقهم مستغلة بلا مقابل لفائدة المناطق الساحلية، وأن سكانها موضوع احتقار.

رابعًا: صعوبات الانتقال الآخر ورهاناته

لنعُد الآن إلى ما يقوله الفاعلون السياسيون الذين اشتكوا نفوذ خصومهم الاجتماعي القوي، مع أن الثورة أطاحتهم سياسيًا. المشكل الذي يطرحه هؤلاء بعدما مُنعوا فترة طويلة من الولوج بحرّية إلى الساحة السياسية، هو أن السلطة التي كانت في أيدي خصومهم ليست سياسية فحسب، حيث يمكن الانتصار عليهم بمجرد سحبها من بين أيديهم، أو من خلال إرساء قواعد جديدة للنشاط السياسي تقصيهم بدورهم؛ ذلك أن النفوذ الذي تقوم عليه سلطتهم يكمن في شبكة التبادل الواسعة التي لهم مع أوساطهم الاجتماعية، وفي المضامين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية لهذه السلطة التي يتخطون بوساطتها الأوساط الضيقة، ما سمح لهم بالمحافظة إلى حد ما على نفوذهم في المؤسسات الارتكازية للسلطة. إن هذه المسألة الاجتماعية والأنثروبولوجية العميقة هي المدار الخفي للحالة الانتقالية التي تهملها، منهجيًا وأيديولوجيًا، نظرية الانتقال الديمقراطي الغائية. وكانت نظرة المعارضين القدامى إلى هذه السلطة المحلية، وهي نظرة موضوعية على كل حال، قد عرّت، بقوة وبطريقة إمبيريقية، جميع الرهانات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، لا في تونس فحسب، بل في جميع بلدان ما يسمّى الربيع العربي أيضًا، خصوصًا أن رهاناتها تكتسي طابعًا أنثروبولوجيًا في مجتمعات لا يشكّل السياسي فيها إلى الآن حقلًا مستقلًا بذاته.

من هنا تُطرح مسألة الانتقال نحو الديمقراطية بقوى اجتماعية ليست لها ثقافة ديمقراطية، لأن الوسائل التي حصلت بها على مواردها ومزاياها افترضت الاستبداد السياسي. وربما يجدر بنا تأكيد أن الظاهرة تبدو أنثروبولوجية بامتياز، ويحتاج تقدير أهميتها المنهجية إلى دراسات معمقة في جميع بلدان الربيع العربي، إذا ما رمنا إثراء النقاش الدائر بشأن نظرية الانتقال الديمقراطي. كما يجدر بنا أيضًا أن نؤكد أن مظهرها التونسي هو ربما الأقل انغماسًا في تقاطعات الجيرة والقرابة والمذهبية والزبونية، مقارنة بحالات أخرى عربية، ويرجع ذلك إلى عوامل تاريخية مختلفة، أهمها أن الدولة التونسية التي بدأت إصلاحاتها الدستورية والإدارية منذ منتصف القرن التاسع عشر [221]، أرست في العقول والأشياء ثقافة البيروقراطية، وانعكس هذا على مصادر قوة النخب السياسة المحلية للفئات العليا في المجتمع التي لا تهدد مواردها الصراعات العمودية من نوع الانتماء العرقي أو المذهبي أو غير ذلك. وتبرز هذه النقطة بوضوح من خلال المقارنة، على سبيل المثال، بالحالة الليبية التي كانت فيها سياسة الزعيم الأوحد، الذي لا يحكمه دستور ولا يقبل بسلطة الإدارة، تصنع الثروات الخاصة والعائلية أو تدمرها، وترفع أو تنزل المكانة الاجتماعية لأي كان اعتمادًا على تقديرات غير ثابتة وذاتية[222].

هكذا، يتضح مما تقدم، ومن المنظور الميكروسوسيولوجي الذي تجري في إطاره حياة الناس اليومية، أن مضمون فكرة الانتقال الديمقراطي لا يقتصر على فكرة الانتقال السياسي المؤسساتي الذي يعاد بموجبه صوغ قواعد اللعبة السياسية، بل يتضمن أيضًا، وبصفة خاصة، معركة خفية موضوعها نقل قسم - على الأقل - من الموارد والاعتبارات المعنوية من فئات اجتماعية أو من أفراد وعائلات إلى فئات وأفراد وعائلات أخرى من المفترض أن تستفيد من ذلك على المستوى الخاص وعلى مستوى إعادة التموقع السياسي.

قلت في بداية البحث إنني سأعود إلى فكرة الثورة. في الواقع تعيدنا فكرة الحالة الانتقالية إلى فكرة الثورة التي تحجبها نظرية الانتقال الديمقراطي؛ فبالنسبة إلى الربيع العربي، يسود الاعتقاد أن ما دامت ليست هناك حركة سياسية جارفة تستهدف القضاء على الخصوم سياسيًا وربما حتى جسديًا، وتنزع كل ما بحوزتهم من موارد استعملوها في ممارسة الاستبداد، بما في ذلك الهيبة والمكانة الاجتماعية، عكس ما حدث في ثورات عالمية كبرى مثل الثورات الفرنسية والروسية والصينية والإيرانية، فليست هناك ثورة. ويعتمد هذا التصور، وهو ما يقول به هينبوش، على فكرة «التبعية لنهج (أو إرث) الماضي»، وكذلك على نظرية تفترض أن إرادة التغيير تخضع دائمًا لوزن معطيات الماضي التي يتجاوز حجم تأثيرها رغبة الفاعلين السياسيين في توجيه التاريخ كيفما يشاءون. ومن معطيات هذا الإرث التاريخي اللامساواة في توزيع الثروات؛ ولذلك فإنه ما دام هذا لم يحدث في الربيع العربي، فليس ثمة شيء جديد في النظرية السياسية[223].

يمكننا أن نجزم أن المعنى العملي - كما يقول بورديو - الذي يعطيه اليوم أولئك الذين شاركوا في الثورة بقوة، أو الذين انضموا إليها بصفة متأخرة، هو نقل السلطة والموارد والاعتبارات - أو على الأقل قسم منها - لفائدتهم لا مجرد بناء مؤسسات جديدة لا تغير من الوضع شيئًا. وأول وجه من وجوه هذا الانتقال الآخر - كما سمّيته - أيديولوجي؛ ففي السياقات الثورية، لا يمكن نقل السلطة والموارد والاعتبارات إلا عبر اعتماد محرك أيديولوجي، يبني شرعية لهذا الانتقال، وينقل المصادر الأخلاقية إلى الزعامة السياسية من فئة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى. هنا بالضبط يكمن ما عنيته بعملية «نقل القيم»؛ فالتياران الوحيدان اللذان يحملان منظومة من القيم كانت منافسة ومختلفة إلى حد ما عن تلك التي كان يقوم عليها النظام السياسي المنهار، هما التيار اليساري الماركسي والتيار الإسلامي اللذان حاولا تقديم تأويلات لحالة فقدان الكرامة التي تشكو منها الفئات الدنيا من المجتمع مناقضة لأيديولوجيا النظام الحاكم، فهما ضمنّاها أبعادًا سياسية - اجتماعية وأخلاقية، لا تختزل المسألة في ما تعبّر عنه فكرة «رغد العيش» التي اعتمدها النظام المستبد. وبالنسبة إلينا، لم يكن ذلك يمثل مجرد نشاط دعائي اعتمده التياران المعارضان لكسب الأنصار، بل كان يمثل أيضًا تصورًا مختلفًا للعالم ربما يعطي ممثليهما الشرعية لإنتاج مضمون جديد للاعتبارات واحتكار إنتاجها، وهذا هو الجانب المميز والمخفي في الحالة الانتقالية الذي لا يُطرح اليوم بصفته رهانًا حقيقيًا من رهانات الانتقال السياسي في تونس بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011.

أمّا الجانب السياسي - المؤسساتي لهذه الرهانات، فهو يهم هياكل الدولة التي تمنح القرار السياسي سلطته. ومن هذا الباب نفهم شكوى راشد الغنوشي أمام متشددي التيار الإسلامي حينما جاءوا يلومونه على البطء في اتخاذ القرارات القوية الملائمة لتحقيق المشروع الإسلامي: «الإعلام بيدهم والاقتصاد بيدهم والإدارة بيدهم والجيش غير مضمون والشرطة غير مضمونة»؛ فالسلطة البيروقراطية لا تنتقل بمجرد تغيير المشرفين الكبار على سير دواليبها، إنما يجري ذلك عبر الاستحواذ على شبكة العلاقات الدقيقة التي تربط بين هياكلها التنفيذية المختلفة. والمثال الصارخ لأهمية هذه المسألة في الانتقال السياسي كان المعركة الطاحنة التي جرت في عهد الترويكا (حكم أحزاب النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي على أساس انتخابات المجلس التأسيسي في عامي 2012 و2013)، بين ممثليها على رأس الدولة من جهة، ومعارضيها من بقايا النظام السابق الذين احتكروا في الماضي مفاصل الأجهزة البيروقراطية للدولة وأعادوا بعد الثورة تنظيم أنفسهم في أحزاب جديدة. وهي معركة مستمرة حتى اليوم، لأن موضوعها الأساسي هو بالضبط ما قصدناه في هذه الدراسة بمعركة نقل السلطة ومفاتيح النفاذ إلى الاعتبارات والموارد.

خاتمة: عودة إلى إشكالية الانتقال الديمقراطي

حاولنا في هذه الدراسة التحرر من الإطار الضيق لمقولة الانتقال الديمقراطي التي بسبب غائيتها واختزالها للظاهرة في بعدها الأيديولوجي ظلت حبيسة التركيز على الجانب المؤسساتي - القانوني الذي أخذ منحًى عمليًا يكاد يكون هندسيًا. ولعل بفعل كلٍّ من النص الشهير لبريجنسكي في ما يخص المشكلات الكبرى التي كانت حركة تضامن البولونية تطرحها من المنظور الأميركي، وسقوط جدار برلين، وحركة الشفافية التي أطلقها رئيس الاتحاد السوفياتي السابق غورباتشوف، تنكشف حقيقة الحدود المعرفية لهذا المفهوم، وتنكشف في الوقت ذاته قوته العملية التنفيذية.

ونحن هنا عندما نعيد إلى علم الاجتماع كلمته في هذا الموضوع، إنما نحاول الغوص تحت سطح الحوادث لإعادة موضوع الثورة إلى مكانه الصحيح، صلب إشكالية الانتقال الديمقراطي، بعدما ضاع في صخب النقاشات القانونية - السياسية والأمنية الاستراتيجية. وبيّنت المقاربة التي اعتمدناها أن مفهوم «الانتقال الديمقراطي» مُصمم من أجل إنهاء الثورات أكثر مما هو مصمم من أجل فهم الحالة الانتقالية في حد ذاتها[224]. ومن وجهة النظر هذه، يمكن القول إن للحالة الانتقالية زمنين، **أولهما** زمن طويل المدى تميزه صراعات عميقة على معايير إعادة توزيع الموارد والاعتبارات والقيم، وهو ما يمكن أن ننعته بالزمن الثوري (بالمفهوم الذي يعطيه توكفيل للعبارة) مع أن لا شيء يضمن تخطيه سياسيًا للحالة الانتقالية في الاتجاه الذي يريده له أصحابه، **وآخرهما** زمن قصير المدى هو زمن محاولة تسوية هذه المسألة عبر الإصلاحات السياسية، وهو ما تعنيه عبارة الانتقال الديمقراطي.

تبقى الأسئلة الرئيسة بالنسبة إلى موضوعنا هي التالية: هل ستنجح حوادث الربيع العربي في نقل السلطة والموارد والاعتبارات والقيم؟ وكيف؟ وإلى أي حد ستنجح في ذلك حتى نتحدث عن الثورة الناجحة أو الانتقال الناجح؟

المراجع

1- العربية

الأحمر، المولدي. «مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة». **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 14/6/2011. في: http://bit.ly/2jQcbgY.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بن حسين، سالم. **القصة الخفية للثورة التونسية**. صفاقس: مطبعة سوجيك، 2016.

خواجة، أحمد [وآخرون]. **الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية**. إشراف المولدي الأحمر. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

قسومي، المولدي. **مجتمع الثورة**. تونس: الدار المتوسطية، 2015.

مالكي، أمحمد [وآخرون]. **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

2 – الأجنبية

Bidegaray, Christian. «Réflexions sur la notion de transition démocratique en Europe centrale et orientale.» *Pouvoir*. no. 65 (Avril 1993), pp. 129-144.

Brzezinski, Zbigniew. «The Great Transformation.» *National Interests*. no. 33 (Fall 1993), pp. 3-13.

Chabot, Pascal. *L'âge des transitions*. Paris: Presses universitaires de France, 2015.

Dostaler, Gilles. «Transition et pensée économique dans l'histoire.» *Cahiers de recherche sociologique*. vol. 1 (Septembre 1983), pp. 19-35.

Hénia, Abdelhamid (dir.). *Être notable au Maghreb: Dynamique des configurations notabiliaires*. Connaissance du Maghreb. Paris: Maisonneuve et Larose; [Tunis]: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2006.

Hinnebusch, Raymond. «Historical Sociology and the Arab Uprising.» *Mediterranean Politics*. vol. 19, no. 1 (2014), pp. 137-140.

Lutsevych, Orysia. «How to Finish a Revolution: Civil Society and Democracy in Georgia, Moldova and Ukraine.» Briefing Paper, Chatham House, January 2013.

Nicolas, Guilhot. «La Science politique et la transition démocratique à l'Est.» *Futur antérieur*. no. 27 (Janvier 1995).

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.

Topia, C. «Editorial.» *Connexions*. vol. 2, no. 76 (2001).

(210) Pascal Chabot, L'âge des transitions (Paris: Presses universitaires de France, 2015).

(211) Gilles Dostaler, «Transition et pensée économique dans l'histoire,» Cahiers de recherche sociologique, vol. 1 (Septembre 1983), pp. 19–35.

(212) C. Topia, «Editorial,» Connexions, vol. 2, no. 76 (2001), pp. 7–13.

(213) Guilhot Nicolas, «La Science politique et la transition démocratique à l'Est,» Futur antérieur, no. 27 (Janvier 1995); Christian Bidegaray, «Réflexions sur la notion de transition démocratique en Europe centrale et orientale,» Pouvoir, no. 65 (Avril 1993), et Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter (eds.), Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986).

(214) Zbigniew Brzezinski, «The Great Transformation,» National Interests, no. 33 (Fall 1993), accessed on 26/2/2017, at: http://bit.ly/2IlwD5Y.

(215) ثمة دراسات قيّمة كثيرة تناولت بالبحث الحالةَ التونسية، يمكن العودة إليها للتعمق في هذه الحالة، ونذكر منها: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2012)؛ أمحمد مالكي [وآخرون]، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)؛ المولدي قسومي، **مجتمع الثورة** (تونس: الدار المتوسطية، 2015)، وسالم بن حسين، **القصة الخفية للثورة التونسية** (صفاقس: مطبعة سوجيك، 2016).

(216) المولدي الأحمر، «انهيار معادلات التبادل في سوق سياسية مزيفة»، في: أحمد خواجة [وآخرون]، **الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية**، إشراف المولدي الأحمر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 91–145.

(217) حمادي التيزاوي، «الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلّي هشّ وغير مهيكل»، في: خواجة [وآخرون]، ص 216–284.

(218) محمد علي بن زينة، «جيل الثورة: قراءة سوسيوديموغرافية في تحوّلات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية»، في: خواجة [وآخرون]، ص 148–180.

(219) الأحمر، «انهيار معادلات التبادل».

(220) المرجع نفسه.

(221) Abdelhamid Hénia (dir.), Être notable au Maghreb: Dynamique des configurations notabiliaires, connaissance du Maghreb (Paris: Maisonneuve et Larose; [Tunis]: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2006).

(222) المولدي الأحمر، «مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة»، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011/6/14، في: httpASbit4yS8jQcbgY.

(223) Raymond Hinnebusch, «Historical Sociology and the Arab Uprising,» Mediterranean Politics, vol. 19, no. 1 (2014).

(224) Orysia Lutsevych, «How to Finish a Revolution: Civil Society and Democracy in Georgia, Moldova and Ukraine,» Briefing Paper, Chatham House, January 2013.

الفصل الثامن
الربيع العربي والتحول الديمقراطي ملاحظات حول التجربة الليبية ...... مصطفى عمر التير

ننطلق في هذه الدراسة من فرض يجمع بين ثلاثة متغيرات مترابطة: **التحديث** الذي يقود إلى **الحداثة** (أو التحديث على مستوى الشخصية) التي بدورها تقود إلى **الديمقراطية**. هذه المتغيرات يتحكم بالعلاقة بينها غيابُ عوامل بعينها من شأن وجودها أن يمنع ظهور العلاقة بوضوح. والنظام الشمولي الذي تحكّم بالمجتمع الليبي ما يزيد على أربعة عقود لم يمنع العلاقة بين المتغيرين الأولين، لكنه منع ظهور المتغير الثالث. وكانت حوادث الربيع العربي، الذي شمل المجتمع الليبي قد أطاحت النظام الشمولي، وأصبحت العلاقة بين المتغيرات الثلاثة ممكنة. ولأن الديمقراطية مسيرة تتطلب مراحل وزمنًا، فإن الأوضاع التي توافرت نتيجة إطاحة النظام الشمولي سمحت ببدء المسيرة، وأنجزت مراحل مهمة، ثم توقفت المسيرة وعمّت البلادَ فوضى عارمة. وبينما تسنى اختبار العلاقة بين المتغيرات الثلاثة ضمن دراسة إمبيريقية، فإن النشاط الخاص بالتحول الديمقراطي توقف، ودخلت البلاد في حالة من الفوضى الهائلة بسبب تغوّل الميليشيات، لكن هذه الفوضى ستنتهي، وسيتمكن الليبيون من بناء نظام ديمقراطي.

يُعدّ المجتمع الليبي من المجتمعات التي لها تاريخ طويل؛ إذ ورد اسم ليبيا في دراسات تاريخية عبر العصور المختلفة. وبحكم موقع البلد الجغرافي، كانت لسكانه علاقات بجميع الحضارات القديمة التي سادت ثم بادت. لذلك تركت الحضارات القديمة التي ازدهرت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط آثارًا واضحة في مواقع كثيرة من ليبيا. بعبارة أخرى، تأثّر الليبيون في خلال العصور بما كان يجري في المنطقة التي ينتمون إليها، ولذلك لم يكن غريبًا أن ينخرط المجتمع الليبي في مسيرة التحديث العالمية. وتشير الدراسات إلى أن الليبيين تعرّفوا إلى بعض مؤشرات التحديث منذ القرن التاسع عشر، لكن وجود تلك المؤشرات كان بسيطًا ومحدودًا ولم تشهده سوى مناطق محدودة جدًا. وبناءً عليه، يمكن القول إن مسيرة التحديث بدأت منظمةً بعد أن حصلت البلاد على استقلالها؛ فهي اهتمت منذ ذلك التاريخ بإتاحة القدر الممكن من مظاهر التحديث المادي، متمثلةً في الوسائل والوسائط والمؤسسات الحديثة، كالمدرسة والمستشفى والإدارة المحلية، إلى جانب تأمين الطاقة الكهربائية والمعدات والأجهزة المصنّعة الحديثة المستخدَمة في البيت، كالثلاجة والغسالة والفرن والتلفزيون... وغيرها، والمستخدَمة في الشارع، كالسيارة، إلى المستخدَمة في الزراعة والصناعة والمصانع ووسائل المواصلات. ساعد المال المتوافر من بيع النفط الخام الدولة على تنفيذ برامج تنموية عملت على الانتشار الواسع لهذه المؤشرات. لذلك، يمكن القول إن المجتمع الليبي قطع مسافة معقولة في مسيرة التحديث، ويُفترَض أن الانتشار الواسع للتحديث قاد إلى انتشار الحداثة، أو التحديث على مستوى الشخصية.

تتصف الشخصية الحديثة بصفات تعكس نسقًا من القيم يقع بعضها ضمن نسق قيم الديمقراطية. لذلك، لم يكن مستغرَبًا أن تكون الديمقراطية من بين الشعارات التي رفعها شبان انتفاضة 17 فبراير، بمعنى أن شخصيات بعض الليبيين اكتسبت كثيرًا من خصائص الحداثة. ومع ذلك، يمكن القول إن الشعار رُفع من باب التقليد للشعارات التي رُفعت من قبْل في كلٍّ من تونس ومصر.

السؤال المهم الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل سيتمكن الليبيون من بناء نظام ديمقراطي حقًا؟ وتتصل بهذا السؤال أسئلة أخرى، مثل: هل قاد ما تحقق على مسار التحديث إلى انتشار التحديث على مستوى الشخصية بين عدد كبير من

السكان؟ وهل ما تحقق في هذا الشأن يكفي لانتشار قيم الديمقراطية بين نسبة كبيرة من السكان حتى يتمكنوا من بناء نظام ديمقراطي؟ بعبارة أخرى، يمكن الفرض المتضمن في هذه الأسئلة أن يأخذ الشكل التالي:

التحديث ← التحديث على مستوى الشخصية (الحداثة) ← الديمقراطية

أولًا: مسيرة تحديث المجتمع الليبي

يدرك متابعو تاريخ المجتمع الليبي أن هذا المجتمع مرّ في خلال الأعوام الستين أو السبعين الأخيرة بمرحلة تغير اجتماعي نقلته من حال إلى حال. وبالرجوع إلى الكتابات التاريخية التي تصف الحالة التي كان عليها هذا المجتمع قبل سبعين عامًا مثلًا، قبل اكتشاف النفط، ندرك أن تغيرات كثيرة طرأت على مستوى البيئة وأحوال السكان.

التغير الاجتماعي سمة من سمات كلّ مجتمع عندما تتوافر العوامل الملائمة. بيد أن المجتمع الليبي بقي في حالةٍ تشبه السكون فترة طويلة من الزمن، من حيث محافظة أنساقه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية على حالها. ثم وقعت حوادث غيّرت حالة سكونه، وكانت البداية في الحرب التي شنّتها إيطاليا في مطلع القرن العشرين بهدف استعمار البلد استعمارًا استيطانيًا؛ إذ إنها فتحت أعين الليبيين على أشياء لم تبلغ أسماعهم من قبل: أسلحة متنوعة، وسيارات عادية ومصفحة ومعدات، وألبسة وأطعمة ولغة تخاطب. دامت الحرب عشرين عامًا قبل أن تصل إلى نهايتها، وتخللتها فترات هدنة، وتوقيع اتفاقات، ووضع ترتيبات لنوع من الإدارة المحلية المستقلة. ثم استقر الأمر للمستعمر وبدأ في البناء لاستقبال المعمّرين، فعُبّدت الطرق ومُدّت سكك الحديد وخطوط البرق والهاتف، وشُيّدت المباني الحديثة لتكون وحدات سكنية ومكاتب وثكنًا عسكرية. أُخذت الأراضي من مالكيها، ومُهّدت وخُططت على شكل مزارع يتوافر فيها السكن والمعدات وحتى الحيوانات[225]. أنجزت هذه المهماتِ أيدٍ ليبية وإن كان المقصود أن يتمتع بها الآتون من وراء البحار. لذلك أتيح لبعض الليبيين الذين كانت لهم علاقات مباشرة بالمستعمر التعرّف إلى مظاهر الحياة العصرية لذلك الزمن. بدأت الحرب العالمية الثانية وجرى بعض أشرس معاركها على الأرض الليبية، وانتهت بانسحاب إيطاليا من ليبيا. ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين حصلت البلاد على الاستقلال، فبدأت حركة التغيير تدبّ في أركان هذا المجتمع، وهو تغيير يمكن وصفه وتفسيره من منظور مدرسة التحديث التي هي إحدى المدارس التي يوظفها المتخصصون بالعلوم الاجتماعية لرصد مظاهر التغير الاجتماعي التي يمر بها المجتمع وتفسيرها. هذا تغيير قادته السلطة الرسمية كما هي حال كثير من بلدان العالم الثالث التي توافرت لها إمكانات مادية ورغبة عند قادتها في تحديث بلدانهم؛ فالدولة هي التي وضعت الخطط التنموية التي قادت إلى تغيير المحيط ونفّذتها، لكن يمكن القول إنه لولا توافر المال بكميات كبيرة نسبيًا، نتيجة بيع النفط الخام، لما تمكّنت من القيام بذلك؛ فعوائد النفط وُظِّفت لتحديث المجتمع بالمعنى المادي، من تشييد مبان حديثة لتكون وحدات سكنية صحية، ومدارس ومستشفيات ومقارّ إدارية ومطارات وورش ومصانع ومجمّعات تجارية وأخرى رياضية، ومحطات وقود. كما عُبّدت الطرق، ونُظمت رحلات الطيران بين المراكز الحضرية المختلفة. ورُبطت البلاد بشبكة خطوط الكهرباء وشبكة خطوط الهاتف. ومع انتشار السكان بعددهم القليل نسبيًا فوق رقعة جغرافية واسعة، حرصت الدولة على تأمين مظاهر الحياة الحديثة المشار إليها سابقًا، حيث وصلت في نهاية الأمر إلى كلّ تجمع سكاني مهما كان نائيًا أو صغيرًا من حيث عدد سكانه. لذلك، يمكن القول إن الليبيين تعرفوا في خلال أعوام محدودة إلى مؤشرات شتى من مؤشرات التحديث المادي، وأصبح بإمكان كلّ أسرة استخدام معدات التقنية الملائمة للحياة الحديثة، بغضّ النظر عن مكان وجودها جغرافيًا. وعملت الإنجازات التي توجّهت للعناية بالفرد على تمكينه من نيل رعاية صحية، وتعليم حديث، فارتفعت درجة جودة الحياة لغالبية السكان، ما أدى في النهاية إلى أن تصنّف ليبيا ضمن بلدان فئة التنمية المرتفعة على مؤشر التنمية البشرية[226].

يرصد متتبع المؤشرات التي ترتبط بالتحديث كيف سارت الأمور في المجتمع الليبي؛ فمع أن التعليم كان موجودًا في هذا المجتمع في خلال جميع حقب التاريخ التي توافرت عنها بيانات، فإن انتشاره كان باستمرار محدودًا قبل أن تحصل البلاد على الاستقلال وتتوجه الدولة نحو الأخذ بأساليب الحياة العصرية. صحيح أن إيطاليا بنت مدارس في أنحاء البلاد، إلا أن عدد الطلاب الليبيين لم يتجاوز السبعة آلاف طالب في آخر عام دراسي سبق اندلاع الحرب

العالمية الثانية. لكن سياسات الليبيين الذين لم يتشجعوا لإرسال أطفالهم إلى المدارس التي بناها المستعمر الإيطالي تغيرت فور انسحاب إيطاليا من البلاد، ولم تقف حالة الفقر وضعف الإمكانات بينهم وبين التوجه نحو التعليم، بل تضاعفت عدد الطلاب ذكورًا وإناثًا من عام إلى آخر، وتوافرت محليًا مستويات التعليم المختلفة، ولم يكد ينتهي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى قارب عدد الطلاب في مختلف مراحل التعليم المليونين، أي ثلث عدد السكان، وبلغت نسبة الإناث 50 في المئة من المجموع الكلي لمجموع الطلاب.

عندما يبدأ المجتمع في التغير ويتجه نحو الأخذ بأساليب الحياة العصرية، فإن التغير يشمل المجالات المختلفة، ويؤدي الأخذ بأساليب الحياة العصرية إلى تحسّن مستوى معيشة السكان. بعبارة أخرى، يرتقي المجتمع درجاتٍ على سلّم التحديث، وهو ارتقاء يصب في مصلحة غالبية أفراد المجتمع؛ فمثلًا أصبحت السيارة موجودة بوصفها وسيلة للتنقل في كلّ مركز تجمع سكاني مهما صغر حجمه. أمّا المدينة المتوسطة أو الكبيرة، فعرفت ما يمكن الإشارة إليه بالاختناقات المرورية، وما عادت الدواب في القرى وسيلة للتنقل إلا في ما ندر. وما يقال عن انتشار السيارة يقال أيضًا عن انتشار وسائل الحياة العصرية التي تشاهَد في المتاجر الموجودة في المدينة، وحتى في البلدات الصغيرة. ولأن التحديث يقاس بمؤشرات ذات صبغة عالمية، نستعين بالبيانات الواردة في الجدول (8-1) لتلخيص المسافة التي قطعها المجتمع على مسيرة التحديث.

الجدول (8-1)

بعض المؤشرات التي لها علاقة بالتحديث

المؤشر	القيمة	عام
دليل التنمية البشرية	0.784	2014
الترتيب على مؤشر التنمية البشرية بين دول العالم	55	2014
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بالدولار	21.666	2010
متوسط أعوام الدراسة	7.5	2014
متوسط أعوام الدراسة المتوقع	16.1	2014
العمر المتوقع عند الولادة	75.3	2014
متوسط عمر السكان	25.9	2014
معدل الإعالة	54.1	2014
الولادات التي تمت تحت إشراف صحي	94.1 في المئة	2003
وفيات الأطفال تحت سن الخمسة أعوام	19 في الألف	2009
معدل الخصوبة (عدد الولادات للمرأة)	2.6	2010
معدل نمو السكان السنوي	1.5	2010
نسبة الأسر التي تستخدم الطاقة الكهربائية	98.35	2006

نسبة الأسر التي تستخدم الغاز الطبيعي وسيلة للطهو	97.18	2006
مجموع السكان الحضر	80 في المئة	2014

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2014: المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر** (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 158؛ الهيئة الوطنية للمعلومات: **المسح العنقودي متعدد المؤشرات** (2003)، ص 21، و**التعداد العام للسكان** (2006).

تبدو المعدلات الخاصة بالتعليم عالية، خصوصًا المعدل الخاص بمتوسط أعوام الدراسة المتوقع للفرد، الذي يشير إلى أن الجميع يمكن أن يحصل على تعليم جامعي. كما أن المعدلات الخاصة بالصحة عالية؛ إذ يتبين أن الغالبية العظمى من الولادات، أي نحو 94 في المئة، تتمّ تحت إشراف طبي. ويدلّ الرقم المنخفض لعدد وفيات الأطفال الصغار على انتشار الوعي الصحي وتحسن الإمكانات الحديثة. كما أن العمر المتوقع عند الولادة، وهو يتجاوز 75 عامًا، يعدّ عاليًا بحسب المقاييس الدولية. ثم إن الطاقة الكهربائية وصلت إلى جميع السكان على الرغم من اتساع رقعة البلاد، والانتشار الواسع للسكان، لكن لا بد من تأكيد أن ما حدث في ليبيا في هذا المجال ليست ظاهرة ليبية حصرًا بل هي ظاهرة عالمية. وعند مقارنة التغير في محيط البيئة الليبية ببلدان أخرى، يتضح أن الإنجاز الليبي تخلّف عن غيره من البلاد التي توافرت لها الإمكانات نفسها، ونعني هنا المملكة العربية السعودية وسائر بلدان الخليج العربي، علمًا بأن ما توافر لليبيا من عوامل كان أفضل من تلك التي توافرت لهذه البلدان، ومع ذلك تفوّقت جميعها في هذا المجال على ليبيا لأسباب كثيرة لا يتسع السياق لذكرها.

تتوافر في المكتبة الليبية أدبيات ملائمة للتعرف إلى المراحل التي مرت بها مسيرة التحديث؛ إذ بدأت عمليات رصد تطور هذه المسيرة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، بمساعدة باحثين في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة، هم ليبيون في أغلبيتهم[227].

ووظّف أغلب الدراسات أطرًا نظرية تستند إما إلى أعمال ليرنر وإما إلى أعمال إنكلس وسميث[228]، واهتم بمعرفة مدى وجود ارتباط فعلي بين التقدم في مسيرة التحديث والحداثة في ضوء عدد من المتغيرات يأتي في مقدمها التعليم ثم السن وطبيعة العمل، وطبيعة نمط الاستقرار (المدينة بأحجام مختلفة في مقابل القرية). وأكد معظم النتائج أهمية متغيرات السن والتعليم ونمط الإقامة ونوع العمل بوصفها متغيرات مستقلة قادرة على التمييز بين الفئات، لكن النوع لم يكن كذلك، ما يشير إلى تساوي المتوسطات الحسابية لدرجات الإناث والذكور على مقياس الحداثة، وعلى فروعه أيضًا، في حالة تحييد تأثير المتغيرات المهمة (السن والتعليم ومحل الإقامة والعمل). وأوضحت نتائج هذه الدراسات أن نسبة من الليبيين اكتسبت خصائص الشخصية الحديثة[229]، ويُفترض أن تعكس سمات الشخصية نسقًا للقيم، من بينها القبول بمبدأ المساواة بين الجميع من دون تمييز بسبب النوع أو اللون أو التعليم أو المستوى الاقتصادي، والاعتراف بحق الاختلاف في مختلف الصفات، بما في ذلك الرأي، وحق التعبير عنه بحرّية لا تصادر حرية الآخرين ولا تتسبب في الإضرار بهم، والاستعداد للمشاركة الواسعة مع الآخرين على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واحترام القانون. وترد هذه القيم ضمن متطلبات التحول الديمقراطي، أو انتشار قيم الديمقراطية في المجتمع واكتساب الأفراد لها[230]. فهل يعني هذا بالضرورة أن للديمقراطية بصفة عامة والسياسة بصفة خاصة مستقبلًا في ليبيا؟

يكمن سبب طرح هذا السؤال في أن أغلب الدراسات التي أشرنا إليها أُجري بين عينات يسهل الوصول إليها، خصوصًا بين طلاب الثانويات والكليات الجامعية الذين وضعوا دراسات ميدانية في مجتمعات تشابه المجتمع الليبي، وهُم يدركون أن استجابات بعض الأفراد هي أقرب إلى الخيار المثالي من التعبير عن الموقف الفعلي للفرد؛ فأغلب أعضاء عينات الدراسات التي أشرنا إليها نشأ في ظل نظام دكتاتوري طبّقت في خلاله فلسفة تستند إلى «الكتاب الأخضر»، وهي فلسفة تسفّه الديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه، لتحلّ محلّها ديمقراطية شعبوية غوغائية، إلى جانب سيادة خطاب اللون الواحد، مع اختصار حرية التعبير في عبارات تأييد النظام وتعظيمه. لا شك في أن نسبة من الليبيين المقيمين في الداخل لم تكن تؤيد النظام الحاكم السابق، ولم تقبل بأيديولوجيته، بل ثمة نسبة تعتمد قيم الديمقراطية وتتمنى أن يحصل تغيير جذري في نظام الحكم. لكن، وكما هي الحال في كل نظام شمولي، لا يعلن الذين

يحملون أفكارًا معارضة عن أنفسهم، حيث يصعب تقدير نسبتهم ومدى تأثيرهم في الحوادث عندما تحدث انتفاضة شعبية. وإذا لم يكن عددهم كبيرًا، فهل يمكن بناء ديمقراطية من دون ديمقراطيين؟

ثانيًا: انطلاق انتفاضة 17 فبراير وشعاراتها

كانت ليبيا البلد العربي الرابع الذي انطلق فيه ما شاع وصفه بالربيع العربي. ورأت كتابات كثيرة أن الانتفاضة التونسية في نهاية عام 2010 هي الحادث الذي تسبّب في باقي الانتفاضات العربية. ربما هذا صحيح بالنسبة إلى باقي الدول العربية، لكن خروج الشبان في شوارع عدد من المدن الليبية في 17 شباط/فبراير 2011 كان بسبب حادث تاريخي محلي؛ ففي مثل ذلك اليوم من عام 2006، تعاملت الشرطة بعنف مع متظاهرين في مدينة بنغازي راح ضحيتها 15 قتيلًا و35 جريحًا. وحاول الشبان كل عام تخليد تلك الذكرى الأليمة[231]، لكن أجهزة الأمن كانت لهم بالمرصاد، وتمكّنت من إفشال جميع المحاولات، غير أن المحاولة التي جاءت في الذكرى الخامسة للحادث اتخذت طابعًا جديدًا؛ إذ وظّف الشبان وسائل التواصل الاجتماعي توظيفًا عمليًا، فأنشأ واحد منهم مقيم خارج ليبيا في كانون الثاني/يناير من العام نفسه صفحةً على موقع الـ «فيسبوك» أطلق عليها اسم 17 فبراير. وقبل أن يمر وقت طويل، أصبحت هذه الصفحة من أهم الصفحات التي يتبادل الشبان عبرها المعلومات، خصوصًا في ما يتعلق بالتظاهر في ذلك اليوم. وكما لاحظ بعض أساتذة علم السياسة، فإن تقنيات وسائط التواصل الاجتماعي أحدثت تغييرات هيكلية مهمة في الفضاء العام العربي، حيث تمكّن أفراد عاديون من التحرر من سيطرة الدولة التسلطية العربية على وسائل الإعلام ووسائطه ومحتوياته، وتمكّنوا من تطوير معارضة سياسية بلون جديد؛ معارضة لها قادتها من الشبان المتعلمين، ولا مكان فيها للرموز التقليدية كزعماء الأحزاب والقيادات النقابية[232]. لم تجمع الشبان الذين قادوا انتفاضة 17 فبراير علاقاتٌ اجتماعية أولية، بمعنى أنهم لا يعرفون بعضهم بعضًا معرفةً مبنية على أنماط التفاعل الاجتماعي التي تتم وجهًا لوجه، إنما بدأت علاقاتهم وتطورت عبر وسائط شبكات التواصل الاجتماعي؛ فمن خلالها تبادلوا الرأي، واتفقوا على موعد للخروج إلى الشارع لإحياء ذكرى أليمة، والمطالبة ببعض ما اتفقوا عليه بوصفه أساسيات للحقوق في المجتمع الحديث. المصادفة وحدها هي التي جعلت الموعد الذي حدده الشبان يومًا للتظاهر في عام 2011 يحلّ عقب اندلاع ثورات الربيع العربي في الجارتين المحيطتين بليبيا (تونس ومصر)، ما أدى إلى توسيع دائرة المطالب حيث شملت شعاراتهم بعض الشعارات التي رُفعت في كلٍ من تينك الجارتين[233].

حاول النظام استباق الحادث بوعود مغرية كنوع من أنواع شراء السلم الاجتماعي، وترتيبات أمنية. إلا أن تواصل الشبان عبر شبكة الـ «فيسبوك» مكّنهم من كسب مزيد من التأييد والدعم المعنوي، لذلك لم تُغرهم الوعود المادية، كما لم تُخِفهم الترتيبات الأمنية، وأصرّوا على المضي قدمًا للتظاهر ضد رغبة النظام، وهذا أمر لم يحدث في السابق، خصوصًا أن طبيعة ردة فعل الأجهزة الأمنية معروفة. وكان مما ساعدهم على ذلك اعتصام رجال القضاء والمحامين في داخل محكمة شمال بنغازي احتجاجًا على عدم تطبيق القانون.

استعدت الأجهزة الأمنية، ونفّذ الشبان ما تواعدوا عليه. كان أمرًا متوقعًا أن يكون تصرف أجهزة الأمن عنيفًا في بلدٍ لا يعرف إلا تظاهرات التأييد للقذافي وثورته. وكانت المطالب المعلنة سلفًا محدودة؛ إذ انحصرت في إجراء إصلاحات إدارية ودستورية، ومحاربة الفقر والبطالة، ومعاقبة كبار المسؤولين الذين ارتكبوا مخالفات واستغلوا مراكزهم لتعظيم ثرواتهم. لكن ما حدث في الجارتين تونس ومصر ساهم في رفع سقف المطالب، ليصبح: «الشعب يريد تغيير النظام». في البداية رفع شاب واحد صوته بهذا الشعار، فلاقى هوًى عند آخرين، فدوّى الشعار في جميع التظاهرات، وظهر مكتوبًا على اللافتات في كلّ مكان[234].

لم يتوقع القذافي الذي حكم البلاد بيدٍ من حديد، أن يأتي اليوم الذي يسمع فيه هذه الصرخة في الشارع الليبي. لذلك، أمر كتائبه الأمنية بالتعامل بقوة لمنع طلائع المتظاهرين، فسقط قتلى وجرحى. وبدلًا من أن تقضي القوة المفرطة، وصور القتلى والجرحى التي تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي في حينه على التحرك الشعبي بسرعة، انتشرت التظاهرات الغاضبة، لتعمّ مدن البلاد وقراها من أقصاها إلى أقصاها. وانضم إلى الشبان الذين لم يكونوا مسلّحين

آخرون من الناقمين على النظام من شرائح الشعب المختلفة، بمن فيهم الشرطة وبقايا رجال الجيش. بدا المشهد في خلال الأسبوع الأول من الانتفاضة التي أطلق عليها أصحابها ثورة 17 فبراير كأن ليبيا في طريقها للحاق بحالتَي تونس ومصر، خصوصًا أن مظاهر النظام كمؤسسات أحرقت، وأشخاص هربوا أو انسحبوا أو انضموا إلى المتظاهرين، وظهر ما يُعرف بالمدن المحررة. لكن القذافي أصر على سحق المنتفضين، فأمر كتائبه الأمنية باستخدام جميع أشكال القوة، ما أدى إلى ارتكاب أفعال تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان. ونجح شبان التواصل الاجتماعي، بمساندة من قناة الجزيرة الفضائية التي سارعت إلى نقل طاقمها من ميدان التحرير في القاهرة إلى ساحة الحرية في بنغازي، في نشر صور الفظائع التي ارتكبتها الكتائب الأمنية، ما أثار موجة عارمة من الغضب على المستويين الإقليمي والعالمي، قادت في النهاية إلى تدخّل القوات الدولية تحت مظلة حماية المدنيين. واقتصر دور التدخل العسكري الدولي على توجيه الضربات الجوية، وتولّت الميليشيات المسلحة المحلية مهمة القتال على الأرض[235].

تكاثرت الشعارات التي نادى بها شباب الانتفاضة ذكورًا وإناثًا، ومن انضمّ إليهم من كبار السن. وهي شعارات لم يعرفها الشارع الليبي من قبل، مثل: الديمقراطية والحرية وإقامة الدولة المدنية والليبيون قبيلة واحدة، فانتشرت بين جميع المنتفضين، بغضّ النظر عن أماكن وجودهم. والظاهرة التي تلفت - وقبل أن يمر وقت طويل بعد سقوط النظام - هي تبخّر هذه الشعارات، لتحل محلّها أفعال تعبّر عن الولاء القبلي، وتعيد إلى الأذهان عداواتٍ أكل عليها الدهر وشرب، مستبدلةً قيم الديمقراطية التي تحترم الاختلاف بأخرى تتعصب للرأي الذي تؤمن به فرقة معينة بحكم انتمائها إلى جماعة إسلامية متطرفة، أو إلى أيديولوجيا بعينها، معلنةً بكلّ وضوح: لا مكان لصاحب الرأي المخالف الذي عليه أن يفر بجلده، أو يواجه الموت المنفّذ بوسائل عدة، من بينها الذبح. وكما وحّد موقف القذافي المتعنت صفوف المنتفضين، فرّق إعلان موته الصفوف المتماسكة والمتراصة.

تمكّن عدد من الكبار الذين ساهموا في الانتفاضة من إنشاء هيئة للإشراف على إدارة الانتفاضة، سُميت «المجلس الوطني الانتقالي»، وهو مجلس تكوّن بطريقة عفوية وبناءً على قرار عكَس درجة عالية من الشجاعة لعدم وضوح الرؤية في خلال الأسابيع الأولى. لذلك لم يعلن المجلس أسماء أعضائه حتى لا ينتقم النظام من أُسرهم، خصوصًا إذا كان أحدهم ينتمي إلى منطقة لم تكن قد خرجت بعدُ من تحت سيطرة النظام، وإنما اكتفى بذكر عدد محدود ظهر في وسائل الإعلام، ووضع لنفسه نظامًا أساسيًا ولائحة داخلية، ووزع عددًا من المهمات على الأعضاء البارزين إعلاميًا، فنجح في كسب ثقة الليبيين، كما نجح في أن يقدم إلى الخارج صورة جيدة، فحصل على اعتراف الدول به ممثلًا شرعيًا لليبيا. وكانت البداية اعتراف فرنسا به في 10 آذار/مارس، ثم تتابعت بيانات الاعتراف، ومنها بيان قطر التي كانت الدولة العربية الأولى التي اعترفت به، بينما انتظرت دول عربية أخرى إلى ما بعد موت القذافي.

ثالثًا: انتفاضة 17 فبراير وبداية المسار الديمقراطي

عندما نجح الشباب في تحطيم جدار الخوف الذي بناه القذافي في خلال أربعة عقود، خرج إلى الشوارع رافعًا شعارات مغايرة للشعارات التي سبق أن رُفعت في بعض الأقطار العربية، ولا سيما تلك التي شهدت انقلابات عسكرية، وكانت من موجودات الشارع الليبي، وغايتها التمجيد والتأييد والتملق كما أراد لها أن تكون عددٌ من خبراء النفاق، للحصول على مكاسب لا يمكن الحصول عليها بالعمل الشريف، فساهمت في حملة تزييف الوعي؛ فشعارات الانتفاضة دارت حول الحرية والعدل والمساواة والديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه عالميًا، بعيدًا عن المعنى الشعبوي والغوغائي المطبق محليًا، فشملت سكان المدن الكبيرة والطبقة المثقفة، ورُددت أيضًا في كل مكان، بما في ذلك القرى المتوارية في قلب الصحراء.

استجاب «المجلس الوطني الانتقالي» لنبض الشارع، كما اتضح في مواد الإعلان الدستوري الذي أُعدّ كي ينظم الحكم في خلال المرحلة الانتقالية؛ إذ نصّت مادته الرابعة على ما يلي: «تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبنيّ على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السّلمي الديمقراطي للسلطة». ثم وضعت خريطة طريق عنوانها «بناء الدولة المدنية الديمقراطية»، تُنجز ضمن مراحل تبدأ بتنصيب حكومة انتقالية يكون من مهماتها وضع

قوانين ضرورية، تشمل قانونًا لتنظيم الأحزاب السياسية، وآخر للمجتمع المدني، وثالثًا خاصًا بتنظيم الانتخابات لانتخاب مجلس تشريعي يسمى المؤتمر الوطني العام، يبدأ مهماته باختيار حكومة موقتة، ويضع قانونًا لاختيار لجنة لصوغ الدستور.

تكوّنت في أثناء الحرب جمعيات أهلية في بعض المدن وحتى في القرى، لتقديم يد العون إلى المحاربين، والعناية إلى الجرحى والأطفال. وفور انتهاء الحرب، ظهرت موجة من الإعلانات تشهر جمعيات في المجالات المختلفة التي تندرج عادةً تحت عنوان المجتمع المدني. لم ينتظر هؤلاء نشر قانون ينظّم العمل في هذا المجال حتى تسير الأمور في هذا الفضاء بحسب قواعد الديمقراطية، فغلب طابعُ الاستعجال، وظهرت جمعيات ذات سمات أُسرية أو عشائرية أو قبلية، الأمر الذي خالف الفلسفة التي يستند إليها وجود مكونات المجتمع المدني.

حدث الأمر نفسه بالنسبة إلى تكوين الأحزاب؛ إذ دخل الليبيون قبل نشر القانون في سباق محموم لتكوين أحزاب. وبسرعة البرق تكاثرت الأحزاب والكيانات السياسية، حيث تعدّى عددها مئة وخمسين حزبًا[236]. ولكثرتها اتخذت لنفسها أسماء متقاربة وعبارات تتصل بالتنمية والتقدم والرفاه والعدل، حيث تصلح أسماء بعضها عناوين لأوراق بحثية في مجال العلوم الإنسانية، أو عناوين لمؤتمرات وورش عمل، مثل: («من الثورة إلى الدولة» و«الارتقاء والتجديد» و«الإصلاح والتنمية» و«ربيع ليبيا» و«لبيك وطني» و«تجمع وادي الرمال للتنمية والتغيير» ...إلخ.). حدد قانون الأحزاب عدد 250 عضوًا مؤسسًا للحزب السياسي، و100 عضو مؤسس للكيان السياسي، واشترط ألّا تؤلَّف الأحزاب والكيانات السياسية على أساس ديني أو جهوي أو قبلي، وألّا تكون امتدادًا لأحزاب من خارج البلد، وألّا تموّل من الخارج. كما اشترط أن ينحصر النشاط الحزبي في ما هو متعارف عليه من شروط لأي نشاط حزبي في بلد ديمقراطي، وأهمها أن يكون التنافس بين الأحزاب وباقي المكونات السياسية سلميًا، بمعنى الابتعاد الكامل عن أي شكل من أشكال العنف، فلا يجعل لنفسه ما يسمّى جناحًا عسكريًا، ولا يبث دعاية تحرض على العنف. وهنا يشار إلى أن القانون كُتب بمهنية عالية، لكن كتابة القانون شيء وتطبيقه شيء آخر؛ فتشكيل الأحزاب لم يقتصر على المدن الكبيرة، ولم يهتم بعضها بأن يكون موجودًا في أماكن كثيرة من التراب الليبي، بل فضّل البقاء داخل منطقته الجغرافية المحدودة، وكأنّه حزب خاص بمنطقة معينة، وهذا يخالف بالطبع مفهوم الحزب السياسي بالمعنى الديمقراطي. ولا ترقى الغالبية العظمى مما سُجّلت أحزابًا إلى مستوى الحزب السياسي كما هو متعارف عليه في أدبيات العلوم السياسية، من حيث وجود فلسفة أو أيديولوجيا، وأهداف عملية، وبرنامج عمل ينص على كيفية تنفيذ الأهداف، وأن تكون جميعها متميزةً، حيث تصبح لكلّ حزب سياسي صورة تختلف عن باقي الأحزاب السياسية. بل إن ما حدث، وفي أغلب الحالات، هو أن يقرر شخص ما تكوين حزب، فيجمع حوله عددًا من معارفه، ويعلن برنامجًا هو صورة شبه فوتوغرافية للبرنامج الذي أعلنته أحزاب أخرى، ولا يستثنى من هذا التشخيص سوى عدد قليل يعاني هو بدوره نواقص أخرى، مثل عدم توافر العدد الكافي من الكوادر المؤهلة، وضعف التنظيم، والتوجه الجهوي الضيق، وضعف الموارد المالية. وبناءً عليه، فإن أغلب هذه الأحزاب والكيانات لا يزيد على كونه من بين مكونات المجتمع المدني، مثلما هي الجمعيات الخيرية والمهنية.

صدر قانون الانتخابات، وبموجبه ظهرت مفوضية الانتخابات. وتقرر أن يكون يوم 12 تموز/يوليو 2012 موعدًا لانتخاب هيئة تشريعية تسمّى المؤتمر الوطني لتحل محلّ المجلس الانتقالي، وتتكون من 200 عضو، وانقسم هؤلاء إلى مترشحين عن أحزاب ومستقلين. وعلى الرغم من كثرة عدد الأحزاب، فإن الأحزاب التي فازت بمقاعد هي تكتل القوى الوطنية الذي حصل على نحو 49 في المئة من المقاعد المخصصة للأحزاب، وتوزعت البقية بين خمسة أحزاب فقط، ما يدل على أنه لم يكن للغالبية العظمى من خصائص الحزب السياسي سوى الاسم. وفي 8 آب/أغسطس 2012، سلّم المجلس الوطني السلطة للمؤتمر الوطني وتوارى عن الأنظار، وتمّت عملية التداول السلمي للسلطة بسلاسة.

خُصصت الانتخابات الثانية لانتخاب لجنة صوغ الدستور. وأُجريت الانتخابات الثالثة في 26 حزيران/يونيو 2014 لاختيار أعضاء البرلمان، وهي الهيئة التي ستحل محل المؤتمر الوطني. وتقرر أن يتكون البرلمان من 200 عضو، وأن يتقدم الجميع للترشح بوصفهم مستقلين لا تحت مسميات حزبية. فأُجريت الانتخابات كلها بمهنية عالية حازت

رضا المراقبين الدوليين، على الرغم من وجود ثُغَر تسبّب فيها تدخّل بعض الميليشيات المسلحة، خصوصًا الميليشيات التكفيرية التي منعت المواطنين في مناطق نفوذها من المشاركة في هذا النشاط السياسي.

ربما يكون من المفيد التوقف عند بعض الظواهر التي صاحبت أول انتخابات أجريت، وكانت بالنسبة إلى الغالبية العظمى أول تجربة من نوعها في حياتهم. تبيّن لائحة عدد المترشحين في كل دائرة أن العدد كان في كل حالة - باستثناء حالات محدودة - كبيرًا مقارنةً بعدد السكان. ويبدو أن نسبة كبيرة من الذين تقدّموا للترشح تعاملت مع هذا النشاط كما تتعامل مع أيّ نشاط اجتماعي عادي من نوع المشاركة في حفل أو في رحلة أو نزهة. ولم يتعاملوا مع الانتخابات بوصفها نشاطًا يتطلب جس نبض الشارع والمحيط، والتنسيق مع آخرين، ووضع الخطط والدعاية، ليضمن المترشح حتى إذا لم ينجح في الحصول على نسبة معقولة؛ فمثلًا عند النظر إلى عدد الأصوات التي حصل عليها المترشح الفائز بأعلى الأصوات، ثم التي حصل عليها المترشح صاحب العدد الأدنى، نجد الفرق كبيرًا جدًا؛ إذ بدت الأرقام الدنيا هزيلة جدًا، حيث لم تتجاوز في بعض الحالات منزلة الآحاد، فظهرت في جداول النتائج الأرقام 4 و6 و8. وفي مجتمع يزيد فيه متوسط حجم الأسرة على 5 أفراد، ودرجة الترابط الأسري قوية إلى جانب علاقات المصاهرة والصداقة والعمل، تبدو الأرقام الصغيرة حتى في خانة العشرات غريبة[237].

كان الإقبال على المشاركة في التصويت عاليًا مع ظهور فروق بين الذكور والإناث؛ إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور 60 في المئة ونسبة مشاركة الإناث 39 في المئة من مجموع الذين لديهم بطاقات انتخابية. كما ظهرت الفروق بين الذكور والإناث عالية بالنسبة إلى المتقدمين للترشح، حيث لم تتقدم من النساء للترشح على مستوى الأفراد سوى 88 امرأة. وبناءً عليه، لم تتجاوز نسبتها من مجموع قائمة الأفراد 0.035 في المئة، وهذه النسبة متدنية جدًا. أما بالنسبة إلى قوائم الأحزاب، فإن نظام الترشيح التبادلي أو التعاقبي ضمن لأسماء الذكور والإناث، حيث تتصدر أسماء المترشحات القوائم بالنسبة إلى المخصصة للذكور، نجاحَ عدد ملائم منهن، فرفع هذا النظام درجة احتمال انتخاب المرأة وجعلها تتساوى مع نسبة الذكور. وبهذه الكيفية صُحّح الوضع الذي تصرّ فيه التقاليد على وضع المرأة في الخلف. وهكذا حصلت المرأة على مراكز في 16 مرة نجح فيها حزب على الحصول على أكثر من مقعد، كما حصلت في حالتين على المقعد الوحيد الذي حصل عليه الحزب، وبذلك ضمن هذا النظام فوز 32 امرأة بمقاعد من بين المقاعد الـ 80 المقررة للأحزاب، وفازت سيدة واحدة بالمقعد الوحيد الذي نجحت في الحصول عليه امرأة في قائمة الأفراد حيث أصبح عدد النساء مساويًا لنحو 16.5 في المئة من مجموع أعضاء المؤتمر الوطني العام. هذه النسبة، وإن بدت أقل من مثيلاتها في برلمانات بلدان المغرب العربي، هي أعلى كثيرًا من نسبة 2 في المئة التي فازت بها المرأة في مصر في برلمان ما بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 [238].

حرية التعبير بُعد مهم من أبعاد عملية التحول الديمقراطي. صحيح أن النظام إبان حكم الملك لم يكن ديمقراطيًا، لكن كان هنالك مع ذلك هامش لحرية التعبير ضمِنه بعض مواد الدستور. لذلك، عندما قام القذافي بانقلابه العسكري، كانت الصحافة المستقلة مثلًا تمثّل 63 في المئة، وهي التي يملكها أفراد أو مؤسسات غير حكومية. وكما هي الحال في كل انقلاب عسكري، يصبح تكميم الأفواه على قائمة الإنجازات. وهكذا أُمّمت الصحافة، ومُنع الناس من الكلام بحرّية، وسُمح فقط بحرّية النفاق، وسيادة خطاب اللون الواحد؛ خطاب السلطة. بل إن القذافي قال في خطاب جماهيري بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 1976: «كل من يتكلم عن حرية التعبير فهو رجعي». وفي خلال تلك الحقبة كانت صفة الثورية صفة إيجابية بينما صفة الرجعية صفة سلبية[239].

تغيرت الصورة التي وصِفت سابقًا فور اندلاع الانتفاضة، وكانت البداية مع صحافة المدينة، حيث تولى نفر في كلّ مدينة صُنفت محررة، بمعنى طردت جميع ممثلي النظام، إصدار الصحف المحلية. ثم ظهرت الإذاعات والصحف ومحطات التلفزيون، ووُجدت في جميع المدن الكبيرة، من دون فرض رقابة على ما يُنشر أو يذاع أو يبثّ. كما أن هذه الوسائل فتحت الباب أمام الجميع للتعبير عن الرأي، وراح بعض أصحاب الرأي يوجّه النقد إلى المسؤولين في وسائل الإعلام بكلّ حرية، ووصلت لغة النقد في حالات كثيرة إلى درجة التجريح. ومع ذلك رحّب بها المشاهدون والسامعون من خلال مداخلاتهم، كأنّ الليبيين الذين اعتادوا على سماع عبارات المديح للقائد وعبقريته، ومشاهدة مظاهر التملق المبالغ فيه في وسائل الإعلام الرسمية، فرحوا بانتقاد السلطة بأي تعبير، حتى الجارح منه.

استفاد من هذه الأوضاع عدد من الكتّاب والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية؛ إذ راحوا ينشرون مقالات وكتبًا حول موضوعات كانت ممنوعة، ويكتبون بصراحة عن النظام الذي استمر أكثر من أربعة عقود، وينتقدون ما كان يجري خلال تلك الحقبة، ويساهمون في الكشف عن كثير من ممارسات نظام القذافي المنحرفة.

يمكن النظر إلى هذه الخطوات التي اتُّخذت على أنها ضمن عمليات التحول الديمقراطي؛ فمن المهم أن يُنظر إلى انتشار مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية، إذا كانت مستقلة، بمعنى ليبية وليست مخترَقة، وسليمةً بمعنى أنها تلتزم شروط القانون، بوصفها مرحلة مهمة من مراحل التحول الديمقراطي، كما أن النجاح في تنظيم انتخابات غير مزيفة يُعَدّ إنجازًا مهمًا. بناء عليه، تمثّل هذه الخطوات مراحل في طريق التحول الديمقراطي، فهل هي كافية كي يستنتج المراقب أن الطريق أصبحت معبّدة أمام ذلك الشعار الكبير الذي رفعه شباب انتفاضة 17 فبراير، وأن الديمقراطية ستنتشر قيمًا وتطبيقات عملية في جميع المجالات، وأولها العلاقة بين الدولة والمجتمع؟

رابعًا: الانتكاسة أو العودة إلى الوراء

لم يتمكن الليبيون من البناء على الخطوات التي أُنجزت في طريق التحول الديمقراطي حيث يستكملون باقي المراحل، ويكتمل بناء الدولة المدنية على أساس قيم الديمقراطية؛ إذ تدخّلت متغيرات كثيرة أدّت إلى عرقلة المسيرة، أهمّها استمرار الميليشيات الرافضة فكرة الاندماج في مؤسستي الجيش والشرطة، وتدخّلها بين الحين والآخر في شؤون إدارة البلاد، ثم تغوّلها لتصبح القوة الفعلية الوحيدة. لم ترض الميليشيات، خصوصًا التكفيرية منها، أن تكون هدفًا للانتقاد مثل الذي أصبح يوجّه إلى المسؤولين، بل هددت ونفذت بعض ما هددت به، وفرضت خطاب اللون الواحد في المناطق التي وقعت في نطاق سيطرتها، بمعنى الخطاب الديني الذي تعتمده. لذلك، فإنها تدخلت في النشاط المتعلق بالانتخابات وفجّرت مراكز اقتراع، ومنعت المترشحين من إعلان أنفسهم، كما منعت المواطنين الخاضعين لسيطرتها من المشاركة في الانتخابات في المدن القريبة[240]. وضغط بعض الميليشيات للتسويق لفكرة الدولة الكافرة، وتوجّه اهتمام ميليشيات أخرى لسنّ قوانين تناقض فكرة بناء الدولة المدنية، وتؤكد سياسة الكراهية والإقصاء.

1 - فكرة الدولة الكافرة

منذ أول أيام انتفاضة 17 فبراير، بدا واضحًا أن جماعات لها أسماء ذات مدلولات دينية عملت بطرائق منظمة على الحصول على الأسلحة من الداخل ومن الخارج، وكوّنت فرقًا قتالية قوية نسبيًا. وإلى جانب المشاركة في الحرب ضد أجهزة القذافي الأمنية، سارعت إلى فرض أجنداتها على الأرض، حيث اهتمت بتولّي السيطرة على الأجهزة الإدارية للمدن التي سميت محررة. استمر هذا السلوك حتى بعد إجراء انتخابات المؤتمر الوطني وتأليفه حكومة؛ فمثلًا أقامت كتيبة أنصار الشريعة في 20 كانون الثاني/يناير 2013 بوابة أمنية في المدخل الغربي لمدينة بنغازي بهدف حماية المدينة، كما ذكر الناطق الرسمي باسم الكتيبة، موضحًا أن «البوابة تحتوي على معمل تحاليل متكامل، مؤكدًا ضرورة خضوع جميع الوافدين للتحاليل الطبية للتأكد من خلوّهم من الأمراض الوبائية قبل السماح لهم بدخول المدينة». وأكّد أن «الكتيبة تطوّعت للقيام بهذا العمل، منوّهًا إلى أنهم لم يأخذوا أي تكليف من الدولة». وأشار إلى أن معمل التحاليل داخل البوابة أحاطته الكتيبة بحماية كاملة من الخارج. وتابع: «في حالة نجاح هذه الفكرة، سيتم تعميمها على بقية المدن، لحمايتها من الهجرة غير الشرعية ومن الأوبئة»[241].

نجح الليبيون في تنظيم انتخابات نزيهة واختيار رئيس وزراء وتكليفه بتشكيل حكومة. ورحّبت جهات محلية ودولية بهذه الخطوات وأثنت عليها. لكن في المقابل، أعلن زعماء الجماعات التكفيرية أن هذا النشاط الذي يجري باسم الديمقراطية كفر يجب أن يحارَب ويُبعَد عن التراب الليبي الذي سيكون مقرًا لدولة الإسلام. ولم يتوقف النشاط المتعلق بالانتخابات وتأليف الحكومات، وفي الوقت نفسه لم تتوقف تهديدات زعماء الجماعات التكفيرية؛ فمثلًا في آذار/مارس 2015، نشر فرع تنظيم القاعدة في ليبيا رسالة لأحد قادته، يسمى أبو معاذ البرقاوي، وجّهها إلى أهالي مصراته

وشبابها. وبيّن التنظيم أنه يكفّر الطرفين الموجودين في طرابلس وطبرق وما يتبعهما من تنظيمات ومؤسسات ومن عاملين وعسكريين. وجاء في الرسالة «أن الدولة الإسلامية تقاتل كل من يسعى لتنحية شريعة الرحمن وإبدالها بالديمقراطية أو العلمانية أو أي من الأنظمة الكفرية الفاسدة، وأن من يقاتل لأجل ديمقراطية أو علمانية هو مرتد، لقتاله في سبيل الطاغوت»[242].

تمثّل هذه الرسالة نمط تفكير بعض الجماعات التكفيرية الموجودة اليوم في أكثر من موقع جغرافي، وتحاول باستمرار أن توسّع المنطقة التي تسيطر عليها عن طريق الانتصار العسكري وليس بالحوار والإقناع.

2 – تشريعات لا تساعد عملية التحول الديمقراطي

قبل أن يسلّم المجلس الوطني الانتقالي السلطة أصدر قانونين يحملان رقمي 37 و38 أثارا ردّات أفعال غاضبة لدى عدد من المهتمين بالشأن العام، خصوصًا من رجال القانون والناشطين في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية. تضمّن **الأول** تضييقًا صريحًا لحرية التعبير، وذلك بمعاقبة كلّ من يمجد النظام السابق ورجاله، وكل من ينتقد ثورة 17 فبراير أو يسيء إلى الدين. واهتم **الثاني** بألّا يتم التعرض لمن يصنّفون ثوارًا عند ارتكابهم جرائم تخالف مبادئ حقوق الإنسان. فالتضييق على حرية التعبير ومحاربة جميع أشكال النقد الموجه للنظام ورموزه هما من أبرز معالم النظام السابق المخالف لأبسط مقومات النظام الديمقراطي. كما أنّ إعفاء فئة معينة من المواطنين من المساءلة القانونية عند ارتكاب أعضائها جرائم هو أيضًا موقف يتعارض ومبدأ المساواة أمام القانون. فالفعل المصنف جريمةً هو كذلك بغض النظر عمّن ارتكبه. ويصبح التمييز بين المواطنين في هذا الشأن خرقًا لمبدأ خضوع الجميع للقانون ولا أحد فوق القانون. وأثار نشر هذين القانونين نقد المواطنين والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

قبلت جماعات ما يسمى بالإسلام السياسي أو الإسلام المعتدل بمبدأ الدولة المدنية. وانخرطت في العملية السياسية بالإعلان عن أحزاب ومترشحين، والمشاركة في الانتخابات. كان الهدف هو الفوز بالأغلبية وأن يكون لها نفوذ قوي في الحكومة. لم تحصل هذه الأحزاب على الأغلبية في أول انتخابات (المؤتمر الوطني)، لكن بعض المتعاطفين معها دخل الانتخابات ضمن حزمة المقاعد المخصصة للمستقلين. وعندما فاز أعلن انحيازه إلى جانب هذه الأحزاب. كما فاز قادة ميليشيات محسوبون على التيار الإسلامي. توحّد جميع هؤلاء في داخل قاعة المؤتمر الوطني ليصبحوا جماعةً كبيرةً ومؤثّرةً حيث نجحوا في إفشال أي مشروع لا يوافقون عليه. ولم تغير عضوية المؤتمر الوطني من سلطة قائد الميليشيات على جماعته، لذلك ما لم يتمكن الطرف الذي له نفوذ على ميليشيات قوية من تمريره في داخل المؤتمر بالحوار، مرره مستعينًا بالميليشيات لحسم الموقف. حدث هذا في أكثر من مناسبة. ولعلّ تمرير قانون ما أصبح يُعرف بقانون العزل السياسي مثال جيد لتوظيف هذه الاستراتيجية. وهو قانون يؤدي تطبيقه إلى إفراغ الدولة من كوادرها والاعتماد على عناصر غير مدربة إلى جانب خريجي السجون. ولأنّ مناقشته تمت في خلال تمتع البلاد بتلك الفترة القصيرة جدًا من المقدرة على التعبير بصراحة، أخذ نقاشه بعض الوقت واقترح له أكثر من صوغ. نفد صبر البعض، فتدخلت الميليشيات التي تأتمر بأمر أعضاء المؤتمر الوطني الداعمين للقانون بصيغته المتطرفة؛ يستثنى من الوظائف القيادية كل من تقلّد منصبًا قياديًا في نظام القذافي ابتداءً من أول يوم في الانقلاب العسكري إلى انتهاء الانتفاضة. حاصرت تلك الميليشيات مبانيَ حكومية وقاعة المؤتمر، وأصدرت أوامرها في نهاية الأمر بألّا يخرج أحد من القاعة قبل التصويت على القانون بالموافقة.

3 – تداعيات «الحرب الخبيثة»

لم تتوقف الصدامات المسلحة بعد رحيل القذافي، كما توقّع البعض؛ فانتشار السلاح بأنواعه، وسهولة الحصول عليه جعلا الاحتفاظ بقطعة سلاح أو أكثر أمرًا ممكنًا. كما توجهت فِرق بأنواع مختلفة، أسرية أو قبلية، أو على مستوى الحي أو القرية أو المدينة، إلى التسلح بأنواع شتى من الأسلحة، بما في ذلك السلاح الثقيل الذي يشمل الدبابات

وراجمات الصواريخ، فكثرت الصدامات المسلحة على المستويات كلها، أفرادًا وجماعات وأحياء وقرى ومدنًا، لكنّها كانت صدامات محدودة من حيث عدد المتحاربين ومدة القتال التي لم تتجاوز في حالة حرب القرى أو حرب المدن بضعة أيام، وتصبح مجالًا لتدخلات جماعات المصالحة من مختلف القرى والمدن. لكن المعارك بين حلفاء الأمس التي بدأت في منتصف أيار/مايو 2014 في الشرق الليبي ومنتصف تموز/يوليو من العام نفسه في غرب ليبيا وجنوبها كانت أقرب إلى الحرب الأهلية، ولم تكن من الصدامات التي أشير إليها سابقًا، ويبدو وصفها بـ «الحرب الخبيثة» وصفًا ملائمًا؛ فهي شملت جميع أجزاء البلاد، واتخذت لها أسماء أو صفات مختلفة؛ فهي في الشرق الليبي معركة الكرامة التي شنّتها فِرق من بقايا الجيش الليبي بمساندة مجموعات من شبان بعض المدن ضد الجماعات التي صُنّفت إرهابية («داعش» و«أنصار الشريعة» و«مجلس شورى شباب بنغازي»)، وشملت مدنًا أهمّها درنه وراس الهلال وبنينا وأجدابيا وبنغازي. وعلى الرغم من انتصار الجيش والمتضامنين معه في بعض المناطق، فإن الحرب لم تنته إلى الآن في مدينتي درنه وبنغازي.

أما في الجزءين الغربي والجنوبي، فكانت معركة قسورة التي أخذت شكلًا مغايرًا، فكان الطرف الذي شنّ الحرب في 18 تموز/يوليو 2014 بزعامة ميليشيات مدينة مصراته بعد أن عقدت تحالفات مع أخرى في مدن صبراته والزاوية وجنزور وطرابلس والخمس وزليتن وبعض جبل الجبل. وقسورة صفة تشير إلى القاسم المشترك بين الميليشيات تلك؛ فهي مجموعات مسلحة من مناطق مختلفة، وفي الوقت نفسه ينتمي قادتها إلى الجماعات الإسلامية بمختلف توجهاتها. وكان بعض الجماعات جزءًا من تنظيم القاعدة وخاضت معارك في أفغانستان وغيرها، أو كان من الجماعة الليبية المقاتلة. وتمحور الهدف حول طرد الميليشيات التي تنتسب إلى مدينة الزنتان ومن تحالف معها من مدينة طرابلس وضواحيها. واستمرت الحرب 42 يومًا قبل أن تنسحب ميليشيات مدينة الزنتان، وتعرض في خلالها للتدمير كل من مطار طرابلس الدولي وما كان رابضًا على أرضه من طائرات، وخزانات النفط القريبة من مدينة طرابلس، ووحدات سكنية ومحطات تلفزيون فضائية لجماعات معارضة للحرب، وهُجّر حوالى 50 ألف شخص. وسيطرت القوات المنتصرة على العاصمة التي انسحب منها جميع وسائل الإعلام التي لا تؤيد ما قامت به ميليشيات مصراته ومؤيدوها. وانتهت الفترة التي تمتعت بها مدينة طرابلس بتنوع إعلامي يتصل بحرية التعبير، وأصبح الإعلام المسموح به في العاصمة وفي باقي المدن مقتصرًا على الإعلام المؤيد للقوة التي على الأرض. بعبارة أخرى، رجع الليبيون إلى خطاب اللون الواحد الذي اعتادوه طوال 42 عامًا، ودخلت البلاد منذ ذلك التاريخ في حالة من الفوضى العارمة.

خامسًا: المستقبل

بُنيت العلاقة الاحتمالية بين المتغيرات الثلاثة، التحديث والحداثة والديمقراطية، على إطار نظري جرى تطويره في ضوء أدبيات العلوم الاجتماعية المتراكمة منذ بداية ما يُعرف بعصر التنوير، إلى الثورتين، الصناعية في بريطانيا والسياسية في فرنسا وأميركا، إلى ما سمّي موجات الديمقراطية. وتظهر العلاقة بين خصائص الشخصية الحديثة والديمقراطية بحسب هذه الأدبيات واضحة، خصوصًا في ما يتعلق بالحراك الاجتماعي للخروج من نظام الإقطاع، وتحوّل الأفراد من رعايا إلى مواطنين. لذلك يحرص بعض الباحثين على تأكيد أن خصائص الشخصية الحديثة مكونات خاصة بالشخصية الأوروبية الحديثة[243].

ليس جميع القائلين بهذا الرأي غربيين، بل إن أصواتًا كثيرة في العالم الثالث تقول بهذا، خصوصًا تلك الداعية إلى المحافظة على خصائص الثقافة المحلية ومحاربة القيم الدخيلة، ومن بينها أصوات عربية، لعلّ أشدّها عداءً للقيم الغربية هي أصوات المنتمين إلى تلك التيارات الدينية الداعية إلى العودة إلى الماضي، وأصوات رافعي شعارات «الإسلام هو الحل» بالنسبة إلى كل شيء يتعلق بحياة الفرد، بما في ذلك السياسة والاقتصاد. لكننا نقول إن لكلّ زمان خصائصه، ومحاولة العيش بخصائص زمن قديم تحول بين الفرد والاستفادة من التراكم المعرفي، وهو تراكم متسارع الوتيرة. وكان يمكن القول، ولفترة من الزمن، إن هذه خصائص ثقافات أوروبية، لكن بعد الانتشار الواسع لهذه المكونات، اكتسبت الثقافة صفة العالمية، وأصبح بالإمكان القول إنها مكونات ثقافية عالمية، خصوصًا أن ثقافات غير

أوروبية ساهمت بنصيب في تحديد الصور الأخيرة لعدد من المكونات الحداثية. ثم إن المجال سيظل مفتوحًا باستمرار لمساهمات ثقافية جديدة.

تعرّض الفرض العام المشار إليه سابقًا للاختبار الإمبيريقي عبر الزمن وعبر المجتمعات في دراسات كثيرة، واختُبر أيضًا في المجتمع الليبي، ولكن في جزء منه فحسب، ونعني العلاقة بين التحديث والحداثة، وأكّدت نتائج تلك الدراسات أن التحديث يقود إلى الحداثة. ولم يكن بالإمكان اتخاذ الدراسات الليبية مقياسًا للديمقراطية، لأن مجال الحرية المتاح كان ضيقًا، ومن المستحيل دراسة العلاقة بين الحداثة والديمقراطية. لكن بعد انتفاضة 17 فبراير، أصبح المستحيل ممكنًا، ولذلك بادر المهتمون بهذا الشأن إلى إجراء دراسات ميدانية. والبيانات الواردة في الجدول (8-2) مستخلصة من دراسة للباحث على عينة بحجم 287 وحدة، أُخذت من أماكن مختلفة من الجزء الغربي من البلاد. وكما يتضح من المقاييس الإحصائية، فإن العلاقة بين متغيري الحداثة والديمقراطية موجودة؛ فقيمة مربع كا (86.60) بدرجتي حرية وبمستوى دلالة تجاوز 0.001، كبيرة. كما أن قوة العلاقة، مقيسة بمقياس الارتباط المعروف بمعامل التوافق (C)، وقد وصلت إلى 0.481، عالية، ما يعني أن فئة من أفراد العيّنة حصلت على تصنيف عالٍ على مقياس الحداثة، وحصلت على التصنيف نفسه على مقياس الديمقراطية. بعبارة أخرى، تقدّم بيانات الجدول (8-2) دعمًا للفرض الذي ينص على وجود علاقة ارتباط بين متغيرَي الحداثة والديمقراطية.

الجدول (8-2)

العلاقة بين مقياسي الحداثة والديمقراطية

الديمقراطية	الحداثة		المجموع
	منخفض	عالٍ	
منخفض	103	7	110
متوسط	78	22	100
عالٍ	25	52	77
المجموع	206	81	287

مربع كا= 86.60، درجات الحرية=2، مستوى الدلالة =0.001

قوة العلاقة= 0.481

توضح البيانات الواردة في الجدول (8-3) المتغيرات التي يبدو أنها تسبب التباين بين إجابات الأفراد، حيث بدا التعليم أهمها، متبوعًا بالعمل، ثم حجم الاستيطان، وأخيرًا القدرة على الاستفادة من خدمات الشبكة العنكبوتية، ما يعني أن الذين حصلوا على تعليم عالٍ حصلوا أيضًا على قيم عالية على مقياس الديمقراطية مقارنةً بالأفراد ذوي المستوى التعليمي الأقل. كذلك حصل الذين لهم عمل ثابت على قيم أعلى على مقياس الديمقراطية من الذين ليس لهم عمل ثابت. أما بالنسبة إلى متغير الاستيطان، فبدا أن القيم على ميزان الديمقراطية تتناسب وحجم الاستيطان طرديًا، حيث جاء أدنى القيم من نصيب سكان القرية ثم المدينة الصغيرة فسكان المدينة المتوسطة، وأعلى القيم حصل عليها القاطنون في المدينة الكبيرة. وكذلك حصل الذين يستفيدون من إمكانات الشبكة العنكبوتية على قيم أعلى من التي حصل عليها الذين لا علاقة لهم بهذه الإمكانات.

تجدر ملاحظة أن هذه المتغيرات ليس مستقلًا بعضها عن بعضها، بمعنى أنها لا تؤثّر في المتغير التابع، وهو هنا الديمقراطية، بوصفها متغيرات مستقلة فحسب، بل لها تأثير متداخل لأن لها جميعها علاقة بدرجة وعي الفرد بما يجري في العالم من حوادث ذات علاقة بانتشار قيم الديمقراطية. وهذا الوعي عامل مهم في تكوين رأي الفرد.

كما توضح البيانات في الجدول نفسه أن الاختبارات الإحصائية لم تُشر إلى وجود علاقة بين القيم على مقياس الديمقراطية والنوع أو السن. بعبارة أخرى، لا توجد فروق على مقياس الديمقراطية ترجع إلى اختلافات في السن أو النوع. وعلى عكس ما يمكن أن يُتوقع من وجود اختلافات بين الذكور والإناث في مصلحة الذكور، لم تؤيد البيانات الإمبيريقية المستمدة من الدراسة الحالية دعمًا لهذا التوقع. لا يعني هذا أن ليس هناك بالفعل فروق في هذا الشأن ترجع إلى النوع، كالتي بيّناها في الملاحظات الخاصة بنتائج أول انتخابات أجريت بعد الانتفاضة. وربما تبدو النتيجة مختلفة لو اختيرت عيّنة تمثّل المجتمع الليبي تمثيلًا جيدًا؛ فمثلًا أُنجزت دراسة حول تأثير التحولات الديمقراطية في الثقافة السياسية، فبلغ حجم العينة ألف وحدة مأخوذة من مناطق مختلفة من المجتمع الليبي. وتضمنت الدراسة عددًا من المتغيرات المستقلة، لكن النتائج أظهرت وجود فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة إلى متغيرات النوع والسن والتعليم[244]. وبحسب نتائج هذه الدراسة، أثّرت الإجراءات التي اتُّخذت بعد انتفاضة 17 فبراير في اتجاهات أعضاء العينة في اتجاه قيم الديمقراطية، مع ملاحظة أن قيم الذكور جاءت أعلى من قيم الإناث، وتناسبت القيم طرديًا مع التعليم وعكسيًا مع السن.

الجدول (8-3)

ملخص علاقة عدد من المتغيرات مع متغير الديمقراطية

اسم المتغير	مربع كا	درجات الحرية	مستوى الدلالة	علاقة الارتباط (C)
التعليم	31.46	3	0.001	0.313
العمل	24.30	3	0.001	0.255
حجم الاستيطان	21.20	3	0.001	0.238
استخدام الشبكة العنكبوتية	19.35	2	0.001	0.251
السن	3.35	1	غير ذي دلالة	---
النوع	0.79	1	غير ذي دلالة	---

بناءً على نتائج الجدولين (8-2) و(8-3) يمكن استنتاج أن نسبة من الليبيين تؤمن بالقيم الديمقراطية، ويفترض أن انتفاضة 17 فبراير أتاحت مناخًا ملائمًا لهؤلاء كي يعتمدوا تحولًا نحو الديمقراطية. إذًا، لماذا لم يتمكن الليبيون من البناء على ما تحقق من مراحل في طريق التحول الديمقراطي، وحدث ما أطلقنا عليه الانتكاسة؟ فهل نسبة هؤلاء منخفضة حيث لا تستطيع التأثير في مجريات الحوادث، أم أن عوامل بعينها وقفت حجر عثرة ولا بد من إزالتها أولًا كي تنجح مساعي الذين يعملون على اعتماد الخيار الديمقراطي في المجتمع، أم أن الأوضاع التي واكبت انتفاضة 17 فبراير تتطلب وقتًا أطول كي يتمكن مناصرو الديمقراطية من تحقيق بعض النجاحات؟

الحالة الليبية، بحسب رأي بعض الذين اهتموا بدراسة الانتفاضات والثورات، عادية؛ فما إن تنجح الثورة أو الانتفاضة في تغيير النظام، حتى يبدأ حراك جديد يتمثل في ظهور خلافات بين الأطراف التي شاركت في الثورة أو الانتفاضة.

ولا شك في أن الديمقراطية، بوصفها منهجًا وثقافة في تدبير الشأن العام وتدبّره، عملية تتطلب كثيرًا من العمل الجاد والكفاح والتضحيات، وهي مسيرة، بمعنى أنها تحتاج إلى مدة من الزمن إلى جانب توافر حدٍ أدنى من التفاهم بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، بغضّ النظر عن مواقعهم بالنسبة إلى السلطة والدولة والمجتمع، أو - بعبارة أخرى - توافر ما يسميه المالكي «أجهزة وسيطة، مهيكلة وراسخة، ومتشبعة بثقافة الحوار وحسن إدارة الاختلاف، وبناء التسويات والتوافقات»[245]. هذه الأجهزة لم تكن موجودة في المجتمع الليبي؛ فالأوضاع التي صاحبت الانتفاضة الليبية منذ بدايتها وحتى الآن قوّت العوامل التي عرقلت تطور تلك الأجهزة بدلًا من أن تضعفها. والصدامات المسلحة هي العامل المشترك في خلال جميع المراحل التي مرّت بها الانتفاضة. وفي هذه الأوضاع يركن الجميع إلى توظيف مبدأ الغلبة، وتستغل جميع الوسائل المتوافرة، بما فيها السلاح، للوصول إلى الهدف.

ليس من المتوقع أن تستمر حالة الفوضى العارمة إلى ما لا نهاية؛ فإلى جانب أنها وضعت حدًا لبرامج التنمية، ما أدى إلى تدنّي مستوى الخدمات الضرورية، وتسبّبت في ارتفاع نسبة المواطنين الذين انزلقوا إلى حالتَي العوز والفقر، فإنها باتت عامل تهديد لأمن دول الجوار، ومصدر قلق لأوروبا، بما تجلبه لها من آلاف المهاجرين غير الشرعيين، وخطر تنامي قوة الجماعات المتطرفة؛ فليبيا ليست بعيدة عن ساحل أوروبا الجنوبي، وبالتالي تتعرض الأطراف المتناحرة لضغط إقليمي وعالمي باتجاه دعم الحوار الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، بما يؤدي إلى تأليف حكومة توافق تعيد إلى البلد حالة من حالات الاستقرار. كما أننا لا نستبعد، في حالة فشل الحوار الذي امتد أكثر من عام واحد، تدخلًا عسكريًا على غرار ما حدث في خلال عام 2011؛ فالمجتمع الدولي يرغب في وجود حكومة قوية تدير الشأن العام بأجهزة ومؤسسات رسمية، وليس عن طريق ميليشيات متصارعة. وستقدم عودة حالة الاستقرار دعمًا لاستئناف مراحل التحول الديمقراطي التي بدأت ثم تعثرت.

المراجع

1 - العربية

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية، 2014: المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر**. نيويورك: البرنامج، 2014.

البشتي، علي محمد الصادق. «أثر التحديث على تغير بناء الأسرة الليبية الحضرية، دراسة ميدانية بالتطبيق على مدينة طرابلس بليبيا». أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1997.

التير، مصطفى عمر. **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

______. **التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي**. طرابلس: معهد الإنماء العربي، 1980.

خشيم، مصطفى عبد الله. **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة**. بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013.

الهمالي، عبد الله عامر. **التحديث الاجتماعي: معالمه ونماذج من تطبيقاته**. مصراته: الدار الجماهيرية، 1986.

الهيئة الوطنية للمعلومات. **التعداد العام للسكان** (2006).

______. **المسح العنقودي المتعدد المؤشرات** (2003).

2 - الأجنبية

Beck, Ulrich, Anthony Giddens and Scott Lash. *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Cambridge, MA: Polity Press, 1994.

Goldstone, Jack A. «Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies.» *Foreign Affairs*. vol. 90, no. 3 (May-June 2011).

Hall, Stuart [et al.] (eds.). *Modernity: An Introduction to Modern Societies*. Oxford: Blackwell Publishers, 1996.

Inkeles, Alex and David H. Smith. *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*. 2nd ed. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976.

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. With the collaboration of Lucille W. Pevsner; introd. by David Riesman. Glencoe, IL: Free Press, 1958.

Lynch, Marc. *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*. New York: Public Affairs, 2012.

(225) مصطفى التير، «"17 فبراير" هذا ما حدث»، **ليبيا المستقبل**، 22/11/2016، شوهد في 7/2/2017، في: <goo.gl/pKMP7i>.

(226) المرجع نفسه.

(227) دراسات كثيرة، من بينها: مصطفى عمر التير، **التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي** (طرابلس: معهد الإنماء العربي، 1980)؛ عبد الله عامر الهمالي، **التحديث الاجتماعي: معالمه ونماذج من تطبيقاته** (مصراته: الدار الجماهيرية، 1986)، وعلي محمد الصادق البشتي، «أثر التحديث على تغير بناء الأسرة الليبية الحضرية، دراسة ميدانية بالتطبيق على مدينة طرابلس بليبيا»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1997.

(228) Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East, with the collaboration of Lucille W. Pevsner; introd. by David Riesman (Glencoe, IL: Free Press, 1958), and Alex Inkeles and David H. Smith, Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries, 2nd ed. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976).

(229) مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية** (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 133-146.

(230) المرجع نفسه، ص 176.

(231) التير، «17 فبراير».

(232) Marc Lynch, The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East (New York: Public Affairs, 2012), pp. 10-11.

(233) مصطفى عمر التير، «"ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط»، في: مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"** (بيروت: المؤسسة، 2014)، ص 55-69.

(234) أصبح هذا الشاب من العلامات المميزة للانتفاضة، ومع ذلك اختُطف في مدينة بنغازي يوم 3 حزيران/ يونيو 2014، وبعد يومين وُجدت جثته في إحدى ضواحي المدينة عليها آثار تعذيب، والمتهم كالعادة مجهول.

(235) التير، «"ربيع ليبيا"».

(236) المرجع نفسه.

(237) التير، **أسئلة الحداثة**، ص 292.

(238) المرجع نفسه، ص 289-290.

(239) التير، «17 فبراير».

(240) «درنة الليبية مهدت لاندلاع الثورة لكنها حرمت من التصويت بالانتخابات»، صحيفة **الشرفاء**، 27/6/2014، في: www.alshouraffa.com/?p=26012.

(241) «أنصار الشريعة يقيمون معمل تحاليل في بوابة القوارشه»، **ليبيا المستقبل**، 21/1/2013، في: libya-al-mostakbal.org/news/clicked/30254.

(242) أبو معاذ البرقاوي، «رسالة إلى أهالي وشباب مصراته»، أخبار المسلمين، 4/3/2015، في: www.muslims-news.net.

(243) Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash, Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order (Cambridge, MA: Polity Press, 1994), and Stuart Hall [et al.] (eds.), Modernity: An Introduction to Modern Societies (Oxford: Blackwell

Publishers, 1996).

(244) مصطفى عبد الله خشيم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة** (بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013)، ص 340-342.

(245) أمحمد المالكي، «العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار في المنطقة العربية»، الإسكوا، 2011، ص 5، في: httpA5css4escwa4org4lb5SDD57=695MhamedMALKI4pdf.

الفصل التاسع
الممارسة الحزبية وتعثّر عملية التحول الديمقراطي في مصر حزب مصر القوية – دراسة حالة ...... أحمد عبد الحميد حسين

أولًا: نقاط تمهيدية

لم يتصدر الثوراتِ العربيةَ عند انفجارها أيُّ تشكيلات لتنظيمات حزبية أو حركية، لا لتيارات ديمقراطية ولا غير ديمقراطية، وظلت الجماهير منطلقة بحكم الدفع الذاتي، المرتكز على غضب واسع من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ولّدت احتقانًا كبيرًا في الشارع العربي.

كانت شروط الانفجارات الثورية في البلدان العربية حاضرة، لكن غابت شروط البديل «الديمقراطي»؛ إذ عجزت المجموعات والقوى الثورية الجديدة عن إنتاج بديلٍ ما، وظل الفراغ حاكمًا ومهيمنًا، تملأه إما مؤسسة تنتمي شكلًا وموضوعًا إلى بنية النظام القديم، وإما مجموعة دينية يوصَف مشروعها وخطابها السياسي والفكري بأنه «غير ديمقراطي»، وإما تحالف من هذا وذاك.

ظهر هذا الأمر في مصر، فورَ تنحّي مبارك عن الحكم وتولّي المؤسسة العسكرية السلطة، ثم استحواذ الإخوان المسلمين على صدارة المشهد قبل أن يُطاحوا والرئيس السابق محمد مرسي في 3 تموز/يوليو 2013، لتعود المؤسسة العسكرية إلى صدارة المشهد السياسي المصري مرة أخرى.

يُرجِع جزء من التحليل الأزمةَ الأساسية التي عانتها الثورة المصرية إلى غياب البديل الذي يحمل مشروعًا ديمقراطيًّا حقيقيًّا، معبّرًا عن الثورة، ومؤسسًا لاصطفاف مبنيّ على تمثيل رافض لاستعادة أوضاع ما قبل 25 كانون الثاني/يناير 2011، ورافض هيمنة القطبين الكبيرين: الدولة مع قطاع القوى السياسية المتحالف معها، وهم أغلب المجموعات المُسمَّاة القوى المدنية، والإخوان وحلفاؤهم من مجموعات إسلامية أخرى.

بدا واضحًا، في كل جولة مرَّت بها الثورة المصرية، أن في المجموعات السياسية والقوى الثورية ضعفًا حقيقيًا يجعلها غير قادرة على بناء مشروع سياسي حقيقي تستطيع من خلاله التواصل مع الجماهير، وتستكمل عبره مسار التحول الديمقراطي. كانت الأداة الوحيدة التي عوَّلت عليها الثورة هي الدعوات المتتالية إلى التظاهر لاستدعاء الزحف الشعبي إلى ميدان التحرير. وكان إطلاق النفير للتظاهر أداة فاعلة في خلال أيام الثورة والأيام التي تلتها، ثم فقدت هذه الأداة فاعليتها تمامًا بمرور الوقت.

ظهرت مجموعات متنوعة تُعَدُّ تمثيلًا لقوى ديمقراطية مختلفة التوجهات أيديولوجيًّا، لكنها كانت ضعيفة وغير قادرة على رسم مشروعات ذات امتدادات شعبية وجماهيرية. وظهر تعثُّرها مبكرًا بحكم أوضاع ذاتية مرتبطة بطريقة بنائها وخطابها السياسي، أو موضوعية مرتبطة بالسياق العام. ومن بين هذه المجموعات حزب مصر القوية الذي جاء

اختياره في الدراسة، بوصفه إحدى المجموعات التي ادّعت أنها تعتمد «خطابًا» معبرًا عن مشروع سياسي «ديمقراطي بديل»، وتنطلق منه في نقدها المعسكرين الكبيرين، أي السلطة الحالية وجماعة الإخوان المسلمين.

أسّس حزبَ مصر القوية عبدُ المنعم أبو الفتوح وفريقُ حملته الانتخابية في الانتخابات الرئاسية التي خاضها في عام 2012. كانت حملة أبو الفتوح تتميز بمشاركة عناصر ليبرالية ويسارية وإسلامية فيها، وتحظى بدعم قطاع لا بأس به من الحركات الثورية الشبابية. وكانت تطرح برنامجًا رئاسيًّا يميل إلى خطوط واسعة لطرح ديمقراطي في جانبه السياسي، وإلى أطروحات اجتماعية تميل إلى اليسار في جانبه الاقتصادي. وحلَّ أبو الفتوح في المنزلة الرابعة في انتخابات الرئاسة المصرية، لكن زخم حملته الانتخابية دفع أعضاءها إلى اعتماد تأسيس مشروع حزبي لمواصلة العمل السياسي.

مع الأزمات التي قابلت المجال السياسي بعد 3 تموز/يوليو 2013، كان من المهمّ طرح تساؤلات عن أسباب أزمة تبلور هذا البديل، وأسباب غيابه، من خلال أنموذج يستلهم طرحَه وبنيتَه التنظيمية قطاعٌ واسع من مجموعات شاركت في الثورة، وهو حزب مصر القوية.

ترصد الدراسة بنية هذا الحزب التنظيمية والسياسية، وبعض العقبات التي واجهها في المجال السياسي منذ تأسيسه حتى لحظة كتابة هذه الدراسة.

1 - إشكالية الدراسة

تطرح الدراسة تطورات نشأة القوى الجديدة، وأزمة تبلور البديل الديمقراطي في الحالة المصرية بعد ثورة يناير، وتطرح أنموذج حالة، هي مجموعة حزب مصر القوية، فترصد التحولات التي مرَّت بالحزب منذ نشأته في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، بتحليل دورة تعبئة المجموعة، والعقبات التي قابلت الحزب نتاج أسباب مختلفة، أهمها الأزمات التي مرَّ بها مسار التحول الديمقراطي في مصر، وحالة الاستقطاب التي هيمنت على المجالَيْن السياسي والعام، بعد حوادث 30 حزيران/يونيو 2013، وتحرك الجيش في 3 تموز/يوليو 2013 لإطاحة الرئيس المعزول محمد مرسي.

ترصد الدراسة أيضًا دور النشأة القديمة، وتأثيرها في الخطاب السياسي وبناء التحالفات والجبهات، وكيفية بناء التنظيم الجديد، والقضايا السياسية والاجتماعية التي يجري الاهتمام بها دون قضايا أخرى. كما أنها تعالج إشكالًا أساسيًّا هو تأثير القمع في تطوُّر الحزب، وتأثير الإحباط الذي لحق بأفراده لأسباب مختلفة، وهو ما أدى إلى دخول بعض أفراد المجموعة الحزبية المبحوثة في حالة انسحاب بدرجات مختلفة.

2 - منهج الدراسة النظري

تعتمد هذه الدراسة، أساسًا، على مدخل «هيكل الفرص السياسية» (the political opportunity structure)، وهو الإطار النظري الذي يقدم أنموذجًا تفسيريًّا لصعود الحركات السياسية والاجتماعية ضمن السياقات السلطوية، أو في خلال حالات الانفتاح الديمقراطي بعد الثورات، أو في أثناء عمليات التحول الديمقراطي.

تقوم هذه المقاربة النظرية على فكرةٍ تتلخّص في أن أيّ قوة سياسية أو حركة اجتماعية تعاني القمع والإقصاء ستقوم بتوسيع نفوذها ودورها في الفضاء العام كلّما حدث نوع من الانفتاح والمرونة في المناخ السياسي، بما يتيح لها حرية الحركة. وفي خلال مرحلة الانفتاح، تقوم الحركة بترويج أفكارها وأيديولوجيتها، وتعبئة أنصارها ومؤيديها، من أجل زيادة الضغط على القوى المنافسة لها، والقبول بها طرفًا جديدًا في الفضاء العام[246].

تؤكد مقاربة «هيكل الفرص السياسية» أن البنى السياسية تستطيع المساهمة في تطوير التعبئة، أو الحدّ من انطلاقها. وعلينا أن نأخذ في الحسبان عناصر كثيرة مكوِّنة لهذا «الهيكل»، من ذلك توافر الموارد، مثل المال والأخبار، وكذلك

القوانين المؤسساتية التي من شأنها تسهيل تأسُّس الجماعات الجديدة أو منعه. وبالطريقة نفسها، يمكن أن يكون نمطًا تعبويًّا سبقت تجربتُه، وأن يكون له أثر جاذب لبروز أنماط جديدة من التعبئة[247].

3 – منهجية الدراسة

اعتُمد في الدراسة الميدانية منهج «دراسة الحالة»، مستخدمين وسائل جمع البيانات المتنوعة (أبرزها المقابلات الشخصية والمقابلات الجماعية والملاحظة المباشرة) للحصول على مؤشرات ودلائل على موضوع البحث، وإعطاء تصورات قريبة عن علاقة الحراك السياسي في مصر بعد ثورة يناير، وأثره في التنظيم المبحوث، والتطورات الداخلية في جسد التنظيم، وشكل الخطاب السياسي، ومراحل تطوره، وبناء الحزب من الداخل، والموارد المادية المتاحة، والأفكار التأسيسية، وعلاقة الحزب بالمجموعات السياسية والاجتماعية الأخرى.

أما في العمل الميداني، فتمّت مقابلة أكثر من عشر شخصيات من داخل الحزب وخارجه، كما حضر الباحث ورشًا مختلفة للحزب، وبعض الجبهات والمبادرات التي يشارك فيها (مثل جبهة طريق الثورة)، مع رصد وثائق الحزب وبياناته وجمعِها، منذ نشأته، وحتى البدء في كتابة الدراسة.

ثانيًا: عناصر الدراسة

1 – نشأة الحزب

ارتباطًا بمدخل «هيكل الفرص السياسية»، جاءت عملية تأسيس أحزاب مصرية جديدة بعد ثورة يناير، متوازية مع الانفتاح والمرونة في المناخ السياسي في مصر عقب تنحّي مبارك؛ إذ تزايدت كثافة النشاط السياسي والاجتماعي في المجالَيْن، العام والسياسي. وجاء تأسيس حزب مصر القوية مع الموجة الثانية من نشأة الأحزاب المصرية التي عُرفت بـ «أحزاب الحملات الرئاسية»، أي الأحزاب التي أنشأها مرشحون سابقون للرئاسة في الانتخابات الرئاسية المصرية في عام 2012، أو برعايتهم.

مرّت عملية ظهور الأحزاب بعد ثورة 25 يناير ذاتها بموجتين أساسيتين شهدتا نشأة عدد كبير من الأحزاب، وصل عددها مع الأحزاب القديمة إلى أكثر من 80 حزبًا[248]. كانت أُولاهما موجةَ الأحزاب التي عبَّر أغلبها عن التيارات الأيديولوجية والسياسية التقليدية التي تصارعت، بعد انتهاء الزخم الثوري، على إدارة المشهد السياسي والسيطرة عليه، فظهر من الجانب الإسلامي حزب الوسط، بعد حظره من نظام مبارك أكثر من 15 عامًا، وذلك بعد قبول محكمة القضاء الإداري أوراقَه عقب أسابيع معدودة من 25 يناير، ثم أُسس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، ليُحَل في 7 تشرين الأوّل/أكتوبر 2013 بقرار قضائي[249]، وحزب النور، ممثل الدعوة السلفية في الإسكندرية، إضافة إلى ظهور أحزاب إسلامية أخرى مثَّلت أذرعًا سياسية لجماعات سلفية وجهادية قديمة،مثل حزب البناء والتنمية المعبِّر عن الجماعة الإسلامية، وحزب الفضيلة... وغيرهما.

أُسّست، في المقابل، أحزاب مدنية، ليبرالية ويسارية، كان من أهدافها تقليص سيطرة الأحزاب ذات المرجعية الدينية على المجالين السياسي والاجتماعي. وكان أهمّ تلك الأحزاب الحزب الديمقراطي المصري الاجتماعي الذي جاء تعبيرًا عن تيار «الليبرالية الاجتماعية»، وحزب المصريون الأحرار الليبرالي الذي قاد تأسيسه رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي الذي شُكّل ليحقق مشروعًا راود أحلام اليساريين طويلًا، وهو تأسيس منبر واسع يضم أغلب قطاعات اليسار، وحزب مصر الحرية الليبرالي الذي أسَّسه أستاذ العلوم السياسية عمرو حمزاوي.

أما الموجة الثانية من الأحزاب التي نشأت بعد الثورة، فهي الأحزاب التي يمكن أن يُطلَق عليها «أحزاب الحملات الرئاسية»، والتي ظهرت في عام 2012 على أنقاض الحملات الرئاسية لبعض مرشحي الرئاسة، مثل حزب الدستور وحزب مصر القوية وحزب المؤتمر الذي أسَّسه المرشّح الرئاسي الأسبق عمرو موسى، وكذلك حزب الحركة الوطنية الذي أسسه أحمد شفيق (آخر من تولى رئاسة الوزراء في عهد مبارك). وبجوار هذه الأحزاب أتت أحزاب بعضها قديم، كحزب الوفد وحزب التجمع، وبعضها الآخر جديد ومحسوب على مجموعات ديمقراطية أو على النظام القديم.

أجرت إدارة الحملة الرئاسية تصويتًا إلكترونيًا داخليًا للأعضاء المتبقين من جسد تنظيم الحملة، على الشكل الذي يجب الاستفادة منه عبر مشروع الحملة وأعضائها. وكانت الاقتراحات المعروضة تتمثّل في تحويل الحملة إلى حزب سياسي، أو إلى مؤسسة تنموية تنشغل بالعمل المجتمعي فحسب، وكان الاقتراح الثالث يعتمد فكرة تأسيس مشروعات عدة متوازية، منفصلٍ بعضها عن بعض تمامًا في الجانب الإداري، لكنها مرتبطة، على نحو غير عضوي، بمشروع الحملة وبرنامجها. فاقتُرِح تأسيس حزب سياسي، ومؤسسة مجتمع مدني كبيرة، وجمعية رجال أعمال، وحركة طالبية، وجمعية أهلية صغيرة معنية بالعمل التنموي، ومؤسسة إعلامية، وأخرى للمرأة[250].

كانت الاقتراحات المختلفة بشأن مشروعات الحملة المستقبلية تجلّيًا للخلفية «المتنوعة» لأعضاء الحملة ومؤسسيها، وكان قطاع عريض من الحملة من ذوي الخلفيات «غير السياسية» الذين رأوا وجوب أن يكون التركيز على اتجاه تطوير المجتمع وتنميته، بعيدًا عن الاستنزاف في المسار السياسي الذي تعمل فيه مجموعات مختلفة. أما المجال السياسي، فإنه يحتاج، في نظر أغلب المجموعة المؤسسة، إلى حزب يتمتع بقدرة كبيرة على تصدير خطاب ذي حضور جماهيري، وقدرة على جذب الصراع السياسي إلى أرضية مختلفة بعيدة عن الاستقطاب الديني/العلماني الذي اشتعل مبكرًا، أي بعد شهور من إطاحة حسني مبارك.

دعم 53 في المئة من أعضاء الحملة التحرك في تأسيس الحزب على جسد الحملة، وعلى الرمزية التي اكتسبها أبو الفتوح طوال عام ونصف عام، في حين أيّد آخرون بنِسَب مختلفة (الشكل(9-1))، التحرك في تأسيس مشروعات أخرى خارج دائرة العمل الحزبي[251].

تم التحرّك، بالفعل، في اتجاه تأسيس حزب سياسي، يعتمد برنامجه السياسي على النقاط العريضة لرؤية الحملة، لكن بخطوط أكثر تفصيلًا. وفي موازاة الحزب، أُسست مؤسسة مجتمع مدني حملت اسم «مصر القوية». وعملت مجموعة من الحملة، بمشاركة طلاب كانوا يقودون لجان الحملة الرئاسية في الجامعات، على تأسيس حركة طلاب مصر القوية، وهي الحركة التي ظهرت قبل تأسيس الحزب. وكان تأسيس هذه الحركة سريعًا للغاية؛ إذ كان هيكلها موجودًا وجاهزًا في الجامعات، فجرى تنشيط قواعدها من جديد لتخوض أول انتخابات طالبية لها بعد تأسيسها بشهرين، فحازت على 20 في المئة[252] في انتخابات الاتحادات الطالبية التي أجريت في آذار/مارس 2013[253].

الشكل (9-1)

آراء في مستقبل مشروع حملة عبد المنعم أبو الفتوح



المصدر: من أوراق تقويم حملة عبد المنعم أبو الفتوح، يوضح آراء حملة أعضاء أبو الفتوح في المشروع المستقبلي للحملة، من بينها مشروع

الحزب.

2 – مفهوم مابعد الإسلاميين وحزب مصر القوية

وُصِفت ثورات الربيع العربي بأنها انتفاضات «مابعد إسلاموية»، بتعبير عالِم الاجتماع الإيراني آصف بيات، حتى وإن كانت نتائجها السياسية، في أغلبها، أتت في مراحلها الأولى لاحقًا بمكوِّن إسلامي للسلطة.

ينظر بيات إلى ديناميات الحركة الداخلية لمجتمعات الشرق الأوسط غير المنضبطة في حركات منظمة، بوصفها الأساس الذي تُبنى عليه التغييرات الاجتماعية الكبرى، مثل الثورات، عبر التراكم. تواكبت هذه «اللاحركات» في انتفاضات الشارع العربي السياسي التي أطاحت نُظُمًا سياسية كاملة، في هذه المرحلة التاريخية التي تسود فيها «ما بعديات» السرديات الكبرى التي هيمنت على المنطقة، وهي القومية والإسلاموية[254]. ومن هنا، عُدَّ الربيع العربي تعبيرًا أنموذجيًّا عن «لاحركات» مابعد إسلاموية.

تناول بيات مابعد الإسلاموية «باعتبارها 'حالة' و'مشروعًا'، من خلال نقطتين: **الأولى** «وجود هذه الظاهرة في الوقت الذي تتآكل فيها شرعية وجود الحركات الإسلاموية، سواء كانت في المعارضة أو في السلطة، بما يدفعها إلى تجديد نفسها ومراجعة أصولها الفكرية، وبنية مشروعها الفكري والسياسي»[255]، و**الثانية** ظهور الـ «مابعد إسلاموية» بوصفه «محاولة واعية لوضع استراتيجية ومفاهيم لتخطّي الإسلاموية في المجالات الفكرية والسياسية، فمابعد الإسلاموية ليست معادية للإسلامية أو غير إسلامية أو علمانية، إنها تمثل جهدًا لدمج التدين بثقافة الحقوق، والإيمان بالحرية، والإسلام بالحرية الفردية. إنها محاولة لقلب مبادئ الإسلاموية رأسًا على عقب بالتأكيد على الحقوق بدلًا من الواجبات، والتعددية بدلًا من الأحادية، والتاريخانية بدلًا من النصوص الجامدة، والمستقبل بدلًا من الماضي. وعلى الرغم من تفضيلها للدولة المدنية غير الدينية، فإنها تسعى لإدراج دور للدين في المجال العام»[256].

مثَّل حزب مصر القوية حالة أنموذجية لمفهوم مابعد الإسلاموية من حيث تكوينه الطبقي، ومن حيث برنامجه وخطابه السياسي؛ إذ ركَّز الحزب في خطابه السياسي على أهمية حضور الإسلام في المجالين العام والاجتماعي، لكن برنامجه لم يعبِّر عن تصور إسلامي خالص؛ فمن الناحية الاجتماعية وفي رؤيته للدين، صُنِّف الحزب، من مؤسسيه في دائرة يمين الوسط، كحزب «محافظ اجتماعي وسطي، لكن برنامج الحزب يرفض تدخل الدولة في مساحة الحريات الشخصية 'غير المتعدية على حريات الآخرين'، مع الالتزام بالشريعة الإسلامية في التشريع للأحوال الشخصية، والمحافظة على الأسرة كلبنة أساسية في بناء المجتمع»[257].

التزم الحزب مسألة «المرجعية الإسلامية» للتشريع القانوني، وفقًا للمضمون الذي نصت عليه المادة الثانية من الدستور المصري. كما أنه لم يهدف في برنامجه أو خطابه، بخلاف باقي المجموعات الإسلامية الحركية، إلى إقامة حكمٍ نمطُه إسلامي، أو طرح أي تصورات عن فكرة الدولة الإسلامية.

رفض مؤسسو الحزب فكرة الربط بين العمل الدعوي (الرسمي أو الأهلي) والعمل السياسي، أكان ذلك من خلال كيانات دعوية أم من خلال مرجعيات مؤسسية أو شخصية، ورأوا أهمية تقديم تشريعات قانونية تنظم فصل النشاط الديني عن العمل السياسي. كما عدّ المؤسسون حزبهم خارج دائرة الأحزاب العلمانية، لأن الحزب يرفض فكرة الفصل التام بين الدين والسياسة، بحكم أن الدين، وفقًا لتعبير أدبيات الحزب، يشكّل جزءًا أصيلًا في حياة المصريين، ثقافةً وحضارةً وقيمًا وتشريعًا[258].

طرح الحزب في خطابه ورؤيته السياسية والاقتصادية برنامجًا تعبّر ملامحه الأساسية عن مضمون اقتصادي واجتماعي، يميل إلى اليسار بوضوح. وركّز برنامجه على الحقوق الإنسانية الأساسية، من حرية وحقوق اقتصادية واجتماعية، وتعليم وصحة وسكن وملبس وعمل، وغير ذلك من حقوق من دون تمييز. كما أن البرنامج أيد تمكين

المواطن من التأثير المباشر في صناعة القرار، بدعمه مسألة «الديمقراطية التشاركية»؛ إذ رأى فيها فرصة لتوسعة مشاركة المواطنين في القرارات السياسية، والسياسات التي لها تأثير مباشر في حياتهم، وعدم الاكتفاء بالاعتماد الكلي على النواب المنتخبين، وضرب احتكار القلة للتمثيل السياسي والانتخاب[259].

اتجه الحزب اتجاهًا يساريًا وسطيًّا في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الاجتماعية الأكثر فقرًا، ودعم الاقتصاد الإنتاجي على حساب «الاقتصاد الريعي»، ووضع، كذلك، أطرًا عامّة لهذا التحيز، من خلال برنامج داعم للعمل على إعادة توجيه منظومة الدعم، لتقوم بدورها الأساسي في خدمة الكادحين والمُفقَرين، وفي دعم الحدّ الأدنى للدخل، وليس الأجر فحسب، وتفعيله عن طريق توسيع مظلة المعاشات وإعانة البطالة والتحويلات النقدية للفئات المستحقة، وعن طريق دورٍ أكبر للدولة في وضع أولوية للإنفاق العام في قطاعَيِ الصحة والتعليم، حيث يقدم هذان القطاعان الحيَوِيّان خدمات إنسانية متميزة للمواطنين كافة من دون استثناء، وبلا تمييز[260].

اعتمد الحزب في برنامجه مسألة مجانية التعليم في مراحله كلها، ابتداءً بالأساسية منها وانتهاءً بالجامعية، مع وضع منظومة شاملة للارتفاع بمستوى خريجي التعليم العام (الفني والجامعي) اعتمادًا على تكثيف إنفاق الدولة في تدريب المعلمين، وإعادة هيكلة العملية التعليمية. واعتمد، أيضًا، في برنامجه سياسة الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية، وتمديد مظلتها لتشمل جميع المواطنين بلا تمييز بسبب الفقر أو الإعاقة، عن طريق اتّباع سياسات متكاملة للرعاية الصحية، تقوم على أسس احترام الإنسانية، وأولوية المريض وخدمته، وليس الاستثمار، والتربح من المرض، كما تقوم على تحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للأطباء والعاملين في قطاع الصحة جميعًا، من خلال هيكل عادل للأجور[261].

ركَّز الحزب على مسألة اعتماد سياسة ضريبية تعطي الضرائب (المباشرة والتصاعدية) المساهمة الكبرى في الوعاء الضريبي، مع هيكلة الضريبة التصاعدية وفق دخول الأفراد بزيادة عدد الشرائح، والتدرج في أسعار الضريبة، مع زيادتها على الشرائح الأعلى، ورفع حد الإعفاء الضريبي، وخفض الضرائب المتوجبة على شرائح الدخل المنخفض، وتحصيل الضرائب على الأشكال المختلفة من الثروات الرأسمالية والعقارية، والاستهلاك الترفي، لضمان التوزيع العادل[262].

انطلق الحزب من هذه الرؤية في توجيه انتقاداته، لاحقًا، إلى السياسات الحكومية في عهد الرئيس مرسي، أو في عهد الحكومات القصيرة التي تلت 3 تموز/يوليو 2013، وكانت انتقاداته الأهم رفضه دستور 2012 الذي وُضع في عهد الرئيس مرسي، ودستور 2014 الذي وُضِع في عهد الرئيس المؤَقّت عدلي منصور. لكن يبدو أن الصيغة البرامجية التي تميل إلى الديمقراطية الاجتماعية بوضوح، لا تكفي وحدها لتحليل خطاب الحزب ورؤيته، وهنا يمكن التطرق إلى خلفية أعضائه السياسية والاجتماعية، من خلال مدخل السير الذاتية للناشطين في «نظرية الحركة الاجتماعية»، وتحليل خلفيات المجموعة على نحوٍ أكثر تفصيلًا.

3- سير الناشطين الذاتية ودورها في تشكيل بنية حزب مصر القوية

ضم حراك ثورة 25 يناير مجموعات شعبية مختلفة، لكن القطاع الأبرز كان حشودًا لأفراد ينتمي أغلبهم إلى شرائح الطبقة المتوسطة. ضمّت هذه الحشود قطاعات واسعة من شباب ذي انتماء جغرافي إلى المدن، وتعليم حكومي، وتأثّر بثورة التكنولوجيا والاتصالات. وكان شديد الإحباط بسبب الخطاب الأبوي لدولة مبارك، وحالة القمع الأمنية من مؤسسة الداخلية التي ازدادت انتهاكاتها واتسعت جدًا في خلال الأعوام التي سبقت الثورة. وكان لدى قطاع لا بأس به من هذه الشريحة ثقافة «شبه محافظة» متأثرة بخطابات دينية مختلفة، خصوصًا خطابات «الدعاة الجدد» - إن حدثت خلخلة كبيرة لهذه الثقافة بعد الثورة - ولم يعمل أغلبهم في عمل سياسي منظم، بسبب موت السياسة في مصر قبل الثورة، وحصارها بين مجموعتين كبيرتين مغلقتين: جماعة الإخوان والحزب الوطني. لذا، كان النشط منهم قريبًا من مؤسسات أهلية وخدمية، مثل مؤسسة «رسالة» و«صنَّاع الحياة»، أو مبادرات طالبية مثل نماذج المحاكاة في الجامعات، أو مؤسسات مجتمع مدني تعمل في القطاع التنموي أساسًا[263].

توزّع أفراد هذه المجموعة بعد الثورة، فمنهم من ظل مهتمًا بالعمل الأهلي والمدني، مع اهتمامه بالسياسة والمشاركة في فاعليتها الرئيسة، مثل الانتخابات والتظاهرات المختلفة، ومنهم من التحق، ضمن سياسيين جدد، بأحزاب ومجموعات حركية مختلفة. وكان من أهم الأحزاب التي ضمت أفرادًا من هذه النوعية تلك التي تميل برامجها وخطاباتها السياسية إلى مساحة «الديمقراطية الاجتماعية»، مثل حزب مصر القوية وحزب الدستور وحزب العدل وحزب التيار المصري.

الحقيقة أن تعويل بعض المجموعات المدنية التي دعمت حملة عبد المنعم أبو الفتوح (الحملة التي خرج منها حزب مصر القوية) قائمٌ على فكرة أن جماهير الحملة تعبير أنموذجي عن جمهور الطبقة المتوسطة بشرائحها التي مثّلت الجسد الأساسي للثورة من جانب، وكان هناك من جانب آخر اعتماد على شعبية الحملة وجماهيرها نواةً يمكنها أن تنافس، في المستقبل، شعبية الإخوان والإسلاميين التقليديين وجماهيريتهم الواسعة.

في الواقع، ثمة أزمة كبيرة تظهر في تحليل حزب مصر القوية، لا لشيء إلا لأنه يُعَدُّ حزب «الإكس إخوان»[264]، مع إغفال تام للطبيعة الطبقية والاجتماعية المكوِّنة لجسد الحزب، والاختلافات الفكرية حتى في داخل المجموعة التي جاءت من قلب جماعة الإخوان المسلمين أو هامشها؛ إذ نجد، عند الحديث بشيء من التفصيل عن بنية تنظيم مصر القوية، أن تكوين الحزب بدأ أساسًا من داخل حملة أبو الفتوح التي خاض بها الانتخابات الرئاسية في عام 2012، والتي كونت قاعدة كبيرة ومتنوعة، أغلبها من الوافدين الجدد إلى عالم السياسة بعد الثورة، وهُم في أغلبهم مدنيون ينتمون إلى الطبقة المتوسطة بتنوعاتها، ولا سيما الشريحتين الوسطى والعليا منها. ضمت الحملة، إلى جوار هؤلاء، إسلاميين وأعضاء سابقين من جماعة الإخوان، وقيادات أحزاب ومجموعات سابقة، مثل حزب العدل والجبهة القومية وحركة مصرنا، وأفرادًا من حركة 6 أبريل، ويساريين غير منضوين إلى مجموعات حركية منظمة، أو أعضاء سابقين في حركات يسارية.

وُجِدت هذه التشكيلة الكبيرة المتنوعة داخل حملة رئاسية برنامجها غير حزبي، ومواقفها السياسية أشدّ تجاوزًا لفكرة التفصيلات البرامجية. كان الدافع الأساسي يرتكز على دعم شخص ذي رؤية سياسية معبّرة عن مطالب الثورة نوعًا ما، ويعتمد برنامجًا يمثّل أرضية يتوافق عليها أعضاء حملته التي تضم تيارات مختلفة، يسارية وليبرالية وإسلامية ووسطيين[265].

لكن مع تحوُّل الحملة إلى الحزب، بدأت مجموعات تنسحب للتحرك في مسارات حزبية أقرب إليها أيديولوجيًا، وقامت مجموعات أكبر بترك الحملة لأنها لا تفضل العمل الحزبي، ثم استقرت الحملة على أغلب المجموعة القيادية ذاتها، لتتأسس لجنة تحضيرية عملت على فكرة الخروج بمشروع لمصر القوية.

هكذا، يظهر بوضوح أن حزب مصر القوية لا يمثّل تعبيرًا صِرفًا عن أعضاء آتين من جماعة الإخوان المسلمين فحسب، بل يظهر في الحزب، على التفصيل، تباين في شرائح أساسية شكلت بنيته، إلى جوار شرائح أخرى فرعية وهامشية. **الشريحة الأولى** قطاعات واسعة من قوى شبابية ثورية، مدنية في الأساس، آتية من الطبقة المتوسطة، ومعبّرة عن تحيزاتها السياسية والاقتصادية، ومحافظة اجتماعيًا. و**الشريحة الثانية** أفراد سابقون من حملة محمد البرادعي التي لم تكمل مشوارها نتيجة انسحاب البرادعي من الانتخابات الرئاسية في عام 2012، وأفراد من حزب العدل وحركة 6 أبريل وحزب الغد القديم الذي أسسه المرشح الرئاسي الأسبق أيمن نور، وحزب التيار المصري الذي لم يكتمل تأسيسه، واندمج لاحقًا في حزب مصر القوية.

أما **الشريحة الثالثة**، فهي تلك التي تمثّل صُلْب المجموعة التي أسست الحزب، أي مجموعة الإخوان السابقين أو الذين كانوا في دائرة جماعة الإخوان، وهي نفسها مجموعة شديدة التنوع وليست منسجمة البتّة؛ إذ يصعُب وصف المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين بأنهم مجموعة واحدة، لاعتبارات مختلفة؛ فالطيف الذي خرج من الجماعة، وعُرف في المجال السياسي باسم «الإكس إخوان»، حالة لا تمثل ظاهرة مصمتة، فلا تجانس تام بين أفرادها لناحية الأفكار

والرؤى، ولا موقف واحد لديهم تجاه التنظيم السابق، وذلك لتفاوت أسباب خروجهم من الجماعة ما بين الانشقاق والابتعاد لاختلافات أيديولوجية، أو الخروج نتيجة رفض ممارسات سياسية للجماعة توصف، من جانبهم، طوال الوقت، بعدم ملاءمتها الواقع السياسي والثورة، أو الاختلاف على شكل إدارة المنظومة في الداخل، وطرائق اختيار الأعضاء وترقيتهم إلى مستويات تنظيمية أعلى، ومحتوى المناهج، وغيرها. وتنقسم هذه الشريحة الثالثة (والحديث هنا ينحصر في المجموعات التي التحقت بحزب مصر القوية) إلى تفريعات مختلفة، أهمها:

الجيل الأكبر من الإخوان السابقين القدامى: هو مجموعة انشقت عن جماعة الإخوان المسلمين لأسباب تنظيمية بحتة، من دون اتخاذ أي موقف ما من مشروع الجماعة الفكري. وكانت الحملة، ثم مشروع الحزب، بالنسبة إلى هذه المجموعة أقرب إلى مشروع إسلامي، وإن لم يطرح الحزب هذه الصيغة صراحة. ولم تكن لهذه المجموعة أي اختلافات فكرية أو سياسية جذرية مع الإخوان، إلا في بعض المواقف السياسية، وما يتعلق بشكل إدارة التنظيم من الداخل. لذا، بمرور الوقت، ومع تعارض موقف الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، ثم أداء الرئيس الأسبق محمد مرسي في ما يتعلق بمسائل مثل الدستور، وحوادث الاتحادية، خرجت المجموعة من الحزب، متهمة مجموعات غير إسلامية، وقيادات شابة، بالسيطرة على الحزب[266].

مجموعة شباب الإخوان: هي المجموعة التي اشتهرت بدورها في قيادة القسم الطالبي في الإخوان، وبدورها القيادي أيضًا في أبرز ائتلافات شباب الثورة، ثم انشقّت لاحقًا عن الإخوان، أو فُصلت، بعد شهور من قيام الثورة. شاركت هذه المجموعة في تأسيس حملة أبو الفتوح، ومنها من ساهموا في تأسيس الحملة وقيادتها، ثم شاركوا في تأسيس حزبَيْ مصر القوية والتيار المصري. وكان لها تصور لمشروع سياسي ديمقراطي مابعد إسلاموي، وتدخل فيها مجموعة واسعة من داخل حزب مصر القوية على المستويين، الرأسي والأفقي، من جسد الحزب. اختلفت هذه المجموعة سياسيًّا مع الجماعة في رؤيتها لمسار الثورة، وعارضتها في نهجها التعامل بأجندة إصلاحية مع النظام السابق، ثم المجلس العسكري الذي أدار البلاد بعد إطاحة مبارك. كانت لهذه المجموعة نفسها رؤى أكثر إصلاحية في أثناء وجودها في الجماعة، وهي رؤى ظهرت في تعديلها البرنامج الذي طرحه الإخوان في عامي 2004 و2005، وتأثرت بخُطب رموز إسلامية أكثر اعتدالًا، مثل راشد الغنوشي، وكانت داخليًّا قريبة من أبو الفتوح وداعمة له على حساب التيار المحافظ الذي تمثله رموز مثل خيرت الشاطر ومحمود غزلان ومحمد بديع ومحمود حسين... وغيرهم. ومثّلت هذه المجموعة أنموذجًا واضحًا لظاهرة «مابعد الإسلامويين» الذين رأوا أهمية طرح تصور أكثر ديمقراطية للمشروع الإسلامي. يأتي على رأس هذه المجموعة أفراد مثل محمد القصاص وإسلام لطفي وعبد الرحمن هريدي وعلي المشد ومحمد عفان ومحمد عبّاس وأحمد نزيلي ومحمد المهندس ومحمد هيكل... وآخرين، عملوا كلّهم تقريبًا في حملة أبو الفتوح، وتوزعوا بين حزبَي مصر القوية والتيار المصري، قبل أن يستقيل بعضهم ويترك العمل الحزبي نهائيًا، بعد 30 حزيران/يونيو 2013، أو يستكملَ بعضهم الآخر مساره في العمل الحزبي، ويواصل نشاطه حتى بعد دمج التيار المصري في مصر القوية[267].

تأتي على «يسار» المجموعة الثانية مجموعة أخرى اختلفت جذريًّا مع مشروع الجماعة الفكري، ومع مشروع الإسلام السياسي بوجه عام، متأثرة بأفكار جذرية، جعلتها تتخذ تموضعًا مختلفًا تمامًا عن التموضع القديم الذي اتخذته وقت وجودها في الجماعة أو قربها منها (نظرًا إلى تباين الوجود داخل الجماعة بين مؤيدين أو أعضاء منتسبين رسميًّا إلى التنظيم). شكّل أفراد من هذه المجموعة ما عُرف بـ «الجناح اليساري» في حزب مصر القوية، لكن على الرغم من أفكارهم اليسارية الواضحة، فإنهم لم يرتأوا الانضمام إلى حزب يساري، على أساس أن حزبًا بهذه التركيبة من الخطاب، وبهذا المكون التنظيمي، ربما يكون أقرب إلى الجماهير منه إلى حزب يساري يعاني أمراض اليسار القديمة ذاتها، بخطابه ونخبه، وفقًا لتصوراتهم.

تأثر أفراد من هذه المجموعة، قبل الثورة، وعلى نحوٍ ما، بأطروحات اشتراكية مختلفة. وكانت هذه المجموعة تميل، في خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت الثورة، إلى خلق حالة تحمل مزيجًا من الأفكار اليسارية الجذرية وأفكارًا إسلامية تقدمية. وتبلورت هذه المجموعة في تيار صغير سياسي، ظهر بدايةً في حملة أبو الفتوح، ثم أسّس معه حزبه الذي

تشكل برنامجه ورؤيته السياسية على الخط السياسي نفسِه تقريبًا، وإن كانت المجموعة، لأوضاع مرتبطة بانغماسهم في الحراك السياسي والثوري، لم يقدِّموا أي أطروحات فكرية صلبة تعبّر عن رؤيتهم الجديدة، لتكون، على الأقل، شبيهة بما طرحته في تونس مجموعة اليسار الإسلامي التي انشقت عن حزب النهضة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

تطورت أفكار أفراد هذه المجموعة مع الوقت، فاعتمدوا أطروحاتٍ يساريةً صِرفًا في ما يتعلق بالرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانوا أكثر دعمًا للتحيزات الاقتصادية الأشدّ يسارية، والتحالف مع جبهات وتنظيمات سياسية، على أرضية برامج ورؤى سياسية، أكثر من التحالف على أرضية دينية أو مدنية.

أسس عضوان من هذه المجموعة[268] نواة صغيرة موازية للحزب، كان الهدف منها تكوين حركة يسارية ذات رؤية وبرنامج يساري واضح، وبنية فكرية وسياسية أشدّ جذرية من الحزب. ووُضِعت لهذه المجموعة الصغيرة ورقة سياسية وبرنامج تثقيفي حمل عناوين أدبيات ماركسية واضحة، مثل «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» و«النظرية الماركسية في الدولة» و«الأزمة المالية العالمية فساد أم أزمة رأسمالية» و«المجتمع الطبقي واضطهاد المرأة»، وإلى ما هنالك. وفي البرنامج التثقيفي الذي كان يستهدف تأسيس مجموعة قيادية، استُعين بأسماء مثل رباب المهدي ووائل جمال وسامح نجيب. لكن مع الانشغال بتأسيس الحزب، انتهى المشروع، ليؤسّسَ جزءٌ من هذه المجموعة لاحقًا حركة طلاب مصر القوية التي حازت نسبة 20 في المئة من مقاعد الانتخابات الطالبية التي أجريت في عام 2012.

إجمالًا، يمكن القول إن حزب مصر القوية يُعَدُّ مثالًا جيدًا لواقع أن المرحلة المبكرة لنشاط فاعل اجتماعي أو سياسي يؤثر في باقي مساراته في نشاطه المستقبلي؛ فشبكة العضوية التي احتواها الحزب، إضافة إلى الدوائر التي ارتبطت به، كانت تمثل تكرارًا لشبكات تنظيمية عملت معًا في خلال فترة طويلة قبل الثورة وفي أثنائها، ومجموعات عملت بالفعل معًا في التنظيمات أو الجبهات أو الائتلافات نفسها.

4- حزب مصر القوية: حزب البرجوازية الصغيرة

بعيدًا عن التحليلات الشديدة السطحية (صدر أغلبها عن تيارات تعادي الإسلاميين لأسباب هوياتية، وأغلب هذه التيارات ناصرية أو يسارية - وهي التي تُعرف باسم «اليسار الدولتي» - ومجموعات مؤيدة للنظام الجديد الذي تشكل بعد 3 تموز/يوليو 2013، أو بعض المؤسسات الإعلامية المحسوبة على السلطة، أو بعض رجال الأعمال البارزين) التي وصفت حزب مصر القوية بأنه حزب الإخوان السابقين أو حزب ظهير لجماعة الإخوان، من المهمّ هنا تناول الحديث عن تحليل ماركسي اعتمدته مجموعات يسارية، ووصف الحزب بأنه حزب «البرجوازية الصغيرة» الذي يطرح برنامجًا برجوازيًا صغيرًا بامتياز، برنامجًا ديمقراطيًّا يعتمد إصلاحات اجتماعية كأغلب الأحزاب الإصلاحية ذات الطابع الديمقراطي[269]. بحسب هذا التحليل، تطرح أمثال هذه الأحزاب، وهي خارج السلطة وموجودة في المعارضة، خطابًا ديمقراطيًّا جذريًّا وثوريًّا، لكنه إمّا طوباوي وإمّا محدود، بما يعبّر عن طبيعة البرجوازية الصغيرة، أي الطبقة المحجوزة بين طبقتين كبيرتين ذواتي مصالح شديدة الاختلاف، وهما البرجوازية الكبيرة (الرأسماليون) والبروليتاريا (الطبقة العاملة). وطبقة البرجوازية الصغيرة هذه مترددة طوال الوقت بين طرفي الصراع، لها مصلحة في مواجهة سيطرة الرأسماليين الكبار، لأن وضعها الاجتماعي ينهار باستمرار نتيجة سيطرة الرأسماليين على مفاصل القرار السياسي والاقتصادي، ولأنها أيضًا تعدُّ نفسَها أفضل حالًا من الطبقة العاملة، ويرجع خوفها أساسًا إلى انهيارها وتحوُّلها إلى جزءٍ من الطبقة العاملة. ونتيجة لهذا التردد تعتمد مواقفَ جذرية غير كاملة، وتقدِّم تصورات، لكنها لا تقدم طريقة لتحقيقها[270].

البرجوازية الصغيرة أيضًا، وفقًا للتحليل نفسه، طبقة متشبعة بالخطاب المجتمعي السائد؛ إذ كانت قبل الثورة البلشفية في روسيا، على سبيل المثال، تدعو إلى الاشتراكية، ووضعت مجموعاتٌ منها عنوان الاشتراكية في أسماء أحزابها. كما أن التجارب الفاشية كانت اشتراكية وطنية، لكن بالاسم فقط. وفي إيران مثلًا، كان الطابع الإسلامي هو المسيطر

على الحركة الاجتماعية في الستينيات والسبعينيات بعد انهيار مشروع مصدّق في الخمسينيات، ما جعل البرجوازية الصغيرة تأخذ طابعًا إسلاميًّا، وتستخدم دعاية إسلامية لمشروعاتها المختلفة، أكانت وفق أنموذج علي شريعتي أم أنموذج الخميني.

لذلك، كان من الطبيعي في جميع الأوضاع والسياقات التي مرَّت بالثورة، وكذلك في الواقع السياسي قبل الثورة، أن يكون هناك قطاع كبير من البرجوازية الصغيرة، ولا سيّما الشباب، لديه ميل ديني، أو لديه تصور عن التغيير الاجتماعي يرتبط بالدين من خلال العمل الدعوي، أو العمل في الجمعيات الدينية الخيرية، وهي القطاعات التي كان حزب مصر القوية أقرب الأحزاب إليها من حيث خلفية مؤسسها وخطابه الإصلاحي. كما أن خلفية النواة الأساسية التي كانت حول أبو الفتوح من مجموعات إخوانية سابقة، اعتمدت خطابًا إسلاميًّا متجاوزًا خطابَ الإخوان التقليدي. وكان هناك أيضًا قطاع من البرجوازية الصغيرة الأقرب إلى الليبرالية في حزب الدستور، وقطاع من البرجوازية الصغيرة أقرب إلى القوميين في التيار الشعبي. ولئن لم تكن هذه التقسيمات صلبة بالقدر الكافي، نتيجة الارتباك في المشهد، فليس بالضرورة أن يكون جميع من في الدستور ليبراليين، أو جميع من في التيار الشعبي قوميين، أو جميع من في مصر القوية مجموعات مابعد إسلاموية... وهكذا[271].

5 – ملامح التنظيم الداخلي للحزب

أُسس حزب مصر القوية برئاسة عبد المنعم أبو الفتوح، وهو قائد سياسي معروفٌ قبل الثورة بقربه من التيارات السياسية الأخرى وانفتاحه عليها، وبشخصيته القيادية القادرة على التعبئة والتنظيم على نحوٍ جيّد. وكان تأثيره الشخصي، ثم تأثير حملته لاحقًا، عاملًا مساعدًا قويًا في تأسيس الحزب، لكنْ كان هناك عاملٌ آخر مرتبط بالمجموعة الكبيرة التي ارتبطت بأبو الفتوح في أثناء وجوده في الجماعة، نظرًا إلى توجهه الإصلاحي، وهي مجموعة متنوعة ما بين قياداتِ عملٍ مجتمعيٍّ، ذات خبرة واسعة بالتنظيم والارتباط بالجماهير، أو قيادات طالبية سابقة، ساهم العمل الجامعي في تكوينها سياسيًّا وحركيًّا بالقدر الذي سمح لها بتجاوز الاستقطابات الأيديولوجية، والقدرة على إنشاء مساحات مشتركة مع الفرقاء السياسيين أكبر كثيرًا من قدرة غيرها من أعضاء الجماعة.

أعطت خبرةُ العمل الجماعي قيادات شباب الإخوان السابقين قدرةً على التحرك السياسي المفتوح، والتنسيق الجبهوي، وطرح خطابٍ سياسيٍّ أكثر انفتاحًا، نسبيًّا، من القيادات الإخوانية الأخرى في الجماعة. وكان لقرب مجموعة شباب الإخوان الذين يقومون بالتنسيق مع كيانات وحركات أخرى، مثل الاشتراكيين الثوريين، وحركة كفاية، وشباب من أجل التغيير، الفضل في زعزعة بعض الأفكار التقليدية التي يعتمدها بعض أفراد مجموعة الشباب في ما يخص شكل المسار السياسي قبل 25 يناير، والتفكير في تغيير أدوات التعامل مع نظام مبارك.

ساهم هذا التكوين أيضًا في زيادة قدرة القيادات تلك على تجاوز فعل منظومة الجماعة البطيء، وفي وتحركها، جزئيًّا، خارج سيطرة قيادات الجماعة، لتساهم في حراك الثورة في 25 يناير، ثم في تأسيس مشروعات سياسية مختلفة هي: ائتلاف شباب الثورة وحزب التيار المصري وحملة عبد المنعم أبو الفتوح، وأخيرًا حزب مصر القوية.

بخلفية حركية مثل هذه، متحفظة ورافضة طريقة الإدارة داخل جماعة الإخوان المسلمين، ومحاولات إعاقة التطوير في جسد الجماعة وفكرها، وبسبب احتكاكها بمجموعات سياسية أخرى، حاولت هذه المجموعة مع أعضاء الحملة، وزملاء آخرين وافدين من مجموعات سياسية أخرى، في أثناء تأسيس الحزب، العمل على تلافي عيوب العمل التنظيمي في التجارب التنظيمية القديمة التي مرَّ بها الأعضاء المؤسِّسون، بإرساء لوائح تحاول إشراكًا أوسع لقواعد الحزب، ولو قَبْل تأسيسه. فعملت المجموعة التي قادت تأسيس الحزب من داخل حملة أبو الفتوح على تكوين لجنة أشرفت على مجموعة كبيرة من الورش في المحافظات والقاهرة، لتقويم الحملة، وأخذ رأيها في المسار الذي يجب أن تأخذه الحملة بعد انتهاء فاعليتها، وهي مجموعة الورش التي سبق ذكرُها.

بعد إشهار الحزب مباشرة، ألفت لجنة عليا للانتخابات كانت لها مهمتان: وضع لائحة للحزب، ثم الإشراف على أول انتخابات قاعدية كاملة، من اللجان الفرعية حتى المكتب السياسي للحزب[272]. وعملت اللجنة هذه منذ أول يوم من تأليفها على اتخاذ إجراءات مأسسة الهيكل الداخلي للحزب ووضع أسس لإدارته. كان من بين هذه الإجراءات انتخابات داخلية للحزب شملت انتخابات أمين الأمانة ومكتب الأمانة وأمين المحافظة ومكتب المحافظة. وكان يُشترَط في الانتخابات لأمانة المحافظات اكتمال ثلاث أمانات كاملة (كانت الأمانة في أول انتخابات أجراها الحزب بعد تأسيسه في عام 2012 تحوي 50 عضوًا مؤسِّسًا، ثم نقص العدد ليصل إلى 20 عضوًا بعد 30 حزيران/يونيو 2013)؛ إذ تقوم الأمانات بانتخاب أمين المحافظة ومكتب المحافظة. ووفقًا للائحة، كانت الأمانات غير مكتملة، يرجع تعيين أمين المحافظة فيها إلى أمين الحزب، لكن اللجنة العليا للانتخابات توصلت إلى اتفاق عرفي مع الأمين العام يقضي بأن تختار الأمانات غير المكتملة أمناءَ المحافظات ومكاتبَهم بالانتخابات المباشرة[273].

كانت الهيئة العليا (الجهة الرقابية الأعلى في الحزب) تمثّل أمناء المحافظات، إضافة إلى 15 عضوًا يجري اختيارهم عن طريق رئيس الحزب. لكنْ على الرغم من إعطاء اللائحة رئيسَ الحزب حريةَ اختيار أعضاء معينين، فإنه أرسل خطابًا إلى أعضاء الحزب الرسميين، ليرسلوا إليه ترشيحات لأفراد يمكن أن يعيّنهم هو بنفسه، وبهذا أشرك رئيسُ الحزب الأعضاء ليختاروا المرشّحين، حتى في الجزء المفترض تعيينه من رئيس الحزب.

روعيت في اللائحة نقطة أن تراقب المؤسسات الداخلية للحزب بعضها بعضًا؛ فالأعضاء يختارون الأمين العام للمحافظة، ثم يختار الأعضاء أنفسُهم هيئة أخرى اسمها «هيئة المحافظة»، وهي وحدة مصغرة للحزب داخل كل محافظة، تكلَّف بالأعمال التنفيذية، وتختار المكتب المعاون للأمين، ما يعني أن اختيار مكتب المحافظة يجري على درجتين انتخابيتين: **الأولى** عن طريق انتخاب الهيئة التي كلها من الأعضاء، **والأخرى** عن طريق انتخاب هيئة المكتب (التي تمثل المكتب السياسي المركزي، فدورها سياسي لا تنفيذي).

تقوم الأمانة العامة للحزب (التي يعيّنها الأمين العام للحزب، وهي الهيئة المنوط بها العمل التنفيذي للحزب بمستواه الأعلى) بمراقبة المكتب السياسي، وتقوم الهيئة العليا أيضًا بمراقبة رئيس الحزب الذي يدير الحزب بالتعاون مع المكتب السياسي. وبالتالي، لا تسمح اللائحة بأن يستبد الأمين العام بشؤون الحزب التنفيذية، ولا بأن يستبدّ رئيس الحزب ولا مكتبه بشؤون الحزب السياسية؛ إذ إن الهيئة العليا تراقبهم، وتراقب هيئاتِ المحافظات التي أتوا منها بالضرورة[274].

بعد انتهاء عمل اللجنة العليا للانتخابات (التي لا يحق لأعضائها الترشح للانتخابات) تتحول، بعد أول انتخابات أساسية للحزب، إلى لجنة يطلق عليها اسم «مجلس الحكماء». تُعامَل هذه اللجنة، بروتوكوليًّا، معاملةَ رئيس الحزب، وهي لجنة قضائية تفصل في الشكاوى المقدمة من الأعضاء ضد رئيس الحزب وضد الأمين العام[275]، وتفصل - كما يُطعَن لديها - في القرارات التأديبية التي تصدرها لجنة الشؤون القانونية بالحزب، أو الأمين العام بصفته، أو رئيس الحزب، أو لجان الشؤون القانونية التابعة للأمانات في المحافظات، وإذًا «يتساوى رئيس الحزب مع أصغر عضو فيه».

ألغت لجنة الحكماء قرارات لرئيس الحزب، وقرارات لأمين عام الحزب، وكذلك لأمين الصندوق، ولم يملك الثلاثة سوى الانصياع لحكمها النهائي. من ذلك مثلًا، إلغاء لجنة الحكماء قرار رئيس الحزب تفويضَ رئيس لجنة مجلس الحكماء بأعمال رئيس الحزب، بحجة أن الأول سيجمع بهذا بين منصبين متعارضين، أحدهما تنفيذي والآخر رقابي، ولا يتمّ هذا الأمر إلا في حالة واحدة، هي غياب رئيس الحزب غيابًا قسريًّا، يصبح بعدها رئيس مجلس الحكماء رئيسًا موقّتًا للحزب، مدّة 60 يومًا، قبل أن تُجرَى انتخابات جديدة لرئاسة الحزب. كذلك رفضت لجنة الحكماء قرار أمين الصندوق تقسيطَ اشتراكات الأعضاء في بعض المحافظات، ومنع التقسيط في محافظات أخرى، لأنه عُدَّ تمييزًا، إلى غير ذلك من القرارات التي تشير إلى وجود نيّة في احترام وجود جهة رقابية محايدة تفرض سلطتها على المؤسسات التنفيذية في الحزب[276].

عممت اللائحة، كذلك، برنامج الحزب وتوجُّهَه في فكرة «الإدارة اللامركزية» بإشراك قواعد الحزب في القرارات المصيرية، مثل قرار النزول في تظاهرات 30 حزيران/يونيو 2013، وقرار رفض دستور عام 2012، ورفض دستور عام 2014 باستطلاعات رأي متعددة، واستبيانات داخلية، وكذلك استدعاء الهيئة العليا حتى في القرارات التي يختص بها بصفته الهيئة السياسية الأعلى في الحزب.

يوجَد الحزب، من حيث الانتشار والعضوية، في المحافظات وفقًا للترتيب الآتي: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الدقهلية، دمياط، بني سويف، القليوبية، الشرقية، الغربية، البحيرة، سوهاج، أسوان، المنيا، أسيوط، الأقصر، الفيوم، البحر الأحمر.

أما الشرائح العمرية في الحزب، فشريحة الشباب (من 18 عامًا حتى 35 عامًا) تمثل الشريحة العمرية الأكبر في جسد الحزب، حتى على مستوى القيادات العليا؛ إذ يضم المكتب السياسي في عام 2015 (الذي يضم 12 عضوًا) أربعة أعضاء فقط تتجاوز سنهم الأربعين عامًا، واثنين منهم تحت الخامسة والعشرين عامًا، أما المرأة، فهي تمثل أكثر من 20 في المئة من جسد الحزب، لكن يقل وجود المرأة في الحزب على المستوى القيادي. نعم، ترئس المرأةُ لجنتين مهمتين في الأمانة العامة (الجهة التنفيذية في الحزب) هما لجنتا الإعلام والتمويل، لكن لا وجود لها في المكتب السياسي[277].

يعاني الحزب كثيرًا عدم وجود قيادات من الصف الثاني، وندرة الخبراء الاقتصاديين، وقلة الخبراء بالسياسات العامة. كما لا يوجد فيه مسيحيون، وهناك عدد قليل من شريحتَي العمال والفلاحين مقارنةً بالمهنيين والطلاب[278]. ولم يستطع الحزب، حتى الآن، أن يبلور مسارات مشروعات لاختراق طبقة ما بعينها، أكانت الطبقة المتوسطة (الشريحة الأهم التي يمكن جرها والاعتماد عليها في ساحة العمل السياسي) أم الطبقات العليا أو الفقيرة، وهي غالبًا نقطة الضعف التي يعانيها أغلب الأحزاب السياسية المصرية التي لم تستطع تكوين قواعد جماهيرية تصبح روافع اجتماعية لها.

6- حزب مصر القوية والوصم السياسي

ارتبطت حالة من الـ «وصم» بأغلب مجموعات «الإكس إخوان» على اختلاف أفرادها، وتحيزاتهم لاحقًا، ودرجة قربها من العمل السياسي أو خلافِه، ولحق هذا الوصم بهم داخل دائرة المجالين، السياسي والعام. وتزايدت هذه الظاهرة بعد مرحلة 3 تموز/يوليو 2013، خصوصًا مع حالة الاستقطاب الشديدة التي هيمنت على مجمل السياق السياسي بأكمله؛ إذ جرت شيطنة الإسلاميين عمومًا، والإخوان خصوصًا، وكذا المجموعات التي كانت قريبة منهم. وكان من الطبيعي، في ظل هزيمة الإخوان السياسية، أن يُنظَر إلى مجموعتَيْ مصر القوية والتيار المصري نظرةً سلبية، في إثر الخلفية التنظيمية السابقة لأبرز مؤسِّسي المجموعتين، على الرغم من أن مواقف المجموعتين وأفكارهما تناقض مواقف جماعة الإخوان المسلمين قبل 30 حزيران/يونيو وبعدها تناقضًا حادًّا في الأغلب. ومن أبرز تلك المواقف، على سبيل المثال، رفضهما دستور عام 2012 الذي خرج من لجنة تأسيسية، أغلب أعضائها من جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين؛ إذ اتخذ حزب مصر القوية موقفًا صارمًا مما سماه «الهيمنة الإسلامية» على كتابة الدستور، على أساس أن «تشكيل الجمعية التأسيسية على أساس المحاصصة الحزبية والسياسية دونما اعتبار للتنوع الطبيعي والحقيقي للشعب المصري أمر غلبت فيه المصلحة الحزبية على مصالح الوطن العليا، كما عمقت هذه القسمة فكرة الاستقطاب الإسلامي المدني النخبوي البعيد عن الشارع المصري»[279].

كان موقف حزب مصر القوية من الدستور، ومواقف أخرى مماثلة، كرفضه الإعلان الدستوري ودعوته إلى تظاهرات 30 حزيران/يونيو، من أسباب استقالة أعضاء إسلاميين أعلنوا، صراحةً، تعارض أفكارهم مع انحيازات الحزب التي ترى أهمية عقد تحالف سياسي جديد على أرضية خارج دائرة الصراع الديني/المدني أو الديني/العلماني.

على الرغم من ذلك، اتخذ أغلب أحزاب القوى المدنية موقفًا سلبيًا من الحزب، مع اتخاذه الموقف عينَه من حزب التيار المصري، وإن كان الهجوم بدا أقوى على مصر القوية، بسبب وجود قيادي إخواني كبير سابق على رأسه، هو عبد المنعم أبو الفتوح. اتخذت مسألة الوصم هذه درجات مختلفة، ما بين اتهام حزب مصر القوية بأنه يمثل ساحة خلفية لتنظيم الإخوان، وبأن أفكاره لا تختلف عن أفكار الجماعة، وما الخلاف بين الجهتين إلا خلاف تكتيكي[280]، وكان هذا الخطاب يوجَّه إلى هذه المجموعة من النظام والأحزاب الموالية له، والإعلام الرسمي والخاص، فضلًا عن قطاع كبير من أحزاب أخرى، مثل حزب الدستور وحزب العيش والحرية والديمقراطي الاجتماعي والتيار الشعبي، وهي الأحزاب والكيانات التي تحفظت على المشاركة والتنسيق مع جبهة طريق الثورة في فاعليات مختلفة لاستيعاب الجبهة أفرادًا من حزب مصر القوية، على سبيل المثال[281].

ترى وجهة نظر الحزب السابقة أن هذه المجموعات تتخذ هذا الموقف السلبي بناء على أجندة هوياتية، وعلى موقف انتهازي يدعم توجه النظام في محاصرة صوت ديمقراطي معارض ومختلف، وأن موقف الحزب من الإخوان موقف اختلافٍ جذريٍّ من الناحية الفكرية، والمواقف السياسية، على عكس أغلب هذه المجموعات السياسية التي دخل بعضها تحالفًا مع الإخوان في أثناء الانتخابات البرلمانية، أو انضم إلى اللجنة التأسيسية للدستور بموافقة الجماعة أيضًا، وخرج منها لاحقًا بعد محاولة الإسلاميين الاستئثار بكتابة الدستور[282].

ترى وجهة النظر نفسها أن رئيس حزب مصر القوية، ومؤسسه الذي كانت أفكاره معروفة لهذه الأحزاب، يُعاقَب على خروجه من جماعة الإخوان مرتين، المرة **الأولى** من الإخوان أنفسهم الذين وقفوا أمام ترشحه بتعنت واضح، ووصموه داخل الجماعة بأنه العضو الذي خرج عن شورى الجماعة ورأيها، والمرة **الثانية** من الدولة والقوى التي تصف نفسها بالمدنية، وذلك بالتشكيك فيه وفي مواقفه، وفي مواقف حزبه، على الرغم من أنه كان لهذه المجموعات في أغلبها مواقف مغايرة قبل إطاحة جماعة الإخوان المسلمين، من أبرزها توجيه الدعوات إليه لينضمّ إلى جبهة الإنقاذ الوطني[283].

بعد حوادث فض تظاهرة رابعة والنهضة مباشرة، تأسست جبهة طريق الثورة، كمحاولة متأخرة لتأطير الحالة الثورية، وسط أوضاع صعبة جدًّا، بحكم حوادث وُصفت بأنها «الانحسار الأكبر» الذي لحق بالثورة المصرية منذ تفجرها في 25 كانون الثاني/يناير 2011. دار نقاش مبدئي، قبل تأسيس الجبهة وبعد مدّة من تأسيسها، حول وجود ممثلين من أعضاء حزب مصر القوية داخل الجبهة. فرفضَت أقلية وجودَ أعضاء باسم الحزب، لكنها قبلت بوجودهم ممثلين عن أنفسهم بصفاتهم الشخصية. غير أن الأغلبية رأت أن منع حزب مصر القوية من الانضمام إلى الجبهة يُعَدّ إقصاءً غير مبرر، ومشاركة في حصار فصيل سياسي يهاجمه النظام والتيار المدني، وأن ترك هذه المجموعة منفردة سيعزلها بسهولة أكبر، وأنها إن استمدّت قوّتها بمعزل عن التعاون مع المجموعات الأخرى، فسيعزل هذا الأمر أعضاءها أكثر، لأنها ستدرك طوال الوقت أنها استطاعت الدفاع عن وجودها وحدها من دون أي مساعدة من الآخرين[284].

كان هناك رأي آخر (وإن مثَّل أقلية أخرى في الجبهة) يتحفظ على وجود مصر القوية في الجبهة، وليس سبب هذا التحفّظ مرجعيّتها الفكرية، بل الرجاء أن تصبح الجبهة في بداية تشكيلها معبّرة عن تيار ديمقراطي «جذري». ولهذا، كان لزامًا على مؤسسيها، بحسب وجهة النظر هذه، رفضُ ضمّ أحزاب ذات طابع «إصلاحي» ديمقراطي، مثل مصر القوية أو الدستور أو المصري الديمقراطي الاجتماعي. هذا، ورأى أصحاب وجهة النظر هذه أنه يمكن استيعاب أعضاء من هذه الأحزاب بناءً على خلفياتهم الثورية، مع اتفاقهم مع الأغلبية في معارضة حملة الإقصاء ضد مصر القوية[285].

بمرور الوقت، استطاعت مجموعة مصر القوية كسر الصورة الذهنية التي فُرضت عليها، من خلال الانغماس في العمل المشترك داخل الجبهة، والانصهار في أعمال اللجان المختلفة، السياسي منها أو التنفيذي، ويسّر الحزب لاحقًا لأعضاء الجبهة بتنوّعاتهم المختلفة فرص اللقاء بمجموعات الجبهة على الأرض، التي شكَّل أعضاء الحزب نَوَىً فيها،

ولا سيما في الأشهر الأولى من تأسيس الجبهة. وظهر أيضًا من خلال النقاشات المختلفة التقاربُ في المواقف السياسية بين أعضاء الجبهة وأعضاء الحزب[286].

بعد مرور عام تقريبًا على تأسيس الجبهة، ونتيجة حدوث خمول داخلها، بدأت مناقشات داخلية لتفعيل نشاط الأعضاء، وإعادة النقاش بشأن وضعها[287]، فتوصلت بعدها المجموعة إلى أهمية أن يكون للجبهة رؤية أكثر وضوحًا من البرنامج السياسي الذي طُرح في بداية تأسيسها.

بناءً على ذلك، كُتبت مجموعة من الأوراق تتعلق برؤية الجبهة في ما يخص مسائل أساسية، من بينها الموقف من تيار الإسلام السياسي. وطُرحت في إحدى هذه الأوراق وجهة نظر تتضمن نقدًا شديدًا للمبالغة الموجودة في الحياة السياسية المصرية في مسألة تعظيم المرجعية الفكرية على حساب المواقف السياسية، خصوصًا أن الواقع أثبت أن بإمكان مجموعة أحزاب أو تنظيمات أن تعتمد مرجعيةً فكرية متقاربة، لكن تبقى لدى كل واحد منها مواقف سياسية شديدة التباين. وأشارت ورقة عضو مؤسس قديم في تنظيم الاشتراكيين الثوريين إلى أن العبرة في الصراع السياسي بالمواقف السياسية نفسها لا بالمرجعية الفكرية. ودُعم هذا الرأي بمثال من داخل المدرسة الماركسية، يفيد بأن الماركسيين كانوا قديمًا يعتقدون «أن الماركسية كمرجعية [هي] عصيّة على التأويل، وأن الطابع التقدمي للماركسية يحول دون تأويلها تأويلًا رجعيًّا، وكل ما على الماركسيين فعله هو اكتشاف صحيح الماركسية»[288]. وكذلك الأمر في مسألة الاستدلال بتجارب كثير من البلدان التي سلكت طريق الاشتراكية واعتمدت الماركسية؛ إذ قامت تلك التجارب بتأويل الماركسية بطريقة سلبية لتخدم في النهاية أقليات مسيطرة، تقهر أغلبية الشعب (الاتحاد السوفياتي أنموذجًا)، كما أُنتجت طبعات مختلفة، من ماركسية متشبعة بالروح الكونفوشيوسية، إلى ماركسية تتخللها روح البيروقراطية الروسية «العريقة». ولم يسلم الأمر من أن تؤوَّل الماركسية لتمرير عبادة الفرد وتبريرها. هكذا، ووفقًا للورقة، «[مثلما أنه] لا يوجد ما يمكن تسميته بصحيح الماركسية، فإنه أيضًا لا يوجد ما يمكن تسميته بصحيح الإسلام. يمكن للمرجعية الإسلامية أن تنتج فكرًا ومواقف تقدمية، كما يمكن المرجعية نفسها أن تنتج أردأ أنواع المواقف والأفكار المتمثلة في فكر القاعدة وداعش. ليست المشكلة في الإسلام أو في أي دين آخر، ولا توجد طبيعة تقدمية ثابتة أو رجعية ثابتة لأي مرجعية فكرية»[289].

يرى الرأي الذي طُرح في الورقة أيضًا أن عداوة ما يُطلق عليه «التيار المدني» لتيار الإسلام السياسي تعود إلى سيادة تيار الإسلام السياسي وهيمنته اجتماعيًّا وسياسيًّا في المنطقة العربية، لأسباب موضوعية. وبناء عليه، كانت ردة فعل التيار المدني هي الخصومة بينه وبين تيار الإسلام السياسي بتنوعاته كلها، بلا نظرٍ إلى مسألة التباين داخل هذا التيار. ونتج من هذا الأمر خطاب إقصائي واستقطابي قلّل من إمكانات المناورة السياسية في أوضاع سياسية معقدة، إضافةً إلى عدم أخلاقية موقف الإقصاء ذاته، لأنه مبني على أجندة لا توضح من يمكن أن يشارك في الحياة السياسية ومن لا يمكنه ذلك.

باختصار، كانت الرؤية المطروحة هي أن يُعترف بأي تيار يقبل القوانين المنظِّمة للحياة السياسية، وأولها، بداهةً، رفض العنف نظريًّا وعمليًّا. وعلى مستوى المرجعية الإسلامية، يصبح قبول الأحزاب التي تعتمد تلك المرجعية مشروطًا بكون الموقف السياسي الخاص بها هو «تأويلها الخاص» لهذه المرجعية الفكرية، من دون أن تدّعي أن رؤيتها هي الرؤية الوحيدة المعبّرة عن الإسلام الصحيح.

على أرضية هذا النقاش، يمكن قبول حزب مثل مصر القوية وغيره من الأحزاب التي يمكن أن تعتمد مرجعية إسلامية في مكوِّنها الفكري. لكن النقاش نفسه يرى أن هذا المكون الفكري والسياسي خاضع تمامًا لفكرة التأويل، وأن الفهم السياسي والاقتصادي لبرنامجه يتلاءم مع القيم الكلية العليا للإسلام، وأن هذا الفهم قابل للتعديل والإصابة والخطأ، وأن يتماسّ في أغلبه مع برنامج حزب علماني يقف على الخط السياسي نفسه.

دعمت هذه الرؤية المضمَّنة في الورقة أهمية استيعاب حزب مصر القوية ودمجه في الحياة السياسية، بل والترحيب بأي مجموعة تساهم في «عقلنة تيارات الإسلام السياسي ودفعها باتجاه قبول شروط الاندماج في الحياة السياسية، والمساهمة في إقناعها بقبول شروط الاندماج في الحياة السياسية»[290].

7- حزب مصر القوية وأزمة المجال السياسي بعد 30 حزيران/ يونيو

وفقًا لمفهوم «هيكل الفرص السياسية»، هناك عوامل كثيرة تؤثر في السلوك الخاص بالحركة الاجتماعية، وتؤثر، ضمنًا، في انسحاب الأفراد، وفكّ «انخراطها» من حركاتها الاجتماعية، أو تنظيماتها السياسية، ومن بينها عوامل مثل القمع الأمني، وإن كانت لا ترتبط بها على الدوام؛ فأحيانًا يكون القمع الزائد سببًا في الحشد والتعبئة (معركة الجمل في ثورة 25 يناير كأنموذج). بمعنى آخر، في لحظة ذروة احتجاجية ما، يمكن هجمة عنيفة يشنّها ممثلو السلطة على عضو في حركة اجتماعية ما أن تدفع بأفراد إلى الانضمام إلى احتجاج لم يكونوا، حتى ذلك الوقت، منخرطين فيه، وذلك ليس بغرض الدفاع عن النفس بالضرورة، وإنما نتيجة الغضب والرغبة في الانتقام. لذا، من الضروري أخذ المشاعر في الحسبان بوصفها من «المكونات الحيوية للحافز الفردي والجماعي لدى المجموعات»[291].

لكن يبدو واضحًا أن فشل الحركات الاجتماعية وانزواءَها يمكن أن يؤدي إليهما كلٌّ من القمع المرتبط بفقد الحاضنة الشعبية للثورة نتيجة ضربات متتالية لها من النظام، والانحسار الجماهيري عن التنظيمات، وعدم وجود تعاطف معها من الشارع، وضبابية أفكارها وخطابها السياسي.

في عقب التغييرات الجذرية التي شهدتها الساحة السياسية في مصر في 3 تموز/يوليو 2013، تصدّرت المؤسسة العسكرية المشهد مرة أخرى، وفرضت نفسها فاعلًا وحيدًا ومهيمنًا. بدت الصورة أول وهلة، خصوصًا لأحزاب ما سُمِّي التيار المدني أو أحزاب الجناح الديمقراطي، أن المجلس العسكري سيدفع باتجاه تأسيس سلطة مدنية، على أن يكون حاضرًا في الخلفية يمارس دورًا «بريتوريًا»، بمعنى غياب فاعلية السلطة السياسية المدنية، ووجود جهاز قوي يفرض النظام[292]. غير أن ضعف الأحزاب والقوى المدنية اللازمة للضغط على المؤسسة العسكرية، والخطاب والتحركات الإخوانية المضادة على الأرض من الجانب الآخر، كل ذلك دفع فعليًا إلى زيادة تمركز المؤسسة العسكرية، وفرض هيمنتها تمامًا على المشهد السياسي، بل ترشيحها ممثلًا لها في انتخابات الرئاسة لتكون على رأس أعلى سلطة تنفيذية في الدولة.

لاحقًا، وبعد حوادث فض تظاهرات رابعة والنهضة، ظهر مشهد سياسي مختلف تمامًا عن المشهد في العامين اللذين أعقبا الثورة؛ فتأثير خيار الحل الأمني الذي انتهجه النظام لتحجيم حركة الإخوان في الشارع لم يقتصر على الإخوان وحلفائهم وحدهم، بل امتد، بوضوح، إلى نشطاء الحركات والأحزاب المدنية الذي تعرض كثير منهم للاعتقال أو صدرت في حقهم أحكام قضائية قاسية، نتيجة مشاركتهم في فاعليات أو تظاهرات منددة بسياسات أو قوانين بعينها، كابحة العمل السياسي، مثل قانون التظاهر الذي عطل تقريبًا أي حراك سياسي أو اجتماعي، وقيّد حرية التظاهر والإضرابات، كما عطّل حركة النقابات والأحزاب والحركات السياسية في الشارع؛ إذ نظمت المادة الثامنة «الإجراءات الواجب اتّباعها على كل من يريد تنظيم اجتماع عام، أو تسيير موكب أو تظاهرة، بأن يُخطِر قسم الشرطة الذي يقع في دائرته مكان الاجتماع أو التظاهرة، وبصورة كتابية، وأن يتم الإخطار قبل البدء الاجتماع العام، أو الموكب، أو التظاهرة بثلاثة أيام عمل على الأقل، وبحد أقصى خمسة عشر يومًا. وتقصر هذه المدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابيًّا، على أن يتم تسليم الإخطار باليد، أو بموجب إنذار على يد محضر. ويجب أن يتضمن الإخطار بيانات عدة هي «مكان التظاهرة، موعد بدئها وانتهائها، بيان بموضوعها والغرض منها، والمطالب التي يرفعها المشاركون فيها، وبيان بأسماء الأفراد أو الجهة المنظمة للاجتماع العام، وصفاتهم، ومحل إقامتهم، ووسائل الاتصال بهم».

حُكم على ناشطين من حركات وأحزاب مختلفة بأحكام سجن قاسية، بل سجن بعضهم، من دون أحكام، فتراتٍ طويلة، كان من بينهم ناشطون ينتمون إلى حزب مصر القوية، مثل الطالب ياسين صبري الذي أُبقي مدة طويلة في السجن، قبل أن يصدر ضده حكم في 17 أيلول/سبتمبر 2015 بالسجن أربع سنوات، وخُفف الحكم بعد الاستئناف إلى ثلاث سنوات وغرامة قدرها 100 ألف جنيه، ومراقبة مدتها 4 سنوات، وذلك بتهمة أنه كان حين أُلقي القبض عليه في جامعة الأزهر في 12 كانون الثاني/يناير 2014 يحمل كتابًا لنجيب محفوظ، وكان في حقيبته ملصق لجبهة طريق الثورة[293].

كان ناشطون آخرون ينتمون إلى الجبهة نفسها (التي فيها أفراد من حزب مصر القوية) قد تلقوا أحكامًا تجاوزت الثلاث سنوات لرفضهم قانون التظاهر، وذلك في القضية التي عُرفت باسم «قضية تظاهرة مجلس الشورى». كما طاولت الاعتقالات طلابًا كثيرين لأنهم رفضوا تغيير قوانين مرتبطة بالنشاط الطالبي في الجامعة، ورفعوا لافتات في الشوارع ترفض دستور عام 2014 الذي طرحته الحكومة الانتقالية السابقة[294].

في الوقت نفسه، أصبح الإعلام المصري، بشقيه القومي والخاص، يطرح خطابًا ذا نغمة واحدة يتمثل في تعظيم حالة الاحتقان السياسي والمجتمعي بشيطنة الآخر المختلف سياسيًا مع النظام، وتخوين الأفراد والمؤسسات الحقوقية المعترضة على السياسات التي تنتهك الحريات العامة والسياسية. كما قام بعض الإعلاميين المحسوبين على بعض الأجهزة الأمنية بتسريب مكالمات لناشطين ورموز سياسية على الهواء بالفضائيات، مع اتهام المؤسسات الحقوقية وناشطي المجتمع المدني وبعض الأحزاب المعارضة، وبصورة متتالية، بالعمل وفقًا لأجندة أجنبية، وفي مقابل تمويل أجنبي، لزعزعة الاستقرار الداخلي[295].

ولّد هذا القمع الأمني المتزايد إحباطًا شديدًا إلى درجة اليأس من مسألة المشاركة السياسية، خصوصًا مع الاستنزاف النفسي والجسدي في المواجهة مع النظام الذي بدا أنه يكسب مساحات أكبر على مستوى شرعنة وجوده، بعد تمرير استفتاء دستور عام 2014، ثم فوز عبد الفتاح السيسي برئاسة الجمهورية، والدخول في مرحلة ثانية مرتبطة باتخاذ النظام خطوات تشريعية وسياسية واقتصادية لتأسيس نظام جديد. تعزّز هذا الأمر، بالطبع، لمصلحة لنظام مع تفجر الوضع الأمني في سيناء، وتزايد العنف في الشارع، فكان ذلك كله إشعارًا بأن المجال السياسي في مصر يعاني صعوبات جمّة ستستمر فترة طويلة[296].

سبّب المجال العام المغلق، بفعل السياسات الأمنية التي تعاظمت بعد 3 تموز/يوليو 2013، شعور أعضاء كثيرين من حزب مصر القوية بخيبة أمل حادة من مسألة المشاركة السياسية على النحو نفسه الذي كانت عليه في خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت الثورة، كما أصاب هذا الشعور عددًا كبيرًا جدًّا من أعضاء الحركات والأحزاب السياسية، وانسحب أعضاء من الحزب تحت تأثير التضييق الأمني، فضلًا عن الاستنزاف النفسي والجسدي والمادي الذي نزل بهم طوال الفترة التي أعقبت الثورة.

في ظل هذه الأوضاع، بدا لأعضاء من حزب مصر القوية أن من غير الممكن الحديث، فعليًّا، عن نشاط سياسي لأحزاب أو مجموعات سياسية غير حزبية في ظل هيمنة أمنية تعوّق عملها أو تراقبها من دون أمر قضائي، أو تقوم بتسريب محتوى اتصالات قياداتها وكوادرها لبرامج إعلامية، أو بتشويه فكرة المعارضة السياسية ذاتها، وربطها باتهامات مثل التمويل الأجنبي، والعمالة للخارج، وتنفيذ أجندة خارجية، وهو ما عمل على رفع حاجز كبير بينها وبين الشارع[297].

كان للانسحاب من الحزب درجات مختلفة، ما بين الاستقالة، وهجرة التنظيم أو الحزب، وترك النشاط السياسي كلية، أو الخروج منه والتحول إلى النظام القائم، ورفض سياسة الحزب، أو، بدرجة أقل، الخمول والانعزال وعدم المشاركة، وهي المشكلة الحقيقية التي يواجهها أغلب الأحزاب منذ 3 تموز/يوليو؛ إذ تعرضت الأحزاب لأزمة انفضاض الأعضاء عن المشاركة والعمل الحزبي، نتيجة الإحباط، وغياب أفقٍ ما لفتح المجال السياسي، إضافة إلى العجز التام عن جذب عضوية جديدة تساهم بجهدها المادي أو التطوعي في تسيير العمل اليومي للأحزاب[298].

خاتمة

لا يمكن أن يكون الحديث عن العقبات التي تقابل تطور تجربة حزب مصر القوية بمعزل عن تقويم التجربة الحزبية كلها، ووضع المجال السياسي في مصر بعد 3 تموز/يوليو 2013. والحقيقة أن حزب مصر القوية قابل مشكلات مختلفة، ولم تتطور حركته لأسباب عدة، ذاتية وموضوعية، لكن أهمها ما كان مرتبطًا بأوضاع العملية السياسية

الجديدة الناتجة من تحولات ما بعد 3 تموز/يوليو 2013؛ إذ راهن النظام الجديد على إمكان لجم الحراك السياسي والاجتماعي، اعتمادًا على سياسات أمنية أكثر تشددًا. وطرح النظام، وفي قلبه المؤسسة العسكرية، فكرة استقرار الدولة والإنجازات الاقتصادية، في مقابل خفوت الحراك الجماهيري، لتسود حالة من الإحباط العام، أدّت إلى دخول أعضاء المجموعات السياسية في حالة انسحاب بدرجات مختلفة، ومن بينها حزب مصر القوية، وإن كان هذا الأخير يحاول، إلى هذه اللحظة، الصمود بالعمل في تنسيقيات وجبهات لمواجهة الضغط الأمني، أو إعادة تنشيط تنظيمه الداخلي بعقد انتخابات داخلية، والحفاظ على كوادره القدامى.

المراجع

1 – العربية

حسين، أحمد عبد الحميد. «القمع السياسي وتأثيره على الانسحاب وفك التعبئة: «جبهة طريق الثورة» نموذجًا». ورقة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، نيسان/أبريل 2016. في: http://www.arab-reform.net/ar/node/941.

العربي، محمد مسعد. «ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 يونيو». **مجلة السياسة الدولية**، 14/8/2013. في:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3169.aspx.

______. «مراجعة كتاب: ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، 18/11/2014، في: https://goo.gl/YNdbWe.

لصاوت، ددييه وحميدة حمومي. «نظرية الحركات الاجتماعية هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الإستشرافي». مجلة إنسانيات. العدد 8 (1999). في: http://insaniyat.revues.org/8382.

2 – الأجنبية

Bayat, Asef. «Revolution in Bad Times.» *New Left Review*. no. 80 (March-April 2013). at: http://newleftreview.org/II/80/asef-bayat-revolution-in-bad-times.

Hmed, Choukri. «Revue de littérature Mobilisation: Engagement et Désengagement.» Arab Reform Initiative. at: http://goo.gl/YCqjVU.

Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

(246) Sidney Tarrow, Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 77.

(247) ددييه لصاوت وحميدة حمومي، «نظرية الحركات الاجتماعية هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشرافي»، مجلة **إنسانيات**، العدد 8 (1999)، شوهد في 18/8/2016، في:

http://insaniyat.revues.org/8988.

(248) «الأحزاب الحاليّة»، الهيئة العامة للاستعلامات، شوهد في 18/8/2016، في:

https://goo.gl/zViFj9.

(249) «هيئة قضائية مصرية توصي المحكمة الإدارية العليا بحل حزب «الحرية والعدالة»»، **روسيا اليوم**، 7/10/2013، شوهد في 18/8/2016، في: http://goo.gl/L2MXJW.

(250) محمد هيكل، مقابلة شخصية، القاهرة، 17/12/2014.

(251) ورقة تقويمة غير منشورة لأداء حملة عبد المنعم أبو الفتوح.

(252) محمد البديوي ورحمة رمضان، «ننشر خريطة القوى الطلابية الصاعدة في مواجهة الإخوان بالجامعات.. طلاب مصر القوية حصدوا 20٪ من المقاعد بأسيوط ودعموا «مستقلًا» لرئاسة اتحاد الجامعة.. والوسط ينافسون في «البحيرة»»، **اليوم السابع**، 6/3/2013، شوهد في 18/8/2016، في: https://goo.gl/Z8rdjY.

(253) أمل القاضي، «بالأرقام، «مصر القوية» تعلن حصاد منافستها بانتخابات اتحاد الطلاب بالجامعات»، جريدة **الوطن**، 19/3/2013، شوهد في 18/8/2016، في:

http://www.elwatannews.com/news/details/149770.

(254) Asef Bayat, «Revolution in Bad Times,» New Left Review, no. 80 (March-April 2013), accessed on 18/8/2016, at: http://newleftreview.org/II/80/asef-bayat-revolution-in-bad-times.

(255) محمد مسعد العربي، «مراجعة كتاب: ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، 18/11/2014، شوهد في 18/8/2016، في: https://goo.gl/YNdbWe.

(256) المرجع نفسه.

(257) محمد المهندس (عضو المكتب السياسي السابق لحزب مصر القوية)، مقابلة شخصية، القاهرة، 17/12/2014.

(258) «برنامج الحزب»، صفحة حزب مصر القوية على الفيسبوك، شوهد في 18/8/2016، في: https://www.facebook.com/MisrAlQawia/app_137541772984354.

وورقة بعنوان «الموضعة السياسية لحزب مصر القوية»، ورقة داخلية للحزب غير منشورة.

(259) للمزيد يُنظر: «برنامج الحزب»، صفحة حزب مصر القوية على الفيسبوك، شوهد في 18/8/2016، في: https://www.facebook.com/MisrAlQawia/app_137541772984354.

(260) المرجع نفسه.

(261) المرجع نفسه.

(262) المرجع نفسه.

(263) التحليل السابق لا يغفل دور شرائح عمال المصانع التي كانت هي قلب الحركة الاحتجاجية قبل الثورة وفي أثنائها، وكذا دور فقراء المدن من المناطق العشوائية الذين كان لحضورهم في أيام مهمة مثل يوم 28 كانون الثاني/ يناير «دور مفصلي»؛ إذ استطاعوا كسر شوكة المؤسسة الأمنية بمواجهات ملحمية، لكن جاء التركيز هنا على مجموعة سياسية هم جزء منها في بناء تنظيمات حزبية وحركية بعد 25 يناير.

(264) «الإكس إخوان» وصف يُطلَق على الأعضاء الذين خرجوا من جماعة الإخوان المسلمين.

(265) محمد المهندس وممدوح الشايب ومحمد عثمان (قيادات في الحزب)، مقابلة جماعية، القاهرة، 2014/ 12/ 18.

(266) هناء عبد الله شلتوت، ««الدستور» ينفرد بكواليس الإطاحة بكوادر مصر القوية من الحزب»، جريدة **الدستور**، 2014/ 2/ 16، شوهد في 2016/ 8/ 18، في: http://www.dostor.org/193438.

(267) محمد القصاص ومحمد عفان وإسلام لطفي وأحمد عبد الجواد وهاني محمود (قيادات سابقة في حملة عبد المنعم أبو الفتوح، وحزب التيار المصري الذي تم دمجه لاحقًا في حزب مصر القوية)، مقابلة شخصية، القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر 2013، وكانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2014.

(268) الأول محمد عثمان مسؤول اللجنة السياسية في حملة أبو الفتوح، ثم عضو المكتب السياسي في حزبه لاحقًا، والثاني أحمد عبد الحميد حسين، كاتب الدراسة، ومسؤول لجنة السياسات العامة قبل أن يستقيل من الحزب.

(269) رامي صبري، ورقة سياسية غير منشورة.

(270) المرجع نفسه.

(271) المرجع نفسه.

(272) ممدوح الشايب (عضو المكتب السياسي للحزب، وعضو لجنة اللائحة السابق)، مقابلة شخصية، القاهرة، 2014/ 2/ 25.

(273) المرجع نفسه.

(274) المرجع نفسه.

(275) المرجع نفسه.

(276) المرجع نفسه.

(277) أحمد فوزي (الأمين العام لحزب مصر القوية)، مقابلة هاتفية، القاهرة، 2016/ 4/ 17.

(278) المرجع نفسه.

(279) «بيان الحزب بخصوص تأسيسية الدستور»، صفحة حزب مصر القوية في الفيسبوك، 2012/11/18، شوهد في 2016/ 8/ 18، في: httpsA5goo4gl5F9xGLL.

(280) إسلام جمال، «كمال خليل: «مصر القوية» هو الحديقة الخلفية لجماعة الإخوان المسلمين»، **اليوم السابع**، 2013/ 5/ 2، شوهد في 2016/ 8/ 18، في: httpA5goo4gl5mgE?=K.

(281) عمرو عبد الدايم، مقابلة شخصية، القاهرة، 2015/ 3/ 10.

(282) محمد عثمان، مقابلة شخصية، القاهرة، 2015/ 7/ 12.

(283) المرجع نفسه.

(284) علا شهبة، مقابلة شخصية، القاهرة، 2015/ 3/ 9.

(285) يحيى فكري، مقابلة شخصية، القاهرة، 2015/ 3/ 13.

(286) عمرو عبد الدايم، مقابلة شخصية، القاهرة، 2015/3/10.

(287) حضر الباحث مجموعة من هذه النقاشات.

(288) عادل المشد، ورقة حوار الأسئلة الخمسة، ورقة داخلية غير منشورة صادرة عن جبهة طريق الثورة.

(289) المرجع نفسه.

(290) المرجع نفسه.

(291) Choukri Hmed, «Revue de littérature mobilisation: Engagement et désengagement,» Arab Reform Initiative, accessed on 17/8/2015, at: http://goo.gl/YCqjVU.

(292) محمد مسعد العربي، «ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 يونيو»، مجلة **السياسة الدولية**، 2013/8/14، شوهد في 2016/8/18، في: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3169.aspx.

(293) نادية أبو العينين، «بعد عامين بالسجن.. ياسين صبري: لم أفقد الأمل يومًا»، **مصر العربية**، 2016/1/13، شوهد في 2016/8/18، في: http://goo.gl/1JYf9N.

(294) أحمد عبد الحميد حسين، «القمع السياسي وتأثيره على الانسحاب وفك التعبئة: «جبهة طريق الثورة» نموذجًا»، ورقة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، نيسان/أبريل 2016، شوهد في 2016/8/18، في: http://www.arab-reform.net/ar/node/941.

(295) أحمد إمام (المتحدث الإعلامي لحزب مصر القوية)، مقابلة هاتفية، القاهرة، 2015/7/12.

(296) حسين، «القمع السياسي».

(297) عمرو عبد الدايم، مقابلة شخصية، القاهرة، 2015/3/10.

(298) نقاشات جماعية وفردية للباحث مع أعضاء مختلفين في الحزب، استقالوا أو جمدوا عضويتهم أو ما زالوا منتظمين في الحزب.

الفصل العاشر
مدى فاعلية حركة 20 فبراير في تقويم العملية الديمقراطية في المغرب ...... عيلال سيدي مولاي أحمد

يحدد استجلاء التاريخ الإنساني قِدَم الصراع القائم حول السلطة إلى حد الاصطدامات التي تنتهي بالحروب[299]. ومهما قيل من إن الديمقراطية نظام سياسي حديث، أرسته الثورات الاجتماعية المتشبعة بفكر الأنوار، ضد الأنظمة الإقطاعية والملَكيات المطلقة، ورسخته ثورات القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن الحضارة العربية - الإسلامية وتعاليم الدين تتعاظم بمبادئ ترتبط في محتواها بالقواعد التي قامت عليها سلطة الأمة ومرجعيتها والرقابة على الحاكم[300].

ضمن هذا السياق، شهدت الخريطة العربية احتجاجات جماهيرية طالبت بتغيير الأنظمة السياسية (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سورية)، أو دعت إلى إصلاح المنظومة القانونية (البحرين، الكويت، السعودية، موريتانيا، الجزائر، المغرب)، وذلك بتعديل الدستور جزئيًا أو كليًا، لكونه يتطور مع الأوضاع الداخلية ويتغير وفقها[301].

على هذا الأساس، عبّرت بيعة السلطان عبد الحفيظ (1908) عن العقد الدستوري؛ إذ حدد مبايعوه مع هذا العقد منهاجًا للحكم في الميدانين الداخلي والخارجي، خلافًا لطريقة وضع دساتير الاستقلال التي جسدتها الممارسة السياسية للملك، وذلك من خلال وضعه وعرضه على استفتاء شعبي[302]، فحَدّ كل تطلع إلى المشاركة في السلطة التأسيسية[303]، وصولًا إلى الورشة الدستورية التي أعلنها محمد السادس (2011)، بعد تنظيم حركة 20 فبراير تظاهرات من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير على المستويات كلها[304].

لئن استطاع الحراكان التونسي والمصري إجبار رئيسيهما على التنحي بعد حشد شعبي متوال وإصرار على مواصلة معركة التغيير، فإن تحركات أخرى واجهت أوضاعًا مغايرة، متأثرة بالمركّبات القبلية والعسكرية، كاليمن وليبيا، أو بالمركّب الطائفي، كالبحرين، في حين انطوى تفاعل النظامين المغربي والأردني على إعلان الإصلاحات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى النظام السعودي الذي سعى لاحتواء الاحتجاجات وتجنب توسيعها عبر مجموعة من القرارات التنموية.

بُنيت مداخل التغيير في تمثلات حركة 20 فبراير على إحداث رَجّاتٍ أثّرت في طبيعة السلطة، وإخراجها مجالات الاستئثار من فاعل واحد وتوزيعها على فاعلين جدد[305]، تأسيسًا على نظرية «تسارع التاريخ» التي تعده كرة ثلج متعاظمة، تُشعر المتتبعين بتوال غريب لإيقاع الزمن السياسي، بينما يستسلم الفاعلون لإرادة مارد كبير اسمه التاريخ، الأمر الذي مثّلت فيه الاحتجاجات العربية مأزقًا طوّق الأنظمة، نتيجة تنامي الوعي بضرورة التخلص من مظاهر الفساد والاستبداد، وراهنية الانتقال من عقدة الخوف[306] إلى التعبير عن رفض سياسات الإقصاء والتهميش والقمع، ولا سيما في ظل انتشار وسائل الإعلام البديلة، وآليات التواصل الفضائية والتكنولوجية التي مكنت من تأسيس أنماط مشاركة جديدة تجاوزت القيود المفروضة على حريات التعبير والتنظيم[307].

في خضم ذلك، تكمن أهمية الموضوع في كون الحركة أثارت أسئلة سوسيو - سياسية، اعتمادًا على أسس منبثقة من النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي الداخلي[308]، وتجاذبها مدخلين تنظيريين، **أولهما** عدّ السيكولوجي النفسي للحركة تفريغًا لرؤى مختزنة في ثورة اللاشعور، وتراكم الإحساس بالحرمان والإقصاء و«الحَكْرَة»، **وثانيهما** نظر إليها من زاوية علم الاجتماع التطبيقي الإكلينيكي، وحددها في تغيير العلاقات الاجتماعية السلبية، من أجل الوصول إلى اقتناع بقدرتها على تحقيق مطلب التغيير[309].

ولأنها استطاعت إعادة موضوع الإصلاح المؤسساتي والفساد والاستبداد إلى المشهد المغربي، من خلال التركيز على وضع دستور ديمقراطي يضمن سيادة الشعب ويقر فصل السلطات ويسعى لإقامة نظام برلماني يؤسس للقطع مع نظام الحكم الفردي المطلق[310]، فإن الإشكالية سعت لاستكشاف مستوى توازي فاعلية حركة 20 فبراير في ضبط التعاقدات الدستورية مع مدى قدرتها على الاستمرارية التنظيمية؟ وذلك في أفق التحقق من الفرضيات التالية: الفساد والاستبداد دافعان أساسيان للحراك؛ التكنولوجيا الحديثة عامل رئيس لتجاوز الهيكلة التنظيمية التقليدية؛ حضور المجتمع المدني والحقوقي لا يعني الدفع بقوة الحركة في إعداد الدستور؛ ساهمت الحركة في إقرار التعديل الدستوري، من دون مشاركتها في بلورة مقتضياته؛ التكتيك الملكي في الإصلاح المتدرج عامل استراتيجي لضبط موازين القوى.

أولًا: أسباب الحراك الاجتماعي في المغرب

تميز الوضع الذي أدّى إلى الحراك بالاتفاق على مطالب تؤسس لنظام ملكي يربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك بالاعتماد على وسائل التواصل التكنولوجية، المكتوبة والمرئية.

1- الدوافع الأساسية للتغيير والإصلاح

إن ارتكاز المطالب على محاربة الفساد والاستبداد، نتيجة دورهما في إبراز الهوة بين المغاربة، دفع إلى الإلحاح على تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، للانتقال بالنظام السياسي من ملَكية تنفيذية إلى ملَكية برلمانية.

أ- محاربة الفساد والاستبداد

لعل دارس نشأة الحركة ومسار نشاطها يستجلي تأسيس دعواتها على محاربة الفساد والاستبداد، كما يتضح في ديباجة أرضيتها التأسيسية التي وصفت الوضع بالمتردي، نتيجة غلاء الأسعار وتدنّي الأجور، وتفشي البطالة وانتشار الأمية واستفحال الرشوة والمحسوبية وتشجيع اقتصاد الريع، ما دفع إلى التعبير عن الرغبة في تطبيق القانون ومحاسبة ناهبي الثروات ومحاكمتهم، وتحقيق المطالب المجتمعية في إطار التدرج الديمقراطي الذي ينوط بحكومة انتقالية اتخاذ مبادرات عاجلة تخفف من حدة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وتخفض الأسعار، وترفع الأجور، وتفتح صندوقًا للتعويض عن البطالة وتشغيل حاملي الشهادات العليا من المعطلين[311]، وهو الأمر الذي ذهبت إليه إحدى الناشطات، بتركيزها على المدخل السياسي أساسًا حاسمًا لحل المشكلات، في إطار التغيير التدريجي والعميق الذي يؤدي إلى الديمقراطية[312] التي لا تتحقق إلا بفصل الثروة عن السلطة، ووقف أشكال الريع، ومحاسبة ناهبي المال العام[313].

تميز بذلك الطرحُ الإصلاحي للدستور، بما يوازي إدانة الفساد وفصل المال عن السلطة وإبراز استعجالية التغيير[314]، ولا سيما أن الشعارات المطلبية اتسمت بالتلازم الناظم للعلاقة بين السلطة والفساد بتجلياتهما، ما دفع الهيئة الوطنية لحماية المال العام إلى تأكيد الحاجة إلى نقاش مفتوح وحوار وطني، ليعيش المواطن كريمًا، في سياق التشديد على محاربة الجرائم الاقتصادية بما لا يسمح بعودة الوجوه الفاشلة وعديمي الكفاءات في التعيينات السامية، التي تتحمل أجهزةُ الدولة مسؤولية أزمتها[315].

لكن ذلك لم ينفع الحركة، في ظل عجز الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة منذ تنصيب رئيسها عن القيام بأي تقدم ملموس ضد ناهبي المال العام، على الرغم من تزكيته بُعَيْدَ تظاهرات 20 فبراير من الملك، الذي دعَّم إدارته بسلطات إضافية، عدّتها الحركة، إلى جانب الهيئات الاستشارية الملكية الأخرى، معرقلًا للتحديث السياسي، ومساهمًا في إضعاف الحكومة، وعازلًا للبرلمان عن واقع كل تغطية سياسية، وتبعثر سياسة الدولة وخلوّها من كل حس استرجاعي[316].

إن دعوة الحركة لمحاربة الفساد، من دون تحديد واضح لسبل المحاربة، وبلا قواعد قانونية تتجاوز المشكلات المستفحلة مجتمعيًا، أبطأت فاعليتها إلى حد التريث في الاقتناع الشامل بطرحها، ولا سيما أن مطالبتها بمحاكمة المفسدين ارتكزت على محيط القصر[317]، الأمر الذي فُسِّرَ بالمواجهة المباشرة مع الملك، وعُدّ تجاوزًا للاحترام العام لشخصه، ومن ثم فرَضَ على الفاعلين عدم الانجرار نحو ما يمس مقدسات الدولة، ما اضطر الحركة إلى اللجوء إلى المحاكم الشعبية الرمزية بالشارع العام[318].

ب- الانتقال من الملَكية التنفيذية إلى الملَكية البرلمانية

تحتل الملكية مكانة سامية على رأس المؤسسات[319]، إلى حدّ أن الملك عُدّ بمنزلة مصدر القيم الدينية والدستورية والسياسية[320]، من موقعه كمشرع أصلي للدستور، يختار الوضع الملائم الذي يراه مواتيًا لتعديل مضامينه[321]. وتستند هرميته إلى مشروعيات عدة تأطرت دستوريًا منذ عام 1962، ومنحته سلطات واسعة لممارسة اختصاصات جعلته المتحكم بكل ما له ارتباط بانتظام أحوال الدولة[322]، ولا سيما ما لم يُسند صراحة إلى البرلمان والحكومة[323]، وذلك بصفته «أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق المواطنين والجماعات والهيئات» وحرياتهم لكونه «الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة»[324] على أساس «ألّا تنتهك حرمته لقداسة شخصه»[325].

هكذا، تتضح معالم السلطة الملكية داخل النسق السياسي، لأن الاستعمال المكثف لمفهوم إمارة المؤمنين أوجد صعوبات دستورية ترسخت مع الهيمنة التي أطرت تأويل الاختصاصات غير المقيدة دستوريًا[326] في اتجاه تركيز الحكم[327]، نظرًا إلى أن «العرش ليس أريكة فارغة»، ومشروعيته القانونية نابعة من البيعة التي ساهمت في تكريس الوظيفة المزدوجة للملك الذي بلور خطابًا تَضَمَّن عناصر وُظفت مرجعيةً مؤسسة لقانون ملكي أخذ بثنائية الأصالة والعصرنة[328] التي جعلت من وجود ملكية يسود فيها الملك ويحكم ضرورة حتمية، بحكم الحاجة إلى ملكية شعبية إسلامية ملتزمة بالنهوض بالمسؤولية الريادية والقيادية للعرش، الذي يمنح الحكومة والبرلمان اختصاصات بالتفويض لا بالتفويت[329].

وبذلك، تعززت محورية المؤسسة الملكية، ولا سيما أن الممارسة السياسية كرَّست للسمو الذي تتمتع به الأعمال والمبادرات والخطب، وأولويتها على المبادرات الحكومية أو البرلمانية التي تلتزم في أبعادها وجوهرها بتوجيهاته شكلًا ومضمونًا[330]، ما أدى بتحول هذه الوضعية إلى عبء على مركز النظام السياسي، وجعلته أمام تحديات، ربما تعرّض المؤسسة الملكية للمساءلة[331].

في خضم ذلك، أبانت الحركة أن الملكية بحاجة ماسة إلى مشروعية سياسية جديدة[332] تخضع لشروط الملكية البرلمانية ومتطلباتها، بوصفها محور التداول العمومي، وشعارًا رئيسًا لتعبئة جمهور التغيير[333]، بما يحقق تعاقدًا سوسيو-سياسيًا حداثيًا جديدًا مع القصر، الأمر الذي يتحقق بمراجعة الفلسفة السياسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي عَمَّقَتْ تحميل مسؤولية تغييب الإرادة الشعبية عن صناعة القرار المركزي، بسبب التحكم بآليات التأثير في القرارات المصيرية للشعب، خصوصًا في ظل دستور 1996 الذي طالبت الحركة بإلغائه وتهيئة الأوضاع كي ينتخب الشعب هيئة تأسيسية تناط بها مهمات إعداد دستور يُعرض للاستفتاء على أسس حديثة، تأخذ فيه الملَكية شكلها الحديث

رمزًا لوحدة الأمة، من دون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية. ولضمان تحقيق كرامة الشعب، أوجبت إقالة الحكومة وحلَّ البرلمان بمجلسيه[334].

إن تتبع اللغة المطلبية يُبرز عدم الرضا عن وضع المؤسسات الدستورية[335]، نتيجة دورها في منع بناء نظام ديمقراطي يضمن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية[336]، تمارس فيه الأحزاب مهماتها التمثيلية في البرلمان بأغلبية حكومية[337]، ويحفظ للمؤسسة الملَكية هيبتها، ويصون موقعها الاعتباري بعيدًا عن المحاسبة والتقويم[338]، على أساس يضمن كسب رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تتحقق إلا بمناقشة القضايا الكبرى في الفضاءات العامة بانتظام، ويكرس لتوافق الفاعلين على أرضية إصلاح سياسي ودستوري يعزز التحول إلى ملكية برلمانية، تحتل فيها الحكومة ورئيسها موقع السلطة التنفيذية الفعلية، في مقابل احتفاظ الملك بموقعه رمزًا لوحدة البلاد، وضامنًا للحريات ومرجعًا للتحكيم[339]، شرط التنصيص الدستوري المباشر على أن النظام المغربي ملكية برلمانية، والسلطة للشعب، يمارسها عبر ممثليه الذين يتمتعون بسلطات تشريعية ورقابية نابعة من انتخابات نزيهة[340]، فضلًا عن الاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية[341].

يتأكد ذلك كله في ديباجة البيان التأسيسي لحركة «حرية وديمقراطية الآن»، على أساس الإصلاح في إطار النظام الملكي الذي ربطته أرضية حركة «الشعب يريد التغيير» بالملَكيات الحديثة، يتغير بموجبه نمط الحكم إلى نظام برلماني يسمح بالسلطة والسيادة للشعب، وفق ما جاء في الوثيقة الرابعة التي وسِمت بـ «مطالب الشعب المغربي النقاط 20 الملحة»، وذلك عن طريق هيئات تمثيلية منتخَبة تنبثق منها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد وتنفيذها في المجالات كلها، وتحقق فصل السلطات واستقلال القضاء، وتقنن شروط التداول الديمقراطي على السلطة وتضع مبادئ احترام الحريات العامة والفردية لحقوق الإنسان[342].

2- وسائل نضال «حركة 20 فبراير» ومجالاتها

إذا كانت الثورات في ما مضى تتم عبر التخطيط والتدبير المنظم والمنتظم، فإن الفضاء الإلكتروني أحدث رَجَّاتٍ أسست لمرحلة بلورت نمطًا متغيرًا بقيادة شباب اكتسب وعيه بفعل التثاقف السياسي الإلكتروني، ضمن مجتمع افتراضي تفاعلي لا يعترف بالحدود.

ساهمت الشبكات الافتراضية في التحفيز على الخروج عن طوع الحكام، وتكوين مجتمعات موازية، تحكمت بها هواجس تفريغ المكبوت السياسي، فأضحت فضاء للتعبير عن الانشغالات وتطلعات التغيير الآني؛ إذ سرعان ما تجسد هذا التمثل الافتراضي في التظاهر في الشوارع لتشكيل جبهة مضادة تدفع إلى التغيير الجذري.

أ- الآليات التقنية والتكنولوجية

أشارت دراسة الإعلام الاجتماعي في العالم العربي لعام 2011، إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي مكنت من تنظيم الحراك؛ إذ بلغ نمو استخدامها 78 في المئة خلال عام 2010، أي بمعدل 21.3 مليونًا، يمثل الشباب 75 في المئة من مرتاديها[343]، بتواز مع تراجع آليات الرقابة الرسمية، والمساهمة في تفجير الوضع من خلال خدمتين رئيستين، ترتكز **أولاهما** على بث الأخبار والمعطيات المختلفة، في حين تسهل **الثانية** الاتصال بالآخر، إلى أن أصبح متصفح الشبكة ومستعملها مراسلًا ومتلقيًا للمعلومات في الوقت نفسه.

هكذا إذًا، ونظرًا إلى سهولة تشغيل الـ «فيسبوك»[344] وتوفير سرعة التفاعل بين المنخرطين فيه، أضحت هذه الوسيلة الفضاءَ المفضل للإخبار بالاحتجاجات والدعوة إليها على صفحات التنسيق الميداني المواكبة لتطور الحراك (25 يناير في مصر، 17 فبراير في ليبيا، 14 فبراير في البحرين 19 فبراير في السعودية، 20 فبراير في المغرب)، ما مكن

من الاستعمال والتوظيف السياسيين للإنترنت الذي أرسى مفهوم المواطنة الرقمية[345]، وأسس للنهج اللاعنفي المتجدد والمتسارع، في أفق إعطاء دفعة للحراك من أجل تصحيح نفسه بنفسه، من دون الحاجة إلى زعيم أو قائد[346].

في خضم ما حققته هذه الصفحات من بدائل للتعبير عن المرغوب فيه سياسيًا ومجتمعيًا[347]، تشكلت مجموعتان افتراضيتان التحقتا بالحركة الأم، أي «حرية وديمقراطية الآن»، التي أصدرت بيانها المشترك في 15 شباط/فبراير 2011، باسم «مجموعات شباب 20 فبراير» التي ظهرت رسميًا في اليوم الثاني، واعتمدت إلى جانب ذلك تقنيةَ الصور الثابتة وتوجيه النداءات عبر «يوتيوب»[348] والجرائد الإلكترونية، الأمر الذي أكده ناشط بالقول «إنه يكفي كتابة فكرة تناقش علانية، يساهم الجميع في قراراتها بشكل ديمقراطي، رغم مضايقة عناصر الشرطة الافتراضيين»[349].

ساهمت ثقافة الإنترنت في تشكيل حزب كبير، لا بالمفهوم التقليدي، أو آلية من آليات الانتظام الاجتماعي المفتوحة بطبيعتها على الدوام في إطار دورة متواصلة افتراضيًا، تؤدي إلى التفاعل حول الموضوعات الكبرى التي كانت من التابوهات[350].

ب- الشارع كفضاء للاحتجاج والتعبير عن المطالب

على الرغم من حملات التشويه والتشويش على نداءات التظاهر من بعض وسائل الإعلام التي عَمَّمَتْ خبر إلغاء مسيرة الرباط وباقي الوقفات الاحتجاجية في 14 مدينة، عبَّرَ الشباب عن الرغبة في الاحتجاج السلمي الملازم للقدرة على بعث رسائل مباشرة، بشعارات ذات بُعد سياسي، من قبيل: «الشعب يريد دستورًا جديدًا»؛ «الشعب يريد ملَكية برلمانية»؛ «الشعب يرفض دستور العبيد»؛ «PAM dégage»؛ «إصلاح المشهد الإعلامي»؛ «إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي السلفية»؛ «معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية»؛ «مساءلة السياسات الحكومية المتبعة في هذا المجال»[351].

استجابة لنداء الحركة بمشاركة مكثفة، لم تتردد في الالتحاق بها مكونات المجتمع المختلفة وبعض الأحزاب السياسية وفاعليات مدنية وحقوقية، اقتناعًا بعدالة مطالبها ومشروعيتها، ما يحيل إلى الحرص على استقلالية توجهاتها الفكرية وأهدافها المجتمعية، والوعي بالأزمة التي يتخبط فيها المشهد الحزبي من حيث ضعف امتداداته الشعبية وتزايد اختلالاته الداخلية[352]، وذلك ارتكازًا على ما سجلته الأرضية التأسيسية من فراغ سياسي، لا يوازي التعبير عن إرادة الجماهير، قبل دعوتها إلى الانتفاضة قصد إزاحة جدار الخوف، في ظل الشروط الموضوعية التي فرضت التحرك من أجل المستقبل، والعمل إلى جانب الشعب ومن أجله.

بغضّ النظر عن تحفظ بعض مكونات الحركة عقب «خطاب 9 مارس 2011» على توسيع مجال الاحتجاجات، نُظِّمَتْ مسيرات منفصلة في أحياء شعبية وساحات عمومية عدة، وفقًا لمنهج التعميم الدينامي الذي انطلق من استراتيجية الانتشار إلى توسيع مجال التواصل الشعبي[353]، تماشيًا مع المرتكزات المقرَّرة في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان[354]، التي تُوِّجَتْ بتأكيد هيئات حقوقية ومدنية وسياسية دعمها[355] برئاسة محمد العوني للمجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير[356]، وهو المجلس الذي تحددت ضمن «ميثاقه الأخلاقي» شروط الانتماء والالتزام من دون مرجعية أيديولوجية، لكونها «وعاءً مفتوحًا» للراغبين في الانخراط، من دون قيد أو تمييز[357].

هكذا، تمكنت الحركة من توحيد مجموعة من القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية واليسارية والحقوقية والأمازيغية، بما في ذلك الائتلاف المغربي من أجل ملَكية برلمانية هنا والآن، الذي أعلن المبادئ العامة للملَكية البرلمانية المؤسسة على النقاط المتفق عليها، ضمن مشروع أرضية دستورية مفصَّلة، توحي بمتابعة مناقشاتها والعمل باستكمال إعدادها وإعلانها للرأي العام.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى أفراد من الطبقة الاقتصادية المستقلة كميلود الشعبي وكريم التازي اللذين شاركا في تظاهراتها[358] إلى جانب العاطلين من العمل، والمتضررين من السياسات الاجتماعية، ما وسّع من

القاعدة الفئوية، ودفع إلى التمسك بمبدأ الاستمرارية في الشارع، وتطوير أساليب الضغط عبر الاعتصام في المؤسسات الرسمية، وعرقلة سير ناقلات تصدير الفوسفات، على الرغم من مراهنة السلطات على الاحتواء والاستقطاب والتجاهل، وتفجير الخلافات البينية والمقاربات الأمنية الاستثنائية[359]، فضلًا عن بعض المواقف الحزبية المعارضة للتظاهر[360]، كحزب العدالة والتنمية الذي منع أعضاءه من المشاركة في تظاهرات 20 فبراير، وقوبل برفض بعض قادته الذين هددوا بالاستقالة والمشاركة[361] في التظاهرات التي عدّها عبد الإله بنكيران تهديدًا لاستقرار المغرب ما دام الوضع في تونس غير مريح، ومؤسفًا في مصر، وحربًا أهلية في اليمن وسورية[362]، معللًا رفضه الملَكية البرلمانية بالحاجة إلى ملك ذي صلاحيات لا تحد الحكومة من ممارسة اختصاصاتها[363].

ثانيًا: آثار حركة 20 فبراير ومآلها

أدى الحراك إلى اعتماد الملك مبادرة التعديل الدستوري، تخللتها تداعيات على مستوى نشاط الحركة نتيجة لانقسامات فكرية وأيديولوجية، انعكست على مستوى حضورها.

1- اعتماد دستور 2011 بفعل نشاط الحركة من دون مساهمتها في بلورة مقتضياته

شكّل «خطاب 9 مارس 2011» منعرجًا في اتجاه التجاوب الضمني مع الحراك، تحقيقًا للحرص على «إعطاء الجهوية كل مقومات النجاعة، إلى أن تم إدراجها في إطار الإصلاح الدستوري كمدخل أساسي يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة»[364]، وذلك من خلال ما عُدّ تكريسًا لإرادة الملك المتمثلة في إجراء إصلاحات جوهرية، تهم بنية السلطة في النظام السياسي والدستوري المغربي، وتهدف إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة عبر مؤسسات للرقابة والحكامة.

أ- ملَكية برلمانية بخصوصية مغربية

فرض مطلب الملَكية البرلمانية نفسه هدفًا أساسيًا للإصلاحات، وشعارًا للتعبئة السياسية والشعبية، على الرغم من أنه ليس مطلبًا وليد أرضية الحركة التأسيسية فحسب[365]. وبعد مرور ما يزيد على أسبوعين من الحراك، ألقى الملك خطابًا أعلن فيه مبادرة الإصلاح الذي يؤسس لهندسة دستورية، تمنح باقي المؤسسات صلاحيات واسعة على نحوٍ يكرِّس لملَكية برلمانية بخصوصية مغربية، لا تنفصل عن قدسية ثوابت إمارة المؤمنين والنظام الملكي والإسلام بوصفه دينًا للدولة[366]، وذلك بعد دعوته الأحزاب والنقابات وجمعيات الشباب وهيئات المجتمع المدني ومؤسسات الفكر، إلى المساهمة في بلورة مقتضياته[367].

ارتكز التعديل على اختراق الهندسة الدستورية بما يضمن إمكان مراجعة هيكلية لمضمون العلاقة بين السلطات، وبجوهر الفكرة التي تأسست عليها التجربة الدستورية المغربية منذ عام 1962؛ إذ قُدِّم الخطاب بوصفه أرضية للانطلاق، وحدًا أقصى للتجاوب مع المطالب، ولا سيما بعد إدراجه ضمن المرتكز الرابع أهمية الاشتغال على تمتيع البرلمان بهيبته، عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيها مجلس النواب الصدارة، ويخوَّل اختصاصات جديدة تضمن أداءه مهماته التمثيلية والتشريعية والنقابية على أساس منح ثقته بأغلبية لحكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية[368].

على هذا الأساس الطموح، أَقَرَّ الفصل الأول من دستور 2011 بأن نظام الحكم في المغرب ملَكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، في إطار تأكيد الإدماج التوافقي للمقترحات المقدمة إلى لجنة التعديل الدستوري. إلا أن على مستوى الفصل 19 من دستور 1996، لم يثبت التنازل عن آلية الظهائر بوصفها الضامن لصلاحيات الملك ومهمّاته، ما لم يمنح معه رئيسَ الحكومة صلاحيات أكبر من حيث التوقيع عليها بالعطف[369]. ومن ناحية الشكل، جُزِّئ إلى قسمين بدلًا من تفكيكه، بهدف إبراز معالم فصل السلطات وتوضيح صلاحياتها؛ إذ احتفظ الملك بمهمّاته

السيادية والضمانية والتحكمية، الواردة في هذا الفصل، استنادًا إلى مقتضيات فصول أخرى، على أساس احترام شخصه، والتوقير الواجب له بما لا يدع مجالًا لانتهاك حرمته، بوصفه ملكًا وأميرًا للمؤمنين ورئيسًا للدولة[370]، يتمتع بحرية مطلقة في اتخاذ القرارات، والتأثير فيها تأثيرًا لا يجعل الدستور يرقى إلى المستوى الديمقراطي الذي تطلعت إليه الحركة، ولم يحقق النظام البرلماني المتعارف عليه في الديمقراطيات الغربية، ولا سيما ما يتعلق برئيس الحكومة[371] الذي كانت مسطرة تعيينه تخضع للحرية الدستورية للملك، من دون الرجوع إلى أي فاعل سياسي أو برلماني، الأمر الذي أدى بمحمد السادس إلى تجديد دعوته إلى تكريس التعيين من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات مجلس النواب وعلى أساس نتائجها، من أجل تقوية مكانته بوصفه رئيسًا لسلطة تنفيذية فعلية، تسمح له بتحمّل مسؤولياته التي يتضمنها برنامجه الحكومي، توطيدًا لمبدأ فصل السلطات وتوازنها[372].

إلا أن ذلك لم يحد من احتفاظ الملك برئاسته للمجلس الوزاري، أو من حقه في المطالبة بانعقاده، على الرغم من التنصيص على تفويض ذلك إلى رئيس الحكومة، شرط التزامه بجدول الأعمال المحدد سلفًا[373]، الأمر الذي لم يتم منذ 8 أيلول/سبتمبر 2011، وتأجل - على سبيل المثال لا الحصر - من دون معرفة الأسباب[374] التي لم يحدد الديوان الملكي طبيعتها في نيسان/أبريل 2016[375].

إضافة إلى ذلك، أعلن الملك في 17 حزيران/يونيو 2011 «إنه أمكن بعد ثلاثة أشهر من إطلاق عملية المراجعة الدستورية، بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد»، سيوسع نطاق صلاحيات البرلمان إلى أن تصل إلى التشريع في ثلاثين مجالًا[376]، مع إضافة صلاحيات جديدة، تتجلى في مناقشة البرلمان وتقويمه سنويًا للسياسات العمومية[377]، خلافـًا للسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة مرة واحدة كل شهر[378]، وإلزام المؤسسات الوطنية وهيئات الحكامة والضبط بتقديم تقارير سنوية تناقش أمام مجلس النواب الذي مُنِحَ أولوية التشريع والرقابة في ظل استمرار نظام الثنائية المجلسية[379]، فضلًا عن وضع حد للجدل الدائر حول الحصانة البرلمانية وحدودها، والعوائق التي كانت تحول دون المتابعة في حالة ارتكاب جرائم وجنح يعاقب عليها القانون؛ إذ أصبح بالإمكان تحريك المسطرة من دون رفع الحصانة[380]، إلا في حالة إبداء الرأي أو التصويت خلال مزاولة المهمات، إلا إذا كان ذلك يجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي أو يخل بالاحترام الواجب للملك[381].

بالنسبة إلى مطلب استقلالية القضاء، دعا الملكُ إلى مضاعفة الجهد لتوطيده وتقويته، بوصفه سلطة تـُكَرّسُ لكفالة حسن سير العدالة وضمانة دستورية لحماية حقوق المتقاضين، وحقًا للمواطنين في الاحتماء بقضاء محايد، يرسخ الوعي بأن الاستقلالية شرط ضروري للمسؤولية[382]، توطيدًا لسيادة القانون والمساواة أمامه[383]. وفي هذا الصدد، ألَحَّ على أن حسن تنفيذ مخطط الإصلاح العميق لمنظومة العدالة لا ينحصر في الحكومة والبرلمان، بل هو رهين أيضًا بالأداء المسؤول للقضاة[384]، وهو ما لا يحقق المبتغى منه إلا إذا ضُمنت الحرمة اللازمة لهيئته، والفاعلية الضرورية، وجعل أحكامه الصادرة باسم الملك تستهدف الإنصاف وفورية البت والتنفيذ وسريان مفعولها على من يعنيهم الأمر، شرط أن تكون هذه الأحكام صادرة عن التطبيق السليم للقانون، وفق مقتضيات نصوصه وما يمليه ضمير القاضي، بمنأى عن جميع أشكال الضغوط المادية والمعنوية والاعتبارات الذاتية والمؤثرات الخارجية[385]، بما يتماشى والحرص على مواصلة تحديث جهاز القضاء وصون استقلاله وتخليقه لتوفير مناخ الثقة والأمن القضائي بوصفهما محفزَين على التنمية والاستثمار[386].

بناء على ذلك، يُعدُّ التنصيص على الفصل بين السلطات بمنزلة إنجاز لمصلحة ملَكية برلمانية، إلا أن رئاسة الملك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية وصلاحياته في تعيين خمسة من خارج القضاء لعضويته، عدّه بعض المتابعين التفافـًا على مطالب الحركة التي عَبـّرَت عن رفضها الدستور وعدم التصويت عليه، واصفة إياه بـ «الممنوح»[387]، الأمر الذي انعكس على نسبة المشاركة في الاستفتاء؛ إذ على الرغم من تعميم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خطبة الجمعة التي توجب «التصويت بنعم للسير نحو التقدم والرخاء»[388]، وبغضّ النظر عن تضمين اللوائح الانتخابية لـ 13.449.495 ناخبًا، فإنه لم يصوت إلا 9.885.020 ناخبًا، بمعدل 154.067 ناخبًا ضده في مقابل 9.909.356 ناخبًا معه، وفق قرار المجلس الدستوري رقم 815 لـ 14 تموز/يوليو 2011[389].

ب- دسترة المؤسسات الموازية

اعتمدت الدساتير السابقة لدستور 1992 هيئة خاصة، لها بعض اختصاصات المحاكم الدستورية[390]. لكن نظرًا إلى ضعف رقابتها الدستورية، خصوصًا ما يتعلق بعدم امتلاكها أحقية مراقبة القوانين العادية، تحولت إلى مؤسسة للمراقبة في إطار المجلس الدستوري الذي نيطت به مهمة التحقق من دستورية القوانين، ضمانًا لاحترام الحقوق الأساسية التي تندرج ضمن نظام يقوم على الاستقلالية، والمستويين القضائيين والوصول إلى العدالة، طبقًا لمنطوق الفصل 82 من دستور 1996 الذي نص على أن القضاء مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية[391].

هكذا، وبعد الانتهاء من إعداد الدستور، أعلن الملك الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى محكمة ذات اختصاصات واسعة، تشمل مراقبة دستورية الاتفاقات الدولية، وبتّ المنازعات بين الدولة والجهات. وتعزيزًا للديمقراطية المواطنة، جرى تحويل صلاحية بتِّ دفوعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبيّن للقضاء أن من شأنه المساس بالحقوق والحريات الدستورية[392]. ويأتي تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بظهير ملكي للتعبير عن الرغبة في الارتقاء به إلى مصاف صرح جديد من المؤسسات الحامية لحقوق الإنسان، ولتطوير الديمقراطية وآلياتها الانتخابية، ضمن بناء تعددي وتحديثي يهتم بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية، وذلك لما تقتضيه تقويته من مهنية واستقلالية ومن أهمية بانخراطه في الجهوية المتقدمة[393].

في ما يخص تخليق الحياة العامة والحكامة، رأى الملك أن تقوية آلياتها وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة، باتا من الضروريات اللازمة للإصلاح الدستوري[394]، نظرًا إلى أن تدبير الحكامة الجيدة يحقق الأهداف المبرمجة لضمان تنمية مستدامة، ارتكازًا على الصدقية والشفافية والمساءلة والفاعلية والمشاركة والمسؤولية والعدالة والمساواة والثقة.

في موازاة مع ذلك، وحرصًا على تفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بسبب دورها في التصدي لاستغلال النفوذ واختلاس المال العام أو تبديده، أصدر الملك تعليماته إلى الحكومة من أجل توسيع اختصاصاتها، وتمكينها من الموارد البشرية والمادية والآليات القانونية اللازمة لترسيخ المواطنة المسؤولة ومبادئ تخليق الحياة العامة[395]. وأوكل إليها، وفقًا لدستور 2011، مهمات المبادرة والتنسيق والإشراف، وضمان تتبّع سياسات محاربة الفساد وتنفيذها، وتلقّي المعلومات ونشرها، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام، على أساس تولّي مؤسسة الوسيط مهمة الدفاع عن الحقوق، في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والمساهمة في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخلق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية تطبيقًا لما أقره الفصل 162 من الدستور الذي نص في الفصل 166 على أن يتكلف مجلس المنافسة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، عبر تحليل وضعية المنافسة في الأسواق وضبطها، ومراقبة الممارسات المنافية لها، من تجارة غير مشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

إضافة إلى ذلك، جرت دسترة مؤسسات أخرى للنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، من أجل وضع حد للفساد ومنع نهب المال العام، وإشراكها في الحياة العامة فاعلًا في المشهد السياسي. وأُنشئ المجلس الاستشاري الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإبداء آرائه في السياسات العمومية والقضايا المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وأهداف المرافق العمومية والقضايا المكلفة بهذه الميادين وسيرها، وكذلك المساهمة، وفقًا لمنطوق الفصل 168، في تقويم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال.

تدعيمًا للمسار التشاركي، أُنشئ المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي بموجب الفصل 33 للعمل الاستشاري في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية ودراستها وتتبّعها، وتقديم اقتراحات تهم النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية التي يربطها الفصل 170 بروح المواطَنة المسؤولة[396].

بذلك يكشف الحراك عن انتظارات جديدة، وأنماط وأشكال متجددة ومختلفة عن سياق الأحزاب السياسية، لكونها تحررت من الصمت والأساليب العتيقة[397]. إلا أنه لم يُشرَع في المعالجة القضائية لملفات الفساد المتراكمة وفتح أشدّها استعجالًا، ومساءلة ناهبي المال العام، واستبعاد المستفيدين من القرب الملكي من المسؤولية، وضمان التوزيع العادل للثروة والعدالة الضريبية، وجعل السياسة الاقتصادية في خدمة الشعب[398].

2- تداعيات دستور 2011 على نضال الحركة

نتيجة عدم تجاوب الحركة مع مبادرة الملك، وعدم اقتناعها بمقتضيات الدستور، تعاملت الدولة مع نشاطها بحزم وصفه الناشطون بالقمعي، الأمر الذي أدى - إضافة إلى عوامل أخرى - إلى التأثير في الحركة فكريًا وتنظيميًا.

أ- كيفية تعاطي الدولة مع الحركة في ظل دستور 2011

تُعَدّ التظاهرات موكبًا أو استعراضًا أو تجمعًا منظمًا، سلميًا أو صاخبًا متحركًا في الطريق العامة للتعبير عن موقف باللفظ أو الإشارة أو الكتابة أو الدفاع عن إرادة جماعية، دعا إليها أشخاص معنيون تبعًا لتصريح لدى السلطة الإدارية المحلية المختصة.

بذلك، فإن تعامل السلطات مع الحق في التظاهر السلمي لا يخضع لمعايير موضوعية تضمن سلامة تطبيق القانون؛ فهناك تظاهرات تتدخل الدولة في تنظيمها ورعايتها والدعاية إليها، بينما تُمنع التظاهرات غير المرغوب فيها، وتمارَس ضدها الدعاية عبر وسائل الإعلام الرسمية[399]، وهو ما ثبت في التعامل مع ما سبق تظاهرات 20 فبراير، وما تلاها من تهديدات واعتقالات تعسفية، ولجوء إلى العنف، وتسخير بعض الأشخاص ضد المتظاهرين[400].

مرت الاحتجاجات يوم انطلاقتها في أجواء عبّر فيها الشباب عن روح الانضباط والمسؤولية، تأسيسًا على التفاعل مع قضايا المجتمع التي لا تعالَج إلا بالإصلاح والتغيير. لكن عقب انتهاء التظاهرات، تعرض بعض المحلات التجارية والبنوك ومؤسسات عمومية للنهب والحرق، ما شوش على سلميتها وأثار الخوف من حدوث تجاوزات أمنية شهدتها مدن عدة، الأمر الذي اعترف به وزير الداخلية، موضحًا طبيعة أشكالها وتعددها، بين مسيرات ووقفات وتجمعات، محددًا بذلك المعنيين بالتخريب من ذوي السوابق العدلية[401]، ما يعزز طرح الناشطين القائل بأن الموقوفين في طنجة لا علاقة لهم بالمحتجين.

غير أن ذلك لم يشفع للمنظمين الذين طاولتهم تدخلات عنيفة لم تستثن الصحافيين، ونتج منها اعتقالات وسقوط جرحى[402]، على الرغم من اعتبار بعض المراقبين الإجراءات التعسفية أكبر خطأ ارتُكب، ولا سيما في الدار البيضاء[403] التي شهدت مسيرات أمام مقر الحزب الاشتراكي الموحد، رافضة للدستور[404]، فخسرت الدولة جبهتها الداخلية نتيجة التعنيف غير المبرر، وكذا المواقف الإيجابية لمنظمات دولية وحكومات أوروبية وأميركية كانت تؤمن بفكرة الاستثناء المغربي[405].

تواصل التصعيد الأمني الموازي لنشاط الحركة مع تعنيف المحتجين[406]، وتفريق جموع الراغبين في التعبير أمام المعتقل السري تمارة[407]، ما نجم عنه إصابة عشرات الأشخاص، في خضم تعتيم إعلامي رسمي وازاه نقل الناشطين للحوادث وتفصيلاتها عبر الإنترنت[408]؛ إذ عَبـَّروا عن سلمية حركتهم وتصديهم للتخريب، مطالبين بدستور «غير مرقع»، ومنددين بتعنيف الشرطة واعتقالها عددًا منهم، والدفع بـ «البلطجية» إلى مضايقتهم وقمعهم بالنيابة، ولا سيما في درب السلطان وساحة السراغنة[409].

تواصلت المقاربات، إما بالملاحقة وإما بالاستمالة أو التفاوض، على الرغم من التعاطي المرحلي مع الحركة بوصفها تنظيمًا سياسيًا تقليديًا، وذلك عقب رفض بعض أعضائها مدّ لجنة إعداد الدستور بمقترحات[410]، ما أدى إلى قمع المسيرات اللاحقة، بدعوى خرق الناشطين قانون التظاهرات والتحركات الاحتجاجية، وذلك بالتوازي مع السماح لـ

«حركة 9 مارس» أو الشباب الملَكي بعرقلة مسيرات الشباب المنتفض والاحتكاك بهم في أكثر من موقع احتجاجي[411]. وبلغ ذلك ذروته بتدخلٍ بوليسي نجمت عنه حالات وفاة[412]، كما هي حال أحد أعضاء شبيبة العدل والإحسان، وهو ما أثبت المرصد المغربي للحريات العامة والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان مسؤولية الدولة فيها.

إن الإشكالات التي زادت من تعميق أزمة الحركة على مستوييها الميداني والتنظيمي ارتبطت في مجملها بعراقيل، ساهمت إلى جانب الممارسات القمعية في التأثير في فاعليتها بصفتها حركة احتجاجية تخدم المصلحة العامة، وهو ما عمدت إليه جهات عدة، تتموضع على رأسها الأحزاب السياسية التي سار أغلبها في اتجاه اعتبار الحركة غير مستقلة في توجهاتها ودعواتها إلى الاحتجاج، وخاضعة لبعض القوى التي تبتغي من وراء معارضتها تحقيق أهدافها وتصفية حساباتها مع السلطة[413]، خصوصًا في ظل مقاطعتها الدستور ودعوتها إلى العزوف عن الانتخابات التشريعية[414]، ما عرّضها للعزلة من مجموعة من الأحزاب والهيئات الداعمة لها[415]، وهو ما يتضح من خلال دعوة رئيس المجلس الوطني للأصالة والمعاصرة، شباب الحركة إلى التحزب، ليتمكنوا من التعبير عن مطالبهم الاجتماعية والسياسية، ذاهبًا إلى أن جهاتٍ استغلت التظاهرات، لتنفذ مخططها في ضرب المناطق الساحلية[416]، بما لا يدع مجالًا لانسجام أسلوب الحركة مع الممارسة الديمقراطية، كما جاء في بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال[417]، على الرغم من دورها الريادي في تكسير الجمود السياسي[418] الذي دفع بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي إلى التراجع عن قرار عدم المشاركة، بعد نجاح المسيرات وضغط بعض القيادات على المكتب السياسي للانسحاب من الحكومة، فضلًا عن مساندة شبيبته للحركة، ما أدى إلى التنويه بها، واعتماد مطالبها، وفسح مجال الدعم عبر جريدة الحزب الرسمية[419].

ب- الانقسام الفكري والأيديولوجي لمكونات الحركة

يأتي كل ما سبق تدعيمًا لما أثاره متتبّعو مسار الحركة التي كثرت الأصوات الناطقة باسمها، وتعددت التنسيقيات التي تؤطر عملها وفروعها محليًا[420]، ما جعلها عرضة لعدم التنظيم العمودي ضمن إطار سياسي موحد ومقنن، يفرز زعماء أو قادة أساسيين يبرزون مطالبهم بدقّة؛ ذلك أن منطق وجود هذه الحركة يتعارض وتحكم أي جهة في مكوناتها، مهما كانت قوة تنظيمها وكثافة مشاركة مناضليها في مسار نشاطها، الأمر الذي أثبته إحجام جماعة العدل والإحسان عن المشاركة في المسيرات المستقبلية، من دون أن يؤثر ذلك في البرنامج المسطر؛ فعلى الرغم من القوة المرتكزة على الاختلاف الفكري والتعدد المرجعي[421]، فإن الحركة لم تتأهل لاقتحام فضاءات مهيأة للاحتجاج وتحريك فعاليات اجتماعية قابلة للتجاوب، ولا سيما في ظل غياب برنامج ومشروع مجتمعي بديل، وعدم وضوح المهمات والأدوار والمسؤوليات بالقدر الكافي لتعميق علاقة الحركة بداعميها. وإذًا، فإن الرؤية الفكرية والسياسية للحركة لم تنضج بسبب اقتباسها أدبيات جماعة العدل والإحسان وتصوراتها، وكذلك النهج الديمقراطي، واليسار الموحد، والحركة من أجل الأمة، الأمر الذي جعل الشباب غير موفَّق بالإجابة عن سؤال هوية الحركة وطبيعتها ومدى قابليتها على الانفتاح[422]؛ ففي كانون الأول/ديسمبر 2011، وعلى الرغم من استمرار الاحتجاجات، أظهرت الأجواء المواكبة لها عمق الصراعات بين مكوناتها، خصوصًا بين شبيبة الجماعة وجزء من اليسار الجذري، وذلك قبل إعلان أمانة الدوائر السياسية للجماعة تجميد نشاط مناضليها، نتيجة فرض «بعض الأطراف سقفًا مسيجًا بشروط تُخرج الحراك من مستوى الضغط في اتجاه التغيير الحقيقي، إلى عامل تنفيس عن الغضب الشعبي أو تحويله إلى وسيلة لتصفية حسابات ضيقة أو محاولة الانحياز لاتجاه أيديولوجي وسياسي، ضدًا على هوية الشعب المغربي المسلم، في تناقض مع ما ميز حركة الشارع في البلدان العربية»[423].

ضمن هذا السياق، ذهب الناطق باسم الجماعة إلى استغرابه من التشكيك في نيّاتهم، الأمر الذي ربطه بمحدودية حضورهم لتبليغ الرسائل إلى من اتهمهم باستغلال الحوادث[424]، من دون أن يستسيغ الناشطون ذلك، لكونه نهجًا مختلفًا عمّا توافقوا عليه؛ إذ اتضح مسلكه بعد تقليص عدد الأعضاء في المسيرات والتظاهرات أو من خلال التغيير في طبيعة فحوى الشعارات المرفوعة، التي من ضمنها التصدي لتلك التي انتقدت أمين عام حزب العدالة والتنمية وحكومته، في إطار ما وصفه ناشط من الحركة بالمراهنة على حسابات خاصة، لم تنفصل عن سياق واقع ما بعد

الانتخابات التشريعية، الذي بدوره تزامن مع أشغال المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي الموحد، التي شهدت توجهًا عامًّا نحو رفض أي تحالف مع الجماعة نتيجة اختلاف المرجعيتين[425].

إن الخلاف على المستوى الفكري لم يقف عند الاتهامات بين التوجهين، بل تجاوزه إلى المستقلين الذين أجمعوا في ندوة حول مآل حركة 20 فبراير، على وجود اختراق في مختلف المستويات، كان الغرض منه ضرب المقدسات، متهمين الجماعة والنهج الديمقراطي بتمرير أجندتيهما ومحاولة «فرض فكر لا علاقة له بالمغاربة»، بما يؤدي إلى السقوط في فخ المواجهة مع المواطنين، ذاهبين إلى أن الحركة ما عادت ملْكًا للشعب، بل لأناس أرادوا تصريف خطابات سياسية خارج منطق احترام ثوابت الأمة، وبعيدًا عن الالتزام بالبيان التأسيسي للحركة، مؤكدين أن رفض دعوة لجنة مراجعة الدستور كان موقفًا عدميًا ورعونة سياسية[426]، ولا سيما أنهم فوجئوا في بعض المسيرات بتجاوز السقف المطلبي، وشعارات معادية للمؤسسة الملكية غير متفق عليها، على أساس أن التعبئة كانت بهدف التغيير والإصلاح الذي لا يضر باستقرار المغرب[427].

بحسب مراقبين، لم تكن الأطراف الفاعلة في الحراك على قدر من الموضوعية المبنية على النقد الذاتي، ولا سيما أنها لم تعط قراءات سياسية للوضع بعد تشكيل حكومة دستور 2011 [428]، ما يؤسس مفترق طرق بتنازعها توجهين رئيسين، **أولهما** متشائم، رأى مرور الحركة بمرحلة فتور يمكن أن ينفرط معها عقد تحالفاتها، بسبب دفع بعض المتحالفين والداعمين في اتجاه المشاركة السياسية، في حين استمد التوجه **الثاني** تفاؤله من الاقتناع بتاريخية الحركة وعدم رهنها بالزمان، على أساس أن تنفيذ مقتضيات الدستور سيلتف على الأزمة، ويزيد من قوتها مستقبلًا، واستمراريتها في تحقيق مطالب أرضيتها التأسيسية.

خلاصات

تطلب التحقيق السوسيولوجي لهذا الحراك التمييز بين أربع مراحل، انطلقت أُولاها من «المجهولية» التي اتسمت ببروز أسماء مستعارة افتراضيًا، جذبت الشباب للإيقاع بين مؤيد ومعارض، وانتقلت ثانيتها إلى «الانتشارية» التي دعمتها بمؤيدين من الفئات والاتجاهات السياسية المختلفة، تمهيدًا لمحاولات الاحتضان والتضامن، بل وحتى الاستغلال. أدّت هذه الجدلية إلى «الانقسامية» نتيجة ظهور تنظيمات متعددة الأبعاد والانتماءات، كحركتَي «من أجل التغيير» و«بَارَكَا»، فضلًا عن الحركة الأصل التي اختير لها اسم حركة «حرية وديمقراطية الآن»، من دون أن تتوقف عن المرور إلى مرحلة «المواقف والمواقف المضادة»؛ إذ توزعت الاتهامات في مقابل التراجع عن المشاركة[429].

لكن، يبقى أساس فاعلية الحركة أن في أعقاب مسيرات 20 فبراير، عُدّ خطاب الملك بمنزلة تفاعل سريع مع مطالبها. واستبشرت الغالبية بالإصلاحات الدستورية، اعتقادًا منها أن ذلك سيمثل مدخلًا لتأسيس ملكية برلمانية متلائمة مع البيئة المغربية[430]. إلا أن ذلك لا يعني الاستجابة الشاملة للمطالب الثورية، لكون ناشطيها لا يزالون يعبّرون عن التمسك بضرورة اعتماد دستور ديمقراطي، تصوغ مضامينه لجنة منتخبة تشمل الفعاليات السياسية والمدنية والحقوقية والاقتصادية، للمساهمة في إرساء القواعد الصلبة للنظام البرلماني الذي تحظى فيه الحكومة والبرلمان بصلاحيات وسلطات قوية، تمكنهما من القيام بمسؤولياتهما التقريرية بكل حرية، كي يأتي في الأخير محاسبتهما دستوريًا وقانونيًا[431] وتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية[432].

بغض النظر عن التباين الفكري والأيديولوجي لمقوماتها التنظيمية، فإن ما يستنتج، هو ربط الدستور بالحركة، من منطلق تضمينه مستويين من المطالب، هَمَّت بالانطلاق من فكرة عامة بشأن ملكية برلمانية تشكّل إمكانًا للتلاقي بين شكل الحكم الملكي ومضمونه السياسي الديمقراطي، ومن ثَمَّ تدبير العلاقة بين السلطة والثروة وبين الاقتصادي والسياسي[433]، ما يعني أن الحراك دفع بتسريع فتح ملفات الإصلاح، ولا سيما أنه قدّم إلى السلطات العليا صورة

معاكسة لتلك التي سُوِّقَتْ في السابق[434]، فشكلت استثناءً احتجاجيًا من حيث المطالب وتحقيق الأهداف التي كان على رأسها إعداد دستور جديد وإسقاط الحكومة وحل البرلمان، على الرغم من صراعات ناشطيها البينية[435].

في السياق ذاته، استمدت الحركة خصوصيتها من كون أنها ليست تنظيمًا بالمفهوم التقليدي للمنظمات السياسية، ولا نقابة أو جمعية، ولذلك برزت ظاهرة سياسية جديدة في المشهد المغربي[436]، بصورةٍ أهَّلَتها لتمثل صوت الشعب الذي يعبّر عن آرائه من دون وسطاء، على الرغم من مشاركة جمعيات وأحزاب سياسية عدة في ما مارسته من نشاط. ولعل هذا الطابع الذي تميزت به في أوضاع السياق الإقليمي العربي يرجع في الأساس إلى كيفية استغلال ناشطيها لبنيتها، واستدراك أهمية انفتاحها وتوظيفها للشارع، بوصفه إمّا مجالًا رئيسًا للتعبير عن مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما انعكس على منافستها الأحزاب التي تستغل الفضاءات العامة للتنديد بالتدخلات الأجنبية في الدول العربية أو لمساندة الشعب الفلسطيني، وإما تنفيذًا لتوجيهات رسمية عليا في إطار تأييد مخططات الدولة التوجيهية.

تأسيسًا على ما سبق، فإن على الرغم من قدرتها على إحداث قطيعة مع استغلال الوقائع السياسية، وتمكنها من زعزعة المشهد السياسي بِرَجَّتِهَا الدافعة إلى الإصلاح المعبّر عن اعتراف الملك بوجودها ضمن مقتضيات الدستور، أكان على المستويات الهرمية للسلطة أم في ما يخص مجال حقوق الإنسان، فإنها لم تستطع التقعيد لوجودها تنظيميًا بصفتها حركة شعبية ذات مطالب سياسية موحدة، تستهدف مواجهة جميع مظاهر الفساد والاستبداد، حيث إن ناشطيها في غالبيتهم لم يستقلوا في توجهاتهم عن مرجعياتهم وقناعاتهم الفكرية، ما أثر في فاعليتها والتأثير في وجودها الذي أدى بمحمد العوني إلى ربط استقالته من تنسيقية دعم الحركة بأسباب عدة، أبرزها نقص الوعي، ومناقضة السعي للرقي بالتدبير السياسي للعمل الجماعي الوحدوي والتعددي في الآن ذاته، وتكثيف الجهد، وتجميع المبادرات لدعم الحركة وتطويرها[437].

مع ذلك، تميزت فاعلية حركة 20 فبراير بالقدرة على التقدم بالمغرب نحو تعاقد مؤسساتي لا يعني بالضرورة أن مسارها تميز بالعدمية أو التقليل من أهميتها، بوصفها كيانًا نَشَّطَ المشهد المغربي في لحظات فارقة من أزمنته السياسية، خصوصًا في ظل الانتقال بالشباب من العزوف عن المشاركة السياسية إلى الفاعلية في الدفع بالعملية الديمقراطية نحو التحول، بما يستجيب لخيارات تطور الفكر الإصلاحي الذي ارتقى إلى إثارة أسئلة قوية تعنى بالسلطة وعلاقتها بالمجتمع في إطار دولة الحق والقانون، الأمر الذي أكدته تنسيقيات الرباط ونواحيها، من خلال دعوتها تنظيم ملتقاها الوطني الخامس، بهدف فتح نقاش حر لتدارس الإشكاليات البنيوية للحركة وتقويمها، وكيفية تعامل مكوناتها مع القوى غير المنسجمة مع طرحها النضالي الذي وصفه بلاغها الصادر نهاية كانون الأول/ديسمبر 2015 بـ «المستمر»، من أجل تحقيق مطالبها[438] التي لم تتوقف لا من حيث أساليب المناداة بها علانية تحت شعار «ما مفاكينش»[439]، ولا من حيث طبيعتها المواكبة للمستجدات التي من بينها التظاهر ضد خدّام الدولة[440].

المراجع

«الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير». **وجهة نظر**. العدد 50 (خريف 2011).

«إعلان دستوري وسياسي من أجل الملكية البرلمانية الآن بالمغرب». **وجهة نظر**. العدد 50 (خريف 2011).

الأندلوسي، نبيل. «الأسس المرجعية وسياقات الحراك: 20 فبراير: قراءة في مسار فكرة «فايسبوكية» تحولت إلى حركة فاعلة ومؤثرة». **وجهة نظر**. العدد 55 (شتاء 2013)، ص 44-48.

أوعسري، علي. **من وهم الانتقال الديمقراطي إلى متاهات التحول المجتمعي بعد 20 فبراير: أسئلة الحداثة السياسية، الممارسة الحزبية والحركة الجماهيرية**. الرباط: طوب بريس، 2012.

بزاز، ياسين. «شباب الفيسبوك، التنظيمات السياسية تعاني من مشكلة تعبئة الجماهير». **عدالة جوست**. العدد 9 (2011).

بندورو، عمر. **حقوق الإنسان والحريات العامة: دراسة ووثائق**. الرباط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

بوعود، أحمد [وآخرون]. **الربيع العربي وأسئلة المرحلة**. الرباط: مجلة منار الهدى، 2012.

جنداري، إدريس. **المسألة السياسية في المغرب: من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية**. دفاتر وجهة نظر؛ 26. الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2013.

حامي الدين، عبد العلي. **الدستور المغربي ورهان موازين القوى: الملكية، الأحزاب، الإسلاميون**. دفاتر وجهة نظر؛ 7. الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2005.

خمري، سعيد. **روح الدستور: الإصلاح، السلطة والشرعية بالمغرب**. الرباط: منشورات دفاتر سياسية، 2012.

راكز، أحمد [وآخرون]. «شبيبة العشرين فبراير تقيم تجربتها». **مجلة الغد**. العدد 5 (2012).

الزياني، عثمان. «سيناريوهات المغرب السياسي لما بعد الانتخابات التشريعية لـ 25 نوفمبر: مقاربة سوسيوسياسية في «وهم التغيير والفرص الضائعة»». **وجهة نظر**. العدد 51 (شتاء 2012)، ص 19-26.

______. «الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية: دراسة سوسيو-نفسية في بناءات وإفرازات السلوك الثوري». **وجهة نظر**. العدد 49 (صيف 2011)، ص 18-25.

شحاتة، دينا ومريم وحيد. «محركات التغيير في العالم العربي». **السياسة الدولية**. السنة 46، العدد 184 (نيسان/أبريل 2011).

شقير، محمد. «حركة 20 فبراير بين مواجهة الاستبداد وإسقاط الفساد». **وجهة نظر**. العدد 51 (شتاء 2012)، ص 33-35.

الشكري، علي يوسف. **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**. القاهرة: دار إيتراك، 2004.

الصديق، حسين. **الإنسان والسلطة: دراسة في إشكالية العلاقة وأصولها الإشكالية**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.

طارق، حسن وعبد العلي حامي الدين. **دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة**. سلسلة الحوار العمومي؛ 2. الرباط: طوب بريس، 2011.

العسري، محمد. **مشروعية مطالب حركة 20 فبراير**. طنجة: سليكي أخوين، 2012.

عيلال، سيدي مولاي أحمد. «تصورات الأحزاب السياسية لمرتكزات التعديل الدستوري على ضوء خطاب الملك محمد السادس «9 مارس 2011»». رسالة الماستر، جامعة محمد الخامس السويسي، سلا، 2010-2011.

الفصل 19 من الدستور: الدلالات الشرعية والأبعاد القانونية. الأعداد الخاصة؛ 2. الرباط: منشورات مجلة الحقوق المغربية، 2011.

لكريني، إدريس. «محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب». **السياسة الدولية**. السنة 46، العدد 184 (نيسان/أبريل 2011).

لمريني، فريد. «حركة شباب 20 فبراير ومشهد التغيير في المغرب: محاولة سوسيو-سياسية». **وجهة نظر**. العدد 49 (صيف 2011)، ص 7-13.

مجدوبي، حسين. «الدور الحاسم لوسائل الإعلام، الاتصال في الثورات الديمقراطية العربية». **وجهة نظر**. العدد 49 (صيف 2011)، ص 42-47.

المصدق، رقية. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة**. ج 2. ط 2. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1992.

مطر، جميل [وآخرون]. **رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر، المغرب، سورية**. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

مطيع، المختار. **المبادئ العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

معتصم، محمد. **الحياة السياسية المغربية، 1962-1991: التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية**. الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر الجامعي، 1992.

منار، محمد باسك. «التجربة الحكوميّة بقيادة حزب العدالة والتنمية في المغرب السياق والمحصّلة الأوليّة والمآلات المحتملة». **سياسات عربية**. العدد 2 (آيار/مايو 2013). في:

http://www.dohainstitute.org/file/Get/b71c0ae4-9275-4865-bd42-80bca821063c.pdf.

مونشيح، محمد. «في منهجية الإصلاح الدستوري: من الأحزاب إلى حركة 20 فبراير». **وجهة نظر**. العدد 50 (خريف 2011)، ص 12-14.

النويضي، عبد العزيز. **الإصلاح الدستوري في المملكة المغربية: القضايا الأساسية**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005.

يلوح، رشيد. «خطاب التغيير في المغرب». **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول/أكتوبر 2011. شوهد في 20/10/2016، في:

.http://dohainstitute.org/file/Get/420d3cf7-85d2-4fe9-8004-71a5593042ea.pdf

---

(299) حسين الصديق، **الإنسان والسلطة: دراسة في إشكالية العلاقة وأصولها الإشكالية** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص 13.

(300) «المشروع النهضوي العربي»، المسودة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/نوفمبر 2008، شوهد في 19/10/2016، في: www.caus.org.lb /Attachments /Mashroua_Nahdawi.doc.

(301) علي يوسف الشكري، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية** (القاهرة: دار إيتراك، 2004)، ص 47.

(302) المختار مطيع، **المبادئ العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية** (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، ص 80-81.

(303) رقية المصدق، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة**، ج 2، ط 2 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1992)، ص 42.

(304) سيدي مولاي أحمد عيلال، «تصورات الأحزاب السياسية لمرتكزات التعديل الدستوري على ضوء خطاب الملك محمد السادس «9 مارس 2011»»، رسالة الماستر، جامعة محمد الخامس السويسي، سلا، 2010-2011، ص 4.

(305) عثمان الزياني، «سيناريوهات المغرب السياسي لما بعد الانتخابات التشريعية لـ 25 نوفمبر: مقاربة سوسيوسياسية في «وهم التغيير والفرص الضائعة»»، **وجهة نظر**، العدد 51 (شتاء 2012)، ص 24.

(306) إدريس لكريني، «محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب»، **السياسة الدولية**، السنة 46، العدد 184 (نيسان/أبريل 2011)، ص 90.

(307) دينا شحاتة ومريم وحيد، «محركات التغيير في العالم العربي»، **السياسة الدولية**، السنة 46، العدد 184 (نيسان/أبريل 2011)، ص 10-11.

(308) فريد لمريني، «حركة شباب 20 فبراير ومشهد التغيير في المغرب: محاولة سوسيو-سياسية»، **وجهة نظر**، العدد 49 (صيف 2011)، ص 7.

(309) الزياني، «سيناريوهات المغرب السياسي»، ص 24.

(310) محمد شقير، «حركة 20 فبراير بين مواجهة الاستبداد وإسقاط الفساد»، **وجهة نظر**، العدد 51 (شتاء 2012)، ص 34.

(311) «الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير»، **وجهة نظر**، العدد 50 (خريف 2011)، ص 59.

(312) أحمد راكز [وآخرون]، «شبيبة العشرين فبراير تقيم تجربتها»، **مجلة الغد**، العدد 5 (2012)، ص 23.

(313) «في بيان لحركة 20 فبراير: الشعب يريد إسقاط الاستبداد، والفساد»، **دنيا الوطن**، 19/10/2016، في:

https://video.alwatanvoice.com/view/2013/03/20/373421.html

(314) محمد مونشيح، «في منهجية الإصلاح الدستوري: من الأحزاب إلى حركة 20 فبراير»، **وجهة نظر**، العدد 50 (خريف 2011)، ص 14.

(315) محمد المسكاوي، ندوة، جريدة **الصباح**، 2011/3/4.

(316) لمريني، ص 12.

(317) صرح الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن الهمة والماجيدي والعماري يتحكمون بالحكومة، ويعطون التوجيهات في الهاتف، ويشتمون المدير العام للأمن الوطني، مستغلين قربهم من الملك، 2016/10/18، في: https://www.youtube.com/watch?v=IyUdQ9haCE.

(318) عادل أزعر، «نعم للدستور ولكن نعم 20 فبراير»، **الاتحاد الاشتراكي**، 2011/6/27.

(319) المصدق، ص 61.

(320) محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية**، 1962-1991: **التأويلات الدستورية، الممارسة السياسية للحكم، الظاهرة الأغلبية، وضعية المعارضة، قواعد اللعبة السياسية، المسلسلات الانتخابية، الحياة الحزبية** (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر الجامعي، 1992)، ص 11-12.

(321) عبد العلي حامي الدين، **الدستور المغربي ورهان موازين القوى: الملكية، الأحزاب، الإسلاميون**، دفاتر وجهة نظر؛ 7 (الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2005)، ص 14.

(322) مصطفى قلوش، «الصلاحيات الدستورية لجلالة الملك»، جريدة **العصر**، 2002/12/21، ص 27.

(323) عيلال، ص 53.

(324) الفصل 19، دستور 1996، ظهير شريف رقم 1.96.157، **الجريدة الرسمية** (الرباط)، عدد 4420، ص 2283.

(325) الفصل 23.

(326) حامي الدين، ص 64.

(327) يوسف اليحياوي، «إشكالات التمثيلية السياسية في النظام السياسي المغربي: دراسة في الفصل 19 من الدستور المغربي وتأثيراته على التمثيلية الشعبية»، في: **الفصل 19 من الدستور: الدلالات الشرعية والأبعاد القانونية**، الأعداد الخاصة؛ 2 (الرباط: منشورات مجلة الحقوق المغربية، 2011)، ص 78.

(328) عيلال، ص 54.

(329) نجيب جيري، «وظيفة المؤسسة الملكية في النسق السياسي والدستوري المغربي: من شرعنة الممارسة السياسية إلى الاحتماء بالفصل 19»، في: **الفصل 19 من الدستور**، ص 107-111.

(330) عيلال، ص 55

(331) حسن طارق وعبد العلي حامي الدين، **دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة**، سلسلة الحوار العمومي؛ 2 (الرباط: طوب بريس، 2011)، ص 33.

(332) لمريني، ص 10.

(333) جميل مطر [وآخرون]، **رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر، المغرب، سورية**، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 123.

(334) «الأرضية التأسيسية»، ص 59.

(335) لمريني، ص 12.

(336) عبد الله الحريف، «حول الملكية البرلمانية»، **الحوار المتمدن**، 22/4/2011، شوهد في 3/10/2015، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256087.

(337) سعيد منتسب ويوسف هناني، «كيف يفكر شباب حركة 20 فبراير في الإصلاحات السياسية»، **الاتحاد الاشتراكي**، 6/4/2011، شوهد في 9/11/2015، في:

http:A55www4maghress4com5alittihad5786: ?6.

(338) طارق وحامي الدين، ص 46.

(339) المرجع نفسه، ص 34

(340) إدريس جنداري، **المسألة السياسية في المغرب: من سؤال الإصلاح إلى سؤال الديمقراطية**، دفاتر وجهة نظر؛ 26 (الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2013)، ص 180.

(341) رشيد يلوح، «خطاب التغيير في المغرب»، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول/أكتوبر 2011، ص 2، شوهد في 20/10/2016، في:

http:A55dohainstitute4org5file5Get5: 86d9cf=38; d83: fe?3866: 3=7a; ; ?96: 8ea4pdf.

(342) سعيد بن جبلي، «حركة 20 فبراير من الملكية البرلمانية إلى الجمهورية»، **هسبريس**، 15/6/2011، شوهد في 10/11/2015، في: http:A55www4chtoukapress4com5online5details37?784html.

(343) عثمان الزياني، «الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية: دراسة سوسيو-نفسية في بناءات وإفرازات السلوك الثوري»، **وجهة نظر**، العدد 49 (صيف 2011)، ص 24.

(344) أبرز الصفحات الرسمية والآنية لحركة 20 فبراير: https:A55www4facebook4com5Movement86.

(345) حسين مجدوبي، «الدور الحاسم لوسائل الإعلام، الاتصال في الثورات الديمقراطية العربية»، **وجهة نظر**، العدد 49 (صيف 2011)، ص 46-47.

(346) راكز [وآخرون]، ص 19-20.

(347) الزياني، «الكبت السياسي»، ص 24.

(348) نداء حركة 20 فبراير من أجل مغرب الكرامة والحرية، 13 شباط/فبراير 2011، شوهد في 19/10/2016 في: https://www.youtube.com/watch?v=Av--uNz7NyM.

(349) ياسين بزاز، «شباب الفيسبوك، التنظيمات السياسية تعاني من مشكلة تعبئة الجماهير»، **عدالة جوست**، العدد 9 (2011)، ص 27.

(350) شقير، ص 34.

(351) طارق وحامي الدين، ص 41-42.

(352) لكريني، ص 91-92.

(353) شقير، ص 35.

(354) نبيل الأندلوسي، «الأسس المرجعية وسياقات الحراك: 20 فبراير: قراءة في مسار فكرة «فايسبوكية» تحولت إلى حركة فاعلة ومؤثرة»، **وجهة نظر**، العدد 55 (شتاء 2013)، ص 45.

(355) يلوح، ص 2.

(356) البلاغات الرسمية للمجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير، فرع الحزب الاشتراكي الموحد بالدار البيضاء، 19/ 10/ 2016، في: <goo.gl/Te7UWR>.

(357) الأندلوسي، ص 45.

(358) شقير، ص 34.

(359) يلوح، ص 17.

(360) بنكيران وخروج 20 فبراير، لقاء في الجزيرة الفضائية، شوهد في 19/ 10/ 2016، في: httpsA55www4youtube4com5watchFvDsJ8Yi: =: Ax6.

(361) شقير، ص 34.

(362) «بنكيران: حركة 20 فبراير كشفت خطرين على المغرب وأوقفتهما لكنهما ما يزالان يهددان المملكة»، لكم (من هنا تبدأ الحرية)، 21/ 2/ 2016، شوهد في 19/ 10/ 2016، في:

httpA55www4lakome84com5permalink577: 9?4html.

(363) «بنكيران: لهذا السبب وقفت ضد مطلب الملكية البرلمانية في 20 فبراير»، ميديا 24، 1/ 6/ 2016، شوهد في 19/ 10/ 2016، في:

httpA55www4medias8: 4com5ar5NATION5POLITIQUE5766684html.

(364) «خطاب تاريخي للملك محمد السادس 9 مارس 2011»، شوهد في 20/ 10/ 2016، في: httpsA55www4youtube4com5watchFvDMp9m9DNhFuk.

(365) مطر [وآخرون]، ص 123.

(366) «خطاب تاريخي للملك محمد السادس 9 مارس 2011».

(367) سعيد خمري، **روح الدستور: الإصلاح، السلطة والشرعية بالمغرب** (الرباط: منشورات دفاتر سياسية، 2012)، ص 198.

(368) طارق وحامي الدين، ص 105-107.

(369) عيلال، ص 58.

(370) خطاب الملك محمد السادس على مشروع الدستور الجديد، 17 حزيران/ يونيو 2011، شوهد في 20/ 10/ 2016، في: https://www.youtube.com/watch?v=zJDYZ8qMWCE.

(371) معتصم، ص 10.

(372) «خطاب تاريخي للملك محمد السادس 9 مارس 2011».

(373) الفصل 48، دستور 2011، ظهير شريف رقم 1-11-91، **الجريدة الرسمية**، العدد 5964 مكرر، ص 2947.

(374) تأجيل المجلس الوزاري الأول بعد الدستور إلى اليوم، 19/ 10/ 2016، في: <goo.gl/d4zurJ>.

(375) حنان سلامة، «تأجيل مفاجئ للمجلس الوزاري الذي كان سيترأسه الملك بفاس»، ماروك برس، 18/ 4/ 2016، في: <httpA55www4marocpress4com5akhbarona5article36; 68; 84html>.

(376) دستور 2011، الفصل 71.

(377) الفصل 101.

(378) الفصل 100.

(379) حسن طارق، «المراجعة الدستورية: الاختيارات والتوجهات»، **الاتحاد الاشتراكي**، 2011/ 6/ 20، ص 3.

(380) عيلال، ص 73.

(381) دستور 2011، الفصل 64.

(382) «نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء، 1 مارس 2002»، شوهد في 2016/ 10/ 20، في:

.httpA55www4courdecassation4ma5ar5images5Interventions586683693674pdf

(383) «خطاب تاريخي للملك محمد السادس 9 مارس 2011».

(384) خطاب 8 أكتوبر 2010، النشرة الداخلية (مجلس المستشارين، برلمان المملكة المغربية)، العدد 383، ص 4.

(385) «نص الكلمة السامية التي ألقاها جلالة الملك أثناء افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء»، المملكة المغربية، وزارة العدل، 1999/ 12/ 15، شوهد 2016/ 10/ 20، في:

.httpA55www4justice4gov4ma5lg375actualites5act39=94aspx

(386) خطاب 30 يوليوز 2008، محكمة النقض، المملكة المغربية، شوهد في 2016/ 10/ 20، في: .httpA55www4courdecassation4ma5ar5DetailhflashhAr4aspxFnumD7=78

(387) الأندلوسي، ص 47.

(388) محمد بن الطيب، «التوفيق: هذه قصة خطبة الجمعة الداعية «للتصويت بنعم على الدستور»»، هسبريس، 2012/ 3/ 27، شوهد في 2016/ 10/ 19، في:

.httpA55www4hespress4com5politique5; 6: 7=4html

(389) عيلال، ص 110.

(390) عمر بندورو، **حقوق الإنسان والحريات العامة: دراسة ووثائق** (الرباط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 134.

(391) عيلال، ص 32.

(392) خطاب الملك محمد السادس على مشروع الدستور الجديد، 17 حزيران/ يونيو 2011.

(393) ظهير شريف رقم 19-11-1، المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، شوهد في 2016/ 10/ 19، في: .httpA55www4cndh4ma5sites5default5files5documents5CNDH3BO3Ar4pdf

(394) «خطاب تاريخي للملك محمد السادس 9 مارس 2011».

(395) عيلال، ص 48-51.

(396) المرجع نفسه، ص 101.

(397) مونشيح، ص 14.

(398) المناظرة الوطنية من أجل الملكية البرلمانية الآن: «إعلان دستوري وسياسي من أجل الملكية البرلمانية الآن بالمغرب»، **وجهة نظر**، العدد 50 (خريف 2011)، ص 58.

(399) سبق لـ MEDI1 أن استضافت ناشطي الحركة في برنامج مواطن اليوم، 2016/ 10/ 19، في:

https A5www4youtube4com5watchFvDHQIKyHu: 93A.

(400) عبد العزيز النويضي، **الإصلاح الدستوري في المملكة المغربية: القضايا الأساسية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005)، ص 35.

(401) لكريني، ص 92.

(402) الأندلوسي، ص 46.

(403) لمريني، ص 9.

(404) محمد وحنيني، «كرونولوجيا الأحداث المرتبطة بالربيع العربي بعد 20 فبراير»، في: أحمد بوعود [وآخرون]، **الربيع العربي وأسئلة المرحلة** (الرباط: مجلة منار الهدى، 2012)، ص 98.

(405) لمريني، ص 9.

(406) Reda Zaireg, «Cinq ans après, réminiscences du 20 février,» HuffPost, 12/2/2016, at: httpA5www4huffpostmaghreb4com586765685785mouvement3863fevrier3marohnh?87?=: 84html.

(407) وحنيني، ص 70.

(408) راكز [وآخرون]، ص 35.

(409) الأندلوسي، ص 46-47.

(410) شقير، ص 34.

(411) الأندلوسي، ص 47.

(412) عبد الله النملي، «حركة 20 فبراير المغربية في الربيع العربي في ذكراها الرابعة»، **العربي الجديد**، 19/2/2015، شوهد في 10/11/2015، في: <goo4gl5FqmfRF>.

(413) شقير، ص 35.

(414) محمد باسك منار، «التجربة الحكوميّة بقيادة حزب العدالة والتنمية في المغرب السياق والمحصّلة الأوليّة والمآلات المحتملة»، **سياسات عربية**، العدد 2 (آيار/مايو 2013)، ص 3، شوهد في 20/10/2016، في: http://www.dohainstitute.org/file/Get/b71c0ae4-9275-4865-bd42-80bca821063c.pdf.

(415) راكز [وآخرون]، ص 35.

(416) لمريني، ص 5-6.

(417) محمد دهنون ومنير الشرقي، «مواقف الأحزاب السياسية من حركة 20 فبراير»، **الاتحاد الاشتراكي**، 15/2/2012، شوهد في 10/11/2015، في:

httpA5www4maghress4com5alittihad57: 98?;.

(418) منار، ص 3.

(419) محمد حرفي، **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، الأعداد 9829-9833.

(420) Cédric Baylocq et Jacopo Granci, «20 Février. Discours et portraits d’un mouvement de révolte au Maroc,» L’Année du Maghreb, vol. 8 (2012), accessed on 19/10/2016, at: https://anneemaghreb.revues.org/1483#quotation.

(421) شقير، ص 34-35.

(422) راكز [وآخرون]، ص 21.

(423) «جماعة العدل والإحسان تقرر توقيف مشاركتها في حركة 20 فبراير»، صفحة جماعة العدل والإحسان، 19/12/2011، شوهد في 10/11/2015، في:

httpA55www4aljamaa4net5ar5document5; 76694shtml.

(424) حوار الناطق الرسمي باسم جماعة العدل والإحسان، **عدالة جوست**، العدد 9 (2011)، ص 21.

(425) «كيف ينظر شباب حركة 20 فبراير إلى انسحاب العدل والإحسان؟»، **الاتحاد الاشتراكي**، 21/12/2011، شوهد في 10/11/2015، في: httpA55www4maghress4com5alittihad57: 67; =.

(426) إحسان الحافظي، «حركة تصحيحية داخل 20 فبراير»، **الصباح**، 13/6/2011، شوهد في 20/10/2016، في: httpA55assabah4ma57; : ; 74html.

(427) «حركة 20 فبراير، مصادر التمويل والتخطيط والخلافات الداخلية»، **الوجدية**، 14/6/2011، شوهد في 9/11/2015، في: httpA55www4maghress4com5oujdia576878.

(428) علي أوعسري، **من وهم الانتقال الديمقراطي إلى متاهات التحول المجتمعي بعد 20 فبراير: أسئلة الحداثة السياسية، الممارسة الحزبية والحركة الجماهيرية** (الرباط: طوب بريس، 2012)، ص 173.

(429) مطر [وآخرون]، ص 300.

(430) الزياني، «سيناريوهات المغرب السياسي»، ص 24.

(431) محمد العسري، **مشروعية مطالب حركة 20 فبراير** (طنجة: سليكي أخوين، 2012)، ص 26-27.

(432) Stéphane Kungne, «Maroc: Manifestations pour le 5e anniversaire du mouvement du 20 Février,» Africa News, 21/2/2016, accessed on 19/10/2016, at: http://fr.africanews.com/2016/02/21/maroc-manifestations-pour-le-5e-anniversaire-du-mouvement-du-20-fevrier/.

(433) طارق وحامي الدين، ص 108.

(434) شقران أمام، «مغرب اليوم، حين تدق ساعة العقل»، **الأحداث المغربية**، 11/7/2011، ص 23.

(435) وحيد مبارك، «20 فبراير: الحدث الاحتجاجي الأقوى»، **الاتحاد الاشتراكي**، 31/12/2011، ص 10.

(436) حركة 20 فبراير تخرج في عيد ميلادها الخامس، 19/10/2016، في:

httpsA55www4youtube4com5watchFvD6ajjhhI6qto.

(437) عبد الرحيم الشاوي، «الإعلامي محمد العوني يستقيل من 20 فبراير»، **كواليس اليوم**، 24/4/2013، شوهد في 19/10/2016، في: httpA55m4cawalisse4com5866; 756: 5785; ?5; ?.

(438) إحياء الذكرى الخامسة لانطلاقة حركة 20 فبراير، الدار البيضاء، شوهد في 19/10/2016، في: https://www.youtube.com/watch?v=bPLIHwFPIzM.

(439) Reda Zaireg, «Reportage: La Célébration du Mouvement du 20 février à Rabat,» HuffPost, 21/2/2016, accessed on 19/10/2016, at: http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/21/celebration-manifestation-20-

.fevrier_n_9284218.html

(440) Nizar Bennamate, «Un sit-in du mouvement du 20-Février contre les «serviteurs de l'État»,» Telquel, 4/8/2016, accessed on 19/10/2016, at: http://telquel.ma/2016/08/04/un-sit-in-du-mouvement-du-20-fevrier-contre-les-serviteurs-de-letat_1508104.

(as printed: httpA55telquel4ma5867656856: 5un3sit3in3du3mouvement3du3863fevrier3contre3les3serviteurs3de3letath7; 6?68:)

الفصل الحادي عشر
قراءة في التجربة الدستورية والسياسية في المغرب بعد مرور خمس سنوات على الثورات العربية ...... محمد باسك منار

على الرغم من المآلات المحيّرة التي يشهدها الربيع العربي اليوم، لا يمكن إنكار أنه سيكون للحوادث والتحولات الجارية في العالم العربي منذ أواخر عام 2010 أثر في المستقبل. وكما علّمنا التاريخ، ليس من الضروري أن يكون مسار التغيير خطيًا، تتراكم فيه الإنجازات فحسب، بل ربما يكون المسار دائريًا، يجمع بين الانتصار والانهزام، والتقدم والتراجع، والقوة والضعف، والحركة والسكون، وساعات الأمل ولحظات الإحباط. وتتوقف المساهمة في بناء مستقبل أفضل، إلى حدّ بعيد، على فهمٍ وتحليلٍ العناصر المختلفة لذلك المسار الدائري، حُلوها ومُرّها، من دون قفز من فوقها، أو من فوق بعضها، بسبب جموح عاطفي أو عمًى أيديولوجي. وفي هذا السياق تأتي هذه المحاولة في قراءة التجربة الدستورية والسياسية المغربية بعد خمسة أعوام من الثورات العربية.

منذ أواخر عام 2010، عرف المغرب، شأنه في ذلك شأن دول عربية أخرى، حادثًا مهمًّا تمثّل في ظهور حركة 20 فبراير التي حددت مطالب سياسية ودستورية واضحة، ورفعت شعارات غير مسبوقة، ونظّمت مجموعةً من الاحتجاجات والتظاهرات السلمية. أسست تلك الدينامية التي أحدثتها الحركة مسارًا سياسيًا متميّزًا، أطلق عليه بعضهم مسار «الإصلاح في ظلّ الاستقرار»، في إشارة إلى ما ميز المغرب من دول عربية أخرى عرفت هي أيضًا احتجاجات من أجل التغيير، بل إن منها دولًا كانت سباقة إلى ذلك، لكنها انتهت إلى حالة من الفوضى والاضطراب، ومنها دول اندلعت فيها ثورة مضادة وانحدرت من جديد نحو حكم العسكر.

شكّلت حركة 20 فبراير حقًّا منطلقَ تصالح جديد لفئات عريضة من الشعب المغربي مع السياسة، وهو أمر كان له أثر إيجابي في المسار السياسي العام. أمّا الآن، وبعد مرور نحو خمسة أعوام، فيبدو أن التجربة الدستورية والسياسية في المغرب، على الرغم من تميزها، يهددها بعض العوائق البنيوية، وهذا ما سنحاول الاقتراب منه في هذه الدراسة من خلال إشكالية بحثية اقتضت طرح التساؤلات الآتية: ما هي العناصر التي ميّزت التجربة الدستورية والسياسية في المغرب؟ ما هو السياق الذي ساهم في تشكيل تلك العناصر؟ إلى أيّ حدّ تصمد عناصر التميُّز عند العرض والتحليل لأهمّ الحوادث السياسية والدستورية التي عرفها المغرب خلال الأعوام الخمسة الأخيرة؟ بتعبير آخر، هل تعني تلك العناصر تحقيق تغيير دستوري وسياسي بنيوي في المغرب، أم أنها لا تعني إلا تغييرًا في التوازنات فرضته مرحلة ما سُمي الربيع العربي فحسب؟

هذه التساؤلات الأساسية ستكون مرشد التحليل في هذه الدراسة، انطلاقًا من فرضية مفادها أن التجربة الدستورية والسياسية المغربية، على الرغم من تميّزها، تبقى محاصَرة بكثير من العوائق البنيوية التي لا يمكن أن تجعل كلّ ما حدث من تغيير تغييرًا بنيويًا، وإنما تجعله تغييرًا في التوازنات يصبّ في تجديد السلطوية فحسب.

ستجري معالجة الإشكالية المذكورة والتحقق من هذه الفرضية، من خلال منهج تحليلي نقدي لأهم الحوادث الأساسية التي طبعت المسار الدستوري والسياسي في المغرب، منذ النصف الأول من عام 2011، وذلك بالاعتماد، أساسًا،

على ملاحظة الباحث التي واكبت المراحل المختلفة لهذا المسار، استنادًا إلى مفاهيم الرصد المتمثلة في هذه الدراسة في الدستور والانتخابات والحكومة. أمّا التحليل، فسيكون انطلاقًا من المفهومين الرئيسين التاليين: التغيير البنيوي والتغيير في التوازنات. والمقصود بالتغيير البنيوي هو ذلك التغيير الذي ينفذ إلى العمق ويُغيّر القواعد الرئيسة لاشتغال النسق، وهو أمر يُفضي إلى تحوّل كبير في النسق أو تحوّل النسق كلّه. وأمّا التغيير في التوازنات، فهو الذي يقتصر على إحداث تحوّل في مواقع الفاعلين، مع الاحتفاظ بالقواعد الأساسية نفسها للنسق، ما يُفضي إلى استمرار ذلك النسق وتجديده.

ستتناول هذه الدراسة بالتحليل والنقد أهمّ الحوادث الدستورية والسياسية التي عرفها المغرب خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، وهي متمثلة في إقرار دستور جديد في عام 2011، وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلّية، وتشكيل حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، بعد التأسيس لذلك بتسليط الضوء على سياق التجربة المغربية، وعناصر تميّزها بوجه عام، وما يثار من تساؤلات مقلقة بشأن ذلك التميّز. انطلاقًا من هذا، ستُقسم هذه الدراسة إلى أربعة عناوين داخلية، هي: «عناصر التميّز والتساؤلات المقلقة»؛ «تغيير دستوري من داخل المحددات البنيوية نفسها للنظام»؛ «انفتاح انتخابي متحكم فيه»؛ «حكومة مغايرة لتأمين الاستمرار».

أولًا: عناصر التميّز والتساؤلات المقلقة

تميّزت التجربة الدستورية والسياسية في المغرب على مستوى سياقها، كما تميزت على مستوى مسارها، مقارنةً بما عرفته دول عربية أخرى؛ فشرارة الاحتجاج والانتفاض التي انطلقت من تونس، ما لبثت أن انتقلت إلى مجموعة من البلدان العربية، نظرًا إلى ما يجمع تلك البلدان من وحدة حضارية من جهة، وتشابه في واقع الاستبداد والفساد من جهة أخرى، على الرغم من أن هناك من جعل الثورات العربية، خصوصًا بعد أن تلاها بعض الاحتجاجات في أوروبا وأميركا، ضمن سياق «ثورة شاملة» يعرفها العالم ضد النظام الرأسمالي[441]. ساهم الاشتراك غير المسبوق للشباب العربي في استعمال الوسائط الإعلامية، ولا سيما منها المواقع الاجتماعية، من «فيسبوك» و«تويتر»، في سرعة انتقال الاحتجاج وسرعة التفاعل بشأنه، لكن مسارات الاحتجاج وما بعده اختلفت من بلد عربي إلى آخر، نظرًا إلى الاختلافات في المقومات الذاتية للحركات الاحتجاجية من جهة، وإلى التفاعل معها وردّات الفعل بشأنها، محليًا وإقليميًا ودوليًا، من جهة ثانية.

في هذا السياق، ظهرت حركة 20 فبراير في المغرب التي كانت، حقًّا، تجربة متميّزة في تاريخ المغرب الحديث، وأسست مسارًا دستوريًا وسياسيًا متميّزًا، من دون أن ينفي ذلك بعض إرهاصات القلق والتساؤلات الملحّة بشأن نوع التغيير الدستوري والسياسي.

1- حركة 20 فبراير على مستوى السياق

لم تُؤسس حركة 20 فبراير الاحتجاج في المغرب، بل كان تنامي الاحتجاج على نحوٍ غير مسبوق قد لوحظ منذ النصف الثاني من العقد الأول من الألفية الثالثة[442]، لكن تحقق بفضلها تحوّل نوعي في مظاهر الاحتجاج؛ إذ جرى الانتقال من الاحتجاجات التلقائية، في أغلب الأحيان، إلى الاحتجاج المنظم، ومن الاحتجاج الذي تغلب عليه مطالب اجتماعية وتحكمه مصالح فئوية أو مناطقية إلى احتجاج شعبي عامّ تؤطره، في المقام الأول، شعارات دستورية وسياسية.

شُكّلت النواة الأولى لحركة 20 فبراير من الشباب، ولقيت دعمًا كاملًا من بعض القوى السياسية والحقوقية[443]، ودعمًا محتشمًا من قوى أخرى، في حين أن هناك من كان له موقف متحفظ من الحركة واحتجاجاتها أو معارض لها[444]. واستطاعت هذه الحركة، بصورة غير مسبوقة، أن تُخرج إلى الشارع حشودًا من المحتجين، من أطياف أيديولوجية وسياسية مختلفة؛ ففي 20 شباط/فبراير 2011، نُظمت تظاهرات احتجاجية في 53 مدينة وقرية، وعرفت

هذه التظاهرات تجاوبًا ملحوظًا، على الرغم من مناوشات السلطة. وممّا لفت، في ذلك اليوم، النجاح الكبير في التنسيق الميداني بين الهيئات الداعمة لحركة 20 فبراير، على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي الحادّ بينها.

ممّا ميّز الحركة أيضًا تشبثها بالسلمية في مسارها النضالي، على الرغم من تكرار قمعها من السلطة[445]. ولعل من أهم أسباب ذلك تشبث الهيئات الداعمة لها بالخيار السلمي، وجعل الانسياق إلى العنف خطًّا أحمر، ولا سيما من أكبر هيئة داعمة للحراك، وهي جماعة العدل والإحسان. إلا أن هذا المنحى الإيجابي في التميّز لم يمنع من تسجيل منحًى سلبي، تمثّل أساسًا في الانقسام الملحوظ في صفوف الإسلاميين، وفي صفوف اليساريين أيضًا، بخصوص دعم حركة 20 فبراير، كما كان هناك اختلاف أيديولوجي حادّ بين القوى الداعمة لها[446]. وأُضيف إلى ذلك الاختلاف الأيديولوجي، في ما بعد، اختلاف سياسي بشأن الموقف من مطلب الملكية البرلمانية[447]. علاوةً على ذلك، كانت أغلب القوى الداعمة للحراك تعاني ضعف تغلغلها في المجتمع، وهو ما أثّر سلبًا في حشد الجماهير، وجعل ضغط الحركة في حدود معيّنة.

ساهمت تلك العوامل، إضافةً إلى ما قام به النظام من مبادرات اجتماعية ودستورية، في سحب البساط من حركة 20 فبراير ونزع فتيل احتجاجها، لكن من دون أن ينفي ذلك أن هذه الحركة كانت هي المُؤسس لما حدث على امتداد الأعوام الخمسة الأخيرة من تغييرات دستورية وسياسية، ميّزت، على مستوى مسارها العامّ، المغرب من بلدان عربية أخرى.

2- تميّز المسار وتساؤلاته المقلقة

في مقابل تلك العناصر المتعلقة بالتميّز الذاتي لحركة 20 فبراير، أكان في جانبه الإيجابي أم في جانبه السلبي، كان هناك تميّز على مستوى ردّة فعل النظام السياسي، من خلال حركته «الاستباقية» التي تمثلت أساسًا في «خطاب 9 مارس» 2011 الذي قدّم فيه الملك طرحًا لتغيير دستوري، تضمن إغراء بأشياء كثيرة؛ فالنظام السياسي في المغرب لم ينتظر أن تبلغ الأزمة مبلغًا لا يمكن التحكم به، وحاول استباق الأمور، وربما كان ذلك بفعل توجيه قوًى دولية، في مقدمها فرنسا التي تربطها بالمغرب مصالح سياسية واقتصادية مهمّة، لكن ممّا لا شك فيه أن سرعة سقوط بن علي ومبارك كان لها تأثير واضح في هذا الاختيار. كما أن الامتداد التاريخي للنظام الملكي في المغرب، وتعقيد بنية الحكم المخزني، منحَا الملكية في المغرب قدرة ملحوظة على التكيّف، وذلك تأكيدًا لما سبق أن ذهب إليه صموئيل هنتنغتون من أن الأنظمة التي تكون أكثر قِدمًا وأكثر تعقيدًا تتمتع بقدرة أكبر على التكيّف[448].

إضافةً إلى عنصر «الاستباق» المذكور، يبدي كثير من المتتبعين والملاحظين، ولا سيما من خارج المغرب، إعجابهم بالتجربة الدستورية والسياسية في البلاد، لما توافر فيها من استقرار وإشراك للإسلاميين في تدبير الشأن العام؛ فما حدث من تغييرات إلى حدود الساعة إنما كان في ظلّ الاستقرار الذي أصبح عملة نادرة في العالم العربي. ولعل مما ساهم في هذا الاستقرار إشراك جزء من الإسلامين (حزب العدالة والتنمية) في تدبير الشأن العام، على الرغم من تهميشهم والانقلاب عليهم في أماكن أخرى.

هذه هي عناصر التميّز الأساسية التي يزداد إعجاب بعض الملاحظين بها عند مقابلتها بما تعرفه بلدان عربية أخرى من تسلط وتطرف وتفكك. لكن يمكن لكل ملاحظ معايشٍ للتجربة أن ينتابه نوع من القلق المشروع بخصوص ثلاثية التميّز (الاستباق والاستقرار والإشراك أو الإدماج)، ويمكن التعبير عن هذا القلق من خلال تساؤلات تؤكد الحوادث المتوالية في المغرب أمرَ طرحها بإلحاح؛ ففي ما يخص الاستباق، يمكن التساؤل: إلى أيّ حدّ نبع ذلك الاستباق من إرادة سياسية تروم تحقيق تغيير بنيوي فعلي في طبيعة النظام السياسي؟ وإلى أيّ حدّ يمكن أن نعتبر أن ذلك الاستباق لم يكن مناورة لتكيّف موقّت فرضته الحوادث، وانحناءة عابرة أمام موجة الاحتجاج فحسب؟

في ما يخص الاستقرار، يمكن التساؤل: إلى أيّ حدّ شكّل هذا الاستقرار أساسًا لإصلاح فعلي؟ وإلى أيّ حدّ تحققت فعلًا أطروحة «الإصلاح في ظلّ الاستقرار»؟ وأمّا في ما يخص إشراك الإسلاميين أو إدماجهم، فيمكن التساؤل: إلى

أيّ حدّ كان هذا الإشراك مؤسسًا لمرحلة سياسية مغايرة، ولم يكن إشراكًا توظيفيًا يهدف إلى توظيف الرصيد الإسلامي لتحقيق تكيّف موقّت للنظام السياسي؟

تساؤلات أساسية نستحضرها في عرض المسار السياسي والدستوري في المغرب وتحليله على امتداد الأعوام الخمسة الأخيرة، لأنّ من شأن استحضارها الإفادة في تحديد المعالم الأساسية لذلك التغيير.

ثانيًا: تغيير دستوري من داخل محددات النظام البنيوية نفسها

كان الملاحظون ينتظرون أن يُغيّر الملك محمد السادس الدستور، مباشرةً بعد تولّيه العرش في عام 1999، لما يمكن أن يُضفيه ذلك من دلالات تأسيسية لمرحلة جديدة، وأن يُشكّله من تعبير عن إرادة تغييرية فعلية. لكن حدث تأخر في ذلك، ولم يحدُث استباق استراتيجي، إلى أن جاءت الاحتجاجات العربية. فتغيير الدستور لم يكن فعلًا سابقًا، ولكنه كان ردّة فعل لسحب البساط من تحت حركة 20 فبراير التي كانت مرشحةً للاتساع والتطور، نتيجة ما عرفته دول عربية مجاورة. وبكل تأكيد، هناك اختلاف في الإرادة الدستورية بين «دستور الفعل» و«دستور ردّة الفعل»؛ ففي الدستور الأول، يكون ثمة تأسيس أصلي وحرّ للقواعد والمبادئ الناظمة للنظام السياسي والاجتماعي. أمّا في الدستور الثاني، فيكون ثمة تغيير اضطراري يستجيب لمطالب دستورية، لكن على أساس القواعد الجوهرية والمبادئ الأساسية السابقة. فعلى الرغم مما حققه دستور 2011 من تقدم دستوري - مقارنةً بالدساتير السابقة - فإنه لم يخرج عن المحددات الأساسية لبنية النظام القائم، أكان ذلك من حيث وضعه أم من حيث مضمونه أو تأويله.

1- في طريقة وضع الدستور ومضمونه

تحقق تقدّم على مستوى طريقة وضع الدستور، مقارنةً بما كان يجري سابقًا في عهد الملك الحسن الثاني؛ فلأول مرة تُشكّل لجنة لوضع الدستور، وتُعلن أسماء خبرائها المغاربة. وفي موازاة هذه اللجنة الملكية، وُضِعت آلية سياسية لتتبّع إعداد الدستور من أمناء أحزاب سياسية ومسؤولي نقابات، وأُفسح في المجال للهيئات السياسية والمدنية كي تقدِّم مذكرات بخصوص التعديل الدستوري. إلا أن هذا التقدم الشكلي على مستوى الدستور لم يخرج عن الاحتكار الملكي لمحددات التغيير الدستوري، ولم يخرج عمّا اقتضاه الاحتكار من ضبط وتوجيه لعملية وضع الدستور؛ فالملك هو الذي حدّد تاريخ إعلان المراجعة الدستورية، وحدّد الثوابت والمرتكزات الدستورية التي سيقوم عليها الدستور، وعيّن أعضاء لجنة وضع الدستور، واشتغلت هذه اللجنة تحت السقف الذي حدّده مستشارو الملك، وكانت الآلية السياسية للتتبع مجرّدة من جميع وسائل التأثير في المسار الدستوري المرسوم. ولم يعكس تَعدد المذكرات الدستورية - على خلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين والمثقفين - شراكةً دستوريةً أو توافقًا دستوريًا[449]، لا بسبب عدم إشراك حركة 20 فبراير والهيئات الداعمة لها، وهي التي كانت دافعًا أساسيًا في مبادرة تغيير الدستور، فحسب، بل بالنظر أيضًا إلى أن المذكرات التي قُدمت إلى رئيس اللجنة الملكية لوضع الدستور وفّرت بتعددها المبالغ فيه، والمضمون غير الديمقراطي لأغلبها، غطاءً لحفاظ الدستور الجديد على المحددات البنيوية نفسها السابقة للنظام الملكي، على الرغم من كلّ ما حدث من تقدّم ملحوظ على مستوى النص الدستوري، مقارنةً بتجارب دستورية سابقة.

تقدّم دستور 2011 من حيث نصه على الدستور السابق، أي دستور 1996، في جوانب عدة، من أهمها توسيع اختصاصات البرلمان والحكومة، وتوسيع مجال الحقوق والحريات، والتنصيص على اختيار رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات. إلا أن هذا التقدم جرى من داخل المسار الدستوري السابق؛ فكل ما تمّ إقراره من مستجدات دستورية لا يتضمن تغييرات بنيوية في طبيعة النظام السياسي، وإنما هي تغييرات توازنية فقط فرضتها مرحلة الاحتجاج؛ إذ استطاعت حركة 20 فبراير، نظرًا إلى ما قامت به من حشد من جهة، وإلى التطورات الإقليمية المحيطة بها من جهة أخرى، أن تضغط من أجل تغيير الدستور، واستطاعت أن تفرض دستورًا متقدمًا مقارنةً بدستور 1996، لكنها لم تستطع - بسبب عوائق ذاتية من جهة، وبسبب محدودية التجاوب الشعبي من جهة ثانية - أن تفرض

تحقيق الدستور الديمقراطي الذي كانت تُطالب به؛ فعلى الرغم من تقدم دستور 2011، فإنه بقيَ بعيدًا عن مستوى الدستور الديمقراطي. وحتى الاستفتاء الذي كان من الممكن أن يُشكل المنحى الديمقراطي في الجوانب المتعلقة بوضع الدستور، شابَتْه مشكلات كثيرة على مستوى إدارته والإشراف عليه، وعرف حملةً غير متساوية وُظفت فيها المساجد والزوايا ومجلس العلماء والمؤسسات العمومية، وكثير من المنابر الإعلامية، في الدعوة إلى التصويت بـ «نعم» لمشروع الدستور، في مقابل التضييق على الرافضين والداعين إلى مقاطعة الاستفتاء.

كانت للملك السيادة في وضع الدستور الذي نص على أن الملك هو الفاعل الأول في ممارسة السيادة، ومن ثمّ لم يعنِ انتقال الملك من «الممثل الأسمى للأمة»، بحسب نصّ دستور 1996، إلى «الممثل الأسمى للدولة»، بحسب نصّ دستور 2011، إقرارًا دستوريًا بأن الأمة تختار كلّ ممثليها عن طريق الانتخاب، كما يقتضي ذلك الدستور الديمقراطي؛ إذ نصّت الفقرة الثانية من الفصل الثاني من الدستور على أن الأمة تختار «ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم»، وهناك - بحسب هذه الفقرة - ممثلون للأمة منتخبون وآخرون غير منتخبين، وإلا كان ينبغي أن يكون نصّ الفقرة على النحو الآتي: «تختار الأمة ممثليها بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم». من هم ممثلو الأمة الذين لا يجري اختيارهم عن طريق الاقتراع؟ إنهم يُحصرون، أساسًا، في المؤسسة الملكية؛ فالملك، بوصفه رئيس الدولة، هو ممثلها الأسمى، أمّا بوصفه «أمير المؤمنين»، فإنه الممثل الأسمى للأمة، ولعل هذا ما برر احتفاظ الملك باختصاصات واسعة في دستور 2011، وجعل الاختيارات الملكية أمرًا راجحًا في تأويل الدستور.

2 - في تأويل الدستور وتفعيله

تعددت قراءة الباحثين والسياسيين لدستور 2011، واختلفت المواقف منه، إمّا باختلاف الإرادات والمواقع، وإمّا باختلاف مقاربات القراءة والتحليل. لكن يمكن التمييز، بوجه عام، بين ثلاثة مواقف من دستور 2011؛ فهناك من عدّه ثورة دستورية واستثناء مغربيًا، وكان رهان أصحاب هذا الموقف تحقيق تكيّف موقّت مع تحولات المرحلة. أمّا أُفقهم، فهو ضمان استمرار النظام السياسي بخصائصه البنيوية نفسها وتحالفاته السابقة نفسها أيضًا. وهناك من رأى أن مشروع دستور 2011 لا يرقى إلى مستوى مرحلة المخاض الدستوري والسياسي الذي عرفه بعض البلدان العربية، ولا يستجيب لشعار الدستور الديمقراطي الذي رفعته الاحتجاجات، وكان الرهان هو مقاطعة الاستفتاء والاستمرار في الاحتجاج، أمّا الأفق فهو التأسيس لمسار دستوري جديد. وبين هذين الموقفين، كان هناك موقف ثالث أملاه استحضار ميزان القوى لحظة وضع الدستور الجديد من جهة، والقراءة النصية لمضامين الدستور من جهة أخرى، ويقتضي هذا الموقف القبول بدستور 2011. وليس هذا القبول على أساس أنه دستور مثالي، بل لأنه أفضل من دستور 1996 في كثير من الجوانب. وكان رهان أصحاب هذا الموقف هو الدفع في اتجاه تأويل ديمقراطي للدستور، أمّا أُفقهم، فهو التأسيس لتغيير ديمقراطي انطلاقًا ممّا يتيحه الدستور الحالي من هوامش للتغيير.

في سياق هذا الموقف الثالث، عرفت الساحة المغربية كثافةً في الحديث عن التأويل الديمقراطي للدستور مباشرة بعد إقرار دستور 2011، بل منذ أن ظهر بعض معالم مشروع الدستور، ولم يكن هذا الحديث في المنابر الإعلامية فحسب، وإنما كان في بعض المراكز والمؤسسات الجامعية أيضًا[450].

إذا كانت أهمية تأويل أيّ نصّ مكتوب لا تخفى، خصوصًا إذا كان هذا النص يهمّ قضايا كبرى ومصيريةً، كما هي حال الدستور الذي يُفترض فيه تحديد المبادئ والقيم التي يتعايش على أساسها المجتمع، ويُنظم السلط، ويرسم ما بينها من علاقات وحدود[451]، فإن هذا التأويل، في ما يتعلق بالوثيقة الدستورية على نحوٍ خاص، عادةً ما يُشكل استثناءً وليس أصلًا، بالنظر إلى ما يُفترض في الصَوْغ الدستوري من دقة ووضوح، وما يُفترض في مرحلة إعداد الدستور من نقاش مستفيض من شأنه الحدّ، إلى أبعد الحدود، من الفهم المزدوج لبعض القضايا الدستورية؛ ولذلك يمكن القول إن كثرة الحديث عن التأويل الديمقراطي مسألة غير طبيعية، وهي تؤكد الطبيعة غير الديمقراطية للنص الدستوري.

من المهم الإشارة إلى أن الحديث عن تأويل الدستور ليس جديدًا في المغرب، وإنما الجديد هو كثافة هذا الحديث عن التأويل، وعن المنحى الديمقراطي لهذا التأويل، ونقل ذلك من نقاش فكري إلى نقاش سياسي؛ إذ سبق للمفكر عبد الله العروي أن قابل بين نوعين من تأويل الدستور هما التأويل السلفي والتأويل الديمقراطي(452).

الحديث الجديد عن تأويل الدستور لا يُلمس فيه تقابل ديمقراطي/سلفي، على غرار ما كتب العروي، وإنما يُلمس فيه تقابل ديمقراطي/سلطوي، أو ديمقراطي/غير ديمقراطي، وإن كان يلاحظ إحجام المنادين بالتأويل الديمقراطي عن التوسع في ما يقابل ذلك. وهناك من نادى بتأويل برلماني في مقابل تأويل رئاسي، ولنا أن نتساءل: إلى أيّ حدّ ينسجم هذا التقابل مع الحالة الدستورية المغربية، إذا علمنا أن التقابل الرئاسي/البرلماني هو تقابل من داخل النسق الديمقراطي الذي يقبل بالنظام البرلماني كما يقبل بالنظام الرئاسي؟

يخضع اتجاه تأويل الدستور، من جهة أولى، لما يمكن أن نسميها نقطة الارتكاز في الدستور، أي روح الدستور وجوهره. ويخضع، من جهة ثانية، لميزان القوى الذي أنتج الدستور، ويُنتج مساره التأويلي والتفعيلي. ومن المعلوم في الفقه الدستوري أن جوهر الدستور الديمقراطي يرتبط بموضوع السيادة التي تكون للشعب أو الأمة، وتنتج من هذه السيادة تفصيلات أخرى متطلبة في الدستور الديمقراطي تتعلق أساسًا بالحقوق والحريات وتنظيم السلطات. وعلى الرغم من تقدّم دستور 2011 بخصوص بعض المقتضيات عن دستور 1996، تبقى نقطة ارتكازه غير ديمقراطية.

إذا أضفنا إلى ذلك أن ميزان القوى لا يزال في غير مصلحة القوى الديمقراطية، تكون النتيجة أن التأويل الديمقراطي يبقى حديثًا للاستهلاك فحسب. ولا أدل على ذلك من أن المنادين بالتأويل الديمقراطي لم يحرزوا، بعد نحو خمسة أعوام من إقرار الدستور، أيّ انتصار تأويلي ملموس(453)، بل على عكس ذلك، يتعرض الدستور من حين إلى آخر لتأويل وتفعيل في اتجاه غير ديمقراطي. ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على ذلك ما يرتبط بالقانون التنظيمي رقم 12-02 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا؛ فهذا القانون التنظيمي لم ينطلق من معايير واضحة للتمييز بين المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية التي يجري التعيين فيها بظهير للملك، وباقي المؤسسات والمقاولات التي يجري التعيين فيها بمرسوم لرئيس الحكومة، فكانت النتيجة أنْ صُنفت أغلب المؤسسات والمقاولات ذات الطابع التنموي والمالي والإعلامي بأنها استراتيجية(454)، ليبقى للملك القول الفصل بخصوص تعيين مسؤوليها، وتبقى بعيدة، إلى حدّ ما، عن السياسة الحكومية، مع العلم أنها تُغطي جوانب أساسية في العمل الحكومي، وأغلب المؤسسات والمقاولات ذات الطابع الاجتماعي صُنف غير استراتيجي(455)، ليقع عبؤه على رئيس الحكومة.

هكذا، يلاحَظ أن الملك الذي كان حاضرًا بقوة في وضع الدستور، وحاضرًا بقوة أيضًا في مضمونه، حضر كذلك بقوة في مسألة التأويل الدستوري، بوصفه يمثل اتجاهًا معيّنًا لتأويل الدستور. بل إن الملك حضر أيضًا من خلال حديثه، هو نفسه، عن التأويل الديمقراطي للدستور(456)، ومن خلال دفعه أحيانًا في اتجاه تأويلي معيّن، كما حدث بخصوص الخلاف المتعلق بالمبادرة في مجال القوانين التنظيمية؛ إذ إن هناك من عدّها اختصاصًا حصريًّا للحكومة، وهناك من رأى أنها من اختصاص البرلمان، فاستغل الملك مناسبة تخليد البرلمان للذكرى الخمسين لتأسيسه، ولمّح إلى إنهاء ذلك الجدال، من خلال إشادته في رسالته بالجهد الذي يقوم به البرلمان في مجال القوانين العادية والقوانين التنظيمية(457).

إن حضور الملكية، بخصائص السموّ والهيمنة نفسها التي ميّزتها سابقًا، في مختلف مراحل المسار الدستوري، يؤكد أن التغيير الدستوري لعام 2011 لم يكن تغييرًا بنيويًا في طبيعة النظام السياسي بقدر ما كان تغييرًا توازنيًا يحفظ للملكية استمرارها على خصائصها السابقة نفسها، ويُعيد النظر في التوازنات المتعلقة بالهوية والحقوق والسلطات فقط، بطريقة تضمن استمرار تلك الخصائص من جهة، وتحقق ظاهريًا تكيّفًا مع مطالب المرحلة من جهة أخرى. وهذا الاختيار انعكس في التغيير الدستوري انعكاسًا واضحًا على الانتخابات والفعل الحكومي.

ثالثًا: انفتاح انتخابي متحكَّم به

حاول واضعو دستور 2011 أن يسبغوا على العملية الانتخابية فاعلية وصدقية، أكان ذلك على المستوى التشريعي أم على المستوى المحلي، وذلك من خلال النصّ على تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الفائز في الانتخابات التشريعية، وتنويع سلطات البرلمان وتوسيع مجال القانون، وضمان مجموعة من الحقوق للمعارضة البرلمانية، وإقرار مجموعة من المبادئ المتعلقة بحرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها، وتوسيع المشاركة فيها، وتخصيص باب خاص بالجهات والجماعات الترابية الأخرى تضمن مجموعةً من المقتضيات الانتخابية الجديدة على المستوى المحلي.

انطلاقًا من تلك المقتضيات الدستورية الجديدة، عرف النظام القانوني للانتخابات، على المستويين التشريعي والمحلي، بعض المستجدات المهمّة، لكن من دون أن يعني ذلك تحقيق انتخابات ديمقراطية، بما تعنيه هذه الانتخابات من تنافس على الحكم، واختيار المسؤولين عن القرار، من خلال أصوات الناخبين بكلّ حرية[458]، لأنها ظلت في حدود جوهر دستور 2011 الذي لا يربط الحكم بالشرعية الانتخابية؛ إذ عرفت الانتخابات التشريعية (في 25 تشرين الثاني نوفمبر 2011) والانتخابات الجماعية والجهوية (في 4 أيلول/سبتمبر 2015) انفتاحًا انتخابيًا ملحوظًا، تمثّل أساسًا في السماح لحزب ذي توجه إسلامي بقيادة الحكومة ورئاسة مجموعة من المجالس الجماعية، والتزام الإدارة بنزاهة الانتخابات بمفهومها الضيق الذي يعني عدم التدخل المباشر لمصلحة أحزاب سياسية معيّنة، لكن هذه الانتخابات ظلت خاضعة لضبط قانوني قبلي، وهو ما جعل نتائجها لا تؤثر سلبيًا في بنية النظام السياسي، وإن كان لها بعض التأثير في مستوى توازنات المشهد السياسي، كما أنها ظلت محاطة بسلوك سياسي وانتخابي ينزع عن الأحزاب السياسية الصدقية ويصبّ في تجديد السلطوية.

1- بعض مظاهر الضبط القانوني للانتخابات

انطلاقًا من تلك المقتضيات الدستورية، عرفت الانتخابات التشريعية التي نُظمت في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، والانتخابات الجماعية والجهوية التي نُظمت في 4 أيلول/سبتمبر 2015، بعض المستجدات على مستوى نظامها القانوني؛ فبخصوص الانتخابات التشريعية، وإضافةً إلى ذلك المستجد المهمّ الذي أقرّه الدستور، المتعلق بتعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الفائز في الانتخابات التشريعية، أصبح مجلس النواب يتألف من 395 عضوًا، أي بزيادة 70 نائبًا، وانتقل عدد المنتخبين برسم لائحة الترشيح الوطنية من 30 إلى 90 منتخبًا (60 من النساء و30 من الرجال الذين لا تزيد سنّهم على أربعين عامًا)، وخُفضت سنّ الترشيح إلى 18 عامًا، وأضحى من الجائز للناخبين والناخبات المقيمين بالخارج أن يصوّتوا في الاقتراع من خلال الوكالة، كما سُمح لهم بتقديم ترشيحهم للانتخابات، باستثناء أولئك الذين يتولون مسؤولية حكومية أو انتدابية أو عمومية في بلد الإقامة. وأُلغيت بطاقة الناخب التي جرى في التجارب الانتخابية السابقة تلاعب كبير بها، وعُوض ذلك بالإدلاء بالبطاقة الوطنية عند التصويت. كما أُقرّت مجموعة من المقتضيات المتعلقة بمنع الجمع بين بعض المسؤوليات[459]، وتخليق الحملات الانتخابية ونزاهة الاقتراع[460]. وكُرّس أغلب تلك المقتضيات، أو ما يشبهها، في انتخابات الجماعات الترابية لعام 2015.

لا تخفى أهمية بعض تلك المستجدات القانونية والتنظيمية التي لا شكّ في أنها ساهمت في تميّز الانتخابات التشريعية لعام 2011، والانتخابات المحلية لعام 2015، على مستوى نتائجها؛ فحزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية فاز بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، أو بما مجموعه 107 مقاعد، أي بفارق 47 مقعدًا عن حزب الاستقلال الذي حصل على المرتبة الثانية، ما مكّنه من قيادة الحكومة، كما أنه فاز في الانتخابات الجهوية والجماعية في أغلب المدن. وتزايد حضور المرأة في مجلس النواب؛ إذ ارتفع عدد المنتخبات من 34 امرأة في انتخابات 2007 إلى 67 امرأة في انتخابات 2011، كما ارتفع عدد المنتخبات في المجالس الجماعية من 3465 منتخبة في الانتخابات الجماعية لعام 2009 إلى 6673 منتخبة في انتخابات الجماعات في 4 أيلول/سبتمبر 2015.

ساهمت هذه السمات الانتخابية الجديدة، على مستوى كلّ من التنظيم أو النتائج، في تحقيق نوع من التغيير الانتخابي، لكن من دون أن يغيّر ذلك من وظائف الانتخابات كما عرفها المسار الانتخابي في المغرب منذ أوّل انتخابات جماعية في عام 1960. فهي - من جهة - أضفْت مظهرًا من الانفتاح الانتخابي والسياسي بوجه عام، زاد في نظر بعض الملاحظين المغرب تميزًا من كثير من الدول العربية، وهي تؤكد - من جهة أخرى - سموّ المؤسسة الملكية وهيمنتها

على باقي المؤسسات الدستورية؛ فلم يتعَدّ تأثير هذه الانتخابات دائرة التغيير التوازني المسموح به الذي يصبّ في نهاية المطاف في استقرار بنيوي للنظام السياسي. وكما لاحظ أحد الباحثين، لم يُفض المسلسل الطويل من الانتخابات في المغرب إلى تقييد المؤسسة الملكية، بل كرّس شرعيتها الدينية والسياسية والتاريخية، وحوّلها إلى مصدر وحيد للسلطة، أكان على المستوى المركزي أم على المستوى المحلّي[461].

أتى ذلك الضبط لمخرجات العملية الانتخابية من خلال آليات تنظيمية وقانونية؛ إذ استمرت وزارة الداخلية في انفرادها بإدارة الاقتراع والإشراف عليه، على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية كان يطالب بإحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات. وظلت تلك الوزارة في انتخابات 2011 وانتخابات 2015 هي الفاعل الأساسي في إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات، وكانت هي المتحكمة بإحداث الدوائر الانتخابية، بعيدًا عن أيّ مراقبة بعدية، وهي التي حدّدت كيفيات توزيع الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية وطرائق صرفه. والعامل (ممثل وزارة الداخلية على الصعيد المحلي) هو من عيّن الرؤساء والأعضاء لمكاتب التصويت، أكان ذلك في الانتخابات التشريعية أم في الانتخابات المحلّية.

أشرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الرغم من عدم توافر شرطَي الاستقلالية والحياد فيه، على الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات. كما أنه لم تجرِ مراجعة نمط الاقتراع اللائحي، علمًا بأنه لم يحقق الأهداف المتوخاة منه[462]، واعتُمدت عتبة متدنية لا تتجاوز 6 في المئة على المستوى المحلي و3 في المئة على المستوى الوطني، ما أفضى إلى مزيد من تشتت الأصوات و«بلقنة» الخريطة الانتخابية والمشهد الحزبي بوجه عام، وكرّس عدم حصول أيّ حزب سياسي على الأغلبية المطلقة، وهو ما نتج منه - على مستوى الانتخابات التشريعية - تشكيل حكومة ائتلافية تجمع بين أحزاب بينها اختلافات أيديولوجية وسياسية كبيرة، ما شكّل آليةً لضبط العمل الحكومي وأحيانًا عرقلته.

بخصوص تقسيم الدوائر الانتخابية، لُوحظ في الانتخابات التشريعية استمرار التفاوت الديموغرافي الكبير على الرغم من المبادئ التي وضعها القانون التنظيمي لمجلس النواب[463]؛ إذ خُصص مقعد واحد لعشرين ألف مواطن في بعض الدوائر، ومقعد واحد لمئة ألف مواطن في دوائر أخرى. أمّا على المستوى المحلي، فلم يحدث أيّ تغيير في عدد الأعضاء المكوّنين للمجالس الجماعية في الجماعات غير المقسمة إلى مقاطعات، بل ظل يراوح بين 11 عضوًا في الجماعات التي يقل عددها عن 7500 نسمة و61 عضوًا في الجماعات التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة، مع ما يلاحَظ من عدم عدالة هذا التقسيم، ومن ثمّ يمكن أن يمثّل منتخب واحد ما يزيد على 6557 نسمة في الجماعات التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة، بل يمكن أن تصل النسبة إلى 25 ألف نسمة للمنتخب الواحد في الجماعات المقسمة إلى مقاطعات، والتي يفوق عدد سكانها 750 ألف نسمة[464]، في حين لا تتجاوز نسبة التمثيل في أحسن الأحوال 682 نسمة للمنتخب الواحد في الدوائر التي لا يزيد عدد سكانها على 7500 نسمة، فأدّى ذلك التفاوت الكبير إلى عدم تناسب عدد المقاعد مع عدد الأصوات المتحصّل عليها، وصناعة خارطة انتخابية على مقاس التغيير التوازني المسموح به؛ فحزب الأصالة والمعاصرة الذي كانت حركة 20 فبراير تطالب بحلّه ورحيل بعض رموزه عن المشهد السياسي، عاد وحصل في الانتخابات الجماعية (4 أيلول/سبتمبر 2015) على المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد، بما مجموعه 6655 مقعدًا، من دون أن يُوازي ذلك حصوله على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات، نظرًا إلى التصويت له في الدوائر القروية التي يمثّل فيها المنتخَب عددًا قليلًا من المواطنين، في حين حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات بنحو مليون وستمئة ألف صوت، في وقت لم يحصل فيه إلا على المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد بمجموع بلغ 5021 مقعدًا، نظرًا إلى التصويت له في الدوائر الحضرية التي يمثّل فيها المنتخَب عددًا كبيرًا من المواطنين؛ إذ يبلغ عدد المستشارين الجماعيين في المناطق القروية نحو 28.898 مستشارًا، وهو عدد يُضاعف عدد المستشارين في المدن (نحو 2463 مستشارًا) بما يزيد على 11 مرة، في وقت لا يزيد فيه سكان المناطق القروية (19 مليون نسمة) على سكان المدن (14 مليون نسمة) إلا خمسة ملايين نسمة. وإضافةً إلى هذا الضبط القانوني والتنظيمي القبلي، عرفت الانتخابات استمرار «أعطاب» عدة في السلوك الانتخابي.

2- بعض أعطاب السلوك الانتخابي

لا يحدّ من مظاهر الانفتاح الانتخابي التي عرفها المغرب في إثر موجة الاحتجاجات العربية، الضبط القانوني القبلي فقط، وإنما يحدّ منها أيضًا استمرار ترسبات ثقافة سياسية تقليدية تخترق جلّ الفاعلين المباشرين في العملية الانتخابية، من ناخبين ومنتخَبين وإدارة انتخابية؛ إذ أكّدت كلّ من انتخابات 2011 و2015 الارتهان لممارسات انتخابية تقليدية، بل إنها أكّدت استشراء الفساد الانتخابي الذي لا شكّ في أنه يُشكل مدخلًا للفساد السياسي العام.

كانت فترة تقديم الترشيحات مناسبة أخرى لإظهار الترهل الذي يعرفه المشهد الحزبي في المغرب؛ فعلى الرغم من تنصيص القانون التنظيمي للأحزاب السياسية على احترام المبادئ الديمقراطية في الترشيح[465]، فإن مجموعة من الأحزاب السياسية عرفت خلافات حادّة بخصوص لوائح مرشحيها[466]، وذلك بسبب غياب مساطر ديمقراطية واضحة للحسم في لوائح المرشحين، بل إن بعض التقارير الإعلامية المتعلقة بانتخابات 2015 تحدثت عن حالات ابتزاز مالي تعرض لها بعض المرشحين من بعض المسؤولين من الحزب السياسي نفسه[467]، أثارت تلك التصرفات غضب كثير من المنتمين إلى الأحزاب السياسية. ولم يراعِ جلّ الأحزاب السياسية شرط الالتزام بالخط الأيديولوجي والسياسي للحزب، عند الترشيح، بقدر ما راعى ترشيح من لهم أكثر حظوظًا في الفوز، وإن كانت لا تربطهم بالحزب روابط متينة[468]، بل حتى إن كان بعضهم رحل من حزب آخر ذي توجهات وتصورات تخالف الحزب الجديد الذي جرى الترشح باسمه. وفي أغلب الأحيان كان تقدير حظوظ النجاح يرتبط بالمال والنفوذ للمرشح، وليس بالاقتناعات الأيديولوجية والسياسية والبرنامج الانتخابي الذي يدافع عنه، بل أشار بعض المنابر الإعلامية والجمعية المغربية لحماية المال العام إلى أن بعض الأحزاب السياسية رشح أشخاصًا تحوم حولهم شبهات الفساد[469].

تُعد عملية الترشيح للانتخابات من أهم العمليات التي تساهم في إفراز النخب الحزبية؛ فهي تنقلهم من أعضاء عاديين أو متعاطفين إلى أُطر مؤثّرين في قرارات الحزب واختياراته. من أجل ذلك، ستنعكس تلك الممارسات التقليدية سلبًا على مبادئ بعض الأحزاب السياسية واختياراتها، ولا يُستبعد أن يكون حزب العدالة والتنمية من بين تلك الأحزاب السياسية المتأثرة بذلك، نتيجة حرصه على تغطية عدد كبير من الدوائر الانتخابية، على الرغم ممّا سجّله من تميّز على مستوى اختيار المرشحين. ولم يكرّس السلوك السياسي التقليدي غياب الثقة في الأحزاب السياسية فحسب، بل إنه كرّس أيضًا غيابها في العملية الانتخابية وفي العمل السياسي بوجه عام، وهو ما تجلّى في محدودية الإقبال على التصويت؛ إذ بلغت نسبة المشاركة، بحسب وزارة الداخلية، 45.4 في المئة في انتخابات 2011 و53.67 في المئة في انتخابات 2015، مع العلم أن المغرب ظلّ في هذه الانتخابات يعتمد نظام التسجيل الإرادي، وهو تسجيل يعني تقدّم الشخص المعني بطلب إلى الجهة الإدارية المتخصّصة لإدراج اسمه في اللوائح الانتخابية، ولم يعتمد التسجيل التلقائي على نحوٍ تتولى فيه الجهة الإدارية تسجيل كلّ من توافرت فيه شروط الانتخاب تلقائيًا، وهذا أمر جعل ستة ملايين مواطن من المؤهلين للتصويت غير مسجلين في اللوائح الانتخابية التي نُظمت على أساسها انتخابات 2011، ما شكّل 37 في المئة من مجموع الناخبين آنذاك. والأمر نفسه تكرر في انتخابات 2015، مع العلم أن عدد غير المسجلين من المؤهلين للانتخابات بلغ، بحسب بعض التقديرات، 11 مليون شخص. يُضاف إلى ذلك أن نسبة الأوراق الملغاة في انتخابات 2011 قُدرت بنحو 20 في المئة، بل إنها بلغت 25 في المئة بحسب بعض الهيئات المستقلة[470].

جرى، من خلال انتخابات 2011 و2015، التأكد من أن نمط الاقتراع اللائحي في ظلّ الشروط الدستورية والسياسية والثقافية القائمة في المغرب لم ينقل الانتخابات من انتخابات أشخاص إلى انتخابات برامج، كما كان يروج لذلك إبّان الإعداد لتغيير نمط الاقتراع في عام 2002؛ إذ لا يزال الناخب المغربي يُصنّف ضمن خانة الناخب الأسير الذي تأسره عواطفه، أو انتماءاته العائلية أو القبلية، أو حاجته المادية، وذلك على عكس الناخب العقلاني أو الاستراتيجي الذي يكون تصويته بناءً على قراءة متفحصة لما تتضمنه البرامج الانتخابية[471]، فيبدو من خلال انتخابات 2015 غياب أيّ تأثير للبرامج الانتخابية في اختيارات الناخبين، ولا يرجع ذلك إلى الفساد الانتخابي الكبير الذي عرفته هذه الانتخابات فحسب، بل إلى استمرار بعض التمثلات التي تقول بعدم جدوى هذه البرامج أيضًا. وليس ذلك بسبب تشابهها أو عدم صوغها الدقيق فحسب، بل لأن ما يُنجز ويُنفّذ في الواقع هو مشروعات الملك وبرامجه، لا برامج الأحزاب السياسية المفتقدة للصدقية. ولعل سلوك المؤسسة الملكية بخصوص الانتخابات يُساهم في تكريس مثل هذه التمثلات؛ فعادةً ما يُقْدم الملك في اللحظات الانتخابية على تدشين بعض المشروعات وإعلان بعض المبادرات والبرامج الكبرى التي يُفترض، أحيانًا، أن تكون من اختصاص الجهات المنتخَبة[472].

إن انتخابات بتلك الحدود وبهذه السمات لا يمكن أن تكون ملمحًا من ملامح تغيير سياسي بنيوي، كما أنها لا يُمكن أن تُشكّل مدخلًا لذلك النوع من التغيير؛ فتلك الحدود التنظيمية للانتخابات، إذا أضفنا إليها حدودًا أخرى من طبيعة مؤسساتية، تكون نتيجتها هي تأمين الاستمرار وليس التأسيس للتغيير.

رابعًا: حكومة مغايرة لتأمين الاستمرار

يَستند العمل الحكومي، بوجه عام، إلى أساس دستوري يُوضح مهمّات السلطة التنفيذية، ويُبين ما تملكه من آليات لتنفيذ تلك المهمّات، ويُحدد علاقتها بباقي السلطات، كما أنه يستند إلى شرعية انتخابية تكون بمنزلة الرافعة، أو القوة الدافعة، نحو شرعية الإنجاز؛ فالحكومات لا تَختلف باختلاف لون أعضائها الأيديولوجي أو السياسي وتحالفاتها فحسب، بل تختلف أيضًا، وأساسًا، باختلاف المنسوب الديمقراطي في أساسها الدستوري والانتخابي. من أجل ذلك، فإن ما سُجّل من ملاحظات بخصوص الأساس الدستوري والانتخابي، كان له انعكاس على التجربة الحكومية التي قادها حزب العدالة والتنمية في إثر انتخابات 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أكان ذلك على مستوى المنطلقات أم على مستوى السياسات.

1- حدود منطلقات العمل الحكومي

عرف المغرب في عام 1997 تجربة حكومية متميّزة، اصطُلح عليها بتجربة التناوب التوافقي؛ إذ قاد المناضل الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي الحكومة على أساس دستور 1996 والانتخابات التشريعية لعام 1997. وكان هناك، ولا يزال، اختلاف بخصوص تقويم تلك التجربة التي سعى من خلالها الملك الحسن الثاني إلى تأمين انتقال العرش إلى سلفه محمد السادس. لكن في صف من شاركوا في الحكومة آنذاك وفي صف من لم يشاركوا اتفاقًا مفاده أن تلك التجربة اعترضتها عراقيل كثيرة، والسبب الأول لذلك هو ما تضمنه دستور 1996 من قيود تحُدّ من العمل الحكومي. ويبدو من خلال ما سبقت الإشارة إليه بخصوص دستور 2011، أن جزءًا من تلك المشكلة الدستورية يمكن أن يعرقل الحكومة في تخطيطها للسياسة العامة وتنفيذها لتلك السياسة، لا يزال قائمًا. فالملك لا يزال يُهيمن بروح الدستور على مختلف المؤسسات الدستورية، بما فيها الحكومة التي جعلها نصّ دستور 2011 هي السلطة التنفيذية. ولا تتجسد تلك الهيمنة التنفيذية، فقط، من خلال احتكار الملك للسياسات الاستراتيجية، أو تخطيط بعض السياسات العامة وتوجيهها انطلاقًا من خطب ملكية، وإنما تتجسد أيضًا بترؤس الملك جلسات عمل بحضور بعض الوزراء وبعض المسؤولين، وإصدار قرارات تنفيذية بخصوص بعض القضايا، كما تتجسد في الدور التنفيذي المتزايد لمستشاري الملك، من خلال اتصالاتهم المتكررة بالوزراء، وترؤسهم وفودًا حكومية، وعقدهم ندوات صحافية مع رؤساء حكومات، في غياب أيّ أساس دستوري صريح لذلك[473]. إلا أن إدراك هذه الحدود على مستوى جوهر الدستور واتجاه تفعيله، لا ينفي أهمية ما تضمّنه النص الدستوري الجديد، مقارنةً بالنص الدستوري السابق بخصوص العمل الحكومي؛ إذ أقرّ دستور 2011 - على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة إليه - مكانة وصلاحيات مهمّة للحكومة ولرئيسها، مقارنة بما كان منصوصًا عليه سابقًا؛ إذ لم يبقَ العمل الحكومي شبه محصور في تنفيذ القوانين، بل أصبحت الحكومة، بحسب نصّ الدستور، تمارس السلطة التنفيذية، وتعمل على تطبيق برنامجها، إضافة إلى الإشراف على المؤسسات والمقاولات العمومية والوصاية عليها. وجرى التنصيص دستوريًا - أوّل مرة - على المجلس الحكومي الذي يُعنى، تحت مسؤولية رئيس الحكومة، بمجموعة من النصوص والقضايا المهمّة[474]، كما جرى الانتقال دستوريًا من وزير أول لا يملك إلّا سلطة تنظيمية وتنسيقية إلى رئيس حكومة له سلطة رئاسية على الحكومة، وأصبح من حقه أن يقترح التعيين في بعض الوظائف المدنية على المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، بل أصبح من حقه دستوريًا التعيين في بعض الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي بعض الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، كما صار بإمكانه حلّ مجلس النواب بمرسوم يتخذ في المجلس الوزاري، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس ورئيس المحكمة الدستورية، وأضحى في وسعه أن يطلب من الملك إقالة عضو أو مجموعة أعضاء من الحكومة. وأصبح من حقّ رئيس الحكومة أيضًا أن يُحيل القوانين أو الاتفاقات الدولية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، أو قبل إبرامها، إلى المحكمة

الدستورية لبتّ مدى مطابقتها الدستور. ولرئيس الحكومة أيضًا حقّ اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور، لكنْ وفق مساطر دستورية معقدة مقارنةً بما هو متاح للملك[475].

لا شك في أن هذه المقتضيات الدستورية تـُشكـّل فرصًا وإمكانات للعمل الحكومي لم تكن متاحة من قبلُ، لكن ما لوحظ هو أن هذه الفرص والإمكانات لم تـُستغَل ولم تـُفعّل على النحو المطلوب؛ فرئيس الحكومة فرض حدودًا ذاتية، إضافة إلى تلك الحدود المفروضة بروح الدستور وتأويله، وظهر في أكثر من مناسبة بمظهر الزاهد في بعض اختصاصاته وصلاحياته[476]، وحدّد منذ البداية أولويته في كسب ثقة الملك والمحيط الملكي، ولم يجعل أولويته التدافع لتفعيل ما يتيحه النص الدستوري من صلاحيات وضمانات وآليات للعمل الحكومي. وفي تلك الرقابة الذاتية التي كان مبالغًا فيها أحيانًا، تأكيد مفاده أن الدستور المكتوب - إضافةً إلى ما تضمنه من اختلال على مستوى الجوهر - يبقى محاصرًا بالدستور العميق الذي يتكون من أعراف وتقاليد مخزنية، لا يُلمس حقيقتها إلا من اقترب من مربع السلطة، فإذا كان «دستور ردّة الفعل» يحدّ من عنصر الاستباق، فإن الدستور العميق أو الدستور الضمني، يَحدّ ممّا أتاحه الدستور المكتوب من إمكانات للتغيير، لتكون النتيجة حكومة تنزع فتيل الاحتجاج وتـُضفي طابع التميّز على نحوها المغاير، على مستوى قيادتها أساسًا، وتؤمّن الاستمرار على مضمون سياساتها العامة.

2 - حدود السياسات الحكومية

كانت الحكومة التي انبثقت من انتخابات 2011 مغايرة على مستوى سياقها السياسي والدستوري، ومغايرة نسبيًا على مستوى شرعيتها الانتخابية، باستحضار ما حصل من تقدّم على مستوى تنظيم الانتخابات ونتائجها ونسبة المشاركة فيها، مقارنةً بانتخابات 2007. ويبقى أهمّ ما ميزها هو قيادتها من جهة حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، لكن من دون أن ينفي ذلك استمرار بعض معوقات العمل الحكومي التي عرفتها أغلب التجارب الحكومية في المغرب؛ إذ شُكّلت هذه الحكومة من أربعة أحزاب سياسية بينها اختلاف أيديولوجي وسياسي كبير[477]، وذلك بسبب النظام الانتخابي المعتمد. وكاد ذلك الاختلاف أن يؤدي إلى حلّ الحكومة بسبب الانسحاب المفاجئ لحزب الاستقلال من التحالف الحكومي[478]، لولا أن رئيس الحكومة نجح في تجاوز ذلك، على الرغم من بعض الأضرار الجانبية التي تمثلت أساسًا في المسّ بصدقية الخطاب السياسي، بعد أن عُوض حزب الاستقلال بحزب التجمع الوطني للأحرار الذي كثيرًا ما وجّه إليه حزب العدالة والتنمية، وعبد الإله بنكيران على نحوٍ خاص، انتقادات شديدة تجاوزت ما هو سياسي إلى ما هو أخلاقي[479]، كما تمثّلت في إضاعة مدّة ليست بالقصيرة من الزمن الحكومي في المفاوضات المؤدية إلى تشكيل النسخة الثانية من الحكومة.

إضافةً إلى هذه الحدود على مستوى التشكيل، كانت هناك حدود على مستوى البرنامج الحكومي الذي لا يستمد مرجعيته كلها من البرامج الانتخابية للأحزاب المشكّلة للحكومة، كما هو متعارف عليه ديمقراطيًا؛ فهناك مرجعيات متعددة للبرنامج الحكومي في المغرب، في مقدمها الورش والمخططات الملكية، ومنها تقارير وتوصيات بعض الهيئات، وتصورات خاصة لبعض الوزراء المحسوبين على القصر أيضًا[480]. وإذا كان من المستساغ حتى في البلدان الديمقراطية أن يكون هناك مشروعات استراتيجية للدولة، طويلة الأمد، وتتجاوز زمن التداول الحكومي، فإن هذه المشروعات تكون عادةً مضمّنةً في البرامج الانتخابية، من خلال تقويمها واتخاذ مواقف بشأنها، وتقديم بعض التصحيحات والاقتراحات في طريقة إدارتها وتدبيرها. ولا يلاحَظ مثل هذا الأمر بخصوص المشروعات والورش الملكية التي تُعدّ مجالًا تخطيطيًا خاصًا، لا تمتلك الحكومة والإدارة، بوجه عام، إلا الانخراط في تنفيذه. ولعل من الأمثلة الواضحة الدالة على ذلك، خط القطار الفائق السرعة بين مدينتي الدار البيضاء وطنجة؛ فحزب العدالة والتنمية كثيرًا ما انتقد ذلك من موقع المعارضة بسبب التكلفة المالية العالية، لينقلب ذلك النقد إلى صمت، بل إلى رضى من موقع الحكومة؛ فالبرنامج الحكومي لحكومة بنكيران تطغى عليه لغة «المواصلة والتفعيل» بدلًا من لغة «المبادرة والتأسيس» التي تتطلبها المرحلة، نظرًا إلى ما رُفع من شعارات ومطالب إبّان الاحتجاج.

أعلنت الأحزاب السياسية المشكّلة للحكومة، وفي مقدمها حزب العدالة والتنمية خلال فترة الحملة الانتخابية لاقتراع 2011، اعتمادها مطالب حركة 20 فبراير، خصوصًا مطلب محاربة الفساد. إلا أن البرنامج الحكومي لم يتضمن

مبادرات تأسيسية في هذا السياق، وحتى سياسة نشر لوائح أسماء المستفيدين من اقتصاد الريع سرعان ما جرى التراجع عنها، وخفَتت حماسة رئيس الحكومة في حديثه عن محاربة الفساد، بحجة أن الفساد أمر بنيوي في المغرب. وبقي الحديث عن المفسدين بلغة مبهمة من خلال وصفهم بـ «العفاريت» و«التماسيح»، مع العلم أن الفضيحة تُساعد على الإصلاح في الحالات التي يتعلق الأمر فيها بالفساد[481].

إن تلك العوائق والحدود المحيطة بالعمل الحكومي لم تمنع من تحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمها خفض تكاليف صندوق المقاصة (الموازنة)[482]، ومنها كذلك نظام المساعدة الطبية، وتقديم مساعدات إلى الأرامل، والزيادة في قيمة المنح الممنوحة لبعض الطلاب. إلا أن قيمة هذه الإنجازات تبقى محدودة بالنظر إلى ما رُفع من شعارات ومطالب في فترة الاحتجاج، بل إنها تبقى محدودة، بالنظر إلى ما تضمنته البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المشكّلة للحكومة. ومن جهة أخرى، تبقى محاصرةً، في كثير من الأحيان، بمظاهر متعددة من الفساد، وهو ما يُنقص من تأثيرها الإيجابي في حياة الناس.

في مقابل تلك الإنجازات المحدودة، يوجد إخفاق واضح للعمل الحكومي في بعض الجوانب؛ إذ كان من المنتظر مثلًا أن تعرف السياسة العمومية المتعلقة بالشباب اهتمامًا خاصًّا خلال هذه المرحلة، نظرًا إلى ما شكّلته الاحتجاجات الشبابية من تأسيس لهذا المسار الدستوري والسياسي، لكن يلاحظ بعد أن مرّ نحو خمسة أعوام أنه لم يَجرِ تأسيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الذي نصّ عليه الدستور حتى الآن، كما أن كثيرًا من المبادئ والأهداف الدستورية المتعلقة بالشباب لم يجر تطبيقه. وفي انتخابات 2011، لم يمثّل الشباب الذي يقل سنّه من 35 عامًا سوى 27.09 في المئة من الترشيحات، و9.6 في المئة فقط من وكلاء اللوائح[483]. ثمّ إن كثيرًا من البرامج والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية الموجَّهة إلى الشباب لم تعرف إلّا تطبيقًا محدودًا، ولعل ذلك هو ما جعل وزارة الشبيبة والرياضة تُقرّ في الاستراتيجيا الوطنية المندمجة للشباب، في خلال الفترة 2015-2030، بوجود كثير من الاختلالات في السياسات الحالية الخاصة بالشباب[484].

إن كلًّا من الإحجام عن اتخاذ مبادرات صارمة لمحاربة الفساد، ومحدودية ما تحقق من إنجازات، ووجود جوانب إخفاق في العمل الحكومي، يجعل أطروحة الإصلاح في ظلّ الاستقرار موضع تساؤل مشروع، خصوصًا في شقّها الأول. ولا يمكن عَدُّ النتائج التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة دليلًا على رضا الناخبين عن الأداء الحكومي، لأن إيجابية تلك النتائج تبقى نسبية جدًا بالنظر إلى ما تشكّله نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية من مجموع الناخبين[485]، فضلًا عن سبب آخر مفاده أن تحصيل تلك النتائج يعود، أساسًا، إلى ضعف الأحزاب السياسية المنافسة، وإلى تميز حزب العدالة والتنمية تنظيميًا وأخلاقيًا.

هكذا يتبين أن حكومة ما بعد دستور 2011، على الرغم من تميزها بقيادة حزب إسلامي لها، ظلت محاطةً بمجموعة من العوائق والكوابح على مستوى منطلقاتها وسياساتها، وهو أمر جعلها حكومة لتأمين الاستمرار؛ استمرار النظام السياسي بخصائصه السابقة نفسها، واستمرار السياسات العامة بمضمونها السابق نفسه أيضًا، لتنطلق في أواخر عام 2015 مجموعة من الاحتجاجات الجديدة[486] التي ربما تؤسس بداية التساؤل المشروع بخصوص الشقّ الثاني من أطروحة «الإصلاح في ظلّ الاستقرار»، بناءً على أن الاستقرار الحقيقي، كما ذهب إلى ذلك غسان سلامة، «يختلف تمامًا عن الاستمرار»، وأن «الاستقرار الحقيقي وفي معظم الحالات ليس مرادفًا للاستمرار، بل هو بالفعل نقيضه»[487].

خاتمة

لا يعني تميّز التجربة المغربية من بعض التجارب العربية التي تنخرها الفوضى أن ما عرفه المغرب من تغيير دستوري وسياسي انتهى إلى تغيير بنيوي فعلي، نفذ بالفعل إلى تغيير القواعد التي تقوم عليها السلطوية، وأسّس على نحوٍ ملموس تحولًا ديمقراطيًا؛ فما حدث من تغيير، حتى الوقت الراهن، لا يخرج عن كونه تغييرًا في مواقع الفاعلين فحسب، ليبقى اللعب بالقواعد نفسها التي تصبّ في نهاية المطاف في تجديد السلطوية على نحوٍ من الأنحاء. إنها

«سلطوية ناعمة» مقارنةً بالسلطوية التي كان يعرفها المغرب في عهد الملك الحسن الثاني، لكن نعومتها وانفتاحها لا ينفيان أساسها السلطوي الذي أُكِّد في خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، من خلال تغيير دستوري يحافظ على الخصائص نفسها للسموّ والهيمنة للملكية، وانتخابات لا تقطع مع التحكم وإن تغيّر شكل ذلك، وحكومة افتقدت للمبادرة التأسيسية التي كانت توحي بها لحظة الاحتجاج. إنه عسر في التحول الديمقراطي مرّة أخرى، وإنها عقبات بنيوية تحدّ من بريق ما يمكن عَدّه في أول وهلة تميّزًا؛ فالتحليل القريب للواقع القريب يؤكد أنْ «ليس كلّ ما يلمع ذهبًا».

المراجع

1 - العربية

برو، فيليب. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة محمد عرب صاصيلا. ط 2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2006.

بلقزيز، عبد الإله. **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**. بيروت: منتدى المعارف، 2012.

بوز، أحمد. «القوانين التنظيمية بين النص الدستوري والتفعيل التشريعي». **المجلة المغربية للسياسات العمومية: مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين**. العدد 16 (صيف 2015)، ص 15-24.

روز - أكرمان، سوزان. **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح**. ترجمة فؤاد سروجي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.

سلامة، غسّان. «ديمقراطية يتيمة». محاضرة أُلقيت في ندوة «خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته»؛ معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجامعة الأميركية في بيروت، 21-23 كانون الثاني/يناير 2016.

شقير، محمد. «السلوك الانتخابي بالمغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية». **وجهة نظر: مجلة تعنى بقضايا السياسة والفكر**. العدد 65 (صيف 2015).

شكرية، إدريس (إشراف). **المغرب في سنة 2014**. المغرب: المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2015.

طارق، حسن وعبد العلي حامي الدين. **دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة**. منشورات سلسلة الحوار العمومي؛ 2. الرباط: طوب بريس، 2011.

العروي، عبد الله. **من ديوان السياسة**. الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.

المملكة المغربية، وزارة الشباب والرياضة. **الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، 2015-2030: شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومتفتحة**. الرباط: الوزارة، 2014. في:
http://delegation.mjs.gov.ma/tarfaya/images/pdf/stratgie.pdf.

هنتنغتون، صموئيل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سمية فلو عبود. الفكر الغربي الحديث. لندن: دار الساقي، 1993.

2 – الأجنبية

Ardant, Philippe. *Institutions politiques et droit constitutionnel*. 16ème éd. Paris: LGDJ, 2004.

Bennani-Chraïbidu, Mounia et Olivier Fillieule. «Pour une sociologie des situations révolutionnaires: Retour sur les révoltes arabes.» *Revue française de science politique*. vol. 62, nos. 5-6 (2012), pp. 767-796.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

(441) Mounia Bennani-Chraïbidu et Olivier Fillieule, «Pour une sociologie des situations révolutionnaires: Retour sur les révoltes arabes,» Revue française de science politique, vol. 62, nos. 5-6 (2012), p. 771.

(442) كان من أبرز تلك الاحتجاجات ما عرفته مدينة صفرو في أيلول/ سبتمبر 2007، ومدينة سيدي إفني في أواخر أيار/ مايو وبداية حزيران/ يونيو 2008. أدّت هذه الحوادث إلى كثير من الضحايا والمعتقلين، كان معظمهم من الشباب.

(443) كان من أبرز الداعمين لحركة 20 فبراير جماعة العدل والإحسان وحزب الطليعة والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي وبعض الهيئات الحقوقية.

(444) من المفارقات التي لا تخفى دلالتها بخصوص نوع التغيير الذي عرفه المغرب أن حزب العدالة والتنمية الذي كان له موقف رسمي متحفظ من الحراك، هو من سيقود أوّل حكومة بعد دستور 2011.

(445) كان ذلك في 20 شباط/ فبراير، هو ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا، كما تعرضت بعض تظاهرات حركة 20 فبراير للقمع من السلطة، خصوصًا في 13 آذار/ مارس و15 و22 و29 أيار/ مايو 2011.

(446) ظهر هذا الاختلاف الأيديولوجي الحادّ، أساسًا، بين جماعة العدل والإحسان الإسلامية وبين النهج الديمقراطي ذي التوجه الماركسي اللينيني.

(447) في وقت دافع فيه الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، وبعض الهيئات الحقوقية، عن مطلب الملكية البرلمانية، تشبثت جماعة العدل والإحسان والنهج الديمقراطي بمطلب الدستور الديمقراطي.

(448) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، الفكر الغربي الحديث (لندن: دار الساقي، 1993)، ص 22 و27.

(449) حسن طارق وعبد العلي حامي الدين، **دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة**، منشورات سلسلة الحوار العمومي؛ 2 (الرباط: طوب بريس، 2011)، ص 77. ويُنظر أيضًا: عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 203.

(450) في هذا السياق، نُظمت ندوة بجامعة محمد الخامس بالرباط بعنوان «التأويل الديمقراطي للدستور، قراءات متقاطعة»، في 21/11/2011.

(451) Philippe Ardant, Institutions politiques et droit constitutionnel, 16ème éd. (Paris: LGDJ, 2004), p. 1.

(452) عبد الله العروي، **من ديوان السياسة** (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 118-121.

(453) قال حسن طارق، أستاذ القانون الدستوري وأحد المدافعين عن التأويل الديمقراطي، إن دستور 2011 كان «غامضًا في تحديد التمييز بين ما للملك وما لرئيس الحكومة»، وأضاف: «إن نصف الدستور كُتب في القوانين التنظيمية، وتمّ تأويله بطريقة غير ديمقراطية»، معتبرًا أن «معركة التأويل لم ينتصر فيها الديمقراطيون، بل انتصر فيها التأويل الرئاسي». يُنظر: «فاعلون يُقيّمون حصيلة دستور المملكة في ذكراه الرابعة»، تنمية، 2/7/2015، شوهد في: 26/6/2016، في: http://bit.ly/28lZuUvZ.

(454) من هذه المقاولات والمؤسسات: صندوق الإيداع والتدبير والخطوط الملكية المغربية والمجمع الشريف للفوسفاط وعمران، ووكالة المغرب العربي للأنباء والشركات الوطنية للاتصال السمعي - البصري العمومي.

(455) من هذه المؤسسات والمقاولات: الصندوق المغربي للتقاعد وصندوق المقاصة ووكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

(456) قال الملك محمد السادس في خطاب العرش في 30 تموز/ يوليو 2011: «أية ممارسة، أو تأويل مناف للجوهر الديمقراطي للدستور، يُعدّ خرقًا مرفوضًا، منافيًا لإرادتنا ملكًا وشعبًا».

(457) أحمد بوز، «القوانين التنظيمية بين النص الدستوري والتفعيل التشريعي»، **المجلة المغربية للسياسات العمومية: مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين**، العدد 16 (صيف 2015)، ص 20.

(458) Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 7.

(459) في انتخابات 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وُسِّعت حالات التنافي بخصوص المهمة النيابية في مجلس النواب، لتشمل، إضافةً إلى ما كان منصوصًا عليه سابقًا، التنافي مع رئاسة مجلس الجهة، ومع أكثر من رئاسة لمجلس عمالة أو إقليم، ومع صفة عضو في الحكومة، ومع مزاولة مهمّات غير تمثيلية تؤدي الأجرة عنها منظمة دولية غير حكومية. وفي انتخابات 4 أيلول/ سبتمبر 2015، جرى منع الجمع بين صفة كلّ من «وزير» و«رئيس جهة».

(460) من ذلك مثلًا منع إدخال الهاتف النقّال، أو أيّ جهاز معلوماتي، أو أيّ وسيلة أخرى للتصوير أو للاتصال السمعي – البصري، إلى مكاتب التصويت أو مكاتب الإحصاء.

(461) محمد شقير، «السلوك الانتخابي بالمغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية»، **وجهة نظر: مجلة تعنى بقضايا السياسة والفكر**، العدد 65 (صيف 2015)، ص 16.

(462) تحدث الوزير الأول ووزير الداخلية، عند اعتماد نمط الاقتراع اللائحي أول مرة في عام 2002، عن أن من أهداف ذلك محاربة الفساد الانتخابي وعقلنة المشهد الحزبي، لكن الانتخابات التي نُظمت في ما بعد أثبتت عدم تحقيق ذلك.

(463) المادة 2 من القانون التنظيمي رقم «27.11» المتعلق بمجلس النواب، **الجريدة الرسمية**، العدد 5987 (17/10/2011).

(464) يتألف مجلس الجماعة المقسمة إلى مقاطعات من 81 عضوًا بالنسبة إلى الجماعة التي لا يتجاوز عدد سكانها 750 ألف نسمة، مع إضافة عشرة أعضاء عن كلّ شريحة سكان تعادل 250 ألف نسمة، على ألّا يتجاوز عدد أعضاء المجلس 131 عضوًا.

(465) تنص المادة 28 من القانون التنظيمي رقم 29.11، المتعلق بالأحزاب السياسية، على ضرورة اعتماد مبادئ الديمقراطية والشفافية في اختيار المرشحين، وتقديم مرشحين نزهاء وأمناء وأكفاء.

(466) من ذلك، مثلًا، الصراع داخل حزب الأصالة والمعاصرة بين عبد الرحيم بنهمو وإبراهيم الجماني بشأن تحديد صاحب الأحقية للترشح لرئاسة مجلس مدينة الرباط. يُنظر: جريدة **المساء**، 4/8/2015.

(467) ذُكر أن مرشحًا يدعى عمر المقريني كتب رسالة إلى الأمين العام لحزب الاستقلال يخبره فيها بتعرضه لابتزاز مالي من جهة مسؤول محلي بالحزب. يُنظر: جريدة **أخبار اليوم**، 11/8/2015. وذُكر أن عضوًا ينتمي إلى الحزب المغربي للديمقراطية تقدّم بشكوى إلى وكيل الملك يتهم فيها المنسق الإقليمي للحزب في مدينة القنيطرة بابتزازه في مقابل تزكيته للترشيح. يُنظر: جريدة **المساء**، 11/8/2015.

(468) من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما حصل من استقالات جماعية في حزب التجمع الوطني للأحرار في مدينة الفنيدق؛ بسبب فرض ترشيح أحمد المرابط السوسي الذي كان يرئس جماعة الفنيدق وسبق طرده من حزب الأصالة والمعاصرة. يُنظر: جريدة **الأخبار**، 4/8/2015.

(469) «بلاغ الجمعية المغربية لحماية المال العام»، جريدة **المساء**، 17/8/2015.

(470) بعثة الملاحظة الدولية، «التقرير النهائي عن انتخابات 25 نونبر 2011»، **المغرب**، 25/11/2011، ص 18.

(471) للتمييز بين «الناخب العقلاني» و«الناخب الأسير»، يُنظر: فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2006)، ص 322.

(472) بخصوص الانتخابات المحلّية الأخيرة مثلًا، تحدّث الملك في خطاب العرش، في 30 تموز/ يوليو 2015، عن ورش اجتماعية كبيرة تستهدف أكثر من 12 مليون مواطن يقطنون في العالم القروي، بميزانية إجمالية تبلغ نحو 50 مليار درهم. وكان تقديم مجموعة من التوضيحات والتوجيهات بخصوص الانتخابات الجهوية والجماعية في خطاب 20 آب/ أغسطس 2015.

(473) إدريس شكرية (إشراف)، **المغرب في سنة 2014** (المغرب: المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2015)، ص 9.

(474) من هذه القضايا: السياسة العامة للدولة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية والقضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العامّ والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وتعيين بعض الموظفين الساميين.

(475) للوقوف على هذه الصلاحيات المخولة للحكومة ولرئيسها بنص الدستور، يُنظر: الباب الخامس من دستور تمّوز/ يوليو 2011 (المتعلق بالسلطة التنفيذية)، والباب الثالث عشر المتعلق (المتعلق بمراجعة الدستور).

(476) لعل من آخر هذه المناسبات ما يتعلق بالمادة 30 من مشروع قانون مالية 2016؛ إذ أُسند الأمر بالصرف المرتبط ببرنامج تنموي للعالم القروي، سبق أن وضعه الملك لوزير الفلاحة المحسوب على القصر الملكي، مع العلم أن شمولية ذلك البرنامج قطاعات حكومية عدة تجعله من اختصاص رئيس الحكومة، والغريب أن رئيس الحكومة قال إنه لم يُستشر في ذلك. وحتى بعد أن أثيرت ضجة بخصوص الموضوع، لم تُغيَّر المادة 30.

(477) هذه الأحزاب السياسية هي: حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الحركة الشعبية.

(478) في نيسان/ أبريل 2013، قرر حزب الاستقلال الانسحاب من الحكومة والالتحاق بأحزاب المعارضة.

(479) كان أعضاء حزب العدالة والتنمية، بمن فيهم الأمين العامّ للحزب عبد الإله بنكيران، يرون في حزب التجمع الوطني للأحرار حزبًا إداريًا فاسدًا. ومن القضايا التي أثاروها كثيرًا المكافآت المالية العالية التي كان يتقاضاها صلاح الدين مزوار، الأمين العام لحزب التجمع حينما كان وزيرًا للمالية، إضافةً إلى أجره.

(480) سبّبت مجموعة من الوزراء، في مقدمهم وزير التربية الوطنية ووزير الداخلية ووزير الفلاحة ووزير الخارجية ووزير المالية، مشكلات لبنكيران، من خلال الإقدام على بعض القرارات، من دون علم رئيس الحكومة، ما أدّى إلى ردّات فعله الغاضبة.

(481) سوزان روز-أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب والإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 366.

(482) بحسب وزير المالية، عرف صندوق المقاصة عام 2015 انخفاض تكاليفه بنحو 49 في المئة، بعد أن كانت التكاليف في عام 2012 تُقدر بنحو 55 مليار درهم. يُنظر: ياسر المختوم، «استمرار دعم غاز البوتان والسكر والدقيق في 2016: تكاليف 'المقاصة' تحقق أعلى انخفاض بـ 49 بالمائة منذ عام 2015»، **التجديد**، 20/ 10/ 2015، شوهد في: 26/ 6/ 2016، في: httpA5bit4y58?brq6a.

(483) «تحليل أولي للإطار القانوني المنظم للانتخابات التشريعية»، المملكة المغربية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شوهد في 26/ 6/ 2016، في: httpA5bit4y588TYWWP.

(484) المملكة المغربية، وزارة الشباب والرياضة، **الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، 2015-2030: شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومتفتحة** (الرباط: الوزارة، 2014)، ص 15-18، شوهد في 26/ 6/ 2016، في: http://delegation.mjs.gov.ma/tarfaya/images/pdf/stratgie.pdf.

(485) حصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة على نحو مليون وستمئة ألف صوت، في الوقت الذي يزيد فيه عدد المواطنين على 33 مليون مواطن.

(486) من أكبر هذه الاحتجاجات، احتجاجات سكّان مدينة طنجة، في خلال تشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر؛ بسبب ارتفاع فواتير الماء والكهرباء. وبسبب ذلك، أنّب الملكُ رئيسَ الحكومة وأرسله إلى مدينة طنجة من أجل حلّ المشكلة، إضافةً إلى احتجاجات طلاب كلية الطب خلال الفترة نفسها تقريبًا.

(487) غسّان سلامة، «ديمقراطية يتيمة»، محاضرة أُلقيت في ندوة «خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته»، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجامعة الأميركية في بيروت، 21-23 كانون الثاني/ يناير 2016.

الفصل الثاني عشر
الحقوق الدستورية الجديدة في البلدان العربية ......
أنطونيو بوراس – غوميز

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من إعادة التشكيل الحاصلة في المواثيق الدستورية للدول المتأثرة بالانتفاضات العربية. وعبر استعمالنا إعادة التشكيل الدستورية المنجزة رسميًا قاعدةً تجريبية، سوف نستكشف القواسم المشتركة لـ «الدستوروية» (Constitutionalism) العربية الجديدة، ونناقش إمكانية تقديم مرجعيات نظرية راسخة في المنظور الدستوري التطوري، وفي نماذج دستورية عالمية تؤطرها.

تقدِّم هذه الدراسة مقاربة قانونية - مؤسساتية تركز على مكامن الاعتراف بحقوق دستورية جديدة، وبصورة خاصة في المغرب وتونس ومصر، لأنها البلدان التي حققت درجة أكبر من التحول الدستوري.

يشير مصطلح الانتفاضات العربية إلى موجة من الاحتجاجات الثورية التي أثرت في العالم العربي منذ أواخر عام 2010، ونجحت بصفة ملحوظة في إطلاق عمليات صنع الدساتير، فغيرت إعادةُ التشكيل الدستورية تمامًا الدساتير الرسمية لدول عربية، وأدخلت فيها كثيرًا من ميزات المنهج «الدستوروي» الديمقراطي الليبرالي، في تناقض مع الميل التاريخي الملموس الذي أبدته الدول العربية نحو السلطوية[488].

يمكننا أن نشبّه الانتفاضات العربية بالموجات الثورية الأوروبية في الأعوام 1820 و1830 و1848 وغيرها، وأن نلاحظ بوضوح، من منظور سياسي، تشابهًا في الخطابات والطموحات ربما يسمح لنا بتصنيفها تحت مفهوم موحّد. لكن هل ترجم ذلك إلى تصميمات دستورية متشابهة؟

تعطي أول نظرة انطباعًا بعدم تجانس التصميمات الدستورية. وفي الواقع، أدى الطابع الثوري نفسه لتلك العمليات الدستورية إلى بلورة توازنات سياسية غير مستقرة، كان من شأنها أن تعطي نتائج في التصميمات الدستورية متباينة من بلد إلى آخر. ومع ذلك، يجب أن يقارن هذا الانطباع بالوقائع التاريخية للتطلعات المشتركة لشعوب المنطقة العربية. يبدو في الواقع أن الاعتراف بالحقوق الدستورية طبعه بعض العناصر المشتركة التالية:

- دساتير طويلة وكثيفة.

- توسع في لوائح الحقوق، وإضافة مجموعة من أحدث الحقوق الدستورية، وإظهار حرص أكبر على الحقوق الثقافية والاقتصادية، تشير جميعها إلى دستورية قائمة على دولة الرعاية.

- تحديث موقع الإسلام من حيث هو مرجعية هوياتية.

- تعزيز الاعتراف بحقوق المرأة.

في اعتقادنا أن في استطاعة هذا البحث، وعبر استخدامه الفرضيات المذكورة أعلاه نقطةَ انطلاق، أن يسلط الضوء على فهم النتائج الفعلية للانتفاضات العربية. ولهذا الغرض، بني هذا البحث على أبعاد ثلاثة: الوصفي والتحليلي -

التفسيري والنظري. يركز الجزء الوصفي على تغييرات محددة أدخلت إلى الدساتير العربية الجديدة، ويقارن بين المواثيق الدستورية الحالية وسابقاتها. ويجري تحليل مواصفات الأطر الدستورية من خلال مجهر نظرية القانون المقارن الذي يقدّم بدوره نماذج تفسيرية وتكنولوجية، لفهم المؤسسات الدستورية، بصفتها آليات تلبية لبعض المتطلبات الاجتماعية والسياسية. كما نحاول، إضافة إلى ذلك، توضيح ما إذا كانت المواقف الأيديولوجية أو القوى التاريخية المتشابهة هي التي صاغت بنودًا دستورية محددة (مثل الاعتراف بدولة رعاية دستورية، أو إعلان الإسلام عنصرًا مهمًّا من الهوية الوطنية ومصدرًا بارزًا للتشريع). وتتمثّل الغاية النهائية في تحديد موقع الأحكام الدستورية الجديدة ضمن النماذج «الدستوروية» الأوسع، وتحديد الخصائص الإقليمية التي تشير إلى نماذج دستورية عربية مابعد ثورية. أما المنهجية المعتمدة، فبُنيت على المقارنة بين الترجمات الإنكليزية للنصوص الدستورية، على المستويين المتعاقب (مقارنة كل ميثاق دستوري بما سبقه) والمتزامن (المقارنة بين المواثيق الدستورية الثلاثة).

أولًا: الفرضية الأولى – الدساتير طويلة وكثيفة

لا يسع أي باحث في الدساتير العربية الجديدة إلّا أن يتبين النمو الملحوظ في الاعتراف بالحقوق والمؤسسات، وفي درجة التخصصية على حد سواء. ويفسَّر هذا النمو من خلال تصاعد حجم المواثيق الدستورية. ومتى نظرنا إلى عدد المواد، فإننا نجد في الواقع نموًا ملموسًا، كما هو موضح في الجدول (12-1).

الجدول (12–1)

عدد المواد في الدساتير الثلاثة

	الدستور المغربي		الدستور المصري		الدستور التونسي	
العام	1996	2011	1971	2014	1959	2014
عدد المواد	108	180	211	247	78	149

المصدر: من إعداد الباحث.

هذا يعني أن الدساتير الجديدة تتولى قوننة مجالات أوسع؛ حقوق جديدة تنال الاعتراف، وهيئات دستورية جديدة ترى النور. لكن نلاحظ أكثر من ذلك، وهو ما يتمثّل في مستوى التفصيل في هذه الدساتير ولا يعبِّر عنه بالضرورة عدد المواد. ومن الملاحَظ أن مواد الدساتير العربية الجديدة صيغت بمزيد من التفصيل، وفي وسعنا التأكد من ذلك عن طريق قياس كثافة الدساتير، عبر احتساب العدد الكلي للكلمات وعدد الكلمات في المادة كما هو موضح في الجدولين (12-2) و(12-3)، على التوالي.

الجدول (12–2)

العدد الكلي للكلمات في الدساتير الثلاثة

	الدستور المغربي		الدستور المصري		الدستور التونسي	
عام	1996 [2]	2011 [3]	1971 [4]	2014 [5]	1959 [6]	2014 [7]
عدد الكلمات	5882	15434	12519	20786	7077	12632

المصدر: من إعداد الباحث.(489)(490)(491)(492)(493)(494)

الجمع بين المتغيرين المنصوص عليهما أعلاه، يصلح مقياسًا لكثافة كل الدستور (تقاس بعدد الكلمات في المادة).

الجدول (12-3)

عدد الكلمات في المادة في الدساتير الثلاثة

	الدستور المغربي		**الدستور المصري**		**الدستور التونسي**	
عام	1996	2011	1971	2014	1959	2014
عدد الكلمات في المادة	54	86	59	84	90	85

المصدر: من إعداد الباحث.

من المثير جدًا للاهتمام أن كثافة الدساتير ازدادت في جميع الحالات، باستثناء حالة تونس. ولعل الأكثر إثارة للاهتمام هو ملاحظة تقارب الكثافة بين دستور وآخر، وفي هذا دلالة على اللغة المستخدمة في الدساتير، وعلى وجود صورة من صور التماثل الأساسي في «الدستوروية» العربية الجديدة، ربما تبلورت عن طريق التعلُّم الدستوري ومفعول الشبكات[495].

في الواقع، يمكن دساتير مختلفة أن تنظِّم مؤسسات مختلفة، ويمكن دستور ما أن يعترف بالحق في الرياضة، ولآخر أن يعترف بالحق في الماء، وربما تأتي النتيجة النهائية من حيث الطول مختلفة، ولكن عندما تنظم الدساتير مؤسسات تناظرية، فإنها تفعل ذلك بلغة مماثلة، مع مستوى مماثل من التفصيلات.

إن الدساتير العربية الجديدة كلها أطول من سابقاتها، أكان من حيث عدد موادها أم من حيث عدد كلماتها، مع ميلها إلى كثافة أكثر، ما يعني في نهاية المطاف تفصيلًا أكثر في التنظيم الدستوري. وفي هذا الصدد، لا بد من النظر إلى أن «عبر صوغ دستور مفصّل يحتوي على لوائح تفصيلية، يبتغي واضعوه على الأرجح جعله مقاومًا للأزمات في جميع الاحتمالات وعدم ترك أي ثُغَر»[496].

كما أشرنا في فرضيتنا، ربما يكون ذلك على صلة ما بالطبيعة الثورية لهذه الدساتير، تعبّر عن نية فرض الذات في مواجهة الأنظمة التسلطية السابقة. إن التجربة الدستورية في كثير من البلدان ذات النظم النيورئاسية أظهرت فعلًا كيف تميل حالات الفراغ الدستوري نحو ملئها من السلطة الرئاسية الاستبدادية؛ ففي حالة مصر، على سبيل المثال، سمح غياب تحديد عدد قضاة المحكمة الدستورية لحسني مبارك بأن يوسع حجمها تعسفًا في وقت مبكر من القرن الجاري، ومن ثمّ تعيين قضاة موالين له من أجل تحييد محكمة كانت قد بدأت في تحدي المبادرات الرئاسية بإسراف. ويبدو جليًا أن التوسع في تفصيل المواثيق الدستورية الجديدة يسمح بتجنب هذه الممارسات.

يندرج طول هذه الدساتير في حد ذاته، من جهة أخرى، في منظور تطوري. وكما لاحظ لاو وفيرستيغ[497]، يمكننا تصنيف الدساتير على مدى الطيف الأيديولوجي. ونجد في طرف منه ما يمكن وصفه بالمتحرر نسبيًا، بمعنى أنها تلخص نمطًا عامًا من التقليد الدستوري المتصف بالحرية السلبية، وبتحديد أكثر، الحماية القضائية من الاعتقال أو الأذى الجسدي على أيدي الدولة. وفي الطرف الآخر من الطيف، نجد أن بعض الدساتير ذو طابع أكثر دولتية: وكل منهما يفترض دورًا متماديًا للدولة في مجالات متنوعة ويكرسه عبر إعطائها مجموعة واسعة من الصلاحيات كما المسؤوليات. وتنقسم الدساتير في العالم بصفة متزايدة إلى كتلتين: واحدة تحررية الطابع وأخرى دولتية. ويزداد داخل كل كتلة ميل الدساتير إلى التشابه، ولكن الكتل نفسها أضحت أكثر تباينًا في ما بينها. بعبارة أخرى، إن ديناميات

التطور الدستوري تنطوي على مزيج من التقارب الأيديولوجي والاستقطاب الأيديولوجي. وفي هذا السياق، نجد الدساتير العربية الجديدة على الطرف الدولتي من الطيف، بما في ذلك ميلها نحو نصوص أطول.

ثانيًا: الفرضية الثانية – توسيع الحقوق الأساسية وتعزيزها

شهدت الدساتير العربية الجديدة توسعًا ملحوظًا في لوائح الحقوق، وباتت تعترف بتصنيفات من الحقوق أكثر تماثلًا، ما يعزز فرضية وجود اتجاه دستوري كوني نحو «الزحف الحقوقي» بالمعنى الوارد في دراسة لاو وفيرستيغ[498]، حيث تميل الدساتير في تطورها مع الزمن إلى احتواء عدد متزايد من الحقوق، وتنمو «الحقوق الدستورية العميمة»، وتمتلك نسبة متعاظمة من الدساتير في العالم المزيد من الحقوق المشتركة.

لا بد من أن نعدّ إدراج أي سلسلة من الحقوق في الميثاق الدستوري اعترافًا بتلك الحقوق، ولكن هذا لا يعني بالضرورة تطبيقها أو تنفيذها على أرض الواقع الاجتماعي. ومع ذلك، فإن للاعتراف بحق ما قيمته الجوهرية في حد ذاته، لأنه ينشئ لغة الحقوق التي سوف تؤدي مع مرور الوقت إلى تأكّل مراكز السلطة الاستبدادية. ومعها لا يُعَدّ تخويل المواطنين، مهما يبلغ، بمنزلة «سخاء ملكي» بل يضحي من الحقوق المدرجة. وبالنتيجة، حتى لو لم يرقَ ذلك إلى الديمقراطية في حد ذاتها، فإنه ربما يمهد الطريق نحو مزيد من الديمقراطية.

نلاحظ ملامح مشتركة في لوائح حقوق الدساتير الثلاثة موضوع دراستنا، والأكثر دلالة بينها هو التقدم العام في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من ناحية الحقوق المدنية والسياسية، لا بد من تسليط الضوء على التقدم في الاعتراف بحرية الفكر والاجتماع واللقاء. وهو تقدم واضح يندرج في سياق من ردة الفعل العنيفة ضد الأنظمة الاستبدادية السابقة، نظرًا أيضًا إلى أن القوى نفسها التي دفعت إلى الانتفاضات العربية كانت على بيّنة من الحاجة إلى المضي قدمًا في هذه المجالات التي واجهت قمعًا شديدًا في المرحلة السابقة. ومن منظور تطوري للدستور، يكتسي الاعتراف بهذين الحقين أهمية خاصة، بما أنهما يهدفان إلى حماية النقاش السياسي الديمقراطي. بهذا المعنى، ثمة صلة هنا بين التغييرات التي طرأت على الدستور الشكلي الراهن والتغييرات التي يمكنها أن تلحق الدساتير الفعلية، وربما تستغرق بعض الوقت.

1 – الحالة التونسية

ما نلاحظه، أولًا وقبل أي شيء، لدى مقارنة الدساتير التونسية بين عامي 1959 و2014، هو التوسع في تفصيلات الاعتراف بالحقوق المدنية. ونلاحظ ثانيًا لوائح واسعة من الحريات العامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يمثّل في الواقع نقلة نوعية حقيقية، لأن الدستور السابق لم يتضمّن أي اعتراف بهذه الحقوق على الإطلاق.

نتبيّن اعترافًا بحقوق مدنية مستجدة، مثل حرية الفكر، والحق في الإعلام، و«الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال» (المادتان 31 و32). وفي فئة الحقوق السياسية، نجد حق التصويت في الانتخابات (المادة 34)، وفي مجال الحريات العامة نجد بعض أهم الإضافات، مثل حرية التجمع (المادة 37)، والحق في الحرية الأكاديمية (المادة 33). أمّا في ما يخص الحقوق الاجتماعية، فنجد هنا أيضًا اعترافًا بحقوق جديدة: الحق في الإضراب (المادة 36) والحق في العمل والحق في أجر متساوٍ للعمل والحق في بيئة عمل آمنة (المادة 40)، هذا فضلًا عن الحقوق الاقتصادية والثقافية: الحق في التعليم (المادة 39) والحق في الرعاية الصحية (المادة 38) والحق في التحصيل البحثي العلمي والتكنولوجي (المادة 33) والحقوق المتعلقة بدعم ذوي الحاجات الخاصة والأطفال والنساء (المواد 46 و47 و48 على التوالي). كما تعترف المادة 44 بالحق في الماء، والمادة 45 الحق في بيئة سليمة. وفي المادة 42 اعتراف بالحق في الثقافة، وتقر المادة 43 الحق في الرياضة. إلى جانب ذلك، تشير فقرتان في المبادئ القانونية العامة المنصوص عليها في الباب الأول، إلى حماية الأسرة والشباب (المادتان 7 و8).

2 – الحالة المغربية

يمكننا القول إن الحقوق الأساسية هي ذات دور محوري بالغ الأهمية في البنية الدستورية الجديدة للمغرب؛ إذ يكرس الدستور الجديد بابه الثاني، وهو يحتوي على 21 مادة، للحريات والحقوق الأساسية. كما نلحظ في الدستور المغربي الميل نفسه إلى التوسع في التغييرات التي أُدخلت على لوائح الحقوق. ونجد في العموم اعترافًا بحقوق جديدة (خصوصًا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وتفصيلًا أكثر في صوغ الحقوق المدنية والسياسية.

كما طرأت مستجدات مهمة تتعلق بالحقوق المدنية، وهي تندرج في باب الحريات العامة. ونلحظ ذلك بداية في المادة 20 التي تعترف بالحق في الحياة[499]. ونجد الحقوق المدنية الأخرى، والحريات العامة التي جرى الاعتراف بها، في المادة 24 التي تنص على الحق في مغادرة الأراضي المغربية والعودة إليها. وبالمثل، تدخل المادة 25 حرية الفكر وحرية الإبداع والنشر والعرض والبحث العلمي والتقني في صلب الدستور. وتعترف المادة 29 بحريات جديدة، مثل حرية التجمع والاحتجاج السلمي، ونستطيع القول إنها تمثّل تنازلًا لحركة 20 فبراير التي كانت حاسمة في مطالبتها بإطلاق العملية الدستورية. وتعزز المادة 23 ضمانات الحق في الحرية، من خلال تجريم الاعتقال التعسفي أو السري والإخفاء القسري. إلى جانب ذلك، فإنها توضح بالتفصيل بعض الضمانات التي يتمتع بها الشخص قيد الاعتقال. جرى الاعتراف أيضًا بقرينة البراءة وبالحق في محاكمة عادلة. وبالمثل، يتمتع أي شخص قيد الاعتقال بالحقوق الأساسية والحق في أوضاع إنسانية؛ فيجب أن يستفيد السجين، إضافة إلى ذلك، من توافر جهد لإعادة اندماجه. تعترف المادة 24 بسرية الاتصالات الخاصة، مهما يكن نوعها (ولا يقتصر ذلك على المراسلات)؛ والمادة 28 تضمن حرية الصحافة. أضف إلى ذلك أن الحق في الأمن الشخصي (المادة 21) والحق في السلامة الجسدية وعدم التعرض للتعذيب معترف بهما في المادة 22.

أمّا في ما يتعلق بالحقوق السياسية، فتفتح مادتان جديدتان قنوات المشاركة، وهما تستوحيان أنموذج الديمقراطية التشاركية؛ إذ تعترف المادة 14 بالحق في تقديم الاقتراحات في المسائل التشريعية، في حين تعترف المادة 15 بالحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. وهنالك بالمثل مادة مخصصة للشفافية في الإدارة العامة. وتنص المادة 27 على الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الإدارة العامة، والهيئات المنتخبة والأجهزة المكلفة بمهمات تمتّ إلى الخدمة العامة. وأخيرًا، تجعل المادة 30 من التصويت والترشح للانتخابات حقوقًا دستورية الطابع.

في مجال الحقوق الاقتصادية، تعترف المادة 31 بسلسلة من الحقوق الجديدة في مجالات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم والسكن والعمل والمياه والبيئة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى بنود الحماية لفئات محددة، مثل المادة 32 (حماية الأسرة)، والمادة 33 (دعم الشباب) والمادة 34 (الدعم للأطفال والنساء وكبار السن والمعوقين). تعترف المادة 35 بدورها بالحق في التنمية البشرية البيئية، وتعترف أيضًا بالمصلحة في ضمان تكافؤ الفرص للجميع وتأمين حماية خاصة للفئات المحرومة اجتماعيًا.

أما في ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والفنون، فتكرس المادة 31 الحق في تشكيل النقابات والجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل. كما تلزم السلطات العامة تشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقات العمل الجماعية. وتحتوي المادة 36 على مجموعة روادع جنائية محددة لضمان احترام حرية السوق ومنع الفساد.

كما نلحظ في مجال الحقوق الثقافية التزامًا بحماية الأقليات الثقافية من خلال تشجيع تطوير لغات الأقليات (المادة 5). إلى جانب ذلك، وفي المادة 26 اعتراف بالحق في تطوير الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني، وفي تعزيز الرياضة.

من الجدير بالذكر أيضًا الاعتراف (في المادتين 16 و17) بحقوق خاصة لحماية مصالح المواطنين المغاربة المقيمين في الخارج، وهما مادتان تنصان على إيلاء المغتربين اهتمامًا خاصًا في بلد شكلوا فيه تاريخيًا جماعة كبيرة جدًّا. وأخيرًا، تشمل المادة 30 صراحةً الأجانبَ في التمتع بالحريات الأساسية المكفولة للمواطنين المغاربة.

وأخيرًا، عزز الدستور المغربي بقوة، في بابه السابع حول القضاء، الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، معترفًا بحقوق من مثل الوصول إلى العدالة (المادة 118)، أو الحق في قرينة البراءة (المادة 119)، كما حدد إلى جانب ذلك ضمانات المحاكمة العادلة (المواد 120 إلى 123).

3 – الحالة المصرية

تضمَّن دستور 1971 اعترافًا واسعًا بالحقوق الأساسية، كما هي الحال في دستور 2014. ويمكننا القول إن لدى مصر تاريخًا دستوريًا صلبًا ووافرًا من الاعتراف بالحقوق الأساسية. وبإمكاننا أن نعدّ «الدستوروية» المصرية منذ عام 1971 دليلًا على نهج دستوري يتميز بالاعتراف بالحقوق من دون أن يقدم فعلًا وسيلة لفرض تلك الحقوق وحمايتها؛ هي في الواقع ميّالة إلى الاعتراف بمبادئ عامة وحقوق من دون قيمة قانونية واضحة، وتكاد لا تكون قابلة للتنفيذ.

في مجال الحقوق المدنية والسياسية، علينا القول بدايةً إن جميع الحقوق المعترَف بها في دستور 1971 اعتُمدت أيضًا في دستور عام 2014، مع تنظيمها بشكل أكثر تفصيلًا. بطبيعة الحال، حتى مع غياب نظام استئناف دستوري يسمح بإنفاذ هذه الحقوق الدستورية، يعزز التنظيم الأكثر تفصيلًا قيمة هذه الحقوق، كونه يتيح فرصًا أكثر للطعن في دستورية التشريعات، كما يتيح تفادي العودة عن الإنجازات الثورية. من ناحية أخرى، يعترف الدستور الجديد في فصله الأول بحقوق جديدة، مثل الحق في تولي الوظائف العامة على أساس مبدأ الكفاءة، وفي الفصل الثالث المادة 51: كرامة الإنسان، المادة 52: حظر التعذيب، المادة 56: المعاملة الإنسانية في السجون، والحق في إعادة تأهيل السجناء، المادة 59: حق كل شخص في حياة آمنة، المادة 61: الحق في التبرع بأعضاء الجسم، المادة 63: حظر الهجرة القسرية، المادة 62: حرية التنقل، المادة 65: حرية الفكر، المادة 68: الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية، المادة 69: حماية حقوق الملكية الفكرية، وأخيرًا، تهدف المادة 89 إلى تعزيز حماية الحق في الحرية مع حظر خاص للعبودية والاتجار بالبشر.

نلحظ في مجال الحقوق الاقتصادية تغييرات كبيرة؛ فالنزعة الاشتراكية القوية التي ميزت دستور 1971 اختفت مع إصدار 2014 (بما يتفق مع التأكيد الوارد في دراسة لاو وفيرستيغ بأن «متوسط» الدساتير أصبح أكثر ليبرالية)[(500)]. يعترف الفصل الثاني من دستور عام 1971 بحقَّي الملكية الخاصة والمبادرة الاقتصادية الخاصة، مرفقًا ذلك بتصور لمجموعة واسعة من التدابير كان من المفترض أن تسعى الدولة من خلالها لتحفيز التنمية الاقتصادية؛ فالمادة 24 مثلًا تعترف بالحق في التنمية الاقتصادية برعاية الدولة، التي كان من المفترض أن يعززها التخطيط المركزي، طبقًا لمقتضيات الاشتراكية العربية التي كانت مصر في طليعتها في عام 1971[(501)].

إن العبور من دستور مستوحى من الاشتراكية إلى دستور القرن الحادي والعشرين ربما يؤدي إلى الاستنتاج بأن الأحكام الاقتصادية تقلصت، غير أن واقع الحال مختلف تمامًا؛ فنحن نرى في الواقع أن الفكر الدستوري العربي الجديد يتجه نحو تعزيز لوائح الحقوق وتوسيعها في جميع الأبعاد. وعلى الرغم من تقليص دور الدولة في التخطيط الاقتصادي، وإزالة المواد المتعلقة بذلك من الدستور الجديد، أضيفت مواد جديدة إلى الفصل الاقتصادي عوّضت ما نقص من حجمه، خصوصًا ما يتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية (المادة 32، 43، 44، 45)، وتشجيع الإسكان (المادة 41)، وحماية الزراعة (المادة 29) ومصايد الأسماك (المادة 30)، وفضاء المعلومات (المادة 31)، وحماية البيئة (المادة 46). إلى جانب ذلك، حوفظ على بعض الملامح الاشتراكية أو العمالية من الدستور السابق، مثل الحق في الإضراب (المادة 15) والعمل (المادة 12)، والدور المرتقب لتمثيل العمال في المنشآت (المادة 42).

في السياق نفسه، نجد حقوقًا معترفًا بها في الفصل الثالث: المادة 78: الحق في السكن؛ والمادة 79: الحق في الغذاء والماء؛ والمادة 90: دعم الاقتصاد الاجتماعي والأوقاف الخيرية. إلى جانب ذلك، الحقوق في هذا القسم كلها منظمة بمزيد من التفصيل في الدستور الجديد، وكذلك في الفصل الأول، حيث نجد اعترافًا ببعض حقوق الرعاية، مثل الحق في الابتكار التكنولوجي (المادة 20)، والحق في نظام جامعي جيّد (المادة 21)، وحق المعلمين في التقدم المهني

(المادة 22)، والحق في البحث العلمي (المادة 23)، والحق في الخروج من الأمية (المادة 25). من ناحية أخرى، تشير المواد (80 إلى 83) من الفصل الثالث إلى سلسلة من حقوق الرعاية لفئات محددة من الناس؛ المادة 80: حقوق الطفل، والمادة 81: حقوق المعوقين، والمادة 82: دعم الشباب، والمادة 83: تقديم الدعم لكبار السن. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحقوق واردة من حيث هي حقوق في حد ذاتها، وليس بصفتها مبادئ أساسية (كما كانت عليه سابقًا في دستور 1971)، عدا كون مجموعة الحقوق هذه محددة بدقة.

الميزة المهمة الأخرى في دستور عام 2014 هي استحداث قسم جديد للحقوق الثقافية (فيما كانت واردة سابقًا في مادة وحيدة هي المادة 49). يضم هذا القسم المادة 47: حماية الهوية الثقافية المصرية، والمادة 48: الحق في الثقافة، والمادة 49: حماية الآثار والتحف، والمادة 50: حماية التراث الثقافي. وتتوسع لائحة الحقوق نحو إدراجات جديدة، مثل المادة 84: دعم النشاط الرياضي.

أخيرًا، لا بد من ذكر استحداث مهم هو المادة 88: الحق في حماية مصالح المصريين المقيمين في الخارج؛ فكما هي الحال في الدستور المغربي، يعترف الدستور المصري لعام 2014 بهذا الحق الجديد، بهدف حماية مجتمع متأثر تاريخيًا بالهجرة.

خلاصة القول، تحافظ مصر على المركز الأول بين الدول العربية في شمولية لوائح الحقوق. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضًا أن دستور 1971 سبق أن اعترف بكثير منها، ومن ثمّ فإننا لم نشهد كمية إضافات هائلة كما هي الحال في الدساتير العربية الجديدة الأخرى.

ثالثًا: الفرضية الثالثة – موقف محدّث من الإسلام

لا شك في الأهمية المعطاة للإسلام في المجتمعات العربية، وكذلك الأمر في النظم الدستورية العربية؛ إذ كان للإسلام دور حاسم في التاريخ «الدستوروي» العربي، وربما كان له أيضًا دور في تقهقر القيم الدستورية، بل حتى في إنكارها الصريح في بعض الحالات[502]. أشارت المواثيق الدستورية العربية إلى الإسلام والدين، على الغالب، في خمس حالات: في الديباجة؛ في الإشارة إلى دين رئيس الدولة؛ في الإشارة إلى الإسلام بصفته «دين الدولة» (في مقاطع متصلة بالبُعد الهوياتي من دون قيمة عملية تذكر)؛ في الإشارة إلى الإسلام بصفته مصدرًا للقانون؛ في حظر الأحزاب السياسية القائمة على أساس ديني.

من المثير للاهتمام أن الحظر ورد في دستورَي المغرب ومصر، ولم يرد في الدستور التونسي (جرت في دستور 2014 إزالة حظر مشابه ورد في دستور 1959). ويرجع ذلك إلى حقيقة أن حزب النهضة كان المحرك الرئيس للعملية الدستورية في تونس، بينما صدر دستور 2014 في مصر من دون، أو حتى ضد، مساهمة الأحزاب الإسلامية، في حين افتقر دستور عام 2011 في المغرب أيضًا إلى دعم يُذكَر من القوى الإسلامية.

1- الدستور المغربي

في الدستور المغربي لعام 2011 خمس إشارات إلى الإسلام وإشارتان إلى الإيمان وست إشارات إلى المسلمين وإشارة واحدة إلى الله، في حين أن دستور 1996 لم يحتوِ إلا على أربع إشارات إلى الإسلام وإشارة واحدة إلى الله وإشارتين إلى الإيمان.

في ما يتعلق بالتعديلات التي أُدخلت على دستور عام 2011، علينا بدايةً أن نأخذ في الحسبان أن الإشارات الخمس إلى الإسلام في دستور عام 1996 بقيت على حالها، وهي تتعلق بالطبيعة الإسلامية للدولة (في الديباجة)، وبكون الملك أمير المؤمنين الذي يرعى احترام الدين الإسلامي، وبالإسلام بصفته دينًا للدولة، وبرفع الحصانة البرلمانية عن

أولئك الذين يتلفظون بتصاريح مسيئة للإسلام، وبحظر تعديل الأحكام الدستورية المتعلقة بالإسلام (المادة 106 من دستور 1996، المادة 175 من دستور 2011)، وأخيرًا بالشعار المغربي (الله، الوطن، الملك). كما احتفظ الدستور بالإشارات إلى الإيمان (الملك بوصفه أمير المؤمنين والمدافع عن الإيمان).

أضاف دستور 2011 إشارتين إلى الدين الإسلامي بكونه في صلب الهوية الوطنية المغربية، في الديباجة وفي المادة 1، اقترنتا بما يشير إلى طبيعته «السمحة». هاتان الإشارتان هما في الغالب رمزيتان (في الديباجة إشارة أولى إلى «أن الهوية المغربية تتميز بتبوّء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها»، وفي المادة 1 إشارة ثانية إلى حقيقة أن الأمّة تعتمد في حياتها الجماعية «على مثال الدين الإسلامي المعتدل»[503])، وبغياب أي تأثير عملي واضح. إنهما إشارتان جديدتان إلى الإسلام تردان في التصدير (الدولة تصاغ عبر «انصهار كل مكوناتها، العربية الإسلامية [...]»؛ والتزام «تعميق أواصر الانتماء إلى الأمّة العربية والإسلامية»[504]). وفي المادة 7 نجد حكمًا جديدًا واحدًا ذا مفاعيل عملية، وهو الذي يشير إلى أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن يكون هدفها التعرض للدين الإسلامي. ومع ذلك، علينا أن نأخذ في الحسبان أيضًا أن دستور 2011 المغربي كان قد نص على أنه لا يجوز تشكيل الأحزاب السياسية على أساس ديني.

أضاف دستور 2011 إشارتين إلى الإسلام عند الإشارة إلى المجلس الأعلى للعلماء، برئاسة الملك. ومن المفترض أن تكون هذه الهيئة الجسم الوحيد المخوَّل بالتعليق رسميًا على القضايا الدينية، وإصدار الفتاوى أو الآراء الدينية في المسائل التي تعرض عليه (ويمكن أن تكون متنوعة جدًّا). في سياق دسترة الامتيازات الملكية في الشؤون الدينية نفسه، تشير المادة 41 إلى الإيمان بقولها إن الملك يمارس عبر إصدار الظهائر (المراسيم) الامتيازات الدينية العائدة إلى مؤسسة «إمارة المؤمنين»، ما يعني أن العاهل يملك اختصاصًا تشريعيًا استنسابيًا في ما يتعلق بالقضايا الدينية. مرة أخرى، ظلّت ماهية «القضايا الدينية» غير واضحة، وبإمكانها أن تشمل مجالات كثيرة في دولة مسلمة.

علينا كذلك أن نأخذ في الحسبان أن في حين يعترف دستور 1996 بحرّية العبادة (المادة 6)، يعترف دستور 2011 على نحوٍ أكثر صراحة بحرّية ممارسة المعتقدات (المادة 3)، موسعًا نطاق الحرية الدينية في المغرب. إلى ذلك، ثمة في إصدار 2011 نوعان من الإشارات إلى قيم الاعتدال والتسامح في الدين الإسلامي، نجدهما في الديباجة وفي المادة 1، وكذلك في المادة 41 (وهي مهمة كونها تحدد الاختصاصات الأساسية للملك في تنظيم الدين).

خلاصة القول إن دستور 2011 المغربي أكثر إشارة إلى الإسلام والدين الإسلامي، مع موقع معزز في الجزء الرمزي من الدستور (الديباجة، والمادة 1)، ومع حكمين اثنين ذوَيْ مفاعيل عملية هما مجلس العلماء، وحظر الأحزاب السياسية التي تتخذ هدف التعدي على الدين الإسلامي.

2 – الدستور التونسي

في دستور 1959 التونسي، وردت ثلاث إشارات إلى الإسلام وأربع إشارات إلى الله وإشارة واحدة إلى الدين الإسلامي. وكانت هذه الإشارات في الغالب بيانات هوياتية الطابع، جنبًا إلى جنب مع إشارة إلى أن الإسلام هو دين رئيس الدولة، إضافة إلى وروده في قسَم اليمين الذي يؤديه كبار الموظفين الرسميين. يبقي دستور 2014 على جميع الإشارات التي وردت في دستور عام 1959، مضيفًا في الديباجة إشارة إلى الهوية العربية الإسلامية، وأخرى إلى انتماء تونس إلى الأمّة الإسلامية والتكامل مع الشعوب المسلمة. ولهذه الإشارات في الديباجة في الغالب بُعد رمزي؛ فالمادة 39 تتضمن إشارة أكثر تحديدًا وذات فائدة عملية عند تعريف الحق في التعليم، مذكرةً بأنه يسعى لترسيخ الهوية العربية الإسلامية. من ناحية أخرى، يذكر دستور 2014 لفظ الجلالة «الله» ست مرات. ومن اللافت في دستور 2014 اختفاء حظر الأحزاب الدينية، وكان ذلك، بطبيعة الحال، نتيجة ضغوط من الأحزاب الإسلامية، وهي من المحركين المهمين في الثورة وفي العملية الدستورية التي تلت، على عكس المغرب (حيث أدى الملك دور المحرك للإصلاح الدستوري)، ومصر (حيث أدت القوى العلمانية هذا الدور).

في ما يتعلق بالحرية الدينية، كان دستور 1959 متقدمًا جدًّا، بمعنى أنه اعترف بـ «حرية الممارسة الدينية». ويعطي دستور 2014 بدوره قدرًا أكبر من التحديد؛ معترفًا بـ «حرية ممارسة الشعائر الدينية». يمكننا أن نعدّ ما سبق تراجعًا في اللغة، ولكنه يعطي في الوقت عينه مواصفات أكثر دقة لمعالم هذا الحق ومحتواه. وعلى غرار دستور 2011 المغربي، يدعو دستور 2014 التونسي إلى الاعتدال في الدين، مشيرًا في المادة 6 إلى أن الدولة تكفل «حياد المساجد ودُور العبادة عن التوظيف الحزبي»، وتتعهد «بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدسات، ومنع النيل منها. كما تلتزم بمنع دعوات التكفير[505] والتحريض على الكراهية والعنف».

3 – الدستور المصري

يحتوي دستور 1971 المصري على ثلاث إشارات إلى الإسلام وست إشارات إلى الله. وتشير المادة 2 إلى أن الإسلام هو دين الدولة، ومع تعديل 1980 الحاسم جاء ذكر القانون الإسلامي (الشريعة) مصدرًا رئيسًا للتشريع. وفي المادة 11 إشارة إلى النظر في وضع المرأة «دون إخلال بأحكام الفقه الإسلامي». بين الإشارات الست إلى الله، ترد اثنتان منها في الديباجة، وأربع جزءًا من قَسَم اليمين الذي يجب أن يؤديه المسؤولون (الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء والبرلمانيون).

يحمل دستور 2014 عشر إشارات إلى الإسلام، إشارتان منها إلى الدين الإسلامي، وثماني إشارات إلى الله، محافظًا بذلك على إحالات دستور 1971، ولكن مع إزالة ذكر الفقه الإسلامي في النظر إلى وضع المرأة. كما أنه يبقي على تعديل 1980، مشيرًا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع. إضافة إلى ذلك، في الديباجة إشارة إلى الإسلام بوصفه عنصرًا مهمًا من التاريخ المصري، وهو ما تناولته المادة 50. ونلاحظ أن الإشارة إلى الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع موجودة أيضًا في الديباجة، ما يعزز قيمتها. وتوجد أيضًا إشارة مستحدثة إلى الإسلام، عندما يُذكر الأزهر بوصفه السلطة الرئيسة في الشؤون الدينية. ويرد ذكر كلمة إسلامي في الديباجة (في إشارة إلى تاريخ مصر) والمادة 1 (تُعدّ مصر جزءًا من العالم الإسلامي). ويُذكر اسم الله ثماني مرات في دستور 2014، تتعلق ثلاث منها بالأيْمان الذي يقسمه أعضاء البرلمان ورئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة، وخمس مرات في الديباجة.

تضمن دستور 1971 ثلاث إشارات إلى الدين، معربًا عن تفضيل قيمي في إشاراته إلى الأسرة والتعليم. وفي المقابل، ترد كلمة الدين 15 مرة في دستور 2014 المصري. بدايةً، يرد ذكر الدين أربع مرات في الديباجة. ومن المثير للاهتمام استخدام المفردة في الديباجة لتأكيد هوية مصر اليهودية - المسيحية - الإسلامية، وكذلك احترام الأديان السماوية الثلاثة. إضافة إلى ذلك، ينص دستور 2014 على أنه لا يمكن ممارسة أي نشاط سياسي أو تشكيل أي أحزاب سياسية على أساس الدين، ما يمثّل تدبيرًا ملائمًا للغاية لمواجهة القوى الإسلامية في مصر، وهو تدبير أُدخل لدى تعديل عام 2007 لدستور 1971 (نسخة 2012 لم تنص على حظر، وإنْ تضمنت تدبيرًا ينص على أنه «لا يجوز لأي حزب أن يستند إلى التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين»). نجد إشارات أخرى إلى الدين (بخلاف تلك المتعلقة بحرية الدين) في الاعتراف بحقوق الرعاية. وهكذا، يرد في المادة 10 (حماية الأسرة) أن الأسرة مرتكزة على الدين، وتعترف المادة 24 بالحق في التعليم الديني، والمادة 80 (حقوق الطفل) بالحق في التعليم الديني للأطفال. هذا، وسبق لدستور 1971 أن تضمن ثلاث إشارات إلى الإيمان في الديباجة، أُسقطت جميعها من دستور 2014.

من ناحية أخرى، اعترف دستور 1971 بحرّية ممارسة الشعائر الدينية (المادة 46)، وحظر التمييز ضد المواطنين على أساس الدين (المادة 40). وبالمثل، يعترف دستور عام 2014 بالمساواة في الحقوق والواجبات العامة، من دون تمييز على أساس الدين (المادة 53). ومن المثير للاهتمام اعترافه بحرّية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأتباع «الديانات السماوية»، ما يضيق النطاق الفعلي لهذا الحق، في تراجع عن دستور 1971.

على العموم، يمكننا أن نلحظ تعزيز الإشارات الهوياتية إلى الإسلام في الدساتير العربية الجديدة؛ إذ جرى الاحتفاظ بالإشارات إلى الإسلام في الدساتير السابقة وتوسيعها. ومع ذلك، لم يترجم هذا التعزيز حقًا في الأحكام الدستورية التنفيذية، وبقي على مستوى الإعلان الرمزي. هكذا، يمكننا القول إن الإسلام عُزِّز في الاستحقاق الدستوري العربي الجديد، لكن بالتدريج (ma non troppo).

رابعًا: الفرضية الرابعة – تعزيز الاعتراف بحقوق النساء

1– حالة المغرب

نلاحظ أن أعظم تعزيز لوضع المرأة نجده على الأرجح في حالة المغرب تحديدًا؛ فالإطار القانوني الحالي لحماية وضع المرأة في المغرب يمكن أن يُعدّ الأقوى في العالم العربي كله. والسعي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ثابت في المغرب، منذ تولي محمد السادس السلطة، ويبرهن على ذلك إصلاح مدونة الأسرة في عام 2004.

نجد في دستور 1996 إشارة واحدة فقط إلى المرأة، في المادة 8 (الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية)، وببلاغة كافية، تحصر المادة 8 نطاق الاعتراف بالمساواة في مجال الحقوق السياسية. وورد في دستور 2011 تعزيز متين لوضع المرأة القانوني؛ إذ تضمّن ست إشارات إلى المرأة، فنبدأ مع الفصل 19 الذي ينص على التالي: «يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها. تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتُحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز».

في مجال المشاركة السياسية، نجد في المادة 30، ضمن النص على حق التصويت، إشارة إلى الناخبين بصفتهم رجالًا ونساء، مع إشارة محددة إلى أن القانون ينص على «مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية». وجاء في المادة 115 أنه ينبغي ضمان تمثيل النساء القضاة في تكوين المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وأخيرًا، تتوخى المادة 146 ضمان أن يؤمّن النظام الانتخابي مشاركة أفضل للمرأة في مجالس المناطق والجماعات الإقليمية الأخرى.

في فئة حقوق الرعاية، نجد في المادة 34 اهتمامًا خاصًا بالنساء، مع الاعتراف بواجب السلطات العامة الاستجابة لهشاشة وضع فئات معيّنة من النساء والأمهات وتوفير الحلول الملائمة. وأخيرًا، تجدر ملاحظة أن كل إشارة إلى المواطنين وردت في دستور 2014 المغربي أتت باللغة الفرنسية في صيغة «المواطنات والمواطنون» (citoyennes et citoyens)، ما يعني تمييزًا صريحًا لمصلحة النساء اللواتي يتقدمن رمزيًا على الرجال في ترتيب الإشارة.

2– حالة تونس

تُظهر حالة تونس تباينًا حادًا بين دستوري عامي 1959 و2014 في ما يتعلق بتقدير المرأة. في الواقع، لم يرد في نص دستور 1959 أي ذكر للنساء؛ إذ نجد إعلانًا لمبدأ المساواة بين جميع المواطنين (المادة 6)، من دون إشارة محددة إلى الرجال والنساء. وفي المقابل، يعبّر دستور 2014 عن تقدير خاص للنساء، حيث إن ديباجته تعترف بتضحياتهن، إلى جانب الرجال، عبر التاريخ، وبكونهن موضع فخر واعتزاز للشعب التونسي. وتنص الديباجة أيضًا على هدف بناء نظام يضمن احترام المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من الذكور والإناث. وفي ترجمة لما ورد في الديباجة، تنص المادة 21 على مبدأ المساواة أمام القانون، وبموجبه «المواطنون والمواطنات

متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز». وتعترف المادة 46 بمجموعة من حقوق المرأة تتطلب من الدولة بالتحديد انخراطًا فاعلًا: تلتزم الدولة حماية حقوق المرأة والعمل على تعزيز تلك الحقوق وتطويرها، وتضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الوصول إلى جميع مستويات المسؤولية في جميع المجالات، وتعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة، وتتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. لذا، إن ما نراه في الدستور التونسي هو الوعي بضرورة أن يكون للدولة موقف ناشط من أجل تحقيق حالة من المساواة بين الرجال والنساء.

نجد المساواة بين الجنسين ترجمة لها أيضًا في مجال الحقوق السياسية؛ ففي هذا السياق تنص المادة 34 على أن الدولة تسعى لضمان تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة. وفي مجال الحقوق الاجتماعية والفنون، تنص المادة 40 على أن «العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف، ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل». هذه المادة مهمة جدًّا في الواقع، لأنها تشير إلى هدف تحقيق المساواة الاقتصادية، موضحة أنه يجب أن يُحكم على النساء والرجال من بابي الكفاءة والمهارة دون سواهما، وليس وفق أي ميول مسبقة ربما تكون موجودة لدى صاحب العمل. كما تنص على أن لدى النساء والرجال الحق في الأجر العادل الذي يلبي في الواقع هدف النضال في جميع أنحاء العالم، من أجل تحقيق الأجر المتساوي للعمل المتساوي بين الجنسين.

أخيرًا، من المفيد أن نلاحظ أن المادة 74 تنص صراحة على إمكانية أن تتولى أنثى منصب رئيس الجمهورية.

3 – حالة مصر

في مصر، لم يعترف دستور 1971 بحقوق المرأة اعترافًا واضحًا، بل ذهب في الواقع إلى أبعد من تكريس حالة التمييز المنهجي الذي تضمنته المادة 11 التي نصت على أن المساواة بين الرجل والمرأة مسألة تخضع لقواعد الفقه الإسلامي: «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية». أما النص الأقرب إلى الاعتراف الضمني بحقوق المرأة، فجاء في المادة 10 من دستور 1971، وهي المادة التي نصت على أن «الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم». في المقابل، تحسنت النظرة إلى النساء في مجال حقوق المشاركة السياسية، مع الإصلاح الدستوري لعام 2007؛ فالمادة 62 المنقحة ورد فيها أنه يجوز للقانون أن «يضمن حدًا أدنى لمشاركة المرأة» في مجلس البرلمان.

يحاول دستور 2014 المصري اعتماد موقف أكثر وضوحًا تجاه القضاء على التمييز ضد المرأة؛ فبدايةً، تعطي المادة 6 المرأة المصرية حق منح الجنسية المصرية لأطفالها، وتعترف المادة 11 ثانيًا بسلسلة من الاعتبارات الخاصة المتعلقة بمكانة المرأة، وبحكم هذه المادة، تلتزم الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمثيل الملائم للمرأة في مجلسي البرلمان. كما أنها تمنح المرأة الحق في تقلّد المناصب الإدارية العامة كما وظائف الدولة العليا، والحق في أن تعيَّن في الهيئات والمؤسسات القضائية من دون تمييز. وتلتزم الدولة حماية المرأة من جميع أشكال العنف، وتسعى لضمان تمكين المرأة في شأن التوفيق بين واجباتها نحو أسرتها ومتطلبات عملها. كما أنها تلتزم ضمان توفير الرعاية والحماية للأمومة وللكسبة بين النساء، وللمسنات، وللنساء الأكثر احتياجًا.

تتضمن المادة 180 السابق ذكرها، والمتعلقة بانتخابات المجالس المحلية، مفهوم الحصة المكفولة الذي ينص على أن ربع مقاعد المجالس المحلية يجب أن يخصص للنساء، ما يعطيهن تمثيلًا مضمونًا في تلك المجالس. وأخيرًا، تؤسس المادة 214 لهيئة مراقبة مستقلة تهتم بوضع المرأة تحت اسم المجلس القومي للمرأة. ولهذه الهيئة الحق في الإبلاغ عن أي انتهاكات تتعلق بالمساواة بين الجنسين. ويكتمل نشاط هذا المجلس عبر مجلسين قوميين للطفولة والأمومة.

خلاصة القول، إننا نلحظ زيادة واضحة في الإشارة إلى المرأة في الدساتير العربية الجديدة. وفي الاتجاه نفسه، نلحظ نمطًا مشتركًا متميزًا لتعزيز مبدأ المساواة السياسية لمصلحة النساء، مع بنود تجهد لضمان تمثيل عادل للمرأة في الهيئات المنتخبة.

الاستنتاجات

جسدت الدساتير العربية الجديدة وجود نية لاستبدال حالات حكم سابقة، سادت في خلالها انتهاكات واضحة للحقوق المدنية والحريات السياسية، بأوضاع أكثر ديمقراطية تهدف إلى تحرير الأفراد والجماعات من قبضة الجنوح الاستبدادي. لذلك، لا بد من الأخذ في الحسبان أنها تتشارك في طبيعة أساسية هي إقامتها الحواجز القانونية في وجه عودة الحكومات الاستبدادية، وتجاوز سلطة الدولة على حرية الحياة السياسية والاجتماعية. ويجب أن ننظر من هذا المنطلق تحديدًا إلى طول نص الدساتير ومستوى تفصيلاتها، فضلًا عن تعزيزها الحقوق الأساسية.

في هذا الإطار، تتشارك المواثيق الدستورية الجديدة في بنود (مثل الاعتراف الدستوري بدولة الرعاية، أو إعلان الإسلام بوصفه عنصرًا مهمًا في الهوية الوطنية ومصدرًا بارزًا للتشريع)، ما يدل على أهمية المواقف الأيديولوجية المشتركة، والقوى التاريخية التي أطلقت العمليات الدستورية. كما تدل السمات والبنود المشتركة في لوائح الحقوق، مع تركيزها القوي على حقوق الرعاية، على خلفية أيديولوجية مشتركة، وربما أيضًا على قوة العمل النقابي في المغرب وتونس ومصر، وهي التي كانت من القوى الرئيسة في انتفاضات هذه البلدان. وبالمثل، فإن تعزيز حقوق المرأة يؤكد فرضية أنها احتلت مكانة مهمة في العمليات الدستورية، كما أن إعلان الإسلام، بوصفه عنصرًا مهمًا في الهوية الوطنية، هو علامة على أهمية الحركات الإسلامية، بوصفهما موجهين رئيسين في الثورات. تبقى الإشارة إلى الإسلام بصفته بُعدًا يمثّل نقطة التقاطع بين المواثيق الدستورية العربية، وتوفر هذه المواثيق الجديدة مزيدًا من الإشارات على الإسلام، مع أن التأثير العملي للأحكام لا يجد بالضرورة ترجمة له في تعزيز وضع هذا الدين.

من جهة أخرى، لا بد من التفكير في آفاق تطبيق الدستور، فيُطرح السؤال التالي: هل تقف عقبات في وجه تطبيق الأحكام الدستورية الجديدة ووضعها حيّز التنفيذ؟ يبدو أن الواقع على الأرض يطرح كثيرًا من التحديات في وجه هذا المسعى. ومع ذلك، رأينا أن الدساتير الشكلية نفسها تتميز ببعض العناصر التي يمكن أن تساعد على التغلب على عناصر مقاومة تنفيذها المحتملة. لا بد، في هذا السياق، من التفكير في تعزيز الحقوق السياسية وسيلةً لفتح قنوات جديدة للحوار السياسي، وفي الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة وسيلةً لتكوين لغة الحقوق؛ إذ يُنظر إلى السلع والخدمات العامة على أنها حقوق، وعند ذلك، يصبح أي تخويل يكتسبه المواطن حقًا لا «منحة من الحاكم». هكذا، يمكن تعبيد الطريق نحو مزيد من الديمقراطية حتى إن لم يرتقِ ذلك إلى الديمقراطية في حد ذاتها.

أخيرًا، يمكننا أن نتطرق إلى فرضية مفادها أن معظم السمات المشتركة لهذه «الدستوروية» العربية جاء من خلال التعلم المتبادل ومفاعيل التشبيك. ويبدو أن هذا التعلم المتبادل، حين يسلط الضوء على حالة من المقاربة الإقليمية للنماذج الدستورية، هو تأكيد لنزعة الاستقطاب كما حدّداها لاو وفيرستيغ[506]. هذا يعني أن علينا أن نغلِّب النظر إلى الدساتير العربية الجديدة على أنها نتيجة للتطور الإقليمي، المندرج بدوره في التطور العالمي نحو الدساتير الدولتية، لأنها نتيجة ميل منفرد نحو العولمة الدستورية (أو بمنزلة موجة رابعة من الديمقراطية، كما افترض لوكا ميزاتي[507]). في هذا السياق، يمكننا أن نرى كيف تقاربت الكثافة في جميع الحالات، مشيرة بلا شك إلى تشابه اللغة المستخدمة في الدساتير، وإلى وجود صورة من صور التماثل الضمني في «الدستوروية» العربية الجديدة، سببه على الأرجح التعلم الدستوري ومفعول التشبيك.

المراجع

Chenwi, Lilian Manka. *Towards the Abolition of the Death Penalty in Africa: A Human Rights Perspective*. Pretoria:

Pretoria University Law Press, 2007.

D'Ignazio, Guerino (ed.). *Transizioni e democrazia nei Paesi del Mediterraneo e del vicino Oriente*. Cosenza: Edizioni Periferia, 2014.

Gelvin, James L. *The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know*. 2nd ed. Oxford; New York: Oxford University Press, 2015.

Law, David S. and Mila Versteeg. «The Evolution and Ideology of Global Constitutionalism.» *California Law Review*. vol. 99, no. 5 (October 2011), pp. 1163-1258.

Maarseveen, Henc van and Ger van der Tang. *Written Constitutions: A Computerized Comparative Study*. Leiden: Bril, 1978.

Mezzetti, Luca. *Le Democrazie incerte: Transizioni costituzionali e consolidamento della democrazia in Europa orientale, Africa, America Latina, Asia*. Torino: G. Giappichelli, 2000.

(488) Luca Mezzetti, Le Democrazie incerte: Transizioni costituzionali e consolidamento della democrazia in Europa orientale, Africa, America Latina, Asia (Torino: G. Giappichelli, 2000), et James L. Gelvin, The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know, 2nd ed. ((Oxford; New York: Oxford University Press, 2015.

(489) Morocco: Constitution of the Kingdom of Morocco of 1996,» at:» http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file_id=191428.

(490) Morocco: Draft Text of the Constitution Adopted at the Referendum of 1 July 2011,»» trans. by Jefri J. Ruchti, World Constitutions Illustrated, William S. Hein & Co., Inc., New York, 2011, at: http://www.constitutionnet.org/files/morocco_eng.pdf.

(491) «,(The Constitution of the Arab Republic of Egypt, 1971 (as Amended to 2007» http://www.constitutionnet.org/files/Egypt%20Constitution.pdf.

(492) Constitution of The Arab Republic of Egypt 2014,» at:» http://www.sis.gov.eg/Newvr/Dustor-en001.pdf.

(493) The Constitution of the Tunisian Republic, 1959 (as Amended to 2008),» at:» http://corpus.learningpartnership.org/wp-content/uploads/2012/12/Tunisia-Constitution-2008-English.pdf.

(494) Republic of Tunisia, National Constitution Assembly, «The Constitution of the Republic of Tunisia,» Promulgated on 27 January 2014, at: http://www.venice.coe.int/files/Constitution%20TUN%20-%2027012014.pdf.

(495) David S. Law and Mila Versteeg, «The Evolution and Ideology of Global Constitutionalism,» California Law Review, vol. 99, no. 5 (October 2011), p. 1173.

(496) Henc van Maarseveen and Ger van der Tang, Written Constitutions: A Computerized Comparative Study (Leiden: Bril, 1978), p. 175.

(497) Law and Versteeg, p. 1164.

(498) Ibid.

(499) في الواقع، جعل الدستور المغربي لعام 1996 من المغرب أحد البلدان القليلة في أفريقيا التي لا تعترف دستوريًا بالحق في الحياة، في صلة واضحة بمسألة عقوبة الإعدام، يُنظر: Lilian Manka Chenwi, Towards the Abolition of the Death Penalty in Africa: A Human Rights Perspective (Pretoria: Pretoria University Law Press, 2007), p. 73.

قبل الاستفتاء على الدستور، أعلن رئيس لجنة مراجعة الدستور أن الاعتراف بالحق في الحياة يهدف إلى إنهاء عقوبة الإعدام. الجمعية العامة وفرض حظر على استخدام عقوبة الإعدام: تقرير الأمين العام، وثيقة الأمم المتحدة، 3 ،226/ 67/ A آب/ أغسطس 2012، ص 3:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/451/13/pdf/N1245113.pdf?OpenElement.

(500) Law and Versteeg, p. 1234.

(501) حتى لو كان تعديل الدستور المصري عام 2007 أزال كثيرًا من العناصر المحيلة إلى الدستور الاقتصادي الاشتراكي، فإن كثيرًا من مثيلاتها جرى المحافظة عليه.

(502) Mezzetti, Le Democrazie incerte, p. 278.

(503) يجدر بنا أن نسلط الضوء على صفة «المعتدل» المستخدمة هنا.

(504) مصطلح يُستخدم للإشارة إلى الشعوب الإسلامية في أنحاء العالم مجتمعة.

(505) التكفير يشير إلى ممارسة النبذ من الجماعة، أي عندما يصف مسلم مسلمًا آخر بالكافر (المرتد).

(506) Law and Versteeg, «The Evolution and Ideology».

(507) Luca Mezzetti, «Dalla transizione al consolidamento. Questione teoriche e metodologiche,» in: Guerino D'Ignazio (ed.), Transizioni e democrazia nei Paesi del Mediterraneo e del vicino Oriente (Cosenza: Edizioni Periferia, 2014).

الفصل الثالث عشر
التدوُّل والثورة في العالم العربي ...... كليمنت هنري

يحاجج فلاديمير لينين، في مؤلفه الكلاسيكي **الدولة والثورة** الذي أنجزه عشية الثورة البلشفية، بأن على الماركسيين الحقيقيين أن يسحقوا الدولة قيد الصنع لأنها سلاح في يد البرجوازية، وبأنه يجب استبدالها فورًا بدكتاتورية البروليتاريا؛ فالدولة لا تختفي في طرفة عين ومن تلقاء نفسها بل بعد أن تلغي الثورة الطبقة البرجوازية، وتصفية الحكم الطبقي يتطلب أولًا سحق سلاحه الأساسي.

بناء عليه، ربما يبدو ضربًا من المبالغة أن نربط بين تعاليم لينين وثورات عام 2011 العربية؛ فثورتا 14 جانفي (كانون الثاني/يناير) التونسية و25 يناير المصرية ارتكزتا في الواقع على دعائم الدولة، وجسدتا فرضية يوشي وجوان لينز[508] القائلة إن تلك الدعائم شرط مسبق وضروري لأي تحوّل نحو الديمقراطية. وبالفعل، فإن أي تحوّل من نظام نحو آخر يستوجب وجود بنية تحتية حاملة. يثير لينين ضمنًا هذا الموضوع الأعم في نقاشه للانتقال السياسي من حكم البرجوازية إلى دكتاتورية البروليتاريا.

في الوقت الذي يعمد فيه هذا البحث إلى إعادة قراءة متأنية لعمل لينين، فإنه سيقوم بعقد مقارنة بين القدرات تحت - البنيوية المختلفة في المنطقة العربية، كي يشرح، بمفعول رجعي، المسارات المختلفة للانتفاضات العربية، وسبب احتمال أن يؤدي السحق الكامل للدول الضعيفة إلى نتائج يمكن أن تجعل لينين يرتعد في ضريحه.

أولًا: الحفريات اللينينية

لا شك في أن لينين أراد سحق الدولة بالكامل كي تكتمل ثورة البروليتاريا، كما يُستخلص بعد استشهاده بكارل ماركس في كتابه *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* (**الثامن عشر من بروميز لويس بونابرت**)[509] حول فرنسا التي عدّت «جمهرة تبلغ نصف مليون من الموظفين، إلى جانب جيش من نصف مليون آخرين، هذا الجسم الطفيلي المرعب [...] كل الثورات السابقة طوّرت جهاز الدولة في ما كان يتوجب كسره بل سحقه»[510]. طور لينين، عبر «التنقيب» في نصوص ماركس وإنغلز، نظرية في التحول السياسي من الدولة البرجوازية «المسحوقة» المفترضة نحو دكتاتورية البروليتاري، وهو تحوّل ضروري من أجل تصفية الآثار الاقتصادية والاجتماعية لحكم البرجوازية[511]. السؤال المثير للاهتمام هو كيف يمكن نظامًا سياسيًا جديدًا أن ينبثق من دولة مسحوقة؟ وماذا كان لينين، وربما ماركس، يعتقدان أنه يجب تدميره بالضبط؟ وما هي طبيعة المسحوق المتبقي وكيف يمكنه أن يخدم نظام دكتاتورية البروليتاريا المقترح؟

ببساطة، لن يصلح ترقيع نظام برجوازي مهما يبلغ من الديمقراطية، ووضعه في خدمة استخدامات بروليتارية جديدة. ولينين لم ير نفعًا في المحاجات التحريفية: من الضروري تدمير الدولة البرجوازية مهما تبلغ من الديمقراطية. لا مكان في النظرية اللينينية لأي تمييز بين الدولة والنظام، غير أن إعادة قراءة **الدولة والثورة** تسمح بتقويض دمج لينين بين الدولة والنظام عبر فحص فرضياته بشأن التحول السياسي من الدولة البرجوازية إلى دكتاتورية البروليتاريا. تحدد الفرضيات المؤسِّسة الدعائم الاجتماعية للتحول السياسي الذي يراه لينين مؤكدًا.

كان الأنموذج اللينيني للتحول السياسي كومونة باريس التي دامت من 18 آذار/مارس إلى 28 أيار/مايو 1871: «استطاعت الكومونة أن تبني في غضون أسابيع جهاز دولة جديدًا وبروليتاريًا [...] وأن تقدم ديمقراطية أوسع وأن تقتلع البيروقراطية من جذورها»[512]. يلاحظ لينين أن ماركس، بعد أن رأى ثورة 18 آذار/مارس سابقة لأوانها، عاد ودعم سريعًا الكومونة بوصفها أول تجربة تاريخية لدكتاتورية البروليتاريا، وبينت الكومونة آلية ممكنة للتحول. كما يوضح لينين، «من غير الوارد إلغاء البيروقراطية فورًا وفي كل مكان وبالكامل. هذه طوباوية. لكن سحق الجهاز البيروقراطي القديم بالكامل ومرة واحدة، والشروع فورًا في بناء جهاز آخر يجعل من إلغاء جميع أشكال البيروقراطية تدريجيًا أمرًا لا يتسم بالطوباوية على الإطلاق. تلك هي تجربة الكومونة»[513].

ولدت كومونة باريس في مدينة لم تزل تحاصرها جزئيًا القوات البروسية المغادرة، عقب الهزيمة التي ألحقتها بإمبراطورية لويس نابليون. الهدنة التي وقعها في عام 1871 أدولف تيير، الرئيس الموقت للجمهورية الفرنسية الثالثة، لحظت تجريد الجيش الفرنسي النظامي من السلاح من دون أن تجرّد منه حرس باريس الوطني، الذي استولى على السلطة عندما انسحب الجيش النظامي من العاصمة نحو فرساي بعد أن فشل في هجوم مفاجئ بالاستيلاء على المدافع المنتشرة في أحياء مونمارتر وبلفيل الباريسية العمالية[514]. عندها، عمدت اللجنة المركزية للحرس الوطني إلى إلغاء تفويضات مسؤولي المدينة المنتخبين في شباط/فبراير في ظل الجمهورية الثالثة، ثم أجرت انتخابات جديدة في 26 آذار/مارس، أي بعد توليها السلطة بثمانية أيام بالضبط. تولى ستون من أعضاء مجلس الكومونة الـ 92 مهماتهم في 28 آذار/مارس وباشروا إلغاء التجنيد الإجباري ودمجَ جميع البالغين الذكور الأصحاء في الحرس الوطني، ووضعت الكومونة أيضًا حدودًا لمعاشات جميع الموظفين. وكما أورد لينين، نقلًا عن إنغلز على الأقل، «جرى ملء جميع الوظائف، الإدارية والقضائية والتعليمية، عن طريق الانتخاب العام للموظفين الذين كانوا عرضة للعزل في أي وقت من الناخبين»[515]، مستندًا إلى هذه الإنجازات[516] المتواضعة التي حققها نظام دام 72 يومًا فقط قبل أن يطيحه العسكر الفرنسي. استنتج لينين أن «هذه بالذات هي حال من 'تحول الكم إلى نوع': الديمقراطية التي تحولت، في سابقة لما يمكن تصوره بصفة كاملة ومتماسكة، من ديمقراطية برجوازية إلى ديمقراطية البروليتاريا، وللدولة (= قوة أُعدت خصيصًا لقمع طبقة بعينها) التي تحولت إلى شيء ما عاد يمتّ إلى الدولة بصلة»[517]، أي بالمختصر تغيير النظام. هذا التحول وفّر زخمَه الحرسُ الوطني وشرطة باريس ودوائر عامة مختلفة استمرت في العمل أكثر أو أقل، في ظل أوضاع ما بعد الحرب الصعبة.

ذهب لينين بعيدًا في اعتماد استنتاجات ماركس كما وردت في **الثامن عشر من برومير**، حين جعل تمثال نابليون البرونزي «يتحطم ساقطًا من أعلى عمود الفاندوم»[518] (مع ذلك ارتكبت الكومونة خطأ بالغًا، كما لاحظ ماركس ولينين، في سماحها لمصرف فرنسا، بعد أن لاحت تعويضات الحرب في الأفق، بالاستمرار في عملياته لحساب حكومة فرساي، فاعترضا بأنه كان حريًا بالكومونة أن تضع المصرف تحت إدارة لجنة المجلس المنتخَبة بدلًا من ترك أعضاء اللجنة يفاوضونه على القروض).

اعتمدت الكومونة على الحرس الوطني ومن بقي من الخدمات البلدية والنظام المصرفي، إضافة إلى شرطة باريس التي ترك أكثر من نصف أعضائها الخدمة والتحق بفرساي في 18 آذار/مارس. وبما أن «باريس تُركت عمليًا من دون مسؤولين أو موظفين أو قضاة أو شرطة»[519]، كان على الكومونة أن تتعامل مع إدارات هزيلة، وأن تركز في مهمات الدفاع عبر توظيف عدد أكبر من الحرس. وكان سحق الدولة في هذا السياق أقرب إلى التوكل والنية منه إلى التنظيم.

عندما يتحدث لينين مرارًا عن سحق جهاز الدولة، كانت دكتاتورية البروليتاريا تعتمد عمليًا على آليات البنية التحتية لهذا الجهاز. وهو يضيف أن من الممكن تدمير «الدولة» من حيث هي بنية ناظمة بمعناها الهيغلي عبر الاكتفاء بإدخال تعديلات بسيطة على آليات بنيتها الإدارية التحتية، مثل جعل الحد الأعلى للأجور بمستوى «معاش العامل»، أي 6000 فرنك (كان أجر العامل المؤهل حينها 5 فرنكات يوميًا وعضو الحرس الوطني 1.5 فرنك)[520]، وجعل الوظائف خاضعة للانتخاب والعزل إضافة إلى إلغاء الألقاب الرسمية.

يشرح لينين كيف أن التحول نحو دكتاتورية البروليتاريا سوف يغدو أسهل مع نمو التصنيع في العالم الحديث وما يتطلبه من تضخم في الإدارة، فكوّنت الثقافة الرأسمالية نمط إنتاج واسع ومصانع وسكك حديد وخدمات بريد وهواتف ...إلخ. وعلى هذا الأساس بلغت الغالبية العظمى من وظائف «سلطة الدولة» القديمة درجة من البساطة، فأضحى من الممكن اختزالها في عمليات من التسجيل والتدوين والتثبيت على درجة من السهولة لتصبح في متناول جميع الذين يحسنون القراءة والكتابة، في مقابل «أجرة العامل» المعتادة، وحيث يمكن (ويجب أن) تخلو هذه الوظائف من أي أثر للامتيازات أو ما يشبه «العظمة الرسمية»[521]. كما أن الحكم في حد ذاته يصبح أكثر سهولة، حين لا تنتفي الحاجة إلى أقلية تحتوي أكثرية مشاغبة وتقمعها. وبما أن الكومونة، إضافة إلى ذلك، عقدت العزم على تدمير الدولة و«كل أثر للامتيازات» وكل بيروقراطية، فمن المفترض أن يزول حكم الرسميين. ومع ذلك، فإن وقائع الانضباط الإداري وفرت دعائم للتحول؛ فخدمة البريد مثّلت أنموذجًا أوليًا للنظام الاشتراكي الجديد: «أن ينتظم الاقتصاد بأكمله على مثال خدمة البريد بشكل لا يتلقى فيه أي تقني أو وكيل أو محاسب أو أي موظف رسمي راتبًا أعلى من ’أجر العامل'، وكل ذلك تحت رقابة وقيادة من البروليتاريا المسلحة، هذا هو هدفنا المباشر»[522].

ربما أتى ذكر «التقنيين» من باب الاستدراك، كون وجودهم لا يتطابق تمامًا مع فكرة تبسيط مهمات الدولة مع تنامي الإنتاج الواسع. لكن لينين كان يمتلك حلولًا لتزايد تقسيم العمل وتعقيدات اجتماعية أخرى: «علينا تقليص دور رسميي الدولة إلى مجرد منفذين لتعليماتنا بصفتهم ’وكلاء ومحاسبين' خاضعين للمساءلة وإمكانية العزل ويتلقون أجورًا متواضعة (وبالطبع بمساعدة تقنيين من مختلف المهن والأنواع والدرجات العلمية)»[523]. يقول لاحقًا بين قوسين إن «علينا ألا نخلط بين مسألة المراقبة والمحاسبة ومسألة العديد المدرب علميًا من مهندسين ومهندسين زراعيين ...إلخ. هؤلاء السادة يعملون اليوم على قاعدة الولاء لرغبات الرأسماليين، وسوف يعملون كذلك بصفة أفضل غدًا على قاعدة الولاء لرغبات العمال المسلحين»[524].

انطلاقًا من هذه المناقشة السريعة لكتاب **الدولة والثورة**، يتبين لنا أن أي ثورة لينينية الطابع تعتمد على بنى تحتية اجتماعية متطورة. للحقيقة، إذا تركنا جانبًا تعريف لينين الهيغلي للدولة بوصفها سلطة شرعية أو دستورًا، واستبدلناها بفكرة كونها آلية أو بنية تحتية، يمكننا عندها رؤية «التدوُّل» بأبعاده الكمية التي لا تتعلق بشكلها السياسي أو الدستوري بل بصلابة دعائمها أو امتداداتها في المجتمع؛ فباريس في عام 1871، الحضرية بالكامل تعريفًا، قدمت درجة معقولة من «التدوُّل»، مع أن ماركس ولينين كانا يفضّلان أن يجدا فيها مزيدًا من التركيز الصناعي إلى جانب البريد وخدمات أخرى.

أما روسيا الـ 1917، فكانت متخلفة أكثر عن هذا الأنموذج وأقل قابلية للثورة كثيرًا، لكن، مجددًا كما في باريس، وفرت القوى العسكرية البنية التحتية الضرورية للانقلاب البلشفي[525].

ثانيًا: «التدول» بصفته قوة تحت – بنيوية

بالانتقال سريعًا نحو ثورات عام 2011 العربية، نجد أن درجات «التدوُّل»، أو القوة تحت - البنيوية، توفر طريقة لتفسير النتائج المتباينة لتلك الثورات، من التحول السياسي (مصر وتونس) إلى الاحتواء (الأردن والمغرب) إلى القمع (البحرين ومصر) إلى الحرب الأهلية (العراق وليبيا وسورية واليمن)، مع إمكانية متلاشية لاستثناء صنعاء اليمن. هذه الثورات لم تتمتع أي واحدة منها بدعم حرس وطني كما تمتعت كومونة باريس، غير أن الفروق في بنى العسكر العربي تساعد على فهم مختلف إمكانات التحول السياسي والفروق في النتائج؛ ففي مصر وتونس، منعت القوى العسكرية المحترفة والمتماسكة نشوب الحرب الأهلية، بعكس تلك المجزأة على قاعدة الدين أو القبيلة التي إمّا انقسمت وإمّا خاضت الحرب ضد المتمردين، مشجعة على الحرب الأهلية في الحالتين. على الرغم من ذلك، تبقى البنية العسكرية جزءًا من أبعاد ثلاثة للقدرة تحت - البنيوية، إلى جانب الاقتصاد والأيديولوجيا[526].

لكن البنية العسكرية لا تستطيع وحدها في الواقع أن تفسر لماذا ينجح التحول السياسي في مصر ولا ينجح في سورية؛ إذ «ليس بين الحالتين فروق جوهرية»[527]، كما يلاحظ ألبريخت بخصوص طبيعة الاحتراف العسكري ودرجته كما بنية العسكر التنظيمية. ثم يلحظ ألبريخت أيضًا الفروق في درجة «مقاومة الانقلاب» التي تساعد على فهم أسباب نجاح العسكر المصري في تنحية مبارك في حين دعمت القيادة العسكرية العليا في سورية بشار الأسد. غير أن هذه الفروق لا تلبث أن تفتح المجال لمناقشة بُعد آخر من القدرة تحت - البنيوية، أي الاقتصاد تحديدًا.

يحدد مايكل مان الذي طور نظرية السلطة الاجتماعية، القدرة تحت - البنيوية بكونها «قدرة الدولة على اختراق المجتمع المدني ووضْع القرارات السياسية موضع التنفيذ عمليًا على امتداد رقعة الحكم». والبعدان الآخران، بحسب ما يقترح، هما، إضافة إلى البعد العسكري، الاقتصاد والأيديولوجيا: مقارنة بين الديمقراطيات الرأسمالية والأنظمة المتسلطة، فإن **الأولى** «ضعيفة استبداديًا» لكنها «قوية في بنيتها التحتية»، بينما **الثانية** «قوية استبداديًا» ربما لكن مع بنى تحتية متفاوتة[528]. وحتى الدول البوليسية الشرسة تحتاج إلى قدرة تحت - البنيوية، إن هي أرادت اختراق المجتمع بفاعلية، كما يشدد على ذلك الراحل نزيه الأيوبي في مؤلفه الكلاسيكي **تضخيم الدولة العربية**[529]؛ فإنشاء البنى التحتية يتطلب «مفاصل» أو حوارًا بين نخبة الدولة والسلطات المجتمعية، ويتطلب، بتعبير آخر، تحت - بنيوية أيديولوجية واقتصادية أكبر، إضافة إلى قوة العسكر أو الشرطة.

أشارت الثورات، على امتداد العالم العربي، إلى انهيار أي شرعية أو أيديولوجيا حاملة الأنظمة المتسلطة. وهنا يقترح مان البُعد الاقتصادي تحت - البنيوي، لما فيه دلالة على عمق التباينات بين دولة وأخرى؛ فجميعها كانت في عام 2011 تمتلك «مصانع وسكك حديد وخدمات بريد وهاتف... إلخ» تسهّل - كما اعتقد لينين - القيام بـ «وظائف 'سلطة الدولة' القديمة» لكنها تباينت بصفة ملحوظة في ما يتعلق بالدخل الفردي والاشتمال المالي وتطوير الأعمال. وحتى كومونة باريس، مع كثافتها السكانية المركزة في 20 دائرة يرئسها عمداء منتخبون، كانت تمتلك بالفعل قدرة تحت - بنيوية أكثر من معظم البلدان العربية المعاصرة. واستمرت الإدارات البلدية المختلفة في العمل بالتلازم مع صناعة ملبوسات لم تلبث أن تحولت نحو تصنيع أزياء الحرس الوطني. كما أشار لينين، كلما ازدادت الكثافة الروتينية للنشاط المنتج ازدادت معها سهولة الانخراط في التحول السياسي، أكان هذا التحول مما رأى فيه «دكتاتورية» البرجوازية (على ديمقراطيتها) نحو دكتاتورية البروليتاريا (وكان بإمكانها أيضًا أن ترتدي طابعًا ديمقراطيًا)، أم لأغراض بحثنا، نحو أي نظام من نوع آخر.

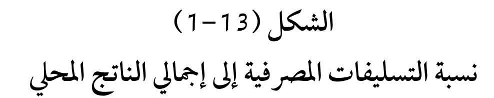
1 - في تتبّع سكة المال

إن جانبي البنية التحتية الاقتصادية في الدول العربية الأكثر ملاءمة لبحثنا من الوجهة السياسية هما الاشتمال المالي من ناحية، والقدرة البنيوية لرأس المال المحلي بدلًا من الدخل الفردي في حد ذاته، من ناحية أخرى. ونجد بين دولة وأخرى فروقًا بارزة في حجوم قطاعاتها الخاصة، ومن أبرز دلالاتها الاختراق المتفاوت للنظام المصرفي المحلي. وكان البنك الدولي قد أنجز في عام 2011 دراسة عالمية بشأن «الاشتمال المالي»، أو نسبة السكان المتعاملين مع المصارف أو مع أشكال أخرى من التمويل. تتصل هذه المعطيات أيضًا بقياس آخر للأنظمة المصرفية المحلية يتبّعه صندوق النقد الدولي منذ عام 1948، وهو المال المحفِّز للتعاقد (CIM)، أو نسبة الكتلة المالية (M2) المختزَنة في المصارف التجارية بخلاف ما يوجد في جيوب المواطنين أو تحت فرشهم (النقد الورقي الموجود خارج النظام المصرفي).

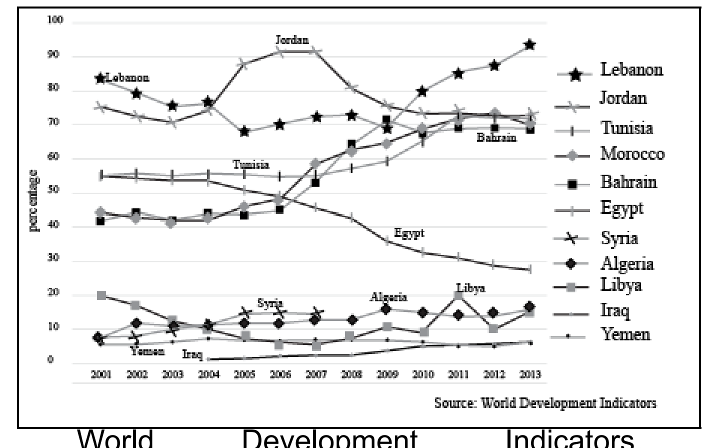
تتصل نسبة المال الموجودة في المصارف اتصالًا وثيقًا بنسبة التسليف للقطاع الخاص إلى الناتج الإجمالي المحلي (GDP). والمقصود هنا أن التسليف للقطاع الخاص مؤشر على صلابة البنية التحتية الاقتصادية التي ترتكز عليها التحولات السياسية، والتي هي الغطاء المالي للاقتصاد. ومتى وسع الغطاء المالي لمجتمع ما، ولقطاعه الخاص التجاري والصناعي بالتحديد، وسعت القدرة الاقتصادية للمجتمع المدني.

تُظهر الأرقام الواردة في الشكل (13-1) سلفًا الفروق الواسعة بين البلدان التي شهدت تحولات سياسية سلمية نسبيًا (مصر وتونس) أو تلك التي جرى احتواء انتفاضاتها (الأردن والمغرب) من ناحية، وتلك التي انتهت إلى حروب أهلية (العراق وليبيا وسورية واليمن) من ناحية أخرى. ونلحظ كذلك في الشكل نفسه أن الغطاء المالي لدى دولة البحرين كان في وسعه أن يساهم في تحوّل سياسي سلمي لو لم يرتبط الأمر بالتدخل الخارجي. أما الجزائر ولبنان، وهما نظاما دولة ضعيفة، فإنهما مشلولان وما زالا في طور التعافي من حروبهما الأهلية، وصالحان أيضًا للمقارنة المفيدة في الشكل (13-1).

يمثّل لبنان النشاز الأكبر؛ فالبنية التحتية الراسخة للتسليف الخاص لم يتح لها قط، لسوء الحظ، أن تسهّل التحولات السياسية السلمية؛ ذلك أن البنية التحتية الاقتصادية شرط مؤهل لكنه بالكاد يكفي إنجاز التحول السياسي السلمي. ومع ذلك، وفي أنحاء أخرى من العالم العربي، من الواضح أن ضعف القطاعات الخاصة، كما تشير إلى ذلك نسبة التسليفات المصرفية المتدنية، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بانهيار الانتفاضات وتحولها نحو الحرب الأهلية. ويقدم الشكل (13-1) أيضًا بعض أسباب القلق على الوضع في مصر؛ إذ إن الدين العام يتخطى مقدار التسليفات للقطاع الخاص.


الشكل (13-1)

نسبة التسليفات المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي



المصدر: World Bank, World Development Indicators, at: http://databank.worldbank.org/data/home.aspx.

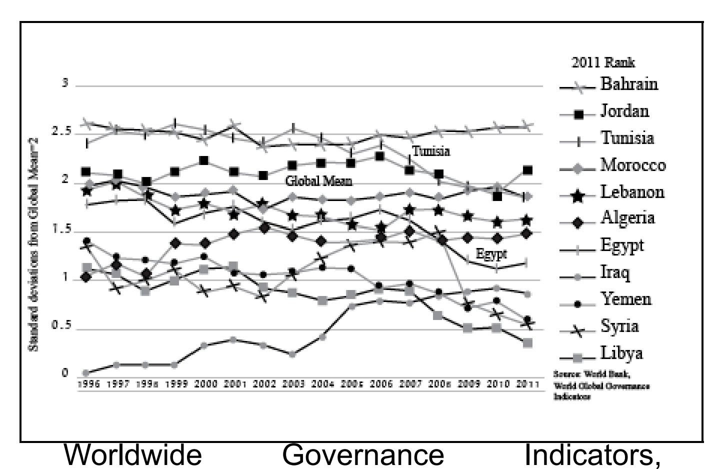
يرتبط الغطاء المالي للقطاع الخاص هو أيضًا بالمجال السياسي، كونه يتأثر بالفاعلية البيروقراطية وحكم القانون الذي تتطلبه مؤسسات هذا القطاع. ويمثل المؤشران الأخيران، المعروضان في الشكلين (13-2) و(13-3) على التوالي، مؤشرين أكثر تقليدية على «تدوُّل» المطلوب في أي عملية تحول سياسي فعلية من نظام إلى آخر. والبيروقراطيات الفاعلة تتسم عادة بحيادها السياسي وتخدم النظام الجديد أكثر من البيروقراطيات غير الفاعلة، وحكم القانون الذي يدل على قضاء مستقل نسبيًا، عادة ما يؤدّي دورًا مساندًا في تغيير النظام.

مجددًا، وفي ما يتعلق بالغطاء المالي، نجد تونس والملَكيات في الطليعة؛ فتونس والبحرين كان لديهما بالفعل، حتى عام 2000، البيروقراطيات الأكثر فاعلية إلى أن بانت بوضوح مفاعيل التأكّل الناجمة عن حاشية بن علي. كما اتجهت مصر بدورها نزولًا بصورة حادة، وهو ما يفسره على الأرجح انكماش التسليف الظاهر في الشكل (13-1). ومع حلول عام 2009، تبادلت مصر الأدوار مع لبنان والجزائر. وكما يبدو جليًا في عام 2012، خرّبت البيروقراطية المصرية نظام مرسي الجديد، أكثر مما فعلته - مع بعض الشبه - نظيرتها التونسية التي قاومت حكومة حركة النهضة الانتقالية. وكان حكم القانون في مصر أيضًا في حالة من التراجع الكبير، منذ ما قبل عام 2011، كما يظهر في الشكل (13-3)؛ إذ بدت البنية الفوقية السياسية فيها كمن يمشي على خطى الغطاء المالي المتناقص لمجتمعها المدني.

وكما أضحى واضحًا بعد ثورة 25 يناير، بلغ القضاء درجة عالية من التسييس، وتحول إلى أداة مميزة في يد الدولة العميقة في وجه الإخوان المسلمين.

الشكل (13-2)

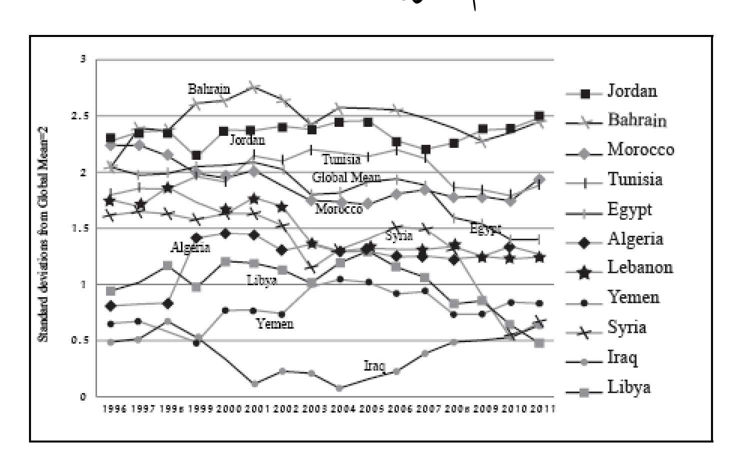
فاعلية الحكومات (1996-2011)



المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, at: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.

الشكل (13-3)

حكم القانون (1996-2011)



المصدر: Ibid.

ربما يعترض أحدهم بأن التصنيفات المبيّنة في الشكلين (13-2) و(13-3) غير موضوعية إلى حد بعيد. فلئن كانت في الواقع تعكس، ببساطة، المعطيات الناتجة من استطلاعات لمجتمعات الأعمال المحلية والعالمية، فإنها لا تخلو من بعض الابتسار الإحصائي الذي يصعب تفاديه؛ فالثابت، على الرغم من ذلك، هو أن البلدان ذات التجارب الأكثر تعاسة مع الربيع العربي، أي العراق وليبيا وسورية واليمن، سجلت المستوى الأدنى في المؤشرات جميعها. وحتى مع دخل فردي أفقر من ليبيا أو سورية، سجلت مصر رقمًا أعلى بصفة ملحوظة في ما يتعلق بالتسليف للقطاع الخاص، وتصنيفًا أعلى في ما يخص الحوكمة، ما يدل على مجتمع مدني أقوى.

2- البُعد الأيديولوجي: تواريخ من الكفاح ضد الاستعمار

أخيرًا ربما يساعدنا البُعد الأيديولوجي للبنية التحتية في فهمنا نوعية المجتمعات المدنية الحاملة للتحول السياسي. فعلى الرغم من أن الأنظمة التي أسقطها الربيع العربي افتقدت كلها الحد الأدنى من الشرعية، فإن بعض المجتمعات المدنية راكم رأس مال مجتمعيًا أكثر من بعضه الآخر، وذلك في الكفاح أولًا ضد المستعمر، وتاليًا ضد الأنظمة ما بعد الاستعمارية الظالمة. وفي هذا السياق، في وسعنا أن نتابع البُعد الأيديولوجي للقدرة تحت - البنيوية كما حددها مايكل مان، كونه عالِم اجتماع سياسي ما بعد ماركسي؛ إذ إنه، إضافة إلى ذلك، يرى في تطور القدرة تحت - البنيوية جدلية ما بين الدولة والمجتمع المدني. وتقدم أدبيات «التدوُّل» الأكثر حداثة أمثلة مثيرة للاهتمام في ما يتعلق بتوسُّع القدرة تحت - البنيوية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، نحو حقول متخصصة مثل الري، محققة بذلك تكاملًا بين الصلاحيات الإقليمية للدولة وخدمات اجتماعية عالية الحساسية[530]. على الرغم من ذلك، فإن الأدبيات الجديدة في ما يخص أميركا اللاتينية تتناسى بصفة مفهومة كيف استطاعت موروثات المقاومة المعادية للاستعمار أن تبني مجتمعًا مدنيًا وتراكم رأس المال الاجتماعي، أو بتعبير آخر أن تبتدع فن التشارك العام.

في المجتمعات العربية اللاحقة للاستعمار، وهي التي يصادف وجودها على مساحة عالمية تغطي تقريبًا دار الإسلام ما قبل الاستعمار، أنتجت الثورات الوطنية دولًا جديدة ذات جذور اجتماعية أعمق من سابقاتها التي سيطرت عليها الإمبريالية الغربية؛ فعلى سبيل المثال، عبّأ المبادرون السياسيون المعادون للاستعمار، مثل الحبيب بورقيبة في تونس، أتباعهم على أساس تمثيلهم البلد الفعلي في مقابل البلد القانوني، أي المجتمع المدني في مقابل دولة الاستعمار. ومع ذلك، تعددت الحالات الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدتها، وفي مدى اختراقها للمجتمع وقوة تفكيكها له، وتولدت بعدها دول مستقلة مع درجات مختلفة من الوعي الوطني ومن قدرات التشارك المجتمعي.

في الطرف الأول، وقعت ما نسميهما اليوم الجزائر أو فلسطين ضحية أنماط خبيثة من الاستعمار الاستيطاني، وفي الطرف الآخر شهدت العربية السعودية نوعًا من الحماية غير الرسمية، بداية منذ عام 1909 مع البريطانيين، ثم ابتداء من عام 1945 مع الأميركيين. «المستوطنون» الوحيدون كانوا كناية عن فِرق عمل لاستكشاف النفط وضِعت في معازل لحماية المجتمع المحلي من عاداتها الاجتماعية[531]. على النقيض من ذلك، بدأ المستوطنون الفرنسيون يصلون إلى الجزائر في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، فاستولوا على أفضل الأراضي، وأفقروا، بالنتيجة، مع حلول منتصف القرن التاسع عشر، معظم السكان المحليين ثقافيًا واقتصاديًا. أما الفلسطينيون، فهُم الضحايا الأكثر والأبقى للاستعمار الاستيطاني طبعًا، لكنهم على الأقل لم يخسروا ثقافتهم مع خسارتهم أرضهم.

إذا كان استعمار شعب ما يعني الشروع في إبادته[532]، فإن هذا ما حصل بدرجات مختلفة تقاس بمؤشرات التفكك الاجتماعي، وسرقة الأراضي، وطول مدة تلك المآسي. وعلى خلاف الهنود الحمر، حافظ العرب (والبربر والكرد وأقليات إثنية أخرى) على بقائهم شعوبًا، كلًا منها محددًا ومنفصلًا في دولة كولونيالية جديدة، من بينها ثلاثة فقط تستطيع أن تدّعي نوعًا من التاريخ ما قبل الاستعماري. ارتسمت مع محميات تونس (1188) والمغرب (1912) ومصر (1882، ولكن «محتجب» حتى عام 1914) مناطق محددة شهدت الاحتجاج المعادي للاستعمار، وشهدت مناطق جغرافية أخرى مثل سورية وفلسطين إعادة رسم لحدودها. وتنوعت داخل الدول البوليسية المختلفة نخب الاحتجاج بصفة واضحة في تركيبتها الاجتماعية وفي نوعية روابطها، كل مع سكان بلدها.

عملت ثلاثة أجيال من التونسيين عبر أنموذج من الجدلية الاستعمارية؛ فقبيل الحرب العالمية الأولى، ناضل التونسيون الشباب، بقيادة أعضاء تقدميين وغربيي التعليم من الطبقة العليا التقليدية، من أجل التساوي في الحقوق مع كبار سادتهم الفرنسيين. وبعد الحرب، نبذت شريحة أقل تقدمية من «البلديين» في تونس العاصمة ومدن ساحلية أخرى طرح الاستيعاب هذا، ودعت بإلحاح إلى الاستقلال الفوري. وفي عام 1937، فَقَد «البلديون»، في ضوء عجزهم عن السيطرة على التظاهرات في الشارع، القيادةَ لمصلحة قاعدة أوسع من المهنيين ذوي الثقافة الفرنسية من أبناء الشرائح الوسطى. ثمّ مع احتدام الكفاح الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، انفصلت الحركة العمالية التونسية المنظمة بدورها عن النقابات الفرنسية، وأسست الاتحاد التونسي العام للشغل، أقوى الحركات العمالية في العالم العربي. ومع الاستقلال في عام 1956، تضمن البلد الفعلي، بحسب تعريف بورقيبة، ائتلافًا واسعًا من الشرائح الوسطى المدنية والقروية، إضافة إلى الجزء الأكبر من القوة العاملة غير الزراعية، معبأة بالكامل ضمن أطر التنظيمات الشعبية؛ ذلك أن على

الرغم من طابع عبادة الشخصية الذي اتخذته دولة ما بعد الاستعمار، وتحوُّل الحزب الحاكم إلى فريق مستهلك من المصفقين، نجح إرث النضال ضد الاستعمار في رفد المجتمع بكفاءات تشاركية كامنة، أي برأس المال الاجتماعي اللازم للمجتمع المدني[533].

لم يترك الكفاح المصري المعادي للاستعمار إرثًا واسعًا من رأس المال الاجتماعي. ولْأركز هنا على فرق شديد الحساسية بين مصر وتونس؛ فالرابط الذي تطور في تونس حزب الدستور الجديد، بين القرى والنخب المدنية الوطنية، كان من الصعب تمفصله في مصر؛ إذ جمع حزب الوفد بصورة أبسط بين النخب المدنية وكبار ملّاك الأراضي المسيطرين مباشرة على عملية التصويت. والمعادل الوظيفي في مصر للمهنيين التونسيين الدستوريين الجدد، وكانوا من ذوي الجذور القروية وترقّوا عبر الانتقال إلى المدينة، كان في العدد المتزايد للمتخرجين في الكلية الحربية المصرية، ابتداء من دورة عبد الناصر نفسها في عام 1936، وأكثرهم لم يكونوا من أبناء ملّاك الأراضي الأثرياء.

أمّا بالنسبة إلى المغرب، فلم تستطع الجدلية الاستعمارية أن تبقى فاعلة بعد الجيل الثاني الذي تكوّن أساسًا من النخب المدنية التقليدية التي قادت حزب الاستقلال. والمَلكية التي استعادت السلطة مع الاستقلال في عام 1956 لم تسمح قط لجيل ثالث (على طراز بورقيبة)، مثّله المهدي بن بركة، بأن يهيمن على الدولة. على الرغم من ذلك، هيأت الدولة لمجتمع مدني أكثر حيوية مما هو في الجمهوريات النظرية المتجانسة، عبر تشجيع التعددية السياسية. وتمثّل الإرث الأهم للكفاح ضد الاستعمار فعلًا بالمَلكية نفسها التي رأى فيها الجميع رمزًا للوحدة الوطنية التي تشمل جميع المغاربة، عبر التحديق في قرص القمر كي يروا السلطان محمد الخامس وأبناءه يسهرون عليهم، بعدما خلع الفرنسيون صنيعتهم المفترض ثم نفوه في عام 1953 حين رفض توقيع مراسيم استعمارية.

أما المناطق العربية الأخرى، بماضيها المشترك المتخيل، التي تحولت إلى دول، مع استثناء وضعَي الجزائر وفلسطين الشائكين، فإنها امتلكت بنية تحتية أكثر من المحميات ضعفًا. كما أن تجارب الاحتلال الاستعماري في المشرق أتت لاحقًا، بعيد الحرب العالمية الأولى، ومن الصعب مقارنة نضالات التحرر الوطني في المشرق بتلك التي خيضت في المحميات؛ ففي خلال أعوام الاستقلال الأولى، لم يردّ وجهاء دمشق وحلب السوريون بفاعلية على تحدي حزب البعث المتجذر في القرى، فاتحين المجال سريعًا لسلسلة من الانقلابات العسكرية أدت في النهاية، كما في مصر، إلى انخراط القرويين ضمن العملية السياسية الوطنية أو الإقليمية. وفي العراق أيضًا، ابتلع العسكر حزب البعث، وتبعثر المجتمع المدني في ظل صدام حسين إلى قبائل بعد أن أعيد اكتشافها.

في ما يخص اليمن، استنبطت ليزا ويدين عناصر من الهوية الوطنية «المنتجة» وانتقدت، عن حق، بندكت أندرسن في إصرارها على كونها «علمانية»، لكنها اعترفت أيضًا بهشاشة مؤسساتها[534]. ولم ينجح الاستعمار البريطاني وما تلاه من تدخّل مصري في تكوين حلقة واحدة من حلقات المواجهة فحسب، بل نجحا في اثنتين أو ربما ثلاث منها[535].

أما مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن دوله حُرمت من الكفاح في سبيل التحرر الوطني كون البريطانيين انسحبوا ببساطة، مفسحين في المجال لحماية أميركية غير رسمية للثروات النفطية. وربما حظيت البحرين والكويت بتفوق بسيط على جيرانهما في فن التشارك الاجتماعي، كونهما تمتلكان تاريخًا أطول من المعارضة البرلمانية والتعليم الحديث.

من الحالات التي اقتربت أكثر من الإبادة على الطراز الاستعماري الاستيطاني حالتا الجزائر وفلسطين اللتين لم تحظيا بفضاءات من الاحتجاج ذات استمرارية جغرافية وقانونية من النوع الذي أتيح في المحميات؛ إذ جوبهت كل حركة وطنية بالقمع الشديد في أواخر الثلاثينيات كما في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين؛ ذلك أن في أوضاع الكفاح المسلح في خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، لم تستطع جبهة التحرير الوطني الجزائرية ولا منظمة التحرير الفلسطينية تطوير منظمات جماهيرية مستدامة. كما أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية انقسمت إلى فصائل مسلحة متحاربة في عام 1962، غداة نيل الاستقلال. أما في فلسطين، فعلى الرغم من ضعف البنية التحتية فيها، استطاع إرث الكفاح ضد الإهانات اليومية وسرقة الأراضي المستمرة في فلسطين أن يتمفصل في مشاعر الهوية الوطنية القوية.

خاتمة

إن نخب مصر والمغرب وتونس هي النخب العربية الوحيدة التي ورثت دولًا سابقة للاستعمار، إضافة إلى ما ورثته عن الأوروبيين من تركة عن بناء الدولة في زمن الاستعمار. لذا، يصعب أن تكون مجرد صدفة أن تشارك تونس ومصر، بين جميع دول المنطقة، في «ربيع» عربي فعلي مع انتفاضات لم تنجح في إطاحة الطاغية فحسب، بل حظيت كلٌّ منها أيضًا بحماية متعددة الأوجه من جيش الدولة الرسمي؛ فالتحولات السياسية تتطلب درجة من «التدوُّل»، أو القدرة تحت - البنيوية، لم تتوافر في العراق وليبيا وسورية واليمن. كما أن المغرب نجح بدوره في إدارة انتفاضته سياسيًا، والتزم علنًا عملية تحول سياسي متدرج نحو المَلكية الدستورية.

عرف الأردن أوقاتًا أكثر سهولة في التعامل مع انتفاضة قليلة التطلب، دفعته إلى الاعتدال الحوادثُ الدائرة في سورية المجاورة. وحظيت البحرين بدرجة من «التدوُّل» - شابتها أسطورة عنيدة عن «بحران» القرن الثامن عشر التي اشتملت - كما يُزعَم - على المقاطعة الشرقية من العربية السعودية - بما كان يكفي الشروع في التحول السياسي لولا التدخل السعودي. كل حالة من تلك الحالات تمثّل درجة عالية من القدرة تحت - البنيوية الفاعلة، إذا ما قورنت بنتائج الربيع العربي في ليبيا وسورية واليمن حتى الآن، من دون أن ننسى العراق السنّي.

تبقى إمكانية بناء الدولة قائمة بالطبع، مهما بلغت البنية التحتية من فراغ. في هذه اللحظة بالذات، استُكمل سحق دولتي سورية والعراق تقريبًا، وإلى حد أبعد كثيرًا من أقصى ما بلغته تخيلات لينين الثورية. وانبثقت الحالة القصوى المتمثلة في الدولة الإسلامية بعد أن سوّى بشار الأسد وصدام حسين، ومن بعدهما الغزاة الأميركيون، المجتمع المدني والبنى التحتية بالأرض. وأدى مزيد من القصف الجوي الروسي والأميركي إلى مزيد من الجدل، فيما الدولة الإسلامية اعتمدت على الدعائم الأقدم لحضارات نشأت على طول الفرات ودجلة، وهي الدعائم التي تحمل، كما يستطيع كارل ويتفوغل القول، الاستبداد الشرقي الجديد[536]. إضافة إلى ما بقي مستمرًا من الخدمات البلدية، نجد عناصر «تدوُّل» وبنى تحتية أخرى، منها عسكر من بقايا الجيش العراقي السابق، وشبكة إلكترونيات عالمية، ونظام اتصالات نهريًا مقاومًا للطائرات الموجهة عن بُعد، وأيديولوجيا سلفية. وإنْ نحن دفعنا بذلك إلى الوراء، نحو عصر ابن خلدون، فربما نجد جيلًا منتعشًا من قدامى البعث يهدد السلالات المجاورة التي لا يسع لعالِم الاجتماع السياسي المولود في تونس في خلال القرن الرابع عشر سوى أن يراها في طور من التقادم والهشاشة.

المراجع

Abers, Rebecca Neaera and Margaret E. Keck. *Practical Authority: Agency and Institutional Change in Brazilian Water Politics*. Oxford: Oxford University Press, [2013].

Albrecht, Holger. «Does Coup-Proofing Work? Political-Military Relations in Authoritarian Regimes Amid the Arab Uprisings.» *Mediterranean Politics*. vol. 20, no. 1 (2015), pp. 36-54. Accessed on 30/11/2016, at: http://dx.doi.org/10.1080/13629395.2014.932537.

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London; New York: I. B. Tauris, 1995.

Chaudhry, Kiren Aziz. *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*. Cornell Studies in Political Economy. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Le Cour Grandmaison, Olivier. *Coloniser, exterminer: Sur la guerre et l'état colonial*. Paris: Fayard, 2005.

Lenin, Vladimir Il'ich. *The Paris Commune*. Introd. by Paul Braun. Little Lenin Library; vol. 5. New York: International Publishers, 1934.

_________. «*The State and Revolution: The Marxist Theory of the State & the Tasks of the Proletariat in the Revolution*,» (1918), in: Lenin, Vladimir Il'ich. *Collected Works*, online version: Lenin Internet Archive (marxists.org) 1993, 1999.

At: https://www.marxists.org/ebooks/lenin/state-and-revolution.pdf.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Mann, Michael. «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results.» *Archives européennes de sociologie*. vol. 25, no. 2 (November 1984), pp. 185-213. Accessed on 30/11/2016, at: http://www.sscnet.ucla.edu/soc/faculty/mann/Doc1.pdf

Marx, Karl. *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*. *1852*. On: Marxists.org (2010). Accessed on 30/11/2016, at: https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/18th-Brumaire.pdf.

Merriman, John M. *Massacre: The Life and Death of the Paris Commune*. New York: Basic Books, 2014.

Shain, Yossi [et al.]. *Between States: Interim Governments and Democratic Transitions*. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995.

Vitalis, Robert. *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*. Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2007.

Wedeen, Lisa. *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. Chicago Studies in Practices of Meaning. Chicago: University of Chicago Press, 2008.

Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven, CT: Yale University Press, 1963.

Young, Edward. *Labor in Europe and America: A Special Report on the Rates of Wages, the Cost of Subsistence, and the Condition of the Working Classes in Great Britain, Germany, France, Belgium and Other Countries of Europe, Also in the United States and British America*. Philadelphia: S. A. George and company, 1875. At: https://books.google.com.sg/books?id=6coJAAAAIAAJ&redir_esc=y

(508) Yossi Shain [et al.], Between States: Interim Governments and Democratic Transitions, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995), p. 94.

(509) Karl Marx, The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte (1852), on: Marxists.org (2010), accessed on 11/1/2017, at: https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/18th-Brumaire.pdf.

(510) Vladimir Il'ich Lenin, «The State and Revolution: The Marxist Theory of the State & the Tasks of the Proletariat in the Revolution,» (1918), in: Vladimir Il'ich Lenin, Collected Works, vol. 25, pp. 381-492, online version: Lenin Internet Archive (marxists.org) 1993, 1999, chap. II: «The Experience of 1848-51,» para. 2, p. 18, accessed on 30/11/2016, at: https://www.marxists.org/ebooks/lenin/state-and-revolution.pdf.

(511) رأى لينين، في معرض تخطيطه لثورة 1917، أن من الضروري شرعنة مؤامرة منافية للديمقراطية والإعداد لدكتاتورية البروليتاريا عبر «التنقيب عن الماركسية غير التحريفية حيثما وجِدت، ونشرها بين جماهير الشعب» (Ibid., chap. III: «Experience of the Paris Commune of 1871. Marx's Analysis,» para. 5, p. 33). لذلك أضاف فصلًا قصيرًا إلى الطبعة الثانية من **الدولة والثورة**، التي صدرت في عام 1919 لكنها كُتبت في الأصل بين آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1917 (Ibid., chap. II: para. 3, pp. 21-22). يستشهد فيه برسالة كتبها كارل ماركس بتاريخ 5 آذار/ مارس 1852 يركز فيها على دكتاتورية البروليتاريا بوصفها جزءًا من المبادئ الثلاثة: إن وجود الطبقات محكوم فقط بمراحل تاريخية محددة في تطور وسائل الإنتاج، وإن الصراع الطبقي يقود حتمًا نحو دكتاتورية البروليتاريا، وإن هذه الدكتاتورية نفسها لا تشكل سوى مرحلة الانتقال نحو إلغاء جميع الطبقات ونحو المجتمع الطبقي».

(512) Ibid., chap. IV: «The Vulgarisation of Marxism by Opportunists,» para. 3, p. 68.

(513) Ibid., chap. III, para. 2, p. 30.

(514) John M. Merriman, Massacre: The Life and Death of the Paris Commune (New York: Basic Books, 2014), p. 24.

(515) Lenin, citing Frederick Engels, «1891,» introduction to the third edition of: Karl Marx, The Civil War in France, IV: 2, p. 45, at: https://www.marxists.org/archive/marx/works/1871/civil-war-france/postscript.htm.

(516) تضمنت الإنجازات الأخرى، بحسب لينين، مستشهدًا بإنغلز، «إعفاء المواطنين من تسديد إيجارات منازلهم ابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر 1870 حتى نيسان/ أبريل [1871]... والتوقف عن بيع الأغراض المرهونة لدى بيوت الرهن البلدية. في الأول من نيسان/ أبريل اتخذ القرار بأن لا يتجاوز المعاش المدفوع لأي من موظفي الكومونة 6000 فرنك. في اليوم التالي أصدرت الكومونة مرسومًا بفصل الكنيسة عن الدولة، وبإلغاء جميع مدفوعات الدولة لغايات دينية، كما بتحويل جميع أملاك الكنيسة إلى أملاك وطنية، تلاه في 8 نيسان/ أبريل مرسوم يقضي بحظر جميع الرموز الدينية، مثل الصور والتعاليم والصلوات في المدارس - أي باختصار كل ما يدخل في نطاق الضمير الفردي - وجرى تطبيق هذا المرسوم بالتدريج [...]. وفي 6 نيسان/ أبريل جلبت الكتيبة 137 في الحرس الوطني المقصلة، وعمدت إلى حرقها وسط الابتهاج الشعبي. في 12 نيسان/ أبريل قررت الكومونة تدمير عمود النصر المنصوب في ساحة فاندوم، وكان قد سبق صبه من معدن المدافع التي غنمها نابليون بعد حرب عام 1809، بوصفه رمز الشوفينية والتحريض على الكراهية القومية. نُفذ هذا المرسوم في 16 أيار/ مايو]في ما بدا تطبيقًا لخلاصات ماركس في مؤلفه **الثامن عشر من برومير**- الكاتب[. في 16 نيسان/ أبريل أمرت الكومونة بإجراء تسجيل إحصائي للمعامل التي أقفلها مالكوها، وبأن يضع العمال السابقون فيها خططًا لمعاودة العمل في إطار جمعيات تعاونية، وكذلك التخطيط لتنظيمها في نقابة كبرى موحدة. في 20 نيسان/ أبريل ألغت الكومونة العمل الليلي في المخابز، وكذلك بطاقات تسجيل العمال التي كان يصدرها منذ الإمبراطورية الثانية مشغلون - بوليسيون من الصف الأول، فانتقلت تلك المهمة إلى عمدة كلٍّ من دوائر باريس العشرين. في 30 نيسان/ أبريل أمرت الكومونة بإقفال بيوت الرهن على خلفية أنها شكل من الاستغلال الفردي للعامل وأنها تتنافى مع حق العمال في أدوات إنتاجهم وفي الحصول

على القروض. في 5 أيار/مايو صدر الأمر بتدمير كنيسة الغفران التي بنيت للتكفير عن إعدام لويس السادس عشر. لينين، «كومونة باريس ومهام الديكتاتورية الديمقراطية»، يُنظر: Proletary, no. 8 (July 17, 1905), in: Vladimir Il'ich Lenin, The Paris Commune, introd. by Paul Braun, Little Lenin Library; vol. 5 (New York: International Publishers, 1934), pp. 61-62.

(517) Lenin, «The State and Revolution,» chap. 3, para. 2, p. 26.

(518) Marx, p. 67.

(519) Merriman, loc 950.

(520) Edward Young, Labor in Europe and America: A Special Report on the Rates of Wages, the Cost of Subsistence, and the Condition of the Working Classes in Great Britain, Germany, France, Belgium and Other Countries of Europe, Also in the United States and British America (Philadelphia: S. A. George and company, 1875), p. 465, gives 5, francs=$1, at: <https://books.google.com.sg/books?id=6coJAAAAIAAJ&redir_esc=y>; Lenin, The Paris Commune, p. 43, and Merriman, Massacre.

(521) Lenin, «The State and Revolution,» chap. 3, para. 2, p. 27.

(522) Ibid., chap. 3, para. 3, p. 31.

(523) Ibid., chap. III, para. 3, p. 30.

(524) Ibid., chap. V: «The Economic Basis of the Withering Away of the State,» para. 4, p .58.

(525) لاحظ كارل كاوتسكي، وهو الماركسي الألماني المميز الذي عدّه لينين «مرتدًا» كونه انتقد طرائقه المؤامراتية، أن «غالبية السكان عام 1917 كانت تدعم البلاشفة والاشتراكيين – الثوريين. ومع ذلك، نجح البلاشفة بقيادة لينين في انتزاع التحكم في القوات المسلحة في بيتروغراد ومن ثم في موسكو، مركزين بذلك دعائم دكتاتورية جديدة على أنقاض الدكتاتورية القيصرية البائدة». يُنظر:

Karl Kautsky, «Marxism and Bolshevism: Democracy and Dictatorship (1934),» Marxists.org, 19/1/2004, accessed on 30/11/2016, at: https://www.marxists.org/archive/kautsky/1934/bolshevism/ch04.htm.

(526) Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results,» Archives européennes de sociologie, vol. 25, no. 2 (November 1984), pp. 185-213, accessed on 20/11/2016, at: http://www.sscnet.ucla.edu/soc/faculty/mann/Doc1.pdf.

(527) Holger Albrecht, «Does Coup-Proofing Work? Political-Military Relations in Authoritarian Regimes Amid the Arab Uprisings,» Mediterranean Politics, vol. 20, no. 1 (2015), p. 41, accessed on 11/1/2017, at: http://dx.doi.org/10.1080/13629395.2014.932537.

(528) Mann, pp. 113-114.

(529) Nazih N. Ayubi, Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London; New York: I. B. Tauris, 1995).

(530) Rebecca Neaera Abers and Margaret E. Keck, Practical Authority: Agency and Institutional Change in Brazilian Water Politics (Oxford: Oxford University Press, [2013]).

(531) Robert Vitalis, America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, Calif.: Stanford

.(University Press, 2007

(532) Olivier Le Cour Grandmaison, Coloniser, exterminer: Sur la guerre et l'état colonial .((Paris: Fayard, 2005

(533) أثار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الموضوع نفسه في أثناء الاحتفال بالـ «علاقات المميزة» بين الهند وبريطانيا، في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في ملعب ويمبلي، حين تحدث عن «أرض لندن التي ولّدت كفاح الهند من أجل الحرية». وكانت الهند البريطانية بين الحالات الاستعمارية القليلة التي شهدت نشوء أحزاب جماهيرية تتولى تنظيم كفاحات طويلة الأمد من أجل نيل الاستقلال. يُنظر: Justin Rowlatt, «Modi Visit: UK and India's 'Special Relationship' Hailed,» BBC News, 13/11/2015, .accessed on 30/11/2016, at: http/5www4bbc4com5news5uk39: 866; 77

(534) Lisa Wedeen, Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen, .(Chicago Studies in Practices of Meaning (Chicago: University of Chicago Press, 2008

(535) Kiren Aziz Chaudhry, The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle .(East, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997

(536) Karl August Wittfogel, Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power (New .(Haven, CT: Yale University Press, 1963

القسم الثالث
مأزق الدولة التسلطية في تجربة الثورات العربية

الفصل الرابع عشر
نهضة أم سقوط؟ أزمة الدولة العربية ...... مايكل س. هدسون

كشف زلزال انتفاضات عام 2011 عن ضعف الدولة العربية، وأطلق هزات ارتدادية ما زالت مستمرة، شملت حتى الدول والنخب الحاكمة التي لم تشهد احتجاجات شديدة. لكن التداعيات المباشرة لتلك الاحتجاجات كشفت أيضًا عن ضعف المجتمعات العربية؛ ففي جميع الحالات تقريبًا، لم تبصر النور أيّ معارضة متماسكة وفاعلة. وكما يرى العالِم السياسي المصري نزيه الأيوبي، ربما ليست الدول العربية قوية، لكنها ما زالت قادرة على أن تكون شرسة.

تعرض هذه الدراسة النقاش الدائر حول موضوع الدولة العربية: هل هي في طور التماسك والقوة، أم في طور «الفشل» والاضطراب؟ فالدول العربية تعاني «فراغ الشرعية» المسؤول جزئيًا عن سلسلة من الاضطرابات السياسية في المنطقة، وشهد بعضها بالتأكيد تدهورًا أكبر مقارنة بغيرها؛ فليبيا واليمن وسورية والعراق اقتربت كلّها من الـ «فشل» أكثر مما فعلت تونس أو مصر. ولكن بصفة عامة، تضاءلت قيم الشرعية التي ساعدت على تحفيز نموّها، وتضاءلت معها في كثير من النواحي قدرتها على الحكم، ما أضعف «الصفقة» الضمنية بين الحكام ورعاياهم.

على الرغم من وجود دلائل على عدم الاضطراب قبل عام 2011، فإن انتفاضات ذلك العام والاضطرابات التي تلتها أجبرت الباحثين على إعادة النظر في المنطلقات النظرية بشأن الشرعية والدولة والمجتمع المدني والدين والاستقرار الإقليمي. ثم إن تكنولوجيا المعلومات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي حفزت نموّ المجتمع المدني، وأتاحت منصاتٍ جديدة للتعبير العلني. أمّا الأيديولوجيا الإسلامية المتطرفة، فإنها تحدّت القومية بصفتها المبدأ الشرعي الأساسي، وهزّت الشبكات الإسلامية العابرة الحدود، مثل «داعش»، الدول ومنظومة الدول الإقليمية. وساهمت التدخلات الأجنبية من ناحيتها في زعزعة استقرار منطقة كانت تعاني مسبقًا الصراعات الداخلية، ويبدو أن الولايات المتحدة غير قادرة على ضمان الاستقرار الإقليمي.

لم يكن الاستقرار الهش للدول العربية المستقلة حديثًا نتاجًا للتهديد والإكراه أو ما يسمى «الدولة الاستخبارية»، بل كان معززًا أيضًا بصيغ شرعية تتمتع بصدًى واسع في المجتمعات العربية. تمثّلت المكونات الرئيسة لهذه «المولوتوف الشرعية» بثلاثية القومية والأبوية الوراثية والعقد الاجتماعي، وتآكّلت مع الوقت قدرةُ هذه المبادئ على الاستقطاب. وبلغت هذه الظاهرة ذروتها اليوم في فوضى الثورات العربية، فدعا المتظاهرون إلى إنهاء الحكم الاستبدادي الفاسد والتعسفي، كما دعوا إلى الديمقراطية والمساءلة. أما الآن، فظهر الإسلام الراديكالي بديلًا ثوريًا ولكنْ معترَض عليه بشدة في الوقت عينه. تطرح الهويات الطائفية المتنافسة واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي كما المنافسات الإقليمية والتدخلات الخارجية المتزايدة، تحدياتٍ شاقة على مسار تطوير شرعية جديدة للدول والأنظمة والقادة. وكنا قد رأينا في بعض البلدان عودة «الدولة العميقة» إلى الظهور، فماذا يحمل المستقبل لهذه المنطقة المضطربة؟ وهل تعود «السلطوية المستمرة» إلى الانبعاث مرةً أخرى، أم ثمة حظوظ للديمقراطية؟

كيف نقارب تلك الأسئلة؟ أقترح منهجًا ذا أربعة أبعاد: **أولًا** إعادة النظر في ما نفهم عن الدولة في العالم العربي:

تشكيلها وقدراتها وبنيتها السلطوية، وقبل كل شيء شرعيتها. وفي **البُعد الثاني**، أقترح أن نركز في انفجار التعبئة

الاجتماعية التي تجسدت في الانتفاضات العربية: تقاطع المعايير التاريخية للسلطة مع التغير في أنماط الهوية الطائفية، بتحفيز لافت من تكنولوجيا المعلومات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي. والاقتصاد السياسي هو البُعد الثالث: الضغوط الناتجة من التفاوت المتزايد، وارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الفرص الاقتصادية، إضافةً إلى النمو الضعيف. وفي البعد الرابع، أود أن ألفت إلى تلك العوامل الخارجية، مثل توازن القوى الإقليمي غير المستقر، ورغبة القوى العالمية في التدخل لا تقاوم (خصوصًا الولايات المتحدة) التي تحمل تداعياتٍ إيجابية أحيانًا وسلبية في أغلب الأحيان تجاه الإصلاحيين المحليين. سنتحدث في هذه الدراسة عن أولى تلك المقاربات، أي كيف ساهمت أزمة الدولة العربية في انهيار الشرعية السياسية في جميع أنحاء المنطقة؟ وكيف نتجت أيضًا من ذلك الانهيار؟

أولًا: هل الدولة العربية في طور النهوض؟

تمثّل التطور السياسي الأكثر أهميةً في العالم العربي منذ الستينيات في نمو الدولة وتدعيمها الظاهر، وكانت السياسة العربية قبل ذلك متميزةً بكثير من السلاسة، مع تغيرات سريعة وغير متوقعة للأنظمة، وشعبوية ثورية واحتجاج غير منظم. أما في العقدين التاليين، فعمّ ميل نحو قبول الدولة بوصفها الإطار الأساسي الذي تنتظم من خلاله الحياة السياسية، ولم تكن وفاة جمال عبد الناصر في عام 1970 إشارة إلى انحسار السياسات ذات الدوافع الأيديولوجية وإلى انحسار الأيديولوجيا القومية العربية على وجه الخصوص، وهي المعادية جوهريًا لنظام الدولة القائم. كما أن ذلك أشار إلى الدخول في عصر التوسع السريع للبيروقراطية التي احتوت الدولة، ونمو سيطرة الدولة وتدخّلها الاجتماعي والاقتصادي. باتت الدولة العربية حينها أقرب إلى المعيار الفيبري (Weberian) الأساسي للدولة، أي المؤسسة ذات القوة الترجيحية الأهم في المجتمع. ولكن ما يبدو أقل وضوحًا من ذلك هو تنامي امتلاك الدولة السلطة الشرعية في ممارسة هذه القدرات، كما سيتبين لنا لاحقًا، وجرى في الوقت نفسه إدخال درجة أكبر من الاستقرار في إدارة الدولة العربية؛ إذ أمضى القادة والأنظمة السائدة فتراتٍ أطول في السيطرة على مقاليد السلطة السياسية مما كانت عليه الحال في الخمسينيات والستينيات. كانت طفرة النفط بلا شك مساهمًا رئيسًا في توسع الدولة العربية وإن لم تكن المساهم الوحيد. ودفع نجاح الحركات القومية في الثورة في الخمسينيات نحو السلطة قادةً ملتزمين فكريًا ببناء الدولة، بوصفها أداة أساسية لإصلاح المجتمع وتحقيق الأهداف الوطنية (والقومية). وجعلت هذه الأنظمة الجديدة من ثمار التحديث والتنمية الاقتصادية لبناء الدولة أولويتها الأهم؛ إذ اعتقدت أن وجود دولة قوية هو ما يسبق بناء الأمة وبناء المجتمع، فحُققت الدولة القوية لكنها كانت أقل نجاحًا في بناء الأمة. أما في ما يخص بناء المجتمع، فإن القادة العرب أولَوا التنمية الاقتصادية أهمية كبرى، لكنّهم أظهروا في كثير من الأحيان ترددًا كبيرًا، بل عداءً سافرًا نحو تطوير المجتمع المدني المستقل سياسيًا. ولئن كانت السياسة، بحسب كارل دويتش، هي «سباق» وقوده التحديث بين الأحمال الاجتماعية وقدرات النظام السياسي، عندها يمكننا القول إن المطالب في البلدان العربية فاقت القدرات عمومًا في خلال الخمسينيات والستينيات، ما أدى إلى اضطراب سياسي. ولكن في السبعينيات والثمانينيات، «حاصر» النظام السياسي عن طريق التوسع السريع في جهاز الدولة، المطالب المجتمعية وتولّى تقنينها وقمعها. وبحلول منتصف الثمانينيات، بات من الممكن تأكيد أن الدولة «ربحت اللعبة» ضد المجتمع. وكانت الأنظمة بصورة عامة مستقرة، وكان الاحتجاج العام غائبًا تقريبًا. بينما كانت المنظمات المجتمعية التي تمثّل عادةً في أي مجتمع مدني دعامة النشاط السياسي المستقل عن الدولة، أي الأحزاب ومجموعات المصالح والمنظمات المهنية والنقابات والجامعات، إما مندمجةً في النظام وإمّا عاجزةً سياسيًا. غير أن السياسة، بما في ذلك السياسة العربية، لا تعترف بكلمة «انتهى». لكن في بداية التسعينيات، برزت دلائل تشير إلى أن الدولة العربية المستبدة ربما تكون في الواقع في طور التراجع.

بينما كان متخصصون بالشرق الأوسط يتأملون بالدلائل التجريبية التي تشير إلى تنامي الدولة العربية في السبعينيات، نمت حركة داخل مجتمع العلوم السياسية الأوسع من أجل «إعادة الاعتبار إلى الدولة». وادّعت هذه الحلقة من المؤرخين وعلماء السياسة التعديليين أن الأنماط السائدة في السياسة المقارنة، التعددية والوظيفية الهيكلية والتحديث، أخطأت في إهمالها أهمية الدولة بوصفها المؤسسة التي تمارس عبر نموّها و«وجودها» تأثيرًا حاسمًا في السلوك السياسي[537]. أعقب ذلك نقاش حيوي مع المدافعين عن «التيار العريض» في العلوم السياسية الذين اعترضوا قائلين

إن أهمية الدولة ومؤسسات الحكم لم تهمل، وإن المدرسة الدولتية تؤلّه مفهوم الدولة وتجعله حتى أكثر إبهامًا. ومن هنا، تنقض عمل جيل كامل من «السلوكيين» الذين سعوا إلى تفصيل ذلك المفهوم من أجل تحليل التفاعلات بين المجتمع و«الحكومة» و«السلطات» و«النظام السياسي» في أبعادها المتعددة[538]. هل كانت الدولة يومًا أكثر من مجموع أجزائها المؤسساتية؟ إذا كان الأمر كذلك، فعلى المرء دراستها تجريبيًا، وتجنّب الفرضيات الرومانسية وغير القابلة للفحص بشأن جوهرها وتوصيف وجودها.

أضحت الدولة أيضًا موضع اهتمام متجدد بالتزامن مع ازدياد نهج الاقتصاد السياسي قوةً بين علماء السياسة، بسبب دورها الحساس بوصفها وسيطًا أو «حارس بوابة» بين المجتمعات والنظام الاقتصادي والسياسي الدولي. إذا كانت مقدرات النظام، خصوصًا في دول العالم الثالث الريعية، قد قامت في كثير من الأحيان على توافر (أو عدم توافر) الموارد المالية الخارجية، فإن «الدولة»، بوصفها «فاعلًا»، تتطلب تدقيقًا تحليليًا مباشرًا.

لم يكن اهتمام دارسي السياسة في الشرق الأوسط بمؤسسات الدولة والمنظمات الحكومية جديدًا؛ إذ ناقش كتابي Arab Politics: The Sear*ch for Ligitimacy* (**السياسة العربية: البحث عن الشرعية**) القدرات الحكومية، في حين ركّزت دراسات أخرى كثيرة على النخب (خصوصًا الجيش) والدور الذي قام به الإداريون الأقوياء[539]. على الرغم من ذلك، نستطيع القول بإنصاف، على الأرجح، إن المقاربات «التي يمليها المجتمع» سيطرت على الحقل. على العموم، حظيت موضوعات التحديث والثقافة السياسية باهتمام أكبر من موضوع الدولة نفسها بصفتها متغيرًا مستقلًا. ويعود هذا الزخم بالتأكيد إلى كتابين من أكثر الكتب تأثيرًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: *The Passing of Traditional Society* (**وفاة المجتمع التقليدي**) لدانييل ليرنر، و *The Politics of Social Change in the Middle East and North* Africa (**سياسة التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**) لمانفريد هالبيرن[540]. وهذا ما ركّز فيه أيضًا كتاب *Arab Politics*، على الرغم من مناقشته القدرات الحكومية. إن المقاربة الدولتية قدّمت نفسها منذ ما قبل الثمانينيات جزءًا من البحث العام عن بدائل لأنموذج التحديث، واستقدم الماركسيون والماركسيون الجدد ومنظّرو الاعتمادية مفهوم الدولة مؤسسةً قائمة بذاتها، ولكن أساسًا بوصفها وكيلًا للطبقات المسيطرة أو لقوى المال الدولية. واعترف واحد من أبرز الماركسيين العرب (سمير أمين) بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الموضوعية للثورة الاشتراكية، لكنه في وفائه للتقليد الماركسي الكلاسيكي، لم يعط الدولةَ بحد ذاتها أهمية سببية مستقلة. وعلى الرغم من تعاطفه المنطقي مع أهداف الدولة الناصرية بوصفها برجوازية صغيرة ومناهضة للإمبريالية ودولة القومية، انتهى به المطاف إلى إدانتها. وشكّك أمين في الطاقة التقدمية الكامنة لأي من الطبقات المهيمنة العربية، البرجوازية الصغيرة كما برجوازية الدولة. وأصر على أن ليس هناك سوى البروليتاريا التي يمكنها كسر قبضة التخلف. ولتعبئة هذه البروليتاريا، دعا إلى حركة جماهيرية محلية الطابع ومطلقة السلطات لكسر قبضة الرأسمالية الدولية على الدولة[541]. وعبّر حمزة علوي من ناحيته عن وجهة نظر نيوماركسية مختلفة حين نسب إلى الدولة قدرًا من الاستقلال نابعًا من دور الأوليغارشية العسكرية البيروقراطية وسيطًا بين الطبقات المسيطرة الثلاث: البرجوازية البلدية والبرجوازية الحضرية النيوكولونيالية وطبقة ملّاك الأراضي؛ فـ «التقاطع الجديد لمصالح الطبقات المتمكنة المتنافسة الثلاث تحت رعاية البرجوازية الحضرية، يسمح للأوليغارشية البيروقراطية العسكرية بالتحكيم بين المصالح المتنافسة التي ما عادت متناقضة. وعلى هذا المنوال تكتسب (الدولة) دورًا مستقلًا نسبيًا من دون أن تكون أداةً لأي واحدة من الطبقات الثلاث»[542]. قدّم غييرمو أودونيل نظرية مهمة بشأن الدولة البيروقراطية الاستبدادية، استنادًا إلى تجربة أميركا اللاتينية، ولكنها تتلاءم على نطاق واسع مع أي مكان آخر من العالم الثالث[543]. وضمن منطق أن بالإمكان توقّع أيّ أنموذج من الحكم الشعبوي في مراحل التحديث المبكر، فإن القيود التي يفرضها النظام المالي الدولي من خلال الشروط التجارية والديون غير المتكافئة تؤدي إلى ظهور بيروقراطية تسلطية بانتهاء المرحلة «السهلة» من النمو الاقتصادي (التصنيع بديل من الواردات)، وتفتح الباب لأوضاع أكثر صعوبة. وقام في وقت لاحق بتعديل نظريته لتشمل إمكانية ظهور الديمقراطية خيارًا؛ إذ إن تكاليف قمع الرأي العام الشامل ربما تعدّ أعلى من تكاليف إزالة البيروقراطية السلطوية[544]. وبالمثل، ركّز كتّاب النيواعتمادية، كاردوسو وانزو فاليتو، على الطبقة البلدية والعوامل المجتمعية أكثر من منظّري «الاعتمادية ضمن

النظام العالمي» الأصليين، ولا سيما أندري غوندر فرانك[545]. وساهم منظّر الاقتصاد السياسي غير الماركسي، جون واتربوري، في عمله عن مصر، في دراسة مسألة استقلالية الدولة عن القوى الاجتماعية المهيمنة.

لكن توجّه «إعادة الاعتبار إلى الدولة» ربما فُصِّل تفصيلًا ملحوظًا على قياس منطقة الشرق الأوسط، وانطلاقًا من توجه نظري أكثر محافظةً على العموم، من خلال مشروع «الأمة والدولة والاندماج في العالم العربي» الذي أداره جياكومو لوتشياني من معهد الشؤون الدولية في روما في أواخر الثمانينيات[546]. في واحد من مجلدات المشروع الأربعة، استبق أديد داويشا وأولا ويليام زارتمان النقاش الراهن حول «قدرة أنظمة الاستبداد على التكيف»، وادّعيا أن الاستقرار الذي شهدته الدول العربية ابتداءً من أواخر الستينيات وفي خلال السبعينيات، بعد عقود سابقة من عدم الاستقرار العسكري، لا يعود حصرًا إلى توسع قدراتها القمعية الخاصة؛ فتلك الأنظمة استمدت، إضافةً إلى ذلك، شرعيةً ما من قدرتها على تقديم الخدمات وادعائها امتلاكها قيمًا ثقافية رنانة، من قبيل الإسلام والقيادة الملهمة والسلطة التقليدية، وما شابه. وادّعت أن دولة الاستخبارات لا تحكم بالقوة العارية. وكان لكتّاب الثمانينيات والتسعينيات أسباب فعلية لادعاء أن الدول العربية أضحت دولًا «عادية» قادرة على الصمود في وجه الحماسة الشعبية للقومية العربية وللفكر الإسلامي العابر القوميات، ولإقامة علاقات اقتصادية مثمرة (ولو تابعة) مع معلميها الاستعماريين السابقين.

مع أن أحد محرري المشروع، وهو غسان سلامة، لاحظ أن الأكاديميين العرب و«المستعربين» لم يكن لديهم في الواقع حاجة إلى «إعادة الاعتبار للدولة» في تحليلاتهم؛ إذ رأى هو ومعاونوه بوضوح أن نمو الدولة التسلطية العربية و«إعادة الاكتشاف» النظري العام للدولة يتطلبان من علماء السياسة نظرة جديدة على هذه المؤسسة وسياقها الاجتماعي والدولي[547]. جرى تسخير التحليلات «المجتمعية المحور» التي تعود إلى الخمسينيات والستينيات، وحتى السبعينيات، لتأكيد الطبيعة المصطنعة (والمفترض بها أن تكون موقتة) للدول العربية الحالية، في حين أن ما يبدو جليًا الآن واقعًا هو أن تلك الدول دائمة وقابلة للتكيف لامتلاكها قدرات «ما بعد قمعية» على شرعنة نفسها من خلال القيم الجامدة جوهريًا، وربما «الأزلية» للثقافة العربية[548]. وكما سنرى لاحقًا، تقدّمت القدرات القمعية للدولة العربية فعليًا، مع أنها وصلت إلى ذروتها، وربما كانت الآن في مرحلة تراجع نسبي بالترافق مع نمو قدراتها الخدماتية. لكن مسألة مدى (أو حتى فرضية) تقدّم الدولة العربية نحو مرحلة «ما بعد القمع» من ناحية اكتسابها الشرعية أو الهيبة، تطرح إشكالية. واستدعى سلامة ابن خلدون لتذكيرنا بنماذج القادة التاريخيين طالبي السلطة الملكية والمهيمنين بقوة على العصبيات (المشاعر الجماعية) المحلية الذين أقاموا سلالات تحوّل نجاح قدراتها الاقتصادية في النهاية إلى بذخٍ مفرط ترتب عنه فقدانها الشرعية، ونهوض قوى جديدة من الأطراف الريفية حلّت في نهاية المطاف محلّ نخب المركز الفاسد. ليست «الدولة» شيئًا دائمًا وموجودًا ما فوق السياسة بل هي مرتبطة ارتباطًا حميميًا بـ «النظام». ولا يحمل الأنموذج الخلدوني شبيهًا له في فهمنا الأوروبي الفيبري والليبرالي للدولة الحديثة.

ركّزت ليزا أندرسون على تأثير الإرث العثماني في تشكيل الدول العربية الحديثة (باستثناء المغرب وأطراف شبه الجزيرة العربية) المتصادمة مع فرض الهياكل والممارسات الأوروبية. وشددت على الكيفية التي أنتج بها العسكر وغيره من بيروقراطيات الدولة القدراتِ التي بدورها استولدت الشرعية؛ فإحدى مشكلات الدولة العربية المعاصرة هي مدى توافر القدرات الكافية للحفاظ على الحد الأدنى من الشرعية. وتتساءل أندرسون، مستدعيةً النظرية الريعية، عمّا إذا كان الفصل بين الدولة والمجتمع (بسبب ضعف القدرة على فرض الضرائب)، مع أنّه يوجِد درجة ما من الاستقلالية، يترك الدولة ضعيفةً إلى درجة يصعب فيها «التشجيع على التحول الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي».

ثانيًا: هل الدولة العربية في طور الانحطاط؟

بينما كان بعض الباحثين في شؤون الشرق الأوسط يعيد اكتشاف الدولة الشرق الأوسطية، كان بعضهم الآخر يتساءل عمّا إذا كانت في الواقع «تتراجع» في مواجهة مجتمع متجدد الانتعاش. وكانت قد عبّرت عن هذا الاتجاه، وإن لم يكن قد تطور بعدُ منهجيًا، مداولاتُ اللجنة المشتركة بشأن الشرقين الأدنى والأوسط بين مجلس بحوث العلوم الاجتماعية

والمجلس الأميركي للجمعيات العلمية، في وقت مبكر من الثمانينيات. وبحسب جدول أعمال اللجنة في حقل البحوث لعام 1986، فإن «دولة التعبئة الجماهيرية، البيروقراطية ذات الهيمنة الشاملة، ونظام التصنيع المعتمد على الإنتاج الكثيف، والثقافة الرسمية، وهي ناجمة جميعًا عن مرحلة الاندفاع نحو بناء الدولة القومية بعد الاستقلال، أصبحت موضع مساءلة، واكتسبت مقاومتُها هالة من الشرعية لدى بعض الجماعات»[549]، ويمكن الاطلاع على تحليل متكامل للفكرة العامة في دراسة جويل ميغدال في عام 1988 عن المجتمعات القوية والدول الضعيفة في العالم الثالث[550].

أطلق النقاش الدائر حول الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط قدرًا كبيرًا من الحوارات المثيرة للاهتمام، لكنه حظي بقدر ضئيل من الإجماع[551]. فعلى سبيل المثال، في إحدى جلسات مجموعة دراسات الهيئة التعليمية في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون في عام 1989، يقول تيموثي ميتشل إن الدولة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وهي لا محايدة ولا مستقلة، وتمثّل في مصر، البلد الأكثر ارتباطًا بـ «حالة الدولة» في الشرق الأوسط، شكلًا واحدًا فقط من كثير من أشكال الإخضاع المنظّم سياسيًا[552].

في كتاب **تضخيم الدولة العربية**، يميز نزيه الأيوبي بين الدول التي كوّنت رصيدها السياسي من الثورة، أي الدول التي اكتسبت شرعيتها من الأيديولوجيا القومية وتلك التي تميزت بالثروة، أي الدول المصدرة للنفط وجاراتها، وهو ما يسمى اكتساب الشرعية من خلال توزيع المنافع. على الرغم من ذلك، لا يمكن وصف أيٍّ من الصنفين بأنّه «قوي». وقدّم الأيوبي تصنيفه الشهير لـ «القوي والقاسي والشرس»، متناقضًا مع أولئك الذين رأوا الدولة العربية قوية ودائمة على نحوٍ متزايد، فقال إنها كانت تفتقر إلى المقومات الرئيسة لـ «القوة»، أي الاتصال المثمر والمتبادل مع المجتمع المدني؛ فبالنسبة إليه، كان عدم قدرة الدولة العربية نسبيًا على فرض الضرائب المباشرة بفاعلية مؤشرًا رئيسًا للضعف، ولا يمكن التغلب عليه عن طريق العوائد الآتية من الخارج والمستحقة للدول المصدرة للنفط. وفي حين كان بعضها «قاسيًا»، ويبدو عليه تغلغل البيروقراطية في المجتمع من أعلى إلى أسفل من دون القدرة على الحشد في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان بعضها الآخر «شرسًا» ببساطة، متكلًا أساسًا على التهديد والإكراه لفرض الامتثال. وبحسب رأيه، لم تكن أي منها (حتى مصر) دولة قوية، وفي حين أن معظمها دخل في تصنيفه ضمن خانة الدول القاسية أو الشرسة (سورية والعراق والجزائر ومصر)، فإن دولًا أخرى قليلة كانت، ببساطة، دولًا ضعيفة (ليبيا واليمن ولبنان).

حتى الآن، لم يُحسم النقاش بشأن الدولة العربية، لكنه أفضى إلى بعض النتائج الإيجابية؛ فـ «الدولتيون» على حق حين يسترعون انتباهنا إلى البنية البيروقراطية الأيديولوجية التي تقف بوضوح في مواجهة المجتمع في كل بلد عربي تقريبًا. وربما يكون إهمال المحللين الدولة العربية موضوعًا قابلًا للنقاش، ولكن من المهم بصفة خاصة اليوم تأكيد اتساع الموارد السياسية المتاحة لمن يسيطر على مقاليد البيروقراطية فيها. ونظرًا إلى نمو هياكل الدولة واستقرارها في الأعوام الأخيرة، من الملائم إعادة تقويم مدى قدرة الدولة العربية في حد ذاتها (أو كما يتصورها الجمهور) على توليد الشرعية وإضفاء الهيبة على الأنظمة التي تديرها (أو تمتلكها).

لعل من الأفضل أن تُترك للمنظّرين السجالات المتعلقة باستقلالية الدولة، ولْنقُمْ بدلًا من ذلك بتركيز اهتمامنا على القدرات السياسية لصورة الدولة وبُناها بوصفها مصدرًا للشرعية، ولنُصْغِ إلى التحذير من عدم أسطرة الدولة، ولْنتقبّلْ اقتراح تفكيك مفهوم الدولة بوصفها مجمعًا هش الاندماج من البيروقراطيات التي تمتلك كلٌ منها سياستها الداخلية الخاصة وواجهات تفاعل متعددة مع المجتمع. ولْنتذكرْ أيضًا أن الدولة ليست منظمة اجتماعية أخرى بل هي (كما يؤكد فيبر) مَن يمتلك النظام القانوني والبيروقراطية والاختصاص الإلزامي على الأراضي واحتكار الاستخدام المشروع للقوة[553]. بهذا المعنى الكلاسيكي تكون الدولة هي الأداة العليا للسلطة، فمن يسيطر عليها في العالم العربي تتسنّى له على الأرجح (ولكن من دون تأكيد) الهيمنة على المجتمع. وأخيرًا، علينا التمييز بين الدولة والنظام، علمًا بأنهما يقترنان أحدهما بالآخر في كثير من الأحيان. في المملكة العربية السعودية، يمكن القول إن النظام هو الدولة، وفي ليبيا كان النظام هو الدولة. ولكن ماذا عن مصر وتونس؟ وفي سورية، أين يرسم صناع السياسة الأميركية الخط الفاصل عندما يتحدثون عن الاستغناء عن الأسد والحفاظ على الدولة في الوقت نفسه؟

ثالثًا: الدولة العربية بعد الثورات

سبق أن أشرنا إلى أن نزيه الأيوبي يرى أن الدول العربية ربما لا تكون قوية لكنها قادرة على أن تكون شرسة، والنتيجة إعادة بعث «الدولة العميقة» في مصر، و«استشراس» الدولة السورية في استمرارها في القبض على السلطة. أما فرص بقاء النظام الملكي البحريني، فعزّزها التدخل العسكري السعودي والإماراتي في البحرين.

كشفت انتفاضات 2011 عن أن ليس ثمة دولة عربية «قوية»، لكن ظهر بعضها أكثر ضعفًا. ومن البلدان المنتفضة اثنان (تونس ومصر) امتلكا استمرارية تاريخية واتساقًا ثقافيًا أقوى واقتربا نحو التحول الديمقراطي أكثر من الدول الأخرى. ربما تكون تونس الحالة الوحيدة التي تعزَّز فيها الانتقال؛ إذ إن مصر، التي تعدّ نظريًا على استعداد لهذا الانتقال، لم تسلك هذه الطريق سوى جزئيًا؛ فالمعارضة التي يطغى عليها الإخوان المسلمون أثبتت عدم قدرتها على التنظيم الفاعل لدعمٍ واسع النطاق. وجماعة الإخوان، مع تاريخها الحافل بالاضطهاد، أثبتت أنها غير راغبة في تعزيز التعددية خلال الفرصة الضيقة التي أتيحت لها. أما الدول الأخرى، والأضعف من بينها ليبيا واليمن، فإنها غرقت في ما يقارب الفوضى، على الأقل في المدى القصير، وأصبحت دولة البحرين أكثر من ذي قبل اعتمادًا على المملكة العربية السعودية. وفي دولتين من «أشرس» الدول (كثيرًا ما يقال إنّهما «مقاومتان للانقلاب») هما العراق وسورية، كشف النقاب عن خواء الصرح؛ كان العراق، بطبيعة الحال، موضع تغيير في النظام في عام 2003 بفعل الغزو والاحتلال اللذين قادتهما الولايات المتحدة. وعمد المحتلون إلى تفكيكٍ منهجي للدولة ولم يتمكنوا من استبدالها بنظام مستقر، فنتجت من ذلك الفوضى.

في سورية، وهي دولة قاسية وشرسة في جوهرها، تفاعل النظام، إزاء تحدّي مواطنين عاديين له، بأعلى درجات العنف والاستقطاب، متسببًا في حرب أهلية. وربما يستنتج الإصلاحيون المحتملون أن إصلاح الدولة العميقة صعب، وأصعب منه، كما يبدو، هو إصلاح الدول الضعيفة جدًا.

أثارت الانتفاضات العربية والمسارات المضطربة التي تلتها إشارات إنذار بين الدول التي لم تتأثر بها مباشرة. وقادت المملكةُ العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ثورةً افتراضية مضادة للحفاظ على ما بقي من النظام الاستبدادي القديم، فإلى أي مدى نجحت دول الخليج العربي (ما عدا البحرين) والأردن والمغرب والجزائر ولبنان والسلطة الفلسطينية في مقاومة اضطرابات 2011؟ نلاحظ أن دولتين خليجيتين هما السعودية وعُمان شهدتا اعتراضات لكن هذه الأخيرة لم توجَّه ضد النظام الملكي، وكذلك الأمر في الأردن والمغرب. بصفة عامة، ردّت دول الخليج (وإلى حدٍ أقل الأردن والمغرب) بنجاح على التحدي من خلال إطلاق برامج رعاية ضخمة وفورية. واستفاد حكام الجزائر من العسكريين في واحدة من أقسى الدول وأشرسها، من سأم الجزائريين من الحرب، بعد أن عانوا كثيرًا في خلال الحرب الأهلية في التسعينيات. وثمة عامل مماثل ربما يكون قام بدوره في لبنان الذي شهد الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فالاحتلال الإسرائيلي يضعهم في موقع مختلف، ولكن لا بد من القول إن السلطة الفلسطينية المتمركزة في الضفة الغربية واجهت معارضتها الخاصة المتمثلة في حركة حماس، وما زالت تواجهها. وفي جميع هذه الحالات، عُزّز بقاء الدولة والنظام أيضًا بدعمٍ من الولايات المتحدة وغيرها من القوى العالمية الكبرى.

ربما لا نستغرب، وبعكس ما بدا لنا أولًا، أن حركة لا دولة (وهي في الواقع نقيض الدولة) مثل تنظيم الدولة الإسلامية («داعش») برزت دولةً في الانتظار. وفي تسويقها أيديولوجيا مختلفة تمامًا عن القومية العجوز وتقليدية الدول القائمة، تهدف الحركة إلى محو الحدود القديمة. بعد تحقيق ظهورها العنيف في العراق وسورية (حيث لديها، في الوقت الحالي، قاعدة مناطقية)، توجد الحركة اليوم في اليمن وشبه الجزيرة العربية، وفي سيناء والصحراء الغربية وليبيا ولبنان والأردن وتونس والجزائر. وعززت القوة الأميركية والأوروبية النظام العربي القائم بحزم على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومن هنا، فإن ضعف بعض الدول العربية يمكن ألّا يكون قاتلًا في مواجهة ما تطرحه «داعش». ولكن ظهور هذه الحركة في حد ذاته يشير إلى أن الدولة العربية، كما عرفناها، تعاني

بالفعل عيوبًا خلقية. وما زالت الدول العربية (والأنظمة) تكافح من أجل الشرعية، وربما يكون مفتاح هذه الشرعية إنشاء مؤسسات تشاركية حقيقية. ومن الواضح أنها مهمة غير سهلة. وبحسب الأيوبي، في استطاعة الدول العربية أن تكون شرسة، لكن هذا لا يعني أنها قوية، فضلًا عن مشروعيتها. فما مدى صحة هذا القول؟

كما رأينا، إن النظام السياسي العربي الحديث الذي بدأ في التشكل بعد الحرب العالمية الأولى، تدعّم على شكل دول دائمة في أعقاب الاضطرابات الثورية القومية التي حصلت في الستينيات والسبعينيات. ففي أثناء السبعينيات، تحدّث علماء السياسة عن بلوغ منظومة الدول العربية طور «النضوج»، غير أنها نضجت (إذا كانت تلك هي الكلمة الملائمة) على شكل دول متشبثة بسلطويتها، سواء أكانت جمهورية أم شكلًا من أشكال الملكية، في حين أن كثيرًا من هذه الدول شهد تنمية اقتصادية واجتماعية ملحوظة تعود في جزء منها إلى الثروة النفطية؛ إذ إنها لم تشهد في المقابل انفتاحًا سياسيًا ذا شأن، بل ظلت تحت رقابة مشددة من نخب تعيد إنتاج نفسها على الدوام، فأُلغيت أي مشاركة سياسية منظمة ومستقلة عن الحكومات، ما عدا استثناء واحدًا أو اثنين.

رابعًا: الدول المنهارة

كانت انتفاضات عام 2011 أول الاحتجاجات الاجتماعية ضد النظام الاستبدادي في عدد من الدول العربية، مع العلم أن الدول العربية شهدت في معظمها تاريخًا من الاحتجاجات والإضرابات والمحاولات الانقلابية. وكان أول انهيار فعلي كبير لنظام عربي قد وقع في العراق في إثر الغزو والاحتلال الأميركيين في عام 2003. لكن ثورات عام 2011 كانت فريدة في نوعها من حيث كونها مُعدية ودالة على أن هنالك مجتمعَ احتجاج عربيًا عابرًا حدود الدول. لم يسقط الحكام في تونس ومصر وليبيا واليمن فحسب، بل اهتزت معهم الأنظمة المجاورة أيضًا، ولا سيما البحرين، ومن ثم سورية على نحو أخص.

يكشف المشهد العربي القاتم اليوم النقاب عن أربع دول فاشلة، هي العراق وسورية وليبيا واليمن. لكن الارتدادات امتدت على نطاق أوسع؛ فالبحرين لا تزال غير مستقرة، والأردن ولبنان يعانيان الضغط الشديد، وفي حين أن تونس موضع إشادة واسعة بعد أن نجحت في تحقيق الانتقال الديمقراطي، فإن الوضع فيها لا يزال هشًا. وفي مواجهة التحدي الثلاثي القائم على احتمالات الاحتجاج الشعبي، وتزايد النفوذ الإيراني، وتطرّف «داعش» وما شابهه من التنظيمات الإسلامية، اضطرت دول الخليج الغنية بقيادة العربية السعودية ودولة الإمارات، إلى شنّ «ثورة مضادة» دفاعية في مواجهة تلك التيارات. وبلغت التكلفة البشرية، أي القتلى أو الجرحى أو اللاجئين من المدنيين، حدًا مروعًا، ولا سيما في سورية واليمن.

انخرطت القوى الخارجية في الصراع انخراطًا حتميًا. وكما سبق أن تقاسمت القوى الأوروبية تركيا، «رجل أوروبا المريض»، منذ أكثر من قرن، ها هي تلقي اليوم على العالم العربي، «رجل الشرق الأوسط المريض»، نظرة متوترة، ومفترسة غالبًا. وسعت الغطرسة الأميركية إلى إعادة تشكيل العراق والمنطقة في كيانات ليبرالية منصاعة، بينما تسعى روسيا لتثبيت موطئ قدم لها عبر التشبث بالنظام السوري المتوحش. وتقتنص إيران الفرص في الأوقات المواتية، وترتبك أوروبا، فيما تفاقم الـ «جزماتُ الأجنبية على الأرض» والغارات الجوية وهجمات الطائرات من دون طيار الصراعاتِ الجارية المتعددة، بدلًا من أن تخففها.

خامسًا: المجتمع المدني

في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، شهدت الدول انفتاحًا ديمقراطيًا قصير الأمد؛ إذ شهد «الربيع» الجزائري ازدهار حرية الصحافة وتعدد الأحزاب وجماعات المصالح، جنبًا إلى جنب مع منظمة إسلامية قوية. وفي مصر، أصدر الباحث سعد الدين إبراهيم مجلة بعنوان المجتمع المدني وأحصى عددًا متزايدًا من المنظمات غير الحكومية. وفي

الأردن رُفعت حالة الطوارئ المديدة فترة وجيزة. وفي الكويت، وهي واحدة من بعض الدول العربية الفريدة التي تتمتع بتقاليد برلمانية، جرى دحر محاولةٍ قام بها الحاكم لإلغاء حرية التعبير. وما عدا في الدولة الأخيرة، فشلت محاولات التحدي المجتمعية كلها. وفي عام 2011 حاول المحتجون تكرار التحدي، لكن السلطوية عادت إلى الظهور، إلا في تونس.

مع الفراغ الناجم عن إضعاف الدول القائمة في أعقاب انهيار العراق وانتفاضات عام 2011، كان يمكن المرء أن يتوقع ظهور قيادة جديدة وفاعلة لملء ذلك الفراغ، ولكن العواقب المباشرة للانتفاضات العربية كشفت الضعف الكامن في المجتمعات العربية. وفي جميع الحالات تقريبًا، فشلت كل معارَضة في أن تكون فاعلة ومتماسكة، وفي أي حال، ينبغي عدم إلقاء اللوم على المواطنين الشجعان الذين سعوا لملء هذا الفراغ في مصر وسورية وليبيا واليمن والبحرين، لكنهم فشلوا في ذلك.

في الحقيقة، أزاحتهم المجموعات الأفضل تنظيمًا، مثل الجيش والإخوان المسلمين في مصر والإسلاميين المتطرفين في سورية وفي اليمن، لم يكن اتفاق جماعات المعارضة المختلفة ممكنًا. وزرعت الأنظمة المهددة، بطبيعة الحال، المخاوف الطائفية، وألغت الأحزاب السياسية في معظم الحالات، ولأمدٍ طويل. كما أنشأت الأنظمة في عدد من البلدان منظمات مجتمع مدني «تقليدية» أو زائفة، لتشويه سمعة النشاط السياسي المستقل.

لعل أبرز مثال لخواء الدولة في أطراف العراق وسورية هو صعود ادعاء الدولة «الداعشي»؛ ففي إنكارٍ لتأسيسه على يد لصٍ تافه يدعى أبو مصعب الزرقاوي، جاء «داعش» يستعرض سمتين من السمات الرئيسة لـ «حالة الدولة»: الجذب الأيديولوجي والقدرات البيروقراطية. ومستفيدًا من وحشية المسرح مقرونة بالتقشف الإسلامي غير الفاسد في الظاهر، استطاع «داعش» محاكاة الدولة الإقليمية، واستخراج العوائد محليًا، وممارسة إدارة مخيفة بفاعليتها، واستعراض قوة عسكرية استطاعت حتى الساعة إحراج القوات المسلحة الأشد خطورة. لكن ما مدى قدرة «داعش» على التحمّل؟ من المؤكد أن ابن خلدون كان قادرًا على فهم كيف تحدّى «داعش» الدول الحالية المتهالكة ورعاتها الخارجيين.

سادسًا: الطريق إلى الأمام

في منطقة يكتنفها كثير من الصراعات المتشابكة، من الصعب أن نرى الطريق المتجهة نحو مستقبل سياسي شرعي ومستقر؛ فمما يؤسف له أن الساحة السياسية واقعة تحت هيمنة جهات أكثر اهتمامًا بتعزيز مصالحها الخاصة أو أيديولوجياتها غير المتسامحة، فيما تلك الملايين من المواطنين العاديين الذين انتفضوا لإنشاء حكومة جامعة وغير فاسدة وفاعلة، ليست لها «القوة الصلبة» التي يتمتع بها القادة العسكريون الأقوياء والحكام المتوالون على السلطة بحكم الوراثة والمحرضون الطائفيون والمتطرفون الدينيون؛ فـ «الأغلبية الصامتة» تفتقر إلى القيادة والتنظيم وصيغة الشرعية التي تمكّنها من التغلب على نماذج رثّة وبغيضة من الدكتاتورية العسكرية والاستبداد العائلي والتعصب الديني. كيف يمكن تنمية «الديمقراطية» و«الاعتدال» بجدية حينما يعرضهما سياسيون يفتقرون إلى أي صدقية في تلك المجالات؟ إن لبنات بناء المجتمع المدني متوافرة، وهي كناية عن مجموعات نسائية ونقابات عمالية ومنظمات أعمال ومؤسسات قانونية وجمعيات مهنية. علاوة على ذلك، يمكن القطاعات التي تعدّ أحيانًا رجعية بطبيعتها أن تقوم بدورٍ في إعادة تشكيل الوسط، نقصد القبائل والمؤسسات الدينية، وما يمكن إنقاذه من عناصر بيروقراطية الدولة، فالأنظمة الاستبدادية مارست على الأحزاب السياسية عقودًا من استئصال الأحشاء، وبخلاف ذلك كان يمكن هذه الأحزاب أن تقوم بدور المحرك للمشاركة السياسية الشاملة. أما القوى الكبرى، فيمكنها أن تقوم بدور داعم فحسب. وسيبقى الوسط العربي على الهامش إلى أن تبرز القيادة الفاعلة المنبثقة من المجتمع.

خاتمة

تختلف الدول العربية في ما بينها من حيث «حالة الدولة» فيها ومن حيث الشرعية؛ فبعضها (مصر والمغرب وتونس والجزائر) أكثر «تجذرًا» من غيره، ويعاني بعضها الآخر «الضحالة» (سورية والعراق واليمن وليبيا ولبنان والأردن وفلسطين). وما زالت هناك دول «عائلية» غنية وريعية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين والكويت وقطر)، ثم «دولة في الانتظار» («داعش»). لكن على الرغم من هذه الاختلافات، فإنها جميعها تواجه قضايا خطِرة في الأمن والحكم والمشاركة. ونحن لم نجد في أيٍ منها مجتمعًا مدنيًا نابضًا بالحياة ومتكاملًا على نحوٍ فاعل مع العملية السياسية.

أشارت انتفاضات عام 2011 العربية منذ بدايتها إلى عملية طويلة الأمد من التغيير السياسي ومن تحدٍّ لشرعية الدول والأنظمة القائمة. ومن السابق لأوانه تأكيد أن «ربيع» المشاركة أفسح الطريق لـ «فصل شتاء» سلطوي؛ إذ كشفت مسارات الثورات العربية عن مجتمع مدني أكثر حيويةً لكنه لا يزال يفتقر إلى التماسك التنظيمي والقيادة الضروريَين كي يتمكن من استبدال الأنظمة الاستبدادية القديمة ببنى مستقرة ومتمتعة بتشاركية واسعة.

على الرغم من افتقار الدول العربية إلى الشرعية، فإنها لا تزال تملك قدرات بيروقراطية معتبرة، وهنالك مصالح قوية منخرطة في بنى الدولة. لذا، لا يمكن المرء أن يتوقع إعادة رسم للحدود الجغرافية، على الرغم من أن وحدة أراضي العراق وسورية واليمن وليبيا في خطر. ودعائم الاضطراب السياسي الحالي هي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة المتمثلة في عدم المساواة والبطالة والبنية التحتية العامة والتعليم الناقص والنمو، والفساد المستشري حتى أصبح أحد الأسباب الرئيسة لانعدام الشرعية. أمّا الاستراتيجيات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، فهي جزء من المشكلة وليست جزءًا من الحل.

في ظل الفراغ الناجم عن الأنظمة الدكتاتورية المنهارة، ازدهر الإسلام السياسي بأشكاله المختلفة («داعش» و«القاعدة» وغيرهما)، في حين أن «الوسط» الليبرالي يفتقر حتى الآن إلى صوت قابل للمقارنة. ولكن الإسلام السياسي لا يزال بعيدًا عن التجانس أو التماسك، كما يبرهن على ذلك منافسو «داعش»؛ فالصراع المذهبي داخل الإسلام (السنّة في مقابل الشيعة) هو ظاهرة سياسية قوية، وتواجه الأنظمة التي غذّت المذهبية لأغراضها الآنية الخاصة مخاطر العواقب السلبية الطويلة الأجل؛ إذ إن تأجيج المذهبية أسهل دائمًا من احتوائها.

فشلت التدخلات الخارجية من الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، ولا سيما من خلال الوسائل العسكرية، في تعزيز الديمقراطية والاستقرار، كما توخت ظاهريًا، وليس من الممكن أن تدير قوى خارجية الشرق الأوسط. ويبدو تراجع النفوذ الأميركي متزامنًا مع تفاقم عدم الاستقرار في النظام العربي، فهل ثمة علاقة سببية بين الأمرين؟ وإذا كان الأمر كذلك، ففي أي اتجاه؟ يرى عدد من الأميركيين - على ما يبدو - فشلًا كبيرًا في مساعي جورج بوش الابن لتعزيز تغيير الأنظمة نحو الديمقراطية، بينما يرى كثير من العرب أن الولايات المتحدة حرّضت على انطلاق «الربيع العربي»، تمامًا كما سبق أن اتُّهمت واشنطن بتقويض «الجمهوريات» القومية ودعم الملوك الموالين للغرب في الخمسينيات والستينيات. غير أن قادة في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج لاموا الولايات المتحدة على التهرب من مسؤولياتها بوصفها قوةً عظمى من خلال التخلي عن أصدقائها من الحكام المستبدين في مقابل بدائل خاطئة سمحت للمتطرفين الإسلاميين بمناهضة الحكومات القائمة من جهة، وسمحت لإيران من جهة أخرى بإشاعة الفوضى في المنطقة. فإلى أي مدى يعتمد استقرار الملكيات العربية في فترة من التباطؤ الاقتصادي والتقلبات المجتمعية على الدعم الأميركي؟ هل ترى أميركا والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والأمم المتحدة نفسها مسؤولةً أو قادرةً على التخفيف من عدم الاستقرار والحروب الأهلية والعذابات الإنسانية الهائلة التي تعانيها المنطقة حاليًا؟

المراجع

Alavi, Hamza. «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh.» *New Left Review*. no. 74 (July-August 1972), pp. 59-72.

Almond, Gabriel A. «The Return to the State.» *American Political Science Review*. vol. 82, no. 3 (September 1988),

pp. 853-874.

Amin, Samir. *The Arab Nation*. Translated by Michael Pallis. Middle East Series; no. 2. London: Zed Press, 1978.

Anderson, Lisa. «The State in the Middle East and North Africa.» *Comparative Politics*. vol. 20, no. 1 (October 1987), pp. 1-18.

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London; New York: I. B. Tauris, 1995.

Bendix, Reinhard. *Max Weber: An Intellectual Portrait*. Garden City, NY: Doubleday, 1960; 1962.

Ben-Dor, Gabriel. *State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Postcolonial State*. New York: Praeger, 1983.

Bill, James A. and Carl Leiden. *Politics in the Middle East*. Little, Brown Series in Comparative Politics. 2nd ed. Boston: Little, Brown, 1984.

Binder, Leonard. *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies*. Chicago: University of Chicago Press, 1988.

Brownlee, Jason, Tarek Masoud and Andrew Reynolds. *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2015.

Cammett, Melani and Ishac Diwan. *The Political Economy of the Arab Uprisings*. Westview Press Spotlight. Boulder: Westview Press, 2013.

Cardoso, Fernando Henrique and Enzo Faletto. *Dependency and Development in Latin America*. Translated by Marjory Mattingly. Berkeley: University of California Press, 1979.

Collier, David (ed.). *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

«The Crisis of the Arab State.» Convened by Michael C. Hudson, Study Group Report, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, MA, August 2015.

Dawisha, Adeed and I. William Zartman (eds.). *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State*. Nation, State, and Integration in the Arab World; vol. 3. London; New York: Croom Helm, 1988.

Evans, Peter B., Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back in*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985.

Frank, Andre Gunder. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America; Historical Studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press, 1967.

Gerges, Fawaz A. (ed.). *The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World*. New York: Cambridge University Press, 2014.

Haddad, Bassam, Rosie Bsheer and Ziad Abu-Rish (eds.). *The Dawn of the Arab Uprisings: End of an Old Order?*. Foreword by Roger Owen. London: Pluto Press, 2012.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Heydemann, Steven. «Syria and the Future of Authoritarianism.» *Journal of Democracy*. vol. 24, no. 4 (October 2013), pp. 59-73.

_______. and Reinoud Leenders (eds.). *Middle East Authoritarianisms: Governance, Contestation, and Regime Resilience in Syria and Iran*. Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures. Stanford: Stanford University Press, 2013.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven: Yale University Press, 1977.

_________. «Obstacles to Democratization in the Middle East.» *Contention*. vol. 5, no. 2 (Winter 1996), pp. 81-105.

_________. «Presidential Address: 1987 Democratization and the Problem of Legitimacy in Middle East Politics.» *Middle East Studies Association Bulletin*. vol. 22, no. 2 (December 1988), pp. 157-171.

Hurewitz, J. C. *Middle East Politics: The Military Dimension*. New York: F. A. Praeger, 1969.

Jamal, Amaney A. *Of Empires and Citizens: Pro-American Democracy or no Democracy at All?*. Princeton: Princeton University Press, 2012.

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. With the collaboration of Lucille W.

Pevsner; introd. by David Riesman. Glencoe, Ill.: Free Press, 1958.

Luciani, Giacomo (ed.). *The Arab State*. Berkeley: University of California Press, 1990.

Lynch, Marc (ed.). *The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East*. Columbia Studies in Middle East Politics. New York: Columbia University Press, 2014.

Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Mitchell, Timothy. «Problems with the Theory of the State.» Paper delivered to the Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies Faculty Study Group, Spring 1989.

Al-Naqeeb, Khaldoun H. «Authoritarianism in the Arab World.» Paper delivered to the Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies Faculty Study Group, Spring 1989.

O'Donnell, Guillermo A. *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism; Studies in South American Politics*. Politics of Modernization Series; no. 9. Berkeley: Institute of International Studies, University of California, [1973].

Salamé, Ghassan (ed.). *The Foundations of the Arab State*. Nation, State, and Integration in the Arab World; vol. 1. London; New York: Croom Helm, 1987.

Sivers, Peter von. «Retreating States and Expanding Societies: The State Autonomy/Informal Civil Society Dialectic in the Middle East and North Africa: Research Agenda, 1986-87.» Joint Committee on the Near and Middle East of the Social Science Research Council and the American Council of Learned Societies, New York.

Al-Sumait, Fahed, Nele Lenze and Michael Hudson (eds.). *The Arab Uprisings: Catalysts, Dynamics, and Trajectories*. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield, 2015.

Tripp, Charles. *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East*. New York: Cambridge University Press, 2013.

Wedeen, Lisa. *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. Chicago Studies in Practices of Meaning. Chicago: University of Chicago Press, 2008.

Wickham, Carrie Rosefsky. *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement*. Princeton: Princeton University Press, 2013.

---

(537) Theda Skocpol, «Bringing the State Back in: Strategies of Analysis in Current Research,» in: Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (eds.), Bringing the .(State Back in (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985

(538) يُنظر: Gabriel A. Almond, «The Return to the State,» American Political Science Review, vol. 82, no. 3 (September 1988), pp. 853-874, and critiques of this article by Eric A. .Nordlinger, Theodore J. Lowi and Sergio Fabrini, pp. 875-904

(539) يُنظر على سبيل المثال: Michael C. Hudson, Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven: Yale University Press, 1977), esp. pp. 154-162, and the country case studies, passim. Well-known texts, such as: J. C. Hurewitz, Middle East Politics: The Military Dimension (New York: F. A. Praeger, 1969), and James A. Bill and Carl Leiden, «Leadership,» and «The Military,» in: James A. Bill and Carl Leiden, Politics in the Middle East, Little, Brown Series in .Comparative Politics, 2nd ed. (Boston: Little, Brown, 1984), chaps. 5 and 6 resp

(540) Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East, with the collaboration of Lucille W. Pevsner; introd. by David Riesman (Glencoe, Ill.: Free Press, 1958), and Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa .((Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963

(541) Samir Amin, The Arab Nation, translated by Michael Pallis, Middle East Series; no. 2

.(London: Zed Press, 1978), chap. 5, pp. 85-86

Hamza Alavi, «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh,» New (542) .Left Review, no. 74 (July-August 1972), p. 60

Guillermo A. O'Donnell, Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism; Studies in (543) South American Politics, Politics of Modernization Series; no. 9 (Berkeley: Institute of .([International Studies, University of California, [1973

Guillermo A. O'Donnell, «Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian State and the (544) Question of Democracy,» in: David Collier (ed.), The New Authoritarianism in Latin America .((Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979

Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, Dependency and Development in (545) Latin America, translated by Marjory Mattingly (Berkeley: University of California Press, 1979), and Andre Gunder Frank, Capitalism and Underdevelopment in Latin America; Historical .(Studies of Chile and Brazil (New York: Monthly Review Press, 1967

The project produced four volumes, published by Croom Helm, London: I., The (546) Foundations of the Arab State (1987, Ghassan Salamé, editor), II., The Rentier State (1987, Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, editors); III. Beyond Coercion: The Durability of the Arab State (1988, Adeed Dawisha and I. William Zartman, editors); and IV. The Politics of Arab Integration (1988, Giacomo Luciani and Ghassan Salamé, editors). See also: Gabriel Ben-Dor, State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Postcolonial State (New York: Praeger, .1983), chaps. 1 and 6

Ghassan Salamé, «Introduction» to: Ghassan Salamé (ed.), The Foundations of the (547) Arab State, Nation, State, and Integration in the Arab World; vol. 1 (London; New York: Croom .Helm, 1987), esp. p. 15

See in particular: I. William Zartman, «Introduction» to: Adeed Dawisha and I. William (548) Zartman (eds.), Beyond Coercion: The Durability of the Arab State, Nation, State, and .Integration in the Arab World; vol. 3 (London; New York: Croom Helm, 1988), pp. 1-13

Peter von Sivers, «Retreating States and Expanding Societies: The State (549) Autonomy/Informal Civil Society Dialectic in the Middle East and North Africa: Research Agenda, 1986-87,» Joint Committee on the Near and Middle East of the Social Science .Research Council and the American Council of Learned Societies, New York

كانت هذه هي الوثيقة التحضيرية للمؤتمر الذي رعته اللجنة، والذي عُقد في آكس أون بروفانس في عام 1988.

Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State (550) Capabilities in the Third World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), see .esp. chap. 5 on Egypt

(551) لبيان مفيد وواضح، يُنظر: Lisa Anderson, «The State in the Middle East and North Africa,» Comparative Politics, vol. 20, no. 1 (October 1987), pp. 1-18, See also: Leonard Binder, «The Natural History of Development Theory, with a Discordant Note on the Middle East,» in: Leonard Binder, Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies (Chicago: University

.of Chicago Press, 1988), chap. 2. for an exegesis of competing philosophical schools

(552) Khaldoun H. Al-Naqeeb, «Authoritarianism in the Arab World,» and Timothy Mitchell, «Problems with the Theory of the State,» papers delivered to the Georgetown University Center .for Contemporary Arab Studies Faculty Study Group, Spring 1989

(553) Reinhard Bendix, Max Weber: An Intellectual Portrait (Garden City, NY: Doubleday, .1960; 1962), p. 418

الفصل الخامس عشر
التطوّر التاريخي لـ «اللاسياسة» في مصر دراسة في خصوصية البيروقراطية المصرية (مع الإشارة إلى الحالة التايلاندية) ...... هاني عوّاد

استهلال: في البدء كانت الدولة

يشترك عدد كبير من الدراسات الكلاسيكية التي تناولت اقتصاد مصر السياسي منذ النصف الثاني من القرن العشرين في الإشارة إلى الدور التاريخي المهم الذي أدّته الدولة المصرية في مراحل تطوّرها المختلفة في تشكيل البنى المجتمعية، بل حتى في المساهمة في «خلقها». وفي الواقع، حتى بداية السبعينيات من القرن المنصرم، كان نهر النيل يجري بكثافة في مختلف الدراسات السياسية السوسيولوجية التي عُنيت بدراسة تاريخ السياسة في مصر. وقيل إن ضرورة وجود سلطة مركزية قوية لتنظيم أعمال الري وتوزيعه وتقنينه جعلت ارتباط الناس بالدولة أمرًا حتميًا، كما أنها أضعفت إمكانية نجاح تمرّدات أو ثورات ذات طابع محلّي أو عشائري أو طائفي[554]. وعلى الرغم من أن تاريخ مصر الاجتماعي في القرن التاسع عشر حافل بالتمرّدات الفلاحية في صعيد مصر والدلتا، فنادرًا ما كُتب لهذه المحاولات النجاح، وإن نجحت (ثورة شيخ العرب همام مثالًا) لم يقيَّض لها أن تستمر، فالسلطة المركزية كانت دائمًا قادرة إمّا على احتواء أي محاولة للتمرّد وإمّا على قمعها بدموية مفرطة[555].

تكمن خصوصية الدولة في مصر إذًا في أنها ضاربة جذورها في التاريخ، وسابقة على التشكيلات الاجتماعية، حيث أضحى المصريون منذ فجر التاريخ غير قادرين على تخيل أنفسهم بلا بيروقراطية متطوّرة نسبيًا. وعلى الرغم من أن عددًا من دراسات مابعد الكولونيالية منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم شكَّك مرارًا في الجذور ماقبل الحديثة للدولة في مصر، مشددًا على ضرورة التأريخ لسلوك السلطة المركزية وأساليب الإدارة والتنظيم واحتكار العنف بصفتها ميراثًا للإدارة الكولونيالية الإنكليزية منذ نهاية القرن التاسع عشر[556]، فإن جوهر هذا التيار أصلًا يقدّم الدولة المركزية وخطاباتها وممارساتها في تشكيل الذوات الاجتماعية على ما سواها، أي إنه يقرّ بأسبقية السلطة بداهة.

بدأت منذ نهاية ستينيات القرن المنصرم موجة من الدراسات تشدد على ضرورة تتبّع الطرق التي سلكتها الدول المركزية في دمج مجتمعاتها الريفية، لأن من شأن ذلك أن يساهم في منحنا فهمًا أعمق لطبيعة النظام السياسي الحديث؛ ففي منتصف الستينيات، أصدر بارينغتون مور أطروحته الشهيرة التي تجادل بأن الجذور الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية تكمن في الأساليب التي اتبعتها السلطة المركزية القروسطوية في دمج فلاحيها، وربطهم ببيروقراطيتها الحديثة المتشكّلة في المدن الصاعدة. ويُفهم من مور أن احتمالية نشوء أنظمة تتيح قدرًا أكبر أو أقلّ من المشاركة السياسية، إنما تعتمد على نتيجة الصراع القديم بين الريف وبواكير المدينة؛ فإن جَرَ إدماج الريف بناءً على سلسلة من المقايضات والمساومات، فإن احتمالية نشوء نظام يتيح قدرًا أكبر من المشاركة السياسية هي أعلى، وإن جَرَ إدماجه بالعنف، فإن الاحتمالية الأعلى هي لنشوء نظام ذي طابع تسلطي[557].

على الرغم من أن نظرية مور اتُّهمت بالتبسيطية وباقتصارها على أوروبا دون سواها[558]، إلا أنها سُحبت في العقود القليلة الماضية إلى دول الجنوب، وطُوِّرت وأُغنيت بعناصر تحليلية أخرى أفادت في دراسة الأنظمة السياسية في

قارّات العالم المختلفة؛ ففي شبه الجزيرة الهندية، سعى المفكر الهندي المعروف بارثا تشاترجي لتعميم نظريته على أغلب دول الجنوب، فميز بين ما أطلق عليه «المجتمع المدني» الذي يضمّ ورثة الإدارات الكولونيالية المرتبطة بالنظام العالمي وثقافة العولمة، وما أطلق عليه «المجتمع السياسي» الذي يُعدّ وريثًا لتقاليد المجتمعات المحلية وثقافتها، التي بدورها تنحدر من الريف وتعبّر عنها أنظمة قيم شديدة الخصوصية تناقض من حيث المبدأ مرجعيات الأقلية في المركز[559].

في أفريقيا، برزت مساهمة الأنثروبولوجي الأوغندي محمود ممداني الذي اقترح أنموذجًا يفسّر التعسّر السياسي للدول الأفريقية المعاصرة، بناء على تقصّي العلاقة بين مراكز الحكم الحضرية الكولونيالية في أفريقيا وأريافها الشاسعة[560]. وحاول بعض الدراسات الأنثروبولوجية الأفريقية الأخرى الإفادة من هذا التوجه لفهم الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة، وجرى التمييز بين «الإسلام السنغالي» ذي الطبيعة الصوفية، الذي أنتج في الريف السنغالي حركات موجات صوفية مليونية متناغمة مع السلطة في الدولة الكولونيالية ودولة مابعد الاستقلال[561]، و«الإسلام النيجيري» ذي الطابع السلفي، وليد الريف النيجيري المعادي تاريخيًا للسلطة، الذي أنتج ظاهرة بوكو حرام في الوقت الحاضر[562].

تشترك جميع الدراسات السالفة الذكر بإبرازها أهمية التشكّل التاريخي للعلاقة بين المركز المديني والأطراف الريفية، وهو ما ستحاول هذه الدراسة سحبه على الحالة المصرية. في المبحث الأول، محاولةٌ لقراءة العلاقة بين البيروقراطية المدينية في المركز والأطراف في الأرياف، قبيل ثورة الضباط الأحرار في تموز/يوليو 1952. أمّا المبحث الثاني، فيمرّ على تطوّر هذه العلاقة في المرحلة الجمهورية؛ ليحاول المبحث الثالث استنتاج خصوصية الحالة المصرية من خلال محاولة موضعة انقلاب 3 تموز/يوليو 2013، ومدى نجاح مقاومته أو فشلها نتيجة لنوع هذه العلاقة. ولإبراز خصوصية البيروقراطية المصرية، ستلجأ هذه الدراسة إلى مقارنتها بحالة البيروقراطية التايلاندية، بسبب تشابه الأوضاع الموضوعية لكلا البلدين، كما سنبيّن لاحقًا.

أولًا: أنماط دمج الأطراف في مصر وتايلاند في العهد الملكي مشاركة أم مغالبة؟

1- العمدة والعزبة: عن إدارة الريف المصري في العهد الملكي

يستطيع الباحث أن يلحظ في الكتابات المبكّرة الدائرة حول القرية المصرية بصفة عامة، والفلّاح المصري بصفة خاصة، أن النخبة المصرية والمهتمين بالشأن المصري كانا يعيان أهمية فهم طبيعة الريف السياسية ويدركانها؛ فحينما كتب توفيق الحكيم ذات مرة في روايته المشهورة **يوميات نائب في الأرياف** (1939): «وهل القرية إلا مُصغّر الدولة؟»[563]، كان في الواقع يعبّر عن اتجاه أنثروبولوجي واستقصائي شغل بال كل من كان مهتمًا بالشأن المصري، من صحافيين ومستشرقين ورحّالة وأدباء ورجال دين وأحزاب سياسية، منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى اندلاع ثورة الضباط الأحرار في منتصف القرن العشرين.

لا شك في أن متابع نقاشات النخبة المصرية، خصوصًا في الفترة الزمنية التي فصلت بين الحربين العالميتين، سيلحظ أن الصحافة والبرلمان المصري عجّا بنقاشات لا نهائية عن وضعية الفلّاح المصري، وضرورة رفع مستوى الوعي والتعليم والصحة والمعيشة في أرجاء الريف. بل إننا نجد كتابًا لمثقف مصري في عشرينيات القرن الماضي يحّذر الساسة من قيام ثورة شيوعية، بسبب الأحوال التعيسة التي عاناها فلّاحو الريف المصري الذين شكلّوا آنذاك الغالبية العظمى من سكّان المملكة[564]. وحتى على المستوى الإداري، اهتمت أكثر من جهة بدراسة مراكز القوى وهيراركية التنظيم المحلي التي سيّرت مصدر الثروة الأول (الأرض)، منذ عهد خلفاء السلطان محمد علي.

كان اللورد كرومر، الحاكم الإنكليزي الفعلي لمصر بين عامي 1883 و1907، من أوائل الذين أشاروا باقتضاب إلى نمط إدارة ريع الأرض في الفترة التي عاصرها، فقال في مذكراته: «القرية هي الوحدة الإدارية الأساسية في مصر والعُمد والشيوخ هم حجر الزاوية الذي تقوم عليه الأقاليم»[565]. بالنسبة إلى كرومر، كان العمدة رأس القرية المسؤول عن متابعة جباية الضرائب والوسطاء بين الباشوات والفلاحين، فهم ممثلو السلطة المركزية في الريف وعيونها الساهرة[566]. وعلى الرغم من أن دراسات عدة بيّنت أن منصب العمدة وشيخ القرية إبان الاحتلال الإنكليزي لمصر بدأ ينحدر بسبب تغوّل السلطة المركزية، فإنه لا يمكن إنكار أن المنصب كان مطمعًا للعائلات الثرية، وطريقًا لا بدّ منها لضمان الامتيازات وتوثيق العلاقات مع بيروقراطية الدولة[567]. بمعنى آخر، كان منصب العمودية يعبّر، مهما علا شأنه أو قلّ، عن صورة من صور المشاركة السياسية بين الأطراف والمركز، وهو ما أدركه المؤرّخون السياسيون والاجتماعيون الذين لاحظوا أن طيفًا واسعًا من المشاركين في الحركة العرابية ومؤيديها في عام 1882 إنما كانوا أبناء الوجهاء الريفيين، وتحديدًا من عائلات العُمد وشيوخ القرى الذين ساءتهم هيمنة تحالف الباشوات والأجانب على مناصب البيروقراطية[568]. كما أن العمل المرجعي الذي يراجع من خلاله كينيث كونو تاريخ الريف المصري، قبل عهد محمد علي وفي خلاله، يعطي مؤشرات مهمّة مؤداها أن شريحة الوجهاء الريفيين كانت ذات ثقل مهمّ طوال القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبل ذلك[569].

أذِن فشل الحركة العرابية وما تبعها من إصلاحات إدارية أجراها الإنكليز ببروز نمط مستجدّ من الإدارة المحلية، أدى إلى تهميش السلطات المحلية القديمة إلى حدّ كبير، وهو ما رصده أيضًا توفيق الحكيم في روايته السابقة الذكر؛ إذ بدا العمدة في أحد مشاهد القصة جاهلًا، منكسر الحال، وخائفًا من بطش السلطة[570]. والحال أن منصب العمودية أصبح عشية الحرب العالمية الثانية بلا قيمة تقريبًا. كما عُبّر عن ذلك في قانوني المجالس المحلية في عام 1934 ثمّ في عام 1944[571]، وانتقلت الوجاهة الاجتماعية والسياسية إلى أصحاب العِزب الذين عُرفوا لاحقًا بكبار الملّاك الذين كانوا أساسًا من موظّفي الدولة أو على علاقات وثيقة بها، وتبوأ أغلبهم، وكذا أبناؤهم، مناصب مهمّة في البيروقراطية كما بيّن ليونارد بندر وآخرون في دراسته الإمبيريقية[572]. بل إن دراسات لاحقة بيّنت أن حجم التشابك بين شريحة كبار الملّاك والرأسماليين الصناعيين والتجاريين في مصر الملكية في النصف الأول من القرن العشرين كان أوسع مما كان يُتصوّر سابقًا، وأن لا جدوى من التمييز بينه[573]. وفي الواقع، لا يمكن فهم تطوّر نظام إدارة ريع الأرض (مصدر الثروة الأساسي آنذاك) إلّا بتفحّص صيرورة التحديث التي ترسّخت **أوّلًا** مع المشروعات الكبيرة لشقّ القنوات المائية التي أجبر محمد علي وخلفاؤه مئات الآلاف من الفلّاحين على شقّها لغرض سقاية ما سوف يصبح عزبًا كبيرة[574]، و**ثانيًا** مع سياسات الخديوي إسماعيل تحت الضغوط الأوروبية، واضطرار القصر إلى سياسة اقتصادية ذات شقين: **الأول** يتعلق باستصلاح مساحات واسعة من الأرض وبيعها لتوفير السيولة المالية، ما أدى إلى تحفيز نشوء سوق داخلية (وطنية)، فبات بإمكان القادرين على الدفع أن يتملكوا مساحات شاسعة بأسعار بخسة، أمّا **الثاني** فكان بفرض مزيد من الضرائب والمكوس على الفلّاحين الذين اضطر عدد كبير منهم في نهاية المطاف إلى البيع والعمل بالأجرة[575]. ومما لا شك فيه إن سياسة كهذه سوف تكون نتيجتها المنطقية نظامًا كنظام العِزبة.

إذا أردنا وصف العزبة بلغتنا المعاصرة، فيمكننا القول إنها كانت أشبه بشركة زراعية تستحوذ على مساحات شاسعة من الأرض التي يقطنها الفلّاحون بوصفهم عمالًا وتربطهم بأربابهم علاقات اقتصادية صرف تقريبًا. أغلبية العزب، كما يوضّح روجر أوين، كانت قد بدأت على صورة مجتمعات نشأت على الأراضي المستصلحة حديثًا[576]. وفي فترة مبكرة نسبيًا، كان الفلاحون يعملون أساسًا بأنظمة مختلفة أبرزها استيفاء أجورهم من المحاصيل (crop-sharing)، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، انتقل أغلب العزب إلى العمل وفق نظام الأجور الحديث (money- rent) الذي كان صاحب العزبة بمقتضاه يؤجر الأراضي إمّا مباشرة وإمّا عبر سماسرة، بينما يعيش هو في المدينة. وكما بيّن إيليا حريق، بينما كانت نسبة الأراضي التي تعمل وفق نظام الأجور الحديث لا تتعدى 17 في المئة في عام 1939، أصبحت عشية ثورة الضباط الأحرار ما يقارب 75 في المئة[577]، وبينما لم يزد عدد العِزب - كما ورد في إحصاء عام 1882 - على خمسة آلاف عزبة[578]، تضاعف عددها عشية عام 1952 إلى ما يزيد على خمسة عشر ألفًا[579]، ما يمثّل أضعافًا مضاعفة عدد القرى المصرية المسجلة رسميًا آنذاك. وفي الواقع، يمكن المجازفة والقول إن العزبة

آنذاك لم تكن سوى الطور الأكثر حداثة للقرية المصرية؛ قرية بلا نظام ثقافي واجتماعي يربط بين أبنائها، وكانت من حيث المبدأ مجتمعًا يضمّ الفلاحين وعائلاتهم، ولكنها في الوقت نفسه ملكية خاصة، أو شركة - في لغتنا المعاصرة - تربط بين سكّانها علاقات اقتصادية صرف بلا التزامات اجتماعية.

إن بروز نظام العزبة، بصفته حالة مهيمنة في نمط إدارة الريع[580]، كان يعبّر عن قدرة الدولة على اختراق الريف المصري بلا مقاومة تُذكر؛ أي إن الدولة كانت قادرة، وبشكل يثير التعجّب، على التعامل مع المجتمعات الريفية من دون الحاجة إلى وجود طبقة سياسية ريفية وسيطة. بهذا المنطق بالتحديد، كانت العزبة المعادل المعكوس تمامًا لنظام العمودية الذي يعتمد أساسًا على ممثلين محليين ينوبون عن الدولة. وبذلك، فإن طغيان العزبة بوصفها أنموذج إدارة محلية لم يعنِ بتاتًا ضعف الدولة وبيروقراطيتها، بل عنى عكس ذلك تمامًا؛ عنى تغوّلًا للسلطة المركزية لم يسبق له مثيل، إلى حدّ جعلها قادرة عبر سياسات استصلاح الأراضي لا على بسط هيمنتها على الأطراف فحسب، بل على «خلقها» و«إنشائها» حرفيًا أيضًا.

2- تايلاند: الأطراف «تصنع» دولتها

لإدراك خصوصية الحالة المصرية، من المهم أن نلقي الضوء على حالة أخرى مشابهة لها إلى حدّ بعيد من الناحيتين الاجتماعية والسياسية؛ ففي تايلاند، كما في مثل مصر، مثّل ريع الأرض، خصوصًا زراعة الأرز، مصدر الثروة الأساسية الذي وجّه الحراك الاجتماعي والسياسي في البلاد. كما أن مملكة سِيام اكتسبت مشروعيتها من مرونة أساليبها وقدرتها على مدّ نفوذها إلى الشمال الريفي وتنميته. بل في الواقع، يمكن القول إن بيروقراطية الدولة الوليدة كانت هي التي أنشأت ريفها، بعد أن استفادت من خبرات المهاجرين الصينيين الذين برعوا في التجارة والتسويق بعد أن توافدوا إلى تايلاند منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر[581]، وهو الدور الذي يشابه إلى حدّ بعيد الدور الذي كان للتجّار الأوروبيين عقب هزيمة محمد علي في عام 1840 وانسحاب جيشه من الشام[582].

لم تتعرض مملكة سيام في تاريخها الحديث للاستعمار المباشر، لكن كان لقيامها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالاندماج في «سوق إقليمية ذات طابع كولونيالي» وتتنافس فيها القوى الأوروبية وإمبراطورية اليابان، الأثر الأهمّ في صيرورة تشكيل السوق الداخلية وعلاقات الدولة بالمجتمع[583]. وفي الواقع كانت البيروقراطية التايلاندية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تجاهد للموازنة بين خضوعها لمحور اقتصادي ذي طابع استعماري وقدرتها على تعميق نفوذ أذرع الحكم في المركز والأطراف. وبسبب الضعف النسبي الذي واجهته الدولة آنذاك، لم تجد بدًّا من اعتماد نهج التشاركية مع الفلّاحين الذين سُمح لهم منذ فترة مبكرة نسبيًا باستملاك الأراضي في حال استصلاحها، كما خُففت عنهم الضرائب والمكوس في فترات الكساد الاقتصادي أو الجفاف. وكان هذا هو السبب الرئيس الذي جعل مملكة سيام غير قادرة على استنساخ نظام إدارة مركزي لريع الأرض يجبر الفلّاحين على زيادة إنتاجهم على نمط أنظمة أخرى مثل نظام إدارة الأرض في مصر[584].

كانت لطبيعة السياسة التشاركية بين البيروقراطية والأطراف في تايلاند نتيجتان أساسيتان سوف تحكمان طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع في القرن العشرين: **الأولى** ذات طابع اقتصادي؛ فعلى خلاف الريف المصري، لم يشهد الريف التايلاندي نشوء طبقة من ملّاك الأرض الكبار، وبقي الملّاك الصغار، أبناء الريف، هم الغالبية العظمى من الفلّاحين الذين سيطروا على غالبية الأرض القابلة للزراعة[585]. أمّا النتيجة **الثانية**، فهي ذات طابع سياسي؛ إذ أدت القبضة المتراخية التي نعم بها الفلاحون التايلانديون إلى تشكيل شريحة وسيطة تقوم بمهمات الإدارة المحلية وتمثيل الحكومة المركزية. ففي ريف العاصمة بانكوك، وفي الشمال التايلاندي أيضًا، شكّلت علاقات الـ «ناي- فراي» (nai-phrai) العماد الأساسي الذي قام عليه نظام الحكم المحلي في الأرياف، حيث إن «الناي» يُعَد بمنزلة الرجل النبيل، بينما يمثّل «الفراي» التابع[586].

إذا قارنّا هذا النظام بنظام العمودية المصري الذي كان سائدًا حتى عشرينيات القرن العشرين، يمكن القول إنه كان أكثر مرونة وموّجهًا لمصلحة الفلّاح الذي كان بمقدوره متى شاء أن يبدّل «نايه»، أو أن يرتبط بأكثر من «ناي» في آن واحد، ما ساهم في إضفاء مزيد من المرونة على النظام الاجتماعي الذي قلّما شهد تمركزًا للقوة[587]. وإذا أردنا اختبار أنموذج جيمس سكوت المُسّمى «الفطيرة الثابتة» (constant-pie)، الذي يُفترض بموجبه أن جعْلَ المجتمعات الفلاحية رأسمالية يقود إلى نظام اجتماعي مولّد للتوتر، لأن الأرباح التي يجنيها فلّاح تعني بدهيًا خسارةً يتكبدها فلّاح آخر[588]، فإن هذا الأنموذج يبدو مثاليًا لفهم حالة الريف المصري، ولكنه يعجز عن تفسير حالة الريف التايلاندي.

خلافًا لحالة الريف المصري الذي كانت وحدته المحلية الصغرى هي القرية، لم تكن روابط الـ «ناي - فراي» مرتبطة بالضرورة بنطاق جغرافي محدد مع كونها معترفًا بها في القانون، بل كانت في الواقع أشبه بالأخوّيات؛ فالعلاقات بين التابع والمتبوع فيها مستمدّة من القيم البوذية التي تقلل من شأن الزعامة كما هي الحال في حالة الطائفة أو القبيلة أو حتى بعض المجتمعات الحديثة في الشرق والغرب[589]. وفي الواقع، يصعب أن نردّ صمود هذا النظام ببدائيته حتى ثلاثينيات القرن العشرين إلى الأخلاق البوذية (على غرار الأخلاق البروتستانتية لدى ماكس فيبر)؛ فانتشار البوذية يشمل إحدى عشرة دولة في آسيا، ولم يؤدّ في أغلب تلك الدول إلى خصوصية الحالة التايلاندية. وفي الواقع، نحن نميل أكثر إلى النظر إلى أحوال نشوء الدولة الحديثة بصفته عاملًا حاسمًا. وفي حالة تايلاند، كان السبب الأساسي عامل «عدم تدخّل» الدولة في الأطراف، ورغبتها في عدم ممارسة ضغوط شديدة على أطرافها تحصّل من خلالها أقصى قدر ممكن من فائض الإنتاج؛ فتسامحُ الدولة (إقرأ: ضعفها) هو الذي أدى إلى بقاء هذا النوع من الإدارة المحلية إلى فترة متأخرة نسبيًا.

كانت النتيجة المنطقية لصمود نظام الـ «ناي - فراي» في تايلاند أن يكون الجيل الأول من موظفي البيروقراطية التايلاندية الحديثة هم الـ «نايات» أنفسهم، الذين بدورهم «جلبوا» الدولة إلى الأطراف. بكلمات أخرى، حين حلت البيروقراطية التايلاندية على الريف التايلاندي، فإنها لم تهبط بوصفها ضيفًا غريبًا، بل كانت من صلب المجتمعات الطرفية[590]. ولا ريب في أن ذلك أدى في تلك المرحلة إلى تسهيل قبول الدولة وتبيئتها والنظر إليها باعتبارها «فاعل خير» يريد خدمة الناس. غير أن ما بدا في ذلك الوقت «كرمًا» بيروقراطيًا سوف يصبح لاحقًا - في مرحلة مابعد الملكية - حقًّا تنتظره وتطالب به المجتمعات الطرفية باستمرار.

لم يحظ الفلّاحون المصريون في المرحلة الملكية بما حظي به نظراؤهم التايلانديون؛ فمنذ البطش بحركة أحمد عرابي باشا في عام 1882، كانت مسيرة التنمية وبناء بيروقراطية الدولة المصرية تطحن الفلّاحين، وتسلبهم أراضيهم، وتدفعهم إلى الهجرة إلى المدن هربًا من مذلّة اقتصاد الكفاف في قراهم. وحتى نظام العمودية الذي تضمّن حدًّا أدنى من المشاركة السياسية، كان هو الآخر متجهًا نحو الأفول لمصلحة نظام شديد المركزة، لم يكن يرى مجتمعات الفلاحّين إلّا وقودًا لمراكمة مزيد من فائض الإنتاج، بينما لم ير الفلّاحون الدولة سوى «شرٍّ» لا يمكن مقاومته فضلًا عن تفاديه، وفي أحسن الأحوال «الانتحار» أمامه[591].

هكذا، على الرغم من أن تاريخ الدولة الحديثة في كلٍّ من مصر وتايلاند بالِغ القِدم وضارب في جذور التاريخ، فإن كلّ دولة منهما جرى فيها إدماج المجتمعات الطرفية منذ النصف الثاني من القرن العشرين بطريقة مختلفة؛ ففي حالة مصر، كان الإدماج وبناء الدولة يسيران عبر العنف وإخضاع المجتمعات المحلية بالقوّة، بل وتفتيت أي مؤسسة محلية ذات طابع اجتماعي[592]، يمكن أن تحول بين الناس والبيروقراطية[593]. أمّا في تايلاند، وبسبب الظرف الإقليمي خصوصًا، كانت الطريقة التي فضّلتها الدولة هي التراضي والتشاركية، متفاديةً بذلك أي محاولة لاستثارة عداء الفلّاحين. وكما سنحاجّ في المبحث التالي من هذه الدراسة، ستكون لكلتا السياستين نتائج تصوغ حدود المشاركة السياسية في المرحلة الجمهورية.

ثانيًا: مابعد الملكية أنماط إدماج الأطراف في مصر وتايلاند

1- مصر: الأطراف ترحل إلى المركز

مثّلت الإصلاحات الزراعية التي أقدم عليها النظام المصري الجديد، منذ أواسط الخمسينيات وفي الستينيات، عهدًا جديدًا في صورة توازن القوى الاجتماعية في المدن والأرياف. وكما يوضّح محمود عبد الفضيل، أدّت هذه السياسة إلى تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة لمصلحة تكوين شريحة ضخمة من الملّاك الصغار؛ إذ استفاد ما يزيد على 300 ألف عائلة من توزيع ما يقارب الـ 800 ألف فدّان[594]، هذا إضافة إلى توسيع دور الدولة الرعائي في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وفي ستينيات القرن المنصرم، تفاءل عدد من الأكاديميين والبحّاثة بإمكانية نشوء نظام يساهم في توسيع حدود المشاركة السياسية التي من الممكن أن تؤدي إلى كيان مؤسساتي أكثر استقرارًا؛ فعلى سبيل المثال، بشّر إيليا حريق في كتابه **التعبئة السياسية للفلاحين المصريين** بأن السياسات المؤسساتية لنظام عبد الناصر هدفت إلى إشراك المجتمعات الريفية في عملية صناعة القرار، مستدلًّا على ذلك من الصيغ المؤسساتية التي أُسست على أنقاض النظام المحلي السابق في التعاونيات الزراعية ومن خلال حزب الاتحاد العربي الاشتراكي[595]. كما أنجز ليونارد بندر دراسة إمبيريقية تقرأ حالة التحالفات الاجتماعية داخل البيروقراطية المصرية في العهد الناصري والنصف الأول من عهد السادات، وحاجّ فيها بأن الدولة المصرية استطاعت أن تكسب تمثيل الشرائح الاجتماعية الكبرى في الريف والمدينة، التي «من دونها لا يمكن أن تحكم»[596]، وهي الحال التي لا تختلف كثيرًا عمّا نظّر له نزيه الأيوبي تحت عنوان التشاركية (corporatism)[597].

في الواقع، تبيّن في ما بعد أن توسيع الرعائية الاجتماعية لا يعني بالضرورة توسيع المشاركة السياسية، وأن «الديمقراطية الاجتماعية» (وهو اللفظ الذي أحبّ من خلاله أنصار الأنظمة ذات النزعة الاشتراكية امتداح سياسات أنظمتهم) يمكن أن تعني سحب ذرائع الناس من المطالبة بنظام أكثر تمثيلًا. وتبيّن أيضًا أن التشاركية في النظم التسلطية لا تلبث أن تتحوّل إلى ما سماه أودونيل «التشاركيةَ البيروقراطية» (Bureaucratic Corporatism) التي تتمترس من خلالها مراكز القوى في بيروقراطية الدولة، ممارِسةً الإقصاء السياسي والاجتماعي لمن هو خارجها[598].

لكن، حتى في الأعوام الذهبية التي تعرّض لها إيليا حريق في كتابه، بلغت الدولة من التوغّل حدّ التحكّم بما يزرع الفلّاحون أو بما لا يزرعون. ويوثّق حريق، مثلًا، حادثةً جاهد فيها الفلّاحون لإقناع ممثلي الاتحاد العربي الاشتراكي في قرية شبرا الخيمة (في محافظة البحيرة) بالموافقة على السماح لهم بزراعة الفول إضافة إلى القطن الذي كانت الحكومة المركزية بحاجة إلى تصديره إلى الأسواق الخارجية[599]. فشبكات الدولة الجديدة، في الواقع، كانت تتجه نحو شمولية أكثر وتحكّم بأبسط القرارات التي يمكن أن يشرف عليها ممثلون عن الناس في الأطراف، وهو ما يمكن أن نستشفه أيضًا من دستورَي 1956 و1960 اللذين كانا قاطعين بتركيزهما أغلب السلطات المحلية في يد وزير الداخلية ولاحقًا المحافظ، وهما غالبًا ما كانا يُعيّنان بناء على خلفية أمنية أو عسكرية[600]. وانعكس ذلك أيضًا في الهجوم الشديد الذي شنّته صحف النظام المصري في الستينيات ضدّ ما سمّي آنذاك «طبقة الوسطاء»[601]. وفي جميع الأحوال، نادرًا ما اختير أحد أعضاء الاتحاد العربي الاشتراكي لشغل مناصب مهمّة، أكان ذلك في الوزارة أم حتى في الحزب نفسه، الأمر الذي عنى، كما يرى ديكمِجيان، بداية عصر جديد من تغوّل الطبقة البيروقراطية الجديدة[602].

على أي حال، كانت هزيمة حزيران/يونيو 1967، ودخول مصر في حالة تحضير لحرب تحرير القناة، قد أدّيا إلى التراجع حتى عن الخطوات البسيطة تجاه توسيع المشاركة. وبدأت الدولة تدشين استراتيجيا اقتصادية تقلل من خلالها اعتمادها على المجتمع أو حاجتها إلى تحفيز الشرائح الشعبية اجتماعيًا، وتزيد عوضًا عن ذلك اعتمادها على الحلفاء الدوليين والاقتصاد العالمي، كما سبق وجادل ميشيل بارنت[603]؛ فبعد أن أُلغي نظام العمودية في أواسط الستينيات، جُمِّدت هيئات الاتحاد الاشتراكي وأُلغيت فعلًا قبل أن يُجهز عليها السادات دستوريًا في أواسط السبعينيات[604]. وعلى الرغم من أن السادات بدأ بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 بإجراء إصلاحات دستورية تتضمن مواد من المفترض أنها تعزز اللامركزية[605]، هدفت هذه الإصلاحات إلى استمالة البرجوازية الزراعية التي حاصرتها الناصرية بسياسات الإصلاح الزراعي، من أجل دعم مشروع الانفتاح، ولم تؤدّ قط إلى تخفيف قبضة السلطة

المركزية[606]، بل على العكس استُعملت لاحقًا لمدّ البيروقراطية المصرية بصفة غير رسمية إلى الأطراف من خلال تفريغ أعضاء الحزب الحاكم في المجالس الشعبية وهيئات الحكم المحلي[607]، ومن ثمّ مدّ الشبكات الزبائنية وفرضها فوقيًا بسبل شتّى، أهمّها، كما يشرح يحيى سادوسكي بشكل مستفيض، مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية التي أعادت التذكير بنمط العزبة التي لا يمكن فهمها إلا بصفتها انقلابًا على الإصلاح الزراعي[608].

في جميع الأحوال، لم تكن السياسة العامة في مصر تجاه الريف المصري تهدف إلى تطويره لا سياسيًا ولا تنمويًا. وكان واضحًا في عهدي عبد الناصر والسادات أن الاهتمام كان منصبًا على المشروعات القومية العملاقة، مثل مشروعي سدّ أسوان ومديرية التحرير. وخلافًا لكثير من دول الجنوب، لم تستفد مصر من منجزات ما عُرف بـ «الثورة الخضراء» التي استندت أساسًا إلى استثمار التكنولوجيا الحديثة بالزراعة لزيادة الإنتاج وتكثيف استخدام الأرض[609]، بل اقتصرت السياسة العامة على دعم الأرياف من ناحية البنية التحتية وإهمال الزراعة، الأمر الذي أدى **أولًا** إلى تمدين الريف، **وثانيًا** إلى هجرة كثير من سكانه نحو المدن والمراكز الحضرية، وإلى دول النفط. ومع اعتلاء مبارك سدّة الحكم، كانت الأطراف في حدّ ذاتها قد هاجرت إلى المدينة، وبدأ التناقض التقليدي بين الريف والمدينة ينجلي ويتحوّل إلى صراعات كثيرة داخل المدينة وضواحيها، عبّر عنها انتشار العشوائيات وانتعاش اللارسمية (informality)[610] التي حفّزتها عوائد العمالة المهاجرة التي وجهّت مدّخراتها إلى أوجه النشاط التجاري المختلفة في المدن وضواحيها[611].

يمكن، بذلك، أن يقال إن الريف المصري الذي مثّل على مدار فترة تاريخية طويلة موطن الغالبية من المصريين، لم يشهد في العهد الملكي مؤسسات أو روابط تمثيلية تعبّر عنه أو تتيح له القدر الأدنى من المشاركة السياسية. كما أن سياسات تحالف الحاكمين في العهد الجمهوري كانت أبعد من أن تتيح له هذه الفرصة أيضًا. ولعل رايموند هينبوش كان مصيبًا حينما اختصر صيرورة بناء الدولة في العهدين الناصري والساداتي إلى أنها مسيرة نحو تدعيم مؤسسة الرئاسة وتهميش ما سواها[612]. وعنى ذلك أن أجيالًا كثيرة وُلدت وترعرعت من دون أن تعرف طريقةً ما لتنظيم نفسها والانخراط في السياسة. وليس البديل من غياب الأطر التعبوية والتمثيلية للمواطنين سوى انتشار ثقافة التزلّف والتقرّب الفردي من البيروقراطية لنيل رضاها، وربط الترقّي الاجتماعي بالشللية السياسية التي صارت في عهد مبارك السمة الأهم من سمات الخريطة السياسية والاقتصادية، كما كشف عن ذلك كثير من باحثي الاقتصاد السياسي[613]. وقبل أن ننتقل إلى معالجة آثار سياسات الإدماج المصرية في المرحلة السياسية المعاصرة، سنقارب الحالة المصرية من خلال التجربة التايلاندية التي تطوّرت فيها العلاقات بين المركز والأطراف بطريقة مختلفة.

2- «التطور المتوازي» في مصر وتايلاند

على الرغم من أن تايلاند لم تشهد ما شهدته مصر من خلعٍ للنظام الملكي، يمكن القول إنه جرى منذ ثلاثينيات القرن المنصرم، وبعد انقلابات عسكرية عدة، تحييد العائلة المالكة فعلًا وتقليم أظفارها السياسية والاقتصادية. وفي الواقع، لم تكن الحركة الانقلابية الأولى في عام 1932 (المعروفة باسم ثورة 1932) أكثر أو أقلّ عنفًا من حركة الضباط الأحرار في عام 1952، غير أن منطلقاتها ودوافعها مختلفة كليًا؛ إذ انطلق الثوّار التايلانديون الذين نالوا تعليمًا عاليًا في أوروبا وأسسوا حركة سرية في باريس أطلقوا عليها اسم حزب الشعب، من نظرة متأثرة بالثورة الفرنسية وقيم الليبرالية والتحرر المنبثقة عنها. وكانوا يعتقدون، كما يبيّن لنا عدد من المؤرخين، أن مهمتهم هي الارتقاء بالشعب وتحريره من «ثقافة الشرق» الاستبدادية والرجعية، وهو أمر ما كان له أن يحدث لولا بدء التايلانديين قبل عقود من ذلك بتخيل أنفسهم بأنهم مرتبطون ببقعة جغرافية من الأرض هي تايلاند، وأن تاريخهم لا يبدأ مع ملوك مملكة سيام التاريخية[614].

لذلك، لم يكن غريبًا أن يبرز في العقد الأول من الثورة التايلاندية قائدان يعملان جنبًا إلى جنب في مشروع مملكة تايلاند الدستورية: **الأول** هو الجنرال المعروف اختصارًا بفيبون (Phibun) الذي قام ببناء الدولة الجديدة فعلًا على مدار أكثر من ثلاثين عامًا (متقطعة)، وأرسى دعائم المؤسسة العسكرية الحديثة والتوجهات الاقتصادية التي ستحكم

البلاد حتى يومنا هذا. والقائد **الثاني** هو وزير الثقافة والفنون على مدى أكثر من ثلاثة عقود، والمعروف اختصارًا

بويشيت (Wichit) الذي قاد حملات من إحياء الترجمة والفنون والآداب المكتوب باللغة التايلاندية، إضافة إلى تدشين منظومة تعليم وطنية حديثة، ليساهم من موقعه في إعادة تعريف هوية التايلاندي ومعنى الوطنية والتاريخ المشترك، وهي العملية الضرورية لبناء الأمّة[615]. ولن تمرّ عملية بناء الدولة - الأمّة في تايلاند من دون بروز أيديولوجيا مشدِّدة على النقاء العرقي واللغوي المُتخيل، ومعادية للجيران الآسيويين ولأقلية الصينيين الذين وُصفوا حرفيًا بأنّهم «يهود الشرق»، ولن يوقف جماح هذه الأيديولوجيا إلا اندلاع الحرب العالمية الثانية[616].

ليس من أهداف هذه الدراسة الاستغراق في دراسة مسيرة بناء تاريخ الدولة - الأمّة في تايلاند، بل أساليب التعامل وإدماج الأطراف تحت سلطة المركز فحسب. وكنّا في المبحث السابق قد شددنا على أهمية علاقات التنظيم الاجتماعي التي سادت الأرياف في صيرورة عملية الاندماج العمودي وربط العاصمة بأطرافها في عهد مملكة سيام، وهو ما استمرّ أيضًا في العهد الجديد، وإن كان بطرائق أخرى؛ فعلى الرغم من أن ألقاب «الناي» كانت قد أُلغيت بالتدريج، في موازاة تطوّر حكومة مركزية وبيروقراطية حديثة، فإن الباحثين في أغلبيتهم يقرّون بأنها بقيت تشكّل بنية تحتية سياسية - اجتماعية حتى أواسط القرن العشرين[617]. وفي الحقيقة، كان انتشار الدولة إلى الأطراف يجري عن طريق شريحة واسعة من الوجهاء المحليين الذين انحدر أغلبهم من شريحة «الناي»، وكانوا في الوقت نفسه ممثلين عن البيروقراطية. هؤلاء الوسطاء هم الذين أشرفوا أيضًا على رسملة المجتمعات المحلية التي كانت قائمة سابقًا على نمط الإنتاج الفلاحي[618].

لأن الشريحة الوسيطة وجدت نفسها تاريخيًا تقوم بمهمة مزدوجة، هي قيادة المجتمعات المحلية والإشراف على إدماج الأطراف بالسوق، فإنها حاولت قدر الإمكان امتصاص صدمة السوق عبر التنسيق مع الحكومة المركزية لدعم الفلّاحين والعمل على إنشاء التعاونيات الزراعية ومؤسسات الإقراض، إضافة إلى إدارة المؤسسات الحكومية التي كانت تقوم بمهمّاتها التقليدية المتعلقة بتطوير البنية التحتية وإمداد الخدمات العامّة. ثم تضاعفت وتيرة دعم البيروقراطية للأطراف في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، خصوصًا مع تحالف تايلاند مع الولايات المتحدة الأميركية، ورغبة الحكومة في تجنب أي تمرّد شيوعي يمكن أن ينفجر في الأطراف؛ ففي هذه الفترة، كانت البيروقراطية التايلاندية قد انتقلت كليًا من جباية الضرائب من الريف التايلاندي إلى دعمه وتطويره، كما حدث في سبعينيات القرن الماضي حين بدأت مظاهر «الثورة الخضراء» تجتاح أغلب قرى الريف التايلاندي، ولاحظ كثيرون أن تقنيات الري الحديثة والحراثة، إضافة إلى استخدام السماد والمبيدات الحشرية، كانت قد استبدلت بتقنيات الزراعة التقليدية[619].

كانت لهذه الصيرورة نتائج أساسية، تمثّلت **أُولاها** في أن الحراك الاجتماعي والاندماج العمودي تمّا عن طريق

الانخراط في المؤسسات المحلية والروابط الاجتماعية التقليدية، ما أدّى إلى تدعيم وضعية النخب المحلية واستقرارها

بصفتها هيئات ممثلة للأطراف. أمّا **النتيجة الثانية**، فعنت انقسامًا عموديًا بين الريف والمدينة؛ إذ كان التطوّر البنيوي

للأقاليم الريفية (تمثّل غالبية التايلانديين) يجري بالتوازي وعلى نحو مختلف عن التطور في المراكز الحضرية التي مثّلت معقل البيروقراطية المدينية والنخب الوطنية الحاكمة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة متطرّفة من الجهوية سوف تؤدي لاحقًا إلى أزمة سياسية لن تتخلص منها البلاد إلى وقتنا هذا. **وأخيرًا**، أدى وجود مسارين تنمويين (حضري وريفي) إلى انتعاش اقتصاد الظلّ في الأطراف، وإلى بروز حالة غير

مسبوقة من تجاهل القوانين الرسمية، والعيش والعمل بمقتضى العرف. ومن أهمّ آثار ذلك شيوع ظاهرة وضع اليد على الأراضي غير الآهلة، ولا سيما في أقصى شمال البلاد حيث يقطن من التايلانديين اليوم ما بين 10 ملايين و12 مليون نسمة[620].

لذلك، ليس من المستغرب، بعد هذا كلّه، أن تذهب بعض الدراسات الحديثة إلى افتراض أن ثمّة «دستورًا ريفيًا» يحكم العمل السياسي في المحافظات الشمالية التايلاندية، ويختلف ثقافيًا وقيميًا عن العمل السياسي الرسمي للبلاد[621]. كما

أن طيفًا واسعًا من الدراسات كان قد انشغل منذ أواسط السبعينيات بظاهرة عزوف المواطنين التايلانديين عن التصويت في الانتخابات العامّة أو شراء أصواتهم بعد انتقال تايلاند إلى الديمقراطية. وفنّدت تلك الدراسات التُّهم الموجّهة إلى الشماليين بالسلبية وعدم الاكتراث، وعزت ظاهرة العزوف ببساطة إلى مشاركة أبناء الأطراف في السياسة بطريقتهم الخاصّة المتمثّلة في الانخراط في مؤسساتهم المحلية الأكثر التصاقًا بهم والأكثر تعبيرًا عنهم[622].

نحن أمام أنموذج معاكس تمامًا للحالة المصرية التي جرى فيها دمج الأطراف من «الخارج»، ولم يُسمح بأي طريقة بتطوّر حالة حكم محلية، يُوكل إليها مهمة تطوير الأطراف، أو على الأقل النيابة عن الحكومة المركزية في القاهرة، لاتخاذ القرارات التي تخصّ الفلاحين أو للمشاركة في فائض الإنتاج؛ فسياسات الإصلاح والاستصلاح الزراعي التي استكملتها الحكومة منذ انقلاب الضباط الأحرار، وإن كانت قد قلّمت القوى السياسية التابعة إلى النظام القديم، أقصت أيضًا شريحة واسعة من الوسطاء الذين كانوا مرشّحين لتأدية دور أساسي في قيادة المجتمعات المحلية والنيابة عنها. وعوضًا عن ذلك، باشرت الحكومة عبر شريحة من التكنوقراط العسكريين أو الأمنيين التابعين لها الإشراف مباشرةً على هذه المهمات، الأمر الذي بدا تضييقًا للخناق على أي فرصة للإدارة الذاتية في الأطراف.

مع ذلك، ينبغي عدم التسرّع في القول إن جهد المركزة الشديدة في مصر لم يعنِ نشوء حالة جهوية، بل إن الأخيرة لم تكن قادرة يومًا على التعبير عن ذاتها بطريقة سياسية منظمة، إلّا إذا كنّا نعدّ حوادث العنف الجهادي بدأت بوادرها منذ نهاية السبعينيات في جنوب مصر ضربًا من ضروب السياسة[623]. كما أن اجتياح البيروقراطية المصرية الأطراف لم يعنِ نجاة مصر من ظاهرة «التطوّر الموازي» الذي شهدته تايلاند، بل إن الأكيد هو أن تطوّرًا مثل هذا حصل، ولكن في داخل المدن وفي أطرافها، خصوصًا في القاهرة الكبرى. فكما سبق لهذه الدراسة أن أوضحت، فإن الهجرة الريفية المصرية الكثيفة إلى المراكز المدينية، منذ ماقبل الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينيات، عنت أن الأطراف ذاتها هربت إلى المدن، مغذيةً ما صار يُعرف عالميًا باللارسمية (informality)[624].

هكذا، انتقلت الدراسات السوسيولوجية في مصر منذ أواسط ثمانينيات القرن المنصرم إلى متابعة البناء الاجتماعي - السياسي الذي كان يحصل في الأحياء الشعبية وفي العشوائيات التي قدّرت نسبة ساكنيها في القاهرة الكبرى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بـ 63 في المئة من مجموع عدد السكان[625]. وكما سبق أن بيّن نزار الصياد، كانت عملية التطوّر الموازي للعشوائيات والقطاع غير الرسمي تحصل من دون غطاء سياسي يوجهها، لا من الدولة ولا من قوى تحت دولتية[626]، ما أدّى في ما أدّى إلى ازدهار مجتمعات - مثلها مثل الشمال التايلاندي - عازفة عن السياسة الرسمية وممارسةً بدلًا من ذلك استراتيجيات «شبه سياسية» قائمة أساسًا على العائلة والشبكات الأهلية، تضمن لهم الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة، إمّا عن طريق التفاوض غير القانوني مع البيروقراطية (مثل الرشوة)، وإمّا عن طريق التحايل على الدولة ووضع اليدّ على المجال العام في العشوائيات[627]. وبدءًا من التسعينيات، سوف تتُرجم قوّة اللارسمية إلى بروز حركات إسلامية متطرّفة تسعى إلى تمثيل من لا ممثّل لهم، وسوف تُقابل هذه المحاولات الإسلامية إمّا بالعنف الشديد، وإمّا بخطاب رسمي ونخبوي يحاول تجريم أهالي العشوائيات وتحقيرهم واتهامهم بالرجعية والتخلّف، وهم الذين يشكلون على الأقل، كما سبق أن ذكرنا، نصف سكان مصر وأقلّ قليلًا من الثلثين من سكان القاهرة الكبرى[628].

في كلتا الحالتين إذًا، في مصر وتايلاند، ساهمت سياسات الدولة التنموية في تضخيمٍ مهول لعدد «اللارسميين»، حيث وصلت نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في تايلاند حتى عام 2006 إلى 55 في المئة من مجمل عدد العاملين[629]، بينما وصلت هذه النسبة في الحالة المصرية في العام نفسه إلى ما يزيد على 50 في المئة[630]. وفي كلتا الحالتين أدت السياسات النيوليبرالية التي انتُهجت منذ مطلع الثمانينيات إلى حالة من الاحتقان المستمر في أوساط هذه الشرائح التي تعمل أساسًا في مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر، وتعتمد بصفة كبيرة على سلاسل الدعم الحكومي الذي يمثّل ملجأً أخيرًا يمنع ملايين الناس من السقوط إلى ما تحت خط الفقر[631].

في جميع الأحوال، سوف يكون لهذه الصيرورة أثر مهمّ أيضًا في أشكال الممارسة السياسية المختلفة في الفترة المعاصرة، غير أنها سوف تتضح جليًا في طبيعة الانقلابات العسكرية في تايلاند في عامي 2006 و2014، ومصر

في تموز/يوليو 2013، وطريقة مقاومتها ومجابهتها من قوى المعارضة، وهذا ما سيعالجه المبحث الأخير من هذه الدراسة.

ثالثًا: الانقلاب العسكري ومقاومته في مصر وتايلاند

1- من يمثّل المهمَّشين في مصر؟

تُعَدّ ثورة 25 يناير المصرية لحظة مهمّة في تاريخ مصر الحديث. وفي الواقع يمكن القول إن سقوط نظام مبارك بفعل ثورة شعبية تعبير صارخ عن تغيّر عميق في دينامية علاقات الدولة والمجتمع. وعلى الرغم من أن الثورة المصرية في أيامها الثمانية عشر شهدت مشاركة كثير من شرائح المجتمع المصري، ابتداءً من الفئات الشعبية ومرورًا بالطبقة الوسطى وموظفي الدولة وانتهاءً بشرائح مختلفة من الطبقة الوسطى العليا، فإن من غير الممكن إغفال أن التظاهرات الكبرى التي عمّت القاهرة والإسكندرية منذ مساء اليوم الأول وحتى جمعة الغضب في 28 كانون الثاني/يناير كانت في الواقع قد انطلقت من الأحياء الشعبية (إمبابة وشارع ناهيا وأرض اللواء والطالبية وشبرا... وغيرها). كما أن إجماعًا ساد بين المراقبين على أن المعارك الحامية الوطيس التي تخللها التعارك بالحجارة والكرّ والفرّ بين صفوف المتظاهرين، في يومي 26 و27 كانون الثاني/يناير 2011، كان وقودها شباب الأحياء الشعبية الذين وجدوا في دخول قوات الأمن إلى أحيائهم فرصةً لهم للانتقام من أحد أجهزة الدولة التي طالما بطشت بهم وضيقت عليهم.

ربما من المفيد هنا تذكّر مساهمة سلوى إسماعيل، التي وجدت من خلال بحثها الاستقصائي في بولاق الدكرور أن سكان الأحياء الشعبية يميلون إلى تشكيل «هويات مكانية» تعدّ المجال العام في أحيائهم امتدادًا لحُرمة البيت (أو الحيز الخاص)، وذلك ردّة فعل على انسحاب الدولة الفعلي من المجال العام وانغماسها بدلًا من ذلك في «أمننة» المجتمع[632]؛ فالمواجهة التي خاضها شباب الأحياء الشعبية ضد أجهزة الأمن كانت في أحد جوانبها ردًّا على ما كان يُعَدّ حينها اقتحامًا للحيز الخاص الذي لا يشمل البيت فحسب، بل يضمّ أيضًا محيطه الثقافي والاجتماعي، أي الأحياء الشعبية ذاتها.

الواقع أنه يصعب علينا عدم ملاحظة وجود علاقة بين ازدهار اللارسمية في مدن مصر وتزايد حالة المقاومة المجتمعية للسلطة؛ فمنذ أن أطلق السادات مسيرة الانفتاح، وأتبعها مبارك بالتدريج بانتهاج سياسات نيوليبرالية، كانت الفجوة بين الدولة المصرية وملايين المصريين الذين وُلدوا في أحياء المدن المهمّشة تأخذ بالاتساع. وفي الحقيقة، ليس هنالك مبالغة في القول إن أجزاء واسعة من محافظات القاهرة الكبرى بُنيت وشُيدت أساسًا بجهد ذاتي، قاده المجتمع بنفسه، وفرضه بحكم الأمر الواقع على الدولة في ما بات يُعرف في حقل السوسيولوجيا المدينية بالمقاومة عبر إنتاج المكان وإعادة إنتاجه[633]. ونتيجة منع بروز أي مؤسسات أو تنظيمات رسمية تمثّل أبناء المناطق الشعبية، برزت حالة من الشللية القائمة أساسًا على قيم الذكورية، لسدّ الفراغ الناجم، وأسلوب يتيح للسكان التواصل غير الرسمي مع البيروقراطية[634].

لم يفُت الباحثين أيضًا دراسة اقتصاد الظلّ الذي يشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي الخارج عن رقابة الدولة؛ فمنذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، انشغل الأكاديميون بفهم ظاهرة شركات الاستثمار الإسلامية غير الرسمية، التي أوشكت على منافسة البنوك الوطنية، قبل أن تقضي عليها الحكومة المصرية بتقنينها[635]. كما أن عزوف شرائح واسعة من المصريين عن التعامل مع المؤسسات الرسمية، وتفضيلهم القطاعات غير الرسمية التي لا تبدأ مع السوق السوداء ولا تنتهي بسلسلة من مشروعات عائلية وشبه عائلية صغيرة ومتوسطّة الحجم[636]، لم يعكسا عدم ثقة هذه الشرائح بالدولة واقتصادها فحسب، بل عكسا أيضًا تزايد استقلالية شرائح مجتمعية واسعة عن الدولة وفجوةً واسعةً في تمثيلها السياسي. بل إن إريك دينيس يذهب إلى القول إن حيوية القطاع الاقتصادي اللارسمي مكّنته من امتصاص ما يزيد على 75 في المئة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وأن دينامية هذا القطاع هي التي منعت من انزلاق الاقتصاد المصري إلى الهاوية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في فترة 2008-2009[637]. وفي العقد الأول من

الألفية الجديدة، جاءت أطاريح هرناندو دي سوتو بشأن الثروة اللارسمية «اللانهائية» التي يكتنزها المجتمع المصري لتنبّه المؤسسات الدولية والحكومية إلى الخلل البنيوي الذي يعوّق تطوّر الاقتصاد المصري. وعلى الرغم من أن دي سوتو كان قد تعرّض لنقد لاذع من طائفة من الباحثين الذين اتهموا مشروعه بأنه واجهة علمية للنيوليبرالية المتوحشة[638]، فإن تحليلات نُشرت في الأعوام العشرة الأخيرة بيّنت أن تقديراته لا تخلو من الصحة[639]. ولعل مشروع تمويل تفريعة قناة السويس في الفترة 2014-2015، وقدرة الدولة على تحصيل ما يقارب عشرة مليارات دولار في خلال فترة قياسية، يمكن أن تُعدّ مؤشرًا مهمًّا إلى «مدّخرات» الشعب المصري التي لا تستطيع الحسابات الرسمية رؤيتها.

ما يهمّنا هنا هو الإشارة إلى أن التمدد الكبير في اللارسمية لم يقابله في خلال عهد مبارك تمثيل سياسي يوازيه. ومع أن في وسعنا أن نُعِدّ الإسلام السياسي، بوصفه تنظيمًا سياسيًا غير رسمي يندرج كثير من استثماراته الاقتصادية - الاجتماعية في هذا القطاع، من مظاهر هذه الظاهرة[640]، فإن ارتباط جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، بمنظومة أيديولوجية تشدد على الهوية مثّل عائقًا لانتزاع التمثيل السياسي لملايين المصريين المنخرطين كليًا أو جزئيًا في اللارسمية. والحال أن غياب التمثيل السياسي لهذه الشرائح الاجتماعية من جهة، وعدم وضوح وضعيتها القانونية (من ناحية العمل والمسكن) من جهة أخرى، جعلاها عرضةً لتغوّل كيانات سياسية كثيرة، أبرزها بيروقراطية الدولة التي وجدت في اللارسمية غنيمةً يمكن أن تغذّي من خلالها الشبكات الزبونية غير القانونية وشبكات الفساد[641]، وهو ما نشط به تحديدًا رجالات النظام المصري، من خلال أعضاء الحزب الوطني الحاكم والهيئات والمجالس المحلية الذين عمدوا طوال العقود الماضية إلى جباية القطاعات غير الرسمية من خلال الرشى أو الاستغلال المباشر للعمالة غير الرسمية[642].

تحاجّ هذه الدراسة بأن أحد العوامل الذي قاد إلى ضعف التمثيل السياسي للمهمَّشين في أطراف المدن وعشوائياتها هو التشكّل التاريخي للعلاقة بين المركز والأطراف الذي سبق أن أفردنا له المبحثين السابقين؛ فالخبرة التاريخية للمشاركة السياسية، كما عرفتها الأطراف في العهد الملكي وما بعده، شبه معدومة، وسكان الأحياء الشعبية والمحسوبون على اللارسمية هم أنفسهم أحفاد أولئك الفلّاحين الذين سُحقت مؤسساتهم التمثيلية في أثناء بناء الدولة الحديثة، وسُدّت أمامهم أي فرصة لتنظيم أنفسهم سياسيًا في مؤسسات كان من الممكن أن تجعلهم حاضرين في خريطة القوى السياسية الرسمية. وكانت النتيجة المنطقية لهذه العملية غياب ثقافة سياسية قائمة على التعبئة السياسية، ونشوء هذه الشرائح الاجتماعية مفصولة فصلًا شبه تامّ عن المجال السياسي العام وعن قوى المعارضة السياسية الوازنة. وكان البديل الوحيد هو الانخراط في استراتيجيات يومية تحت - سياسية تتفادى الدولة بدلًا من مواجهتها، وتفاوض البيروقراطية وشبكاتها الزبائنية على حقوقها المعيشية وعلى مصادر دخلها، وتبحث عن مساحات سوسيو - اقتصادية بعيدة عن رقابة الدولة، أو لا تمسّ نفوذ النخب النافذة مسًّا مباشرًا.

مع ذلك، ينبغي ألّا يُفهم هذا بأنه إسباغ صفة السلبية على تلك القطاعات الوازنة من المجتمع المصري. بل الأصحّ القول إن تلك الشرائح الاجتماعية تعرّف السياسة بطريقتها الخاصة؛ فهي إن احتجّت، فإنما تحتجّ على تهديد معيشتها المباشرة أو نمط حياتها، كرفع أسعار المواد التموينية، أو قرارات نقل السكان، أو حتى الاعتداء على حدود الحيز الخاص الذي يعيد الناس تعريفه باستمرار. وغالبًا ما يأخذ الاحتجاج صفة العشوائية أو العنف الانتقامي ضد أجهزة الأمن التي تُعدّ رمز الظلم والعدوان، وهو الأمر الذي اتضحّ جليًا يومي 26 و27 كانون الثاني/يناير 2011، حينما تفجّرت طاقات الأحياء الشعبية ضد مقارّ الشرطة ومكاتب الحزب الوطني الحاكم، وأحالتها إلى رماد من دون أن تعي أنها تساهم في صنع ثورة.

مع أن الثورة المصرية ساهمت، إلى حدّ بعيد، في تسييس المجتمع المصري، وزادت أيضًا من إدراك الناس أهمية المجال السياسي، أعادت السيولة التي عاشتها البلاد في المرحلة الانتقالية، وفي فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، دفّة الأمور إلى نِصابها الأول. بل إن مؤشرات عدّة بيّنت أن شبكات النظام القديم كانت، في خلال المرحلة الانتقالية، قد استغلّت كثيرًا من أبناء المناطق الشعبية (كان يُطلق عليهم في وسائل الإعلام المصرية اسم «الأهالي»)، وزجّت بهم في مواجهات متكررة مع أنصار جماعة الإخوان المسلمين، ومهاجمة مقارّهم السياسية، بهدف تصعيد

الفوضى، وجرّ القوى السياسية إلى العنف. وفي الحقيقة، لم يكن جميع هؤلاء ممن يُعرفون بـ «البلطجية»، بل منهم من هو متضرر من أجواء عدم الاستقرار والتعطّل المتكرر لأشغاله بسبب الاشتباكات التي كانت تحصل بين الحين والآخر؛ فـ «الخصم» يُعاد تعريفه بصفة دائمة بطريقة لا ينْظمها منطق سياسي «رسمي»، حيث إن الخصومة يمكن أن تكون في الأمس مع الدولة، وأن تكون اليوم مع الإخوان، وغدًا مع أي كيان آخر يُلحَظ تورّطه في تعكير نمط حياة المهمَّشين. وفي هذه الحالة أيضًا، يفوق دور وسائل الإعلام والقنوات الفضائية دور أي حزب أو جهة منظمة أخرى، لقدرتها على ولوج بيوت الناس وتوجيههم.

لهذا السبب بالتحديد، كانت مواجهة الانقلاب العسكري في تموز/يوليو 2013 مهمّة غير سهلة على الإطلاق؛ فلا الإخوان المسلمون ولا أي جهات معارضة أخرى تمتلك خبرة تواصلية مع هذه القاعدة الشعبية العريضة. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان استطاعت في خلال الشهر الذي تلا الانقلاب أن تحشد عددًا كبيرًا من أنصارها والمتعاطفين معها في ميدان رابعة العدوية، فإن جميع محاولاتها لاستمالة سكان المناطق الشعبية باءت بالفشل، بل إن كثيرًا من التظاهرات التي حاولت السير في تلك المناطق تعرّضت لاعتداءات «الأهالي»؛ إذ أدرك الناس، بغريزتهم، أنها محاولات لاستدراج الدولة وأجهزتها الأمنية إلى تلك المناطق، ما يمكن أن ينجم عن ذلك من عقوبات جماعية وخيمة اعتاد النظام تنفيذها لقمع التمرّدات هناك. ولم تكن المشاركة الجمعية في السياسة خيارًا لدى الناس، لأنها لم تكُن أصلًا كذلك من قبل.

ميز المشهد المصري أيضًا، بعد الانقلاب، غياب أي دور سياسي للأطراف الإقليمية، أي المحافظات الريفية، ولا سيما الصعيد. وبدا حينها أن الدولة لا تعير أي أهمية لما يحدث في الريف المصري، وتدرك أن أولويتها هي ضبط المراكز المدينية بصفتها معقل البيروقراطية والمصالح الحكومية[643]. ولكن الواقع أيضًا هو أن أحدًا من قادة الصف الأول في جماعة الإخوان المسلمين لم يجر القبض عليه في الريف، كما أن أحدًا منهم لم يحاول اللجوء إلى إحدى المحافظات الريفية أو إحدى القرى للهروب من بطش النظام، وهذا في رأينا مؤشّر مهمّ إلى ضعف ارتباط قوى المعارضة، أكانت إسلامية أم علمانية، بقواعد شعبية تتخطى المدن والمراكز الحضرية[644]، فضلًا عن أن مؤشّرات الاحتجاج السياسي كانت خجولة وفوضوية في الريف، وسرعان ما تحوّلت إلى حوادث طائفية أُحرقت في خلالها 43 كنيسة كليًا وجزئيًا، وإلى أعمال اعتداء وقتل مواطنين أقباط ونهب بيوتهم ومحالهم ومصالحهم التجارية[645].

2 – مقاومة الانقلاب العسكري في مصر وتايلاند

إن العزوف عن اللجوء إلى السياسة من أجل التغيير سِمة أساسية من سمات القواعد الشعبية غير الرسمية في مصر، فيفضّل المواطنون، بدلًا من ذلك، التعايش مع بطش البيروقراطية التي يعرفون على الأقل كيف يراوغونها، أو يفاوضونها يوميًا على حقوقهم المعيشية. ولكن الحال في الأنموذج التايلاندي ليست على هذا النحو، كما سنلاحظ؛ فالتراكم التاريخي لخبرات الحوكمة المحلية والتمثيل الجمعي كانا العامل الأساسي الذي حدّ من فاعلية الخطوات التي تتخذها البيروقراطية التايلاندية، من أجل الهيمنة على مفاصل الحكم، أو احتكار التمثيل السياسي.

بدأت الأزمة السياسية التايلاندية المعاصرة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حينما اكتشف رئيس الوزراء ثاكسين شيناواترا (وهو ملياردير تايلاندي جمع ثروته أساسًا عن طريق الاستثمار في قطاع الاتصالات، وتبوّأ منصب رئاسة الوزراء في خلال الفترة 2001-2006)، أن بإمكانه تحدّي البيروقراطية المدينية في بانكوك ومدن الجنوب التايلاندي، عن طريق التعبئة السياسية والشعبوية لملايين التايلانديين الذين يقطنون الشمال أو ينحدرون منه. ولكن ظاهرة ثاكسين، أي بروز قوة سياسية وازنة خارجة على البيروقراطية التايلاندية، ما كان لها أن تتطوّر لولا الآثار العميقة التي تركها انتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشرقية، وبالنتيجة عزوف الولايات المتحدة الأميركية عن دعم حلفائها في آسيا، ودفعهم بدلًا من ذلك إلى الاتجاه نحو النيوليبرالية بديلًا من دولة الرعاية[646].

إن التحوّل إلى النيوليبرالية كان خيار دول كثيرة في العالم، فأدى في أغلب الحالات، كما يوضّح لنا ديفيد هارفي، إلى بروز شرائح مستقلة إلى حدّ ما عن السوق المحلية، ومرتبطة ارتباطًا كبيرًا بشبكات اقتصادية عابرة الحدود، تجد

نفسها في أغلب الحالات مضطرة إلى التصادم مع رأسمالية الدولة[647]. لكنه في الحالة التايلاندية سوف يزلزل أيضًا العقد الاجتماعي الضمني الذي كان قائمًا بين المركز والأطراف، والذي يمكن اختصاره بالتزام البيروقراطية دعم المجتمعات المحلية، واحترام خصوصيتها، في مقابل تفويض الطبقة الوسطى المدينية بالحكم[648].

بذلك أدّى اعتماد برنامج التكيف الهيكلي الذي قامت بها الحكومات التايلاندية المدعومة أساسًا من المؤسسة العسكرية إلى انكشاف ملايين التايلانديين في الشمال وفي ضواحي المدن، ما أدّى إلى دفع هؤلاء إلى الانخراط في السياسة عبر المشاركة في العملية الانتخابية، مطالبين بحقهم في المشاركة في الحكم[649]. وكان حزب «تاي راك تاي» (ت. ر. ت) بقيادة ثاكسين هو المبادر إلى دغدغة مشاعر هؤلاء الذين يشكّلون الغالبية، عبر اتهام البيروقراطية والجيش التايلاندي بالفساد وبتهميش الملايين من الشماليين الذين يعيشون في الأطراف. ومع انتصاف العقد الأول من القرن العشرين، كانت البلاد قد دخلت في أزمة سياسية، اتُّهمت فيها الأحزاب السياسية القريبة من الجيش ثاكسين بالفساد وشراء أصوات الشماليين الذين وُصموا بالجهل والأمية والتخلّف. وبعد تظاهرات حاشدة عُرفت بحركة «القمصان الصُّفْر»، عمّت بانكوك ومدن الجنوب، أطاحت المؤسسة العسكرية ثاكسين، على الرغم من تظاهرات مضادة قادها أنصار الأخير عُرفت بحركة «القمصان الحُمْر»[650].

في الواقع، يمكننا - تجاوزًا - ملاحظة التشابه المهمّ بين المشهد الاحتجاجي الذي عمّ بانكوك في صيف 2006 وذلك الذي طغى على القاهرة عشية الانقلاب العسكري المصري في تموز/يوليو 2013؛ فالحركتان (حركة تمرّد وحركة القمصان الصفر) كانتا في الحقيقة عناوين لثورة المؤسسات التي شعرت بالخطر الناجم عن تدفق شرائح اجتماعية جديدة من الممكن أن تهدد نفوذها. وفي كلتا الحالتين أيضًا، اتُّهم المُنقلب عليه بالتزوير وخداع الناس، وبارتباطه بجهات أجنبية (الخيانة)، وبنيّته إطاحة رموز الدولة وإشعال حرب أهلية. وفي كلتا الحالتين أيضًا، عمدت النخب المدينية إلى تصنيم مؤسسات الدولة؛ ففي مصر رفعت شعارات ديماغوجية، مثل «شموخ القضاء» و«رفض احتلال مصر» و«تدمير الدولة»، بينما تركّزت الشعارات في تايلاند على وحدة البلاد وهوية الأمّة، إضافة إلى أهمية الملَكية التي قام الجيش نفسه، وهنا المفارقة، بتقليم أظفارها في النصف الأول من القرن الماضي.

لكن الفرق الأهمّ كان، في رأينا، في توافر سبل مقاومة الانقلاب العسكري في تايلاند الذي فتح الباب أمام سلسلة من المساومات السياسية، بينما اتجهت الحال في مصر إلى مسار دموي لم تتردد البيروقراطية من خلاله بقمع المعارضة والعمل على تصفيتها بشكل يبدو أنه أغلق أي باب أمام مساومة سياسية تؤدي إلى الحدِّ الأدنى من المشاركة السياسية؛ فعلى الرغم من أن حزب «ت. ر. ت» كان قد حُظر في عقب انقلاب صيف عام 2006، إلّا أن المعارضة التايلاندية استطاعت في خلال فترة قياسية الاستغاثة بملايين الشماليين من خلال الاحتجاج اليومي (الذي شمل حتى سائقي سيارات الأجرة)، ثمّ مقاطعة الانتخابات الأولى بعد الانقلاب[651]، وأخيرًا من خلال صناديق الاقتراع حين أعاد الناخبون يينجليك شيناواترا، شقيقة ثاكسين، إلى سدة رئاسة الوزراء في عام 2011، قبل أن يطيحها بدورها انقلاب آخر في عام 2014. ولم يكن غريبًا، كما أوضح أندريه ووكر، أن تصوّر حركة «القمصان الحمر» الصراع مع البيروقراطية بالصراع بين شريحة «الناي» وشريحة «الفراي»، محفّزةً بذلك الذاكرة المحلية - الريفية بصفتها آلية من آليات التعبئة السياسية[652].

لم تنته الأزمة السياسية بعدُ في تايلاند. كما أن ضمور «الدولة العميقة» لا يبدو قريبًا[653]، ولكن على الرغم من انقلابين عسكريين ومواجهات دموية عدة شهدتها شوارع العاصمة بانكوك، فإن أكثر المتشائمين لا يتوقّع أن تُهزم المعارضة السياسية التي ترتبط عضويًا بأغلبية مريحة، تتيح لها دائمًا العودة إلى تسلّم مقاليد الحكم. هذه الحال دفعت بعض القوى السياسية المحسوبة على البيروقراطية إلى ارتكاب أعمال عنف يوم الانتخابات، بهدف منع المواطنين من التصويت، كما علت أصوات يائسة أخرى مطالِبةً باحتساب صوت انتخابي واحد لكلّ صوتين من المحافظات الشمالية! هكذا، يتّضح أن قدرة المعارضة السياسية على تمثيل شرائح المهمّشين الذين يمتلكون، بدورهم، الحدّ الأدنى من الخبرة التنظيمية لتحقيق مطالبهم الجمعية، جعلت أي تحرّك أمني أو عسكري أو حتى تعديل دستوري تقوم به «الدولة العميقة» يبدو محدودًا، لأن المعارضة ما زالت قادرة على استنهاض شرائح اجتماعية لديها قابلية أن تفكّر بنفسها جمعيًا، ولديها الاستعدادية للاصطفاف خلف مؤسسات سياسية تمثّلها.

لم يكن المسار السياسي التايلاندي ليأخذ هذا المنحى، لولا صيرورة تاريخية طويلة امتلكت بموجبها الأطراف خبرةً تاريخية، جعلتها قادرة على تخيل نفسها فاعلًا سياسيًا جمعيًا، الأمر الذي افتقده مهمَّشو مصر في قراهم، ثمّ في عشوائياتهم، وهم الذين كانوا طوال القرن العشرين ضحايا حكومات شديدة المركزة، حرمتهم أيَّ صورة ممكنة من صور التنظيم الذاتي أو التمثيل السياسي. وكانت النتيجة المنطقية للصيرورة المصرية نشوء شرائح واسعة من المهمَّشين الذين أصبحوا - على خلاف الحالة التايلاندية - غير قادرين على تخيل أنفسهم فاعلًا سياسيًا جمعيًا وغير معنيين من ثمّ بصندوق الاقتراع، مفضّلين بدلًا من ذلك سبل الخلاص الفردي عبر التفاوض مع البيروقراطية بصفة غير رسمية، وعبر الولوج إلى حقوقهم المعيشية من خلال الثُّغَر التي تتخلل القانون، أو من خلال «تسامح» الحكومة المركزية.

خاتمة

تكمن خصوصية البيروقراطية المصرية في أن تشكلّها التاريخي جعلها غير قادرة على استيعاب الشراكة مع الكيانات الجمعية (pluralist groups) الخارجة عليها؛ فالبيروقراطية المصرية تشكّلت تاريخيًا على هيئة «جماعة سياسية»، ترى في نفسها بديلًا من الأحزاب السياسية، ولا تقبل احتواء كيانات جمعية أو إدماجها. من شأن هذه الكيانات - إن دُمجت - أن تؤدي إلى انهيار المنطق الذي تعمل أجهزة الدولة بموجبه. وفي حين كانت البيروقراطية التايلاندية منذ العهد الملكي في مطلع القرن العشرين قادرةً على الانفتاح على الكيانات الجمعية في الريف التايلاندي، صُمّمت البيروقراطية المصرية سياسيًا واجتماعيًا على هيئة الجماعة التي تعزل نفسها عن المجتمع، وتطالب الوافد إليها بولاء أشبه بولاء الأفراد لحزب سياسي.

إن صيرورة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر أفضت إلى نتيجة تعقّد من مسألة توسيع المشاركة السياسية في المشهد السياسي المعاصر؛ فوجود قطاعات شعبية واسعة من المهمَّشين تتأثّر يوميًا بسياسات الدولة، ولكنها معْرِضة في الآن نفسه عن الانخراط في أُطر سياسية تمثّلها، يعطي ائتلاف الحاكمين في مصر هامشًا أوسع لتجنّب الانتقال نحو الديمقراطية، ويوفّر للدولة العميقة كذلك جميع الذرائع لمحاصرة المعارضة السياسية التي غالبًا ما تجد نفسها بلا ظهير سياسي ولا حاضنة اجتماعية تحتمي بها. ولا شك في أن وجود قطاعات واسعة تتجنّب السياسة عبر مؤسسات تمثّلها ستقع في ما بعد فريسةً للتعبئة الشعبوية التي تمارسها وسائل الإعلام والشللية السياسية التي تشكّل العماد الأساسي للدولة العميقة.

لذلك، فإن الطريقة الأساسية - في رأينا - لدفع تحالف السلطة السياسية في مصر للاتجاه نحو الديمقراطية بصفتها الطريق نحو توسيع المشاركة السياسية، هي عبر الابتهال إلى القواعد الشعبية المهمَّشة، سواءً في الأطراف الإقليمية أم في أطراف المدن وعشوائياتها. ومن غير المحتمل أن يكون ذلك ممكنًا، إلّا إذا بادرت المعارضة السياسية الديمقراطية إلى بناء قنوات تواصل مع مهمَّشي مصر، وطرح نفسها ممثلًا سياسيًا عنها، يهدف إلى رفع مطالبها المتمثّلة أساسًا في العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية والخدمات العامّة وتوزيع الثروة، إضافة إلى تسوية أوضاعها وأسلوب معيشتها في القانون.

المراجع

1 - العربية

أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ثائر ديب (مترجم)؛ عزمي بشارة (مقدم). بيروت: شركة قدمس للنشر، 2009.

الأيوبي، نزيه نصيف. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. أمجد حسين (مترجم)؛ فالح عبد الجبار (مراجع). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

حامد، رءوف عباس. **الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري، 1837-1914**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1983.

الحكيم، توفيق. **يوميات نائب في الأرياف**. القاهرة: مكتبة مصر، [د. ت.].

حوراني، ألبرت [وآخرون] (إشراف). **الشرق الأوسط الحديث، مج 2: التحوّلات في المجتمع والاقتصاد، 1789-1918**. أسعد صقر (مترجم). دمشق: دار طلاس، 1996.

الدسوقي، عاصم. **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، 1914-1952**. القاهرة: دار الشروق، 2007.

عبد الفضيل، محمود. **دراسات في التخطيط مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبد الناصر**. بيروت: دار القدس، [د. ت.].

______. **رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**. القاهرة: دار العين، 2011.

عوّاد، هاني. «مصر بعد «رابعة العدوية»: احتجاجات مستمرّة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مُسمّى». **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

فودة، فرج. **الملعوب: قصة شركات توظيف الأموال**. القاهرة: دار مصر الجديدة، 1988.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. **أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013**. القاهرة: المبادرة المصرية، 2014. في: http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf.

مور، بارينجتون. **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**. أحمد محمود (مترجم). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

نحّاس، يوسف. **الفلّاح: ظروفه الاقتصادية والاجتماعية**. القاهرة: المقتطف والمقطم، 1926.

2 – الأجنبية

Ababsa, Myriam, Baudouin Dupret and Eric Denis (eds.). *Popular Housing and Urban Land Tenure in the Middle East: Case Studies from Egypt, Syria, Jordan, Lebanon, and Turkey*. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2012.

Abdel-Fadil, Mahmoud. *Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970: A Study in*

the Political Economy of Agrarian Transition. Occasional Paper; 45. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1975.

Aidi, Hisham D. *Redeploying the State: Corporatism, Neoliberalism, and Coalition Politics*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Alsayyad, Nezar. «Squatting and Culture: A Comparative Analysis of Informal Developments in Latin America and the Middle East.» *Habitat International*. vol. 17, no. 1 (1993), pp. 33-44.

Ansari, Hamied. *Egypt: The Stalled Society*. SUNY Series in Near Eastern Studies. Albany: State University of New York Press, 1986.

Ayrout, Henry Habib. *The Egyptian Peasant*. John Alden Williams (trans. and introd.); Morroe Berger (introd.). Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2005.

Ayubi, Nazih N. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*. London: Ithaca Press, 1980.

_________. «Local Government and Rural Development in Egypt in the 1970s.» *African Administrative Sciences*. no. 23 (1984), pp. 61-74.

_________. *The State and Public Policies in Egypt since Sadat*. Political Studies of the Middle East Series; no. 29. Reading, UK: Ithaca Press, 1991.

Baer, Gabriel. *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History*. London; Totowa, NJ: F. Cass, 1982.

_________. *Population and Society in the Arab East*. Hanna Szöke (trans.). New York: Routledge and Kegan Paul, 1964.

_________. *Studies in the Social History of Modern Egypt*. Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 4. Chicago: University of Chicago Press, [1969].

Barmé, Scot. *Luang Wichit Wathakan and the Creation of a Thai Identity*. Social Issues in Southeast Asia. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1993.

Barnett, Michael N. *Confronting the Costs of War: Military Power, State, and Society in Egypt and Israel*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2010.

Berque, Jacques. *Egypt: Imperialism and Revolution.* New York: Praeger Publishers, 1972.

Bianchi, Robert. *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt*. New York: Oxford University Press, 1989.

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt*. Chicago: University of Chicago Press, 1978.

Blaydes, Lisa. *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt*. New York: Cambridge University Press, 2011.

Bowie, Katherine A. «Vote Buying and Village Outrage in an Election in Northern Thailand: Recent Legal Reforms in Historical Context.» *Journal of Asian Studies.* vol. 67, no. 2 (May 2008), pp. 469-511.

Brown, Nathan J. *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle against the State*. New Haven: Yale University Press, 1990.

Buch-Hansen, Mogens. «The Territorialization of Rural Thailand: Between Localism, Nationalism, and Globalism.» *Journal of Economic and Social Geography*. vol. 94, no. 3 (2003), pp. 322-334.

Chambers, Paul. «Military «Shadows» in Thailand Since the 2006 Coup.» *Asian Affairs: An American Review*. vol. 40, no. 2 (2013), pp. 67-82.

Chatterjee, Partha. *The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World*. Leonard Hastings Schoff Memorial Lectures. New York: Columbia University Press, 2004.

Chowdhury, Savvina A. *Everyday Economic Practices: The «Hidden Transcripts» of Egyptian Voices*. New Political Economy. New York: Routledge, 2007.

Cole, Juan Ricardo. *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi*

Movement. Princeton Studies on the Near East. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Cromer, Evelyn Baring. *Modern Egypt*. Vol. 2. New York: Macmillan Company, 1908.

Cuno, Kenneth M. *The Pasha's Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740-1858*. Cambridge Middle East Library; 27. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992.

Deeb, Marius. *Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939*. St. Antony's Middle East Monographs; no. 9. London: Ithaca Press for the Middle East Centre, St Antony's College, 1979.

Dekmejian, R. Hrair. *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics*. Albany: State University of New York Press, 1971.

Dorman, W. Judson. «The Politics of Neglect: The Egyptian State in Cairo, 1974-98.» Unpublished Thesis, University of London, 2007.

Eisenstadt, S. N. and L. Roniger. *Patrons, Clients, and Friends: Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984.

Elyachar, Julia. *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo*. Politics, History, and Culture. Durham: Duke University Press, 2005.

Fahmy, Khaled. *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, his Army, and the Making of Modern Egypt*. Cambridge Middle East Studies; 8. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997.

Fahmy, Ninette S. *The Politics of Egypt: State-Society Relationship*. London; New York: Routledge, 2010.

Gaffney, Patrick D. *The Prophet's Pulpit: Islamic Preaching in Contemporary Egypt*. Comparative Studies on Muslim Societies; 20. Berkeley: University of California Press, 1994.

Gellner, Ernest and John Waterbury (eds.). *Patrons and Clients in Mediterranean Societies*. London: Duckworth; Hanover, NH: Center for Mediterranean Studies of the American Universities Field Staff, 1977.

Ghannam, Farha. *Remaking the Modern: Space, Relocation, and the Politics of Identity in a Global Cairo*. Berkeley: University of California Press, 2002.

Hall, Robert Anderson. «Middlemen in the Politics of Rural Thailand: A Study of Articulation and Cleavage.» *Modern Asian Studies*. vol. 14, no. 3 (1980), pp. 441-464.

Hanks, Lucien Mason. «Merit and Power in the Thai Social Order.» *American Anthropologist*. vol. 64, no. 6 (1962), pp. 1247-1261.

Harik, Iliya. *The Political Mobilization of Peasants: A Study of an Egyptian Community*. Studies in Development; no. 8. Bloomington: Indiana University Press, 1974.

_________ and Denis J. Sullivan (eds.). *Privatization and Liberalization in the Middle East*. Indiana Series in Arab and Islamic Studies. Bloomington: Indiana University Press, 1992.

Harik, Iliya and Richard Antoun (eds.). *Rural Politics and Social Change in the Middle East*. International Development Research Center. Studies in Development; no. 5. Bloomington: Indiana University Press, 1972.

Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2005.

_________. *Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution*. New York: Verso, 2012.

Hinnebusch, Raymond A. *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State*. Cambridge Middle East Library. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985.

Hopkins, Nicholas S. and Kirsten Westergaard (eds.). *Directions of Change in Rural Egypt*. Cairo: American University in Cairo Press, 1998.

Hopkins, Nicholas S. and Reem Saad (eds.). *Upper Egypt: Identity and Change*. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2004.

Hunter, F. Robert. *Egypt under the Khedives, 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy*. Cairo: American University in Cairo Press, 1984.

Ismail, Salwa. *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006.

_________. *Rethinking Islamist Politics: Culture, the State and Islamism*. London; New York: I. B. Tauris, 2003.

Lubeck, Paul M. «Islamic Protest under Semi-Industrial Capitalism: 'Yan Tatsine Explained.» *Africa: Journal of the International African Institute*. vol. 55, no. 4: *Popular Islam* (1985), pp. 369-389.

MacKenzie, Donald, Fabian Muniesa and Lucia Siu (eds.). *Do Economists Make Markets?: On the Performativity of Economics*. Princeton: Princeton University Press, 2007.

Malloy, James M. (ed.). *Authoritarianism and Corporatism in Latin America*. Pitt Latin American Series. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1977.

Mamdani, Mahmood. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Princeton Studies in Culture/Power/History. Kampala: Fountain Publishers; Cape Town: David Philip; London: James Currey, 1996.

McVey, Ruth (ed.). *Money and Power in provincial Thailand*. Honolulu, HI: University of Hawaii Press, 2000.

Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1988.

_________. *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*. Berkeley: University of California Press, 2002.

Mustapha, Abul Raufu (ed.). *Sects and Social Disorder: Muslim Identities and Conflict in Northern Nigeria*. Woodbridge; Rochester: Boydell and Brewer, 2014.

Neher, Clark D. «The Politics of Change in Rural Thailand.» *Comparative Politics*. vol. 4, no. 2 (January 1972), pp. 201-216.

Owen, Roger. *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development*. Oxford: Clarendon Press, 1969.

_________. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*. London; New York: Methuen, 1981.

Parnell, Susan and Sophie Oldfield (eds.). *The Routledge Handbook on Cities of the Global South*. London; New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2014.

Phongpaichit, Pasuk and Chris Baker. *A History of Thailand*. New York: Cambridge University Press, 2005.

_________. «Thaksin's Populism.» *Journal of Contemporary Asia*. vol. 38, no. 1: *Thailand's «Good Coup»: The Fall of Thaksin, the Military and Democracy* (2008), pp. 62-83.

Prasirtsuk, Kitti. «From Political Reform and Economic Crisis to Coup d'état in Thailand: The Twists and Turns of the Political Economy, 1997-2006.» *Asian Survey*. vol. 47, no. 6 (November-December 2007), pp. 872-893.

Robinson, David. *Paths of Accommodation: Muslim Societies and French Colonial Authorities in Senegal and Mauritania, 1880-1920*. Western African Studies. Athens, Ohio: Ohio University Press; Oxford: James Currey, 2000.

Roy, Ananya and Nezar AlSayyad (eds.). *Urban Informality: Transnational Perspectives from the Middle East, Latin America, and South Asia*. Transnational Perspectives on Space and Place. Lanham, Md.: Lexington Books; Berkeley, Calif.: Center for Middle Eastern Studies, University of California at Berkeley, 2004.

Sadowski, Yahya M. *Political Vegetables?: Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*. Washington, DC: Brookings Institution, 1991.

Schölch, Alexander. *Egypt for the Egyptians!: The Socio-Political Crisis in Egypt, 1878-1882*. St. Antony's Middle East Monographs; no. 14. London: Ithaca Press, 1981.

Scott, James C. *Political Ideology in Malaysia; Reality and the Beliefs of an Elite*. Yale Southeast Asia Studies; 3. New Haven: Yale University Press, 1968.

Sims, David. *Understanding Cairo: The Logic of a City out of Control*. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2010.

Singerman, Diane. *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Princeton Studies in Muslim Politics. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

_________ (ed.). *Cairo Contested. Governance, Urban Space, and Global Modernity*. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2009.

Soliman, Ahmed M. «Collective Planning Process: A Driving Seat for Formalising Urban Informality in Egypt.» *International Journal of Urban Sustainable Development* (June 2015), pp. 1-23.

Sowers, Jeannie and Chris Toensing (eds.). *The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt*. London; New York: Verso, 2012.

Springborg, Robert. *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.

_________. «Patrimonialism and Policy Making in Egypt: Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Lands.» *Middle Eastern Studies*. vol. 15, no. 1 (January 1979), pp. 49-69.

Sullivan, Denis J. *Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development, Private Initiative, and State Control*. Gainesville: University Press of Florida, 1994.

Trimberger, Ellen Kay. *Revolution from Above: Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1978.

Ungpakorn, Giles Ji. *A Coup for the Rich: Thailand's Political Crisis*. Bangkok: Workers Democracy Pub., 2007.

Wahba, Jackline. «Informality in Egypt: A Stepping Stone or a Dead End?.» Working Paper; no. 456, Economic Research Forum (ERF), Cairo, 2009.

Walker, Andrew. «The Rural Constitution and the Everyday Politics of Elections in Northern Thailand.» *Journal of Contemporary Asia*, vol. 38, no. 1: *Thailand's «Good Coup»: The Fall of Thaksin, the Military and Democracy* (2008), pp. 84-105.

_______. *Thailand's Political Peasants: Power in the Modern Rural Economy*. New Perspectives in Southeast Asian Studies. Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 2012.

Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton Studies on the Near East. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

Wiener, Jonathan M. «The Barrington Moore Thesis and its Critics.» *Theory and Society*. vol. 2, no. 3 (Autumn 1975), pp. 301-330.

Winichakul, Thongchai. *Siam Mapped: A History of the Geo-Body of a Nation*. Honolulu: University of Hawaii Press, 1994.

Zaalouk, Malak. *Power, Class, and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie*. London; Atlantic Higlands, NJ: Zed Books, 1989.

(554) Nazih N. Ayubi, Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt (London: Ithaca Press, 1980), pp. 497-498.

(555) Gabriel Baer, Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History (London; Totowa, NJ: F. Cass, 1982), pp. 101-105.

(556) يُنظر مثلًا: Timothy Mitchell, Colonising Egypt (Berkeley: University of California Press, 1988), and F. Robert Hunter, Egypt under the Khedives, 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy (Cairo: American University in Cairo Press, 1984).

(557) بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، أحمد محمود (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).

(558) Jonathan M. Wiener, «The Barrington Moore Thesis and its Critics,» Theory and Society, vol. 2, no. 3 (Autumn 1975), pp. 301-330.

(559) Partha Chatterjee, The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World, Leonard Hastings Schoff Memorial Lectures (New York: Columbia University Press, 2004).

(560) Mahmood Mamdani, Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism, Princeton Studies in Culture /Power /History (Kampala: Fountain Publishers; Cape Town: David Philip; London: James Currey, 1996).

(561) David Robinson, Paths of Accommodation: Muslim Societies and French Colonial Authorities in Senegal and Mauritania, 1880-1920, Western African Studies (Athens, Ohio: Ohio University Press; Oxford: James Currey, 2000).

(562) Paul M. Lubeck, «Islamic Protest under Semi-Industrial Capitalism: 'Yan Tatsine Explained,» Africa: Journal of the International African Institute, vol. 55, no. 4: Popular Islam (1985), pp. 369-389, and Abul Raufu Mustapha, «Introduction: Interpreting Islam: Sufis, Salafists, Shi'ites and Islamists in Northern Nigeria,» in: Abul Raufu Mustapha (ed.), Sects and Social Disorder: Muslim Identities and Conflict in Northern Nigeria (Woodbridge; Rochester: Boydell and Brewer, 2014), pp. 1-17.

(563) توفيق الحكيم، **يوميات نائب في الأرياف** (القاهرة: مكتبة مصر، [د. ت.])، ص 91.

(564) يوسف نحّاس، **الفلّاح: ظروفه الاقتصادية والاجتماعية** (القاهرة: المقتطف والمقطم، 1926).

(565) Evelyn Baring Cromer, Modern Egypt, vol. 2 (New York: Macmillan Company, 1908), p. 189.

(566) Ibid., p. 190.

(567) Gabriel Baer, Population and Society in the Arab East, Hanna Szöke (trans.) (New York: Routledge and Kegan Paul, 1964), pp. 165-166. See also: Gabriel Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 4 (Chicago: University of Chicago Press, [1969]), pp. 40-41.

(568) Alexander Schölch, Egypt for the Egyptians!: The Socio-Political Crisis in Egypt, 1878-1882, St. Antony's Middle East Monographs; no. 14 (London: Ithaca Press, 1981), pp. 306-315; Hunter, p. 230, and Juan Ricardo Cole, Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), p. 261.

يُنظر أيضًا: رءوف عباس حامد، **الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري، 1837-1914** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1983)، الفصل 6.

(569) يُنظر على سبيل التخصيص: Kenneth M. Cuno, The Pasha's Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740-1858, Cambridge Middle East Library; 27 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992), pp. 166-178.

(570) الحكيم، ص 118.

(571) Ninette S. Fahmy, The Politics of Egypt: State-Society Relationship (London; New York: Routledge, 2010), pp. 180-184.

وحتى تلك الشريحة من العُمد وشيوخ القرى الذين استفادوا من هجرة كبار المُلّاك إلى القاهرة، لم تستطع يومًا، كما يذهب موريس ديب، تشكيل شريحة وازنة ذات مصالح سياسية واجتماعية مشتركة. يُنظر: Marius Deeb, Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939, St. Antony's Middle East Monographs; no. 9 (London: Ithaca Press for the Middle East Centre, St Antony's College, 1979), pp. 26-27.

(572) Leonard Binder, In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1978), p. 106, and Ellen Kay Trimberger, Revolution from Above: Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1978), pp. 152-153.

(573) عاصم الدسوقي، **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، 1914-1952** (القاهرة: دار الشروق، 2007). ويذهب كلّ من محمود عبد الفضيل وملَك زعلوك إلى أن فشل نظام عبد الناصر في إدراك الصلة العضوية بين شريحة كبار الملّاك والرأسمالية الصناعية كان قد أدى إلى تعثّر الخطة التنموية الأولى (حتى عام 1960)، التي كانت تستند أساسًا إلى حماية الرأسمالية المصرية. يُنظر: محمود عبد الفضيل، **دراسات في التخطيط مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبد الناصر** (بيروت: دار القدس، [د. ت.])، ص 9-11، و Malak Zaalouk, Power, Class, and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie (London; Atlantic Higlands, NJ: Zed Books, 1989), p. 25.

(574) كينيث م. كونو، «تدهور اقتصاد الأسرة في مصر»، في: ألبرت حوراني [وآخرون] (إشراف)، **الشرق الأوسط الحديث، مج 2: التحوّلات في المجتمع والاقتصاد، 1789-1918**، أسعد صقر (مترجم) (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 87.

(575) Ilya Harik, «The Impact of the Domestic Market on Rural- Urban Relations in the Middle East,» in: Iliya Harik and Richard Antoun (eds.), Rural Politics and Social Change in the Middle East, International Development Research Center. Studies in Development; no. 5 (Bloomington: Indiana University Press, 1972), pp. 337-363, and Schölch, pp. 306-315.

(576) Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800-1914 (London; New York: Methuen, 1981), pp. 147-148.

يُنظر أيضًا: نحّاس، ص 107-108.

(577) Harik, «The Impact of the Domestic Market,» and Owen, The Middle East, p. 146.

(578) Owen, The Middle East, p. 146.

(579) Henry Habib Ayrout, The Egyptian Peasant, John Alden Williams (trans. and introd.); Morroe Berger (introd.) (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2005), p. 42.

(580) Owen, The Middle East, p. 230.

(581) Pasuk Phongpaichit and Chris Baker, A History of Thailand (New York: Cambridge University Press, 2005), p. 91.

(582) Roger Owen, Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development (Oxford: Clarendon Press, 1969), pp. 3-27.

(583) Phongpaichit and Baker, A History, pp. 89-90.

(584) Ibid., p. 87.

(585) Ibid., pp. 80-83.

(586) S. N. Eisenstadt and L. Roniger, Patrons, Clients, and Friends: Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984), pp. 130-137.

(587) Ibid., and Clark D. Neher, «The Politics of Change in Rural Thailand,» Comparative Politics, vol. 4, no. 2 (January 1972), pp. 201-216.

(588) James C. Scott, Political Ideology in Malaysia; Reality and the Beliefs of an Elite, Yale Southeast Asia Studies; 3 (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 94 ff.

(589) Lucien Mason Hanks, «Merit and Power in the Thai Social Order,» American Anthropologist, vol. 64, no. 6 (1962), pp. 1247-1261, and Sombat Chantornvong, «Local Godfathers in Thai Politics,» in: Ruth McVey (ed.), Money and Power in provincial Thailand (Honolulu, HI: University of Hawaii Press, 2000), pp. 53-73.

(590) Neher, «The Politics of Change.»

(591) أجرى ناثان براون مسحاً عدّد فيه الحوادث الفردية والجمعية التي بادر إليها الفلّاحون المصريون تعبيراً عن احتجاجهم ضد النظام القائم، ويسهل للقارئ أن يلاحظ أن أغلب الحوادث أخذت شكل الجريمة الفردية، مثل حرق المحاصيل أو محاولات القتل أو إطلاق النّار. وتشير طبيعة الحوادث إلى حجم كلّ من «اليأس» والحرمان الذي راكمه الفلّاح المصري، ولكن نادراً ما كان ذلك يُترجَم إلى حركة سياسية منظّمة. يُنظر: Nathan J. Brown, Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle against the State (New Haven: Yale University Press, 1990), pp. 128-147.

(592) يدّعي جاك بيرك أن الطرائق والمؤسسات الدينية الصوفية في مصر، منذ القرن التاسع عشر، أدّت دوراً مهمّاً في تنظيم الناس اجتماعيّاً وسياسيّاً، ولكن ليس هناك من دلائل قوية ترجح اعتبار تلك المؤسسات ظاهرة عامة حتى منتصف القرن العشرين، وليس هنالك ما يشير إلى صمودها بعد حركة الضباط الأحرار في عام 1952. يُنظر: Jacques Berque, Egypt: Imperialism and Revolution (New York: Praeger Publishers, 1972), pp. 71 and 129-130.

يُنظر أيضاً: Patrick D. Gaffney, The Prophet's Pulpit: Islamic Preaching in Contemporary Egypt, Comparative Studies on Muslim Societies; 20 (Berkeley: University of California Press, 1994), pp. 59-60.

(593) تُعدّ دراسة خالد فهمي سجلّاً حيّاً حول المسيرة الدموية التي انتهجتها الحكومة المركزية لإخضاع الفلّاحين، يُنظر:

Khaled Fahmy, All the Pasha’s Men: Mehmed Ali, his Army, and the Making of Modern Egypt, Cambridge Middle East Studies; 8 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997).

(594) Mahmoud Abdel-Fadil, Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970: A Study in the Political Economy of Agrarian Transition, Occasional Paper; 45 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1975), p. 23.

(595) Iliya Harik, The Political Mobilization of Peasants: A Study of an Egyptian Community, Studies in Development; no. 8 (Bloomington: Indiana University Press, 1974).

(596) Binder, pp. 20 and 26.

(597) نزيه نصيف الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، أمجد حسين (مترجم)؛ فالح عبد الجبار (مراجع) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 375 وما بعدها.

(598) Guillermo A. O’Donnell, «Corporatism and the Question of the State,» in: James M. Malloy (ed.), Authoritarianism and Corporatism in Latin America, Pitt Latin American Series (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1977), pp. 47-87.

يرى روبرت بيانشي مصر حالةً خاصةً لا تنطبق عليها نظرية أودونيل، ويرى أن «التشاركية الشعبوية» (Populist-Corporatism) بقيت سِمة أساسية ميزت النظام المصري، وساعدت في إدامة طبيعته التسلطية، ولكنها حدّت منها في الوقت نفسه، متخذًا من فترة مبارك الأولى دلَيلًا على ذلك، خصوصًا انفتاحه النسبي على الإسلام السياسي، يُنظر: Robert Bianchi, Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 26-32.

في الواقع، فإن كتاب بيانشي الذي صدر في عام 1989 لم يكن قد عاصر بعدُ التحوّلات العميقة في سياسات النظام المصري منذ بداية التسعينيات.

(599) Harik, The Political Mobilization of Peasants, p. 94.

(600) Fahmy, pp. 185-187.

(601) يُنظر على سبيل المثال: «انتهت طبقة الوُسطاء: كيف استطاع المحافظون في أغلب المحافظات القضاء عليهم؟»، **روز اليوسف**، السنة 42، العدد 2005 (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966)، ص 32-33.

(602) R. Hrair Dekmejian, Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics (Albany: State University of New York Press, 1971), pp. 271-275.

(603) Michael N. Barnett, Confronting the Costs of War: Military Power, State, and Society in Egypt and Israel (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), pp. 220-221.

(604) Hisham D. Aidi, Redeploying the State: Corporatism, Neoliberalism, and Coalition Politics (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 69.

(605) Fahmy, pp. 185-187.

(606) Nazih N. Ayubi, «Local Government and Rural Development in Egypt in the 1970s,» African Administrative Sciences, no. 23 (1984), pp. 61-64.

(607) Nazih N. Ayubi, The State and Public Policies in Egypt since Sadat, Political Studies of the Middle East Series; no. 29 (Reading, UK: Ithaca Press, 1991), pp. 123-138.

(608) Yahya M. Sadowski, Political Vegetables?: Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture (Washington, DC: Brookings Institution, 1991), pp. 118–128.

(609) Harik, The Political Mobilization of Peasants, pp. 239–240. See also: Hamied Ansari, Egypt: The Stalled Society, SUNY Series in Near Eastern Studies (Albany: State University of New York Press, 1986), pp. 231–239, and Timothy Mitchell, «The Market's Place,» in: Nicholas S. Hopkins and Kirsten Westergaard (eds.), Directions of Change in Rural Egypt (Cairo: American University in Cairo Press, 1998), pp. 31–54.

(610) في الواقع، فكما بيّن هنري لوفيفر مبكّرًا، كان تراجع التناقض الريفي – المديني واضمحلاله سمة عالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، يُنظر: David Harvey, Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution (New York: Verso, 2012), pp. 12–13.

(611) David Sims, Understanding Cairo: The Logic of a City out of Control (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2010), p. 92.

(612) Raymond A. Hinnebusch, Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State, Cambridge Middle East Library (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985)).

(613) Robert Springborg, «Patrimonialism and Policy Making in Egypt: Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Lands,» Middle Eastern Studies, vol. 15, no. 1 (January 1979), pp. 49–69. See also: Clement Henry Moore, «Clientelist Ideology and Political Change: Fictitious Networks in Egypt and Tunisia,» in: Ernest Gellner and John Waterbury (eds.), Patrons and Clients in Mediterranean Societies (London: Duckworth; Hanover, NH: Center for Mediterranean Studies of the American Universities Field Staff, 1977), pp. 255–274, and John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983), pp. 346–347.

(614) Thongchai Winichakul, Siam Mapped: A History of the Geo-Body of a Nation (Honolulu: University of Hawaii Press, 1994)).

(615) بشأن أهمية دور ويشيت في إعادة كتابة تاريخ تايلاند، يُنظر: Scot Barmé, Luang Wichit Wathakan and the Creation of a Thai Identity, Social Issues in Southeast Asia (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1993).

بشأن أهمية الفنون والآداب والطباعة في صيرورة بناء الأمّة، يُنظر: عزمي بشارة، «مقدّمة الترجمة العربية»، في: بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ثائر ديب (مترجم)؛ عزمي بشارة (مقدم) (بيروت: شركة قدمس للنشر، 2009)، ص 23-48.

(616) Phongpaichit and Baker, A History, p. 113.

(617) Robert Anderson Hall, «Middlemen in the Politics of Rural Thailand: A Study of Articulation and Cleavage,» Modern Asian Studies, vol. 14, no. 3 (1980), pp. 441–464.

(618) Ibid.

(619) Phongpaichit and Baker, A History, pp. 158–159.

(620) Ibid., p. 158.

(621) Andrew Walker, «The Rural Constitution and the Everyday Politics of Elections in Northern Thailand,» Journal of Contemporary Asia, vol. 38, no. 1: Thailand's «Good Coup»: The Fall of Thaksin, the Military and Democracy (2008), pp. 84-105.

(622) يُنظر، على سبيل المثال: Katherine A. Bowie, «Vote Buying and Village Outrage in an Election in Northern Thailand: Recent Legal Reforms in Historical Context,» Journal of Asian Studies, vol. 67, no. 2 (May 2008), pp. 469-511.

(623) بشأن الجهوية الثقافية في حالة صعيد مصر، يُنظر: Peter Gran, «Upper Egypt in Modern History: A 'Southern Question',» in: Nicholas S. Hopkins and Reem Saad (eds.), Upper Egypt: Identity and Change (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2004), pp. 79-96.

(624) تترجم هذه الدراسة «informality» إلى «اللارسمية» بدلًا من القطاع غير الرسمي، والسبب أن الـ «informality»، كما أصبحت متداولة في حقل السوسيولوجيا المدينية (Urban Sociology)، لا تشير إلى نمط جار من التعاملات بين المواطنين أو بين المواطنين والدولة فحسب، بل أصبحت تشير أيضًا إلى نمط حياة متكامل لا يمكن فيه الفصل بين الاجتماعي والاقتصادي. وفي الحالة المصرية، ذهب كلٌّ من تيموثي ميتشل وجوليا إلياشر إلى أن مصطلح «اللارسمية» «فبركة» من «فبركات» النيوليبرالية الحديثة التي تطلقه على كل ما لا تستطيع السوق تحويله إلى رأس مال؛ فكلّ من العشوائيات والقطاع غير الرسمي في رأيهما أصبح لارسميًا، لأنه ببساطة غير قابل للتحول إلى قيمة تفهمها السوق. يُنظر: Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity (Berkeley: University of California Press, 2002), p. 301. See also: Timothy Mitchell, «The Properties of Markets,» in: Donald MacKenzie, Fabian Muniesa and Lucia Siu (eds.), Do Economists Make Markets?: On the Performativity of Economics (Princeton: Princeton University Press, 2007), pp. 225-275, and Julia Elyachar, Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo, Politics, History, and Culture (Durham: Duke University Press, 2005), chap. 1.

(625) Sims, p. 92.

(626) Nezar Alsayyad, «Squatting and Culture: A Comparative Analysis of Informal Developments in Latin America and the Middle East,» Habitat International, vol. 17, no. 1 (1993), pp. 33-44. See also: Nezar AlSayyad, «Urban Informality as a «New» Way of Life,» in: Ananya Roy and Nezar AlSayyad (eds.), Urban Informality: Transnational Perspectives from the Middle East, Latin America, and South Asia, Transnational Perspectives on Space and Place (Lanham, Md.: Lexington Books; Berkeley, Calif.: Center for Middle Eastern Studies, University of California at Berkeley, 2004), pp. 7-30.

(627) من أهمّ الدراسات التي تناولت قبل غيرها التنظيمَ الأهلي في الأحياء الشعبية في القاهرة، دراسة سنغرمان التي ذهبت إلى أن المواطنين في الأحياء الشعبية يمارسون استراتيجيات معيشية تضمن لهم حصةً ما من الموارد الاقتصادية التي تحجبها عنهم الدولة. يُنظر: Diane Singerman, Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo, Princeton Studies in Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

ويذهب آصف بيّات أيضًا إلى أن سكان المناطق الشعبية يردّون على سياسات الدولة الإقصائية (خصوصًا النيوليبرالية) عبر وضع اليد على المتاح من المجال العام. يُنظر: Asef Bayat, Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2010).

(628) يُنظر، على سبيل المثال: Diane Singerman, «The Siege of Imbaba, Egypt's Internal 'Other,' and the Criminalization of Politics,» in: Diane Singerman (ed.), Cairo Contested. Governance, Urban Space, and Global Modernity (Cairo; New York: American University in Cairo Press,

2009), pp. 111-143.

(629) Pasuk Phongpaichit and Chris Baker, «Thaksin's Populism,» Journal of Contemporary Asia, vol. 38, no. 1: Thailand's «Good Coup»: The Fall of Thaksin, the Military and Democracy (2008), pp. 62-83.

(630) محمود عبد الفضيل، **رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي** (القاهرة: دار العين، 2011)، ص 18-19.

(631) Jackline Wahba, «Informality in Egypt: A Stepping Stone or a Dead End?,» Working Paper; no. 456, Economic Research Forum (ERF), Cairo, 2009.

(632) Salwa Ismail: «The Politics of the Urban Everyday in Cairo: Infrastructures of Oppositional Action,» in: Susan Parnell and Sophie Oldfield (eds.), The Routledge Handbook on Cities of the Global South (London; New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2014), pp. 269-280, and Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006)).

(633) Farha Ghannam, Remaking the Modern: Space, Relocation, and the Politics of Identity in a Global Cairo (Berkeley: University of California Press, 2002).

(634) Salwa Ismail, Rethinking Islamist Politics: Culture, the State and Islamism (London; New York: I. B. Tauris, 2003), chap. 4.

(635) Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), pp. 47-50.

يُنظر أيضًا: فرج فودة، **الملعوب: قصة شركات توظيف الأموال** (القاهرة: دار مصر الجديدة، 1988).

(636) Savvina A. Chowdhury, Everyday Economic Practices: The «Hidden Transcripts» of Egyptian Voices, New Political Economy (New York: Routledge, 2007), p. 131.

(637) Eric Denis, «Demographic Surprises Foreshadow Change in Neoliberal Egypt,» in: Jeannie Sowers and Chris Toensing (eds.), The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt (London; New York: Verso, 2012), pp. 235-241.

(638) Mitchell, «The Properties».

(639) Eric Denis, «The Commodification of the Ashwa'iyyiat. Urban Land, Housing Market Unification and De Soto's Interventions in Egypt,» in: Myriam Ababsa, Baudouin Dupret and Eric Denis (eds.), Popular Housing and Urban Land Tenure in the Middle East: Case Studies from Egypt, Syria, Jordan, Lebanon, and Turkey (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2012), pp. 227-258, and Ahmed M. Soliman, «Collective Planning Process: A Driving Seat for Formalising Urban Informality in Egypt,» International Journal of Urban Sustainable Development (June 2015), pp. 1-23.

(640) Denis J. Sullivan: «Extra-State Actors and Privatization in Egypt,» in: Iliya Harik and Denis J. Sullivan (eds.), Privatization and Liberalization in the Middle East, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington: Indiana University Press, 1992), pp. 33-42, and Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development, Private Initiative, and State Control (Gainesville: University Press of Florida, 1994), pp. 57-98.

(641) يُنظر، على سبيل المثال، دراسة جدسون دورمان الذي ذهب إلى أن البيروقراطية تتقصد دفع المجتمع إلى اللارسمية لتوفّر لأفرادها من قوّات الأمن والشبكات غير الرسمية مصادر اقتصادية لا تستطيع توفيرها قانونياً: W. Judson Dorman, «The Politics of Neglect: The Egyptian State in Cairo, 1974-98,» Unpublished Thesis, University of London, 2007.

(642) Lisa Blaydes, Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt (New York: Cambridge University Press, 2011), p. 238.

(643) هاني عوّاد، «مصر بعد «رابعة العدوية»: احتجاجات مستمرّة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مُسمّى»، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، في: httpA5www4dohainstitute4org5release5f?8; bbc?3a; 6b3: =: e3bada366?cc7bfdaf9.

(644) يروي روبرت سبرينغبورغ أن في أزمة خلافة المرشد الثالث للإخوان المسلمين عمر التلمساني، سُمّي محمد حامد أبو النصر مرشداً «موقتاً» للجماعة، ولمّا فُهم من هذا اللقب أنه انتقاص من مكانة الرجل، قام أبو النصر بالاحتجاج عبر ما يشبه «النفي الذاتي» إلى بلده في منفلوط (في محافظة أسيوط): Springborg, Mubarak's Egypt, p. 233.

فالصعيد في عُرف جماعة الإخوان (وغيرها) فُهم على أنه معْزل أو منفى، لأن الحياة السياسية الحقيقية بالطبع هي في القاهرة لا في أي مكان آخر.

(645) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، **أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013** (القاهرة: المبادرة المصرية، 2014)، ص 70-74، في:

httpA5eipr4org5sites5default5files5reports5pdf5weekshofhkillinghara4pdf.

(646) Pasuk Phongpaichit and Chris Baker, «Thailand: Fighting over Democracy,» Economic and Political Weekly (13 December 2008), pp. 18-21.

(647) David Harvey, A Brief History of Neoliberalism (Oxford; New York: Oxford University Press, 2005), p. 42.

(648) Kitti Prasirtsuk, «From Political Reform and Economic Crisis to Coup d'état in Thailand: The Twists and Turns of the Political Economy, 1997-2006,» Asian Survey, vol. 47, no. 6 (November-December 2007), pp. 872-893, and Giles Ji Ungpakorn, A Coup for the Rich: Thailand's Political Crisis (Bangkok: Workers Democracy Pub., 2007).

(649) Mogens Buch-Hansen, «The Territorialization of Rural Thailand: Between Localism, Nationalism, and Globalism,» Journal of Economic and Social Geography, vol. 94, no. 3 (2003), pp. 322-334.

(650) Phongpaichit and Baker, «Thaksin's Populism».

(651) Satya Sagar, «Thai Coup in Hot Soup,» Economic and Political Weekly (4 November 2006), pp. 4544-4546.

(652) Andrew Walker, Thailand's Political Peasants: Power in the Modern Rural Economy, New Perspectives in Southeast Asian Studies (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 2012), p. 18.

(653) Paul Chambers, «Military «Shadows» in Thailand Since the 2006 Coup,» Asian Affairs: An American Review, vol. 40, no. 2 (2013), pp. 67-82.

الفصل السادس عشر
هدم الجسور أم بناؤها؟ المقاربة الأمنية للديمقراطية في مصر وتونس ...... أرنود كورز

بعد مرور خمس سنوات على رياح التصعيد التي عصفت بالعالم العربي من أجل إسقاط الأنظمة الشمولية، لا تزال حصيلة الإصلاحات المؤسساتية والتغييرات الديمقراطية والمحاسبة القانونية على خروقات الماضي، ضئيلة.

استنادًا إلى دراسات عن مصر وتونس، تحلل هذه الدراسة العلاقات بين المجتمع والدولة في فترة ما بعد الربيع العربي، ومن ذلك أن المجتمع المدني المصري يواجه تشريعات قمعية ترسّخها السلطات الحكومية، بهدف القضاء على حركات المعارضة السياسية والخصوم السياسيين. كما أن الدولة التونسية قمعت المجتمع المحلي باعتماد خطاب الأمن القومي لمواجهة خطر ما ينفذه الإسلاميون المتشددون من هجمات إرهابية عابرة الحدود. تُعرف هذه الظاهرة بالمقاربة الأمنية، وهي تصف عملية تحويل مسؤولي الدولة الموضوعات إلى إشكالات أمنية.

تؤدي هذه الرؤية السياسية المتطرفة إلى فسح المجال أمام استخدام أدوات غير اعتيادية بذريعة تحقيق الأمن. فلماذا، إذًا، تؤثر استراتيجية المقاربة الأمنية للانتقال السياسي سلبًا في ازدهار الاستقرار والسلم المستدام؟ وفي إشارة إلى مفهوم الصمود- التعافي السريع من الصعوبات (ويُستعمل هذا المفهوم كثيرًا في دراسات التنمية عندما يتعلق الأمر بالكوارث الطبيعية)، يناقش المؤلف دور المجتمعين المدنيين المصري والتونسي في مواجهة السياسات الحكومية القمعية، ويخلص إلى أن على الرغم من تعمُّد بث الرعب في المجتمع بتلك السياسات، فإنها تؤدي أيضًا إلى إثارة الاستقطاب في صفوف الفاعلين المجتمعيين.

تحلل هذه الدراسة المحتوى، خصوصًا محتوى المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، لفحص سرديات الانتقال السياسي الرسمية في مصر وتونس. والهدف من وراء ذلك هو رصد غلبة استراتيجيات الأمن القومي في مجموعة متنوعة من المصادر على شبكة الإنترنت، كوسيلة تستخدمها الدولة لبث خطاباتها التي تقوم على مفهوم المقاربة الأمنية. ويستخدم الكاتب في هذه الدراسة برنامجًا إلكترونيًا مفتوح المصدر لتحليل النصوص يدعى «سْفِن» (SVEN)، ويعتمد على رصد وتيرة تكرار المصطلحات ومقارنتها بالسياسات القمعية التي تستهدف الفاعلين المجتمعيين في فترة ما بعد الثورة، إضافة إلى أن اختيار القضايا يعتمد الطريقة الأكثر إثارة للاختلاف (توصف مصر بأنها نظام عسكري بعد «الانقلاب» الشعبي في 3 تموز/يوليو 2013، في حين تُعَدُّ تونس نظامًا ديمقراطيًا بعد الانتخابات الناجحة في خريف 2014).

يجادل الكاتب بأن التركيز المفرط على الأمن في مرحلة ما بعد الأنظمة الشمولية يسبب عددًا من المخاطر، ما يعرقل عملية الدمقرطة؛ فـ أولًا، تعادي تلك السياسة حركات المعارضة على وجه الخصوص عِوَض تقوية التعددية داخل النسيج الاجتماعي. وثانيًا، تشرعن تلك السياسة عددًا من الممارسات المشبوهة التي استعملتها الأنظمة السابقة لإسكات الفاعلين المجتمعيين الذين يعارضون الدولة، وذلك ما يقوِّض حظوظ إقامة أجهزة عدالة انتقالية فاعلة، للنظر في ما حصل في الماضي من خروقات لحقوق الإنسان.

تقوم بنية هذه الدراسة على النحو التالي: يراجع المبحث الأول أدبيات الانتقال السياسي الكلاسيكية، ويقدم مفهوم المقاربة الأمنية في إطار دراسات العدالة الانتقالية، ثم يفصِّل هذا المفهوم بناءً على مصطلح الصمود في فترة ما بعد الصراع، وما بعد الأنظمة الاستبدادية في سياق فترة ما بعد الربيع العربي. وبعد إطلالة وجيزة على طريقة البحث ومنهجيته، يقدم الكاتب استنتاجاته، مستخدمًا التحليل النصّي الكمّي. وفي المبحث الأخير، يناقش الكاتب النتائج الوخيمة للسياسات القمعية وتأثيراتها في آليات العدالة الانتقالية وقدرة الناشطين، ولا سيّما الشباب منهم، على التعامل مع هذا الإشكال.

أولًا: انتقالات مُختطَفة في فترة ما بعد الربيع العربي الدمقرطة في مقابل المقاربة الأمنية (مراجعة الأدبيات)

كثيرًا ما انشغل الدارسون في مختلف المجالات بالانتقالات السياسية والتغيير السياسي. وتقوم الدراسة هذه في ما يلي بمراجعة بعض الأدبيات الكلاسيكية، خصوصًا ما يتعلق منها بنظريات الدمقرطة، وتناقش كيف دفعت رياح ثورة الربيع العربي بعض التخصصات الحديثة، كدراسات العدالة الانتقالية، إلى تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها. واستنادًا إلى مسارات الانتقال الديمقراطي المتعثرة والصعبة في بلدان المنطقة، يستخدم الكاتب آليات الدراسات الأمنية الحساسة، ولا سيما مفهوم المقاربة الأمنية، لتشكيل إطار نظري يوفر فهمًا بديلًا للأوضاع الحالية في تونس ومصر.

بعد أن اجتاحت رياح الثورة العالمَ العربي في إثر إحراق بائع الفواكه المتجول محمد البوعزيزي نفسه في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 [654]، وجد كثير من دارسي الانتقال السياسي البارزين كمًا هائلًا من المعطيات العلمية للاستمرار في بحوثهم السابقة، خصوصًا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حين واجهت الأنظمة الاستبدادية في أميركا اللاتينية التغيير السياسي، وانهيار الإمبراطورية السوفياتية الذي أدى إلى تحولات مؤسساتية في كثير من دول شرق أوروبا ووسطها[655].

يصف ألفرد ستيبان، على سبيل المثال، مسار الانتقال التونسي بـ «التسامح المتبادل»، وهو ظاهرة تدل على انتقال ديمقراطي ناجح، لكنها لا تعني ترسيخ الديمقراطية؛ إذ إنها تدمج الدين والممارسات الدينية مع الدولة[656]، بينما ركز آخرون على تطور التغيير السياسي في مصر وتونس حيث إنه أدى إلى انتفاضات مع مرور السنين، مع تأكيد أن الثورة كانت أمرًا متوقعًا[657]، لكن على الرغم من ذلك، يظل المناخ السياسي هشًا جدًا. ويمثل مسار مصر أنموذجًا توضيحيًا؛ إذ تمسكت القيادة السياسية منذ عام 2013 بالممارسات القديمة، واضعةً الأُطر العسكرية في مراكز السلطة[658]. ولا يزال مسار تونس باتجاه تكريس الديمقراطية يلفه الغموض، ويعتمد على رغبة النخبة السياسية العلمانية في انتهاج نمط حكومي احتوائي، يعترف بالنفوذ السياسي للفاعليات السياسية ذات المرجعية الدينية[659]، بينما تعمل عوامل أخرى، كاستعداء الشباب المتدين المهمَّش بسبب تفاقم التهديدات الإرهابية[660]، على بناء نقطة الانطلاق من أجل تقويم أثر خطابات الأمن القومي التي تعتمدها الدولة. وفحص بعض الدارسين فعلًا أثر وسائل الإعلام، خصوصًا الإلكترونية منها، وقدرتها على تمكين الفاعلين الاجتماعيين، في فترة ما بعد بن علي، من أجل تعزيز الانتقال الديمقراطي، كما أنهم قارنوا أوضاع البلدين بعد الربيع العربي[661]. وإضافة إلى الانتقال السياسي، انصب اهتمام الدارسين كذلك على دراسات الديمقراطية التي شهدت تجدد الاهتمام بالمنطقة بعد عام 2011.

كما هي حال أدبيات الانتقال السياسي، يزخر النقاش الأكاديمي بشأن الدمقرطة بتاريخ طويل، وكان أن جددت رياح الثورات العربية الاهتمام بالتحليل الاجتماعي السياسي الذي يقوم على نظريات مستقرة، منذ تسعينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، كنظرية «الموجة الثالثة للديمقراطية»[662] (Democracy's Third Wave)، لصموئيل هنتنغتون، بينما يعتمد تشارلز كورزمان طرائق كمية لاختبار نظرية هنتنغتون في عدد من الحالات. وتشكك أعمال جون إنتليس في نجاعة المحاولات الغربية من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة.

في أعقاب [هجمات] 11 أيلول/سبتمبر 2001، اعتمدت دول المغرب العربي خطابًا ديمقراطيًا لاستجداء المساعدات والدعم من المجتمع الدولي، لكن الحرب الكونية ضد الإرهاب وفرت الضوء الأخضر لقادة دول، كالمغرب وتونس والجزائر، لإحكام قبضة أنظمتهم التعسفية[663]، إضافة إلى أن المجتمع المحلي (وهو مكون مهم لبناء الديمقراطية) تعرض للقمع والاضطهاد من تلك الأنظمة، ما أعاق مسار الانتقال[664]. وعلى الرغم من القمع الحكومي، فإن شبكات مجموعات مختلفة - بمن فيها الشباب والمقاولون والمتطوعون المدنيون والمجموعات النسائية والطبقة الوسطى المدنية - كانت تنتظم وتنسق. وأدى انتشار تكنولوجيا المعلومات، خصوصًا «وسائل الإعلام الرقمية، إلى ربط المجتمعات المحلية بعضها ببعض؛ إذ إنها تحمل الشكاوى نفسها، وتعتمد استراتيجيات قابلة للتصدير من أجل التحرك ضد الأنظمة الدكتاتورية»[665]. وتتميز موجة محاولات دمقرطة العالم العربي الجديدة من سابقاتها بأن أضحى الدين عاملًا محوريًا في الصراع على السلطة في المنطقة[666]. وعلى الرغم من أن سياسة الصراع في هذه البلدان ستطفو على السطح حتمًا مرة أخرى، بينما يُحكِم القادة السياسيون قبضتهم على السلطة السياسية، «فإن الربيع العربي جعل فكرة 'رئيس مدى الحياة' غير مقبولة»؛ إذ إن المجتمع أصبح أكثر حساسية تجاه احتكار السلطة المؤسساتية[667].

يشترك كثير من الأمثلة لأدبيات الدمقرطة في منهجيتها التي تركز على علاقات المجتمع والدولة. وكانت بحوث سابقة، كأعمال جويل ميغدال المتعلقة بالدول الضعيفة في البلدان النامية[668]، قد شكّلت أساس هذه المنهجية، وأثارت أعماله اللاحقة حول أنموذج الدولة والمجتمع، على سبيل المثال، أسئلة عن المنهجية التقليدية التي تركز على الدولة فحسب.

«دعمت مقالات وكتب ومحاضرات في النصف الثاني من القرن العشرين اعتقاد أن تأثير السياسات في الشعوب ربما يكون قريبًا مما قصده السياسيون، عندما وضعوا قوانينهم الجديدة وبرامجهم وتنظيماتهم. وأدّت أفكار المفكرين الغربيين إلى نشأة توقعات عن قدرات الدول الجديدة والمتجددة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية»[669].

بحسب ميغدال، أغفلت هذه المنهجية فاعليات اجتماعية مهمة، وظنت أن بإمكان الدولة، كمؤسسة، أن تشتغل في فراغ، وبذلك تكون قد أخطأت في تقدير الواقع على الأرض.

«تتعايش المؤسسات الاجتماعية، بما فيها الدولة، في تناغم تام؛ في مناخ يسوده الصراع، ولا سيما السيطرة الاجتماعية التي تمارسها. وحتى المنظمات الاجتماعية الصغيرة التي تنشط في المناطق النائية، يمكنها تقويض قدرات الدولة إلى حد بعيد»[670].

تبني هذه الدراسة أساسها النظري على أنموذج الدولة والمجتمع، لكنها تقدم مفاهيم الدراسات الأمنية الحساسة، ومفهوم الصمود - وهي فكرة تعد جديدة بعض الشيء في دراسات ما بعد الصراع، وما بعد الأنظمة الاستبدادية - حتى تعكس التغيرات الحديثة في هذا الأنموذج داخل السياق الاجتماعي السياسي، في فترة ما بعد الربيع العربي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

بعد نهاية الحرب الباردة، تعزز مجال الدراسات الأمنية الحساسة في محاولة لتوسيع البُعد التصوري للدراسات الأمنية التقليدية التي تركز على الواقع، بما في ذلك الأفراد والجماعات، وحتى البيئة المحيطة[671]. واستحدث باري بوزان وشركاؤه، في هذا المجال، مصطلح المقاربة الأمنية التي تُعرّف على النحو التالي: «المقاربة الأمنية توجُّه سياسي أكثر تطرفًا. ونظريًا، يمكن تحديد موقع أي شأن عام داخل طيف يغطي ما هو غير سياسي (أي إن الدولة لا تُعنى به، ولا يرقى إلى أن يكون موضوع نقاش عام أو قرار عام)، وما هو مسيّس (أي إنه جزء من السياسة العامة، ويتطلب قرارًا حكوميًا وتخصيص موارد، وربما يتطلب في بعض الحالات النادرة نوعًا من الحوكمة الشعبية)، إلى أن يبلغ أن يكون من شأن ما هو مقاربة أمنية (أي إن الأمر يُطرح كتهديد وجودي، ويتطلب إجراءات طارئة، ويبرر التحرك خارج حدود المعتاد من الإجراءات السياسية)[672].

استدعى هذا المفهوم عددًا كبيرًا من ردّات الفعل، تنوعت بين دراسات حول عملية المقاربة الأمنية وأثر ممارسات المقاربة الأمنية في الهوية في البلدان الغربية، كبريطانيا[673]. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تفحص الممارسات

الخطابية، خصوصًا في وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت، فإن المقاربة الأمنية تُطبق أيضًا وتُمارس عن طريق الصور المجازية ووسائل الإعلام المتلفزة[674]، ويبقى الهدف الرئيس لهذه الدراسة تحليل مضامين الخطابات. وعلى الرغم من أن الأعمال المعتمدة منهج المدرسة البنائية درست الروابط بين التنمية والأمن في العلاقات الدولية المعاصرة[675]، فإن دراسات حديثة عن تونس ومصر تجاهلت العلاقات بين المجتمع والدولة، وركزت في المقابل على نماذج تسلّط الضوء على الدولة فحسب، التي تشمل أيضًا إصلاح القطاع الأمني، والتداعيات الديموغرافية على القضايا الأمنية في المنطقة[676]. وبناءً على دراستين عن تونس ومصر، تُبرز هذه الدراسة العمليات التفاعلية بين رجالات الدولة ومؤسساتها من جهة، والفاعليات المجتمعية من جهة أخرى.

كي نزداد فهمًا للعلاقة بين السياسات الحكومية القمعية وردّات فعل فاعليات المجتمع المدني في مصر وتونس، سنستند إلى مفهوم الصمود الذي يشكل حجر الزاوية للإطار النظري للدمقرطة والمقاربة الأمنية. وكانت فكرة الصمود قد ظهرت بدايةً في سياق القلق المتزايد من تلوث المناخ في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته؛ فهولنغ، على سبيل المثال، أشار إلى نمطين متمايزين للتطور. وبينما تركز المدرسة الأولى على نظرية الموت أو الحياة، فإن الرؤية البديلة تقوم على فكرة أن «العالم لا يركز كثيرًا على وجود التنظيمات أو غيابها، بل على عددها ودرجة استتبابه»[677]. ولا تزال الأهمية البيئية لهذا المفهوم حاضرة في الأدبيات إلى اليوم؛ إذ إن هناك كتّابًا يؤكدون الأهمية القصوى للعلاقة بين الأنظمة البيئية والمجتمع والسياسة[678]. لكن الأهم من ذلك هو أن هذا المفهوم تسرب إلى دراسات ما بعد الصراع وانتشر فيها. أمّا مايكل بلامنفيلد وشركاؤه، فإنهم استكشفوا الدوافع النفسية والنفسية الكيميائية لصمود المجتمعات المحلية بعد الفواجع الكبرى، بما في ذلك تجمعات اللاجئين الذين ربما يكونون أشدّ ضعفًا وعرضة للخطر، أو أشدّ صلابة وصمودًا[679]. كما أن الدراسات المكانية، بما فيها دراسات شمال أفريقيا والشرق الأوسط، اعتمدت هذا المفهوم في سياق الربيع العربي. وبينما يناقش بعض الكتاب مفهوم الصمود من منظور الدولة - وبذلك يسلطون الضوء على إحكام قبضتها على السلطة على حساب المجتمع بعد الثورات[680] - فإن كتّابًا آخرين فحصوا هذا المفهوم من زاوية الضحايا، ما مكنهم من تقويم مدى قدرة الشباب - على وجه الخصوص - على تحمّل الإجراءات الأمنية الصارمة، بسبب تصاعد التهديدات الإرهابية في المنطقة بأسرها[681]. وتركز هذه المنهجية الأخيرة، إضافة إلى منهجية تحليل المحتوى، على الممارسات الخطابية، حتى يتسنى فهم كيفية مواجهة المجتمعَين التونسي والمصري، بممارسات حكومية حدّت من حرية التعبير وحرية الحركة، وفهم أسباب ذلك[682]. وتُبنى الاستراتيجيا الرسمية للدولة على خطاب الأمن القومي الذي يبرر السياسات المتشددة، والإجراءات الاستثنائية، بسبب التهديدات الأمنية الجدّية، العابرة الحدود، التي تشكلها الجماعات المتطرفة. كما أنها تشرعن حجة الدولة الوجودية، من أجل الاستمرار واحتكار السلطة. وتقدّم هذه الدراسة في ما يلي، عرضًا وجيزًا لأنموذج البحث والطرائق المنهجية المتَّبعة في هذه الدراسة.

ثانيًا: التحليل الكمي للمحتوى بوساطة برنامج «سْفِن»

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الكمّي للمحتوى، وبذلك تؤوّل خلاصات البحث باستخدام نظرية الخطاب النقدي. وتشمل طريقة التحليل هذه تخصصات أكاديمية عدة تنظر، بدورها، إلى اللغة كممارسة اجتماعية[683]. وتعدّ هذه المدرسة الممارسات اللغوية والممارسات الاجتماعية غير اللغوية مترابطة، ولذلك يفحص علماء الاجتماع السياسي علاقات السلطة بين مختلف الفاعليات المجتمعية داخل المجتمع، وبذلك يقوِّمون مدى التأثير في السلطة الاجتماعية من خلال استعمال اللغة[684].

تتكون بيانات هذه الدراسة من مجموعتين من الوثائق النصية: مجموعة تتعلق بتونس، وأخرى تتعلق بمصر. وتحوي كل مجموعة تشكيلة من أنواع مختلفة من وسائل الإعلام الرقمية، والمواقع الإخبارية في المناطق التالية: أميركا الشمالية وأوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. ويُساهم تنوع مصادر التغطيات الإخبارية في تقليص مستوى الانحياز[685]. أما لغة النصوص المستعملة، فهي الإنكليزية؛ لأنها اللغة المبرمجة آليًا في برنامج تحليل المضمون. وجُلبت النصوص باستخدام فضاء «ليكسس نيكسس» الأكاديمي على الإنترنت (Lexis Nexis Academic Universe Online)، وتحتوي قاعدة البيانات على 1881 وثيقة، منها 1013 وثيقة تتعلق بدراسة حالة تونس،

و868 وثيقة تتعلق بدراسة مصر. واختيرت الوثائق عن طريق البحث بكلمات مفتاحية، مثل «تونس» و«مصر» و«الأمن». وتسمح طريقة البحث هذه بتحليل أوسع وأشمل للممارسات الخطابية، لكنها تحصر حدود اختيار العينات في ما له علاقة بالأمن، وفي دراسات تُعنى بدولتين لا أكثر. أما قاعدة البيانات، فجرى بشأنها اختيار المصادر النصية وتجميعها بحسب توافرها وصدقيتها وتنوعها. وتبقى معايير هذا الاختيار محدودة؛ إذ إنها لا تشمل وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية. وعلى الرغم من أن وسائل إعلام كثيرة توفر نسخة باللغة الإنكليزية لتغطيتها الإخبارية، فإن بعض المصادر الإعلامية التونسية والمصرية على الإنترنت كان باللغة العربية أو الفرنسية فحسب. وامتدّت الفترة الزمنية المشمولة بالوثائق الخاصة بحالة تونس من 5 شباط/فبراير 1980 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بينما امتدت في حالة مصر من 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1971 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وجرى البحث باستعمال مصطلحات «تونس والأمن»، و«مصر والأمن» في وظيفة البحث المتقدم، وطُبّق ذلك على الوثائق المتوافرة في قاعدة بيانات «ليكسس نيكسس». وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن كمية الوثائق المتوافرة خلال كل فترة زمنية تعتمد على التغطية الإعلامية حينئذٍ في كل منطقة، كما أنها تتنوع إلى حد بعيد[686].

تستخدم هذه الدراسة برنامجًا أُعد وفق معايير خاصة (بحسب الطلب)، يسمى «سْفِن»، من أجل تحليل كُتل البيانات. وهذا البرنامج المفتوح المصدر لتحليل النصوص ترعاه شركة «غيت هاب» (GitHub)، وهي منصة عَلى الإنترنت تخزن برامج الكمبيوتر وتسمح للمستعملين المختلفين، خصوصًا المطورين، بتبادل أعمالهم والتعاون على تنفيذ المشروعات المختلفة[687]. وطوّر دوناتو ريتشي (D. Ricci)، وهو باحث في مركز «ميديا لاب» (Media Lab) في معهد العلوم السياسية في باريس، البرنامج المذكور، ثم أضاف إلى هذا التطوير زميله دانييل غيدو (D. Guido)، من المختبر الرقمي للعلوم الإنسانية (Digital Humanities Lab) بالمركز العملي للمعرفة حول أوروبا (Centre Virtuel de la connaissance sur l'Europe) في لوكسمبورغ[688]. وكان الهدف من التطوير رصد تردد المصطلحات في عدد كبير من الوثائق وتحليل تزامن المفاهيم فيها وتلازمها. ومن أجل تحصيل النتائج، استعمل مطوّرا البرنامج آليات متنوعة لتصور البيانات، بما فيها شبكة رسوم بيانية ثنائية البنية وديناميةلتوضيح العلاقة بين وحدتين أو أكثر. إضافة إلى أنهما طوّرا مخططًا مباينًا زمنيًا، ما يساهم في توضيح تطور المفاهيم المفتاحية على مدى مرحلة زمنية في مجموعة البيانات. وتُستعمل طريقتان لإدخال المعلومات في قاعدة بيانات «سْفِن»: **الأولى** رفع الوثائق إمّا على شكل نص (text) وإمّا على شكل وثيقة نقالة (PDF) أو ملف «وورد» (word file)[689]، **والثانية**، إدخال عنوان الموقع الإلكتروني (URL) مع رابط إنترنت يتضمن بيانات نصية. ويمكن أيضًا إضافة وسوم حرة لكل وثيقة، تساعد في تحديد مجموعة إضافية من الخصائص للتحليل.

على الرغم من عدد البيانات الهائل، تواجه هذه الدراسة بعض التحديات؛ إذ لا تعالج النسخة الحالية لبرنامج «سْفِن» إلا اللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية. وقد تُقدم البحوث باللغة العربية في المستقبل، ولا سيّما في هذا المجال، كمًّا أوسع من البيانات. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تركز على وسائل الإعلام بالدرجة الأولى، فإن برنامج «سْفِن» يستطيع رفع أنواع مختلفة من الوثائق النصية. وهكذا، يمكن إقامة مشروعات دراسية على كتل بيانات أخرى، كالوثائق الحكومية والأرشيفات العامة، على سبيل المثال.

ثالثًا: النتائج

بناءً على الـ 1013 وثيقة إعلامية المستعملة في تحليل حالة تونس، رصد برنامج «سْفِن» 9859 مفهومًا في كتلة البيانات، بفضل آلية تردد المصطلحات (Term frequencies, TF)، وتردد المصطلحات عكس تردد الوثائق(term frenquency-inverse docuemnt frequency, TF-IDF)[690]. تشكل البيانات التالية نتائج أولية، وجزءًا من مشروع بحث في طور الإنجاز[691].

في ما يلي الجدول (16-1) الذي يتضمن التوزيع الأعلى للمفاهيم المفتاحية الظاهرة إمّا مباشرة وإمّا على شكل اشتقاقات في كتلة البيانات. وتتدرج مفاهيم «البلد» و«الأمن» و«الإرهاب» و«الحكومة» و«الهجوم» في الصف الأول، متبوعة بمفاهيم «القوى الأمنية» و«التطرف» و«الديمقراطية» و«الحدود» و«متحف باردو الوطني» و«داعش»، بوتيرة توزيع ما بين 235 و298.

الجدول (16-1)

التوزيع الأعلى للمفاهيم المفتاحية التي تظهر إمّا مباشرة وإمّا على شكل اشتقاقات في كتلة البيانات

المفهوم	التوزيع
البلد	744
الأمن	712
إرهاب	576
الحكومة	543
الهجوم	400
قوى الأمن	298
التطرف	272
الديمقراطية	268
الحدود	264
متحف باردو الوطني	259
«داعش»	235

إضافة إلى المفاهيم التي أفرزها برنامج «سْفِن»، رُمّزت الوثائق بالوسوم التي أضافها المؤلفون. قُسّم ما يسمى الوسوم الحرة إلى مجموعتين، ورُبط بكل وثيقة في قاعدة البيانات. أولًا، صُنفت الوثائق بحسب المصدر، فقُسمت إلى «وسائل إعلام شرق أوسطية» و«وسائل إعلام مغاربية» و«وسائل إعلام شرق أوسطية يهودية» و«وسائل إعلام أوروبية» و«وسائل إعلام شمال أميركية» و«وسائل إعلام أفريقية» و«وسائل إعلام آسيوية». وتشتمل المجموعة الثانية على مصطلحات شاملة لشؤون أساسية متنوعة، ترتبط بالمقاربة الأمنية، كـ «الإرهاب» و«جرائم القتل» و«حقوق الإنسان»... وغيرها[692]. ومن خلال فحص الفترة بين 15 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2013 - وهي تصادف اغتيال قياديين معارضين تونسيين - يتضح أن توزيع الوسوم يختلف باختلاف المصدر الإعلامي. تتضمن «وسائل الإعلام الشرق الأوسطية» مصطلحات شاملة، مثل «جرائم القتل» و«الأمن» و«الانتقال» و«النهضة»[693]، بينما تتضمن «وسائل الإعلام الأوروبية والآسيوية» مصطلحين شاملين فقط، وهما «أوروبا» و«الأمن» (عند الأوروبيين) و«جرائم القتل» و«الأمن» (عند الآسيويين)[694]. أما «وسائل الإعلام الشمال الأميركية» و«المغاربية»، فتُظهر مصطلحًا واحدًا فقط: «الأمن»[695]، في حين أن «وسائل الإعلام الآسيوية» تتضمن «الأمن» و«جرائم القتل» كمصطلحين شاملين رئيسين[696].

انطلاقًا من تحليل 868 وثيقة إعلامية على الإنترنت تخص الحالة المصرية، جاءت المحصلة 8347 مفهومًا في كتلة البيانات، باستخدام آلية تردد المصطلحات (TF)، وتردد المصطلحات عكس تردد الوثائق (TF-IDF)[697].

يرصد الجدول (16-2) بعض النتائج الأولية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية في مصر، كما يتضمن التوزيع الأعلى للمفاهيم المفتاحية التي تظهر إمّا مباشرة وإمّا على شكل اشتقاقات في كتلة البيانات. وتتدرج مفاهيم «الأمن» و«الحكومة» و«البلد» و«العسكر»، و«المصريون» في الصف الأول، بوتيرة توزيع ما بين 309-855، ويحتل مفهوم «الأمن» المرتبة الأعلى. وبعد ذلك تأتي مفاهيم «التظاهرة» و«الهجوم» و«الحدود» و«السلام» و«الجيش» و«الإخوان المسلمون»، بوتيرة توزيع ما بين 216-282، ويحتل «الإخوان المسلمون» المرتبة الدنيا.

الجدول (16-2)

بعض النتائج الأولية بشأن المرحلة الانتقالية في مصر والتوزيع الأعلى للمفاهيم المفتاحية التي تظهر إمّا مباشرة وإمّا على شكل اشتقاقات في كتلة البيانات

المفهوم	التوزيع
الأمن	855
الحكومة	619
البلد	531
العسكر	360
المصريون	309
التظاهرة	282
الهجوم	279
الحدود	275
النظام	231
الجيش	229
الإخوان المسلمون	219

فُحصت العلاقة بين الوسوم وأصناف وسائل الإعلام بطريقة الحالة التونسية ذاتها، وشملت الفترة ما بين 15 تموز/يوليو 2013 و15 تموز/يوليو 2014. وتصادف هذه الفترة خلع الرئيس مرسي وتولّي الجنرال عبد الفتاح السيسي حكم مصر. وتقدم هذه الدراسة النتائج التالية: تتضمن «وسائل الإعلام الشرق الأوسطية» مصطلحات شاملة كـ «الأمن» و«الهجوم» و«الإرهاب» و«العنف» و«الانتقال» و«الديمقراطية» و«محمد مرسي» و«الإخوان المسلمون» و«عبد الفتاح السيسي» و«باراك أوباما»... وغيرها[698]. وتتضمن «وسائل الإعلام الأوروبية» أربعة مصطلحات هي «الأمن» و«الهجوم» و«أوروبا» و«باراك أوباما». بينما تركز «وسائل الإعلام الشمال الأميركية» على «الأمن» و«داعش»، وعلى الزعماء السياسيين كالرئيس محمد مرسي والجنرال عبد الفتاح السيسي، وتركز وسائل الإعلام المغاربية على مصطلح واحد هو «الأمن»[699].

يطبع «وسائل الإعلام الآسيوية» التركيز على «الأمن» من خلال مصطلحات مثل «داعش» و«الإخوان المسلمون»، وذلك ما كان مرتبطًا بالتغيير في القيادة السياسية في مصر[700]. أما وسائل الإعلام الأفريقية، فركزت على قضايا «الأمن» فحسب[701].

رابعًا: نقاش

تحلل هذه الفقرة النتائج التي أفرزها برنامج «سْفِن» من كلتا الحالتين في السياق الاجتماعي السياسي الأوسع لمجتمعَيْ مصر وتونس. كما أن بعض النتائج يتقارب في كلتا الحالتين، وتُبرز محدودية هذه الدراسة. ولتحقيق ذلك، يقدم المؤلف بعض المعلومات التعريفية عن كلا البلدين، حتى يتسنى وضع النتائج في سياقها.

أوقد سقوط زين العابدين بن علي جذوة الربيع العربي، فأدى ذلك إلى موجة تظاهرات اجتاحت مصر وتُوِّجت بإسقاط الرئيس الأوتوقراطي حسني مبارك[702]. ومنذئذٍ، مرت مصر بسنوات من التصعيد وعدم الاستقرار طاولا القيادة السياسية على الرغم من إجراء جولات انتخابية عدة، وظل الإطار القانوني أبعد ما يكون من الوضوح[703]. وفي عام 2013، قام الجيش، وبدعم أو بـ «انقلاب» شعبي، بإجبار الرئيس الإسلامي محمد مرسي على التنحي عن السلطة[704]. واتُّفق على دستور جديد جرى التصويت بشأنه من خلال استفتاء كانون الثاني/يناير 2014، وأجريت انتخابات رئاسية في العام نفسه، ما أوصل عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع السابق وقائد القوات المسلحة، إلى كرسي الرئاسة[705].

تتسم العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني تاريخيًا بالاستغلال والاستبداد[706]، بيد أن التظاهرات المصرية في عامي 2011 و2013 فتحت باب التغييرات القانونية، ومن المرجح أن تكون الحكومة الحالية أشدّ ضعفًا وأكثر تأثرًا بالضغوط، مقارنة بالأنظمة التي سبقتها[707]. لكن، عِوَضًا عن عدّ المجتمع المدني تهديدًا وخطرًا على البنية السياسية، يجب على الدولة أن تقيم بينها وبين المنظمات غير الحكومية ونشاطها علاقات بناءة، وقائمة على الثقة؛ فالمجتمع المحلي يؤدي دورًا مهمًا في تشجيع التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن مصلحة الدولة أن تستفيد من ذلك[708]. ويبقى الزمن وحده كفيلًا بتوضيح مدى دعم الحكومة للتطور في المستقبل.

على الرغم من أن العملية الانتقالية التونسية تبدو أفضل من التجربة المصرية، فإنها لا تزال تواجه تحديات عدة؛ فتصاعد عدم الاستقرار غذى خطابَ الوحدة الوطنية لمحاربة التطرّف الديني على حساب الحريات. وقامت الجماعات المتطرفة في شمال أفريقيا - مستغلّةً الثُّغَر الحدودية، وضعف قوات الأمن - بأعمال عنف على نطاق واسع. ويستقطب عدد منها، كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكتيبة عقبة بن نافع، وأنصار الشريعة[709] أتباعًا من الشريحة الاجتماعية السياسية المهمشة داخل المجتمع التونسي، في ظل الاحتقان الشعبي الناتج من ضعف الأداء الحكومي[710]، فهاجر ما يقرب من ثلاثة آلاف مقاتل تونسي بين عام 2011 ومنتصف عام 2014، ما جعل تونس أكبر مورد للمقاتلين الأجانب إلى «داعش»[711]. ومن المفاجئ بعض الشيء أن تدّعي تونس أنها منعت آلافًا عدة من مواطنيها من السفر إلى سورية. وتبدي تونس قلقًا شديدًا بشأن المقاتلين التونسيين العائدين إلى أرض الوطن، مخافة أن ينفذوا هجمات داخل البلد[712].

نتيجة لذلك، توطد خطاب الأمن القومي، فأسفر عن سياسات الخوف والقمع، ولا سيما بعد أن أُفشلت هجمة إرهابية قبيل أول انتخابات حرة في تونس؛ إذ برزت الحاجة إلى إجراءات أمنية أكثر صرامة للحزب الفائز[713]. وكتب الرئيس المنتخب باجي قائد السبسي بعد وقت وجيز من فوزه بالانتخابات في جريدة *The Washington Post*:

«يجب علينا أيضًا أن نواجه [...] الإرهاب، الظاهرة الجديدة في تونس. كان من واجب حركة النهضة أن تتعامل بحزم مع وباء الإرهاب. لكن الحكومة الإسلامية سمحت بدخول الدعاة الأجانب الذين أقنعوا آلاف الشباب المغرر بهم بالالتحاق بالقاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام. [...] وحتى نتمكن من محاربة الإرهاب، علينا أن نتّبع استراتيجيا ذات شقين: شق ’صلب'، عن طريق ضبط حدودنا بصرامة أكبر، وتقوية الرد الأمني، وتزويده

بالتكنولوجيا المتقدمة، وشق 'رخو' يقوم على استخبارات أفضل، وإرجاع مساجدنا إلى وظيفتها الروحانية، ومنع الدعاة الأجانب من دخول البلاد»[714].

منح تزايد الهجمات المسلحة التي خلفت ما يناهز 24 قتيلًا في صفوف قوات الأمن التونسية، الشرعية اللازمة لتطبيق أجندة أمنية متشددة، فاتَّهم السبسي القيادةَ السياسية للحزب الحاكم السابق (حركة النهضة) اتهامًا مباشرًا، وحمّلها مسؤولية التطرف الديني. لكن ما تلا ذلك من دعوة إلى «الوحدة الوطنية» لم يكن كفيلًا بالتغطية على الأجندة الأكبر التي تهدف إلى إحكام القبضة الأمنية والمراقبة للتصدي للمقاتلين، وكذلك ضرب المعارضة السياسية. في واقع الأمر، بعد أسابيع قليلة من تشكيل الحكومة، أوضح الرئيس السبسي، في بيان صحافي في مناسبة اجتماع لمجلس الأمن الوطني في شباط/فبراير 2015، أن ما يشغل باله بالدرجة الأولى هو «الوضعية الأمنية العامة» في تونس وطرائق محاربة الإرهاب[715].

استنادًا إلى نتائج بحوث أُجريت خلال العام الذي تلا ذروة أزمة الانتقال التونسي في صيف 2013، يؤكّد الخطاب الذي رصدته وسائل الإعلام هذا التوجه[716]. كانت البلاد آنذاك على حافة الانهيار، كما أن اتحادات العمال كانت تهدد بإضراب عام، إذا لم تتفق الأحزاب السياسية على تشكيل حكومة وحدة لتخطي المأزق[717]. لكن الجهد المكثف الذي بذله الرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي أنقذ البلاد في نهاية المطاف من خطر الانزلاق الوشيك إلى الفوضى والاقتتال، كما حدث في الجارة ليبيا[718].

يوضح الرسم البياني للخط الزمني هذا الوضع، كما تظهر ليبيا من بين المصطلحات المفتاحية المستعملة في وسائل الإعلام، وعلى الرغم من تقليص وفرة استعمال مصطلح «الإرهاب» بمرور الوقت بعد اغتيال السياسيَّين البارزَين في عام 2013 [719]. وتتموقع المصطلحات المتعلقة بالأمن والدالة على إجراءات المقاربة الأمنية، كـ «الجيش الجزائري» و«الأراضي التونسية» و«الحدود» و«التعاون الحربي» في الصف الأول للمفاهيم في الخط الزمني[720]. كما ساهمت الهجمات بوصفها ذريعة لتحويل الخطاب السياسي من «الانتقال» إلى «الأمن».

بناءً على الخط الزمني المصري، وبيانات وسائل الإعلام خلال اثني عشر شهرًا من خلع الرئيس مرسي، توضح النتائج التحول الجذري الذي فرضته الحكومة العسكرية في أعقاب الانقلاب. ويوضح الشكل (16-11)، على سبيل المثال، الأهمية المتزايدة لـ «الجيش» في المجتمع وتغيير الخطاب كما يدل الشكل (16-12)، ما أدى إلى اضمحلال الاستقرار الداخلي للبلاد، أو ما يكنّى عنه بـ «الوضعية الأمنية»[721]. وأدى التركيز المفرط على الوطن والأمن القومي إلى تراجع اهتمام وسائل الإعلام بالمعارضة السياسية (في الحالة المصرية، يتعلق الأمر بالأحزاب الإسلامية على وجه الخصوص) والمجتمع المدني، ويشار إليهما بمفهومين مفتاحيين هما «الإخوان المسلمون» و«الشارع»[722]، إضافة إلى أن عدم ظهور مفاهيم، كـ «الانتقال» و«الديمقراطية» و«حرية الصحافة» و«حقوق الإنسان»، في النتائج يوضح الاختلافات الجذرية بين الوضع الاجتماعي السياسي في كل من تونس ومصر. وبينما انطلقت، على الأقل، الإصلاحات المؤسساتية في تونس، لم يلتفت إليها نظام الرئيس السيسي على الإطلاق. وعلى الرغم من ثراء النتائج وتنوعها، فإن الكاتب يمتنع عن الاستنتاجات المتسرعة والمبكرة. ويصدق هذا كثيرًا في هذه الدراسة؛ إذ إنها لا تزال في مراحلها الأولى، وتتطلب مزيدًا من فحص الممارسات الخطابية التي تظهر في وسائل الإعلام المختلفة في المنطقة، وفي العالم أيضًا.

خامسًا: خلاصة وبحث مستقبلي

تركز هذه الدراسة - بمساعدة برنامج إلكتروني جديد لتحليل المضمون «سِفِن» - على اللحظات الحساسة من المرحلة الانتقالية في تونس ومصر، من خلال فحص وسائل الإعلام على الإنترنت بالدرجة الأولى. واختيرت الحالتان باعتماد قاعدة الاختلاف الأقصى؛ إذ إن مصر يحكمها نظام عسكري، في حين أن تونس تسلك درب الديمقراطية. كما راجعت هذه الدراسة أدبيات الانتقال الكلاسيكية، وقدمت مفهوم المقاربة الأمنية في مجال دراسات العدالة الانتقالية. وتطرق

الكاتب إلى مفهوم المقاربة الأمنية من خلال علاقته بالصمود في سياق فترة ما بعد الربيع العربي. ثم رصدت الدراسة غلبة استراتيجيات الأمن القومي بناءً على مفهوم المقاربة الأمنية. وقيست هذه الظاهرة من خلال تردد مصطلحات المفاهيم ذات الصلة، كـ «الأمن» و«الجيش» و«الشرطة»، من بين أخرى، وتقويمها بناءً على السياسات القمعية المنتهَجة ضد الفاعليات المجتمعية في فترة ما بعد الثورة. وتوضح مناقشة النتائج أن التركيز المفرط على الأمن خلال فترة الانتقال يتسبب في مخاطر عدة من شأنها أن تعوق ترسيخ الديمقراطية؛ إذ إنها تعادي حركات المعارضة بدلًا من أن تشجع قيام مجتمع تعددي. كما أنها تبرر عددًا من الممارسات الإشكالية للدولة لتوطيد السلطة في يد النخبة الحاكمة. وتقوِّض هذه السياسات، كذلك، حظوظ تأسيس ميكانيزمات عدالة انتقالية فاعلة لمعالجة خروقات انتهكت حقوق الإنسان في الماضي.

ليست هذه الدراسة إلا رأس جبل الجليد، وما قدّمته إنما هو نتائج أوّلية حول قضايا عدة مهمة وذات صلة بالديمقراطية الانتقالية في العالم العربي. وما هي إلا جزء من مشروع بحثي في طور الإنجاز حول انتقالات ما بعد الصراع وما بعد أنظمة الحكم الفردي[723]. وتترك المناقشة السابقة التي تطرقت إلى فترتين حساستين على الرغم من قصرهما خلال الانتقال المصري والتونسي، باب الأسئلة مفتوحًا. لكن يمكن استعمال الكم الهائل من البيانات المتوافرة، لتوسيع البحث الأكاديمي الذي يمكن أن يشمل أيضًا فترات مهمة في فترة ما بعد الربيع العربي في المنطقة. وتساعد المعرفة الناتجة من هذه البحوث في فهمٍ أفضل لعمليات الانتقال السياسي الحالية، إضافة إلى أنها تغذي أفكارًا جديدة لتطوير استراتيجيات سياسية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة، وتمهيد الطريق تمهيدًا بنّاءً، وإن طال أمده، لترسيخ الديمقراطية.

المراجع

Abdalla, Nadine H. «Civil Society in Egypt: A Catalyst for Democratization?.» *International Journal of Not-for-Profit Law.* vol. 10, no. 4 (August 2008). At: http://bit.ly/2f0veUl.

Amer, Ramses, Ashok Swain and Joakim Öjendal (eds.). *The Security-Development Nexus: Peace, Conflict and Development*. London; New York: Anthem Press, 2012.

Arafa, Mohamed A. «Towards a Culture for Accountability: A New Dawn for Egypt.» *Phoenix International Law Review.* vol. 5, no. 1 (2011).

_________. «Whither Egypt: Against Religious Fascism and Legal Authoritarianism: Pure Revolution, Popular Coup, or a Military Coup d'Etat.» *Indiana International and Comparative Law Review*. vol. 24, no. 4 (2014), pp. 859-898.

Arieff, Alexis and Carla E. Humud. «Political Transition in Tunisia.» Congressional Research Service Report, 10 February 2015. At: http://bit.ly/2eUfmoR.

Balzacq, Thierry (ed.). *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve*. PRIO New Security Studies. Milton Park, Oxon; New York: Routledge, 2011.

Biggs, Reinette, Maja Schlüter and Michael L. Schoon (eds.). *Principles for Building Resilience: Sustaining Ecosystem Services in Social-Ecological Systems*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

Bourbeau, Philippe. *The Securitization of Migration: A Study of Movement and Order*. Security and Governance Series. Milton Park, England; New York: Routledge, 2011.

Breuer, Anita and Jacob Groshek. «Online Media and Offline Empowerment in Post-Rebellion Tunisia: An Analysis of Internet Use During Democratic Transition.» *Journal of Information Technology and Politics*. vol. 11, no. 1 (2014), pp. 25-44.

Buzan, Barry. *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. 2nd ed. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991.

_________ , Ole Wæver and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Pub., 1998.

Carment, David, Stewart Prest and Yiagadeesen Samy. *Security, Development, and the Fragile State: Bridging the Gap between Theory and Policy*. Routledge Studies in Intervention and Statebuilding. London; New York: Routledge, 2010.

Cavatorta, Francesco and Rikke Hostrup Haugbølle. «The End of Authoritarian Rule and the Mythology of Tunisia under Ben Ali.» *Mediterranean Politics.* vol. 17, no. 2 (2012), pp. 179-195.

Cavatorta, Francesco and Vincent Durac. *Civil Society and Democratization in the Arab World: The Dynamics of Activism*. Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 22. Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010.

Chayes, Sarah. «How a Leftist Labor Union Helped Force Tunisia's Political Settlement.» Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 27 March 2014. At: http://ceip.org/1PkIv7Z.

Croft, Stuart. *Securitizing Islam: Identity and the Search for Security*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2012.

Duffield, Mark. *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples*. Cambridge: Polity, 2007.

Entelis, John P. «The Democratic Imperative vs. the Authoritarian Impulse: The Maghrib State between Transition and Terrorism.» *Middle East Journal*. vol. 59, no. 4 (Autumn 2005), pp. 537-558.

Fairclough, Norman. *Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language*. 2nd ed. London; New York: Routledge, 2010.

Farmanfarmaian, Roxane. «Media in Political Transition, Focus on Tunisia.» *Journal of North African Studies.* vol. 19, no. 5 (2014), pp. 609-614.

Fortier, Edwige A. «Transition and Marginalization: Locating Spaces for Discursive Contestation in Post-Revolution Tunisia.» *Mediterranean Politics*. vol. 20, no. 2: *Arab Spring and Peripheries* (2015), pp. 142-160.

Geddes, B. «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?.» *Annual Review of Political Science*. vol. 2, no. 1 (1999), pp. 115-144.

Global IR and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies. New Orleans: International Studies Association, 2015.

Holling, C. S. «Resilience and Stability of Ecological Systems.» *Annual Review of Ecology and Systematics.* vol. 4, no. 1 (1973), pp. 1-23.

Howard, Philip N. *The Digital Origins of Dictatorship and Democracy: Information Technology and Political Islam*. Oxford Studies in Digital Politics. Oxford; New York: Oxford Univesity Press, 2010.

Hussein, Ahmed. «Social Reform in Egypt with Special Reference to Rural Areas: A Paper Presented to the Colloquium on Islamic Culture.» *Muslim World*. vol. 44, no. 1 (January 1954), pp. 12-19.

Kartas, Moncef. «Foreign Aid and Security Sector Reform in Tunisia: Resistance and Autonomy of the Security Forces.» *Mediterranean Politics*. vol. 19, no. 3: *The Politics of Foreign Aid in the Arab World: The Impact of the Arab Uprisings* (2014), pp. 373-391.

Krause, Keith and Michael C. Williams (eds.). *Critical Security Studies: Concepts and Cases*. London; New York: Routledge, 1997.

LaGraffe, Dan. «The Youth Bulge in Egypt: An Intersection of Demographics, Security, and the Arab Spring.» *Journal of Strategic Security*. vol. 5, no. 2 (2012), pp. 65-80.

Lefèvre, Raphaël. «Tunisia: A Fragile Political Transition.» *Journal of North African Studies*. vol. 20, no. 2 (2015), pp. 307-311.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Masten, Ann S. *Ordinary Magic: Resilience in Development*. New York: Guilford Press, [2014].

Migdal, Joel S. *State in Society: Studying how States and Societies Transform and Constitute One Another*. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2001.

_________. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Obadare, Ebenezer (ed.). *The Handbook of Civil Society in Africa*. New York: Springer, 2014.

O'Donnell, Guillermo A. and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Pickard, Duncan. «Prospects for Implementing Democracy in Tunisia.» *Mediterranean Politics*. vol. 19, no. 2 (2014), pp. 259-264.

Sadiki, Larbi. «Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means.» *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 29, no. 1 (2002), pp. 57-78.

_________ (ed.). *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization*. London; New York: Routledge, 2015.

Saikal, Amin. «Authoritarianism, Revolution and Democracy: Egypt and beyond.» *Australian Journal of International Affairs*. vol. 65, no. 5 (2011), pp. 530-544.

Stepan, Alfred. «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations.» *Journal of Democracy*. vol. 23, no. 2 (April 2012), pp. 89-103.

______ and Juan J. Linz. «Democratization Theory and the «Arab Spring».» *Journal of Democracy*. vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15-30.

Tadros, Mariz. «The Securitisation of Civil Society: A Case Study of NGOs-State Security Investigations (SSI) Relations in Egypt.» *Conflict, Security and Development*. vol. 11, no. 1 (2011), pp. 79-103.

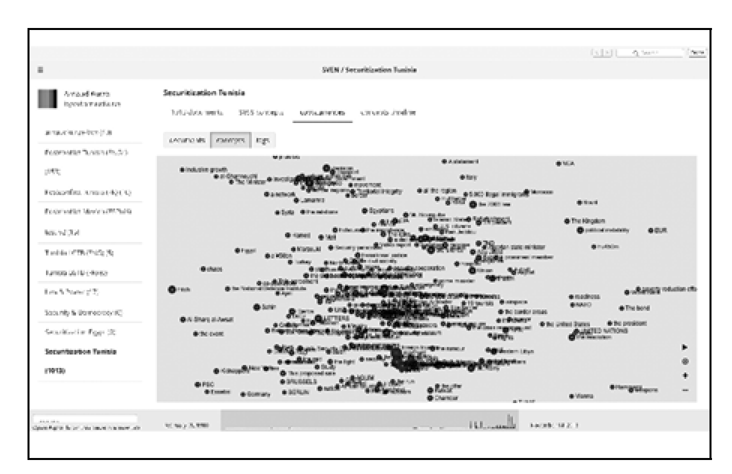
Van Leeuwen, Theo (ed.). *Discourse and Practice: New Tools for Critical Discourse Analysis*. Oxford Studies in Sociolinguistics. Oxford; New York: Oxford University Press, 2008.

Webb, Edward. *Media in Egypt and Tunisia: From Control to Transition?*. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

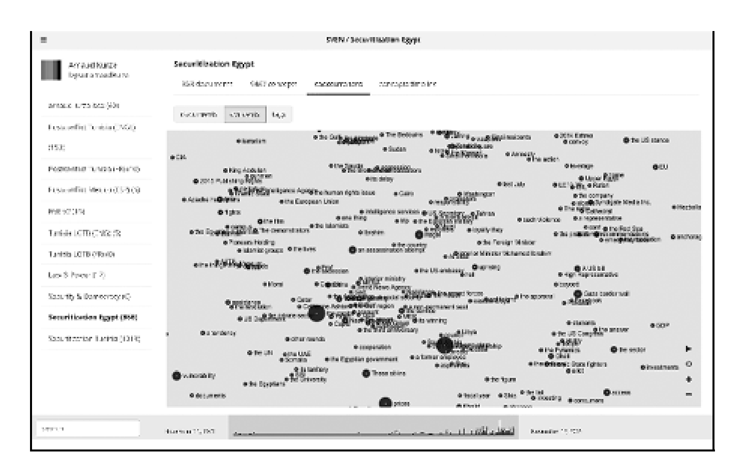
Williams, Michael C. «Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics.» *International Studies Quarterly*. vol. 47, no. 4 (December 2003), pp. 511-531.

الملحق

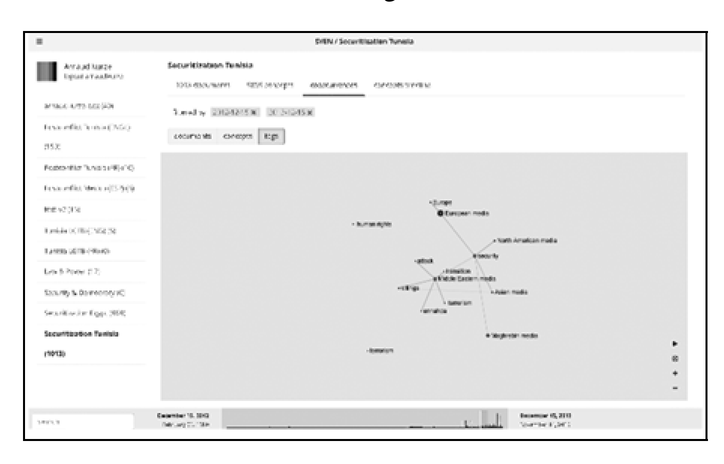
الشكل (16-1أ)



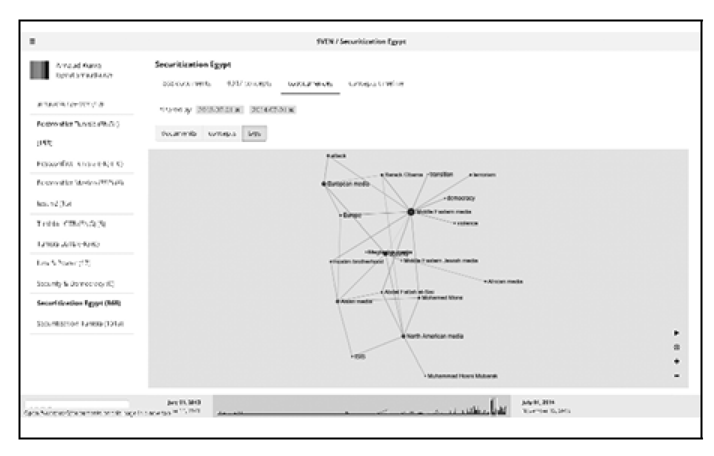
الشكل (16-1 ب)



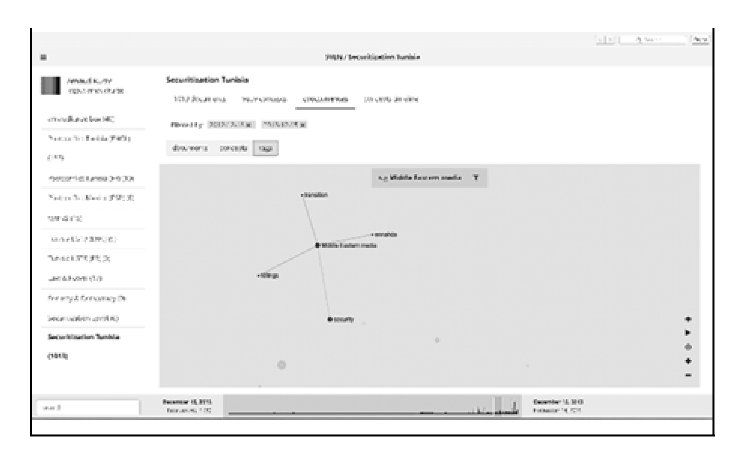
الشكل (16–2أ)



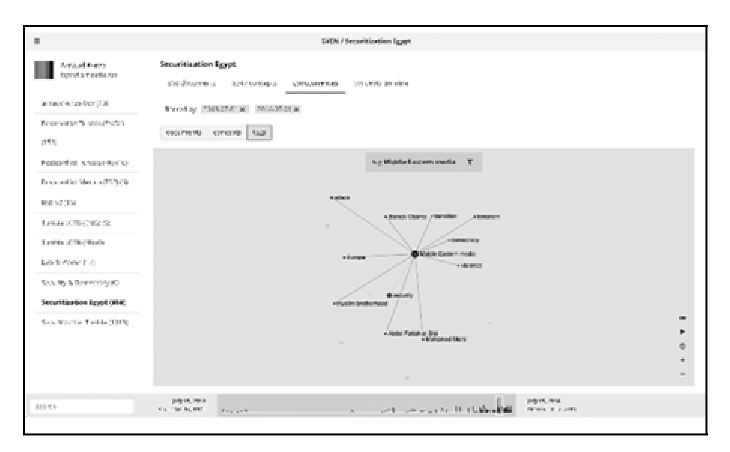
الشكل (16–2 ب)



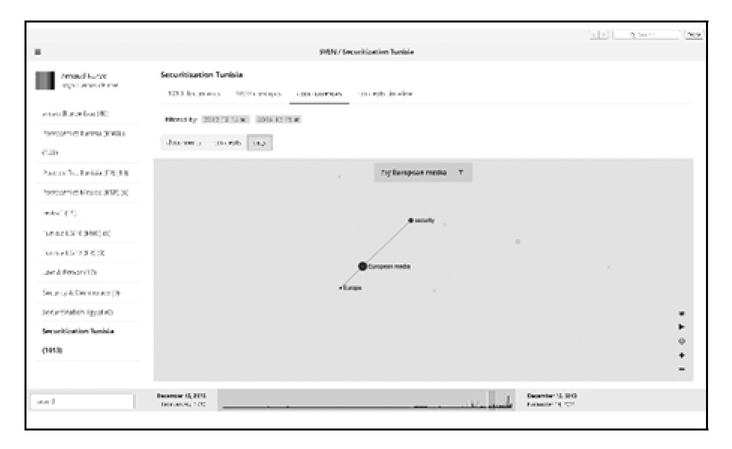
الشكل (16–3أ)



الشكل (16-3 ب)

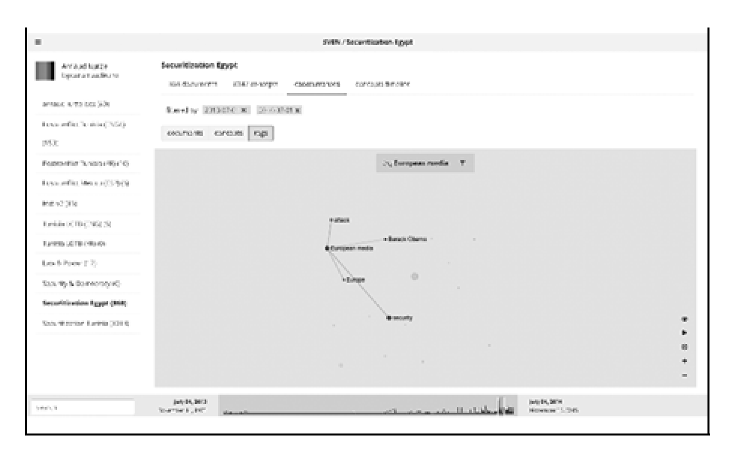


الشكل (16-4أ)



الشكل (16-4 ب)

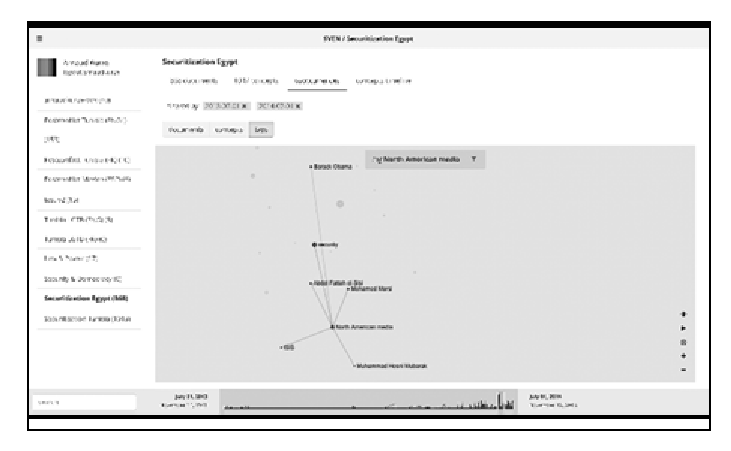




الشكل (16-5أ)



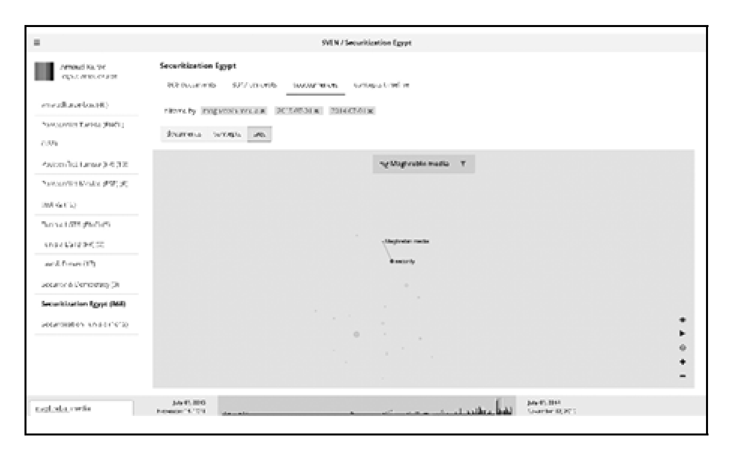
الشكل (16-5 ب)



الشكل (16-6أ)



الشكل (16-6 ب)



الشكل (16-7أ)

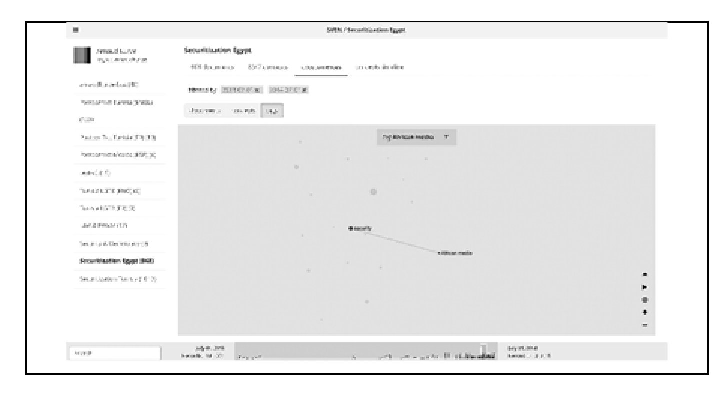


الشكل (16-7 ب)

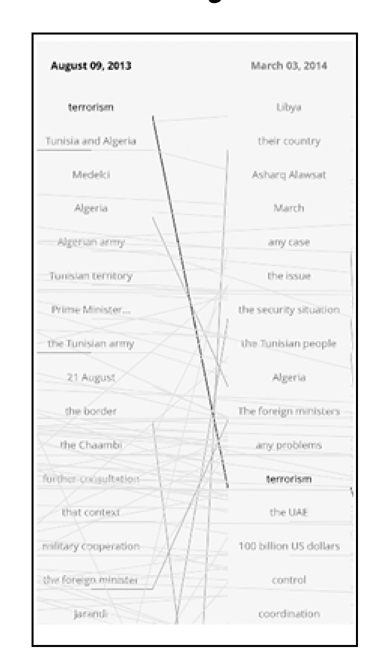




الشكل (16–8)



الشكل (16–9)



الشكل (16–10)

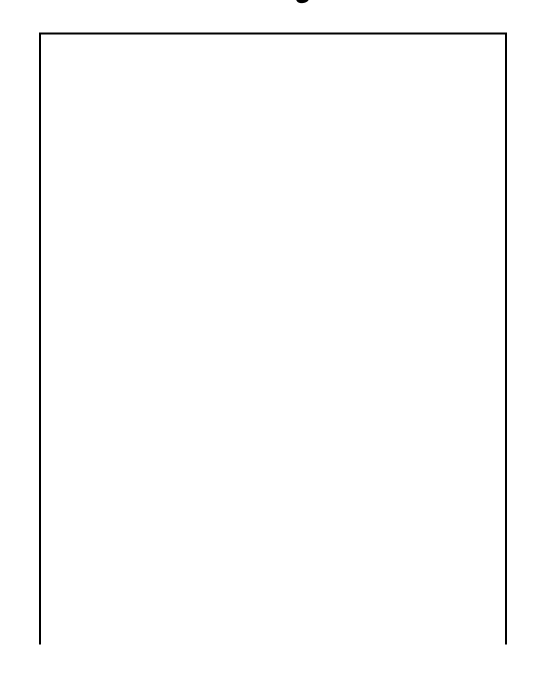
August 09, 2013
terrorism
Tunisia and Algeria
Medelci
Algeria
Algerian army
Tunisian territory
Prime Minister...
the Tunisian army
21 August
the border
the Chaambi
further consultation
that context
military cooperation
the foreign minister
Jarandi
red lines
any operations

March 03, 2014
Libya
their country
Asharq Alawsat
March
any case
the issue
the security situation
the Tunisian people
Algeria
The foreign ministers
any problems
terrorism
the UAE
100 billion US dollars
control
coordination
a national technocratic...
the Gulf

الشكل (16–11)

July 12, 2013	August 18, 2015
the country	Hamas official
the ministers	which borders
security situation	Gaza
Asharq Alawsat	Palestinians
the aid	Saudi Arabia
navigation	the army
the streets	Egypt Independent August
the framework	blockade
priority	Cairo
the Sinai Peninsula	comment
the Arab region	the country
the army	an Egyptian court
the Suez Canal	dawn
freedom	the deputy
everybody	sinai desert
prime minister	detention
the Muslim Brotherhood	the Palestinian enclave
solutions	his entrance

الشكل (12–16)



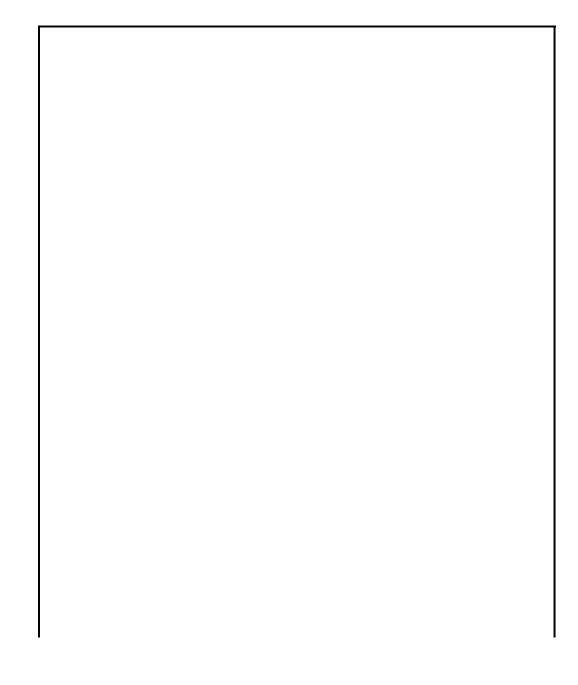
July 12, 2013

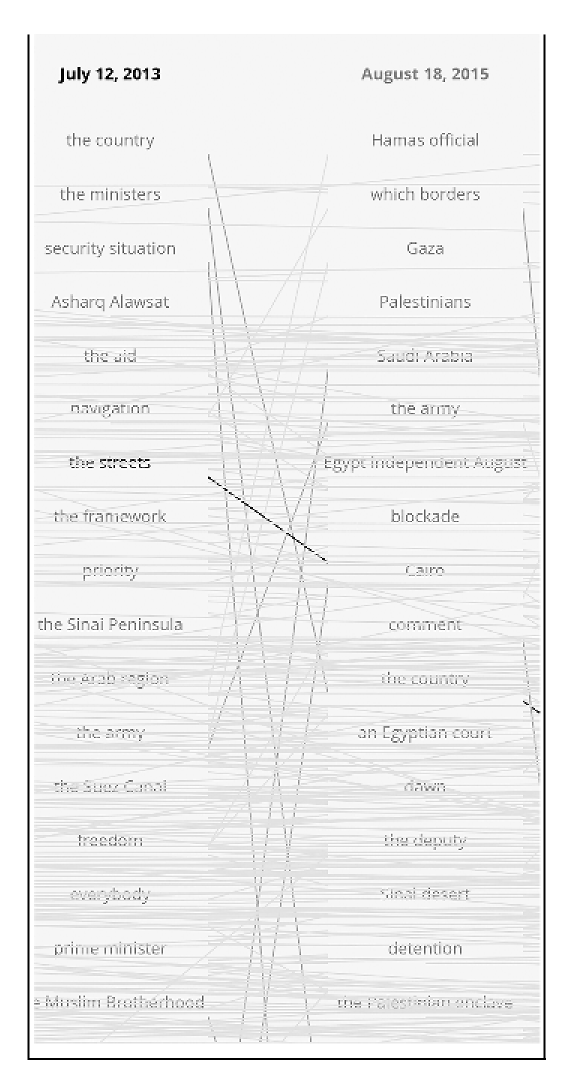
August 18, 2015

the country
the ministers
security situation
Asharq Alawsat
the aid
navigation
the streets
the framework
priority
the Sinai Peninsula
the Arab region
the army
the Suez Canal
freedom
everybody
prime minister
e Muslim Brotherhood
solutions
inai

Hamas official
which borders
Gaza
Palestinians
Saudi Arabia
the army
Egypt Independent August
blockade
Cairo
comment
the country
an Egyptian court
dawn
the deputy
Sinai desert
detention
the Palestinian enclave
his entrance
the Gaza Strip

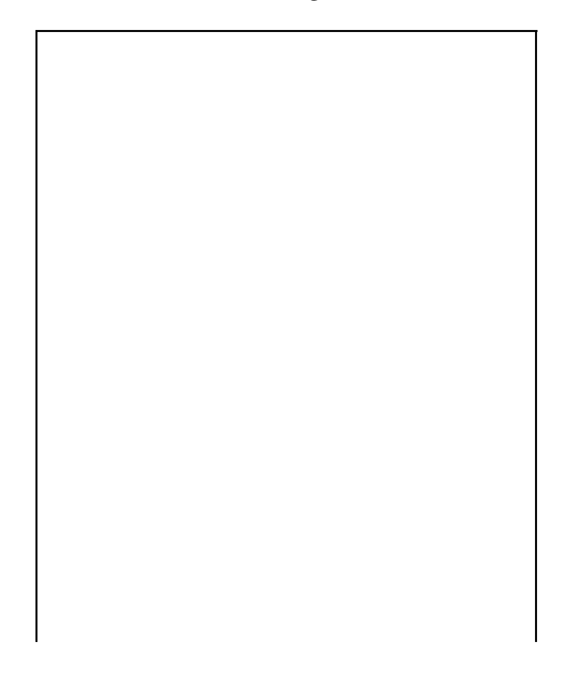
الشكل (16-13)





July 12, 2013
August 18, 2015
the country
the ministers
security situation
Asharq Alawsat
the aid
navigation
the streets
the framework
priority
the Sinai Peninsula
the Arab region
the army
the Suez Canal
freedom
everybody
prime minister
Hamas official
which borders
Gaza
Palestinians
Saudi Arabia
the army
Egypt Independent August
blockade
Cairo
comment
the country
an Egyptian court
dawn
the deputy
Sinai desert
detention
the Palestinian enclave

الشكل (16-14)



July 12, 2013	August 18, 2015
the country	Hamas official
the ministers	which borders
security situation	Gaza
Asharq Alawsat	Palestinians
the aid	Saudi Arabia
navigation	the army
the streets	Egypt independent August
the framework	blockade
priority	Cairo
the Sinai Peninsula	comment
the Arab region	the country
the army	an Egyptian court
the Suez Canal	dawn
freedom	the deputy
everybody	Sinai desert
prime minister	detention
the Muslim Brotherhood	the Palestinian enclave
solutions	his entrance
Sinai	the Gaza Strip

---

(654) Marc Fisher, «In Tunisia, Act of One Fruit Vendor Sparks Wave of Revolution through Arab World,» Washington Post, 26/3/2011, accessed on 1/11/2016, at: https://goo.gl/gHZYOt.

(655) Guillermo A. O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), and Juan J. Linz and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

(656) Alfred Stepan, «Tunisia's Transition and the Twin Tolerations,» Journal of Democracy, vol. 23, no. 2 (April 2012), p. 89.

(657) Larbi Sadiki, «Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means,» British Journal of Middle Eastern Studies, vol. 29, no. 1 (2002), pp. 57-78, and Amin Saikal, «Authoritarianism, Revolution and Democracy: Egypt and beyond,» Australian Journal of International Affairs, vol. 65, no. 5 (2011), pp. 530-544.

(658) Mohamed A. Arafa, «Whither Egypt: Against Religious Fascism and Legal Authoritarianism: Pure Revolution, Popular Coup, or a Military Coup d’Etat,» Indiana International and Comparative Law Review, vol. 24, no. 4 (2014), pp. 859-898.

(659) Raphaël Lefèvre, «Tunisia: A Fragile Political Transition,» Journal of North African Studies, vol. 20, no. 2 (2015), pp. 307-311.

(660) Ibid.

(661) Anita Breuer and Jacob Groshek, «Online Media and Offline Empowerment in Post-Rebellion Tunisia: An Analysis of Internet Use During Democratic Transition,» Journal of Information Technology and Politics, vol. 11, no. 1 (2014), pp. 25-44; Roxane Farmanfarmaian, «Media in Political Transition, Focus on Tunisia,» Journal of North African Studies, vol. 19, no. 5 (2014), pp. 609-614, and Edward Webb, Media in Egypt and Tunisia: From Control to Transition? (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

(662) للاطلاع على الأعمال الأكاديمية حول الدمقرطة في نهاية القرن الماضي، يُنظر:

B. Geddes, «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?,» Annual Review of Political Science, vol. 2, no. 1 (1999), pp. 115-144.

(663) John P. Entelis, «The Democratic Imperative vs. the Authoritarian Impulse: The Maghrib State between Transition and Terrorism,» Middle East Journal, vol. 59, no. 4 (Autumn 2005), pp. 537-558.

(664) Francesco Cavatorta and Vincent Durac, Civil Society and Democratization in the Arab World: The Dynamics of Activism, Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 22 (Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010).

(665) Philip N. Howard, The Digital Origins of Dictatorship and Democracy: Information Technology and Political Islam, Oxford Studies in Digital Politics (Oxford; New York: Oxford Univesity Press, 2010), p. 3.

(666) Alfred Stepan and Juan J. Linz, «Democratization Theory and the «Arab Spring»,» Journal of Democracy, vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15-30.

(667) Stepan and Linz, p. 29.

للمزيد من النقاش حول العوامل التي تؤثر في المسار الانتقالي في تونس ومصر، يُنظر:

Duncan Pickard, «Prospects for Implementing Democracy in Tunisia,» Mediterranean Politics, vol. 19, no. 2 (2014), pp. 259-264, and Larbi Sadiki (ed.), Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization (London; New York: Routledge, 2015).

(668) Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

(669) Joel S. Migdal, State in Society: Studying how States and Societies Transform and Constitute One Another, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2001), p. 43.

.Ibid., p. 56 (670)

Barry Buzan, People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies (671) in the Post-Cold War Era, 2nd ed. (New York: Harvester Wheatsheaf, 1991), and Keith Krause and Michael C. Williams (eds.), Critical Security Studies: Concepts and Cases (London; New .(York: Routledge, 1997

Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (672) .(Boulder, Colo.: Lynne Rienner Pub., 1998), pp. 24-25

Thierry Balzacq (ed.), Securitization Theory: How Security Problems Emerge and (673) Dissolve, PRIO New Security Studies (Milton Park, Oxon; New York: Routledge, 2011); Philippe Bourbeau, The Securitization of Migration: A Study of Movement and Order, Security and Governance Series (Milton Park, England; New York: Routledge, 2011), and Stuart Croft, Securitizing Islam: Identity and the Search for Security (Cambridge; New York: Cambridge .University Press, 2012), accessed on 13/11/2015, at: https://goo.gl/GLCNXr

Michael C. Williams, «Words, Images, Enemies: Securitization and International (674) .Politics,» International Studies Quarterly, vol. 47, no. 4 (December 2003), p. 512

David Carment, Stewart Prest and Yiagadeesen Samy, Security, Development, and (675) the Fragile State: Bridging the Gap between Theory and Policy, Routledge Studies in Intervention and Statebuilding (London; New York: Routledge, 2010); Mark Duffield, Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples (Cambridge: Polity, 2007), and Ramses Amer, Ashok Swain and Joakim Ojendal (eds.), The Security-Development Nexus: Peace, Conflict and Development (London; New York: Anthem Press, .(2012

Moncef Kartas, «Foreign Aid and Security Sector Reform in Tunisia: Resistance and (676) Autonomy of the Security Forces,» Mediterranean Politics, vol. 19, no. 3: The Politics of Foreign Aid in the Arab World: The Impact of the Arab Uprisings (2014), pp. 373-391, and Dan LaGraffe, «The Youth Bulge in Egypt: An Intersection of Demographics, Security, and the Arab Spring,» .Journal of Strategic Security, vol. 5, no. 2 (2012), pp. 65-80

C. S. Holling, «Resilience and Stability of Ecological Systems,» Annual Review of (677) .Ecology and Systematics, vol. 4, no. 1 (1973), p. 1

Reinette Biggs, Maja Schlüter and Michael L. Schoon (eds.), Principles for Building (678) Resilience: Sustaining Ecosystem Services in Social-Ecological Systems (Cambridge: .(Cambridge University Press, 2015

أثار ذلك أيضًا جدلًا أكاديميًا في مجال دراسات التنمية، يُنظر، على سبيل المثال:

Ann S. Masten, Ordinary Magic: Resilience in Development (New York: Guilford Press, .([[2014

.Biggs, Schlüter and Schoon (eds.), p. 17 (679)

Francesco Cavatorta and Rikke Hostrup Haugbølle, «The End of Authoritarian Rule (680)

and the Mythology of Tunisia under Ben Ali,» Mediterranean Politics, vol. 17, no. 2 (2012), p. 180, and D. J. Sater, «Civil Society in the Maghreb: Lessons from the Arab Spring,» in: Ebenezer Obadare (ed.), The Handbook of Civil Society in Africa (New York: Springer, 2014), p. 95.

(681) Global IR and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies (New Orleans: International Studies Association, 2015).

ولنقاش تفصيلي بشأن دعم الشباب في المنطقة في فترة الربيع العربي، يُنظر: M. B. Palencia, «Youth and Technology in a Bottom Up Struggle for Empowerment,» in: Sadiki (ed.), pp. 420-432.

(682) Edwige A. Fortier, «Transition and Marginalization: Locating Spaces for Discursive Contestation in Post-Revolution Tunisia,» Mediterranean Politics, vol. 20, no. 2: Arab Spring and Peripheries (2015), pp. 142-160.

(683) Theo Van Leeuwen (ed.), Discourse and Practice: New Tools for Critical Discourse Analysis, Oxford Studies in Sociolinguistics (Oxford; New York: Oxford University Press, 2008).

(684) Norman Fairclough, Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 2010).

(685) يُنظر الملحقات من أجل اللائحة الكاملة لوسائل الإعلام.

(686) يتراوح تاريخ معظم وثائق وسائل الإعلام ما بين أوائل عام 2000 واليوم.

(687) للمزيد من المعلومات، يُنظر الموقع: https://github.com.

(688) قدّم الباحثان كلاهما أعماله في ندوة بعنوان «مسح تعقيدات علوم الاجتماع: قواعد البيانات الكبرى، علوم الاجتماع وعرض قواعد البيانات»، في جامعة مونتكلير ستيت، في 23-24 أيلول/ سبتمبر 2015.

(689) مكّن رفع بعض الوثائق الأخرى، كالصور ومقاطع الفيديو، أكانت على شكل jpeg، أم على شكل png أو mp4، برنامج «سْفِن» من معالجتها معالجة سليمة؛ إذ يجب أن تكون هذه الوثائق في صورة بيانات وصفية تحتوي على وسوم وملاحظات وتصنيفات، ومعلومات أخرى ذات صلة.

(690) تردد المصطلحات عكس تردد الوثائق (TF-IDF)، وهو إحصاء رقمي يُستخدم بغرض توضيح مدى أهمية مصطلح في وثيقة داخل كتلة بيانات. يُنظر: الشكل (16-1أ) في الملحق. نُقِّحت النتائج بآلية (OpenRefine). ولمعلومات مفصلة بشأن هذه الآلية المفتوحة المصدر، يُنظر:

https://github.com/OpenRefine

(691) مشروع «مسح التعقيدات بـ 'مونتكلير'» هو شراكة بين جامعة مونتكلير ستيت في أميركا، وسيونس بو في فرنسا، والمركز العملي للمعرفة حول أوروبا في لوكسمبورغ. لمزيد من التفصيلات، يُنظر: http://dhmsu.org

(692) يُنظر الشكل (16-2أ) في الملحق.

(693) يُنظر الشكل (16-3أ) في الملحق.

(694) يُنظر الشكلين (16-4أ) و(16-7أ) في الملحق.

(695) يُنظر الأشكال (16-4 أ)، و(16-5 أ)، و(16-6 أ) في الملحق.

(696) يُنظر الشكل (16-7 أ) في الملحق.

(697) تردد المصطلحات عكس تردد الوثائق (TF-IDF) وهو إحصاء رقمي يستعمل لتوضيح أهمية مصطلح في وثيقة داخل كتلة

بيانات. يُنظر الشكل (16-1 ب) في الملحق. وجرى تنقيح النتائج بآلية (OpenRefine)، ولمعلومات مفصلة بشأن هذه الآلية المفتوحة المصدر، يُنظر:

.https://github.com/OpenRefine

(698) يُنظر الشكل (16-3 ب) في الملحق من أجل عرض عام للمصطلحات الشاملة في ما يخص دراسة حالة مصر.

(699) يُنظر الشكلين (16-5 ب) و(16-6 ب) في الملحق.

(700) يُنظر الشكل (16-7 ب) في الملحق.

(701) يُنظر الشكل (16-8 ب) في الملحق.

(702) Mohamed A. Arafa, «Towards a Culture for Accountability: A New Dawn for Egypt,» Phoenix International Law Review, vol. 5, no. 1 (2011), pp. 1-2.

(703) Ibid., pp. 4-5, and Cherif Bassiouni, «Update: The Fight for Democracy in Egypt's Liberation Square,» Mideast Reports, 25/2/2011, accessed on 1/11/2016, at: http://bit.ly/2eU:Jmb.

(704) Arafa, «Whither Egypt».

(705) «Egypt Military Unveils Transitional Roadmap,» Ahram Online, 3/7/2013, accessed on 1/11/2016, at: http://english.ahram.org.eg/News/75631.aspx.

لمزيد من التفصيلات بشأن تعريف الانقلاب الشعبي، يُنظر: Arafa, «Whither Egypt», and Stephen Kalin and Maggie Fick, «Egypt's Sisi Wins Election, Faces Economic Challenges,» Reuters, 29/5/2014, accessed on 1/11/2016, at: http://reut.rs/2fdqLi2.

(706) Ahmed Hussein, «Social Reform in Egypt with Special Reference to Rural Areas: A Paper Presented to the Colloquium on Islamic Culture,» Muslim World, vol. 44, no. 1 (January 1954), pp. 12-19.

(707) Ibid., and Nadine H. Abdalla, «Civil Society in Egypt: A Catalyst for Democratization?,» International Journal of Not-for-Profit Law, vol. 10, no. 4 (August 2008), accessed on 1/11/2016, at: http://bit.ly/2f0veUI.

(708) Mariz Tadros, «The Securitisation of Civil Society: A Case Study of NGOs-State Security Investigations (SSI) Relations in Egypt,» Conflict, Security and Development, vol. 11, no. 1 (2011), pp. 79-103.

(709) Andrew Lebovich, «Confronting Tunisia's jihadists,» Foreign Policy, 16/5/2013, accessed on 1/11/2016, at: http://atfp.co/2fDVmrX.

(710) Louisa Loveluck, «How Tunisia Became a Breeding Ground for Jihadists,» Telegraph, 4/11/2014, accessed on 1/11/2016, at: http://bit.ly/2faBMCN.

(711) Jonathan Githens-Mazer, Rafael Serrano and Trahaearn Dalrymple, «The Curious Case of the Tunisian 3.000,» Open Security, 19/7/2014, accessed on 1/11/2016, at: http://bit.ly/1FAEF5I.

(712) Alexis Arieff and Carla E. Humud, «Political Transition in Tunisia,» CRS Report,

Congressional Research Service, 10 February 2015, accessed on 1/11/2016, at: http://bit.ly/2eUfmoR.

(713) T. Amara, «Tunisia Says it Thwarted Jihadist Attack before Elections,» Reuters, 13/10/2014, accessed on 1/11/2016, at: http://reut.rs/1trmH1z.

(714) يُنظر: Béji Caïd Essebsi: My three goals as Tunisia's president,» Washington Post,» 26/12/2014, accessed on 1/11/2016, at: http://wapo.st/2eq9uTB.

(715) Tunis Afrique Presse, «National Security Council Focuses on Terrorism, Political Assassinations, Case of Abducted Journalists,» 11/2/2015, accessed on 1/11/2016, at: http://bit.ly/2f3diIK.

(716) يُنظر الشكلين (16-8) و(16-9) في الملحق.

(717) يُنظر، على سبيل المثال: Sarah Chayes, «How a Leftist Labor Union Helped Force Tunisia's Political Settlement,» Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 27 March 2014, accessed on 1/11/2016, at: http://ceip.org/1PkIv7Z.

(718) J. Borger, A. Chrisafis and C. Stephen, «Tunisian National Dialogue Quartet Wins 2015 Nobel Peace Prize,» Guardian, 9/10/2015, accessed on 1/11/2016, at: http://bit.ly/1OoXdvr.

(719) يُنظر الشكل (16-9) في الملحق.

(720) يُنظر الشكل (16-10) في الملحق.

(721) يُنظر الملحق.

(722) يُنظر الشكلين (16-13) و(16-14) في الملحق.

(723) يسمّى المشروع «مسح التعقيدات بـ 'مونتكلير'»، وهو شراكة بين جامعة مونتكلير ستيت في أميركا وسيونس بو في فرنسا والمركز العملي للمعرفة حول أوروبا في لوكسمبورغ، لمزيد من التفصيلات: http://dhmsu.org

الفصل السابع عشر
أزمة الدولة الوطنية ومأزق الديمقراطية في تجارب ما بعد الحراك الدول المغاربية أنموذجًا ...... مليكة الزخنيني

شكّل الفضاء المغاربي بؤرة الاهتمام الدولي والإقليمي مع بداية العشرية الثانية من هذا القرن، وذلك لاحتضانه الشرارةَ الأولى لحراك من نوع استثنائي، كانت لتداعياته نتائج عميقة على المنطقة، وإنْ بدرجات متفاوتة، ساهمت في تأسيس معادلات جديدة في صراع القوة والنفوذ على السلطة. ويمكن أن نزعم أن أكبر متأثر بهذا الحراك كان مفهوم الدولة، كما عرفته المنطقة عقودًا من الزمن، نظرًا إلى الاهتزاز الكبير الذي تعرض له، وكشف بصفة ملموسة مجموع الاختلالات التي رافقت إرساء الدولة الوطنية في هذه البلدان، كما مكّن من رصد الطلب المجتمعي على أنموذج الدولة الوطنية ومفارقاته.

أفرزت الحقبة الاستعمارية تقسيمًا للمنطقة وفق حدود مختلقة شكلت بذورًا لخلافات بين دولها. كما أن حقبة الحرب الباردة جعلت منها ساحة حرب بالوكالة بين نظامين وأيديولوجيتين مختلفتين، حاولت كل منهما دعم أنظمة سياسية موالية لها.

لم يكن سقوط جدار برلين ليمر من دون أن يترك أثره العميق في المنطقة، ليتضافر مع الأثر الذي خلّفه تفكك النظام الإقليمي العربي بسبب أزمة الخليج الثانية. وعلى الرغم من التحولات التي عرفها المحيط الإقليمي والدولي، فإن أنظمة الحكم في البلدان المغاربية نجحت في الاستمرار في ظل نوع من الشرعيات المصطنعة، كانت سببًا في خلق أجواء من الاحتقان مع ارتفاع مؤشرات فساد النخب الحاكمة، وتعاظم المشكلات الاجتماعية التي زاد من تفاقمها اندلاع الأزمة المالية العالمية، لتفضي إلى نزولٍ غير متوقع للشباب، خصوصًا إلى الشارع واحتلاله، لرفع مطالب اختلف سقفها من بلد إلى آخر، وأدت الثورة الإعلامية وتكنولوجيا التواصل الحديثة الدور الأكبر في إذكاء جذوته.

لا تقتصر الاختلالات التي رافقت إرساء الدولة الوطنية على أرقى ما وصلت إليه التجربة الإنسانية في مجال الحكم على البلدان المغاربية وحدها، بل تكاد تكون القاسم المشترك بين الدول العربية كلها. وإنْ نحن قصرنا دراستنا هذه على البلاد المغاربية، فذلك لاعتبارين: **أولًا**، كون أحد هذه البلدان هو بداية الحراكَ الذي تنوعت درجات تأثر هذه البلدان به، واختلفت تداعياته من بلد إلى آخر. **وثانيًا**، تميُّز البلدان المغاربية من مثيلاتها المشرقية بنوع من الوحدة الدينية والمذهبية التي تحدّ من التجاذب بين الأديان المختلفة وأنواع المذاهب والطوائف.

مع ذلك، فبصعود نجم تنظيمات الإسلام السياسي كنتيجة من النتائج اللافتة في حراك 2011، على اعتبار أن هذه القوى لم تكن فاعلة في الحراك ولا داعمة له في معظم البلدان، تولدت حالة استقطاب حادة في المجتمع بين مشروع نظام للحكم يقوم على نوع من الفهم والتأويل للإسلام، وآخر يقوم على مطلب الدولة المدنية لقوى سياسية ومجتمعية أخرى، ليدخل كل بلد في دوامة توافقات داخلية لم تكن بمعزل عن تأثيرات خارجية، تباينت نتائجها من حالة إلى

أخرى، وإن ظل المشترك بينها هو السعي إلى الديمقراطية، لكن مع تباين صارخ لتمثّل كل منها لدولة ما بعد الحراك، المحققة لهذه التطلعات.

من هذا المنطلق، شكّلت الديمقراطية صُلب المطالب التي عُبِّر عنها؛ لتفضي إلى أصناف عدة من النتائج في المنطقة المغاربية: صنف رتّب تغييرًا في النظام السياسي، وطبيعة الدولة، وهو ما تعبّر عنه التجربتان التونسية والليبية، وصنف أدار ظهره له وتقوقع دونه، كما في حالة الجزائر، فيما لم يبلغ صنف آخر درجة تغيير النظام السياسي، لكنه خلخل التجربة القائمة، كما كانت الحال في الأساس في التجربة المغاربية، وصنف أخير تناثرت رياح الحراك على حدوده وانطفأت، وتمثّله التجربة الموريتانية.

إن تباين تجارب ما بعد الحراك في المنطقة المغاربية بين الاحتواء (الحالة المغاربية) والتقوقع (الحالة الجزائرية) والتكييف (الحالة التونسية) والانفجار (الحالة الليبية) واللامبالاة (الحالة الموريتانية)، يتصل على نحوٍ وثيق بنوع العرض السياسي المتوافر في كل بلد، وطبيعة العقد الاجتماعي القائم، والأسس التي قام عليها والحيثيات التي أحاطت به. وإذا أضفنا إلى ذلك الدورَ الذي أصبح لتنظيمات الإسلام السياسي في المشهد السياسي لكل بلد، تطفو على السطح أسئلة ندّعي أنها لازمت بناء الدولة في المنطقة المغاربية منذ الاستقلال، واختلفت حدتها من قطر إلى آخر، لكنها في محصلة الأمر شكّلت مصدر قلق وتوتر في مسار بناء الدولة الوطنية، ومعرقلًا للانتقال نحو الديمقراطية، بفعل «تأثير ثقل التراث في الهياكل السياسية والتطور الوطني المعاصر»[724] في البلدان المغاربية. ونلخص هذه الأسئلة في ثلاثة محاور: سؤال العلاقة القلقة للدين بالدولة، وما يرتبه من تساؤل حول مدى انسجام الديمقراطية كأحد شروط الدولة المدنية، ومطلب الدولة بمرجعية إسلامية، ثم سؤال دور الجيش في الحياة السياسية، وأخيرًا سؤال القدرة على التكيف مع المعطيات الدولية المتموجة في ظل التحولات التي عرفها النظام الدولي طوال العقود الأخيرة.

فرضيات البحث وإشكاليته والمناهج المعتمدة

بناءً على ما تقدّم، ننطلق في هذه الدراسة من فرضية مفادها أن ما تعرفه الدول المغاربية اليوم من عسر الانتقال إلى الدولة الحديثة، على الرغم من الحراك الاستثنائي الحاصل في العقد الثاني من هذا القرن، هو انعكاس لاختلالات نشأة الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال وامتدادٌ لها، نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية حالت دون النجاح في الانتقال نحو الديمقراطية.

بناءً على كون الطلب المجتمعي على الديمقراطية حقيقة، وهو ما عبر عنه الحراك، وانطلاقًا من الفرضية المطروحة سابقًا، تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاع الحراك الدفع بالمطلب الديمقراطي إلى الواجهة، وهل يمكن القول إنه ساهم في إحداث تحول بهذا الصدد؟ وما تداعيات ذلك على الدولة الوطنية في الأقطار المغاربية؟

لمعالجة هذه الإشكالية والتحقق من الفرضية المطروحة، سنحاول إعمال المنهج الوصفي لرصد أسباب تعثّر بناء دولة الاستقلال مدخلًا لفهم الواقع الراهن (أولًا)، ثم المنهج التحليلي لمعالجة الظواهر المرصودة التي ندّعي أنها جعلت الديمقراطية في البلدان المغاربية في مأزق (ثانيًا)، إضافةً إلى منهج دراسة الحالة اعتمادًا على مؤشرات تدعم ما ندّعيه على مستوى البلدان المغاربية الخمسة، وباستحضار المقاربة القانونية للموضوع.

أولًا: في أسباب تعثّر بناء دولة الاستقلال

تمكنت الدول المغاربية من نيل استقلالها السياسي في عقب موجة التحرر التي عرفها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. لكن أولى المشكلات التي ستعترض الدول المستقلة هي عجز النظام السياسي فيها عن ممارسة عملية الحكم

بفاعلية، ونقصد بممارسة الحكم التأصيل لهذه الممارسة من خلال ترسيخ النظام السياسي من خلال إقامة المؤسسات التي تستطيع تدبير شؤون البلاد وتراعي خصوصيات كل قطر وحجم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تخترقه. هذا الوضع الذي تقاسمته دول عدة، يعبّر عنه فوكوياما بالقول: «أدت تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى انهماك البلدان النامية بشكل محموم في عمليات بناء الدولة التي كانت ناجحة في دول مثل الهند والصين، في حين لم تحدث إلا اسميًا في أجزاء كثيرة من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط»[725]، ومنها بطبيعة الحال الدول المغاربية التي وجدت نفسها محكومة بروح المرحلة الاستعمارية على صعيد القوانين أو المؤسسات، أو محاصَرة بإشكالية التنمية، ومأسورة بنداء الخصوصية والهوية الذي لم تنجح في تلبيته ولا في إخراسه. لماذا إذًا تعثّر بناء الدولة في أقطار استماتت في نضالها من أجل الاستقلال؟ يمكن تلمس الإجابة في عاملين:

1 – غربة مفهوم الدولة وصعوبة التنزيل

يحيل مفهوم الدولة الوطنية (Etat-nation) إلى مفهوم الدولة كما تبلور في الثقافة الغربية عبر مسار من التحولات أفضت إلى المفهوم الوستفالي للدولة الوطنية، باعتبارها كائنًا سياسيًا وقانونيًا محددًا بإقليم وبحدود قارة، وشعب يفترض أن مكوناته تتوافر على الحد الأدنى من الانسجام الذي يمكنها من التعايش في إطار مجتمع الدولة، وتحت إدارة سلطة سياسية تتمظهر على شكل مؤسسات تتولى مجموعة من الوظائف المحددة سلفًا، وتكون محل قبول داخلي، وموضوع اعتراف من الخارج، بمعنى أنها تتمتع بالشرعية التي تمثل شرط وجود السلطة السياسية وممارستها في بلد ما، فتكسبها القدرة والصلاحية لاتخاذ القرار داخليًا وخارجيًا باعتبارها السلطة التي لا يُعلى عليها في المجالين معًا، أي إنها صاحبة السيادة. فإلى أي مدى استجابت الدولة المغاربية لهذه الشروط؟

يتعذّر الحديث عن تجربة هذه البلدان بصيغة المفرد؛ إذ إن كلًا منها ينفرد بتجربته الخاصة التي أملتها اختياراته غداة الحصول على الاستقلال، لكن من المؤكد أنها جميعًا وجدت نفسها، من وجهة نظر داخلية، أمام إشكالية موقع الدين من الدولة ومن وجهة نظر خارجية، أمام الاصطفاف وراء أحد قطبي النظام الدولي بخياراته السياسية والاقتصادية. وشكلت الخيارات التي اتخذها كل قطر مظهر خصوصيته ومصدر شرعيته، لأنه يفترض أن خياراته تلك تعبّر عن رغبات أفراده وطموحاتهم، على اعتبار أن الدولة تنظيم اجتماعي لاحق على المجتمع؛ فهي، كما يرى عبد الله العروي، «اصطناعية لا يمكن أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلها. تـُعلق القيمة بالوجدان الفردي إذ يتجه نحو الغاية المقدّرة له. إذا كانت الدولة في خدمة الفرد لكي يحقق غايته، فهي مقبولة شرعيًا، مع أنها تبقى اصطناعية موقتة مثل جميع الكائنات. إذا هي تجاهلت الهدف الأسمى أو عارضته، أو إذا هي منعت الفرد من أن يلبي الدعوة الموجهة إلى وجدانه أو ضايقته، فهي مرفوضة، لا شرعية، سيئة، وليدة الطبيعة الحيوانية في الإنسان»[726].

لأن تطلعات الأفراد مختلفة، ولأن مرحلة المقاومة من أجل نيل الاستقلال أفرزت فئات أصبحت ناطقة باسم شعوبها، ولأن هذه الفئات التي وحّدها سؤال السعي نحو الاستقلال لم تكن متجانسة، فسرعان ما سيظهر اختلاف كبير في رسم ملامح دولة ما بعد الاستقلال، حول الأنموذج السياسي والاقتصادي الذي يجب تبنّيه، خصوصًا أن الساحة الدولية كانت تقدم خيارين مختلفين لا يُنظر إلى أي منهما بعين الرضا ممن كان يطمح لاستعادة أنموذج دولة «إسلامية»، ظلت لصيقة بوجدان الإنسان المغاربي؛ لأن الإسلام شكل جزءًا كبيرًا من هويته، وعلى الرغم من العقود التي قضتها هذه البلدان تحت الاستعمار «في حالة من التخلف الاقتصادي والمادي تبقيها خارج الزمن، لكن ذلك لا يصح على نسقها القيمي العريق. فالإنسان هو الإنسان دائمًا، وهو ليس ابن بيئته إلا من حيث الأشكال الخارجية»[727]؛ فداخل كل إنسان، ومهما تغيرت الأوضاع المحيطة به، تلك الهوية الصامتة التي تلازمه وتشكّل نقطة تميزه من الهويات الأخرى.

في محاولة بناء دولة الاستقلال، عاش الإنسان المغاربي مفارقة كبرى؛ إذ «انتهى المطاف بالرسالة الحضارية لأنظمة الحماية والانتداب إلى تخييب أمل البلدان المستعمرة، فقد احتكت هذه البلدان بالحكم الديمقراطي الذي تمارسه البلدان الأصلية فتملكها شعور بهويتها قادها إلى المطالبة باستقلالها وإنضاج حقها في تقرير مصيرها»[728]، لكن من دون أن يفرز هذا الاحتكاك وعيًا حقيقيًا بجدوى الحكم الديمقراطي، بما هو انتصار لقيم المساواة والحرية والتعدد، وتنمية

للقيم الفردية، وإقرار لفصل حقيقي للسلط، وبناء للمؤسسات التي بإمكانها استيعاب طموحات الأطياف المختلفة الموجودة في كل قطر، على اعتبار أن المؤسسات هي الإطار الذي من شأنه تهذيب هذه الطموحات وصوغها في شكل توافقات تمثّل المشترك الذي تُشكَّل بناء عليه الهوية المشتركة لأفراد القطر الواحد. وهذه الهوية المشتركة هي التي تمر بهؤلاء الأفراد إلى وضع المواطنين، حيث تنشأ تاريخيًا «المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التدريجي للإجراءات والوسائل التنظيمية لحل هذه الخلافات»[729]، فهل كان للمؤسسات بهذا المعنى مكان في بناء دولة ما بعد الاستقلال؟

تُعتبر المؤسسات «التعبير السلوكي للإجماع الأخلاقي والمصلحة المشتركة»[730]، أي التمظهر الأساسي للمرور من حالة الفرقة والتشتت إلى حالة الوحدة. وبفضل هذه الأخيرة، يعلن أفراد الجماعة دخولهم في مرحلة التنظيم الذي تمثّله الدولة وفق فلسفة العقد الاجتماعي. يقتضي الاجتماع السياسي، إذًا، «قيام مؤسسات سياسية ذات كيان مستقل عن القوى الاجتماعية التي أنشأتها»[731]، ويتحقق هذا الاجتماع عندما «تمارس كل جماعة سلطتها عبر المؤسسات السياسية التي تلطّف وتعدّل وتعيد توجيه تلك السلطة كي تصبح هيمنة قوة اجتماعية واحدة منسجمة مع تجمع الأكثرية»[732]، أي الوضعية التي يتحقق فيها الاندماج الاجتماعي لمكونات المجتمع الواحد في تجاوز للبنى القديمة القائمة على القبيلة والعشيرة وغيرهما من البنى الفئوية التي تركها الاستعمار - أصلًا - في حالة توتر وتَيَهان، لأن الدول المغاربية، كسائر الدول العربية، كانت «في معظمها نتاجًا اعتباطيًا إن لم يكن نزعة للاستعمار»[733]. ووفق هذه المعطيات، كان بناء الدولة يتطلب إنتاج نوع من الإجماع الاجتماعي لتجاوز هذه العوائق السابقة عن الدولة ذاتها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل المؤسسات التي تدبر التعددية من دون إقصاء، «وتربط الحقوق بالانتماء للمجموعة الوطنية بغضّ النظر عن اللغة أو الدين أو الطبقة أو الطائفة أو الجنس أو اللون»[734].

لكن ما حدث كان مختلفًا، ويترجم برهان غليون هذه الوضعية قائلًا: «نشهد دون شك عودة لاستخدام أدوات تفكير القرون الوسطى من أجل تنظيم مجتمع حديث أو يعيش على الأقل في المجتمع الحديث. أما على مستوى التنظيم والقوى الاجتماعية فنحن نعود إلى النظم الأبوية ونظم الوصاية وتقريبًا نحو الترسيخ الرسمي للتمييز بين الأفراد، بين فئة يحق لها أن تحكم وتملك وتتعلم، وبين فئات أخرى محرومة نهائيًا ومهمشة ومستعبدة. إنها النظم التي تعيد خلق الأرستقراطية والنخب المتميزة في مواجهة شعوب مدانة كليًا؛ لأن عليها أن تكون مجردَ شعوب تابعة ورعاع إلى حد كبير. بل إن الوعي العام في المجتمعات العربية لم يعد يرفض مثل هذا التقسيم بين خاصة ورعاع»[735].

كان الإخفاق إذًا مزدوجًا، فمن ناحية، لم تستطع الدولة الجديدة ابتداع آليات تساير مطالب المجتمع الجديد، ومن جهة ثانية، لم تستطع بناء اللحمة التي يقتضيها وجود «الشعب» كواحد من الأركان القانونية التي من دونها لا يمكن الحديث عن دولة. وهو في الآن ذاته إخفاق في جعل النظام السياسي الوليد محل رضا جميع مكونات المجتمع؛ إذ على العكس من ذلك، كُرّست فئويته، ما جعل دولة ما بعد الاستقلال «تواجه مشاكل الشرعية»[736] التي ترتبط بمدى الخضوع للقانون وتتمثّل في «قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة»[737]. وستتجسد أزمة الشرعية هذه في عدد الانقلابات التي عرفتها المنطقة، الناجح منها والفاشل.

عزز من واقع فقدان الشرعية الذي عانته «الدولة» المغاربية الفشل الذي عرفته تجاربها المختلفة في تحقيق التنمية. ولم تكن هذه النتيجة عَرضية بحكم أن «للحياة الاقتصادية جذورًا عميقة في الحياة الاجتماعية، ولا يمكن فهمها بمعزل عن التقاليد والأخلاقيات والعادات السائدة في المجتمع»[738]، ولا عن تطور هذه المعطيات وتبدّلها، لنكون في نهاية المطاف أمام حالة من «الإخفاق في بناء دولة مرتبطة بالمجتمع وتابعة له وعاملة على تحسين شروط حياته المادية، والارتقاء بشروط حياته الثقافية والمدنية»[739]. فما الذي جعل مآل بناء الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال بهذا الشكل؟

يرتبط الحديث عن الدولة بالحديث عن الديمقراطية كأحد أنظمة الحكم الضاربة في القِدم، التي تقوم هي الأخرى على فكرة «انقسام المجتمع السياسي إلى حاكم ومحكوم، إلى فئة تسيطر على معطيات سلطة اتخاذ القرار وفئة أخرى يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات والسياسات التي يتم إقرارها»[740]. وإذا شكلت الديمقراطية مطلبًا للمغاربة في دولة

ناضلوا من أجل تمتعها بالاستقلال السياسي، فلأنها تشكّل الإطار الذي من خلاله يُبنى وعيهم الجماعي بهويتهم في إطار البلد الواحد، وتتقوى وشائج علاقات الانتماء إلى الوطن ليعلو على أي انتماء آخر، لأن الهدف المباشر من الديمقراطية، كما يرى محمد عابد الجابري، هو «إيجاد أحسن صيغة ممكنة لحل مشكلة الحكم، وذلك بجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين، أو مضطرين للخضوع لها، خضوعًا منظمًا مقننًا تسهر عليه وتجعله فعليًا أجهزة ومؤسسات تنتخب انتخابًا حرًا من طرف جميع أفراد الشعب البالغين سن الرشد»[741]، بمعنى أن الديمقراطية هنا، بوصفها طلبًا، لا تخرج عن قيم المشاركة والمساواة والحرية التي تُعتبر ضمانات للكرامة والعدالة، وشرطًا للعيش المشترك الآمن. لكن الإنسان المغاربي الذي يطمح إلى مثل هذا الوضع، يجري معه في الآن ذاته تاريخًا محمّلًا بتجارب حكم ما كان فيها مكان لمثل هذه القيم، حيث ترسخت قيم الطاعة عوض قيم المشاركة، وبالتالي شكّل مطلب الديمقراطية طموحًا لـ «إحداث انقلاب في الوضع العربي بمظاهره المختلفة، ليس كما هو الآن وحسب، بل كما كان خلال جميع المراحل التاريخية التي قامت فيها دول وإمارات وإمبراطوريات. وتميز وضع الدولة في الوطن العربي، في الماضي كما في الحاضر بنفي 'الشريك' عن الحاكم، وهذا في حين أن الديمقراطية في جوهرها ليست شيئًا آخر غير 'الشرك' في الحكم»[742]. غير أن بعد مرور ما يزيد على نصف قرن من الاستقلال، ما زالت الديمقراطية مطلبًا بعيدًا عن التحقق، لماذا؟

2- الإخفاق في تحقيق المطلب الديمقراطي

بناء على حالة «التعدد» التي عرفها الواقع المغاربي غداة الاستقلال على صعيد تمثلات مكونات المجتمع لدولة ما بعد الاستقلال، إلى حد يصفه الجابري بالانفصام الأيديولوجي[743]، اخترقت الواقع المغاربي مجموعة من التجاذبات أثرت في مسار بناء الدولة، بل وعرقلته، وهي على الشكل التالي:

أ- تجاذب الديني والمدني

تجاذب الإنسانَ المغاربي في تصوره لأنموذج الحكم الأمثل تصوران: دولة الخلافة بمنظومتها القيمية المرتكزة على طاعة الحاكم/ولي الأمر، والحكم بمقتضى الشرع، والدولة الوطنية كما أفرزتها التجربة الأوروبية، وعايشتها نخبة كان لها حظ الاحتكاك بهذه التجربة، بما يعنيه ذلك من احتكام للقانون واحترام للحريات ومشاركة للجميع في الشأن العام، أي «تكوين كيان وطني مستقل يقوم على أساس ترابي وليس على أساس ديني نظامه الدستوري هو النظام الديمقراطي التمثيلي»[744].

تمثّل تونس ترجمة للتوجه الثاني؛ إذ جرى الاحتكام في شأن عيد الاستقلال إلى مجلس تأسيسي شرع في الإعداد لدستور تونس المستقلة، وهو الدستور الذي صدر في عام 1959، بعد أن كان قد حسم في إلغاء الملَكية وتعويضها بنظام جمهوري رئاسي، كما كان لحقوق الإنسان المواطن، إضافة إلى فصل السلطة، مكانها في هذا الدستور. وبالفعل، عرفت البلاد في خلال العام نفسه أول انتخابات رئاسية وتشريعية، ليتبوأ الحبيب بورقيبة كرسي الحكم، وهو الرئيس الذي عُرف ببرنامجه لإنشاء دولة حديثة حاولت أن تقطع مع المنظور الأول بشكل حاسم، وهو المنظور الذي كان من أهم تمظهراته القمع الذي تعرضت له حركات الإسلام السياسي على امتداد تاريخ تونس.

في المقابل، شكّل العامل الديني إحدى ركائز النظام السياسي في المغرب من خلال «إمارة المؤمنين»، لكن الشق الحداثي حضر مع إقرار دستور ما بعد الاستقلال، وهو لم يرقَ إلى مواصفات الدستور التونسي؛ إذ لم يقمْ بإعداده مجلس تأسيسي، بل لجنة «فوقية» أعدت مشروع دستور على المقاس. وشكّلت هذه النقطة بالذات إحدى بؤر التوتر بين النظام والمعارضة، وإحدى المؤاخذات التي تثأر بخصوص المسألة الدستورية في المغرب إلى اليوم، على اعتبار أن ما أفرزته هذه التجربة لم يكن إلا ديمقراطية مزيفة لتثبيت الاستبداد والتسلط. وتعكس هذه الديمقراطية المزيفة «فشل الدولة في الانتقال من الحكم التقليدي إلى دولة القانون من جهة، وعجز الوعي الجمعي عن التشبع بقيم الديمقراطية من جهة ثانية»[745]. وأدمجت التجربة الليبية المكوّن الديني في نظامها الفريد من خلال إقرار الوثيقة

الخضراء بكون القرآن الكريم هو «شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»[746]. كما نص الدستور الجزائري على اعتبار الإسلام دين الدولة، لكن مع ضمان هذه الأخيرة لحرية ممارسة الأديان. وكان الدستور الموريتاني أكثر جذرية في تناوله المسألة الدينية، حيث ينص دستور 1991 على كون موريتانيا «جمهورية إسلامية لا تتجزأ ديمقراطية واجتماعية»، وأن «الإسلام دين الشعب والدولة».

ب- تجاذب العسكري والمدني

شكّل موقع الجيش في الحياة السياسية ظاهرة أفريقية بامتياز، وشكّل الأنموذج الناصري في مصر مصدر إلهام للمؤسسات العسكرية في كثير من الدول العربية للاستحواذ على السلطة. وبالفعل، نجح العسكر في الجزائر وليبيا وموريتانيا في إحكام قبضته على سدة الحكم، فلم يكن هناك مجال للحديث عن أنظمة ديمقراطية؛ فانقلاب 1965 في الجزائر أجهض ما تم إنجازه عقب الحصول على الاستقلال من إنجاز لوثيقة دستورية متقدمة، وأُقر نظام الحزب الوحيد واعتبار جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في البلاد، ورئيسه هو رئيس الدولة في الجزائر. والأمر ذاته أُعيد إنتاجه في ليبيا باستيلاء العسكر على الحكم بعد انقلاب 1969، لكنه أفرز في هذه الحالة نظامًا فريدًا في العالم تمحور في تفصيلاته كلها حول «قائد الثورة» ومبدع «الكتاب الأخضر» الذي استُبعدت بمقتضى «تعاليمه» فكرة التمثيلية النيابية باعتبارها قفزًا على حق الشعب في ممارسة السلطة، لأن الشعب، بحسب النظرية السياسية لذلك الكتاب، «يحكم نفسه دون وصاية أو توسيط»[747]، عبر ما سُمّي «مؤتمرات شعبية» كانت تحيل إلى اجتماع المدينة اليونانية، أو الديمقراطية المباشرة التي تستحيل ديمقراطية «الغوغاء». بناء عليه، قام النظام السياسي في ليبيا على أيدي «الثوار» من العسكر الذين توصلوا إلى إنتاج أنموذج اعتبروه «دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب، ومن أجل إقامة مجتمع كل الناس الأحرار المتساوين في السلطة والثروة والسلاح»[748]، أي الأنموذج الذي يتداخل وفقه السياسي والاقتصادي والعسكري ليكون شأن كل فرد في الدولة التي تصبح كيانًا متجاوزًا. كانت التجربة الليبية رديفًا للادولة، حيث الرئيس الفعلي وممثل ليبيا في المحافل الدولية لا يتقلد أي منصب، فهو «قائد الثورة»، كما تغيب عن النظام «الجماهيري» المؤسسات، فلا برلمان ولا وزارات ولا أحزاب.

على المنوال نفسه انتهى الأمر بالتجربة الموريتانية، الهشة أصلًا، إلى الانقلاب العسكري في عام 1977، لتُطبّع مع الانقلابات على امتداد الأعوام اللاحقة؛ إذ يمكن اعتبار هذا الوضع صفة النظام السياسي الموريتاني الذي يبقى من صوغ المؤسسة العسكرية بامتياز.

ج- تجاذبات المحيطَين الإقليمي والدولي

جاء استقلال الدول المغاربية في النصف الثاني من القرن الماضي في ظل النظام الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية واتسم بحالة استقطاب دولي حاد بين معسكرين ذوَي أيديولوجيتين مختلفتين، وفي صراع غير معلن على الاكتساح الأيديولوجي، وما يرتبه ذلك من اصطفافات. وكانت الدول المغاربية، شأنها في ذلك شأن باقي الدول الخارجة من مرحلة الاستعمار، أحد الميادين التي استعر فيها التنافس بين أنموذجين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين لبناء الدولة. وكانت جاذبيةُ الأنموذج الاشتراكي قوية بسبب تساوقه، إضافة إلى المطامح الشعبية الهادفة إلى استرداد ما سُلب منها إبان الخضوع للاستعمار الذي كانت أطرافه كلها من المنتصرين للأنموذج الغربي.

هكذا، اختارت الجزائر مثلًا في اعتماد الفكر الاشتراكي ومنظومته الاقتصادية والسياسية، وتوجهت تونس توجهها لتتراجع لاحقًا بعد فشل تحقيق التنمية بناء عليه. كما يبدو تأثير الاشتراكية واضحًا في النظام الجماهيري، ويرصَد على الأقل على المستوى السياسي في موريتانيا، في حين اختار المغرب التوجه الليبرالي كاستثناء في المنطقة.

لكن الحقيقة القائمة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الدول المستعمِرة لم تغادر مستعمراتها إلا بعد أن أرست فيها معالم دول تابعة، أكان ذلك على مستوى المؤسسات الموروثة أم على مستوى النخب المتأثرة بنماذجها السياسية وخياراتها

الاقتصادية؛ إذ لوحظ في تونس والجزائر، على وجه الخصوص، نوع من «انزلاق الاقتصاد الموجَّه، بل وحتى الاشتراكي، تدريجيًا نحو أنموذج ليبرالي، يتمخض تنفيذه عن حدوث تغيرات سياسية ديبلوماسية»[749]؛ إذ ستتخلى تونس عن «الأنموذج الشامل للتنمية الاقتصادية» الذي اعتمده بورقيبة في بدايات الستينيات، لتتوجه ابتداءً من عام 1981 إلى تحرير الاقتصاد وتخفيف القيود الصارمة، وتعزيز آليات الحرية الاقتصادية، لتدعم المسار بسلسلة من عمليات الخصخصة، وبعدها رفع الدعم عن عدد من السلع الأساسية، وهو المسار الذي ستسلكه الجزائر، وإن كان أكثر صعوبة، لأن الأمر كان يعني «التخلي عن مجموع الرموز الاشتراكية التي كانت الطابع العقائدي الوحيد المؤسس لهوية الدولة، ولجبهة التحرير الجزائرية»[750]. ولم تقوَ فرادة النظام السياسي الليبي على الوقوف في وجه رياح التغيير، فقامت الحكومة ابتداء من آذار/مارس 1987 بـ «تجريد الدولة من احتكار الملْكية الصناعية، وبتحرير تجارة التجزئة، بينما ظهر قطاع صغير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة»[751]. وشملت موريتانيا أيضًا موجةُ خصخصة تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية، فيما قام المغرب بتكريس توجهه الليبرالي من خلال تعميق مسلسل الخصخصة الذي بلغ ذروته مع حكومة الأغلبية الإسلامية المحافظة التي كان يرئسها حزب العدالة والتنمية.

كان لهذه الخيارات المتبناة أثر كبير في الحياة السياسية لكل قطْر على حدة، وفي تطور بناه الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها أثّرت في العلاقات البينية بين الأقطار الخمسة التي عرفت توترات عنيفة، بفعل الاختلافات الكبيرة بينها، وتبقى مشكلة الصحراء الغربية أهم تجلياتها. من جانب آخر، وفرت موجة التغيير التي رافقت أفول النظام الدولي السابق الشروط لميلاد اتحاد المغرب العربي في عام 1989، بفعل «تجانس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية» للبلدان الخمسة، كما يرى برتران[752].

حاول كل قطر إذًا الإجابة عن مجموع التجاذبات التي فرضتها عليه معطياته الداخلية والإقليمية والدولية، لتكون هذه الإجابات من محددات دولة ما بعد الاستقلال التي لها تداعياتها على دولة ما بعد الحراك، على اعتبار أن هذا الحراك لم يكن نتاجًا لسيرورة سابقة، ولا وفق منطق تراكمي، بقدر ما جاء عرضيًا لكن في بيئة احتضنته بسهولة.

ثانيًا: مأزق الديمقراطية في دولة ما بعد الحراك

كان فرار الرئيس التونسي بن علي إلى خارج البلاد، بعد مغادرته سدة الحكم في بلاد شكّلت أنموذجًا ناجحًا من نماذج التحكم والحكم الاستبدادي بكل مقوماته، مفاجأةً تمثّلت في التذبذب في وصف الوقائع التي أفرزت نتيجة لم تشكّل هدفًا بعيد المدى أو قصير المدى لجهة واضحة تعمل من أجله؛ فسميت هذه الوقائع «ثورة» وسميت «انتفاضة»، وصنعت لها الآلة الإعلامية توصيف «الربيع»، كما سمّاها بعض المراقبين «حراكًا»، وهذا الأخير هو ما نميل إليه في هذه الدراسة، على اعتبار أن ما حدث لم يكن يتوافر على خلفية فكرية أو أيديولوجية ترسم مساره، ولا على استراتيجيا تحدد سيرورته، بل لم يكن يتوافر على تكتيك يترجم من خلاله على أرض الواقع تطلعات من يقف وراءه.

يفيد لفظ «الحراك» لغة الحركة، أو كل مظهر عام من مظاهر النشاط، وهو نقيض السكون[753]. وما حدث في تونس وبعدها في كثير من الأقطار كان خلخلة للسكون الذي طبع مرحلة حُكم أخرس الأصوات المعارضة، وأنتج قاعدة داعمة متحكمة في مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ساهمت هي الأخرى في نشر مظاهر الفساد على مستويات شتى، فكان طبيعيًا أن يسود الاستياء كلَّ من وجد نفسه خارج هذه الدائرة إن طوعًا أو كرهًا. ولعل هذا الاستياء هو الذي سيجد له متنفسًا مع حادثة إحراق محمد البوعزيزي نفسه؛ إذ كان التجاوب مع الحادث بعفوية يصعب تعقلها، نظرًا إلى حجم الاحتقان الذي كان كامنًا في أنفس التونسيين بفعل سنوات السكون المفروض.

إن هذا الخروج من حالة السكون إلى مرحلة الحركة، وهو الذي تلقفه كثير من المجتمعات التي تعيش الأوضاع نفسها بإعلان الانضمام إلى التجربة، كل على طريقته، يدعم ادعاءنا أن ما حدث في البلاد العربية عمومًا والمغاربية على وجه الخصوص لم يكن ثورة[754]، بل هو حراك أفرز نتائج فورية خلفت وراءها حالة من الفراغ ستجعل هذه الدول تعيش للمرة الثانية أزمة بناء الدولة الوطنية، لكن بشروط جديدة.

بالفعل، نجح الحراك في حلحلة الواقع السياسي في البلدان المغاربية بدرجات متفاوتة، لتُسائل تجارب الحكم السابقة، فتبقي على بعضها، وتغير معالم أخرى، بل وتنسف إحداها. لماذا إذًا كانت تداعيات الحراك على هذا النحو من الاختلاف؟ إننا نزعم أن الأمر مرتبط باختلالات بناء دولة ما بعد الاستقلال وما أفرزه طوال هذه العقود من عوائق جعلت ميلاد دولة ما بعد الحراك، كما يطمح له، متعسرًا.

من المؤكد أن الزمن السياسي توقف في البلدان المغاربية مع الحراك، واستبدل بزمن جديد، مختلف، ومفتوح على احتمالات كثيرة ومعقدة «بفعل الطبيعة غير الكلاسيكية لهذه الأحداث، من خلال غياب الحزب الثوري المنظم ومن حيث الطبيعة غير الأيديولوجية لهذه الثورات»[755] من جهة، وبفعل النسق السياسي السائد في كل بلد وبنيته، ومدى قدرته على امتصاص ارتدادات الحراك من جهة ثانية. إلا أن ما يمكن الجزم به في هذا الصدد هو أن العناصر السلبية وغير المحسومة لدولة ما بعد الاستقلال ما زالت مستمرة وفاعلة في نتائج الحراك، وتعوق التحول إلى الدولة الحديثة. وهكذا، يمكن النظر إلى نتائج الحراك عبر مدخل التجاذبات المرصودة في فترة بناء دولة الاستقلال بحسب التالي:

1 - تجاذب الديني والمدني وانفجار سؤال الهوية

من تحصيل الحاصل التذكير بأن سؤال الوصل والفصل بين الدين والسياسة ملازم لبناء الدولة في البلدان المغاربية. ومعالجة هذا الأمر أسالت الكثير من المداد، بل كثيرًا من الدماء أيضًا، وهو من الأسئلة الحارقة والحاضرة في اللحظات المفصلية من تاريخ هذه البلدان، ولحظة الحراك وما بعد الحراك واحدة منها، فكيف التعامل مع هذا السؤال؟

أ- في صوغ التوافقات: ضرورات الانتقال الديمقراطي

كان المغاربي، وهو يلتحق بساحات التجمهر مدفوعًا بنداء داخلي، يعبّر عن الرغبة في التغيير الذي ظل مكتومًا لردح من الزمن. فلم يكن، في لحظة الخروج إلى الميادين والساحات، محتاجًا إلى طرح السؤال: ماذا أريد؟ وكيف؟ لكن السؤال سيطرح نفسه مباشرة عندما أتيحت فرصة اختيار شكل الدولة التي هرمت أجيال من أجل بلوغها؛ الدولة الوطنية التي «أمل بها الجميع كأداة لضمان الأمن والعدل والمساواة والحرية لأبنائها وتحريرهم من المرض والفقر والجهل»[756].

في غياب سيناريوات جاهزة لمرحلة ما بعد الحراك، وعلى وقع المفاجأة، عرفت الساحة السياسية في تونس التحاق أحد المكونات المغضوب عليه في ظل النظام السابق، والحامل مشروع الدولة من منظور خاص. والأمر يتعلق بحركات الإسلام السياسي التي تعرف انتشارًا وارتباطًا على امتداد الساحة العربية، ليطفو على السطح مطلب إعلان «إسلامية الدولة» الذي حاد عنه بورقيبة في رسمه للنظام السياسي التونسي ما بعد الاستقلال.

في المقابل، كان مطلب «علمانية الدولة» على الدرجة نفسها من الإلحاح، لتكون السمة المميزة لتونس ما بعد بن علي هي حالة الاستقطاب الحادة التي طبعت الحوار العمومي السائد، في ما يمكن وصفه بـ «لحظة حادة للتفاوض وإعادة التفاوض حول الهوية، وانفجار كبير للإرادات الجماعية الراغبة في الانقلاب الجذري على سياسات الانتماء القديمة وإعادة ترتيب دوائر هذا الانتماء»[757]؛ وهي المعادلة الصعبة التي كان لا بد للدستور التونسي الجديد من البحث عن إجابات لها من خلال استيعاب تطلعات التونسيين جميعهم، وليس الاصطفاف بمنطق الغلبة أو الأغلبية. كان مطلوبٌ إذًا من الدستور التونسي الإجابة عن سؤال قديم متجدد متعلق بعلاقة الإسلام بالديمقراطية، بالشكل الذي يسمح لتونس بإنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي التي لا تتعلق فقط بالدولة، بل «تعني أيضًا تحولًا ديمقراطيًا حقيقيًا للمجتمع. كما لا يعتمد نجاحها فقط على الإرادة السياسية للقوى الديمقراطية، بل أيضًا على توافر الشروط الضرورية، وقيام القوى التاريخية (برجوازية، عمالية، نخب سياسية وثقافية) بإنجاز مهماتها»[758]، لفسح الطريق أمام مسلسل بناء المؤسسات؛ إذ إن «عملية التخلص من طبقة حاكمة صغيرة ومتجانسة، وتنوع القوى الاجتماعية، والتفاعل المتزايد

بين هذه القوى، هي شروط مسبقة لبروز التنظيمات السياسية والإجراءات، ولاستحداث المؤسسات السياسية أخيرًا»[759]، ومن ثمّ «مأسسة» مفهوم الدولة التي طال انتظارها.

حدث الأمر نفسه في المغرب الذي عرف تغييرًا، لكن في ظل استمرار النظام الحاكم؛ إذ بادر هذا الأخير إلى إعلان تعديل دستوري في «خطاب 9 مارس 2011» الشهير، الذي أصبح ينافس «حركة 20 فبراير» في التعبير الرمزي عن الحراك المغاربي. كان جدل الهوية قويًا ومختلف الأبعاد؛ فكان التجاذب حول علمانية الدولة وما يرتبه الأمر من نتائج على كثير من مقتضيات الدستور السابق، وإسلامية الدولة التي تشبثت بها القوى المحافظة. كما حضر بقوةٍ السؤال اللغوي، حيث طفا على السطح مطلب اعتماد الأمازيغية لغة رسمية للبلاد، بحكم الإقصاء الذي تعرض له هذا المكون الأصيل للذات المغاربية.

لم يكن هذا هو التجاذب الوحيد، بل كان مجرد مظهر لتجاذب أكبر بين جناح «محافظ» وآخر «ثوري- حداثي» اختلفا منذ البداية على الآلية المعتمدة لمراجعة الدستور، أي صوغ عقد اجتماعي جديد يكون فيه المغاربة مقررين في طبيعة أطرافه، وفي تفصيلات بنوده، ما دام أنهم سيكونون أحد الأطراف الملزمة به؛ إذ نادى جناح بمجلس تأسيسي منتخب، لأن أي مراجعة للدستور ستكون من دونه ذرًا للرماد في العيون والتفافًا على مطالب الحراك، فيما اكتفى جناح آخر بالرضا والانخراط في العرض الذي قدمه النظام معتبرًا إياه متجاوزًا سقف تطلعاته.

اللافت في التجربة المغاربية أنه جرى احتواؤها بشكل احترافي؛ إذ أُجيب عن أسئلتها من دون استحضارها كفاعل، فأُعلن إصلاح دستوري لم يكن منتظرًا، على الأقل في تلك الفترة، لكن من دون أن يشار البتة إلى كونه استجابة لظرفية خاصة يُفصح عنها الحراك الداخلي، أو الرياح الآتية من شرق المملكة، بل أُدرج في سيرورة الإصلاحات المتتالية التي يعرفها المغرب ويمثّل التناوبُ التوافقي والعدالة الانتقالية أحد معالمها. يربط الملك في خطاب التاسع من آذار/مارس المراجعة الدستورية بـ «الشروع في المرحلة الموالية، من مسار الجهوية المتقدمة، بما تنطوي عليه من تطوير لأنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، وما تقضيه من مراجعة دستورية عميقة، نعتبرها عمادًا لما نعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة، في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة»[760]، ويدرجها في إطار إدراك النظام «العميق لجسامة التحديات، ولمشروعية التطلعات، ولضرورة تحصين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، لا يعادله إلا التزامنا الراسخ بإعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح العميق، جوهرها منظومة دستورية ديمقراطية»[761]. هذا الالتفاف يشكل نوعًا من «الانقلاب الديمقراطي» الذي يمكن اعتباره سمة مرحلة ما بعد الحراك.

ب- من ثمرات الحراك: الانقلاب الديمقراطي

شكّلت اللحظة الدستورية في تونس والمغرب «مؤشرًا» على المرور من زمن ما قبل الحراك، إلى زمن ما بعد الحراك، في أوضاع سلمية، أريد لها أن تكون اللبنة الأولى في البناء الديمقراطي. لكن بوادر الالتفاف بدأت في المغرب مع اللحظة ذاتها، لحظة الاستفتاء على الدستور التي كانت «بكل المقاييس غريبة عن روح الخطاب الرسمي الذي رافق الإعلان عن الدستور، والذي ورد فيه ما يفيد بأن الملك قام بثورة وأسقط المخزن ومنح شعبه، بدون اقتتال أو اصطدام، ما عجزت الأنظمة المغاربية والعربية الأخرى عن منحه لشعوبها وتجنب وديان الدماء التي سالت. في لحظة الاستفتاء، جرت العودة إلى الماضي الذي يُفترض أنه تمت الثورة عليه، بحذافيره. تحرك المقدمون والشيوخ، وسمح لمؤيدي الدستور بأن يرهبوا دعاة المقاطعة»[762].

من المسلَّم به أن المغرب لم يكن أمام حالة غير مألوفة فيما هو يعيش الحراك، لأن الوعي الديمقراطي المغاربي نتاج «ثورة الملك والشعب، هو ثمرة الحرية كقيمة وجودية، والمساواة كقيمة اجتماعية أعاقت الثورة المضادة تطوره، لكن الزمن القاتم لسنوات الرصاص و' 16 ماي 2003'، حرره من استلابه المأساوي، ليمنحه مضمونه الثوري والجوهري: الديمقراطي الحداثي»[763]، بمعنى أن البلد حقق تراكمًا كبيرًا في مسألة تدبير الاختلاف في شأن نظام الحكم، وهي المسالة التي يحكم فيها كلَّ فترة نوعُ التوازنات القائمة، وطنيًا أكان أم دوليًا، والتي أفرزت ما يعرف بـ «سنوات الجمر والرصاص» في العقود الثلاثة الموالية للحصول على الاستقلال، لتحيل إلى مفاوضات عسيرة أفضت

إلى «تناوب توافقي» في منتصف التسعينيات، وشكلت انفراجًا في الحياة السياسية في المغرب. كما أن وفاة الملك الحسن الثاني - بكل الرمزية التي كان يمثلها ارتباطه بالفترة العصيبة من تاريخ الحياة السياسية - ومباشرة خلفه لمهمات الملك، في ظل إطلاق مسلسل العدالة الانتقالية في البلد، وما حمله من «جبر ضرر» مادي ومعنوي لعدد من ضحايا السنوات العجاف، إضافة إلى الانفتاح على ملفات حقوق الإنسان، كلها عوامل جعلت ارتدادات زلزال الحراك التونسي تكون غير ذات تهديد حيال النظام السياسي في المغرب، خصوصًا أنه تمكن طوال عقود الاستقلال من توطيد بنى صلبة داعمة له، سواء أتعلق الأمر بالدوائر الدينية أم بالدوائر الاقتصادية أم السياسية، وهي تشكّل ما يعرف اليوم بـ «الدولة العميقة». ويمكن رصد حضور الديني وقوته في التجربة المغربية على مستويين، فمن جهة، في لحظة الاستفتاء، حيث «قدمت خطبة موحدة للجمعة تعتبر أن واجب طاعة ولي الأمر، الملقى على عاتق كل مسلم، يفرض عليه التصويت بنعم، وجرى عزل الأئمة الذين لم ينضبطوا لتوجيه استخدام المساجد في الحملة لصالح الدستور»[764]، وهو ما شكّل انتكاسة للأمل الذي أوحى به «خطاب 9 مارس» المبشر بقيام «مغرب المواطنة» بدلًا من إعادة إنتاج الدولة التقليدية المبنية على الشرعية الدينية.

من جهة ثانية، أفضت الانتخابات التشريعية الأولى في المغرب وانتخابات المجلس التأسيسي في تونس إلى تصدّر قوى الإسلام السياسي للمشهد السياسي. يُطرح هنا السؤال بإلحاح، على اعتبار أن هذه القوى لم تكن فاعلة في الحراك: هل يتعلق الأمر بالانتصار لتجربة «بكر»، أم بفعل تأثيرات من نوع آخر، علمًا أن حركة النهضة الإسلامية في تونس، وحزب العدالة والتنمية الإسلامي في المغرب إنما ينتميان زمنيًا إلى ما قبل الحراك؟ ما يمكن الجزم به هو أن «من الثابت تاريخيًا أن التنظيمات الحزبية القوية كانت تنشأ إما بفعل ثورة من الأسفل أو بفعل رعاية من الأعلى»[765].

في الحالة المغاربية، توحي التصريحات التي يدلي بها رئيس الحكومة، بمناسبة ومن دون مناسبة، بحرصه على عدم الاصطدام بالملك. على أن «دستور 2011 تعرض لما يشبه الإسقاط العملي. يقوم اليوم في المغرب ما يشبه التعاقد الضمني على هذا الإسقاط بين طرفين: النظام قدم إشارات تفيد أن دستور 2011 هو دستور تكتيكي، جاء لتقديم جواب ظرفي عن إشكال ظرفي، وكان الهدف منه امتصاص الغضب وإطفاء الحريق وليس تغيير السير المؤسسي والتخلي عن بعض من التقاليد المخزنة. رئاسة الحكومة قبلت مسايرة منطق النظام وناصرت فكرة الدستور الاستئناسي أو المعلق على شرط»[766]، رافعةً في كل لحظة ورقة الحفاظ على الاستقرار، ومستندةً إلى مقولة الاستثناء المغاربي الذي نجح في الانقلاب على مطالب الحراك عبر صناديق الاقتراع.

أما في مهد الحراك، فسيتم تحويل زخمه الذي كان أكثر سرعة من أي دينامية داخلية أو خارجية، ولم يعطِ أيًّا منهما فرصة التفاعل الآني معه، إلى مسلسل تفاوضي حاول أن يترجم مكتسبات الحراك المتعلقة بالحرية والعدالة والمساواة، إلى تعاقدات صريحة عبر الوثيقة الدستورية. كانت هذه الوثيقة محكومة بالتوافقات بين القوى المختلفة، على اعتبار أن التوافق شرط أساسي للدسترة كي تفسح المجال أمام أول انتخابات حرة ونزيهة أفضت إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني. ولكن حجر الأساس في التجربة التونسية كان صمود الجهاز الإداري في ظرفية سقوط النظام، وكان التحدي المطروح في هذه المرحلة هو تفكيك «منظومة التسلط» التي كانت راسخة في الحياة السياسية التونسية، وشكلت عائقًا أمام عملية الانتقال الديمقراطي، لأن استقرار التسلط لمدة طويلة في البلد جعله يطور «قدرات فائقة على المناورة، وعلى إعادة إنتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكلية»[767]، وهي القدرة ذاتها التي ستظهر مع انتخابات 2014 وعودة الحرس القديم إلى سدة الحكم. هل كان أمام التونسيين بدائل أخرى؟

غالبًا ما تُربَط التجربة التونسية بمثيلتها في مصر بسبب التشابه بينهما من حيث الأوضاع والنتائج والسيرورة، مع فارق بسيط هو أن القوى الفاعلة في تونس، وعلى رأسها الإسلام السياسي، سارعت إلى التقاط الإشارات الآتية من مصر، وجنّبت البلاد الدخول في نزال قوة يبدو أنه كان قد أنفق جزءًا كبيرًا منه وهو يخوض تجربة المشاركة في الحكم. كما أن العودة الناعمة لرموز اختاروا «نداء تونس» اسمًا لحزبهم، إنما كان وفق أعراف ديمقراطية، بشهادة الجميع.

تبعًا لهذين المسارين المختلفين، إذًا، سار التغيير في المغرب وتونس. غير أنه لا يمكننا هنا أن نغفل ملاحظة نعتبرها مهمة في الوصول بالحالتين إلى هذا الوضع، ونقصد بها حياد المؤسسة العسكرية في الحالتين؛ فالمسافة التي اتخذتها هذه المؤسسة كانت علامة فارقة في رسم معالم طريق الحراك، وهو ما تنطق به تجارب الأقطار الثلاثة الأخرى، وإن بدرجات متفاوتة.

2- تجاذب العسكري والمدني ورسوخ العسكر

كان لحضور المؤسسة العسكرية القوي في الشأن السياسي، في كلٍّ من الجزائر وموريتانيا وليبيا، أثر كبير في توجيه مسار الحراك بشكل جعل من «الدولة» تابعًا للمؤسسة العسكرية لا العكس؛ إذ رتب هذا الحضور مسارين تأرجحا من اللامبالاة إلى الانفجار:

أ- إجهاض الحراك

في الجزائر، التي لم تندمل بعدُ جراح ديمقراطيتها «الموءودة» بعد عشرية دامية، نجد في تعبير كينيث والتز (K. Waltz) أفضل تلخيص لحالتها؛ إذ يقول: «السؤال الذي يثيره الناس في أوقات الهدوء النسبي من المحتمل أن يكون: ما نفع الحياة بدون عدالة وحرية؟ الموت خير من حياة العبيد. بينما في فترات القلاقل الداخلية والمجاعات والحروب الأهلية وانعدام الأمن يتساءل الكثيرون: ما نفع الحرية بدون سلطة كافية لترسيخ الأمن والحفاظ على شروطه؟»[768]. تطفو الغريزة البشرية الميالة إلى ضمان الأمن إذًا، وتلقي الفترات غير الآمنة التي عاشها الجزائريون، بظلالها على تجاوبهم مع أي محاولة للتغيير، ليبدو مبررًا لجنوحهم إلى المحافظة على الوضع القائم على علاته؛ لأنه «إذا كان بديل الطغيان هو الفوضى، وإذا كانت الفوضى تعني حرب الكل ضد الكل، فإن الرغبة في إدامة الطغيان وتحمّل سلبياته تصبح أمرًا مفهومًا؛ إذ ليس في مقدور أحد أن يتمتع بالحرية في غياب النظام»[769]. واستحضارًا لما مرت به الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، ودور المؤسسة العسكرية في رسم طريق التطور فيه، والعنف الكبير الذي جابهت به الجميع، إضافة إلى تحكّمها بمفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في البلاد، يمكن فهم عزلة الحراك الجزائري المحتشم أصلًا، وخبو تأثيره في هذا البلد، في استعادةٍ للحظةٍ فارقة لم تكن حكرًا على التجربة الجزائرية وحدها؛ إذ «وقع المهنيون والنساء ودعاة التحديث من الطبقة الوسطى بين شقي رحى نظام يحتقرونه وحكم الفضيلة الذي يخشونه، فقد ألقوا بتأييدهم إلى جانب قوى النظام، وأشادوا بانقضاض الجيش على الإسلاميين، وسمحوا بوقف العملية الديمقراطية التي كان من المؤكد أنها ستصل بالإسلاميين إلى السلطة، وقبلوا الحريات المحمية بالقمع. فالشر الذي تعرفه خير من الذي لا تعرفه»[770].

أما موريتانيا ذات التاريخ الحافل بالانقلابات وبنخبوية العمل السياسي، فبناء الدولة ما زال مكبوحًا برسوخ البنى التقليدية، وعلى رأسها القبيلة، وبالاحتفاظ بأنظمة اجتماعية مرتبطة بها من قبيل الرق، ومن ثمّ يغيب الولاء «المواطني» لمصلحة الولاء القبلي، أو الطبقي، ما شكّل عائقًا لالتقاط أي إشارة آتية من البلدان المغاربية الأخرى، أو حتى من المشرق، لإطلاق حراك بمطالب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. غير أن ذلك لم يمنع من وصول الظاهرة «البوعزيزية» إلى قلب العاصمة، بل وأمام القصر الرئاسي، من دون أن يعني ذلك الحادث شيئًا للموريتانيين، حكامًا ومحكومين، في ظل حرص الدولة، من جهة، على المقاربة الأمنية لمختلف الحوادث كأساس لمشروعيتها، لأن «إحباط احتكار الأداء الأمني ينزع عن الدولة جانبًا مهمًا من مشروعيتها»[771]، ومن ثمّ يهدد استمراريتها، لأنه يفتح الباب أمام «النيل من قيمة الطاعة المدنية، وبالتالي من درجة فاعليتها الدولية»[772]، ومن جهة ثانية، حرص الدولة على تلميع الحياة السياسية ببعض المظاهر التي تختزل إليها الممارسة الديمقراطية، من ترشيح وتصويت، ما يشكل «مسخًا للديمقراطية»[773].

ب- انفجار الأوضاع

في المقابل، شكّل رد النظام الليبي إجابة من نوع آخر؛ إذ كانت مطالب الحراك مستنكَرة ومدانة من النظام، بل استُعمل في مواجهتها قاموس من التحقير والاستصغار، ومن ثم تمت مواجهة حراك 2011 بآليات من القرن السابق، استهانت بالدور الكبير لوسائل الإعلام الحديثة، وجرى الركون إلى خطابات «الثورة المجيدة» و«الكتاب الأخضر» و«الجماهير» التي لم تكن لتضفي على الدولة في ليبيا ما بعد الاستقلال ما يكفي من الشرعية الداخلية؛ فالنظام الليبي فشل في بناء المواطن الليبي، شأنه شأن جميع الأنظمة التسلطية القائمة على القمع والإكراه، فكانت النتيجة الأساسية لنقص الشرعية الذي يعانيه كثير من الدول العربية هي تسببها في «إعادة تنشيط انتماء الأفراد للجماعة الطبيعية التي ينتمون إليها، سواء كانت هي القبيلة أم الأسرة أم العشيرة أم القرية. وتزداد خطورة تلك العملية إذا ما انتصر الانتماء الناشئ في هذا النحو على انتماء المواطنة، الأمر الذي يُضعف القدرات التعبوية للدولة، ويُدخل الأفراد في بنيات اجتماعية لها في الواقع قدرة دولية»[774]. ومع تجذر الانتماء القبلي في ليبيا، والمفارقات التي كان النظام الحاكم يعبّر عنها بفعل الاختلاف الكبير بين الخطاب والممارسة، وسوء تقديره الأمور عند اندلاع حراكين في دولتين شقيقتين وسقوط النظام فيهما، ما شكل إلهامًا لليبيين وأعطاهم أملًا في تغيير نظام استمر أكثر من أربعة عقود، تحولت الاحتجاجات التي بدأت سلمية، مطالِبة الرئيس بالتنحي عن السلطة، إلى «انتفاضة» مسلحة جعلتنا نصبح وجهًا لوجه أمام «غياب» الدولة بفعل سقوط أحد الشروط الأساسية لوجودها، وهو النظام السياسي، إضافة إلى أن الحالة الليبية تنفرد بكون «ثورة ليبيا كانت محلية المنشأ، لكنها أجنبية الأداء في جلّها»[775].

لم تكن طبيعة النظام السياسي في ليبيا لتتيح فرصة للتطبيع مع السلوك الاحتجاجي، أو توفر جوًا لتطوير ثقافة الحوار السلمي مع توفير ضمانات الحرية في التعبير. لذلك كان الرد على النزول إلى الشارع للاحتجاج عنيفًا، لأن المحتجين كانوا في منزلة «الجرذان». لكن تأثير الصورة، عبر السلطة الرابعة من جهة، ومواقع التواصل الاجتماعي من جهة أخرى، أضفتا على الحوادث في ليبيا بُعدًا دوليًا، وضعها في خانة ما يفضي إلى «تهديد الأمن والسلم الدوليين»[776]. وكان هذا التكييف الذي خوّل مجلس الأمن الاحتكام إلى مقتضيات الفصل السابع من الميثاق، «لإصدار قراره رقم 1973، مستندًا إلى ما نادت به جامعة الدول العربية في 12 آذار/مارس2011»[777]، في انحياز معلن إلى الثوار في مواجهة النظام، يمكن قراءته في ضوء العلاقات المتوترة للنظام الليبي السابق مع عدد من الدول العربية، والدور المهول الذي قامت به قناة الجزيرة الفضائية القطرية في توجيه الرأي العام الداخلي والخارجي، كما يُقرأ أيضًا على مستوى علاقات القوة التي سادت المنتظم الدولي في بداية العشرية، لتسمح بقرار يتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بشأن مبدأ عدم التدخل، وكذا الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق الخاصة بمساواة الشعوب في الحقوق، وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، إضافة إلى أن ما كان يحدث في ليبيا لم يصل إلى مستوى الأزمة الإنسانية التي توجب تخويل أطراف خارجية في استخدام القوة، فالأشد منها هولًا حدث ويحدث في سورية من دون أن تتحرك الآلة الأممية بهذا الحسم وهذه السرعة.

في ظل التدخل الخارجي والحرب الداخلية المستعرة، باشر ما عُرف بـ «المجلس الوطني الانتقالي» الذي أريد له أن يكون بمنزلة «جسم يكون هو عنوان الثورة» ويمكنه ملء الفراغ بعد سقوط القذافي، وترتيب التواصل مع حكومات البلدان الأخرى للحصول على الاعتراف الدولي بها بوصفها مركزًا قياديًا للثورة»[778]، والذي كانت فرنسا أول المعترفين به ممثلًا وحيدًا وشرعيًا للشعب الليبي، وكانت قطر أول البلدان العربية التي نحت نحو فرنسا وأعدّت لتوفير الأجواء التي تتيح صوغ دستور ليبي وفق معطيات المرحلة، يعاد فيه صوغ التعاقد السياسي بين الليبيين والحكام الجدد.

لأن عمل المجلس جاء **أولًا** في ظل حرب داخلية بين نظام القذافي والمعارضين الذين لم توحدهم إلا معارضتهم للنظام، ومن ثم كان في غياب المؤسسات القادرة على رعاية الحوار الذي تقتضيه كل مرحلة انتقالية، وجاء **ثانيًا** في ظل تدخّل خارجي باسم القانون الدولي الإنساني، وجاء **ثالثًا** في محيط إقليمي مضطرب ونظام إقليمي عاجز، فإن قراراته اتسمت بالهشاشة وعدم الاستقرار؛ إذ شهد الإعلان الدستوري سلسلة من التعديلات ليعكس الأزمة التي رافقت التجربة الانتقالية في ليبيا، وهي تجربة مباغتة، وغير ناضجة، وتفتقد إطارًا مرجعيًا يستطيع توجيهها.

كان لتعدد الهويات في ليبيا (العرب، الطوارق)، وترسخ الولاء القبلي الذي أفرزه تهميش النظام السابق عددًا من المناطق الليبية، وتداخل العسكري بالمدني، ونفاذية الحدود أمام حركات الإسلام الجهادي والنشاط غير المشروع والعابر الحدود، وتأثير وسائل التواصل الجديدة، الدور الكبير في تشظي المشهد السياسي الليبي، وفشله في إيجاد صيغة متوافق عليها لدستور ما بعد الثورة، وهو ما يشكل أحد تداعيات فشل بناء الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال، أي فشل بناء وعي جماعي مواطني يشكّل الحد الأدنى لقيام أي تجربة بناء، والشرط الأساسي لإنجاحها.

في غياب هذا الوعي الجماعي والحس المواطني والتدريب على الديمقراطية بما هي آلية لتدبير الاختلاف، يمكن فهم مآل التجربة إلى صراع عسكري بين طائفتين أو أكثر، لكل منها تصورها الخاص لطبيعة المرحلة الانتقالية وطبيعة التعاقد السياسي المقبل، أي طبيعة المؤسسات السياسية، وتنهل كل منها من ثقافة لم تطور نفسها؛ إذ إن «الدولة» في الثقافة العربية «كانت مؤسسة ضعيفة دائمًا، أضعف من سائر المؤسسات الاجتماعية كالعائلة والطائفة الدينية والطبقة الحاكمة»[779]. كما تغيب ثقافة العدالة الانتقالية، كما عرفها كثير من التجارب المعاصرة، عن الساحة الليبية، ويُعتبر التعامل مع الرئيس الليبي السابق أحد التعبيرات الدالة على عقلية ليبيا الثورة التي كانت وفيةً لمنطق أن «الثورة تأكل أبناءها».

خاتمة

بعد خمس سنوات من انطلاقة الحراك في المنطقة المغاربية التي تتقاطع فيها مصالح أطراف دولية شتى، وتعاني حساسية مفرطة تجاه التحولات التي يعيش على إيقاعها النظام الدولي، تبدو المنطقة في حالة من الارتباك، في ظل مرحلة انتقالية هشة. على المستوى الاقتصادي، ما زالت هذه الدول تدفع ثمن خيارات اقتصادية غير موفقة، وتزيد المديونية وتدخلات المؤسسات المالية الدولية من تأزيم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، كما لا تزال الدولة الريعية واقعًا، في غياب تطوير بنية إنتاجية وطنية صلبة. أما على المستوى الاجتماعي، فتعبّر مؤشرات البطالة والفقر والأمية عن واقع مأزوم. وعلى دليل الدول الفاشلة لعام 2015، تصنَّف ليبيا في المرتبة 25 وموريتانيا في المرتبة 26 ضمن الدول المهددة بالفشل، فيما تحتل الجزائر المرتبة 67، وتونس 86، بينما كان المغرب الأفضل تصنيفًا في المرتبة 89، وإن كان قد سجل تراجعًا للعام الثاني على التوالي.

على المستوى الأمني، أصبحت ليبيا إحدى بؤر تصدير العنف وعدم الاستقرار إلى محيطها، في ظل فوضى السلاح، وغياب السلطة المركزية، وزحف التنظيمات الجهادية. وكانت تونس هدفًا لضربات إرهابية ساهمت في إضعاف قطاع السياحة في البلد، وإنهاك الاقتصاد المنهك أصلًا. كما غدا تفكيك الخلايا الإرهابية من المهمات شبه اليومية لقوات الأمن المغاربية، في حين أن موريتانيا تعيش على إيقاع التهديدات الأمنية للساحل. إذا أضفنا إلى هذا كله السباقَ المحموم للتسلح بين الجزائر والمغرب، والمشكل المتعلق بالصحراء الغربية، أمكن القول إن المنطقة المغاربية أصبحت إحدى البؤر المرشحة للانفجار. لماذا، إذًا، فشل الحراك في نقل الدول المغاربية إلى مرحلة الدولة الحديثة؟

يتعلق الأمر بطبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة، وهي الأنظمة التي لم ينجح الحراك في القطع معها ولا في إحداث تغيير جذري في عقيدتها؛ فالاستبداد ما زال مقيمًا والفساد قائمًا: إنه طغيان الدولة النيوبتريمونيالية، وإعادة إنتاج البنى القديمة نفسها، حتى إن كان بإخراج جديد وتوزيع أدوار جديد؛ إذ تتقوى الشرعية الدينية للدولة، حتى لو أصبحت موضوع تنافس بعدما كانت محتكرة، ويعلو صوت المؤسسة العسكرية على ما سواها من المؤسسات بفعل الهواجس الأمنية، وشبكة المصالح التي استطاعت نسجها بإحكام في مؤسسات الدولة على مدى عقود. هنا، يتوارى الطموح إلى دولة المؤسسات أمام البنية الصلبة للدائرة المستحوذة على الحكم والمتماهية مع الدولة ذاتها، بمنطق اشتغال يختفي فيه أي تمييز بين المجالين العام والخاص، وفق معادلة أساسية: «تدعم قوة الدولة هؤلاء بتعزيز وسائل تدخلهم، وفي المقابل تنعكس قوتهم على الدولة بتعزيز نموها»[780]، لدرجة يرتبط فيها تفكيك هذه البنية بتفكيك الدولة ذاتها. فما كان إذًا دور الحراك في البلدان المغاربية؟

الحراك عرّى حقيقة الأزمة التي تعرفها الدولة الوطنية في البلدان المغاربية التي لم تترجَم إلى واقع قط، لأنها لم تستطعْ الإجابة عن الأسئلة المعوقة لهذا البناء كما حددناها سلفًا. كما أنه أبان عن محدوديته في تفكيك البنى المعوقة لبنائها، لأنه لم يكن مؤطَّرًا بمشروع واضح المعالم للدولة المرغوب فيها. كان المطلب الديمقراطي - على الرغم من حضوره القوي على مستوى الخطاب - طارئًا ومفتقدًا آليات التفعيل، وموضوعًا للمزايدات بين الأطياف المختلفة ولمقاومات «الدولة العميقة»، وهو ما نعبّر عنه بـ «مأزق الديمقراطية في دولة مابعد الحراك»، أي الفشل في إرساء دعائم انتقال ديمقراطي حقيقي يستطيع الفرد فيه أن يمارس «مواطنته» كاملة في «دولة وطنية»؛ إذ على الرغم من «تأكل سلطات الدولة القومية خلال هذه العقود الأخيرة، إلا أنها تبقى مرجع الانتماء والهوية بالنسبة لغالبية الناس»[781].

المراجع

1 – العربية

ابن عنتر، عبد النور. «البعد الأمني للاستعصاء التكاملي في المغرب العربي». **السياسة الدولية**. العدد 201 (2015).

أسعيدي، إبراهيم ومونية رحيمي. **نظرية صدام الحضارات أو التهديد الإسلامي واقع أم اختلاق؟**. الدار البيضاء: دار الفرقان، 1999.

بادي، برتران. **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**. ترجمة لطيف فرج. كتاب العالم الثالث. القاهرة: دار العالم الثالث، 1996.

برينتن، كرين. **تشريح الثورة**. ترجمة سمير الجلبي؛ مراجعة غازي برو. أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009.

الجابري، محمد عابد. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. سلسلة الثقافة القومية؛ 26. قضايا الفكر العربي؛ 2. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

الساسي، محمد. «الإصلاح السياسي في المغرب، 1999-2014: الحدود والتناقضات». مجلة **الربيع** (الدار البيضاء). العدد 1 (ربيع 2015).

سليم، رضوان. **الثورة الديمقراطية**. الرباط: منشورات الجدل، 2013.

طارق، حسن. **من الثورة إلى الدستور: الهوية والديمقراطية في دستورانية الربيع**. الرباط: منشورات سلسلة الحوار العمومي، 2014.

العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. ط 8. بيروت؛ الدر البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.

عمر، خيري. «الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية». **سياسات عربية**. العدد 13 (آذار/ مارس 2015).

غليون، برهان. **العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**. حوار أجراه رضوان زيادة. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003.

فوكوياما، فرانسيس. **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**. نقله إلى العربية مجاب الإمام. الرياض: العبيكان، 2007.

______. **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

كينيدي، بول. **الإعداد للقرن الواحد والعشرين، مج 1: التحولات الإقليمية**. تعريب نظير جاهل. بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998.

مالكي، أمحمد [وآخرون]. **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

مراجعات في نظرية صراع الحضارات = Et puis vint le 11 septembre: L'Hypothèse du choc des civilisations remise en question. ترجمة محمد معتصم؛ إشراف المصطفى شادلي وليزا غارون. ندوات ومناظرات؛ 129. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005.

مطيع، المختار. **مشاكل سياسية كبرى وقضايا دولية في القرن العشرين**. ط 2. الرباط: دار القلم، 2000.

هانتنغتون، صموئيل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سمية فلو عبود. الفكر الغربي الحديث. لندن: دار الساقي، 1993.

______. **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**. ترجمة طلعت الشايب. ط 2. القاهرة: سطور، 1998.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

والتز، كينيث ن. **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**. ترجمة عمر سليم التل؛ مراجعة سعيد الغانمي. أبو ظبي: مشروع كلمة، 2013.

2 – الأجنبية

Badie, Bertrand et Marie-Claude Smouts. *Le Retournement du monde: Sociologie de la scène internationale*. Amphithéâtre. Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques; Dalloz, 1992.

(724) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 19.

(725) فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، نقله إلى العربية مجاب الإمام (الرياض: العبيكان، 2007)، ص 42.

(726) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 8 (بيروت؛ الدر البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 12.

(727) أحمد حيداس، «النظريات الأخلاقية في العلاقات الدولية: قضايا علومية»، في: **مراجعات في نظرية صراع الحضارات** = Et puis vint le 11 septembre: L’Hypothèse du choc des civilisations remise en question، ترجمة محمد معتصم؛ إشراف المصطفى شادلي وليزا غارون، ندوات ومناظرات؛ 129 (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005)، ص 62.

(728) المرجع نفسه.

(729) صموئيل هانتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، الفكر الغربي الحديث (لندن: دار الساقي، 1993)، ص 20.

(730) المرجع نفسه، ص 19.

(731) المرجع نفسه، ص 18.

(732) المرجع نفسه.

(733) صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، ط 2 (القاهرة: سطور، 1998)، ص 285-286.

(734) حسن طارق، **من الثورة إلى الدستور: الهوية والديمقراطية في دستورانية الربيع** (الرباط: منشورات سلسلة الحوار العمومي، 2014)، ص 5.

(735) برهان غليون، **العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، حوار أجراه رضوان زيادة (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 95.

(736) هنتنجتون، **صدام الحضارات**، ص 285-286.

(737) المختار مطيع، **مشاكل سياسية كبرى وقضايا دولية في القرن العشرين**، ط 2 (الرباط: دار القلم، 2000)، ص 258.

(738) المرجع نفسه.

(739) غليون، ص 109.

(740) مطيع، ص 258.

(741) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ 26. قضايا الفكر العربي؛ 2، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 57.

(742) المرجع نفسه.

(743) المرجع نفسه، ص 57.

(744) رضوان سليم، **الثورة الديمقراطية** (الرباط: منشورات الجدل، 2013)، ص 40.

(745) المرجع نفسه.

(746) دستور الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، في:

.http: / /www.e-lawyerassistance.com /LegislationsPDF /libya /constitutionAr.pdf

(747) المرجع نفسه.

(748) المرجع نفسه.

(749) برتران بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة لطيف فرج، كتاب العالم الثالث (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، ص 54.

(750) المرجع نفسه، ص 56.

(751) المرجع نفسه، ص 57.

(752) المرجع نفسه.

(753) **قاموس المعاني**، مادة «ح ر ك».

(754) الثورة هنا، بحسب برينتن، «مرادف تأكيدي لكلمة تغيير. ربما مع الإيحاء إلى أن التغيير مفاجئ أو لافت»، وهي بالمعنى الذي نستعمله «تقيم خليجاً بين القيم والجديد». يُنظر: كرين برينتن، **تشريح الثورة**، ترجمة سمير الجلبي؛ مراجعة غازي برو (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009)، ص 23-297.

(755) طارق، ص 18.

(756) غليون، ص 108.

(757) طارق، ص 24.

(758) سليم، ص 123.

(759) هانتنغتون، **النظام السياسي**، ص 20.

(760) من «خطاب 9 مارس».

(761) المرجع نفسه.

(762) محمد الساسي، «الإصلاح السياسي في المغرب، 1999-2014: الحدود والتناقضات»، مجلة **الربيع** (الدار البيضاء)، العدد 1 (ربيع 2015)، ص 13.

(763) سليم، ص 212.

(764) الساسي، ص 16.

(765) هانتنغتون، **النظام السياسي**، ص 91.

(766) الساسي، ص 17.

(767) لطفي طرشونة، «منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير»، في: أمحمد مالكي [وآخرون]، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 35.

(768) كينيث ن. والتز، **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**، ترجمة عمر سليم التل؛ مراجعة سعيد الغانمي (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2013)، ص 44.

(769) المرجع نفسه.

(770) إبراهيم أسعيدي ومونية رحيمي، **نظرية صدام الحضارات أو التهديد الإسلامي واقع أم اختلاق؟** (الدار البيضاء: دار الفرقان، 1999)، ص 69.

(771) Bertrand Badie et Marie-Claude Smouts, Le Retournement du monde: Sociologie de la scène internationale, Amphithéâtre (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques; Dalloz, 1992), p. 17.

(772) Ibid.

(773) سليم، ص 122.

(774) Badie et Smouts, p. 18.

(775) عبد النور بن عنتر، «البعد الأمني للاستعصاء التكاملي في المغرب العربي»، **السياسة الدولية**، العدد 201 (2015)، ص 13.

(776) من قرار مجلس الأمن رقم 1973، 2011) 1973/ S /RES).

(777) المرجع نفسه.

(778) خيري عمر، «الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية»، **سياسات عربية**، العدد 13 (آذار/ مارس 2015)، ص 30.

(779) هانتنغتون، **النظام السياسي**، ص 42.

(780) J. F. Médard, «L'État patrimonialisé,» p. 31, at: http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/039025.pdf.

(781) بول كينيدي، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين، مج 1: التحولات الإقليمية**، تعريب نظير جاهل (بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998)، ص 229.

الفصل الثامن عشر
الجزائر: الخوف من التغيير السياسي ...... عبد الناصر جابي

تحاول هذه الدراسة التعرّف إلى تلك الصعوبات التي تواجه التغيير السياسي في الحالة الجزائرية التي عرفت كيف تتجنب موجات التغيير العربي العاتية في عام 2011. لم تكن هذه الصعوبات حاضرة أول مرة في التاريخ السياسي للجزائر؛ إذ عرفت الجزائر ظاهرة الاستعصاء نفسها أمام التغيير السياسي بمناسبة حوادث تشرين الأول/أكتوبر 1988 التي عاشتها في وضع سياسي اقتصادي أكثر هشاشة، وكادت أن تعصف بالبناء المؤسساتي للدولة كله، نتيجة قوة الاحتجاج وطابعه الشعبي الذي مسّ كثيرًا من المدن والجهات، في حالٍ تميّزت بإقحام الجيش أول مرة منذ استقلال البلاد في مواجهات عنيفة ضد المواطنين المتظاهرين الذين عُذِّب المئات منهم واحتُجزوا في أماكن سرية بوساطة مؤسسات أمنية رسمية[782].

أنتجت حوادث تشرين الأول/أكتوبر نوعًا من التغيير في واجهة النظام السياسي، من دون المس بالدولة العميقة التي بقيت بعيدة عن تأثير هذه الحوادث، مع أن هذه الأخيرة تعرضت لـ «الاستغلال» من أجل إنجاز نوع من التعددية الحزبية والإعلامية، وفتحت مجال العمل الاقتصادي الحر بدلًا من الخيار «الاشتراكي» الذي كان سائدًا، كما جاء به الدستور الجديد الذي أُقر بعد الحوادث مباشرة. لم تمس الإصلاحات بأساسيات قواعد اللعبة السياسية الرئيسة التي بقيت من دون تغيير، كما أكدت ذلك حوادث عدة شهدتها الجزائر في ما بعد[783].

شكل التغيير هذا هو نفسه في الواجهة القانونية، وهو الذي لجأ إليه النظام السياسي بمناسبة «حوادث جانفي [كانون الثاني/يناير] 2011»[784] التي اندلعت في كثير من المدن الجزائرية، واستمرت أيامًا، في تزامنٍ واضح مع حوادث الربيع العربي الذي انطلق من الجارة تونس، ما زاد من حجم تخوف النظام السياسي الجزائري وارتباكه، على الرغم من أن ما حصل من حوادث داخل الجزائر هذه المرة لم يصل إلى قوة وعنفوان ما حصل في تشرين الأول/أكتوبر 1988، أو ما حصل في تونس وبعض الدول العربية خلال الفترة نفسها؛ إذ خفت الحراك الجزائري بسرعة، كالعادة، لأسباب سنحاول أن نتعمق فيها ضمن هذه الدراسة، عندما نتكلم على دور الحركات الاجتماعية الشعبية ذات الطابع الاحتجاجي التي لم تنجح هي الأخرى لتكون عامل تغيير سياسي في الجزائر، ما جعل الحالة الجزائرية تبدو مستعصية على التغيير السياسي النوعي، مقارنة بمحيطها المغاربي والعربي. هذه الحالة لم تفلح معها الأدوات المعروفة للتغيير، كالانتخابات التي جُربت بشكل دوري وفي أوضاع سياسية مختلفة كتغيير من أعلى، ولا الهزات القوية نسبيًا التي كانت وراءها الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي أصبحت جزءًا من «الديكور» الجزائري اليومي[785] كوسيلة للتغيير من أسفل، لا في مدن الشمال، كما كانت الحال دائمًا، بل في الجنوب، كما حصل أكثر من مرة في الأعوام الأخيرة في مدن مثل عين صالح[786] وتندوف وورقلة التي طرحت فيها الحركات الاحتجاجية مطالب نوعية، مثل رفض استكشاف الغاز الصخري، بما يحمله من آثار سلبية في البيئة والمطالبة بالشغل ...إلخ. وتمثّل العمل السياسي المنظّم الذي تلجأ إليه المعارضة السياسية في الأعوام الأخيرة التي اقترحت بديلًا جديًا، بعد اجتماعها في مزفران (حزيران/يونيو 2014)، في التوافق على مرحلة انتقال سياسي وإجراء انتخابات تكون منظّمة بوساطة لجنة وطنية مستقلة ودائمة كآلية تبعد عملية تنظيم الانتخابات من الإدارة الرسمية المتهمة بالتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات منذ استقلال البلاد. هذا العمل السياسي المنظم لم يحقق، هو الآخر، نجاحًا في إحداث التغيير المطلوب حتى الآن.

لمناقشة هذه الإشكالية التوليفية والتحقق منها، سنحاول أن ننطلق من ثلاث فرضيات أساسية، نعتقد أن بإمكانها أن تساعدنا في فهم ظاهرة تعثُّر التغيير السياسي في الحالة الجزائرية، وفتح النقاش حول هذه الإشكالية العامة المرتبطة بالتغيير السياسي، لمعرفة ما يميّزها من غيرها إقليميًا وعربيًا. **أُولى** هذه الفرضيات ذات علاقة بمستويات سياسية ومؤسساتية تميز بناء الدولة الوطنية في الجزائر[787] ومؤسساتها، و**ثانيتها** مرتبطة بمستويات سوسيوسياسية في علاقة بالنخب السياسية والثقافية من حيث تركيبتها وما يميزها من انقسامية ثقافية ولغوية. أما **ثالثتها**، فتتعلق بالتجربة السياسية القريبة المتعثرة في التغيير، عند الجزائريين وما ولّدته من خوف من المطالبة به، وهو الخوف الذي اعترى المؤسسات والأفراد وجزءًا كبيرًا من المجتمع، خصوصًا الفئات الكبيرة في السن والمكتوية بنار الحرب الأهلية التي عاشتها الجزائر، بعد محاولة التغيير الأولى في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وذلك وفـْق سياسة تخويف مقصودة من النظام السياسي وروافده الإعلامية والسياسية وصلت إلى مداها في العامين الأخيرين، مع ما يعرفه المحيط الإقليمي المباشر للجزائر من اضطرابات أمنية وسياسية، كما هو حاصل في ليبيا ودول الساحل (مالي) وحتى تونس ومصر جزئيًا.

أولًا: الجزائر– العلاقات بين الأمني والسياسي

سنحاول أن نتطرق في الفرضية الأولى بداية إلى ما يميز الدولة الوطنية في الجزائر من خصوصيات، وذلك بالتركيز على العلاقة التي تحكم المؤسسات داخلها وفي ما بينها، وعلى رأسها تلك العلاقة التي تميز المؤسسة العسكرية - الأمنية من المؤسسات المدنية التي تشتغل كواجهة للسلطة العسكرية الفعلية، مثل البرلمان والهيئتين التنفيذية والقضائية، والتي يمكن أن تتغير الوجوه داخلها وعلى رأسها، كما جرى بشكل مستمر، من دون أن تتغير مهمات هذه المؤسسات في العمق، خصوصًا تلك العلاقة الضابطة لتقسيم العمل بين المؤسسة العسكرية - الأمنية والمدنية.

إنها علاقة نجدها حاضرة على مستويات مختلفة داخل المؤسسات الاقتصادية والسفارة والإدارة والحكومة ...إلخ، وتكون دائمًا لمصلحة الطرف الأمني - العسكري الذي يتحكم بخيوط اللعبة واتخاذ القرار، ليكتفي الطرف المدني بالترويج لهذا القرار واعتماده علانية كواجهة مدنية مكلّفة بالتبليغ وتحمّل المسؤوليات في حالة الفشل، عكس مركز القرار الأمني العسكري الذي يبقى بعيدًا عن المساءلة، ما يمكن أن يفسر جزئيًا على الأقل الاستمرارية التي تميزه.

ظهرت علاقة بين المدني الشكلي والعسكري، صاحب القرار الفعلي تاريخيًا في أثناء ثورة التحرير[788]، ليعاد إنتاجها بعد الاستقلال بشكل واسع وفجّ في كثير من الأحيان؛ إذ جرى «اختيار» أول رئيس للجمهورية (أحمد بن بله) من طريق قيادة الأركان ورئيسها العقيد هواري بومدين، بعد أن استُبعدت الوجوه المعروفة، صاحبة الشرعية التاريخية (محمد بوضياف وحسين آيت أحمد على وجه الخصوص) التي رفضت قبول القيام بواجهة سياسية مدنية لحكم العسكريين، كما فعل بن بله[789]، على الرغم من شرعيته التاريخية التي تبرر الاتصال به وإقناعه بتأدية هذا الدور. بن بله الذي جرى الانقلاب عليه بعد ثلاثة أعوام فقط (1962-1965)، عندما حاول أن يكون رئيسًا فعليًا لا «ربع رئيس»، بحسب وصف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أقرانه من الرؤساء الذين حكموا الجزائر قبله.

استمر هذا الوضع مع جميع رؤساء الجمهورية الذين وصلوا إلى الحكم نتيجة الدعم الذي وجدوه من المؤسسة العسكرية التي كانوا من قادتها في بعض الأحيان قبل الاستقلال أو بعده (العقيد الشاذلي بن جديد 1979-1992؛ العقيد علي كافي 1992-1994؛ الجنرال اليمين زروال 1994-1999؛ الرائد عبد العزيز بوتفليقة منذ عام 1999)[790]. إنهم الرؤساء أنفسهم الذين غادروا الرئاسة تحت ضغط مباشر من مراكز القرار نفسها التي أتت بهم، كما حصل مع الرئيس الشاذلي[791] وزروال على سبيل المثال، ومن دون نسيان حالة الرئيس محمد بوضياف الذي اغتاله ضابط في الجيش كان مكلفًا بحراسته، كما تبين الرواية الرسمية[792]، بعد ستة شهور فقط من تنصيب المجلس الأعلى للأمن له على رأس المجلس الأعلى للدولة (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 1992) خلفًا للرئيس الشاذلي المستقيل/المقال.

ينفرد هواري بومدين من بين جميع رؤساء الجمهورية حتى الآن بأنه الرئيس الوحيد الذي وصل إلى السلطة بقوة دفع ذاتية، واستطاع أن يتحكم بالقرار السياسي والعسكري في آن واحد، ومن ثم لم يكن واجهة لمراكز قرار لا يتحكم بها، وعلى الرغم من أنه حاول طوال فترة حكمه أن يحافظ على التوازنات السياسية والعصب التي حكم بوساطتها، وعلى رأسها «مجموعة وجدة» التي تكونت على الحدود في إقليم الولاية الخامسة والمكوّنة من ضباط جيش التحرير التابعين للولاية الحدودية نفسها، فضلًا عمّا بناه من تحالفات خارج المجموعة، خلال مدة حكمه (13 عامًا) والتي شملت قوى سياسية متنوعة، نجح في توظيفها لمصلحة نظامه.

هذه التوليفة بين العسكري والمدني التي ميزت النظام السياسي الجزائري على مستوى الرئاسة في أغلبية مراحله سنجدها حاضرة بقوة على مستويات أدنى وعلى صعد مختلفة، في الميدانين الاقتصادي[793] والإداري في مركز القرار بالعاصمة وفي الولايات، وداخل المؤسسة الاقتصادية والبنك والوزارة والسفارة والولاية والبلدية.

تظهر هذه التوليفة في التسيير العادي اليومي للشأنين الاقتصادي والسياسي، لكنها أكثر حضورًا بمناسبة اتخاذ القرارات المهمة، كمحطة الانتخابات والتعيينات في المناصب بمستوياتها المختلفة، وجلب المنافع الاقتصادية الكثيرة التي يبنى عليها عادة أي نظام اقتصادي وسياسي ريعي، مثل النظام الجزائري.

وكمثال على توضيح هذه العلاقة المميزة بين المدني والعسكري في الحالة الجزائرية، وكيف دام فيها الأمني - العسكري، رجالًا ومؤسسات في وقت تغيّر فيه المدني الشكلي بسرعة كبيرة في بعض الأحيان، نتيجة حالة الاضطراب التي عرفها النظام السياسي في أوقات كثيرة، يمكن أن نذكر أن الجزائر عرفت عددًا قليلًا جدًا من مسؤولي الأمن العسكري (خمسة بالضبط) منذ الاستقلال حتى تاريخ مغادرة الفريق محمد مدين منصبه كمسؤول أول عن الاستخبارات العسكرية (2016) الذي حطم رقمًا قياسيًا على رأس المؤسسة (1990-2016)، بينما شهدت الفترة نفسها تغيير مئات الوزراء و13 رئيس حكومة و7 رؤساء جمهورية.

عرفت مؤسسة الدرك الوطني هذا الوضع نفسه؛ إذ تميزت هي الأخرى باستقرار كبير على رأس قيادتها منذ الاستقلال[794] منذ تعيين العقيد أحمد بن شريف على رأسها بعيد الاستقلال مباشرة (1962-1977)، علمًا بأننا نلاحظ، كما كانت الحال مع المؤسسات الأمنية الأخرى، أن فترات تعيين مسؤولي المؤسسات الأمنية لا تتطابق بالضرورة مع فترات بقاء رؤساء الجمهورية في الحكم؛ فالرئيس الجزائري يمكن أن يقبل بأن مسؤولٍ أمني كبير على رأس هذه المؤسسات تم تعيينه من الرئيس الذي سبقه. كما يمكن أن يُعين في بعض الأحيان ويُبعد خلال فترة حكمه.

يتوقف التعيين والإبعاد على اعتبارات عدة تحتاج إلى دراسة دقيقة لفهمها، كالوضعين السياسي والأمني اللذين تتم فيهما، والعلاقات التي يملكها رئيس الجمهورية مع الضابط المعين أو المقال، وكيف يمكن أن تتطور، ولا سيما في حالة الرؤساء الذين طال بهم المقام برئاسة الجمهورية، كما هي حال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حطم الرقم القياسي حتى الآن كرئيس للجمهورية (منذ عام 1999).

نلاحظ بسهولة سيطرة أبناء الجهة الشرقية على هذه المناصب كما كانت الحال مع الرئيسين هواري بومدين والشاذلي بن جديد (1965-1992)، ليتغير الوضع مع وصول الرئيس بوتفليقة، ابن الجهة الغربية (تلمسان) الذي تمكّن من تنصيب أبناء جهته في الأعوام الأخيرة (مناد نوبة على رأس الدرك) وعبد الغني هامل (على رأس مديرية الأمن). تعكس هذه التعيينات ما قام به الرئيس بوتفليقة من تغيير مهم في موازين القوى السياسية بين الجهات في الجزائر، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالمناصب العسكرية التي كانت تقليديًا من احتكار أبناء الجهة الشرقية لأسباب تاريخية معروفة. وتحولت إلى الغرب، ما يجعلها ذات تأثير قوي عندما تحين مرحلة الحسم السياسي في المحطات المقبلة، كخلافة الرئيس بوتفليقة نفسه (2019)[795].

جرب رؤساء الجزائر كلهم، وبنسب نجاح مختلفة، اللعب على الصراع الموجود بين المؤسسات الأمنية الثلاث (الأمن العسكري/مديرية الأمن الوطني/الدرك) الذي يستعملونه لمصلحتهم الخاصة عندما يتعلق الأمر بالتقارير الأمنية

المطلوبة بمناسبة التعيينات في المناصب العليا[796]. ويأتي هذا في وقت عرفت العلاقات بين هذه المؤسسات الأمنية التابعة تنظيميًا إلى وزارتي الدفاع (الأمن العسكري والدرك) والداخلية (المديرية العامة للأمن الوطني) تغييرات، على الرغم من الدور الخاص الذي قام به ولا يزال الأمن العسكري حتى عام 2016، وهو تاريخ إبعاد مديره القديم توفيق مدين عن رئاسته وانطلاق الهجوم المتعدد الأشكال على المؤسسة ورجالها، كما حصل في قضية عودة وزير النفط السابق شكيب خليل من الخارج بعد اتهامات سابقة له بالفساد، ما جعله يغادر الجزائر ويعود في أحوال ما زالت غامضة[797]، كان من نتائجها السياسية المهمة انطلاق حملة سياسية وإعلامية ضد مدير الاستخبارات السابق، وصل بعض أصدائها إلى العدالة بإقالة النائب العام الذي رفع الدعوى - تطبيقًا لتعليمات الأمن العسكري - ضد الوزير مباشرة[798]، علمًا بأن القضية بفصولها كلها تمت خلال حكم الرئيس بوتفليقة ووزيره الأول الذي لم يُسمع له حتى الآن رأي في ما حصل.

تؤكد حالة المديرية العامة للأمن، بما عرفته من فترات اضطراب في بعض الوقت واستقرار في آخر، ما نحاول أن نثبته بشأن علاقة الأمني بالسياسي؛ إذ عرفت هذه المؤسسة الأمنية المدنية التابعة لوزارة الداخلية اضطرابًا كبيرًا على رأس قيادتها خلال فترة حكم الرئيس بن بله في بداية الاستقلال[799] لغاية الانقلاب عليه في عام 1965 بوساطة الرئيس بومدين الذي عهد برئاسة المديرية إلى عقيد من جيش التحرير (أحمد دراية) (1965-1977) قريب منه جهويًا وعلى مستوى الخلفية العسكرية، زيادةً على الانتماء إلى مجلس الثورة الذي حكم الجزائر بعد الانقلاب على الرئيس بن بله، كسلطة تشريعية وتنفيذية في آن واحد، ليحيل العقيد دراية بعد ذلك إلى منصب وزير النقل في التغيير الحكومي في عام 1977.

بمناسبة هذا التعديل الحكومي المهم الذي قام به الرئيس بومدين في عام 1977، وأعلنه على دفعات متتالية لا دفعة واحدة كما جرت العادة، أُبعدت من الهيئة التنفيذية وجوه سياسية مهمة ودخلتها أخرى، كان من بينها العقيدان أحمد دراية وأحمد بن شريف، عضوا مجلس الثورة، بعد مكوث طويل في منصبيهما على رأس هاتين المؤسستين الأمنيتين اللتين كانتا في حالة تنافسٍ شبه دائم، وعمل الرئيس بومدين على تحفيزهما لمصلحة نظامه وشخصه[800]. ثم أجرى تغييرًا حكوميًا كان هو الأخير الذي قام به؛ إذ أوحى للرأي العام - بما حمله من جديد - أن الرئيس كان يريد من خلال هذه القرارات تغييرًا مهمًا في تحالفاته السياسية، لكن المرض لم يسعفه في الوصول بها إلى مداها.

نجح الرئيس الشاذلي بن جديد في إنجاز الاستقرار نفسه على رأس هذه المديرية المهمة، عندما تمكن من المحافظة على المدير المدني العام نفسه، الهادي لخضيري ابن تبسة[801] الذي عينه الرئيس بومدين قبل وفاته بعام واحد، ليبقى على رأس مديرية الأمن عشرة أعوام كاملة (1977-1987)، ويبعده - هو الآخر - إلى وزارة النقل، بعد هذه المدة الطويلة التي أمضاها على رأس جهاز الأمن، تمامًا كما حصل مع سلفه. واعتبر المدير السابق للأمن هذا التعيين إبعادًا من منصب حسّاس ومهم ضمن الهيئة التنفيذية، إلى موقع أقل أهمية وإن كان وزارة.

مكّنت قوةُ سياسية الرئيس الشاذلي من الوصول إليها خلال فترة طويلة نسبيًا من حكمه (1979-1992)، لكن هذه القوة لم تستطع منع المؤسسة العسكرية الأمنية من فرض المغادرة عليه بعد التطورات التي شهدتها الجزائر، بـُعيد تنظيم أول انتخابات تشريعية تعددية (كانون الثاني/يناير 1992)[802]، فازت بها الجبهة الإسلامية.

تمكّن الرئيس بوتفليقة من المحافظة على الاستقرار على رأس مديرية الأمن الوطني، على الرغم من أن سلفه (اليمين زروال) هو من عيّن عقيد الاستخبارات علي تونسي الذي استمر على رأس المديرية خمسة عشر عامًا (1995-2010)، ثم اغتاله نائبه في مكتبه في قضية لم تـُكشف تفصيلاتها حتى اليوم[803].

يشترك العقيد علي تونسي واللواء عبد الغني هامل الذي خلفه في عام 2010، في خصائص عدة، من بينها أنهما عسكريان، ومن جهة الرئيس بوتفليقة نفسه، وهذا ما حصل مع مديرَي مرحلة الرئيسين بومدين والشاذلي (العقيد أحمد دراية والهادي لخضيري). هذا الأمر منح العامل الجهوي قوة تفسيرية كبيرة في ربط علاقات الولاء على المستوى السياسي داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري، التي تعتمد - في الأساس - على قيم الولاء الشخصي الذي يرتكز

عادة على العلاقة الجهوية والمسار الشخصي، بكل ما يعرفه من محطات تاريخية وتقاطعات مهمة، كالمشاركة في حرب التحرير في ولاية محددة.

اعتُبر قرار بوتفليقة بإبقاء عبد الغني هامل على رأس مديرية الأمن سابقة خطِرة، ولا سيما بعد خروج تظاهرات رجال الأمن ضده للمطالبة بتنحيته، وتحسين أحوال عملهم في (تشرين الأول/أكتوبر 2014). ويمكن أن يُفهم هذا القرار في إطار الصراع بين مراكز القرار السياسي والأمني في الجزائر، خصوصًا بعد ظهور شائعات ترشّح الرجل[804] لخلافة بوتفليقة نفسه، نظرًا إلى ضمانات ربما يستطيع من يخلف بوتفليقة توفيرها للعصب الجهوية - المالية التي بسطت سيطرتها طوال حكم الرئيس بوتفليقة[805].

يمكن من خلال مناقشة هذه الفرضية المتعلقة بما يميّز النظام السياسي والدولة كمؤسسات، وما تحويه من تقسيم داخلي للعمل، موزع بين المؤسسة الأمنية بتشعباتها المختلفة، والمؤسسات الرسمية المدنية التي تحكم كواجهة، الخروج بخلاصة جزئية هي أن الرئيس القوي يستطيع أن يصل إلى مصادر قوة بعد فترة من الحكم، وأن يتحكم إلى حدٍ ما بالمؤسسة الأمنية التي يمكنه توظيفها لمصلحة حكمه وسلطته الشخصية، كما فعل الرئيس بومدين الذي تحوّل - كشخص - إلى أهم مؤسسة سياسية، أو كما فعل الرئيس الشاذلي بن جديد لمدة معيّنة بعد أن استتبت له الأمور (1982-1987)، والرئيس بوتفليقة بعد العهدة الثانية (2002)، على الرغم من مرضه الذي لم يمنعه في ما بعد من إبعاد الرجل القوي (توفيق مدين) من على رأس الاستخبارات العسكرية، بكل ما أفرزه من حراك سياسي وصراع بين مراكز القرار عاشته الجزائر طوال النصف الثاني من عام 2015 وفي عام 2016 [806].

من جهة أخرى، نلاحظ سيطرة واضحة استطاع أن يفرضها الأمن العسكري كمؤسسة، والعسكريون كخلفية مهنية على حساب المؤسستين الباقيتين، على الرغم من استمرارية دور الدرك، ومن بروزٍ أكبر لدور مديرية الأمن (الشرطة) في الأعوام الأخيرة، جراء تجربة العشرية السوداء التي استغلتها هذه المؤسسة الأمنية للتموقع من جديد والحصول على إمكانات بشرية ومادية أكبر.

برز رجال الأعمال على السطح فاعلًا جديدًا ومؤثرًا، بما يحملونه من مشروعات سيطرة سياسية تعتمد على مواقعهم المالية المهمة التي حصلوا عليها بسرعة، بالقرب من صاحب القرار السياسي، ونفوذهم السياسي المتزايد الذي يعتمد على سلطتهم الإعلامية الجديدة التي ظهرت قوتها بمناسبة الانتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014. وفي هذه الانتخابات السياسية، برز رجال الأعمال بقوّةٍ مصدرَ فساد واضح في شراء المواقع والأصوات داخل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، وهي قوّة مرشحة للبروز أكثر بمناسبة تشريعيات 2017 ورئاسيات 2019 [807].

هذا الدخول لرجال الأعمال كقوة مالية إعلامية سياسية خلط قواعد تسيير النظام السياسي التي عُرف بها منذ الاستقلال لغاية الأعوام القليلة الأخيرة، ما يمكن أن يؤثر في تلك العلاقات البينية التي ميزت المؤسسات داخله، خصوصًا إذا طورت هذه القوى المالية السياسية استقلاليتها عن مراكز القرار الأخرى، بما فيها المؤسسة الأمنية التي لم تكن دائمًا بعيدة عن بروز هذه الفئة المالكة الجديدة، التي خرجت من رحم النظام الاقتصادي والسياسي الأمني والريعي الذي عرف أزمة موارد مالية، نتيجة انهيار أسعار النفط التي اعتمد عليها، حتى الآن، مصدرًا لتسييره السياسي، ما يرشح علاقاته الداخلية بين مؤسساته وعلاقاته مع مختلف الفئات الاجتماعية إلى التغير على المدى المتوسط - بكل تأكيد - إذا استمرت الاتجاهات الملاحظة نفسها.

ثانيًا: النخب السياسية – انقسام ثقافي وقلّة حيلة

نناقش في هذه الدراسة الفرضية الثانية التي نعتقد أنها تملك قوة تفسيرية كبيرة - هي الأخرى - في فهم تعثّر التغيير السياسي في الجزائر؛ إذ هي ذات علاقة بما يميز النخب السياسية الحاكمة من النخب المعارضة، كالانقسام اللغوي بين معرّب ومفرنِس، نتيجة ما تتميز به الحالة الجزائرية التي لم تتمكن من إنتاج مؤسسات ثقافية وعلمية موحدة مؤهلة لإنتاج نخبة متجانسة ثقافيًا ولغويًا، علاوة على قلة حيلتها في تدبير الشأن العام الذي لم تعتد الخوض فيه علانية، نتيجة

تنشئتها السياسية التي تمّت أساسًا خلال مرحلة الأحادية السياسية التي عاشتها مدةً طويلة، الأمر الذي لم يساعدها في تحويل المؤسسة الحزبية إلى فضاءات للتعارف والنقاش والاختلاف[808]، بل ساعدها في استمرارية العلاقات المبنية على الجهة والعشيرة، على حساب الأبعاد السياسية الضعيفة الحضور.

إننا أمام قاعدة سوسيولوجية مهمة هي العلاقات الجهوية[809] التي يمكن أن تخترق الحزب السياسي والعلاقات داخله بسهولة، وتحدّد جزءًا مهمًا من العلاقات السياسية بين مكونات النخبة السياسية الرسمية، وحتى النخبة المعارضة، نتيجة ضعف التجربة الحزبية التعددية في الجزائر ذاتها التي انطلقت في جوّ مأزوم في بداية التسعينيات، ما جعل هذه النخب التي تصدت للعمل الحزبي ضعيفة التأثير في تأطير، أو حتى مسايرة التغيير السياسي في الحالة الجزائرية التي تعرف في المقابل حركات اجتماعية مطلبية اقتصادية واجتماعية جذرية الطرح، لم تستطع هذه النخب كل مرة إعطاءها مقاصد سياسية تصب في خانة التغيير، باستثناء حالة بداية التسعينيات التي ركب في أثنائها التيار السلفي الجذري هذه الحركات الشعبية، ومنحها أبعادًا سياسية لم تكن تملكها في الأصل.

يتجسد ضعف حضور هذه النخب وانقساماتها اللغوية والفكرية في صراعاتها الثقافوية المدمرة داخل المؤسسات التي تؤطرها، كالدولة الوطنية ذاتها والأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات التي تعيش حالة انشقاقات شبه دائمة[810]، ما يجعلها في عين المواطن - في نهاية الأمر - بلا شرعية كبيرة ولا تأثير قوي، كما تبيّن التجربة السياسية اليومية التي لم تتمكن من إنتاج شخصيات كاريزمية حتى الآن، قادرة على تجنيد المواطن وتوجيهه سياسيًا، بعد ربع قرن مضى على الاعتراف بالتعددية السياسية.

تبيّن عمليات سبر الآراء التي أُجريت في الجزائر أن ثقة المواطن الجزائري تقل بدرجة كبيرة في المؤسسات التي يفترض أنها تمثله، كالحزب السياسي[811] والبرلمان. ويُفترض أن تكون مؤسسات كالحزب السياسي والنقابات والجمعيات أداةً للتغيير السياسي، ينخرط فيها المواطن كي يعبّر من خلالها عن مشروعات التغيير، في حين تبين نتائج سبر الآراء أن المواطن لا ينخرط فيها[812]. والأدهى من ذلك أن ثقته فيها ضعيفة بشكل واضح، الأمر الذي أدّى إلى ترك الشارع الجزائري فارغًا من الناحية السياسية، كما تُظهر التجربة اليومية وتعكسه عمليات سبر الآراء التي حاولت قياس علاقة المواطن بالسياسة في الجزائر في أعوام مختلفة[813].

يمكن تفسير ظاهرة عدم الثقة وضعف الانخراط في الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، ثم ضعف الأداء، بعاملين اثنين: **الأول** يتعلق بمكانة الحزب داخل النسق السياسي الجزائري، وهو ما يجعلنا نربط بين أدوات التغيير السياسي المتمثلة في الحزب في الانتخابات، لما لها من علاقات مباشرة تمتاز بها النخب السياسية، ثم نناقش قضية عجز هذه الأدوات على حوادث التغيير السياسي؛ فالحزب السياسي وإنْ اعتُرف به دستوريًا منذ عام 1989، لم يكن مقبولًا عمليًا داخل النسق السياسي الرسمي، طوال ربع قرن مضى على دسترة الظاهرة الحزبية التعددية؛ إذ بيّنت التجربة السياسية منذ إعلان التعددية (1989) أن الحزب «الفائز» في الانتخابات التشريعية، مثلًا، ليس بالضرورة هو الحزب الذي يكوّن الحكومة، ولن يكون هو الحزب الذي يطبق برنامجه السياسي الذي اعتمده ودافع عنه في أثناء الحملة الانتخابية؛ إذ جرت «العادة» أن يعيّن رئيس الجمهورية رئيس حكومة للدفاع عن برنامجه هو لا عن برنامج الحزب السياسي الفائز في الانتخابات. وغالبًا ما يحصل هذا البرنامج على تأييد نواب البرلمان، وعلى رأسهم نواب الحزب الفائز بالانتخابات الذين لن يغامروا أبدًا برفض هذا البرنامج أو حتى انتقاده بشكل جاد[814]. وبموجب هذا كلّه أصبح رئيس الحكومة المعيّن غير مضطر إلى النزول إلى البرلمان للدفاع عن حصيلة نشاطه، ولا الرد على أسئلة النواب الشفوية، الأمر الذي طبع العمل التشريعي والبرلماني ككل بطابع سلبيّ.

كما أن الممارسات السياسية العملية الانتخابية والأحزاب تُفرغ من كل دور سياسي فعلي، وتجعل العمل الحزبي حكرًا على شِللٍ لا تؤمن بقيم العمل السياسي والحزبي المعروفة، كالتنافس والشفافية واقتراح البرامج البديلة ليصبح هدف هذه «الآلة الانتخابية» هو الوصول إلى مواقع السلطة بأيّ ثمن، وتحت أي غطاء لبرنامج اقتصادي واجتماعي، ما يُفرغ برامج الأحزاب من أي تميز ويجعلها متشابهة إلى حد الملل[815]. وهذا بدوره يجعل المواطن العادي ينفر من هذه الانتخابات والأحزاب التي تروج لها، ثمّ يشكك في أدائها ونخبها التي تفتقد كثيرًا من شروط القبول

والكاريزما[816]، فأصبحت الانتخابات التي ابتعد عنها المواطن وكفّ عن الاهتمام بها كثيرًا[817] لا تعني إلا بعض الفئات الجديدة الميسورة، كما هو واضح من ذلك الاهتمام المبالغ فيه من أصحاب المال الجدد، الذين بدأوا يظهرون بقوة كفاعلين مركزيين من خلال هذه الانتخابات التي فقدت كثيرًا من شرعيتها في عيون المواطنين الجزائريين، جراء الفساد المالي المرتبط بها وعدم الشفافية في تنظيمها وإعلان نتائجها.

من جهة أخرى، أو في ما يتعلق بالعامل الثاني، نجد أن هذه الأحزاب التي استولت عليها شِلل متصارعة، ووظّفتها للتقرب من مراكز القرار، تفتقد أي حراك من داخلها، فلا برنامجَ سياسيًا واضحًا، ولا مؤسسات للنقاش الداخلي، ولا شفافية بين النخب في تنافسها. كل ذلك سيخلق لنا «مؤسسات» بلا روح، هدفها إنتاج نخب من دون مواصفات محددة، تنشق في أول صراع، أو تلتحق بأحزاب أخرى، أو تكوّن أحزابًا جديدة، أو تبادر إلى الترشح في قوائم مستقلة في الانتخابات. والفترة الوحيدة التي تنشط فيها غالبية هذه الأحزاب تقتصر على شهور قليلة تسبق فترة الانتخابات، يكون الهدف منها تحقيق الفوز لا أكثر. هذا الأمر فرض على الدستور الجزائري التدخل في تعديل 2016 لمنع هذا التجوال السياسي الذي عاناه كثير من الأحزاب وأثّر سلبًا في أداء البرلمان، الضعيف أصلًا.

بقي الهدف الأسمى بالنسبة إلى هذه النخب هو الوصول إلى مراكز القرار التنفيذي ومراكز السلطة الأخرى، حتى لو كان على حساب المؤسسة الحزبية التي أوصلتها إلى هذه المواقع، كما حصل أكثر من مرة[818] داخل أحزاب من جميع العائلات السياسية، بما فيها تلك التي كانت تُعرف بنوع من الانضباط، كما هي حال حركة مجتمع السلم[819] أو النهضة قبلها أو التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية.

على الرغم من هذه الصورة القاتمة للظاهرة الحزبية في الجزائر، ومن ورائها النخب السياسية، فإننا لاحظنا في العامين الأخيرين مبادرات جديدة للتوافق السياسي ولتكوين تحالفات سياسية، يمكن أن نذكر منها أهم مبادرة، وهي التي ضمت أكثر من عشرة أحزاب وشخصيات سياسية وأكاديمية معروفة، ظهرت على شكل تنسيقية للانتقال الديمقراطي (حزيران/يونيو 2014)، طالبت بالتوافق على مرحلة انتقالية وتكوين لجنة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات بدلًا من مصالح وزارة الداخلية.

ربما لا يكون البرنامج السياسي لتنسيقية الانتقال الديمقراطي- فقط - هو المهم في الأمر، بقدر ما يمكن يكون هو التوافق الذي ظهر بين مكوناتها الحزبية المتنافرة تقليديًا؛ إذ ضمت هذه التنسيقية أحزابًا وحركات مثل: حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحزب العدالة والتنمية الإخوانية، مع حزب مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي ينادي بنوع من العلمانية، زيادة على أحزاب وطنية أخرى على غرار حزب طلائع الحرية (علي بن فليس). ويمكن ملاحظة عدم التجانس الفكريّ نفسه على مستوى الشخصيات السياسية والأكاديمية التي تمكنت على الرغم من ذلك كلّه من التوافق والعمل السياسي المشترك، لأكثر من سنتين مضتا على انطلاق عمل التنسيقية (حزيران/يونيو 2014)، وهي التنسيقية التي تظهر- موقتًا على الأقل - وكأنها تجاوزت ما كانت تشكو منه النخبة السياسية من طرح أيديولوجي وثقافوي، ولا سيما بعد الاتفاق بين مكوناتها على برنامج سياسي توافقي. الأكثر من هذا هو تمكّن الأحزاب من القيام بتحركات مشتركة، وخروج قادتها في مظاهرة سلمية بمناسبة يوم الشهيد (18 كانون الثاني/يناير 2015) بالعاصمة؛ فهذا العمل المشترك لم يُنه جميع الخلافات الكثيرة والتباين الذي ما زال يميز برامج الأحزاب المكونة لها، ما جعل الأحزاب والشخصيات المكونة للتنسيقية تتفادى الموضوعات التي يمكن أن تكون مجالًا للصراع والاختلاف، كما حصل جزئيًا في الاجتماع الثاني للتنسيقية في 30 آذار/مارس 2016 عندما طرحت قضية حقوق المرأة التي لا يوجد اتفاق عليها مع إحدى الشخصيات السياسية[820].

بقيت التنسيقية تواجه تحديًا كبيرًا في كيفية تجاوز ما هي مختلفة فيه، وهو كثير، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالقضايا الثقافوية والأيديولوجية التي ما زالت حاضرة على مستوى النقاش الاجتماعي، كقضية المرأة والهوية واللغة. وستفرض «روزنامة» الحوادث السياسية الوطنية - هي الأخرى - على التنسيقية اتخاذ موقف من الانتخابات التشريعية (2017) والرئاسية (2019) المقبلة، لقياس مدى جديّة هذا التنسيق الذي يظهر أول مرة في الحياة السياسية الجزائرية، فهل هناك إمكان لدخول هذه الأحزاب الانتخابات بحد أدنى من التنسيق، أم أن التحالفات ستظهر

بعد نتائج الانتخابات؟ وكيف ستتعامل مع مطلب اللجنة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات التي كانت إحدى نقاط الاتفاق بين أحزاب التنسيقية؟ إنها بعض التحديات التي ستواجه التنسيقية وهي مقبلة على سنة ستشهد تنظيم الانتخابات التشريعية. لكن الأكيد أن هذه التجربة التي استمرت بانتظام حتى الآن (2016)، ساعدت كثيرًا في تجاوز العوائق الشخصية والذاتية التي كانت تفرق النخبة السياسية الجزائرية التي اشتغلت وتحاورت بعضها مع بعض، في عمل دام أكثر من عامين، الأمر الذي ساعد على تجاوز كثير من عوائق عدم التواصل الذي يميز النخبة السياسية في الجزائر.

ثالثًا: الجزائري بين الخوف من التغيير والتخويف منه

أما الفرضية الثالثة التي نحاول مناقشتها في هذه الدراسة، فتتطرق إلى خوفٍ من التغيير أصاب المؤسسات والنخب وجزءًا كبيرًا من المجتمع والمطالبة به، بعد التجربة الفاشلة التي عاشتها الجزائر فيما هي تحاول الانتقال من نظام الحزب الواحد الى التعددية، بعد حوادث تشرين الأول/أكتوبر 1988. وهي تجربة قاسية كادت أن تعصف بمؤسسات الدولة الوطنية نفسها، وأدت إلى وفاة أكثر من 200 ألف مواطن بحسب بعض التقديرات الرسمية[821].

وقعت حوادث عنف في مناطق مختلفة من البلاد، لكن بدرجات متفاوتة، شهد بعضها مجازر جماعية في المناطق الريفية وضواحي المدن الكبرى، الشعبية منها على وجه الخصوص. كما شهدت - أيضًا - عمليات قتل جماعي تخلّلها تنكيلٌ بجثث واختطافُ نساء وقتل أطفال، وممارسات عنيفة أخرى متنوعة مست الأصول، لأنها جرت داخل العائلة الواحدة والجيرة القريبة، في مجتمع يغلب عليه طابع التجانس على أكثر من صعيد: ديني وثقافي وعرقي، فخلّفت الحوادث تلك أثرًا بالغًا على الصعيدين الفردي والجماعي.

استندت حالة العنف هذه إلى جماعات مسلحة متنوعة اعتمدت خطابًا إسلاميًا سلفيًا، في مواجهة قوات الجيش والأمن التي استعانت - بدورها - بجماعات مسلحة شُكّلت من مواطنين متطوعين للدفاع عن قراهم وأحيائهم. ولم تكن قوات الجيش في بداية الحوادث مؤهلة للقيام بحرب العصابات، نتيجة ما ميزها من عقيدة عسكرية وتنظيم هيكلي، ولما كانت تتمتّع به تلك الجماعات المسلحة من تأييد شعبي، تقلّص مع الوقت، ابتداءً من النصف الثاني للتسعينيات التي استطاعت فيه السلطات العودة إلى المسار الانتخابي، بتنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية (1995) فاز فيها الجنرال اليمين زروال. منح ما حصل في تلك الحرب كثيرًا من ملامح الحرب الأهلية التي مست آثارها النسيج الاجتماعي في العمق، فكان لها الأثر الواسع في المستويات النفسية والاجتماعية التي لم تستطع النصوص القانونية الرسمية الوصول إليها، واكتفت ببعض الأبعاد القانونية والسياسية في تعاملها مع حالة العنف العامة التي عاشتها الجزائر. ولم تمس الحرب القوات العسكرية والأمنية النظامية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها المساجد فحسب، بل مست أيضًا، وبالدرجة الأولى، المواطنين الذين عوقبوا بأشكال مختلفة وبتبريرات متنوعة عبر هذه الجماعات، كعدم الانصياع لأوامر هذه الجماعات[822] المسلحة، أو التعاون مع «الطاغوت»، في وقت غابت فيه مظاهر الدولة بأنواعها المختلفة. وفي أكثر من عقد من العنف، سُجلت فيه زيادة في القتل وتنكيل بجثث وحرق ممتلكات واختطاف آلاف من الجزائريين الذين ما زال مصيرهم مجهولًا حتى اليوم[823]، وهو ما أدى إلى هجرة قسرية لجأت إليها عائلات كثيرة في المناطق الريفية التي كانت أكثر تضررًا.

حالة عنفٍ رسخت في الذاكرة الوطنية وارتبطت بالفشل الذي مني به مشروع التغيير السياسي الذي انطلقت فيه الجزائر بعد حوادث تشرين الأول/أكتوبر 1988 بعد إلغاء نتائج أول انتخابات سياسية تشريعية تعددية، كان الفوز الساحق فيها لتيارات إسلامية جذرية؛ فترة عرفت من جهة أخرى تغييرًا جوهريًا على مستوى رئاسة الجمهورية بعد استقالة الرئيس بن جديد، بعد إعلان نتائج الدور الأول من هذه الانتخابات مباشرة، وتعويضه بقيادة جماعية حاولت تجسيد توليفة جهوية - سياسية لتمثيل جميع الجهات والتيارات السياسية[824] والفكرية الحاضرة وطنيًا، نُصِّب على رأسها القيادي التاريخي المعروف محمد بوضياف مدة ستة شهور، انتهت باغتياله في نهاية حزيران/يونيو 1992.

خلّفت موجة العنف هذه وآثارها المختلفة المدمرة، حالة خوفٍ أكيدة لدى كثير من الجزائريّين الذين اكتووا بنارها أو عايشوها بشكل أو بآخر، لمدة تزيد على عشرة أعوام، وهو الخوف الفعلي الذي استغلته في ما بعد قوًى سياسية وإعلامية رسمية، تمكّنت من السيطرة على مراكز القرار المختلفة لابتزاز الجزائريين والجزائريات المطالبين بالتغيير الذي تمت مساواته بالفوضى وعدم الاستقرار، فتحوّل الخوف الفعلي إلى سياسة تخويف ممنهج، حاولت إعادة إنتاج جو الخوف لاحقًا عبر خطابها السياسي والإعلامي؛ فكل من يطالب بالتغيير السياسي والتداول السلمي للسلطة، يُلوّح في وجهه بما عاشته الجزائر من عنف في خلال «العشرية السوداء» التي كان فيها الجزائري ينام في السادسة مساءً، كما جاء في أحد خطب الرئيس بوتفليقة وهو يقارن بين وضع الجزائريين بعد المصالحة الوطنية ووضعهم قبلها.

في المقابل، طُورت سياسة اقتصادية واجتماعية ريعية، ووُجّهت نحو الشباب وبعض الفئات الاجتماعية الشعبية التي كان يمكن أن تستهويها المطالبة بالتغيير أو المشاركة في مشروعات التغيير السياسي في جو الربيع العربي. وظهرت سياسة اجتماعية بقوة، بمجرد تحسّن وضع الدولة المالي، وذلك بالتزامن مع وصول الرئيس بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية (1999)، على شكل مقايضة يحصل بمقتضاها المواطن الشاب في المدن الكبرى - على وجه الخصوص - على بعض الخدمات (سكن، عمل، قرض مالي)، في مقابل عدم المطالبة بالتغيير السياسي تحديدًا، والبقاء خارج الطرح السياسي حتى لو تعلّق الأمر بمطالب جماعية اقتصادية أو اجتماعية. هذه المقايضة أثّرت كثيرًا في استراتيجيات النخب السياسية المعارضة التي وجدت نفسها معزولة شعبيًا، في وقت زاد التركيزُ على المقارنة بين تدهور الوضعية الأمنية والسياسية في بلاد الربيع العربي (سورية/ليبيا/مصر/مالي)، في مقابل الاستقرار الذي تنعم به الجزائر، بعد تجنّبها الربيع العربي، علمًا بأن النظام السياسي بنى استراتيجيته كلها على عامل الوقت الذي خُطط ليكون لمصلحته، أمام مطالب التغيير التي تزامنت مع الربيع العربي التي لم يدخل معها في مواجهات مباشرة، في انتظار فشل التجارب العربية التي بادرت بالتغيير، في أكثر من حالة عربية، كما حصل لاحقًا في سورية وليبيا ومصر[825]. هذه الاستراتيجيا اعتمدت على محاولة التكيف مع هذا المد في بدايته، بمنح وعود بالإصلاح القانوني وهو ما تم ابتداء من عام 2012[826] لغاية عام 2016، تاريخ التعديل الدستوري الموعود.

توجهت وعود بالإصلاح السياسي والقانوني نحو النخب السياسية والمحيط الدولي، في حين ركزت الاستراتيجيا الموجهة على الفئات الشعبية على البُعد الاقتصادي - الاجتماعي الذي سمح به تحسن وضع الجزائر المالي، وذلك على الرغم من بروز بعض الحركات الاحتجاجية ذات الطابع السياسي الواضح، على غرار حركة «بركات»[827] التي انطلقت في تظاهراتها بمناسبة ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة فيما هو في وضعية صحية حرجة.

أعادت حركة «بركات» النظر جزئيًا - في الأقل - في الاتجاه السائد وطنيًا، بطرحها مطالب سياسية واضحة في أول خروج لعناصرها القليلي العدد والمكوَّنين أساسًا من نخب حضرية متعلمة، كانت قد طالبت بتداول السلطة ورفض ترشح الرئيس لعهدة رابعة. الأهم من ذلك أن الحركة كسرت حاجز الخوف وقررت الخروج الى الشارع في أكثر من تظاهرة سلمية في العاصمة، وبعض المدن الأخرى، على الرغم ممّا تعرضت له من قمع ومضايقات بعد الاستنفار الأمني غير المتوازن مع حجم تجنيدها الذي قوبلت به.

لم تتوسع حركة «بركات»، كما كان متوقعًا، خارج الإطار النخبوي الضيّق الذي انطلقت منه في الفضاءات الحضرية والعاصمة تحديدًا، ليختفي نشاطها العام الذي ركزت فيه على الاحتجاجات في الشارع، بعد نحو شهرين من انطلاقها من بوابة جامعة بوزريعة، ومباشرة بعد أن أُعلن رسميًا ترشح بوتفليقة لعهدة رابعة (كانون الثاني/يناير 2014).

خرج أساتذة جامعة بوزريعة في أعالي العاصمة، في وقفة احتجاجية للسبب عينه، وفي الجو السياسي نفسه الذي ميز الانتخابات الرئاسية، من دون أن تكون هناك استمرارية لهذا الموقف السياسي الذي عبّر عنه الأساتذة، وعكس تحركاتهم النقابية الاحتجاجية التي استمرت أعوامًا، من دون أن تتجاوز سقف الطرح الاقتصادي والاجتماعي. الشيء نفسه يمكن قوله عن الحركة الطالبية التي اختفت من الساحة السياسية على غرار مثيلاتها من الحركات الاجتماعية المنظمة الأخرى التي ساد لديها الطرح الاقتصادي والاجتماعي، في وقتٍ تحسّن فيه دخل الدولة، وأصبحت قادرة على تلبية كثير من هذه المطالب.

اعتمدت سياسة التخويف التي اعتمدها الخطاب الرسمي، عبر وسائل إعلامه ووسائطه الحزبية كخلفيةٍ لها في الواقع، على «بقايا» فعليةٍ لجو العنف السياسي الذي عاشته الجزائر منذ بداية التسعينيات؛ إذ استمرت الجماعات الإسلامية في تنفيذ عمليات مسلحة، حتى بعد انحسارها وإصابتها بحالة ضعف أكيدة، وانكفائها إلى مناطق جنوب البلاد، معبرةً في ذلك عن علاقة واضحة بما حصل ويحصل في ليبيا ودول الساحل (مالي). دخلت هذه الجماعات، وهي تنتشر في أقصى الجنوب المفتوح على دول الساحل، في علاقات مشبوهة مع ظاهرة التهريب الدولية (مخدرات، مواد غذائية، سيارات، أسلحة) التي ساعد في ظهورها غياب الدولة في مالي/ليبيا. هذا الوضع جعلها تقترب مما حصل لبعض الجماعات المسلحة التابعة لأقصى اليسار، في بعض دول أميركا اللاتينية، بعد تدهور شعبيتها ورفضها قبول منطق التحولات السياسية التي تعيشها دول أميركا اللاتينية بعد إشكال الدمقرطة الذي عاشته في العقود الأخيرة.

تحول التهريب وابتزاز المواطنين إلى قوتٍ يومي لهذه الجماعات المسلحة التي تقوقعت في المناطق الجبلية والغابية في شمال البلاد؛ إذ يصعب الوصول إليها بعد الضربات الأمنية التي تعرضت لها وتقلص التأييد الشعبي الذي كانت تتمتع به في بداية التسعينيات، وهو وضع لم يمنع هذا الجماعات من القيام بعمليات «نوعية» كما كانت الحال في كانون الثاني/يناير 2013، عندما هاجمت مجموعةٌ إسلامية مسلحة مكونة من عناصر تنتمي إلى جنسيات عدة منشأة غاز كبيرة في الجنوب الشرقي، بالقرب من الحدود الليبية، ما استدعى تدخّل القوات الخاصة التابعة للجيش التي قتلت المجموعة المهاجمة وبعض المخطوفين من الأجانب الذين ركز عليهم الخاطفون عكس العمالة الجزائرية. وكانت محاولة الهجوم هذه تهدف - كذلك - إلى تفجير المنشأة التي تشتغل فيها شركات دولية (نرويجية وبريطانية ويابانية)، ليستمر - في الفترة نفسها - مسلسل اكتشاف مخازن أسلحة، وقتل بعض العناصر المسلّحة، كخلفية لجو التخويف الذي تخصصت وسائل الإعلام الرسمي العام والخاص بالترويج له يوميًا.

سار العامل الدولي في اتجاه هذه الاستراتيجيا، فلم يكن من المنتظر أن يطالب المحيط الدولي القريب (الأوروبي) بالتغيير في الجزائر وهو يشاهد كيف تطوّرت فيه الأحوال في دول الربيع العربي، خصوصًا تلك الموجودة في الضفة الجنوبية للمتوسط، كما حصل في ليبيا وسورية ومصر، ولا سيما بعد تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ مواقف سارت - في نهاية الأمر - باتجاه الرؤية الرسمية الحاثّة على الاستقرار وعدم التغيير خوفًا من عدم الاستقرار.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي، بإيجاز، ما يلي: إن الخلفية السياسية التي حاولنا أن ننطلق منها ونحن نتحدث عما سمّيناه الخوفَ من التغيير بدأت تعرف تغييرات مهمة خلال عامي (2015/2016). ثمّ يمكننا القول إن عددًا من التحولات ربما يؤثر كاتجاهات عميقة على المدى المتوسط، وربّما القصير، بسبب انهيار أسعار النفط في نهاية عام 2015، ما لا يسمح بالاستمرار في شراء السلم الاجتماعي الذي كان أكثر من مطلوبٍ إزاء الفئات الشعبية، كي تبتعد عن الخوض في السياسة والمطالبة بالتغيير السياسي، وهو وضع اقتصادي بتداعيات سياسية واجتماعية ممكنة، ولا سيما إذا عرفنا ذلك الحضور القوي للحركات الاجتماعية في الشارع الجزائري، الذي ما زال يشكو الفراغ السياسي، على الرغم من بروز قوى معارضة حاولت تنسيق عملها والتوافق على حد سياسي أدنى للمطالبة بالتحول الديمقراطي كما توافقت عليه.

هناك بعض المؤشرات على الساحة السياسية يمكن أن يجعلنا نتوجّس من بروز نوع من التضارب وعدم التوافق بين القوى السياسية المنضوية ضمن تنسيقية الانتقال الديمقراطي، التي يُحتمل أن تدخل الانتخابات التشريعية لعام 2017، من دون تنسيق سياسي فعلي يمكن أن يحصل بعد إعلان نتائج الانتخابات، والتي ليس من المؤكد أن تكون أحسن في شفافيتها في الوضع السياسي الحالي، إذا جرت في الإطار القانوني نفسه، وفي موازين القوى السياسية نفسها التي جرت فيها الانتخابات السابقة.

في هذا الجو السياسي الذي استفحل فيه مرض الرئيس، وظهرت مؤشرات كثيرة على اختلال في أداء النظام السياسي، تبرز في هذه المحطة السياسية قضية البحث عن خليفة لما بعد بوتفليقة، في جوٍ تميّز بالاضطراب الذي عاشته المؤسسة الأمنية خلال هذه الفترة التي نتكلم عليها، وهذه المؤسسة هي التي كانت تملك الكلمة العليا في هذا الشأن. الأهم من ذلك أن سياسة التخويف والحث على عدم الإقدام على التغيير السياسي اشتدت وتيرتها بعد التطورات

التي عرفتها الساحة السياسية الإقليمية (ليبيا ودول الساحل تحديدًا)، في وقتٍ يظهر فيه عجزٌ داخلي عن إنجاز التغيير من داخل النظام السياسي الجزائري بالأدوات المعروفة للتغيير.

---

(782) مست عمليات الاعتقال والتعذيب عناصر سياسية من اليسار الشيوعي كذلك خلال هذه المرحلة، اعتقاداً من الأجهزة الأمنية أن اليسار هو الذي كان وراء الحوادث يُنظر الموقع التالي الذي يتكلم على الحوادث من وجهة نظر اليسار الشيوعي الجزائري: httpA5www4socialgerie4net5spip4phpFarticle78=;.

(783) استعملت حوادث تشرين الأول/ أكتوبر لاحقاً بوساطة الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي للقول إنها كانت الربيع الجزائري الذي حصل قبل الربيع العربي، ومن ثم لم تكن الجزائر بحاجة الى ربيع عربي في عام 2011.

(784) http://www.dohainstitute.org/release/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bddcd207e50.

(785) http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2015/11/07/article.php.

(786) يكتسب ما حصل من حركات احتجاجية في عين صالح، وشارك فيها المواطنون من كل الأعمار ومن الجنسين، أهمية خاصة بسبب المطالب المرفوعة التي كانت ضد استكشاف الغاز الصخري، بسبب الأضرار التي تُلحقها بالبيئة في هذه المنطقة من الجنوب الجزائري.

(787) أنتج كثير من الأطروحات بشأن ما يميز الدولة الوطنية في الجزائر كطابعها الريعي أو دور الجيش فيها أو تلك العلاقة التي تميز أدوار الحزب السياسي داخلها. يمكن الرجوع إليها في ما كتبه المؤرخ محمد حربي في بُعدها التاريخي أو ما كتبه في الأعوام الأخيرة بعض علماء الاجتماع والسياسة، مثل عدي هواري أو عبد العالي دبلة.

(788) بفعل حرية النشر داخل الجزائر، ظهر في الأعوام الأخيرة كثير من المذكرات والشهادات التاريخية المتضمنة معلومات وافرة بشأن أمور شتى تعود إلى ثورة التحرير وبعد الاستقلال، مثل العلاقة بين الأمني العسكري من جهة والمدني من جهة أخرى، والدور الخاص الذي قامت به المؤسسة الأمنية ممثلة في وزارة التسليح التي كان على رأسها العقيد عبد الحفيظ بوسوف. يُنظر: محمد لمقامي، **رجال الخفاء: مذكرات ضابط في وزارة التسليح والإتصالات العامة** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2005).

(789) قبيل الاستقلال، أرسل قائد الأركان العقيد هواري بومدين الرائد عبد العزيز بوتفليقة لجس نبض هؤلاء القادة (بن بله وبوضياف وآيت أحمد) الذين كانوا مسجونين عند الفرنسيين. وقالت المراجع التي تكلمت على هذا الاتصال إن بومدين كان يفضل بوضياف لكن رفض الأخير للعرض جعل بوتفليقة يختار بن بله، وكانت حجته في ذلك أن الرجل كان عنده «قابلية للاستعمال أكثر».

(790) ليس سهلاً دائماً وضع فروق واضحة بين العسكري والمدني في التجربة السياسية الجزائرية؛ فالرئيس بومدين، على سبيل المثال، لم يتدرب عسكرياً في مصر إلا لبعض الشهور قبل ثورة التحرير، وذلك عندما كان يدرس في الأزهر، وقبل التحاقه بجيش التحرير في الولاية الخامسة على الحدود مع المغرب. لكنه تسلق بسرعة مواقع عسكرية داخل جيش التحرير ليصل إلى موقع قائد أركان قبيل الاستقلال، فوزير الدفاع بعد الاستقلال، المنصب الذي حافظ عليه طوال فترة توليه مناصبه السياسية كنائب رئيس حكومة ورئيس جمهورية لغاية وفاته في نهاية عام 1978.

(791) استقال/ أقيل الرئيس الشاذلي في ظل أزمة سياسية حادة بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية (كانون الثاني/ يناير 1992)، لكن قيادة الجيش قررت إلغاء نتائج هذه الانتخابات التعددية الأولى في تاريخ الجزائر السياسي. كما استقال الرئيس اليمين زروال بعد توقيع اتفاق بين قيادة الجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ الذي كانت وراءه المؤسسة الأمنية العسكرية من دون علم الرئيس وموافقته.

(792) يُنظر المعطيات الجديدة التي كشفها المحلل النفسي والخبير الذي كلفته المحكمة في عام 1992 بالقيام بتحليل نفسي لشخصيته، لمعرفة هل كان في حالة وعي وهو يقوم بفعلته. في هذا المؤلّف الجديد يكشف كاشا تفصيلات لقائه بالقاتل بومعرافي أكثر من مرة ولغاية عام 2008 للتأكد من نتائج تقريره الأول الذي قدّمه إلى المحكمة في عام 1992. في: Farid Kacha, L'Assassinat d'un Président: Psychiatrie et justice (Alger: éditions Thala, 2016).

(793) يُنظر هذه الشهادة الحية التي كتبها من كان من ضحايا هذه الممارسات على مستوى المؤسسة الاقتصادية، في: Achour Bououni, Appelez-moi colonel!: Un officier fait main basse sur une entreprise d'Etat:

.(témoignage, préface de Hocine Zerhouane (Alger: Koukou, 2012

(794) بعد إبعاد أحمد بن شريف عُيّن الجنرال مصطفى شلوفي (1977–1986) الذي خلفه لمدة عام واحد فقط الجنرال زين العابدين الحشيشي (1986–1987)، ليعود الاستقرار مرة أخرى مع تعيين الجنرال عباس غزيل لمدة عشرة أعوام على رأس المؤسس (1987–1997). ثلاث سنوات فقط قضاها؛ أما الجنرال طيب دراجي الذي خلفه، فأمضى ثلاثة أعوام فقط (1997–2000)، لكن الاستقرار عاد بسرعة مع الجنرال أحمد بوسطيلة الذي بقي خمسة عشر عاماً على رأس المؤسسة بعد تعيين الرئيس بوتفليقة في عام 2000، وأخيرًا الجنرال مناد نوبة منذ عام 2015.

(795) هذا التحول الجهوي داخل مراكز قرار السلطة في الجزائر من الشرق نحو الغرب لم يقتصر على هذه المناصب المذكورة، بل شمل كذلك مستوى مراكز القرار المهمة الأخرى، بما فيها المدنية أو شبه العسكرية.

(796) يُنظر المقابلة التي أجريناها مع مدير الأمن الوطني الأسبق الهادي لخضيري ضمن: ناصر جابي، **الوزير الجزائري: أصول ومسارات** (الجزائر: منشورات الشهاب، 2011).

(797) http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/3/19/.

(798) http://elhiwardz.com/.

(799) عُيّن أربعة مديرين عامين خلال هذه الفترة (1962–1965) المضطربة، ولم يبق بعض ممن عُينوا على رأس هذه المؤسسة إلا أربعة أشهر، كما حصل مع مديرها الأول محمد مجاد، وعشرة أشهر لمديرها الثاني محمد يوسفي، وعاماً واحدًا لمن جاء بعده، وعشرة أشهر لآخر مدير عام قبل انقلاب الرئيس بومدين على حليفه السابق أحمد بن بله الذي حاول تكوين ميليشيات تابعة للحزب، موازية للمؤسسة الأمنية فكانت من أسباب الانقلاب عليه.

(800) لمزيد من المعلومات، يُنظر: جابي، **الوزير الجزائري**.

(801) تربط الرئيسين بومدين والشاذلي علاقة القرب الجهوي مع أحمد دراية (ولاية سوق أهراس) والهادي لخضيري (ولاية تبسة) اللذين عُينا على رأس مديرية الأمن الوطني.

(802) يمكن العودة إلى النقاشات التي دارت في عام 2016 في مناسبة استقالة الشاذلي بن جديد: http://www.echoroukonline.com/ara/index.

(803) لم يُحاكَم المتهم بالقتل حتى الساعة، وما زال في السجن على ذمة قضية مرتبطة بالفساد وجرت محاكمته فيها.

(804) حتى الآن، ما زال الأمر يتعلق بتكهنات وسيناريوات ممكنة في حالة فشل الرئيس في فرض التوريث العائلي المباشر، ما يجعله ينتقل إلى التوريث الجهوي باقتراح عبد الغني هامل الذي يمكنه أن يُقدم، كرجل عسكري من جيل حديث نسبياً، ضمانات للمؤسسة العسكرية.

(805) حطم الرئيس بوتفليقة الرقم القياسي في البقاء على رأس السلطة، مقارنة بالرؤساء الجزائريين السابقين.

(806) شهدت مرحلة ما بعد إقالة مدير الاستخبارات العسكرية هجوماً غير مسبوق من مراكز قرار عبر وسائل إعلام خاصة ضد مديرها المقال والمؤسسة كلها، كدور سياسي وأمني يمكن أن يتطور إلى خلخلة جدية لكل النظام السياسي الجزائري وتوازناته الداخلية، إذا لم يتم التحكم به في الوقت الملائم، خصوصاً في بُعده الدولي المرتبط بالعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر بجميع تداعياتها الأمنية والسياسية.

(807) بدأ رجال الأعمال فرض سيطرة واضحة عبّر عنها بقوة شراء رجل الأعمال الجزائري المعروف يسعد ربراب مؤسسة الخبر كلها (الجريدة والمطابع وشركة التوزيع والقناة التلفزيونية) في نيسان/ أبريل 2016.

(808) ربما يكون ضعف الحياة الثقافية وانقساميتها الثقافية واللغوية داخل المدن الجزائرية عاملاً مساعداً على عدم التعارف بين النخب السياسية، حتى بعد الاعتراف بالتعددية السياسية، الأمر الذي زاد من حدة المواقف الإقصائية المسبقة بين مكونات النخبة السياسية والثقافية.

(809) يمكن أن يلاحظ المتابع يومياً كيف تحارَب الجهوية، كعلاقة وممارسة، بوساطة النخب الرسمية والنخب المعارضة في الخطاب، وكيف تمارَس بنهم في الحياة السياسية والاقتصادية.

(810) تشكو الأحزاب والجمعيات والنقابات كلها من ظاهرة الانشقاق التي تستغلها السلطات الإدارية عادةً عندما يتعلق الأمر

بمؤسسة «مشاغبة» لتعطيل عملها.

(811) http://en.calameo.com/read/.

(812) سبعة في المئة فقط من الجزائريين المستجوبين في المؤشر العربي (2015) يعلنون عن انتسابهم للأحزاب السياسية.

(813) http://www.arabbarometer.org/country/algeria.

(814) جرى في بعض المرات احترام مبدأ تعيين رئيس حكومة من الحزب الفائز، كما حصل مع علي بن فليس (2002) على سبيل المثال، لكن حتى في هذه الحالة يقوم الرئيس بتعيين أعضاء الحكومة من دون العودة إلى رأي الحزب الفائز بالانتخابات.

(815) لا المرشح يهتم بالبرنامج الذي يدافع عنه، ولا المواطن المنتخب يهتم كثيرًا بالبرنامج، ليتم التركيز على الشخص المرشح كمسار مهني له وجهة جغرافية وانتماءات تقليدية (قبيلة/ عرش).

(816) أنتجت هذه الظاهرة الحزبية – على سبيل المثال –وجوهًا سياسية لا تُحْسن التواصل مع المواطنين بلغة مفهومة ومعقولة، لتتحول إلى مجال كبير للتنكيت الشعبي، عندما تفرض عليها شروط الحملة مخاطبة المواطنين عبر وسائل الإعلام الثقيل، كالتلفزيون والإذاعة.

(817) يمكن قياس عدم الاهتمام من خلال مؤشرات عدة، مثل: ضعف حضور التجمعات الانتخابية، وعدم الاهتمام بالبرامج الانتخابية، وضعف الإقبال على الانتخاب يوم الاقتراع، ولا سيما في المدن الكبرى التي أصبحت تضمّ أغلبية الجزائريين.

(818) قام وزراء من مختلف التيارات السياسية بكثير من الانشقاقات بعدما وصلوا إلى عضوية الحكومة، لكنهم رفضوا الابتعاد عنها حتى بعد خروج أحزابهم من التحالفات التي وصلوا من خلاها إلى الهيئة التنفيذية.

(819) انشق خمسة قياديين عن حركة مجتمع السلم الإخواني، مثل: الوزير عمار غول الذي كوّن حركة تاج (2012)، والوزير عبد المجيد مناصرة الذي كون حركة التغيير (2008)، ثم انشق عنه مصطفى بلمهدي وأحمد الدان لتكوين حركة البناء (2014) التي احتكرت العلاقة مع حركة الإخوان الدولية، في حين يتنظر حزب رفاه الاعتراف به للقيادي عروج، وهي الظاهرة نفسها التي عرفتها حركة النهضة في النصف الثاني من التسعينيات، والتي أنتجت السفير والوزير والمستشار الرئاسي، وهو ما حصل لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية... إلخ.

(820) طرح علي يحيى عبد النور، المحسوب على التيار العلماني في الجزائر مسألة دعوة الرئيس بوتفليقة لرفع التحفّظات بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ما استدعى ردًا من عبد الله جاب الله، رئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي، فوقع اختلاف بينهما سرعان ما تمّ تجاوزه بوساطة رئاسة الجلسة.

(821) ليس بين مراكز القرار والفاعلين السياسيين الذي سيّروا هذه المرحلة توافق بشأن عدد القتلى؛ فالرئيس بوتفليقة ذكر مئتي ألف في بداية عهدته الأولى، وهو استعمل هذا العدد وسيلة ضغط على القيادة العسكرية التي سيرت هذه المرحلة العنيفة من تاريخ الجزائر، بينما ذُكر وزير الدفاع الأسبق خالد نزار خمسين ألفًا «فقط»، في إطار دفاعه عن تسييره للمرحلة.

(822) كانت أوامر الجماعات المسلحة للمواطنين كثيرة ومتنوعة، وربما تصل عقوبتها في الغالب إلى القتل الفردي أو الجماعي. وكان من المطالب عدم التعاون مع الإدارة، أو عدم إرسال الأطفال إلى المدارس، أو عدم المشاركة في الانتخابات، أو حتى الامتثال لتلك الأوامر المتعلقة بشكل اللباس والسلوك الفردي والجماعي، كالمشاركة في الأعراس أو مباريات كرة القدم.

(823) قضية المخطوفين من الملفات التي لم تجد حلاً جذريًا مع قانون المصالحة الوطنية، زيادة على التضارب في أعدادهم الكلية (ذكرت مصادر رسمية 7000 حالة)، ومصير جزء منهم غير معروف حتى الآن. كما رفضت عائلات الإجراءات الحكومية التي حاولت حلّ هذا الإشكال الإنساني عن طريق التعويض المالي، وهي تصرّ على معرفة حقيقة مصير أبنائها وهوية من اختطفهم.

(824) تكوّن المجلس الأعلى للدولة – زيادة على رئيسها محمّد بوضياف – من العقيد علي كافي، مسؤول المنظمة الوطنية للمجاهدين/ الولاية الثانية (قريب من التيارات الوطنية العروبية)، وخالد نزار (وزير الدفاع (شرق، وعلي هارون (فدرالية فرنسا لجبهة التحرير من منطقة القبائل، قريب من التيارات الوطنية العلمانية)، وتيجاني الهاشمي، طبيب قريب من التيارات الإسلامية المعتدلة، من تلمسان. وأخيرًا رضا مالك، وهو مثقف قريب من التيارات الحداثية من منطقة القبائل الذي التحق بالمجلس بعد وفاة رئيسه محمد بوضياف.

(825) من هنا نفهم سر تركيز السياسة الخارجية الجزائرية على عدم التدخل في شؤون البلدان الأخرى، ورفض التدخل الخارجي في

الجزائر، وهو مبدأ تحول إلى «دوغما» فعلية للسياسة الخارجية كما حصل مع حوادث ليبيا وسورية وتونس.

(826) بادر رئيس الجمهورية إلى إجراء إصلاحات في قانون الانتخابات والأحزاب والجمعيات في عام2012 قبل أن يصل إلى التعديل الدستوري، على عكس ما طالبت به بعض القوى السياسية. لم تأت هذه القوانين بالجديد، كما كان متوقعاً، بل كرّست القديم، وكانت انتكاسة مقارنةً بالقوانين القديمة، كما هي حال قانون الجمعيات.

(827) تعني كفاية بالدارجة الجزائرية.

الفصل التاسع عشر
البحث الأولي والفرضيات المتصلة بالميزة الملكية (فوق النزاعات) في الانتفاضات العربية ...... دانيل براون

إذا كانت أُطر العمل الجماعي في الانتفاضات العربية متشابهةً تشابهًا مذهلًا، فإن النتائج جاءت متباينة تباينًا كلّيًا على امتداد المنطقة؛ فبعد أن لحقت مصر بتونس، كان من المتوقع أن تتساقط «أحجار الدومينو» المعروفة في أرجاء المنطقة. نحن نعرف أن الموجة تحوّلت إلى عنف في ليبيا وسورية، ومن ثمّ إلى حرب أهلية، في حين أنها تراجعت في البحرين، وغابت كلّيًا في دول أخرى.

كان مفاد أُولى الملاحظات التي جرى التوصّل إليها بعد الانتفاضات العربية أنها لم تسقط أيّ واحدة من المَلكيات الثماني. وتمثّل هذه «الميزة الملكية» أو «الاستثنائية» تفسيرًا «بديعًا» للتنوّع في نتائج الانتفاضات العربية. وفي ما يتّصل بموضوع هذا المؤتمر، تسعى هذه الدراسة لمعالجة «الأحجية» المتعلّقة بالدولة من جهة بنيتها والطريقة التي تؤثّر من خلالها في المرحلة الانتقالية الصعبة. فما هو، تحديدًا، تأثير الملكية كنظام في التعبئة الجماهيرية؟ وهل يرجع نجاح الملكيات إلى أن التعبئة الجماهيرية ضد الملوك كانت أقلّ انتشارًا أو قوّة، أم هل كانت الملكيات أكثر قدرةً على البقاء في وجه هذه الانتفاضات كما حدث في الواقع؟

تسعى هذه الدراسة، من طريق استخدام العناصر المؤسسية والثقافية لنظرية الحركة الاجتماعية، للكشف عن الآليات التي تعمل بوساطتها نظرية الميزة المَلكية، وتبحث في الكيفية المفترضة لعمل هذه الآليات على الاتصال بين الناشطين والنخب، وهو سؤال كان في مقدّمة المناقشات بين الباحثين في الحركات الاجتماعية في اجتماع لجمعية دراسات الشرق الأوسط عُقد في عام 2014.

قُدّمت تفسيرات كثيرة للمرونة التي يبدو أنها أكبر لدى الأنظمة المَلكية من مثيلاتها لدى الجمهوريات، وشددت كلّها على الريع النفطي[828] والدعم الجيوستراتيجي لقوى دولية أو إقليمية[829]، وعلى عوامل مؤسّسية، مثل السياسات الائتلافية والتدابير الزبائنية[830]، إضافةً إلى التذرّع بالشرعية الدينية أو التاريخية[831]. وجرت مناقشة هذه التفسيرات كلّها، ولكن ما لم يَجرِ التركيز عليه بالمقدار نفسه هو العلاقة بين المَلكية كنظام والتعبئة الجماهيرية.

في ما يتّصل بالدراسة، يمكن القول - من خلال العودة إلى ما تقدّم - إن ما يحرّك النُظم الاستبدادية أمر واحد، هو الحفاظ على النفس. وفي الواقع ظهر أن الأنظمة تُعزز حُكمها بـ «المزج بين الادعاء القومي والعنف القمعي» ومحاولة تعبئة الجماهير، أو عدم تعبئتها، طامسةً - إن لم يكن ماحيةً على نحوٍ كُليّ - الخط الفاصل بين الدائرتين الخاصة والعامة. ولكن، كما أَوضح سين يُوم وغريغوري غوز، فإن هذا الأمر «يعيد تقرير حقيقة لا اعتراض عليها متمثّلة في القول 'إنّ الأوتوقراطيين يتبعون السياسات التي تزيد إلى أقصى حدّ من إمكان استمرارهم'»[832]. فهل تقوم الملكيات بشيء مختلف - مؤسّساتيًا أو ثقافيًا - يفسر قدرتها على البقاء لدى مواجهتها الانتفاضات الشعبية؟ في الإجابة عن هذا السؤال، ستدرس هذه الدراسة، أيضًا، مدى ضيق الهوّة بين سلوك «الجمهوريات الوراثية» والملكيات في الشرق الأوسط.

كي تستطيع هذه الدراسة أن تقدّم فهمًا للآليات المتّبعة، ينبغي الكشف عن الاختلافات المحتملة بين السلطة والدولة، أي عن الكيان المعاصر للدولة العربية «بين الهشاشة المؤسّسية وقوة الأجهزة الاستخبارية» والطرائق المختلفة التي

تقارب بها الأنظمة (وعناصر مجتمعية) الحركات الاجتماعية الناشئة، وائتلافات الإصلاح القائمة، وتتفاعل معها (الورقة المرجعية). وهذه الدراسة التي هي جزء من دراسة أكبر، ستمثّل فقط فحصًا «أوّليًا» لصحة الآليات المفترضة أو وجاهتها. ومن ثمّ، تحدّي فكرة الميزة الملكية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية ضد النظام والحركات الاجتماعية. وباستخدام دراستَي حالة تونس والأردن، سيقدم تصميمي آليتين مفترضتين للميزة الملكية: إحداهما ثقافية والأخرى مؤسّسية. تشمل الآليات الثقافية التأطير المضاد (Counter-framing)، وحظر شبكات التعبئة وتكتيكاتها، بينما تشمل الآليات المؤسّسية ائتلافات متنوّعة (رجال الأعمال ورجال الدين والعسكر، والنخب القبَلية) مرتبطة بالنظام، عبر الإلحاق (Co-option)، وغير ذلك من الاستراتيجيات الزبائنية.

هل تقوم الملكيات بعرقلة التعبئة، أو حرْفها، أو الحدّ من مطالبها، عبر إغلاق «مساحات الفرص» مؤسساتيًا، أي «أشكال الاحتجاج» المتوافرة (تكتيكات التعبئة، والتظاهر الممارس المقبول)، أو الأطر الرمزية والخطابية المستخدمة في التعبئة (آليات صنع المعنى والدلالة التي تعبّئ المؤيدين ثقافيًا)؟ هل هناك شيء فريد فعلًا، أو استثنائي، يمتاز به الأردن على نحوٍ يجعله أقدرَ على تحمّل التعبئة الشعبية أكثر من تونس؟

أولًا: مراجعة الأدبيات

إن دارسي الميزة الملكية لا يركّزون في جُلّهم على التعبئة، وهُم إن فعلوا ذلك، فإنّ هذا الأمر يكون بطريقة غير مباشرة، أو يُسلّم جدلًا بـ «أنّه جزء من دراستهم الكبرى التي تدرس متغيرات أخرى (أيْ إن التعبئة شرط لازم للانتفاضات العربية. ومن ثمّ، لا بدّ من التطرّق إلى التعبئة إذا كان المرء يدرس هذه الحوادث، ولكن هذا لا يعني أنه يتعيّن عليه أن يجعل التعبئة أحد المتغيرات التي ينبغي دراستها أو دراسة تأثيرها).

يمكننا تقسيم الأدبيات القديمة والجديدة بين أكاديميين يؤكدون وجود الميزة الملكية ويشيرون إلى الخواص الكامنة في الملكية كمتغير توضيحي (أو أولئك الذين يرون أن هناك، على ما يبدو، ميزة ملكية، ولكنهم لا يحدّدون على نحوٍ صريحٍ تفسيرًا «كامنًا» لها في نوع النظام)، وأكاديميين ينكرون وجود مثل هذه الميزة، أو الاستثناء، ويشيرون إلى تفسيراتٍ أخرى، وسأبدأ بوجهة النظر الأخيرة.

1- ديناميات الأنظمة الاستبدادية

يلاحظ دانييل برومبرغ أن الأوتوقراطيات العربية مزودة بـ «وسائل (غير مشروعة) للحماية»، يعرّفها بأنها مؤسّسات زبائنية تمثّل «تبادلًا» تُوجِد من خلاله الأنظمة مجموعات عدة متنوّعة (الأقليات الإثنية، أو الدينية، وقطاع الأعمال، والناشطون العلمانيون) «ملاذًا» يقي من الشكوك التي تحيط بالعملية الديمقراطية المفتوحة التي تخشى النخب من إنتاجها مؤسّسات يمكن أن توهن سلطة الأمر الواقع التي تحظى بها وميزات النظام الزبائني[833].

إذا كانت الاستراتيجيا العامة لا تزال قائمة على ما يُعرف بـ «فرّق تسُد»، فإن برومبرغ يلاحظ أن وسيلة الحماية تختلف من نظام إلى آخر بحسب آلياته المؤسّسية، وبحسب المجموعات التي تتلقى الحماية[834]. ثم إذا كان برومبرغ لا يتفرّغ لمناقشة مستفيضة بشأن آليات الأوتوقراطية الملكية - العربية، فإنه يشير إلى «اختلاف بنيوي بين آليات الأحزاب الملكية والجمهورية، في إطار توضيحه ميزة الملكية؛ فليس للرؤساء رابط أخلاقي معنوي مع الناس، وحتى لو أرادوا الانفصال عن النظام وأن يظهروا أنهم مختلفون فعلًا، وأنهم شرعيون وأهل للثقة... إلخ، فإن انتماءهم إلى الحزب الحاكم وغيره من الأجهزة يدينهم، نظرًا إلى طبيعة الترتيبات المؤسّسية. أمّا الملوك، فإنهم يحافظون في عملهم على مسافة مادية ورمزية. وهذا الأمر الذي سأسمّيه ’حجّة' أو سمة ’فوق النزاعات'، سوف يعود إلى الظهور في جميع الأدبيات المؤيدة لهذه الوجهة. وفي النهاية، يستنتج برومبرغ أن الرؤساء الجمهوريين ’يتحكمون تحكّمًا سيّئًا جدًّا' بـ ’منظومة وسائل الحماية'. وعلى عكس ذلك، ’تتألف سياسات وسائل الحماية في الأنظمة الملكية بطريقة انتقائية'»[835].

تؤكّد ليزا أندرسون حجج برومبرغ؛ فهي إذ تركّز على التآلف الانتقائي للملكية في عملية بناء الدولة والأمّة، فإنها تقدّم المَلك بوصفه المرساة المثبّتة للأمّة. والمَلكيات، بخلاف الأنظمة القومية، تعترف بعدم الانسجام بين رعاياها، وتحافظ على ذلك، بل إنها تشجع عليه؛ إذ يمتلك الملوك قدرة أكبر على تأدية دور المحور المركزي في موازنة المجتمعات المتّسمة بالانقسامات العمودية والتحكم بها، خصوصًا عندما تكون معزّزةً بنزاعات «دموية قديمة». فالتشديد المتواصل على الانقسامات العائلية والقبَلية في الجزيرة العربية، على سبيل المثال، لا يعزّز شرعية مبدأ «القرابة» التأسيسي فحسب، بل إنه يسمح للملوك باستخدام مهاراتهم كرعاة ووسطاء[836] أيضًا.

تشير أندرسون، من خلال ذلك، إلى أن الاختلاف في الشرعنة بين الملكيات والجمهوريات يعني أن من الممكن أن تتجنّب الملكيات مفهوم السيادة السياسية الحديث والثوري، وهو مفهوم يجعل من المواطنين قابلين لأنْ يحلّ أحدهم مكان الآخر؛ فالملكيات «تعزز تعريفات لأدوار الملوك ورعاياهم وتدافع عنها، وهي تعريفات تشدد على عدم المساواة والتنوّع والولاء الشخصي. ومن ثمّ، فإنهم لا يُقرّون قصدًا بالتنوّع المجتمعي، وعدم المساواة، والتعدّدية، بوصفها مبادئ تأسيسية لسياسة بلدهم فحسب، بل ينشئون أيضًا بُنى اجتماعية مركّبة ويحافظون عليها»[837].

أرى أن أندرسون تتّفق مع برومبرغ من خلال القول إن الديناميات التي تصفها تعزّز تأكيد برومبرغ من جهة أن الملكيات هي، ببساطة، أفضل في رعاية الائتلافات الجامعة (العابرة الانقسامات) وغيرها، من الأحلاف النخبوية التي تعزّز استقرار الحكم الملكي. وهي تشير في النهاية إلى أن الحكم الملكي هو حكم زبائني. والمثير للاهتمام أنها لا تميز بين الملكيات المحورية (Linchpin) التي تسعى لإنشاء قواعد اجتماعية لها في قطاعات الأعمال والدين وغيرها، والملكيات السلالية التي تعزز حُكمها عبر رعاية ولاءات القرابة القائمة. أمّا غبريال بن دور، فهو يعزو هذا السلوك الخاص بالملكيات إلى «سيولة أكبر داخلَ النخبة الملكية، واحتكاك أكبر بين هذه النخبة والنخب الأخرى في المجتمع ممّا هو عليه في الملكيات [الكلاسيكية] الفاعلة»[838].

على أيّ حال، تلاحظ أندرسون أن الملكيات قادرة على تفضيل جماعات بعينها (على سبيل المثال، المجموعات الدينية، كما هو الشأن في المثال الذي قدّمته)، وأنها راغبة في ذلك؛ فـ «مثل هذا التفضيل يعزّز القوة الاحتياطية للملك في خلق امتيازات اجتماعية وشرعنتها، وفي اعتماد المجموعات الناتجة من ذلك كزبائن وقاعدة له»[839]. وبتقديم نفسه حاميًا، ينشئ الملك علاقة زبائنية يمكن استخدامها في أوقات المعارضة عندما يتعيّن عليه مواجهة جماعات لا تمتّ له بصلة قرابة. ويمكن هذه الجماعات أن تبنيَ نفسها حول النزاعات، اقتصاديةً أكانت أم سياسية أم أيديولوجية (على سبيل المثال: اتحادات العمّال والأحزاب الأوّلية والجمعيات والصحف). وفي أيّ حال، فإن ردّة فعل المَلكية هي نفسها: استيعاب جميع هذه التطوّرات على نحو مَلكي واستخدام سياسة الزبائنية لـ «إحاطة التحديات المحتملة وإدغامها في قاعدة الأيديولوجيا والمصلحة»[840].

يرى مايكل هيرب أن الميزة المَلكية تتوضح من خلال أمرين: أحدهما قدرة الملك على قطع وعود ذات صدقية تكون بالإصلاح، والآخر نظرة المواطنين إلى الملكيات بوصفها ليست أمرًا مثاليًا، بل ربّما كخيار أفضل من الجمهوريات[841]؛ فالأمر **الأول** ناتج من قدرة الملك على الوعد بالإصلاحات وتحقيقها - أو على الأقل تحقيق بعض مظاهرها - والحفاظ على سلطته في الوقت نفسه. وهذا التنويع العملاني في حجّة «فوق النزاعات» سيتكرّر مرّات عدة في الأدبيات، وهي حجّة تتمثّل في قدرة الحاكم على إحداث تغييرات ذات صدقية، تؤدي إلى اللبرلة، من دون تهديدٍ لسلطته الخاصة. ويمكن الملك أن يُحدث تغيرات ذات صدقية في البنية المؤسسية للنظام وأن يحافظ على سلطته في وقت تتحرك فيه الرمال تحت قدميه[842].

يلاحظ هيرب، مثله مثل مخالفين كثيرين، أن هذه الحال يمكن أن تكون لدى جميع أنواع الأنظمة، ولكن الأمر يتعلّق بكيفية نظر المواطنين إلى النتيجة، وأنه يمكن الملك المطلق أن يتحول، على نحو ملائم، إلى ملك دستوري، في حين أن من غير الممكن أن يجري التجديد بالنسبة إلى الرئيس بالطريقة نفسها. ويقدّم برومبرغ وأندريا لورنس الحجّة نفسها[843]. وبحسب ملاحظة لورنس، أيضًا، فإن الأنظمة الملكية تمتلك سمة مؤسّسية فريدة تفتقدها الأنظمة الاستبدادية الأخرى، تتمثّل في قدرتها على اللبرلة؛ إذ تصبح ملكيات دستوريةً من دون أن تزعزع زعامتها. إضافةً

إلى ذلك، فإن التحول إلى ملكيات دستورية يعقّد عملية التنسيق بين خصوم النظام، ويؤثّر في نوعية المطالب التي ينادون بها، وهو ما يشير إلى المتغيرات نفسها، وينتهي إلى ما انتهت إليه مقاربتي نفسها أيضًا[844].

أمّا الأمر **الثاني** القائم على رؤية المواطنين للملكية بوصفها نظامًا غير مثالي، لكنّه أفضل من البدائل الجمهورية، فهو مقدّم على أنه متمثّل في الفرق في الاحتجاجات بين الجمهوريات والملكيات. وهذه أساسًا «قضية» تتعلق بالمقارنة بين شرعيات الأنظمة؛ فالأهداف بين النظامين الملكي والجمهوري مختلفة، حيث إن ثمة بعض الاحترام للملوك مقارنةً بالرؤساء (أو على الأقل بعض الحذر من تكلفة الثورة إذا النتيجة ستكون جمهوريةً على غرار مصر - مبارك، أو تونس - بن علي، أو سورية - الأسد). وبالنسبة إلى هيرب، ليس للميزة الملكية في مستوى الاحتجاجات أيّ علاقة بالنفط[845].

أمّا راسل لوكاس، فهو يرى ببساطة أن الملكيات تتكيف بسهولة أكبر مع التحديات الناشئة، بسبب امتلاكها مرونة مؤسساتية أكبر، وبسبب أن لديها أيضًا - مستعيدًا ما قاله آخرون - قدرة أكبر على اللبرلة، من دون تهديد حقيقي للقصر؛ ففي الأنظمة الملكية الدستورية خصوصًا، تسمح البرلمانات للملوك بتحمّل تحديات المعارضة، لأن هذه المعارضة تتنافس في السيطرة على البرلمان، ولا تنافس في سلطة الملك، وهذا ما يشكّل جزءًا من حجة «فوق النزاعات» الآنفة الذِكر؛ ذلك أن بإمكان الملك أن يبقى خارج السياسة اليومية للسلطة التشريعية، وأن يَستخدِم استراتيجية «فرّق تسُد» للتحكم بالنخب المعارضة. وترغم الاستراتيجيات الزبائنية عناصر مختلفةً من ائتلاف النظام على المنافسة في اهتمام الملك وحظوته، ما يجعل انقسامات النظام جاذبة ومُعزَّزة. وفي مقارنة للملكية المحورية والملكية السلالية، يرى لوكاس أن الملك في الملكية المحورية يمكن أن يحكم من خلال الزبائنية والإلحاق وحدهما، في حين يمكنه في الملكية السلالية، إضافةً إلى هاتين الاستراتيجيتين، أن يستخدم الليبرالية أداةً للاستقرار نحو أفضل[846].

بالنسبة إلى هيرب، فإن تفسير استمرارية المملكتين الأردنية والمغربية تفسير مؤسّساتي؛ ذلك أن الملوك المتمكنين بارعون في موازنة القوى داخل أنظمتهم بطريقة يضمنون من خلالها عدم تهديد الملكية كمؤسسة. وإذا تجاوزنا حدّ اللغو الذي يُتفق عليه الآن، فإن هيرب يرى أن الملك غير السلالي الناجح يجب أن يتبلور «عمليًّا» في إطار حضن الحكم؛ فهو يقول إن الفرق بين الملكيات التي تمكّنت من البقاء والاستمرار والملكيات الأخرى، مثل ملكية الشاه، يكمن في أن الملكين الأردني والمغربي أدركا أنه يتعين عليهما أن «يلعبَا اللعبة». ويقول هيرب، مقارنًا بين المملكة البهلوية والمملكة المغربية: «لعلّ مقابلة استمرار الحسن [الملك المغربي السابق] بسقوط الشاه أمر كاشف للغاية؛ فالشاه الغارق في النفط لم يفعل شيئًا لبناء المنظمات السياسية - والبرلمان والأحزاب - التي يمكن أن تؤمّن الدعم للنظام، بل حاول عوضًا من ذلك أن يبني ملكية الحزب الواحد، وفشل في ذلك. أمّا الملك الحسن، الأفقر والأحكم، فإنه لعب مع البرلمان لعبةً كلبية - سينكيّة، لكنّه في الأقل لعبها. ظنّ الشاه أنه فوق هذه الأشياء، ولكنه اكتشف أنّه لم يكن كذلك؛ ففي غياب الملكية السلالية، على الملوك أن يكونوا سياسيين، بل سياسيين جيّدين؛ ذلك أنه يجب عليهم أن يجعلوا أنفسهم محبوبين ومفيدين»[847].

هذه، بطبيعة الحال، «لعبة» يلعبها اثنان، لكن ينبغي أن تؤخذ في الحسبان المعارضة والديناميات في ما بينها وبين القصر والنخب والجمهور. هنا نعود، نسبيًّا، إلى البحث التقليدي؛ إلى ديناميات النخب الاستبدادية. إن مهمة الملك المتمكن تكمن في استمرارية اللعبة، وفي أن تدرك المعارضة أن أولوياتها التفضيلية ينبغي أن تأخذ في الحسبان الفوضى التي يمكن أن تنجم عن الثورة وخلع الملك. وعلى المعارضة أن توازن بين المكاسب التي تجنيها من لعب «اللعبة» ومطالب كوادرها من جهة والحاجة إلى الحفاظ على شعبيتها (التي تؤمّن قيمتها في اللعبة) من جهة أخرى. وعلى الطرفين في الوقت نفسه أن يحاولا أن يمنعا سينكيّة الجمهور، إن لم يستأصلاها، أو يخفّفا منها في الأقل، بالديناميات بين الحاكم والنخب والمعارضة أو فاعلية البرلمان. وكما يحذِّر هيرب، فإن السينكيّة هي الخطر الذي يهدّد هذا النوع من اللعبة السياسية؛ فعندما يدرك الجميع أنها لعبة، ربما يتوقفون عن الاعتقاد أن البرلمان يَحُدّ من سلطة النخبة (الملك وزعماء الحزب)، على نحو يرغم هذه النخبة على الالتفات نوعًا ما إلى مصالح الآخرين في المجتمع[848].

لا تُظهر الملكية الأردنية على نحو أكثر وضوحًا الاختلافات بين الملكيات السلالية وغير السلالية فحسب، بل تُظهر أيضًا الخطوات التي يتعيّن على الملكيات غير السلالية أن تتّخذها لتفادي مصير أسلافها؛ فالملك حسين لقي، مثله مثل النظام الهاشمي في العراق، بعض الازدراء من الطبقات الوسطى المدنية (الطبقات المتعلّمة والجمهور الذي رأى في النظام الهاشمي جسمًا «غريبًا» و«تابعًا» للبريطانيين). ومن حُسن حظ الملك حسين أن القائد البريطاني الذي نظّم الجيش الأردني جعل قادته من البدو المخلصين، بدلًا من المدينيين. وكان من السهل إقناع هؤلاء باختيار الملك بدلًا من الضبّاط عندما تحدث محاولة انقلاب.

واصل الملك حسين تأمين الولاء لجيش شرق الأردن كمؤسّسة غير قومية (ومن المؤكّد أنها ليست فلسطينية)، ما سمح له بممارسة القمع الفاعل، بدلًا من التفاوض مع المعارضة القومية والفلسطينية على امتداد أعوام[849]. لم يكن هذا التأييد البدوي الريفي ثابتًا، بل إن المملكة الهاشمية نفسها عانت حوادث شغب كبيرة ردًّا على السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في عام 1989. والجدير بالاهتمام، كما يلاحظ هيرب، أن الشغب كان في المدن أسوأ ممّا هو عليه في البلاد الموالية تقليديًا، مثل معان والكرك والطفيلة[850]. وردّ الملك حسين باتخاذ خطوات استباقية فاعلة لم يسبق للملكيات الفاشلة أن اتخذتها، أو لم يكن بإمكانها اتخاذها، كاعتماد الليبرالية وإن كانت مضبوطة، فهدفت تلك الخطوات إلى تهدئة البدو الموالين تقليديًا، كما هدفت إلى توسيع قاعدة تأييده بطريقة تشمل الفلسطينيين. ويعود ذلك جزئيًا إلى عدم رغبتهم في المساهمة في حوادث 1989. وحافظ الملك على تحالف القصر مع البدو بالعمل على ضمان تقسيم الدوائر الانتخابية لمصلحة الدوائر التي تمرّدت في عام 1989. وشمل برنامج اللبرلة، كذلك، وضع ميثاق رسم أطر المملكة الدستورية، فحافظ على وضع العرش، إلّا أنه وعد باحترام التعددية في البرلمان وتوسيعها[851].

حاولت المملكة في الأردن في عهد الملك حسين، في الأقل، أن تحسّن فرص بقائها عبر تكريس آليات خلافة مماثلة للملكيات السلالية، إلّا أن النظام لا يزال يستفيد من الهوّة بين الفلسطينيين وشرق الأردن. واستطاعت المملكة، من خلال ملء الجيش بموالين من شرق الأردن، أن تعزّز حكمها، في وقت تحافظ فيه على قدرة الجيش ورغبته في جبه التحديات، فيُجنِّب من ثمّ خطأ السلبية كما هو الشأن في حالة شاه إيران، وحالتَي مصر والعراق الملكيتين. وعلى الرغم من كل ما ذكرناه آنفًا، نتساءل، في ما يتعلق بالآليات المؤسسية: هل وصلنا حقًّا، على المستوى النظري، إلى حدّ القول إن هناك ميزة محدّدة للملكية؟ أعتقد أن هذه الميزةَ هشّة - إن وُجدت - لكن لا بدّ من اختبارها. والخطوة الأولى في هذا المجال هي، بطبيعة الحال، وضع الآليات الافتراضية.

2 - الإطار الزمني للعمل الجماعي في تونس والأردن

جَهِد معظم التحليلات المتعلقة بانتفاضات الربيع العربي في تأكيد حقّ متمثّل في عدم المغالاة في التشديد على «جماعية الثورة أو تلقائية الجماهير»[852]. ومن البيّن، خصوصًا من خلال كتب محررة، من بينها كتاب لينا خطيب وإيلين لاست وجويل بينن وفريدريك فيريل، أن العمل الجماعي الذي برز في أثناء الربيع العربي إنما كان نتيجة عقود من التواصل الاجتماعي والتحضير[853]؛ إذ أدّت مشاركة ناشطين في المجتمع المدني مشاركة فاعلة في احتجاجات عدّتها الأنظمة «آمنة» إلى نشوء شبكات تواصل عميقة من ناشطين لديهم خبرة واسعة. وفي هذا القسم من الدراسة سأوجز، أولًا، تاريخ النزاع في كل حالة، بدايةً من عام 2005 إلى عام 2012، وسأقارن، في غضون ذلك، بين مستويات العمل الجماعي وأنواعه في هذه الحالات.

منذ بدء الانتفاضة في تونس، بدأت صحيفة *The Guardian* في تخصيص صفحة بعنوان «الربيع العربي: الإطار الزمني التفاعلي للاحتجاجات الشرق الأوسطية»، مقدمةً مخططًا بيانيًا «مبتكرًا» للمعلومات يمكّن المستخدمين من التنقل في الزمن لمشاهدة أحوال البلدان التي شهدت احتجاجات في «خانات» مخصصة[854]. وسوف أدمج مصدر المعلومات هذا في الأطر الزمنية والمقالات التي أعدّتها قناة «الجزيرة» الفضائية التي امتازت بتغطيتها الثابتة من موقع الحادث للانتفاضات العربية، في الإطار الزمني لأحدث البحوث بشأن الاحتجاجات في تونس والأردن[855]. وربما نتمكن،

بوساطة ثلاثة مصادر، من المسح المثلّث للحوادث على الأرض من منظور خارجي[856]. ولسوء الحظ، لن يتسنّى لي، نظرًا إلى المدّة الزمنية المتاحة، أن أهتم بالمخطط الزمني، ولكنني سأصف الاتجاهات الملحوظة[857].

بحسب خطيب ولاست، من الخطأ الظن أن النشاط الاحتجاجي، وهو سمة الربيع العربي، كان فريدًا أو «تلقائيًا»؛ فالاحتجاجات الكبيرة التي تكفي لقلب أنظمة حكم في تونس ومصر لم تأتِ من فراغ، بل إن النشاط كان ينمو تحت الأرض، عبر احتكاكات يومية متواصلة مع النظام، على مدى عقود على الأقل. ولعلّ هذا كان سلوكًا مفاجئًا من ناشطي المجتمع المدني في الأنظمة الاستبدادية، ولكنه كان مهمًّا لمراكمة المهارات والتكتيكات والقدرة على الفهم الصحيح (أو غير الصحيح) للوضع السياسي، والتعاطي معه، والقدرة على الاستعانة بالمخزون الثقافي وتنشيطه.

كي نستطيع أن نقارن بدقة بين تونس والأردن، والناشطين وشبكات النخبة فيهما، ومن ثمّ الوصول إلى حلّ «أحجية» فهم الآليات التي يمكن أن تؤدي إلى استخدام الميزة الملكية، أو لا تؤدي إلى استخدامها، علينا أولًا أن نقف على ما يلي: أولًا، مستوى النشاط الاحتجاجي، ثمّ ثانيًا، بُنى الفرص السياسية في هذه الأنظمة والبلدان الأخرى التي شهدت نشاطًا احتجاجيًا خلال الانتفاضات؛ إذ يجعل خطيب ولاست هدف كتابهما الرئيس فهم النشاط الرسمي وغير الرسمي، ونقاط التقاطع بينهما. وكما أوضحت ديان سينجرمان في حالة مصر، على نحو موفَّق، فإن المؤسّسات غير الرسمية في الأنظمة الشديدة القمع، وكل ما يمكن أن ينجح في الحيز العام مهمّ للحياة[858]، والأمر نفسه ينطبق على النشاط؛ إذ يرى المؤلّفان أن التفاعل بين الدائرتين الرسمية وغير الرسمية وبعض أشكال النشاط «كان يجري قبل الثورات العربية في عام 2011 منذ وقت بعيد، منشئًا جزءًا يمكن أن يسمى ’البنية التحتية الثورية‘»[859]. وفي مسعى لتخفيف الضغط عن أنظمتها، سعت حتى أشد الدكتاتوريات قمعية، كنظامَي مبارك وبن علي، للسماح ببعض حركات النشاط الاجتماعي، على ألّا تكون، بطبيعة الحال، موجهة ضد النظام. ومع الاعتماد الهجومي لسياسة عدم مركزية الأحزاب السياسية التقليدية والمجتمع المدني، حلّ كثير من المنظمات غير الرسمية والحركات الاجتماعية محلّها.

كما يلاحظ كلّ من خطيب ولاست، اتخذ هذا النشاط على نحو نمطي شكل ما سمّته بيبا نوريس «النشاطية المتمحورة حول قضية متعلقة ببعض الأمور والمصالح»[860]. ومن الأمثلة الجيدة لذلك حركتَا «6 أبريل» و«كفاية» في مصر. وكان للمجموعات، بتركيزها على بعض القضايا المحدّدة، كوحشية الشرطة وحقوق المرأة والفساد بوجهٍ عامّ، والتوريث العائلي غير الشرعي للسلطة، أن تبقى ضمن «حدود» الاحتجاج التي رسمتها الأنظمة، على أنها كانت في الوقت نفسه تبني الشبكات وتُعِدّ العُدة، وهو أمر واجهت به الأنظمة في وقت لاحق من العقد نفسه. ولكن على الرغم من ذلك، فإن العمل في بيئات استبدادية قمعية كان يفرض، في أغلب الأحيان، اللجوء إلى ما هو غير رسمي وغير متبلور. وركّزت هذه العناصر التي سمّاها آصف بيات «لا حركات» على الدور الخفي والسري للأفراد الذين يقاومون قمع الدولة بهدوء، وينشئون شبكات دعم للمواطنين، شكّلت في النهاية بنية تحتية للناشطين، وأدّت دورًا «أساسيًا» في الربيع العربي[861].

هكذا استُخدم النشاط عبر الإنترنت لدعم المقاومة غير المتصلة بالإنترنت، واستُخدم الهجاء الساخر والفن، وغيرهما من الأدوات الثقافية، وشبكات الناشطين السرية النائمة في جماهير أندية الكرة المصرية (الألتراس). ولم يكن أيّ شكل من أشكال النشاط موجّهًا ضد النظام ليحتمل إلى وقت طويل، إلا أن منظمي الحركات لم يكونوا غريبين عن الإطار السياسي والرمزي الذي تحتله الأنظمة كما أوضحت ليزا ويدين في عملها المهم عن سورية[862]. وأشار كلّ من خطيب ولاست إلى إدراك الناشطين التونسيين أن الاحتجاجات الجماهيرية التي تؤدّي فيها النساء دورًا «أساسيًا» يجب أن تكون أمرًا محتملًا من النظام، لأن ذلك أكثر تلاؤمًا مع رغبة نظام بن علي، في أن يقدّم نفسه إلى الغرب كنظام «حديث» و«كوسموبوليتي»، انطلاقًا من أنه مناصر للنساء[863]. إلا أن العنصر الأكثر أهمية في بناء شبكات ناشطين يمكنها إطاحة بعض الأنظمة الاستبدادية المستقرة والشديدة القمع في المنطقة، كان من خلال الحركات «المتمحورة حول أمر محدّد»، وهي حركات لاقت شعبية واسعة لدى الناشطين في المنطقة كلها. فإذا كانت المطالب الأيديولوجية أو السياسية محظورة، فإن المطالب الاقتصادية والاضرابات والتظاهرات المطالبة بزيادة الأجور، أو بتحسين أوضاع العمل، وفّرت مساحات حيوية للتحركات الشعبية.

إضافة إلى ذلك، كان انتقاد المواقف الخارجية، سواء للنظام نفسه (أم لطرف آخر)، كغزو الولايات المتحدة للعراق، بدءًا من عام 2003، أم دعم الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000، من الحوادث المثمرة على نحو خاص، وكان النظام يتحمّلها، إلا أن ذلك وفّر للناشطين ذريعة لشحذ مهاراتهم التأطيرية والقدرة على الاستعانة بالمخزون الثقافي، أو ببساطة القدرة على التعبئة بطريقة تسمح باختراق الانقسامات الديموغرافية والأيديولوجية، وتُنمّي المشاعر المعادية للنظام، أحيانًا، أو لبعض السياسات[864]. وتشير خطيب ولاست إلى مثال الكويت الذي سهّل غزو العراق لها تشكيل جماعة حقوق إنسان ومجتمع مدني احتجّت لاحقًا على «الفساد الحكومي». وفي النهاية، فإن التعبئة حول حوادث إقليمية سمحت للناس باستكشاف ما يجمعهم، أو ما يفرّقهم، في «بيئة غير متفجرة»[865].

بالنسبة إلى تونس، ترى لاريسا كومياك أن «الشرارة» الظاهرية، المتمثلة في تضحية البوعزيزي بنفسه، كانت بالفعل متضمنةً في إطار تاريخي قائم على عدد من الاحتجاجات غير الرسمية ومستندةً إليه. وفي تسعينيات القرن العشرين التي احتضنتها ملاعب كرة القدم وقاعات الجعة والمقاهي وأعمدة الرأي، أحيانًا، وتلك الاحتجاجات الرسمية التي كانت تتجسد في حوادث من قبيل تمرد 2008 في المدينة المنجمية الجنوبية قفصة[866].

في الأردن، وفّرت حوادثُ شغب أسعار الوقود في المدن الجنوبية الموالية «تقليديًا»، معان والطفيلة والكرك، واحتجاجات 1996 ضد خفض دعم المواد الغذائية، والتظاهرات ضد حربَي العراق الأولى والثانية، وتظاهرات دعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ذريعةً مماثلة للتعبئة التي حدثت في عام 2011[867]. ولاحظ المحلّلون أن الاحتجاجات في الأردن اقتصرت في معظمها على الأحزاب المعارضة التقليدية، كالإخوان المسلمين، وذراعهم الحزبية، أي جبهة العمل الإسلامي. وبحسب ما حدّده ياغي وكلارك، كان التحدي الماثل أمام الناشطين الأردنيين هو إيجاد أرضية مشتركة لاختراق الحاجز الكبير المتمثّل في استراتيجية «فرّق تسُد» التي اتّبعتها المملكة. وكانت الاحتجاجات التي تظهر تتركّز في المستوى المحلّي، وكان من الصعب دمج المطالب التي تتمحور حولها.

في هذا الإطار، يرى رامي خوري أن السمة المحددة للمملكة الأردنية ربما كانت على العكس، تمامًا، من أنموذج «فوق النزاعات» للميزة الملكية؛ فبدلًا من البقاء على نحو مريح فوق الرمال المتحرّكة للسياسات الائتلافية، يمكن الجمهور الوصول إلى الملك عبد الله بسهولة، أو أن الجمهور في الأقل يعتقد ذلك، وهو كذلك من الناحية النظرية؛ إذ إنه يؤدّي دستوريًا دور الحَكم الذي يُلجأ إليه في نهاية المطاف. وإن انتفاضات 2011-2014 لا تمثّل امتدادًا جوهريًا للربيع العربي، بل هي تعبير عن اضطراب الشباب الأردني الخائب الأمل، إلا أن الأعمال الجماعية الماضية التي تخطّت الانقسامات الديموغرافية تخفي مشاعر أكثر قدمًا واتساعًا. ولا ينكر خوري، بطبيعة الحال، أن الحركة الاجتماعية كانت قائمة في تلك الفترة، لكنه يرى أن الاحتجاجات الواسعة تشكّل «برهانًا» على سهولة الوصول إلى الملك. وكان الناس يحملون هذه المشاعر دائمًا، كما أنهم كانوا قادرين على التعبير عنها للملك. وكان الربيع العربي بمنزلة مكبّر الصوت والمنصة لهؤلاء الناس أنفسهم كي يوصلوا صوتهم بشكل أوضح وأعلى، ويعبّروا عن شكاويهم. وبطبيعة الحال، ليس ذلك بالمستبعد، وإنني أميل إلى الوثوق بخبرة البروفسور خوري والوقت الذي أمضاه على الأرض في الأردن على مدى أكثر من عشرة أعوام، ولكن الأمر يصعب دحضه أيضًا؛ ذلك أن هناك على الأرجح إمكان للوصول إلى النظام الهاشمي أكثر من غيره في المنطقة، إلا أننا بحاجة إلى مقياس لهذا الامكان إذا كنّا سنقارن بين المملكة الأردنية والجمهورية التونسية، أو بينها وبين ملكيات أخرى[868].

غير أن المعطيات المجمّعة تظهر، كتحليل لاحق مقارن أوّلي يهدف إلى فهم آليات الميزة المَلكية، أن النظامين يتكشفان عن أنساق متماثلة من التعبئة الجماهيرية والآليات الثقافية. والنسق الذي يظهر بسرعة ووضوح يتمثّل في العمل الاحتجاجي الجماعي في الأردن. وعلى الرغم من أن هذا النسق لم يؤدّ إلى تغيير النظام، فإنه كان أكثر «ثباتًا» على نحوٍ جليّ أكثر ممّا كانت عليه الحال في الفترة 2010-2011 في تونس. ويبدو أن هذا يوحي بأن هناك نوعًا من الاختلاف بين أنماط الأنظمة، ولكن ذلك ليس في الاتجاه الذي تعرضه فرضيتان بشأن الميزة المَلكية.

ثانيًا: التفحّص الأولي للآليات المفترضة

1- الآليات المؤسسية

يوفّر ألبريخت وشلمبارجر، وعلى نحوٍ منفصل إيلين لاست أوكار، أُطرًا «مفيدة جدًّا» وقابلة للتطبيق في تحليل الآليات المؤسّسية المفترضة لعلاقات الراعي - الزبون في كل نظام. ونجد في دراسة لاست أوكار لديناميات المعارضة الحالية، وصفًا للعناصر نفسها التي يركّز عليها منظّرو الميزة الملكية، من دون تقديم «شرح» لها. نحن نعرف أن المؤسّسات تؤثّر في الحالة التي تكون فيها مجموعة داخل النظام قادرة على تحقيق مطالبها من داخل النظام، وفي كيفية حصول ذلك الأمر الذي يستتبع لدى لاست أوكار وجينيفر ودنر أن التدابير المؤسّسية التي تحول دون تحقيق مطالب مجموعات المعارضة كلها ستزيد من رجحان السياسات التنازعية ضد الدولة[869]. ولكن يبدو أن هذا سيضر بالتأكيدات القائلة إن السياسات الإلحاقية والتشاركية والبنى المؤسّسية تدعم الأنظمة الاستبدادية. وترى لاست أوكار أن الفرق الحقيقي بين التدابير الإلحاقية والتدابير غير الإلحاقية لا يكمن في رغبة المعارضة في التعبئة ضد النظام، بل في قدرة نخب المعارضة على التغلّب على مشكلة العمل الجماعي[870].

يبدو أن ذلك يُضفي صدقية على المنحى المؤسسي لفرضية مفادها أن الائتلافات الجامعة، أو التي تتخطى الانقسامات، مفيدة للأنظمة القائمة، من حيث إنّها تخلق مشكلات للعمل الجماعي وتعرقل التعبئة. ومرة أخرى تساعد لاست أوكار في توفير التفصيلات الحيوية، فتصف بدقة ما نهتمّ به نحن وأكاديميّو الميزة المَلكية: قدرة الأنظمة على بناء مؤسسات تحدّد «الداخليين» و«الخارجيين»، وتضع المجموعات بعضها في مواجهة بعض، ومن ثمّ تسيطر على قدرة المعارضة على التعبئة ضد النظام[871]؛ أي إن الأنظمة تختار من بين ثلاثة تدابير مؤسسية أو استراتيجيات متتالية تسمّيها لاست أوكار «بُنى النزاع»، وهي:

- **البنى الحصرية الموحدة**: لا يُسمح لأيّ خصم سياسي بالمشاركة في المؤسسات السياسية الرسمية. والسلطة محصورة في يد النخب الحاكمة وحدها.

- **البنى المقسومة**: تسمح النخب لبعض الخصوم، دون آخرين، بالمشاركة في النظام والاستمرار.

- **البنى الجامعة الموحدة**: يجري إدخال جميع الخصوم في النظام، لكن النخب الحاكمة تحدّ من دورهم المشارك[872].

لعلّ البنى المقسومة والبنى الجامعة الموحدة تمثّل ما يعتبره منظّرو الميزة المَلكية دور الائتلافات الجامعة التي تتخطى الانقسامات. ولاست أوكار حرصت على الإشارة إلى أن هذه البنى مرنة ومستقلّة عن نوع النظام وعن الأسلوب الفردي للحاكم. ومن ثمّ، يمكن النخب الحاكمة أن تغيّر البنية المؤسّسة و«تختار» من بين هذه الأنواع المثالية كي تحسّن من سيطرتها. وبالنسبة إلى ما نحن بصدده من نقاشٍ للميزة الملكية، فإن بنى النزاع المذكورة تمثّل تدابير مؤسّسية تؤدّي دورًا «مهمًّا»، إلى حدّ ما، في ضمان مرونة النظام.

أمّا أنا، فإني سأحلل آليات هذه البنى وأدرسها وأحدد إنْ كانت تمثّل ائتلافات عابرة للانقسامات، وإنْ كان هناك فرق إن لم تكن كذلك (بالنسبة إلى الرأي القائل إن التعبئة هي المتغير التابع). وإن استخدامي نظرية الحراك الاجتماعية -خصوصًا «التفسير الذي يزاوج بين التفسير الثقافي والمؤسسي/البنيوي لسياسة النزاع - سيكون له دور أساسي في تحليل هذه الآليات. ويركّز ألبريخت وشلمبارجر، بشكل وثيق، على النخب الملحقة التي من شأنها أن تضيء المتغير المعتقد أنه ائتلافات عابرة الانقسامات. ويعرّف المؤلّفان أعضاء الائتلافات المحتملين بأنهم نخب ذات صلة سياسية: إنهم الأكثر ارتباطًا بقيادة النظام[873]. ويتقدم المؤلّفان على طريق حلّ أحجية الآليات التي تتمكّن بوساطتها استراتيجيات الاستيعاب من ترسيخ استقرار للأنظمة، فيظهران أن هدف هذه الاستراتيجيات هو توسيع نفوذ النظام وامتداده في قطاعات مختلفة في المجتمع، مخففين بذلك من الشعبية، وموسعين من قاعدة النظام. ويحاولان، في الوقت نفسه، عزْل الزعيم في منصب لا ينافسه فيه أحد بعيدًا عن النخب المستوعبة.

من المهم أيضًا، كما لوحظ في أنموذج لاست أوكار، أن هذه الائتلافات في تغيّر مستمر؛ فالزعيم يعيد، بطريقة مستمرة، خلط النخب حتى لا يمكن أي فرد (أو مجموعة) امتلاك قوة على نحوٍ يتمكن (تتمكن) فيه من إنشاء قاعدة سياسية مستقلّة، مع الإبقاء على الذين يراهنون على ولائهم له في مناصبهم. ويترافق ذلك كله مع توطين النظام لتطورات سياسية واقتصادية. ومع تغيّر هذه التطورات، تتغير تركيبة تحالفات النخب، بما في ذلك، على سبيل المثال، التكنوقراط وقطاع الأعمال الخاصة[874].

بصرف النظر عن الأفراد المستوعبين (الملحقين) أو الائتلافات التي سيجري إنشاؤها، فإن هدف هذه المؤسسات هو أداء «دور الأداة في إنشاء شبكات وولاءات وفي تشكيل قنوات للحراك الاجتماعي الصاعد»[875]. وأتوقع أن تظهر هذه الشبكات من الائتلافات النخبوية تفسيرًا مركزيًا لقدرة الملكيات على عرقلة التعبئة والشبكات التي ترافقها. ويحدّد كلّ من ألبريخت وشلمبارجر استراتيجيتين للإلحاق: الاستراتيجيا التوزيعية، والاستراتيجيا الاحتوائية. وتهدف الاستراتيجيا **الأولى** إلى تحويل المؤسّسات من منتديات للبرامج والأفكار المتنافسة إلى ساحات تمكّن من الوصول إلى مراكز صناعة القرار والحصول على الريع، في حين تهدف الاستراتيجيا **الثانية** إلى «تشكيل هيئات أكثر تعدّدية من مصالح متنافسة وغير متجانسة بين النخب ذات الصلة سياسيًا، على نحوٍ يتلاءم كلّيًا مع سمة الأبوية الوراثية المركزية: استراتيجية «فرّق تسُد» التي يوازن الحاكمون بوساطتها بين فئات النخب المتنافسة[876].

أخيرًا، تساهم عناصر هذه النخب ذات الصلة سياسيًا وبُنى النزاع، أيضًا، في تقسيم المعارضة الموجودة خارج دوائر ذات مركز واحد هي دوائر الإلحاق والزبائنية، وتساهم كذلك في حكمها. وثمّة تفسير محتمل يتكرر في تحليلات عدة، من قبيل تحليل خطيب ولاست، ولكنه تفسير يمكن ألّا يكون شاملًا جميع الحالات وجميع أنواع الأنظمة، ويتمثّل هذا التفسير في الروابط التي تتخطى الانقسامات بين شبكات الناشطين.

شهدت مصر وتونس وليبيا، على سبيل المثال، الشكل نفسه من التعبئة التي تتخطّى الانقسامات الأيديولوجية (الإسلامية - الليبرالية/العلمانية)، والمناطقية (المراكز الاجتماعية السياسية في مقابل الأطراف)، والهوياتية (سُنة - شيعة، ومسيحي - مسلم، والقبَلية). ومن خلال هذه الأبعاد، يمكننا أن نقارن بين نجاح العمل الجماعي في تونس ومصر وفشله في السعودية؛ فالمملكة تمكنت من تحييد التعبئة من خلال استراتيجية «فرّق تسُد». كما أن استغلال الانقسامات الشيعية - السُنية والانقسامات الطائفية، خصوصًا ضد الانتفاضات الشيعية في مدينة القطيف في المنطقة الشرقية، مع تهويل بـ «خطر» إيران، أبقى نظام آل سعود قائمًا. ولكن تطبيق استراتيجية «فرّق تسُد»، على وجه التحديد، ممكن في الجمهوريات والملكيات، فهل هناك فرق حقيقي بين تكتيكات التفرقة والسيادة في سورية من جهة، وفي السعودية من جهة أخرى؟

باختصار، يبدو أن الاستقرار الذي توفّره استراتيجيات الزبائنية والإلحاق يتركّز في عملية توسيع القاعدة الاجتماعية للأنظمة. ومما ساعد الزعماء كثيرًا على الحفاظ على مواقعهم في الحكم استراتيجيةٌ ناجحةٌ لتفادي تغيير النظام، وهي التغيير في النظام[877]. ولكن القارئ سيلاحظ أن القليل منحصر كلّيًا في الأنظمة الاستبدادية الجمهورية أو الملكية.

يبدو، استنادًا إلى مراجعة الأدبيات، أن لا فرق بين أنواع الأنظمة في ما يتعلّق بالائتلافات العابرة الانقسامات وفي الاستراتيجيات العريضة للأنظمة، من الإلحاق والزبائنية، في ما يتّصل ببقاء النظام. ففي الحالة التونسية، ترى ميشيل أنغريست أن «النجاح يعتمد على التفاعل بين الهشاشة البنيوية لنظام نفر العديد من جمهوره المدني وظهور تظاهرات جماهيرية عابرة للطبقات ومنتشرة جغرافيًا». ومما سهّل تلك التظاهرات الاعتدال الإسلامي، والتقارب الإسلامي - العلماني مع المعارضة، وأعمال الاتحاد العام التونسي للشغل[878]. والمثير للاهتمام أن هذا الرأي المتأخّر (بعد الحادث) يختلف عمّا وصفه أمين علّال في الفترة 2007-2010 وأدى إلى الثورة؛ إذ أظهرت التظاهرات ضد الفساد في مدينة قفصة نمطًا من النشاط اليومي من الصغير إلى المتوسط، والأهمّ هو أن هذه الأنساق من العمل الاجتماعي وجدت أن الاتحاد العام التونسي للشغل تسيطر عليه الدولة غالبًا، بوجهٍ عام، وذلك إن لم يكن الاتحاد هو هدف الاحتجاج نفسه. ويبدو علّال غير مقتنع بالحجّة القائلة إن التغيير السياسي الجذري بدأ بأحزاب المعارضة والمجتمع

المدني المستقل[879]، بل إنّه يرى أن «أحزاب المعارضة ومنظّماتها كانت مجموعات صغيرةً جدًّا ذات جذور سطحية في المجتمع، وأن الاتحاد الرسمي للشغل كان منظّمة خاضعة توزّع الخدمات، في حين كان أعضاؤه الأكثر نضاليةً مُكمَّمي الأفواه»[880].

يحدّد ستيفن إردل بنية النخب ذات الصلة سياسيًا لنظام بن علي في ثلاث دوائر ذات مركز واحد ومتمحورة أساسًا على الخدمات الأمنية وممثّلي «البزنس»؛ ففي الدائرة الداخلية الأولى، هناك بن علي وعائلته المباشرة والأسرة الكبيرة، بمن في ذلك عائلة زوجته النافذة (الطرابلسي)، وخمس عشائر قوية أخرى، والوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية وأعضاء المكتب السياسي للحزب الحاكم. وفي الدائرة الثانية، هناك البيروقراطيون ذوو الرتب الدنيا ونخب رجال الأعمال ومنظّماتهم الذين يفوقون البيروقراطيين أهمية، ويشمل هذا رجال الأعمال الأقوياء والمنظّمات النقابية، كاتحادات الصناعيين والتجار والحرفيين، والعمّال الممثلين في الاتحاد العام التونسي للشغل. وكما يلاحظ إردل، يسمح استيعاب نخب رجال الأعمال بخنق الأصوات الداعية إلى التحسينات الاقتصادية، ويمنع تحويل النفوذ الاقتصادي إلى قوّة منافسة[881]. وفي الدائرة الأخيرة توجد الفئات الوسطى، من بيروقراطية الدولة، وأعضاء الحزب الحاكم، ومعظم أعضاء المجالس الوطنية والنقابات المهنية، وكبار الصحافيين وجهاز الدعاية (البروباغندا)[882]. وهناك أيضًا «نخب متنافسة»، أكانت من خارج مؤسّسات النظام أم من المعارضة (على الرغم من أنها محايدة في معظمها)، ومنها أيضًا منظّمات المجتمع المدني، كالمنظّمات الأهلية غير السياسية، ونشطاء هذا المجتمع. وهناك المنظمات الأهلية السياسية التي تعمل في الشؤون العامة، كحقوق الإنسان وشؤون المرأة[883]. وكان قد حدث تغيير شامل في عام 2010، فأصبح الاتحاد العمالي إلى جانب المحتجين، وحصل تعاون بين الإسلاميين والعلمانيين، بعد أن قرّر العلمانيون أن بن علي أسوأ - بالنسبة إليهم - من السماح بمشاركة السلطة مع الإسلاميين في بيئة ما بعد بن علي، وهو نظام لم يدرك أنه يفقد بالتدريج التأييد ويهمل العلاقات الزبائنية التي وفّرت الاستقرار لحكمه، بعد أن أخذ منذ عام 2000 ينحو إلى الوحشية[884].

في الأردن، اتخذت النخب ذات الصلة سياسيًا، بحسب بانك وشلمبارجر، «شكلًا مشابهًا» على نحو مدهش؛ ففي الدائرة الأولى، هناك الملك ورئيس الوزراء «الحالي»؛ لأن ثمة عادة تاريخية للنظام الهاشمي متمثّلة في إعادة تشكيل الوزارة، كلّما عنّ له ذلك، لتنفيس الضغوط. وهناك، أيضًا، قادة الجيش والأمن والشرطة. وفي داخل هذه الدائرة، يحرص الملك عادةً، كما لاحظ بانك وشلمبارجر، على إحلال التوازن بين «العناصر الجديدة ذات العقلية الإصلاحية في النخبة الأساسية والمؤسّسة المحافظة»، وهو أمر يتطلّب تعيين ممثّلين من قبائل شرق الأردن القوية.

تحتوي الدائرة الثانية على التكنوقراط من ذوي المستويين العالي والمتوسط، خصوصًا «أولئك الذين يتّسم حقل عملهم بالأهمية المطلقة للملك في ذلك الوقت»[885]. في هذه الدائرة، نجد بيروقراطيين ووزراء في حقول الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية، فضلًا عن مستشارين على علاقة وثيقة بمجتمع الأعمال. وتتألّف الدائرة الثالثة من وزراء المجالس من ذوي رتب أدنى وباقي المجتمع المدني، ويشمل ذلك صحافيين موالين للنظام، ورؤساء الشركات والمؤسّسات الاقتصادية التابعة للدولة، والمنظّمات الأهلية والمعارضة الموالية (للنظام)، والنخب المنافسة، بما في ذلك جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمون الأردنيون). وكي نفهم الإلحاق، من المهمّ أن نلاحظ، كما أكّد بانك وشلمبارجر، أن على الرغم من أن هؤلاء معارضون موالون للنظام، فإنهم لم يتولّوا أي مناصب في الدوائر الداخلية، ومن المرجح أنهم لن يتولّوا أيًّا منها أبدًا[886].

2 - الآليات الثقافية وديناميات الاحتجاج

شملت ديناميات الاحتجاج في الداخل التونسي مسيرات واعتصامات غالبًا ما كانت تُقمع بشدة، وهو أمر لم يؤدِّ إلا إلى مزيد من التعبئة، وهو ما تكرّر في مدينة القصرين في انتفاضة عام 2010[887]. وبطبيعة الحال، فإن ثورة 2010 بدأت في مدينة سيدي بوزيد الممثلة، إلى حدّ ما، للداخل السياسي والاقتصادي، وامتدّت إلى تونس العاصمة. أمّا الانتفاضة في الأردن خلال الفترة 2010-2012، فهي جديدة من جهة أنها لم تشمل فحسب أردنيّي «الضفة

الشرقية» المحتجّين على أن النظام باعهم بثمن بخس إلى «الضفة الغربية»/الأردنيين الفلسطينيين، بل شملت أيضًا «مزيجًا» من اللاعبين تخطى هذه الهوة، كما تخطى الانقسام الإسلامي - العلماني، والخطوط الاجتماعية - السياسية والمناطقية (التي تتماثل إلى حدّ ما).

باتت أُطر الثورة التونسية وشعاراتها - من قبيل «إرحل» و«الشعب يريد إسقاط النظام» - شهيرة على نحوٍ أسطوري. وشاركت الاحتجاجات المحلية في الفترة 2008-2009 ثورة 2010 في الإطار العريض الجامع (Master frame) المتمثّل في محاربة الفساد والمحسوبية على مختلف الصعد. إضافة إلى ذلك، ركّزت الشعارات الأولى في الداخل على المعنى («أعطونا وظائف وتوقّفوا عن سرقتنا»)[888]. وفي المقابل، رصدت رنا سويس شعارات في الشارع الأردني، من بينها ما مُفاده أنه لا يمكن أن يحدث إصلاح في ظل القبضة الأمنية الحالية، والشعب يريد الحرية والعدالة وإنهاء الفساد، إضافة إلى شعار ينادي بالكشف علنًا عن أسماء الفاسدين والمتّهَمين بسرقة الأموال العامة. وكانت الشعارات، كذلك، متعلقة بالقضايا الرئيسة الجامعة، من فساد ومحسوبية ومحاباة، ومتعلقة بالتظلمات التي عاناها الأردنيون طويلًا. وترى سويس أن فشل الاحتجاجات وقلّتها النسبية يعكسان فقدان المهارات التنظيمية وجهازًا أمنيًّا فاعلًا، وإجماعًا لدى الأحزاب القليلة، وأن الإصلاح السياسي والاقتصادي في الوقت الحالي - وليس تغيير النظام - هو الحل؛ فما يحُدّ من الاحتجاج في الأردن، بالنسبة إلى سويس، هو الخوف من عدم الاستقرار ومن الحيرة والانقسام في الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، وفي عام 2011، رأى جمال طه، ممثّل الجمعية العامة الأردنية للإصلاح، وهي جمعية وحركة جديدة تهدف إلى توحيد الأردنيين من جميع الفئات، على الرغم من الخطوط الفاصلة بينهم، أن الشارع الأردني منقسم إلى معسكرين:

- معسكر الذين لا يزالون يطالبون بالإصلاح، على الرغم من التصريح غير الرسمي للملك الذي نُشر في الصحافة الغربية (يُطالبون بالإصلاح، ولكن ضمن الحدود التي أعلنها النظام فحسب).

- معسكر الذين فقدوا إيمانهم بما يسمّى عملية الإصلاح، ويطالبون بملكية دستورية[889].

أظهرت مقابلات أولية غير رسمية قام بها الكاتب في عمّان والمفرق آراء مماثلة؛ إذ أشار الأردنيون إلى ما تشهده سورية من عدم استقرا كعنصر رادع نسبيًّا للمطالبة بتغيير النظام. وكرّر بعض الأردنيين من الضفّة الشرقية الرأي الذي يشكّل أحد موضوعات «فرّق تسُد»، والذي يقول إن الاحتجاجات الجارية هي انتفاضة فلسطينية، تكرارًا «ببّغائيًا»، وذلك على الرغم من حصول احتجاجات إسلامية وعلمانية كبيرة في مواقع قبَلية موالية «تقليديًّا» في الضفة الشرقية، مثل معان والسلط والكرك.

غير أن المعطيات المجموعة بشأن الاحتجاجات في الأردن ترسم صورة مغايرة إلى حدّ ما؛ فالاحتجاجات الكبيرة ومواقع الانتشار الجغرافي المماثلة بدأت في 7 كانون الثاني/يناير 2011. وانضمّت إلى المعارضين المعتادين مثل الإخوان المسلمين/جبهة العمل الإسلامي، أحزاب أخرى، والحراك الذي يضمّ حركات وائتلافات حركية، وزعماء قبائل، وضبّاط جيش متقاعدين، متخطّين بذلك كثيرًا من الفواصل الاجتماعية - السياسية. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2011، قاد رئيس الوزراء والاستخبارات العامة السابق أحمد عبيدات مسيرةً ضمّت أكثر من 2000 شخص أمام المسجد الحسيني الكبير في وسط المدينة في عمّان.

بخلاف الزعم الذي يتكرّر كثيرًا، ويتمثّل في الاحتجاجات التي طالبت بالإصلاح فحسب، فإن احتجاجات 13 حزيران/يونيو و25 تموز/يوليو و1 تشرين الأول/أكتوبر و21 تشرين الأول/أكتوبر من عام 2011، وتظاهرات 15 أيلول/سبتمبر و13-16 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2012، دعت صراحةً إلى إسقاط النظام وإزاحة الملك عبد الله.

هناك على نحوٍ خاص حادثة وقعت في 13 حزيران/يونيو 2011 ونشرت خبرها وسائل إعلام الأردنية ووسائل إعلام غربية، نقلًا عن شاهد عيان، بشأن رمي المبعوث الملكي إلى مدينة الطفيلة الجنوبية بالحجارة والزجاجات[890].

استمرت الانتفاضات في الأردن في خلال تلك الموجة من بدايات كانون الثاني/يناير 2011، على الأقل، حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أي فترة أطول من الانتفاضة التونسية. ويبدو أن هذا البحث الاستقصائي الأوّلي يشير إلى عدم وجود ميزة مَلكية، بمعنى منْع الاحتجاجات، وإنْ كان يشير إلى احتمال وجود ميزة مَلكية وإلى الآليات المؤسّسية والثقافية التي تمكّن النظام، من خلالها، من الاستمرار، ومن تخطّي الاحتجاجات الحاصلة.

---

(828) Sean L. Yom and F. Gregory Gause III, «Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On,» Journal of Democracy, vol. 23, no. 4 (October 2012), pp. 74-88, and F. Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994).

(829) Sean L. Yom, «The Survival of the Arab Monarchies,» Foreign Policy, 12/11/2012, accessed on 17/5/2017, at: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/11/12/the_survival_of_the_arab_monarchies.

(830) Daniel Brumberg, «Liberalization Versus Democracy: Understanding Arab Political Reform,» Middle East Series Working Paper; no. 37, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, May 2003.

(831) Michael Herb: All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies, SUNY Series in Middle Eastern Studies (Albany: State University of New York Press, 1999), and «Princes and Parliaments in the Arab World,» Middle East Journal, vol. 58, no. 3 (Summer 2004), pp. 367-384.

(832) Yom and Gause III, pp. 74-88.

(833) Daniel Brumberg, «The Sustaining Mechanics of Arab Autocracies,»

Foreign Policy: The Middle East Channel, 11/12/2011, at: mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/12/19/sustaining_mechanics_of_arab_autocracies.

(834) Ibid.

(835) Ibid.

(836) Lisa Anderson, «Dynasts and Nationalists: Why Monarchies Survive,» in: Joseph Kostiner (ed.), Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2000), p. 60.

(837) Ibid., p. 66.

(838) Gabriel Ben-Dor, «Patterns of Monarchy in the Middle East,» in: Kostiner (ed.), p. 77.

(839) Anderson, p. 63.

(840) Ibid.

(841) إن العنصر الفاعل في العامل التوضيحي الثاني، بحسب مايكل هيرب، هو شرعية النظام أساسًا، وذلك إذا ما عرّفنا الميزة الملكية، استنادًا إلى اعتقاد الناس أن نظامًا ما هو الأفضل في ذلك الوقت، مقارنةً بالبدائل الأخرى. يُنظر: Michael Herb, «Monarchism

Matters,» Foreign Policy, 26/11/2012, accessed 13/1/2013, at: .http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/11/26/monarchism_matters

(842) Russell E. Lucas, «Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type,» International Journal of Middle East Studies, vol. 36, no. 1 .(February 2004), pp. 103-119

(843) Daniel Brumberg, «Sustaining Mechanics of Arab Autocracies,» Foreign Policy, 19/12/2011, and Adria Lawrence, «Collective Protest and the Institutional Promise of Monarchy,» Working Paper, Unpublished Manuscript, Association for Analytic Learning about Islam and Muslim Societies (AALIMS), 21 March 2014, accessed on 8/10/2016, at: .http://aalims.org/uploads/LawrenceMonarchy040114.pdf

(844) .«Lawrence, «Collective Protest

(845) .«Herb, «Monarchism Matters

(846) .Lucas, pp. 103-119

(847) .Herb, All in the Family, p. 225

(848) .Ibid., p. 224

(849) .Ibid., p. 226

(850) .Ibid., p. 227

(851) .Ibid

(852) Amin Allal, «Becoming Revolutionary in Tunisia, 2007-2011,» in: Joel Beinin and Frédéric Vairel (eds.), Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures, 2nd .ed. (Stanford, California: Stanford University Press, 2013), p. 185

(853) يُنظر: Lina Khatib and Ellen Lust (eds.), Taking to the Streets: The Transformation of Arab Activism (Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press, 2014), and Beinin and .Vairel (eds.), Social Movements

(854) Garry Blight, Sheila Pulham and Paul Torpey, «Arab Spring: An Interactive Timeline of Middle East Protests,» Guardian, 5/1/2012, accessed 27/10/2014, at: http://www.theguardian.com/world/interactive/2011/mar/22/middle-east-protest-interactive-timeline .

(855) .Khatib and Lust (eds.), Taking to the Streets

(856) من البدهي أنّ العمل الحقلي ضروري للإجابة عن الأسئلة التي طرحتها في سؤالي المتعلّق بالعمل البحثي في الأردن، وهو عمل يشمل مقابلات مع النخب القبَلِيّة وقادة المجتمع المدني وناشطيه، وهو ما حُدّد بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2016. ولكن كما ذكرنا سابقًا، تُمثّل هذه الدراسة، في بعض مناحيها، «درسًا» للمعقوليّة. ومن ثمّ، فإن المعطيات والنتائج التي يمكن استخلاصها منها ستكون محدودة.

(857) يسعدني أن أقدم هذه المعلومات في شكلها الخام وأنا بصدد تحويلها إلى معلومات أكثر تماسكًا، وأن تكون معروضة على نحوٍ واضح، وإني أعتقد أنني سأستخدم المرجع الآتي:

Mark R. Beissinger, Nationalist Mobilization and the Collapse of the Soviet State, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, .(2002

(858) Diane Singerman, Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo, Princeton Studies in Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University .(Press, 1995

(859) .Khatib and Lust (eds.), p. 2

(860) Ibid., p. 3, and Pippa Norris, «Political Activism: New Challenges, New Opportunities,» in: Carles Boix and Susan C. Stokes (eds.), The Oxford Handbook of Comparative Politics .(Oxford; New York: Oxford University Press, 2007), p. 639

(861) .Khatib and Lust (eds.), p. 5

(862) Lisa Wedeen, Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in .(Contemporary Syria (Chicago: University of Chicago Press, 1999

(863) .Khatib and Lust (eds.), p. 9

(864) .Ibid., p. 11

(865) .Ibid

(866) Laryssa Chomiak, «Architecture of Resistance in Tunisia,» in: Khatib and Lust (eds.), .pp. 22-51

(867) Janine Clarke and Mohammed Yaghi, «Jordan: Evolving Activism in a Divided .Society,» in: Khatib and Lust (eds.), pp. 236-267

(868) Discussion with the author at: «The Arab Revolutions Five Years On: The Arduous Road of Democratization and Future Prospects,» American University of Beirut, Beirut, 22 .January 2016

(869) Ellen Lust-Okar, Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005), pp. 29-30 and Jennifer Widner, «Political Reform in Anglophone and Francophone African Countries,» in: Jennifer A. Widner (ed.), Economic Change and Political Liberalization in Sub-Saharan Africa (Baltimore: .(Johns Hopkins University Press, 1994

(870) .Lust-Okar, p. 30. See also: Widner, pp. 49-79

ومن غير الواضح تقريباً، إذا كانت لاست أوكار تسعى، فحسب، إلى فهم ما إذا كانت نخب المعارضة تحشد، أو كانت قادرة على حشد المؤيدين بين الجمهور.

(871) .Lust-Okar, pp. 30-32

(872) .Ibid., pp. 38-40

(873) .Ibid., p. 378

(874) .Ibid., pp. 379-380

(875) Ibid., p. 383.

(876) Ibid., pp. 383-384.

(877) Ibid., p. 380.

(878) Michele Penner Angrist, «Understanding the Success of Mass Civic Protest in Tunisia,» Middle East Journal, vol. 67, no. 4 (Autumn 2013), p. 547.

(879) Allal, p. 186.

(880) Ibid., p. 187.

(881) Eva Bellin, «Civil Society in Formation: Tunisia,» in: Augustus Richard Norton (ed.), Civil Society in the Middle East, vol. 1 (Leiden; New York: Brill, 1995), pp. 120-147, quoted in: Steffen Erdle, «Tunisia: Economic Transformation and Political Restoration,» in: Volker Perthes (ed.), Arab Elites: Negotiating the Politics of Change (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2004), p. 219.

(882) Erdle, pp. 219-220.

(883) Ibid., pp. 214-221.

(884) Angrist, pp. 549-550.

(885) André Bank and Oliver Schlumberger, «Jordan: Between Regime Survival and Economic Reform,» in: Perthes (ed.), p. 44.

(886) Ibid., pp. 44-48.

(887) Allal, p. 191.

(888) Ibid.

(889) Rana F. Sweis, «Jordanians Seek Reform, but Protests Are Few,» New York Times, 16/11/2011, on the Web: http://www.nytimes.com/2011/11/17/world/middleeast/jordanians-seek-reform-but-protests-are-few.html?_r=0.

(890) Ian Black, «Jordan Denies Reports about Attack on King Abdullah,» Guardian, 13/6/2011, at: http://www.theguardian.com/world/2011/jun/13/jordan-king-abdullah-attack-denied.

الفصل العشرون
المهنية العسكرية الجديدة والانتفاضات العربية دراسة في العلاقات العسكرية – المدنية في مصر وسورية واليمن ...... حسن الحاج علي أحمد

هيمنت المؤسسة العسكرية على عدد من الدول العربية التي شهدت انتفاضات (مصر واليمن وسورية)، وبرزت فاعلًا أساسيًا في الحياة السياسية والاقتصادية. وبالنظر إلى الدور الذي قامت به في الصراع العربي - الإسرائيلي على مدى ثلاثة عقود، ومشاركتها في الحروب المختلفة، تكرّس الوضع المركزي لتلك المؤسسة في مصر وسورية، وتمددت اقتصاديًا وسياسيًا في المجتمع. وكانت المهمة الأساسية للجيوش العربية مجابهة الأخطار الخارجية المتمثلة في إسرائيل. وأتاحت هذه المهمة شرعيةً استندت إليها المؤسسة العسكرية في التوسع اقتصاديًا وسياسيًا. وعلى الرغم من حدوث هذا التوسع، ومن وقوع انقلابات عسكرية كثيرة، كالانقلابات التي حدثت في سورية والعراق، فإن مهمة المؤسسة العسكرية الأولى، مقارنةً بالوضع الحالي، كانت مصوّبة، أساسًا، تجاه العدوّ الخارجي، أو ما تصفه أدبيات العلوم السياسية بمهنية الجيش وعدم تدخله في السياسة. وعندما تدخّل الجيش في السياسة عبر الانقلابات العسكرية، كان متأثرًا بأيديولوجيا النخب العسكرية والمدنية بدرجة كبيرة، ولم تحرّكه فقط دوافع حماية مصالح الجيوش التنظيمية، كما أن تلك الانقلابات كانت استمرارًا للعملية السياسية على نحوٍ مختلّ.

بانحسار الصراع العسكري مع إسرائيل وتوقيع بعض الدول العربية معاهدات سلام مع إسرائيل، حدث تحوّل في إدراك النخب الحاكمة للأخطار التي تحدق بأنظمتها، فما عاد العدو الخارجي في نظرها هو الذي يتربص بالبلاد، بل حلّت محلّه قوًى وتنظيمات سياسية داخلية. وكانت المؤسسات الأمنية الداخلية إبّان الحروب مع إسرائيل قادرةً على التعامل مع هذه «الأخطار» الداخلية. ومع تنامي العنف الداخلي في سورية في بداية الثمانينيات، وفي اليمن في بداية التسعينيات إبّان معارك الوحدة، وفي مصر في التسعينيات، تنامى دور الجيش في اتجاه المهنية الجديدة، وهي أن تضطلع المؤسسة العسكرية بمهمات أمنية داخلية أكبر، مع تزايد أدوارها السياسية والاقتصادية، مقارنة بما كانت تقوم به في السابق، ونجم عن هذا التطوّر دخول الجيوش في تحالفات مع قوًى مدنية.

تهدف هذه الدراسة إلى تفحّص الكيفية التي أثّرت من خلالها المهنية الجديدة للمؤسسة العسكرية المصرية والسورية واليمنية في تعاملها مع الانتفاضات العربية. وتنطلق من فرضية أن طبيعة العلاقات العسكرية المدنية في البلدان الثلاثة عكست مدًى متدرجًا من المهنية العسكرية الجديدة؛ إذ تحققت في مصر بدرجة كبيرة عبر تحالف مع مصالح أعمال ومؤسسات أمنية وبيروقراطية، وتجلّت المهنية الجديدة في بُعدها الاقتصادي والسياسي. وفي سورية، برزت بدرجة متوسطة من خلال تحالفات مع أحزاب أيديولوجية، ومؤسسات أمنية، وانعكست في بُعدها الأيديولوجي الأمني، وكانت ضعيفة في اليمن بسبب التحالف مع تنظيمات عشائرية. وفي تعاملها مع الانتفاضات العربية، سعت المؤسسة العسكرية في الدول الثلاث لحماية مصالح التحالف التي هي جزء منه، فكان اختيار الدراسة هذه الدول للأسباب الآتية:

مصر هي أول الدول العربية التي أسست جيشًا نظاميًا حديثًا وظهرت فيها أول المدارس العسكرية، وخاض جيشها حروبًا كثيرة، وهي التي شهدت انتفاضةً كان للجيش فيها دور بارز. أمّا سورية، فإنها شهدت انقلابات عسكرية عدة، وربما أكبر عدد من الانقلابات والمحاولات الانقلابية في الدول العربية، ولا سيما في الفترة 1949-1970. وشارك

جيشها في حروب داخلية وخارجية. وجاء اختيار اليمن بسبب حداثة تكوين جيشه وقيامه بانقلابات على السلطات المدنية، وبسبب غياب الفصل الواضح بين العسكري والمدني والعشائري.

أولًا: منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة منهج التحليل التاريخي المقارن الذي يعتمد على تحليل التتابع التاريخي للظواهر، ويهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في مخرجات مصالح بعينها وتفسيرها. ويهتمّ التحليل التاريخي المقارن بتأثير الوقت النسبي في الحوادث عندما نقوم بمقارنتها. كما يمكّن الدارس من التعامل بطريقة منتظمة ومؤطّرة عندما يقارن الحالات في تشابهها واختلافها، ويربط بين الوقائع والنظرية. وما يميّز التحليل التاريخي المقارن اهتمامه بالظواهر الكلّية والمخرجات الكبرى، مثل بناء الدولة والتحولات الديمقراطية وأنماط عدم العدالة الاجتماعية. كما يحلل الحالات المجمّعة (Aggregate cases) التي تشمل الدول القومية والحركات السياسية والوحدات الإقليمية الفرعية[891]. ويجعل هذا التركيز والاهتمام منهج التحليل التاريخي المقارن ملائمًا لدراسة أوضاع الثورات العربية والفاعلين الذين ساهموا في قيامها، أو الذين وأدوها في مهدها في بعض الدول، وذلك بمقارنة ثلاث حالات عبر الزمان والمكان.

يُضاف إلى مزايا التحليل التاريخي المقارن تركيزه على البيئة التي يعمل فيها المتغير المستقل عندما يؤثّر في المتغير التابع. وفي حالات عدة، نجد أن تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع يعتمد على طبيعة البيئة التي يتفاعلان فيها؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن غييرمو أودونيل في دراسته للأنظمة التسلطية في أميركا اللاتينية[892] التي استخدم فيها منهج التحليل التاريخي المقارن، خلص في إجابته عن سؤال الدراسة الرئيس: هل تؤدي التنمية إلى الديمقراطية؟ وذلك يعتمد على البيئة. ففي تلك البقاع، أدّت بيئة الستينيات والسبعينيات إلى السلطوية. وعلى العكس من الرأي السائد في تيار من الأدبيات التي تمثلها كتابات سيمور مارتن ليبست التي ترى أن زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترجح قيام الأنظمة الديمقراطية، يرى أودونيل أن المستويات العليا والدنيا من الحداثة لا تفضي بالضرورة إلى قيام أنظمة سياسية ديمقراطية في دول أميركا اللاتينية، في حين ارتبطت تلك الأنظمة الديمقراطية بالمستويات الوسيطة من الحداثة[893]. وتفترض هذه الدراسة أن طبيعة العلاقات العسكرية المدنية وبروز المهنية الجديدة أثّرت فيهما طبيعة البيئة السياسية والاقتصادية السائدة. وما يعزز اختيار هذا المنهج، كذلك، أنه طُبق في تحليل ثورات وانتفاضات وقعت في مناطق مختلفة من العالم، مثل ثورات روسيا والصين (ثيدا سكوكبول وبارينغتون مور)[894]، كما استخدم في تحليل بعض أنماط التحول الديمقراطي من التسلطية (جيمس ماهوني)[895].

ثانيًا: المهنية العسكرية الجديدة

يرى هنتنغتون وجود نوعين من السيطرة المدنية على العسكريين. النوع **الأول** هو سيطرة خاصة تشير إلى إعطاء الجيش دورًا مستقلًا في تحديد الأولويات الوطنية. ويُعَدّ الجيش في هذه الحالة فاعلًا ضمن فاعلين آخرين يسعون للتأثير في وضع السياسات. والنوع **الثاني** هو السيطرة الموضوعية؛ إذ يوجد مجالان منفصلان، أولهما يعمل فيه المدنيون، والآخر يشغله العسكريون. ويحكم العسكريين في عملهم ضوابط الخبرة والحياد السياسي والكفاءة المهنية. وهنتنغتون يفضّل النوع الثاني من السيطرة، ويؤمن بأن الحروب الحديثة تتطلب مهارات عسكرية عالية التخصص، ولا يمكن الجيش تجويد المهارات المطلوبة للقيام بدوره في وقت يكون فيه منشغلًا بمجالات أخرى. نتيجةً لهذا التخصص، تستحوذ مهنية الضباط على طاقتهم كلها، وتعطيهم رضًى وظيفيًا، وهي حصرية وفي تناقض مع أيّ دور آخر مهمّ، اجتماعيًا أكان أم سياسيًا. وتجعل طبيعة التخصص الوظيفي المطلوب للدفاع الخارجي الجمعَ إلى جانبها مهارة السياسة والحكم أو استخدام القوة لبسط الأمن الداخلي أمرًا صعبًا. وبسبب التخصص العالي للوظيفة العسكرية، يوجد تمييز واضح في الدور والوظيفة للقادة المدنيين والعسكريين. ولا تتحقق سيطرة المدنيين على العسكريين بسبب

أن الجماعات العسكرية تشترك في القيم الاجتماعية والأيديولوجية السياسية للمجتمع، بل لأنها غير مبالية بهذه القيم والأيديولوجيات[896].

في بعض دول أميركا اللاتينية، مثل البرازيل وبيرو، ومع تطور الأوضاع الداخلية، ازدادت المهنية، لكن على نحوٍ مختلف، في ما أصبح يُعرف بالمهنية الجديدة[897]؛ إذ تغير دور الجيش في الخمسينيات والستينيات بعد نجاح حرب العصابات في الصين وفيتنام والجزائر وكوبا. وأصبحت الجيوش في بعض مناطق العالم، مثل أميركا اللاتينية، تركز على مقاومة حرب العصابات، وراحت، بتشجيع من الولايات المتحدة، تضطلع بمهمات مدنية، مثل بناء الطرق والمدارس، ومعالجة الأسباب المؤدية إلى قيام التمرد وحرب العصابات. فإلى جانب محاربة الثوار، اهتم الجيش بإحداث إصلاحات اجتماعية واقتصادية تمنع قيام حروب العصابات، إذا لم يكن بمقدور السياسيين المدنيين القيام بذلك. وبدلًا من زيادة التخصص الوظيفي، بدأ الجيش يدرب أفراده على حيازة خبرة في قضايا الأمن الداخلي الذي يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

نتيجةً لذلك، ضاقت الفجوة بين المجالين العسكري والمدني؛ فالمهنية الجديدة ترى تداخلًا وطيدًا بين المجالين، وأصبح الجيش يؤدي دورًا مهمًّا في التعامل مع القضايا السياسية والأمنية الداخلية، بسبب خبرته التقنية والمهنية في التعامل مع قضايا الأمن الداخلي، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التدخل في السياسة.

نتج من ذلك ما سُمي «البيروقراطية التسلطية»، أي الحكم الطويل المدى للمؤسسات العسكرية، كما حدث في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وبيرو والباراغواي. ويتميز هذا الحكم العسكري الجديد بحكم المؤسسة بأسرها، لا بحكم فرد واحد، وهو يقوم على أنّ حكم العسكر أفضل من حكم المدنيين. وكان الحكم في ظل هذه الأنظمة قمعيًا، واستمر من ستينيات القرن الماضي حتى نهاية سبعينياته.

الجدول (20-1)

مقارنة بين المهنية الجديدة والمهنية القديمة للمؤسسة العسكرية

	المهنية الجديدة	**المهنية القديمة**
دور المؤسسة العسكرية	الأمن الداخلي مع الخارجي	الأمن ضد المهددات الخارجية
الموقف من الحكومة المدنية	مكونات من المجتمع لا تقبل بشرعية الحكم المدني	القبول بشرعية الحكم المدني
المهارات العسكرية المطلوبة	مهارات عسكرية وأمنية عالية ومترابطة	المهارات العسكرية غير متوافقة مع المهارات السياسية
مدى عمل المهنية العسكرية	غير محدود	محدود
أثر التنشئة الاجتماعية المهنية	التسييس العسكري	الحياد العسكري تجاه العمل السياسي
الأثر في العلاقات المدنية – العسكرية	المساهمة في الإدارة العسكرية السياسية وزيادة دور العسكريين	الإدارة السياسية مختلفة عن الإدارة العسكرية والقبول بسيطرة المدنيين

المصدر: Alfred Stepan, Arguing Comparative Politics (Oxford; New York: Oxford University Press, 2001), p. 27.

من ناحية أخرى، يرى موريس جانويتز - خلافًا لهنتنغتون - أن الروح المهنية وطريقة التدريب تغذي شعورًا بالتميّز الوظيفي والتنظيمي، وهو أمر يجعل المؤسسة العسكرية أقل خضوعًا للسيطرة المدنية، إضافة إلى أن تفادي تسيس المؤسسة العسكرية أمر صعب، وأن التمييز بين المجال العسكري والمجال المدني لا يمكن تحقيقه بسهولة. ويقترح جانويتز تحقيق الضبط المدني عبر مستويات عسكرية عدة[898].

تناولت بعض أدبيات العلاقة العسكرية المدنية التغييرات التي طرأت على تلك العلاقة في البلدان الغربية من حيث دورها العالمي، وتطرّقت إلى الدور المدني المتنامي الذي أضحت تقوم به بعض وحدات الجيوش الغربية عندما تدخلت في دول أخرى لأسباب إنسانية أو سياسية. برز هذا الدور في ما قامت به وحدات «الخوذ الزرق» في العمل الإنساني في مناطق متفرقة من العالم، أو مهمات فرق إعادة البناء (Provincial Reconstruction Teams) التي شكّلتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، أو ما سمّي الجيل الثالث في العلاقات المدنية - العسكرية المتمثل في بناء القدرات المدنية لمناطق النزاعات، وتشترك في ذلك حكومات غربية، والأمم المتحدة، والدولة التي تكون مسرح العمل، ومنظمات غير حكومية[899]. غير أننا في هذا السياق لا نُعنى بهذه الأدبيات، لأنها تركز على الدور العالمي للجيوش الغربية، ولا تتطرق إلى العلاقة الداخلية بين المدنيين والعسكريين، وهو محط اهتمام هذه الدراسة.

ثالثًا: العلاقات المدنية – العسكرية في العالم العربي

تتباين المداخل النظرية في تحليلها لطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية في العالم العربي؛ إذ عمدت دراسات ركّزت على دور المؤسسة العسكرية في الحكم إلى تطبيق التصنيف الذي قام به أموس بيرلميوتر وفرّق فيه بين المؤسسة العسكرية وهي تقوم بدور الحاكِم (Ruler)، والمؤسسة العسكرية وهي تؤدي دور الحَكم أو القاضي (Arbitrator)[900]. ففي الحالة الأولى تتولى المؤسسة العسكرية جميع مهمات السلطة بصورة مباشرة؛ فهي الحاكم الفعلي الممسك بمؤسسات السلطة، وتقوم باتخاذ القرار في القضايا الكبرى. وفي الحالة الثانية، لا تمارس المؤسسةُ العسكرية السلطةَ ممارسة مباشرة، بل تؤثر في السلطة تأثيرًا كبيرًا من وراء الكواليس، وتكون بمنزلة الفيصل بين الفاعلين الرئيسين. غير أن الواقع الحالي يشير إلى أن النمط السائد في الأنظمة التي هي محلّ هذه الدراسة، هو الشكل الثاني: المؤسسة العسكرية وهي تؤدي دور الحكم. ويشير مهران كامرافا إلى أن القادة المدنيين في الشرق الأوسط يجابهون معضلة في سعيهم لتحقيق مهنية القوات المسلحة، وذلك عبر تطوير عتادها العسكري، وترقية قدرات أفرادها، وتقنين إجراءات الاستيعاب والترقيات؛ فهذه السياسة لم تؤدِّ إلى إضعاف النزعة السياسية للجيوش، بل ساهمت في تقوية الهوية التنظيمية للجيوش، ومن ثمّ زادت تطلعاتها السياسية. وتكمن معضلة القادة المدنيين في كيفية تحقيقهم مهنية الجيوش، من دون أن يؤدي ذلك إلى تعزيز نزوعها إلى السياسة[901]. وتوضح دراسة كامرافا أن مهنية بعض الجيوش العربية التي تمنعها من التدخل المباشر في السياسة لم تتحقق، على الرغم من زيادة المعدات العسكرية وترقية القدرات البشرية.

أثار الدور التحديثي والتنموي للقوات المسلحة في العالم العربي نقاشًا واسعًا بين الدارسين؛ فهناك تيار يمثله مانفريد هالبيرن وإدوارد شيلز وآخرون يرى أن المؤسسة العسكرية، بحسبانها جزءًا من الطبقة الوسطى الجديدة، ستقوم بدورٍ رائدٍ في تحديث دول المنطقة. وهناك تيار معارض لهذا الرأي يقوده أموس بيرلميوتر وحنا بطاطو وآخرون، يركز على أن الجيش بعد استلامه السلطة لن يتخلى عن الحكم طواعية. يُضاف إلى ذلك تحويله موارد تنموية اقتصادية من القطاع المدني للمؤسسة العسكرية[902]. وترى فائقة محمود أن الأخطار الخارجية فرضت على الدولة في مصر بناء جيش عالي المهنية والتخصص. وفي سبيل تأمين البقاء في السلطة، عمدت الأنظمة الحاكمة في مصر إلى تقديم مزايا كبيرة للجيش، ما نجم عنه تحقيق مصالح اقتصادية وبروز ثقافة تنظيمية بيروقراطية للقوات المسلحة. وأدّت هذه العوامل، مع وجود مؤسسات مدنية وأحزاب ضعيفة، إلى بروز فجوة في السلطة ظل الجيش المصري يملأها. أمّا

الدور الاقتصادي المتنامي للقوات المسلحة المصرية، فتناوله كلٌّ من يزيد صايغ وشانا مارشال، غير أن صايغ أشار إلى الدور السياسي والأمني الكبير الذي يقوم به الضباط المتقاعدون في مصر[903].

رابعًا: مصر – المجمّع العسكري الأمني

يُعَدّ الجيش المصري أول الجيوش العربية الحديثة التي بدأت بصورة مؤسسية ومهنية؛ إذ يعود إنشاؤه إلى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، مع إنشاء مدارس التدريب العسكري التي أرست قواعد موحّدةً تحكم الانضباط واللياقة البدنية والمقرر الدراسي والزيّ[904]. وبدأ الدور السياسي للجيش يتنامى بعد انقلاب 1952 الذي أحدث تحولًا كبيرًا في المجتمع المصري. واستطاع الجيش أن يحافظ على السلطة بسبب تحالفه مع القطاع العام والنقابات، ما أدى إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة في مصر؛ إذ قامت الحكومة بعمل الإصلاح الزراعي، وأمّمت في بداية الستينيات جميع الصناعات الثقيلة وشركات التأمين والبنوك والمشروعات الرئيسة. وفي أيار/مايو 1963، أُعلن مشروع ميثاق العمل الوطني الذي أكّد اختيار الأنموذج الاشتراكي. وجرى تأسس تنظيم سياسي جديد هو الاتحاد الاشتراكي العربي. ووضح اهتمام بالعمال والفلاحين الذين باتوا يشكّلون نحو 50 في المئة من المقاعد في جميع لجان التنظيم السياسي، وفي مجلس الأمة.

بعد تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي، انقسم الضباط إلى فئتين: **الأولى** متمثّلة في الذين انخرطوا في العمل السياسي وخلعوا الزيّ العسكري، ثم تولوا مناصب عليا في الأجهزة الحكومية والسلك الدبلوماسي ومؤسسات القطاع العام. والفئة **الثانية** شملت الذين استمروا في خدمتهم العسكرية، وترقت أوضاعهم عبر التدريب المتقدم واستحداث رُتب عسكرية جديدة. وبسبب بروز هاتين الفئتين، زاد أثر القرارات التي كان يتخذها الضباط في القضايا السياسية والعسكرية[905].

أمّا في عهد أنور السادات، فحدث سعيٌ لتقليل الوجود العسكري في السلطة السياسية؛ ذلك أن مجلس وزراء كانون الثاني/يناير 1972 ضمّ عددًا أقلّ من الوزراء العسكريين، بلغت نسبتهم 21.2 في المئة. ومن بين 35 شخصًا من النخبة الحاكمة، نجد نحو ثمانية أشخاص من أصول عسكرية، كما أن نسبة الوزراء الذين ينحدرون من خلفيات عسكرية لم تشكّل سوى 13 في المئة من جملة الوزراء[906]. لم يقُم السادات بتوسع كبير في مدى النشاط الإنتاجي للمؤسسة العسكرية، لكنه اهتم بترقية الصناعات الأكثر ارتباطًا بالدفاع. وبسبب هذا الاهتمام، أنشأ الهيئة العربية للتصنيع الحربي. وعلى الرغم من الانفتاح السياسي المحدود والسماح لبعض الأحزاب السياسية بالعمل، وما يتطلّب ذلك من حياديةٍ للجيش، فإن صلة المؤسسة العسكرية بالرئاسة - المؤسسة الأهمّ في النظام السياسي المصري - ظلت وطيدة؛ فالرؤساء المصريون الذين تعاقبوا على حكم البلاد منذ انقلاب 1952 حتى عام 2015 أتوا من المؤسسة العسكرية، باستثناء محمد مرسي الذي حكم نحو عام واحد فقط. وكانت رؤية هؤلاء الرؤساء تتماهى مع رؤية الجيش تجاه القضايا الوطنية وحماية مصالحه. وما يعزز هذا الوضع أن الرئيس السادات، بالنظر إلى خلفيته العسكرية، تلقى تدريبه المهني في تلك المؤسسة وتدرّج في سلّمها الوظيفي[907]، ووزير الدفاع المشير عبد الحليم أبو غزالة كان عضو المكتب السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

شهد عهد السادات تغيّرًا في السياسة التي كانت متبعةً في فترة عبد الناصر؛ إذ شرعت الحكومة في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي. وأُعلن رفع أسعار الخبز وبعض السلع في عام 1977، ما أدّى إلى انتفاضة شعبية. واستعان السادات بقوات من الجيش للتعامل مع هذه الانتفاضة التي عُرفت بانتفاضة الخبز، واضطرت بعدها الحكومة إلى التراجع عن رفع الأسعار. وفي عهد الرئيس حسني مبارك، نجح الجيش في التعامل مع أزمة الأمن المركزي في عام 1986، وقام بدور مهمّ في مواجهة الإرهاب، خصوصًا في الفترة 1993-1997. وطالبت المعارضة الرئيس بالتخلي عن الحزب الوطني الحاكم، وهذا إنْ حدث، فإنه يعني أن الرئيس يؤسس شرعيته على التوافق السياسي الوطني. بمعنى آخر، تكون قاعدة السلطة مدنية أساسًا[908]. لكن مبارك رفض هذا الطلب لاعتماده على المجمع

العسكري الأمني في البقاء في السلطة. ونتيجةً لتدخل الجيش في تحقيق الأمن الداخلي، برز دوره الاستراتيجي في السياسة المصرية، وتعزّز هذا الدور بفعل تنامي نشاط الجيش الاقتصادي، وتكرّس هذا الوضع بفعل نفوذ الجيش الذي ما عاد مهمومًا بالحروب الخارجية[909].

تمدد الجيش اقتصاديًا في فترة حكم مبارك، وتتضارب الأقوال في مدى سيطرته على الاقتصاد المصري، وتراوح تقديرات ذلك بين 10 و40 في المئة[910]. ويتكون الاقتصاد العسكري المصري من أربعة أقسام رئيسة: الصناعات العسكرية التي تتبع وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع (وهي مملوكة للدولة)، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع، والمشروعات الاستثمارية الخاصة بالقوات المسلحة، وعقود الأشغال العامة المدنية التي تتولاها هيئة الهندسة العسكرية ودائرة الأشغال العسكرية ودائرة المياه التابعة لها. وفي عام 1997، صدر قرار رئاسي منح بموجبه المؤسسة العسكرية الحق في إدارة جميع الأراضي غير الزراعية، وغير المستثمرة، وهي تُقدر بـ 87 في المئة من مساحة البلاد[911].

يرى يزيد صايغ أن ضباط القوات المسلحة سيطروا على مفاصل الدولة المصرية، السياسية منها والاقتصادية والإدارية، في ما سمّاه «جمهورية الضباط». ويلخص سيطرة الضباط بقوله: «واليوم بلغت جمهورية الضباط امتدادها الأوسع. فيتمتّع كبار الضباط بإمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الوظائف الحكومية بعد التقاعد [...] وبالسيطرة على الموارد والفرص الكبيرة ضمن الاقتصاد المدني، وبالمكانة الاجتماعية المرموقة. كما أن جمهورية الضباط تمارس سيطرة حصرية على ميزانية الدفاع، والمساعدة العسكرية الأميركية، والشركات المملوكة للمؤسّسة العسكرية. يُضاف إلى ذلك أن جمهورية الضباط تستند إلى شعور عميق بالأحقيّة المؤسّسية والشخصية»[912].

اعتمد نظام مبارك على ما عُرف بـ «الدولة العميقة»، وهي شبكة من مصالح الشركات والأعمال والأُسر النافذة والبيروقراطية المتجذّرة. وتقف على رأس الدولة العميقة المؤسسة العسكرية والقضاء والأجهزة الأمنية، وما زالت مستمرة بعد قيام الانتفاضة في مصر وفي أثناء الفترة الانتقالية؛ فبعد أن تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة، في إثر تنحي مبارك، باشر في التعامل مع مشكلات الدولة المصرية التي كانت قد وصلت إلى حدّ الأزمة بتعقيداتها المختلفة. وعندما أوشك أن يسلّم السلطة، عمد إلى حماية مصالح المؤسسة العسكرية وتعزيزها[913]، وسعى لتحويل السلطات التي تولاها في شباط/فبراير 2011 إلى مبادئ «فوق دستورية» من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي الثابت على امتيازاته وحصانته ضمن ترتيبات دستورية، ووضعها على نحوٍ دائم فوق الدولة المصرية[914]. وأكد عدد من مواد الدستور المصري لعام 2012، خصوصًا مواد الفصل الخامس المتعلقة بالأمن القومي والدفاع، تأمينَ مصالح المؤسسة العسكرية وإدارة شؤونها بمعزل عن سيطرة المدنيين. ونصّت المادة 197 على تكوين مجلس وطني للدفاع يتكوّن من سبعة عسكريين وسبعة مدنيين ورئيس الاستخبارات العامة، وهو يأتي في أغلب الأحيان من خلفية عسكرية، للنظر في ميزانية الجيش، ويتعين أن يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. كما أن المؤسسة العسكرية سعت لتأمين شركاتها من الخصخصة، وبذلك تمكّن الجيش من حماية مصالحه بعيدًا عن سيطرة المدنيين.

حاول حزب الحرية والعدالة أن يعقد تحالفًا مع الجيش عبر اتخاذ سياسات تضمن مصالح المؤسسة العسكرية؛ فعلى سبيل المثال، امتلكت وزارة الإنتاج الحربي شركة نصر لصناعة السيارات «ناسكو»، وكُشف عن الخبر في الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الحرية والعدالة في عام 2013. وعندما طُرح مشروع الكمبيوتر اللوحي «إينار»، تقدمت ثلاث مجموعات من الشركات لتنفيذه، وكانت هناك شركة تابعة للجيش في كل مجموعة، وورد الخبر كذلك في الموقع الرسمي للحزب[915]. غير أن السعي للتحالف مع الجيش لم يمضِ إلى غاياته، وذلك عندما قررّ الرئيس مرسي أن يُبعد القوات المسلحة عن تنفيذ مشروع توسعة قناة السويس وتنميتها، وأعلن أن الهند ستكون الشريك الأول في هذا المشروع. كما أعلنت الحكومة المصرية أن المسؤول عن تنفيذ المشروع سيكون بدرجة نائب رئيس وزراء، وهو أمر سيجعل القوات المسلحة واحدة من المؤسسات الحكومية الأخرى التي ستساهم في قيام المشروع. وبالنظر إلى الأبعاد الاقتصادية والرمزية لمشروع القناة، أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي قائلًا: «لن يكون هناك عنوان يُعطى

للأرض قرب القناة»[916]. وربما يكون إبعاد الجيش عن تنفيذ مشروع القناة أحد الأسباب الرئيسة للانقلاب على مرسي.

توسّع نطاق المهنية الجديدة في عهد السيسي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية؛ فمن الناحية السياسية، ازداد تغلغل العسكريين في أجهزة الدولة. وعلى سبيل المثال، نجد أن من بين السبعة والعشرين محافظًا تسعة عشر محافظًا منهم بدرجة لواء، من بينهم اثنان من الشرطة. وفي المحافظات الثماني الأخرى التي لم يكن المحافظ فيها لواءً، كان نائبه أو الأمين العام للمحافظة من الرتب العسكرية الرفيعة[917]. أمّا في الجانب الأمني، فإن مهمة القوات المسلحة لم تتوسّع لتشمل العمليات العسكرية ضد المجموعات المسلحة فحسب، بل لتشمل كذلك القيام بعمليات بناء وتنمية في سيناء، حيث يجابه الجيش المصري هجمات مجموعات عسكرية مختلفة، فخصصت الحكومة المصرية ميزانية تُقدَّر بعشرة مليارات جنيه مصري (نحو 1.4 مليار دولار) للتنمية ومكافحة الإرهاب بسيناء. وذكر الرئيس السيسي، خلال لقائه بعدد من قادة الجيش والشرطة والشخصيات السياسية، أن «القوات المسلحة بسيناء ستعمّر وتبني، كما ستحارب وتواجه الإرهاب»[918]. وجرى تعيين الفريق أسامة عسكر قائدًا لمنطقة شرق القناة ومكافحة الإرهاب.

خامسًا: الجيش العقائدي في سورية

أضحى تدخّل الجيش السوري في السلطة أمرًا شائعًا بعد الحرب العالمية الثانية؛ ففي الفترة 1949-1970، وقع في سورية نحو واحد وعشرون انقلابًا ومحاولة انقلابية وحركة تمرد أو عصيان، من جهة ضباط من الجيش[919]. وفي عام 1949 وحده حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية بدأت بانقلاب حسني الزعيم في 30 آذار/مارس 1949. وفي 13 آب/أغسطس من العام نفسه، أي بعد أقلّ من خمسة أشهر من انقلاب حسني الزعيم، وقع انقلاب ثانٍ بقيادة سامي الحناوي، ثمّ انقلاب أديب الشيشكلي الأول في كانون الأول/ديسمبر 1949. ويعكس هذا العدد الكبير من الانقلابات والمحاولات الانقلابية أن الانقلاب العسكري أضحى وسيلة سياسية سهلة للوصول إلى السلطة بطريقة غير دستورية.

ترجع الجذور الأولى لتكوين جيش عقائدي بعثيّ في سورية إلى عام 1960، وذلك عندما أنشأ عدد من الضباط البعثيين في الجيش تنظيما سريًّا حينما كانوا في القاهرة، وأطلقوا عليه اسم «اللجنة العسكرية». وتكونت هذه اللجنة من خمسة ضابط، هم: حافظ الأسد وصلاح جديد وعبد الكريم الجندي ومحمد عمران وأحمد المير. وينحدر ثلاثة من أعضاء اللجنة من العلويين، في حين ينتمي الاثنان الآخران منهم إلى الطائفة الإسماعيلية. أقسم الخمسة على التزام السرية، متسلحين بأنهم منحدرون من مجتمعات أقليات تتحوط دائمًا بالكتمان والتقية[920]. تمكّن حزب البعث عبر عناصره في القوات المسلحة من استلام السلطة عبر انقلاب عسكري في عام 1963، واستطاع الضباط من خلال هيمنتهم على المؤسسة العسكرية أن يسيطروا على الحزب بعد عام 1966. وللحزب أهمية كبيرة بالنسبة إلى النظام البعثي المتركز في المناطق الحضرية، وذلك لاستخدامه في التعبئة السياسية في مناطق الريف[921].

لم تكن الفترة بين انقلاب عام 1963 والانقلاب الذي قاده حافظ الأسد في عام 1970 مستقرة، بل اتسمت بالاضطراب السياسي والعنف على الرغم من سيطرة حزب البعث على السلطة. وشهدت تلك الفترة ثلاثة انقلابات عسكرية وثلاث محاولات انقلابية؛ فبعد أن عمد حزب البعث إلى تعزيز وجوده في السلطة بعد حلّ الأحزاب السياسية الأخرى، عمل على دمج مؤسسات الحكم المدني والعسكري. وطبقت هذه السياسة وفقًا لشعار أنْ يكون الجيش عقائديًا، في حين يكون الحزب قائدًا للدولة والمجتمع. وبسبب هذه السياسة، تغيرت مراكز القوى في النظام السياسي، فما عادت لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ورئاسة البرلمان أهمية سياسية كبيرة، بل انتقل مركز القوة السياسي إلى الحزب ومؤسساته المتمثلة في مجلس قيادة الثورة والقيادة القومية والقيادة القطرية واللجنة العسكرية ورئاسة الأركان[922].

بات جليًّا أن الجيش وقع تحت هيمنة الحزب الأيديولوجية، وأن الحزب يهدف إلى تكوين جيش عقائدي؛ ففي المؤتمر القومي لحزب البعث الذي عُقد في آذار/مارس 1965، ورد بشأن دور الجيش وعلاقته بالحزب ما يأتي: «حماية

البلاد من العدوان الخارجي، وحماية الثورة من أعداء الثورة، ووظيفة التنظيم الحزبي في الجيش هي تغذية الجيش المستمرة بالروح العقائدية وتوجيهه توجيهًا يتلاءم مع اتجاهات الحزب وخططه»[923].

كان للصراع بين حافظ الأسد وصلاح جديد، وهو صراع برز في هذه الحقبة، أثره في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنيين في حزب البعث بعد سيطرة الحزب على السلطة. وعمل حافظ الأسد الذي كان وزيرًا للدفاع، على فصل الجهاز الحزبي في الجيش عن القيادة المدنية التي كان على رأسها صلاح جديد، فمنع اتصال العسكريين بالسياسيين المدنيين في الحزب، ومنع الحزبيين من زيارة فروع الحزب في الجيش، كما أوقف توزيع منشورات الحزب على العسكريين. وامتنع الأسد عن المشاركة في اجتماعات القيادة القُطرية، على الرغم من أنه عضو فيها؛ وبذلك أصبحت هناك مؤسستان لحزب البعث في سورية لم تكونَا على توافق: مؤسسة عسكرية وأخرى مدنية[924]. ومهّد حافظ الأسد بهذه السياسة الطريق أمامه لاستلام السلطة في عام 1970.

مثّل انقلاب حافظ الأسد تحولًا في مسيرة حزب البعث الذي قويت شوكته بعد استلامه السلطة. وعمد الأسد إلى استخدام سيطرته على الجيش لتحرير نفسه من تقييدات الحزب الأيديولوجية. واعتمد، في الوقت نفسه، على ولاء عدد من الموالين له شخصيًّا من العلويين الذين عيّنهم في مواقع عليا في الأجهزة الأمنية. وهكذا حقق لنفسه درجة كبيرة من الاستقلال عن المؤسسة العسكرية. وبعد أن تأكد من سيطرته على الحزب والجيش، لجأ إلى استمالة شريحة من القطاع الخاص عبر اتّباعه سياسة تحرير اقتصادي محدودة. ونشأت نتيجةً لذلك شريحة برجوازية جديدة معتمدة على الدولة لتشكّل ركيزة جديدة لدعم النظام[925].

شهدت الفترة بين عامي 1976-1982 موجةً من العنف والتصفية والقتل داخل سورية، وكان الجيش طرفًا أساسيًّا في مواجهة هذه الاضطرابات. بدأت هذه الموجة باغتيال مسؤولين سوريين من العلويين، قامت في إثر ذلك مجموعة من الإخوان المسلمين بإعلان مسؤوليتها عن عمليات الاغتيال، وأعلنت الثورة على النظام. ونتيجةً لذلك، قامت الحكومة بحملات اعتقالات، وأعلن رفعت الأسد، في مؤتمر الحزب القطري السابع الذي عُقد في نيسان/أبريل 1979، تقديم مكافأة لكل من يقتل عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين. وبعد شهرين من ذلك، في حزيران/يونيو 1979، هجم مسلحون من الإسلاميين على مدرسة المدفعية في حلب، وقُتل عدد كبير من طلاب المدرسة العلويين. وفي حزيران/يونيو 1980، وقعت محاولة لاغتيال الرئيس حافظ الأسد[926]. ولاحقًا، شهدت مدينة حماة في شباط/فبراير 1982 هجومًا شنّته مجموعة من الإخوان المسلمين على قوات موالية للنظام في المدينة وقتلت عددًا منهم، فهاجمت قواتٌ حكومية المدينة بالطائرات والدبابات، ودمرت أجزاء منها، وقُدّر عدد القتلى بنحو عشرين ألف قتيل[927].

عمل حافظ الأسد جاهدًا على الاحتفاظ بالسلطة في بلد اشتهر بالانقلابات وحركات التمرد والعصيان العسكري. في هذا المجال، يشير سمير سعيفان إلى أن حافظ الأسد عمل على «تعطيل قدرة المؤسسة العسكرية على القيام بأيّ انقلاب»، فهنا مكمن الخطر، فعطّل وظيفتَي هيئة الأركان ووزارة الدفاع، وأبقاهما هيكلًا فارغًا من دون صلاحيات حقيقية، وربط جميع قادة الفرق والألوية والوحدات العسكرية به شخصيًّا، كلًّا منهم بمفرده، وكان يختارهم بنفسه، كما كان يحرّض على التنافس بينهم، كي لا يتفقوا على أمر ضدّه[928]، فنجح عبر هذه الخطة في الاحتفاظ بالحكم ثلاثة عقود، إلى أن تسلمه ابنه بشار في عام 2000.

تسلّم بشار الأسد السلطة والمنطقة على مشارف الدخول في حقبة جديدة من تاريخها؛ فبعد ذلك بثلاثة أعوام، غزت الولايات المتحدة العراق وأطاحت حكم البعث وزعيمه صدام حسين، وأقامت نظامًا جديدًا، وتحوّل العراق إلى منطقة عدم استقرار. وتأثرت سورية بما جرى في العراق تأثّرًا مباشرًا، واتُّهمت الحكومة السورية بأنها تدعم المجموعات المسلحة المناوئة للغزو الأميركي للعراق، وذلك عبر تسهيل دخول المقاتلين الأجانب وتدريب البعثيين العراقيين[929]. وفي لبنان، حيث كان لسورية وجود عسكري كبير، اضطرت الحكومة السورية إلى سحب قواتها في عام 2005، بعد اغتيال رفيق الحريري.

في ظل هذه التحولات الخارجية، كان هناك نقاش داخل حزب البعث حول الحاجة إلى إصلاح يقوده تيار في الحزب[930]. وعلى الرغم من حدوث تغييرات في الحرس القديم للحزب، فإن مسيرة الإصلاح ظلت محدودة. أمّا أكبر تأثير في حكم البعث، فجاء بسبب الثورات العربية؛ ففي آذار/مارس 2011 أطلقت قوات الأمن النار على متظاهرين في مدينة درعا طالبوا بإطلاق سراح معتقلين سياسيين، وتوسّعت الاحتجاجات بعد ذلك لتشمل عددًا من المناطق السورية. وبعد شهرين، دخلت مدرعات الجيش إلى درعا وحمص ومدن أخرى للتصدي للتظاهرات. وبالتدريج، تحولت الانتفاضة الشعبية إلى صراع مسلّح لم يقتصر على عدد كبير من التنظيمات السورية المسلحة، بل أصبح صراعًا إقليميًّا ودوليًّا. وأضحت سورية مسرحًا للحرب بالوكالة، وأصبحت مقسمةً جغرافيًا بين عدد من التنظيمات والميليشيات المسلحة والحكومة السورية[931].

مرّت الحالة السورية، بالنسبة إلى العلاقات العسكرية - المدنية، بمراحل عدة؛ إذ بدأت بمرحلة الانتفاضة الشعبية وتعامُل الجيش والأجهزة الأمنية لوأْدها، ثمّ مرحلة مجابهة التمرد المسلح، وأخيرًا الحرب الأهلية[932]. وفي كل مرحلة، كان الجيش يفقد مزيدًا من هيمنته واحتكاره لاستخدام وسائل العنف. كما اتضح من خلال تطور الحرب الأهلية في سورية أن الجيش السوري ظل مواليًا للنظام وللرئيس بشار، إلا في حالات قليلة من الانشقاقات الفردية؛ إذ لم تحدث انشقاقات لوحدات عسكرية بكاملها. ويعود ذلك إلى سببين: **الأول** وجود عدد كبير من الضباط ينتمون إلى الطائفة العلوية؛ ففي المجتمعات المنقسمة ثقافيًّا وإثنيًّا تلجأ الحكومات، خصوصًا تلك التي تهيمن عليها أقلية، إلى التركيز على أمن النظام الحاكم، بدلًا من التركيز على أمن الدولة[933]، وهذا ما يبرز في الحالة السورية. إلا أن العامل الطائفي وحده ليس سببًا كافيًا لاستمرار ولاء الجيش، وهنا يأتي السبب **الثاني**، وهو الخدمات التي يحظى بها الضباط، وفي مقدمها الإسكان العسكري الذي يتيح مجالًا لارتقاء السلّم الاجتماعي؛ فمعظم الضباط، علويين أكانوا أم سُنّة، ينحدرون من مناطق ريفية تعاني الفقر. ويُعَدّ الجيش من المؤسسات القليلة التي توفر للشباب مجالًا للترقي الاجتماعي. لذا، فإن الانتفاضة تُعَدّ بالنسبة إلى هؤلاء الضباط خطرًا شخصيًّا على وضعهم الاجتماعي ونمط حياتهم[934]. كما أن عددًا معيّنًا من الضباط استفاد من التكسّب من الفساد الذي صاحب العقود العسكرية، ومن عوائد التهريب على الحدود السورية - اللبنانية[935].

سادسًا: المجمّع العسكري القبلي التجاري في اليمن

في عام 1962، شكّل انقلاب عبد الله السلال الذي أطاح حكم الإمام أحمد بن يحي نهاية حُكم عائلة حميد الدين. ودخل اليمن الشمالي في ما سُمي «الجمهورية القبلية»، وهو أمر يشير إلى الطبيعة القبلية للنظام الجمهوري الجديد، وإلى مركزية القبيلة في اليمن الحديث. وشهد اليمن عددًا من الانقلابات العسكرية والمحاولات الانقلابية، لكن فترة حكم علي عبد الله صالح اتسمت باستقرار نسبي.

تسلّم علي عبد الله صالح السلطة في اليمن في عام 1979، بعد اغتيال سلفَيه إبراهيم الحمدي وأحمد الغشمي، وكان يحظى بدعم زعيم اتحاد قبائل حاشد الشيخ عبد الله بن محسن الأحمر. وبدأ مباشرةً في تعيين أقاربه والمنتمين إلى قبيلته «سنحان» في مواقع مهمة من الأجهزة العسكرية والأمنية. وكان معيار التعيين والترقية في تلك الأجهزة هو الولاء الشخصي له، إلى جانب الانتماء إلى قبيلته[936]. وتعود جذور صبغة الجيش اليمني القبائلية والمناطقية إلى فترة الإمامية قبل ثورة 1962. وعلى الرغم من المحاولات التي جرت بعد الثورة لبناء جيش مهني، كان حجر العثرة أمامها انقسامات أيديولوجية عكسها صراع بين تيار يساري وتيار محافظ، وتقاطعت مع انقسامات مذهبية ومناطقية لتُضعف محاولة تكوين جيش مهني.

ما إن استلم علي عبد الله صالح السلطة، حتى عمل على تعضيد نفوذه بتحالفه الوثيق مع اتحاد قبائل حاشد؛ ففي عام 1978، وُضعت وثيقة «العهد» التي وقّعها كلٌّ من زعيم قبائل حاشد عبد الله الأحمر والعميد علي محسن القاضي الأحمر قائد سلاح المدرعات والرائد علي عبد الله صالح. وفي حين أن علي محسن وعلي صالح ينتميان إلى بيت

الأحمر، فإن علي محسن ينحدر من عشيرة القاضي، بينما ينحدر علي صالح إلى عشيرة «عفّاش» التي تُعَدّ أقلّ قوّة[937]. نصّت الوثيقة على دعم صالح في الرئاسة، في مقابل أن يكون علي محسن الأحمر خليفته. كما أشارت الوثيقة إلى إعطاء كلٍّ من زعيم قبائل حاشد عبد الله الأحمر وعلي محسن سلطات واسعة، فكان لهما تأثير كبير في اتخاذ القرار، من دون تحدٍّ لسلطة الرئيس صالح[938].

يقع في القلب من «الجمهورية القبلية» المجمّع العسكري القبلي التجاري؛ إذ سعَت القبائل في فترة حكم صالح لإيجاد الحماية الأمنية في مناطقها وترقية مصالحها الاقتصادية[939]. ويرى خالد فتّاح أن الدور السياسي لشيوخ القبائل في اليمن أصبح مؤسسيًا منذ السبعينيات؛ فبدلًا من أن يكون الشيخ ممثلًا للقبيلة لدى الدولة، أضحى الشيخ ممثّل الدولة لدى القبيلة. وحدث تحوّل في دور شيوخ القبائل من كونهم أجنحة عسكرية للنظام السياسي في أيام الإمامة والسنوات الأولى للجمهورية، إلى بروزهم نخبةً سياسية محترفة تعمل على دعم السياسيين في مناصبهم، في مقابل منافع تعود عليهم[940]؛ فعلى سبيل المثال، تُعَدّ أسرة الأحمر واحدة من الأُسر الأكثر نفوذًا في اليمن، حيث إن الشيخ عبد الله الأحمر، زعيم قبائل حاشد، كان رئيسًا للبرلمان وزعيمًا للمعارضة. كما أن حامد الأحمر بن الشيخ عبد الله كان عضوًا في البرلمان ورئيسًا لمجموعة الأحمر التجارية التي يغطي نشاطها مجالًا واسعًا يشمل استيراد المعدات العسكرية والشُّرطية، وأعمال النفط والغاز والاتصالات والاستثمار ومعدات البناء[941]. ويرى مايكل نايتس أن اختراق الجيش بالقبائل يمكن أن يكون بمنزلة نوع متطرف من السيطرة المدنية على العسكريين، وذلك عبر بثّ الخصائص الأيديولوجية للمجتمع القبلي وسط الجيش، الأمر الذي يُفقد المجتمع سماته الخاصة ويجعله متماهيًا مع الجيش الذي يحميه، ويُفشل الجيش في أن يكون جيشًا فاعلًا[942].

عمد الرئيس صالح إلى وضع أفراد أسرته على رأس المؤسسات العسكرية والأمنية التي توفر الحماية له؛ ففي عام 2000، تسلّم أحمد علي عبد الله صالح، الابن الأكبر للرئيس، قيادة الحرس الجمهوري، وقام بتوسيع إطار الحرس بإنشاء سبعة ألوية جديدة، فكان مع قيام انتفاضة 2011 الأفضل تسليحًا وتدريبًا وتمويلًا. ونتيجةً لذلك، صار توازن القوى العسكري في غير صالح الجيش النظامي[943]. وفي عام 2001، أصبح ابن شقيق صالح العميد يحيى صالح، رئيسًا لأركان قوات الأمن المركزي، وهي قوات شبه عسكرية متخصصة بقضايا الأمن الداخلي، وأنشأ يحيى قوّةً داخل الأمن المركزي تُعنى بمكافحة الإرهاب. كما عُيّن شقيق يحيى، العميد عمّار صالح، نائبًا لرئيس لجهاز الأمن القومي ورئيسه الفعلي، وكان هذا الجهاز قد أُسس في عام 2002[944].

اتضح ضعف الجيش عند تعامله مع تمرّد الحوثيين الذي بدأ في عام 2004؛ إذ إنه استعان لمجابهتهم بميليشيات إسلامية وقبلية[945]. وبعد اندلاع التظاهرات، أعلن علي عبد الله صالح أنه لن يترشح لدورة جديدة، كما أنه وعد بأن ابنه أحمد قائد الحرس الجمهوري لن يخلفه. غير أن أكبر هزةٍ أصابت الرئيس صالح هي انشقاق علي محسن الأحمر، ومعه عدد من الضباط، والتحاقه بالمعارضة. ومن ثمّ، أصبح الجيش اليمني منقسمًا بين أحمد علي وعلي محسن الذي كان قائدًا للفرقة المدرعة الأولى، وقائدًا للمنطقة الشمالية الشرقية. وكانت الفرقة أضعف تجهيزًا وعتادًا، وغدَا الحرس الجمهوري القوة الأساسية التي يعتمد عليها الرئيس صالح للبقاء في السلطة. ولم تكن أيّ قوّة من هذه القوات العسكرية تخضع للسيطرة المدنية أو الرقابة البرلمانية، بل كان عمل هذه الوحدات وقادتها خارج القانون[946]. وعمل علي محسن وأحمد في أثناء الانتفاضة على تجنيد أعداد كبيرة لتقوية مركزيهما.

على الرغم من أن علي عبد الله صالح اعتمد في سبيل بقائه في السلطة على شبكة الزبائنية وإرضاء مصالح قبلية وجهوية، فإن هذه السياسة استهدفت الزعماء والنخب؛ إذ إنها تركت قطاعات واسعة من المجتمع معزولة عن المشاركة والتواصل مع الحكومة[947]، وساهم هذا الشعور في إذكاء الانتفاضة التي انطلقت في عام 2011. ومع استمرار الانتفاضة اليمنية وتصاعد وتيرة العنف، توسطت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في سبيل إيجاد حلّ للأزمة اليمنية. وكانت النتيجة الاتفاق على المبادرة الخليجية التي نصّت على استقالة الرئيس صالح، مع إعطائه ضمانات بعدم الملاحقة القضائية، على أن يتولى السلطة نائبه عبد ربه منصور هادي. كما نصّت على تكوين حكومة وفاق وطني مناصفةً بين الحكومة والمعارضة، وكتابة دستور جديد. وفي شباط/فبراير 2012، انتُخب هادي رئيسًا للجمهورية. غير أن الفترة الانتقالية لم تنجح؛ إذ اجتاح الحوثيون وقوات حليفهم علي عبد الله صالح صنعاء وعددًا من

المحافظات اليمنية، فتدخلت المملكة العربية السعودية، وعدد من الدول العربية الأخرى، عسكريًا في اليمن في ما أُطلق عليه «عاصفة الحزم»، ومن ثمّ، جرى تدويل الأزمة اليمنية كما هي الحال مع الأزمة السورية.

خاتمة

تباينت العلاقات المدنية - العسكرية بين الدول الثلاث، خصوصًا في ما يتعلّق بالمهنية العسكرية الجديدة، فاتضح من خلال التحليل أن هذه المهنية تتطلب، حتى تتحقق وتستوفي معظم شروطها، درجةً من المؤسسية والمهنية. هذه الدرجة النسبية استوفتها المؤسسة العسكرية المصرية من حيث نشأتها وتدريبها ومهماتها، ولا سيما أن الجيش المصري خاض حروبًا عدة كانت آخرها حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973. وبعد أن كان الجيش المصري موجِّهًا اهتمامه كله نحو العدو الخارجي (إسرائيل)، أخذ يتولى مهمات أمنية داخلية جديدة، كما بدأ يتوسع اقتصاديًا وسياسيًا. وبقدر ما تتنامى مصالح الجيش الاقتصادية والأمنية، يتوسّع دوره السياسي.

في سورية، وبالنظر إلى تاريخ حافلٍ بالتدخل العسكري في السياسة نتيجةً للتسيس الحادّ للمؤسسة العسكرية، تُعَدّ تجربة البعث الحاكم في سورية، المتمثلة في تكوين جيش عقائدي، ناجحةً في تحقيق استقرار نسبيّ في السيطرة المدنية على الجيش. وكان ثمة عوامل كثيرة تضافرت لتحقيق هذا الاستقرار، منها: البُعد الطائفي والخدمات الشخصية التي تؤمّن الارتقاء الاجتماعي. غير أن هذا الجيش العقائدي استُخدم في مجابهة الاضطرابات الداخلية منذ حوادث حماة في عام 1982، وحتى الانتفاضة الشعبية الأخيرة. ويبدو أن المهنية الجديدة للجيوش العقائدية تَظهر، على نحوٍ أكبر، في بُعدها الأمني، واستخدامها المفرط للعنف في مجابهة التهديدات الداخلية للنظام الحاكم. وبما أن الحزب والجيش العقائدي وجهان لعملة واحدة، فإن استهداف أفراد أو وحدات من الجيش السوري من المعارضة يعني استهدافَ حزب البعث.

أمّا اليمن، فبسبب تكوينه الاجتماعي وحداثة تأسيس الجيش فيه، فإن القوات المسلحة فيه، شأنها في ذلك شأن سائر مؤسسات الدولة، لم تتمكن من ترسيخ الاحترافية. كما أن تحديد الخط الفاصل بين المدني والعشائري والعسكري ليس سهلًا. وما يعزز هذا الواقع انتشار السلاح، ووجود الميليشيات القبَلية، والهيمنة العشائرية على المؤسسات العسكرية والمدنية. ونتيجةً لذلك، يصعب الحديث عن مصالح تنظيمية خاصة بالمؤسسة العسكرية بمعزل عن المصالح العشائرية والأسرية. ويبدو الحديث عن مهنية جديدة للمؤسسة العسكرية تتجاوز فيها مهماتها التقليدية، بعيدًا عن واقع الممارسة، خصوصًا أن الحكومة المركزية تعاني ضعفًا عسكريًّا. ونجد أن الجيش اليمني انقسم مع قيام الانتفاضة مثلما انقسم المجتمع اليمني تجاهها.

بمقارنة الحالات الثلاث بعضها ببعض، نجد أننا بصدد مدًى متدرّج من مهنية الجيش وتحالفاته؛ ففي مصر، تجسدت عناصر المهنية الجديدة للجيش في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية بسبب رسوخ مؤسسة الجيش، واستطاعت هذه المؤسسة، عبر تحالفها مع قطاع الأعمال والبيروقراطية، أن تؤمّن مصالحها ومصالح الشبكات المتحالفة معها. أمّا في سورية، وبسبب تسييس الجيش في السابق، استطاع حافظ الأسد أن يُعيد تسييس الجيش عبر أدلجته حزبيًا. وعندما تماهى الجيش مع الحزب سياسيًا، تحققت السيطرة المدنية. لكن مهنية الجيش الجديدة برزت في بُعدها الأمني بروزًا حادًّا. وبالنسبة إلى الحالة اليمنية، وبالنظر إلى التداخل بين المدني والعسكري والعشائري، انقسم الجيش اليمني بين الفرقاء السياسيين، وأصبح جزءًا من مكونات الصراع القائم.

---

(891) James Mahoney and Kathleen Thelen (eds.), Advances in Comparative-Historical Analysis, Strategies for Social Inquiry (New York: Cambridge University Press, 2015), p. 31, and Matthew Lange, Comparative-Historical Methods (Los Angeles: SAGE, 2013).

(892) Guillermo A. O'Donnell, Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics (Berkeley: Institute of International Studies, University of California,

.(1977

.Ibid., pp. 4 and 47 (893)

Theda Skocpol, States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, (894)
.(Russia, and China (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1979

يُنظر أيضًا: بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، أحمد محمود (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).

James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central (895)
America in Comparative Perspective,» Studies in Comparative International Development, vol.
.36, no. 1 (March 2001), pp. 111-141

Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil- (896)
.(Military Relations (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957

(897) لمزيد من المعلومات عن المهنية العسكرية الجديدة، يُنظر: Alfred Stepan, Arguing Comparative Politics
.(Oxford; New York: Oxford University Press, 2001), pp. 23-25

Morris Janowitz, The Professional Soldier: A Social and Political Portrait (Glencoe, Ill.: (898)
.(Free Press, 1960

(899) لمزيد من المعلومات بشأن الجيل الثالث من العلاقات المدنية - العسكرية في الدول الغربية، يُنظر: Frederik Rosén,
«Third Generation Civil-Military Relations and the 'New Revolution in Military Affairs',» DIIS
.Working Paper; 2009:03, Danish Institute for International Studies, Copenhagen, 2009

Amos Perlmutter, Political Roles and Military Rulers (London; Totowa, NJ: F. Cass, (900)
.(1981

Mehran Kamrava, «Military Professionalization and Civil-Military Relations in the (901)
.Middle East,» Political Science Quarterly, vol. 115, no. 1 (Spring 2000), p. 68

(902) لمزيد من التفصيلات بشأن هذا النقاش، يُنظر: Carsten Jensen (ed.), Developments in Civil Military
.Relations in the Middle East (Copenhagen: Danish Defence College, 2008), pp. 8-10

(903) يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، أوراق كارنيغي (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012)، وشانا مارشال، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية** (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2015)، في:
.http://carnegie-mec.org/2015/04/15/ar-59727/i735#

(904) لمزيد من التفصيلات بشأن نشأة الجيش المصري، يُنظر: تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، بشير السباعي وأحمد حسّان (ترجمة)، ط 3 (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2014)، الفصل 2، وخالد فهمي، **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، شريف يونس (مترجم) (القاهرة: دار الشروق، 2001).

(905) أنور عبد الملك، «دور الجيش في الثورة الوطنية المصرية»، في: أنور عبد الملك (إشراف)، **الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو**، حسن قبيسي (مترجم) (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2012)، ص 72.

(906) هاني سليمان، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 39.

Steven A. Cook, Ruling but not Governing: The Military and Political Development in (907)
.Egypt, Algeria, and Turkey (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 73

(908) أحمد عبد الله، «القوات المسلحة وتطوّر الديموقراطية في مصر»، في: أحمد عبد الله (تحرير)، **الجيش والديمقراطية في مصر** (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 16.

(909) سليمان، ص 41.

(910) لمزيد من المعلومات حول الاقتصاد العسكري في عهد مبارك، يُنظر: المرجع نفسه، ص 42-47.

(911) إبشوي مجدي، «مدخل لفهم اقتصاد الجيش في مصر»، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر 2014، ص 2.

(912) صايغ، ص 3. وتشارك زينب أبو المجد يزيد صايغ الرأي نفسه بشأن سيطرة الضباط. يُنظر:

Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Republic of Retired Generals,» Foreign Policy, 8/5/2012, at: .httpA5mideast4foreignpolicy4com5posts586785 6; 5685thehegyptianhrepublichofhretiredhgenerals

(913) Ibrahim El Houdaiby, «Fighting the Last War?: Civil-Military Relations in Egypt,» Policy Brief; no. 179, Fride, Madrid, April 2014, p. 3.

(914) صايغ، ص27. هناك انتقاد للرأي الذي يقول بهيمنة المؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة المصرية، من ذلك أن ما قام به الرئيس المصري السابق محمد مرسي من إحالة للمشير محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المصرية ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعدد كبير من أعضاء المجلس، إلى التقاعد، في 12 آب/ أغسطس 2012، يشير إلى ضعف دولة الضباط، وأن تصوير دولة العسكر كأنها «تنّين» مهيمن على الدولة كلها أمرٌ ليس دقيقًا؛ فرؤساء مصر العسكريون نالوا شرعية قانونية مكنتهم من الاستمرار في السلطة. غير أن هذا الانتقاد سرعان ما تهاوى بعد انقلاب 30 حزيران/ يونيو 2013، حين عادت جمهورية الضباط أكثر قوة وتماسكًا. للاطلاع على رأي المنتقدين، يُنظر: عبد المنعم سعيد، «سقوط دولة الضباط في مصر»، **الشرق الأوسط**، 2012/ 8/ 22.

(915) مارشال، **القوات المسلحة المصرية**.

(916) ورد في جريدة **مصر الجديدة**، في 2013/ 3/ 21، نقلًا عن: المرجع نفسه.

(917) Tom Stevenson, «Egypt: Land of the Generals,» Middle East Eye, 7 November 2014, at: .http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/land-generals-1661973598

(918) «الجيش المصري يعزز وجوده في سيناء والسيسي يخصص ميزانية لمكافحة «الإرهاب»، بي بي سي عربي، 2015/ 2/ 1، في: .httpA5www4bbc4com5arabic5middleeast5867; 5685 7; 6867hegypthsinaihsisi

(919) بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية** (1918-2000): **دراسة نقدية** (لندن: دار الجابية، 2008)، ص 425.

(920) باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ط 10 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007)، ص 106-107.

(921) Raymond Hinnebusch, «The Ba'th Party in Post-Ba'thist Syria: President, Party and the Struggle for 'Reform',» Middle East Critique, vol. 20, no. 2: Syria under Bashar al-Asad (2011), p. 110.

(922) زين العابدين، ص 345-346.

(923) المرجع نفسه، ص 412-413.

(924) سيل، ص 246.

(925) Hinnebusch, p. 110.

(926) زين الدين، ص 439.

(927) David Kenner, «Massacre City,» Foreign Policy, 5/8/2011, at: http://foreignpolicy.com/2011/08/05/massacre-city-2/.

ولمزيد من المعلومات حول ما حدث في حماة وتقديرات عدد القتلى، يُنظر: Canada, Immigration and Refugee Board of Canada, «Syria: Destruction of Hama and Hums in Syria,» 1 October 1989, at: http://www.refworld.org/docid/3ae6ace468.html.

(928) سمير سعيفان، «حكم حافظ الأسد.. ودروس للمستقبل في سورية»، **العربي الجديد**، 24/6/2014، في: 5httpA55www4alaraby4co4uk5opinion5867; 56589.

(929) يُنظر في هذا الصدد: Hugh Naylor, «Syria Reportedly Encourages Sunni Insurgents,» New York Times, 7/10/2007, at: http://www.nytimes.com/2007/10/07/world/africa/07iht-syria.1.7781943.html?_r=0.

(930) لمزيد من المعلومات بشأن الجدل الدائر بشأن الإصلاح في سورية في تلك الفترة، يُنظر: Hinnebusch, «The Ba'th Party».

(931) بشأن التوزّع التقريبي للقوى المسلحة في الميدان السوري، يُنظر: «خريطة الميدان»، في: زياد غصن، «سوريا: آذار رابع... ولا ربيع: أربعة عقود من التنمية تبخّرت: حصر الخسائر مستحيل» [2014]، في: https://www.al-akhbar.com/taxonomy/term/4606?page=1.

ونشير إلى أن بعض المناطق ليست بـ «الصفاء» الذي تظهر عليه، بل هي تشهد تداخلًا في النفوذ، أكان ذلك بين الجيش السوري والمعارضة، أم بين قوى المعارضة ذاتها، أو هي مناطق غير آهلة، كالبادية مثلًا.

(932) Lars Cramer-Larsen and Bertel Heurlin, «Syria: Civil-Military Relations during Civil War,» Contemporary Conflicts, vol. 2, no. 1 (2014), p. 4.

(933) Marina Calculli, «Societal Fragmentation and Military Systems in the Arab World: Syria's Civil-Military Relations in the Wake of the Arab Uprising of 2011,» Rivista Italiana di Politiche Pubbliche (April 2013), pp. 101-130.

(934) خضر خضّور، ««غيتو» ضباط الأسد: لماذا لا يزال الجيش السوري مواليًا؟»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 4/11/2015، في: httpA55carnegie3mec4org5867; 57756: 5ar3676: 85ikne.

(935) Bård Kårtveit and Maria Gabrielsen Jumbert, «Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review,» CMI Working Paper, Chr. Michelsen Institute, Oslo, 2014, p. 11.

(936) مجموعة الأزمات الدولية، «الإصلاحات العسكرية - الأمنية في اليمن: بذور صراع جديد؟»، تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 139، نيسان/ أبريل 2013، ص 2.

(937) Michael Knights, «The Military Role in Yemen's Protests: Civil-Military Relations in the Tribal Republic,» Journal of Strategic Studies, vol. 36, no. 2: The Role of the Military in the Arab Tumult (2013), p. 265.

(938) لمزيد من المعلومات بشأن وثيقة العهد، انظر الوثيقة التي نشرها كل من موقع «ويكي ليكس» وجريدة **الغارديان** البريطانية. يُنظر: «US Embassy Cables: Who Will Succeed Saleh in Yemen?,» Guardian, 21/3/2011, at: http://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/40815.

(939) وردت تسمية المجمع العسكري القبلي التجاري في: Knights, p. 265.

(940) Khaled Fattah, «A Political History of Civil- Military Relations in Yemen,» Alternative

.Politics, no. 1 (Special Issue) (November 2010), p. 41

(941) .Ibid., p. 42

(942) .Knights, p. 268

(943) مجموعة الأزمات الدولية، ص 6.

(944) المرجع نفسه، ص 7.

(945) Yezid Sayigh, ««Fixing Broken Windows»: Security Sector Reform in Palestine, Lebanon, and Yemen,» Carnegie Papers; no. 17, Carnegie Endowment for International Peace, .October 2009, p. 12

(946) مجموعة الأزمات الدولية، ص 7.

(947) Sami Kronenfeld and Yoel Guzansky, «Yemen: A Mirror to the Future of the Arab .Spring,» Military and Strategic Affairs, vol. 6, no. 3 (December 2014), p. 80

الفصل الحادي والعشرون
لاهوت «داعش» السياسي الأنبياء والمخلّصون المنتظَرون واندثار المنطقة الرمادية ...... أحمد دلّال

يبدو أن الخوف - الآن - من انزلاق لا نهاية له في الأفق المنظور، نحو دمار مطلق ووحشية عبثية، حل محل الآمال الجسورة التي ولدتها الانتفاضات العربية بعد سنوات قليلة من بدايتها. ويُجسِّد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» هذا الخوف، أكثر من أيِ فاعلٍ آخر في المشهد السياسي العربي المعاصر؛ إذ اغتصب «داعش» مشروع الانتفاضات الثوري، بكل ما في الكلمة من معانٍ حقيقية، وأجهض كثيرًا من وعود هذه الانتفاضات وإنجازاتها. وبهذا المعنى، يكون قد عمل كقوة معادية للثورة. لكن «داعش» - أيضًا - يبدو من القوى الأشدّ فاعلية، والمستعدة لتقويض الوضع القديم الذي أَطلق شرارة الانتفاضات، وخير دليل على هذه القدرة أن العالم بأسره يحاول حشد قوته لإلحاق الهزيمة بهذا التنظيم أو احتوائه. ويمثل «داعش» حاليًا التهديد الأشدّ تمدُّدًا وقدرة، على الحدود الإقليمية للدول العربية الحديثة، متجاوزًا، من حيث قدرته على التمدّد ومرونته، توقعات جميع المراقبين. هناك بالتأكيد من لا يزالون يقللون من شأن تهديد «داعش»، ويصرون على القول: إن «داعش» سيختفي بطريقة ما، عندما تنضب موارده، أي عندما يكف رعاته السابقون عن دعمه، أو عندما تكف الأنظمة القمعية عن استعماله فزاعةً لتبرير قمعها المستمر[948]. وبينما يصح القول إن صعود داعش كان ممكنًا بفعل تضافر مصالح معينة، أصبح - الآن - من الجلي تمامًا أن لـ «داعش» مشروعه الخاص، وأنه ليس وكيلًا لتلك المصالح فحسب[949]. يرفض «داعش» تمامًا النظام السائد والمستفيدين منه، ويدّعي من هذا المنطلق أنه يمضي بالمشروع الثوري إلى خواتيمه. وليس البديل الذي يقدمه «داعش» عن الدول العربية الفاشلة كناية عن هوية ثقافية إسلامية معيارية ترشد أعمال الدولة فحسب، بل دولة إسلامية أيضًا، هي - في حد ذاتها - تجسيد للنظام الجديد المتصور.

إن الانتفاضات الشعبية العربية الداعية إلى رحيل رؤساء الدول (شعار «إرحل» الشهير) مثلها كمثل الثورات كلِّها، لا يمكن إلا أن تكون غير قانونية من وجهة نظر الأنظمة القانونية القائمة (وطنية أكانت أم دولية)، لأن الثورة تجربة ابتداء أَصيلة، وليست فقط - كما أنها ليست بالضرورة - علاجًا لظلم أو تطبيقًا لقوانين؛ ففي أَوقات الثورات، لا يكون ثمة مطابقة بين القانونية والشرعية؛ إذ يتم إعلان الشرعية في لحظات الثورات باسم «سلطة عليا»، طارئة تاريخيًا، تتشكَّل من خلال العمل الثوري نفسه، لكن هذه الشرعية لا تنتج منها حقيقة جديدة تلقائيًا، بل إنها تفتح الباب لحقائق واحتمالات متعددة. ويمثِّل الانتقال الديمقراطي أَحد هذه الإمكانات، لكن «داعش» هو إمكان كذلك (فضلًا عن أشياء كثيرة بين الإمكانات).

أود في هذه الدراسة أن أُقدم تحليلًا للاهوت «داعش» السياسي، ومشروعه السياسي والديني. لكن قبل الشروع في ذلك، أود أن أتطرق بكلمات قليلة إلى استعمال مصطلح Political Theology، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بترجمتي لهذا المصطلح إلى اللغة العربية على أنّه «اللاهوت السياسي».

إن المصطلح المقابل لكلمة «theology» في الثقافة الإسلامية هو «الكلام» لا «اللاهوت». ومما لا شك فيه أن السياسة كانت خلف نشأة علم الكلام الإسلامي، واستمرت في كونها أحد أغراضه الرئيسة على مدى تطوره التاريخي. وبهذا المعنى يكون استخدام مصطلح «اللاهوت» في غير موضعه. طبعًا، ليس لدى «داعش» (وكذلك القاعدة، وعلى

نحو أشمل، المذاهب الحَرفية التي تشكل منهلًا معرفيًّا للحركتين) مكان لاستخدام علم الكلام. كما أن «داعش» وغيره من المجموعات البيوريتانية، يدينان، في أحيان كثيرة، مدرسة الكلام السائدة، أي المدرسة الأشعرية، ويعدانها منحرفة. ويمكننا القول بهذا المعنى إن مصطلحَي «الكلام» و«اللاهوت» كليهما، مردودان، على ما يبدو، من وجهة نظر عقيدة «داعش».

مع ذلك، فإن استعمالي مفهوم «اللاهوت السياسي» لا يندرج في إطار الرجوع إلى تقليد كلامي إسلامي محدد، بل إلى مقاربة نقدية معاصرة «تتحرى أصل المفاهيم السياسية وتستكشف أوجه التماثل بين ما هو سياسي وما هو ديني في المخيلة الاجتماعية»[950]. وجرى استخدام مصطلح «اللاهوت السياسي» في الدراسات المعاصرة، من جانب مجموعة شديدة التنوع من الكتّاب الساعين لاستكشاف مختلف نواحي البُعد السياسي. وكان كارل شميت أول من طوّر هذه المقاربة منهجيًا في كتاب يحمل العنوان ذاته[951]؛ فكان أن وفرت أفكاره الجديدة مدخلًا لتحليل السياسة بالنسبة إلى كثير من المفكرين والفلاسفة النقديين، في مدرسة فرانكفورت وغيرها. وكتب فلاسفة عدة حول موضوع اللاهوت السياسي باستفاضة في الأعوام الأخيرة، منهم يورغن هبرماس وجورجيو أغامبين وجاك دريدا، كما قام بول كان (P. Kahn) مؤخَّرًا بنشر كتاب بعنوان *Political Theology* (**اللاهوت السياسي**)، يعيد فيه النظر في فرضيّات شميت، ويؤكد العناصر التي تظل ذات مغزًى بالنسبة إلى تحليل معاصر[952].

يلاحظ منتقدو الليبرالية السياسية في هذه المقاربة «غياب تمييز صحيح في التنظير الليبرالي المعاصر بين الخطاب الأخلاقي والخطاب السياسي»، ويحاجِجون بأن الليبرالية السياسية ليست إلا «امتدادًا للفلسفة الأخلاقية»، أيّ أنها عبارة عن «منطق أخلاقي يُطبَّق على معالجة المؤسسات السياسية»[953]. وفي الحصيلة، استعان هؤلاء المفكرون بأفكار شميت وطوروها من أجل تغيير وجهة التحليل إلى ما هو سياسي فعلًا.

تعدُّ فرضية كارل شميت الشهيرة التي تقول إن «جميع المفاهيم المهمة المتعلقة بنظرية الدولة الحديثة هي مفاهيم لاهوتية جرت علمنتها»، إحدى أهم المساهمات في مقاربة اللاهوت السياسي. كما أن لتحليل شميت لدور السلطة العليا (الحاكمية sovereignty) في السياسة بالغَ التأثير أيضًا، فيقول في هذا السياق إن «السلطة العليا (sovereign) هي ما يقرر بشأن الاستثناء»، وإن التبرير لاستخدام العنف خارج حدود القانون يكون بناءً على صلاحيات هذه السلطة العليا (التي هي كيان يتشكّل على خلفية حادثة تاريخية مثل الثورة - كشكل معلمنٍ من الوحي، أو يتشكل بناء على مرجعية نص ما - دساتير بمنزلة عهود). وطبقًا لوجهة النظر هذه، فإن الأفعال، عند النقاط الحديَّة وعند البدايات والنهايات، وعند أوقات الثورة والحرب، لا تفسَّر أو تبرَّر بالرجوع لمعايير قانونية، ولا تخضَع لقواعد وقوانين. وتكون شرعية هذه التشكلات، أي - لحظات تأسيس أنظمة معينة أو تدميرها - مستمدة من أفعال السلطة الإرادية العليا نفسها، كيفما تشكّلت هذه السلطة، وليس من جراء اتباع قواعد وقوانين: «يبدأ اللاهوت السياسي كشكل من أشكال البحث حيث ينتهي القانون»[954]. وتنظّم المعايير القانونية العلاقات في أثناء الأوقات العادية، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان الدولية، لكن هذه المعايير لا تملك قوة خلق أنظمة سياسية. ويوظف شميت أيضًا، مفهوم الدين المدني، بالإشارة إلى الطرائق التي احتلّت بها الدولة الحديثة مكان المقدس بالنسبة إلى مواطنيها.

أود أن أضيف هنا أن هذه المقاربة ليست مقاربة فلسفية فحسب، بل يستخدمها عادةً مفكرون نقديون معنيون بردم الهوة بين الفلسفة والممارسة. وهناك مفهوم ذو صلة بموضوع هذه الدراسة يطلّ علينا في الواقع، من بين مفاهيم هذه المقاربة، مفاده أن نقد النظرية السياسية الليبرالية، ممثلة بـ «نظرية العدالة» لجون رولز، يرتكز غالبًا على «خلاف فلسفي عميق يتعلق بطبيعة العدالة وأشكال الاضطهاد»، لكنه لا يقدِّم تحليلًا جديًّا لـ «عنف الدولة»، كما أنه «يتحاشى - على الدوام - أي مزاعم بخصوص المقدس أو حوله»[955]. ولا يتحاشى «داعش» طرح هذه الأنواع من المزاعم، وهو يصوغ سرديات تقدم توصيفًا لاهوتيًّا منهجيًّا، لما لأعضائه ومناصريه من تجارب سياسية. كما أن لاهوته السياسي ليس تجميع أَفكار ومداولات، بل إن هذه الأفكار تُرْشِد وتهيكل التدخلات الفعلية في العالم الحقيقي. ولأن هذه الأفكار تكتسب قدرتها من أعمال إرادية تهدف إلى إعادة تشكيل عالمنا، فإنها تسفر عن نتائج حقيقية وملموسة ولا نستطيع تجاهلها.

يقودني هذا إلى نقطتي التالية: هل «داعش» تنظيم إسلامي؟ إن الذين يجادلون بأن «داعش» غير إسلامي وأنه لا يمثل الإسلام «الصحيح»، يمثّلون وجهة نظر عدد لا يُحصى من المسلمين، ذوي النيّات الحسنة (من أفراد ومنظمات وأحزاب) الذين راعتهم الأعمال الراعبة التي يرتكبتها «داعش» باسم دينهم. كما أنها أيضًا وجهة نظر كثير من الأصوات الإسلامية الرسمية، مثل الأزهر، إضافة إلى الناطقين باسم العديد من الأنظمة «الإسلامية»، مع كون ذلك يعتمد - بالطبع - على الموقف الرسمي لرعاتهم في أيّ لحظة معيّنة. وجاهر بهذا الرأيِ الرئيس أوباما، وكثيرون غيره من المسؤولين الرسميين الغربيين الذين يقاتلون «داعش»، والمهتمين بعدم تصوير هذا القتال على أنه معركة ضد جميع المسلمين[956].

من ناحية ثانية، هناك الذين يودّون توريط الإسلام ككل في أعمال «داعش»، والذين يروّجون الفكرة القائلة إن كل مسلم هو إرهابي محتمل، وخلية نائمة[957]. وهنالك أيضًا أولئك الذين يجادلون بأن المسلمين ينتمون إلى ثقافة لا تتوافق مع القيم الإنسانية الغربية، ويعني هذا الموقف توريط جميع أتباع الدين الإسلامي في أعمال القتل التي يرتكبها «داعش»، ما لم يتنصلوا علنًا من ثقافتهم ويعتنقوا الليبرالية، ويصبحوا، في الحصيلة، ما يسميه محمود ممداني «المسلمين الجيدين»[958]. نحن سمعنا تفوُّهًا صريحًا بهذه الحجة في دوائر كثيرة بعد هجمات باريس، ليس كردة فعل مفهومة من أُناس عاديين صدمتهم الهجمات الإجرامية فحسب، بل من مثقَّفين وسياسيين من جميع المشارب، بما في ذلك عدد من مثقفي اليسار الرائدين في أوروبا[959]. طبعًا، إن المحاجّة بأن «داعش» تنظيم إسلاميّ يتبنى تفسيرًا خاصًّا للإسلام، هو في حد ذاته نتاج لحقيقة اجتماعيّة معقدة، وهو شيء يختلف تمامًا عن القول: إن هذا التفسير يختزل جميع المسلمين الأحياء، أو إن «داعش» يختزل مجمل التقاليد التاريخية الإسلامية والمجتمعات الإسلامية.

غني عن القول إن مسألة التسمية ليست عديمة الأهمية، أو إنها تعكس أجندات سياسية متشعبة. لكن مسألة التسمية مهمة أيضًا من وجهة نظر إرشادية. ولا يمكن أَحدٌ - بحسب رأيي - أن يُنكر ببساطة أَن «داعش» تنظيم إسلامي، ليس لأن مرجعيته إسلامية فحسب، فهو يحاول تبرير أعماله من خلال الرجوع إلى مصادر إسلامية، بل أيضًا بسبب ما يمثِّله من جاذبية للمسلمين (بغضّ النظر عن النسبة الحقيقية)، ولأنها في الحقيقة تجنّد أفرادًا مدفوعين بإيمانهم والتزامهم بالإسلام، بصرف النظر عن فهمهم له. وليس لمصطلح الإسلام أو المسلمين معانٍ بسيطة وبدهية أكثر مما لمصطلح المسيحيين أو المسيحية، أو أيّ ديانة أو جماعة دينية أخرى، أكانت في الوقت الحاضر أم في الأوقات كلها. كما أن المسلمين لا يشكلون شخصية سياسية واحدة غير قابلة للتنازع. وعلى الرغم من الادعاءات المخالفة التي لا تحصى، «فإن الإسلام الوحيد الذي يمكننا التحدث عنه هو إسلام مجسّد»؛ إسلام «لا يتجلّى إلا عندما يتجسد ويتمثل بمسلمين، وعندما يُعبّر عنه خطابيًا»[960]. وإسلام داعش يتمّ تجسيده بوساطة مسلمين ينتجون خطابًا منهجيًا وينظمون حياتهم وفقًا لهذا الخطاب.

الهدف من هذا كله هو القول إني أعتقد أن من غير المجدي محاولة إنكار أن «داعش» تنظيم إسلامي، عوضًا عن محاولة فهم الحجج التي يقولها «الداعشيّون»، وكيفية تعلقها بالتراث الذي يستحضرونه، من داخل هذا التراث، مع تقويم الطريقة التي يموضعون فيها أنفسهم داخل التقليد الإسلامي، في علاقتهم بعوامل خارجية أخرى ربما يعترفون أو لا يعترفون بها صراحة. وإذا ذهبنا إلى القول إن «داعش» تنظيم إسلامي أو دولة إسلامية، فإن هذا لا يعني أنه يجب على أغلبية المسلمين مشاطرة القيم ذاتها التي توجّه هذا التنظيم، إذ إن الحال لا تكون أبدًا على هذا النحو في الإسلام، أو في أيِّ تقليد ديني آخر. وكيف يمكن أن تكون الحال كذلك عندما ننظر في تقليد يمتدّ على مدى 15 قرنًا، ويضم اليوم في صفوفه نحو مليار ونصف مليار فرد؟ وحتى إذا كان «داعش» يحظى بتأييد أو بتعاطف ما يتراوح بين خمسة ملايين وسبعين مليونًا من المسلمين، كما يرد في عدد من الدراسات[961]، فإن هذا لا يعني أن ما تبقى من مليار ونصف مليار مسلم سيختفون وسيصبحون ببساطة خارج الصورة. لكن من المهم بالدرجة نفسها الإشارة إلى أن وصف «الإسلامي» لا يمكن نزعه عن هذا التنظيم، خصوصًا عندما يكون التقليد الإسلامي هو النظام المرجعي الذي يحرّك قيادته وأتباعه.

لكن إذا اعتقدنا، مثل طلال أسد، أن الإسلام تقليد خطابي (Discursive Tradition)، فإننا نستطيع عندئذ أن نقدِّر ما إذا كان لاهوت «داعش» السياسي وفيًا لتقاليد إسلامية محدَّدة، أو تحريفًا للتيار الرئيس في الإسلام، أو مطابقًا لتقليد

ثانويٍّ كان على الدوام موجودًا على هوامش التيار الرئيس[962]. ويمكننا - إضافة إلى ذلك - أن نحاجج بأن هذا التفسير المحدد للإسلام، هو تفسير «حَسنٌ» أو «قبيحٌ»، وذلك من خلال الرجوع إلى مقاييس أخلاقية معيارية، أو من خلال تقويم «داعش» في سياق ممارسات وتوجهات اجتماعية تاريخية محددة، أو حتى بالرجوع إلى عدد من آراء المتكلمين المسلمين حول طبيعة الحسن والقبح. وفي الحصيلة النهائية، فإن هذا التقويم، وبغضّ النظر عن الطريقة التي نصوغه بها، يجب أن يستند إلى خيارات أخلاقية نتبنّاها، أكانت هذه الخيارات مستقاة من التزامات دينية أم من التزامات أخلاقية أخرى، أم كانت مزيجًا من هذه الالتزامات. بناء عليه، حتى لو سلّمنا بأن «داعش» تنظيم إسلامي، فإنه يظل من الممكن تقويم ادعاءاته وتفسيراته الانتقائية (علمًا أن التفسيرات كلها انتقائية وتستلزم اعتماد خيارات) من داخل التراث الإسلامي وخارجه، وبناء على اعتبارات معيارية أو سياقية.

سأعاين في الجزء التالي من هذه الدراسة الطرائق التي يوظّف بها «داعش» مفاهيم سياسية، متتبعًا مصادر هذه المفاهيم (نسبها) وكيفية تماسكها (هندسة بنيتها).

على الرغم من تأكيدات روتينية بأننا لا نعرف سوى القليل عنها، فإنّه يوجد في الواقع ثروة من المعلومات عن «داعش»، من خلال تقديمه لنفسه، ومن خلال العدد الكبير من الدراسات التي تتطرق عادة إلى جوانب محددة من نشاط التنظيم (أيديولوجية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، نفسية... إلخ)، إضافة إلى تقارير استخباراتية بدرجات متباينة في الدقة. وبالطبع، فإن وتيرة التغيير على المستوى العملياتي سريعة، لكننا نعرف كثيرًا عن مسار الدولة وصعودها إلى السلطة، واستراتيجياتها ومكاسبها وخسائرها العسكرية، وقاعدتها الاجتماعية، وتركيبة أتباعها ودوافعهم، وما تسيطر عليه من مناطق وسكان، والموارد الاقتصادية التي تتغذى منها؛ من أجل دعم اقتصادها وتمويل عملياتها (نفط، قطن، ضرائب، قطع أثرية، عبيد)، وتنظيمها للحوكمة والإدارة القانونية، وعلاقتها بالمجموعات الأخرى والتحالفات التي تبنيها وتنقضها، وعلى نحو أخص؛ علاقتها بالبعثيّين السابقين وضباط الجيش والمجالس القبلية وباقي مجموعات المعارضة والفصائل السنيّة المتمرّدة، وكيف تستخدم الخبرات التقنية (المهن) لإدارة قطاعاتٍ مثل توزيع الماء والكهرباء والأفران. كما نملك بالطبع معلومات كثيرة عن كيفية استخدامها للدعاية ووسائل التواصل الاجتماعي، واستعمالها العنف واستعراضها القسوة على نحو مشهديٍ مثير. حتى إننا نملك معلومات مباشرة من أعضاءٍ التحقوا بـ «الدولة» وأعضاء آخرين انشقوا عنها[963]. يتوجّه «داعش» إلى دوائر متعددة من الأنصار، لكنه يملك أيديولوجيا مركزية تهدف إلى مجانسة مختلف الدوائر ونظمها، ضمن مشروع صارم أكبر للتنظيم. وكما أوردت في موضع سابق، فإن غرض دراستي هو التركيز على لاهوت «داعش» السياسي، لكننا نحتاج للقيام بهذا إلى التطرق - ولو بإيجاز - إلى تاريخ «الدولة»، ونمط عملياتها، والطريقة التي تبرر بها أعمالها، خصوصًا أن جميع هذه الأمور مقننة في سرديات تشكل صورة «الدولة» الذاتية، وفي الحصيلة لاهوتها السياسي.

نعود دائمًا، في تتبع تأسيس «داعش» إلى الأردني أبو مصعب الزرقاوي الذي قاد، إلى حين مصرعه في عام 2006، مجموعات مستقلة متنوعة من الجهاديين، كانت تعمل، اسميًا على الأقل، تحت مظلة القاعدة. لكننا نعرف منذ البداية وجود توترات بين الزرقاوي من جهة أولى، وقائدَيِ القاعدة؛ أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، من جهة ثانية[964]. يعني هذا أن عناصر أساسية ستبرز في النهاية على أنها استراتيجية «داعش»، هي عناصر مشتركة بين «داعش» والقاعدة، لكن مع اختلافات أساسية تمثِّل الملامح المحددة التي تميز مشروع «داعش» من مشروع القاعدة.

أقام الزرقاوي في أواخر تسعينيات القرن الماضي قاعدة في أفغانستان، ساندها بن لادن والظواهري على مضض، وساهما في نموّها. وبعد أن غزا الأميركيون أفغانستان، فرَّ الزرقاوي وبدأ تأسيسَ خلايا لـ «القاعدة» في بغداد وجوارها باسم «جماعة التوحيد والجهاد» (بين عامي 1999 و2001 في أفغانستان، وبين عامي 2003 و2004 في العراق). وشارك الزرقاوي، بعد الغزو الأميركي للعراق، في هجمات استهدفت القوات الأميركية والأمم المتحدة، وفي هجمات على مواقع دينية شيعية في النجف. ثم كتب إلى بن لادن في عام 2004 يعرض تقديم الولاء له بناء على شروطه (أي شروط الزرقاوي)، وذلك تحديدًا إذا سمحت له «القاعدة» بأن يؤسس «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»، وأن يسعى أيضًا لتحويل الحرب في العراق إلى حرب طائفية على نحو متعمَّد (أي تعبئة السنّة ضد الشيعة). وافق بن لادن والظواهري على مضض، نظرًا إلى عدم وجود خيارات أخرى، لكن الظواهري أرسل في عام 2005 خطابًا

إلى الزرقاوي، يحثه فيه على الاعتدال في تكتيكاته، وعلى أن يتوقف، خصوصًا، عن ممارسات أساسية، كانت تميزه من «القاعدة»، مثل استهداف المدنيين من عوام الشيعة والمساجد الشيعية، وتوزيع أشرطة فيديو تسجّل عمليات قطع رؤوس. كما طلب الظواهري من الزرقاوي عدم إعلان دولة إسلامية في العراق حتى مغادرة الأميركيين، وحتى استمالة أغلبية السكان السنّة[965]. لم يستجب الزرقاوي لأي من هذه الطلبات، وبعد وقت قصير من مصرعه في حزيران/يونيو 2006، قام «مجلس شورى المجاهدين» الذي كان الزرقاوي قد شكّله في كانون الثاني/يناير 2006 (وهو تحالف بين ست مجموعات مقاتلة في العراق أو ثمانٍ) بإعلان تأسيس «الدولة الإسلامية في العراق»، كما رفض المجلس تعليمات من بن لادن والظواهري بتعيين أبو حمزة المهاجر (أبو أيوب المصري) مكان الزرقاوي، واختار أبو عمر البغدادي (حامد الزاوي) بدلًا منه[966]. وبالطبع كانت «الدولة» في ذلك الحين دولة نظرية من دون قاعدة إقليمية[967].

شهدت «الدولة الإسلامية في العراق»، بقيادة البغدادي (أبو عمر لا أبو بكر) وأبو حمزة، تحولًا متعمَّدًا، يتركّز في تغيير وصفها لنفسها من إمارة إلى دولة، مع أنها كانت لا تزال اسميًا تحت مظلة القاعدة. استفادت القيادة الجديدة من الجاذبية الواسعة للقاعدة في طرحها لمشروع محدد وملموس في العراق، مع حد أدنى من التحكم من القيادة المركزية للقاعدة. كان جميع أعضاء المجلس الوزاري الأول الذي شكّلته «الدولة»[968] من العراقيين باستثناء أبو حمزة الذي شغل منصب وزير الحرب. لكن هذه التطورات البنيوية، كانت مصحوبة بتراجع كبير على الأرض، حيث كانت الصحوات السنية المحلية المدعومة من الولايات المتحدة، تقوم بقضم سريع لسلطة «الدولة» وسيطرتها. وقد اعترفت قيادة «الدولة» في واقع الأمر بهذه النكسات في عام 2009، لكنها أعلنت بعد ذلك، تشكيل مجلس وزرائها الثاني. وعلى الرغم من هذه النكسات، فإنَّ «الدولة» تمكنت من البقاء في أمكنةٍ معيّنة، كالموصل؛ إذ استطاعت اختراق مسرح الجريمة والتهريب المحلي وبسط سيطرتها عليه؛ لتبتزَّ أموال الحماية من أصحاب الأعمال والمهن. وبدا مشروع الزرقاوي في واقع الأمر، وكأنه قد وصل إلى طريق مسدودة[969].

في نيسان/أبريل 2010، قُتل أبو عمر البغدادي ونائبه أبو حمزة المهاجر في غارة جوية، وفي أيار/مايو 2010 اختار مجلس الشورى التابع للدولة أبو بكر البغدادي خلفًا لهما. وقد واصل أبو بكر سياسية تقوية القبضة العراقية على المواقع القيادية في «الدولة». ثمّ سنح للدولة في عام 2011 ما رأت فيه فرصة فريدة سارعت إلى انتهازها. كانت «الدولة» تستند، في مضيها قُدمًا، إلى إرثها العملي الخاص وإلى مجموعة من الأدبيات التي تتأمل ثلاثة عقود من تجارب مجموعات جهادية مختلفة بدءًا من الجهاد في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي، وتحاول تطوير استراتيجيات عمل لهذه المجموعات في المستقبل. ومرة أخرى، إن غرضي هنا، ليس إعادة ترتيب الحوادث التي أحاطت بصعود «داعش» وتوسعه؛ إذ توجد دراسات وتقارير عدة بهذا الخصوص، كما أنه ليس وصفًا لأدبيات «داعش» والقاعدة على نحو مفصّل، بل هو، ببساطة، التعرف إلى ما أعتقد أنها الملامح الأساسية لمشروع «داعش» السياسي والديني، ما يعدُّ شرطًا مسبقًا للإقدام على تقويم هذا المشروع.

كما أشرت سابقًا، وعلى الرغم من وجود خطوط فاصلة واضحة بين مشروع القاعدة ومشروع «الدولة الإسلامية في العراق»، منذ البداية إلى إعلان «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في نيسان/أبريل 2013، فإن «الدولة» ظلت تعمل في ظل رعاية اسمية من جانب «القاعدة». والأهم من ذلك، باستثناء عدد من الإغفالات المتعمَّدة، أن محاولات تنظير أو تأصيل لتجربة القاعدة والجماعات المشابهة لها، كانت تستخدم كمصدر نظري لجميع هذه الجماعات بما فيها «الدولة الإسلامية». ومن ثمّ، يمكننا أن نتتبَّع بوضوح، تأثير هذه الكتابات التي لا تخص تنظيم «داعش» حصرًا في برنامجه الكلي، كما تثبت ذلك في الواقع أعمال «داعش» ومنشورات التنظيم بعد تأسيس «الدولة».

من بين أهم الأعمال التي تنظّر لاستراتيجية الجهاد الإسلامي العالمية، كتابات أبو مصعب السوري الذي ألَّف كتابًا من 1600 صفحةً، بعنوان **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية**[970]. هذا، وقام أبو مصعب السوري بتسجيل مئات الأشرطة السمعية، وأشرطة الفيديو التي لقيت انتشارًا واسعًا بين الجماعات الجهادية. وهنالك كتابان آخران لهما أهميتهما، الأول كتاب أبو بكر ناجي (محمد خليل الحكايمة) **إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمّة** الذي نُشر في البداية على

الإنترنت في عام 2004[971]، ويقرأه أعضاء «داعش» على نطاق واسع، ويُستشهد به في منشوراتهم، بما في ذلك العدد الأول من مجلة «داعش» المسماة *Dabiq* (دابق). والكتاب الآخر هو كتاب عبد الله بن محمد **الجمع القيّم لسلسلة المذكرة الاستراتيجية**[972] الذي نُشر في ربيع 2011، ويتناول بوضوحٍ استراتيجية الجهاد العالمية بعد الربيع العربي. ثم هنالك بالطبع مجلة *Dabiq*[973]؛ مجلة «داعش» الرسمية، وسيل كتابات من جميع الأنواع يصدرها «داعش» وينشرها بوساطة الإنترنت.

إدارة التوحش عبارة عن برنامج عمل مباشر في أثناء المرحلة التي أجمع الإسلاميون الجهاديون منذ نشر هذا الكتاب، على الإشارة إليها على أنها مرحلة التوحش. ويقول مؤلف هذا الكتاب: إن خمس حركات إسلامية فقط، قدمت برامج خطية[974]، ثم يستبعد بسرعة أَربعًا منها، قبل تأكيده ما يلي: «إذا نجحنا في إدارة هذا التوحش، ستكون تلك المرحلة - بإذن الله - هي الممر لدولة الإسلام المنتظرة منذ نهاية سقوط الخلافة»، ويضيف «وإذا أخفقنا - أعاذنا الله من ذلك - لا يعني ذلك انتهاء الأمر، ولكن ذلك الإخفاق سيؤدي لمزيد من التوحش». ويذهب الكاتب إلى القول: إن «أَفحش درجات التوحش هي أَخف من الاستقرار تحت نظام الكفر بدرجات» (ص11).

فما هو إذًا هذا التوحش؟ ينتج التوحش من فراغ في السلطة في أَقاليم معينة، يتبع انهيار دول أو إمبراطوريات، عندما لا تنشأ سلطة مشابهة، وتنجح في استعادة السيطرة على هذه الأقاليم. والولايات المتحدة الأميركية هي القوة الرئيسة التي تعيق هذا الانحدار المتوخَّى نحو التوحش، بفضل قوّتها العسكرية، وآلتها الدعائية، وقوة تماسكها الاجتماعي. وطبقًا للمؤلِّف، فإن عوامل القوة الثلاثة هذه تنهار بفعل «تنشيط عوامل الفناء» (ص 21-22)، وبقدر لا يُستهان به، بسبب الإنجازات التراكمية التي حقَّقتها «حركة التجديد المعاصرة» - كما يسمّيها - على مدى ثلاثة عقود. وكَشفت هذه الحركة (بالإشارة إلى «القاعدة» وأخواتها) خداع صورة الولايات المتحدة كقوةٍ لا تُقهر، وأَرغمتها على أن تقاتل مباشرة بدلًا من خوض حروب بالوكالة من خلال حلفائها. كما عوّضت الحركة أَيضًا عن عدد من الخسائر التي تكبدتها على مدى السنوات الثلاثين الماضية، من خلال موجة جديدة من التجنيد، بنتيجة عمليات عسكرية باهرة نفَّذها الإسلاميون، وتصاعد الغضب الشعبي إزاء التدخل العسكري الأَميركي العلني المباشر، ودعم إسرائيل، ودعم «أَنظمة الردة» المحلية» (ص 26-27).

يمر الصراع السلفي- الجهادي بثلاث مراحل: المرحلة **الأولى** هي ما يسمّيه المؤلف شوكة النكاية والإنهاك (إشارة إلى هجمات على العدو بغرض استنزافه وإنهاكه)[975] (ص 43-45). ويستشهد مؤلف **إدارة التوحش** بأبو مصعب السوري (ص 43) ليقول إن مجموعة من المناطق ستكون هي وحدها صالحة للانتقال إلى المرحلة الثانية، مرحلة إدارة التوحش، ويجب في نهاية المطاف اختيار بلدين أو ثلاثة من هذه الأماكن وتركيز مجهود الحركة الإسلامية عليها[976]. ويجب على أعضاء الحركة الإسلامية، في باقي الأماكن، ألّا يحاولوا تجاوز عمليات تهدف إلى تشتيت قوات العدو، مع تأمين الدعم اللوجستي والتعبئة والتجنيد لأماكن التوحش. كما يلاحظ المؤلف أن منطقة التوحش ليست بلدًا بأكمله بل هي، عادةً، عدد قليل من المدن أو القرى أو حتى الأحياء في مدينة كبيرة (ص 45-49)، وتكون الاستراتيجيا عندئذ، بدء حرب استنزاف تنهك الأعداء وتجبرهم على الانتشار على نطاق واسع، وبتكلفة متزايدة، حيث تتوزع فيها قواتهم وتصبح كثافتها أقل من اللازم. ويؤكد الكاتب أن مهاجمة منتجع سياحي ما، سيجبر العدو على تحصين الآلاف من المنتجعات الأخرى، وبموجبه سينشُر عددًا كبيرًا من قوات ذات خبرة أقل، ويجعلها عرضة لهجمات عشوائية من الحركة الجهادية. وفي النهاية، سيضطر العدو إلى تركيز قواته التي تملك خبرة قتالية لأولوية حماية ما لديه من مقومات وأصول أساسية (بالترتيب التالي: الحكام، الأجانب، النفط والاقتصاد، أماكن الترفيه). وسيكون من الأسهل مهاجمة قوة أمنية كبيرة، لكن هشة البنيان، وهي في موقف دفاعي، والاستيلاء على أسلحتها وعرض انهيارها على الجماهير. وستؤدي هجمات متواصلة من هذا النوع إلى إرغام العدو على الانسحاب إلى المواقع الاستراتيجية، ومن ثمّ، تركه مناطق كبيرة مكشوفة لعمليات الحركة الإسلامية (ص 54-60)، وستكون هذه المناطق مناطق التوحش والفوضى المتصاعدة التي ستدخلها عندئذ الحركة الإسلامية من أجل إدارتها[977].

يمضي المؤلف قائلًا إن الحركة الإسلامية تحتاج، من أجل النجاح في هذه المناطق، إلى تطوير جهاز إداري على معرفة بمجالات الإدارة الحديثة والاقتصاد السياسي وعلم الاقتصاد (ص 63-65، 113). كما أنها تحتاج إلى إدارة حاجات الناس الأساسية، من توفيرٍ للطعام والعلاج، إلى حفظ الأمن والقانون، بين أوساط الذين يعيشون داخل مناطق التوحش، وتأمين حدود مناطق التوحش، إضافة إلى إقامة تحصينات دفاعية، أو حتى توسيع مناطق التوحش لمزيد من الأمن. كما تشمل المهمات الرئيسة تقديم خدمات مثل التعليم، مع إعطاء الأولوية لنشر المعرفة الدينية (ص 31-33)[978]. وتشمل النواحي الأخرى - التي يجب على الدولة العناية بها - نشر الأمن الداخلي وإقامة القضاء الشرعي، وبناء مجتمع مقاتل، وبث العيون وبناء جهاز استخبارات، «وتأليف قلوب أهل الدنيا بشيء من المال والدنيا بضابط شرعي»[979].

أما المذكرة الاستراتيجية الأحدث عهدًا (2011)، التي تهدف إلى تقويم تأثير الربيع العربي في المنطقة وفي «القاعدة»، فتجزم أن الانتفاضات العربية توفر فرصًا كبيرة يمكن «القاعدةَ»، بل يتعين عليها، استغلالها. ويجزم مؤلف المذكرة في استكمال مباشر للفكرة الواردة في **إدارة التوحش** نفسها، بأن التضامن الذي برز في أثناء الانتفاضات، آخذٌ في التبدد بسرعة، ليحل محله الفراغ والفوضى العارمة. ولهذا السبب، فإن الحركات الجهادية «المتواضعة» و«المبعثرة» يجب أَن تتّحد من أجل استغلال هذه المرحلة والسعي لـ «هدف عام» مشترك. والمطلوب هنا تحالف شامل بين الحركات الجهادية من أجل استغلال الفراغ والفوضى الناشئة في أعقاب الربيع العربي. ويلزم - إضافة إلى ذلك - وضع مشروع متكامل للمرحلة المقبلة، يمكّن الإسلاميين من التحرك بين الناس، ومخاطبة أحلامهم وتطلعاتهم[980]. ومع تفسخ النظام العالمي والأنظمة التي تحمي نظام سايكس - بيكو[981]، ستكون المنطقة ناضجة لتطبيق المشروع السياسي الوحيد الكفيل بإعادة الأمن والاستقرار للمنطقة وسط هذه الفوضى: مشروع الخلافة الإسلامية (ص 28). كما يضيف مؤلف المذكرة أن «الأوضاع المرتقبة في المرحلة القادمة لن تتطلب منا كدولة وحكومة، أن نوفر الخدمات ذاتها المتعارف عليها حاليًا؛ لأن أجواء الحروب والفوضى المصاحبة لها، تلغي جُل الكماليات المعيشية وتركز اهتمام الناس على الاحتياجات والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والأمن، ومن بعده تأتي الخدمات الطبية والصرف الصحي والوقود [...] وهذه الخدمات الأساسية لن تحتاج لتعقيدات النظم الحديثة في الدول الغنية لإدارتها. ولذلك نجد أن التجارب الجهادية الناجحة في الإدارة تركزت في بلدان فقيرة، مثل: أفغانستان والشيشان والصومال؛ لأن شعوب هذه الدول لن تطالب بأكثر من الخدمات الأساسية [...] بخلاف الأمر في دبي أو الرياض؛ لأن السكان في مثل هذه المدن، لن يرضوا بأقل من المعيشة المترفة التي اعتادوا عليها» (ص 38-39).

يرقى ما ورد في هذه المستندات إلى وصف تفصيلي لافت، تناول برنامج العمل الذي يتبعه «داعش» من التكتيكات العسكرية، إلى إدارة المناطق التي يسيطر عليها وحكمها، وصولًا إلى تجنيد السكان وغسل عقولهم على نحو منهجي، ونشر مختلف التقنيات الإكراهية العنيفة؛ من أجل السيطرة الداخلية وزرع الرعب في صفوف الأعداء.

بعد أن وصل التوسيع الاستراتيجي لرقعة «تنظيم الدولة الإسلامية» داخل العراق إلى طريق مسدودة، قرر «داعش» انتهاز حالة الفوضى العارمة في سورية، مع الحرص على عدم إضعاف قوة «الدولة» في العراق. وكان تمدد «داعش» في سورية تدريجيًا في بداية الأمر، وكان يهدف إلى بناء القدرة وانتظار اللحظة الملائمة للانقضاض[982].

ما إن تحقق هذا التمدد الاستراتيجي وتوطد موقعه في سورية، استخدم «داعش» مكاسبه الإقليمية الجديدة في سورية، لترسيخ رقعة سلطته في العراق وتوسيعها، حتى إنه صدّر إلى العراق عددًا من النماذج المفصّلة التي صاغها في سورية. وفي حزيران/يونيو 2014، استولى «داعش» على الموصل ووطّد سيطرته على رقعة كبيرة جدًا من الأراضي المجاورة، من غرب العراق وشمال غربه، إلى شرق سورية وشمال شرقها، ثم أعلن تأسيس «الدولة الإسلامية» العالمية أو «دولة الخلافة»، كدولة للمسلمين في أنحاء العالم كلها، ودعا جميع المسلمين إلى الالتحاق بها أو مساندتها، وتقديم الولاء المباشر أو غير المباشر لها، وأن يقوموا على خدمتها[983]. وتعهدت بالولاء لـ «داعش» إمارات عدة تعمل في أنحاء العالم المختلفة، بدرجات متفاوتة من المركزية الفعلية، منها؛ إمارات مالي ونيجيريا والصومال وليبيا وتونس والجزائر وسيناء ومناطق أخرى.

مرة أخرى، سبق أن رويت حكاية تمدد «داعش» في سورية بقدر كبير من التفصيل، وليس الغرض من هذه النظرة الشاملة الموجزة، إعادة سردها، بل هو مقاربة تجربة «داعش» الفعلية على خلفية المفاصل النظرية لبرنامج استراتيجي للتعرف إلى الملامح الرئيسة التي تميّز مشروع «داعش» - لاهوته السياسي - قبل الإقدام على تقويم هذا المشروع.

من خلال هذا العرض الموجز يمكننا أن نلحظ مجموعة من العناصر التي تتَّسم بها أيديولوجية «داعش» وتميّزه من القاعدة في بعض الحالات:

- يهدف «داعش» في نهاية المطاف إلى تقويض دعائم خصومه جميعًا (أكانوا في بلدان ذات أغلبية إسلامية تعدّها دولًا مرتدة، أم في بلدان غير إسلامية)، وهو لا يترك مجالًا للتوصل إلى تسوية مع أي خصم[984]. وفي الواقع، إن الخيار هو «إمّا الدولة الإسلامية وإمّا الطوفان»[985]، كما أعلن ذلك العدد الثاني من *Dabiq* الذي يحمل عنوان «الطوفان». ويدحض «داعش»، بإصرار، فكرة الاختيار الحر والقول الزائف: إن «الناس يمكنهم أن يختاروا ما إذا كانوا سيتبعون الحقيقة»، ويؤكد في المقابل أن «في كل مرة يُسمح بالاختيار، فإنه سيؤدي حتمًا إلى الضلال». وبحسب «داعش»، إن إزالة «الكفر الصارخ من مجال الاختيار» لن يكون كافيًا في الواقع، لأن ذلك سيسمح بـ «بقاء أنواع من البدع والنفاق كخيارات مقبولة». وبالنسبة إلى «داعش»، فإن قصة سفينة نوح دليل على «بهتان ترك خيار بين الحقيقة والكذب»، لأن «من يرفض الحقيقة سيعاقَب في الدنيا قبل أن يعاقَب في الآخرة، ولن يكون له أي خيار على هذا الصعيد»[986].

- يوظف «داعش» العنف كطريقة لإزالة المنطقة الرمادية، وفرز المجتمع إلى أقطاب متنافرة، وحشد المسلمين المهمَّشين وإقناعهم بالالتحاق بـ «الدولة الإسلامية». وطِبقًا لـ «داعش»، فإن «الوقت قد حان لحادثة أخرى، يضخمها وجود الخلافة على المسرح العالمي من أجل إحداث مزيدٍ من الانقسام في العالم وتدمير المنطقة الرمادية في كل مكان»[987]. وفي الواقع، إن الاختبار النهائي والحقيقي للحكم على جماعة جهادية هو مدى استعدادها لتقسيم العالم إلى معسكرين: معسكر الإسلام ومعسكر الصليبيّين أو الكفر. ويصر «داعش»، بالطبع، على أن معسكر الإسلام يتجسد حصرًا في دولة الخلافة، وتأسف للتعاطف الواسع من جانب مجموعات مختلفة، إسلامية وغير إسلامية، مع «قضية المسلمين المضطهدين» في سورية؛ إذ إن ذلك يعني - ضمنيًّا - تعاطف غير المسلمين مع قضية المسلمين، ما يؤدي إلى إبطاء «تدمير المنطقة الرمادية» المرغوب فيها[988].

- إن إحدى استراتيجيّات «داعش» الأساسية، مثلها مثل «القاعدة»، تقوم على استثمار الفوضى والتوحش (وهي مرتبة أعلى من الفوضى الممنهجة) كمدخل لقيام التنظيم أو الدولة بتأسيس فروع وإمارات تحت قيادتها. وعملًا بهذا المفهوم، تذهب أيديولوجية «داعش» الرسمية إلى القول إن أبو مصعب الزرقاوي «سعى لإحداث أكبر قدر ممكن من الفوضى بالوسائل التي تسمح بها الشريعة، مستخدمًا أحيانًا عمليات يشار إليها على أنها عمليات نكاية تركِّز على التسبب للعدو بالموت والإصابة والخراب». ثمّ إن «هذه الهجمات سترغم قوات المرتدين على الانسحاب جزئيًا من مناطق الأرياف وإعادة التجمع في المناطق الحضرية الكبرى. وستنتهز الجماعة عندئذٍ هذا الوضع من خلال زيادة الفوضى إلى نقطة تؤدي إلى انهيار نظام الطاغوت بشكلٍ كاملٍ في مناطق بأكملها، وهي حالة يسميها البعض 'التوحش' (الفوضى الشاملة). وتكون الخطوة التالية ملء الفراغ، من خلال إدارة حالة التوحش الراهنة هذه، وصولًا إلى نقطة إنشاء دولة بكامل مقوماتها»[989].

- هنالك سلاح استراتيجي آخر في استراتيجية «داعش»، هو التحريض على حرب طائفية شاملة ضد الشيعة (الروافض)، وهي استراتيجيا تستغل حقيقة كون هذا الاستقطاب موجودًا بالفعل وأنه، في الواقع، من المبادئ التي توجّه أنماط عمل كثير من الدول والقوى الإقليمية. وسبق أن كان هذا التوجه استراتيجيا اعتمدها الزرقاوي الذي «حاول جرَّ كل جماعة مرتدة في العراق إلى الدخول في حرب شاملة ضد أهل السنّة. وهكذا، استهدف الزرقاوي القوى العراقية المرتدة [...] والرافضة (الأسواق ودور العبادة والميليشيات الشيعية) [...] من أجل استدراج ميليشيات الرافضة الساعية إلى الانتقام من أهل السنّة للقيام بأعمال انتقامية ضد الأماكن السنّية العامة»[990].

- إن حقيقة الدولة هي الهوية الأساسية الأولى والعامل الذي يضفي الشرعية على هذا النظام الإسلامي الجديد، وهي التي تميزه من باقي المنافسين الإسلاميين. لهذا السبب، المضاف إلى الحرب على الأنظمة وعلى غير المسلمين والحرب ضد الشيعة، فإن المعركة الأيديولوجية الأوسع نطاقًا، التي يخوضها «داعش» هي الحرب ضد الجماعات الجهادية المماثلة التي لا تخضع له. وفي واقع الأمر، فإن أغلبية كتابات الدولة الإسلامية ونسبة كبيرة من المعارك التي تخوضها، توجه ضد خصوم جهاديين. وطبقًا لـ «داعش»، فإنه «ما من شيء قد أَخَّر النصر، ويؤخِّره الآن، أكثر من هذه المنظمات الجهادية المنافسة، لأنها السبب في الانقسام والاختلاف اللذين يؤدّيان إلى تشتيت القوة»[991]. وعلى ما يبدو، فإن «داعش» لا يشعر بحاجة كبيرة إلى أن يبرر استراتيجيته لأنواع المسلمين الذين يرغب في تجنيدهم، أي المسلمين الذين يعتقدون فكرة الجهاد العالمي ضد غير المسلمين، وما يسمّى الأنظمة المرتدة. ولكن، من الصعوبة على «داعش» أن يفسر لهؤلاء المسلمين، لماذا يتعيَّن عليهم أن يقاتلوا تحت رايته لا تحت راية «القاعدة» الأقدم عهدًا منها في ميدان الجهاد؟

مع أن «داعش» لا يتردد في تصنيف فصائل المعارضة الجهادية كلها، المنافسة في سورية والأماكن الأخرى على أنّها مرتدّة، فإنه يحاذر، إلى حدٍّ ما، في توجيه اتهام مباشر كهذا ضد «القاعدة» (ولو أنه لا يُظهر بالطبع تحفظًا في مقاتلة أعضاء «النصرة»، فرع «القاعدة» السوري وإعدامهم). إلّا أن من الواضح مع ذلك أن التحدي الأيديولوجي الأشدّ إلحاحًا بالنسبة إلى «داعش» يأتي من «القاعدة»، ولهذا ينوء، على نقيض الجماعات الجهادية المنافسة الأخرى، تحت ضغط شديد يدفعه إلى شحذ ما لديه من حجج ضد التنظيم الأم السابق. ومن بين الحجج المستخدمة في منشوراته، من أجل التشكيك بـ «لقاعدة»، الإشارة ببساطة إلى التحالف بين القاعدة و«الأدعياء الجهاديين» الآخرين الذين يعدّهم «داعش» مرتدّين[992].

من الحجج المتكررة التي يستخدمها «داعش» لتشويه سمعة «القاعدة»، الربط بين «القاعدة» والإرجاء، وهو مصطلح يشير إلى مدرسة كلامية قديمة يقول أتباعها بإرجاء الحكم على غيرهم من المسلمين، وبأن الله وحده هو من يملك سلطة الحكم على ما إذا كانت شهادة الفرد بالإيمان صادقة أم لا. وطبقًا لـ «داعش»، فإن الإرجاء «بدعة في غاية الخطورة» تهدد الحركة الجهادية[993]. وينتقد «داعش» «القاعدة»، على وجه الخصوص، بسبب امتناع قادتها عن وصف «عوام الشيعة» بالكفار، وبسبب سَوْقها الحجة القائلة بإنهم معذورون بداعي الجهل[994].

- تعتمد سلطة الدولة في أنموذج «داعش» على الطاعة المطلقة، ما يمكِّن هذا التنظيم من وصف أغلبية المسلمين بالكفار، حتى ولو كانوا من غير المقاتلين، وعلى نحو أخص، الجماعات الإسلامية المنافسة التي تخوض حروبًا مماثلة ضد الأعداء أنفسهم الذين يقاتلهم «داعش» الذي يجادل، مستشهدًا بمحمد بن عبد الوهاب، أَن أئِمة المدارس جميعهم متفقون على أَن الشخص الذي يسيطر على بلد واحد أو أكثر، له مثل مكانة الإمام في جميع الأمور، ولولا هذا لما كان هناك وجود لنظامٍ دنيويّ، لأن المسلمين منذ وقت طويل، من قبل أَيام الإمام أحمد بن حنبل وحتى يومنا هذا، لم يتفقوا على إمام واحد[995]. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة الإسلامية - نظرًا إلى ما أنعم الله به عليها من نصر وتوطيد وترسيخ للدين - تُعَدّ إمامة لا يرقى إليها الشك، وكل من يتمرد على سلطتها يعدّ باغيًا[996]. وفي واقع الأمر، فإن «داعش» يلخّص رسالة النبيِّ محمَّد في عناصر خمسة: «الجماعة، السمع، الطاعة، الهجرة، والجهاد في سبيل الله»، مع كون العناصر الخمسة تتمحور جميعها حول الطاعة العمياء[997].

هنالك عدد من الاختلافات الرئيسة بين «داعش» و«القاعدة»، من حيث الحدود الإقليمية للدولة المستهدفة، وكذلك من حيث المبادئ الأيديولوجية الأساسية التي تلهم تصرفاتهما. ومع أن التركيز الأساسي في هذه الدراسة سيكون على المبادئ الأيديولوجية، فإن إلقاء نظرة سريعة على التطلعات الإقليمية لكل من الطرفين سيساعدنا في تفسير عدد من الخلافات على الجبهة السياسية- اللاهوتية. على الرغم من إدراكهما الفرص التي وفرها الجهاد الأفغاني، ودوره في تطوير التجربة الجهادية الحديثة، يقول «داعش» و«القاعدة» إن العراق وسورية يوفِّران مجموعة مختلفة نوعيًا من الإمكانات نظرًا إلى مركزيتهما الجغرافية الاستراتيجية، ورمزيتهما التاريخية، وقُربهما من دول عربية غنية عدّة، ومن أوروبا، وأرجحية جرّ الولايات المتحدة إلى مواجهةٍ مباشرةٍ في هاتين المنطقتين. ويقول مؤلف المذكرة إن سورية والعراق موقعان ملائمان للخلافة، بطريقة لا يمكن أبدًا لأفغانستان أن تماثلها[998]. ومع ذلك، فإن أحد أوجه

الاختلاف الفكري بين «داعش» والمذكرة (التي تُعَدّ أقرب إلى تيار «القاعدة» الفكري الرئيس)، يتعلّق بالحدود الإقليمية للدولة المتصورة. تقترح المذكرة ما تسميه «نظرية الذراعين»؛ إذ تمثِّل سورية واليمن القاعدتين الإقليميتين (الذراعين) للخلافة الناشئة. وتدعم وتكمّل إحدى المنطقتين الأخرى، ويمكن استخدامهما مواقع لفتح جبهات في كثير من الأماكن والاتجاهات الأخرى على امتداد العالم الإسلامي. إضافة إلى ذلك، يُرجَّح أن تؤدِّي العمليات في هاتين المنطقتين إلى جر الولايات المتحدة إلى تدخلٍ علنيّ مباشر[999]. وفي الواقع، تذهب المذكرة إلى القول: «آن الأوان لعملية نقلٍ واسعة للكوادر العاملة في بلاد الرافدين إلى الداخل الشاميّ؛ لتتولّى وتشارك مسؤولية قيادة وتدريب وتوجيه الجهاد في بلاد الشام»[1000]. كما يقترح مؤلف المذكرة أيضًا أن تُدمج الجماعات الجهادية التي لم تقدِّم الولاء إلى «القاعدة» لأسباب مختلفة، مع مجموعات قبليّة أخرى، في ظل بنية جديدة وتسمية شاملة، مثل: «الاتّحاد الإسلامي» أو «أنصار الشريعة»، وذلك من أجل الانتقال من «جماعات جهادية متفرقة هنا وهناك، إلى مرتبة حركة إسلامية كبرى، لها مكاتب وفروع في معظم البلدان الإسلامية، وبمجلس شورى وأعيانٍ، وجيشٍ شبه نظاميّ، على أن يتخذ هذا الكيان من منطقتي المشروع في الشام واليمن قاعدةً ومقرًا له»[1001]. إذًا، نكون هنا أمام دعوة من داخل صفوف «القاعدة» لتشكيل تحالفٍ كبيرٍ باسمٍ موحَّدٍ جديدٍ، وبمقرٍ إقليميٍّ جديدٍ في سورية واليمن. وعلى النقيض من ذلك، يستند مشروع «داعش» إلى التأسيس الفعلي لدولة واحدة، متجاورة إقليميًّا في سورية والعراق. وبكلمات أُخرى، فإن الدولة أو الخلافة بالنسبة إلى «داعش»، خلافًا لما هي عليه بالنسبة إلى «القاعدة»، ليست احتمالًا مستقبليًّا ينتج من صراعاتٍ راهنة، بل حقيقة واقعة تشرعن جميع الأعمال في الحاضر. يضاف إلى ذلك أن «داعش» لا يقبل بأقل من خضوع الجماعات الجهادية جميعها لسلطته الحصرية، وهذا على نقيض انفتاح «القاعدة» النسبي على أشكال جديدة من التنظيم، وحتى على هويات جديدة تنتج من أوضاع محلية.

فضلًا عن الاعتبارات الإقليمية، هنالك بين «داعش» و«القاعدة» اختلافان أيديولوجيان أساسيان: **أوّلهما** امتناع «القاعدة» عن إعلان حرب طائفية شاملة، تشرعن الإقدام على قتل عوام الشيعة، و**ثانيهما** أن الهدف المتمثِّل في إقامة الدولة ليس غايةً في ذاته بالنسبة إلى برنامج «القاعدة»، بل هو وسيلة نحو بلوغ غاية أكبر. ومن المؤكد أن الدولة ليست بمضمونها وفي حد ذاتها مصدرًا للشرعية عند «القاعدة» كما هي بالنسبة إلى «داعش». والأهم من ذلك أن الصورة التي تحاول «القاعدة» الظهور بها هي صورة حركة فاضلة تقاتل من أجل خير البشرية الأسمى، بينما لا يخفي «داعش» أنه لا يحفل بالبشرية، أو حتى بأغلبية المسلمين، وأن المسلمين الوحيدين الذين يهمه أمرهم هم الذين يخضعون لسلطة «الدولة». ومن المؤكد أن «القاعدة» و«داعش» كليهما يحرصان على إعلان أن نضالهما لا يهدف أساسًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي نقاش ذي دلالة، يتناول الحاجة المالية إلى تحصيل ضرائب، تُستخدم في تخفيف قدر من حاجات المسلمين، وفي تقديم إغراءات مالية تسهّل عملية التجنيد. ويسارع مؤلف **إدارة التوحش** إلى طمأنة قرَّائه قائلًا: «إن معركتنا هي معركة توحيدٍ ضد كفرٍ، وإيمانٍ ضد شركٍ، وليست معركة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. لكن علينا ألّا ننسى أن من السياسة الشرعية عند مخاطبة ضعاف النفوس من مختلف طبقات الناس، بالوعد باستعادة أموالنا وحقوقنا، بل غُنْم مال الله الذي يَتسلط عليه شرار الخلق». صراع «داعش»، إذًا، صراع عقيدي في لبه، والحديث عن عدالة اقتصادية تشمل إعادة توزيع الثروات، لا يتعدّى كونه حديثًا تكتيكيًّا لا غير[1002].

يتبيّن مما تقدم أن «الدولة» تصبح بالنسبة إلى «داعش» تجسيدًا لكل ما هو إسلامي، كما أن معنى الإسلام يُختصر بالخضوع لهذه «الدولة» وخدمتها. وتكون المرجعية الأسمى والمثلى هي الدولة الأنموذج التي لا يمكن مساءلتها أو تحديها. وإضافة إلى حشد الدلائل «المقدسة» أو «الشرعية» لبيان ضرورة الدولة، فإن ممارسات «داعش» تحرّم مساءلة هذه الدولة وزعيمها، بينما يخضع القاصي والداني لسلطتهما. وبهذا، فإن الدولة تصبح في حد ذاتها أداة للعبادة ومعبودًا في آنٍ واحد.

طبعًا، إن الفكرة القائلة بضرورة الدولة هي جزء من النظرية السياسية الإسلامية الكلاسيكية، لكن السبب في هذا يعود إلى كون الدولة - جزئيًا على الأقل - راعية النظام العام الذي يحتاج إليه المجتمع المسلم من أجل بقائه ورخائه. وهكذا، فإن المجتمع المسلم يمثّل، في النظرية السياسية الإسلامية الكلاسيكية، النقطة المرجعية النهائية التي يفترض

من الدولة العمل على خدمتها. لكن، بخلاف هذا الأنموذج، فإن الدولة هي المرجعية النهائية بالنسبة إلى «داعش»، كما أن الفرد يكتسب قيمته من خلال خدمة الدولة والعيش من أجلها، بل في الأغلب من خلال الموت من أجلها.

من أجل تبرير مفهوم الدولة هذا، يستشهد «داعش» بالتراث الإسلامي، لكن على نحو انتقائي، غير عابئ بالمعرفة أو بضرورة التفاعل مع الموروث الشرعي الإسلامي، والحاجة إلى التطرق إليه. وهكذا، يؤكد ببساطة أن «دولته» مبنية على أنموذج دولة الرسول ودولة عصر الخلفاء الراشدين، وهما دولتان تمثّلان معًا ما يسمّيه «داعش» منهاج النبوة. غير أن أنموذج الدولة الفعلي الذي وضعه «داعش»، والذي يمنح الطاعة المطلقة لحاكم، لا يمكن أن يكون كاملًا، وهو أنموذج المُلْك العضود (الذي يدينه «داعش» لكنه مع ذلك يقتدي به)، وأنموذج إمارة القهر أو ولايته الذي ظهر بعد تسوية تاريخية، قسّمت السلطة بين المجتمع والدولة، بدلًا من توحيدها في إطار الدولة.

تميز الكتابات التاريخية الإسلامية والمصادر الدينية المعيارية بين عصر النبي والخلفاء الراشدين الأربعة الذين واصلوا السير على أنموذجه، ونماذج الحكم التي أَعقبت هذه المدة الأنموذجية. وفي خلال العقود الأولى من الإسلام، وإلى حدّ ما، حتى مطلع عصر الخلفاء العباسيين، كان ثمة مزج بين السلطتين السياسية والدينية بناء على معيارٍ أساسيٍّ، قوامه التقوى والعدل. وتحفل هذه الفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي بصراعاتٍ من أجل تحقيق وحدة السلطة هذه. لكن في مطلع العصر العباسي، تم التوصل إلى تسوية تاريخية، جرى بموجبها وضع خط فاصل بين السياسي والديني، بعد حروب هدفت إلى توحيد السلطتين - السياسية والدينية - بيد حاكم الدولة، لكنها فشلت في تحقيق هذا الهدف. وقد عبّر ابن تيمية (ت. 1328م) بدقة عن الفرْق بين هذين العصرين، عندما ذهب إلى إنّ كلّ ما يأتي بعد عصر الراشدين، هو مُلْك عضود لا يرقى إلى مستوى الوحدة المثالية، لكنه يمكن أن يكون شرعيًا، ولا يتم رفضه تلقائيًا بموجب الشريعة. وبحسب هذه النظرية السياسية الإسلامية الكلاسيكية التي سادت في العصر العباسي وما بعده، فإن أي حاكمٍ يستولي على السلطة، يجب أن يطاع من أجل الحفاظ على النظام العام الذي يحتاج إليه المجتمع كي يزدهر، ومن أجل تفادي الانزلاق إلى الفوضى والصراعات المدنية. وعلى هذا الأساس، فإن إطاعة الحاكم، حتى لو كان جائرًا، يكون بسبب سلطته القهرية (الشوكة)، ما لم يكن ذلك في معصية الله.

عبّر أحمد بن حنبل (ت. 855م) عن هذا الرأي في عقيدته الشهيرة، ودعا المسلمين إلى إطاعة الحاكم، بَرًا كان أم فاجرًا. لكن ابن حنبل نفسه، على الرغم من ذلك، كان أنموذجًا لمقاومة محاولات السلطة السياسية تعريف الإسلام المعياري، وأصرّ عبر مقاومته على أن هذه السلطة منوطة بجماعة المسلمين وبالعلماء الذين تهبهم هذه الجماعة سلطة التشريع الديني. لم يكن ابن حنبل من الخانعين، لكنه لم يكن مستعدًا لمغامرةٍ تهدّد بزعزعة استقرار النظام الاجتماعي. وكان جلُّ همه مصلحة الجماعة التي تعتمد في بقائها على الحفاظ على نظام سياسيٍّ قابل للحياة، بالتوازي مع سلطة راسخة اجتماعيًا، تتولى التشريع. وقام علماء مثل الماوردي (ت. 1058م) وابن جماعة (ت. 1333م) في ما بعد، بوضع نظرية سياسية مفصلة، تتناول النماذج التاريخية الفعلية للسلطة السياسية، بما في ذلك ما يُسمى إمامة القهر، والشروط الشرعية لهذا النوع من السلطة.

ثمّة واقعية في هذا التفكير النظري كله، لكن النظرية السياسية الإسلامية الكلاسيكية، في أصنافها المتعددة، ترسم خطًا فاصلًا بين الواقعي والمعياري. وتشكِّل القوَّة في عالم الواقع الشرط الضروري لغلبة أي شخص، لكن القوة ليست لها قيمة معيارية محددة ترتبط بها. ومن جهة ثانية، فإن الثورات التي تقوم باسم العدالة، يمكن أن تُسبِّب في كثير من الأحيان ضررًا للمجتمع، يفوق الضرر الذي يتسبب به النظام السياسي الجائر المراد إسقاطه. وعلى هذا النحو، فإن شرعية النظام السياسي تُستمد، جزئيًا على الأقل، من قدرته على الغلبة، لكن النظرية السياسية الإسلامية الكلاسيكية تصر على استقلالية المجال الاجتماعي المعياري (الشريعة). ويمكن القول إنها تشرعن معايير بديلة مستقلة، شرط ألّا تؤدي إلى تقويض النظام الاجتماعي الأشمل والحيوي لوحدة المجتمع وبقائه.

يقلب «داعش» هذا الأنموذج المعياري رأسًا على عقب، ويخلط بين أنموذج وحدة السلطة في عصر الخلفاء الراشدين، وتبعات نظرية إمامة القهر التي جرى تطويرها بناءً على افتراض فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية. إن شرعية جميع الإمارات والفِرق والدول والتنظيمات، تصبح معدومة مع ظهور سلطة الخلافة وتوسعها، ووصول قواتها إلى مناطق تلك الكيانات. بناء على هذا المنطق، يحرم على كل من يؤمن بالله أن يبيت ليلته من دون

أن يبايع من تتم له الغلبة بحد السيف، حتى يصبح خليفة ويُسمَّى أمير المؤمنين، أكان هذا القائد ورعًا أم آثمًا[1003]. كما أن هذا القائد يجب أن يُطاع، حتى لو لم تبايعه أغلبية المسلمين، لأنه يستمد شرعيته من حد السيف. وعندما تتوطَّد الخلافة في ظل هذا القائد، تبطل شرعية جميع التنظيمات والجماعات الجهادية، ويحرم على كل من يؤمن بالله أن ينام من دون إشهار ولائه للخليفة[1004]. وفي الحقيقة، فإن تقديم البيعة للخليفة يتحول من أداة لشرعنة حكمه، إلى شكل من أشكال طقوس العبور للأفراد المبايعين، حيث يصبحون بموجب هذه البيعة مسلمين حقيقيين من خلال تقديم فروض الطاعة غير المشروطة للخليفة المزعوم[1005].

تستند خلافة «داعش» إلى أنموذجٍ للعدالة، مؤسس على الطاعة المطلقة لمن يُعلن نفسه خليفة ويتمكن من السيادة، وعلى البراءة من كل شخص وكلِ شيء لا يخضع له. وعلى الرغم من المحاولات السطحية لإسناد أعمالها إلى أسس شرعية، فإن الطريقة المدوية التي تأسست بها الخلافة هي التي تسبغ على الخليفة، بالنسبة إلى «داعش»، سيادةً مطلقةً تستلزم طاعةً لا جدال فيها. ويؤدي الخليفة دوره من خلال استخدام السلطة الموضوعة بتصرفه، لإرغام الناس على القيام بما تتطلبه الشريعة منهم، بهدف ضمان مصلحتهم في الآخرة وفي الحياة الدنيا[1006]. وتؤدي هذه الطاعة العمياء، وغير المشروطة لسلطة الدولة الآمرة ولمن يرئسها، إلى تحويل القسوة والوحشية إلى فعل عبادة بعينه.

لا ريب أن القارئ على معرفة بمختلف أعمال القسوة التي يعرضها «داعش» ويتفاخر بها ويبررها بفتاوى ومنشورات كثيرة حول موضوعات، مثل قواعد الاغتصاب (أو الجماع مع الجواري)[1007]، وفتوى حول تحريق الكافر بالنار حتى يموت[1008]، وفتوى حول عدم جواز افتداء أسير مرتدٍّ أو العفو عنه[1009]، والمنشور الشائن عن شرعية ذبح الكفار والتمثيل بجثثهم[1010].

يقول أبو بكر المُضري، مؤلف الوثيقة الأخيرة: «دائمًا ما يرفض أهل الأهواء، وخاصة المنهزمين فكريًا من أَبناء جلدتنا حوادث كالنحر وضرب الأعناق. ويجتهد هذا المسخ من المؤدلجة عقولهم والمبهورين بحضارة الغرب الكافر الزائفة، لاستنكار وشجب مثل هذه الحوادث، زاعمين أَنَّها مخالفة لتعاليم الإسلام السمحاء. مع العلم أن الحضارة الزائفة التي رضعوا من ثديها الزندقة والإلحاد والانحلال الأخلاقي، قامت على جماجم الآلاف بل الملايين من الأبرياء وبأبشع أنواع القتل؛ وهيروشيما وناكازاكي، ومن قَبلِهم محاكم التفتيش الإسبانية خير دليل**!!!** أمّا ديننا الحنيف؛ فلقد جاء بالرحمة في كل شيء حتى بالقتل، ولا أرحم من قطع الرأس، فالذبح رحمة وليس عذابًا، لأنه أسرع الطرق لإجهاض الروح، فأكبر الأوعية الدموية موجودة بالرقبة».

يدور النقاش الوارد في باقي المقالة حول تفسير مقاطع من آيات، خارج سياق كامل الآية، وما جاء قبلها وبعدها، وعلى نحو متكرر، من دون الرجوع إلى التراث الشرعي الفعلي، أو التفسيرات التي وضعها علماء الإسلام[1011]. ولكن ما هو أهم من سلامة هذه المنهجية في استخراج الأحكام الشرعية[1012]، هو المشروع السياسي الذي تخدمه هذه الآراء[1013]. ولا يمثل ضعف الحجج الشرعية، من تلقاء ذاته، ما يكفي لنقد منهجي للمشروع الكلي الذي تندرج هذه الحجج ضمنه، بل إنه يبرز ببساطة نواحي الفشل التكتيكي لهذا المشروع، فضلًا عن الثمن الذي يتطلَّبه من حيث الحياة البشرية والمعاناة. إضافة إلى ذلك، فإن النقد الراديكالي لهذا المشروع لا يمكن أن يعتمد على نبذ دور العنف في التاريخ فحسب، بل يجب أن يكون هذا النقد قادرًا على مساءلة المشروع الذي يُعقْلِنُ هذا العنف ويُبَرِّر في كنفه.

يركز «داعش» على ما يمكن تسميته «الوحشية المقارنة»، ويقول: إن الوحشية «المعقمة» لا تقل توحشًا عن سواها. كما يرفض «داعش» تقسيم العنف إلى عنفٍ إنسانيّ وعنفٍ غير مبرَّرٍ، ويصر على أن أعداءه مذنبون بجرائم عنف أكبر وغير قابلة للتبرير. وتتضمن مقالة المُضري بشأن شرعية قطع الرؤوس والتمثيل بالجثث، الحجة القائلة: إن قطع الرأس، طريقة القتل المفضلة لدى «داعش» منذ أبو مصعب الزرقاوي، وهي أسرع طريقة للقتل وأكثرها إنسانيةً مقارنة بالشنق أو الكرسي الكهربائي. كما تعدِّد المقالة مجموعة من الفظائع المرتكبة بحق المسلمين، ولا سيما في العراق وسورية[1014]. ومع ذلك، فإن حجة داعش الرئيسة لا تقوم على مقابلة الشيء بمثله فحسب، بل - أيضًا - على أن الغايات التي تخدمها الوسائل الوحشية التي تستخدمها الدولة الإسلامية مبررة ومشرعنة بمباركة إلهية، في ظل ضروب الظلم التي يزخر بها عالم المسلمين. ويقول «داعش» إن السر في الانتصار هو أن تكون أقسى من عدوك وأن تخيف الخصوم المحتملين، وأن الهدف من القتال، بعد الاعتبارات كلها، هو تحقيق نبوءة، وإخضاع العدو

والشعوب التي تحتل بلادها من خلال الخوف من العقاب، وليس من خلال كسبهم إلى جانبك. وبهذا يكون الهدف زرع الخوف في قلوب الخصوم المحتملين، وليس جعلهم يحبون «داعش» والمنضوين تحت لوائه. وكما هي الحال على الدوام، وفي نهاية المطاف، إن الذي يشرعن هذه الممارسات هو الخليفة الذي يملك سلطة صوغ قواعد إدارة الحرب.

لكن لماذا يجدر بنا أن نبحث عن تفسير لوحشية «داعش»، في سمةٍ أساسية معينة من سمات الثقافة الإسلامية، وليس في السلوك النمطي لرجال العصابات الذين يحتاجون إلى إظهار القسوة والعنف (كما في تصفية أعدائهم من أعضاء العصابات الأخرى وقتل أفراد عائلاتهم) للحفاظ على سيطرتهم على مناطقهم، وعلى أعمالهم المخالِفة للقانون (أكانت المخدرات أم المسروقات أم القطع الأثرية المهربة أم النفط والقطن والأسلحة، أم حتى العبيد والخدمات الجنسية)؟ في الواقع، يَعِد «داعش» أتباعه، تمامًا كما تفعل عصابات المافيا، بدخل ثابت وامتيازات (مال، عبيد، سيارات، بضائع استهلاكية، أدوات ذكية)، إضافة إلى سلطة تافهة على أحيائهم، في مقابل طاعتهم وولائهم الكامل. إذًا، إن ما يقدمه «داعش» إلى أتباعه هو البطولة «المافيوية» الإجرامية. وكما يقول أكيلي ميمبي في مؤلفه *Necropolitics*[1015]، مشيرًا إلى الوضع في المجتمعات البائسة التي يهمشها النظام العالمي: إن «انتهاك القيم وأشكال العنف القصوى تصبح وسيلة لدخول مسرح التاريخ، خصوصًا بالنسبة إلى الشبان الذين طرحوا على هوامش الاقتصاد والسياسة العالمية». لكن وفقًا لهذا الفهم، فإن «داعش» مدانٌ بما يتباهى به من أعمال، وبالوحشية التي يروجها على الملأ[1016].

لكن داعش يفعل ما هو أكثر؛ فهو يحرّف المشروع الحضاري الإسلامي، ويُخضع محبة الله ورحمته لعدالته. بل إنه يختزل سيادة الله بتطبيقات سطحية وميكانيكية للشريعة، ويجعل من التضحية بالنفس وبالغير هدفًا في ذاته. وهذا ما يعيدنا في دورة كاملة إلى لاهوت «داعش» السياسي، والشرعية التي يدّعيها عند لحظة التشكيل التأسيسية، حيث تُستمد فيها السيادة من الله ذاته وليس من شريعة الله فحسب.

يقول مؤلف **إدارة التوحش** (ص 258-259) إن الله يرسل الأنبياء لإنذار الناس من عواقب أعمالهم، ومن أن التمادي في معصية الله ورفض الهداية التي جلبها الأنبياء، يؤدّيان إلى تفشي الفساد، وتكون النتيجة إطلاق العنان لغضب الله على الكافرين، حتى لو كان عددهم بالملايين؛ ثم يبتليهم الله بعذاب هائل، يليق بجبروته وبغضبه لمخالفتهم ما أمر به، وبفيضٍ من المعاناة، يعيد إلى الأرض العدالة الغائبة عنها. وبهذا، فإن الجهاد يصبح «أرحم» للبشرية، من تحمُّل ما ينزله الله من عذاب هائل. ولهذا، قضى الله بأن يعذّب الذين يستحقون العقاب على أيدي المؤمنين[1017].

هذا أنموذج محرّف للعدالة النبوية، يدعي أن الله يلحق بالناس عذابًا شديدًا وعلى نطاق واسع، وأن رحمته وإشفاقه لا يكونان من خلال ربٍّ متجسد يتعذب نيابة عن البشرية، ولا من خلال أنبياء يهدون ويذكِّرون، بل من خلال الجهاد، الذي يتسبَّبُ بألم محدودٍ من أجل تفادي عذاب أكبر. لكن «داعش» يمضي إلى ما هو أبعد، ويجمع فورية العدالة النبوية مع عدالة مسيحانية، تحتفل عند لحظة تمجيد الجبروت والقسوة بالفشل، كخطوة نحو عودة المسيح ومجيء المهدي. هذا الخلط الانتهازي لنماذج العدالة النبوية والعدالة المسيحانية، يزيل عبء وجوب تأسيس عدالة حقيقية. وإذًا، يضع «داعش» أنموذجًا لا يكون مسؤولًا فيه عن أي نتائج. ومن دون المساءلة، فإن القدرة على الإجابة عن الأسئلة الممكنة كلّها بيقين لا تردد فيه، يستلزم كما في واقع الحال، تصفية كلّ شكٍّ وظنٍّ. ومن دون الشكِّ والظنِّ يغيب الوعي الأخلاقي، ما يؤدي إلى إنتاج لاهوت سياسي يُؤصِّل للقسوة والرعب.

من الممكن أن يوجد، لا بل يجب أن يوجد، نظام إسلامي مغاير للواقع البائس الذي يتّسم به النظام السياسي والاقتصادي الراهن الذي أشعل الثورات العربية، لكن «داعش» ليس هذا النظام المغاير؛ وإذ تتوارى في الزوايا الأشدّ ظلمة لنظام إقليمي عفن، فإن «داعش» عرضٌ من أعراض هذا النظام الذي يدعي أنه يريد إطاحته، وهو نتاج لهذا النظام، ليس فقط في الأدوات التي يوظفها، أو في حداثته المشوّهة، أو في إجرامه المافيوي، بل لأنه أساسًا لا يقدّم بديلًا ما للإنسانية، أكان على المستويات الإقليمية أم على المستويات العالمية. ويفعل «داعش» ضمن منطق أشدّ صور الرأسمالية العالمية توحشًا، ولا يحفل بتخفيف معاناة البشرية أو البشر من مسلمين أو غير مسلمين، وهو في الحقيقة لا يحفل حتى بأتباعه. «داعش» واحد من أعراض أمراض عالمية وإقليمية سقيمة، وخليط سامٌّ من عولمة لا

ترحم وأنظمة سياسية وطنية وإقليمية فاسدة وفاشلة. ولا يوجد بديل نافع للإنسانية يدافع عنه «داعش» خارج واقع الحال.

---

(948) هذا هو المنطق نفسه الذي استُخدم في ما يتعلق ببن لادن والقاعدة. لا شك في أن «داعش» استفاد من مجموعة من «الفرص» في مشهد سياسي سريع التغير، لكن القول إنه عرف كيف يستغل هذه العوامل شيء، والتأكيد أنه نتاج ميكانيكي لهذه العوامل الخارجية، مثل التمويل والاستغلال في حرب طائفية، شيء آخر. استهل هيثم مناع كتابه **خلافة داعش** (بيروت: بيسان للنشر،2015)، بذكر محادثة أجراها مع مسؤول أُممي قال: «داعش ظاهرة محدودة القوة والدعم، ومن الأفضل تتبع الجبهة الإسلامية وجبهة النصرة، لأن المستقبل لهما». ويجيب مناع بأن «القيادة العسكرية لـ 'داعش' تفكر بمنطق الجيش وتتّبع وسائل حرب العصابات، وتعيد تحديد أَولوياتها العسكرية باستمرار، وكل هذه العناصر غائبة عن الجبهتين».

(949) في مقابلة بتاريخ 6 آب/ أغسطس 2015، أجراها مهدي حسن (الجزيرة، وجهًا لوجه)، أكد مايكل فلين، الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الدفاعية، ما توصلت إليه مذكرة للوكالة في عام 2012، من أن «السياسات التي أدت إلى صعود داعش، لم تكن فقط نتيجة جهل أو تغاض، بل نتيجة قرار واع ومتعمد اتخذه البيت الأبيض ودول أخرى ترعى المتمردين في سورية. وقد صوِّر داعش أيضًا بأنه تنظيم يعمل بالوكالة عن نظام البعث العراقي السابق، أو النظام السوري الحالي أو السعودية أو قطر أو تركيا. يقول معلقون كثيرون إن «داعش» بيدق في لعبة، وتسيطر عليه قوى أكبر منه، وإنه سيختفي عندما يقرر رعاته إنهاء دعمهم له. يتطرق «داعش» إلى هذه الآراء ويقول: «لقد أصبحت نظريات المؤامرة [...] حجة لترك الجهاد [...] باسم الوعي السياسي». إن هذه النظريات – طبقًا لـ «داعش» – «لا تحتاج إلى دليل، وهي ليست غير استنتاجات حمقاء»، كما أن «الكثيرين ممن يدَّعون وجود مؤامرة هم أنفسهم مشاركون في مؤامرات الكفار الحقيقية! [...] لكنهم يسمّون ذلك مصلحة». يُنظر: «Conspiracy Theory: Shirk,» Dabiq, no. 9 (May 2015), pp. 14–19.

(950) Paul W. Kahn, Political Theology: Four New Chapters on the Concept of Sovereignty, Columbia Studies in Political Thought /Political History (New York: Columbia University Press, 2011), p. 124.

(951) Carl Schmitt, Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty, George Schwab (trans.); Tracy B. Strong (foreword) (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

(952) هناك مقاربة مختلفة للّاهوت السياسي، هي مقاربة اللاهوتي الكاثوليكي يوهان بابتيست ميتز، الذي أبرز مفهوم إله يتعذب ويشاطر آلام خليقته. وهو طور لاهوتًا متصلًا بالماركسية، ينتقد ما سمّاه المسيحية البرجوازية. أما يورغن مولتمان، وهو لاهوتي سياسي ألماني آخر، توازي تجربته عن الحرب العالمية الثانية تجربة ميتز، فإنه تأثّر تأثرًا شديدًا بلاهوتية التحرير، وبالنظرية النقدية وبنقد الحداثة الذي طورته مدرسة فرانكفورت. إن الاسم الأبرز في الولايات المتحدة هو رينهولد نيبوهر الذي كان في ثلاثينيات القرن الماضي زعيم حزب أميركا الاشتراكي، ثم ترك الحزب وطور واقعية مسيحية «يسارية» كانت، مثل ميتز ومولتمان، تعنى بالعدالة الاجتماعية والأخلاق. هنالك طبعًا أمثلة أخرى كثيرة لتطوير هذه التوجهات ونقدها، لكن هذا ليس نوع اللاهوت السياسي الذي أشير إليه في هذا التقديم، وبدلًا من ذلك فإنني أركز على ما سبق من التقصي الذي يعود أَصله إلى شميت الذي يستكشف الطرائق التي ترتبط فيها السياسة بالمفاهيم أو طرائق التفكير اللاهوتية. يُنظر: Chantal Mouffe: The Return of the Political, Phronesis (London; New York: Verso, 1993), and On the Political, Thinking in Action (London; New York: Routledge, 2005).

(953) Mouffe, The Return, p. 147.

(954) Kahn, Political Theology, p. 2.

(955) Ibid., p. 3, and Paul W. Kahn, Putting Liberalism in its Place (Princeton: Princeton University Press, 2005).

(956) يُنظر، مثلًا، الرسالة المفتوحة من مجموعة من علماء المسلمين تنتقد «داعش»، في:

http://www.lettertobaghdadi.com/.

ويُنظر: وائل فايز، «علي جمعة: داعش: نبت شيطاني وتمثيلية سخيفة ضد الإسلام»، **الوطن** (موقع أون لاين نيوز)، 2014/8/21، في: http://www.elwatannews.com/news/details/...

والصيغة المشتركة بين هذه الآراء هي أن نشوء «داعش» لا يتعلق بالإسلام إلا قليلاً، ويتعلّق كثيراً بالأمراض الاجتماعية – السياسية في العالم العربي والإسلامي التي توفر بيئة خصبة لنمو الراديكالية.

(957) يُنظر، مثلًا: Graeme Wood, «What ISIS Really Wants,» Atlantic (March 2015).

هنالك دراسات كثيرة تهدف إلى تحديد جذور أيديولوجية «داعش»، يقترح عدد منها أن أيديولوجية هذا التنظيم هي المؤدّى المنطقي لمبادئ الإسلام الأساسية التي ستقود – لا محالة – إلى إنتاج تفسير راديكالي، إن لم يكن مع «داعش» فمع ما يماثله. تختلف هذه المقاربة عن تلك التي تعترف بغرابة تفسيرات «داعش»، لكنها تلاحظ مع ذلك وجود سوابق تاريخية في التقليد الإسلامي، يستعين بها «داعش»، وبهذا فإن وجود تقاليد راديكالية أو بيوريتانية سابقة (مثل الخوارج أو الوهابية) ليس سبباً في حد ذاته، بل إن الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية تفسر الاستدعاء الانتقائي لهذه التقاليد الراديكالية، وتجعل من الممكن حشد التأييد تحت راية هذه التفسيرات الراديكالية.

(958) Mahmood Mamdani, Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror (New York: Three Leaves Press, 2005).

هذا الموقف هو صدى لمفهوم البراءة السياسي الذي يستخدمه «داعش» وحركات بيوريتانية أخرى. ومشروع تعريف الإسلام الليبرالي، وتحويل المسلمين من أعداء «مختلفين وجوديًا» إلى أصدقاء محتملين، وجعلهم مألوفين ثقافيًا ودينيًا، يفشل في أن يأخذ في الحسبان السياق والمصالح السياسية التي تؤطّر فكرة التمايز. وفي الواقع، إن أكثر المسلمين عداء لليبرالية ما زالوا يصنَّفون بأنهم «أصدقاء» بسبب مصالح سياسية.

(959) يقول الفيلسوف الماركسي والمثقف المعروف سلافوي زيزيك (S. Zizek) في إحدى كتاباته إن المسلمين «يأتون من ثقافة لا تتوافق مع مفاهيم حقوق الإنسان الأوروبية الغربية»، وإن «التسامح كحلّ (الاحترام المتبادل لحساسيات الغير) لا ينفع على ما يبدو». يُنظر: Slavoj Zizek, «In the Wake of Paris Attacks the Left Must Embrace Its Radical Western Roots,» In These Times, 16/11/2015, at: http://inthesetimes.com/article/18605/breaking-the-taboos-in-the-wake-of-paris-attacks-the-left-must-embrace-its.

بهذا المنطق يتم اختزال المسلمين كافة في «داعش» بطريقة ما، مع أن معظم ضحاياه من المسلمين.

(960) Ebrahim Moosa, «Muslim Ethics in an Era of Globalism: Reconciliation in an Age of Empire,» in: Janusz Salamon (ed.), Solidarity beyond Borders: Ethics in a Globalising World, Bloomsbury Studies in Global Ethics (London; New York: Bloomsbury Academic, 2015).

(961) Andrew Stanton [et al.], «Mining for Causal Relationships: A Data-Driven Study of the Islamic State,» 5 August 2015, at: L arXiv:1508.01192 [cs.CY].

(962) من أجل تقويم مفيد حول مناهج «داعش» في الاستدلال بالتراث الشرعي الإسلامي، يُنظر: Sohaira Siddiqui, «Beyond Authenticity: ISIS and the Islamic Legal Tradition,» Jadaliyya, 24/2/2014, at: http://www.jadaliyya.com/pages/index/20944/beyond-authenticity_isis-and-the-islamic-legal-tra.

وكمثال لمقاربة تركز على التكتيكات الدعائية، يُنظر: Alex P. Schmid, «Challenging the Narrative of the «Islamic State»,» ICCT Research Paper, International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), The Hague, June 2015.

(963) بالطبع، هنالك دائماً المزيد مما يجب معرفته، لكنني أعتقد أن المعلومات المتوافرة كافية لفهم مشروع «داعش».

(964) هذه الاختلافات موثقة على نحو جيِّد في رسائل متبادلة (منشورة) بين الجانبين. على سبيل المثال: «2004 letter from Zarqawi,» at: http://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/31694.htm, and «2005 Letter from

Zawahiri,» at: http://www.globalsecurity.org/security/library/report/2005/zawahiri-zarqawi-letter_9jul2005.htm.

لرواية مختلفة بخصوص الخلافات بين الزرقاوي والقاعدة من وجهة نظر الدولة الإسلامية، يُنظر: Abu Jarir al-Shamali, «Al-Qa'idah of Waziristan - a Testimony from Within,» Dabiq, no. 6 (December 2014), pp. 40-55.

(965) يُنظر: «Letter from Zawahiri,» 2005» at: http://www.globalsecurity.org/security/library/report/2005/zawahiri-zarqawi-letter_9jul2005.htm.

(966) يُنظر مثلًا: Charles Lister, «Profiling the Islamic State,» Brookings Doha Center Analysis Paper; no. 13, November 2014, and see also: Cole Bunzel, «From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State,» Analysis Paper; no. 19, Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World, March 2015.

(967) مع أنها كانت تطمح إلى بسط سلطتها على محافظات بغداد، الأنبار، ديالى، كركوك، صلاح الدين، نينوى، وأجزاء من بابل وواسط.

(968) أعلنت الدولة في نيسان/ أبريل 2007.

(969) كان هذا تقويم بن لادن لفشل الدولة؛ على سبيل المثال، وفي نصيحة إلى أتباع القاعدة في اليمن والصومال والمغرب ومالي، يقول بن لادن إنه كان يجب على الجماعات الجهادية أن تعمل مع قطاعات أخرى من السكان، ولا سيما القبائل السنّية؛ وما كان ينبغي لها قتل مسلمين من أي نوع؛ وكان عليها أن تكون أكثر مرونة وتدرجًا في تطبيق الشريعة الإسلامية، وكان عليها أن تكون أقل فظاظة وأكثر تجاوبًا مع حاجات الناس الاقتصادية. ينظر، مثلًا: تقرير عن مستندات ضبطت بعد مقتل بن لادن في عام 2011 وترجمة لها: Nelly Lahoud [et al.], «Letters from Abbottabad: Bin Ladin Sidelined?,» Harmony Program, Combating Terrorism Center at West Point, 3 May 2012.

(970) لقي كتاب **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية** انتشارًا واسعًا على مواقع الإنترنت الجهادية في عام 2004. حارب السوري مصطفى بن عبد القادر ست مريم نصار، نظام حافظ الأسد في السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبعد إقامة طويلة في فرنسا وإسبانيا ذهب في عام 1988 إلى أفغانستان، حيث التَقى أسامةَ بن لادن وعبد الله عزام. عاد إلى إسبانيا في عام 1991، ثم إلى لندن في عام 1994 واعتُقل مدة وجيزة بعد عام واحد من ذلك على أساس صلته بالجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة. عاد إلى أفغانستان في عام 1996 وإلى لندن في عام 1997 وأقام هناك مكتبًا إعلاميًا. ثمّ انتقل نهائيًا إلى أفغانستان في عام 1998 ليقيم فيها على نحو دائم، وعمل في وزارة الإعلام الأفغانية، وأسس معسكر الغرباء للتدريب الأيديولوجي. على الرغم من خلافاته مع بن لادن في بداية الأمر، قدَّم الولاء له بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وذلك على الرغم من تحفظاته «العميقة» بخصوص نتائج الهجمات. ولعل أبرز ما قال به السوري هو إن «الإرهاب الفردي يجب أن يحلَّ محل إرهاب القاعدة المنسَّق هرميًا» في البلد الذي يقيم فيه الجهاديون، «حيث يؤذي العدو ويلحق به ضررًا أكبر»، و«حيث يوقظ المسلمين ويحيي روح الجهاد والمقاومة». اعتقلت الاستخبارات المركزية الأميركية السوري في أفغانستان في عام 2005، وأُرسل بعد ذلك إلى سورية؛ إذ تقول تقارير: إن سراحه أُطلق في عام 2012، وأنه قُتل في حدود عام 2014. بخصوص النواحي المختلفة لمسيرة السوري، يُنظر: Hassan Hassan, «A Jihadist Blueprint for Hearts and Minds is Gaining Traction,» National, 4/3/2014; Brynjar Lia, «Dissidents in al-Qaida: Abu Mus'ab al Suri's Critique of bin Ladin and the Salafi Jihadi Current,» Lecture at Princeton University, 3 December 2007; The Norwegian Defense Research Establishment (FFI); Paul Cruickshank and Mohannad Hage Ali, «Abu Musab Al Suri: Architect of the New Al Qaeda,» Studies in Conflict and Terrorism, vol. 30, no. 1 (2007), pp. 1-14, and M. W. Zackie Masoud, «An Analysis of Abu Mus'ab al-Suri's «Call to Global Islamic Resistance»,» Journal of Strategic Security, vol. 6, no. 1 (2013), pp. 1-18.

هذا، وتوجد دراسات أخرى تهدف إلى تبيان مواطن الاختلاف بين السوري وبن لادن والظواهري، بهدف استغلال نقاط الضعف داخل الحركات الجهادية.

(971) أعيد نشره بالعنوان نفسه أبو بكر ناجي، **إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة** ([دمشق]: دار التمرد، [د. ت.]).

(972) أعيد نشره: عبد الله بن محمد، **المذكرة الاستراتيجية: المنهج الأساس لعمل القاعدة** ([دمشق]: دار التمرّد، [2014]).

(973) دابق اسم للمكان في شمال ريف حلب الذي سيقود فيه المسيح، طبقًا لأفكار «داعش» المسيحانية، جيشًا ضد «المسيح الدجال»، وسيكون للمنطقة دور تاريخي في المعارك التي ستؤدي إلى فتح القسطنطينية ثم روما. يُنظر: Dabiq, no. 1 (July 2014), p. 5.

يستهل كل عدد من المجلة بالاقتباس التالي عن الزرقاوي: «لقد أشعلت الشرارة هنا في العراق، وستظل حرارته تزداد – بإذن الله – إلى أن تحرق جيوش الصليبيين في دابق». هناك مزيد من الكلام بشأن أهمية المكان بالنسبة إلى «داعش» في العدد 4 من **دابق**؛ إذ يعلن أبو محمد العدناني الشامي في مقالة بعنوان «تأملات حول الحملة الصليبية الأخيرة» ما يلي: «يا جنود الدولة الإسلامية، كونوا مستعدين لحملة الصليبيين الأخيرة. نعم، ستكون الحملة الأخيرة بإذن الله. بعد ذلك سنغزوهم بإذن الله وهم لن يغزونا [...] سنفتح مدينتكم روما، ونحطم صلبانكم، ونسبي نساءكم [...] ونبيع أبناءكم كعبيد في سوق النخاسة». ويقول أبو بكر البغدادي إن الصليبيين «مع أنهم أصبحوا أضعف من أن يشنوا حروبهم» فإنهم «سيجدون في النهاية أنهم لا يستطيعون مواجهة الدولة الإسلامية إلّا بشكل مباشر، وجهًا لوجه [...]»، و«ممّا لا شك فيه أن الصليبيين سيحاربون المسلمين في نهاية المطاف في دابق بعد أن ينقضوا هدنة وشيكة [...]»، وذلك في «الوقت الذي يحدده الله للمعركة الكبرى أرماغادون». يُنظر: «An address by the Khalifah on the Last Plot of the Apostates,» Dabiq, no. 9 (May 2015), p. 57. On the role of Syria as the locus of the great battles connected with the coming of the messiah («land of Malahim»), see: Dabiq, no. 3 (September 2014), pp. 5-11.

(974) على نقيض الحركة السلفية – الجهادية الصاعدة، فإن الحركات الأربع الأخرى هي: تيار سلفية الصحوة، ممثلة بسلمان العودة وسفر الحوالي، وتيار الإخوان (الحركة الأم، التنظيم الدولي)، وإخوان الترابي، والتيار الجهادي الشعبي مثل حماس. يُنظر: أبو بكر ناجي، ص 7-10.

(975) يقول مؤلف المذكرة إن الهدف في سورية ينبغي أن يكون تفتيت الجيش السوري وليس إلحاق الهزيمة به، ثم حين يصبح العدو على وشك الانهيار، يتم إعداد جهاز يكون قادرًا على إدارة المناطق التي ستخضع للسيطرة.

(976) البلدان الأولى المرشحة للارتقاء إلى مرحلة إدارة التوحش هي الأردن وبلاد المغرب ونيجيريا وباكستان والحرمان واليمن. لكن المؤلف يضيف: ربما يكون من الأفضل التركيز بداية على بلدين أو ثلاثة، على أن تتبعها البُلْدان الأخرى تدريجيًا. ويحذر المؤلف قرّاءه من أن إشاراته هي لمناطق على نحو عام، وأنها لا تعني على الإطلاق، قبولًا بتعريف الأمم المتحدة لحدود تلك الدول، المرجع نفسه، ص 44-45.

(977) بخصوص استخدام داعش لمفهوم التوحش، يُنظر، على سبيل المثال:

«From Hijrah to Khilafa,» Dabiq, no. 1 (July 2014), pp. 34-41.

(978) للاطلاع على تقرير حول عدد من الخدمات المقدمة في الدولة، بما في ذلك بناء الجسور، والعيادات، وتنظيف الطرق، وإنشاء بيوت المسنين...إلخ. يُنظر مثلًا:

«A Window into the Islamic State,» Dabiq, no. 4 (October 2014), pp. 27-29.

يُنظر أيضًا: «تغطية إعلامية مصورة عن الشرطة الإسلامية في ولاية الرقة»، في:

http://justpaste.it/ihqf.

يُنظر أيضًا: «Health Care in the Khilafah,» Dabiq, no. 9 (May 2015), pp. 24-27.

بما في ذلك إشارة إلى تطوير «منهج دراسي جديد من 3 سنوات/ 6 فصول» لطلاب الطب. تخاطب المقالة العاملين المحتملين: «تقدم الدولة الإسلامية كل ما تحتاجونه للعيش هنا والعمل، فماذا تنتظرون إذًا؟». وكان داعش قد وجه في العدد الأول من **دابق** «نداءً إلى جميع الأطباء والمهندسين والعلماء والأخصائيّين المسلمين، بأن يهاجروا إلى الخلافة» عادًّا ذلك «واجبًا عينيًا» فرديًا على جميع المسلمين الذين يملكون هذه المؤهّلات. يُنظر: Dabiq, no. 1 (July 2014), p. 11.

(979) أبو بكر ناجي، ص 32-33. إعلان داعش تأسيس الدولة، **هذا وعد الله** (أصدره في حزيران/ يونيو 2014 الناطق الرسمي باسم «داعش»، أبو محمد العدناني، وهو سوري من إدلب قدّم الولاء للزرقاوي (2002-2003) يردِّد صدى هذه التوجهات العامة ويدَّعي النجاح

في تحقيقها: «ها هي راية الدولة الإسلامية، راية التوحيد: عالية خفاقة مرفرفة، تضرب بظلالها من حلب إلى ديالى. وباتت تحتها أسوار الطواغيت مهدمة، ورايتهم منكّسة، وحدودهم محطّمة، وجنودهم ما بين مقتولة ومأسورة ومهزومة مشرذمة، والمسلمون أعزة، والكفار أذلة، وأهل السنّة سادة مكرمون، وأهل البدعة خاسئون خانسون. تقام الحدود، حدود الله كل الحدود، وقد سدت الثغور، وكسرت الصلبان، وهدمت القبور، وفكت الأسارى بحد السيف. والناس في ربوع الدولة منتشرون في معاشهم وأسفارهم، آمنون على أنفسهم وأموالهم. وقد عينت الولاة وكلفت القضاة وضربت الجزية وجبيت أموال الفيء والخراج والزكاة، وأقيمت المحاكم لفض الخصومات ورفع المظالم، أزيلت المنكرات، وأقيمت في المساجد الدروس والحلقات، وصار بفضل الله الدين كله لله، ولم يبق إلا أمر واحد، واجب كفائي، تأثم الأمة بتركه، واجب منسي، ما ذاقت الأمة طعم العزة منذ أن ضُيِّع، حلم يعيش في أعماق كل مسلم مؤمن، أمل يرفرف له قلب كل مجاهد موحد. ألا وهو الخلافة، ألا وهو الخلافة، واجب العصر المضيع». يُنظر: أبي محمد العدناني الشامي، **هذا وعد الله** ([د. م.]: مؤسسة الفرقان، [د. ت.])، ص 3.

(980) ابن محمد، ص 19.

(981) يصور «داعش» نفسه على أنه نقيض نظام سايكس – بيكو الموروث. يُنظر مثلًا:

Dabiq, no. 4 (October 2014), p. 18.

إذ يصور تأسيس محافظات جديدة على أنه «ضربة أخرى للقومية ولحدودها المستوحاة من سايكس – بيكو».

(982) في البداية، كان ناشطو «داعش» يركزون على التجنيد، ومراقبة المناطق التي ينوون السيطرة عليها، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتأسيس مكاتب الدعوة؛ كما أنهم حاولوا بناء روابط مع السكان المحليين عبر تكتيكات، مثل مصاهرة القبائل. وقام أبو بكر البغدادي بإرسال أبو محمد الجولاني مع أموال لتأسيس فرع للدولة في سورية. كما أرسل البغدادي الضابط السابق في الجيش العراقي، حاجي بكر (سمير عبد محمد الخلفاوي، قُتل في عام 2014) للإشراف على جمع المعلومات الاستخباراتية والتنظيم. يُنظر: Christoph Reuter, «The Terror Strategist: Secret Files Reveal the Structure of Islamic State,» Spiegel Online, 4/18/2015.

يُنظر أيضًا: Charles C. Caris and Samuel Reynolds, «ISIS Governance in Syria,» Middle East Security Report; no. 22, Institute for the Study of War, Washington, DC, July 2014.

تكشف المستندات التي نشرتها **دير شبيغل** مخططات تنظيمية مفصّلة مع جهاز أمني متطور في كل واحدة من مناطق داعش. ويقترح حاجي بكر على القيادة في العراق بعدم السماح للقيادة العراقية بالانتقال إلى سورية، وذلك كي لا تعرّض الجبهة العراقية للخطر، والقيام بدلًا من ذلك ببناء كادر يتولّى قيادة الفرع السوري. في هذه الأثناء دعا داعش عددًا كبيرًا من العرب والجنسيات الأخرى إلى القدوم إلى سورية، وكثّف التجنيد منَّ السعودية وتونس وأوروبا، في صيف 2012 إضافة إلى الشيشان وأوزبكستان وإندونيسيا. وطبقًا لمستندات الدولة الإسلامية، كان هناك – بدءًا من خريف 2013 – ما يقرب من 2650 مقاتلًا أجنبيًا في محافظة حلب وحدها: يشكل التونسيون ثلثهم، يتبعهم السعوديون والأتراك والمصريون ثم الشيشان والأوروبيون والإندونيسيون. وبفضل هذه الكثافة الكبيرة من جنسيات مختلفة، توافرت قوة مقاتلة مخضرمة لا روابط لها مع السكان المحليين، ما يعني أن هذه القوات كانت أكثر حركيةً، وأقل ترددًا في استخدام العنف ضد السكان إذا لزم الأمر. وبعد تأمين القاعدة السورية، تحول داعش إلى القضاء على الخصوم من المعارضة السورية، ولا سيما الذين يدّعون سلطة إسلامية، وانخرط في حرب شرسة وطائفية مفتوحة. في 9 نيسان/ أبريل 2013، تجاوز أبو بكر البغدادي كونه أحد الأطراف على المسرح السوري وأعلن الاندماج من جانب واحد بين الدولة الإسلامية في العراق والنصرة، ضمن الدولة الإسلامية في العراق وسورية. ورفضت النصرة الدمج (لكنها خسرت أتباعًا كثيرين لمصلحة داعش، في الرقة ودير الزور القريبتين من نينوى في العراق). وكان أن سبق لـ «القاعدة» أن شككت في سلطة البغدادي على الجولاني الذي أعلن ولاءه للظواهري، كما أصرَّت على أن البغدادي الذي كان لا يزال، اسميًا، خاضعًا لسيطرتها، ما كان له أن يؤسس فرعًا كهذا، نظرًا إلى وجود فرعٍ مباشرٍ لـ «القاعدة» في سورية (النصرة). تحركت «القاعدة» بشراسة بعد شهور قليلة من إعلان الدمج، لتمارس سيطرةً حصرية على مدن محلّية وإمارات، وشكّلت لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاكم الإسلامية، وبدأت تطبيق عقوبات الحدود بالعشرات، مع التشدد تدريجيًا في تطبيق الشريعة عمومًا. ووفرت الخبز والإدارة المحلية ومكاتب الدعوة ومكاتب التجنيد والتوعية، وأقامت المدارس ومراكز التعليم، ولجان الخدمات العامة (مع خدمات تغطي الأساسيات، مثل الماء والكهرباء والخبز والطعام والصحة وتنظيف الطرق). كما أظهر داعش اهتمامًا كبيرًا بـ «الحوكمة الجيِّدة» وأسَّس مكاتب لتسلّم الشكاوى بخصوص الخدمات العامة (لكن بالطبع ليس بخصوص طبيعة الدولة الأساسية وقوانينها). وناشدت الفصائل الأخرى داعش، بأن يحترم سلطة مجالس التنسيق الثورية وأن يعمل كفصيل، وليس كدولة، لكن النتيجة الوحيدة كانت تفجُّر القتال بين الفصائل في عام 2014، وإعادة رسم الخرائط، بطريقة وطد «داعش» من خلالها سلطته على أجزاء من سورية، كانت محاذية للمناطق الواقعة تحت سيطرته في العراق. يُنظر: Caris and Reynolds, «ISIS Governance in Syria». On meetings with and overtures to tribal assemblies in the Halab

.region, see: Dabiq, no. 1 (July 2014), pp. 12–15

(983) في تموز/ يوليو 2014، وفي خطبة علنية في الموصل بُعيد الاستيلاء عليها، دعا أبو بكر البغدادي جميع المسلمين إلى تأدية الهجرة إلى أراضي الدولة الإسلامية بعد أن أصبحت خلافة. وقال: «ما من سبب يمنع أي مسلم من أن يهاجر إلى أراضي الخلافة أو من أن يلتحق بها ويقاتل في صفوفها، لأن هذا يعتبر فرضًا على كل مسلم [...] ندعوكم للالتحاق بنا أو إشهار السلاح والقتال حيثما كنتم تحت سلطتنا [...] الحرب التي نخوضها ليست مجرد حرب لتنظيم الدولة الإسلامية، بل هي حرب لجميع المسلمين الذين يقودهم تنظيم الدولة الإسلامية [...] أيها المسلمون، إن الطواغيت الذين يحكمون بلدانكم في الحرمين واليمن وسورية والعراق ومصر والمغرب وخراسان والقوقاز والهند وأفريقيا وفي كل مكان، ليسوا أكثر من حلفاء لليهود وللصليبيين، بل هم بالفعل عبيد وخدم وكلاب حراسة لهم [...] أيها المسلمون في كل مكان، لقد حان الوقت لكي تدركوا حقيقة الصراع بين الكفر والإيمان [...]». يُنظر أيضًا:

.Dabiq, no. 7 (February 2015), pp. 61–62

(984) يُنظر: «Islam Is the Religion of the Sword, not Pacifism,» Dabiq, no. 7 (February 2015), .pp. 20–24

في كلمة بعنوان «انفروا خفافًا أو ثقالًا»، يؤكد أبو بكر البغدادي: «الإسلام لم يكن يومًا دين السلام. الإسلام هو دين الحرب». وتبعًا لذلك، يكون على المسلم إمّا أن يؤدي «الهجرة إلى ولاية الخليفة أو، إذا لم يتمكن من ذلك، فعليه أن يهاجم الصليبيين، وحلفاءهم، والرافضة، والطواغيط [الطواغيت]، وقواتهم المرتدة، أينما وجدوا وبأيّ وسيلة تتوفر له... بعد إعلان البيعة للخليفة». يُنظر:

.Dabiq, no. 9 (May 2015), pp. 52 and 54

(985) .Dabiq, no. 2 (July 2014), pp. 5–11

(986) .Ibid., pp. 5 and 9

هناك تلميحات من وقت إلى آخر، عن إمكان عقد هدنة مع «أميركا والغرب»، لكن هذه الهدنة لا يمكن أن تدوم. في مقالة كتبها جون كانتلي، وهو صحافي بريطاني معتقل لدى «داعش»، وأصبح الآن يساهم بالكتابة في **دابق**، قال: «في مرحلة ما، إن الاحتمال الوحيد المتاح لأميركا والغرب سيكون احتمالًا منطقيًا»، أي الهدنة. لكن الكاتب يجعل هذا القول مشروطًا في ملحوظة في نهاية المقالة «إن وقف الحرب بين المسلمين والكفار لا يمكن أبدًا أن يكون دائمًا؛ إذ إن الحرب ضد الكفار واجبٌ عينيٌّ» على المسلمين». يُنظر: John Cantlie, «Paradigm Shift,» Dabiq, no. 8 (May 2015), pp. 64–67. See also: John Cantlie, «Paradigm Shift, Part II» .Dabiq, no. 12 (November 2015), pp. 47 ff

(987) يُنظر: «The Extinction of the Grayzone,» Dabiq, no. 7 (February 2015), pp. 54–66.

تقتبس Dabiq باستحسان قول الرئيس بوش الشهير: «إما أن تكونوا معنا أو تكونوا مع الإرهاب»، وتهاجم مختلف الحركات «الإسلامية» المنحرفة، وعلماء القصور، والدعاة المنحرفين «الذين افتضح أمرهم حين رفضوا الاستقطاب الأساسي للعالم إلى معسكرين، معسكر الإسلام ومعسكر الكفر. وقبل 11 أيلول/ سبتمبر كان المعسكران المتواجهان هما الأمة المنقسمة والصليبيون [الصليبيين]. أمَّا الآن – وبحسب الصليبيين أنفسهم – فإنهما الدولة الإسلامية والصليبيون».

يُنظر أيضًا، على سبيل المثال: الاحتفاء والعرض المفصل لقطع رأس الياباني كنجي جوتو جوج (Dabiq, no. 7 (February 2015), pp. 3–4)، وإضرام النار في الطيار الأردني معاذ صافي يوسف الكساسبة (Dabiq: no. 6 (December 2014), pp. 34–37 and no. 7 (February 2015), pp. 5–8). وإعدام متهمين بالتجسس، بينهم أميركي في سيناء (Dabiq, no. 6 (December 2014), p. 30))، والصحافي الأميركي جيمس فولي (Dabiq, no. 3 (September 2014), pp. 3–4)، والصحافي الأميركي ستيفن سوتلوف، عرضت صوره إلى جانب صور لضحايا غارات جوية أميركية من عائلات أعضاء في تنظيم الدولة، بينهم تسع نساء وخمسة أطفال (Dabiq, no. 4 (October 2014), pp. 47–51). هذا فضلًا عن استعراض مفصل لقطع رؤوس، وإعدامات فورية لعدد من الخصوم من مشارب مختلفة في Dabiq وأماكن أخرى. ينظر على سبيل المثال: (التقرير والصور) الخاصّة بالعقاب الوحشي بحق أبناء قبيلة شعيطات بتهمة الخيانة، في: Dabiq, no. 3 (September 2014), pp. 12–14.

(988) .Dabiq, no. 1 (July 2014), p. 10

(989) «From Hijrah to Khilafa,» Dabiq, no. 1 (July 2014), pp. 34-41.

(990) Ibid., p. 37.

(991) أبي محمد العدناني الشامي، ص 6 (من منشورات مركز الحياة للإعلام التابع للدولة الإسلامية، وزِّع لأوَّل مرَّة في حزيران/ يونيو 2014. يقول إعلان تأسيس دولة الخلافة هذا إن خصوم «داعش» الجهاديّين لن يتمكنوا من إيجاد حجج ضد «الدولة» باستثناء دعوتها بدولة الخوارج. وعلى الرغم من حساسية «داعش» إزاء هذه التهمة، فإنه ينفيها ببساطة، لكنه لا يقدِّم حججًا تؤيد هذا النفي.

(992) في سلسلة مقالات في أعداد متتابعة من Dabiq بعنوان: «حلفاء القاعدة في الشام»، يتهكم «داعش» بـ «القاعدة» عبر قائمة بأسباب تبرر وصف حلفاء «النصرة» (مثل «فيلق الشام» و«جيش الفتح») بالمرتدين، ثم يطرح أسئلة بلاغية، مثل: «هل أدعياء الجهاد من جبهة الجولاني (زعيم النصرة) سيشنون جهاداً ضد حلفائهم من عبيد آل سعود المعدومي الحياء؟ أم أن هناك أعذاراً لا تنتهي لكل قول ردة فاضحة يصدر عنهم؟».

Dabiq, no. 9 (May 2015), p. 7. See: Dabiq: no. 8 (May 2015), part I, pp. 7-11; no. 9 (May 2015), Part II, pp. 6-7; no. 10 (July 2015), part III, pp. 6-13, and no. 11 (September 2015), part IV, pp. 6-9; also see «The Allies of al-Qa'idah in Yemen,» Dabiq, no. 12 (November 2015), pp. 5-8.

في سياق آخر (Dabiq, no. 9 (May 2015), pp. 60-64)، وكدليل على انحراف «النصرة»، يشير «داعش» إلى مجموعة من المقالات في Foreign Affairs وWall Street Journal، ومؤسسة كارنيغي وغيرها من المنشورات الغربية المعروفة التي تؤكد براغماتية «النصرة» والجولاني، وحاجة القوى الغربية إلى إقامة علاقات مع هذه المجموعة، والتوحُّد ضد الدولة.

يُنظر أيضًا: أبي محمد العدناني الشامي، ص 6؛ إذ يؤكد إعلان الخلافة أن قادة المجموعات المنافسة سيطمئنون أنفسهم وأتباعهم بزعمهم أن «داعش» ما هو إلّا هبّة ريح سرعان ما تخبو، أو زوبعة لن تدوم، وأن دول الكفر لن تسمح لها بالدوام، وأن الناجين من جنودها سينتهي بهم الأمر في رؤوس الجبال أو الكهوف أو الصحارى أو السجون السرية، ليعود الأمر بعد ذلك إلى جهاد النخبة. ويؤكد إعلان الخلافة أن «داعش» عازم على «قيادة الأمة في جهاد الأمة»، إلا أن بديل الخصوم هو «أمة من العلمانيين والديموقراطيين والقوميين [...] والمرجئة» الذين يكفّرهم «داعش» ويعمل على تدميرهم.

(993) يُنظر: «Irja': The Most Dangerous Bid'ah (and its Effect on the Jihad in Sham),» Dabiq, no. 8 (May 2015), pp. 39-56.

في إشارة إلى «فكر القاعدة الإرجائي»، يقول كاتب مقالة في Dabiq إنه كان يعتقد أن أبو عبيدة المقدسي عنصر صالح إلى أن «سمعت أشياء غريبة آتية منه بما في ذلك قوله إن التنظيم («القاعدة») اعتبر الطنطاوي (مفتي الأزهر السابق) والقرضاوي من علماء المسلمين، ولم يكفرهما». يُنظر:

Dabiq, no. 6 (December 2014), p. 46.

(994) يُنظر: Abu Maysarah Ash-Shami, «Al-Qa'idah of Adh-Dhawahiri, Al-Harari, and an-Nadhari, And the Absent Yemeni Wisdom,» Dabiq, no. 6 (December 2014), pp. 16-25.

من اللافت، أن عدد Dabiq ذاته، يتحدث عن «تفكيك خلية من الخوارج» تتهم «داعش» بالكفر لأنه «لا يكفّـر جماهير السنّة في العراق والشام» ولأن «الدولة الإسلامية تعلن أن الرافضة مرتدون، وليسوا كفاراً أصليين». يُنظر: Dabiq, no. 6 (December 2014), p. 31.

(995) أبو همام بكر بن عبد العزيز الأَثري، **مد الأيادي لبيعة البغدادي**، ص 13، ويضيف كاتب عن تمدد سلطة البغدادي إلى سورية من دون موافقة جميع المراجع والفصائل الإسلامية المحلية، أن التشاور مستحسن، لكنه ليس إلزاميًا، وأنه خلافًا لآراء عدد من المعاصرين الذين لوثتهم الديمقراطية، فإنه لا يتعين على الإمام أن يتبع مشورة أغلبية أهل الحل والعقد، بل عليهم هم أن يطيعوه وأن يتخلّوا عن آرائهم لمصلحة الوحدة والجماعة، لأن الضرر من الانقسام أكبر من أمور عارضة، مثل التشاور (ص 17-18). وغني عن القول: إن «مصلحة الجماعة» هذه، لا مكان لها في أي مكان آخر في أيديولوجية «داعش».

(996) «The Concept of the Imamah,» Dabiq, no. 1 (July 2014), p. 27.

(997) Dabiq, no. 1 (July 2014), pp. 30-31. See also: 'Isa Ibn Sa'd Al 'Ushan, «Advice to the Mujahidin: Listen and Obey,» Dabiq, no. 12 (November 2015), pp. 9-10.

(998) يُنظر: ابن محمد، ص 41 وما بعدها. الشروط المفضية إلى إطلاق مشروع الخلافة، تتعلّق أيضًا بطبوغرافيا البلاد، وتوفر المؤن الغذائية، وطبيعة الناس (كالشجاعة والانضباط). وطبقًا للمذكرة، تتوافر هذه الشروط في سورية واليمن (ص 46). «إنّه من السهل علينا في ظل الأوضاع المرتقبة في المرحلة القادمة، أن نستغل المساحات الجغرافية التي ستُفتقد فيها السيطرة المركزية لإقامة إمارة إسلامية، كنواة لمشروع الخلافة الإسلامية، كمنطقة سيناء أو الأنبار أو واحات ليبيا أو دارفور والصحراء الغربية، ونكون قد أقمنا حكم الله في منطقة جغرافية على من فيها من السكان، ولكن ماذا بعد؟ لا شيء! لأننا في مثل تلك المناطق لا نستطيع تحريك الشارع الإسلامي؛ لأنها مناطق أقل أهمية بالنسبة إلى غيرها، وقد تكون هامشية، ولا تحظى تضاريس تلك المناطق بأيّ موانع وسواتر طبيعية، نستطيع من خلالها تحييد الأسلحة المتفوّقة لدى الأعداء، كالطيران والمدرعات، ولا يوجد في تلك المناطق ثروات طبيعية» (ص 31).

(999) المرجع نفسه، ص 49 وما بعدها.

(1000) المرجع نفسه، ص 52-53.

(1001) المرجع نفسه، ص 56. في الواقع، يمضي مؤلف المذكرة بهذه الفكرة إلى ما هو أبعد، ويتساءل في ضوء الثورات العربية، ما إذا كانت مرحلة الصراع الجديدة تتطلب اسمًا جديدًا غير «القاعدة». ويضيف أن فرع «القاعدة» في الجزيرة العربية غيّر اسمه فعلًا ليصبح «أنصار الشريعة» عندما أبرم تحالفات قبلية من أجل التكيف مع الأوضاع الجديدة والاستفادة منها، «فأي تمدد نريد أن نحققه، يجب أن نترك من أجله الرداء الذي لا يسع غيرنا ارتداؤه. أضف إلى ذلك، وإذا كنا لا نريد أن نقفز على الواقع، فيجب أن نعترف أن هذا الاسم (القاعدة) قد تلطخ بحملات تشويه غير مسبوقة، عبر كلّ هذه السنين، بجانب ما حقّقه من مكاسب وتأييد في الشارع الإسلامي» (ص 59).

(1002) Mudhakkira, 277-284. Quote on: 283.

(1003) أبي محمد العدناني الشامي، ص 4.

(1004) المرجع نفسه، ص 6. يشير مؤلف **إدارة التوحش** - على نقيض هذا الموقف القطعي - إلى خطر وشيك بسبب الصراع الجاري حول القيادة الشرعية (أبو بكر ناجي، ص 131-134)؛ ويقول إن هناك حاجة إلى دراسة من أجل تأصيل هذه المسألة وتوضيح ما يجب أن يحدث عندما تندمج منطقتان، ومن الذي سيتزعّم، وعلى أساس أي معايير، ويصرُّ على الحاجة إلى الاهتمام بهذا الموضوع الحساس قبل أن يؤخذ الجهاديون بغفلة، ويرغموا على الارتجال من دون أن تكون لديهم ضوابط وتوجيهات. كما يقترح معايير عدة ستساعد في اختيار أفضل قائد من بين مجموعة من القادة المتنافسين، بما في ذلك الأسبقية في الجهاد، والقوة المادية، والإخلاص للمبادئ الدينية، والقدرة على القيادة وجذب الآخرين، والقدرة على كظم الغيظ. ثم يضيف (ص 133) إن القيادة لا تذهب تلقائيًا إلى الشخص الذي له أسبقية في الجهاد، بل يكون ذلك بسبب فضلٍ إلهيٍّ لمن تتوافر له مقدِّمات مساعدة لم تحصل لغيره؛ كما يقول إن من الممكن أيضًا أن تنضوي مجموعة ما مرحليًا تحت قيادة شخصٍ آخر إذا كانت ملزمةً ببيعة للقيادة العليا. ويختم المؤلف بتكرار المناشدة لإعداد دراسة «تستوعب هذه القضية واحتمالاتها في الواقع قبل أن تدهمنا مشاكلها، بخاصّة في ظلّ عدم وجود بيعة عامّة حتى الآن». وعلى نقيض «القاعدة»، فإن العوامل الوحيدة التي يجب أخذها في الحسبان بالنسبة إلى «داعش» هي التأسيس الدرامي للدولة وغلبتها.

(1005) يُنظر: أبو همام بكر بن عبد العزيز الأَثري، **مد الأيادي**.

(1006) الطاعة والبراءة والإكراه، هي العناصر الرئيسة في أنموذج الخلافة هذا: الاستخلاف والترسيخ والأمان- وعد من الله للمسلمين، لكن بشرط أن يعبدوا الله ولا يشركوا به أحدًا. والإيمان بالله والابتعاد عن مداخل الشرك بمختلف ألوانه، مع الإذعان لما أمر الله به في كل كبيرة وصغيرة، وإطاعته إلى الحد الذي يجعل شهوات الناس وميولهم ورغاباتهم متوافقة مع ما جاء به الرسول، هو الشرط الذي لن يتحقق وعد الله إلا بعد استيفائه. يُنظر: أبي محمد العدناني الشامي، ص 1.

(1007) داعش، هيئة الإفتاء والبحوث، الفتوى رقم 64 «حول معاملة الجواري»، 29 كانون الثاني/يناير 2015، في: http://www.lawyerherald.com/articles/24848/20160104/isil-justifies-rape-captured-women-new-fatwa.htm.

يُنظر أيضًا: «داعش تنشر كتيّبًا يبعث على الاشمئزاز حول عبيد الجنس مع 27 وصفة للمجاهدين حول أخذ الأسيرات ومعاقبتهن واغتصابهن»، في: http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-releases-

abhorrent-sex-slaves-pamphlet-with-27-tips-for-militants-on-taking-punishing-and-9915913.html, and «The Revival of Slavery before the Hour,» Dabiq, no. 4 (October 2014), pp. 14-17.

يقول الكاتب في هذا المصدر الأخير إن استعباد عائلات الكفار، وسبي نسائهم أصل ثابت في الشريعة، وإن إنكار هذه الممارسة أو التهكم بها بمنزلة الردة عن الإسلام. وعلى الرغم من أن أكثر مقالات مجلة Dabiq لا تذكر اسم الكتاب، فإن أسماء الكتاب مذكورة في بعض الحالات، منها أم سمية المهاجرة المساهمة في أكثر من عدد من المجلة، ومن مقالاتها واحدة في العدد التاسع بعنوان: «هل الرقيقات عاهرات؟»، تقول فيها بنشوة وتحدّ إنها خرّت ساجدة تشكر الله في اليوم الذي دخلت فيه أول رقيقة منزلها، مؤكدة أن في هذا دليلًا على إحياء سنّة نبوية وإعادتها بحد السيف، لا بالأصابع والانتخابات. يُنظر: ص 46-47.

(1008) «ما حكم تحريق الكافر بالنار حتى يموت؟»، الفتوى رقم 60، الدولة الإسلامية: هيئة الإفتاء والبحوث 23)/ 1436/ 2هـ).

(1009) «حكم مفاداة الأسير المرتد»، في: http://justpaste.it/fatwaapostateprisoners.

الفتوى رقم 52، الدولة الإسلامية: هيئة الإفتاء والبحوث 29)/ 1436/ 3هـ)، في:

http://www.memrijttm.org/isis-issues-fatwa-to-justify-burning-of-jordanian-pilot.html.

(1010) يُنظر: أبو بكر المضري، «مشروعية النحر والتمثيل بجثث الكفار»، في: justpaste.it/gz9j.

(1011) المرجع نفسه. «فكما أننا نتعبد الله بالابتسامة في وجه إخواننا المسلمين، نتعبَّد الله كذلك بقطع الأيدي والأطراف والصلب وجز الرؤوس كما في آية الحرابة!!».

(1012) يلاحظ علي جمعة، مفتي مصر السابق المذكور سالفًا، أن داعش والقاعدة لا يفهمان الخطأ في الاكتفاء بتفسير نصوص من دون اتباع مجموعة من القواعد المنهجية المعتمدة في علوم الفقه.

(1013) هناك عدد من المقومات لهذا المشروع يوجزها العدناني في فقرة في المنشور: أبي محمد العدناني الشامي، ص 3-4؛ ومن بين هذه المقومات: إزالة الحدود، تحقيق الانتصارات، إعادة الشعور بالكرامة والشرف من خلال إلحاق الخزي بالأعداء؛ ترسيخ هيمنة السنّة؛ محو الرموز غير الإسلامية مثل الصلبان والقبور؛ تطبيق الشريعة؛ حماية الثغور وضمان حرية الحركة؛ بناء جهاز إداري، ونظام محاكم، ونظام ضرائبي؛ فرض التقيّد بالشريعة والنظام؛ الالتزام بالقيم الأخلاقية في الأماكن العامة؛ تطوير سياسة تعليمية.

(1014) يُنظر: أبو بكر المضري، ص 1. يُنظر أيضًا: «The Burning of the Murtadd Pilot,» Dabiq, no. 7 (February 2015), pp. 5-8.

(1015) Achille Mbembe, «Necropolitics,» Public Culture, vol. 15, no. 1 (2003), pp. 11-40.

(1016) لتحليل نفسي مختلف يسعى لتحديد العوامل الاجتماعية والنفسية التي تفسر الوحشية، يُنظر مقالة إيان روبرتسون، «العلم وراء وحشية داعش» صحيفة **التلغراف**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014. طبقًا لهذه المقاربة، فإن القسوة التي يعانيها من هم موضوع ظلم وأذى مستمرين تربي قسوة أكبر يرتكبها هؤلاء. وحين لا توفر الدولة القانون والنظام والحماية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، ينكفئ الناس إلى تشكيلات وهويات اجتماعية تقليدية (دينية، طائفية، عرقية، سياسية، عصاباتية)، ويسعون من خلال الانغماس الكامل في هذه المجموعات والتضامن معها للشعور بالأمان والطمأنينة، وإلى الإحساس بالكرامة للذين يشعرون بالإهانة والاستبعاد بسبب فقدان مكانة اجتماعية واضحة وقيمة ذاتية؛ يفقدونها عندما ينهار المجتمع المنظم الذي يعيشون فيه. كما أن الحروب والمخاوف التي تثيرها تؤدي إلى مزيد من تقوية هذه الولاءات. وعندما تنهار الدولة، فإن الأمان المتبادل الذي توفره المجموعة يصبح ملاذ البقاء الوحيد. إضافة إلى ذلك، فإن الوحشية تقود إلى مزيد من الوحشية، ويزيد احتمال تحول الضحايا إلى جلادين. وبنتيجة ذلك، يتفانى الأفراد في التضحية من أجل المجموعة، لكنهم في الوقت نفسه ينزعون صفة الإنسانية عمّن هم خارج المجموعة. ربما يفسر هذا التحليل قدرًا من نجاح «داعش» في تجنيد الأتباع، لكن هذا التفسير لا يمكن أن يكون إلا جزئيًا، وفي مطلق الأحوال، فإن غرض هذه الدراسة ليس تفسير «جاذبية» «داعش»، بل فهم مشروعها الكلي، أي لاهوتها السياسي، وتقويمه.

(1017) ابن محمد، ص 260.

الفصل الثاني والعشرون
الهويات الفرعية في المجتمعات العربية الغياب المتوهم والحضور المؤلم ...... ريهام أحمد خفاجي

لم يتوقع كثير ممّن تفاءلوا باستعادة أحلام الحرية بفعل الربيع العربي أن يقترن ذلك لاحقًا بإحياء الهويات الفرعية والانتماءات العضوية والجهوية والطائفية في المجتمعات العربية، لكأنما تحررت هذه الهويات بدلًا من أن تتحرر الشعوب التي لا تزال تعاني نير الظلم. لم تكن هذه الهويات الفرعية لتبدو مقلقة لو أنها تناغمت مع الانتماءات الوطنية في مسيرة الحرية، إلا أنها في الواقع تقدّمت صفوف الساعين للحرية؛ فبقدر ما لجأوا إليها ملاذًا لتساؤلات حائرة حول ماهية الحرية ومآلاتها، فإنها شتّتت جمعهم وفرقت كلمتهم. وبقيت علامات التعجب تدور حول تلاشي الانتماء إلى الدولة القومية الحديثة في المجتمعات العربية، أو في الأقل تراجعه إلى الحدود الدنيا. وألقي باللوم على الحكومات المستبدة التي أضعفت الولاء الوطني بمظالمها، كما استدعت الولاءات الفرعية حاليًا لتفريغ الثورات من مضمونها التحرري. ولم تسلم التيارات الإسلامية من التقريع بالنظر إلى مشروعاتها الأممية، وتركيز بعضها على الهوية الدينية دون غيرها.

قبل البحث عن كيفية تلاشي الانتماء الوطني ومسبباته، يجدر بنا التساؤل عن لحظة غياب الهويات الفرعية في المجتمعات العربية. نسأل، ببساطة: هل غابت الانتماءات الفرعية عن هذه المجتمعات يومًا ما؟ أم توهّمنا تواريها لمصلحة الانتماء الوطني في الدولة الحديثة؟ بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة للتنقيب عن حالة الهويات والانتماءات الفرعية في المجتمعات العربية، بهدف الإجابة عن تساؤلٍ رئيسٍ عن غياب هذه الهويات من عدمه منذ نشأة الدولة القومية العربية. ويرتبط بهذا التساؤل المركزي سؤالان فرعيان، أولهما عن ماهية الآليات التي وظفتها الهويات الفرعية لضمان بقائها في مواجهة فرض الانتماءات الوطنية، وثانيهما عن طبيعة صيغ الحضور الحالية عقب الثورات العربية.

وأفترض في هذه الدراسة أن الهويات والانتماءات الفرعية لم تغب يومًا عن المجتمعات العربية، وإنما ابتعدت في هذه المجتمعات، بدرجات متفاوتة، عن الحضور الاحتفالي العلني، واحتفظت، في المقابل، بمكانة متباينة من الحضور في الممارسات الاجتماعية والسياسية وفقًا لعلاقات متشابكة مع الدولة، ما أهّلها لاحقًا لأن يكون لها حضور عند اهتزاز صورة/سلطة الدولة في مجتمعاتها.

بالنظر إلى اختلاف طبيعة الانتماءات الفرعية والبنى المستندة إليها عن المؤسسات المرتبطة بالدولة، وجدنا أن قراءة العلاقة المتشابكة بين الطرفين تستدعي توظيف نظرية الأصول الاجتماعية التي ترتبط أساسًا بحركة مؤسسات المجتمع المدني وتحديد قوة أدوارها المحلية أو ضعفها وفقًا لأصولها الاجتماعية. إلا أن بالنظر إلى وجود قدرٍ من التشابه في الوظائف والأهداف بين المؤسسات المدنية والكيانات العضوية، فإن من الممكن توظيفها لقراءة العلاقة بين الدولة والكيانات الفرعية في المجتمعات العربية أيضًا على أساس الأصول الاجتماعية وتطورها التاريخي، مستعينين بالمدرسة التاريخية المرتبطة بمدخل المؤسسية الجديدة لتحليل مسارات مؤسسات المجتمع والدولة، والمستوعِبة أهمية الجوانب التاريخية والثقافية وتأثيرها في المسارات المؤسسية الراهنة.

اتساقًا مع ذلك، نستخدم المنهج التفكيكي في تحليل أسس بناء الدولة الحديثة في المجتمعات العربية وعلاقاتها بالهويات الفرعية، وهو المنهج الذي يسمح بتحدي المقولات التقليدية في ما يتعلق بأسس بناء الدولة وعلاقاتها البينية، ويتيح، من

ثم، فرصًا لإعادة قراءة الروايات «المتواترة» المتعلقة بتساؤل البحث المركزي وسؤاليه الفرعيين، والخروج بنتائج مختلفة من تقصّي الوقائع التاريخية ذاتها، مدعومة بآراء عدد من الأدبيات العربية والإنكليزية. ونطبق المنهج التفكيكي في المبحثين الأول والثاني، بينما نتطلع في المبحث الثالث إلى الخروج باستنتاجات واستجلاء الصورة الحالية للواقع بالاستناد إلى قراءتنا المختلفة لأسسه وركائزه التاريخية.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث: يهتم المبحث **الأول** بتساؤل عن غياب الهويات الفرعية من عدمه في المجتمعات العربية، فيناقش الأصول الاجتماعية والتاريخية لنشأة الدولة وعلاقتها بالهويات الفرعية في المجتمعات العربية. ومن ثم، يبلور رؤية حول مدى واقعية اندماج الهويات الفرعية في الدولة العربية الحديثة. ويركّز المبحث **الثاني** على ما يمكن اعتباره مأسسة هذه الهويات لجملة من الآليات للحضور والاستمرار في مجتمعاتها، مثل المجالس العرفية، والخدمات الاجتماعية والتعليمية، والتحالفات السياسية. وينتقل المبحث **الثالث** إلى تقصي صور الحضور الراهن للانتماءات الفرعية ووسائله، من خلال تفكيك ركائز الدولة الحديثة، أي الحدود والسيادة والجيش. وتحاول **الخاتمة** استكشاف آفاق عملية لمستقبل أدوار الانتماءات الفرعية في المجتمعات العربية.

أولًا: الهويات الفرعية غياب أم توارٍ؟

ينقّب هذا المبحث عن علاقة الهويات والانتماءات الفرعية بجذور نشأة الدولة العربية الحديثة، ومدى اندماج هذه الهويات الفرعية في بنية الدولة أو عدم اندماجها. ويؤطر لذلك من خلال توظيف نظرية «الأصول الاجتماعية» لفهم الأصول التاريخية والثقافية لهذه العلاقة[1018]. على المستوى النظري، يمكن التعامل مع الهويات الفرعية بوصفها تكوينات اجتماعية ربما تتفاوت في درجة مؤسسيتها، لكنها ذات تماسك وتأثير يصعب تجاهلهما. بناءً عليه، يمثّل تطور علاقتها بنشأة الدولة الحديثة فرص اندماجها أو استمرارها في بنية هذه الدولة. ويتناول المبحث ملامح الهويات الفرعية ومحدداتها، قبل تقصّي تساؤلات علاقتها بالدولة العربية.

1 - الهويات الفرعية: الملامح والحدود

إن مناقشة حضور الهويات الفرعية وتأثيرها من عدمه، لا بد من أن يسبقها تحديد لماهية هذه الهويات المعنية، ورصد ملامحها وحدودها. والدراسة إذ تتخطى التعريفات النظرية المتنوعة، تركّز على تعريفٍ إجرائي للهويات الفرعية بوصفها «الانتماءات الطبيعية لأفراد المجتمع، سواء الارتباطات الدينية أو المذهبية أو الجهوي أو القبلية أو العشائرية». وتتميز هذه الانتماءات بغياب عنصر الاختيار فيها، أقله في المراحل الأولى من التنشئة الفردية التي ترتبط هي أيضًا، وعلى نحوٍ عضوي، بصوغ «المقبول» ثقافيًا واجتماعيًا. وتمنح هذه الهويات الأفراد تعريفات فورية لاإرادية لذواتهم، ربما يتحللون منها لاحقًا بدرجات متفاوتة. وتتنوع هذه الهويات، وغالبًا تتقاطع، في المجتمعات العربية؛ فالهويات الدينية كثيرًا ما تقترن بالهويات المذهبية، بغضّ النظر عن الأغلبية أو الأقلية، بينما تبدو الهويات الجهوية والقبلية والعشائرية أكثر اتصالًا بعضها ببعض.

يشير برهان غليون إلى أهمية التمييز بين الهوية من حيث هي واقع الجماعة المادي العملي، وتصور الجماعة لهذه الهوية؛ فبقدر تطابق التصور مع الواقع تكون قوة الشخصية واتساقها، حيث إن الهوية، بوصفها تصورًا يكوّنه شعب ما عن ذاته، لا قيمة لها إلا بقدر ما تساهم، من خلال القيم التي تركز عليها والعلاقات التي تشجع على بنائها والإيحاءات التي تثيرها، في إعادة بناء الشخصية الفعلية المفككة أو المهددة، وبالتالي، ضمان استقرارها[1019]. تتصل رؤية غليون بشأن الهوية بتصورات بنِدِكت أندرسن بشأن القومية بوصفها «هوية متخيلة»، فليس الواقع فحسب هو معيار الإحساس بالهوية، بل المعيار أيضًا هو تطابق هذا الواقع مع الخيال السياسي والاجتماعي لأفراد المجتمع. بناءً

على ذلك، ليست الهوية متصلة بالمعطيات الواقعية فحسب، بل هي متصلة أيضًا، وأساسًا، بمدى إدراك هذا الواقع تعريف الذات الفردية والجماعية. ويمكن الحديث عن حدود هذه الهويات من خلال توضيح جانبين: تعريف الأفراد ذواتهم اقترانًا بالهويات الفرعية، وقيام مؤسسات وظيفية على أسس هوياتية. وفي باقي المبحث مناقشة للشق الأول من أجل شرح أسباب إخفاق الدولة العربية الحديثة في دمج أفرادها بدرجة تسمح لهم بتعريف أنفسهم بأنهم «مواطنون»، لا وفقًا لهوياتهم الفرعية، بينما نعرض في المبحث الثاني عملية المؤسسية الهوياتية وتداعياتها.

في ما يتعلق بالتعريف الذاتي الهوياتي، يمكن التفرقة بين مستويين: التعريف القانوني والتعريف النفسي؛ فمن الوجهة القانونية، تبدو التعريفات وفقًا للهوية الدينية هي الأكثر شيوعًا في المجتمعات العربية، فلا تكاد تخلو بطاقات الهوية لمواطني الدول العربية من الإشارة إلى الهوية الدينية، باستثناء لبنان الذي أسقطها مؤخرًا من بطاقة الهوية وتركها على «إخراج القيد» وهو سجل رسمي يُثبت شخصية حامله ويقوم مقام بطاقة الهوية في المعاملات الرسمية، ويرافقها في أحيان كثيرة لإتمام هذه الإجراءات. وجرى بذل جهد كبير للحيلولة دون استمرار هذا التعريف، لكن بلا جدوى. وتُظهر الحالة اللبنانية أن الإشارة إلى الهوية الدينية من عدمها لا تقيم قناعة بها أو تسقطها، بل الأهم هو عمق معياريتها في البناء النفسي ومعطيات الواقع. وتبدو الإشارات المباشرة إلى الهويات الفرعية الأخرى، كالمذهبية أو الجهوية أو القبلية، أقل وضوحًا، إلا أنها تتجلى في البُعد النفسي لتعريف الفرد ذاته ورؤية المجتمع له، خصوصًا في عدد من المجتمعات العربية ذات المواطَنة الكسيحة[1020]؛ فأماكن الولادة التي تُذكَر في بطاقات الهوية تفرض إدراكًا ذهنيًا يتجلى من النظرات الإيجابية أو السلبية للحكم على خلفيات الفرد، والصعايدة في مصر أنموذج لذلك، فضلًا عن استعادة خلفياته الدينية والمذهبية، كتقاطعات المناطقية والمذهبية في العراق ونظيرتها الدينية في لبنان. ولا تختلف الحال في ما يتعلق بالانتماءات القبلية التي تتضح في اللقب العائلي.

تعدّ عملية التعريف وفق الهوية المرحلةَ التأسيسية لإدراك التمايز بين الأفراد في داخل مجتمعاتهم التي يفترض أنها دول ذات بنية حديثة يتمتع أهلها بمواطَنة كاملة. وتتقاطع معها عمليات التنشئة الفردية والاجتماعية؛ فالتنشئة الأسرية على أساس تعريف هوياتي للفرد وبناء تمايز مع باقي أفراد المجتمع تمنح مؤشرات الحياة لاستمرار التعريف المجتمعي للأفراد ذواتهم على أسس هوياتية. ويرى أحمد بيضون أن الهوية الدينية هي الأكثر تعقيدًا وتوليدًا لحالة التطييف في المجتمع لصعوبات تغيير تصنيفاتها للواقع بالنظر إلى استنادها إلى نصوص ذات قدسية[1021]. يضاف إلى ذلك، كما أشارت منى أبو الفضل في سياق إيجابي، أن الأممية في الإسلام ترتبط بالعقيدة أكثر منها بالدولة ومسارها التاريخي، وبغض النظر عن وجود العوامل المساندة لتأمين هذه الهوية من عدمه، أو العوامل الخارجية الداعمة لهذا الوعي من عدمه[1022]؛ فالهويات الدينية، لا الإسلامية فحسب، كامنة في دورة التنشئة الذاتية للفرد، ويكاد يصعب تخطيها كلّية[1023]، الأمر الذي يراه محمد مسعد وكينيث كريستي سببًا لصعوبة قيام الدولة القومية وفقًا للأنموذج الأوروبي في حالة المجتمعات المسلمة ذات التصور الأممي[1024].

نظريًا، يُفترض أن تستوعب الدولة الحديثة الهويات الفرعية لتشكّل بوتقة جامعة لها، تنصهر داخلها هذه الهويات بدرجات متفاوتة أو تحافظ على استقلاليتها مع تعايش مجتمعي، شريطة ألّا تمأسَس بنًى وظيفيةً تضطلع بأدوار اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقلة في داخل بنية الدولة الحديثة، الأمر الذي لم يكلَّل بالنجاح الباهر في المجتمعات العربية، كما نعرض في الجزء التالي.

2 - الهويات الفرعية والدولة: تساؤلات عن النشأة والأصول

يبدو من نافلة القول إن من غير الممكن اعتبار الدول العربية الحديثة دولًا قوية ومتماسكة وفقًا للمعايير الغربية للدولة القومية، بل هي، كما وصفها نزيه الأيوبي، أقرب إلى الدول «المتوحشة»[1025]. ولا يعني ذلك بالضرورة اقتران هذا التوحش بالعنف، وإن حدث غالبًا، فحسب، بل يعني أيضًا ارتباطه بالتحكم بهندسة حركة المجتمع عوضًا عن الاندماج الطوعي الانسيابي. هنا يتبادر إلى الذهن التساؤل عن أسباب هذا الإخفاق في بنية الدول العربية الحديثة، وعدم إيجاد «الهوية المتخيلة» لمجتمعاتها، وهو الإخفاق الذي ترى هبة رؤوف عزت أنه أدى إلى صعود توجّه التعددية

الثقافية[1026]. في هذا الشأن، يمكن استنتاج عاملين جوهريين استعصت بسببهما عملية بناء دولة عربية قوية تندمج فيها الهويات الفرعية: الأول ركائز النشأة والآخر سياسات المواطَنة.

أ– ركائز النشأة

تكمن إشكالية العلاقة بين المجتمعات العربية بمكوناتها العضوية والإرثية والدولة الحديثة في حالة الفصام التاريخي بينهما؛ فلا المجتمعات العربية خاضت تحولات تاريخية تسمح بتبلور هويات جماعية وطنية متعالية على الانتماءات الفرعية، ولا تبلور دولة وطنية عربية ذات بنية مدنية حديثة تصهر هذه الانتماءات في بوتقتها؛ فالمجتمعات العربية لم تدخل حروبًا دينية، ولا انخرطت في سجالات فكرية، أو دشنت ثورة صناعية تتصالح في عقبها الهويات الفرعية على أنواعها، لتشكّل هوية وطنية جامعة في مساحة جغرافية محددة، وإنما ولدت دولها الحديثة بعد مخاض استعماري واتفاقات على الخرائط الاستعمارية الورقية الصماء، فهبطت على المجتمعات العربية لتضع حدودًا لا تراعي بشرًا ولا حجرًا، وبالطبع لا تستبدل هوية بأخرى طواعية.

تاريخيًا، ارتكز معظم الدول العربية الحديثة من حيث النشأة على عنصرين: **أولهما** الاتفاقات المعقودة مع الدول الاستعمارية، وتحديدًا مع بريطانيا وفرنسا اللتين وزّعتا مناطق النفوذ بينهما، ما أفرز خرائط دول جديدة على تباين المنتوج؛ فبينما قسمت سوريا الكبرى، ولدت الدول الخليجية. وكان القاسم المشترك لخرائط المستعمرين إهمالها الهويات الفرعية، فبرزت مشكلاتٌ عصية، كالقضايا الكردية والأمازيغية والفلسطينية. ولم تتمكن هذه الدول من تخطّيها لاحقًا، بسبب إخفاقاتها المتراكمة. وتَمثّل العنصر **الثاني** في نشأة الدولة العربية الحديثة في «العصبيات الهوياتية»، وهي مشابهة لعصبية ابن خلدون التي رأى أنها أساس الملْك في المجتمعات البشرية، فوجدت نخب الدول العربية نفسها في إطار حدود لم ترسمها، بينما توجّب عليها التكيف معها، وبناءً عليه، لجأتْ إلى البحث عن قوى داخلية تمكّنها من التماسك في الحكم، ووجدت، في معظم الحالات، سندها في نوعيات متباينة من العصبيات المرتكزة على الهويات الفرعية، كالقبيلة أو المذهب أو الجهوية. وما لم يقم كذلك، لعوامل تاريخية كما في مصر، استند إليها لاحقًا لإضفاء الشرعية على الحكم العاجز.

في هذا السياق، وبخلاف الفسيفساء المشرقية، يشير نزيه الأيوبي إلى أن تاريخ المغرب العربي قائم على اعتماد المركز أو العصبة التي تستطيع السيطرة على القبائل والأطراف المختلفة، ويعدّ تونس الدولة الأكثر مركزيةً في المغرب الغربي[1027]. وهو يؤكد أن على الرغم من قدرة الطبقات الوسطى في الجزائر بعد الاستقلال على التحول إلى طبقة حاكمة بالمعنى الاقتصادي والسياسي والأمني، فإنها افتقرت إلى الهيمنة لكونها خلت من «الأسمنت» الثقافي، وفقًا لتعبير غرامشي[1028]. وباستقراء خريطة الدول العربية، فإن «العصبيات الهوياتية» لا تكاد تخلو منها المجتمعات العربية، فالقبائل في شبه الجزيرة[1029]، مع إضفاء الهوية الدينية/المذهبية في حالة المملكة السعودية[1030]، وبدرجة أقل سلطنة عمان. ولم ينجح البعثان العراقي والسوري في نزع العصبية المذهبية/الجهوية/العرقية عن الدولة، إن لم يكن العكس.

تتمثّل الإشكالية في هذه العصبيات في كونها ليست في حالة مداولة، كما افترض ابن خلدون، فبعضها يعاني تهرّؤًا شديدًا وغيابًا في الإنجاز، إلا أنه يظل مستمرًا استنادًا إلى عصبية هشة. وعلى الرغم من تصور ابن خلدون أن الرياسة يمكن أن تستمر بفعل التعوّد واستمرار الزمن، فهي تعتمد على الإنجاز وغياب العصبيات المتغلبة البديلة[1031]. وللمفارقة، يتنبأ ابن خلدون بالاستظهار على حكم الرياسة المتخلية عن العصبية من جانب الموالي الذين نشأوا في حكمها، أو من العصائب الخارجين على نسب الدولة الداخلين في ولايتها[1032]. ويقتبس نزيه الأيوبي عن خلدون النقيب سبب غياب تداول الحكم في المجتمعات الخليجية تحديدًا في كون توقيع عقود النفط بين شيوخ القبيلة الحاكمة جعلها ضامنة للنفط وتعاقداته، ومن ثم لا مجال للتغيير في القبائل الحاكمة وشيوخها[1033]. ويصحّ الأمر ذاته على الدول العربية الأخرى، على اختلاف الضامن والمضمون.

ب- سياسات المواطنة

يبيّن كثير من الحوادث التاريخية في عدد من المجتمعات العربية خلال القرن المنصرم أن الانتماء الوطني كان قشرةً هشة، لم يتورع طرفَا المعادلة، المجتمع والدولة، عن اختراقه بحسب الحاجة والضرورة والمصلحة الضيقة. ويمكن الاستدلال على ذلك بتحليل إشارة هبة رؤوف عزت لتصوّر هبرماس أزمة الدولة الحديثة بفعل الانفصال بين المكون القومي للدولة (تماهي الدولة والأمة) ومكونها الإجرائي السياسي (المواطنة الشاملة)[1034]؛ فهذه المكونات لم تقم، إلى حدٍ كبير، في حالة الدولة العربية الحديثة. وفضلًا عن المكون القومي الذي أشرت إليه في ركائز النشأة، فإن سياسات المواطَنة في الدول العربية لم تُتح المواطَنة الشاملة القائمة على الحقوق القانونية المتساوية.

إن سياسات المواطَنة تفترض درجةً من المساواة في الحقوق القانونية والاقتصادية والسياسية لم تستجب لها الدول العربية الحديثة، بدرجات متفاوتة؛ فلا مجال للحديث عن تداول السلطة، أكانت عصبية الحكم عسكرية أم قبلية أم طائفية. ولا توجد فرصة لتحقيق شفافية ومراقبة فعلية على مصادر الثروات وأساليب توزيعها؛ فهي بين المكرمات الملكية والأسرار العسكرية[1035]. وليس أدلّ من غياب المواطَنة الشاملة من نشأة التشكيلات المسلحة (الميليشيات) التابعة للعصبيات المتنوعة في الدول العربية، حيث تتولى حماية «مواطنيها» من باقي الطوائف والقبائل. وبالطبع تحصل الميليشيات الأكثر ولاءً على مزايا، بينما توصم التشكيلات الأقل ولاءً بالتمرد.

يقع في صلب إخفاقات سياسات المواطَنة في المجتمعات العربية ما يوصف بسياسات «المحاصصة»، ويقصَد بها عملية التخصيص السلطوي للموارد، منافع ومضارًا، وفقًا لمعايير هوياتية. وفي هذا الصدد، يفرق نزيه الأيوبي بين الكوربراتية المستندة إلى الدولة في المجتمعات النامية، والكوربراتية المستندة إلى المجتمع في الدول المتقدمة، والكوربراتية المستندة إلى الجماعة، مثل القبيلة التي تشبه عصبية ابن خلدون. وطبّق خلدون النقيب هذا الأمر على المجتمعات العربية، حيث إن هذه الأخيرة تعتمد على هيمنة نخبة على مجموعة من الأتباع المختلفين سياسيًا والمغلقين تنظيميًا، فيكون التنافس داخل القبائل أو الطوائف لا في ما بينها[1036]. بناءً عليه، فإن الدولة تضمن من خلال المحاصصة مع الجهات الممثلة لهذه المجموعات ولاءَ الأتباع في المستويات الأدنى، ما لا يتيح بلورة مواطنة، بل على العكس يكرس الانتماء الهوياتي المعني بتوزيع المغانم أو حتى دفع المضار.

على الرغم من انتشار الحديث عن المحاصصات الطائفية/العرقية في لبنان والعراق، كما ظهر رسميًا في الدستور، فإن هناك صورًا أخرى للمحاصصات ربما تبدو أقل وضوحًا، منها المحاصصات القبلية في دول الخليج واليمن، والمحاصصات الجهوية/القبلية في ليبيا، والمحاصصات العرقية في موريتانيا والسودان، وحتى المحاصصة الدينية لدى أقباط مصر. في هذا السياق، تتضح دوافع توزيع المناصب وأولوية التنمية وتوازنات المصالح الهشة. كما تُفهم أيضًا سياسات الاستبعاد والعقاب الجماعي والمواجهات المسلحة التي تصل إلى الانفصال الكامل. وتعضد المحاصصة جوهرية استناد الدولة العربية إلى عصبة ما، كما أنها تفسد محاولات بناء مواطَنة مدنية عابرة الهويات الفرعية. ويزداد الأمر صعوبةً مع بناء شبكات مصالح بين نخبة الدولة والفئة الأكثر حظًا على حساب الفئات الأخرى، حيث يغيب الأفق السياسي للتعديل والاندماج، فضلًا عن تواري إمكان الحراك الاجتماعي والسياسي وفقًا لقواعد سياسية وسلمية. وببساطة، توجِد المحاصصة، أيًا يكن معيارها، واقعًا لتجسيد الانتماء إلى الهويات الفرعية في منافع أو مضار، ما يبعدنا عن جوهر المواطَنة المتساوية[1037].

إجمالًا، لم تستطع الدول العربية الحديثة أن تتخطى صعوبات نشأتها، إن لم تكن قد كرّستها بسياساتها العاجزة عن تكوين مواطَنة كاملة في مجتمعاتها. ومن ثم، التمس الفرد ملجأً في هويته الفرعية التي بدورها امتلكت مؤسساتٍ بديلةً للدولة، وقامت بدور الوسيط بين الفرد والسلطة الحاكمة.

ثانيًا: آليات الحضور والاستمرار

على الرغم من جوهرية الحضور النفسي والقانوني للهويات الفرعية، فإن تحوّل الهويات إلى مؤسسات وظيفية هو الأخطر في بلورة بنية مجتمعية للتعريفات الفردية؛ فما دام التعريف الذاتي للفرد مقتصرًا على قناعاته الخاصة، فإن من الممكن أن تظل انتماءاته في حدودها الدنيا، بما يجعلها معيارًا اجتماعيًا أكثر من كونها محددًا سياسيًا. إن مأسسة هويات الأفراد الفرعية هي أبرز مراحل تجلّيها في صورة علاقات قوة لا انتماءات اجتماعية ونفسية. ويهتم هذا المبحث باستكشاف الآليات المؤسسية لحضور هذه الهويات، ومدى توظيفها السياسي والاجتماعي في مجتمعاتها الوطنية من خلال جملة من الوسائل الرمزية والتربوية والقانونية.

في هذا الصدد، نستخدم «المدرسة التاريخية» المرتبطة بمدخل المؤسسية الجديدة لدراسة المؤسسات/التكوينات التابعة للهويات الفرعية في المجتمعات العربية. ويرى منظّرو هذه المدرسة مؤسسات المجتمع والدولة بوصفها سردياتٍ تاريخيةً متنوعة لا يمكن الوصول إلى قراءة واحدة لها. إلا أنها ترتكز على عملية القبول الاجتماعي والثقافي، أكان ذلك في تعريف المصالح أم في اختيار المؤسسات الممثلة لها، ومن ثم فإن المؤسسات مبنية في إطار تفاعلي بين الثقافة والتاريخ، وغير قاصرة على جانب الرشادة الفردية أو العلاقات الرسمية المتزامنة[1038].

سردية المؤسسية الهوياتية

إن أعقد ما يمكن تصوره بشأن الهويات الفرعية هو انتقالها من حالة العلاقات العضوية والسرديات التاريخية إلى الحالة المؤسسية، بدرجاتها المتفاوتة؛ فبينما تسمح السرديات التاريخية بصيرورة مفاهيمية وتنويع إدراكي في داخل الهوية الواحدة، ومن ثم قبول احتمالية التنوع مع غيرها، تتكلس الفضاءات الفكرية عند تحوّلها إلى أبنية مؤسسية مهما تفاوتت مؤسسيتها، وذلك ما دفع أحمد بيضون إلى الإشارة إلى «التبلر الطائفي»، بمعنى تحوّل الطائفية إلى صيغ مؤسسية تضمن لها استمرار رعاية مصالحها ومطالبها، مبينًا أن درجات التبلر متفاوتة، إلا أن تزايدها يعقّد الطائفية[1039].

إن بناء المؤسسات المتفاوتة المؤسسية يؤدي غرضين أساسيين: **أولهما** بناء/ترميم السردية التاريخية للجماعة المتخيلة؛ فوفقًا لعزمي بشارة، تعدّ البنى والوظائف الاجتماعية للطوائف ظاهرة تاريخية محلية، إلا أن المشكلة هي في نقلها لتتجاوز حدود الجماعة المحلية، حيث تترافق غالبًا مع نشوء أدوات بناء الجماعة المتخيلة، وترتبط بدور سياسي[1040]. وعلى الرغم من أن الدولة التي رصد بشارة البنى الاجتماعية لطوائفها هي غير الدولة الحديثة ذاتها، فإن فشل الأخيرة، وربما افتقارها إلى الرغبة في توظيف أدوات بناء الجماعة المتخيلة الوطنية، ترك فراغًا لإنتاج السردية التاريخية بشأن الجماعة المتخيلة الملتفة حول هويتها الفرعية، أو لترميمها.

لديّ اقتناع بأن بعض المنتمين إلى هويات فرعية، أقلية أو أغلبية، حاول الاندماج في هوية وطنية، والتغلب على مركزية الهويات الفرعية في دوائره، كالسنّة في سورية، مثلًا، وبدرجة ما شيعة الخليج. إلا أن إخفاق بناء الهوية المتخيلة يدفع بالضرورة إلى إيجاد هوية جديدة أو ترميم المتاح؛ فبشارة يرصد فشل بناء الأمة الوطنية من الدكتاتوريات العسكرية صاحبة الأيديولوجيا القومية، وكذلك الملكيات التقليدية التي اعتمدت على الولاء للحكم من عدمه أساسًا للامتيازات أو القمع، ولم يكن الاعتماد على المواطَنة أساسًا للحقوق[1041]، ولم تكن المؤسسات الهوياتية إلا بديلًا من جماعة متخيلة وطنية ولِدت مشوهة، أو شُوِّهت لاحقًا في إطار التصارع على السلطة[1042].

يتصل الغرض **الثاني** من بناء المؤسسات بإبراز علاقات القوة في داخل الهوية ذاتها، وفي ما بينها وبين غيرها بصورة أخرى؛ فبناء مؤسسة ما وفقًا لرؤية محددة يصوّر قوة هذه الرؤية، ويعيد إنتاج علاقات القوة مجددًا بوسائل متنوعة؛ إنها محاولة للإمساك باللحظة التاريخية لعلاقات القوة، ومن ثم تدعيمها لاحقًا ضمانًا للاستمرارية. ويصحّ ذلك على أشكال الهوية المختلفة، كالقبيلة الحاكمة والمدرسة الفقهية الملزمة وولاية الفقيه. ثم إن وجود المؤسسات الهوياتية بهذا الشكل لا ينفي التعدد داخل الهوية أو المجتمع، إلا أنه يعبّر عن علاقات القوة به، كما أن استمرار هذه المؤسسات في تمثيل الديانة أو المذهب أو المنظومة القبلية أو الجهوية، وعلى نحوٍ قسري في الأغلب، عن غياب حالة التداول التي

افترضها ابن خلدون عند قيام الدولة على العصبيات. وربما يكون ذلك اجتهادًا مرتبطًا برؤية عزمي بشارة في ما يتعلق بمدى حقيقة تصور الانسجام داخل الطائفة[1043]، فلا يقبل جميع الشيعة مواقف حزب الله في لبنان أو مواقف الحوثيين في اليمن، ولا تعبّر آراء الكنيسة المصرية عن توجهات جميع المسيحيين، فضلًا عن التشرذم السنّي، وتبقى العبرة في النفوذ وعلاقات القوة المتاحة من خلال مؤسسات التمثيل الطائفية والعرقية والجهوية.

في هذا الصدد، يمكن رصد ثلاث مؤسسات مجتمعية استندت بقيامها إلى الهويات الفرعية في المجتمعات العربية، واضطلعت، وهنا المفارقة، بالوظائف الأساسية التي كان يفترض تصدي الدولة للقيام بها: المجالس العرفية للفصل القضائي وضمان الخدمات الاجتماعية والتعليمية والتحالفات السياسية.

أ- المجالس العرفية

تتصل وظيفة المجالس العرفية بالفصل في الدعاوى وفقًا للأعراف والقواعد القبلية أو الجهوية. وتشيع هذه المجالس في المناطق القبلية في المجتمعات العربية، مثل اليمن ودول الخليج والعراق والأردن والسودان وبعض أجزاء مصر. وتسحب هذه المجالس إحدى السمات الأبرز للدولة الحديثة، وهي السيطرة على النظام القانوني؛ فالمجالس العرفية تعمل بصورة موازية لهذا النظام، والمثير هو قبول الدولة أحكام القانون العرفي. ويمكن القول إن سيادة نظام قانوني وقضائي موازٍ للنظام القائم في الدولة تعدّ تهديدًا لسيادتها، فضلًا عن ضرب مفهوم المواطَنة القومية. وتتمتع هذه المجالس بالثقة، نظرًا إلى شيوع الفساد في مفاصل أجهزة الدولة، ومن ثم إمكان قبول الأحكام وتنفيذها. وفي المقابل، تعاني الدولة غياب قدرتها على النفاذ لتطبيق أحكام قوانينها، مقارنةً بقوة المجالس العرفية؛ فالدولة إما غير راغبة في التصادم مع المكونات القبلية وإما هي بالفعل عاجزة عن ذلك. كما أنها تستخدم هذه الوسيلة لاسترضاء القبائل ووجهاء المناطق في مقابل الحصول على تأييدهم السياسي.

بخلاف استقراء حالات المجالس العرفية في المجتمعات الجلية القبلية[1044]، تكفي الإشارة إلى الحالة المصرية أنموذجًا فجًا في هذا السياق؛ فالدولة المصرية الأقدم والأكثر مركزيةً مقارنةً بالمجتمعات العربية الأخرى، تمنح المجالس العرفية سلطاتٍ شبه «مطلقة» في التحكيم بين المسلمين والمسيحيين في حالات النزاعات الاجتماعية، خشية تفاقمها إلى صراعات طائفية. وتتكون المجالس العرفية في هذه الحالات من وجهاء المنطقة وعدد من الشيوخ والقساوسة، محل ثقة الدولة، فضلًا عن حضور المسؤولين الأمنيين. وتقضي هذه المجالس أحيانًا بعقوباتٍ غير «قانونية» مثل التهجير القسري، بمباركة أمنية وغياب قانوني من الدولة.

ب- الخدمات الاجتماعية والتعليمية

باستثناء دول الخليج الريعية، لم يتمكن معظم الدول العربية من ضمان الخدمات الاجتماعية للمواطنين على امتداد فترات زمنية طويلة. ولم تسلم الدول ذات الرؤية الاشتراكية في فترات ازدهارها القصيرة من هذه المعضلة؛ فالواقع أن جهد تأمين الخدمات الاجتماعية لم يكن في إطار رؤية متكاملة لعمليات بنيوية لإعادة توزيع الثروة، بل في ظل إجراءات مبتسرة وترقيعية في معظم الأحيان. ويقتبس نزيه الأيوبي عن عبد الله العروي أن «الدولة في العالم العربي جسم وعضلات مع قليل من الروح والعقل»[1045]، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن الحال عند فقد الجسم (الخدمات)، فكم ستظل العضلات الأمنية صامدة؟

في ظل محدودية قدرة الدول العربية، بل أحيانًا عدم امتلاكها القدرة الكاملة على تأمين الخدمات الاجتماعية، كان من الطبيعي أن يلجأ الأفراد إلى تشكيل «مؤسسات» و«شبكات» مجتمعية تضطلع بهذه الأدوار، أو إلى إحيائها. وليس ثمة اتفاق على تاريخ بداية هذه المأسسة في المجتمعات العربية، وبالتالي يمكن الدفع بوجود تباين ملحوظ في هذا السياق؛ ففي الفترات التي سبقت استقلال الدول العربية، وضع الأفراد الخاضعون لسلطات الاحتلال مسافةً بينهم وبين «مؤسسات المحتل»، وبناءً عليه، لم تلتصق هذه المؤسسات في أذهان الأفراد بما هو «مقبول» اجتماعيًا وثقافيًا، بل بفكرة الاضطرار. أما الفترات اللاحقة للاستقلال، فتباينت فيها أوضاع الدول بقوة، إلا أنها لم تستطع الاستمرار في

تأمين الخدمات الاجتماعية، بل إن بعضها لم يشرع في توفيرها لقطاعات كاملة لجأت إلى هوياتها الفرعية لتأمين الحد الأدنى.

إن عددًا من الدول العربية وضع نفسه في إشكالية الدولة القوية والمجتمع الضعيف لضمان هيمنة الدولة على التوزيع السلطوي للموارد. إلا أن الإشكالية كانت في جانبين: **أولهما** القدرة على التوزيع، و**ثانيهما** إرادة التوزيع. فكما أسلفنا، باستثناء الدول الخليجية الريعية حتى الآن، لم تستطع الدول العربية ضمان الخدمات الاجتماعية لمواطنيها، وفي كثير من الأحيان، لا يعود ذلك إلى ندرة الموارد، وإنما لاستشراء الفساد (ما يوضحه ترتيب الدول العربية في تقارير الشفافية الدولية)، الأمر الذي ينزع الشرعية المجتمعية عن مؤسسات الدولة، حتى وإن لم يستطع نزع الشرعية القانونية عنها.

تبدو الإشكالية الثانية في إرادة التوزيع التي ساهمت تمامًا في نزع الشرعية عن عدد من النظم العربية؛ فعلى اختلاف توجهاتها وخلفياتها، وظفت نظم ما بعد الاستقلال عملية توزيع الموارد في جذب الولاءات والحفاظ عليها، وجرت هذه العملية بصورة مخطط لها. واعتمدت في الأساس على معايير هوياتية؛ قبلية ودينية ومذهبية وجهوية. ويمكن تلمّس ذلك في التباين الواضح بين معدلات التنمية في القاهرة والدلتا مقارنةً بصعيد مصر، فضلًا عن سيناء، وهو ما يصحّ على إقليم كردستان في عهد صدام حسين، ومناطق الأمازيغ في المغرب العربي، وأقاليم الزنوج في موريتانيا، وجنوب السودان، ومناطق محددة في دول الخليج، على الرغم من طفرتها النفطية. ويطرح باقر النجار إشكالية التمييز في الخدمات الاجتماعية وفقًا للعلاقة مع السلطة، فالمكاسب والمزايا ليست وفقًا لهوية معينة، بل وفقًا للعلاقة مع الإثنية المسيطرة. من هنا، فإن ما يُعدّ صراعًا معلنًا على الهوية هو في حقيقته محاولة للاستئثار بالسلطة[1046].

بناءً على ذلك، أعاد أصحاب الهويات الفرعية إحياء شبكاتهم ومؤسساتهم ذات الأدوار الاجتماعية. ولا يصعب إيجاد عدد من المستشفيات والمدارس ودور المسنين والمستوصفات العلاجية التابعة لطائفة ما أو تديرها قبيلة محددة. وتنمّي هذه النوعية من الخدمات الولاء لمقدّم الخدمة، كما تزيد قوته وسطوته الاجتماعية. وتدريجيًا، تتحقق مخاوف عزمي بشارة من امتلاك الهويات آليات بناء «الجماعات المتخيلة» لتحل محل الدولة، اسميًا أو فعليًا.

على مستوى آخر، تؤثّر عملية التنشئة الاجتماعية، وفي قلبها العملية التعليمية، في ترسيخ جملة من القيم والانتماءات الهوياتية للفرد. ومن ثم، يقود إحكام الانتماءات الفرعية على عملية التعليم والتنشئة من خلال ضمان مؤسسات قائمة على الهوية بالضرورة إلى تعميق الانتماء الفردي لهويته الفرعية، بل والأسوأ أحيانًا غياب تصور البديل الجامع في إطار المجتمع، وبالطبع الدولة، فلا تتمثل الإشكالية برفض الانتماءات الجماعية، بل تكمن في غياب الخيال الاجتماعي والسياسي الجمعي، ما يعقّد فرصة تخطي الانتماءات الفرعية.

في هذا السياق، يبدو عدد من المجتمعات العربية، بدرجات متفاوتة، عاجزًا عن تقديم تنشئة تعليمية «وطنية». ويمكن تتبّع ذلك في رواية أحمد بيضون عن المدارس الشيعية المنتشرة في لبنان في مقابل الانصراف الملحوظ لأبناء الطائفة عن المدارس «الرسمية»[1047]، الأمر الذي سبقتهم فيه الطائفة المارونية منذ ما قبل تشكّل الدولة اللبنانية، فأفرز اهتمام الكنيسة المارونية المبكر بالتعليم «طائفةً» مثقفة ومتعلمة، استطاعت لاحقًا أن تكون النواة التي يعتمد عليها الفرنسيون في حكم لبنان[1048]. وشاركت الكنائس الاهتمام بالتعليم في معظم الدول العربية، بغضّ النظر عن النيات الكامنة، وتحفل المجتمعات بمدارس الإرساليات التبشيرية أو التابعة للكنائس المحلية. وعلى الرغم من كونها تدرس المناهج العلمية وفقًا لنظام الدولة، فمن الصعب تلافي الحضور النفسي والقيمي للهوية الفرعية. وتتعمق الإشكالية في حال تقاطع ذلك مع التقسيمات الجهوية والعرقية، كما هي الحال في العراق ولبنان. ولا يمكن إغفال محاكاة المدارس الإسلامية التي انتشرت في العالم العربي أنموذج الطائفية التعليمية.

يرى بيضون أن السياق التعليمي في سورية كان قبل الثورة السورية موضع سيطرة النظام، ما يجعل التأثير الطائفي أقل مما هو في الحالة اللبنانية[1049]. لكن في تقديري أن سيطرة الدولة على عملية التنشئة التعليمية، في ظل غياب مقومات المواطنة الكاملة، هي في حد ذاتها هوياتية سياسية؛ ففرض الدولة تدريس مذهب أو لغة أو مدرسة فقهية ما

على مواطنيها هو امتداد للتعبئة وراء عصبية ما تدفع العصبيات والولاءات الأخرى إلى مزيد من الإحساس بالاضطهاد والتجمع، ولاحقًا التبلر الطائفي، الأمر الذي يمكن ملاحظته في الحالة الكردية، أو عند الشيعة العرب.

ليست الهويات القبلية أو الجهوية بمنجاة من هذه الإشكالية التعليمية؛ فالقبائل في اليمن مسؤولة عن ضمان الخدمات التعليمية، وإن هي التزمت منهاج الدولة، فإنها تكسبه نكهة الولاء لمزود الخدمة القبلي. وتبدو الحال في سلطنة عمان أكثر تعقيدًا مع التعددية اللغوية والعرقية والمذهبية التي تجعل التعليم جزرًا منفصلة في داخل الدولة؛ فوفقًا لأحمد الإسماعيلي، ينغلق بعض الجماعات العرقية واللغوية على نفسه إلى درجة عدم إلمامه باللغة العربية، ما يصعّب اندماجه في المجتمع[1050]، الأمر الذي لم يكن ليحدث في حالة اندماجه في العملية التعليمية الوطنية.

إن تأمين مؤسسات الهويات الفرعية الخدمات الاجتماعية، وعلى الأخص التعليمية، يسحب من الدولة واحدًا من أهم أدوارها، وهو التخصيص السلطوي للموارد، كما أنه يعرقل تغلغلها الثقافي والاجتماعي بالنظر إلى افتقارها إلى أدواته الخدمية والتربوية. ويرى حليم بركات أن تدمير الدولة المؤسسات الحديثة، كالأحزاب والنقابات العمالية والحركات الجماهيرية والجمعيات التطوعية، ترك للأفراد قليلًا من الخيارات مع التوجه نحو المؤسسات والروابط التقليدية للتعبير عن مطالبهم، وهو ما تفاقم مع تشكيل الدولة وعمّق صلاتها بتجمعات قبلية أو دينية أو عرقية ترتبط ببيروقراطية الدولة، ويكمن دورها في تسهيل السيطرة على الأفراد[1051]. على سبيل المثال، تعامل القذافي مع روابط القبائل والجهات العليا لتسهيل السيطرة على الأفراد، فضلًا عن تأسيسه عددًا منها، مثل الأندية القبلية والحرس الشعبي[1052].

ج- التحالفات السياسية

إن قيام عدد من الدول العربية الحديثة استنادًا إلى الرؤية الخلدونية في تشكيل الدولة القائمة على العصبية لا المواطَنة (الخليج واليمن وسورية والعراق، وليبيا، بينما يرتبط الوضع في المغرب بالعصبية الدينية، «أمير المؤمنين»)، أدى إلى ضرورة عقد النظم تحالفاتٍ سياسيةً مع المؤسسات المعبّرة عن الهويات الفرعية؛ فشيوخ القبائل أو ممثلو الطوائف والأديان والمناطق الجهوية باتوا في مواقع تسمح لهم بالتحالف أو مواجهة الدولة التي يمكن أن تتلاعب بهم، لكنهم يظلون رقمًا مهمًا في معادلة الحكم في الدول العربية.

على سبيل المثال، يبدو تصور العلاقة الوثيقة بين الدولة والقبيلة مقبولًا ومتداولًا بين الباحثين المعنيين بدراسة المجتمعات الخليجية؛ فغانم النجار صوّر الدولة في الخليج بوصفها «الدولة القبيلة»، ومن ثم لا تعارض - في رأيه - بين الدولة والقبيلة التي شهدت تحولاتٍ من مفهوم القبيلة البدوية نحو القبيلة السياسية، ولم يتوقع الاضمحلال الكامل للقبلية، بل حسن الاستيعاب في إطار الدولة القبلية[1053]. ولا يختلف الوضع كثيرًا في السودان وموريتانيا في وضع التحالفات القبلية بوصفه شكلًا من أشكال إدارة العملية السياسية في الدولة، كما هي الحال أيضًا في اليمن بصورة أعمق[1054]. وينطبق الأمر ذاته على الطوائف التي تمثّلها مرجعياتها الدينية في التحالفات السياسية، كما هي الحال في لبنان والعراق وشيعة السعودية وأقباط مصر. وللمفارقة، تشابه الوضع في أكثر المجتمعات وصفًا لذاتها بالتقدمية؛ إذ وظف القذافي والأسد التحالفات العشائرية والطائفية في التفاوض والتحالف والاستبعاد السياسي. ووصلت الحال في المجتمعات العربية إلى تشكيل القبائل والطوائف هيئاتٍ عليا تساهم في اتخاذ القرارات السياسية والتفاوض مع النظام؛ فهناك، على سبيل المثال، هيئة تمثّل قبيلة حاشد اليمنية، وعشائر الأنبار العراقية، فضلًا عن عشائر الأكراد. وفي الحالتين الكويتية والأردنية، تجري عمليات تصويت داخلية لدى القبائل والعشائر على المرشحين قبل تقدّمهم للترشح علنيًا في الانتخابات العامة[1055]. ويصعب تخطي قبول مشايخ القبائل في المناطق الحدودية وصعيد مصر للموافقة على ترشح شخصٍ ما، ومن ثم تحديد فرص نجاحه.

يلاحَظ في هذا الصدد أن النظم الحاكمة ساوت وجودها وبقاءها مع بقاء الدولة، حيث كان عقد التحالفات لمصلحة النخب الحاكمة يجري بوصفه من جانب الدولة. وبناءً عليه، فإن معارضة النظام الحاكم أو الخروج عليه يعدّ مرادفًا للتمرد على الدولة ذاتها. ويرى بعض الدراسات أن هذه التوازنات قائمة على جماعات المصالح التي ترغب في

استمرار مصالحها من خلال التعايش، وليس فيها أيّ تكامل أو اندماج[1056]. كما أن الدولة تعاملت مع قضايا الطائفية بوصفها معطياتٍ استراتيجية لا بوصفها مشكلات تسعى لحلّها[1057]، ومن ثم تساعد على تأجيجها بالحملات الإعلامية والتوظيف التاريخي، كما تدفع بشعاراتها لمواجهة مساعي الاصطفاف وراء قضايا الحريات والديمقراطية[1058].

تفسر توازنات التحالفات السياسية سياسات منح الجنسية القاسية في معظم المجتمعات العربية، بغضّ النظر عن طبيعة نظام الحكم التي ترتبط باستمرار حالات التوازن الهوياتي الهش ومنع اختلاله؛ فعلى سبيل المثال، ما معنى وجود جماعات من «البدون» ليس لديها جنسية ومواطَنة في الدول التي تعيش فيها منذ عقود، بينما تعاني هذه الدول (للمفارقة) ضعف الكثافة السكانية. كما أن سياسات تشكيل طبقات وسطى جديدة فشلت بسبب طابعها النفعي الشديد الذي أظهر في الفترة الأخيرة أولوية التزام المرجعية الهوياتية لأفرادها على حساب مصالحهم الطبقية الضيقة. وفي هذا الصدد، تبرز عمليات التهميش السياسي لبعض القبائل أو الطوائف أو المناطق لمصلحة نظيراتها القادرة على بناء تحالف أكثر منفعة للنظم الحاكمة[1059].

ثالثًا: مظاهر الحضور المؤلم

يتتبع هذا المبحث مظاهر الحضور المؤلم للهويات الفرعية في المجتمعات العربية في مرحلة ما قبل الربيع العربي وما بعده. وبعيدًا عن التدقيق في سياسات الدول التي جعلت هذا الحضور مؤلمًا، ربما يكون عجزها وإخفاقها وتلاعبها الوارد في المبحث الثاني عنصرًا مهمًا، إلا أن موضع البحث هنا هو تفكيك التعريفات المعنية بالدولة على مستوى الخيال والبنية، وتقصّي مظاهر التفكيك التي شهدها المستويان في الدول العربية لتبرز الهويات الفرعية ملجأً نفسيًا ووظيفيًا، فما سبق كان آليات الحضور الكامنة، وما يلي هو مساحات الظهور العلنية.

الدولة: الهوية المتخيلة والوظيفة المجتمعية

يتكامل تعريف أندرسن للهوية المتخيلة مع توصيف تيموثي ميتشل لبنية الدولة؛ فبينما يعبّر الأول عن المقدمات النفسية لتشكيل المجتمع، يرسم الثاني ملامح استدامة هذا التشكل من خلال بنى وظيفية ورقابة مجتمعية. ومن الممكن فعلًا التنبؤ بمواجهة المجتمع صعوبات الاندماج والتمازج في حالة غياب آليات تشكيل الهوية المتخيلة، الأمر الذي ربما يتطور إلى محاولات تفكيك الدولة ذاتها إذا ما اقترن بإرادة سياسية، إلا أن غياب الهوية المتخيلة يمكن تخطّيه في الدول «العنيفة» من خلال إحكام آليات الضبط الاجتماعي والأمني، كما هي الحال في عدد من المجتمعات العربية. وتبدو الحالة العكسية أكثر تناغمًا، فوجود الهوية المتخيلة الجمعية في حد ذاته عنصر دافع لتشكيل بنى وظيفية وبلورة رقابة مجتمعية. وإجمالًا، فإن ضعف/غياب الهوية المتخيلة أو ضعف البنى الوظيفية والرقابة المجتمعية ربما يمكن التغلب عليه في ظل وجود البُعد الآخر، إلا أن غيابهما معًا يكوِّن اللادولة.

يقترح أندرسن ثلاثة مكونات رئيسة لبناء هوية متخيلة: اللغة والحدود والسيادة؛ فاللغة الجامعة تسمح بمساحات تفاعلية بين أفراد المجتمع، متمايزًا عمّا جاوره من مجتمعات، في الأقل على مستوى اللهجة. وارتباطًا بحسن التواصل، لا بد من رسم حدود للهوية المتخيلة، ويقصد بها المساحات الجغرافية والبشرية المعنية بالتخيل؛ فالجماعة المتخيلة لا بد لها من مدى جغرافي وعمق زمني يميزها من غيرها، وهو ما تُرجم في عمليات التعداد ورسم الخرائط ورفع الأعلام وتأسيس المتاحف، فتكرس الخرائط حدود الهوية المتخيلة، وتميز الأعلام شعاراتها، ويسكن التعداد الأفراد في فئات غير متداخلة التعريف[1060].

ارتباطًا بالسيادة والتشريع، يقدّم ميتشل تعريفًا للدولة بقوله إنها «تأثير بنيوي من التقنيات الحديثة القائمة على التخصص الوظيفي والسيطرة التنظيمية والمراقبة المجتمعية التي تمارسها مؤسسات داخل المجتمع، مثل الجيش والبيروقراطيات والمدارس»[1061]. ويتفق حلاق مع القول إن امتلاك الدولة نظامًا إداريًا وقانونيًا للاضطلاع بوظائف

محددة من خلال مؤسسات بعينها هو أحد المظاهر المهمة لسيادتها[1062]. وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على الجيش أداةً أمنية، وعلى البيروقراطيات لإدارة الخدمات الاجتماعية والقانونية، وعلى المدارس لتنفيذ عمليات التنشئة الاجتماعية والثقافية[1063].

بناءً على ذلك، فإن تقصّي حضور الهويات الفرعية لتنازع الدولة في مساحات الهوية المتخيلة والوظيفية المجتمعية مهمّ. وبخلاف الآليات السابقة، والمجالس العرفية والخدمات الاجتماعية والتعليمية والتحالفات السياسية التي ضمنت استمرار الهويات الفرعية في المجتمعات العربية، ولم تعارضها الدولة، بل وظفتها أو تلاعبت بها كثيرًا لمصلحتها، هناك آليات ووظائف ما كان للدولة، ممثلةً في نخبتها، أن تقبل المنازعة فيها، بل الهزيمة أحيانًا. وفي إطار حضور الهويات الفرعية حاليًا، نستكشف ما عدّ نطاقاتٍ مقدسةً للدولة حضرت فيها الهويات الفرعية جليةً منذ الربيع العربي، ونركز تحديدًا على الحدود والسيادة والجيش.

أ- الحدود

يتطلب استجلاء وضع حدود الدول العربية في مرحلة الربيع العربي وما بعده التركيز على البعدين المادي والرمزي. يُقصد بالبُعد المادي الحواجز الفعلية الفاصلة بين الدول العربية المختلفة التي تعدّ امتدادًا لاتفاق سايكس - بيكو في عام 1916 [1064]. ولا شك في أن هذه الحدود التي كثيرًا ما كانت محل تقديس على الرغم من تنازعها وتحريم عبورها على المحتاجين إلى الأمن والسكن، جرى انتهاكها بصورة سافرة. وجاء هذا الانتهاك على مستويين، مستوى الفاعلين من الدول، ومستوى الفاعلين من غير الدول؛ فالقمع العنيف للثورات العربية أفرز واقعًا جديدًا ذابت فيه الحدود بين معظم المجتمعات العربية، واصطفت جماعات متنوعة على أساس هوياتي، طائفي أو عرقي أو جهوي، للدفاع عن نفسها في مواجهة عنف السلطات القامعة، الأمر الذي امتد لاحقًا إلى ما يشبه حرب «الكل ضد الكل»[1065]. وتشهد الأوضاع في سورية والعراق، وبدرجة أقل في لبنان، على تطييف الصراع السياسي والمسلح مخترقًا الحدود، بما يطرح تساؤلات حول السيادة الوطنية. ولا تختلف الحال كثيرًا، وإن بُنيت على أسس قبلية وأيديولوجية، بين ليبيا وجاراتها. وعلى الرغم من إحكام غلق الحدود في الخليج العربي، جاء انتهاك الحدود مغلفًا بمسميات التدخل الإقليمي والتحالفات الدولية لتعبر من خلاله قوات درع الجزيرة نحو البحرين، وكذلك الحال مع سماء اليمن وترابه.

في هذا الصدد، يطرح أنموذج «تنظيم الدولة» حالةً جديرة بالتدقيق، بصرف النظر عن فرص استمراره ومداها؛ إذ نجح التنظيم في اختراق الحدود لا الإقليمية فحسب، بل الدولية أيضًا، ليجسد أنموذجًا تطبيقيًا للعولمة؛ فهناك تنوع خلفيات مقاتليه الذين جمعهم الاصطفاف الهوياتي، واخترقوا به الحدود الملاصقة والبعيدة. كما أن التنظيم يسيطر على ما يزيد على 30 في المئة من أراضي كلٍ من العراق وسورية، فضلًا عن ولاءاته الخارجية المتشعبة في اليمن وليبيا ومصر وتونس، وحتى خارج العالم العربي في القوقاز وأفغانستان ونيجيريا وأوروبا. ولا يقبل التنظيم الدولة القومية بالمعايير الحديثة، وإن تحوّل إليها بصيغة مستحدثة، ويسعى وراء خلافة أممية جلية، وهو استثمر الهويات القبلية والجهوية الدينية في مساعيه ليعيد رسم خريطة جديدة لمناطق وجوده وولاءاته[1066]. ومن ثم، حطم قداسة الحدود بين الدول العربية، واخترق إحدى دعائم الهوية المتخيلة لهذه الدول. كما انه أعاد إلى الأذهان مراحل تاريخية سابقة متعلقة بنشأة بعض الدول العربية الحديثة وفقًا لعصبيات هوياتية وأساليب عسكرية لا تختلف في جوهرها كثيرًا عن واقع التنظيم الحالي.

الواقع أن حالة السيولة عبر الحدود اقترنت أيضًا بإشكاليات اللجوء والنزوح الحاليين في سورية والعراق واليمن؛ فالحراك القسري، على خلفية الثورة السورية، تجاه دول الجوار، شكّل واقعًا جديدًا معنيًا بفرز هوياتي في الأساس، وبالبعد الوطني بدرجة أقل؛ فمثلًا، تزايدت المخاوف اللبنانية من اهتزاز التوازن الهوياتي الهش في البلاد لمصلحة السنّة. ولم تقبل تركيا المساس بالتركمان في مناطقهم المتاخمة للحدود التركية، وجاءت الردود العسكرية والدبلوماسية حاسمةً في هذا الصدد، بما يفوق دعمها السوريين العرب. وفي المقابل، رفضت السلطات العراقية المركزية العراقيين السنّة النازحين من مناطق تنظيم الدولة، واشترطت لدخولهم بغداد وجود «كفيل» لهم من أهلها. ولا يبدو إغلاق الحدود السعودية في وجه اليمنيين الفارين من الحرب في بلادهم استثناءً في هذا الصدد، بل يرتبط بتوازنات نشأة

المملكة السابق ذكرها في المبحث الأول، وهي السياسة المتبعة في الدول الخليجية من عدم قبول اللجوء وتحديد التجنيس.

تصحّ حالة السيولة في البّعد الرمزي للحدود المتمثّل في أعلام الدول؛ فمن اللافت أن الأعلام التي قصد بها تمييز الدول، لم تجد بعض مجتمعات الثورة الغضاضة في تغييرها في اتجاه أعلام سابقة تمثل قطيعة تاريخية مع الواقع، وفي اتجاه عمق تاريخي مغاير. بناءً عليه، رفعت الجماهير السورية علم مرحلة الاستقلال (1932-1958)[1067]، وأعلت الجماهير الليبية علم الملكية السنوسية (1951-1969). واضطرت دول أخرى إلى دعم حملات دعائية مكثفة لتأكيد الأهمية الرمزية لأعلامها الوطنية، مخافة استبدالها بأعلام تنظيمات أو هويات فرعية[1068]. ويبدو «وسم» («هاشتاغ») «الحدود تراب» الأقرب إلى تصوير حالة المجتمعات العربية التي ما عاد يفصل بعضها عن بعض سوى حفنة من تراب.

ب- السيادة

ترتبط سيادة دولةٍ ما بقدرتها على بسط نفوذها وتطبيق قوانينها على مساحة ما من الأرض، حيث تمثّل حدود سيادتها. ومن ثم، فإن مفهوم السيادة يتصل بالحدود محددًا مكانيًا، والقوانين بوصفها معيارًا موضوعيًا. وكثيرًا ما مثّلت الهويات الفرعية تحديًا لسيادة الدول العربية الحديثة، بالنظر إلى تخطي هذه الهويات الحدود الترابية المرسومة، وكذلك تطلّعها إلى تطبيق أعرافها/الشريعة في موازاة القوانين الوطنية أو على حسابها أحيانًا. وكما ذكرتُ في المبحث الأول، كانت المجالس العرفية إحدى الآليات المهمة للهويات الفرعية للاستمرار في مجتمعاتها، وإن ظلت تحت رعاية الدولة الوطنية. إلا أن تهاوي/ضعف سلطة الدول العربية في الأعوام الأخيرة مثّل تحديًا لافتًا لسيادتها على المستويين المكاني والموضوعي.

لا يحتاج واقع ممارسة السيادة في بعض الدول العربية إلى كثير من التفصيل؛ فحالة السيولة الحدودية وضعت قضية السيادة في إشكالية نظرية وفعلية. ولا مجال للحديث عن سيادة العراق أو سورية في المناطق التي أعلن فيها تنظيم الدولة «خلافته»، الأمر الذي ينطبق على بعض المحافظات اليمنية وبعض الأقاليم الليبية، ومن هنا تخضع هذه المناطق لـ «سيادة» التنظيمات الحاكمة. وتكاد تبسط الدولة السورية «الوطنية» سيادتها على مناطق أقل من مساحات سيادة معارضيها على اختلافهم. كما أن الحكومة اليمنية انتقلت إلى الرياض أشهرًا عدة، ولا تكاد تستقر آمنةً في عدن، بينما يفرض الحوثيون سيادتهم على العاصمة صنعاء، ويوجد تنظيم القاعدة بصورة حاسمة في محافظة حضرموت. ولا يزال مخاض الحكومة الليبية عسيرًا بين حكومتين في إقليمين مختلفين. وسبق ذلك السيادة الكردية على كردستان العراق، بما يشمل القوانين المحلية والاتفاقات الاقتصادية، كما هي الحال بدرجة أقل في تقسيم مناطق النفوذ بين القوى اللبنانية مع الحفاظ على مظلة سيادة الدولة.

بالنظر إلى أن فرضية الدراسة تركّز على تواري الهويات الفرعية لا اندماجها، استنادًا إلى علاقاتها بالدولة، فإن الوضع في الدول العربية الأخرى لا يبدو - في تقديري - أفضل حالًا. وما يقدّم تجاه الهويات الفرعية من مسكنات اقتصادية أو قهر اجتماعي أو عنف الدولة، جربته الدولة في سورية والعراق واليمن وليبيا سابقًا، وأثبت نجاحًا موقتًا، ولم يعفها مما آلت إليه. إن استمرار الدولة القائمة على العصبية وغياب سياسات المواطنة المتساوية يمثّلان أزمة حقيقية لمجتمعات تفتقر إلى الانتماء الجمعي. يضاف إلى ذلك أن أهم ما قدمته هويات فرعية متنوعة من تحديات للسيادة في بعض المجتمعات العربية هو «الأنموذج» لإمكان التحدي وفرص النجاح بدرجات متباينة.

ج- الجيش

إن هيمنة النظام/الدولة على تعريف العنف المشروع تعدّ أقدس مساحات سيادته؛ فهي الآلية الأهم للسيطرة على المجتمع، بغضّ النظر عن المشروعية والقبول الطوعي. ويرصد الأيوبي تأسيس الوزارات المصرية في عهد محمد علي منذ عام 1837، حيث بدأت بوزارة المالية تلتها الحربية ثم البحرية والتعليم، ولاحقًا الصناعة والزراعة[1069]؛

فالإمساك بالتمويل ووسائل القوة كان الهدف الأول للدولة. وفي توافق مع الأيوبي، يوضح بشارة دور الاستعمار في إعادة هندسة المجتمعات المستعمرة لتفكيك جماعاتها المختلفة، بينما يبقى الجيش وحده المؤسسة الأكثر تماسكًا التي ولدت في بعض المجتمعات العربية حتى قبل ميلاد الدولة[1070]. كما يلفت أندرسن إلى دور المدارس العسكرية وخريجيها من الضباط المحترفين في تطور القومية[1071]، الأمر الذي لا نحتاج إلى تفصيله في حالة المجتمعات العربية[1072].

يُظهر استقراء أوضاع الجيوش العربية وعلاقاتها بالهويات الفرعية ثلاث نتائج رئيسة: **الأولى** وجود تحدٍ ملموس من الميليشيات القبلية أو الطائفية أو الجهوية لعدد من هذه الجيوش، ما جعلها (الأخيرة) الطرف الأضعف في مجتمعاتها، كما هي الحال في العراق واليمن ولبنان. إن تركيبة الجيوش الوطنية في بعض الدول العربية تعكس أولوية الولاء للنظام، ومن ثم، لجأ بعض الهويات الفرعية لإيجاد ميليشيات تابعة له. وتمكنت هذه الميليشيات لاحقًا - بفعل عوامل داخلية أو إقليمية - من التوسع، بل التفوق على الجيش «الوطني»، ولا مجال للحديث عن قوة الجيش العراقي الوطني الذي استثمرت الولايات المتحدة المليارات في تكوينه في عقب تفكيك جيش صدام حسين في عام 2003، في مقابل قدرات قوات الحشد الشعبي الشيعية والبشمركة الكردية. ويمثّل الجيش السوري واجهةً للقوى العلوية المحلية في الأساس، مدعومةً خارجيًا. كما أن اعتماد علي عبد الله صالح على قبيلته «حاشد» في تشكيل الجيش قاد إلى تنازع في الولاء حُسم لمصلحته لاحقًا.

النتيجة **الثانية** هي أن انخراط الجيوش «الوطنية» في قمع ثورات الربيع العربي فجّر النزاعات المسلحة التي أعيد تعريفها لاحقًا لتصبح صراعات هوياتية، ونجم عن ذلك تفكك هذه الجيوش، بدرجات متفاوتة، إلى مصلحة تنظيمات جهوية أو طائفية. تمثّل الحالتان السورية والليبية أنموذجين على فداحة الخسائر التي لحقت بالمجتمعين جراء انحياز الجيش الوطني إلى مصلحة النظام الحاكم، فلم تقم الثورتان السورية والليبية في بدايتهما لمصلحة جهة ما أو طائفة بعينها، بل غلب عليهما الجماعية، إلا أن قسوة عنف الدولة ألجأت الثوار إلى هويات فرعية، فحملت كتائب المعارضة الليبية أسماء مناطقها، ولاحقًا تمحور نفوذها ارتباطًا بذلك. كما استنهض القمع المركّز على الأغلبية السورية السنّية الهوية الإسلامية في صورة مقاتلين إسلاميين من الداخل والخارج.

أخيرًا، استدرجت تنظيمات هوياتية الجيوش العربية الباقية إلى صراعات مسلحة، داخل أراضيها أو خارجها. وبغضّ النظر عن توازن القوى المنطقي لمصلحة هذه الجيوش، فإن هذه الصراعات تستنزفها ماديًا ومعنويًا لمصلحة التنظيمات الأخرى التي يعدّ استمرارها دليلًا سلبيًا على قدرات الجيوش الوطنية، الأمر الذي يواجهه الجيش المصري في صراعه مع فرع تنظيم الدولة في سيناء، بخلاف دوره في الصراع السياسي مع جماعة الإخوان المسلمين. كما تواجه دول الخليج وضعًا مشابهًا نتيجةً لتحالفها مع الحكومة اليمنية في مواجهة حزب أنصار الله التابع لجماعة الحوثي والمتحالف مع الرئيس اليمني السابق؛ فالجيوش الخليجية، وإن كانت أكثر تسليحًا وتدريبًا، تواجه صعوبةً في الحسم العسكري بالنظر إلى التكلفة البشرية وصعوبة الاكتفاء بالهجمات الجوية وتعقيدات المواجهات البرية. والأهم في هذا السياق، التحديات التي تواجه هذه الجيوش في تقديم مبررات مقبولة سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا لتبرير تحالفاتها وعداواتها مع تنظيمات ذات هويات فرعية متوغلة في مجتمعاتها.

خاتمة

تبدو محاولات استشراف مستقبل الهويات الفرعية عصيةً، بالنظر إلى ارتباطها بمستقبل الدولة العربية الحديثة ذاتها؛ إذ زالت دهشة ولادة الدولة العربية من دون مخاض على يد الاستعمار، وهي التي جلبت واقعًا مشوهًا وسياسات كسيحة، وحلّت محلها تحولات حالية عسيرة يمكن الانطلاق منها نحو تغييرات عميقة في كنه العلاقة بين الهوية والدولة العربية. ولا تكاد السيناريوات المتاحة للعلاقة المرتبكة والمركّبة بين الطرفين تتعدى حالة من حالتين: إمّا التشظي/الانهيار وإمّا التغيير/الديمقراطية.

يعني سيناريو التشظي/الانهيار سيطرة الهويات الفرعية على مساحات سيادة الدول، واختراق حدودها في اتجاه إعادة ترسيم قائم على السردية الهوياتية. وبقدر ما يفكك هذا السيناريو دولًا، فمن المشكوك فيه إقامة بناء سليم على أنقاضها؛ فالهويات بصورتها الحالية إقصائية، ولا ترنو نحو تعايش بنّاء مع محيطها الخارجي أو الداخلي. وليست حالات التطهير العرقي للسنّة في الأقاليم الكردية ببعيدة، والعكس بالعكس. كما أن سيطرة الدولة «المتوحشة» على جماعاتها المحلية تصب في السيناريو ذاته؛ فالنتيجة استقرار هش، وربما حرب بلا غالب. ويقدم سيناريو التغيير في اتجاه ديمقراطية تشاركية محاولة لرأب صدع العلاقة التاريخية بين الهويات الفرعية والدولة. وتسمح الديمقراطية المنشودة باستقرار مفاهيم الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والمجتمعية، وتنويع الفاعلين غير الممثلين لهوياتهم أو المرتبطين بها.

يمكن ترجيح أيٍّ من الخيارين في ضوء تفكيك أسس بناء الدولة العربية الحديثة وعلاقتها بالهويات الفرعية؛ فافتقار هذه الدول إلى عناصر الدولة الحديثة والمواطنة المتساوية يضعف قدرتها على التصدي لتحولات الواقع الراهن، وإن وظفت القمع والعنف حينًا من الدهر. وبقدر ما لاحت فرص بلورة ديمقراطية تشاركية عبر ثورات الربيع العربي، فإنها خلّفت انتكاسة هذا الربيع إحباطًا ويأسًا من التفات النخب العربية إلى محكوميها طواعية. بناءً عليه، فإن فرص حدوث السيناريو الثاني تكاد تتلاشى في ضوء الممارسات الراهنة للدولة العربية، فضلًا عن هشاشة أصولها التاريخية.

في المقابل، تمتلك الهويات الفرعية، وإن بدرجات متفاوتة، الروابط الروحية والمؤسسات المجتمعية التي تضمن قدرًا من الخدمات القانونية والتعليمية/التربوية والتحالفات السياسية لرعاياها. كما أن بعضها في العراق واليمن وليبيا وسورية، تمكن فعلًا من السيطرة على أقاليم بعينها، وإن ظل بعضها الآخر تحت السيادة الشكلية «للدولة» الوطنية. بناءً على ذلك، لا يبدو سيناريو التشظي للأسف بعيدًا عن أفق المجتمعات العربية. وعلى الرغم من امتلاك الدولة القومية أدوات العنف، فإن هذه الأدوات ما عادت تصب حصريًا في مصلحتها. كما أن استمرار توظيف عنف الدولة ما عاد كافيًا لصمود هيكلها، خصوصًا في ظل تداعي تحالفاتها السياسية وقدرتها الاقتصادية، بل حتى ضعف/تفكك جيوشها وانتهاك حدودها وسيادتها.

فهل من المحتَّم أن تشهد المجتمعات العربية مخاضًا صعبًا وصراعاتٍ هوياتيةً كالتي مرت بها أوروبا، للوصول إلى ديمقراطية ومواطَنة عربيتين؟

المراجع

1– العربية

إبراهيم، فرهاد. **الطائفية والسياسة في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق: رؤية في موضوع الدين و السياسة في المجتمع العربي المعاصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2008.

أبو الفضل، منى. **الأمة القطب: نحو تأصيل منهاجي لمفهوم الأمة في الإسلام**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

الإسماعيلي، أحمد. «التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي». **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 85-105.

أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ثائر ديب (ترجمة)؛ عزمي بشارة (تقديم). بيروت: شركة قدمس للنشر، 2009.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

______. «مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير». **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 7-18.

بوطالب، محمد نجيب، «الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية». **سلسلة دراسات وأوراق بحثية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

بيضون، أحمد، «للطائفية تاريخ...في تشكل الطوائف وحدات سياسية». **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 19-38.

حلاق، وائل. **الدولة المستحيلة: الإسلام والحداثة ومأزق الحداثة الأخلاقي**. عمرو عثمان (ترجمة). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

شقير، شفيق [وآخرون]. «الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة». **سلسلة التقارير المعمقة**؛ 3. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نيسان/أبريل 2010.

الصمادي، فاطمة (تحرير). **تنظيم «الدولة الإسلامية»: النشأة والتأثير والمستقبل**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

الظاهري، محمد محسن. **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

عزت، هبة رءوف. «ما بعد الدولة وما قبل القرون الوسطى: الحداثة والنظام والفوضى». **مجلة الديمقراطية**. العدد 58 (نيسان/أبريل 2015)، ص 10-19.

غليون، برهان. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

ميتشل، تيموثي. استعمار مصر. بشير السباعي وأحمد حسّان (ترجمة). ط 2. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2013.

النجار، باقر. «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي». المستقبل العربي. السنة 31، العدد 352 (حزيران/يونيو 2008)، ص 34-47.

النجار، غانم. القبيلة والدولة في الكويت والجزيرة العربية. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 1996.

النقيب، خلدون حسن. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف). ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

2 – الأجنبية

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London; New York: I. B. Tauris, 1995.

Barakat, Halim. *The Arab World: Society, Culture, and State*. Berkeley: University of California Press, 1993. At: http://ark.cdlib.org/ark:/13030/ft7d5nb4ss/.

Christie, Kenneth and Mohammad Masad (eds.). *State Formation and Identity in the Middle East and North Africa*. New York: Palgrave Macmillan, 2013.

Cox, Fletcher D., Catherine R. Orsborn and Timothy D. Sisk. «Religion, Peacebuilding, and Social Cohesion in Conflict-affected Countries.» Research Report, University of Denver Josef Korbel School of International Studies, 2015. At: http://www.du.edu/korbel/sie/media/documents/faculty_pubs/sisk/religion-and-social-cohesion-reports/rsc-researchreport.pdf.

Korany, Bahgat (ed.). *The Changing Middle East: A New Look at Regional Dynamics*. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2010.

Lee, Robert D. *Religion and Politics in the Middle East: Identity, Ideology, Institutions, and Attitudes*. 2nd ed. Boulder: Westview Press, 2013.

Matthiesen, Toby. *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2013.

Salamon, Lester M., S. Wojciech Sokolowski and Helmut K. Anheier. «Social Origins of Civil Society: An Overview.» Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project; no. 38, Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, Baltimore, 2000.

Selznick, Philip. «Institutionalism «Old» and «New».» *Administrative Science Quarterly*. vol. 41, no. 2 (June 1996), pp. 270-277.

(1018) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski and Helmut K. Anheier, «Social Origins of Civil Society: An Overview,» Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project; no. 38, Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, Baltimore, 2000, pp. 11-14.

(1019) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 59.

(1020) يقتبس باقر النجار من أمين معلوف أن الهويات لا تكتسب أهميتها بشكل بدهي، لكنها تبرز في لحظة الحادث حينما يُعبَّر عنها في مواجهة الآخر وبالقوة نفسها، ويقوى دورها من خلال الجماعية. من هنا، فهو يرى اختلاف تعبير الفرد عن هويته باختلاف السياق. يُنظر: باقر النجار، «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي»، **المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 352 (حزيران/ يونيو 2008)، ص 36.

(1021) أحمد بيضون، «للطائفية تاريخ...في تشكل الطوائف وحدات سياسية»، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 22.

(1022) منى أبو الفضل، **الأمة القطب: نحو تأصيل منهاجي لمفهوم الأمة في الإسلام** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005)، ص 26.

(1023) أثبت روبرت لي أن الدين يعدّ مكونًا رئيسًا في مجتمعات الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، حيث لا يمكن تخطيه ضمن مكونات الهوية. إلا أنه رأى أن دول المنطقة التي اضطرت إلى تعريف نفسها دينيًا أعادت تعريف الدين الذي يلائمها، ولفت إلى أن عدم توافق الهويات الدينية مع حدود الدولة يمكن أن يعرقل تشكّل سياسات قوية لضمان السلام والحرية لجميع المواطنين. لمزيد من التفصيلات، يُنظر: Robert D. Lee, Religion and Politics in the Middle East: Identity, Ideology, Institutions, and Attitudes, 2nd ed. (Boulder: Westview Press, 2013), pp. 13 and 275-276.

(1024) Kenneth Christie and Mohammad Masad (eds.), State Formation and Identity in the Middle East and North Africa (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 29.

(1025) Nazih N. Ayubi, Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London; New York: I. B. Tauris, 1995), p. 3.

(1026) هبة رءوف عزت، «ما بعد الدولة وما قبل القرون الوسطى: الحداثة والنظام والفوضى»، **مجلة الديمقراطية**، العدد 58 (نيسان/ أبريل 2015)، ص 12.

(1027) Ayubi, pp. 117-119.

(1028) Ibid., p. 123.

(1029) لمزيد من التفصيلات بشأن الأنموذج اليمني، يُنظر: محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 252-270.

(1030) Ayubi, pp. 132-133.

(1031) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 2008)، ص 108.

(1032) المرجع نفسه.

(1033) Ayubi, p. 123.

(1034) عزت، ص 12.

(1035) يُنظر النقاش بشأن توزيع عوائد النفط: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**،

ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 146–147.

(1036) Ayubi, p. 190.

(1037) يرى خلدون النقيب أن إدارة الحكم في المجتمعات الخليجية تتم وفقًا لما يطلق عليه «تضامنيات»، مثل الشيوخ والعائلات التجارية الكبرى والمؤسسات الدينية والتحالفات القبلية والبنى الطائفية والمذهبية. ولم تستطع الطبقة الوسطى بلورة قدرات سياسية لمنع تأسيس النقابات، ما يضطرها إلى التعامل مع الدولة على أساسٍ عائلي وقبلي. ويضيف أن الجيش في اليمن يمكن أن يعدّ واحدًا من هذه «التضامنيات». لمزيد من التفصيلات، يُنظر: النقيب، ص 145–150.

(1038) Philip Selznick, «Institutionalism «Old» and «New»,» Administrative Science Quarterly, vol. 41, no. 2 (June 1996), p. 274.

(1039) بيضون، ص 21.

(1040) عزمي بشارة، «مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير»، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 14.

(1041) المرجع نفسه، ص 13.

(1042) يلفت نزيه الأيوبي إلى أن على الرغم ممّا اكتنف نشأة العراق من وجود تقسيمات طائفية للأعمال والنفوذ ومتقاطعة مع التقسيمات الجغرافية، غلب الحس الوطني في العلاقة بين السنّة والشيعة، كما ظهر في الحرب مع إيران (1980–1988)، مستدركًا في ما يتعلق وجود محاولات لإحياء النزعة الطائفية بعد حرب الخليج (1991–1992): Ayubi, pp. 110–113.

في هذا الصدد، يؤكد فرهاد إبراهيم أن قيام نوري السعيد في الفترة 1941–1958 ببناء تحالفات بين الدولة وشيوخ العشائر كان ذا نتائج سلبية على النظام السياسي؛ فالدولة ما عادت آلية للتحديث، بل قوة تحرص على حماية مصالح شيوخ العشائر. يُنظر: فرهاد إبراهيم، **الطائفية والسياسة في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق: رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص 182.

(1043) بشارة، «مدخل لفهم المسألة الطائفية»، ص 13.

(1044) تتمتع القبائل اليمنية بسلطة قانونية كاملة في مناطقها، بل يدير بعضها سجونًا خاصة به. يُنظر: شفيق شقير [وآخرون]، «الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة»، **سلسلة التقارير المعمقة**؛ 3، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نيسان/ أبريل 2010، ص 41–43.

(1045) Ayubi, p. 22.

(1046) النجار، «الفئات والجماعات»، ص 25.

(1047) بيضون، ص 29.

(1048) المرجع نفسه، ص 30، و Ayubi, p. 110.

(1049) بيضون، ص 29.

(1050) لمزيد من التفصيلات بشأن التباين اللغوي والمذهبي في سلطنة عمان، يُنظر: أحمد الإسماعيلي، «التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي»، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 94–97.

(1051) Halim Barakat, The Arab World: Society, Culture, and State (Berkeley: University of California Press, 1993), p. 274, at: http://ark.cdlib.org/ark:/13030/ft796nb5ss.

(1052) محمد نجيب بوطالب، «الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية»، **سلسلة دراسات وأوراق بحثية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 9–11.

(1053) غانم النجار، **القبيلة والدولة في الكويت والجزيرة العربية** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 1996)، ص 25.

(1054) شقير [وآخرون]، ص 12-13، والظاهري، ص 257-260.

(1055) ارتباطًا بالأنموذج الكويتي، يُنظر: النجار، **القبيلة والدولة في الكويت**، ص 16-17.

(1056) Fletcher D. Cox, Catherine R. Orsborn and Timothy D. Sisk, «Religion, Peacebuilding, and Social Cohesion in Conflict-affected Countries,» Research Report, University of Denver Josef Korbel School of International Studies, 2015, pp. 13-16, at: http://www.du.edu/korbel/sie/media/documents/faculty_pubs/sisk/religion-and-social-cohesion-reports/rsc-researchreport.pdf.

(1057) Toby Matthiesen, Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2013), p. xiii.

(1058) يرى الكاتب أن في ظل السيطرة الكاملة على الإعلام في المجتمعات العربية، لا مجال للحديث عن حملات دعائية من دون موافقة الحكومة أو تغاضيها، ويرى أيضًا أن احتجاجات البحرين في عام 2011 جرى تطييفها لمنع الاصطفاف حول قضايا الحريات. يُنظر: Ibid., p. ix.

(1059) يُنظر رأي نزيه الأيوبي حول الخلاف بين الحجاز ونجد والقبائل في الجنوب:

Ayubi, p. 236.

(1060) بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ثائر ديب (ترجمة)؛ عزمي بشارة (تقديم) (بيروت: شركة قدمس للنشر، 2009)، ص 161 و168.

(1061) Ayubi, p. 11.

(1062) وائل حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والحداثة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، عمرو عثمان (ترجمة) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 75-78.

(1063) يرى حلاق أن الهيمنة الثقافية ضرورية لاختراق المجتمع والتوغل فيه، الأمر الذي دفع الدولة الأوروبية إلى تدمير الكيانات الداخلية التي يمكن أن تتحلى بأي سلطة مستقلة سياسيًا، وأكد دور مدارس الدولة والتعليم الذي تنظمه قوانينها لتأسيس نخبة ثقافية ومجال ثقافي عامّ يستجيب لتوغل الدولة الاجتماعي والثقافي. يُنظر: المرجع نفسه، ص 80-81.

(1064) يرى خلدون النقيب أن الهدف النهائي للاستعمارين الفرنسي والبريطاني كان تجزئة العالم العربي، بغضّ النظر عن اتفاق بذاته. ويضيف أن اتفاق سايكس - بيكو بطُل بعد أعوام قليلة من توقيعه، وإن ظلت مصالح القوى الاستعمارية هي المحرك لمصائر مجتمعات المنطقة. لمزيد من التفصيلات، يُنظر: النقيب، ص 108-110.

(1065) لفت بهجت قرني مبكرًا إلى تحوّل الحروب الجديدة في المنطقة نحو الفاعلين من غير الدول، مثل حرب إسرائيل ضد حزب الله اللبناني في عام 2006، وحربها ضد حماس في عام 2008 وما بعدها. واعتمد كتاب قرني على أطروحة مفادها أن بخلاف الثورات والحروب والحوادث الكبرى، تحدث تغييرات صغيرة ومتراكمة في المجتمعات العربية ربما لا تحسها النخب الحاكمة لظاهرية الاستقرار، وإنما تتفاقم في المستويات الأسفل. وتصب هذه التغيرات المتراكمة لمصلحة إحداث تحولات كبرى. وفي ما بعد كتاب قرني، انطلقت الثورات والحروب والتغييرات المتراكمة لتكوين واقع جديد. لمزيد من التفصيلات، يُنظر: Bahgat Korany (ed.), The Changing Middle East: A New Look at Regional Dynamics (Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2010), p. 20.

(1066) لمزيد من التفصيلات، يُنظر: فاطمة الصمادي (تحرير)، **تنظيم «الدولة الإسلامية»: النشأة والتأثير والمستقبل** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص 45-54.

(1067) عبير حيدر، «تحولات العلم السوري»، **السفير**، 30/1/2013، في:

http: / /arabi.assafir.com /article.asp?
.aid=630&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slider

(1068) ارتفع علم ولاية برقة عند إعلان حكومتها الفدرالية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

(1069) Ayubi, p. 103.

(1070) عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 246-247.

(1071) أندرسن، ص 232.

(1072) لمزيد من التفصيلات بشأن مراحل نشأة الجيش المصر أنموذجًا، يُنظر: تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، بشير السباعي وأحمد حسّان (ترجمة)، ط 2 (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2013)، ص 91-104.

القسم الرابع
التحولات الاجتماعية - السياسية

الفصل الثالث والعشرون
سجال الهوية وأثره في الانتقال الديمقراطي في المرحلة الانتقالية مصر وتونس – دراسة مقارنة ...... حفيظ هروس

إذا كان الحراك العربي قد فاجأ أغلب الدارسين وعلماء السياسة والاجتماع، نظرًا إلى سرعة انبثاقه وتوهّجه، وكذا قوة تدفقه وتمدده، ثم عمّق شعاراته ومطالبه، فإن مآلات هذا الحراك بعد مرور خمس سنوات على انطلاقه تبقى هي الأخرى محيّرة بالنظر إلى تعددها واختلافها؛ فبعضها آل إلى صراعات داخلية، أهلية أو قبلية أو طائفية، بينما نجحت التجربة التونسية في الوصول إلى قدر من الانفراج نحو تحقيق التحول الديمقراطي، وانتهى الوضع في التجربة المصرية إلى الانقلاب على التجربة الديمقراطية الوليدة والتقهقر إلى عهد التسلط والاستبداد.

لعل الأسباب التي أدت إلى اختلاف مآلات الحراك متعددة؛ فإذا نظرنا إلى التجربتين المصرية والتونسية، موضوع هذه الدراسة، فسنجد أن تفسير اختلاف مآلاتهما يرجع إلى عوامل عدة، رصد بعض الدراسات كثيرًا منها، أُمثِّل هنا بمقاربتين للتقريب فقط:

أولًا، مقاربة الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي ذي الميول العلمانية المعروفة، في كتابه **ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية**،حيث يُرجع نجاح التجربة التونسية إلى حكمة الشعب التونسي العريق الذي توافر فيه ما لم يتوافر في غيره من الدول العربية: طبقة متوسطة صلبة ومتينة؛ مجتمع مدني قوي؛ جيش وطني منتظم ومؤمن بالقيم الجمهورية؛ تقاليد حوارية عريقة؛ حساسية مفرطة ضد العنف[1073].

ثانيًا، مقاربة الكاتب المصري فهمي هويدي ذي التوجهات الإسلامية الذي تناول التجربتين المصرية والتونسية بالدراسة والتحليل في دراسات عدة، اخترنا منها مقالة «تونس إذ نغبطها ونحسدها» التي نُشرت على صفحات جريدة **الشروق** المصرية؛ إذ يرى فيها أن مرحلة الانتقال الديمقراطي التونسي تميزت بأربع خصائص مهمة خلت التجربة المصرية منها، هي:

- لم تتخلَّ النخبة السياسية عن الحوار على الرغم مما كان بينها من خلافات ومرارات، فنجحت في تجنيب الثورة مزالق ومآزق كثيرة.

- ظلّ الصراع والتجاذب سياسيين ومدنيين طوال الوقت، حيث ظلت القوات المسلحة ملتزمة الحياد وواقفة خارج المشهد.

- نجحت حركة النهضة في تقديم أنموذج جسَّد المصالحة مع الديمقراطية من جهة، ومع الاعتدال العلماني من جهة ثانية.

- تعاملت حركة النهضة مع مجريات الصراع بدرجة عالية من الوعي والمرونة[1074].

لكن ستُعنى هذه الدراسة عناية خاصة بدراسة مشكلة بعينها، هي: مدى تأثير التوافق الوطني أو غيابه في نجاح المرحلة الانتقالية أو فشلها من خلال التركيز على قضية سجال الهوية العلماني/الإسلامي عن طريق المقارنة بين تجربتين مختلفتين، شهدت إحداهما انفراجًا نسبيًا نحو الاستقرار والتحول الديمقراطي، وهي التجربة التونسية، بينما عرفت الأخرى انتكاسًا مريرًا نحو الاستبداد والتسلط، وهي التجربة المصرية.

ومبعث التركيز على هذا المتغير دون غيره في هذه الدراسة يعود إلى أسباب عدة، منها:

- العوامل التي ساهمت في اختلاف مآلات التجارب العربية، الظاهر منها والكامن. ولعلّ عناية الباحثين توجهت، على غير المعتاد، إلى سبر أغوار العوامل الكامنة وإبرازها، في حين ظلت العوامل الظاهرة حبيسة الظل، وأبرزها حالة الهياج التي رافقت عملية الاصطفاف والاستقطاب على أساس الهوية في البلدان العربية، إضافةً إلى أن هذا المتغير بالذات لم ينل حقّه من الدراسة والاهتمام مثل باقي المتغيرات والأسباب الأخرى.

- تكمن أهمية هذا المتغير في الرفع من مستوى الأداء والمشاركة السياسية، فضلًا عن إثراء تجربة الانتقال الديمقراطي أو إفقارها؛ ففي دراسة مسحية جادّة بشأن المؤشرات العامة التي طبعت عملية تصويت المصريين في المرحلة الانتقالية، توصّل محمد العجاتي إلى خلاصة مهمة مفادها أن كلما انخفض الاستقطاب زادت نسبة المشاركة السياسية[1075]. ويُفهم ضمنًا من ذلك، أي من مفهوم المخالفة، أن كلما ازدادت حالة الاستقطاب أفضت إلى العزوف السياسي، وبالتالي تعثّرت العملية السياسية برمّتها. وبيان ذلك أن في عقب الحراك الكبير الذي شهده عدد من الدول العربية، والمتمثّل أساسًا في الخروج للمطالبة بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، أسفرت قدرة هذا الحراك على إسقاط رؤوس كثير من الأنظمة المستبدة عن انفراجات سياسية مهمة أدّت إلى تفتق اللحمة الوطنية وانقسام «الكتلة التاريخية» على أسس أيديولوجية أحدثت استقطابًا حادًا، خصوصًا بين الأطراف العلمانية والأطراف الإسلامية، ونتجت من ذلك خلخلة المرحلة الانتقالية ودحرجة كرة الثلج في اتجاه انتكاسات مريرة نحو الاستبداد والتسلط، خصوصًا في التجربة المصرية، بينما استطاعت التجربة التونسية أن تنجو بصعوبة من الفخ، وترسم لنفسها مسارًا متميزًا بوّأها مكانة متميزة بين تجارب الانتقال الديمقراطي في إثر ما عُرف بـ «الربيع العربي». وجرى تتويج هذه التجربة بحصول الرباعي الذي قاد عملية الوساطة التاريخية بين جناحي الجماعة الوطنية على جائزة نوبل للسلام.

يمكن من خلال ما سبق صوغُ الفرضية الأساسية لهذه الدراسة على النحو التالي: كلّما برزت السِّجالات حول الهوية وطفَا الاستقطاب المذهبي على السطح في المراحل الانتقالية نحو الحكم الديمقراطي، فإنها تفضي إلى الإخفاق في تحقيق الوفاق الوطني المؤدي بدوره إلى عسر التحول الديمقراطي. وفي المقابل، كلّما خفتت حدة هذه السجالات وخبَا أُوَارها، يكون الوفاق الوطني أقرب والتحول الديمقراطي أيسر.

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في بيان أهمية بناء اللحمة الوطنية وضرورته بين الفرقاء السياسيين المختلفين في مراحل الانتقال الديمقراطي، بغضّ النظر عن الاختلافات الأيديولوجية المفرّقة، حتى يتسنى للجماعة الوطنية إنجاح المرحلة الانتقالية، وبناء الأنموذج الديمقراطي المأمول على أسس توافقية معقولة، وتفويت الفرصة على المتربصين من الأعداء الداخليين والخارجيين، وتجنّب الانتكاسة إلى عهود القهر والتسلط. والطريق إلى ذلك هي إرجاء المناكفات الأيديولوجية وسجالات الهوية إلى ما بعد بناء أسس الدولة الوطنية القادرة وحدها على استيعاب هذه المناكفات وتحقيق شروط التدافع السياسي وفقًا لآليات توافقية. أمّا غير ذلك من التركيز على إبراز قضايا الهوية في المراحل الانتقالية، فإنه يفتح الباب أمام الاحتراب الأهلي وانبثاق النزعات الخلافية التاريخية والطائفية التي يصعب رأبها، وغالبًا ما تفضي إلى تفكك الجماعة الوطنية والانزلاق نحو انتكاسات مريرة، كما يشهد على ذلك عدد من المآلات المؤسفة لتجارب الحراك العربي الأخير.

تكمن أهمية هذا البحث، من وجهة نظرنا، في بيان سمات المرحلة الانتقالية التي تقتضي توافقًا وطنيًا بين مكونات الجماعة الوطنية حول أسس المرحلة الانتقالية وطرائق إدارتها، وأساسيات الدولة الوطنية المنشودة لتحقيق العيش

المشترك. وهذا لن يأتي إلا من خلال تأجيل القضايا الأيديولوجية وإرجائها إلى ما بعد تثبيت أسس الوحدة الوطنية، وكذلك إظهار الأثر السيئ للاستقطاب على أسس الهويات الأيديولوجية في تفكك اللحمة الوطنية، وتشتت جهد جماعات الحراك السياسي في أفق تحقيق الانتقال الديمقراطي، ومن ثمَّ فشل الانتقال الديمقراطي في معظم تجارب «الربيع العربي».

لبحث هذه القضايا، اخترنا العمل على دراسة أنموذج الاستقطاب العلماني/الإسلامي وتحليله في بلدان الحراك العربي من خلال حالتين مختلفتين في المآل، هما الحالة التونسية التي استطاعت تجاوز مرحلة الخطر في الانتقال نحو الاستقرار السياسي، وحالة مصر التي شهدت تقهقرًا مريعًا نحو مربع الاستبداد من جديد، ومن هنا يتولد السؤال المركزي لهذه الدراسة: كيف أثَّر استعارُ حدة الاستقطاب الهوياتي أو خفوتها في اختلاف مآلات الحالتين موضوع الدراسة؟ وعن هذا يمكن أن يتناسل عدد من التساؤلات والإشكالات المرتبطة بالموضوع، من قبيل: ما مدى تأثير الخوض في تفصيلات قضايا الهوية في الاستقطابات الكبرى التي عرفتها بلدان الحراك العربي؟ وما هي أهم مظاهر الاستقطاب الهوياتي الذي شهدته كلٌّ من التجربتين التونسية والمصرية؟ وما هي أبرز مظاهر الاتفاق والاختلاف بين الحالتين؟ وهل ساهمت عملية الاستقطاب هذه في ظهور «الثورة المضادة» وسهّلت انقضاضها على عملية التحول الديمقراطي والعودة إلى عهود الاستبداد؟ وفي المقابل، هل سهّلت حالة خُفوت هذه الاستقطابات في التمكين لعملية تجاوز المراحل الحرجة في المرحلة الانتقالية وتحقيق نوع من الانفتاح السياسي؟ وما هي أبرز العوامل التي أججت عملية الاستقطاب؟ ثم كيف ساهمت العقيدة السياسية التي يستمد منها كلّ فريق في إذكاء عملية السجال تلك أو خفوتها؟

لمقاربة المسألة ومعالجة تفصيلاتها، اخترنا منهج المقارنة التحليلي بوصفه أنسب المناهج للمقابلة بين حالتين مختلفتين مع تحليل المعطيات الخاصة بكل واحدة منهما، ومن هنا فإنه يسمح لنا بما يلي:

- وصف الظواهر التي برز من خلالها هذا السجال، من قبيل الشعارات والتصريحات أو المواقف والبيانات... وغيرها وتحليلها.

- إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين المصرية والتونسية بخصوص موضوع السجال المتعلق بالهوية، وكيف أثّرت تلك الاختلافات في يسر عملية التحول الديمقراطي أو عسرها.

- إبراز أسباب الاختلاف في التعاطي مع بعض قضايا الهوية في الحالتين معًا وتفكيكها، محاولين وضع الإصبع على أهم العلل الكامنة والظاهرة التي أدت إلى إعطاب التغيير نحو الديمقراطية في بلدان الحراك العربي.

أولًا: مدخل مفهومي

ربما يكون من الطبيعي أن نصدِّر هذه الدراسة بتحديد المفاهيم الرئيسة التي سنشتغل عليها في غضون تحليل التجربتين التونسية والمصرية، من زاوية أثر الاستقطاب الهوياتي في نجاح الانتقال الديمقراطي أو إخفاقه في كلتيهما. وهنا تبرز الحاجة إلى تحليل ثلاثة مفاهيم أساسية، مع تحديد مؤشراتها العامة والطريقة التي سنعمل على توظيفها بها في ثنايا هذه الدراسة، وهذه المفاهيم هي: الحراك السياسي والمرحلة الانتقالية والهوية.

1 - الحراك السياسي

لعل أول صعوبة تواجهنا إزاء الحراك السياسي العربي الذي عرفته أغلب الدول العربية ما بعد خريف 2010 هي وعورة توصيف تلك الحركة التي أُطلق عليها كثير من التسميات، من أبرزها تسمية «الربيع العربي» التي طغت على باقي التسميات، ثم «الثورات العربية»، وكذلك «الحراك السياسي العربي» وغيرها. ونحن آثرنا أن نصطلح على هذه

الظاهرة باسم «الحراك العربي»، وتجنّبنا غيره من التوصيفات، خصوصًا مصطلح «الثورات العربية»، وذلك لفائدة إجرائية بحثية يمكن إجمالها في ما يلي:

- الغموض الشديد الذي يكتنف مفهوم الثورة؛ فهو يثير «القلق لعالم الدلالة ليس بسبب مداه الواسع في الاستخدام الشائع فحسب، بل كذلك لأنه من الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي»[1076] المستعصي على القراءة والتصنيف، بينما يبقى اصطلاح الحراك السياسي أقرب إلى الانضباط وعدم التفلت، حيث يمكن عدّه جزءًا من الحراك الاجتماعي الذي يهدف إلى إحداث نوع من الانتقال من وضع سياسي معيّن إلى وضع آخر، وهو المعنى المستفاد من الحراك الاجتماعي الذي يفيد إمكانية انتقال فرد أو جماعة من مستوى اجتماعي معيّن إلى مستوى آخر؛ فالمفهوم في شقّه السياسي يتيح إمكانية الحركة الدائمة نحو تحقيق أهداف سياسية بعينها.

- كون مفهوم الثورة يحمل بين طياته ضرورة تحقيق الأهداف التي من أجلها قامت الثورة، والمتمثلة أساسًا في تأسيس نظام سياسي جديد[1077] على أنقاض النظام السياسي البائد، ومن هنا «نتجنب أن نسمّي الثورة غير المكتملة ثورة»[1078]. أما الحراك السياسي، فيشير إلى النشاط السياسي المستمر على الرغم من الكبوات التي يمكن أن تتعدد في أوجهها وتتنوع في وسائلها، والتي تميز ما بعد الحراك ممّا قبله، فهو مفيد أكثر في دراسة تحولات الزمن الطويل. وعلى الرغم من احتمال أن يفيد المفهوم معنًى سلبيًا يتجلى في الحراك السياسي المضاد الذي يهدف إلى احتواء الفعل الإيجابي والمحافظة على الوضع القائم، فإن بالإمكان ملاحظة تحرّك واعٍ ومستمر لا انتفاضة عابرة ولا «خروج» مدان.

2- المرحلة الانتقالية وسماتها

ربما يُفهم بَدْءًا من المرحلة الانتقالية عدّها جسرًا يصل بين مرحلتين، تشير **الأولى** إلى «ما قبل» بينما تشير **الثانية** إلى «ما بعد». وتكمن أهميتها في تيسير عملية العبور من مرحلة «ما قبل» إلى مرحلة «ما بعد»، وأيّ غفلة عن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إعاقة عملية الانتقال وعسرها. وحتى لا تُخلَط بأيّ مرحلة انتقالية في التحقيب التاريخي العام، يغدو من الضروري تضييق معناها وقصره على الانتقال السياسي المربوط بالضرورة بتحديد الفاعلين السياسيين الديمقراطية هدفًا وأفقًا للمرحلة؛ إذ «لا معنى لعبارة مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية إلا بوجود فاعلين متفقين على هدف بناء الديمقراطية، وفعل ثوري وإصلاحي يقود إليها»[1079]. ويفرض هذا التضييق السياق العالمي الذي تُعدّ فيه الديمقراطية أمثل الأنظمة البديلة من الاستبداد في زماننا، وكذلك السياق المحلي الذي يشير إلى شبه إجماع على هذا المطلب بين القوى الشبابية والسياسية الفاعلة في الحراك العربي الأخير التي خرجت تجأر بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

بناءً عليه، فإن تعريف المرحلة الانتقالية يكون على النحو التالي: «مرحلة التحول والانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى نظم ديمقراطية»[1080]، وهي عملية شديدة التعقيد تشير إلى عملية «التحول في الأبنية، والأهداف، والعمليات التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة السياسية»[1081].

على هذا الأساس، ترتبط هذه المرحلة بجملة من الخصائص والسمات التي ينبغي الوعي بها واستحضارها إبان الانتقال الديمقراطي؛ إذ إن إغفالها أو التغاضي عن شروطها ومميزاتها يمكن أن يفضيا إلى نتائج كارثية، حيث إن «عدم فهم معنى الحركة الانتقالية إلى الديمقراطية ومتطلباتها هو من أهم عوامل تعثرها»[1082].

ونرى أن أمهات هذه الخصائص تقوم على ثلاثة أقطاب كبرى، هي:

- ما لا يمكن التنازل عنه أو التفريط فيه هو تحقيق الوحدة الوطنية من خلال التوافق على آليات إدارة مرحلة التحول نحو الديمقراطية والتأسيس لمقومات الدولة الوطنية المنشودة. أما القفز المباشر إلى التنافس الانتخابي المبكر قبل تحقيق التوافق، فسرعان ما يفضي إلى الخصومة واهتزاز الاستقرار السياسي واختلال الأولويات، وهو الواقع الذي

آل إليه بعض تجارب الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي؛ «فبفضل المنافسة المبكرة بين قوى معارضة أصبح الخصم الرئيس هو الحزب المنافس وليس النظام القائم ما شرعن التحالف مع النظام القديم أو الصمت عليه، أو حتى الدفاع عنه ضد الحزب المنافس، بما فتح المجال أمام قيام نوع من ثورات مضادة حقيقية»[(1083)].

من ثمَّ، فإن في أجواء الوحدة الوطنية فقط يتسنى للقوى الوطنية الاتفاق على «أن هدف المرحلة الانتقالية مشترك، وعلى أن إنجاح المرحلة الانتقالية وترسيخ أسس الديمقراطية مسؤولية وطنية مشتركة، وهي الأسس التي تمكِّن من التنافس لاحقًا»[(1084)].

- من ضرورات بناء التوافقات الكبرى في المراحل الانتقالية إضافةً إلى ما سبق ذكره، رفع جميع المخاوف المحيطة بسيطرة جهةٍ ما على أجهزة الدولة، وصوغ مقوماتها على أسس مذهبية ضيقة، وهي رسالة موجهة إلى جميع الأطراف الداخلية، خصوصًا أصدقاء الحراك السياسي الذي أطاح الأنظمة البائدة لطمأنتها، كما أنها رسالة موجهة إلى الخارج للحدّ من «المناطق الرمادية»، وكبح جماح أيّ تدخلات تفضي إلى عرقلة عملية التحول.

- الإيمان بعمق التغيير الذي يجب أن تحدثه المرحلة الانتقالية في عقليات التفكير والسلوك الاجتماعي للناس، وليس التركيز في الحلول السياسية المتمثلة في بناء المؤسسات السياسية الجديدة على أنقاض المؤسسات البائدة. وتمسّ هذه العملية مجالات الثقافة والقيم التربوية والتعليم التي تحتم وجود تفاهمات عميقة للحفاظ على اللحمة الوطنية وعدم تفكيكها.

3 – الهوية أو الهويات المتعارضة

يمكننا أن نسلّم لحسن حنفي بقوله «الهوية موضوع فلسفي بالأصالة»[(1085)]، لكنه ما لبث أن استدرك قائلًا: «على الرغم مما يبدو على الموضوع من طابع فلسفي ميتافيزيقي خالص، فإنه يرتبط بالفكر العربي المعاصر في القرنين الأخيرين [...] الذي يكشف صراع الهويات؛ فهو ليس موضوعًا نظريًا بل هو موضوع تاريخي يتعلق بوجود العرب في التاريخ»[(1086)].

كما أن الهوية لفظ تراثي معروف أيضًا نجده عند الجرجاني في تعريفاته مثلًا، حيث يقول: «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق»[(1087)]، وتناولته المعاجم الحديثة المختلفة بالتحديد والتدقيق، لكن ليس المقصود في هذا البحث خوض غمار المعالجات الفلسفية المجردة، ولا طرائق سؤال السياقات والأوضاع التاريخية المختلفة إلا بوصفها عوامل مفسرة لظاهرة سياسية ومجتمعية ارتبطت بالصراع الشديد بين الكتل السياسية الفاعلة بعد الحراك العربي الأخير الذي كان له بالغ الأثر في فشل أغلب تجارب الانتقال الديمقراطي في هذه الدول.

لهذا سيتجه عملنا التحليلي أساسًا إلى التركيز على الأبعاد والدلالات الاجتماعية لمفهوم الهوية؛ فإذا كانت الهوية «تشير إلى شعور شخص بما هو وما هي الأشياء الأكثر أهمية بالنسبة إليه»[(1088)]، فإنها من وجهة نظر اجتماعية تُحمَل على مضمون محدد يتمثل في: «تصورنا حول من نحن ومن الآخرون، وكذلك تصوّر الآخرين حول أنفسهم وحول الآخرين»[(1089)]، وهي بذلك تتشكل من مختلف «أدوات وأشكال التعبير التي تربط بين أعضاء الجماعة، وحول تصوراتهم المشتركة للإنسان والعالم والمجتمع [...] وحول منظومة السلوك والأخلاق العملية، وهذه العناصر تتمحور كلها حول عنصرين هما اللغة والدين..»[(1090)]، بحسب محمد عمارة، مع إضافة عناصر أخرى مكملة، مثل العرق والجنس والثقافة والموطن الجغرافي. لكن يجب الانتباه دائمًا إلى التداخل المعقد الملحوظ بين البُعد الفردي المتميز والبُعد الاجتماعي التشاركي في تشكُّل الهوية لدى الناس عبر سيرورة اجتماعية تفاعلية، كما يرى ريتشارد جنكنز[(1091)].

نظرًا إلى تعدد المؤثرات الاجتماعية، وتعدد العوامل الخارجية المؤثرة في خلق الهويات وامتدادها، فإن ذلك مظنة تشظي الهوية وبروز هويات متنافرة لدى المجتمع الواحد، ما يفضي حتمًا - كلّما سمحت الأوضاع بذلك - إلى صراعات شديدة على أسس أيديولوجية، حيث تحاول الجهة الأقوى فرض سيطرتها، وهو ما لا تستطيع عادةً الوصول إليه بفعل المقاومة الشرسة للأيديولوجيات المنافسة، الأمر الذي يعني ضرورة إنجاز تسويات ما[1092].

هذا ما يقودنا إلى توصيف حالة الاحتراب على أسس هوياتية في دول الحراك العربي **بالهويات المتعارضة** التي تجد أبرز سماتها، إضافةً إلى اختلاف أصولها الحضارية، في حالة التنافي الحادة في ما بينها، والتي لا تُبقي أيّ أرضية مشتركة للعمل الوطني الواحد المفترض، خصوصًا في مراحل الانتقال الديمقراطي؛ فراصد الاستقطاب عقب «الربيع العربي» يجد أنه تمثّل أساسًا بالصراع بين تيارين كبيرين هما التيار الإسلامي بتعبيراته المختلفة، والتيار العلماني بتنوعاته المتباينة. وهذا استقطاب ثنائي اختصر التعبيرات الدينية والاجتماعية المختلفة في كتلتين عظميين تعبّر كلّ واحدة منهما عن اعتماد عناصر فكرية وحضارية متناقضة. ولهذا يمكن أن نعتبر أن أساس هذا الاستقطاب هو قضايا الهوية بالدرجة الأولى، خصوصًا المتعلقة بعلاقة الدين بالسياسة وإدارة الشأن العام.

يجد هذا التكتل الاستقطابي على أساس الهوية جذوره في الامتداد التاريخي لما بعد عصر النهضة الذي تمثّل، بحسب حنفي، في بروز هويات ثلاث: الهوية الإصلاحية التي يمثّلها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتلامذتهما، والهوية الليبرالية التي يمثّلها الطهطاوي وخير الدين التونسي [...]، والهوية العلمية العلمانية التي يمثّلها شبلي شميل وفرح أنطون وغيرهما[1093]، لينتهي الأمر إلى وجود قطبين متصارعين نتيجة تشكّل رؤيتين مختلفتين لقضايا المجتمع والحرية، تستمد إحداهما من المرجعية الإسلامية، بينما تمتح الأخرى من عناصر الحضارة الغربية[1094].

نظرًا إلى تعدد القضايا التفصيلية التي جرى الاستقطاب حولها بين التيارين الكبيرين في عقب الحراك العربي، حيث لا يمكن الإحاطة بها كلّها في الحيز المخصص لهذه الدراسة، فإن القضية الأساسية التي سنركز عليها في المقارنة بين التجربتين المصرية والتونسية هي الدعوة إلى تطبيق الشريعة والحريات الشخصية، بوصفهما مكونين أساسيين من مكونات الهوية والخصوصية، وكذا بوصفهما أكثر القضايا المثيرة للخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين، وهذا احتراز مهم لا بد لقارئ هذه الدراسة من أخذه في الحسبان.

ثانيًا: سجال الهوية في المرحلة الانتقالية في الحالتين المصرية والتونسية

سرعان ما طفت على السطح في مصر نُذُر الانقسام السياسي في المرحلة الانتقالية بسبب الاستفتاء على التعديلات الدستورية يوم 19 آذار/مارس 2011. وهي تعديلات أنجزتها لجنة عيّنها المجلس العسكري برئاسة المستشار طارق البشري. فانقسم المصريون إلى كتلتين كبيرتين: إسلاميون داعمون، وعلمانيون رافضون. وحُسمت المعركة لمصلحة الإسلاميين، حيث إن الشيخ محمد حسين يعقوب وسم ذلك بـ «غزوة الصناديق»[1095].

كانت حماسة الإسلاميين في دعوة الناس إلى التصويت بـ «نعم» متركزةً في الخطر الذي يتهدد المادة الثانية من الدستور، وكذا إقرار المواد التي تتيح للبرلمان بغرفتيه إمكان تشكيل لجنة صياغة الدستور (المادة 189 مكرر)، ما رفضه الليبراليون واليساريون بقوة، ودعوا في المقابل إلى كتابة دستور للبلاد قبل إجراء الانتخابات في ما عُرف بمعركة «الدستور أولًا»[1096].

برزت مشكلة الاستقطاب مجددًا في ما عُرف بجمعة «وحدة الصف» يوم 29 تموز/يوليو 2011 التي خرجت ضد فكرة المبادئ فوق الدستورية التي تضمنتها وثيقة علي السلمي (نائب رئيس الوزراء)، حيث هيمنت الشعارات الإسلامية والدعوة إلى تطبيق الشريعة، ما أدى بكثير من القوى السياسية المناوئة إلى الانسحاب، بدعوى الإخلال

بالاتفاقات المحددة سلفًا[1097]؛ إذ دعا بيان الدعوة السلفية الخاص بهذه الجمعة، وكان بمنزلة ردٍ حاسم على التيارات المناوئة، إلى «رفض الوصاية التي تحاول قلة معروفة بانتمائها العلماني والليبرالي فرضها على إرادة الأمة من خلال كتابة 'وثيقة' حاكمة على الدستور، توضع فيها مواد 'فوق دستورية' لا يستفتى عليها الشعب، وتلزم 'الهيئة التأسيسية' لكتابة 'الدستور' بها، لأنّها لا تعبّر عن هوية الأمة الإسلامية، ولأنّ مرجعية 'الشريعة الإسلامية' فوق جميع المصادر والنصوص الأخرى، لذلك فهي باطلة [و] لا يمكن قبولها»[1098].

ازداد هذا الاستقطاب حدة بعد الانتخابات التشريعية وتشكيل اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور التي رأى العلمانيون أنها لا تمثّل الجميع، ما أدى إلى ظهور وثائق موجهة للمبادئ الدستورية كان بعضها مرجعًا للجميع، وفي مقدمها وثيقة الأزهر بشأن مستقبل مصر. وعلى الرغم من معارضة القوى الثورية جميعها وثيقة السلمي، فإن الاختلاف سيظل على أشده بخصوص اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، وصولًا إلى انفجار الأوضاع السياسية في عقب الإعلان الدستوري الشهير يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

كان السبب الرئيس في هذا الاختلاف والاستقطاب هو صوغ الدستور الذي سيسمح بتحديد طبيعة الدولة والنظام الحاكم وشكل الحريات في المستقبل، ما أعطى هذه المناكفات بُعدًا هوياتيًا تلَخّص في الصراع على المادة الثانية من الدستور، والطريقة التي ينبغي التعامل بها بين الأطراف العلمانية التي دعا بعض أقطابها إلى حذف الفقرة الثانية لهذه المادة من الدستور التي تنص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، والأطراف الإسلامية التي ترى ضرورة تعديل هذه المادة في أفق تعزيز إسلامية الدولة عن طريق «استبدال عبارة «مبادئ الشريعة الإسلامية» لتكون «والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»[1099].

أمّا في ما يتعلق بالتجربة التونسية، فإن القضية اتخذت شكلًا مختلفًا؛ إذ بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي مباشرةً، قرر فرقاء الجماعة الوطنية تشكيل حكومة «الترويكا» التي تضم حزب النهضة الإسلامي وطرفين آخرين يحملان رؤى تحديثية هما المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي، ما كان له انعكاس كبير على وحدة الصف الوطني وضمور عملية الاستقطاب. لكن الأمر لن يظل على هذه الحال؛ إذ ستشهد البلاد انقسامًا حادًا بعد اغتيال شكري بلعيد يوم 6 شباط/فبراير 2013 ومحمد براهمي يوم 25 تموز/يوليو 2013، إلا أن حكمة التونسيين كانت أكبر من هذه الانقسامات السياسية، حيث عمل الرباعي[1100] على قيادة حوار وطني صعب، خَلُص إلى حياكة توافقات حقيقية أنقذت التحول الديمقراطي، ما يجعلنا نميل إلى اعتبار الاستقطاب التونسي استقطابًا سياسيًا بالدرجة الأولى - وهو ما صرّح به راشد الغنوشي في ندوة «الانتقال الديمقراطي في العالم العربي» - قامت فيه مسألة الهوية بدور ثانوي، خصوصًا أمام المرونة التي أبداها جميع الأطراف.

بما أن الهوية وقضاياها المختلفة قامتا بدور مهم في تأجيج الصراعات بين مكونات الجماعة الوطنية، وتكوين قطبين كبيرين متقابلين، فإنني سأركز عليهما في عملية تشريح الحالتين المصرية والتونسية من خلال دَرْس أثر هذا الاستقطاب في عسر الانتقال الديمقراطي أو يسره، مؤكدًا بصورة خاصة مسألتين أساسيتين أثارتا كثيرًا من اللغط، هما مسألة الموقف من تطبيق الشريعة ومسألة الحريات الخاصة.

سأبدأ أولًا بعرض مواقف الأطراف المختلفة من القضيتين في التجربتين معًا، ثم أدلي بمجموعة من الملاحظات العامة المستخلَصة من خلال المقارنة بين التجربتين، وأحلل بعد ذلك الأسباب التي أدت إلى تأجيج الاستقطاب في مصر، انتهاءً بفشل عملية الانتقال الديمقراطي، وكذا الأسباب التي أدّت إلى خفوت حدة هذا الاستقطاب في التجربة التونسية، ما كان له الأثر الحميد في تيسير عملية الانتقال الديمقراطي وإرساء قواعد الاشتباك السياسي في إطار دولة المؤسسات.

ثالثًا: تطبيق الشريعة في أتون الاستقطاب

أوْلى التيار الإسلامي المصري قضية تطبيق الشريعة أهميةً كبرى في برامجه وبياناته وتصريحاته. وحشد على أساسها قوى المجتمع وعبّأها ضد ما عدّه تهديدًا لهوية البلاد، الذي تشكّله الاتجاهات العلمانية المختلفة. وكان الأمر أشد ظهورًا عند التيار السلفي؛ ففي بيان الدعوة السلفية يوم 1 شباط/فبراير 2011 «حول معالجة الموقف الراهن»، وَرَدَ في النقطة الأولى: «التأكيد على هوية مصر الإسلامية، كدولة إسلامية، مرجعية التشريع فيها إلى الشريعة الإسلامية، وكل ما يخالفها يعد باطلًا، وهذه مسألة اتفقت عليها عقيدة الأمة وعقدها الاجتماعي فضلًا عن دستورها، ولا يمكن المساس بها»[1101]. وورد تأكيد هذا الأمر في برنامج حزب النور، كما يلي: «قضية الهوية قضية محورية لا بد من الاهتمام بها والتركيز عليها [...] ولقد أظهرت الأمة بأطيافها كافة، توافقًا شعبيًا كبيرًا على اعتماد الإسلام دينًا للدولة، واللغة العربية هي اللغة الرسمية، وكذلك مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»[1102].

كما نظّمت التيارات السلفية فاعليات عدة لتأكيد هذا الأمر، منها مؤتمر 16 حزيران/يونيو 2011 في مسجد الخلافة الإسلامية في غبريال شرق الإسكندرية، بعنوان «لكنهم يحاربون الله»[1103]، وشعار «تطبيق الشريعة الإسلامية» الذي نظمته الدعوة السلفية، وكذلك مليونية «تطبيق الشريعة» يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 التي نظمها بعض الجماعات والأحزاب السلفية في غياب أبرز القوى الإسلامية: جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور.

أما جماعة الإخوان المسلمين، الطرف الأهم في المعادلة، فإن مسألة تطبيق الشريعة تحتل مكانة مهمة على سلّم أولوياتها؛ إذ أكد بيانها «حول الشريعة الإسلامية وهوية الأمة» أن الشريعة الإسلامية «أهم القضايا التي ننشغل بها ونسعى لترسيخها في المجتمع، وتعرض إخواننا للاستشهاد والسجن والاعتقال في سبيل ذلك عبر عقود من الزمن، ولا يمكن بحال من الأحوال التفريط في المطالبة بهذه الشريعة الغراء»[1104]. وبيَّن عصام العريان في إحدى مقالاته أن من الأهداف الرئيسة للجماعة هدف «المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية»[1105]. لهذا، لم يكن مستغربًا أن يكون أول تعليق يصدر عن خيرت الشاطر بعد تقديمه أوراق ترشيحه للانتخابات الرئاسية هو أن «تطبيق الشريعة الإسلامية... هدفه الأول والأخير إذا فاز في الانتخابات»[1106].

لكن الجماعة لا تفتأ توضح أن تطبيق الشريعة في عرفها مشفوع ببيان حقيقة المفهوم وشروط التطبيق السليم، أبرزها التدرج؛ فبخصوص حقيقة المفهوم، فإنّها تؤكد شمولية الشريعة وعدم حصرها في إقامة الحدود؛ إذ ورد في البيان المذكور: «مفهومنا للشريعة أنّها نظام شامل للحياة يسعى إلى تكوين الفرد المواطن الصالح صاحب الضمير الحي والمحب لوطنه والمخلص لأمته والراغب في تقديم الخير للناس من حوله، وتكوين المجتمع المتعاون المتكافل القائم على المساواة والعدل والاحترام المتبادل، وإقامة الحكم الرشيد القائم على خدمة الأمة وتحقيق العدل بين المواطنين وإقامة علاقات دولية متوازنة ومستقلة تسعى لإقرار السلم والتعاون الإنساني، وتأكيد حقوق الإنسان»[1107]. أما مسألة شروط التطبيق، خصوصًا ما يتعلق بالحدود، فيوضح البيان: «ولحماية هذا المجتمع الراقي الذي تصنعه الشريعة الغراء، فإنها جعلت نظام العقوبات في منتهى العدل والإحكام، فلا عقوبة إلا على جريمة، بعد استيفاء كافة شروط تحقق الجريمة، ومن ذلك تهيئة المجتمع أولًا لفهم الشريعة وقبولها، والتدرج العملي في تطبيقها، وتحقيقها للمقاصد الكلية التي لا غنى للإنسان والمجتمع عنها، وهي الحفاظ على الدين، والنفس والعقل والمال والعرض، بما يحقق الأمن النفسي والمادي في المجتمع»[1108].

على الرغم من بعض التفاوت بين السلفيين والإخوان في شأن الإعلاء من أهمية القضية وبيان التفصيلات المتعلقة بها، اتفقت القوى الإسلامية المختلفة جميعها على ضرورة تعزيز الهوية الإسلامية في مسوّدة الدستور، وعلى رأسها إثبات قضية أولوية الشريعة عن طريق التوسع في شرح الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور التي رأوا أنها غير كافية، وبيانها. فلما عجزوا عن ذلك بفعل التدافع مع التيارات المناوئة، لجأوا إلى اقتراح إضافة مواد أخرى تقرّ هذا التوسع وتدعمه. ولعل أبرز هذه المواد هي المادة 219 التي فسّرت عبارة «مبادئ الشريعة» في المادة الثانية، حيث ورد فيها «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنّة والجماعة»[1109]. ورفعًا لكلّ لبس، ورد في بيان الإخوان المذكور مزيد من الشرح والتفصيل بخصوص هذه الأسس المفسرة لمبادئ الشريعة، «والمقصود بأدلتها الكلية كلّ ما جاء في القرآن والسنّة الصحيحة، والمقصود بالقواعد الأصولية والفقهية: القواعد المستنبطة من عموم الأدلة الشرعية التي لا اختلاف عليها، والتي

تحقق مقاصد الشريعة، والمقصود بالمصادر المعتبرة: القرآن والسنّة والإجماع والقياس»[1110]. والأمر نفسه بالنسبة إلى حزب النور الذي يرى في إقرار هذه المواد تعزيزًا واضحًا لوضع الشريعة في الدستور مقارنةً بالدساتير السابقة[1111].

في الجهة المقابلة، حرص التيار العلماني على الدفاع عن علمانية الدولة من خلال اعتبار أن الفقرة الثانية من المادة الثانية، التي تقول إن «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، تهدد مدنية الدولة لأن القضية لصيقة بمسألة علاقة الدين بالدولة التي يرى العلمانيون أن الفصل بينهما أساس بناء الدولة الحديثة، وبناءً عليه، سعوا إلى إعادة صوغها في أفق عدّ الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع لا المصدر الرئيس، لفسح المجال أمام مصادر أخرى. كما أن سبب انسحابهم من اللجنة التأسيسية يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، إلى جانب ممثلي الكنائس الثلاث، كان الجدل المحتدم حول موقع الشريعة في الوثيقة الدستورية، خصوصًا بعد إضافة المادة 219 التي سبق ذكرها، حيث إن أحد المنسحبين وصف هذه المادة في مؤتمر صحافي بأنها «غريبة على الشريعة»[1112].

في الحالة التونسية وقع تمايز واضح بين الأطراف الإسلامية بخصوص هذه القضية؛ فحركة النهضة رأت أن القضية ثانوية مقارنةً بالقضية الأم التي هي تحقيق الحرية وبناء الدولة الوطنية المستقلة القائمة على العدالة. ويظهر أن حدسًا مبكرًا بالمآلات السيئة للصراع على أساس الهوية أدّى بالحركة إلى تجنب الدخول في استقطاب حاد مع التيار العلماني، ويظهر ذلك في خطاب الاطمئنان الذي ما فتئت قيادة الحركة تبعث به للخصوم السياسيين؛ من ذلك تصريح الغنوشي لمجلة *Der Spiegel* قبل عودته إلى تونس، قائلًا: «لا نريد [...] فرض الشريعة، إن ما تحتاجه تونس اليوم هو الحرية والديمقراطية الحقيقية»[1113]. وفي ندوة «الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: تونس كأنموذج» التي نظمها مركز دراسة الإسلام والديمقراطية في تونس في آذار/مارس 2013، صرّح الغنوشي في مداخلته: «النهضة لا تسعى لإقامة دولة إسلامية»[1114].

أمّا بخصوص تضمين قضية الشريعة في الدستور، فعزفت الحركة عن إدراج هذه المسألة في الدستور، واكتفت بالمادة الأولى التي تنص على أن «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»[1115]، وذلك في بيان رسمي لهيئتها التأسيسية في دورتها الحادية والعشرين، حيث رأت أن هذه المادة «تحفظ الهوية العربية الإسلامية للدولة التونسية، وتؤكد مدنيتها وديمقراطيتها في الوقت ذاته»[1116]. كما توحّد هذه المادة التونسيين، بينما الإصرار على تضمين قضية الشريعة يفرّقهم، بحسب تعبير الغنوشي الذي قال في حوار مع موقع «الإسلام أون لاين»: «لم نر فائدة من تقسيم المجتمع التونسي إلى معسكرين: معسكر الشريعة ومعسكر الرافضين للشريعة، في حين أن المجتمع التونسي بكل أحزابه اليوم مُجمع على الفصل الأول من دستور 1959»[1117].

ظلّت الأطراف الإسلامية الأخرى، خصوصًا السلفيين، متمسكةً بمسألة تطبيق الشريعة. وكان تخلّي حركة النهضة عن إدراج هذه القضية في الدستور من الأسباب التي أدّت إلى توتر العلاقة بينها وبين السلفيين، خصوصًا تنظيم «أنصار الشريعة»، قبل أن يؤول الأمر إلى القطيعة النهائية. وكان التنظيم قد انتقد بشدة تراجعَ حركة النهضة عن المطالبة بالتنصيص على مصدرية الشريعة الإسلامية في الدستور، واكتفاءَها بالإبقاء على الفصل الأول من الدستور السابق الذي يقول إن تونس دينها الإسلام. ووصل الأمر إلى اتهام النهضة بوجود شق علماني يسيطر على الحركة ولا يريد تحكيم الشريعة، بحسب تصريح سليم القنطري، أحد الوجوه السلفية البارزة[1118]. ونجد الموقف نفسه لدى حزب التحرير الذي علّق فيه عضو المكتب السياسي عبد الرؤوف العامر على تمرير الدستور بقوله: «لقد استطاع الغرب أن يُوجد دستورًا في تونس يكرّس السيطرة الغربية على هذا البلد، ويديم هيمنة الغربيين على الأمة الإسلامية». وأضاف: «إننا لا نطالب بتطبيق الشريعة بل نريد أن تكون العقيدة الإسلامية هي أساس الدستور وأساس الدولة»[1119].

في المقابل، كانت قوى التيار العلماني حريصة على عدم إدراج أيّ إشارات إلى كون الشريعة مصدرًا للتشريع في الدستور، بل ذهب بعضها إلى حد المناداة بحذف المادة الأولى التي تسدّ الباب، بحسب رأيهم، أمام إقرار حرية المعتقد وضمان علمانية مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة: «انتظرنا أن يتم التركيز في الدستور الجديد على الدولة

العلمانية»، كما تقول راضية النصراوي في تصريحها لإذاعة «بي بي سي»، وهو التوجّه نفسه الذي عبّر عنه الرئيس التونسي باجي قايد السبسي في مقابلة مع المجلة الفرنسية *Paris Match* بعد اعتداءات باردو، حيث رأى أن تونس لن تُحكم أبدًا من خلال الشريعة[1120].

رابعًا: الحريات الفردية في معركة الاستقطاب

مثّلت الحريات الشخصية إحدى أهم القضايا التي تركّز حولها الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين في ظل التدافع الهوياتي الذي أعقب الحراك؛ فالأولون يعتقدون أن هذه الحريات يجب أن تكون مسيَّجة بضوابط الشريعة، متكئين في سجالاتهم على مسألة الخصوصية الثقافية والدينية التي تميز المجتمعات الإنسانية، بينما ينطلق خصومهم في مقاربة القضية من مبدأ كونية حقوق الإنسان في شقَّيْها العام والخاص، وسموّ هذه الحقوق على القوانين الوطنية والخصوصيات المحلية، ويتهمون التيار الإسلامي بالسعي إلى «أسلمة» المجتمع؛ ففي مصر، ارتبط ظهور التيار السلفي في العمل السياسي بالدفاع المستميت عن ضرورة تقييد هذه الحريات بالضوابط الشرعية، ما أدى إلى إثارة كثير من المخاوف، أكان لدى العلمانيين أم لدى الأقباط. وبدا ذلك واضحًا لدى هذا التيار على المستوى النظري أو في بعض الوقائع العملية التي كان لها صدى سيئ في أوساط المخالفين.

أظهر عدد من تصريحات قادة الدعوة السلفية هذا التوجه، منها مثلًا ما قاله ياسر برهامي في مقابلة مع وائل الإبراشي في برنامج «الحقيقة»، بخصوص التوجه إلى منع الاختلاط في المجتمع، فأجاب بأنهم سيمنعون ما سماه «الاختلاط المحرم» في المسابح والحفلات الغنائية وغيرها[1121]. والشيء نفسه يقال عن الفن؛ إذ قال في المقابلة نفسها إنهم يحرّمون كلّ ما لا يتضمن الضوابط الشرعية.

أما على المستوى العملي، فمثّل ظهور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي أنشأت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقامت ببعض الحملات لحمل الناس على التزام التعاليم الشرعية[1122]، صدمةً للجميع، ما حدا بمجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر إلى استنكار الأمر وتأكيد أنه المرجعية الوحيدة المهتمة بالشأن الديني[1123]. وعلى الرغم من نفي الدعوة السلفية صلتها بهذه الهيئة، فإن هذا الفكر يجد بذوره في تصريحات قادة الدعوة السلفية، مثل برهامي الذي يرى أنه «لا يشترط إذن الإمام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1124].

لم تسلم مواقف بعض الإخوان هي الأخرى من إثارة كثير من اللغط، خصوصًا المتعلقة بإصدار قوانين تقيّد حريات الناس الفردية، وتطالب بوضع ضوابط محددة للسياحة في مصر. وكان من بين هذه التصريحات ما قاله سعد الكتاتني، أمين حزب الحرية والعدالة آنذاك، في لقاء مع ائتلاف دعم السياحة من «ضرورة وجود ضوابط تحكم وجود السياح في مصر مثل احترام التقاليد العامة»، وأضاف: «مصر بلد متدين والسياحة الشاطئية ولبس البكيني لا يجب أن يكون في الشواطئ العامة»[1125].

انطلاقًا من هذا التصور، حاول التيار الإسلامي برمّته العمل على تقييد الحريات الخاصة بالضوابط الشرعية في الدستور. ومن بين المواد التي أسالت مدادًا كثيرًا نذكر المادة 11 التي تنص على ما يلي: «ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام، والمستوى الرفيع للتربية والقيم الدينية والوطنية، والحقائق العلمية، والثقافة العربية، والتراث التاريخي والحضاري للشعب، وذلك وفقًا لما ينظّمه القانون»، وكذلك المادة 81 التي ورد في فقرتها الأخيرة: «تمارَس الحقوق والحريات بما لا يتعارض مع المقومات الواردة في باب الدولة والمجتمع بهذا الدستور»[1126]، وهي كلّها قيود لضبط الحريات وفقًا للضوابط الشرعية، لهذا طالب عدد من العلمانيين بتعديل هذه المواد من الدستور[1127] قبل أن تُحذَف فعلًا من دستور 2013.

في الجهة المقابلة، تمسّك العلمانيون، على عادتهم، بالدعوة إلى المحافظة على الحريات الفردية، وهالتهم التصريحات التي صدرت عن خصومهم بخصوص تقييد هذه الحريات. لهذا عملوا على رفض المواد الدستورية المثيرة للجدل في هذا الخصوص، ومن بينها المواد المذكورة المتعلقة بتقييد الحريات، إضافةً إلى المادة 43 المتعلقة بحرية المعتقد التي

جرى تغييرها لاحقًا في الدستور المعدّل بمساعدة لجنة الخمسين من عبارة «حرية المعتقد مصونة» إلى عبارة «حرية المعتقد مطلقة».

لكن على النقيض من الحالة المصرية، عملت حركة النهضة على طمأنة الجميع في سعيها للمحافظة على حياة الناس الخاصة، وعدم التدخل في شؤونهم الشخصية. ونستحضر هنا التصريح الشهير للغنوشي لصحيفة تايمز من أن النهضة لن تسعى إلى منع الخمور ومنع النساء من ارتداء «البكيني» في الشواطئ[1128]، وهذا انسجامًا مع تصورهم أن الدولة ينبغي ألّا تكون أداةً لفرض نمط معين على الناس، وإنما ذلك متروك لما سمَّاه التدافعَ المجتمعي؛ إذ قال في حوار مع علي الظفيري في برنامج «في العمق»: «ولا نرى أن من مهمة الدولة أن تفرض نمطًا من الحياة، تفرض نمطًا معينًا تتدخل في ملابس الناس، تتدخل في ما يأكلون وما يشربون وما يعتقدون وتتدخل في مساكنهم، لا، وظيفة الدولة أن توفر إطارًا عامًا للمجتمع يتعايشون فيه ويبدعون فيه ويتعاونون فيه ويتدافعون أيضًا حتى يتبلور لديهم رأي عام وثقافة عامة»[1129].

على الرغم من التخوفات التي أثارها عدد من العلمانيين التونسيين بخصوص نية الإسلاميين في فرض آرائهم ومعتقداتهم على الناس، وسعي بعض هؤلاء الإسلاميين للمسّ ببعض الحريات الشخصية، مثل ما وقع في كلية الآداب والفنون في منوبة، حيث جرى منع بعض الفتيات من وضع النقاب فقامت زمرة من السلفيين باقتحام الكلية المذكورة فتصاعدت المواجهات بين الطرفين[1130]، فإن التوافق كان سيد الموقف بين الطرفين في الصوغ النهائي لدستور البلاد، ومنها المواد المتعلقة بالحريات، مثل المادة السادسة المتعلقة بحرية المعتقد التي جاءت واضحةً في إقرار هذا الحق «الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي»[1131].

خامسًا: محاولة في التفسير

بعدما عرضنا جملة الحملات الاستقطابية وضروب تطبيقها، يمكننا أن نسجّل مجموعة من الملاحظات العامة من خلال المقارنة بين التجربتين المصرية والتونسية، ومن ثمَّ الانتقال إلى تحليل تلك البيانات، واضعين الإصبع على أهم العوامل التي ساهمت في تأجيج هذه المناكفات بين الطرفين أو عملت على تهدئتها. وأهم هذه الملاحظات نجملها كما يلي:

- ظهر لنا بالملموس أن عملية الاستقطاب في مصر كانت أكثر حدةً وأوسع نطاقًا، حيث شملت مجالاتٍ متعددةً، وانخرط فيها الفاعلون الأساسيون الدينيون والسياسيون والمثقفون وغيرهم. كما أنّها تميزت بعناد الأطراف المختلفة وتمسّكها برأيها ورفضها تقديم أيّ تنازلات معقولة من أجل تخفيف حدة التوتر الاستقطابي والبحث عن توافقات مشتركة. وهذا كله برز في مظاهر عدة، منها السعي لفرض الرأي بقوة الفعل من خلال الأغلبية المحصل عليها في المؤسسات المنتخبة، أو في رفض مبدأ الحوار من الأساس، أو الاستقواء بالشارع لحلّ النزاعات والصراعات، أو تبادل الاتهام بالتحالف مع الجيش، أو الاتهام بالسعي للهيمنة على الحياة العامة من خلال توجيه تُهمتَي الأخونة والأسلمة وغيرهما، ومقابلة ذلك بتهمة الكفر بالقيم الديمقراطية والتعددية من الطرف المناوئ. أفضى كلّ هذا في نهاية المطاف إلى انقسامٍ مجتمعي خطِر تمَّ على أساسه الفرز بين فريقين وشعبين.

أمّا في التجربة التونسية، فإن الأمر كان أهون شرًا وأقل حدة، حيث قامت الطبقة السياسية الواعية والناضجة بدورٍ مهم في العبور بالبلد إلى بر الأمان، بعدما استشعرت أهمية اللحظة التاريخية ومسؤولية إنجاحها والخوف من إفشالها بشهادة الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي نفسه[1132]، الأمر الذي أفرز مرونة وتعقلًا واضحين لدى الطبقة السياسية التونسية بتياراتها المختلفة، على الرغم ممّا عرفته من تجهّم وصراع كاد يودي بالفترة الانتقالية في فترات عصيبة من تاريخ البلد.

- مثّلت الهوية الوطنية الموضوع الأساس للاستقطاب بين الفريقين، وكان مرجع ذلك الاختلاف في الرؤية والمرجعية التي ينطلق منها كلّ فريق، ويتعيّن على أساسها صوغ هوية الدولة والمجتمع. وهي توجّه بالضرورة الاختيارات الكبرى بخصوص الأدوات الدستورية والقانونية والموقف من الحريات والمرأة والمواطَنة وغيرها من القضايا الشائكة. لكن هذا الاختلاف في عمومه يؤول إلى التركز في نقطة خلاف جوهرية هي مسألة علاقة الدين بالدولة، ودور الإسلام في السياسات العمومية والقضايا المجتمعية.

ليس الخلاف بين العلمانيين والإسلاميين بخصوص هذه المسألة جديدًا، لكن المشكلة تكمن في حفاظ كلا الطرفين على أطر مرجعية تقليدية في النظر إلى المسألة؛ فالإسلاميون في عمومهم ما زالوا غير قادرين على النفوذ إلى اجتهادات جريئة يتخلصون بها من المنظور السلفي المحافظ لمسألة علاقة الدين بالحياة العامة، ومن ذلك إصرار كبرى حركاتهم على الربط بين الدعوي والسياسي، والعمل على أسلمة المنتوجات الحداثية، بينما الحاجة تقتضي إبداع رؤى جديدة تستلهم المبادئ الدينية الكبرى، كالحرية والعدالة والكرامة، وفي الوقت نفسه تراعي التطورات البشرية الهائلة في ميادين العلوم السياسية والاجتماعية والإنسانية. أمّا العلمانيون، فإن أغلب نخبهم ما زال يعتمد الرؤية الغربية في عمومها وتفصيلاتها للمسألة، وغير قادر على تقديم اجتهاد يراعي الخصوصيات الثقافية والدينية للوطن العربي والإسلامي الذي ما زال الدين فيه يقوم بدور أساسي في تحديد الأطر الاجتماعية وتشكيل وجدان الناس وتطلعاتهم، الأمر الذي يقتضي مراعاة هذا المعطى الثقافي بقوة في صوغ الرؤى العامة لمؤسسات الدولة الوطنية ودور الدين في الحياة العامة.

- يجرّنا هذا إلى ملاحظةٍ ثالثة مفادها أن الخلاف بين الكتلتين الإسلامية والعلمانية في التجربتين معًا حول قضايا الحريات الشخصية وتطبيق الشريعة تركّز في نهاية المطاف في كيفية إقرار هذه القضايا في الوثيقة الدستورية، حيث جرى نقل الخلافات والصراعات المجتمعية إلى الجمعيات التأسيسية. وهذا يعني ضرورة مأسسة الخلاف وحصره في الأطر الشرعية التي تفترض تقريب شُقة الخلاف بين الطرفين، ومحاولة معالجة الاختلافات في هدوء وتروٍّ. لكن التجربتين محلّ الدراسة كشفتا عن طريقتين مختلفتين في التعامل مع الأمر؛ فبينما كانت اللجنة التأسيسية محلّ خلاف ودعاوى قضائية مستمرة في مصر، الأمر الذي أثّر في اللجنة وطريقة عملها وانتهى بانسحاب أغلب ممثلي التيار العلماني وإقرار نسخة دستورية محلّ خلاف، انتهى عمل اللجنة التأسيسية في الحالة التونسية إلى إقرار نسخة متوافق عليها بين جميع مكونات الشعب على الرغم من المصاعب والاختلافات التي صاحبت عملها منذ تأسيسها.

- وجود كتلتين كبيرتين، إسلامية وعلمانية، في مسألة الاستقطاب يخفي الاختلافات الكثيرة بين مكوناتها في شأن التفصيلات المتعلقة بقضايا الاستقطاب؛ فثمة دائمًا أطراف متشددة وأخرى معتدلة في الطرفين، حيث يجنح المعتدلون دائمًا إلى إقرار التوافقات الممكنة، بينما يسعى المتشددون لتأجيج الأوضاع وإحداث الاستقطاب الحاد داخل المجتمع. والفاصل بين التجربتين في هذه المسألة هو قضية التحالفات؛ ففي الحالة المصرية قاد السلفيون (الذين يُعَدّون أحد أركان الكتلة الإسلامية المؤثّرة) هذه الكتلة إلى المغالاة في إبراز قضايا الهوية، وضرورة إقرارها في الوثيقة الدستورية، متحفظين على أيّ تفاهمات ممكنة مع الطرف المقابل، بينما نجد في تونس أن القطع مع المكوّن السلفي وتحديد موقف حاسم من شذوذه الفكري والفقهي أديا إلى إقرار التوافق التاريخي بين الإسلاميين والعلمانيين بشأن تمرير الوثيقة الدستورية وإنقاذ المرحلة الانتقالية.

- كان المجتمع المدني في الحالة المصرية جزءًا من المشكلة، حيث انخرط عدد من المؤسسات الأهلية بقوة في الصراع الدائر بين طرفَي الاستقطاب. أما المجتمع المدني في الحالة التونسية، فكان جزءًا من الحل، حيث قامت أطراف هذا المجتمع بدور حاسم في التفاهمات التاريخية بين الكتلتين المتصارعتين، ممثّلةً بالرباعي الذي قاد عملية الحوار الوطني الشامل في أحلك مراحل الصراع بين الطرفين.

بعد عرض هذه الملاحظات العامة، يمكننا أن نستشف بيسر أننا أمام حالتين مختلفتين من الانتقال الديمقراطي؛ فعلى الرغم من بعض القواسم المشتركة الظاهرة للعيان، مثل السياقات المفرزة للحراك والالتحام الشعبي في أثنائه ووحدة المطالب المرفوعة، وهي الحرية والعدالة والكرامة، وعلى الرغم من احتدام صراع النخب السياسية واستقطابها الواضح بعد إسقاط النظام في كلتا الحالتين، فإن وجوه الفرق ومسافات البون بين التجربتين كانت أوضح وأسطع من

تلك القواسم، فكانت المآلات مختلفة أيضًا؛ إذ نجحت التجربة التونسية في عبور مرحلة الانتقال الديمقراطي بسلام، بينما كبتت التجربة المصرية لحكم الاستبداد والتسلط.

هنا يقفز إلى الذهن مباشرةً السؤال المشروع: ما هي الأسباب الرئيسة التي ولّدت الفروق المختلفة بين التجربتين وأدّت إلى هذه المآلات المختلفة؟ ويحيلنا هذا السؤال مباشرةً إلى السؤال المركزي الذي صدَّرنا به هذه الدراسة: كيف أثَّر استعار حدة الاستقطاب الهوياتي أو خفوته في اختلاف مآلات الحالتين موضوع الدراسة؟

مستندنا الرئيس في تفسير الفروق الفاصلة بين التجربتين من خلال المكونين الأساسيين في عملية الاستقطاب الهوياتي هو أنموذج **العقيدة السياسية** الذي جرى على أساسه بناء القرارات السياسية واتخاذ المواقف التدبيرية المختلفة.

وسأحاول تحديد هذا الأنموذج التفسيري من خلال بيان حدِّه ومبناه، وكذا التمييز بين درجاته المتباينة حيث يسعفنا في تفسير الفروق الواضحة في مآلات التجربتين المتغايرتين.

عرَّف حاكم المطيري العقيدة السياسية كما يلي: «مجموعة الأفكار والقيم - دينية كانت أو فلسفية - التي تحدد الموقف من الواقع السياسي، وتحكم له أو عليه، وتقدم تصورًا عامًا للنظام السياسي الذي يجب أن يحكم الدولة، وطريقة سياسته للمجتمع، وعلاقة السلطة بالأفراد وحقوقهم وحرياتهم»[1133]، ثم وضع لهذه العقيدة جملةً من الشروط الأساسية التي سنناقش بعضها في ما بعد.

استخدمت العقيدة السياسية أنموذجًا لتحليل المواقف والخيارات السياسية في عدد من الدراسات الجادة، منها دراسة نويل كالهن المهمة بعنوان **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية**، حيث بيَّن بالملموس الدور الفاعل الذي قامت به العقيدة الليبرالية الغربية في صوغ المواقف وتحديد السبل والاختيارات في دول أوروبا الشرقية في مسعاها لإقامة العدل وتسوية انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الانتقال إلى الديمقراطية[1134]. وهو يشير بذلك إلى الدور المهم الذي تقوم به الأفكار والمنظومات الثقافية والدينية في تحديد المواقف والتطلعات السياسية، مثل تصور بناء الدولة والنظام الحاكم والمرجعيات العليا والأسس المجتمعية... وغيرها.

يتمثّل سبب اختيارنا هذا الأنموذج التفسيري بقدرته على تحليل المواقف السياسية وسبر أغوارها وكشف خفاياها في وقتٍ ربما يبدو فيه كثير من هذه المواقف غير مفهوم، وكذلك دوره في تشكيل الخطاب والسلوك السياسيَين، وجعلهما بنيةً واحدة متماسكة يفسر بعضها بعضًا، وكذلك جدارته في تفكيك التمثلات النظرية التي يتعامل بها الفاعل السياسي مع خرائط الواقع.

إذا رجعنا مرةً أخرى إلى أطراف السجال الدائر حول الهوية في بلدان الحراك العربي، وجدنا أن مواقفها السياسية وتعبيراتها الفكرية المتعلقة بكيفية بناء الدولة وتأسيس الأطر المجتمعية وشكل الحريات ودور الدين في السياسة مختلفة، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى أنها لا تستمد من المنظومة الفكرية نفسها، ولا تمتح من المرجعية الثقافية والحضارية نفسها، ما يجعل عقائدها السياسية متباينة. وأزعم أن هذا هو السبب الرئيس في تأجيج هذه السجالات وسدّ الباب أمام أيّ إمكانات لإحداث تفاهمات - ربما تتعارض ظاهريًا مع هذه العقائد - تحافظ على تماسك اللحمة الوطنية وجماعتها، وتنقذ عملية التحول الديمقراطي.

لكن، مراعاةً لحالة الاختلاف الكائنة بين مكونات التيار الواحد في عملية الاستقطاب، لاحظنا أن الكتلة العلمانية وكذلك الكتلة الإسلامية ليستا دائمًا متجانستين، بل يوجد بين مكوناتهما عدد من الاختلافات المتعلقة بتفصيلات القضايا موضوع السجال. وحتى يتسنى لنا تطوير أنموذجنا التفسيري ودعم صموده أمام الاعتراضات التي ربما تنشأ ضده، نلجأ إلى تقسيم العقيدة السياسية إلى ضربين:

- **عقيدة سياسية جامدة** تتميز بالانغلاق والثبات، وهي أهم المقومات التي أشار إليها حاكم المطيري عند حديثه عن شروط العقيدة السياسية. ولا يكمن خلافنا معه في تلك الشروط وإنما في تعميمها على العقيدة السياسية كلّها، بينما أرى أن شروط القطعيَّة والحديَّة وعدم إمكان التأويل قاصرة على هذا النوع من العقيدة السياسية التي أدعوها بالعقيدة السياسية الجامدة، غير مُتعدية للنوع الثاني منها.

- **عقيدة سياسية مرنة** سماتها الانفتاح والتجديد وإمكانات التأويل المستمرة.

ما شجّعنا على هذا التقسيم هو إيماننا الكامل بأن مقومات العقيدة السياسية الإسلامية كليات وأصول، كالعدل والشورى والمساواة، تختلف بصددها الاجتهادات، سواء في الفهم أم التنزيل، قبل أن تصبح تفصيلاتٍ وجزئيات. كما أن أصول العقيدة السياسية الغربية الديمقراطية بتجلياتها المختلفة تحتاج إلى التعديل والمواءمة لتوافق مقومات المجتمع العربي المسلم، وليست وصفةً جاهزة للتطبيق الحرفي.

على هذا الأساس من التمييز، يمكننا أن نلحظ أن في الكتلتين المتصارعتين تيارين: تيار المعتدلين وتيار المتشددين؛ فالتيار الإسلامي تخترقه مدارس متعددة: سلفية وإخوانية وغيرها. والشأن نفسه نجده في الكتلة العلمانية التي نميز داخلها تيارات متعددة ليبرالية ويسارية وقومية. لكن ما يهمنا في التمييز بين هذه التيارات ليس المرجعية الدينية والحضارية بقدر ما هو القدرة على مراجعة عقائدها السياسية المتعلقة بالهوية، وتحديثها بما يساهم في بناء عناصر الوحدة الوطنية لا تفتيتها وتفريقها. لهذا، فإننا نميز في الإسلاميين بين مدرستين أو اتجاهين: مدرسة أو اتجاه الذين استطاعوا إبداع اجتهادات جديدة مكّنتهم من حسن تدبير مسألة الهوية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، ومدرسة أو اتجاه المحافظين الذين أصروا على مقاربة هذه المرحلة الحساسة من التحول الديمقراطي بالآليات التقليدية نفسها، والأطر المرجعية التي حكمت تصورهم قبل الحراك العربي. كما أنّنا نميز في العلمانيين بين مدرستين، مدرسة الذين أدركوا أهمية مراعاة الواقع العربي والإسلامي بما يقتضيه من ضرورات التفاهم مع شركاء الوطن، ومراعاة الأوضاع والمقتضيات التاريخية والاجتماعية، ومدرسة أولئك الذين يمتلكون مشروعًا محددًا سلفًا يريدون أن يحملوا الناس والمجتمع عليه مهما كانت التكلفة السياسية والمجتمعية.

اعتمادًا على هذا الأنموذج التفسيري، وباستعادة المقارنات التي عُقدت بين التجربتين المصرية والتونسية، يمكننا أن نستنتج بسهولةٍ ويسر أن الهيمنة في الحالة المصرية كانت لتيار العقيدة السياسية الصلبة التي لا تقبل التنازل ولا تفقه المناورات، وتتعمد فرض الرؤى والتصورات التي تؤمن بها بوصفها القيم الأصلح للمجتمع وأسس الدولة المنشودة، في تجلٍ واضح **للهويات المتعارضة** التي لا تقبل اللقاء، ومؤشرات هذا الاستنتاج واضحة يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

- معظم التحالفات السياسية التي نُسجت كان على أساس هوياتي صرف، ابتداءً من معركة التعديلات الدستورية في آذار/مارس 2011، حيث وقع تمايز واضح بين عموم الإسلاميين المدافعين عن هذه التعديلات مع فكرة تقديم الانتخابات على صوغ دستور قارّ للبلاد، وعموم العلمانيين الذين رفضوا هذه التعديلات ودعوا في المقابل إلى كتابة دستور توافقي قبل اللجوء إلى الانتخابات. وهو التمايز نفسه الذي حدث بخصوص تشكيل اللجنة التأسيسية وعملها، حيث أفضى في نهاية المطاف إلى انسحاب أغلب ممثلي الكتلة العلمانية وإقرار دستور خلافي، وصولًا إلى الاستقطاب الحاد بعد الإعلانات الدستورية للرئيس المنتخب محمد مرسي وانقسام المجتمع المصري. ولا يحتاج المرء إلى نبوغ نادر ليدرك أهمية العقيدة السياسية ودورها في تشكيل هذه التحالفات التي لم تكن سياسية بالقدر الذي كانت فيه مبنية على أسس هوياتية حادة. ومن هنا يمكننا أن نفهم موقف حزب النور ابتداءً من التحالف مع المخالفين من الليبراليين واليساريين، وهو الموقف الذي ينبغي أن يهدف إلى خدمة عقيدة الحزب أولًا وأخيرًا؛ إذ ورد في جواب برهامي عن إمكان التحالف مع الليبراليين قوله: «وأما مسألة التحالف مع المناهج المخالفة للشرع، فلا يجوز إلا مع ما فيه تعظيم لحرمات الله، وهو في الحقيقة إجابة للحق، ليس تحالفًا كالتحالفات المعروفة في التناصر على الحق والباطل، فإنها لا تجوز قطعًا، وكذا التحالفات التي تهدف إلى تقسيم الكعكة كما يقولون»[1135]. هذه التحالفات العقدية قامت

بدور سيئ في سَوْق الجميع إلى جحيم الاستقطاب الحاد، على الرغم من التفاوت المعتبر بين مكونات الكتلة الواحدة، الذي نتجت منه عواقب وخيمة على عملية الانتقال الديمقراطي برمّتها، وبرزت أساسًا في مظهرين معيبين: **الأول** رفض التنازل، خصوصًا لدى الإسلاميين الذين اعتقدوا أنهم قادرون، بفضل أغلبيتهم في المؤسسات المنتخبة وقدرتهم على الحشد في الشارع، على نيل مرادهم من دون حاجة إلى تفاهمات حقيقية مع خصومهم، **والثاني** رفض الحوار، خصوصًا لدى العلمانيين الذين تصوروا أن بإمكانهم إسقاط حكم الإسلاميين من دون عواقب تُذكر، متوسلين في ذلك استدعاء تدخّل الجيش والتعويل على الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات «الدولة العميقة».

- صعود وتيرة استخدام الدين في السياسة استخدامًا فجًا ومباشرًا أدّى إلى تفجر ظاهرة الفتاوى السياسية، خصوصًا لدى التيار الإسلامي الذي يرمي إلى تدعيم وجهة نظره وممالأة عقيدته السياسية، منها على سبيل المثال فتوى عمر عبد الكافي التي عدّ فيها من يدعو إلى الإضراب العام والعصيان المدني يوم 11 شباط/فبراير 2012 ومن يشارك فيهما آثمًا شرعًا[1136]، وكذلك فتوى القيادي الإخواني عبد الرحمن البر بعدم جواز تهنئة الأقباط بعيد القيامة بدعوى أن ذلك يناقض عقيدة المسلم ويصادمها كل المصادمة[1137]، وغير ذلك كثير. أمّا التيار العلماني، فقابل هذا الاستخدام المكثف للدين بنوعٍ جديد من التكفير هو تكفير المخالفين في إيمانهم بالقيم الديمقراطية، كالتداول على السلطة والحريات العامة وغيرهما.

خلافًا للتجربة المصرية، كانت الهيمنة والتحكم بالتجربة التونسية للقوى السياسية المستندة إلى العقيدة السياسية المرنة التي أتاحت لها مدَّ جسور التفاهم والحوار. ومؤشرات هذا التوجه لدى التيارات التونسية المختلفة كثيرة، منها:

- الإيمان بأهمية الحوار والتوافق؛ فمنذ اليوم الأول، أبدى جميع الأطراف الحرص على إنجاز التحول الديمقراطي في سياق توافقي صرف؛ فبالرجوع إلى البيانات التي أعقبت سقوط نظام بن علي، نجد كلًا من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية يؤكد ضرورة التوافق ومشاركة الجميع في بناء المستقبل الديمقراطي للبلد. وجاء في بيان حزب النهضة الصادر في 16 كانون الثاني/يناير 2011 بعنوان «حركة النهضة تحدد موقفها مما يحدث في تونس»، وبعد أن بسطت مطالبها: «تدعو القوى السياسية المعارضة إلى الحوار للاتفاق على معالم المشروع المجتمعي الجديد الذي يؤسس للبديل الديمقراطي الحقيقي»[1138]. أما بيان حزب المؤتمر يوم 9 كانون الثاني/يناير 2011، «معًا نبني البديل»، فورد فيه أن الحزب «يدعو كل قوى المجتمع المدني [...] إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي لكي يصوغ الرؤية الجماعية لتونس الغد [...] ويعلن المؤتمر أنه ينطلق في حملة اتصالات مع كل الأطراف دون سعي للوصاية وخارج كل إقصاء»[1139]. واستمرت الحال على ذلك في ما بعد. والمتتبع لتصريحات الشيخ راشد الغنوشي ومنصف المرزوقي ومواقفهما يشهد ذلك بوضوح؛ ذلك أن إحدى العلامات الكبرى التي وسمت خطاب منصف المرزوقي هي رفضه المطلق موقف «الحرب العقائدية» و«الاستقطاب الثنائي» بين العلمانيين والإسلاميين، وجعل مشروع الحداثة في مقابل «مشروع الهوية»[1140]. ونجد الأمر نفسه عند الغنوشي؛ ففي تصريحه المشهور يوم عودته من المنفى قال: «لا يمكن للديمقراطية أن تتحقق إلا بوفاق وطني وتضامن وطني»[1141]. ومهّد لهذه المواقف والتصريحات تاريخٌ طويل من العمل والنضال المشترك ضد النظام الاستبدادي في تونس كرّس تقاليد حوارية عريقة بين الطرفين. وأشار الرئيس التونسي السابق المرزوقي إلى تاريخ هذه الحوارات ودورها في إنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس ابتداء من عام 1984، مرورًا بائتلاف 18 أكتوبر وما نتج من ذلك من تفاهمات وأوراق مشتركة، وكذلك استبعاد المتطرفين من الجانبين[1142]، وانتهاءً بتشكيل حكومة «الترويكا» وتحقيق تحالفات سياسية بين العلمانيين والإسلاميين المعتدلين، خلافًا للتحالفات العقائدية في التجربة المصرية، ولا يخفى دور العقيدة السياسية بشقَّيها في بلورة هذه التحالفات.

- المراجعات الفكرية العميقة التي قامت بها الحركة الإسلامية التونسية متمثلةً في حركة النهضة سعيًا للتقريب والمصالحة بين الإسلام والديمقراطية، وفك الارتباط مع الرافد المشرقي المتمثل في «الثقافة الإصلاحية المشرقية» ذات المشرب الإخواني، المكون الأول الأساسي الذي صاغ نظرتها الإصلاحية وإعادة تأويله بما يخدم اندماجها في الواقع التونسي. يقول الغنوشي: «على الرغم من أننا في المرحلة الأولى من دعوتنا (1969-1979) كنّا في حالة

رفض للمجتمع القائم، أي البورقيبية بكامل أبعادها، وللتدين التقليدي لمصلحة التدين الإصلاحي المشرقي الوافد الذي حملناه إلى البلاد فاصطدمنا مع المجتمع في كل أبعاده»[1143]، وفي إثر ذلك بدأت عملية ترميم مزدوجة للمشروع تمثّلت في:

- نشوء حركة نقدية عميقة للفكر المشرقي، خصوصًا لفكر سيد قطب وأطروحته المتعلقة بجاهلية المجتمع، واعتبار الجماعة الإسلامية هي الأمة الإسلامية، وأن باقي المجتمع ليست على شيء من الدين، وأن المطلوب من هذه النواة أن تتوسع على حساب المجتمع وتنقل المجتمع إليها حتى تستوعبه[1144].

- بلورة عملية تحديث حقيقية لأطرها الفكرية وتميزها من مسألة التغريب التي قادتها البورقيبية، وذلك عن طريق التفاعل الإيجابي مع عوامل كثيرة كالثورة الإيرانية التي برز لديها البُعد الاجتماعي للإصلاح، والتجربة السودانية لتجاوز تفصيلات الرؤية السلفية، واختيار التعددية عن طريق إعلان الحزب في عام 1981، وإلى ما هنالك[1145].

النتيجة المهمة لعملية التطور هذه أن الحركة الإسلامية التونسية «تطورت من فكر شمولي إلى فكر تعددي»[1146]، حيث كان لهذا التطور اللافت أثره الواضح في الصوغ المتقدم لعلاقة الشريعة بالديمقراطية التي بلورتها الحركة، ومنحتها الحكمة والقدرة على اجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح. وظهر ملمح أساسي تمثّل في الفصل الإجرائي بين الدعوي والسياسي؛ فالشيخ الغنوشي يُعَدّ من أوائل الذين دعوا إلى هذا الفصل تحقيقًا للتخصص في الوظائف والأدوار[1147] في أفق حسم هذه القضية على المستوى التنظيمي في المؤتمر العاشر للحركة[1148].

واكب هذا التجديد في الأصول النظرية للحركة تجديد النظر في الأصول النظرية المتعلقة بتصور الدولة وأدوارها، حيث تم تجاوز النظرة الضيقة إلى وظائفها بوصفها أداةً أساسية لفرض الأفكار وتغيير قناعات الناس. يقول الغنوشي: «نحن لا نعوّل على أدوات الدولة في فرض نمط معين»[1149]، وإنما ذلك متروك للتدافع الاجتماعي ومن مهمات الحركة الدعوية.

إنّ هذه المراجعات المهمة التي أنجزتها الحركة الإسلامية التونسية تندرج ضمن ما اصطلحنا على تسميته بالعقيدة السياسية المرنة التي تُبنى على الانفتاح والتجديد وإمكانات التأويل المستمرة، والتي ساهمت إلى حدٍ كبير في التخفيف من حدة الاستقطاب على أرضية الهوية مع الفرقاء السياسيين الآخرين، وسهّلت إنجاح الانتقال الديمقراطي.

- فقه التنازل، وهو التعبير الذي لخص من خلاله المفكر الإسلامي فهمي هويدي[1150] تجربة حركة النهضة في التعامل مع الأزمات السياسية والسجالات الهوياتية التي دارت في تونس. فالعقيدة السياسية المرنة التي استطاعت الحركة بلورتها في خلال تجربتها السياسية الطويلة أتاحت إمكان تقديم هذه التنازلات، مسلحةً في ذلك برؤيةٍ مقاصدية ثاقبة ومستندة إلى تراث مقاصدي تونسي عريق. يقول الغنوشي عن تجربة حركته وتقديمها تنازلاتٍ صعبة لإنجاح الانتقال الديمقراطي من هذا المنظور: «المقصد الأعظم من موقعنا من السلطة: أن ننقذ بلادنا، أن ننقذ أنموذجنا التونسي في الانتقال الديمقراطي، بما يستوعب كل المكونات الوطنية على اختلاف توجهاتها العلمانية والإسلامية السلمية، بما يقطع الطريق على كل ضروب العنف والإرهاب أو عودة الدكتاتورية المتربصة بالثورة»[1151].

خاتمة

تُعدّ المرحلة الانتقالية أهم مراحل التحول الديمقراطي، لهذا فإن معرفة خصائصها والعلم بسِماتها يعدّان عنصرين مؤثّريْن في نجاحها، كما أن الجهل بتلك السمات يعدّ عاملًا حاسمًا في فشلها.

لعلّ أهم هذه السمات هي، كما رأينا، تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على لحمة الجماعة الوطنية القائدة للتغيير درءًا للانقسام والتشتت، وذلك عن طريق التجرد عن المصالح الحزبية والأيديولوجية، وإرجاء الخلافات المتعلقة بالهوية إلى ما بعد المرحلة الانتقالية، وبناء الدولة الوطنية.

أما الخوض في تفصيلات هذه الخلافات والدفع بها إلى الصدارة، فإنهما يؤديان غالبًا إلى استقطابٍ حاد يجرف الجميع إلى مستنقع الصراع المفتوح المفضي حتمًا إلى اضطراب المرحلة الانتقالية وفشلها. وكنا قد رأينا أن سوء إدارة المرحلة الانتقالية، خصوصًا في التجربة المصرية، جرَّ الكتلتين البارزتين في الحراك، العلمانية والإسلامية، إلى سجالات مستمرة بخصوص تطبيق الشريعة والحريات الشخصية موضوع الدراسة، وأفضى هذا بدوره إلى منزلقين خطِرين: الانقسام الحاد للمجتمع الذي لم ينفع معه دواء، وبروز الحراك المضاد وانقضاضه على السلطة والمجتمع من جديد.

في ما يتعلق بالتجربة التونسية، فإن الأمر كان أقل سوءًا، حيث استطاع الفريقان تجاوز خلافاتهما وتأجيل صراعاتهما مراعاةً لمقتضى ضرورات المرحلة.

أثبتنا في الدراسة الدور الحاسم الذي قامت به العقيدة السياسية بشقَّيها الجامد والمرن في بلورة المواقف المختلفة لجميع الأطراف، لكن ما يجب لفت الانتباه إليه هو أن تطور الفكر السياسي في اتجاه العقيدة السياسية المرنة رهين الاجتهادات الجادة التي يمكن أن تتعاطاها الأطراف المختلفة، من خلال بذل ما في الوسع من أجل فهم الواقع الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي تتحرك ضمنه ومراعاته، وهو ما نلمسه في التجربة التونسية التي كانت محظوظةً بأن نواة الكتلتين المتصارعتين كانت ناضجة، حيث أبقت الاختلاف في مستواه السياسي وأبت نقله إلى الأرضية الهوياتية الملساء.

لهذا، يمكننا في نهاية هذه الدراسة القول إن الفرضية التي انطلقنا منها صحيحة وجديرة بالتفات الأطراف المعنية بالانتقال الديمقراطي، وهي: كلّما برزت السجالات حول الهوية وطفا الاستقطاب السياسي والمذهبي على السطح في المراحل الانتقالية نحو الحكم الديمقراطي، نجد أن النتيجة إخفاق في تحقيق الوفاق الوطني المفضي بدوره إلى عسر التحول الديمقراطي. وفي المقابل، كلما خفتت حدة هذه السجالات وخبا أوارها، نجد أن الوفاق الوطني أقرب والتحول الديمقراطي أيسر.

المراجع

1- العربية

أبو رمان، محمد. **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

برو، فيليب. **علم الاجتماع السياسي**. محمد عرب صاصيلا (ترجمة). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

برينتن، كرين. **تشريح الثورة**. سمير الجلبي (ترجمة)؛ غازي برو (مراجعة). أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. **في الثورة والقابلية للثورة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. «نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية». المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، 20-22 آذار/ مارس 2014. ص 9، في: http://dohainstitute.org/release/ba5fdbfb-9066-40a6-85ef-2f40dc4065d5.

توفيق، نفين محمد. **المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة وأداء النظام**. إيمان عاطف (مراجعة وتحرير). القاهرة: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، 2012. في: http://egyda.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-/%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1.

الجرجاني، علي بن محمد. **معجم التعريفات**. تحقيق ودراسة محمد صِديق المنشاوي. الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، [2012].

الحبيب، سهيل. **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمات في إستئناف المشروع النقدي للأيديولوجيا العربية المعاصرة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

حنفي، حسن. **الهوية**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012.

زاهر، معتز. **من المسجد إلى البرلمان: دراسة حول الدعوة السلفية وحزب النور**. بيروت: دار تكوين للدراسات والأبحاث، 2015.

العجاتي، محمد. **كيف صوت المصريون في المرحلة الانتقالية: من الثورة إلى الدستور**. القاهرة: روافد للنشر والتوزيع. 2014.

الغنوشي، راشد. **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**. لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2001.

القديمي، نواف. **الإسلاميون: سجال الهوية والنهضة: مقاربات في الفكر والممارسة**. ط 2. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011.

كالهون، نويل. **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية**. ضفاف شربا (ترجمة). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

المسعودي، مصطفى. **من نحن في زمن التحولات الكبرى؟ سؤال الهوية الحضارية: السياق المغربي نموذجًا**. [القدس]: دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2012.

الهضيبي، إبراهيم [وآخرون]. **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**. عمرو عبد الرحمن (تحرير). سلسلة قضايا حركية؛ 27. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، [د. ت.].

وهولبورن، هارلمبس. **سوسيولوجيا الثقافة والهوية**. حاتم حميد محسن (ترجمة). دمشق: دار كيوان، 2010.

2- الأجنبية

Beau, Nicolas et Dominique Lagarde. *L'Exception tunisienne: Chronique d'une transition démocratique mouvementée*. Paris: Editions du Seuil, 2014.

Marzouki, Moncef. *L'Invention d'une démocratie: Les Leçons de l'expérience tunisienne*. Paris: La Découverte, 2013.

(1073) Moncef Marzouki, L’Invention d’une démocratie: Les Leçons de l’expérience tunisienne (Paris: La Découverte, 2013), pp. 173-174.

(1074) فهمي هويدي، «تونس إذ نغبطها ونحسدها»، **الشروق**، 28/ 10/ 2014، في:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=28102014&id=b8c6f3e7793-27-3a8dd3c7-d97879-ea.

(1075) محمد العجاتي، **كيف صوت المصريون في المرحلة الانتقالية: من الثورة إلى الدستور** (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2014)، ص 58.

(1076) كرين برينتن، **تشريح الثورة**، سمير الجلبي (ترجمة)؛ غازي برو (مراجعة) (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009)، ص 24.

(1077) فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، محمد عرب صاصيلا (ترجمة) (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 350.

(1078) عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 53.

(1079) عزمي بشارة، «نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية»، المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، 20-22 آذار/ مارس 2014، ص 9، في: http://dohainstitute.org/release/ba5fdbfb-9066-40a6-85ef-2f40dc4065d5.

(1080) عبد المعطي ذكي إبراهيم، «المرحلة الانتقالية: دراسة تحليلية»، موقع علامات، 23/ 8/ 2011: http://www.alamatonline.net/l4.php?id=2896.

(1081) نفين محمد توفيق، **المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة وأداء النظام**، مراجعة وتحرير إيمان عاطف (القاهرة: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، 2012)، في: <goo.gl/CRfDvP>.

(1082) بشارة، «نوعان من المراحل الانتقالية»، ص 12، في:

http://dohainstitute.org/release/ba5fdbfb-9066-40a6-85ef-2f40dc4065d5.

(1083) المرجع نفسه، ص 12.

(1084) المرجع نفسه، ص 13.

(1085) حسن حنفي، **الهوية** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012)، ص 9.

(1086) المرجع نفسه، ص 16.

(1087) علي بن محمد الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق ودراسة محمد صِديق المنشاوي (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، [2012])، ص 216.

(1088) هارلمبس وهولبورن، **سوسيولوجيا الثقافة والهوية**، حاتم حميد محسن (ترجمة) (دمشق: دار كيوان، 2010)، ص 13.

(1089) المرجع نفسه، ص 93.

(1090) مصطفى المسعودي، **من نحن في زمن التحولات الكبرى؟ سؤال الهوية الحضارية: السياق المغربي نموذجاً** ([القدس]: دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2012)، ص 12.

(1091) وهولبورن، ص 93 و105.

(1092) المرجع نفسه، ص 36-37.

(1093) حنفي، ص 31.

(1094) رفيق حبيب، «الاستقطاب الثنائي... اختصار التنوع»، موقع رفيق حبيب، 16/12/2012، في: http://www.rafikhabib.com/2013/03/blog-post_4713.html.

(1095) محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 106.

(1096) محمد نور فرحات، «المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير: هل هي إرباك متعمد؟»، في: إبراهيم الهضيبي [وآخرون]، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، عمرو عبد الرحمن (تحرير)، سلسلة قضايا حركية؛ 27 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، [د. ت.])، ص 7، والكتاب متاح على الموقع الإلكتروني لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في: httpA55bit4ly58gYehxD.

(1097) «مصر: الإسلاميون في عرض للقوة في «جمعة وحدة الصف»... وانسحاب أحزاب وائتلافات شبابية»، **الحياة**، 30/7/2011، في: httpA55bit4ly58fZBAHY.

(1098) «بيان من الدعوة السلفية حول مليونية الجمعة 29/7/2011 (جمعة الإرادة الشعبية)»، موقع «أنا سلفي»، 25/7/2011، في: httpA55www4anasalafy4com5play4phpFcatsmktbaD8=?86.

(1099) «تصريح صحفي توضيح من جماعة «الإخوان المسلمون» بخصوص المادة الثانية»، نشر في الصفحة الرسمية للجماعة: httpsA55www4facebook4com5Ikhwan4Official5photos5a498: 67669: ?: : 98948; 8=6498: ; 8==: : ?: 667859?=6=999696: =86.

(1100) يتألّف من: الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والهيئة الوطنية للمحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

(1101) البيان في موقع «أنا سلفي»، 1 شباط/فبراير 2011:

http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=23941.

(1102) أبو رمان، الملحق 2: «برنامج حزب النور السلفي»، ص 243.

(1103) كمال زاخر موسى، «التحديات التي تواجه قضية التعددية الدينية والمذهبية والعرقية»، في: الهضيبي [وآخرون]، ص 101.

(1104) أصدرت الجماعة البيان يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وهو متاح في صفحتها الرسمية على الإنترنت: httpsA55www4facebook4com5Ikhwan4Official5photos5a49?; ; 8=8698: 66664888; ; 498: ; 8==: : ?: 66785: 688?: 8: 6; 6?89; .

(1105) نواف القديمي، **الإسلاميون: سجال الهوية والنهضة: مقاربات في الفكر والممارسة**، ط 2 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص 114.

(1106) موقع بي بي سي عربي، 5/4/2012، في: httpA55www4bbc4com5arabic5middleeast5867856: 5786: 6; hkhayrathalhshaterhmuslimhbrotherhoodhegypt4shtml.

(1107) بيان «حول الشريعة الإسلامية وهوية الأمة».

(1108) المرجع نفسه.

(1109) النص الكامل لمسودة الدستور المصري، في: httpA55egelections3

.86774appspot4com5Referendum86785dostorhmasrhfinal4pdf

(1110) بيان «حول الشريعة الإسلامية وهوية الأمة».

(1111) معتز زاهر، **من المسجد إلى البرلمان: دراسة حول الدعوة السلفية وحزب النور** (بيروت: دار تكوين للدراسات والأبحاث، 2015)، ص 224.

(1112) يُنظر تغطية الندوة الصحفية في: httpA5bit4y58gTCWAu.

(1113) يُنظر: ملخص عن الحوار في موقع جزايرس، 23/ 1/ 2011، في:

httpA55www4djazairess4com5akhbarelyoum5787: :.

(1114) يُنظر التقرير الأدبي لهذا المؤتمر على صفحات موقع مركز دراسة الإسلام والديمقراطية، في: httpA55www4csid3 tunisia4org5FpD: : 6.

(1115) النسخة المصدّق عليها يوم 26 كانون الثاني/ يناير 2014، في:

httpA55majles4marsad4tn5uploads5documents5TnConstithfinalh74pdf.

(1116) نص البيان في موقع النهضة يوم 27 آذار/ مارس 2012، في: httpA5bit4y58gYcetw.

(1117) يُنظر الحوار الذي أجراه معه الصحفي مصطفى فرحات على صفحات الموقع المذكور، في: httpA55islamonline4net5766;.

(1118) يُنظر موقع الجزيرة نت، في: httpA5bit4y58gb=HD9.

(1119) أدلى بهذه التصريحات لمراسل قناة العالم في تونس يوم 6 كانون الثاني/يناير 2014، في: httpA55www4alalam4ir5news57; ; 876=.

(1120) أجرى المقابلة كل من أوليفر رويان (Olivier Royant) وألفريد دو مونتسكيو (Alfred De Montesquieu)، وذلك يوم 21 آذار/ مارس 2015، يُنظر الحوار في موقع المجلة: HttpA5Bit4Ly58h?haac.

(1121) أبو رمان، ص 143.

(1122) يُنظر تقرير الموقع الإلكتروني لإذاعة بي بي سي عربي، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2011، في: httpA55www4bbc4com5arabic5middleeast5867757857788=hegypthreligioushpolice4shtml.

(1123) يُنظر مقتطفات من البيان في موقع **اليوم السابع**، 4 كانون الثاني/ يناير 2012، في:

httpA5bit4y58gTA; HZ.

(1124) زاهر، ص 56.

(1125) هشام شوقي وهاني الوزيري، «الكتاتني: شواطئ العري لا تتفق معنا.. و«ائتلاف السياحة»: «من غير مايوه وخمر محدش هييجي»، **المصري اليوم**، 22/ 8/ 2011، في:

httpA55www4almasryalyoum4com5news5details576; 87=.

(1126) الدستور المصري، 2012، في:

httpA5egelections386774appspot4com5Referendum86785dostorhmasrhfinal4pdf.

(1127) يُنظر تصريحات عبد الغفار شكر، في: **اليوم السابع**، 10/ 4/ 2013، في:

.http://bit.ly/2gYdU6s

(1128) الجزيرة نت 15/7/2011، في: http://bit.ly/2fZUEWi.

(1129) نص الحوار في موقع الجزيرة، في: http://bit.ly/2gTJr6I.

(1130) Nicolas Beau et Dominique Lagarde, L'Exception tunisienne: Chronique d'une transition démocratique mouvementée (Paris: Editions du Seuil, 2014).

(1131) دستور الجمهورية التونسية، 26 كانون الثاني/ يناير 2014، في:

.httpA5majles4marsad4tn5uploads5documents5TnConstithfinalh74pdf

(1132) Marzouki, pp. 68-69.

(1133) حاكم المطيري، «العقيدة السياسية: ضرورتها وخطورتها وفقدان الحركة الإسلامية لها»، الموقع الرسمي للدكتور المطيري:

.httpA5www4dr3hakem4com5Portals5Content5FinfoDTmpRM6psTjFZbEJoWjJVbU7RPT6rdQDD4jsp

(1134) نويل كالهون، **معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية**، ضفاف شربا (ترجمة) (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014).

(1135) زاهر، ص 100.

(1136) وردت فتواه في إحدى القنوات الفضائية. يُنظر التغطية في: httpA5bit4ly58gYqu; D.

(1137) يُنظر نص الفتوى في الصفحة الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين على الـ «فيسبوك»: httpsA5www4facebook4com5Ikhwan4Official5photos5a49?; ; 8=8698: 66664888; ; 498: ; 8==: : ?: 66785: =?7: 9=888 8: 9: 65FtypeD9.

(1138) يُنظر نص البيان في ملاحق كتاب: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 446.

(1139) المرجع نفسه، ص 423-424.

(1140) سهيل الحبيب، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمات في إستئناف المشروع النقدي للأيديولوجيا العربية المعاصرة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 92.

(1141) يُنظر نص التصريح على موقع YouTube: httpsA5www4youtube4com5watchFvDUxP: 6vmroTs.

(1142) Marzouki, pp. 79-80 and 84.

(1143) راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس** (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2001)، ص 49.

(1144) المرجع نفسه، ص 50.

(1145) يُنظر تفصيل الشيخ راشد الغنوشي الحديث عن العوامل التي تفاعلت معها الحركة الإسلامية في تونس، في: المرجع نفسه، ص 64-65 و88-89.

(1146) المرجع نفسه، ص 68.

(1147) أبو العلا ماضي، «شمولية الإسلام لا تعني شمولية الحركة الإسلامية»، ذُكر في: القديمي، **الإسلاميون**، ص 81-82.

(1148) يُنظر: تصور أولي لهيكلة حزب النهضة: من أجل تصريف المشروع، على الموقع الإلكتروني للحركة: httpA5bit4ly58gx; fVa.

(1149) حوار مع علي الظفيري في برنامج «في العمق».

(1150) فهمي هويدي، «خبرة الثورتين في تونس ومصر»، **الشروق**، 2014/1/14، في:

.http://bit.ly/1dsYLCh

(1151) راشد الغنوشي، «النموذج التونسي.. ثبت فصحَّ»، الجزيرة نت، 2014/1/5، في:

.httpA5bit4ly58hcnFOC

الفصل الرابع والعشرون
الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية: محددات الفشل والنجاح دراسة مقارنة بين حالتي مصر وتونس ...... خليل العناني

كان الإسلاميون، بألوانهم وأطيافهم المختلفة، إحدى القوى الرئيسة التي وسمت ديناميات الربيع العربي وساهمت في تحديد نتائجه نجاحًا أو إخفاقًا؛ إذ نجحت القوى والتيارات الإسلامية في تعزيز مكانتها لا بوصفها حركات اجتماعية سياسية فحسب، بل بوصفها أيضًا أحد اللاعبين الأساسيين في تحديد مصير الثورات والانتفاضات العربية، وكذلك مستقبل التحول الديمقراطي في بلدانها؛ ذلك أن القوى والحركات الإسلامية استطاعت الوصول إلى مقاعد السلطة والمشاركة فيها بكل ثقل، ما مكّنها من صوغ سياسات المستقبل وخرائطه[1152].

لكن على قدر الاستفادة كان التحدي؛ فمثلما أن «الربيع العربي» أحيا كثيرًا من الحركات والقوى الإسلامية، فرض أيضًا قدرًا كبيرًا من التحديات والمعادلات الجديدة التي لم يكن الإسلاميون على استعداد للتعامل معها. كما أن عملية الدمج المفاجئ للإسلاميين في العملية السياسية، بعد عقود من القمع والإقصاء والتنكيل، ساهمت في تحديد نمط استجابتهم لهذه التحديات، ليس سياسيًا فحسب، وإنما أيديولوجيًا وفكريًا أيضًا. ولم تُتح ديناميات هذا الدمج وتفاعلاته وقتًا كافيًا لكثير من الإسلاميين من أجل إعادة النظر في الكثير من القضايا والمسائل الشائكة التي كانوا يتجاوزونها بذريعة التضييق والضغط الأمني والسياسي[1153].

ومثلما مرّت الشعوب العربية بدرجات متفاوتة من التغيّر والتحوّل في أعقاب «الربيع العربي»، شهدت الحركات الإسلامية، ولا تزال، حالةً متزايدة من الجدل والتحوّل والتفاعل الداخلي حول كثير من القضايا، أكانت القضايا المتعلقة بالسلطة وإدارة شؤون الحكم والسياسات والتحالفات، أم تلك المرتبطة بالتكيّف التنظيمي والأيديولوجي مع التغيرات الحاصلة في البيئة السياسية الجديدة والسياق المحيط بها.

في هذا الصدد، تبرز تجربتا جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة التونسية، اللتان تتقاطعان وتتشاركان في بعض الخصائص، ولكنهما تختلفان أيضًا في كثير من النقاط، ما أعطى لكل منهما طابعها ولونها الخاص؛
فالحركتان دخلتا السلطة من أوسع أبوابها، وذلك بعد عقود طويلة من القمع والإقصاء والتنكيل، أكان تحت حكم حسني مبارك في مصر أم تحت حكم زين العابدين بن علي في تونس. كما أن الحركتين دخلتا المجال السياسي بكل قوة بعد سقوط الدكتاتورين، وخاضتا غمار عملية التحول بكامل طاقتهما السياسية والتنظيمية والاجتماعية، فكانت النتيجة أن وصلتا إلى السلطة عبر بوابة أول انتخابات حقيقية تجري بعد بداية «الربيع العربي»، وحظي دخولهما باهتمام شعبي واسع ومتابعة ومراقبة دوليتين غير مسبوقتين.

وصلت الحركتان إلى السلطة؛ فالنهضة فازت بالمرتبة الأولى في انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2011، واستطاعت، بالشراكة مع باقي الفرقاء والفصائل السياسية، أن تعبر بالبلاد كثيرًا من المشكلات والمآزق التي كادت أن تقضي على التجربة الديمقراطية الوليدة في تونس. وضربت حركة النهضة أنموذجًا للسياسة التوافقية (consensus politics) التي كان لها دور كبير في إنجاح المسار السياسي في تونس بعد

الثورة[1154]. بل أكثر من ذلك، قررت الحركة الانسحاب، طواعية، من الحكومة في صيف 2013، بعد الأزمة العاصفة التي شهدتها تونس على خلفية اغتيال الناشط والسياسي محمد براهمي. ومنذ ذلك الوقت عملت النهضة على تخفيف بؤر التوتر والاحتقان مع القوى السياسية الأخرى، ولا سيما القوى العلمانية واليسارية، وأتبعته نهجًا توافقيًا وإصلاحيًا مكّنها من البقاء داخل دائرة الضوء والتأثير حتى الآن. وكان قرارًا ذكيًا بأن امتنعت الحركة لا عن الترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت في أواخر عام 2014 فحسب، وإنما أيضًا عن دعم مرشحٍ بعينه، وهو القرار الذي استهجنه بعض أعضاء الحركة، ولكن أثبتت الأيام بعد ذلك أنه كان قرارًا صائبًا، ويصبّ في مصلحة التجربة الديمقراطية التونسية.

في المقابل، وصلت جماعة «الإخوان» إلى السلطة بعد فوز مرشّحها، محمد مرسي، بالانتخابات الرئاسية في عام 2012، كما فازت بأكثرية البرلمان بغرفتيه في أواخر عام 2011 وأوائل عام 2012 قبل أن ينقلب عليها الجيش في الثالث من تموز/يوليو 2013 وإزاحتها من السلطة، كي تعود الحركة مجددًا إلى صفوف المعارضة بعد فترة قليلة جدًا أمضتها في السلطة.

تثير المقارنة بين الحركتين (الإخوان والنهضة) شهية الباحثين لا لتشابه السياقات التاريخية بينهما فحسب، بل أيضًا لضرورة فهم ديناميات التفاعل داخل كل حركة، وكيف أثر ذلك في قراراتها السياسية طوال مرحلة التحول التي أعقبت سقوط الأنظمة السلطوية. كما أنه يبدو مغريًا الوقوف على أوجه الاختلاف في تعاطي الحركتين مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية محليًا وإقليميًا، ومدى نجاح كلتا الحركتين أو إخفاقهما في تحقيق أهدافهما.

أطروحة البحث

تسعى هذه الدراسة لاختبار ردّة فعل الإسلاميين العرب على الثورات العربية، وكيف تعاطوا معها سياسيًا وفكريًا وأيديولوجيًا، وتعقد مقارنةً بين حالتي جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس، وتركز على عملية الانتقال من المعارضة إلى السلطة، وبالعكس، أي العودة إلى مقاعد المعارضة مرة أخرى. وهي تجادل بأن محدّدات النجاح أو الفشل (أو الصعود والهبوط) بين الحالتين مرتبطة بثلاثة عوامل أو محددات رئيسة: **أولها** السياق السياسي والثوري والاجتماعي في البلدين، و**ثانيها** التطور الفكري والأيديولوجي لكلتا الحركتين، فضلًا عن دور القيادة في التعاطي مع الثورة، و**ثالثها** السياقان الإقليمي والدولي ودورهما في رسم مسارات النجاح والفشل في الحالتين.

لا تتبنّى الدراسة أيّ أحكام مسبقة، وإنما تحاول بحث العلاقة المركّبة بين العوامل الداخلية والخارجية وتأثيرها في طريقة تعاطي جماعة الإخوان وحركة النهضة مع البيئة السياسية الجديدة في البلدين. وعلى عكس الدراسات السابقة التي تعلق أسباب النجاح والفشل على عوامل ذاتية متعلقة بهاتين الحركتين فحسب (دور الأيديولوجيا والتنظيم والقيادة) أو عوامل خارجية (كالدور الإقليمي والجوار الجغرافي ...إلخ)، تحاول هذه الدراسة الربط بين هذه العوامل المختلفة من أجل التوصل إلى صورة شاملة أكثر شمولًا يمكن من خلالها معرفة الفروق بين الحالتين.

فرضية البحث

تنطلق الفرضية الرئيسة لهذا البحث من العلاقة المركّبة بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية في رسم مسارات الحركات الإسلامية في عقب ثورات الربيع العربي. ويمكن تفكيك هذه العلاقة المركّبة إلى ثلاثة مستويات: **الأول** هو العلاقة بين التطور الفكري والأيديولوجي من جهة والأداء السياسي للحركة من جهة أخرى، و**الثاني** هو العلاقة بين

الحالة التنظيمية (موازين القوى الداخلية، عملية صنع القرار ...إلخ) والحسابات الاستراتيجية للحركة، و**الثالث** هو العلاقة بين القرارات الاستراتيجية للحركة والمؤثرات المتعلقة بالضغوط الخارجية (الفواعل المضادة داخليًا وإقليميًا).

من خلال تفكيك هذه المستويات الثلاثة، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل مهم: لماذا نجحت حركة النهضة في تونس، بينما فشلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، في التعاطي مع ديناميات الربيع العربي؟ ينطوي هذا السؤال الرئيس على أسئلة أخرى فرعية، منها: هل ثمة علاقة بين التطوّر الفكري والأيديولوجي للحركتين وأدائهما السياسي؟ وما هو دور القيادة في كلٍ من الحركتين؟ وما هو دور الخارج (الدولي والإقليمي) في تحديد مسارات العمل السياسي والخيارات التي طُرحت للتعاطي مع الواقع الجديد؟

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة أساسًا المنهج المقارن، وذلك على مستويين: **أولهما** مستوى الدولة، و**ثانيهما** مستوى الحركة. على مستوى الدولة، ستجري مقارنة السياقات السياسية والاجتماعية والثورية في مصر وتونس، وعلى مستوى الحركة ستجري مقارنة الخطاب الفكري والأيديولوجي والسياسي لجماعة الإخوان وحركة النهضة وكذلك آليات صنع القرار الداخلي.

أولًا: الإخوان المسلمون ديناميات الصعود والسقوط

تثير مسألة صعود جماعة الإخوان المسلمين وسقوطها من السلطة في مصر تساؤلات كثيرة عن مدى نجاح الجماعة أو إخفاقها في الحكم، خصوصًا أنها لم تلبث في السلطة إلا عامًا واحدًا، ما يجعل من الصعوبة استخلاص الأسباب التي أدت إلى خروجها أو إخراجها منها. على الرغم من ذلك، يمكننا الاجتهاد في التعرف إلى الأسباب التي ربما تكون قد ساهمت في المصير الذي آلت إليه الجماعة وأدى إلى عدم اكتمال تجربتها في السلطة.

1– سياقات الصعود

لم يكن صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر «ضربة حظ» أو محض صدفة؛ فهي تمتعت بثقل اجتماعي وسياسي كبير قبيل ثورة 25 يناير، وذلك نتيجة تاريخ طويل من العمل الاجتماعي والممارسة السياسية الانتخابية[1155]، ونجحت في استثمار هذا الثقل بشكل جيد وفاعل في عقب الثورة، فكان أن فازت بأكثرية مقاعد البرلمان في أول انتخابات تجري بعد الثورة (2011/2012). كما أنها كانت طرفًا أساسيًا في صوغ المشهد السياسي بعد الثورة، لا بسبب أنها القوة الأقوى تنظيمًا والأكثر تأثيرًا فحسب، وإنما أيضًا بسبب حالة الفراغ التي أحدثها سقوط مبارك ولم يكن بإمكان أي طرف أن يملأها سوى الإخوان[1156].

على عكس ما هو شائع، لم يكن لدى جماعة الإخوان خطة محددة ومعدّة سلفًا من أجل القفز إلى السلطة، بقدر ما كانت تسعى لإثبات نفسها طرفًا أصيلًا في اللعبة السياسية وتحاول عدم تكرار تجربة إقصائها كما كانت هي الحال إبان عهد مبارك؛ ففضلًا عن إعلان الجماعة إبان ثورة 25 يناير بأنها لن تنافس على الرئاسة وأنها لا تسعى للسلطة[1157]، فإن قرار خوضها الانتخابات الرئاسية جاء تحت ضغط السياق السياسي وصراعات القوة مع المؤسسة العسكرية من جهة، والتجاذب والصراع الداخلي في الجماعة من جهة أخرى. بكلمات أخرى، إن مسألة الوصول إلى قمة هرم السلطة في مصر لم يكن مطروحًا بشكل أساسي على طاولة الجماعة، في الأقل خلال تلك المرحلة، وإنما كان جزءًا من تفاعلات اللحظة السياسية وديناميتها آنذاك، وردّة فعل من الجماعة على ملابسات تلك اللحظة، وذلك بغضّ النظر عن صواب تلك الخطوة أو عدمه.

في التفصيلات أن الخلافات العميقة بين الإخوان والمجلس العسكري الذي كان يدير البلاد آنذاك، التي تزايدت في خلال الربع الثاني من عام 2012 بعدما فشل الطرفان بشكل خاص في التوصل إلى «مرشح توافقي» للرئاسة، كانت سببًا رئيسًا في دفع الجماعة إلى التفكير في خوض الانتخابات الرئاسية. كما كان من المفارقات أن يتجاهل المجلس العسكري أي دور لجماعة الإخوان في تشكيل الحكومة في عقب انتخابات 2011/2012، بل والإصرار على بقاء حكومة كمال الجنزوري على الرغم من فشلها الذريع في معالجة الملفات الأمنية والاقتصادية في البلاد[1158]. هذا فضلًا عن أن سعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب آنذاك، اتهم الجنزوري بالتلويح بحل البرلمان ما لم يتوقف الإخوان عن المطالبة بتغيير الحكومة[1159]. وقرأت الجماعة هذا المناخ باعتباره تمهيدًا لإقصائها من الحياة السياسية، أو في الأقل محاولة تحجيم دورها المستقبلي على الرغم من وزنها البرلماني والسياسي والمجتمعي، فأعادت حساباتها وقراءتها المشهد السياسي. ولم يمنع هذا الجماعة من ادعاء أن التغير في موقفها من خوض انتخابات الرئاسة كان من أجل «حماية الثورة من المخاطر والتهديدات التي تواجهها»[1160].

أما داخليًا، فنالت مسألة الوصول إلى السلطة نصيبها من الجدل والنقاش داخل مؤسسات الجماعة العليا، خصوصًا مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام؛ إذ جاء قرار الجماعة بخوض الانتخابات الرئاسية وسط حالة من الانقسام حول نجاعة القرار وضرورته، فرأى بعضها أن هذا مخالف لقرار سابق بعدم المشاركة، وهو ما من شأنه التأثير سلبيًا في صدقية الجماعة وصورتها أمام الرأي العام، في حين رأى آخرون أن الأمر بات مهمًا، خصوصًا في ظل المخاوف المتزايدة من عودة رموز مبارك إلى السلطة من خلال المرشحين الآخرين، مثل رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق، ورئيس المخابرات العامة الأسبق عمر سليمان. لذا، دُعي إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الشورى العام في الجماعة من أجل حسم الأمر، فجرى التصويت على مسألة طرح مرشح إخواني للرئاسة على مدى ثلاث جولات: في الجولتين الأوليين كانت نسبة الأصوات الرافضة للدفع بمرشح للجماعة في الانتخابات الرئاسية أكبر من تلك المؤيدة. وفي الجولة الثالثة ارتفعت نسبة المؤيدين في مقابل نسبة الرافضين بعدما أشير إلى وجود ضغوط مورست على الأعضاء من أجل تعديل مواقفهم[1161]، بل الأكثر من ذلك، جرت عملية «ضغط» داخلية باتجاه الدفع بمرشح للرئاسة؛ فعلى سبيل المثال، يشير جهاد الحداد، المتحدث الرسمي السابق للإخوان، إلى أن مكتب الإرشاد كان ضد قرار الترشح للرئاسة، ولكن بعض قادة الجماعة وشبابها مارس ضغوطًا على أعضاء مجلس الشورى العام من أجل التصويت لمصلحة القرار. ويضيف الحداد أن شباب الجماعة ضغطوا لاختيار المهندس خيرت الشاطر كي يكون هو مرشح الجماعة في الانتخابات الرئاسية[1162].

حاول قادة الجماعة تبرير موقفهم من الانتخابات الرئاسية، وذلك حتى لا تؤثر في تماسك الصف الداخلي وصورتها الخارجية، فأطلق هؤلاء حملة «داخلية» هدفها شرح المسألة وتوضيحها لباقي الأعضاء، فكان التبرير تغيُّر الأوضاع السياسية، ما تطلب معه تغيرًا في الاستراتيجيا. وفي هذا الصدد، قال أحمد شحاته، ممثل حزب «الحرية والعدالة» في الزقازيق، إن «قرار خوض الانتخابات الرئاسية جاء نتيجة لتغير الظروف السياسية، وعلى جميع الأعضاء الالتزام به»[1163].

خاض الإخوان الانتخابات الرئاسية في عام 2012 بمرشح بديل هو محمد مرسي باعتباره رئيسًا لحزب «الحرية والعدالة»[1164]، وذلك بعدما رُفض ترشّح خيرت الشاطر على خلفية قانونية[1165]. جاء مرسي إلى السلطة بأغلبية ضئيلة وبعد منافسة شرسة مع أحمد شفيق، ممثل النظام القديم، وذلك بعد أن حاز دعم القوى الثورية والعلمانية لا من منطلق الاقتناع به وإنما من منطلق أنه أقل الضررين.

كان وصول مرسي إلى السلطة بمنزلة نقطة تحوّل في تاريخ جماعة الإخوان، لا كونه أول مرة تنتقل فيها الجماعة من مرحلة «الظل» التي عاشت فيها نحو ثمانية عقود، إلى مرحلة «السلطة»، وما يفرضه ذلك من تحديات وأسئلة لم تكن مطروحة من قبل على طاولة الجماعة، فحسب، بل كونه أيضًا نتيجةَ الوضع التاريخي الذي وصلت فيه الجماعة إلى السلطة، وهو الوضع «الثوري» بجميع استحقاقاته وتعقيداته. وكان السؤال الملّح وقتها هو: هل سيتصرف مرسي في القصر الرئاسي كرئيس منتخب أم كممثل لجماعته؟ كان طرح السؤال من القوى الثورية والعلمانية يعكس هواجسَ وشكوكًا، بعضها تاريخي وبعضها مستحدث، لكنه كان في جوهره يعكس مدى الثقة بين مرسي، ومن خلفه الإخوان،

وباقي الفصائل السياسية، وهو سؤال سوف تتضح إجابته من خلال تتبّع مسار العلاقة بين الطرفين حتى الثالث من تموز/يوليو 2013.

2 – أداء الإخوان السياسي في السلطة

على الرغم من قصر المدة التي أمضاها الإخوان في الحكم، وهي لم تتجاوز عامًا واحدًا، فإن أداءهم السياسي عكس قدرًا واضحًا من الرعونة والتخبط وسوء التقدير؛ فبعد أن بدأ مرسي عهده بخطوة بدت «ثورية» وجريئة، وذلك حين أحال كلًا من وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي، ورئيس أركان الجيش الفريق سامي عنان، إلى التقاعد[1166] على خلفية مذبحة رفح الأولى التي راح ضحيتها 16 ضابطًا وجنديًا مصريًا في السادس من آب/أغسطس[1167]، فإنه لم يقم بأي خطوات «ثورية» أخرى يمكنها تفكيك منظومة مبارك الفاسدة وتطهير مؤسسات الدولة بشكل يعكس الحالة الثورية التي كانت موجودة آنذاك. بل على العكس، اتهم بعض السياسيين مرسي بأنه وفّر «خروجًا آمنًا» للعسكر من الحياة السياسية من دون محاكمتهم على أخطائهم ومجازرهم خلال المرحلة الانتقالية[1168]. كما حاول الإخوان احتواء باقي مؤسسات «الدولة العميقة»، كالداخلية والقضاء والإعلام وأجهزة البيروقراطية، ولكن سرعان ما توترت العلاقة مع هذه الأطراف ووصلت إلى مرحلة الصدام.

في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين الإخوان والعسكر تزداد تماسكًا، كانت الفجوة بين الجماعة والقوى الثورية تزداد اتساعًا وتوترًا. وكانت لحظة الإعلان الدستوري في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بمنزلة «القشة التي قصمت ظهر البعير» في العلاقة بين الإخوان وباقي القوى السياسية؛ إذ حاول مرسي التخلص من حالة التكبيل التي فرضها عليه المجلس العسكري قبل مغادرته السلطة في أواخر حزيران/يونيو 2012، عندما حُلَّ مجلس الشعب وأُصدر إعلان دستوري مكمّل يحد من صلاحيات الرئيس[1169]. كان مرسي يهدف من إعلانه الدستوري القيام ببعض الإجراءات لتثبيت حكمه؛ إذ إن ذلك الإعلان منحه صلاحيات واسعة وحصّن قراراته من أي طعن قضائي، كما حصّن الجمعية التأسيسية للدستور ومجلس الشورى بما يحول دون حلّهما[1170]. رفضت القوى السياسية والثورية إعلان مرسي، واعتبرته بداية لسلطوية جديدة، ودعت إلى تظاهرات بهدف إسقاط الإعلان، وهو ما اضطر مرسي إلى إصدار إعلان دستوري جديد بعد حوار أجراه مع بعض ممثلي القوى السياسية، فألغى إعلانه الدستور الأول، لكنه أبقى على موعد الاستفتاء على الدستور الجديد الذي كان يجري إعداده مع أنه كان محل خلاف مع القوى السياسية[1171]. وحاول العسكر الاصطياد في الماء العكر بين الإخوان والقوى السياسية، فدعا عبد الفتاح السيسي الذي كان آنذاك وزيرًا للدفاع، إلى حوار سياسي بين الطرفين في إطار ما أطلق عليه» لمّ شمل الأسرة المصرية«[1172]، وهو ما رفضه الإخوان ومرسي، واعتبروه فخًا هدفه إعادة العسكر إلى المشهد السياسي بعد خروجهم من السلطة.

من جهة أخرى، راهن الإخوان على التحالف مع قوى اليمين الديني، ولا سيما السلفيين والجهاديين السابقين، من أجل تحقيق التوازن مع القوى المدنية التي نجحت في توحيد صفوفها تحت مظلة ما كان يسمّى «جبهة الإنقاذ» التي شكّلتها مجموعة من الأحزاب المدنية، وفي مقدمها حزب الوفد وحزب التجمع وحزب الدستور وحزب المصريون الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي... وغيرها من الأحزاب، إضافة إلى بعض الشخصيات العامة، مثل عمرو موسى وحمدين صباحي ومحمد البرادعي وأسامة الغزالي حرب[1173]. وفي مقابل التظاهرات التي كانت «جبهة الإنقاذ» قد دعت إليها للاعتراض على قرارات مرسي وسياساته، نظمت الجماعة، بالتعاون مع حلفائها، تظاهرات موازية، ما أدى إلى زيادة الاستقطاب والانقسام. ووصلت الأزمة بين الإخوان والقوى السياسية إلى ذروتها بعد الصدامات الدامية التي وقعت أمام القصر الجمهوري، وعُرفت بـ «أحداث الاتحادية»، وأسفرت عن مقتل شخصين وإصابة العشرات[1174]. في المقابل، هاجم متظاهرون غاضبون مقار حزب «الحرية والعدالة» في عدد من المحافظات، وكذلك المقر العام لجماعة الإخوان المسلمين[1175].

طوال النصف الأول من عام 2013، ازدادت العلاقة بين الإخوان وباقي القوى السياسية، بما فيها حزب النور السلفي، توترًا وتأزمًا، وذلك وسط اتهامات ومكائد سياسية للإخوان بحجة أنهم يسعون لإحكام سيطرتهم على الدولة ومؤسساتها والعمل على «أخونتها»[1176]. وبشكل مفاجئ ظهرت حركة «تمرد» إلى العلن، وأخذت تستغل الأزمة

السياسية وحالة الاحتقان الاقتصادي والاجتماعي المتزايدة من أجل الدعوة إلى التخلص من مرسي. وبالفعل، بدأت الحركة ما وصفته بحملة لجمع التوقيعات لسحب الثقة من مرسي، ثم دعت إلى تظاهرات حاشدة في 30 حزيران/ يونيو 2013 [1177]، وهي التظاهرات التي مهدت الطريق للتخلص من مرسي من خلال انقلاب الثالث من تموز/يوليو 2013.

3 – سياقات السقوط ومحدداته

كان سقوط الإخوان جزءًا من سياق عام فرض نفسه على مصر طوال المرحلة الانتقالية المضطربة بعد ثورة 25 يناير. وكان أن وفرت حالة الاستقطاب والانقسام بين الإخوان والقوى السياسية مدخلًا مهمًا للعسكر كي يقفز إلى السلطة بحجة وقف «الاحتراب الأهلي» وإنهاء الانقسام[1178]، وهي الحجة نفسها التي استخدمتها من قبل جميع الأنظمة السلطوية الانقلابية في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، كما حدث في تايلاند مؤخرًا. لكن بوجه عام، يمكن الإشارة إلى عوامل عدة ساهمت في سقوط جماعة الإخوان وخروجها من السلطة، بعضها يتعلق بالجماعة وأخطائها، وبعضها الآخر يتعلق بالسياق الذي كانت تعمل فيه. وتأتي في المجموعة الأولى الأيديولوجيا المحافظة للجماعة والجمود التنظيمي والقيادي وانعدام خبرة الحكم والإدارة.

أ- الأيديولوجيا المحافظة للإخوان

تُعَدّ جماعة «الإخوان المسلمين» من أهم الحركات الاجتماعية المحافِظة، لا في مصر فحسب، وإنما في العالم العربي بأسره، وهناك أسباب كثيرة لتفسير سمة المحافَظة هذه، ليس أقلها دوافع نشأة الحركة قبل نحو قرن من الزمن وطبيعة رسالتها وأهدافها ومقولاتها الأيديولوجية، فضلًا عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل به الجماعة. كانت هذه «المحافظية» إحدى مزايا الإخوان في خلال فترة من الفترات، وأدت دورًا مهمًا في جذب شرائح اجتماعية كثيرة تؤمن بالإصلاح التدريجي عبر مراحل زمنية طويلة، وتخشى التغيير الثوري أو الجذري.

لذا، لم يكن غريبًا ألا تعتمد جماعة الإخوان أجندة ثورية في أثناء وجودها في السلطة لأسباب عدة، أهمها الأيديولوجيا المحافظة؛ فالإخوان هم، بحكم التعريف، جماعة محافظة تتبع نهجًا إصلاحيًا تدريجيًا من أجل إحداث التغيير، وهذا ما تؤكده كتابات مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا، فضلًا عن سلوكها السياسي والاجتماعي طوال العقود الأربعة الماضية[1179]. كما تؤمن الجماعة بأن لا بد من أن يبدأ الإصلاح بالفرد ثم الأسرة، وبعدهما المجتمع، حتى تصل إلى مرحلة الحكومة والدولة المسلمة، قبل أن تدخل مرحلة «أستاذية العالم»، بحسب أدبياتها. وهي نجحت عبر منهج الإصلاح التدريجي أن تستقطب قطاعات مهمة من الطبقتين الوسطى والدنيا من خلال عمليات التجنيد والتعبئة على فترات زمنية طويلة، كما أنها مكنت الجماعة من بناء شبكة اجتماعية قوية تتناغم مع حاجات هذه الفئات ومطالبها، ما وفّر للجماعة رأس مال اجتماعيًا كبيرًا كان يجري توظيفه سياسيًا وحركيًا.

عندما قامت ثورة 25 يناير، لم يستطع الإخوان إحداث تحوُّل أو تغيير في أيديولوجيتهم أو خطابهم لمواكبة حجم التغيرات والتطلعات التي جاءت مع الثورة. وكانت استراتيجيتهم محافظة إلى حد بعيد، ولم تغادر مربع المواءمات والحسابات الضيقة. وعندما جاء مرسي إلى السلطة، لم يتبع نهجًا ثوريًا، أكان في تطهير مؤسسات الدولة الفاسدة والمتكلسة أم في التعاطي مع رموز النظام القديم وبقاياه. ولم يستجب لمطالب كثير من القوى الثورية بضرورة إقرار سياسات ثورية يمكنها ترجمة مطالب الثورة إلى واقع.

لم تساير أيديولوجية الإخوان المحافظة الحراك الثوري المشتعل فحسب، وإنما رآها بعضهم أيضًا عقبة في سبيل تحقيق أهداف الثورة وبناء نظام سياسي جديد. وكجماعة محافظة، سعوا لمحاولة امتصاص هذا الحراك وتذويبه من خلال استراتيجية الاحتواء التي اتّبعوها مع مؤسسات الدولة العميقة من جهة، وادعاء تمثيل الثورة والتعبير عن مطالبها من جهة أخرى. وبعد وصول مرسي إلى السلطة، سلك الخطاب الإخواني اتجاه المفاصلة الأيديولوجية مع

القوى الليبرالية والعلمانية، ونزع نحو القوى الأكثر محافظة وراديكالية، كالسلفيين والجهاديين السابقين، وهذا ما اتضح في مداولات ونقاشات ومفاوضات تمرير دستور 2012 الذي أعطى صلاحيات واسعة للمؤسسة العسكرية، ومنح السلفيين ما كانوا يطالبون به من تركيز على الجانب الهوياتي في الدستور على حساب الحريات الفردية والشخصية. وأكثر من ذلك، دفعت أيديولوجية الإخوان المحافظة التي برزت بشكل واضح في أثناء وجود مرسي في السلطة، بعض من الطرف الآخر إلى التشكيك في مدى التزام الإخوان مسألة الديمقراطية.

ب- الجمود التنظيمي والقيادي في الإخوان

قامت ثورة 25 يناير في وقت كانت فيه جماعة الإخوان تحت سيطرة مجموعة قليلة من القيادات المحسوبة على ما يُعرف بالتيار المحافظ، وهو وضع كان قد بدأ قبل الثورة بعقد ونيف، حين نجح التيار المحافظ في السيطرة على مفاصل الجماعة وإعادة هيكلة التنظيم بشكل يضمن له التأثير والكلمة العليا على حساب ما كان يُعرف بالتيار الإصلاحي أو الرموز الإصلاحية الأكثر انفتاحًا ومرونة. وعندما قامت الثورة، لم تقم الجماعة بأي عملية تغيير داخلي يمكنها أن تقوّي الجناح الإصلاحي، ولا سيما لدى الشباب الذي اضطر إلى ترك الجماعة (إما فصلًا وإما انسحابًا) اعتراضًا على عدم الاهتمام به أو بمطالبه. إن السؤال الكبير الذي حاولت الجماعة تفاديه طوال الأعوام الثلاثة الماضية كان سؤال الإصلاح الذي نعني به قدرة الجماعة على التحول من طائفة كبيرة منغلقة على ذاتها ومحاطة بأسوارها الأيديولوجيا ضمن عالمها الخاص إلى حركة طبيعية ومنفتحة تقوم على أسس المصارحة والمكاشفة والتدافع مع محيطها الخارجي ككيان سياسي طبيعي. وكان من المفترض أن تقوم الجماعة بعملية أشبه بـ «البيروسترويكا الداخلية» التي تعني إعادة الهيكلة التنظيمية، وبناء المؤسسات الداخلية الرئيسة في الجماعة، مثل مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة والمكاتب الإدارية ومجالس شورى المحافظات، بشكل يسمح **أولًا** بإعادة صوغ الأوزان التنظيمية والاجتماعية داخل الجماعة، ويشجع **ثانيًا** على التنوع الفكري والأيديولوجي والجيلي داخل الإخوان، وهو ما لم يحدث. وكان من المتوقع أيضًا أن تتم عملية إعادة صوغ العلاقة بين مؤسسات صنع القرار وتنفيذه داخل الجماعة، فضلًا عن تحقيق قدر من التوازن بين هذه المؤسسات.

كان لغياب برامج الإخوان التي تتعلق بالتنشئة وتستلهم قيم المشاركة والحرية والديمقراطية دور في عدم قدرة الجماعة على استيعاب ما تطالب به الثورة وقواها الحية. بل يمكن القول إن القيم الحاكمة للجماعة وقادتها وأعضائها، وأهمها قيم الطاعة والبيعة والولاء والانتماء، تقف على النقيض من القيم التي كانت تنادي بها الثورة وتسعى لتحقيقها، وهو ما ساهم في عزلة الجماعة وانفصالها عن القوى الثورية[1180].

كان لهيمنة المحافظين أثر كبير لا في السياسات والقرارات التي اتخذتها الجماعة في أثناء وجودها في السلطة فحسب، وإنما أيضًا في غياب أي رؤى نقدية داخل الجماعة، خصوصًا في ظل تهميش التيار الإصلاحي وخروج رموزه وأعضائه من الجماعة بعد الثورة مثلما حدث مع عبد المنعم أبو الفتوح وهيثم أبو خليل وحامد الدفراوي ...إلخ، فضلًا عن كثير من شباب الجماعة الذي أدى دورًا مهمًا في ثورة 25 يناير. ولم يكن لدى قادة هذا التيار قدرة كافية لاستطلاع حجم الاحتقان والتوتر والتآمر على الإخوان طوال المرحلة التي سبقت 30 حزيران/يونيو؛ فعلى مدار الأسابيع التي سبقت سقوط مرسي، كان ثمة استخفاف بحجم الاحتقان والتوتر في الشارع المصري، وبدا أن هناك مشكلة حقيقية في الإدراك لدى هؤلاء القادة، ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوطهم بشكل مدوٍ.

ج- ضعف خبرة الإخوان في الإدارة والحكم

من المفارقات اللافتة في خبرة جماعة الإخوان بالسلطة، أن على الرغم من امتلاكها أكبر عدد من المهنيين من ذوي الكفاءات في المجالات المختلفة، كالهندسة والطب والمحاماة والتعليم، فإنها فشلت في إدارة شؤون السلطة والحكم. ولعل ذلك يعود إلى أسباب عدة، أهمها حالة الإقصاء التي عانتها الجماعة في أثناء حكم مبارك، والتي لم تتح لأعضائها وكوادرها تولّي مناصب حكومية أو إدارية، خصوصًا في المستويات العليا داخل الجهاز البيروقراطي

للدولة. وغني عن البيان أن نظام مبارك كان يعامل أفراد الإخوان بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية ولا يتمتعون بالقدر نفسه من الحقوق التي يتمتع بها آخرون. ونتيجة لسيطرة المكون الأمني على القطاع الحكومي، كانت عملية التعيين وتولّي المناصب الحكومية تجري من خلال الجهاز الأمني لا بناء على اعتبارات الكفاءة والمهارة. بكلمات أخرى، لم يحظ قادة الإخوان وكوادرهم وأعضائهم، على الرغم من قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية، بأي فرصة للنفوذ والمرور إلى المستويات الحكومية العليا نتيجة حالة التمييز الوظيفي التي كانت تمارَس في حقهم. وكانت النتيجة المنطقية لذلك هو حرمان كثير منهم من الحصول على خبرة إدارية وتكنوقراطية يمكن أن تمكّنهم من إدارة شؤون الدولة والحكم، وهو ما بدا واضحًا في أثناء وجودهم في السلطة. كما أن الجماعة لم تحظ بأي خبرة إدارية على مستوى الأقاليم أو المحليات، نتيجة استئثار الحزب الوطني السابق وسيطرته عليه. كما أن الترقي الوظيفي في دولة مبارك كان يتم من خلال العلاقات الشخصية و«الشللية» وسط ثقافة المحسوبية التي هيمنت على أداء المؤسسات العامة ولم تسمح للإخوان ولا لأي شخص ينتمي إلى تيارات سياسية وأيديولوجية من الترقي أو الحصول على أي خبرة في فنون الحكم والسلطة. صحيح أن جماعة الإخوان حاولت بعد تولي مرسي مقاليد الحكم الاستعانة ببعض الخبرات من خارج كوادرها، لكن لم يكن لدى من استعانت بهم السلطة الكافية لإجراء تغييرات هيكلية أو جذرية يمكنها التعاطي مع المشكلات الكثيرة التي خلّفها عهد مبارك، فواجه مرسي والإخوان ما يشبه نوعًا من التمرد البيروقراطي عليهم؛ إذ لم تتعاون معهم القيادات الحكومية إمّا خوفًا من إطاحتهم وتغييرهم وإمّا رفضًا مبدئيًا للتعاون مع الإخوان لأسباب تاريخية وأيديولوجية. بكلمات أخرى، كانت حالة من عدم الثقة تسيطر على علاقة جماعة الإخوان بالجهاز البيروقراطي للدولة، وساهم في تضخيمه ما قيل عن سعي الإخوان للتمكين والقيام بعملية «أخونة» لمؤسسات الدولة. ولعل هذا ما يفسر، ولو جزئيًا، حالة الرفض والتظاهر ضد الإخوان في 30 حزيران/يونيو من بعض المنتمين إلى قطاعات حكومية، كالشرطة والقضاء، وغيرهم ممن رأوا في الإخوان خطرًا وجوديًا على مزاياهم ومصالحهم المادية والاجتماعية.

ثانيًا: السياق الإقليمي وتأثيره في الإخوان

شكّل سقوط السلطويات في مصر وتونس وليبيا واليمن صدمة كبيرة لباقي الأنظمة السلطوية العربية التي كانت تعتمد على تلك السلطويات في كثير من الملفات السياسية والاستراتيجية؛ فسقوط شخص بحجم مبارك أصاب بعض حلفائه الإقليميين بصدمة شديدة دفعتهم إلى اتخاذ موقف سلبي من الثورة المصرية منذ بداياتها، وذلك قبل أن يعملوا على إسقاطها والتحالف ضدها لاحقًا في إطار ما يمكن أن نسميه «الثورة الإقليمية المضادة». هذا في حين كان صعود الإخوان ووصولهم إلى السلطة بمنزلة نقطة فاصلة في حركة هذه الأنظمة واستراتيجيتها تجاه الربيع العربي، حيث إن قوى الثورة الإقليمية المضادة استغلت أخطاء الإخوان في السلطة، فضلًا عن تصريحات بعض قادتهم غير المحسوبة، من أجل الانقضاض عليهم وعلى الثورة.

لم يتوقف الموقف السلبي من الثورة المصرية إقليميًا عند حد القلق ومحاولة تفادي انتقال عدوى الثورة إلى خارج الحدود المصرية، بل حوصرت وجرت محاولة إفشالها عبر دعم بقايا النظام القديم في مصر، ومحاولة تعطيل المسار السياسي بشكل غير مباشر من خلال التأثير في بعض السياسيين المصريين وشراء ولائهم، مثلما حدث مع أحمد شفيق الذي رعته دولة الإمارات العربية المتحدة وحمته. وبعد وصول مرسي إلى السلطة، ازدادت العلاقة تماسكًا بين بقايا نظام مبارك والدول الحاضنة للثورة المضادة، حيث بدا أن ثمة هدفًا مشتركًا يجمع الطرفين، وهو السعي لإسقاط الإخوان بأي ثمن. لذا، فعندما سقط مرسي، قام «حلف الثورة المضادة» برعاية النظام الانقلابي ودعمه ماليًا وسياسيًا ومعنويًا.

ثالثًا: سياقات صعود حركة النهضة في تونس

بعد نحو عقدين من الإقصاء والنفي، تمكنت حركة النهضة من الصعود إلى واجهة المشهد السياسي في تونس بعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني/يناير 2011. بدأ ذلك الصعود من خلال الترخيص القانوني للحركة، أول مرة في تاريخها، في 1 آذار/مارس 2011، ثم انخراط الحركة في العملية السياسية بكل ثقلها من خلال المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي حصلت فيها على أغلبية المقاعد بنسبة وصلت إلى 40 في المئة؛ إذ فازت بـ 89 مقعدًا من مجموع 217 مقعدًا[1181]. وأثبتت تلك النتائج أن على الرغم من القمع والإقصاء اللذين تعرضت لهما الحركة طوال حقبة بن علي، فإنها استطاعت أن تكون الفصيل الأبرز على الساحة السياسية التونسية ورقمًا مهمًا في عملية التحول الديمقراطي هناك. وعلى الرغم من عدم مشاركة الحركة، كتنظيم سياسي، في الحراك المؤدي إلى ثورة 14 كانون الثاني/يناير، فإنها استطاعت بعد سقوط بن علي أن تعيد ترتيب صفوفها بشكل سريع، وتجاوزت خلافاتها الداخلية، وقامت بإعادة إحياء شبكتها التنظيمية والحركية التي كانت قد تضررت بفعل الضربات الأمنية من نظام بن علي[1182].

في خلال تلك المرحلة، سعت حركة النهضة لتحقيق هدفين رئيسين: **أولهما** أن تكون طرفًا مهمًا ومؤثرًا في معادلة مابعد الثورة، و**ثانيهما**، ألا تتحمل الحركة وحدها مسؤولية الحكم وعبئه بما يمكن أن يؤدي لا إلى فشلها فحسب، وإنما إلى فشل التجربة الديمقراطية كلها أيضًا. هذان الهدفان كانا بمنزلة بوصلة الحركة والعمل لدى النهضة، حيث إنها حكمت خياراتها ومساراتها طوال المرحلة الانتقالية.

1 - تجربة «الترويكا»: التعثر والإنجاز

أسفر سقوط نظام بن علي عن حالة كبيرة من الفراغ السياسي، في وقت لم تكن تتمتع فيه أغلب الأحزاب والقوى السياسية بالدرجة الكافية من الاستعداد والتأهل للحكم منفردة، حيث تكون قادرة على ملء هذا الفراغ. ولربما كان ذلك من حسن حظ الثورة التونسية؛ إذ اضطرت القوى والأحزاب السياسية إلى العمل سوية من أجل إدارة المرحلة الانتقالية. وبعد انتخابات المجلس التأسيسي، ثم فوز النهضة بالمركز الأول في الانتخابات بالأكثرية لا بالأغلبية، سعت الحركة إلى إنشاء تحالف للحكم مع قوى أخرى غير إسلامية، وهو ما حدث حين وُقِّع اتفاق للحكم مع شريكين آخرين هما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي كان يقوده العلماني منصف المرزوقي (حصل على 29 مقعدًا)، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر (20 مقعدًا)، وذلك في ما عُرف لاحقًا بـ «الترويكا»[1183]. وبمقتضى الاتفاق، حصلت حركة النهضة على رئاسة الحكومة التي تولى تشكيلها، بالتشاور مع القوى الأخرى، حمادي الجبالي الذي كان يشغل منصب الأمين العام لحركة النهضة، في حين أصبح المرزوقي رئيسًا للجمهورية وبن جعفر رئيسًا للمجلس التأسيسي.

بدت تجربة «الترويكا» في بدايتها مؤشرًا مهمًا على روح التوافق والتشارك التي جسدتها الثورة وحملت القوى السياسية الفاعلة في معظمها عبئها، كما أنها عكست رغبة القوى المشاركة فيها في عدم الاستئثار بالسلطة وإقصاء الآخرين. ونجحت «الترويكا» في تجنيب تونس كثيرًا من المشكلات التي أصابت باقي بلدان الربيع العربي؛ إذ اعتمدت التوافق على سياسات وخطوات المرحلة الانتقالية التي بدأت من خلال كتابة دستور جديد للبلاد، ثم إجراء انتخابات برلمانية ثم رئاسية. بل كان مجرد اشتراك الإسلاميين والعلمانيين في حكومة أو هيئة حاكمة واحدة أمرًا مثيرًا للإعجاب، وأحيانًا الدهشة، نظرًا إلى حالة العداء والخصام الأيديولوجي بين الطرفين في الذاكرة التونسية.

على الرغم من ذلك، لم تكن تجربة «الترويكا» التونسية في السلطة وردية، بل واجهت كثيرًا من العقبات، تمثّلت أُولاها في كيفية إحداث التوازن السياسي بين مكونات «الترويكا» ذاتها؛ فثمة من رأى أن العلاقة بين القوى الثلاث (النهضة والمؤتمر والتكتل) كانت مجرد «محاصصة» حزبية لا توافقًا سياسيًا أو اتفاقًا حول الأهداف والبرامج والسياسات، ووجَّه انتقاده إلى عدم التوازن في السلطات والصلاحيات بين المناصب الثلاثة، ولام المرزوقي وحزبَ المؤتمر على القبول بمنصب الرئيس على أساس أنه مجرد منصب شكلي و«صوري» من دون سلطات حقيقية، مع اتهام النهضة بالاستحواذ على الحكومة الحقيقية نظرًا إلى حصولها على منصب رئاسة الوزراء[1184]. كما يشير

آخرون إلى أن العلاقة بين قوى «الترويكا» لم تكن تحالفًا حقيقيًا وإنما مجرد شراكة في الحكم لا تنفي الخلافات الأيديولوجية العميقة بين هذه القوى؛ فعلى سبيل المثال، يشير صلاح الدين الجورشي إلى أن تجربة «الترويكا» كشفت عن «وجود تباينات عميقة بين حلفاء السلطة حول مسائل أساسية [...] وفي مقدمتها كتابة الدستور. ولهذا تباينت مقترحات الأحزاب الثلاثة [...] حول عديد القضايا الجوهرية، مثل الشريعة وطبيعة النظام السياسي والهوية»[1185].

من جهة أخرى، هناك من يشير إلى أن في أثناء ممارسة «الترويكا» سلطتها، لم يكن هناك انسجام كافٍ بين مكوناتها، ما أسفر عن بعض التوتر والانقسامات التي أدت إلى استقالات وزراء (محمد عبو كاتب الدولة المكلّف بالإصلاح الإداري من حزب المؤتمر، وحسين الديماسي وزير المالية ومرشّح التكتّل)[1186]، وكذلك حدث توتر في العلاقة بين «الترويكا» والاتحاد العام للشغل أكثر من مرة نتيجة ضعف أداء الحكومة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكانت برئاسة الجبالي. ثم وصلت الأزمة داخل «الترويكا» إلى مستويات حادة بعد مطالبات شريكي الحكم للنهضة بالتخلي عن بعض الوزارات السيادية، خصوصًا وزارتي العدل والخارجية، وهو ما رأت فيه النهضة «ابتزازًا» سياسيًا بدا واضحًا في خلال اجتماع مجلس «شورى» الحركة الذي أبدى استياءه من «الترويكا» وذهب بعض أعضائه إلى المطالبة بعدم الالتزام بها لأنها «لم تعد خطًا أحمر»[1187].

بلغت «الترويكا» طريقًا مسدودة بعد أزمة اغتيال المعارض السياسي شكري بلعيد في 6 شباط/فبراير 2013؛ إذ برز رأي يقول إن المناخ الاستقطابي والتوتر داخل «الترويكا» هيأ الأجواء لجماعات العنف كي تستهدف السياسيين والمعارضين، في حين كان اغتيال السياسي الناصري براهمي، العضو السابق في المجلس التأسيسي، في 25 تموز/ يوليو 2013 بمنزلة ضربة قاضية لـ «الترويكا»؛ إذ أُلقيت المسؤولية على حكومة النهضة التي اتُّهمت بالتقصير الأمني، ما دفعها إلى قبول الخروج من الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراطية بقيادة مهدي جمعة[1188].

2 – أداء النهضة السياسي في السلطة

على الرغم من أن النهضة ضعيفة الخبرة من الناحية السياسية، ولا سيما في إدارة شؤون الحكم، فإنها تعاملت مع الواقع السياسي الجديد في تونس بقدرٍ عالٍ من الذكاء والبراغماتية والنزوع نحو التوافقية السياسية، وهو ما تمثّل في محطات عدة، كان أهمها الدخول في شراكة الحكم مع غيرها من القوى السياسية، والبُعد عن الاستئثار بالسلطة على الرغم من حصولها على النصيب الأكبر من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي. ومن الجدير بالذكر أن «توافقية» النهضة لم تكن وليدة اللحظة أو مجرد تكتيك سياسي، بقدر ما عكست خيارًا استراتيجيًا للحركة سبقته عملية تهيئة أيديولوجية وفكرية قامت بها قياداتها، خصوصًا راشد الغنوشي؛ ففي خلال سني ما قبل الثورة، انخرطت الحركة في حوارات سياسية عابرة الأيديولوجيا مع كثير من رموز العمل السياسي التونسي، ولا سيما الموجودين في المنافي، سواء في باريس أم في لندن. كما شملت هذه الحوارات ناشطين في المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان. ويشير كثير من وثائق النهضة إلى التزام الحركة التعددية السياسية ومبادئ الحكم الديمقراطي المستند إلى سيادة الشعب، فضلًا عن دعم الحريات العامة والفردية واحترام مبادئ حقوق الإنسان[1189].

لكن عندما شُكِّلت أول حكومة برئاسة الجبالي، كانت الحركة حريصة على ضم بعض المنتمين إلى القوى السياسية الأخرى، أكانوا من حزب المؤتمر أم من التكتل أم من المستقلين. ومن بين 26 وزارة، حصلت الحركة على 15 منصبًا وزاريًا. كما أن الجبالي استقال من رئاسة الوزارة بعد أن فشل في تشكيل حكومة «تكنوقراط» في أثناء أزمة اغتيال بلعيد، وأُلِّفت حكومة جديدة برئاسة وزير الداخلية علي العريض، وخُفّض عدد الوزارات التي سبق لحركة النهضة أن حصلت عليها في مقابل زيادة عدد الوزراء المستقلين الذين زاد عددهم بشكل ملحوظ[1190].

كان أخطر التحديات التي واجهت حركة النهضة في أثناء وجودها في السلطة ثلاثة ملفات أساسية: الملف الاقتصادي/ الاجتماعي والملف الأمني وملف الإصلاح الإداري والمؤسسي.

في الملف **الأول**، واجهت حكومة النهضة عبء تحسين الأوضاع الاقتصادية في مرحلة ما بعد بن علي، خصوصًا في ظل التوقعات والتطلعات الكبيرة التي رافقت الثورة في ظل ضعف الموارد المالية وعدم وجود دعم خارجي يمكنها المساعدة في تخفيف العبء الاقتصادي. كما أنه لم يُنجَز الشيء الكثير في ملف العدالة الاجتماعية وتحسين الأجور، ما أدى إلى عدد كبير من الاحتجاجات الاجتماعية والتظاهرات الشبابية التي رفضت أداء الحكومة.

وفي الملف **الثاني**، شهدت تونس ارتفاعًا في معدل عدم الاستقرار، وفي منسوب العنف السياسي نتيجة أسباب كثيرة، أهمها نشاط الجماعات السلفية الجهادية التي وضعت النهضة في موقف حرج. وجرى تسييس هذا الملف من أجل إحراج حركة النهضة والضغط عليها، فاتُّهمت بأن ترددها وسياساتها تجاه هذه الجماعات شجعا هذه الأخيرة على النمو وزيادة نشاطها، حيث وصل ذروته إبان الهجوم على السفارة الأميركية في العاصمة التونسية في 14 أيلول/سبتمبر 2012 [1191]. بل وصل الأمر إلى اعتبار «السلفيين» المتطرفين «ميليشيات النهضة»[1192]. كما ثارت شكوك حول قدرة النهضة على إصلاح القطاع الأمني، لا بسبب ضعف الموارد المالية فحسب، وإنما أيضًا بسبب التجربة التاريخية السلبية، وانعدام الثقة بين وزارة الداخلية وقادة حركة النهضة التي أمضى كثيرون منهم أعوامًا طويلة في السجون[1193].

أما في ما يتعلق بالملف **الثالث**، فكان هناك من أمِل بأن تقوم حركة النهضة بتطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام القديم، ما كان يعني ضمنًا الدخول في مواجهة مع كثير من مراكز القوى القديمة. ولعل ذلك ما يفسر رفض الغنوشي مشروع قانون «تحصين الثورة» الذي كان يهدف إلى إقصاء رموز النظام القديم وقياداتها وعزلها خوفًا من تداعيات ذلك على التجربة الانتقالية كلها، ما جعله عرضة لانتقادات عدة، خصوصًا من داخل الحركة. لذا، وجدت حركة النهضة نفسها في موقف لا تُحسد عليه؛ فمن جهة حاولت أن تظهر بمظهر المدافع عن مطالب الثورة التونسية والمعبّر عن تطلعاتها وآمالها، وأهمها تطهير المؤسسات، لكنها كانت من جهة أخرى تخشى الدخول في مواجهة مع العاملين في هذه المؤسسات بما يضر بالمرحلة الانتقالية، فضلًا عن أن الحركة كانت تدرك أنها تحكم بشكل موقت إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية؛ فعلى سبيل المثال، تشير مونيكا ماركس إلى غلبة صراع المصالح والذهنيات داخل بعض الوزارات، كوزارة الداخلية، حيث نُقل كبار الموظفين في الوزارة إلى وظائف داخلية، وأُقيل بعضهم، بينما ظل معظم موظفي الدرجات الأدنى في مواقعه التي شغلها في مرحلة ما قبل الثورة[1194].

بقدر ما نجحت النهضة في معالجة الأزمة السياسية في تونس من خلال تخليها عن رئاسة الوزارة وسحب فتيل التوتر الذي كاد أن يعصف بالتجربة الوليدة في صيف 2013، كان أداؤها في الملفات الأخرى أقل حظًا ونجاحًا، ولعل ذلك هو ما أثر في شعبيتها كما كشفت تجربة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2014، حين حلت الحركة في المركز الثاني بعد حزب حركة نداء تونس[1195]، علاوة على أنها لم تخض المنافسةَ في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2014 واختارت الحياد بين المرشحين[1196].

رابعًا: لماذا نجحت النهضة وفشل الإخوان؟

سيظل هذا السؤال محوريًا وجاذبًا في أي محاولة لتقويم تجربة الحركات الإسلامية لفترة طويلة. وإذا كان من الصعب الحكم على تجربتي النهضة والإخوان في السلطة بشكل موضوعي نتيجة قصر فترة وجودهما فيها، فإن ثمة فروقًا مهمة بين الحركتين ساهمت في اختلاف مآلاتهما. وهنا يمكن الحديث عن ثلاث مجموعات من العوامل: اختلاف السياقات؛ اختلاف القادة؛ اختلاف الاستراتيجيا والتكتيكات.

1 – اختلاف السياقات

ثمة اختلافات هيكلية هائلة بين السياقين المصري والتونسي في مرحلة ما بعد الثورتين. ولا يتعلق اختلاف السياق هنا بالمؤسسات والقوى والتفاعلات السياسية بين البلدين فحسب، وإنما يتعلق أيضًا بطريقة التحول الديمقراطي ذاته وإدارة تفاعلاته واستجابة القوى له؛ ففي الوقت الذي صمم فيه العسكر في مصر ملامح المرحلة الانتقالية وهندسوها كي لا تأتي بنظام قوي يمكن أن يقوم بتهميشهم، لم يكن للمؤسسة العسكرية التونسية أي دور في رسم ملامح المرحلة الانتقالية، وهو ما سمح للقوى السياسية المدنية بالتدافع والتحاور حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية. وعند وصول الإخوان إلى السلطة في مصر، لم تكن هناك درجة عالية من التوافق مع باقي القوى السياسية حول كيفية التعاطي مع الملفات التي طرحتها الثورة للنقاش العام، مثل ملف العدالة الاجتماعية والحريات، واستئصال النظام القديم، وإصلاح مؤسسات الدولة. ولم تسفر مبادرات الحوار كلها عن نتائج ملموسة، إمّا لعدم جدية الإخوان وإمّا لرعونة القوى المدنية الأخرى وعدم ثقتها بالإخوان، وذلك على عكس الوضع في تونس، حيث اضطرت القوى الرئيسة إلى التعاون على الأطر الأساسية للتحول، ووضعت كلها أهداف المرحلة الانتقالية من خلال التوافق. من جهة أخرى، تمتعت مؤسسات المجتمع المدني في تونس بدرجة عالية من النضج والقدرة على التأثير في أطراف اللعبة السياسية؛ فعندما تأزمت الأوضاع في تونس بعد اغتيال براهمي في صيف 2013، اعتمدت هذه المؤسسات، ولا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابة المحامين التونسية، مبادرة للحوار الوطني، ونجحت في الضغط على القوى السياسية من أجل تقديم تنازلات جدية من أجل إنقاذ التجربة الوليدة في تونس. على العكس من ذلك، عندما تأزمت الأوضاع السياسية في مصر خلال النصف الأول من عام 2013، لم تنجح منظمات المجتمع المدني المؤثرة في طرح مبادرة للحوار أو التقريب بين القوى السياسية، بل اختارت استدعاء المؤسسة العسكرية كي تكون هي الوسيط مع الإخوان، ما أعطى جنرالات الجيش الفرصة للانقضاض على السلطة وإنهاء التجربة الديمقراطية.

2- دور القيادة

تؤدي القيادة السياسية دورًا مهمًا في تشكيل ملامح المراحل الانتقالية وتحديد مآلاتها في أي بلد. ويتوقف جزء كبير من نجاح حالات التحول الديمقراطي أو فشلها على قرارات القيادة، خصوصًا في أوقات الأزمات، وعلى مدى نضج هذه القيادة فكريًا وسياسيًا. ولعل أحد الفروق المهمة بين جماعة الإخوان وحركة النهضة يكمن في قيادة كلتا الحركتين؛ فكما ناقشنا من قبل، عندما قامت الثورة المصرية، لم يكن لدى جماعة الإخوان شخصيات أو قادة إصلاحيون يمكنهم أن يقدموا تنازلات أو تطمينات حقيقية إلى الأطراف السياسية الأخرى، بل على العكس، عانت قيادة الإخوان الجمود والتكلس وقصر الرؤية. وعندما وصل مرسي إلى السلطة، لم يحكم بمفرده، بل كان هناك تأثير وتدخلات من مكتب إرشاد الجماعة، كما أنه دفع في أوقات كثيرة ثمن تصريحات بعض قادة الجماعة التي وضعته تحت ضغط سياسي وشعبي كبير.

أمّا في الحالة التونسية، فقامت الثورة في وقت وصلت فيه قيادة حركة النهضة إلى درجة عالية من النضج السياسي والفكري. وبدا واضحًا أن الغنوشي يمتلك رؤية واضحة للتحول الديمقراطي تقوم على التوافق والتعاون مع القوى السياسية الأخرى، من أجل إنجاح التجربة الديمقراطية. كما أنه يتمتع بتأثير وثقل كبيرين داخل الحركة على الرغم من غيابه الطويل عن البلاد. صحيح أن بعض قادة الحركة لم يتفق كثيرًا مع بعض قرارات الغنوشي، لكن لم يحدث انشقاق أو انفصال تنظيمي كبير يهدد وحدة النهضة وتماسكها. كما أن قرار النهضة بالانسحاب من الحكومة بعد أزمة صيف 2013 عكس درجة عالية من البراغماتية وقراءة تعقيدات الأزمة بشكل واقعي. ولا شك في أن الحركة استفادت مما حدث مع أقرانها في مصر بعد انقلاب 3 تموز/يوليو 2013، وحاولت أن تتجنب المصير نفسه.

3- اختلاف الاستراتيجيات والتكتيكات

بعد سقوط مبارك، اتبعت جماعة الإخوان في مصر استراتيجيا تقوم على الحذر وعدم الاندفاع، وحاولت تبديد أي شكوك كانت تحوم حول نياتها للاستفراد بالسلطة. لكن ما إن حانت الفرصة، حتى قفزت إلى السلطة وتراجعت عن

وعودها التي قطعتها على نفسها. وعلى الرغم من محاولاتها تبرير التحول في استراتيجيتها، فإنها فقدت جزءًا مهمًا من صدقيتها لدى الجمهور العام. وبعد وصولها إلى السلطة، كان الهدف الرئيس هو كيفية تثبيت أقدامها من خلال احتواء المؤسسات الرئيسة، كالمؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية والقضاء، وهو ما جاء على حساب باقي القوى السياسية. وعندما تأزمت الأوضاع بين جماعة الإخوان والقوى المدنية، لم تغيّر الجماعة استراتيجيتها، بل على العكس تعاطت مع هذه القوى باستخفاف شديد، واعتمدت على قدرتها على التعبئة والحشد بالتحالف مع السلفيين. وكما أنها لم تغير استراتيجيتها عندما وقعت أزمة 30 حزيران/يونيو، بل تمادت في المواجهة مع العسكر وباقي القوى السياسية، ورفضت تقديم أي تنازلات من شأنها حلحلة الأزمة والخروج بأقل الخسائر.

على النقيض من ذلك، اتّبعت حركة النهضة استراتيجيا مرنة تقوم على الاستجابة لتغيرات الواقع السياسي، وكانت على استعداد دائم لتغيير استراتيجيتها إذا ما اقتضى تطور الأحوال ذلك. ولم يكن هناك مانع من تقديم تنازلات سياسية وأيديولوجية، كما حدث في أثناء إعداد الدستور التونسي الذي قدمت فيه حركة النهضة تنازلات كثيرة من أجل إنجاح التجربة السياسية الوليدة. كما أنها تعمدت عدم الدفع بمرشح لها إلى الانتخابات الرئاسية والتزمت الحياد، أو هكذا كان موقفها المعلن، إزاء المرشحين للرئاسة، ما أثار اعتراضات داخلية كثيرة، بحجة أن ذلك سوف يؤدي إلى انشقاقات وانقسامات تنظيمية، وهو ما لم يحدث.

خلاصة القول، إن ثمة اختلافات أساسية في تجربتَي حركة النهضة التونسية والإخوان المسلمين في مصر، وهي اختلافات ناجمة عن درجة التطور الفكري لكلتا الحركتين، فضلًا عن طبيعة السياق السياسي الذي تنشطان فيه، وهو ما انعكس على مدى قدرتهما كلتيهما على التعاطي مع الواقع الجديد الذي فرضته الانتفاضات العربية وعلى فهم دينامياته وحساباته.

المراجع

1 – العربية

البنا، حسن. **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**. القاهرة: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 2002.

جبرون، إمحمد [وآخرون]. **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب**. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2013.

الجورشي، صلاح الدين. «نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة». مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2014، في:

http://www.fikercenter.com/ar/p/studies/view/sk4m31q.

2 – الأجنبية

Al-Anani, Khalil. *Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics*. New York: Oxford University Press, [2016].

Al-Anani, Khalil. «Islamist Parties in the Post-Arab Spring.» *Mediterranean Politics*. vol. 17, no. 3 (October 2012).

Murphy, Emma C. «The Tunisian Elections of October 2011: A Democratic Consensus.» *Journal of North African Studies*. vol. 18, no. 2 (January 2013), pp. 231-247.

Wickham, Carrie Rosefsky. *Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt*. New York: Columbia University Press, 2002.

(1152) Khalil Al-Anani, «Islamist Parties in the Post-Arab Spring,» Mediterranean Politics, vol. 17, no. 3 (October 2012).

(1153) للمزيد بشأن تجارب الإسلاميين بعد الربيع العربي، يُنظر على سبيل المثال: إمحمد جبرون [وآخرون]، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(1154) للمزيد، يُنظر: Emma C. Murphy, «The Tunisian Elections of October 2011: A Democratic Consensus,» Journal of North African Studies, vol. 18, no. 2 (January 2013).

(1155) شاركت جماعة الإخوان في العملية السياسية بعد عودتهم في منتصف السبعينيات، وأصبحت رقمًا مهمًا في المعادلة السياسية منذ بدء الثمانينيات؛ إذ شاركت في الفاعليات الانتخابية كلها باستثناء انتخابات عام 1990. كما نجحت في السيطرة على مجالس بعض النقابات المهنية، كالأطباء والمهندسين والمحامين ...إلخ، وعلى الجامعات وأندية أعضاء هيئة التدريس. للمزيد، يُنظر: Carrie Rosefsky Wickham, Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt (New York: Columbia University Press, 2002).

(1156) Jennifer Ludden, «Political Vacuum Seen as Egypt's Regime Pressured,» NPR, 3/11/2011, at: http://n.pr/29Eakuv.

(1157) «Muslim Brotherhood: 'We Are not Seeking Power',» CNN, 10/2/2011, at: http://cnn.it/29qfZjZ.

(1158) ««الإخوان المسلمون» و«المجلس العسكري»: الصفقة والصدام»»، مركز الجزيرة للدراسات، 18/4/2012، في: http://bit.ly/2ph8Fc.

(1159) «شهادة الكتاتني في الدقيقة 33»، موقع يوتيوب:

https://www.youtube.com/watch?v=gWoLUaV9fR8.

(1160) Kristen Chick, «In Major Reversal, Muslim Brotherhood Will Vie for Egypt's Presidency,» Christian Science Monitor, 1/4/2012, at: http://bit.ly/2pi::6.

(1161) يتكون مجلس الشورى العام للإخوان من 108 أعضاء (90 عضوًا يجري اختيارهم بالانتخاب من مجالس شورى المحافظات، والأعضاء الباقون يعيَّنون). في الجولة الأخيرة للتصويت على مسألة الدفع بمرشح رئاسي، كانت نسبة المؤيدين 56 في مقابل 52 للرافضين.

(1162) Edmund Blair, Paul Taylor and Tom Perry, «Special Report: How the Muslim Brotherhood Lost Egypt,» Reuters, 25/7/2013, at: http://reut.rs/VTkPQj.

(1163) مقابلة للباحث مع أحمد شحاته، الزقازيق، 5 نيسان/ أبريل 2012.

(1164) يشير بعض المتابعين إلى أن اختيار مرسي لم يجرِ من خلال تصويت داخلي وإنما لكونه رئيسًا لحزب «الحرية والعدالة» فحسب.

(1165) رُفض الطلب المقدَّم من خيرت الشاطر لانتخابات الرئاسة على الرغم من حصوله على التوقيعات اللازمة للترشح كمستقل؛ وذلك على خلفية حكم قانوني كان قد صدر ضده وعدم استيفائه المدة القانونية لرد اعتباره وممارسة حقوقه السياسية. للمزيد، يُنظر: http://bbc.in/2wE68g.

(1166) «مرسي يحيل المشير طنطاوي والفريق عنان للتقاعد»، العربية نت، 12/8/2012، في: http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/12/231235.html.

(1167) «مقتل 16 جنديًا مصريًا بهجوم في رفح»، سي أن أن بالعربية، 6/8/2012، في:

.http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence

(1168) Abigail Hauslohner, «Has Egypt's Muslim Brotherhood Staged a Coup against the Military?,» Time, 12/8/2012, at: httpA5ti4me58?wEkWV.

(1169) «الإعلان الدستوري الصادر في 17 حزيران/ يونيو 2012»، في: httpA5bit4y58?LJYrN.

(1170) «مصر: إعلان دستوري مفاجئ يحصن تأسيسية الدستور ويعيد محاكمة مسؤولي نظام مبارك»، بي بي سي عربي، 22/11/2012، في: httpA5www4bbc4com5arabic5middleeast586785775787788hegypthmorsi4shtml.

(1171) «مرسي يلغي الإعلان الدستوري»، الجزيرة نت، 8/12/2012، في:

httpA5bit4y58?w=wPe.

(1172) «الجيش يدعو لحوار وطني بحضور الرئيس تحت شعار «لم الشمل»»، **الشرق الأوسط**، 12/12/2012، في: http://bit.ly/29vjtYi.

(1173) «جبهة الانقاذ... تحالف المعارضة المصرية»، الجزيرة نت، 18/12/2012، في:

httpA5bit4y58?scpWl.

(1174) «صدامات بين مؤيدي ومعارضي مرسي بالقاهرة»، الجزيرة نت، 5/12/2012، في:

http://bit.ly/29phxiS.

(1175) «مصر: الانقسام يسود الأجواء بعد إعلان مرسي»، سي أن أن بالعربية، 24/11/2012، في: httpA5archive4arabic4cnn4com586785middleheast5775 8: 5Egyptians3Divided5index4html.

(1176) **الوطن**، 28/2/2013.

(1177) **الشروق الجديد**، 1/5/2013.

(1178) لا يتوقف الجنرال عبد الفتاح السيسي عن تكرار هذه المقولة من أجل تبرير انقلابه العسكري على السلطة المنتخبة.

(1179) إحدى العبارات الشهيرة التي وردت في رسالة المؤتمر الخامس للجماعة الذي عُقد في عام 1939 هي ما جاء على لسان حسن البنا حين قال: «وأما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها، وإن كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأن الحال إذا دامت على هذا المنوال ولم يفكر أولو الأمر في إصلاحٍ عاجلٍ وعلاجٍ سريعٍ لهذه المشاكل، فسيؤدي ذلك حتمًا إلى ثورة ليست من عمل الإخوان المسلمين ولا من دعوتهم». رسالة المؤتمر الخامس، في: حسن البناء، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** (القاهرة: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 2002).

(1180) للمزيد بشأن برامج التنشئة في الإخوان، يُنظر: Khalil Al-Anani, Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics (New York: Oxford University Press, [2016]).

(1181) «النتائج النهائية تؤكد حصول «النهضة» على 89 مقعدًا من مقاعد المجلس التأسيسي»، فرانس 24، 14/11/2011، في: httpA5f8: 4my58?zZAwD.

(1182) صلاح الدين الجورشي، «نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة»، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، في: httpA5www4fikercenter4com5ar5p5studies5view5k: m97q.

(1183) «Tunisia's Election Winners form Interim Government after Uprising,» Associated Press, 22/11/2011.

(1184) **الحياة**، 17/2/2014.

(1185) الجورشي، «نقد تجربة النهضة».

(1186) مصطفى القلعي، «تجربة حكم الترويكا في تونس»، موقع الأوان، 6/7/2014، في: httpA5www4alawan4org5article7996: 4html.

(1187) «تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة»، مركز الجزيرة للدراسات، 11/2/2013، في: httpA5bit4y58?Fq6iP.

(1188) القلعي، «تجربة حكم الترويكا».

(1189) Monica Marks, «How Egypt's Coup Really Affected Tunisia's Islamists,» Washington Post, 16/3/2014.

(1190) وصل عدد المستقلين في وزارة العريض إلى 11 وزيرًا في مقابل 9 وزارات للنهضة من أصل 24 وزارة أساسية.

(1191) «هجوم على السفارة الأمريكية في تونس»، موقع يوتيوب، 14/9/2012: httpsA5www4youtube4com5watchFvD9h6WghQxDiI.

(1192) Monica Marks, «Ennahda's Rule of Engagement,» Carnegie Endowment for International Peace, 18/10/2015, at: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=49728.

(1193) Monica Marks, «Plagued by Insecurities,» Carnegie Endowment for International Peace, 5/3/2013, at: httpA5carnegieendowment4org5sada5FfaD; 777=.

(1194) Ibid.

(1195) Carlotta Gall, «Islamist Party in Tunisia Concedes to Secularists,» New York Times, 27/10/2014.

(1196) «تونس: حركة «النهضة» تقرر عدم دعم أي مرشح للرئاسة»، **العربي الجديد**، 8/11/2014.

الفصل الخامس والعشرون
العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية ومعوِّقات التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية ...... جوهر الجموسي

تتنزل هذه الدراسة البحثية ضمن التساؤلات الواردة في مؤتمر «خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته». ومن بين هذه التساؤلات: هل يشكّل العنف المجتمعي المندلع في إطار العنف السياسي خاصية بنيوية من خصائص المُعاد الأهلي الإرثي، ولا سيما في المجتمعات العربية المركّبة الهوية؟ وما أثرُ الاستقطاب العلماني - الإسلامي في عسر عملية التحول الديمقراطي، وتعزيز ديناميات التفكك الاجتماعي، وتمييع الوفاق الاجتماعي العام في مراحل التحول؟ وأيّ علمانيين وإسلاميين يكمنون في هذا الاستقطاب؟ وما آثار وسائل التواصل الاجتماعي السلمية وحدودها؟ وهل هناك مبالغة مفرطة في أدوار هذه الوسائل، إلى حدّ أنها غدَت كأنها بديل من العوامل الاجتماعية - السياسية الحقيقية في اندلاع حركات الاحتجاج والثورات؟ أم هل أن دورها تقني تكميلي في تبادل الأفكار وتواصلها وتسهيل عمليات التجمع، بالمعنى السياسي للتجمع؟ وهل يتخطى هذا الدور حدود الوساطة التقنية؟

يُفضي البحث في العنف السياسي الممنهج، عبر الشبكات الإلكترونية وعوائق التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية، إلى محاولة تفكيك ثلاثية «القوة والعنف والصراع»، فما هو الطرف الذي يملك القوة؟ أهو الدولة أم المجتمع المدني أم الجماعات أم الأفراد أم قوى المال أم قوى السياسة أم الجماعات الإرهابية؟ وأيّ قوة؟ أهي قوة هيبة الدولة أم قوة الجيش أم الإعلام أم الوسائط الاتصالية الجديدة والمعلوماتية مجسمةً في الافتراضي؟ ومن يستخدم العنف؟ وبأيّ آليات؟ ومتى يستخدمه؟ ومن يحسم الصراع لفائدته؟

إن العنف مفهوم مركّب متعدد الصور والأبعاد والمستويات، له دلالات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، فظلّ حاسمًا في مسار الإنسان والمجتمعات والبلدان على مرّ التاريخ؛ فهو إحدى الأدوات المستخدمة في الصراع بأنواعه، ويشمل، إلى جانب استخدام القوة الجسدية والمادية، أمورًا أخرى لا تتضمن استخدامًا فعليًا للقوة، ربما تكون القوة الافتراضية الناشئة، في هذه الحال، المتسمة باللامادة واللامكان واللازمان، والمؤثرة، فعلًا، في مسار الثورات العربية. فهي قوة زئبقية نافذة، يستخدمها السياسيون وغيرهم شكلًا جديدًا للعنف، يتسم بالنعومة، ويساهم في استيلائهم على السلطة، لتحقيق المصلحة الوطنية أو للانعطاف بالسلطة نحو أهداف غير مشروعة[1197]. تبدأ مرحليًا بإفشال مسار التحول الديمقراطي، وتنتهي بانهيار الدولة. والقوة، في هذه الحال، تتحول إلى عنفٍ يتخذ، كما هو شأنه دومًا، صفة اللامعقول، علاوة على خروجه على الحالة الطبيعية.

برزت كلمتَا «العنف» و«الإرهاب» في صيغة ترابط بينهما، في خلال السنوات الأخيرة، بروزًا واضحًا، في القاموس السياسي؛ إذ لا يمكن تصور الإرهاب من دون استخدام العنف أو التهديد به، استهدافًا للمواطن وأمنه واستقراره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، على نحوٍ يعرقل التحول الديمقراطي، ويزرع الشك والخوف والرعب في المجتمع، فيصبح بعضهم ينادي حتى بعودة الأنظمة الدكتاتورية، ولنا، في ذلك، أمثلة متعددة، منها نشر فيديوات عبر الإنترنت تهدد من خلالها جماعات إرهابية بالقيام بعمليات إرهابية انتقامية شنيعة بحجة تطبيق أحكام الشريعة

الإسلامية، أو نشر فيديوات عملياتها الإرهابية التي اعتمدتها ونفّذتها. ومنها، أيضًا، تشويه الخصوم السياسيين بـ «فبركة» المعلومات والإشاعات والصور، ونشر الدعاوى المغرضة (البروباغندا)، والاعتداء على حرمة الحياة الخاصة عبر الشبكات الإلكترونية. فإذا كان الهدف سياسيًا، صار العنف إرهابًا، أمّا إذا لم يكن كذلك، فيصير العنف عنفًا خالصًا أو عاديًا، وهو الذي يمكن أن تكون أهدافه اقتصادية أو اجتماعيةً، كالسرقة أو الثأر، مثلًا.

الإرهاب، إذًا، هو أحد أساليب الصراع السياسي الذي يمكن أن تلجأ إليه القوى السياسية؛ إذ استخدمته الثورة الفرنسية بمعنى «العدالة»، واستخدمه الثوار الشيوعيون في «روسيا» في أثناء الثورة لتصفية عناصر الثورة المضادة. ويرى بعضهم أن «الإرهابي» محارب من أجل الحرية، ويعُدّه الإسلاميون المتشددون «مجاهدًا في سبيل الله». ويرى ماكسيميليان روبسبيير أن الإرهاب لا يمكن تطبيقه، أو العمل به، إلا حين يؤدي إلى إثارة الفوضى وإهدار الحريات العامة، وهو ما يسعى لتحقيقه أعداء الثورات العربية من خلال عرقلة مسارات التحول الديمقراطي.

الإشكالية العامة

إن الفضاء السيبراني، استنادًا إلى الأصل اللاتيني لكلمة «سيبرني» أو «سيبرنيطيقا»، يخوض في عالم ثلاثي الأبعاد، أساسه التحكم والقيادة والمراقبة. ويبدو واضحًا، اليوم، في بلدان الثورات العربية، أن هذا الفضاء الافتراضي أضحى محركًا فاعلًا لمسار الثورات ومابعد الثورات، وربما يكون أيضًا عاملًا أساسيًا من عوامل عرقلة التحول الديمقراطي، عبر العنف والإرهاب السيبراني، وتحديد مآلات بلدان الثورات العربية ذاتها، حيث تجتاحها - في خلال السنوات الخمس الأخيرة - ظاهرة ممتدة من العنف السياسي، وحيث يبقى هذا الفضاء وما ينتجه من وقائع وعلاقات خاضعًا لمنطق التحكم والقيادة والمراقبة. ولكن، تحكّم أيّ طرف أو أيّ قيادة؟ ومراقبة أيّ طرف أيضًا؟ فهل للفضاء السيبراني انعكاس مباشر على العنف والإرهاب؟ أيْ هل أفرز هذا الفضاء عنفًا وإرهابًا جديدًا هو العنف والإرهاب السيبراني؟ وهل يمكن أن نعدّ العنف والإرهاب السيبراني، في بلدان «الثورات» العربية، أحد إفرازات اختناق الفضاء العام، بما أن منظومة التحكم والقيادة والمراقبة هي الفاعل الأساسي في الفضاء السيبراني الرقمي الذي تحكمه اللامادة واللامكان واللازمان، وبما أن أعمال العنف والإرهاب السياسي السيبراني تتكثف وتتنامى من سنة إلى أخرى، وبالنظر إلى أن القوى السياسية تبحث عن فضاء جديد ظاهره ديمقراطي حُرّ تحسم فيه صراعاتها، وتحسمها أيضًا من خلاله، من أجل افتكاك الحكم والاستئثار بالسلطة؟

ثمّ ألا يمكن أن نتحدث، مجددًا، عن تعبير اجتماعي احتجاجي، طابعه إرهابيّ وأداته رقمية وفضاؤه افتراضي سيبراني، بما أن أحلام الشباب بالشغل والحرية والكرامة الوطنية، كما ظهرت في شعارات الثورة، بدأت فعلًا تنهار بعد خمس سنوات من رحيل الأنظمة القديمة؟ إن ذلك يستدعي البحث في داخل الإرهابيين السيبرانيين، وفي جماعات العنف السياسي التي تحاصرها السلطات الحاكمة. لذا، يعسر استجوابهم عبر المقابلة المباشرة، ومن ثمّ تأتي فرضيات البحث والدراسة النظرية.

هل من سبيل إلى تحييد العالم الافتراضي من التوظيف للاستقطاب والتجنيد لمصلحة جماعات العنف والإرهاب الأسود التي يمكن أن تكون أداةً في أيدي قوًى تبحث عن مسالك تعرقل من خلالها التحولات الديمقراطية في بلدان الثورات العربية؟ إن هذا الأمر يحيلنا إلى الحديث عن عنف الأفراد والجماعات الإرهابية بطبعها، وعنف الدولة والحكومة والاستخبارات الأجنبية، في ضوء تنامي المجهولية والتنكر وخفاء الاسم عبر الإنترنت، وهو ما لا يمكن أن يُكشف عنه بوضوح إلا بعد سنوات وعقود.

كيف نعُدّ العنف والإرهاب السيبراني مساهمين في عرقلة التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ ومن يمارس العنف والإرهاب السيبراني فعليًّا؟ وكيف تتجلى ممارسات العنف والإرهاب المعسِّرة للثورات والتحولات الديمقراطية، والمحددة لمآلاتها ومآلات مجتمعاتها، على نحوٍ يتباين مع أحلام من أنجزوها؟

إن «العنيف» هو من أريد له أن يكون عنيفًا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «الإرهابيّ»؛ إذ لا يولد أحدٌ بالفطرة كذلك، وحتى بعض الجماعات التي تدّعي الاستقلالية تمامًا ليست بمنأًى عن «صناعة الإرهابيين». وإذا كانت القوى المهيمنة تَعُدّ جهةً أو أخرى، أو دولةً - على نحو خاص - إرهابيةً، فإن ذلك معناه أن مفهوم «الإرهاب» ليس محايدًا، وأنه يصعب الإمساك ببعض عناصره الموضوعية. وواضح من هذا الأمر أنه جُعل للابتزاز والإخضاع أيضًا. ولعل أهمّ ما علينا فعله، في السياق التونسي والفضاء العربي الافتراضي، هو أن نكشف آليات الهيمنة بالإرهاب، من جهة التنبّه لعناصر الصورة، وكيفية بنائها، لجعل مجموعة أو جماعة أو حركة، موصومةً بالعنف والإرهاب؛ فهذه الصورة تهدف إلى اتباعنا إيّاها، وإلى إخضاعنا للرؤية السائدة بشأن المفهوم. أمّا ردّة الفعل العلمية، فهي أن نكشف كيفيات السطو على الآخر، وإشعاره بـ «الخجل»، وإضعافه، من خلال وصمة العنف والإرهاب. وفي الحصيلة، نهدف من خلال ذلك إلى كشف العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية ومعسرات التحول الديمقراطي، ومعوّقاته، في بلدان الثورات العربية، على نحوٍ ربما يؤول بهذه البلدان إلى مصير مجهول وينتهي بانهيار الدولة وبحروب أهلية لا يُعرف تحديدًا مَن أشعل فتيلها، وفي أيّ وقت تُطفأ نيرانها، ولا عددُ ضحاياها.

إذا كان العنف السياسي يتنامى منهجيًا عبر الشبكات الإلكترونية في بلدان الثورات العربية، فإن ذلك يقدّم نماذج مختلفة عن أعمال العنف والإرهاب الممكنة في مجتمعاتنا، ويحمل معه معاني ورموزًا أخرى لم نعتَدْها، ويخفي ألغازًا وشبكات يصعب فكّها مباشرةً، كما أن من الممكن أن يحجب عناصر تشكيل ثقافة العنف والإرهاب عبر المعلوماتية والإنترنت، بالنظر إلى أنها امتداد لاستراتيجيات متكاملة، تنطلق من فضاءات ومؤسسات الواقع المادي اليومي، لتمرّ إلى فضاءات افتراضية ناشئة ومجال عام جديد، نظّر الفلاسفة له عبر التاريخ، وانتهى إليه الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هبرماس برؤية أخرى.

أولًا: الإطار النظري للعنف والإرهاب السيبراني المعرقل للتحول الديمقراطي من المشكلة إلى التفكيك

يتمثّل العنف في استخدام القوة القولية أو الفعلية ضد شخص آخر، وهو كل قول أو فعل ضد «الرأفة» و«الرقة» و«اللين»؛ فالعنف بالقوة المادية يركز على ممارسة القوة الجسدية، وعلى الأخذ بالضغط والإكراه اللاإرادي، من دون التركيز على الوسيلة، مع استهداف نتيجة تتمثّل في إجبار إرادة غيره بوسائل معيّنة على إتيان تصرف معيّن. وهذا ما يكشف نشأة العنف الإرهابي عبر الإنترنت؛ إذ تعتمد الجماعات الإرهابية على نشر فيديوات تهدد فيها بالقيام بعمليات إرهابية انتقامية بـ «اسم» الإسلام، وغيره، وتنفّذ عمليات متنوعةً، باعتماد المعلوماتية والإنترنت، تضرب في الصميم أمْن الفرد واستقراره ومجالات حياته اليومية الحيوية.

إن القطاعات التي «تمتلك مراقبة رأس المال الرمزي» تدعم شروط التمييز وإعادة إنتاجه على أرض الواقع. لذلك، يصبح ما ليس معترفًا به لامرئيًا. وربما يكون البحث عن الاعتراف هو الذي يدفع الإرهابيين إلى القيام بأعمال درامية لافتة؛ فإنكار وجود الآخر يُغيّبه من المشهد العام، ويبقيه في مجال الظل والخفيّ والغائب غير المتماسك. ويمكن التعتيم أن يحدث من خلال الأفكار المسبقة، والتقليل من قيمة الآخر ومن مكانته وفرادته؛ فمن آليات ثقافة الإقصاء، اختزال جميع التعبيرات الإنسانية في مظهر واحد من مظاهرها، فيصبح الكوريون - تبعًا لذلك - أَكلة الثوم، والإيطاليون أكلة «المعكرونة»، ويتحول جميع المسلمين إلى «إيمانيين» يتنكرون للعقل والتجربة، ويصير الغربيون «ماديين ملحدين» ...إلخ. إن تطوير الثقافة التي تؤسس على الاعتراف بالآخر وتحترم حقوق الإنسان، تقتضي إعادة تأسيس وسائل المعرفة وانتشارها. لذلك، كان من الضروري أن نُعيد التفكير في الثقافة وفي التربية، باتجاه تثمين الاختلافات الثقافية والعقدية، كي نتجاوز ممارسات الإقصاء أو الدمج التعسفي المؤسَّس على معطيات قومية أو عرقية أو محلية[1198].

صار العنف والإرهاب السيبراني يعرقلان التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية ويعسّرانه على نحوٍ يومي ملموس. ونحن سنحاول في هذا البحث أن نتبين المشكلة لنمرّ إلى التفكيك، فنبدأ بتناول مسألة العنف والإرهاب السيبراني من زاوية نظرية، وذلك من خلال خمسة عناصر: العنف والإرهاب؛ سوسيولوجيا العنف والإرهاب السيبراني؛ مفهوم العنف والإرهاب السيبراني؛ آليات العنف والإرهاب السيبراني؛ خصائص العنف والإرهاب السيبراني والسيناريوات المتعلقة بهما. وهذا ما سيؤدّي في صفحات لاحقة من هذه الدراسة إلى عرض نماذج من أعمال العنف والإرهاب السيبراني التي تستهدف بلدان الثورات العربية، قصد إفشال انتقالها إلى مرحلة الديمقراطية، وإنجاز التنمية العادلة المثلى، وتحقيق طموحات من ساهموا في هذه الثورات.

1- العنف والإرهاب

تبدو ظاهرة العنف و«الإرهاب»[1199] - على نحوٍ من التوسع - قديمةً قِدم ظاهرة العنف بين البشر، إذا تعلّق الأمر فيها بدفع المجتمعات أو الجماعات إلى تفكيك نفسها بنفسها. والإرهاب، في الأصل، هو الحالة القصوى للعنف السياسي المنظّم الذي يسعى لغرس الخوف والدمار. أمّا الإرهاب، بمعناه الحديث، فهو مشحون بشحنات سياسية وأيديولوجية وموازين قوًى دولية[1200]، ما يجعل التفريق كليًّا بين العنف والإرهاب أمرًا صعبًا. وهذا يعني، في الوقت الراهن، أن علاقات الهيمنة وروابط القوة هي التي تُحدّد العنف والإرهاب، وتُلصقه بطرفٍ ما، أكان دولة أم حزبًا أم حركة أم قوة مدنية، وترفعه عن طرف آخر.

2- سوسيولوجيا العنف والإرهاب السيبراني

لئن تكثّف حضور العنف والإرهاب عبر الشبكات الإلكترونية في بلدان الثورات العربية، وتضاعف الحديث عنهما في السنوات الأخيرة، فإن مردّ ذلك إلى أسباب عدة، لعل أبرزها تأثير العولمة في المجتمعات الحديثة، وما أفرزته تراكمات تجربة الصراع للحرب الباردة من تغيرات في المفاهيم، وما أصبح متداولًا من فكرة «صدام الحضارات» التي يُنظّر لها بعض المفكرين الغربيين[1201]، وما يُلاحظ من فروق مجحفة داخل مجتمعات الثورة في امتلاك الثروات، والتحكم بمفاتيح المعرفة، منها الثورة الرقمية[1202]. ومن العوامل الأخرى التي تساعد على انتشار العنف والإرهاب انعدام سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز استنادًا إلى الأسس الإثنية والقومية والدينية، والإقصاء السياسي، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وانعدام الحكم الرشيد.

إن «هذه الظروف يمكن أن تكون محلية المنشأ، غير أن آثارها تشمل جميع الدول. فالإرهابيون يمكن أن يستغلوا مواطن الضعف والمظالم لنشر الإرهاب على الصعيد المحلي، غير أنه بإمكانهم إقامة روابط مع غيرهم بسرعة على الصعيد الدولي»[1203]. ومن ثمّ، تتدخل وسائط الاتصال الحديثة، ولا سيما الوسائط التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، لتسريع نسق تشبيك مستخدمي العنف والإرهابيين في مجتمعاتنا وفي العالم أيضًا، وإعطاء الإرهاب أبعادًا تقنية وعالمية جديدة.

على الرغم من العناد التاريخي لمفهوم العنف والإرهاب - بمعناه العام الذي يدل على التفكيك - في الاستمرار والبقاء، فإن هذا الحضور الدائم لم يستمرّ على نمط واحد، بل اتخذ أشكالًا جديدة وتجليات غير مسبوقة في المجتمعات الحديثة. والجديد المستحدث هو هذا العنف وهذا الإرهاب اللذان وُلدا وانطلقا من الوجه الآخر للثورة المعلوماتية، وتحديدًا من الرقميّ، ما جعل بعضهم يسمّيه «العنف والإرهاب السيبراني»؛ فمجتمعات اليوم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

ساهم تطور الإنترنت[1204]، ضمن عالم معتمد على انفتاح نظم المعلومات وترابط الشبكات، في جعل العالم قرية كونية شاملة، يمكن كل فرد من أفرادها تبادل المعطيات واقتسامها، والنفاذ إليها بكل حرية ويُسر. إلا أن هذا التطور السريع لا يخلو من أخطار تمثّلت في ظهور أعراض وآثار اجتماعية حادة غير متوقعة لهذه التكنولوجيات، تفرض

على مجتمع المعرفة والمعلومات التهيؤ واليقظة لمجابهة المخاطر الجديدة. ولعل أبرز تجليات هذه المخاطر شهرةً وانتشارًا في العالم ظاهرة «القرصنة»، أي الهجوم على نُظم المعلومات في القطاعين العام والخاص على حدّ سواء، ومن ثم سرقة المعلومات الشخصية الخاصة والسرية، فنشر الفيروسات وتعطيل الخدمات ونشر الوعي الإرهابي والتخطيط للأعمال الإرهابية عن بُعد[1205]. وتنجم عن هذه الهجمات، وعن هذا الوجه الآخر للثورة المعلوماتية، خسائر مادية وبشرية ورمزية كبيرة، تعود بريعٍ عظيم لفائدة العنف والإرهاب السيبراني، بمفهومه الواسع والشامل، وما يحمله من أشكال متباينة.

يدافع هذا البحث عن فكرة مفادها أن العنف والإرهاب السيبراني، في بلدان الثورات العربية، هو، في جزء منه، تعبير اجتماعي احتجاجي ضاغط، تمثّل الأقلية فيه الفاعل الاجتماعي الأساسي. ومعنى هذا أنه ردة فعل هامشية ضد عناصر مختلفة للهيمنة؛ فالعنف والإرهاب السيبراني، من هذه الوجهة بالذات، هما احتجاج الضعيف على القوي، وتمرّد التخوميّ على المركزيّ، وتطاول المهيمن الضعيف على المهيمن بغطرسته الشرعية. الضعيف العاجز عن المواجهة المباشرة يلجأ آليًا إلى مواجهة خفيّة الاسم عبر وسائط الاتصال الحديثة، ويؤدي هذا المعطى إلى افتراضٍ مفاده أن العنف والإرهاب السيبراني يمثّلان شكلًا من أشكال التوازن الجديد في موازين القوى، يردّ الاعتبار إلى من كان في الأمس مقصًى، لا صوت له. ندافع، هنا، عن طبيعة قراءتنا وتحليلنا الظاهرة، ولا ندافع - بطبيعة الحال - عن العمليات الإرهابية والإرهابيين.

العنف والإرهاب السيبراني هما من الناحية السوسيولوجية، تعبير اجتماعي افتراضي جديد يحاول أن يصوغ لغته الخاصة، وأن يفتكّ مساحة من السلطة على حساب السلطة القائمة، ليشكّل جزءًا من النسيج الاجتماعي المدني؛ ففيه نزعة نحو تقليص مساحة الهيمنة، وردّ الاعتبار إلى من كان في الأمس في التخوم والأطراف؛ أي ما يسمى عادةً «المهمَّش» أو «المقصًى»، أو يُصنَّف ضمن الأقليات؛ فالعنف والإرهاب السيبراني أنشأهما الضعيف ضد القوي، وهما تعبير اجتماعي احتجاجي مختنق ومكتوم مِنَ الذين تُمارَس تجاههم سلطة إكراهية، فاعلها الدولة أو السلطة المالية أو السلطة الدينية ...إلخ.

في هذا السياق، يمكن التساؤل إنْ كان سبب انتشار ظاهرة العنف والإرهاب السيبراني هو اختناق الفضاء العام في ضوء ضمور الأحزاب السياسية وتراجع الإعلام المكتوب، في مقابل «فرض سلطة الصورة»[1206]. وإذا كانت الصورة اليوم قد أضحت «سلاحًا وأداة حرب»[1207] في العالم، فهل يمكن أن يؤيّد ذلك بعض الفرضيات التي تؤكد أنه كلما كانت الدولة شمولية مكتسحة للمجتمع، انتشر العنف والإرهاب السيبراني، وفي المقابل يقلّ العنف والإرهاب السيبراني في الدولة الديمقراطية؟ في هذا السياق، ربما تكون الدولة ديمقراطية في الأصل الدستوري لها، وفي ظاهر ممارستها السياسية (كالدولة الأميركية مثلًا)، ولكنها تظل دولة الأقوياء من دون الأقليات المهمَّشة والمقصاة، وبالتالي هي دولة الرأسمالية المتوحشة الاحتكارية التي لا تتردد في السير في مشروع الهيمنة الإمبريالية على السوق العالمية.

ينبغي أن نلاحظ بحذر، في البداية، أن ما تتعمد الأنظمة السياسية والمؤسسات الإعلامية تسميته «عنفًا» و«إرهابًا» ليس بالضرورة كذلك، وربما يكون ترهيبًا مبرمجًا، يستخدمه السياسيون عن قصدٍ لمحاصرة ما هو بصدد التكوّن أو ما بدأ يتكون من فضاء افتراضي عام يناقش الشأن العام مناقشة عامة حرة، فيأتي إلى نقد الفساد السياسي دون غيره، ومن ثم فضح هذا الفساد.

لعل القدرة التي تتميز بها شبكات التواصل الرقمي دفعت الأنظمة السياسية إلى محاولة ربطها باستمرار بظاهرة العنف والإرهاب، على نحوٍ يسمح لها بإخضاعها لآليات الرقابة والمحاصرة الدقيقتين، وأحيانًا يؤول أمرها إلى الغلق والحجب أيضًا. والأمثلة لذلك كثيرة، لكن يكفي أن نشير إلى آلية الرقابة والغلق الإلكتروني في تونس قبل ثورة كانون الثاني/يناير 2011، وهي التي أطلق عليها الشباب «الإنترنتي» اسم «عمار 404»[1208]؛ ففي سياق فضاءات الحرية الافتراضية[1209]، أمكن لشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، على غرار «فيسبوك» و«تويتر»، أن تؤدّي دورًا ملحوظًا في قيادة ثورة الشباب التي أطاحت الأنظمة السياسية في عدد من البلدان العربية، في خلال عام 2011. فنضال الشباب الإلكتروني لمقاومة الفساد يصبح إرهابًا لدى النظام السياسي، على غرار ما أنجزه المبدعون في مجال القرصنة الإلكترونية عندما اقتحموا في بداية كانون الثاني/يناير 2011 موقع واب الرئيس التونسي المخلوع

زين العابدين بن علي قبل خلعه وفراره، وغيروا صورته الرسمية بأنْ عوضوا جسمه بجسم حيوان مع الاحتفاظ برأس المخلوع ذاته.

تعددت في العصر الحديث وسائل نشر «الفكر الإرهابي» و«الفكر السلفي»، ولا سيما عبر الإنترنت. وخير مثال على ذلك إعادة نشر الفكر النازي والفاشي، أو الجريمة المنظّمة، أو تحريض الأشخاص على التطرف والعنف؛ مثل الفكر «الداعشي»، أو تعليم الأفراد كيفية صنع المتفجرات، أو طريقة القيام بالتفجيرات. وبلغ الأمر حدًّا أصبح فيه لعديد الجماعات الإرهابية صفحات خاصة على الإنترنت (مواقع «كتيبة عقبة بن نافع» وصفحاتها في تونس مثلًا)، يمكنها أن ترسل منها إلى الخصوم تهديدًا ووعيدًا، وأن تبثّ الخوف وتنشر الرعب.

إنّ هذه الجرائم حديثة وخطِرة، وهي تُعرَف بـ «جرائم الإنترنت»[1210]. فالإنترنت أصبحت إحدى الوسائل التي تحقق أغراض المتطرفين والإرهابيين. وهذا، يستوجب مزيدًا من المعرفة الفنية، والمعرفة التقنية (Le savoir technique) لاكتشاف الأنشطة الإجرامية ومحاصرتها ومحاولة اكتشاف فاعليها ومنْعها قبل حصولها.

إنه العنف والإرهاب الفكري والعنف والإرهاب الإعلامي الوسائطي (Médiatique) والعنف والإرهاب السيبراني. ولعل تناول مسألة آليات العنف والإرهاب وتصنيفاته في ضوء التحولات العالمية الاتصالية والتكنولوجية يُفضي إلى التساؤل: كيف تمّ إسقاط مفهوم «العنف والإرهاب» من مجال سياسي إلى مجال غير خاضع للمراقبة؟

3 - مفهوم العنف والإرهاب السيبراني

مهّد التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصال لظهور شكلٍ جديد من العنف والإرهاب يستعمل وسائط الاتصال الحديثة بطريقة معيّنة، ويوظف - على نحوٍ أو آخر - طبيعة خدماتها المتطورة لفائدة أعمال إرهابية محددة. لكن مفاهيم «الإرهاب السيبراني» تعددت، ولا سيما مع الخلط الشائع بين تعريف الإرهاب السيبراني (Cyberterrorisme) وتعريف الإجرام السيبراني (Cybercriminalité)، وما يستلزمانه من سلامة وأمن سيبرانيين[1211].

مع تطور هذه الوسائط الإلكترونية، وتعقّد نوعية الخدمات التي تقدّمها، ازداد عدد المواقع الإلكترونية التي تديرها «المنظمات الإرهابية» على شبكة الإنترنت في العالم. وهذا الأمر يعقّد، من دون شك، عمليات التتبع والاصطياد والتحليل لمكونات «الوحش الإلكتروني» الجديد الذي يعتقد بعضهم أن ما من حلٍّ له سوى مرافقته، والتعايش معه، بوصفه سيفًا ذا حدّين؛ ذلك أنه يُعدُّ، بصرف النظر عن مخاطره وتهديده الأمن والسلامة، وسيلةً للاسترشاد، ومصدرًا للمعلومات في كل عملية تواصل بين الجماعات والأفراد والمنظمات الإرهابية. ثم إنه كلما مُنع الإرهابيون الإلكترونيون من استخدام شبكة الإنترنت واستئصال مواقعهم، ظهرت مواقع جديدة باستراتيجيات جديدة ومتفرقة ومتنوعة ومراوغة؛ إذ هي تختفي فترةً لتظهر مرةً أخرى بصيغ وعناوين إلكترونية مغايرة تعكس الحركة المتواصلة التي يشهدها المجتمع في العالم الافتراضي، والمجتمعات العربية، أيضًا، بعد الثورة.

يُعدُّ العالم الافتراضي نوعًا من «الوجود الموازي واللامادي» للحياة الفعلية[1212]، وتُعدّ صراعات هذا العالم في المجتمعات العربية، في خلال خمس سنوات من الثورة، صدًى لنزاعات تستخدم التكنولوجيات الرقمية، مع المحافظة على بواعثها السياسية والعرقية والأيديولوجية والدينية. ويطرح هذا الأمر مفارقة المعادلة والتفريق بين العنف والإرهاب من جهة والنضال السياسي الشرعي من جهة أخرى، باستخدام جميع الوسائل المتاحة، ومن بينها تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

في سياق صراع الإرهاب الشبكي السيبراني، تستهدف بعض الجماعات والمنظمات خصومها على الإنترنت، استنادًا إلى عوامل عدة، مثل الصراعات الاجتماعية - السياسية والصراعات الإثنية والعرقية. وتتميز حروب المواقع بين هذه

الفئات بالتدمير المتبادل والاحتلال الموقت من أحد الخصوم لموقع الآخر، ونشر الدعاوى السياسية (البروباغندا) المعادية له.

إن قراءة مفهوم العنف والإرهاب، من زاوية واحدة، يمكن أن تُسقط التحليل في ضرب من السطحية لا يرقى إلى المعنى العارف (Le sens savant)، وأن تُسقطه كذلك في الفكرة الأحادية التي فرضها الطرف المهيمن، أي إن هذا المفهوم عرضة لرهانات قوًى مختلفة، ما يتطلب كثيرًا من النجاعة الإبيستمولوجية كي نرتقي به من وحَل النزعات الأيديولوجية والأغراض السياسية والذرائعية إلى مستوى القراءة العلمية الحذِرة.

من خلال هذا المسلك، نفترض أن العنف والإرهاب السيبراني نتاج خللٍ في موازين القوى بين الدول والمجتمعات والجماعات والأحزاب السياسية، مع غياب القدرة على الفعل وردّة الفعل من الذين يرون في أنفسهم موضوع استغلال، إضافةً إلى ضيق الفضاءات العامة التي تسمح بالتعبير والاحتجاج؛ فالهيمنة وتشريع الهيمنة هما، مع إلغاء صوت المهيمَن عليه بإلغاء فضاءات التعبير، من العوامل التي تدفع في اتجاه البحث عن منافذ ومسالك خفيّة لا يصل إليها الأقوى، ولا تمسكها آليات الرقابة. وكم كانت مواتيةً هذه الفسحة الافتراضية وهذا المتنفس الرقمي الذي أوجدته الإنترنت[1213] لتفسح المجال، في سياق تفاوت القوى، للأصوات المكتومة حتى تعبّر عن نفسها، وتردّ الفعل افتراضيًا هذه المرة، فتنتج خطابًا احتجاجيًا يحاول أن يرجح الكفة، ويُحدث نوعًا من التوازن - ولو رقميًا - بين القوي والضعيف.

4- العنف والإرهاب السيبراني: الآليات والخصائص والسيناريوات

تُعدّ تكنولوجيات المعلومات والاتصال سلاح العنف والإرهاب السيبراني؛ إذ تستخدمها جماعات العنف والإرهاب في تسهيل أعمالها وتيسير الاتصال بين أفرادها في أيّ مكان من العالم، وإحكام التنسيق بينهم. ومن أهم هذه الاستخدامات والآليات، أو الوسائل المعتمدة عبر شبكة المعلومات والاتصال، وتحديدًا الإنترنت، تركيز مواقع «واب» خاصة بالمجموعات العنيفة والإرهابية، واستعمال البريد الإلكتروني وبرامج التخاطب عن بُعد، وتحميل البرامج المجانية من الإنترنت واستعمالها للتشفير والتجسس ...إلخ. تُضاف إلى هذه الاستخدامات عبر الإنترنت، استخدامات أخرى عبر شبكة الهاتف الجوال، منها المكالمات الهاتفية والرسائل القصيرة النصية (SMS) والمصوَّرة (MMS).

تنقسم التقنيات المستعملة إلى تقنيات نفسية وأخرى إلكترونية و مادية، وذلك على نحوٍ يحقق الأهداف الكاملة للعنف والإرهاب السيبراني. تعتمد التقنيات النفسية، بصفة خاصة على الضغط السياسي وفقدان الثقة والإعلام الزائف. أمّا التقنيات الإلكترونية، فتعتمد خصوصًا على المخادعة والفيروسات والقرصنة والإغراق. وأمّا التقنيات المادية، فتعتمد على المتفجرات وقطع الأسلاك والأسلحة ذات الذبذبات الإلكترومغناطيسية.

يختص العنف والإرهاب السيبراني بانعدام الحدود والحواجز الزمنية والجغرافية، وغياب الضرر لجماعات العنف السياسي وللإرهابيين، وتفاقم التأثير في الأشخاص المستهدفين، وتعقّد العمليات والإجراءات المتعلّقة بإثبات جرائم العنف السياسي والاجتماعي والجرائم الإرهابية، وصعوبة التصدي لهذا العنف والإرهاب، ولا سيما في حال انعدام الخبرة التقنية العالية والدراية الجيدة واستقراء نيّات الإرهابيين.

تستخدم جماعات العنف السياسي والجماعات الإرهابية التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال لتسهيل أعمالها. ومن أهم هذه الاستخدامات، الاتصال بين الأفراد والتنسيق بينهم، ونشر الدعاوى السياسية والادعاءات، والانتداب والتمويل، والتجسس واستقاء المعلومات؛ ففي ما يتعلق بالاتصال بين الأفراد والتنسيق بينهم، مكّنت تكنولوجيات الاتصال الجماعات الإرهابية من تطوير أعمالها بين البلدان تمكينًا كبيرًا؛ إذ أصبح في استطاعة هذه الجماعات الاتصال عبر الإنترنت بخلايا موجودة في أيّ بلد من العالم. واستعمل بعضها مواقع التخاطب (Chatt) والتواصل الاجتماعي الإلكترونية والمواقع الإباحية، لتبادل المعطيات الجغرافية والصور لأهداف إرهابية، فضلًا عن إرسال

الأوامر وتحديد المواعيد. وفي هذا السياق، صرّح مسؤولون أميركيون بأن تنظيم «القاعدة»، مثلًا، استعمل برمجيات مجانية للتشفير توجد على الإنترنت، لتنفيذ أعماله الإرهابية في أميركا، وفي غيرها من البلدان.

وسعيًا لنشر الدعاوى السياسية والادعاءات الكاذبة في إطار السيناريوات الممكنة للعنف والإرهاب السيبراني، تُوظَّف الإنترنت على نحوٍ مكثف، بوصفها الوسيط الاتصالي الأكثر جماهيرية وانتشارًا، ما أفرز مفهوم «الاغتيال السياسي الافتراضي». ومن ثمّ «بات وقعها على الفرد عظيمًا. وأصبح هذا النوع من الاغتيال غير مقتصر على الخصوم السياسيين أو قادة الجماعات المعارضة، بل يمكن القول إن حربًا حقيقية تحدث بين الخصوم في المجال السيبراني قبل أن تصل إلى الورق[1214]».

ثانيًا: الإطار العملي للعنف والإرهاب السيبراني المعرقل للتحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية

مثلما ذكرنا في الإشكالية العامة للبحث وأسئلته، سبق أن استخلصنا من دراسات أخرى[1215] أن الفضاء السيبراني، استنادًا إلى الأصل اللاتيني لكلمة «سيبرني» أو «سيبرنيطيقا»، يخوض في عالم ثلاثي الأبعاد، أساسه التحكم والقيادة والمراقبة، وما يتبع ذلك من معاقبة؛ فبعد استعراضنا، في ما تقدّم من هذه الدراسة، المكونات المختلفة لوجه الثورة المعلوماتية الآخر، ننظر في ما يأتي إلى مرحلة عرض نماذج أعمال عنف وإرهاب سيبراني تُعسّر التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية وتعرقله.

تواجه تونس، مثلًا، حالةً من العنف السياسي والاحتجاج الجماهيري يشهدها الشارع والفضاءات العامة، وتشهدها الفضاءات الافتراضية، ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية من قبيل «فيسبوك» و«تويتر» وغيرهما. وتهدد هذه الحوادث بوقف مشروعات التقدم والتنمية التي وضعتها الدولة منذ الثورة، بعد إطاحة الرئيس زين العابدين بن علي من الحكم منذ خمس سنوات تقريبًا، وكانت قد بشّرت ببداية «ربيع عربي» صارت نسبة كبيرة من المجتمع التونسي تعدُّه «خريفًا عربيًا»، لا غير، أجهض أحلامهم في قدرة الدولة الحديثة على بناء منظومة سياسية جديدة.

كان الحلم متمثّلًا في دولة حديثة قوية، جامعة وموحدة لجميع التونسيين، بلا تفريق أيديولوجي وفكري، تقوم على أساس العدالة والديمقراطية واحترام القانون والتعددية الاجتماعية والسياسية، وتحميهم من الخفايا والعواقب للاستقطاب العلماني - الإسلامي الذي يُعسّر، اليوم، عملية التحول الديمقراطي، ويُعزّز ديناميات التفكك الاجتماعي، ويُميّع الوفاق الاجتماعي العام في مراحل التحول، ما ينعكس في شكل صراع يومي حادٍ عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني، تتدخل فيه حتى المجموعات التكفيرية والإرهابية، وهو صراع واقعي وافتراضي يتجاوز الاختلافات القائمة منذ عقود بين العلمانيين والإسلاميين. وربما تكون وسائل التواصل الاجتماعي قد تجاوزت حدودها، فحوّلت الاختلافات القائمة إلى صراعات فكرية وصراعات أخرى أضحت هي نفسها موقدًا لأعمال العنف والإرهاب العاديّ والسيبراني، وهو ما يحيلنا إلى الإقرار بمبالغة مفرطة في أدوار هذه الوسائل، حتى غدت كأنها بديل من العوامل الاجتماعية - السياسية الحقيقية في اندلاع حركات الاحتجاج والثورات، ثم اندلاع العنف الذي حولته إلى عنف وإرهاب سيبراني. وبذلك، تخطت هذه الوسائط حدود الوساطة التقنية، وتناست (أو تجاهلت) أن دورها تقني تكميلي في تبادل الأفكار وتواصلها، وفي تسهيل عمليات التقارب والوفاق.

هذا، ما سنحاول بحثه من خلال الوقوف عند أعمال العنف والإرهاب السيبراني التي تضرب، اليوم، في الصميم مراحل التحول المختلفة بقراءات تختلف بين طرف يعدّها إرهابًا يعرقل التحول، وطرف آخر يعدّها عملًا ثوريًا وليد الثورات وعملًا لإنجاز المهمات الثورية.

في سياق القراءات المتباينة، ولوضع مسألة القرصنة الثورية الإلكترونية والعنف السياسي الإلكتروني في إطارهما التاريخي، ينبغي أن نُذكّر بأعمال القرصنة الإلكترونية الثورية قبل ثورة تونس، وهي الأعمال التي كانت تُعدّ عنفًا

وإرهابًا سيبرانيًا بالنسبة إلى السلطة الحاكمة في عهد الرئيس المخلوع. أمّا بالنسبة إلى القوى الديمقراطية الساعية لتغيير نظام الحكم، فإنها كانت تُعدّ أعمالًا ثورية تقدمية.

تشكّلت مجموعات ناشطة على الإنترنت تُعرف باسم «هاكتيفست» (Hacktivists) - والمقصود أيّ شخص يجمع بين تكنولوجيات المعلومات والقرصنة الرقمية من ناحية والنشاط السياسي من ناحية أخرى - وتولّت دعم نشر وثائق «ويكيلكس»، وشنّت عمليات قرصنة انتقامية ضد المواقع التي حجبت عنها خدمات الاستضافة والتمويل.

من أبرز هذه المجموعات، مجموعة «المجهولون» (Anonymous) التي بادرت إلى التواصل مع مَن بدأ ينشر أخبار («تويتات»/تغريدات) الاحتجاجات من داخل تونس، من خلال موقع «تويتر». وفي أثناء تكوّن فريق في الداخل وآخر في الخارج، أطلق «المجهولون» عملية بعنوان «عملية تونس»، تهدف إلى لفت الإعلام العالمي إلى ما يحدث داخل هذه البلاد. وتتضمن هذه العملية مهاجمة مواقع حكومية تونسية، ونشْر صور وفيديوات مسرّبة من داخل تونس، إضافةً إلى رصد جميع وسائل الإعلام من خلال إنشاء موقع إلكتروني ينشر بيانات المجموعة، ويوثّق الأخبار التي تكتبها الصحافة عن حوادث تونس، مع حوادث قناة محادثة (دردشة IRC)، يجتمع فيها مئات الناشطين يتكلمون في الوقت نفسه، ويناقشون الوضع والأهداف والنتائج. وشكّلت قناة المحادثة المذكورة فضاءً افتراضيًا جديدًا للقوى المدنية التي لم يكن بإمكانها مطلقًا تنظيم اجتماع جماهيري لمجموعة أشخاص في أيّ موقع من أرض تونس، إلّا على نحوٍ سرّي للغاية، عادةً ما تكون أجهزة الأمن والاستخبارات أوّل من يعلم بسرّيته قبل الأشخاص المدعوّين إليه.

بعد أن نجح «المجهولون»، من خلال «عملية تونس»، في إيقاف 13 موقعًا تونسيًا من أهمّ المواقع الحكومية، بدأ خبرها وأخبار الاحتجاجات في تونس ينتشران إعلاميًا. وكان الناشطون يتابعون بشغف مئات من وسائل الإعلام العالمية ليشاهدوا ما فعلوه بالنظام التونسي الحاكم المنيع على امتداد عقود. وبالفعل، أشارت إلى ذلك الخبر، في 4 كانون الثاني/يناير 2011، قناة «الجزيرة» الفضائية، وكثير من المواقع الإخبارية. وبعد ذلك، قامت جريدة *Le Monde* الفرنسية، وهي من أبرز الصحف الإعلامية الفرنسية وعدوّة لنظام بن علي، بذكر الخبر، لتتهافت المواقع والقنوات التلفزيونية غير الحكومية على ما بقيَ من تداعيات الخبر، من دون أدنى فكرة عمّا يحصل على أرض الواقع حقيقةً.

بين واقع سياسي وآخر، تتغير المعادلة في بلدان الثورات العربية، ويصبح العنف الإلكتروني عملًا ثوريًا إيجابيًا، ثم تتغير المعادلة مرةً أخرى، فيصبح العمل الثوري الإلكتروني عنفًا وإرهابًا سيبرانيًا، يُعسّر التحول الديمقراطي، ويعرقل تحقيق أهداف الثورة في ترسيخ الديمقراطية والعدالة والحرية والكرامة، وفي إنجاز مطالب الثورات وشعاراتها اقتصاديًا واجتماعيًا.

1 - عمال العنف والإرهاب السيبراني المعرقل التحول الديمقراطي

لإعطاء بُعد هذه الدراسة النظري والمفاهيمي أبعادًا عملية، ولتقديم نماذج حيّة لأعمال عنف وإرهاب سيبراني تُعسّر التحول الديمقراطي وتعرقله في بلدان الثورات العربية، وتحديدًا في تونس، في خلال الخمس سنوات الأخيرة، يمكن أن نذكر أمثلة حديثة لانزلاق تنظيمات مدنية وإرهابية افتراضية ناشئة في الفعل السياسي ضمن مسار المعارك السياسية الافتراضية العنيفة، من جهة انتقالها إلى حروب سيبرانية وإرهاب سيبراني، في تونس ما بعد الثورة.

أ- حراك تنظيم «أنصار الشريعة» المحظور و«كتيبة عقبة بن نافع» في الفضاء الافتراضي وعرقلة التحول الديمقراطي

ورَد عن وزارة الداخلية التونسية أن وحدات أمنية مختصة تمكّنت من تفكيك خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم «أنصار الشريعة» المحظور وبـ «كتيبة عقبة بن نافع»[1216]، وهي جماعات تنشط في المناطق العمرانية، وفي الجبال، مثلما تنشط في الفضاء الافتراضي. واستنادًا إلى ما ذكره الناطق الرسمي لوزارة الداخلية التونسية في خلال اللقاء

الصحافي، في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014، بلغ عدد الموقوفين ضمن هذه الخلية ستة عشر عنصرًا كانوا يستعدون لتنفيذ كثير من العمليات الإرهابية ضد الوحدات الأمنية، مع مخطط يستهدف شخصية سياسية معروفة باستعمال سيارة مفخخة. وبيّنت البحوث الأولية أن هذه العناصر الإرهابية كانت مرتبطة بالجناح الإعلامي وبالتمويل، وأنها كانت تقدّم الدعم اللوجستي إلى الخلايا الإرهابية.

ممّا يتنزل في سياق اهتماماتنا أن أبرز العناصر الموقوفة طالبة وُصفت بأنها «خطِرة جدًّا» وكانت تشرف على الجناح الإعلامي لتنظيم «أنصار الشريعة» المحظور و«كتيبة عقبة بن نافع». كشفت الطالبة تلك، في خلال اعترافاتها، عن أن الهدف من الصفحات الإعلامية للتنظيمات المذكورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية هو إدخال البلاد في الفوضى، واستقطاب الفئات الشبابية، والتغرير بهم لزجّهم في العمليات الإرهابية. واعترفت أيضًا بنجاحها في استقطاب عدد كبير من الشباب عن طريق الإنترنت، وكان من المخطّط له توظيف هؤلاء الشباب المغرَّر بهم في إيصال شحنات من الأسلحة إلى الإرهابيين المتحصنين في جبال الكاف والقصرين[1217].

لا شكّ في أن مثل تلك الأعمال كان مُعسّرًا ومُعرقلًا، بالضرورة، لعملية التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية في خلال الخمس سنوات الأخيرة. وفي هذا السياق نرى أن الإنترنت تحولت إلى مصدر لانتداب الشباب، وتجنيدهم للأعمال الإرهابية.

ب- عنف الأفراد السياسي الإلكتروني وعرقلة التحول الديمقراطي

إن عنف الأفراد السياسي الإلكتروني، المعرقل التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية، ومنها تونس، هو فعل يرتكبه الفرد عبر الإنترنت، ولا سيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لأسباب عدة، منها الحصول على المبتغى على نحوٍ يتعارض مع القانون والمفاهيم الاجتماعية السائدة، ومنها أسباب دينية ضمن فتاوى ما يسمى «شيوخ الإسلام»، وهي فتاوى تتجاوز في أغلب الحالات حدود المنطق والتعايش السلمي بين أبناء البلد الواحد.

يتخذ الإرهاب الفردي عبر الإنترنت أشكالًا متعددة، منها الإرهاب الفكري والضغط النفسي والتسفيه والتحقير والتكفير الفردي أو الجماعي، والإفتاء بهدر دماء إنسان أو جماعة أو طائفة، والقتل ضمن ما يسمّى «جرائم الشرف». ويقع استثناء العنف الجسدي من بين جميع هذه الأشكال، بوصفه محتاجًا، بالضرورة، إلى الحضور المادي، ما يتنافى مع الإنترنت القائمة على الـ «عن بُعد»، ومع الإرهاب السيبراني القائم على «الافتراضيّ» باعتماد الوسائط.

في سياق هذا التحليل، شهد المجتمع التونسي عملية إرهاب سيبراني، في نهاية شباط/فبراير 2015، تعكس عنف الأفراد السياسي الإلكتروني. وتمثّلت هذه العملية في قيام شخص بتسجيل شريط فيديو بُثّ عبر شبكة «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي، وهو يحمل سلاحًا رشاشًا بين يديه. وتضمّن الشريط تهديدًا صريحًا بقتل المحامية والإعلامية مايا القصوري المعروفة بمعارضتها الشديدة لجماعات الإسلام السياسي والسلفيين.

وثمة عملية ثانية للعنف السياسي الإلكتروني الفردي، إنْ صحت تسميتها كذلك، ما زالت محلّ بحثٍ قضائي في تونس، وجرت في آب/أغسطس 2015، وتمثّلت - بحسب الدعوى القضائية المقدمة - في قيام مدوّن الثورة عزيز عمامي بتقديم مداخلة في لقاء حواري في مقر «هيئة الحقيقة والكرامة»، نُشرت في موقع الهيئة الرسمي على شبكة التواصل الاجتماعي «أشاد خلالها بتنظيم داعش الإرهابي»، وهدّد فيها بـ «حرق مجلس نواب الشعب في صورة إصدار قانون المصالحة في المجال الاقتصادي والمالي [...] الذي أعلن رئيس الجمهورية عن عزمه تقديمه لمجلس نواب الشعب لنقاشه والمصادقة عليه»[1218]. واتَّهم نزار عياد المحامي الذي كُلِّف بإثارة الدعوى[1219]، في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأنباء، في 21 آب/أغسطس 2015، سهام بن سدرين، رئيسة «هيئة الحقيقة والكرامة»، بأنها «شريكة في الجُرم»، مشيرًا إلى أنها قامت بنشر مداخلة عمامي كاملةً في موقع الهيئة الرسمي على شبكة التواصل الاجتماعي. وأضاف أن التصريحات المذكورة تشكّل، في حقّ من صدرت عنه ومن روّجها، جريمة التهديد بارتكاب جريمة حرق إرهابية، تهدف إلى منع الدولة والمجلس التشريعي من إصدار القوانين في البلاد، عملًا بأحكام الفصلين 222 و307

من المجلة الجنائية والفصول 13 و30 و31 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015، المؤرخ في 7 آب/أغسطس 2015، والمتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال[1220].

2- تجنيد الإرهابيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعرقلة التحول الديمقراطي: «داعش» أنموذجًا

كشف مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية، في تقرير له بعنوان «دور المنتديات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في تجنيد الإرهابيين، الخطورة، وسبل القضاء عليها»، وقد نقلته وكالة «سبوتنك» الروسية في 30 تموز/يوليو 2015، أن «عدد المواقع الإلكترونية للجماعات المتطرفة ارتفع من 12 موقعًا إلكترونيًا في عام 1997، ليصل، بحسب آخر الإحصاءات وبعد 18 عامًا، إلى 150 ألف موقع في عام2015»، موضحًا أن «80 % من الذين انتسبوا إلى تنظيم داعش تمّ تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي»[1221]. ومن المؤكّد أن هذا العمل الإلكتروني والإرهابي يساهم في عرقلة التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية، ولا سيما في تونس وليبيا ومصر؛ إذ يمارس الشباب المجندون أعمالهم الإرهابية داخل أوطانهم، وخارج حدودها أيضًا.

حذّر المرصد من «تنامي ظاهرة الإرهاب الإلكتروني التي كانت سببًا رئيسيًا في انتشار العنف والتطرف كنتيجة حتمية للفكر المنحرف»، مشيرًا إلى أن «استخدام المتطرفين لشبكات التواصل الاجتماعي يعود لكونها قليلة العبء المادي، حيث إن الاعتماد على آلية منخفضة التكلفة يتيح نشر المعلومات عن التنظيمات وكيفية التواصل مع أعضائها، إضافة إلى إتاحة تدفق المعلومات وتقليل تكلفة تجنيد الأعضاء، وإيجاد مجتمعات للتواصل الإلكتروني يتشارك أعضاؤها الأفكار والنقاش، في جوّ يبعد عن سيادة الدول». وحثّ المرصد على «إنشاء هيئة وطنية تهتمّ بمكافحة الإرهاب والجرائم المرتبطة بشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، تعطى صلاحيات واسعةً لملاحقة هذه المواقع والمرتبطين بها، وتدشين عدد من المواقع التي تنشر الفكر الإيجابي والعلم الشرعي حتى تغلق الباب على أرباب الفكر الفاسد». وناشد المرصد المؤسسات وعلماء الدين «تفنيد دعاوى الإرهاب، وإثبات براءة الشريعة ممّا تقترفه أيدي الإرهابيين، وبيان دلائل تحريم الإرهاب وترويع الأمنين وإهدار الدماء المعصومة، وكشف خطأ الأسانيد التي يستند إليها الغلاة والمتطرفون»[1222].

كانت الأمم المتحدة قد أعلنت في 10 تموز/يوليو 2015 ارتفاع معدلات تدفق المتطرفين إلى العراق وسورية للانضمام إلى تنظيم «داعش»، وبيّنت أن عوامل أيديولوجية وسياسية ودينية ومالية تدفعهم إلى أحضان الجماعات التكفيرية. وتثير محاولات «داعش» لفرض سيطرته على سورية والعراق قلق المجتمع الدولي؛ إذ أعربت دول عربية وأجنبية عدة عن «قلقها» تجاه هذه المحاولات، قبل أن يوجه التحالف الدولي، بقيادة واشنطن، ضربات جوية إلى مواقع التنظيم في مناطق متفرقة من البلدين[1223]، أعقبتها ضربات أخرى قادها طيران الجيش الروسي بدايةً من أيلول/سبتمبر 2015.

من أجل أن يحقق التنظيم الإرهابي هذا أهدافه الاتصالية والإعلامية في نشر سياسته، واستقطاب الشباب للتأثير فيهم وتجنيدهم للقتال، باعتماد وسائط الاتصال الحديثة، فإنه يدير سبع قنوات إعلامية، ومَوقعًا، و90 ألف صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصًا «فيسبوك» و«تويتر». وتسهر على إدارتها «وزارة الإعلام» فيه، ويتولى قيادتها محمد العدناني الذي عيّنه أمير التنظيم أبو بكر البغدادي[1224].

كشفت دراسة حديثة أعدّها الباحث صبرة القاسمي، القيادي السابق في تنظيم «الجهاد»، أن القنوات الإعلامية السبع التي يبثّ من خلالها التنظيم العنف والإرهاب حول العالم هي: «أجناد» و«الفرقان» و«الاعتصام» و«الحياة» و«مكاتب الولايات» و«إذاعة البيان» و«مجلة وموقع دابق». وتؤدي كل قناة مهمةً محددة وضعها قادة «داعش». وبحسب الدراسة، رصد التنظيم من ميزانيته ثلاثة مليارات دولار لتمويل القنوات هذه، والإذاعات والمواقع

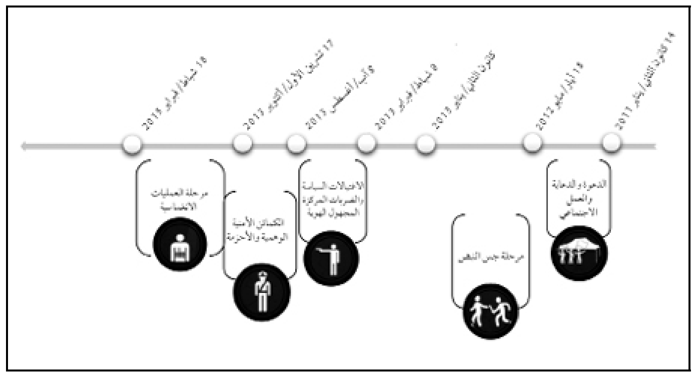
الإلكترونية والمجلات التي تروّج لفكره في جميع دول العالم وبأكثر من 12 لغة. وأشارت الدراسة إلى أن التنظيم تمكّن من تكوين ثروة كبيرة جدًّا، من خلال سيطرته على معظم آبار النفط في العراق، واستيلائه على 480 مليون دولار و250 كلغ من الذهب بعد اقتحامه «بنك الموصل». وأوضحت الدراسة أن عدد المقاتلين في التنظيم وصل إلى 200 ألف مقاتل في سورية والعراق، وأن «داعش» ينفق المليارات المخصصة لدعم قنواته الإعلامية عبْر استيراد أحدث الأجهزة والكاميرات من تركيا التي تدعم التنظيم، بحسب الدراسة أيضًا، وأنه تمكّن، من خلال توريده أجهزة إعلامية حديثة جدًّا، من التصوير في المناطق الجبلية بتقنية متقدمة جدًّا، تكاد جودتها تصل إلى جودة الأفلام الأميركية(1225).

3- التنظيمات الإرهابية وحرب الأعصاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعرقلة التحول الديمقراطي

إن هدف العملية الأساسي هو الأثر النفسي الذي تُحدثه الواقعة الإرهابية، وليس ضحاياها؛ فالإرهابيون ينطلقون من شعار «أُقتل شخصًا وارهِبْ عشرة آلاف شخص» (Kill one, frighten ten thousand). وفي سياق هذه السياسة الاتصالية والاستراتيجية الإرهابية، نشر تنظيم «أنصار الشريعة» في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني «تويتر»، شريط فيديو يبرز فيه ثلاثة رجال مسلحين، وخلفهم قاذفة «أر بي جي» وبعض الرشاشات، وهُم يتوجهون بالحديث إلى من قالوا إنهم «طواغيت تونس»، وقالوا إنهم سينتقمون لمقتل النساء المسلحات في منطقة وادي الليل المحاذية لتونس العاصمة، وكنّ قد قُتلن في أثناء اشتباكهن مع قوات الحرس الوطني. ويبدو من خلال الصورة أن الفيديو صُوِّر في غرفة مغلقة(1226).

الشكل (25-1)

سُلّم زمني لتطور العمليات بحسب النوع في استراتيجية الإرهاب في تونس



المصدر: من إعداد الباحث.

4- الحرب السياسية الإلكترونية بين المرشحين لرئاسة الجمهورية وعرقلة التحول الديمقراطي

إن أعمال العنف والإرهاب السيبراني المعسِّرة والمعرقِلة التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية عديدة ومتنوعة، نذكر منها في هذا السياق نماذج وأشكالًا خاصة متعلّقة بأعمال قرصنة بعد الثورة، ربما يعُدّها بعضهم عنفًا وإرهابًا سيبرانيًا يرتدي كساء الديمقراطية والتنافس النزيه بين السياسيين، ويعُدّها بعضهم الآخر أمرًا مبشرًا بمستقبل سياسي متميز؛ فالواقع السياسي الانتخابي الجديد في تونس أفرز بوادر حرب سياسية إلكترونية (Electronic

political war) بين المرشحين لتولّي منصب رئاسة الجمهورية بصورة خاصة. وأصبحت شبكة الإنترنت أداة سياسيةً فاعلة تحسم من خلالها التكنولوجيا مصير السباق نحو قصر الرئاسة، بمضامين ربما لا تكون - بالضرورة - «نظيفةً»، بل ربما كانت مشحونة بالعنف.

شهدت الإنترنت في خلال الحملة الانتخابية الأميركية في عام 2008، حربًا سياسية وساحة مفتوحة لانتقال المعلومات والأفكار لا مَثيل لها؛ إذ تحوّلت القوة السياسية الناعمة، أوّل مرة، من التلفزيون إلى مصلحة الإنترنت. وإذا كانت قوة التلفزيون لا تزال تسيطر إلى جانب الإنترنت، فإن هذه القوة الأخيرة تتقدّم بسرعة كبيرة.

في السياق نفسه، وتأكيدًا لنجاعة قوة تقدّم الإنترنت بسرعة كبيرة، شهدت الإنترنت في خلال الحملة الانتخابية التونسية التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر 2014، والرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، حربًا سياسية إلكترونية، قادها افتراضيون، إمّا مستقلون فعلًا وإمّا منتمون إلى أحزاب سياسية يرتدون كساء المستقلين والمحايدين الافتراضيين، أو قراصنة افتراضيون اعتادوا تسريب «وثائق خطِرة» في كل مرحلة دقيقة تمرّ بها تونس. وهي مجموعات تختفي أشهرًا أو سنوات، ثم تظهر فجأةً لتفجّر «قنبلة» سياسية وإعلامية، تُربك المشهد العام، وتخلخل مسار الثورة والانتقال الديمقراطي.

عشية الانتخابات الرئاسية في تونس، وتحديدًا قبل 30 ساعة تقريبًا من انطلاق عمليات التصويت على المترشحين للانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، قامت مجموعة القراصنة الإلكترونيين «المجهولون» بنشر وثائق مقرصنة، سمّتها «عديد ملفات الفساد المالي للرئيس المؤقت التونسي منصف المرزوقي». وقالت المجموعة إن هذه الوثائق «تحتوي على أدلة دامغة على مدى الفساد المالي، واستغلاله لموارد رئاسة الجمهورية في أغراض شخصية وحزبية». ومن هذه الاتهامات، أو من أهمّ ما نشرته تلك المجموعة من وثائق: «عندما تتكفل الرئاسة التونسية بسفرات وزير خارجية الإكوادور»، و«فاتورة بـ 10 ملايين استهلاك شهري للرئيس المؤقت من السمك، وفاتورة تصليح سيارة مستشار الرئاسة سابقًا سمير بن عمر»، و«فاتورة جلب كتب المرزوقي من سويسرا»، و«وثيقة تكاليف إقامة بنزل 5 نجوم هدية من المرزوقي للرئيس الموريتاني السابق».

خرجت هذه الوثائق كلها لعموم التونسيين في فترة «قاتلة زمنيًا»، وتحديدًا عند انطلاق الأربع والعشرين ساعة الأخيرة لـ «الصمت الانتخابي» المفروض قانونيًا، بحسب المجلة الانتخابية التونسية، ومن ثمّ لا يبقى أيّ مجال زمني قانوني بالنسبة إلى المترشح للانتخابات الرئاسية ليردّ على اتهامات الفساد الموجهة إليه، وهو أمرٌ من المؤكّد أنه يخدم خصومه السياسيين ومنافسيه في الانتخابات الرئاسية، ويُجسّم فعليًا «سلطة التكنولوجيا» «وقوتها السياسية الناعمة» المنتجة للقوة والنفوذ والسلطة والإقصاء لدى جماعات وأحزاب سياسية، على حساب جماعات وأحزاب أخرى. وتعيد الإنترنت، من دون «براءة»، ترتيب علاقات القوة بين المتنافسين السياسيين، باعتماد النظم المعلوماتية والاتصالية، والقرصنة الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، والجماعات الافتراضية، وقوى المجتمع المدني المنخرطة، على نحوٍ مباغت، في سياق تسريب الوثائق، إمّا عن وعيٍ وإمّا عن غير وعي.

خاتمة

على الرغم من إيجابيات الإنترنت الكثيرة، والمساهمة في تسريع نسق تطور المجتمعات الإنسانية من يُسرٍ وفاعليةٍ في ربط العلاقات وتبادل المعرفة والخبرات، فإن ذلك لم يخلُ من عدد كبير من السلبيات التي وصلت إلى تجسيد خطورة على الحياة الإنسانية، ونشْر الإرهاب؛ فنحن أصبحنا اليوم نتكلم على العنف السياسي الافتراضي والقرصنة والإرهاب السيبراني. ويُعدّ هذا النوع من الإرهاب مفهومًا مركّبًا يمكن تفكيكه إلى خمسة عناصر: العنف والإرهاب؛ سوسيولوجيا العنف والإرهاب السيبراني؛ مفهوم العنف والإرهاب السيبراني؛ آليات العنف والإرهاب السيبراني؛ خصائص العنف والإرهاب السيبراني والسيناريوات المتعلّقة بهما.

إنّ القوة الناشئة التي تتصف باللامادة واللامكان واللازمان، استطاعت أن تؤثّر في حياة الإنسان. ولعل أبرز الدلائل على ذلك، دور هذه القوة الافتراضية في الثورات العربية. وهو دور راوح بين المُيسِّر للتحول الديمقراطي، والمعرقل له. فهي قوة زئبقية نافذة، يستخدمها السياسيون وغيرهم كشكل جديد من أشكال العنف يتّسم بالنعومة، ويساهم في استيلائهم على السلطة.

على الرغم من أنّ الفضاء السيبراني، هو في الأصل اختراع إنساني ثلاثيّ الأبعاد، أساسه التحكم والقيادة والمراقبة، فإنّ التحكم به بات أمرًا عسيرًا في ظل الانتشار الواسع، والاستخدامات المتنوعة، وشبكة المتدخلين المعقدة. ولعل ظهور العديد من الفاعلين في الفضاء السيبراني، مثلما يُعرف باسم «هاكتيفست»، أدّى إلى نشأة مظاهر اعتماد هذا الفضاء في المجال السياسي واحتكار السلطة والنفوذ. ويجسّد ذلك عمليًّا في اعتماد مجموعات للحرب السيبرانية، مثل مجموعة «المجهولون»... وغيرها.

لكنّ الأمر لا يتوقف عند الفضاء السيبراني، بل يتجاوزه إلى الفضاء المادي. فهذا الفضاء يُعدّ، بالنسبة إلى مجموعات إرهابية، على غرار ما يسمى «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، مرحلةً أولى للتجنيد والاستقطاب؛ إذ تُبيّن بعض الأبحاث أنّ «80 % من الذين انتسبوا إلى تنظيم داعش تمّ تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي»[1227]، وهو تنظيم يؤدّي دورًا مهمًّا في عرقلة التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية. وتجدر الإشارة إلى أنّ العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية والمعرقل للتحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية، موجود في مستويات قد تكون أقلّ من الناحيتين العدديّة والتنظيميّة؛ مثل العنف السياسي الإلكتروني للأفراد، والعنف الإلكتروني للجماعات والأحزاب.

يجب ألّا تحجب عنّا كل هذه المظاهر السلبية زاويةً أخرى، يمكن وصفها بالسوسيولوجية، وهي تتمثل في أنّ هذه الممارسات يمكن أن تجسد تعبيرةً اجتماعيةً احتجاجيةً، طابعها العنف والإرهاب، وأداتها الرقميُّ، وفضاؤها هو الفضاء الافتراضي السيبراني. ويؤدّي هذا المعطى إلى افتراض مفاده أنّ العنف والإرهاب السيبراني بمنزلة شكلٍ من أشكال التوازن الجديد في موازين القوى، يردُّ الاعتبار لمن كان في الأمس مقصيًّا، لا صوت له، ويؤدّي دورًا خاصًّا جدًّا في عرقلة التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية، بعد أن انتشرت الجماعات الإرهابية في الفضاء الافتراضي، في ضوء ما يشعر به أعضاؤها من اختناق للفضاء العامّ، وهو إحساس يتناقض مع هامش الحريات التي اتسع مداها في البلدان العربية مابعد الثورات. إنّ الإنترنت خدمت الثورة في زمن الدكتاتوريات. أمّا الآن، فهي تضرب صميم أحلام الثورة في زمن الثورات.

إن الانتهاء إلى كشف العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية ومعسّرات التحول الديمقراطي ومعوّقاته في بلدان الثورات العربية، بحسب ما توصلنا إليه من عرض لنماذج أعمال عنف وإرهاب قامت بتنفيذها جماعات قرصنة، أو جماعات إرهاب، عبر الإنترنت، قد يؤول فعلًا بهذه البلدان إلى مصير مجهول، ربما ينتهي بانهيار الدولة، وبحروب أهلية لا يُعرف تحديدًا من أشعل فتيلها، ومتى تُطفَأ نيرانها، وكم تحصد من أرواح الأبرياء، وهو ما انطلقنا منه في فرضية بحثنا.

يفترض هذا الأمر الناشئ معالجةً شاملةً؛ اجتماعيةً وتربويةً وسياسيةً وتاريخيةً ...إلخ، لا تقتصر على المعالجة الأمنية والتدخلات السطحية التي تعالج المظاهر ولا تنفذ إلى الأسباب؛ فكلّ ذلك من السُّبل التي تكشف النقاب عن تلك الممارسات، وتزيل العوائق عن طريق التحول الديمقراطي بصفةٍ نهائيّة، وليس من خلال حلول «ترقيعية» لا تستأصل الداء من جذوره.

المراجع

1 – العربية

«الإرهاب: الأبعاد والمخاطر وآليات المعالجة». مؤتمر نظمته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومنظمة الأمم المتحدة، تونس، 15–17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

الجموسي، جوهر. «الإرهاب السيبراني: هل هو حرب غير مسماة؟». **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**. العدد 5 (2015)، ص 1-27.

______. «العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية ومعوقات التحول الديمقراطي في بلدان الثورات العربية». ورقة مقدّمة في مؤتمر «خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 21-23 كانون الثاني/يناير 2016.

حميدة، مخلوف. **سلطة الصورة: بحث في أيديولوجيا الصورة وصورة الأيديولوجيا**. تونس: دار سحر للنشر، 2004.

______. **مجتمع الصورة: بين ثقافة الفراغ وفراغ الثقافة**. تونس: شركة ميديا قرافيك، 2009.

الشباب في الفضاء السيبراني: الحماية القانونية والحدود الأخلاقية، أعمال المنتدى الدولي الأول، 24-25 شباط/فبراير 2010. جوهر الجموسي (تقديم). تونس: الجمعية التونسية لقانون الإنترنت والملتميديا، 2012.

الموسوعة العربية لعلم الاجتماع. تونس: الدار العربية للكتاب، 2010.

نايبور، آلان. **الإنترنت: لم أكن أعرف أنك تستطيع ذلك**. ترجمة مركز التعريب والبرمجة. بيروت : الدار العربية للعلوم، 2000.

هنتنجتون، صامويل. صدام **الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**. ترجمة طلعت الشايب. القاهرة: سطور، 1998.

2 – الأجنبية

Finlay, Alan (ed.). *Global Information Society Watch, 2009.* Uruguay: Association for Progressive Communications (APC); Humanist Institute for Coorporation with Developing Countries (Hivos), 2009.

Jolivalt, Bernard. *La Réalité virtuelle*. Que sais-je?; 3037. 2ème éd. corr. Paris: Presses universitaires de France, 1996

Kurbalija, Jovan. *An Introduction to Internet Governance*. Genève: Diplo Foundation, 2009.

MacLean, Don (ed.). *Internet for All: Proceedings of the Third Internet Governance Forum, Hyderabad, India, 3-6 December 2008*. New York: United Nations, 2009.

(1197) جهاد عودة، «في تعريف العنف السياسي؟»، موقع اتفرّج، 2014/12/25، في:

.http://www.itfarrag.com/Articles/Details/16679

(1198) الطاهر بن قيزة، «المرئي واللامرئي»، مخبر البحث العلمي: الثقافات والتكنولوجيا والمقاربات الفلسفية (الفيلاب)، تونس، 2015.

(1199) توخيًا للدقة العلمية، وبعيدًا عن أيّ حكم معياري في هذا الاتجاه أو غيره، وبقطع النظر عن كلمة «العنف»، نستعمل كلمة «الإرهاب» ونضعها بين مزدوجتين، إشارةً إلى أن البحث لا يدافع عن موقف ما في النظرة إلى الإرهاب، بل يستعمل كلمة متداولة، تتجاذبها الأطراف والاتجاهات، وتتصارع من أجلها الدول. ونحن نعي، في هذا السياق، أن النظرة الغالبة في التعريف هي نظرة القوي الذي يشحن المفهوم عناصر تعريفية بما يلائم أيديولوجيته ومصلحته الخاصتَين.

(1200) جوهر الجموسي، «الإرهاب السيبراني: هل هو حرب غير مسماة؟»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 5 (2015)، ص 1–27.

(1201) انظر: صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: سطور، 1998).

(1202) يُنظر: القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003 – تونس 2005، أجندا تونس، تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر2005؛ إعلان المبادئ، بناء مجتمع المعلومات: تحدّ عالميّ في الألفيّة الجديدة، الوثيقة 12، WSIS-03/GENEVA/DOC/4-A، جنيف، كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ خطّة العمل، الوثيقة 12، WSIS-03/GENEVA/DOC/5-A، جنيف، كانون الأول/ ديسمبر 2003، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، تونس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، في: http://bit.ly/2QaCPxz.

(1203) كلمة السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة في: «الإرهاب: الأبعاد والمخاطر وآليات المعالجة»، مؤتمر نظمته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومنظمة الأمم المتحدة، تونس، 15–17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

(1204) آلان نايبور، **الإنترنت: لم أكن أعرف أنك تستطيع ذلك**، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2000)، ص 7.

(1205) Jovan Kurbalija, An Introduction to Internet Governance (Genève: Diplo Foundation, 2009), pp. 93–94.

(1206) مخلوف حميدة، **مجتمع الصورة: بين ثقافة الفراغ وفراغ الثقافة** (تونس: شركة ميديا قرافيك، 2009)، ص 16–17.

(1207) مخلوف حميدة، **سلطة الصورة: بحث في أيديولوجيا الصورة وصورة الأيديولوجيا** (تونس: دار سحر للنشر، 2004)، ص 10.

(1208) 404 Not Found هو النص المكتوب الذي يظهر على الشاشة للمبحر الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت كلّما حاول اقتحام موقع إلكتروني جرت محاصرته ومراقبته وقام النظام السياسي في تونس بإغلاقه قبل ثورة 14 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2011. وقد اعتمد «الشباب الإنترنتي» اسم «عمار 404» (Ammar 404) تسميةً ساخرة لظاهرة الحجْب، بما يحمله ذلك من إيحاءات لاسم شاحنة نقل «بيجو 404».

(1209) Alan Finlay (ed.), Global Information Society Watch, 2009 (Uruguay: Association for Progressive Communications (APC); Humanist Institute for Coorporation with Developing Countries (Hivos), 2009), pp. 19–20.

(1210) Kurbalija, p. 93.

(1211) Don MacLean (ed.), Internet for All: Proceedings of the Third Internet Governance Forum, Hyderabad, India, 3–6 December 2008 (New York: United Nations, 2009), pp. 183–184.

(1212) Bernard Jolivalt, La Réalité virtuelle, que sais-je?; 3037, 2ème éd. corr. (Paris:

.Presses universitaires de France, 1996), p. 21

(1213) نايبور، ص 69.

(1214) محمد باقر النجار، «المجتمع المدني وحماية الشباب في الفضاء السيبرني»، في: **الشباب في الفضاء السيبراني: الحماية القانونية والحدود الأخلاقية، أعمال المنتدى الدولي الأول، 24-25 شباط/ فبراير 2010**، جوهر الجموسي (تقديم) (تونس: الجمعية التونسية لقانون الإنترنت والملتميديا، 2012)، ص 140.

(1215) يُنظر: جوهر الجموسي [وآخرون]: «ثقافة افتراضية»، ص 292-305، و«مجتمع افتراضي»، ص 714-721، في: **الموسوعة العربية لعلم الاجتماع** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2010).

(1216) تُعدّ جماعة «كتيبة عقبة بن نافع» مثالًا للجماعات الإرهابية في تونس، وهي إرهابية مسلحة تعتبر نفسها «جهادية»، وتتحصن منذ نهاية عام 2012 في جبل الشعانبي من ولاية القصرين، على الحدود بين تونس والجزائر. وبحسب السلطات التونسية، فإن هذه الجماعة التي اختارت لنفسها اسم القائد العسكري المسلم عقبة بن نافع الذي فتح تونس، ترتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتخطط لإقامة «أوّل إمارة إسلامية» في شمال أفريقيا، وتحديدًا في تونس بعد الثورة التي أطاحت النظام البائد في عام 2011. وتقول السلطات التونسية إن هذه الجماعة مسؤولة عن كثير من الهجمات التي استهدفت الجنود التونسيين، ومسؤولة عن الهجوم الذي استهدف متحف «باردو»، في 18 آذار/ مارس 2015، وأسفر عن مقتل 22 شخصًا، من بينهم 21 سائحًا أجنبيًا، مع أن تنظيم «الدولة الإسلامية» تبنّى هذه العملية. وفي أيلول/ سبتمبر 2014، أعلنت «كتيبة عقبة بن نافع» مبايعة تنظيم «الدولة الإسلامية»، ودعته إلى التحرك خارج سورية والعراق، وقالت في بيان آنذاك: «الإخوان المجاهدون في كتيبة عقبة بن نافع يدعون بقوة إلى تنظيم الدولة الإسلامية»، ويدعونه إلى التقدم وتجاوز الحدود وتحطيم «عروش الطغاة في كل مكان». وتعُدّ الجماعة الإرهابية عناصر الأمن والجيش «طواغيت»، وتحرّض على قتلهم. يُنظر: بسمة معلاوي، «وزارة الداخلية تُعلن تفكيك الجناح الإعلامي لـ «أنصار الشريعة» وكتيبة عقبة بن نافع»، **أفريكان مانجر**، 14/10/2014، في: .http://bit.ly/1nUmDGy

ويُنظر أيضًا: «من هي كتيبة عقبة بن نافع الجهادية وماهي أبرز عملياتها في تونس؟»، فرانس 24، 29/3/2015، في: .http://f8: 4my/1mL?gbm

(1217) عائشة بن محمود، «بالصورة: الداخلية التونسية تكشف عن وجه المرأة التونسية الخطيرة والمورطة في الإرهاب»، أفريكان مانجر، 14/10/2014، في: .http://bit.ly/1mGS66n

(1218) «إحالة ملف الدعوى المثارة ضد سهام بن سدرين وعزيز عمامي إلى فرقة الحرس بالعوينة»، حقائق أون لاين، 21/8/2015، في: .http://bit.ly/1mGPm6q

(1219) أعضاء مجلس نواب الشعب الذين أثاروا الدعوى القضائية، بحسب ما صرّح به المحامي نزار عياد، هم وليد جلاد وهدى تقية وسفيان طوبال وحسن العمري ومحمد الطرودي ومحمد رمزي خميس ومحمد بن صوف وعصام المطوي وحاتم الفرجاني والطيب المدني ومحمد الناصر بحيرة وفيصل خليفة وعماد ولاد جبريل وابتهاج بن هلال.

(1220) قررت النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية في تونس، يوم الخميس 20 آب/ أغسطس 2015، إحالة ملف الدعوى الجزائية المرفوعة من 17 نائبًا في البرلمان، ضد سهام بن سدرين، رئيسة «هيئة الحقيقة والكرامة» والمدوّن عزيز عمامي، إلى الفرقة المركزية للحرس الوطني بالعوينة في تونس العاصمة، لإجراء البحوث اللازمة في موضوع الدعوى.

(1221) محمد عماد، «الإفتاء المصرية: 80٪ من «داعش» تم تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، خبر للأنباء، 30/7/2015، شوهد في 30/7/2015، في:

.http://www.khabaar.net/index.php/permalink/49864.html

(1222) المرجع نفسه.

(1223) المرجع نفسه.

(1224) «7 قنوات و90 ألف صفحة فايسبوك أذرع داعش الإعلامية»، **جمهورية**، 12/3/2015، شوهد في 12/3/2015، في:

.httpA5bit4ly58lGCc=r

(1225) المرجع نفسه.

(1226) «حصري: بالفيديو أنصار الشريعة يهددون من جديد»، 27/10/2014، موقع يوتيوب، نقلًا عن موقع أسطرلاب، في: .httpA5bit4ly58lpugow

(1227) عماد، «الإفتاء المصرية».

الفصل السادس والعشرون
دولة بلا شعب الدولة الإسلامية والحرب الأهلية و«الترحيل» في الشرق الأوسط ...... مازيار غيابي

تضيف هذه الدراسة إلى منتدى أدبيات «مابعد» الربيع العربي مجموعة جديدة من نماذج التحليل الهادفة إلى إعادة ترتيب قاعدة البيانات الأكاديمية حول الموضوع، بدلًا من إدخال تفصيلات جديدة عليها. بناءً عليه، تباشر هذه الدراسة، عبر سلسلة من الخطوات النظرية، معالجة تأويل الحرب الأهلية في الشرق الأوسط، في علاقتها بالانتفاضات الشعبية التي عُرفت بـ «الربيع العربي»، والتعريف بمساهمات جورجيو أغامبين الحديثة ودراسته الحرب الأهلية بوصفها أنموذج حكم. ثم تناقش كيف يحتوي هذا الصنف المفهومي على آلية لإدارة الصراع في الشرق الأوسط، عبر تشريحها سياسة التكفير وتبيانها ظاهرة الترحيل على مستويات فينومينولوجية عدة. وهذا ما يقودنا لاحقًا إلى جلاء مفهوم الـ «أديميا» (ademia) أو «ولادة دولة بلا شعب» الذي يجد خواتيمه في نشوء «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وتوسُّعها[1228].

«هكذا؛ عادت أمَّتي إلى البدايات، في لجوئها إلى المعاصي.

ومن يكفرْ بكلّ شيءٍ يعِ ذلك، ويسيطرْ عليه...»[1229].

من أين نبدأ حين نشرع بتشريح الشؤون الراهنة في الشرق الأوسط، وصعود دولة جديدة زعمًا مثل «الدولة الإسلامية»، تُعرف أيضًا باسم ISIS/ISIL/«داعش»؟ لا تكاد المهمة تتلاءم مع متطلبات الاستقصاء العلمي، فما بالك حين تتولاها أجهزة الاستخبارات أو بعض الصحافيين المغامرين. ثم إن محاذير الخوض في السياسة في الشرق الأوسط، حين يكون المرء في «صلب» المنطقة، خصوصًا عندما يتعلق عنوان البحث بموضوع الحروب الأهلية في ليبيا وسورية والعراق واليمن وأماكن أخرى، تقابلها العوامل الأخلاقية والأمنية الأكثر تشددًا، كما أنها تمثّل تحديًا للمنهجيات العملية[1230]. كيف يمكننا إذًا فهم الطبيعة المتغيرة للدولة أو «الدول» إذا وجب علينا البقاء بعيدين عن الموضوع قيد النظر[1231]؟

أضحى «السبق»، كما يقال، الأرضية المفضَّلة لبحوث الصحافيين المغامرين و/أو أجهزة الاستخبارات، وعليها أن تعتمد ظرفيًا، وتكتيكيًا أحيانًا، بحوث الأكاديميين. لكن النماذج التي تتولد من هذا النوع من البحوث لا تزال وصفية للغاية، وتظل رهينة أحدث التطورات والأخبار، ويبقى إطارها البحثي مرتبطًا بـ «الفوضى» والخراب، وتبقى أرض المعارك والتحالفات المتغيرة صامتة، وببلاغة، إلى حدٍ كبير، إزاء طبيعة الحرب الأهلية وآثارها في الحياة السياسية في الشرق الأوسط. هذا ليس انتقادًا للأعمال التي نُشرت مؤخرًا عن حوادث مابعد الربيع العربي التي تهدف إلى الإفادة من صورة الحوادث وتفصيلات الوضع. وتستخدم الدراسة هذه المواد بكثافة، كونها جزءًا من البيانات القليلة التي جُمعت عن الحرب الأهلية في المنطقة، ويرجع هذا إلى طبيعة التحليلات الصحافية. من هنا، يصبح الاختراق النظري والتحليلي لطبيعة الصراع ضروريًا ومفيدًا في ضوء التحولات السريعة الراهنة. وفي الواقع، تحاول هذه الدراسة إدخال مجموعة جديدة من نماذج التحليل إلى ميدان أدبيات «مابعد» الربيع العربي[1232]، يكون الهدف منها إعادة ترتيب قاعدة البيانات الأكاديمية بدلًا من إدخال تفصيلات جديدة عليها. ثم هي لا تميل جزئيًا إلى تصنيف مظاهر السخط والتحركات السياسية في فئة «القوة والمقاومة». وهذا تصنيف، كما يشير كيفان هاريس، له أهمية بلا منازع في فهمنا السياسة المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط، ولكنه في الوقت عينه يهدد بأن يصبح فهمنا للمنطقة سطحيًا.

عبر سلسلة من الخطوات النظرية، تعرض هذه الدراسة تأويلًا للحرب الأهلية المتصلة بالانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط التي عُرفت بـ «الربيع العربي»، من خلال التعريف بالمساهمات الحديثة للفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين وبحقل علم الفتنة (stasiology) الوليد الذي أطلقه، أي دراسة «الحرب الأهلية بوصفها أنموذج حكم»[1233]. ثم تناقش الدراسة كيف يشتمل هذا الصنف المفهومي على آلية لإدارة الصراع في الشرق الأوسط، عبر تشريحها موضوع «التكفير» (اتهام العدو بالكفر أو بالردة) وتبيانها ظاهرة «الترحيل» على مستويات فينومينولوجية عدة. وهذا ما يقودنا لاحقًا إلى جلاء مفهوم الـ «آديميا» المتكوّن من: «آ» بمعنى (خالٍ من)، و«ديمو» بمعنى (الشعب) أو «ولادة دولة بلا شعب» الذي يجد خواتيمه في نشوء «الدولة الإسلامية» وتوسعها الصاعق، وربما انحطاطها اللاحق. أمّا الترحيل، فيُفهم هنا بمعناه الواسع الذي يضم على حدٍ سواء، كما سنوضح لاحقًا، ترحيل السكان القسري من ديارهم، والتفكك البدني والنفسي والارتباك، وأفضل ترجمة له هي المصطلح الفرنسي dépaysement.

أولًا: الحرب الأهلية والفتنة أنموذجان للحكم في منطقة الشرق الأوسط

تشهد دراسة الحرب الأهلية لامبالاةً أكاديمية عامة في مضامينها النظرية، ما لم يكن هدف الاهتمام بها تبرير التدخل الدولي العسكري أو الإنساني، أو تبرير قضية «حرب عادلة» ما[1234]. بعبارة أخرى، ترد دراسة الحرب الأهلية إمّا مموّهة ضمن إطار الاستراتيجيات السياسية الأساسية، وإمّا لتعزيز بناء «توافق في الآراء». بناء عليه، ثبت مع الطبيعة المتغيرة للحروب أن الحرب الأهلية باتت تحتل موقع الصدارة؛ إذ وسط اضطراب «اللانظام العالمي» بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 تحديدًا، تحدّت الإحاطة بالنزاعات إطارَ الحروب الداخلية وأثارت مشهديةً توحي بحرب أهلية تدور على المستوى الكوني وتخاض ضد أسس السيادات الوطنية. «الإرهاب» و«المنظمات الإرهابية» هما أطاران مفاهيميان فاعلان على المستوى العابر الأوطان كما على المستوى المحلي، خالطَين بين الحدود الدولية وحدود البلاد. كما أن الحروب الأهلية ما زالت على المستويين التاريخي والفينومينولوجي مرتبطة بظهور الثورات، ويصبح إدراجها في حد ذاتها أكثر إلحاحًا بوصفها صنفًا تحليليًا للحوادث الراهنة[1235].

لكن، ما هي الحرب الأهلية في ضوء (و«ظلمات») نهاية الحروب التقليدية بين الدول؟ وأهم من ذلك، هل تتكشف بالطريقة عينها على امتداد الشرق الأوسط، وفي الشرق الأوسط «الإسلامي» على وجه التحديد؟ إذا ما وافقنا على واحد من تعريفات «الحرب الأهلية» على أنها «العنف المسلح والمنظم بين جماعات داخل الدولة لغرض إطاحة النظام القائم أو استبداله أو الانفصال عن دولة قائمة»[1236]، فإلى أي مدى يتلاءم هذا التعريف مع الوضع الراهن في الشرق الأوسط (أي في ليبيا وسورية والعراق واليمن)؟

تتخطى الصراعات المحتدمة في جميع أنحاء المنطقة الغرض الأساسي المشار إليه في التعريف السابق، والقائل إن هدف التمرد هو إسقاط الدولة أو الانفصال عنها. ومن البدهي الإشارة إلى مشروع الدولة الإسلامية كونه لا يحلّ محل الحكومات القائمة، بل كونه أُسِّس بحكم «الأمر الواقع» لدولة - أمة «جديدة»؛ فالحرب الأهلية في الشرق الأوسط لا تتبع الخطوط المرسومة تاريخيًا للصراعات الداخلية. ويتساءل المرء إذا ما كان مفهوم المصطلح العربي «الفتنة»، وترجمته الأقرب «الحرب الأهلية»، مفيدًا بوصفه صنفًا تفسيريًا؛ إذ تقع الفتنة على طرف نقيض لـ «الجهاد» الذي يعني بذل الجهد الكبير في تعزيز الدين والنفس[1237] بما هو أبعد من مضامينه الفقهية، حيث يحيل مفهوم الفتنة إلى وقائع «جيوسياسية» في التاريخ الإسلامي، ولا سيما الفتنة الكبرى بين السنّة والشيعة. بهذا المعنى، الفتنة هي فترة أزمة تنقسم في خلالها جماعة المؤمنين، أو «الأمة»، على نفسها وفي حكمها على التفرّق الطاحن. ثم إن إحياء مفهوم الفتنة يلمح إلى وضع تداعيات الربيع العربي في إطار طائفي في الأساس، ما يعني ضمنًا عملية نزع التسييس (depoliticisation) عن النضال الشعبي الذي انطلق في عام 2011.

عند تشريح هذه العملية، نلاحظ ما يلي:

- تمثّل ليبيا حالةً خاصة من النضال الشعبي في الربيع العربي، حيث أسفرت التظاهرات الشعبية عن جهد متفرق لم يستطع أن يمثّل تحديًا فاعلًا لسيطرة القذافي على السلطة؛ فلولا حملة القصف التي قام بها حلف شمال الأطلسي، لكانت الانتفاضة فصلًا موقتًا ضمن سلسلة حوادث متتالية من القمع والتأقلم[1238]. بدلًا من ذلك، مع سقوط الدكتاتور الليبي وتفكيك بنية الدولة، أضحت المطالب السياسية ثانوية بعد تأطير الصراع ضمن الخطوط الفئوية، جنبًا إلى جنب مع المصالح الغربية على المدى القصير (مثل إنتاج النفط)[1239].

- تمثّل مصر إلى جانب تونس الحالة الأكثر تعبيرًا عن وضع يتَّسم بالانتفاضة الثورية. على الرغم من ذلك، مع إقصاء الرئيس محمد مرسي، وتضييق الخناق على المعارضة/«المعارضات» الإسلامية، اعتمدت الثورة المضادة الخطاب والتأطير الطائفيَين (إسلامي في مقابل «لاإسلامي»، وكذلك مسلمين في مقابل «أقباط مسيحيين») في الصراع على السلطة[1240]؛ فالقضايا الأساسية التي أثارتها التظاهرات الشعبية، وهي اليوم موضوع دراسات أكاديمية جدّية[1241] سرعان ما جرى تجاهلها في خضمّ الأزمة التي جسّدها صعود الإسلام الراديكالي، والمفردات التي اعتمدها النظام العسكري الجديد برئاسة عبد الفتاح السيسي تشبه في جوانب عدة تلك التي اعتمدتها الولايات المتحدة في الحرب التي تقودها على الإرهاب، وهي في حد ذاتها حرب أهلية كونية فريدة ضد الإرهاب الإسلامي. لذلك نجد أن الخطاب الرسمي وتأطير الصراع على هذا النحو بالذات قادا الثورة نحو أنموذج غير سياسي، أي الحرب الأهلية.

- والأمر كذلك، لكن أكثر صراحةً وعنفًا، في سورية، حيث سرعان ما أدت الانتفاضات الشعبية إلى حرب أهلية وحشية وإقليمية الطابع. لذلك، تتضح جميع المفارقات بين القفزة الثورية وركود الحرب الأهلية أكثر هنا، وتبدو إطالة أمد الصراع واضحةً في إطار واحد، ويمكن القول «في إطار وحيد»، اعتمده كلٌ من اللاعبين الإقليميين والمجتمع الدولي، وهو الفتنة الطائفية، والحرب الأهلية الضروس والصراع العرقي - الديني[1242]. لذلك، سرعان ما تحول جميع المطالب الأولية للشعب السوري المبنية على طلب التمثيل السياسي والاقتصادي (ومرة أخرى على طلب الكرامة)[1243]، نحو الخطاب غير المسيّس، ونحو مشهدية الحرب الأهلية السنّية - الشيعية. وفي هذا الصدد، تمثّل سورية صورة رمزية عن المنطقة عمومًا. وهي لهذا السبب أيضًا «أُم جميع الصراعات الإقليمية».

- يرتبط بسورية مصير العراق أيضًا؛ إذ لا يكاد يعدّ هذا البلد، مع حلول الذكرى المئوية لاتفاق سايكس - بيكو في عام 1916، كيانًا سياسيًا موحدًا وعضويًا، بعد أن حطّمه التمرد اللاحق للغزو الأميركي وتطييف الحكومات المتعاقبة (وأُولاها في هذا المجال حكومة نوري المالكي)؛ إذ إن الدولة العراقية ليست سيدة على أراضيها؛ فنجد الحكومة الإقليمية الكردية مستقلة وحازمة على حدٍ سواء في عدم تورطها في مستنقع السياسة في بغداد، في حين لا تزال مساحات رئيسة من الأراضي العراقية واقعة تحت سيطرة الدولة الإسلامية؛ إذ الحرب الأهلية هنا ليست إطارًا لتفسير الديناميات السياسية، بل كانت واقعًا فاعلًا على الأرض منذ سقوط صدام حسين[1244]. لكن ما يثير الاهتمام هو ولادة كيان سياسي جديد («الدولة الإسلامية») جعل الحرب الأهلية أنموذج حكمٍ لا مفر منه في العراق وسورية.

- عندما سار المتمردون الحوثيون نحو العاصمة اليمنية صنعاء، لم يواجهوا سوى حالة من الهياج بين الجنود، لم يسعها أن توقف دخولهم إلى المدينة[1245]. يمكننا القول إنها تشبه وصول «الملتحين» (barbudos) بقيادة قوات فيدل كاسترو إلى هافانا، مع اختلاف طفيف يتمثّل في غياب الاحتفال أو المزاج المرِح. تساءل أغلب السكان عمّا أراده مقاتلو حرب العصابات هؤلاء مما عدّوه حكومة فاسدة وغير فاعلة وخبيثة. وسرعان ما وقع اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن لم يحترم الطرفان بنود الاتفاق[1246]، ويبدو أن مقصد اللاعبين الإقليميين «وداعميهم الدوليين» من الأساس كان إثارة حرب أهلية في اليمن، وما لبث الأمر أن أصبح واضحًا.

تبين أن الهدف الأول في الحالات المذكورة كان إطاحة الأنظمة القائمة، في محاولة لتغيير النظام السياسي من خلال انتفاضة شعبية (اختلفت في طبيعتها من دولة إلى أخرى إلى حدٍ كبير)، مع إطالة أمد المحاولة أو عدم اكتمالها، حيث كانت الخطوة الناجمة، والمضمرة على الرغم من أهميتها، هي الحرب الأهلية. ومع «فشل» الحرب الأهلية في إسقاط النظام السياسي أو إقامة نظام جديد، فإن الهدف ليس السعي لإيجاد حل لإقامة نظام جديد عن طريق التفاوض، بل

تعظيم الاضطراب[1247]. يرتكز هذا الانتقال من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية، حتى عندما لا تكون الحرب الأهلية متحققة في الواقع وإنما كامنة، كما هي الحال في مصر (أو ما بعد جيزي بارك في تركيا)، على ما نظّر له أغامبين بتعبير «نزع التسييس عن المواطنة، والتعبئة غير السياسية». ولا مانع من أن يعترض المرء قائلًا إن صناعة الحرب الأهلية لا ترتكز على الاستقطابات الثنائية أو الطائفية فحسب، بل هي تُعبّر أيضًا عن طرائق إنتاج الثورة المضادة[1248]. ويتمثل في ما يلي:

- **أولًا**، تتضمن مدد مابعد الثورة، خصوصًا عندما تنتهي بكارثة (كما في مصر وليبيا وسورية واليمن، وبعبارة أخرى في كل مكان باستثناء تونس)[1249]، نوعًا من الازدراء العام للنشاط السياسي، خصوصًا في أعمال السلطة (مقارنةً بمدد ماقبل الثورة التي تتميز عادةً بالنشاط الكبير والمشاركة)[1250]، ما يمثّل مقدمةً للتعبئة «غير السياسية» كما يسمّيها أغامبين، وتشمل جميع العناصر الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تقع خارج السياسة المدنية. بعبارة أخرى، يتشكل غير السياسي من «العائلة» الإثنية والقَبلية والدينية، متى يجري تصورها بمنزلة فكرة غامضة عن «الأمة»؛ فالعناصر التي تؤلّف النسيج الثقافي الغامض والمتعدد الأوجه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعطي أشكالًا ملموسة يجري إسقاطها على الأصناف السياسية والمدنية السابقة وتصبح قانونية وثابتة. تتحول سياسة التغيير والثورة إلى مسألة هويات وانتماء، أي إلى مسألة العائلة. وتتملص في نهاية المطاف من الدعوة الأصلية للمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة، منتجةً حربًا أهلية لا سياسية[1251].

- **ثانيًا**، يؤسس هذا العبور نحو الحرب الأهلية لتحوّلٍ جذري نحو ديناميات سياسية محلية ودون دولتية؛ فهو تدويل للسياسة المحلية، أكان على المستوى العملي (اللوجستية، والمرافق... وغيرها) أم على المستوى المتخيّل (مَن الصديق؟ ومَن العدو؟)؛ فتصوير الصراع على أنه لعبة كبرى بين المملكة العربية السعودية في مقابل جمهورية إيران الإسلامية وبين الولايات المتحدة الأميركية في مقابل الاتحاد الروسي، هو مثال على هذا التدويل الذي عَرف سوابق تاريخية بأشكال مختلفة في أثناء الحرب الباردة[1252]. كما يدّعي غريغوري غوز الثالث «أنهما يستخدمان الطائفية في تلك المبارزة، ولكنهما عبَرا بالتساوي خطَّ الصدع الطائفي في بحثهما عن حلفاء في المنطقة، ولا يمكن فهم الحرب الإقليمية الباردة سوى من خلال تقدير الروابط بين الصراعات المحلية والانتماءات العابرة الحدود الوطنية، وطموحات الدول الإقليمية»[1253]. مع ذلك، يبقى إطار الحرب الباردة العربية، كما عبَّر عنه عدد من المعلقين، محدودًا في نطاقه التحليلي، لأنه لا يلتقط التحوّل الفعلي في أفكار «الأمة» و«الحرب الأهلية» في الوضع الراهن؛ فالنظرة الثاقبة ترينا الحوادث كعملية يتحول من خلالها «الجهاد» العالمي، على مثال تنظيم القاعدة والحركات التابعة، نحو دولة إسلامية. هذا ما يمثّل توطينًا لصراعٍ عالمي وأقلمةً للجهاد تحت ستار دولة إسلامية، ويحيل تبادليًا إلى تحوّلٍ في الأهداف المركزية للحرب على الإرهاب وللحرب ضد الغرب.

ثانيًا: التكفير والحرب الأهلية

يرتكز صعود العنصر الطائفي في سيناريو مابعد الربيع العربي على الخطاب المعادي للثورة، وهو الخطاب الذي اعتمدت عليه الدول التي هزت استقرارَها الحوادث في تونس والقاهرة ودمشق، حيث أصبحت الطائفية أنموذجًا مركزيًا تعتمده الثورة المضادة لتوصيف أيّ معارضة داخلية ونزع الشرعية عن الانتفاضة الشعبية. وبينما ركّزت مطالب المحتجين على الحقوق المدنية والاقتصادية، ركّزت استجابة الحكام، في دول مثل المملكة العربية السعودية والبحرين وسورية والعراق واليمن، على «الفتنة» و«الحرب الأهلية» المثارة بتآمرٍ من العناصر الأجنبية، ولا سيما جمهورية إيران الإسلامية، أو من جانب عناصر مارقة من الداخل[1254]. على سبيل المثال، وكما تقول مضاوي الرشيد: «حذّر علماء الدين الرسميون السعوديون من مؤامرة إيرانية صفوية يديرها منفيون سعوديون شيعة وسنّة في لندن وواشنطن هدفها إثارة الفتنة (الفوضى) وتقسيم المملكة العربية السعودية»؛ فذلك يشير إلى التضامن القائم بين المسؤولين السعوديين وعلماء الدين ومعظم الاتجاهات الإسلامية في ما يتعلق بالمشاعر المعادية للشيعة، في حين أنهم لا يزالون منقسمين حيال القضايا السياسية الداخلية مثل السياسات الجندرية والرعاية الاجتماعية. إنهم، مرةً أخرى،

متحدون في اللاسياسي ومنقسمون في السياسة؛ فعندما ظهرت الحركات المحلية في مناطق الأحساء والقطيف ذات الأغلبية الشيعية الفقيرة في شرق المملكة، سرعان ما استغلت السلطات الإطار الطائفي في جهد الثورة المضادة[1255]، فأدى ذلك في النهاية إلى الحكم بالإعدام على الشيخ نمر باقر النمر، أحد أبرز منتقدي حكم آل سعود، الذي وصفه توبي ماتيسن بأنه «الثوري الذي دعا إلى احتجاجات غير عنيفة»، والمناضل «اللاطائفي» بحسب ويكهام؛ إذ وُضعت المطالب السياسية جانبًا بسهولة تامة لمصلحة وحدة وطنية لا سياسية.

أدت أيديولوجيا «التكفير» وظيفة مهمة في بناء هذا الإطار التوصيفي للاحتجاجات الشعبية؛ فالترابط الأولي بين الفكر التكفيري والثورة المضادة يكمن أساسًا في الفهم الطائفي للعالم وللسياسة[1256]. فـ «التكفيريون» هم تلك الجماعات التي ترمي أفرادًا أو مجتمعات إسلامية أخرى بتهمة «الكفر» أو «الردّة»، مع استهداف خاص للشيعة، وبروز إيران في دور اللعنة الأخروية[1257]، حيث يرتكز كفاحهم على الجهاد، من «جهد»، لاستئصال هذه المجتمعات من «الأمة»، أي من الجماعة الإسلامية العالمية. وفي مواصلة الجهاد ضد المجتمعات «غير المستقيمة العقيدة» ينتج «التكفيريون»، لا محالة، الحرب الأهلية والفتنة؛ «الحرب التي تبدو دينية الدوافع أول وهلة، حيث تُحجب فيها المصالح السياسية والاقتصادية». على سبيل المثال الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، ترتكز الاستراتيجيا التكفيرية على خطوط غامضة لا تُستهدَف من خلالها برامج العدو السياسية أو الأيديولوجية، بل هويته حصرًا، بوصفها تهديدًا. فالحديث عن كيفية تحوّل الحرب الأهلية إلى أنموذج مفهومي للثورة المضادة يوازي في الخطوط العريضة الحديث عن التحول في استخدامات التكفير في خلال العقود الأخيرة؛ وحدث أن نظّر حسن البنّا لهذا المفهوم، وكان المقصود منه استهداف القيادة السياسية في الدول الإسلامية ونزع الشرعية عنها، بعد أن ثابرت على التصرف من دون تقوى وبطريقة منافية للإسلام. من هنا، لم يستند التكفير في صياغة حسن البنا الأولية إلى قاعدة تقويم الانتماء الطائفي، بل إلى قاعدة الممارسات السياسية والتموقع، ولم يستهدف ناسًا بالجملة، أي «المسلمين السيئين»، بل بُنى السلطة ومراتبها. في المقابل، تشكّل حركة التكفير المعاصرة، وتكوّن «داعش»، منتجها الأكثر صخبًا من دون أن يكون استثناء، تجسيدًا لصدارة اللاسياسي. بناءً عليه، يلاحَظ أن المشهدية واللغة والممارسة المعتمَدة من الجماعات الإسلامية التكفيرية «أتاحت المجال لنزع التسييس عن المواطنة وللتعبئة غير السياسية»[1258]، ومداورةً عبر تفريغ الفرديات المدنية (على سبيل المثال العراقية والسورية والسعودية... وغيرها) من قيمتها، وعبر التمسك بتغليب العناصر الطائفية، ولا سيما السنّية السلفية/الوهابية على جميع المذاهب الأخرى.

إن النتائج المترتبة عن ذلك جلية؛ إذ استُهدفت الجماعات الشيعية من مصر إلى باكستان، وعلى نطاق واسع في العراق وسورية، ابتغاء إبادة جماعية غير مسبوقة، بدعمٍ واسع من علماء الدين[1259]. لكن الوحشية والقمع اللذين استخدمتهما الميليشيات الشيعية في العراق، وبلا رحمة، في المدة التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين في عام 2003 لا يعطيان مبررًا مشروعًا للخطاب الذي تردّد صداه في أنحاء المنطقة بين معظم الجماعات التكفيرية السلفية، والذي نادى صراحةً بالقضاء على الطوائف الشيعية، والتشابه هنا جليٌّ مع إبادة اليهود في أوائل القرن العشرين، كما تذكّر نابليوني بذلك من خلال قولها: «في حين برر هتلر إبادة اليهود بذريعة وهم تحسين النسل، تستخدم الدولة الإسلامية مفهوم التكفير والردة، لتنفيذ 'تنقية' دينية للإسلام»[1260]. لذلك، قامت استراتيجية الزرقاوي التي سبقت استراتيجية «داعش» بأعوام قليلة[1261] على هذا الاتجاه أيضًا. ولا تكون النتيجة سوى تجسيد للحرب الأهلية التي طال انتظارها؛ فالكتيب الأيديولوجي الرئيس الذي يسلّط الضوء، بطريقة مملة، على مصطلحات انبعاث أمة إسلامية نقية هو الذي يحمل عنوان **إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**، بقلم أبي بكر ناجي[1262].

لكن بعيدًا عن نيات الإبادة الجماعية لدى «داعش» وأمثاله، يتضمن المشروع التكفيري مغزى آخر، هو ولادة دولة جديدة.

ثالثًا: التهجير (والتيه)/ قيام «الدولة الإسلامية»

ماذا تمثّل الدولة الإسلامية بالنسبة إلى السكان الذين ترتبط بهم؟ كما سلفت الإشارة، يعتمد المشروع السياسي على مطالب غير سياسية في الأساس، هي إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية بوصفها سلطة سيادية على جميع المنتمين إلى الإسلام السنّي. فالمحتوى السياسي لهذا المشروع يبدو بعد التدقيق ركيكًا وبعيد المنال، بغياب أيّ إحالة إلى ماهية هذا الكيان السياسي الجديد. ومع ذلك، فإن أحد الأهداف المعلنة من خلال قيام «الدولة الإسلامية» هو إقامة دولة ضد الدول المحكومة شيعيًا، أي سورية والعراق وإيران. على هذا النحو، تقدّم «الدولة الإسلامية» نفسها، كما قول فرانسوا بورغا، على أنها «سنّة-ستان» (دولة السنّة) الحرة، وأرض الميعاد التي من شأنها أن تكون بمنزلة الضامن الدولتي للمحاصَرين والضحايا من أهل السنّة، في المناطق العربية أولًا، وعلى الصعيد العالمي في نهاية المطاف، لذلك فهي أكثر من مشروع سياسي فعلي، ليتضح أنه في الواقع وعد بأمة «جديدة»: الأمة السنّية[1263].

إن المشروع التاريخي الأكثر شبهًا بإنشاء الدولة الإسلامية لا يقع في نطاق التاريخ الإسلامي، ونقول ذلك استباقًا لحجة جان بيير فيليو بشأن سابقة «المماليك»[1264]. بخصوص «داعش»، فإن الموازي الأقرب في التاريخ الحديث هو الحركة الصهيونية التي مهّدت الطريق لقيام دولة إسرائيل الحديثة. وبالمناسبة، التقطت لوريتا نابليوني التشابه بين «الدولة الإسلامية» الوليدة والدولة اليهودية؛ إذ تشير في لمحة لامعة إلى حاجة الصهيونيين والإسلاميين «التكفيريين» إلى «دولة طلبوها في الأزمنة الحديثة على أراضيهم القديمة؛ دولة دينية قوية تحميهم أينما وجدوا»[1265]. ومهما اختلف الصهيونيون المتأنقون ذوو الثقافة الغربية، مثل تيودور هرتسل، عن أشباههم الإسلاميين الذين ارتادوا المدارس الدينية أمثال البغدادي[1266]، فإن تصورهم المتشابه لمشروع طائفي يتحدى حدود الدول القائمة يجعلهم جنبًا إلى جنب؛ فدولة هرتسل اليهودية (Judenstaat) هي مثل صدًى حميم للدولة الإسلامية في عصرنا، على الرغم من الاختلاف في درجة الوحشية بين الدولتين.

تتميز هذه المقارنة، على الرغم من لذعتها الاستفزازية، بالتحدث عن الدولة الإسلامية من حيث هي «دولة بلا شعب» أو (ademia)؛ إذ تقع في صلب هذا الأنموذج ظاهرة «الترحيل» المتصوّرة بوصفها حدثًا ثقافيًا وافتراضيًا/وهميًا، وجسديًا في الوقت عينه[1267].

يفتتح تزفيتان تودوروف كتابه L'Homme *dépays*é (الرجل المرحّل) بهذا التعريف المعجمي:

Dépayser (v. tr.): 1. Faire changer de pays, de milieu, de cadre. 2. Troubler, déconcerter, désorienter en changeant les habitudes[1268].

[ترحيل: 1. تغيير البلد أو الحقل أو الإطار الذي يعيش فيه شخص ما. 2: الإرباك والتسبب في التيه والضياع عبر تغيير عادات شخص ما].

ففي محاولةٍ لتفسير لحظة النمو الملموس لشعبية الدولة الإسلامية، فكرةً ومشروعًا، يكشف إلقاءُ نظرة سريعة على عديد التنظيم وملفاته عن ترحيلٍ ثقافي عميق؛ إذ نجد بينهم عددًا مهمًا من المهاجرين والمهاجرات من الجيلين الثاني والثالث في أوروبا وأميركا الشمالية، لا تملك في كثير من الأحيان سوى معرفة سطحية وهزيلة باللغة والتقاليد العربية[1269]، إلا أنها تمثّل ناتج عملية الرفض الدنيوية للمعايير الثقافية في الدول الغربية المعاصرة. ومن حيث الظاهر في الأقل، ثمة عدد يصعب حصره، ولكنه يراوح بين 3000 و6000 من المواطنين الغربيين الذين انضموا إلى الدولة الإسلامية منذ عام 2014؛ إذ ينبغي عدّه رقمًا هزيلًا مقارنةً بملايين المسلمين الذين يعيشون في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. لذا، تكشف هذه الظاهرة عن شعور مجتمعات واسعة من المواطنين بعدم اكتفاءٍ ثقافي مما يتيحه الأنموذج المعاصر للعيش والمشاركة الاجتماعية، وتفاقمت هذه الحالة بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الصارمة والإعاقة التي أصابت التضامنات الوطنية في أعقاب الأزمة الاقتصادية في عام 2008.

إن عملية التجانس التي شملت جميع أنحاء العالم في خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية، أي ما يُعرف بالعولمة، أثّرت في كلٍ من نمط الحياة (العابر الطبقات الاجتماعية)، ووسائل التعبير (اللغة والمفردات والنكات)، وفي نهاية المطاف في وسائط الحكم (اعتماد السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة والإجراءات الانتخابية والخطاب السياسي)؛

إذ أنتجت عملية التجانس هذه لا محالة ردات فعلٍ نفسية وعملية على حدٍ سواء، نستطيع توصيفها عبر مفهوم الترحيل، ولا سيما في ما يخص فئات الشعب التي تشاهد أو تعيش، فرديًا أو جماعيًا، التحول في الثقافات والتقاليد داخل جماعاتها المرجعية. بعبارة أخرى، تتخذ تجربة الترحيل شكلها الأكثر تأكيدًا وإرباكًا في صفوف أولئك الذين ينتمون إلى جماعات مرجعية، ومن بينها مسلمو أوروبا على سبيل المثال؛ فرؤية الوطن البعيد مضطهدًا ومستنزَفًا على أيدي الطغاة المحليين والحسابات الجيوسياسية الغربية ولّدت لدى تلك الجماعات شعورًا بالانسلاخ، ورحّلت افتراضيًا نظرتهم الثقافية إلى السياسة اليومية وإلى «الجماليات». ثم يجسد تودوروف ببراعة ما يلي هذا الترحيل في قوله: غريب في موطنه (في الغرب) وفي بيته، غريب (في بلد المنشأ)، ويفرض المنطق أن «المرحَّل والمنتزَع من عاداته اليومية ومن بيئته وبلده، يعاني في المرحلة الأولى؛ فالعيش بين الأهل [parmi les siens] أكثر راحة بالتأكيد»[1270].

لذلك، يُنتج الرحيل ردة فعل على المرتبة المتغيرة والفاشلة لبلد المنشأ، مع الإقرار من الناحية الثقافية بانخراطه في الإنتاج العالمي للقيم الذي يفقد أصالته المزعومة حتى في أشكال الحكم[1271]؛ ففي تصريح تداولته وسائل الإعلام، يلتقط مقاتل بريطاني من «داعش» هذا الشعور بوضوح؛ إذ يقول: «أنا لا أعتقد أن هنالك أي شيء أفضل من العيش في أرض الخلافة، نحن لسنا بحاجة إلى أيّ نظام ديمقراطي، لا نحتاج إلى أيّ شيوعية أو أي شيء من هذا القبيل، كل ما نحتاج إليه هو الشريعة»[1272]. فالعلاقات الاجتماعية، كونها جزءًا من الجغرافيا الرأسمالية الجديدة الناشئة في ظل النظام النيوليبرالي، تسنُّ من خلال أشكال الهيمنة الثقافية في بلدان أوروبا وأميركا الشمالية دخول هذه الفئات من الناس(المهاجرين والأسر المهاجرة) إلى مركز الحضارة الغربية كما يذكرنا ستيوارت هول، فتنتج هوامش في غير محلها بالنسبة إلى المركز «تحدّت البياض»[1273]، ولكنها تحاول بطريقة مدمرة في نهاية المطاف إعادة تشكيل الهامش في حد ذاته، أي العالم الإسلامي، وفي هذه الحالة عبر تكرار الإحالة التي عفّى عليها الزمن إلى أنموذج «الخلافة «البلدي» بين المسلمين، خصوصًا من تربّى منهم في الغرب. وبناءً عليه، فإن الرحيل هو نثرات من تلك الفئات التي أغرقتها التحولات المدينية «التي قذفت بسكان الأحياء الشعبية السابقين نحو مناطق تطوير العاصمة الموسعة»، أو «أطراف المدن الجديدة»، حيث يصبح الوعد المحيِّر بالمساواة وبالسلع الاستهلاكية المتجددة بعيد المنال؛ فوضع ضواحي باريس (banlieues) وأطراف لندن يعدّ مثالًا جيدًا عن شكلٍ من الرحيل الاجتماعي والثقافي، هو أثقل بوقعه على الهويات المبتدعة مثل المهاجرين العرب، لكنه النصيب الذي يلقاه أيضًا سكان مدن مابعد الحداثة على المستوى الكوني[1274].

مع ذلك، فإن من التبسيط الإحالة إلى الرحيل الاجتماعي والثقافي بوصفه أحد عوامل النجاح الراهن لفكرة الدولة الإسلامية، كما يقول غيتنز ميزر عن استخدام مفهوم «التطرف» تفسيرًا لظاهرة الحركات الإسلامية في نطاقها الأوسع، تشير الحكمة التقليدية إلى أن التطرف ناتج من التهميش والاغتراب والسخط، في حين أن تحليل الحوادث غالبًا ما يكشف العكس[1275]. لذا، فإن الغرض من هذه الدراسة ليس العثور على «جذور» التطرف، بل تبيان كيف أن فكرة معينة عن السياسة، أنتجها الترحيل، استطاعت أن تترسخ وتظهر في لباس الدولة الإسلامية؛ فالترحيل هو نتاج مسارات متعددة، من بينها المسار المؤدي إلى الترحيل الافتراضي.

1 – الترحيل الافتراضي

إن إنشاء مشهدية تستند إلى رؤيةٍ للإسلام مستوحاة مما تنص عليه في الغالب شبكات الإنترنت، كان له وقع وظيفي وتجذيري على الأفراد والجماعات النازحة ثقافيًا، والباحثة عن نماذج ««أصلية» للسياسة والحكم. لذا، فإن ما يجري على المستوى النظري إلى حدٍ كبير، كما على المستوى الفقهي، من إصرار على أهمية الخلافة وحتميتها بالنسبة إلى المسلمين ولّد تعلقًا افتراضيًا بالأنموذج الذي تمثّله، حتى ولو بقي الجوهر والمحتوى خاويَين في الظاهر[1276]؛ فافتراضية الخلافة تجاهلت كذلك مساراتٍ تاريخية طويلة المدى، كما تجاهلت الأفكار السياسية والمجتمعية للجماعات الإسلامية، مجسدةً آنيًا حلقةً في مسلسل السعي القومي نحو «العودة إلى الجذور القديمة. يلمح بنِدِكت أندرسن إلى هذا الجانب من «القومية عن بعد» عندما يستخلص أن ما نسميه «القومي عن بعد... نادرًا ما يدفع الضرائب في البلد الذي

ينشط فيه سياسيًا، وهو ليس مسؤولًا أمام نظامه القضائي، ولا يشارك على الأرجح في الاقتراع الغيابي في أثناء الانتخابات التي تجري فيه، لأنه مواطن في مكان مختلف [...]، لكنه يستطيع من موقعه المريح والآمن في العالم الأول إرسال المال والسلاح، ونشر الدعاية، وبناء شبكات المعلومات الحاسوبية عبر القارات التي يمكنها أن تنتج عواقب غير محسوبة في مناطق وجهتها النهائية [...] الحاضرة العالمية الكبرى التي تهمشه وتصِمه بالعار على حدٍّ سواء، تخوّله في ومضة عين أن يقوم بدور البطل القومي في الجانب الآخر من الكوكب»[1277].

قيل عن الوجود الافتراضي للدولة الإسلامية إنّه يتصف بالحنكة والدهاء التكنولوجي؛ فهو يعمل بالفعل آلةً للدعاية أكثر ألفةً مع تقنيات الإعلان المعتمدة لدى الشركات مما هي مع الدعاية الدولتية التقليدية[1278]. كما قيل كثيرٌ أيضًا عن البُعد العنفي المذهل في أشرطة فيديو «الدولة الإسلامية» بوصفه وسيلة ردع للأعداء، وللمفارقة، وسيلة تجنيد أيضًا. يدل العنف على اللحظة الشافية في مسار صنع مشروعات إنسانية جديدة، حتى لدى وصولها إلى بُعدها الأكثر بؤسًا. ومع ذلك، فإن افتراضيتها جزء من الرحيل الانفعالي الذي حصل في أثناء العقود الأخيرة بالصلة مع شبكة الإنترنت. لذا، فإن الرعب والعنف السادي يتوسعان باطراد على الشبكة، في إشارة إلى أن حدود المقبول تمددت بدورها؛ فالعنف، بوصفه وسيلة سياسية بالنسبة إلى «الدولة الإسلامية» وإلى القوى الغربية التي تتصدى لها أيضًا، اكتسب بذلك تبريرًا وتطبيعًا أكبر.

لكن الإنترنت، وفي ما هو أبعد من الدعاية للعنف وما يقابلها من دعاية للرفاهية والشرعية[1279]، أتاحت وسيلةً للتجلي وللتجسير بين تلك الجماعات التي لا ترى أنها تعيش عيشةً وثيقة الصلة بأماكن عيشها (أكان ذلك في روسيا أم في غرب أوروبا أم في الأردن أم في باكستان)، مقارنةً بالمشهدية الافتراضية التي تقدّمها «الدولة الإسلامية» عبر هذا الارتباط الافتراضي. وفيما كان من غير الممكن في الماضي أن ترتدي هذه الصورة المفصلة والموثّقة (ولاقتصر الأمر على السرديات الشفوية)، تحوّلت «الدولة الإسلامية» إلى «أرض ميعاد» وحيز مادي ينطلق منه مشروع «جديد» قديم هو الخلافة، بتعبير آخر حركة في سبيل «العودة إلى الديار»، من أجل تكوين أمة.

2- الترحيل الجسدي

أضحى هذا التوجه نحو «الدولة الإسلامية»، وهو ما وصفْته حتى الآن بأنه قائم على الرحيل الثقافي والافتراضي، ممكنًا جسديًا؛ فمن ظواهره الأكثر وضوحًا ثنائية «النزوح عن» «الدولة الإسلامية» و«الهجرة إليها»، وبالتأكيد تفوّق حجم البُعد الأول على حجم البُعد الثاني؛ إذ في بلد كان عدد سكانه نحو 20 مليون شخص، بلغ العدد الرسمي للّاجئين النازحين المسجلين خارج سورية نحو 4.2 ملايين في عام 2015، أي ما يمثّل 20 في المئة من مجموع السكان، ولكن يجب إضافة عددٍ من السوريين غير المسجلين الذين نزحوا داخليًا، ويبلغ عددهم أكثر من 7.6 ملايين شخص. في السياق نفسه، نجد ظواهر مماثلة مع تغطية إعلامية ضئيلة في العراق، حيث نزح منذ عام 2014 أكثر من 3 ملايين شخص[1280]، غالبيتهم من سكان المناطق التي غنمها «داعش».

أمّا في الرقة، عاصمة «الدولة الإسلامية»، فنجد أن «أكثر من 150 ألف شخص يعيشون في مدينة الرقة تحت سيطرة داعش (عدد سكان المدينة تجاوز 600 ألف قبل الثورة في عام 2010)، ويقدَّر عدد السكان الذين بقوا في المحافظة بـ 500 ألف نسمة، وهذا يعني أن 50 في المئة من عدد السكان في المحافظة، و70 في المئة من عدد سكان المدينة رُحِّلوا أو هُجّروا إلى تركيا»[1281].

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: من يسكن في «الدولة الإسلامية»؟ فالأراضي الخاضعة لسيطرتها هي في الواقع من أكثرها عرضةً للهجرة والترحيل، أكثر من الحاجة الملحة المزعومة للتأكد من أن شبكات «داعش» لا يمكنها التسلل إلى قوارب المهاجرين[1282] . يبدو أن إثارة هذا الموضوع السياسي الجديد ارتكزت على هجرة مأثورة لم يسبق لها مثيل ترك في خلالها الناس (السوريون والعراقيون) مساحات واسعة من الأراضي من دون سكان محليين سوى القليل، وفي ضوء هذه الحوادث، يصعب تفادي القول إن تلك المجتمعات انهارت. وكما تشير نابليوني، فـ «من استطاع الهروب هرب، ومن بقي كان شديد الفقر أو متقدمًا في السن»[1283].

كان للرحيل خسائر لا تعوّض. وكما أفاد باتريك كوكبرن من مدينة الموصل، التي هي اليوم (في عام 2015) تحت سيطرة «داعش»، جرت مصادرة المحلات التي ترك أصحابها ممتلكاتهم قبل الفرار من المدينة[1284]، حيث تعيد هذه الممارسة الذاكرة إلى زمن انتصار الحركة الصهيونية في فلسطين، حين طُرد نحو 80 في المئة من السكان العرب مما أصبح «إسرائيل»[1285]. ولكن التشابه شديد، حتى لو تقبّلنا على مضض فرضية المؤرخين الصهيونيين التقليديين؛ إذ يقول غليزر: «طُلب من العرب في فلسطين البقاء والعيش مواطنين في الدولة اليهودية، بدلًا من ذلك، اختاروا الرحيل، إما لأنهم كانوا غير مستعدين للعيش مع اليهود، وإما لأنهم كانوا يتوقعون النصر العسكري العربي الذي من شأنه أن يقضي على الصهيونيين»[1286].

يقال إن قادة «الدولة الإسلامية» دعوا بعد سيطرتهم على مناطق جديدة السكانَ المحليين إلى التزام القيادة والأحكام الشرعية الجديدة كي يصبحوا «رعايا» «الدولة الإسلامية»، فمن يرفض يرحل أو يصبح عرضةً للاضطهاد؛ ففي «الفلوجة والمناطق السورية المنتزعة حديثًا، عرض داعش خيارًا قاسيًا: بايع أو إرحل»[1287]، ولم يبقَ لأولئك الذين بقوا على مضض، وفي حالة من الهلع الشديد، سوى أن يأملوا بتدخل قوات أجنبية ضد «داعش»، أو ربما بنهاية كل التدخلات، على غرار الفلسطينيين الذين كانوا يأملون بتدخل سريع للجيوش العربية ضد إسرائيل. هذا النزوح التاريخي هو سبب صعود «الدولة الإسلامية» ونتيجتها. وترمز دعوة أبو بكر البغدادي جميع المسلمين إلى الهجرة نحو أرض الخلافة إلى كيف أن الترحيل الناتج من أنموذج الحرب الأهلية المادي والثقافي هو أساس نشوء «الدولة الإسلامية»؛ إذ قال: «أولئك الذين يستطيعون الهجرة إلى الدولة الإسلامية عليهم أن يهاجروا، فالهجرة إلى دار الإسلام هي واجب»[1288].

خاتمة: دولة بلا شعب

«الدولة الإسلامية» دولة لها إقليمها وسيادتها القضائية[1289]. لذا، فإن المعلِّقين الذين يصنفونها في خانة «الفوضى» يجهلون أن في تلك المناطق سلطةً وحكمًا. ولكن السؤال الذي يجب طرحه هو: أين هم الناس؟ «الدولة الإسلامية» هي «دولة بلا شعب»، دولة تفتقر إلى الشعب (Demos)، وهو في الأساس إعادة إقرار الحياة والتنظيم السياسيين، في ما لا يتعدى الأتباع والأنصار والمرتزقة الذين تديرهم الدولة جميعًا اقتصاديًا عبر لوائح المعاش[1290]. تعيش الدولة حالةً من الآديميا (ademia). والمعطى هذا لم يأت نتيجة عجزها عن الحكم، بل هو متجذر في حقيقة أنها تعتمد «الحرب الأهلية» بصفتها الأنموذج الأساسي للحكم، ما يجعل ولادة دولة جديدة مستحيلة التحقيق، حتى في أشكالها المتخيلة؛ إذ من خلال اعتمادها فكر «التكفير»، تنفي جذريًا إمكانية استيعاب أيّ مجموعة أخرى، في رفضها الطبيعة المنفتحة للحكم الإسلامي عبر التاريخ، وفي رفضها أيضًا التنوع الأساسي الذي يميز المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

تتسبب «الدولة الإسلامية» في حد ذاتها، في ما يتعلق بالشرق الأوسط، في ترحيل مماثل لذلك الذي تسبّبه العولمة وخطاب الهيمنة الغربي. وبينما تندد بالدول المصطنعة والحدود الوطنية، ووحشية الدول وفقدان الكرامة لدى سكان المنطقة، تسعى لمجانسة واقع متنوع ومتعدد العقائد بطبيعته، وصهره في مشروع بلا تاريخ، ودولة بلا شعب. إن وسيلة إدامة هذا المشروع ما زالت هي نفسها الفاعلة في الشرق الأوسط منذ اندلاع الثورات الشعبية والسياسية؛ الحرب الأهلية أو الفتنة. مع إدخال السياسة العالمية في صلب العمل الحكومي المحلي[1291]، وكذا الصراعات الدولية التي تلت حوادث 11 أيلول/سبتمبر، اتخذت الصراعات كلها، من أوكرانيا إلى ليبيا ومن أفغانستان إلى نيجيريا، شكل الحرب الأهلية، حيث تتفكك الحدود ولا يبقى العدو عدوًا، بل هدفًا للثأر واللعنة وموضع نزع لإنسانيته، فتتراجع الجيوش وتفقد معناها العسكري والمؤسساتي، ويجري استبدالها بميليشيات تستجيب للروابط الطائفية أو العوامل الاقتصادية دفاعًا عن هذه الدولة أو تلك. أصبحت الحرب الأهلية في حد ذاتها هي الخطاب والوسيلة في إدارة الصراع في الشرق الأوسط، كما تشمل، بصورة استعراضية، دولًا كالولايات المتحدة أو الدول الأوروبية التي ليست في حالة حرب، لكنها في طور اعتماد حالة طوارئ مديدة[1292]. على هذا النحو، ينبغي أن نفسر الحوادث الإرهابية المتكررة اليوم، في بيروت وبغداد وباريس وكابول (وغيرها)، بكونها تجسيدًا لحرب أهلية عالمية. ويذكّرنا أغامبين بأن «عندما

تتلبس ‘polis’ [المدينة] برداء ‘OIKOS’ [الوطن] المطمئن، - ’الوطن الأوروبي' أو العالم بوصفه حيزًا مطلقًا للإدارة الاقتصادية العالمية - في تلك المرحلة، يصبح ’الاستنقاع' [الحرب الأهلية] أنموذجًا لكل صراع، ويتخذ شكل الإرهاب»[(1293)].

المراجع

1 – العربية

مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية. **دراسات ميدانية في أثر الصراع في سوريا على المجتمع: سوريا: عصر أمراء الحرب وعودة الحمايات والوصايات، 1 – الميليشيا الشيعية**. [د. م.]: المركز، 2015.

2 – الأجنبية

Abou El Fadl, Khaled. *The Great Theft: Wrestling Islam from the Extremists*. New York: HarperSanFrancisco, 2005.

Achcar, Gilbert. *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*. G. M. Goshgarian (trans.). Berkeley: University of California Press, [2013].

Adib-Moghaddam, Arshin. *On the Arab Revolts and the Iranian Revolution: Power and Resistance Today*. Suspensions, Contemporary Middle Eastern and Islamicate thought. New York: Bloomsbury Academic, 2013.

Agamben, Giorgio. *Il potere sovrano e la nuda vita*. Einaudi contemporanea; 38. Homo sacer; 1. Torino: G. Einaudi, 1995.

_________. *Stasis: La Guerra civile come paradigma politico*. Homo sacer; II, 2. Temi; 250. Torino: Bollati Boringhieri, 2015.

_________. «Viviamo ina guerra civile globale.» Corriere della Sera.

Anderson, Benedict R. «Exodus.» *Critical Inquiry*. vol. 20, no. 2 (Winter 1994), pp. 314-327.

_________. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Rev. ed. London: New York: Verso, 2006.

Arendt, Hannah. *Crises of the Republic; Lying in Politics, Civil Disobedience on Violence, thoughts on Politics, and Revolution*. A Harvest Book; 219. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1972.

Bascetta, Marco [et al.]. *Le Passioni della crisi*. Incisioni. Roma: Manifestolibri, 2010.

Bayart, Jean-François. *Le Gouvernement du monde: Une critique politique de la globalisation*. Paris: Fayard, 2004.

Beinin, Joel. *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2016.

Brownlee, Billie Jeanne. «The Revolution «From Below» and Its Misinterpretations «From Above»: The Case of Syria's Neglected Civil Society.» *Syria Studies*. vol. 7, no. 1 (2015), pp. 31-59.

_________ and Maziyar Ghiabi. «Passive, Silent and Revolutionary: The 'Arab Spring' Revisited.» *Middle East Critique*. vol. 25, no. 3 (2016), pp. 299-316.

Bull, Malcolm. «Great Again.» *London Review of Books*. vol. 38, no. 20 (October 2016), pp. 8-10.

Burgat, François. «De Ghannouchi à Baghdadi. Le Printemps an IV, entre contre-révolution et confessionnalisation.» Carnets de l'IREMAM, 2017.

Cockburn, Patrick. «If Only they Would Leave,» *London Review of Books*. vol. 36, no. 24 (December 2014), pp. 19-20.

_________. *The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution*. London; New York: Verso, 2015.

Dodge, Toby and Becca Wasser. «The Crisis of the Iraqi State.» *Adelphi Series*. vol. 54, nos. 447-448: *Middle Eastern Security, the US Pivot and the Rise of ISIS Edited by Toby Dodge and Emile Hokayem* (2014), pp. 13-38.

Farwell, James P. «The Media Strategy of ISIS.» *Survival: Global Politics and Strategy*. vol. 56, no. 6 (2014), pp. 49-55.

Filiu, Jean-Pierre. *From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and its Jihadi Legacy*. CERI Series in Comparative Politics and International Studies. London: Hurst and Company, 2015.

Firro, Tarik K. «The Political Context of Early Wahhabi Discourse of Takfir.» *Middle Eastern Studies*. vol. 49, no. 5 (2013), pp. 770-789.

Galbraith, P. «Lecture 'Syria Iraq and ISIS'.» St. Cathrine's College Oxford.

Gause, F. Gregory. «Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War.» Brookings Doha Center, 22 July 2014.

Githens-Mazer, Jonathan and Robert Lambert. «Why Conventional Wisdom on Radicalization Fails: The Persistence of a Failed Discourse.» *International Affairs*. vol. 86, no. 4 (July 2010), pp. 889-901.

Glazer, Steven. «The Palestinian Exodus in 1948.» *Journal of Palestine Studies*. vol. 9, no. 4 (Summer 1980), pp. 96-118.

Hanieh, Adam. «A Brief History of ISIS: ISIS Emerged Out of the Dashed Hopes of the Arab Spring.» Jacobin, 2015.

_________. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago, Illinois: Haymarket Books, 2013.

Harris, Kevan. «Arshin Adib-Moghaddam, *On the Arab Revolts and the Iranian Revolution: Power and Resistance Today*.» *International Journal of Middle East Studies*. vol. 47, no. 4 (November 2015), pp. 849-850.

Howard, Philip N. and Muzammil M. Hussain. *Democracy's Fourth Wave?: Digital Media and the Arab Spring*. Oxford Studies in Digital Politics. Oxford; New York: Oxford University Press, 2013.

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970*. A Galaxy Book; GB 358. 3rd ed. London; New York: Oxford University Press, 1971.

Martínez, Luis. *The Libyan Paradox*. John King (trans.). CERI Series in Comparative Politics and International Studies. New York: Columbia University Press, 2007.

Masalha, Nur. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political thought, 1882-1948*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.

Matthiesen, Toby. «A «Saudi Spring?»: The Shi'a Protest Movement in the Eastern Province 2011-2012.» *Middle East Journal*. vol. 66, no. 4 (Autumn 2012), pp. 628-659.

_________. *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, [2013].

McCarthy, Caleb D. ««The Islamic State is not Islamic:» Terrorism, Sovereignty and Declarations of Unbelief.» *Critical Research on Religion*. vol. 4, no. 2 (2016), pp. 156-170.

Naji, Abu Bakr. «Idarah al-Tawahhush: Akhtar Marhalah Satamurru Biha al-Ummah (The Administration of Savagery: The Most Dangerous Phase through which the Ummah will Pass).» John M. Olin Institute for Strategic Studies, 2006.

Napoleoni, Loretta. *The Islamist Phoenix: The Islamic State (ISIS) and the Redrawing of the Middle East*. New York: Seven Stories Press, 2014.

Pankhurst, Reza. *The Inevitable Caliphate?: A History of the Struggle for Global Islamic Union, 1924 to the Present*. New York: Oxford University Press, 2013.

Persian, B. «Iranina Leader: The fitna of 88 Was a Great Challenge.» (2010).

Prashad, Vijay. *Arab Spring, Libyan Winter*. Oakland, CA: AK Press Publishing, 2012.

Al-Rasheed, Madawi. «Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring.» *Studies in Ethnicity*

and Nationalism. vol. 11, no. 3 (December 2011), pp. 513-526.

Rosanvallon, Pierre. *Counter-Democracy: Politics in an Age of Distrust*. Arthur Goldhammer (trans.). John Robert Seeley Lectures; 7. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2008.

Snow, Donald M. *Uncivil Wars: International Security and the New Internal Conflicts*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1996.

Todorov, Tzvetan. *L'Homme dépaysé*. L'Histoire immédiate. Paris: Éd. du Seuil, 2013.

Weiss, Michael and Hassan Hassan. *ISIS: Inside the Army of Terror*. New York: Simon and Schuster, 2015.

Žižek, Slavoj. *The Sublime Object of Ideology*. Phronesis. London; New York: Verso, 1989.

(1228) جميع الترجمات من العربية والإيطالية والفرنسية الواردة في النص الأصلي بالإنكليزية هي من إنجاز المؤلف، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك. أمَّن الدعم لهذا العمل صندوق Wellcome Trust Society & Ethics، عبر المنحة رقم WT101988MA.

(1229) Pier Paolo Pasolini, «The Religion of my Time,» 1961.

(1230) كانت وفاة جيوليو ريجيني على يد الدولة المصرية إحدى الحالات التي تركت أثرًا عميقًا في صفوف المجتمع الأكاديمي الباحث في السياسة المعاصرة في المنطقة.

(1231) من المثير للاهتمام أن جزءًا ضخمًا من الأخبار والمعارف التي نُشرت في وسائل الإعلام (والمجتمع الأكاديمي) يمكن اقتفاء أثره وصولًا إلى طالب الدراسات العليا في جامعة أكسفورد البريطانية أيمن جواد التميمي الذي كان يتابع لسنواتٍ عدة نشاط مقاتلي «داعش» وجهاديين إسلاميين على الإنترنت. وهو الآن زميل باحث في مركز أفكار دانيال بايبس، أي في منتدى الشرق الأوسط (Middle East Forum)، الذي عليه أن يعطي تعليماته في الأقل بالحذر عند استخدام مواد المركز التي تسرب معظمها، في الواقع، عبر منتديات الإنترنت التي لا تضمن لها أيّ أصالة أو فاعلية تتجاوز قيمتها الاسمية، يُنظر:

Aymen Jawad Al-Tamimi (2015), at: http://www.aymennjawad.org/.

(1232) ويبقى موضع نقاشٍ تحديدًا إذا كان ما حدث بمسمى الربيع العربي ينتمي إلى الماضي، أو إذا ما كانت تداعياته، مهما بلغ اضطرابها وتناقضها مع التعبئة الأولية، لا تزال جزءًا من المسار التاريخي نفسه. يُنظر: Billie Jeanne Brownlee and Maziyar Ghiabi, «Passive, Silent and Revolutionary: The 'Arab Spring' Revisited,» Middle East Critique, vol. 25, no. 3 (2016).

(1233) يقول أغامبين: إنّ المشروعات البحثية تناولت إلى حدٍ كبير مفهومَي الحرب والسلم، وأدت على التوالي إلى تأسيس دراسات الحرب (polemology) ودراسات السلام (irenology)، لكنها فشلت في تحديد مجال سياسي رئيس هو stasiology. وstasis هي الكلمة اليونانية التي تعني «الحرب الأهلية»، «الفصيل»، «الفتنة» التي لديها، كما سأذكر لاحقًا، موازيها المباشر في مصطلح الفتنة العربي. يُنظر:

Giorgio Agamben, Stasis: La Guerra civile come paradigma politico, Homo sacer; II, 2. Temi; 250 (Torino: Bollati Boringhieri, 2015).

(1234) Ibid.

(1235) يبرر أغامبين قلة الاهتمام بـ «الحرب الأهلية» إطارًا مفهوميًا، بكون مفهوم الثورة قد يُفضَّل عليه عمومًا بوصفه صنفًا شاملًا. يُنظر: Ibid.

ويُنظر أيضًا: Hannah Arendt, Crises of the Republic; Lying in Politics, Civil Disobedience on Violence, thoughts on Politics, and Revolution, A Harvest Book; 219 (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1972).

(1236) Donald M. Snow, Uncivil Wars: International Security and the New Internal Conflicts (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1996).

(1237) Khaled Abou El Fadl, The Great Theft: Wrestling Islam from the Extremists (New .(York: HarperSanFrancisco, 2005

(1238) Luis Martínez, The Libyan Paradox, John King (trans.), CERI Series in Comparative .(Politics and International Studies (New York: Columbia University Press, 2007

(1239) Vijay Prashad, Arab Spring, Libyan Winter (Oakland, CA: AK Press Publishing, .(2012

(1240) .Tom Perry, «Egypt's Sisi Turns Islam on the Islamists,» Reuters, 9 /5 /2014

(1241) Gilbert Achcar, The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising, G. M. Goshgarian (trans.) (Berkeley: University of California Press, [2013]); Philip N. Howard and Muzammil M. Hussain, Democracy's Fourth Wave?: Digital Media and the Arab Spring, Oxford Studies in Digital Politics (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013), and Arshin Adib-Moghaddam, On the Arab Revolts and the Iranian Revolution: Power and Resistance Today, Suspensions, Contemporary Middle Eastern and Islamicate thought (New York: Bloomsbury .(Academic, 2013

(1242) Elizabeth Shakman Hurd, «Stop Trying to Make Syria's War Into a Sectarian .Conflict,» Atlantic, 15 /3 /2013

(1243) عن الكرامة، يُنظر: Brownlee and Ghiabi, «Passive Silent and Revolutionary,» and Billie Jeanne Brownlee, «The Revolution «From Below» and Its Misinterpretations «From Above»: The .Case of Syria's Neglected Civil Society,» Syria Studies, vol. 7, no. 1 (2015), pp. 31-59

(1244) .P. Galbraith, «Lecture 'Syria Iraq and ISIS',» St. Cathrine's College Oxford

(1245) .Adam Baron, «Yemen's Transitional Road Map to Chaos,» Foreign Policy, 26 /1 /2015

(1246) Shuaib Almosawa and Rod Nordland, «U.S. Embassy Shuts in Yemen, Even as .Militant Leader Reaches Out,» New York Times, 10 /2 /2015

(1247) .Agamben, Stasis

(1248) بإمكاننا وضع هذه المقولة في خانة صعود الحركات غير السياسية في الغرب، وبصورة أوضح انتصارات حركتي بركسيت ودونالد ترامب في عام 2016؛ إذ تبنى كلٌّ منهما خطابًا شعبويًا مرتكزًا على عناصر غير سياسية: المهاجرون، ورؤية الولايات المتحدة أو بريطانيا «قوية من جديد». يُنظر:

Malcolm Bull, «Great Again,» London Review of Books, vol. 38, no. 20 (October 2016), pp. 8-.10

(1249) وحتى في هذه الحالة يجرؤ المرء على طرح السؤال التالي: أيّ ثورة تأتي بوزير سابق من النظام السابق إلى أعلى منصب سياسي؟

(1250) Pierre Rosanvallon, Counter-Democracy: Politics in an Age of Distrust, Arthur Goldhammer (trans.), John Robert Seeley Lectures; 7 (Cambridge, UK; New York: Cambridge .(University Press, 2008

(1251) Adam Hanieh, Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East (Chicago, Illinois: Haymarket Books, 2013), and Joel Beinin, Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt (Stanford, Calif.: Stanford University

Press, 2016).

(1252) Malcolm H. Kerr, The Arab Cold War: Gamal ‘Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970, A Galaxy Book; GB 358, 3rd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1971).

(1253) F. Gregory Gause, «Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War,» Brookings Doha Center, 22 July 2014.

(1254) وبالمثل، عندما واجهت السلطات الإيرانية احتجاجاتٍ شعبية عارمة بعد انتخابات عام 2009، اعتمدت قاموس الفتنة، وتُلفظ «فتنه» باللغة الفارسية، للإشارة إلى المتظاهرين وقادتهم. يُنظر:

B. Persian, «Iranina Leader: The Fitna of 88 Was a Great Challenge,» (2010).

(1255) Toby Matthiesen: «A «Saudi Spring?»: The Shi‘a Protest Movement in the Eastern Province 2011-2012,» Middle East Journal, vol. 66, no. 4 (Autumn 2012), pp. 628-659, and Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't (Stanford, Calif.: Stanford University Press, [2013]).

(1256) تُفهم الأيديولوجيا هنا بمنظور تعبير ماركس «أنّهم لا يعون ذلك، لكنهم يفعلونه». ورد في: Slavoj Zīžek, The Sublime Object of Ideology, Phronesis (London; New York: Verso, 1989).

(1257) لاحِظ الإحالات إلى معركة دابق وإلى المقارنة بين الدعم الإيراني لبغداد ودمشق من جهة، والغزو المغولي في القرن الثالث عشر من جهة أخرى.

(1258) Agamben, Stasis.

(1259) Tarik K. Firro, «The Political Context of Early Wahhabi Discourse of Takfir,» Middle Eastern Studies, vol. 49, no. 5 (2013), pp. 770-789, and Ali Mamouri, «Why Salafists see Shiites as their Greatest Enemy,» Al-Monitor, 11/2/2015.

(1260) Loretta Napoleoni, The Islamist Phoenix: The Islamic State (ISIS) and the Redrawing of the Middle East (New York: Seven Stories Press, 2014).

(1261) Toby Dodge and Becca Wasser, «The Crisis of the Iraqi State,» Adelphi Series, vol. 54, nos. 447-448: Middle Eastern Security, the US Pivot and the Rise of ISIS Edited by Toby Dodge and Emile Hokayem (2014), pp. 13-38.

(1262) كما يقدم آدم هنية تحليلًا شاملًا لهذا النص في: Adam Hanieh, «A Brief History of ISIS: ISIS Emerged Out of the Dashed Hopes of the Arab Spring,» Jacobin, 2015.

(1263) في هذا الصدد ما زالت المداخلات النظرية لأندرسن، مثيرةً للاهتمام. يُنظر: Benedict R. Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, rev. ed. (London: New York: Verso, 2006).

(1264) Jean-Pierre Filiu, From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and its Jihadi Legacy, CERI Series in Comparative Politics and International Studies (London: Hurst and Company, 2015).

(1265) Napoleoni, The Islamist Phoenix.

(1266) ومع ذلك، حاز البغدادي نفسُه درجة الدكتوراه في الدراسات الدينية من الجامعة الإسلامية في بغداد. يُنظر: Martin Chulov, «Abu Bakr al-Baghdadi Emerges from Shadows to Rally Islamist Followers,»

Guardian, 6/7/2014.

(1267) يستخدم تعبير النزوح هنا بمعناه الأوسع الذي تعطيه كلمة dépaysement الفرنسية أو كلمة spaesamento الإيطالية إذا ما قورنتا بكلمة Displacement الإنكليزية الأقل تعبيراً والأكثر تقنية.

(1268) Le Petit Larousse, cité par: Tzvetan Todorov, L'Homme dépaysé, l'histoire immédiate (paris: Éd. du Seuil, 2013).

(1269) Caner K. Dagli, «The Phony Islam of ISIS,» Atlantic, 27/2/2015.

(1270) Todorov, L'Homme.

(1271) حول هذه النقطة بالذات نجد تحليلًا مفصّلًا في: Reza Pankhurst, The Inevitable Caliphate?: A History of the Struggle for Global Islamic Union, 1924 to the Present (New York: Oxford University Press, 2013).

(1272) Vikram Dodd, «British Jihadi Reportedly Killed in Syria Fighting for Isis,» Guardian, 21/11/2014.

(1273) يُنظر أيضًا: Maya Jaggi, «Prophet at the Margins,» Guardian, 8/7/2000, and Marco Bascetta [et al.], Le Passioni della crisi, Incisioni (Roma: Manifestolibri, 2010).

(1274) Ibid.

(1275) Jonathan Githens-Mazer and Robert Lambert, «Why Conventional Wisdom on Radicalization Fails: The Persistence of a Failed Discourse,» International Affairs, vol. 86, no. 4 (July 2010), pp. 889-901.

(1276) Pankhurst, The Inevitable Caliphate?.

(1277) Benedict R. Anderson, «Exodus,» Critical Inquiry, vol. 20, no. 2 (Winter 1994), pp. 314-327.

(1278) بحسب ما يفيد فارويل، يعدّ استخدام «داعش» على حسابات «تويتر» وسوم (كلمات دلالية) مثل: #WC14 #Brazil14، كما لتطبيقات خاصة على الهواتف الذكية، مثالًا لاعتماده التقنيات الإعلانية. يُنظر: James P. Farwell, «The Media Strategy of ISIS,» Survival: Global Politics and Strategy, vol. 56, no. 6 (2014), pp. 49-55.

(1279) Patrick Cockburn, The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution (London; New York: Verso, 2015)).

(1280) Syria, Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), 2015.

(1281) مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، **دراسات ميدانية في أثر الصراع في سوريا على المجتمع: سوريا: عصر أمراء الحرب وعودة الحمايات والوصايات، 1- الميليشيا الشيعية** ([د. م.]: المركز، 2015).

(1282) «Islamic State Militants 'Smuggled to Europe',» BBC, 17/5/2015, accessed on 10/10/2015, at: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-32770390.

(1283) Loretta Napoleoni, The Islamist Phoenix: The Islamic State (ISIS) and the Redrawing of the Middle East (New York: Seven Stories Press, 2014).

(1284) Patrick Cockburn, «If Only they Would Leave,» London Review of Books, vol. 36, no. 24 (December 2014), pp. 19-20.

(1285) Nur Masalha, Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political thought, 1882-1948 (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992).

(1286) Steven Glazer, «The Palestinian Exodus in 1948,» Journal of Palestine Studies, vol. 9, no. 4 (Summer 1980), pp. 96-118.

(1287) Michael Weiss and Hassan Hassan, ISIS: Inside the Army of Terror (New York: Simon and Schuster, 2015).

(1288) Napoleoni, The Islamist Phoenix.

(1289) كما يتضح أيضًا من خلال الأوراق التي سربتها صحيفة The Guardian. يُنظر: Shiv Malik, «The Isis Papers: Leaked Documents Show how Isis Is Building its State,» Guardian, 7/12/2015.

(1290) تعرّفها نابليوني بـ «الدولة الصدَفة، وهي جسم يمتلك البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لكنه يفتقر إلى الاعتراف السياسي والإجماع الشعبي لدولة حقيقية [...] دولة الصدَفة سهلة الإنشاء والإدارة كون التكامل السياسي غالبًا ما يكون غائبًا».

(1291) Jean-François Bayart, Le Gouvernement du monde: Une critique politique de la globalisation (Paris: Fayard, 2004).

(1292) كما هي الحال في فرنسا منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، حين دعا المسؤولون إلى تمديد حالة الطوارئ «إلى أجل غير مسمى». يُنظر: Samuel Osborne, «France's State of Emergency Could be Extended Indefinitely,» Independent, 3/12/2015.

بشأن دلالة الطوارئ وحالة الطوارئ، يُنظر:

Giorgio Agamben: «Viviamo ina guerra civile globale,» Corriere della Sera, and Il potere sovrano e la nuda vita, Einaudi contemporanea; 38. Homo sacer; 1 (Torino: G. Einaudi, 1995).

(1293) Agamben, Stasis.